

فتح القريب المجيب
في شرح كتاب مدني الحبيب ممن يواليه
مغني اللبيب
نظم شيخنا العلامة النحرير الفهّامة
عبد الباسط بن محمّد بن حسن الإتيوبي الولوّيّ البوَرني المِناسي
(المتوفى ١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى
محمد ابن الشيخ علي بن آدم
ابن موسى الإتيوبي الوَلويّ
خويدم العلم بمكة المكرمة
عفا الله عنه وعن والديه آمين
الجزء الأول
مؤسسة الكتب الثقافية
مكتبة مصعب بن عمير
6383

بسم الله الرحمن الرحيم

فتح القريب المجيب

في شرح كتاب مدني الحبيب ممن يوالي

مغني اللبيب

نظم شيخنا

العلامة النحرير الفهّامة

عبد الباسط بن محمد بن حسن

الإتيوبي الولّويّ البُورَنيّ المَناسي

المتوفى سنة (١٤١٣هـ)

رحمه الله تعالى

لمؤلفه الفقير إلى مولاه الغني القدير

محمد إبن الشيخ علي بن آدم

ابن موسى الإتْيُوبيّ الوَلّويّ

خُويدم العلم بمكة المكرمة

عفا الله تعالى عنه وعن والديه آمين.

الجزء الأول

مؤسسة الكتب الثقافية

مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع
مؤسسة الكتب الثقافية
ومكتبة مصعب بن عمير
للطباعة والنشر والتوزيع
فقط

الطبعة الأولى
١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م



مؤسسة الكتب الثقافية
الصنائع. بناية الاتحاد الوطني. الطابق السَّابع. شقة ٧٨
هاتف المكتب: ٧٣٩٢٥٠/٧٣٩٢٥٨/٠٠٩٦١١
خلبوي - جوال: ٠٠٩٦١٣/٨١٠٥٦١
أونيسكو - بيروت: ١١٠٨٢٠١٠
رقم العلبة البريدية: ١١٤/٥١١٥
بـيروت - لبنان

مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية
أثيوبيا - أديس أبابا
جوال: ٠٠٢٥١٩٢٠٤٩٦٦
فاكس: ٠٠٢٥١١٧٥١٠٧٨
٠٠٢٥١١٧٥٧١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتّقين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وسيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين،وأصحابه البررة الأكرمين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(أما بعد): فهذا شرحٌ لطيفٌ نافع -إن شاء الله تعالى- وضعته على «كتاب مدني الحبيب ممن يوالي مُغْنيَ اللبيب»، نظم شيخنا الهمام النبيل العلامة الفهامة الجليل الشيخ عبد الباسط بن محمد بن حسن البورنيّ المناسيّ رحمه الله تعالى، وهو ألفان ومائتان وخمسون بيتًا[1] يتكفّل بضبط ألفاظها لحفّاظها، وتوضيح مَعَانيها لِمُعانيها، ويأتي بالأمثلة والشواهد، ويُدني ما غاب من شوارد الفوائد.

وكان الناظم رحمه الله تعالى شرح نظمه هذا بشرح سمّاه «كتابَ مِنْهَاج الوصول إلى بيان الفروع بالأصول»، ابتدأ تسويده في رجب سنة (١٤٠٠هـ) وأتمه في آخر ربيع الأول سنة (١٤٠١هـ).

وطريقته رحمه الله في شرحه ذلك أن يكتب قطعة من الأبيات، ثم يأتي بكلام ابن هشام بقدر تلك القطعة بتمامه من غير تصرّف، ولا يتعرّض لشرح شيء من الأبيات، بل يكتفي بإيراد عبارة الأصل بتمامها، إلا في خطبته، وإلا نزرًا يسيرًا لا اعتداد به، فرأيت أن ذلك لا يُجدي للمبتدئين شيئًا، وإنما هذا للمتبحّرين في الفنّ، فأحببت أن أجمع بين الحسنيين، شرحِ الأبيات وحَلِّها حَلاًّ وسطًا، بحيث يَفهَم المبتدئون من النظم الغرضَ، ثم إيراد كلام الأصل تمشيًا مع غرض الناظم، فلم أُخلِ شرحي من الفائدتين، فإن هذا هو أولى الطريقتين، وأتمّ المنهجين.

(وسميته فتحَ القريب المجيب في شرح مدني الحبيب ممن يوالي مُغْنِيَ اللبيب)، والله تعالى

---

(١) هٰكذا ذكر الناظم في أول الكتاب، ثم ذكر في آخره أنه ألفان مع زيادة، والظاهر أن هذا هو الموافق للواقع؛ لأنه (٢٢٧٦) بيتًا، والله أعلم.

الكريم أساله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببا للفوز بجنّات النعيم لي ولكلّ من تلقاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوفٌ رحيم.

تنبيهات:

(الأول): في ترجمة شيخنا الناظم رحمه الله تعالى[1]:

هو العلامة النحوي اللغوي الأديب اللوذعيّ[2] الألمعيّ[3] العجيب، الْهُمَام النبيل، والدرّاكة الجليل، مالك أزمة الأدب، وسلطان قواعد لغة العرب، خليل زمانه، وسيبويه أوانه، فَريد دهره، وقَريع عصره، ووحيد مصره، حاوي أشتات الفضائل، وجامع محاسن الأماثل، أبو أمامة الشيخ عبد الباسط ابن الشيخ محمد ابن الشيخ حسن الإتيوبيّ الولّويّ الْبُوريني المناسيّ.

[مولده ونشأته]:

وُلد رحمه الله في محافظة وَلُّو، في ناحية بُورنا، في قرية مِنَاس[4]، في أسرة عريقة في العلم من أبوين كريمين والده الشيخ محمد بن حسن، ووالدته صالحة بنت جعفر.

وسئل رحمه الله عن سنة ولادته غير مرّة، فكان يؤثر أن يؤرّخ بالأحداث بدلًا من التقويم الهجريّ، أو الميلاديّ المعروفين، شأنَ أهل تلك النواحي، حيث جرت عادتهم بالتأريخ بالأحداث دون التأريخ المشهور، فسُمع غير مرّة يقول: وُلدت قبل معركة سَجَلِي[5] الشهيرة بأربع سنوات،

(١) هذه الترجمة ملخّصة مما كتبه تلميذا الشيخ، وهما العلامة الشيخ محمد ولي، والأخ الفاضل الشيخ محمد حامي الدين، فقد ترجما للشيخ رحمه الله.

(٢) اللوذعيّ: الحديد الفؤاد واللسان الظريفُ كأنه يَلْذَعُ أي يؤلم من ذكائه، وقيل: هو الحديد النفس. قاله في اللسان ٨/٣١٧- ٣١٨.

(٣) «الألمعيّ» الخفيف الظريف، وقيل: الذي إذا لمع له أول الأمر عرف آخره، وقيل: الذكي المتوقّد الحديد اللسان والقلب. قاله في «اللسان» ٨/٣٢٧.

(٤) بكسر الميم، وتخفيف النون، بعدها ألف، وآخره سين مهملة، اسم قرية الشيخ.

(٥) بسين مهملة، ثم جيم عجمية، ثم لام، آخره ياء: بلد من مقاطعة شوا وقعت فيه معركة كبيرة اشتهرت، فكان الناس يؤرخون بها وبأمثالها.

وهذا يقتضي أنه وُلد عام (١٣٢٨هـ) الموافق (١٩٠٧م) وتربّى في حجر والديه حتى ترعرع.

[مبدأ حياته العلمية]:

ابتدأ رحمه الله دراسته على والده حيث تلقّى منه القرآن الكريم، ومبادىء علوم الدين، ومختصرات الفقه في مذهب الإمام الشافعيّ رحمه الله، وتلقّى التربية الإسلاميّة منذ نعومة أظفاره، ولم يترعرع حتى حظي بثروة علميّة.

[رحلاته العلمية]:

رحل رحمه الله تعالى إلى المدارس العلمية المتنائية الأطراف، فرحل إلى قرية يَصُولَى، فقرأ على الشيخ عليّ دَجَر[1] مختصرات الفقه الشافعيّ، من ضمنها الألفية الشهيرة بـ«صفوة الزُّبَد» لابن رسلان الشافعيّ، وكان متميّزًا بين أقرانه الطلاب بذكائه المفرط الذي جلب له إعجاب شيوخه، وظلّ ينهل من علم هذا الشيخ فترة من الزمن، ثم سافر إلى ناحية بُلْبُل[2]، وتلقّى دراسات وافرة في الفقه على الشيخ عبد السلام البُلْبُليّ السَّرِيّ[3] مع مجموعة من الزملاء النبلاء الذين كان لهم شأن عظيم في نشر العلم فيما بعدُ.

[رحلته إلى دَرّى[4]]:

ثم رحل إلى منطقة دَرّى ليتلقّى العلوم العربية من علاّمة زمانه، ووحيد أوانه في هذا الفنّ الشيخ الحاج أحمد بن عمر السَّنْكَريّ، نزيل دَرّى، والد العلامة النحوي اللغوي الشيخ محمد ولي، فأخذ عنه علوم العربيّة بأسرها، من نحو، وصرف، وبلاغة، وعروض، وقافية، وغيرها من الفنون، وأخذ عنه أيضًا فنّ المنطق، ويقال: إنه قرأ عليه شيئًا من الفقه الحنفيّ؛ لأن الشيخ كان حنفيًّا، فالله تعالى أعلم.

(١) بالجيم العجمية.

(٢) بضم الباءين، بينهما لام ساكنة، قرية من قرى بُورنا.

(٣) بفتح السين، وكسر الراء، بعدها ياء مفتوحة قرية من قرى بورنا.

(٤) بفتح الدال ـ وتشديد الراء مقصورًا اسم بلد من مقاطعة شوا.

انقطع شيخنا رحمه الله إلى العلوم العربيّة، فأقبل عليها بشراشره(١)، حتى تضلّع من حوضها الصافي، ونهل من معينها الوافي، ولازم شيخه المذكور خمسة عشر عامًا، حتى برع في جميع موادّها، وبرّز على أقرانه في مضمار ميدانها، فصار يشار إليه بالبنان، وأصبح مطمح الأنظار للخُلّان.

[تدريسه]:

ثم بعد ما تخرّج من مدرسة شيخه المذكور، وأجازه في التدريس، عاد إلى مسقط رأسه، وموطن والديه، القرية المسماة «مِنَاس» حاملًا لواء العلوم العربيّة، فجلس لتدريسها، وقضى زهرة شبابه، وأزهى عصوره مع طلاب العلم ورُوّاده، فلم يعرّج إلى الدعة والراحة، وهو في سنّ الكهولة، ثم الشيخوخة، بل أمضى عمره كله في خدمة العلم وأهله، طالبًا، أو مدرّسًا، أو مؤلّفًا، فقد استمرّ في التدريس فقط ستين سنة كاملة، درّس في قرية «مِنَاس» خمسة وأربعين عامًا، وفي «أَدِّيس أبَبا» عاصمة «إثيوبيا» خمسة عشر عامًا.

وكان الشيخ رحمه الله طموحًا في الزيادة من العلم، فلم يَثْنِهِ تدريسه عن طلب الزيادة، يدلّ على ذلك رحلته إلى بلد «جَدُّوَ(٢)» مرافقًا لأحد كبار تلامذته، وهو والدي الشيخ علي بن آدم رحمهما الله تعالى إلى الشيخ العلامة المقرىء، محدّث القطر الحبشيّ الحاج كبير أحمد بن عبد الرحمن الدوّويّ، سليل العلماء الأعلام رحمه الله، فقرأ عليه بعضًا من أبواب الأمهات الستّ الحديثية، وبعض «الجامع الصغير» للسيوطيّ، وأجازه في روايتها عنه، وكتب أسانيده، وهي مشهورة متداولة في البلد.

[تلاميذه المتخرّجون من مدرسته]:

مما يصعب على من يكتب ترجمة الشيخ رحمه الله إحصاء طلبته المتخرّجين؛ فإن الشيخ ممن جلس للتدريس في مبكّر حياته، فأطال الله عمره في ذلك حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، فهم ثمرة

(١) «الشراشر» جمع شُرْشُرَة بضم الشينين، ذكر له في «القاموس» معاني، منها: النفس، ومنها جميع الجسد، والمراد هنا أنه أقبل عليه بجملته قلبًا وقالبًا.

(٢) بالجيم العجمية.

جهوده خلال ستين عامًا، أمضاها رحمه الله في ذلك، ولا شكّ أنهم يُعدّون بالآلاف، بل لا يحصيهم إلا الذي لا تخفى عليه الخافية - سبحانه وتعالى -، ولكن لا بأس بذكر بعض المشاهير الذين لهم آثار ظاهرة في نشر العلم والدعوة داخل البلاد وخارجها، فمنهم:

والدي العلاّمة علي بن آدم، وشيخنا العلامة النحوي اللغويّ العابد محمد سعيد بن علي الدّرّيّ، والشيخ جمال بن عمر النحويّ المعروف بالشيخ جمال قِلِي -نسبة إلى قرية - والشيخ محمد سلطان الجاتّريّ(١)، والعلامة النحوي اللغوي، صاحب المؤلفات الجمة محمد ولي ابن الشيخ أحمد الدرّيّ، والشيخ علي بن آدم اليَصُولِيّ، والشيخ سبكي، وأخوه الشيخ النوويّ، والشيخ سعيد بن يوسف بن منصور المدرس في أديس أببا، والعلامة الداعية الشيخ أحمد بن إبرهيم إمام جامع «عرب جندا(٢)» في مدينة دَسِيَ، والعلامة النحوي اللغويّ محمد أمين الجِسِّرِيُّ(٣) والشيخ أحمد محيي الدين الورّبابيّ، والعلامة الشيخ سعيد بن حسن شفا السلوليّ نزيل مكة، والشيخ حسن الإلاّديّ، والشيخ أحمد ألفيّة، والشيخ عبد الله بن حمزة ولد أخت صاحب الترجمة، والشيخ سراج الدين الباهتيّ، والشيخ سراج البجمدريّ، والشيخ أحمد عرب، والشيخ علي بن حسن الكَلاليّ، والشيخ سيد محمد المعروف بالشيخ سيد قطب، والشيخ طه البجمدريّ، والشيخ أحمد فضل، والشيخ محمد أول حسين، والشيخ حسين بن الشيخ علي بن آدم الكُونويّ، والشيخ إبراهيم بن موسى النحويّ اللغويّ الصرفيّ، وغيرهم ممن تخرج من مدرسته المباركة، رحمهم الله تعالى أجمعين.

[مؤلفاته]:

لشيخنا رحمه الله مؤلفات عديدة في شتى الفنون، نثرًا ونظمًا، وهو الغالب في تأليفه، ومن الفنون التي ألف فيها الفقه، والنحو، والصرف، والعروض، والقافية، ومصطلح الحديث، فمنها:

١ - «مدني الحبيب نظم مغني اللبيب»، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، أكثر من ألفين، وربع ألف.

(١) بالجيم العجمية.

(٢) بالجيم العجمية.

(٣) بالجيم العجمية.

٢ ـ شرحه المسمى «منهاج الوصول في شرح الفروع بالأصول».

٣ ـ نظم مراح الأرواح في الصرف نحو ثمانمائة بيت.

٤ ـ «نظم لب الأصول في فن الأصول».

٥ ـ «نظم المقدمة الحضرميّة في الفقه الشافعيّ».

٦ ـ «الدر الفريد في عقيدة التوحيد» أرجوزة.

٧ ـ «نظم نخبة الفكر».

٨ ـ أرجوزة في ذمّ القات، وأَكَلَتها.

وله غير ذلك من المؤلفات النافعة، وأراجيز في فنون متنوعة، وله مؤلفات باللغة الأمحريّة، كفضائل الصلوات الخمس، وغيرها.

[ذكاؤه]:

كان رحمه الله متّقد الذهن، قويّ الإدراك، حاضر البديهة، سريع الإجابة، كان تطاوعه المفردات وجملها، فيصوغها كيف شاء، إن شاء نظمًا رائقًا، وإن شاء نثرًا فائقًا، وكان إذا عُرضت عليه مسائل، وهو يُدرّس يصوغها في الحال نظمًا، فيتناقلها الطلاب.

[أخلاقه]:

كان رحمه الله متحليًا بالأخلاق الجميلة الآخذة بمجامع القلوب، فكان يباسط طلابه وجلساءه، ويُداعبهم ويفاتحهم بنكت بليغة، فلا تخلو مجالسه من النوادر العلمية، والفوائد الأخلاقيّة، وكان يمازح كثيرًا مزاح صدقٍ ونباهة، لا مزاح مُجون وسفاهة، فيزيل ببشاشته عن النفوس السآمة، فلا يبرح جليسه من عنده للملل والملامة.

وكان شديد الاحترام لأهل العلم وطلابه، شديد النكير على من ينال منهم.

[تواضعه]:

كان رحمه الله شديد التواضع بين طلابه، فهو كأحدهم لا يكاد يعرفه الغريب، ويميّزه منهم بسهولة.

[محبته لنشر العلم]:

كان رحمه الله محبًا لنشر العلم، لا يسأم منه، فكان الطلاب يستفيدون منه في المسجد، وفي بيته، وفي الطرقات.

[وفاته]:

توفي رحمه الله بعد عمر حافل شامل لأنواع الخيرات من التعلم والتعليم والتأليف سنة (١٤١٣هـ) عن خمس وثمانين سنة، فرحمه الله تعالى رحمة الأبرار، وأسكنه الفردوس الأعلى مع المصطفين الأخيار.

وقد قرّظ نظمه هذا تلميذه العلامة النحوي اللغوي البارع الشيخ محمد ولي ابن الشيخ أحمد ابن عمر شيخ الناظم المتقدّم ذكره، فقال [من الرجز]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْبَارِي ... الْفَاتِحِ الأَبْوَابِ لِلأَبْرَارِ
ثُمَّ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ الدَّائِمُ ... عَلَى نَبِيٍّ دَأْبُهُ الْمَكَارِمُ
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الأَخْيَارِ ... مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ
وَبَعْدُ ذِي فَإِنَّ نَظْمَ الْمُغْنِي ... لِجَمْعِهِ الأُصُولَ جَمْعٌ يُغْنِي
نَظْمٌ بَدِيعٌ مَا لَهُ مِثَالُ ... دُرٌّ فَرِيدٌ مَشْرَبٌ زُلاَلُ
سَهْلُ الْمَنَالِ أَعْذَبُ الْوُرُودِ ... نَارٌ عَلَى الْعَلَمِ فِي الْوُقُودِ
سَمَّيْتُهُ بِسُلَّمِ الْمُجِيبِ ... وَإِنْ تَشَأْ بِتُحْفَةِ الْحَبِيبِ
يَا أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْمَ النَّحْوِ ... فَاحْفَظْ لِهَذَا النَّظْمِ فَهْوَ يَحْوِي
ضَبْطَ الْمَسَائِلِ مَعَ اخْتِصَارِ ... لِمَنْ قَدِ اعْتَنَى بِالافْتِكَارِ
هَيْهَاتَ أَنْ يَأْتِيَ لَهُ نَظَائِرُ ... كَلاَّ وَلاَ شَبِيهَ فِي الْمَفَاخِرِ
قَصَبَ سَبْقٍ قَدْ حَوَى بِلاَ مِرَا ... قَدْ جَاءَنَا مُهَذَّبًا مُحَرَّرَا
لَوْ سَاعَدَ الأَوْقَاتُ وَالآلاَتُ ... وَقَدْ صَفَا الأَقْرَانُ وَالْحَالاَتُ

لَقُمْتُ فِي خِدْمَتِهِ بِالجِدِّ … بِالشَّرْحِ بَاذِلًا جَمِيعَ الجُهْدِ

نَاهِيكَ فَضْلًا كَوْنُهُ لِشَيْخِنَا … الْعَالِمِ النِّحْرِيرِ حِبِّ قَلْبِنَا

مَنْ قَدْ كَسَاهُ رَبُّنَا تَعَالَى … ثَوْبَ فَصَاحَةٍ غَلَتْ نَوَالَا

وَأَسْأَلُ اللهَ بِحُسْنِ النِّيَّةْ … أَنْ تَعْتَنِيهِ الطَّبْعَةُ الْمِصْرِيَّةْ

أَوْ طَبْعَةُ الْهِنْدِ أَوِ الْبُرْهَانِ … لِكَيْ يَعُمَّ النَّفْعُ لِلإِخْوَانِ

وَلَوْ رَآهُ سِيبَوَيْهِ عَشِقَا … لِحِفْظِهِ وَشَرْحِهِ مُحَقِّقَا

بَلْ لَوْ رَآهُ شَيْخُهُ بِالْعَيْنِ … لَسَرَّهُ طَبْعًا بِغَيْرِ مَيْنِ

أَرْجُو إِلَهِيَ الْعَلِيَّ الشَّانِ … أَنْ يَرْزُقَ الشُّهْرَةَ فِي الإِخْوَانِ

فَكَمْ كِتَابٍ نَفْعُهُ قَدِ انْقَطَعْ … لِكَوْنِهِ فِي كُلِّ أَيْدٍ لَمْ يَقَعْ

قُلْ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ … كَمَا رَوَيْنَاهُ عَنِ الثِّقَاتِ

فَهَاكَ تَقْرِيظًا قَلِيلًا قَدْ بَدَا … مُنْشِؤُهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَا

وها أنا الشارح الحقير أقول معلنًا بمزايا هذا النظم الخبير العبير ـ [من الرّجز أيضًا]:

حَمْدًا لِرَبِّيَ الْعَلِيِّ الأَعْلَى … فَنِعْمَ مَا أَوْلَى وَنِعْمَ الْمَوْلَى

صَلَّى عَلَى الْهَادِي وَآلِهِ الْغُرَرْ … وَصَحْبِهِ أُولِي الْقِيَامِ بِالسُّوَرْ

وَبَعْدُ هَذَا فَاسْمَعِ الْمَقَالَا … تَعْرِيفَ نَظْمٍ قَدْ حَوَى الأَفْضَالَا(١)

أَغْنِي الْكِتَابَ مُدْنِيَ الْحَبِيبِ … لِشَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ النَّجِيبِ

اللَّوْذَعِيِّ الأَلْمَعِيِّ الضَّابِطِ … مَنِ اسْمُهُ عَبْدُ الإِلَهِ الْبَاسِطِ

مَنْ بَسَطَ اللهُ لَهُ الْعُلُومَا … وَفَتَحَ اللهُ لَهُ الْفُهُومَا

نَظْمٌ حَوَى عَجَائِبَ الإِعْرَابِ … مِمَّا اسْتَطَابَهُ أُولُو الأَلْبَابِ

---

(١) بفتح الهمزة جمع فضل، ويجوز كسرها على أنه مصدر أفضل.

نَظْمٌ بَدِيعُ الْوَصْفِ سَهْلٌ حُلْوُ … عَنِ الْعَوِيصَاتِ بَرِيءٌ خِلْوُ(١)

نَظْمٌ خَلَا مِنْ حَشْوٍ اوْ تَعْقِيدِ … بَلْ زَانَهُ الْبَسْطُ كَعِقْدِ الْجِيدِ

نَظْمٌ يُنَادِي كُلَّ مَنْ لَهُ شَغَفْ … لِنَيْلِ أَسْبَابِ الْعَلَاءِ وَالشَّرَفْ

نَظْمٌ عَلَا عَلَى عُلَى الأَرَائِكِ … عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْعَلَاءِ تَتَّكِي

نَظْمٌ حَوَى دَقَائِقَ الإِعْرَابِ … بَدْءًا مِنَ الْبَابِ إِلَى الْمِحْرَابِ

نَظْمٌ بِهِ حَلُّ الْعَوِيصَاتِ الَّتِي … لَدَى كِتَابِ اللهِ قَدْ أَشْكَلَتِ

نَظْمٌ بِهِ يَزُولُ مَا يُسْتَشْكَلُ … لَدَى حَدِيثِ الْمُصْطَفَى يُسْتَعْضَلُ

نَظْمٌ شَفَى عِلَلَ جَهْلِ الْمُعْرِبِ … وَقَدْ حَوَى غُرَرَ عَيْنِ الْمَطْلَبِ

نَظْمٌ يَفُوقُ الْوَصْفَ فِي تَحْرِيرِهِ … وَيَبْهَرُ الْعُقُولَ فِي تَحْبِيرِهِ

نَظْمٌ يُرَحِّبُ بِطُلَّابِ الْهُدَى … أَهْلًا وَمَرْحَبًا وَطِبْتُمْ رَشَدَا

فَشَيْخُنَا مُوَفَّقٌ فِي نَظْمِهِ … قَدْ أَدْرَكَ الْهَدَفَ فِي مَرَامِهِ

أَلْبَسَهُ الْحُلَلَ ثُمَّ أَجْلَسَهْ … عَلَى الْمِنَصَّةِ جَلَا وَحَرَسَهْ

يَا مَنْ يُرِيدُ خِطْبَةً أَقْدِمْ وَلَا … تَخَفْ غَلَاءَ الْمَهْرِ بَلْ خُذْ نَفَلَا(٢)

فَمَهْرُهَا الْحِفْظُ وَفَهْمٌ حَسْبُ … لَاغَبْنَ لَا خُسْرَ عَدَاكَ الْكَرْبُ

يَا أَيُّهَا الطَّالِبُ فَادْنُ وَانْظُرَا … فَلَيْسَ مَنْ رَأَى كَمَنْ قَدْ أُخْبِرَا

يَا مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ وَاعِيَا … دَقَائِقَ النَّحْوِ فَهَذِهِ هِيَا

يَا مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بَارِعَا … عَلَيْكَ ذَا النَّظْمَ الْبَدِيعَ جَامِعَا

يَا رَاغِبًا أَنْ يَلْحَقَ الرَّكْبَ الْغُرَرْ … عَلَيْكَ ذَا النَّظْمَ الْمُحَلَّى بِالدُّرَرْ

يَا أَيُّهَا الطُّلَّابُ يَا هُدَاةْ … فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَ فَذِي جَنَّاتُ

---

(١) بكسر فسكون: أي خال، فهو مؤكد لما قبله.

(٢) «النفل» محرّكة: الغنيمة، والهبة.

هَذِي نَصِيحَتِي لأَرْبَابِ الصَّلاحْ ... مِمَّنْ لَهُمْ شَوْقٌ لإِدْرَاكِ الْفَلاحْ
أَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يُجْزِلاَ ... لِشَيْخِنَا الأَجْرَ بِجَنَّةِ الْعُلَى
حَمْدًا لَهُ سُبْحَانَهُ أَنْ وَفَّقَا ... لِخِدْمَةِ النَّظْمِ بِشَرْحٍ يُنْتَقَى
شَرْحًا يَزِيدُ بَسْطُهُ عَلَى الَّذِي ... حَوَاهُ فَالْبَسْطُ مَرَامُ الْمُحْتَذِي
شَرْحًا لَهُ كَالْعِقْدِ فِي الْجِيدِ يُرَى ... وَالدُّرِّ وَاللُّؤْلُؤِ نِعْمَ مَنْظَرَا
مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا عَلَى الَّذِي ... أَرْسَلَهُ بِالنُّورِ وَالْعِلْمِ الشَّذِي
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ... وَكُلِّ مُهْتَدٍ بِنُورِ هَدْيِهِ
كَتَبَهُ شَارِحُهُ مُحَمَّدُ ... يَا رَبِّ فَاقْبَلْهُ فَهَذَا الْمَقْصَدُ

[التنبيه الثاني]: في التعريف بابن هشام رحمه الله صاحب الأصل:

هو الإمام العلامة المشهور النحويّ الفاضل أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاريّ جمال الدين الحنبليّ، قال في «الدرر الكامنة»: وُلد في ذي القعدة سنة (٧٠٨هـ) ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل، وتلا على ابن السّرّاج، وسمع على أبي حيّان ديوان زُهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، وحضر دروس التاج التّبريزيّ، وقرأ على التاج الفاكهيّ «شرح الإشارة» له إلا الورقة الأخيرة، وتفقّه للشافعيّ، ثم تحنبل، فحفظ مختصر الخرقيّ في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين، وأتقن العربيّة، ففاق الأقران، بل الشيوخ، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبيّة، وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتصدّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتدقيق البارع، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرّف في الكلام، والمَلَكة التي يتمكّن من التعبير بها عن مقصوده بما يُريد، مُسهبًا وموجزًا، مع التواضع والبرّ والشفقة ودَماثة الخُلُق، ورقّة القلب. قال ابن خَلْدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيّة، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. وكان كثير المخالفة لأبي حيّان، شديد الانحراف عنه. صنّف «مغني اللبيب عن كتب

الأعاريب»، اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه، و«التوضيح» على الألفية مجلّد، و«رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة»، أربع مجلّدات، و«عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب»، مجلّدان، و«التحصيل والتفصيل لكتاب التّذْيِيل والتكميل» عدّة مجلّدات، و«شرح التسهيل» مسوّدة، و«شرح الشواهد الكبرى»، و«الصغرى»، و«القواعد الكبرى»، و«الصغرى»، و«شذور الذهب»، و«شرحه»، و«قطر الندى»، و«شرحه»، و«الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«شرح اللمحة» لأبي حيّان، و«شرح بانت سُعاد»، و«شرح البردة»، و«التذكرة»، خمسة عشر مجلّدًا، و«المسائل السفريّة» في النحو، وغير ذلك، وله عدّة حواش على «ألفية ابن مالك»، و«التسهيل».

ومن شعره [من الطويل]:

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ ... وَمَنْ يَخْطُبِ الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى الْبَذْلِ
وَمَنْ لاَ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعُلاَ ... يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلاً أَخَا ذُلِّ

وله أيضًا [من الرجز]:

سُوءُ الْحِسَابِ أَنْ يُؤَاخَذَ الْفَتَى ... بِكُلِّ شَيْءٍ فِي الْحَيَاةِ قَدْ أَتَى

توفي رحمه الله ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة (٧٦١هـ)(١). وعاش بعد تأليف هذا الكتاب نحو أربع سنين، ودُفن خارج باب النصر. وترك ولدين محبّ الدين، وعبد الرحمن، وقد رثاه ابن نُباتة المصريّ -بضم النون- بقوله [من الطويل]:

سَقَى ابْنَ هِشَامٍ فِي الثَّرَى نَوْءُ رَحْمَةٍ ... يَجُرُّ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ غَمَامِ
سَأَرْوِي لَهُ مِنْ سَائِرِ الْمَدْحِ سِيرَةً ... فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيرَةَ ابْنِ هِشَامِ

تورية بعبد الملك بن هشام، صاحب السيرة. ولهم ثالث، محمد بن يحيى بن هشام الخَضْراويّ، نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس، ويقال له: الأندلسيّ. ورابع محمد بن أحمد بن هشام اللَّخْميّ. ذكره الأمير(٢).

---

(١) راجع «بغية الوعاة في تراجم اللغويين والنحاة»٢/٦٨- ٦٩.
(٢) «حاشية الأمير».

[التنبيه الثالث]: في ذكر إسنادي إلى ابن هشام صاحب الأصل رحمه الله:

(اعلم): أني قرأت «مغني اللبيب» هذا على شيخنا العلامة النحويّ الفقيه الزاهد الشيخ محمد سعيد ابن الشيخ علي الدّرّيّ رحمه الله تعالى، وهو من أكابر خِرّيجي شيخنا الناظم رحمه الله تعالى، كما سبق بيان ذلك، قرأته كلّه عليه في نحو سبعة أشهر، وهو يرويه عن الناظم، عن شيخه العلامة أحمد بن عمر الدّرّيّ، عن شيخيه بشير، ومحمد زين الجاتّرين[١] بسندهما[٢].

وأرويه أيضًا بالإجازة عن الناظم، وعن والدي العلامة، والشيخ حياة بن عليّ، والشيخ محمد زين الداني، كلهم عن الشيخ المحدث المقرىء كبير أحمد بن عبد الرحمن الشهير بأبي حاجيّ الدوّوي، عن شيخه عبد الجليل الدّلّتي، عن والده يحيى بن بشير الدّلّتّي، عن والده بشير الدلّتّي، عن مفتي الأنام داود بن أبي بكر الدوّويّ، عن شيخه سليمان بن يحيى مقبول الأهدل، عن العالم النبيل أحمد بن محمد مقبول الأهدل، عن عماد الدين يحيى بن عمر مقبول الأهدل، عن أبي بكر بن علي البطاح الأهدل، عن يوسف بن محمد البطاح الأهدل، عن الإمام طاهر بن حسين الأهدل، عن وجيه الدين ابن الديبع، عن الزين الشرجي، عن النفيس العلويّ، عن القاضي مجد الدين الشيرازيّ، عن مؤلفه ابن هشام الأنصاريّ المذكور رحمهم الله تعالى أجمعين، وجمعنا معهم في جنات النعيم، إنه جواد كريم، رؤوف رحيم، آمين.

[خاتمة]:

سيأتي للناظم رحمه الله تعالى تبعًا لصاحب الأصل تأويل بعض آيات الصفات جريًا على مذهب المتأخرين من أهل التأويل، وسيأتي التنبيه - إن شاء الله تعالى - على ذلك، وذكر الصواب الذي هو مذهب السلف الصالح الذي هو حمل تلك الآيات على ظواهر معانيها كما يليق بجلال الله على مراد الله - سبحانه وتعالى -، أسأل الله تعالى أن يهدينا الصراط المستقيم، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: الآية ٨] آمين.
﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

(١) بالجيم العجمية.

(٢) لم أجد سندهما في الوقت الحاضر، وإنما السند المتصل هو الآتي بعدُ.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

بدأ رحمه الله تعالى نظمه بالبسملة اتباعًا للنبيّ ﷺ حيث كان يُصدّر بها كتُبه إلى الآفاق، كما في قصّة هرقل، وقصة صلح الحديبية، وغيرهما مما بُيّن ذلك في «الصحيحين» وغيرهما، وموافقة للكتاب العزيز، حيث إن الصحابة افتتحوا كتابة الإمام الكبير بها، وتبعهم على ذلك جميع من كتب المصحف بعدهم في جميع الأمصار، من يقول بأن البسملة آية من أول الفاتحة، ومن لا يقول به.

١ـ أَحْـمَـدُ مَـنْ أَهْـلَ الْـعُـلُـومِ رَفَـعَـا ... ذَوِي الْـهُـدَى وَالاتِّـبَـاعِ وَالـدُّعَـا

ثنّى رحمه الله تعالى بالحمدلة تأسيًا أيضًا بكتاب الله تعالى حيث بدىء بها، فقال **(أحمد)** بصيغة المضارع إشارة إلى أن حمده لا يزال يتجدّد شيئًا فشيئًا **(من)** اسم موصول مفعول «أحمد» و**(أهل العلوم)** بالنصب مفعول مقدّم لـ**(رفعا)** مبنيًا للفاعل، والألف للإطلاق **(ذوي الهدى)** بضم، ففتح: الرشاد والدلالة، ويذكّر ويؤنّث، يقال: هداه الله للدين هُدًى، وهديته الطريقَ، وإلى الطريق هِداية. قاله ابن الأثير[١]: أي أصحاب الدلالة إلى الحقّ **(والاتباع)** لسنّة رسول الله ﷺ **(والدعاء)** أي دعاء الناس إلى الله بلزوم السنة، واجتناب البدعة.

ولا يخفى ما في قوله: «رفع» في هذا البيت، و«نصب»، و«خفض»، و«جزم» في البيتين التاليين من براعة الاستهلال، وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يُشعر بمقصوده، ويقال له: براعة المطلع، كما أن مقابله يسمّى ببراعة الاختتام، أو ببراعة المقطع.

قال الناظم رحمه الله في شرح هذا البيت: فيه إشارة إلى أن العلوم بلا هداية مضرّة، كعلم إبليس، لا تنفع ولا ترفع، ولا هداية إلا باتباع النبيّ ﷺ، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٣١]، وأن الدعاء مخ العبادة كما في الحديث[٢]، وقُدّم المعمول في

(١) «النهاية في غريب الحديث» ٥/٢٥٤.

(٢) حديث ضعيف أخرجه الترمذيّ، من حديث أنس رضي الله عنه، مرفوعًا، وإنما الصحيح بلفظ: «الدعاء هو العبادة» أخرجه أحمد وغيره من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما مرفوعًا.

قولي: «أهل العلوم رفعا»؛ للحصر، وإشارة إلى أن الله تعالى لم يتّخذ وليًا جاهلًا، كما قال إمامنا الشافعيّ رضي الله عنه: إن لم يكن هؤلاء أولياء لله، فليس لله وليّ، أو كما قال، و«ذوي الهدى» نعت مقطوع، أي أمدح، أو أعني. انتهى. والله تعالى أعلم.

٢- (وَنَصَبَ الْمِيزَانَ بِالْقِسْطَاسِ يُمَيِّزُ الْحَقَّ عَنِ الأَرْجَاسِ)

(ونصب) أي أقام **(الميزان)** أراد به ميزان العدل، وهو الشرع القويم الذي جاء به النبيّ الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم **(بالقسطاس)** بضم القاف وكسرها، وقرىء بهما في السبعة، والجمع: قَساطِيس: ومعناه: الميزان، قيل: عربيّ مأخوذ من القِسط، وهو العدل. وقيل: رُوميّ معرّبٌ. أفاده الفيّوميّ[1]. وعلى هذا فيكون مؤكّدًا للميزان؛ لأنه بمعناه، فتكون الباء زائدة **(يميّز الحقّ)** من التمييز، والجملة حال من «الميزان» **(عن الأرجاس)** بفتح الهمزة جمع رِجْس - بكسر فسكون - قال ابن الأثير: الرّجس: القذَر، وقد يُعبّر به عن الحرام، والفعل القبيح، والعذاب، واللعنة، والكفر. انتهى[2]. وقال الفيّوميّ: الرِّجسُ: النَّتْنُ، والقذَرُ، قال الفارابيّ: وكلُّ شيء يُستقذر فهو رِجْسٌ. وقال النقّاش: الرجس: النَّجِسُ. وقال في البارع: وربما قالوا: الرَّجاسة والنجاسة: أي جعلوهما بمعنى. وقال الأزهريّ: النَّجِسُ القذَر الخارج من بدن الإنسان، وعلى هذا فقد يكون الرجس والقذر والنجاسة بمعنى، وقد يكون القذر والرجس بمعنى غير النجاسة. انتهى[3].

والمراد هنا الباطل، سواء كان حسيًا، أو معنويًا؛ لأنه قابله بالحقّ. والله تعالى أعلم.

وقال الناظم في «شرحه»: والمراد بالقسطاس العدل، من إطلاق اللازم على الملزوم، أي نصب الميزان، أي ميزان أعمال الأنام في الآخرة بالعدل بلا جور يميّز الحق والباطل، فلا يخفى ما في هذا مع ما بعده وما قبله من براعة الاستهلال، وهو ذكر ما يدل على المقصود من أول وهلة. انتهى.

---

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٠٣.
(٢) «النهاية» ٢/٢٠٠.
(٣) «المصباح المنير» ١/٢١٩.

٣- (وَخَفَضَ الْمُجْرِمَ بِالإِبْعَادِ وَجَزَمَ الْعِدَا عَنِ الرَّشَادِ)

(وخفض) أي أهان، يقال: خفض الله الكافر: أهانه **(المجرم)** أي المذنب، وهو اسم فاعل من أجرم إجرامًا، ويستعمل أيضًا ثلاثيًا: فيقال: جرم جَرْمًا، من باب ضرب: إذا أذنب، واكتسب الإثم، والاسم الجُرْم بالضم، ومثله الجَرِيمَةُ. أفاده الفيّوميّ. **(بالإبعاد)** أي إبعاده عن محلّ لطفه ورحمته **(وجزم)** أي قطع **(العدا)** بكسر العين، وتضمّ: جمع عدوّ -بفتح، فضم- : وهو خلاف الصديق الموالي، ويجمع أيضا على أعداء، قال الفيّوميّ: و«عِدى» بالكسر والقصر، وضم العين لغةٌ، وتثبت الهاء مع الضم، فيقال: عُداةٌ. انتهى باختصار[1].

والمعنى هنا: أنه أهان أعداء الإسلام **(عن الرشاد)** متعلّق بـ«جزم»، و«الرشاد» بالفتح: اسم من رَشَد يرشُد، من باب نصر، رُشدًا بضم، فسكون، ويقال أيضًا: رَشِدَ يَرْشَد، من باب تَعِب، والرشد: الصلاح، وهو خلاف الغيّ والضلال، وهو إصابة الحقّ. أفاده الفيّوميّ.

والمعنى: أنه قطعهم عن صلاحهم، وإصابتهم الحقّ، بل هم في أودية غيّهم، وضلالهم يتيهون. والله تعالى أعلم.

وقال الناظم رحمه الله: «وخفض المجرم» أي أذلّ الكافر العاصي بالإبعاد عن رحمته أي في الدنيا بإبعاده عن لذّة المناجاة مع ربّه، وفي الآخرة بإبعاده عن دار الرحمة والمغفرة والرضوان، وجزم العدا عن الصراط المستقيم بعدله، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٤٦]. انتهى.

٤- (صَلَّى إِلَهُنَا الرَّحِيمُ الْبَارِي عَلَى حَبِيبِهِ هُدَى الأَخْيَارِ)

(صلى إلهنا) أي أثنى ربنا - سبحانه وتعالى -؛ لأن المختار في معنى صلاة الله - سبحانه وتعالى - ثناؤه على عبده، كما ذكره البخاريّ رحمه الله في «صحيحه» عن أبي العالية، وقيل: معناها الرحمة، وفضائلها شهيرة في الأحاديث الصحاح، وأما فضل كتابتها فلم يصحّ، بل قيل بوضعه.

(الرّحيمُ) بالرفع صفة لـ«إلهنا» **(الباري)** أي الخالق، وهو مخفّف البارىء بالهمزة، يقال: برأ الله الخليقة يبرؤها، من باب نفع: خلقها، فهو بارىء، وهو أيضًا صفة لـ«إلهنا» **(على حبيبه)** متعلّق

---

(١) راجع «المصباح» ٢/٣٩٨.

بـ«صلّى»: أي محبوبه، فهو فعيل بمعنى مفعول **(هُدى الأخيار)** أي مرشد أخيار الأمة، وهم الذين استجابو لدعوته، وأصل «الهدى» مصدر هدى، كما سبق قريبًا، جعله هنا وصفًا لـ«حبيبه» مبالغة، كما يقال: زيد عَدْلٌ، وإضافته إلى «الأخيار» بمعنى اللام، وهو جمع «خير» بتشديد الياء، يقال: رجلٌ خَيّر: أي ذو خير وفضل. والله تعالى أعلم.

٥- (وَآلِهِ وَصَحْبِهِ النُّجُومِ   وَالتَّابِعِيِّينَ ذَوِي الْعُلُومِ)

(وآله) بالجرّ عطفًا على «حبيبه»، أي وصلّى على آله، و«الآل» في اللغة: أهل الشخص، وهم ذوو قرابته، وقد أطلق على أهل بيته، وعلى الأتباع، وأصله عند بعضهم: أَوَلٌ تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، مثل قال. وقيل: أصله أهل، لكن دخله الإبدال، واستدلّ عليه بعود الهاء في التصغير، فيقال: أُهيل. ومنع الكسائيّ، وتبعه النحاس، والزبيديّ إضافة «آل» إلى الضمير، ورُدّ عليهم بأنه لا قياس يَعضده، ولا سماع يؤيّده، قال أبو طالب [من مجزوّ الكامل]:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ   ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

والمراد هنا من تحرم عليهم الصدقة من قرابة النبيّ ﷺ، وهمَ بنو هاشم، وبنو المطلب، وعليه الشافعيّ، وقيل: بنو هاشم فقط، وقيل: هم آل العباس، وآل عليّ، وآل جعفر، وآل حمزة، وآل عقيل، وعليه الحنفية. ولا يبعد أن يراد به مطلق الأتباع؛ لأنه تقدم إطلاقه عليه في اللغة. والله تعالى أعلم.

(وصحبه) بالجرّ أيضا؛ لما مرّ، وهو بفتح فسكون: جمع صاحب، ويُجمع أيضًا على أصحاب، وصَحابة، و«الصحابيّ»: هو من لقي النبيّ ﷺ مؤمنا به بعد بعثته، ومات على ذلك، وهذا هو المختار في تعريف الصحابيّ، وهناك أقوال أخر تركتها اختصارًا.

(النجوم) بالجرّ صفة لـ«صحبه»، وهو جمع نجم، وهو الكوكب، شبّهم به بجامع الاهتداء إلى المقصود بكلّ، أي هم كالنجوم في الاهتداء بهم إلى الحقّ.

تنبيه:

حديث: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» حديث موضوع، لا يجوز الاعتماد

عليه؛ اغترارًا بما فشى على ألسنة الناس من الاستدلال به، ولقد أجاد الشيخ الألباني رحمه الله في تقصّي طرقه، ودراستها في «السلسلة الضعيفة» ١/٧٨ - ٨٤ برقم **(٥٨)**، فراجعه تستفد، وبالله تعالى التوفيق.

(والتابعين) بياءين جمع تابعيّ، وهو من لقي صحابيًا، ولو لم يرو عنه، على المختار كما سبق في الصحابيّ، ويقال: تابع بدون ياء، ويُجمع على تابعين بياء واحدة، ولا يستقيم هنا، فتنبّه.

(ذوي العلوم) صفة لـ«تابعين»: أي أصحاب العلوم. والله تعالى أعلم.

٦- (لَمَّا رَأَيْتُ مُغْنِيَ اللَّبِيبِ   يُغْنِي عَنِ الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ)

(لمّا) أي حين **(رأيت)** فـ«لمّا» - بفتح اللام، وتشديد الميم - تأتي لمعان ثلاثة: حرف جزم كـ«لم»، وحرف استثناء، كـ«إلا»، وظرفًا كـ«إذ»، وقيل: كـ«حين»، وهي المرادة هنا، وقيل: هي حرف وجود لوجود، أو حرف وجوب لوجوب، وإليه يميل ابن هشام، وسيأتي تمام البحث فيها في موضعه من هذا الشرح إن شاء الله تعالى. وجواب «لما» قوله الآتي: «أردت أن أدخل في المقاسمة إلخ».

(مغني اللبيب) عن كتب الأعاريب أي الكتاب المسمّى بهذا الاسم، ومعناه كافي الفطن عن طلب كتب الأعاريب؛ لكونه حوى مقاصدها **(يُغني عن البعيد)** أرادبه الكتب المطوّلات التي هي بعيدة عن متناول أيدي طلاب العلم، أو المراد البعيدة عن فهم معانيها؛ لكونها معقّدةً لا يصل فهم أكثر الطلاب إليها، وجملة «يغني» مفعول ثان لـ «رأيت»، إن كانت علمية، أو في محل نصب على الحال، إن كانت بصريّة **(والقريب)** أراد به الكتب المختصرات، أو المراد الكتب القريبة لفهم الطلاب؛ لكونها سهلة المنال، وقدّم البعيد للنظم.

٧- (مِنْ مَطْلَبِ الإِعْرَابِ وَالتَّفْسِيرِ   وَمِنْ حَدِيثِ الْمُصْطَفَى الْبَشِيرِ)

(من مطلب الإعراب) متعلّق بحال مقدّر: أي حال كون ذلك البعيد والقريب كائنا من مطلب الإعراب، و«المطلب» بفتح الميم، وسكون الطاء مصدر ميميّ لـ«طلب»، والمراد هنا المطلوب، من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف: أي

الإعراب المطلوب، و«الإعراب» مصدر أعرب يُعرب: يطلق في اللغة على معان، منها الإبانة، والتحسين، والتغيير، قال في «همع الهوامع»: المناسب هنا للمعنى الاصطلاحيّ هو الأول؛ إذ القصد إبانة المعاني المختلفة. انتهى. وقال الفاكهيّ: التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحيّ عند من عرّفه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.(١) **(والتفسير)** هو في اللغة: مصدر فسّر الشيءَ: إذا بيّنه، وأوضحه، ويقال: فَسَرتُ الشيء ثلاثيًا، من باب ضرب، فالتشديد للمبالغة. أفاده الفيّوميّ. وقال الكفويّ: التفسير: الاستبانة، والكشف، والعبارة عن الشي بلفظ أسهل، وأيسر من لفظ الأصل. واصطلاحًا: علم يبحث فيه عن كيفيّة النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفراديّة، والتركيبية، ومعانيها التركيبيّة. انتهى(٢).

(ومن حديث) النبيّ **(المصطفى)** ﷺ أي الذي اختاره الله تعالى على جميع بريّته **(البشير)** أي المبشّر لمن اتبعه بالنصر المؤزّر في الدنيا، والفوز بالجنّة في الآخرة.

٨- (لِلْعَالِمِ النِّحْرِيرِ عَبْدِ اللهِ ... أَبِي مُحَمَّدٍ عَظِيمِ الْجَاهِ

٩- أَعْنِي ابْنَ يُوسُفَ هُوَ الْأَنْصَارِي ... ابْنُ هِشَامٍ بَدْرُ كُلِّ سَارِي)

(للعالم) متعلّق بحال مقدّر من «مغني اللبيب»: أي حال كونه كائنًا للعالم **(النحرير)** بكسر، فسكون، ويقال: أيضًا: النِّحر براء واحدة، قال المجد: النِّحْرُ والنِّحْرير بكسرهما: الحاذق الماهر، العاقل المجرِّب، المتقِنُ، الفَطِنُ، البصير بكلّ شيء؛ لأنه يَنْحر العلم نَحرًا. انتهى(٣).

(عبد الله) بالجرّ بدل من «العالم» **(أبي محمد عظيم الجاه)** قال المجد: الجاه والجاهة: القدر والمنزلة. انتهى. أي رفيع المنزلة عند الله تعالى، وعند الناس بسبب العلم، وهو إشارة إلى قوله ـ عز وجل ـ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍۢ﴾ [المجادلة: الآية ١١].

(أعني ابن يوسف) أي أقصد بقولي: «للعالم إلخ» **(هو الأنصاري)** منسوب إلى الأنصار، وهم الأوس والخزرج؛ لقبوا بذلك لنصرتهم النبيّ ﷺ وأصحابه، وإنما لم يُردّ إلى مفرده على

(١) راجع «الكواكب الدريّة» ص١٤.

(٢) راجع «الكليّات» ص٢٦٠.

(٣) «القاموس» ص٤٣٣.

القاعدة المشهورة، أنه إذا نسب إلى الجمع يردّ إلى مفرده؛ لكونه مشابهًا للمفرد بكونه علمًا بالغلبة عليهم، قال في «الخلاصة»:

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ ... إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

(ابن هشام) الظاهر أنه بالجرّ صفةٌ لـ«يوسف»، وجملة «هو الأنصاري» معترضة بين الصفة والموصوف، ويحتمل الرفع عطفًا على «الأنصاري»، أو خبرًا لمحذوف، أي هو، أو النصب مفعولًا لفعل مقدر، أي أعني **(بدر كلّ ساري)** يحتمل الرفع خبرًا لمحذوف: أي هو، والنصب مفعولا لمحذوف: أي أعني، أو حالًا، شبّهه بالبدر في كونه يزيل ظلمات الجهل بعلمه، كما يزيل البدر بنوره ظلامَ الليل، وإضافته إلى ما بعده بمعنى اللام، و«البدر»: هو القمر ليلة كماله، وهو في الأصل مصدر، يقال: بدر القمر بدرًا، من باب نصر: إذا بادر طلوعه غروب الشمس. و«الساري»: اسم فاعل من سرى الليل، وبالليل: إذا قطعه بالسير، والمراد هنا طالب العلم الذي يعاني من ظلام الجهل.

١٠- (أَلَّفَهُ مُلَازِمًا لِلْحَرَمِ ... لِيَنْفَعَ الطُّلَّابَ سِرُّهُ السَّمِي)

(أَلَّفَهُ) أي ألّف هذا الكتاب، قال أبو البقاء العكبريّ: التأليف هو جمع الأشياء المتناسبة، من الأُلفة، وهو حقيقة في الأجسام، ومجاز في الحروف. انتهى(١) وقال الجرجانيّ: التأليف جعل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، سواء كان لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدّم والتأخر أم لا، فعلى هذا يكون التأليف أعمّ من الترتيب. انتهى(٢). **(مُلازِمًا)** حال من الفاعل **(لِلْحَرَمِ)** المكيّ الشريف، فقد ذكر رحمه الله تعالى مكان تأليفه وزمنه، وسببه، ودونك عبارته قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمدِ الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهمُ كتاب الله المُنَزَّل، ويتضح به

(١) «الكليات» ص٢٨٨.

(٢) «التعريفات» ص٣٨.

معنى حديث نبيه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صَوْب الصواب، وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفًا كتابًا في ذلك مُنَوِّرًا من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إنني أُصبت به وبغيره في مُنصَرفي إلى مصر، ولَمَّا مَنَّ الله تعالى عليّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله، والمجاورة في خير بلاد الله، شَمَّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيًا، واستأنفت العمل لا كَسِلًا ولا مُتوانيًا، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مُقْفَلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومُعضِلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطًا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم، فنبهت عليها وأصلحتها.

فدُونك كتابًا تُشَدُّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يَعْدُونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تَسمَح قريحة بمثاله، ولم يَنسُج ناسج على مِنواله، ومما حَثَّني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ«الإعراب عن قواعد الإعراب» حَسُن وَقْعُها عند أولي الألباب، وسار نَفْعُها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشَذْرَة من عِقْد نحر، بل كقطرة من قَطَرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قررته وحررته، مُقرِّب فوائده للأفهام، واضعٌ فرائده على طَرَف الثُّمَام لينالها الطلاب بأدنى إلمام، سائل مَن حَسُنَ خِيمُه[١]، وسَلِمَ من داء الحسد أَديمُه[٢]، إذا عَثَرَ[٣] على شيء طَغَى به القلم، أو زَلَّت به القدم، أن يَغتَفر ذلك في جنب ما قَرَّبْتُ إليه من البعيد، ورَدَدْتُ عليه من الشَّرِيد، وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كَثَب[٤]، وأن يُحضِر قلبه أن الجواد قد يَكبُو، وأن الصارم قد يَنبُو، وأن النار قد تَخبُو، وأن الإنسان محل النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات.

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا ... كَفَى الْمَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ

---

(١) بكسر الخاء: أي طبيعته وسريرته.

(٢) أي جلده، والمراد قلبه؛ لأن الحسد إذا كان في القلب يظهر بالبدن.

(٣) من باب نصر، أي اطَّلع.

(٤) بفتحتين أي من قريب.

(لِيَنْفَعَ الطُّلَّابَ) أي ليكون مباركًا فينتفع به طلاب العلم (سِرُّهُ) بالرفع على الفاعلية (السَّمِي) فعيل بمعنى فاعل، من سما الشيء سُمُوًّا: إذا ارتفع، أي الرفيع.

١١- (وَلَمْ يَـدَعْ مُـقْـفَّـلًا إِلاَّ فَـتَـحْ ... وَلاَ عَوِيصًا شَارِدًا إِلاَّ اتَّضَحْ)

(وَلَمْ يَدَعْ) بفتحتين، مضارع ودع الشيءَ إذا تركه، وأصل المضارع الكسر، ومن ثَمّ حُذفت الواو، ثم فُتح لمكان حرف الحلق، قال بعض المتقدّمين: وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي «يَدَعُ»، ومصدره، واسم فاعله، وقد قرأ مجاهد، وعُروة، وابن أبي عَبْلَة، ويزيد النحويّ: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: الآية ٣] بالتخفيف، وفي الحديث: «لَيَنْتَهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعهم الجمعات» أي عن تركهم، فثبت بهذا كله أن قول من قال: أماتت العرب إلخ كلام مجازف فيه، وإنما غايته أنه قليل الاستعمال، فتنبّه. أفاده الفيّوميّ[١] (مُقَفَّلًا) بتشديد الفاء، والمراد بالمقفّل ما يشكل من مسائل الإعراب (إِلاَّ فَتَحْ)حذف مفعوله؛ لكونه فضلة، أي ذلك المقفّل (وَلاَ عَوِيصًا) بفتح، فكسر، أي صعبًا على الفهم، يقال: عَوِصَ الشيءُ عَوَصًا، من باب تَعِب، واعتاص: صَعُب، فهو عويصٌ، وكلام عويص يَعسُرُ فهم معناه، وكلمة عَوْصاءُ، وأعوص أتى بالعويص[٢] (شَارِدًا) أي نافرًا عن الأذهان، تشبيهًا بالصيد الشارد النافر عن الصائد الرائد (إِلاَّ اتَّضَحْ) أي ذلك العويص الشارد بسبب تذليله له

١٢- (وَصَيَّرَ الْقَاصِيَ يَدْعُو مِنْ كَثَبْ ... وَقَدْ أَرَاحَ الْمُبْتَغِي مِنَ التَّعَبْ)

(وَصَيَّرَ) أي جعل (الْقَاصِيَ) أي البعيد من المسائل (يَدْعُو) أي ينادي (مِنْ كَثَبْ) بفتحتين: أي من قُرْب، يقال: هو يرمي من كَثَب أي من قُربٍ وتمكّن، وقد تُبدل الباء ميمًا، فيقال: من كَثَم. قاله الفيّوميّ، وهو كناية عن قرب المعاني للأفهام (وَقَدْ أَرَاحَ الْمُبْتَغِي) أي الطالب لدقائق علم النحو (مِنَ التَّعَبْ) أي تعب الطلب، وتتبع الأرب.

١٣- (أَبْوَابُهُ ثَـمَـانِـيًا تَـنْـحَـصِـرُ ... فَـذَاكَ وَاضِـحٌ لِمَنْ يَـعْـتَـبِـرُ)

---

(١) «المصباح المنير»٢/٦٥٣.

(٢) «المصباح» ٢/٤٣٨.

(أَبْوَابُهُ) أي أبواب الكتاب **(ثَمَانِيًا)** ذكّره، وإن كان المعدود مذكّرًا؛ لأن قاعدة تذكير العدد مع المؤنث، وتأنيثه مع المذكر إنما تلزم إذا ذُكر المعدود تمييزًا، فأما إذا قُدّم كما هنا، أو حُذف، كحديث «من صام رمضان، وأتبعه ستًا من شوّال»، فلا يلزم، كما هو مُوَضَّحٌ في محلّه.

فقوله: «أبوابه» مبتدأ، و«ثمانيًا» حال منه، أو من فاعل **(تَنْحَصِرُ)** والجملة خبر المبتدإ **(فَذَاكَ)** أي كونها منحصرًا فيها **(وَاضِحٌ لِمَنْ يَعْتَبِرُ)** أي لمن يخبرها، ويمتحنها، فإنه يجدها ثمانية بلا نقص، ولا زيادة، وفي ذلك قال بعضهم [من الطويل]:

أَلاَ إِنَّمَا مُغْنِي اللَّبِيبِ مُصَنَّفٌ ... جَلِيلٌ بِهِ النَّحْوِيُّ يَحْوِي أَمَانِيَهْ
وَمَا هُوَ إِلاَّ جَنَّةٌ قَدْ تَزَخْرَفَتْ ... أَلَمْ تَنْظُرِ الأَبْوَابَ فِيهِ ثَمَانِيَهْ

وأنشد الشهاب الخفاجي، فقال [من مشطور الرجز]:

مُغْنِي اللَّبِيبِ جَنَّةٌ ... أَبْوَابُهَا ثَمَانِيَهْ
أَمَا تَرَاهَا وَهْيَ لاَ ... تَسْمَعُ فِيهَا لاَغِيَهْ

١٤- (أَوَّلُهَا فِي مُفْرَدَاتٍ فُسِّرَتْ ... وَالثَّانِ فِي الْجُمَلِ كَيْفَ قُرِّرَتْ)

(أَوَّلُهَا) أي أول تلك الثمانية **(فِي مُفْرَدَاتٍ فُسِّرَتْ)** بالبناء للمفعول، أي أوضحت، وكُشف عن معناها **(وَالثَّانِ فِي الْجُمَلِ كَيْفَ قُرِّرَتْ)** بالبناء للمفعول أيضًا، أي كيف أثبتت، هل هي اسمية، أم فعلية، وهل هي كبرى، أم صغرى، إلى غير ذلك.

١٥- (وَثَالِثٌ فِي ذِكْرِ مَا تَرَدَّدَا ... بَيْنَهُمَا ظَرْفٍ وَمَا بِهِ اقْتَدَى)

(وَثَالِثٌ فِي ذِكْرِ مَا تَرَدَّدَا) بألف الإطلاق **(بَيْنَهُمَا)** أي بين المفردات والجمل، فيحتمل أن يقدّر متعلّقه اسمًا، فيكون من المفردات، أو فعلاً فيكون من الجمل، وقوله: **(ظَرْفٍ)** بالجرّ بدل من «ما» من قوله: «في ذكر ما»، أو بالرفع خبر لمحذوف، أي هو ظرف **(وَمَا بِهِ اقْتَدَى)** أي وما كان تابعًا له في الحاجة إلى المتعلّق، وهو الجارّ والمجرور.

١٦- (وَرَابِعٌ فِي ذِكْرِ أَحْكَامٍ فَشَتْ ... وَجَهْلُهَا لِمُعْرِبٍ شَيْنًا ثَبَتْ)

(وَرَابِعٌ فِي ذِكْرِ أَحْكَامٍ فَشَتْ) أي انتشرت بين أهل هذا الفنّ **(وَجَهْلُهَا)** مبتدأ خبره «ثبت»

(لِمُعْرِبٍ) متعلّق بـ«ثبت» **(شَيْنًا)** أي حال كونه عيبًا ينقص قدره **(ثَبَتْ)** أي استقرّ.

١٧- (وَخَامِسٌ فِي ذِكْرِ أَوْجُهِ الْخَلَلْ ... مِنْهَا عَلَى الْمُعْرِبِ نُقْصَانٌ دَخَلْ)

(وَخَامِسٌ فِي ذِكْرِ أَوْجُهِ الْخَلَلْ) قال الفيّوميّ: الخلل بفتحتين: الفرجة بين الشيئين، والجمع خلال، مثل جبل وجبال، والخلل: اضطراب الشيء، وعدم انتظامه. انتهى. قلت: المناسب هنا هو المعنى الثاني **(مِنْهَا)** أي من تلك الأوجه متعلّق بـ«دخل» **(عَلَى الْمُعْرِبِ)** متعلّق بـ«دخل» أيضًا **(نُقْصَانٌ)** بضم النون خلاف الزيادة **(دَخَلْ)**.

١٨- (وَسَادِسٌ تَحْذِيرُهُ مِمَّا اشْتَهَرْ ... مِمَّا يُخَالِفُ الصَّوَابَ الْمُعْتَبَرْ)

(وَسَادِسٌ تَحْذِيرُهُ) أي المعرب **(مِمَّا اشْتَهَرْ)** بين المعربين **(مِمَّا يُخَالِفُ الصَّوَابَ الْمُعْتَبَرْ)** أي من الأمور التي تخالف الصواب المعتبر عند أرباب الفنّ.

١٩- (كَيْفِيَّةُ الإِعْرَابِ بَابٌ سَابِعُ ... وَثَامِنٌ ذِكْرُ أُمُورٍ تَجْمَعُ)

٢٠- (مَا لاَ يَكُونُ تَحْتَ حَصْرٍ دَخَلاَ ... مِنْ صُوَرٍ جُزْئِيَّةٍ بَيْنَ الْمَلاَ)

(كَيْفِيَّةُ الإِعْرَابِ بَابٌ سَابِعُ) يعني أن الباب السابع في بيان كيفية الإعراب **(وَثَامِنٌ ذِكْرُ أُمُورٍ تَجْمَعُ)** بفتح أوله مبنيًا للفاعل، وفاعله ضمير «أمور» **(مَا)** موصولة مفعول «تجمع» **(لاَ يَكُونُ تَحْتَ حَصْرٍ دَخَلاَ)** بألف الإطلاق **(مِنْ صُوَرٍ جُزْئِيَّةٍ)** «من» بيان لـ«ما» متعلّق بحال محذوف، أي حال كونها من الصور الجزئية، وقوله **(بَيْنَ الْمَلاَ)** متعلّق بحال من «صور»، أي حال كون تلك الصور منتشرة بين الناس.

٢١- (فَقَدْ دَعَاهُ «مُغْنِيَ اللَّبِيبِ» ... عَنْ كُتُبِ الأَعَارِبِ» الْعَجِيبِ)

(فَقَدْ) الفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت تقسيم الكتاب إلى ما ذُكر، وسألت بما ذا سمّى المصنّف هذا الكتاب المحتوي على هذه الأبواب، فأقول لك: **(دَعَاهُ)** أي سمّاه **(مُغْنِيَ اللَّبِيبِ)** مفعول ثان لـ«دعا»؛ لأنه يتعدّى إلى اثنين بنفسه، ويتعدّى إلى الثاني بالباء أيضًا، يقال: دعوته زيدًا، وبزيد، إذا سمّيته. قاله في «القاموس»(١)، و«اللبيب» فَعِيلٌ بمعنى فاعل، أي العاقل، وجمعه ألبّاء، أي كافي

(١) ص١١٥٥.

العاقل **(عَنْ كُتُبِ الأَعَارِبِ)** أصله «الأعاريب» بالياء حذفها للوزن، أي عن طلب الكتب التي تُعْنَى بالأعاريب، وقوله: **(الْعَجِيبِ)** بالجرّ صفة لـ«اللبيب»، أو صفة لـ«كتب»، وإن كان جمعًا؛ لأن فعيلًا يستوي فيه الواحد وغيره، كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التّحريم: الآية ٤]، وهو تكميل للبيت، وليس داخلا في اسم الكتاب؛ لأن اسمه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب».

ولله دَرُّ البرهان القيراطيّ حيث يقول في مدح الكتاب [من الطويل]:

جَلاَ ابْنُ هِشَامٍ مِنْ أَعَارِيبِهِ لَنَا ... عَرُوسًا عَلَيْهَا غَيْرُهُ الدَّهْرَ لاَ يَبْنِي
وَأَبْدَى لَنَا مِنْ كَنْزِهِ الذَّهَبَ الَّذِي ... تُقِرُّ لَهُ الشَّمْسُ الْمُنِيرَةُ بِالْحُسْنِ
وَأَهْدَى لأَرْبَابِ اللِّسَانِ مُصَنَّفًا ... يُفَدَّى بِعَيْنٍ كُلَّمَا حَلَّ فِي أُذْنِ
وَلَقَّبَهُ «مُغْنِي اللَّبِيبِ» فَأَصْبَحُوا ... وَمَا مِنْهُمُ إِلاَّ فَقِيرٌ إِلَى الْمُغْنِي

٢٢- (أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ فِي الْمُقَاسَمَهْ ... بِهَذِهِ الْخِدْمَةِ وَالْمُنَادَمَهْ)

(أَرَدْتُ) جواب «لَمَّا» من قوله: «لَمَّا رَأَيْتُ مُغْنِيَ اللبيب»... **(أَنْ أَدْخُلَ فِي الْمُقَاسَمَهْ)** أي في المشاركة في القسمة، وقوله: **(بِهَذِهِ الْخِدْمَةِ)** قال الناظم رحمه الله: الخدمة أنواعها كثيرة، إما بشرح، أو تقرير، أو تفسير، أو نظم، أو تقييد مطلق، أو اختصار، أو بسط مختصر إلى آخر ما يُذكَر في التأليف، والمراد هنا النظم؛ ليُحفظ؛ إذ حفظ النثر ليس يخلو من نوع عسر، لكن النظام يحلو.

وقوله: **(وَالْمُنَادَمَهْ)** قال الناظم رحمه الله أيضًا: «المنادمة»: المشاركةُ في الشراب، فشبّه العلم بالشراب بجامع الإبراد والنفع.

٢٣- (نَظَمْتُ مِنْهُ مَا أَرَاهُ مُمْكِنَا ... مَعْ قِصَرِي فِي الْعِلْمِ وَالضُّعْفُ دَنَا)

(نَظَمْتُ مِنْهُ) أي كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» **(مَا أَرَاهُ مُمْكِنَا)** أي ما أمكنني نظمه **(مَعْ قِصَرِي)** بكسر، ففتح **(فِي الْعِلْمِ)** أي مع كون باعي قاصرًا، وهذا قاله تواضعًا، وإلا فإن الشيخ رحمه الله كان طويل الباع في العلوم العربيّة، ولا سيّما فنّ النحو **(وَالضُّعْفُ)** أي

ضعف القوّة البدنيّة **(دَنَا)** أي قرب بسبب كبر السنّ وتقادم العهد، قال رحمه الله: وقصر علمي واضحٌ لا يحتاج إلى دليل، وضعفي من جهة البصر والقوّة ظاهر بمجاوزة ستين سنة من العمر الحمد لله على ذلك. انتهى.

٢٤- (فَجَاءَ أَلْفَيْنِ وَرُبْعَ أَلْفِ ... مِنْ رَجَزٍ حَمْدًا لِرَبِّ اللُّطْفِ)

«فَجَاءَ أَلْفَيْنِ وَرُبْعَ أَلْفِ» أي ألفين ومأتين وخمسين بيتًا، قال الناظم رحمه الله: قولي: «جاء إلخ» يصحّ أن يكون ناقصًا بمعنى «صار»، والضمير المستتر فيه العائد إلى النظم المفهوم من «نظمت» اسم «جاء»، و«ألفين»، وما عُطف عليه خبره، وإن كان تامّا بمعنى «أتى» فـ«ألفين» وما عُطف عليه حال من الضمير المذكور. انتهى.

تنبيه:

قوله: «وربعَ ألف» هكذا ذكره هنا، وذكر في آخر النظم: ما نصّه:

قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ بِنَظْمِ الْمُغْنِي ... أَلْفَيْنِ مَعْ زِيَادَةٍ قَدْ تُغْنِي

وهذا هو الموافق للواقع؛ إذ الزائد على ألفين أكثر من مائتين وخمسين، فالظاهر أنه زاد على الخمسين في حال تبييضه، والله تعالى أعلم.

وقوله: **(مِنْ رَجَزٍ)** متعلّق بصفة لما قبله؛ لكونه نكرة، أي منظومًا من بحر الرجز، وهو السابع من البحور الخمسة عشر، أو الستة عشر، على خلاف في ذلك، وأجزاؤه «مستفعلن» ستّ مرّات.

وقوله: **(حَمْدًا لِرَبِّ اللُّطْفِ)** جملة إنشائيّة أصله أحمد ربّ اللطف، فحذف الفعل، وأنيب المصدر عنه، والجملة معترضة بين المتعاطفين، كما أشار إليه الناظم، والمراد باللطف الرأفة والرفق والرحمة.

٢٥- (أَخَذْتُ مِنْ كُلِّ كَلامٍ لُبَّهُ ... مُنْتَخِبًا أَحْلاَهُ بَلْ أَقْرَبَهُ)

(أَخَذْتُ) قال الناظم رحمه الله: عطف على «فجاء» بحذف حرف العطف **(مِنْ كُلِّ كَلامٍ لُبَّهُ)** أي خالصه المختار منه، قال الفيّوميّ: لُبّ كل شيء: خالصه، ولُبابه مثله. انتهى[1] **(مُنْتَخِبًا)**

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٤٧.

بصيغة اسم الفاعل، أي مختارًا (أَحْلاهُ) مفعول به لما قبله، أي ألذّه في الأذن، ويحتمل أن يكون «منتخبًا» بصيغة اسم المفعول، فيكون «أحلاه» نائب فاعله، وقوله: (بَلْ أَقْرَبَهُ) «بل» للإضراب الانتقاليّ، أي بل منتخبًا أقربه إلى الفهم.

٢٦- (مُرَاقِبًا تَسْهِيلَهُ لِلْمُبْتَدِي ... وَلِذَوِي الْعُلُومِ وَالْمُسْتَرْشِدِ)

(مُرَاقِبًا) حال من تاء «أخذت» (تَسْهِيلَهُ لِلْمُبْتَدِي) اللام بمعنى «على» أي عليه، وقوله: (وَلِذَوِي الْعُلُومِ وَالْمُسْتَرْشِدِ) معطوفان على «المبتدي»، أي تسهيلًا على البادئين في العلم، والمتضلّعين منه، ثم أتبعه بصفات لنظم، توضيحًا له، فقال:

٢٧- (وَسُلَّمٌ يُرْقَى بِهِ عَلَى السَّمَا ... تَحْتَ نُجُومِ الْعِلْمِ بَيْنَ الْعُلَمَا)

(وَسُلَّمٌ) أي هو كالسلّم (يُرْقَى بِهِ) بالبناء للمفعول، أي يُرقى بسبب فهمه من حضيض الجهل (عَلَى السَّمَا) أي على سماء المعرفة (تَحْتَ نُجُومِ الْعِلْمِ) أي تحت نجوم أهل العلم التي أضاءت (بَيْنَ الْعُلَمَا) بالقصر للوزن.

٢٨- (أَوْ مِنْبَرٌ تَحْتَ خَطِيبِ الأُدَبَا ... يَسْمَعُهُ الْبَعِيدُ أَوْ مَنْ قَرُبَا)

(أَوْ مِنْبَرٌ) أي أو هو مثل المنبر الذي (تَحْتَ خَطِيبِ الأُدَبَا) جمع أديب، قال في «القاموس»: الأدب محرّكةً: الظَّرْف، وحُسنُ التناول، أَدُبَ كَحَسُنَ أَدَبًا فهو أديب، جمعه أُدباء. انتهى. وقال في «المصباح»: أَدَبْتُه أَدَبًا من باب ضرب: علّمته رياضة النفس، ومحاسن الأخلاق، قال أبو زيد الأنصاريّ: الأدب يقع على كلّ رياضة محمودة، يتخرّج الإنسان في فضيلة من الفضائل، وقال الأزهريّ نحوه، فالأدب اسم جامع لذلك، والجمع آداب، مثلُ سبب وأسباب. انتهى. (يَسْمَعُهُ الْبَعِيدُ أَوْ مَنْ قَرُبَا) بألف الإطلاق، المراد البعد في الفهم، والقرب فيه، قال الناظم رحمه الله: أو هو كمنبر تحت خطيب علماء الأدب، يُذيع قائمًا فوقه للمستمعين في القرب والبعد العلوم والمعرفة، والإعراب، والتفسير، والضبط، والصرف بأتمّ بيان، وأحسن ترصيف كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بعلوم العربيّة والآداب كأصله؛ لأن للفرع حكمَ الأصل. انتهى.

٢٩- (وَأَسْأَلُ الْكَرِيمَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ... كُلَّ مُقَابِلٍ بِقَلْبٍ مُنْتَبِهْ

٣٠- وَمِنْ عُيُوبِ الْعُجْبِ أَنْ يُحَرِّرَهْ ... وَفِي عُلَى الإِخْلاصِ أَنْ يُقَرِّرَهْ)

(وَأَسْأَلُ) الله (الْكَرِيمَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ) أي بهذا النظم (كُلَّ مُقَابِلٍ) بالنصب مفعولًا به لما قبله أي أن ينفع كلّ شخص قابل هذا النظم (بِقَلْبٍ مُنْتَبِهْ) أي غير غافل (وَمِنْ عُيُوبِ الْعُجْبِ) الإضافة بيانيّة، أي من عيوب هي العجب، وهو بضم، فسكون، قال الراغب الأصفهانيّ: هو تصوّر استحقاق الشخص رتبة لا يكون مستحقًّا لها، ويقال: لمن تروقه نفسه: فلان مُعْجَبٌ بنفسه. انتهى[1]، والجار والمجرور متعلّق بـ(أَنْ يُحَرِّرَهْ) قال الناظم: وهو للضرورة، وإلا فما بعد المُصدِّر لا يعمل فيما قبله، ومعنى «يحرره» يخلّصه، ويصفّيه (وَفِي عُلَى الإِخْلاصِ أَنْ يُقَرِّرَهْ) أي يثبته على عُلَى مراتب الإخلاص، و«العُلَى» بالضم والقصر جمع عُلْيَا، ككُبْرَى وكُبَر.

قال الناظم رحمه الله تعالى: وسألت الله الكريم أن ينفع بهذا النظم كلَّ مشتغل به حفظًا، وتفهّمًا وكتابةً، وإشاعةً من ذوي القلوب السليمة المنتبهة، وأن يجعله أي نظمي إياه خالصًا لوجهه الكريم، وسالمًا من الرياء والعجب، والسمعة، وينظمني في جملة خَدَمَةِ الكتاب العظيم كَنِيّة مؤلف الأصل. انتهى.

٣١- (وَأَسْأَلُ الطُّلَّابَ فِي أَنْ يَعْذِرُوا ... نَاظِمَهُ فَإِنَّهُ مُعْتَذِرُ)

(وَأَسْأَلُ الطُّلَّابَ) بضم الطاء جمع طالب أي طلاب العلم (فِي أَنْ يَعْذِرُوا نَاظِمَهُ) بكسر الذال المعجمة من باب ضرب، قال في «المصباح»: عَذَرته فيما صنع عَذْرًا من باب ضرب: رفعت عنه اللوم، فهو معذور، أي غير ملوم. انتهى[2]، أي يقبلوا عذر ناظمه، وقوله: (فَإِنَّهُ مُعْتَذِرْ) الفاء للتعليل، أي لأنه طالب قبول عُذره، يقال: اعتذر إليّ: طلب قبول معذرته، واعتذر عن فعله: أظهر عذره. قاله في «المصباح» أيضًا.

٣٢- (وَمَا رَأَوْا مِنَ الْعُيُوبِ سَتَرُوا ... وَنَفْعَهُ وَحُسْنَهُ قَدْ أَظْهَرُوا

٣٣- سَتْرُ عُيُوبِ النَّاسِ دَأْبُ الْكُرَمَا ... إِذَاعَةُ الْعَوْرَاتِ شَأْنُ اللُّؤَمَا)

(١) «التوقيف على مهمات التعاريف» ص٥٠٣-٥٠٤.
(٢) «المصباح المنير» ٢/٣٩٨.

(وَمَا) موصولة مفعول مقدّم لـ«ستروا» (رَأَوْا) حُذف عائده لكونه فضلة، أي رأوه (مِنَ الْعُيُوبِ) بيان لـ«ما» متعلّق بحال محذوف أي حال كونه كائنًا من العيوب (سَتَرُوا) أي أخفوه (وَنَفْعَهُ وَحُسْنَهُ) مفعول مقدّم لـ(قَدْ أَظْهَرُوا) يعني أنه إذا كان هناك عيوب، ولا بدّ منها أن يستروها بإظهار ما فيه من المحاسن والمنافع، فإن هذا هو اللائق بذوي الأخلاق السليمة والشيم الكريمة، كما قال:

(سَتْرُ عُيُوبِ النَّاسِ دَأْبُ الْكُرَمَا) بالقصر للوزن، أي عادتهم، وديدنهم (إِذَاعَةُ الْعَوْرَاتِ) معطوف على ما قبله بعاطف مقدّر، أي إشاعة الأشياء التي يُعَابُ بها الإنسانُ (شَأْنُ اللُّؤَمَا) أي خصالهم الذميمة، وحالتهم اللَّئِيمَة.

قال رحمه الله: وسألت أيضًا طلبة العلوم أن يقبلوا معذرتي، فإني مقرّ بجهلي، وضعفي، فلولا رغبتي في ثواب نفع إخوان الآخرة بالنصيحة ما سلكت في مثل هذا السلوك، ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠]، وسألتهم أيضًا ستر الهفوات، وإظهار الحسنات، كدأب أرباب الخيرات، والعنايات؛ لأن كشف عيوب الإخوان دأب أهل الطغيان والحرمان:

إِذِ امْرُؤٌ حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعْ ... وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

٣٤- (فَرَحِمَ الْغَفَّارُ كُلَّ مَنْ عَفَا ... بِرَحْمَةٍ عَمَّتْ جَمِيعَ الْحُنَفَا)

(فَرَحِمَ الْغَفَّارُ) أي كثير المغفرة لعباده (كُلَّ مَنْ عَفَا) أي كلّ من تجاوز عن الهفوات، وستر الزلّات (بِرَحْمَةٍ) متعلّق بـ«رحم» (عَمَّتْ) أي شملت تلك الرحمة (جَمِيعَ الْحُنَفَا) أي جميع المسلمين؛ لأن «الحنفا» جمع حنيف، قال في «القاموس»: «الحنيف» كأمير: الصحيح الميل إلى الإسلام الثابت عليه، وكلّ من حجّ، أو كان على دين إبراهيم. انتهى.

٣٥- (سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الْإِعْرَابِ ... ثَلَاثَةٌ عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ

٣٦- فَكَثْرَةُ التَّكْرَارِ إِذْ قَدْ وُضِعَتْ ... بَيَانَ جُزْئِيَّاتِهِ كَمَا ثَبَتْ

٣٧- لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الْكُلِّيَّةِ ... بِضَبْطِ أَصْلٍ شَامِلِ الْجُزْئِيَّةِ)

(سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الْإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أمور (عِنْدَ ذَوِي الْأَلْبَابِ) أي عند أصحاب

العقول السليمة، والمراد بهم العارفون بدقائق علم الإ
أحدها كثرة التكرار، ثم ذكر سبب ذلك فقال: (إِذْ
لأنها موضوعة (بَيَانَ جُزْئِيَّاتِهِ) منصوب بِنَزْع الخافض على
فكلما جاءت كلمة أعربوها، ولو تقدّمت نظيرتها قريبًا، وقوله: (كَمَا
مثلما استقرّ ذلك في صناعتهم (لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الْكُلِّيَّةِ) أي ليست موضو
والقواعد الكليّة، وقوله: (بِضَبْطِ أَصْلٍ شَامِلِ الْجُزْئِيَّةِ) متعلّق بحال مقدّر، وهو مؤ
هو بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السبب الذي اقتضى طول كتب الإعراب ثلاثة أمور:

[أحدها]: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المُعَيَّن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ الآية ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، هي كون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إما مرفوعًا على أنه مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر لمحذوف، وبالنصب على أنه في الأصل نعت، وقُطع للنصب، وبالجر على أنه نعت تابع، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضا، هي كون «أنت» تأكيدًا للضمير المنصوب، وكونه فصلًا، وكونه مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] ذكروا فيه وجهين، هما كونه تأكيدًا، وكونه فصلًا، وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أُعرب فصلًا، أله محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده، أم لا محل له؟، والخلافَ في كون المرفوع فاعلًا أو مبتدأ إذا وقع بعد «إذا» في نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، أو «إنْ» في نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] الآية، أو الظرف في نحو ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] أو «لو» في نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: الآية ٥] الآية، وفي كون «أنّ»، و«أنْ» وصلتهما بعد حذف الجار في نحو قوله ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]

(وَمَا) موصولة مفعول مقدّم لـ«ستروا» (رَأَوْا) حُذف عائده لكونه فضلة، أي رأوه (مِنَ العُيُوبِ) بيان لـ«ما» متعلّق بحال محذوف أي حال كونه كائنًا من العيوب (سَتَرُوا) أي أخفوه (وَنَفْعَهُ وَحُسْنَهُ) مفعول مقدم لـ(قَدْ أَظْهَرُوا) يعني أنه إذا كان هناك عيوب، ولا بدّ منها أن يستروها بإظهار ما فيه من المحاسن والمنافع، فإن هذا هو اللائق بذوي الأخلاق السليمة والشيم الكريمة، كما قال:

(سَتْرُ عُيُوبِ النَّاسِ دَأْبُ الكُرَمَا) بالقصر للوزن، أي عادتهم، وديدنهم (إِذَاعَةُ العَوْرَاتِ) معطوف على ما قبله بعاطف مقدّر، أي إشاعة الأشياء التي يُعاب بها الإنسان (شَأْنُ اللُّؤَمَا) أي خصالهم الذميمة، وحالتهم اللَّئِيمَة.

قال رحمه الله: وسألت أيضًا طلبة العلوم أن يقبلوا معذرتي، فإني مقرّ بجهلي، وضعفي، فلولا رغبتي في ثواب نفع إخوان الآخرة بالنصيحة ما سلكت في مثل هذا السلوك، ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠]، وسألتهم أيضًا ستر الهفوات، وإظهار الحسنات، كدأب أرباب الخيرات، والعنايات؛ لأن كشف عيوب الإخوان دأب أهل الطغيان والحرمان:

إِذِ امْرُؤٌ حَسْبَ اعْتِقَادِهِ رُفِعْ ... وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ لَمْ يَنْتَفِعْ

٣٤- (فَرَحِمَ الغَفَّارُ كُلَّ مَنْ عَفَا ... بِرَحْمَةٍ عَمَّتْ جَمِيعَ الحُنَفَا)

(فَرَحِمَ الغَفَّارُ) أي كثير المغفرة لعباده (كُلَّ مَنْ عَفَا) أي كلّ من تجاوز عن الهفوات، وستر الزلّات (بِرَحْمَةٍ) متعلّق بـ«رحم» (عَمَّتْ) أي شملت تلك الرحمة (جَمِيعَ الحُنَفَا) أي جميع المسلمين؛ لأن «الحنفا» جمع حنيف، قال في «القاموس»: «الحنيف» كأمير: الصحيح الميل إلى الإسلام الثابت عليه، وكلّ من حجّ، أو كان على دين إبراهيم . انتهى.

٣٥- (سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الإِعْرَابِ ... ثَلَاثَةٌ عِنْدَ ذَوِي الأَلْبَابِ
٣٦- فَكَثْرَةُ التَّكْرَارِ إِذْ قَدْ وُضِعَتْ ... بَيَانَ جُزْئِيَّاتِهِ كَمَا ثَبَتْ
٣٧- لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الكُلِّيَّةِ ... بِضَبْطِ أَصْلٍ شَامِلِ الجُزْئِيَّةِ)

(سَبَبُ طُولِ كُتُبِ الإِعْرَابِ ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أمور (عِنْدَ ذَوِي الأَلْبَابِ) أي عند أصحاب

العقول السليمة، والمراد بهم العارفون بدقائق علم الإعراب (فَكَثْرَةُ التَّكْرَارِ) خبر لمحذوف، أي أحدها كثرة التكرار، ثم ذكر سبب ذلك فقال: (إِذْ) تعليلية (قَدْ وُضِعَتْ) بالبناء للمفعول، أي لأنها موضوعة (بَيَانَ جُزْئِيَّاتِهِ) منصوب بنزع الخافض على قلّة، أي لبيان جزئيات الإعراب، فكلما جاءت كلمة أعربوها، ولو تقدّمت نظيرتها قريبًا، وقوله: (كَمَا ثَبَتْ) كمل به البيت، أي مثلما استقرّ ذلك في صناعتهم (لَا لِلْقَوَانِينِ عَلَى الكُلِّيَّةِ) أي ليست موضوعة لبيان الضوابط، والقواعد الكلية، وقوله: (بِضَبْطِ أَصْلٍ شَامِلِ الجُزْئِيَّةِ) متعلّق بحال مقدر، وهو مؤكّد لما قبله؛ إذ هو بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السبب الذي اقتضى طول كتب الإعراب ثلاثة أمور:

[أحدها]: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلمون على التركيب المُعَيَّن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مَرّ بهم مثل الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ الآية ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه، هي كون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ إما مرفوعًا على أنه مبتدأ خبره ما بعده، أو خبر لمحذوف، وبالنصب على أنه في الأصل نعت، وقُطع للنصب، وبالجر على أنه نعت تابع، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضًا، هي كون «أنت» تأكيدًا للضمير المنصوب، وكونه فصلًا، وكونه مبتدأ مخبرًا عنه بما بعده، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] ذكروا فيه وجهين، هما كونه تأكيدًا، وكونه فصلًا، وسقط كونه مبتدأ لنصب ما بعده، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أُعرب فصلًا، أله محل باعتبار ما قبله، أم باعتبار ما بعده، أم لا محل له؟، والخلاف في كون المرفوع فاعلًا أو مبتدأ إذا وقع بعد «إذا» في نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، أو «إنْ» في نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: الآية ١٢٨] الآية، أو الظرف في نحو ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] أو «لو» في نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ﴾ [الحجرات: الآية ٥] الآية، وفي كون «أنّ»، و«أنْ» وصلتهما بعد حذف الجار في نحو قوله ﷻ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]

الآية، ونحو قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾ [النساء: الآية ٩٠] الآية في موضع خفض بالجارّ المحذوف على حَدِّ قوله [من الطويل]:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أو نصبٍ بالفعل المذكور على حَدِّ قوله [من الكامل]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١)

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغير ذلك، مما إذا استقصِي أَمَلَّ القلم، وأعقب السأم.

قال ابن هشام رحمه الله: فجمعت هذه المسائل ونحوها مُقَرَّرَةً مُحَرَّرَةً في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزًا واسعًا تُنفِقُ منه، ومَنْهَلًا سائغًا تَرِدُهُ وتصدُر عنه. انتهى.

ثم ذكر **الأمر الثاني** فقال:

٣٨- (وَالثَّانِ إِيرَادُ كَلَامٍ لَيْسَ لَهْ ... تَعَلُّقٌ بِهِ كَصَرْفٍ قَابَلَهْ
٣٩- مِثْلُ الْكَلَامِ فِي اشْتِقَاقِ الِاسْمِ ... مِنْ سِمَةٍ أَوْ مِنْ سُمُوِّ الْعِلْمِ
٤٠- وَالِاحْتِجَاجِ بِالدَّلِيلِ الدَّائِرِ ... بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى الدَّفَاتِرِ)

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، وهو لغة، لا ضرورة، كما نبّه عليه بعضهم(٢) **(إِيرَادُ كَلَامٍ)** أي الإتيان بكلام(**لَيْسَ لَهْ**) أي لذلك الكلام **(تَعَلُّقٌ بِهِ)** أي بالإعراب **(كَصَرْفٍ)** أي كذكر قواعد تصريف كلمة(**قَابَلَهْ**) أي قابل ذلك الصرف الإعراب؛ لأنه يتعلّق بتصريف الكلمات، بخلاف الإعراب، فإنه يتعلق بأواخر الكلمات **(مِثْلُ الْكَلَامِ)** خبر لمحذوف، أي ذلك مثل إيراد الكلام **(فِي اشْتِقَاقِ الِاسْمِ)** أي هذا اللفظ **(مِنْ سِمَةٍ)** بكسر السين المهملة، وفتح الميم، وهي العلامة، كما هو مذهب ... **(أَوْ مِنْ سُمُوِّ الْعِلْمِ)** أي أو اشتقاقه من السموّ بضم السين، وتشديد الواو، كما يقوله

(١) «لدن» بالجرّ صفة لأسحم ذابل في البيت السابق، ويجوز رفعه خبرا لمحذوف، و«اللدن» اللين الناعم، و«يعسل» من باب ضرب أي يشتدّ اهتزازه.

(٢) ذكره ابن حمدون في حاشية المكودي على الخلاصة عند قوله: «والثان منقصوص»... إلخ.

البصريّون، وأضافه إلى العلم حيث إنه يعلم به مسمّاه، ويعلو به **(وَالِاحْتِجَاجِ بِالدَّلِيلِ الدَّائِرِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ)** أي فريقي أهل البصرة، وأهل الكوفة **(عَلَى الدَّفَاتِرِ)** أي في كتب النحاة والصرفيين

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمر الثاني مما طالت به كتب الإعراب إيراد مالا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أو من السُّمُوّ كما يقول البصريون، والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين، وكالكلام على أَلِفِهِ لِمَ حُذِفت من البسملة خطًّا، وعلى باء الجر ولامه لِمَ كُسرتا لفظًا، وكالكلام على أَلِف «ذا» الإشارية، أزائدة هي كما يقول الكوفيون، أم منقلبة عن ياء هي عين، واللام ياء أخرى محذوفة، كما يقول البصريون، والعجب من مكي بن أبي طالب(١) إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب، مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء، وبعضهم إذا ذكر الكلمة، ذكر تكسيرها وتصغيرها وتأنيثها وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما رُوي من القراءات، وإن لم ينبن على ذلك شيء من الإعراب. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر **الثالث**، فقال:

٤١- (وَثَالِثٌ إِعْرَابُ وَاضِحٍ بَدَا ... كَخَبَرٍ وَفَاعِلٍ وَمُبْتَدَا
٤٢- وَنَائِبٍ وَخَافِضٍ وَمَا يُجَرّْ ... وَعَاطِفٍ وَمَا لَهُ الْعَطْفُ يَقِرّْ
٤٣- فَابْنُ هِشَامٍ غَيْرَ أَوَّلٍ تَرَكْ ... بِذِكْرِ آيَاتٍ مَكَانَ ذَا سَلَكْ
٤٤- وَذِكْرِ أَشْعَارٍ فَصِيحِ الْعَرَبِ ... وَبَعْضِ مَا اتَّفَقَ فِي التَّخَاطُبِ)

(وَثَالِثٌ) أي من أسباب طول كتب الإعراب، وهو مبتدأ سوّغه التفصيل، أو الوصف المقدّر، وخبره قوله: **(إِعْرَابُ وَاضِحٍ بَدَا)** أي ظهر، فهو مؤكّد لما قبله **(كَخَبَرٍ)** أي وذلك الواضح

(١) هو مكي بن أبي طالب بن حَمُّوش -بحاء مهملة مفتوحة، وميم مشدّدة، وشين معجمة. من أئمة المغاربة في القرن الرابع، مالكيّ روى الفقه عن ابن أبي زيد، صاحب الرسالة، عالم بالتفسير والقراءة والعربية، وله كتب لا تزال مخطوطة، منها «مشكل إعراب القرآن»، ولد في القيروان، ومات في قرطبة سنة (٤٣٧هـ) ووجه تخصيصه بالعجب أن غرضه لا يفارق مشكل الإعراب، فضلا عن مفارقة الإعراب بالمرّة. قاله الأمير ٨/١.

كإعراب خبر المبتدإ (**وَفَاعِلٍ**) أي وإعراب فاعل الفعل (**وَ**) إعراب (**مُبْتَدَا، وَنَائِبٍ**) أي وإعراب نائب الفاعل، وفصله بما قبله للضرورة (**وَخَافِضٍ وَمَا يُجَرّْ**) أي وإعراب حرف الجرّ ومجروره (**وَعَاطِفٍ وَمَا لَهُ الْعَطْفُ يَقَرّْ**) بفتح القاف، وكسرها، من بابي تعب، وضرب، أي ثبت.

تنبيه:

اعترض بعضهم على ذكر العاطف والجارّ في جملة ما يُعرب؛ لأنه لا إعراب لهما، والحقّ أن الإعراب هنا ليس مقابل البناء، بل هو بمعنى تطبيق مفردات التركيب على القواعد النحويّة[1]، وهذا مما لا يخفى على من له إلمام بالفنّ، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(**فَابْنُ هِشَامٍ**) صاحب الأصل رحمه الله (**غَيْرَ أَوَّلٍ**) أي الإعراب، وهو مفعول مقدّم لـ(**تَرَكْ**) أي لم يتعرّض لذكره، بل أبدله بما هو أنفع منه، كما أشار إليه بقوله: (**بِذِكْرِ آيَاتٍ**) متعلّق بما قبله، والباء بمعنى «مع» (**مَكَانَ ذَا**) أي موضع ما ذُكر في قوله: «كخبر إلخ»، وهو متعلّق بـ«ذكر»، وقوله: (**سَلَكْ**) في محل نصب على الحال من فاعل «ترك»، أي ترك ما ذكره مما طالت به كتب الإعراب، حال كونه سالكًا هذا المنهج القويم.

(**وَذِكْرِ**) بالجرّ عطفًا على «آيات»، أي وبذكر (**أَشْعَارِ فَصِيحِ الْعَرَبِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي العرب الفصحاء (**وَبَعْضِ**) بالجرّ عطفًا على «أشعار» (**مَا اتَّفَقَ فِي التَّخَاطُبِ**) أي في مخاطبة الناس بعضهم لبعض، وهي المسمّاة بالمذاكرة

ومعنى الأبيات بإيضاح أن الثالث مما طالت به كتب الإعراب إعراب الواضحات، كالمبتدإ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاءً لذلك الحوفي[2].

قال ابن هشام رحمه الله: وقد تجنبت هذين الأمرين، وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر،

(١) راجع «حاشية الأمير» ١/٨.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد معاصر مكيّ السابق، عالم باللغة ، والتفسير، له «الموضح» في النحو، و«مختصر كتاب العين»، و«البرهان في تفسير القرآن»، توفي سنة (٤٣٠هـ).
«الحوفيّ» : نسبة إلى حَوْف أوله مهمل مفتوح، وآخره فاء: ناحية تجاه بُلبيس كغُرْنيق بلد بمصر، كما في «القاموس».

ويتمرن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية.

ولما تمّ هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته، واعتمدته، سميته بـ«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وخطابي به لمن ابتدأ في تعلّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب، ومن الله تعالى أستمد الصواب، والتوفيق إلى ما يُحظيني لديه بجزيل الثواب، وإياه أسأل أن يَعصِم القلم من الخطإ والخَطَل، والفهمَ من الزيغ والزلل، إنه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

(الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي تَفْسِيرِ الْمُفْرَدَاتِ، وَذِكْرِ أَحْكَامِهَا، وَأَعْنِي بِالْمُفْرَدَاتِ الْحُرُوفَ، وَمَا تَضَمَّنَ مَعْنَاهَا، مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالظُّرُوفِ، فَإِنَّهَا الْمُحْتَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ رَتَّبْتُهَا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ؛ لِيَسْهُلَ تَنَاوُلُهَا، وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ أَسْمَاءً غَيْرَ تِلْكَ، وَأَفْعَالًا؛ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى شَرْحِهَا).

(**الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي تَفْسِيرِ الْمُفْرَدَاتِ**) أي بيان المعاني التي وُضعت هي لها، سواء كان وضعًا لغويًا، أو عرفيًا، فيشمل المجاز (**وَذِكْرِ أَحْكَامِهَا**) أي كإثباتها، وحذفها، وزيادتها (**وَأَعْنِي بِالْمُفْرَدَاتِ الْحُرُوفَ**) لما كان لفظ المفردات عامّا، ومراده الخصوص، لا كلُّها أتى بما يُبيّن مراده بقوله: «وأعني بالمفردات الحروف إلخ»، أي فمراده بالمفردات شيء مخصوص، لا كلُّها؛ إذ لا يُتكلّم عليه إلا في كتب اللغة، كشجر للجسم النامي، وإنسان للجسم النامي الحسّاس، ومراده بالحروف ما كان معناها في غيرها (**وَمَا**) أي شيئًا (**تَضَمَّنَ**) ضميره عائد على «ما» (**مَعْنَاهَا**) أي معنى الحروف (**مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالظُّرُوفِ**) حال من ضمير «تضمّن» العائد على «ما»، و«من» بيانيّة، أراد بالأسماء غير الظروف، كـ«من» و«ما» الاستفهاميّتين، وأراد بالظروف الأسماء الظروف، كـ«إذ»، و«إذا»، فالعطف مغاير، أو أنه خاصّ، والنكتة الاعتناء بها لكثرة دورانها

(فَإِنَّهَا) الفاء سببيّة، وهي في المعنى بمنزلة لام العلّة لـ«أعني» **(الْمُحْتَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ)** أي إلى ما ذُكر من التفسير، وذكر الأحكام **(وَقَدْ رَتَّبْتُهَا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ)** أي حروف الخطّ المعجم، وهو من إضافة المدلول للدالّ؛ لأن الإعجام، وهو التنقيط متعلّق بالخطّ، وإطلاق المعجم عليها من باب التغليب؛ لأن المنقوط من الحروف خمسة عشر حرفًا، وهي أكثرها.

وقيل: المعجم بمعنى الإعجام، كالمُخْرَج والمُدْخَل، بمعنى إزالة العجمة، أي الخفاء بالنقط، فالهمزة للسلب، كأشكاه: أزال شكواه، ويقال: الحيوانات العجم التي لا تُفصح عن مرادها[1].

وإنما كان النقط من صفات الخطّ؛ لأن الحروف أصوات مشتملة على مقاطع، ومراده بها حروف أ ب ت ث إلخ **(لِيَسْهُلَ تَنَاوُلُهَا)** أي أخذها، ومن المعلوم أن الأخذ إنما هو في الأمور المحسوسة، ففي الكلام تجوّز، وإثبات التناول تخييل **(وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ أَسْمَاءً غَيْرَ تِلْكَ)** أي غير المتضمنة معاني الحروف **(وَأَفْعَالًا)** إنما لم يقل: «غير تلك»؛ لأن الأفعال لم تتضمّن معاني الحروف، ومراده بهذه الأسماء «كلا»، و«كلتا»، وبالأفعال «حاشا» و«عدا»، و«خلا».

(واعلم): أن قوله: «وربما» ينافي ما قبله؛ لأن قوله: «لأنها المحتاجة» حصر، فيفيد أن غيرها ليس بمحتاج **(لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ)** يفيد أن غير السابقة محتاج.

والجواب أن المراد بالحاجة في الأولى ما بلغ غاية النهاية، وهنا ما كان أدون بدليل قوله: «مسيس»، فإنه يفيد الأدونيّة.

(إِلَى شَرْحِهَا) أي شرح تلك الأسماء التي لم تتقدّم والأفعال[2]. والله تعالى أعلم.

* * *

(١) «حاشية الأمير» ١/٩.
(٢) «حاشية الدسوقي» ١/٨.

(حَرْفُ الأَلِفِ)

ليس المراد خصوص الهمزة، بل المراد كلُّ ما ابتدىء بها أعمّ من أن تكون مفردة، أو لا.

أي هذا باب تفسير المعنى الذي تأتي له الكلمات المبدوءة بالألف، وإضافة حرف للألف بيانيّة، والمراد بالألف الهمزة، وإنما سُمّيت ألفًا لأنها تُصَوَّر ألفًا، وأما الألف التي هي صوت هوائيّ الذي هو من حروف العلة، فسيأتي بعد حرف الواو، إن شاء الله تعالى.

[تنبيه]:

قال الأمير في حاشيته: الحقّ -كما ذَكَر السيوطيّ عن ابن جني في «سرّ الصناعة»- عدّ الهمزة من الحروف، فهي تسعة وعشرون حرفًا، خلافًا لقول أبي العباس المبرّد: إنها ثمانية وعشرون، وأسقط الهمزة؛ لأنه ليس لها صورة تلزمها، بل تُكتب واوًا تارةً، وألفًا تارةً، وياءً تارةً، وتُحذف أصلًا تارةً، ورُدّ بأن العبرة بالثبوت في اللفظ لسبقه على الرسم، وبوجودها أول اسمها، أعني ألف، كبقيّة الحروف، فإن الواضع جعل كلّ حرف في أول اسمه، على اختلاف تصويرها لاختلاف ما يَعرِض لها، من التسهيل فقط بدليل رسمها حيث لا تسهل، وذلك إذا صدرت بحالة لازمة، وهي الألف مطلقًا مضمومة، أو مفتوحةً، أو مكسورةً، نحو «أخذ» مبنيًا للفاعل، أو المفعول، و«إبراهيم»، ثم هل هي مختلفة بالذات مع الألف، اللّيّنة التي يأتي الكلام عليها بعد حرف الواو بدليل اختلاف المخرج، فإن اللّيّنة من الجوف، والهمزة من الحلق، وهو قول الأخفش، ومن تبعه، أو متّحدان، غاية الأمر أن في الهمزة شدّة، رفعتها للحلق، كما أن النون من طرف اللسان، وترتفع إذا شُدّدت بالغنة إلى الخيشوم، ونُسب لسيبويه، والأكثر. انتهى[1].

قال رحمه الله:

٤٥- **(وَالأَلِفُ الْمُفْرَدُ قَدْ أَتَى عَلَى ... وَجْهَيْنِ حَرْفِ لِلنِّدَاءِ جُعِلَا)**

(والألف المفرد) أي غير المركّب مع غيره من الحروف، كاللام في «لا» **(قد أتى)** في استعمال العرب

(١) راجع «حاشية الأمير» ١/٩.

له **(على وجهين)** أي على طريقين من الاستعمال **(حرفٍ)** بالجرّ بدل تفصيل من «وجهين»، ويجوز قطعه إلى الرفع، والنصب **(للنداء)** أي لأن ينادى به من يراد إقباله، وهو متعلّق بـ**(جعلا)** بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أنه استُعمل حرفًا لنداء القريب، كقوله: أَفَاطِمَ مَهْلًا ... البيت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الألف المفردة تأتي علي وجهين:

[**أحدهما**]: أن تكون حرفا يُنادى به القريب، كقوله [من الطويل]:

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ونقل ابن الخبّاز(١) عن شيخه أنه للمتوسّط، وأن الذي للقريب «يا»، قال ابن هشام: وهذا خرق لإجماعهم.

ثم ذكر المعنى الثاني للهمزة، فقال:

٤٦- (والثَّانِ لاسْتِفْهَامِ مَا فِيهِ خَفَا ....)

(والثان) من وجهي الألف المفرد **(لاستفهام ما فيه خفا)** بالقصر للوزن: أي لطلب فهم شيء فيه خفاء، وإنما قيّده بما فيه خفاء؛ لأن الأصل أن لا يستفهم إلا حيث يخفى الشيء، نحو «أزيدٌ قائم».

وحاصل المعنى أن الثاني من معاني الهمزة أن تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم نحو «أزيد قائم؟»، وقد أجيز الوجهان في قراءة الحرميين(٢): ﴿أَمَنْ هو قانت آناء الليل﴾ الآية، وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء(٣)، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير «يا»، ويُقرّبه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام، أمن هو قانت خير أم هذا الكافر، أي المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزُّمَر: الآية ٨] الآية، فحُذف شيئان: مُعادِل الهمزة، والخبر، ونظيره في حذف

(١) هو أحمد بن الحسين النحويّ من أهل الموصل، توفي سنة (٦٣٩هـ).
(٢) أي نافع المدنيّ المتوفى سنة (١٦٩هـ)، وعبد الله بن كثير المكيّ المتوفى سنة (١٢٠هـ)، ووافقهم حمزة، وكلهم من السبعة.
(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب، له «معاني القرآن»، توفي سنة (٢٠٧هـ).

المعادل قول أبي ذؤيب الهذليّ [من الطويل]:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ ... سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

تقديره أم غيّ، ونظيره في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل «أم» قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [فُصّلت: الآية ٤٠] الآية، ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت؛ لصحة قولك: ما أدري هل طلابها رشد، وامتناع أن يُؤتى لـ«هل» بمعادل، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل؛ لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرّعد: الآية ٣٣] الآية: إن التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يُوحّدوه، ويكون ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٠] معطوفًا على الخبر على التقدير الثاني، وقالوا التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٤] الآية: أي كمن يُنعّم في الجنة، وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: الآية ٨] الآية: أي كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [فاطر: الآية ٨]، أو التقدير: ذهبت نفسك عليهم حسرات، بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ﴾ [فاطر: الآية ٨] الآية.

وجاء في التنزيل موضع صُرِّح فيه بهذا الخبر، وحذف المبتدأ على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾ [محمّد: الآية ١٥] الآية، أي أمن هو خالد في الجنة يُسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار، وجاءا مُصرَّحًا بهما على الأصل في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٢٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾ [محمّد: الآية ١٤] الآية.

ولما كانت الألف أصل أدوات الاستفهام خصت بأحكام، وإلى هذا أشار بقوله:

(....... .... خُصَّتْ بِأَحْكَامٍ بِأَنْ تَنْحَذِفَا)

(خُصّت بأحكام) بالبناء للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير الألف المفردة **(بأن تنحذفا)**

الجار والمجرور بدل تفصيل من الجار والمجرور قبله، والألف للإطلاق، أي خُصّت بجواز حذفها.

وحاصل المعنى أنها لما كانت أصل الأَدَوَاتِ خَصُّوها بأحكام لا توجد في سائر أدوات الاستفهام، منها جواز حذفها، سواء تقدّمت على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة[1] [من الطويل]:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

أراد أبسبع؟، أم لم تتقدّمها، كقول الكُمَيت[2] [من الطويل]:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ ... وَلاَ لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد أو ذُو الشيب يلعب؟.

واختُلِف في قول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا ... عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتُّرَابِ

فقيل: أراد أتحبها، وقيل: إنه خبر، أي أنت تحبها، ومعنى قلت: «بَهْرًا» قلت: أُحبّها حبا بَهَرني بَهْرًا، أي غلبني غلبةً، وقيل: معناه عجبًا، وقال المتنبي[3] [من البسيط]:

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلاَ ... وَالْبَيْنُ جَارَ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلاَ

و«أحيا» فعل مضارع، والأصل أأحيا، فحُذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا، وأقلُّ شيء قاسيته قد قَتَلَ غيري، والأخفش[4] يقيس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس، وحَمَل عليه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: الآية ٧٦] في المواضع الثلاثة، والمحققون على أنه

(١) هو شاعر مطبوع من بني مخزوم، اشتهر بالغزل، واتصل بعبد الملك بن مروان، ومات سنة (٩٣هـ).

(٢) هو الكميت بن زيد الأسديّ من أهل الكوفة، اشتهر بالشعر والأدب واللغة، والفروسية، ومات سنة (١٢٦هـ).

(٣) هو أحمد بن الحسين، وُلد بالكوفة، وكان أحد فحول الشعراء، اتصل بسيف الدولة وكافور الإخشيديّ، وعضد الدولة، ومات سنة (٣٥٤هـ).

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تلميذ سيبويه، وأحد علماء البصرة في اللغة والأدب، مات سنة (٢١٠هـ).

خبر، وأن مثل ذلك يقوله مَن يُنصِف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيَحكِي كلامه، ثم يَكُرّ عليه بالإبطال بالحجة، وقرأ ابن محيصن: ﴿سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ وقال ﷺ لجبريل عليه السلام: «وإن زنى وإن سرق»، فقال: «وإن زنى وإن سرق»[1].

ثم ذكر الثاني من الأحكام التي اختصّت بها الألف، فقال:

٤٧- (وَطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ ... بِالنَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ قَرْنُهَا دُرِي)

(وطلب التصديق) أي ومما خصّت به أيضًا أنها ترد لطلب التصديق، وهو إدراك النسبة، نحو «أزيد قائم» **(والتصوّر)** أي ولطلب التصوّر، وهو إدراك المفرد، نحو «أزيد قائم أم عمرو»، وأما بقيّة أدوات الاستفهام، فـ«هل» مختصّة بطلب التصديق، نحو «هل قام زيد»، والبقيّة مختصّة بطلب التصوّر، نحو «من جاءك؟» و«ما صنعتَ؟» و«كم مالُك؟» و«أين بيتُك؟» و«متى سفرك».

ثم أشار إلى ثالث الأحكام لها، فقال:

(بالنفي والإثبات) متعلّق بـ«دُري» آخر البيت **(قرنها)** بفتح فسكون: أي اقتران الألف، من إضافة المصدر إلى المفعول **(دُري)** بالبناء للمفعول: أي عُلم.

والمعنى: أن من أحكام الألف جواز دخولها على الإثبات، كالأمثلة السابقة، وعلى النفي، كقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشَّرح: الآية ١] ، وكقول الشاعر [البسيط]:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ ... إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي

هكذا ذكره بعضهم، قال ابن هشام: وهو منتقضٌ بـ«أم»، فإنها تشاركها في ذلك، تقول: «أقام زيد أم لم يقم».

ثم ذكر رابع الأحكام لها، فقال:

٤٨- (وَفِي التَّصَدُّرِ لَهَا التَّمَامُ ... .)

(وفي التصدّر لها التمام) أشار به إلى أن من أحكام الألف التي اختصّت بها أيضًا أن لها تمام التصدير، بدليلين:

(١) حديث متّفق عليه.

[أحدهما]: أنها لا تُذكر بعد «أم» التي للإضراب كما يُذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد، وتقول: أم هل قعد.

[والثاني]: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو، أو بالفاء، أو بـ«ثُمّ» قُدّمت على العاطف؛ تنبيها على أصالتها في التصدير، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [يوسف: الآية ١٠٩]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم﴾، بخلاف بقية أدوات الاستفهام، فإنها تتأخر عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو قوله ﷻ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٠١]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: الآية ٢٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: الآية ٣]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: الآية ٨١]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: الآية ٨٨].

هذا مذهب سيبويه[1]، والجمهور، وخالف في ذلك جماعة، أولهم الزمخشريّ[2]، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلّها الأصليّ، وأن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ [يوسف: الآية ١٠٩]، وقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: الآية ٥]، وقوله: ﴿أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وقوله: ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ [الصافات: ٥٨]: أَمَكثُوا فلم يسيروا في الأرض، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا، أتؤمنون به في حياته، فإن مات أو قتل انقلبتم، أنحن مخلدون فما نحن بميتين

ويُضَعَّف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع، أما الأول فلدعوى حذف الجملة، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف، فقد يقال: إنه أسهل منه؛ لأن المُتَجَوَّز فيه على قولهم أقل لفظًا مع أن في هذا التجوز تنبيهًا على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدير، وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد: الآية ٣٣]، وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها: قوله في

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان الإمام المشهور المتوفى سنة (١٨٠هـ).

(٢) هو محمود بن عمر إمام في اللغة والنحو والتفسير والأدب والبلاغة، له كتب كثيرة، منها: «الكشاف» في التفسير، و«الأساس» في اللغة، و«المفصّل» في النحو، مات سنة (٥٣٨هـ).

﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: الآية ٩٧] إنه عطف على ﴿فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] وقوله في ﴿أئنا لمبعوثون أو آباؤنا﴾ فيمن قرأ بفتح الواو: إن ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: الآية ١٤٨] عطف على الضمير في ﴿مَبْعُوثُونَ﴾ [هود: الآية ٧]، وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوّز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران: الآية ٨٣]: دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولون فغير دين الله يبغون. انتهى.

قلت: قد تبيّن بما ذكر أن الصواب قول الجمهور من أن همزة الاستفهام تُقدّم على العاطف؛ تنبيهًا على أصالتها في التصدّر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما كانت الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقيّ، لمعان ثمانية، أشار إلى ذلك بقوله:

(..... .... قَدْ تَأْتِي بِلاَ اسْتِفْهَامِ مَا مَعْهَا وَرَدْ)

(قد تأتي بلا استفهام ما معها ورد) يعني أن الهمزة قد تخرج عن الاستفهام الحقيقيّ، فتستعمل لمعان أخرى. فقوله: «بلا استفهام» مضاف إلى «ما»، وهي موصولة، و«معها» بسكون العين لغة في فتحها، وليس ضرورة، متعلّق بـ«ورد» أي جاء، والجملة صلة «ما».

والمعنى أن الألف قد تأتي بلا استفهام الشيء الذي جاء مذكورًا معها.

٤٩- (ثَمَانِيًا أَوَّلُهَا التَّسْوِيَةُ بَعْدَ سَوَا وَمَا أُبَالِي تَثْبُتُ)

(ثمانيًا) منصوب بفعل محذوف، أي أعني، وذكّره؛ لأن القاعدة المشهورة في تأنيث العدد مع المذكر، وتذكيره مع المؤنث إذا ذُكر المعدود تمييزًا، أما إذا حُذف، كما هنا، أو قدّم جاز الوجهان، فتنبّه.

(أولها) أي أول تلك المعاني الثمانية **(التسوية)** بين أمرين، نحو قوله عز وجل -: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: الآية ٦] الآية **(بعد سوا)** متعلّق بـ«تثبت» آخر البيت: أي تأتي بعد لفظة «سواء» كالآية السابقة **(وما أبالي تثبت)** أي تقع بعد «ما أبالي» أيضًا، نحو «ما أبالي أقُمتَ أم قعدت»

وحاصل المعنى أن الهمزة قد ترد لثمانية معان:

[أحدها]: التسوية، وربّما تُوهّم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها،

وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي»، و«ما أدري»، و«ليت شعري»، ونحوهنّ، والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلّها، نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [المنافقون: الآية ٦] الآية، ونحو «ما أبالي أقمت أم قعدت»، ألا ترى أنه يصحّ: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

تنبيه:

عَدّ بعضُهم همزةَ التسوية حرفًا مصدريًا من جملة الموصولات الحرفية كـ«إن»، و«لو»، وغيرهما. ذكره ابن حمدون في «حاشية المكودي على الخلاصة»، ج٢ ص٤٨٢ ولم أره لغيره، فلينظر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثاني، فقال:

٥٠- (وَثَانِهَا الإِنْكَارُ ذَا إِبْطَالِ وَمَا لِتَوْبِيخٍ يَكُونُ الثَّالِي)

(وثانها) بحذف الياء على لغة قليلة، وليس للضرورة: أي ثاني تلك المعاني الثمانية **(الإنكار)** أي إنكار ما دخلت عليه، وقوله **(ذا إبطال)** حال من الإنكار: يعني أن المراد به الإنكار الإبطاليّ، وهذه هي التي تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مُدّعيه كاذب، نحو قوله ﷻ: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾، وقوله: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الصافات: الآية ١٤٩]، ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ﴾، وقوله: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: الآية ١٥]، ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيًا؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: الآية ٣٦]: أي الله كاف عبده، ولهذا عطف مدخول الواو من ﴿وَوَضَعْنَا﴾ [الشرح: الآية ٢] على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: الآية ١]، لما كان معناه شرحنا، ومثله ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ * وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾، ولهذا أيضًا كان قول جرير[1] في عبد الملك[2] [من الوافر]:

---

(١) جرير هو ابن عطية أبو حزرة الْخَطَفَى الكلبي اليربوعي أحد رؤوس الشعر في العصر الأمويّ، عاش عمره يقارع الشعراء، يناقضهم ويناقضونه، وكان عذب الشعر، حلو الغزل، مرّ الهجاء، مات سنة (١١٠هـ).

(٢) هو عبد الملك بن مرون الخليفة الأمويّ، تولى الخلافة سنة (٦٥هـ) وكان عالمًا ذكيًا، وحاكمًا حازمًا، مات سنة (٨٦هـ).

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

مدحًا، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقيّ لم يكن مدحًا البتّة.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(وما) موصولة واقعة على الإنكار مبتدأ، وقوله **(لتوبيخ)** صلتها، وجملة قوله **(يكون الثالي)** خبر المبتدإ، واسم «يكون» ضمير يعود إلى «ما»، و«الثالي» بمعنى الثالث أُبدلت الثاء الأخيرة ياء على قلّة، كما نصّ عليه الناظم رحمه الله تعالى.

والمعنى: أنّ الإنكار التوبيخي هو المعنى الثالث من المعاني الثمانية للهمزة، والإنكارُ التوبيخيُّ هو الذي يقتضي أن ما بعدها واقع، وأن فاعله ملومٌ، كقوله ـ عز وجل ـ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: الآية ٩٥]، وقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: الآية ٨٦]، وقوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ﴾ [الشعراء: الآية ١٦٥]، وقوله: ﴿أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا﴾ [النساء: الآية ٢٠]، وقول العجاج[1] [من الرجز]:

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ

أي أتطرب، وأنت شيخٌ كبير.

ثم ذكر الرابع، والخامس، والسادس، فقال:

٥١- (وَالرَّابِعُ التَّقْرِيرُ ثُمَّ الْخَامِسُ تَهَكُّمٌ وَالأَمْرُ مَعْنًى سَادِسُ)

(والرابع) من معاني الهمزة **(التقرير)** هو حَمْلُك المخاطب على الإقرار، والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته، أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تُقرّره به، تقول في التقرير بالفعل: أضربت زيدًا؟، وبالفاعل: أأنت ضربتَ زيدًا؟، وبالمفعول: أزيدًا ضربتَ، كما يجب ذلك في المستفهَم عنه.

---

(١) هو عبد الله بن رؤبة راجز مخضرم مُجيد، أسلم، وأدرك عهد الوليد بن عبد الملك، وهو والد رؤبة الراجز المشهور، مات سنة (٩٠هـ).

وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: الآية ٦٢] محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقي، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير، بأن يكونوا قد علموا، ولا يكون استفهامًا عن الفعل، ولا تقريرًا به؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: الآية ٦٣] الآية.

[فإن قلت]: ما وجه حمل الزمخشري الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] على التقرير؟

[قلت]: قد اعتُذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي، لا التقرير بالنفي، والأولى أن تُحمل الآية على الإنكار التوبيخي، أو الإبطالي، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

(ثم الخامس) من معانيها **(تهكّم)** أي استهزاء نحو ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ **(والأمر معنى سادس)** أي إن طلب الشيء بالهمزة معنى سادس لها، نحو قوله - عز وجل -: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عِمران: الآية ٢٠]: أي أسلموا.

ثم ذكر **السابع، والثامن**، فقال:

٥٢- (ثُمَّ التَّعَجُّبُ وَالاسْتِبْطَاءُ ... وَفِعْلُ أَمْرٍ مِنْ وَأَتْ أَسْمَاءُ).

(ثم التعجّب) أي ثم المعنى السابع للهمزة هو التعجب بها، نحو قوله - عز وجل -: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ **(والاستبطاء)** أي والثامن من معانيها الاستبطاء، نحو قوله - عز وجل -: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾ [الحديد: الآية ١٦] الآية.

وذكر بعضهم معانيَ أُخر لا صحة لها.

تنبيه:

هذه الهمزة في هذه المعاني المتقدّمة كلهاحرف، وهي مفتوحة، وقد تأتي فعلًا، لكنها مكسورة، وإليه أشار بقوله:

(وفعل أمر من وأت أسماء) أي إن الهمزة تأتي فعل أمر من وَأَى بمعنى وعد، ومضارعه يَئِي بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة، كما تقول: وَفَى يَفِي، والأمر منه «إِهْ» بحذف

اللام للأمر، وبهاء السكت في الوقف، وعليه يتخرّج اللُّغز المشهور، وهو قوله [من الخفيف]:

إِنَّ هِنْدُ المَلِيحَةُ الحَسْنَاءْ ... وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وَفَاءْ

فإنه يقال: كيف رُفع اسم «إنّ» وصفته الأولى؟ والجواب أنّ الهمزة فعلُ أمر، والنون للتوكيد، والأصل إِيْنَ بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مشدّدة للتوكيد، ثم حُذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله:

لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السِّنَّ مِنْ نَدَمٍ ... إِذَا تَذَكَّرْتِ يَوْمًا بَعْضَ أَخْلَاقِي

و«هند» مُنادًى مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩] و«المليحة» نعتٌ لها على اللفظ كقوله:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ

و«الحسناء» إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز(١) رحمه الله [من الوافر]:

يَعُودُ الفَضْلُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ ... وَتَفْرُجُ عَنْهُمُ الكُرَبَ الشِّدَادَا
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا(٢)

وإما بتقدير «أمدح»، وإما نعت لمفعول به محذوف، أيْ عِدِي يا هند الخَلّة الحسناءَ، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفي، من غير أن يُعين لها الموعود، وقوله: «وأي» مصدر منصوب بفعل الأمر، والأصل وأيًا مثل وأي مَنْ، ومثله: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: الآية ٤٢]، وقوله: «أضمرت» بتاء التأنيث محمول على معنى مَنْ مثل «من كانت أمك؟».

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الهمزة المفردة، شرع يبيّن المركبة، فقدّم «آ» بالمدّ، فقال:

٥٣- (وَ«آ») بِمَدٍّ لِنِدَا مَنْ بَعُدَا ... سَمَاعُهُ مِنْ غَيْرِ عَمْرٍو وَرَدَا)

(١) هو الخليفة المشهور الأمويّ الورع الزاهد العالم الجليل المتوفى سنة (١٠١هـ).

(٢) البيتان لجرير، وابن مامة هو كعب الأياديّ، وابن سُعدى هو أوس بن حارثة الطائيّ، وكلاهما من أجواد العرب.

(و«آ») مبتدأٌ **(بمدّ)** أي بهمزة ممدودة متعلّق بحال مقدّر، وخبر المبتدإ قوله: **(لندا من بعُدا)** بضم العين: يعني أن «آ» بهمزة ممدودة حرف موضوع لنداء البعيد، وهو مسموع، لم يذكره سيبويه، وذكره غيره، كما أشار إليه بقوله **(سماعه)** أي من العرب، وهو مبتدأ خبره قوله: «وردا»، وقوله **(من غير عمرو)** متعلّق بـ**(وردا)** بألف الإطلاق، يعني أنّ سماع استعمال «آ» لنداء البعيد جاء من غير عمرو، فإنه لم يذكره.

وعمرو هو: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، إمام البصريين، سيبويه، أبو بشر، أو أبو الحسن، مولى بني الحارث بن كعب، ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثيّ، ولُقّب سيبويه، ومعناه رائحة التفّاح، فقيل: كانت أمه ترقّصه بذلك في صغره. وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشمّ رائحة الطيب. وقيل: كان يعتاد شم التفّاح. وقيل: لُقّب بذلك للطافته؛ لأن التفّاح من أطيب الفواكه.

كان أصله من البيضاء قرية من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل، ويونس، وأبي الخطّاب الأخفش، وعيسى بن عمر. قال الأزهريّ: كان سيبويه علاّمة، حسن التصنيف، جالس الخليل، وأخذ عنه. وقال بعضهم: كنت عند الخليل، فأقبل سيبويه، فقال: مرحبًا بزائر لا يُملّ، قال: وما سمعت الخليل يقولها لغيره. وكان شابّا نظيفا جميلًا، وكان في لسانه حُبسةٌ، وقلمه أبلغ من لسانه. وقال فيه الزمخشري [من الوافر]:

أَلاَ صَـلَّـى الإِلَـهُ صَـلاَةَ صِـدْقٍ   عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرْ
فَـإِنَّ كِـتَـابَـهُ لَمْ يُـغْـنِ عَـنْـهُ   بَـنُـو قَـلَـمٍ وَلاَ أَبْـنَـاءُ مِـنْـبَـرْ

توفّي رحمه الله بالبيضاء، وقيل: بشيراز سنة (١٨٠هـ) وعمره (٣٢) سنة، وقيل: نيّف على الأربعين، وقيل: غير ذلك[1].

ثم ذكر«أيا»، فقال:

٥٤- (أَيَا كَذَا وَفِي «الصِّحَاحِ» جَعَلَهْ   لِمَنْ دَنَا أَوْ مَنْ نَأَى إِذْ نَقَلَهْ)

(أيا كذا) مبتدأ وخبر: أي إن لفظة «أيا» بالفتح تستعمل لنداء البعيد، مثل «آ» السابقة **(وفي**

(١) راجع «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي ٢/٢٢٩- ٢٣٠.

الكتاب المسّمى بـ**(الصحاح)** قال السيد محمد مرتضى في شرحه على «القاموس»: اختُلف في ضبط «الصحاح»، فالجاري على ألسنة الناس الكسر، ويُنكرون الفتح، ورجّحه الخطيب التّبْريزيّ على الفتح، وأقرّه السيوطيّ في «المزهر»، ومنهم من رجّح الفتح، قال شيخنا -يعني المناويّ- : والحقّ صحّة الروايتين، وثبوتهما من حيث المعنى، ولم يَرِد عن المؤلّف في تخصيص أحدهما بالسند الصحيح ما يُصار إليه، ولا يُعدل عنه. انتهى[1].

وهو كتاب للإمام أبي نصر إسماعيل بن نصر بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ، كان من أذكياء العالم، وكان يُضرب بخطّه المثل، توفّي في حدود الأربعمائة على اختلاف في التعيين.

(جعله) أي جعل «أيا» **(لمن دنا)** أي لنداء القريب **(ومن نأى)** أي لنداء البعيد **(إذ نقله)** «إذ» ظرف لـ«جعله» أي وقت نقله، والمراد بالنقل ذكره في كتابه، لا أنه نقله من غيره؛ لأنه لم يعزه إلى أحد.

وتعقّب المجد ما قاله الجوهريّ، فقال: «أيا» حرف لنداء البعيد لا القريب، ووهِم الجوهريّ. انتهى[2]. وقال ابن هشام بعد نقل عبارة الجوهريّ متعقّبًا له: ما نصّه: وليس كذلك، قال الشاعر [من الطويل]:

أَيَا جَبَلَي نَعْمَانَ بِاللهِ خَلِّيَا   نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إِلَيَّ نَسِيمُهَا

وقد تُبدل همزتها هاء، كقوله [من الكامل]:

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًا[3]   وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَا رَبَّا

ثم ذكر «أجل»، فقال:

٥٥- («أَجَلْ» بِلاَمٍ سَاكِنٍ حَرْفُ جَوَابْ   مِثْلُ نَعَمْ وَالْخُلْفُ فِيهَا مُسْتَطَابْ)

(أجل) بفتحتين، مبتدأ محكي لقصد لفظه، و**(بلام ساكن)** ذكّر الصفة باعتبار اللفظ، وخبر المبتدإ قوله: **(حرف جواب)** أي حرف موضوع للجواب **(مثلُ نعم)** أي هو مثل نَعَم في وزنه ومعناه، فيكون تصديقًا للمخبر، كقام زيد، وإعلامًا للمستخبر، نحو أقام زيد؟، ووعدًا للطالب،

(١) «تاج العروس» ١/٢٣.
(٢) «القاموس» ص١٢١٤.
(٣) أي مَطَرًا.

نحو أكرمْ زيدًا. وقيّد المالَقي[1] الخبرَ بالمثبَت، والطلَب بغير النهي. وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام. وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نَعَم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها. وقيل: تختصّ بالخبر، وهو قول الزمخشريّ، وابن مالك[2]، وجماعة، وقال ابن خروف[3]: أكثر ما تكون بعده، وإلى هذه الأقوال أشار بقوله: (**وَالْخُلْفُ فِيهَا مُسْتَطَابْ**).

ثم ذكر «إذن»، فقال:

٥٦- (**وَفِي «إِذَنْ» مَسَائِلٌ أَرْبَعَةُ ... فِي نَوْعِهَا الْجُمْهُورُ حَرْفًا أَثْبَتُوا**)

(**وفي إذن مسائل**) بالصرف للوزن، كما قال الحريريّ في «مُلحته»:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ ... أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ

(**أربعة**) بالرفع أولاها: الاختلاف في نوعها، هل هي حرف، أم اسم؟، وإليه أشار بقوله (**في نوعها الجمهور حرفًا أثبتوا**) يعني أن جمهور النحاة أثبتوا لها الحرفيّة.

٥٧- (**قِيلَ هِيَ اسْمٌ فَاخْتَرَنْ فِي الْأَوَّلِ ... بَسَاطَةً وَانْصِبْ بِهَا لَا الزَّائِلِ**)

(**قيل: هي اسم**) معطوف على الجملة قبله بعاطف مقدّر. أي وقيل: هي اسم، يعني أن بعض النحاة قال: إنها اسم، لا حرف، وقوله (**فاخترن**) الفاء فصيحيّة، والنون الخفيفة للتوكيد: أي فإذا عرفت الخلاف في حرفيّتها واسميّتها، وأردت الزيادة على ذلك، فأقول لك: اخترن (**في الأول**) أي بناء على القول الأول، فـ«في» بمعنى «على»، والأول هو قول الجمهور، يعني أن القائلين بحرفيّتها اختلفوا، هل هي بسيطة، أم مركّبة، والصحيح كما نصّ عليه ابن هشام، وتبعه الناظم أنها بسيطة، لا مركّبة من «إذ» و«أن»، وعلى البساطة الصحيح أيضًا أنها الناصبة بنفسها، لا «أن» مضمرةً بعدها، كما قيل، وإليه أشار بقوله: (**وَانْصِبْ بِهَا**) أي بـ«إذن» نفسها(**لَا**) بالحرف (**الزَّائِلِ**) أي المحذوف المقدّر بعدها، وهو «أن»، فالمراد بالزائل غير الموجود، وهو المقدّر.

---

(١) هو محمد بن الحسن الفقيه المالكيّ، سكن دمشق، وبرع في العربية، وله «شرح التسهيل»، مات سنة (٧٧١هـ).

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك، إمام مشهور في العربية، وصاحب «الألفية» و«تسهيل الفوائد»، و«شواهد التوضيح»، وُلد في الأندلس سنة (٦٠٠هـ)، ومات بدمشق سنة (٦٧٢هـ).

(٣) هو علي بن محمد الأندلسي النحويّ، له «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» مات سنة (٦٠٩هـ).

ثم أشار إلى المسألة الثانية بقوله:

٥٨- (**فِي أَيِّ مَعْنَاهَا مُرَادُ السَّائِلِ ... هُوَ الْجَوَابُ وَالْجَزَا لِلنَّاقِلِ**)

(**في أيّ معناها**) متعلّق بالسائل و«في» بمعنى «عن» (**مُرَادُ السَّائِلِ**) أي مقصود السائل عن معناها ما هو، فـ«مراد» مبتدأ، خبره قوله: (**هُوَ الْجَوَابُ وَالْجَزَا**) أي أن معناها هو الجواب والجزاء معًا، وقوله: (**للنَّاقِلِ**) أي هذا كائن لمن أراد نقل ما قاله إمام هذا الفنّ سيبويه رحمه الله.

وحاصل معنى البيت أن معناها -كما قال سِيبَوَيْهِ رحمه الله- هو الجواب والجزاء، فقال الشلوبين[1]: في كل موضع، وقال أبو علي الفارسي[2]: في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك: «أُحبّك»، فتقول: «إذن أظنك صادقًا»؛ إذ لا مجازاة هنا ضرورة. انتهى.

والأكثر أن تكون جوابا لـ«إنْ»، أو«لو» ظاهرتين، أو مقدرتين، فالأول كقوله [من الطويل]:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا[3]

وقول الحماسيّ[4] [من البسيط]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عِنْدَ الْحَفِيظَةِ إِنْ ذُو لُوْثَةٍ لَانَا

فقوله: «إذن لقام بنصري» بدل من «لم تَستبح»[5]، وبدل الجواب جواب.

---

(١) هو عمر بن محمد من أئمة النحو واللغة في الأندلس، مات سنة (٦٤٥هـ).

(٢) هو الحسن بن أحمد، إمام العربية في عصره، اتصل بسيف الدولة، وعضد الدولة، وصنف كتبًا، منها «الإيضاح»، و«التذكرة» في النحو، و«الحجة» في القراءات، ولد سنة (٢٨٨هـ) ومات سنة (٣٧٧هـ).

(٣) قاله كثير عزّة في عبد العزيز بن مرون والد عمر، وكان كثير أنشد بين يديه قصيدة أعجبته، ولما سأل الشاعر عما يطلبه رجا أن يكون كاتبا لديه، فقال له عبد العزيز: ولكنك شاعر، ولست بكاتب، ثم منحه الجائزة وصرفه.

(٤) أي الذي يدلّ شعره على الحماسة أي الشجاعة، والحماسة كتاب لأبي تمام الطائيّ الشاعر المشهور، جمع فيه أشعار الحماسة، شرحه الإمام المرزوقيّ. «الأمير» ٢٠/١.

(٥) رد بأنه لا يحسن تطبيقه على نوع من أنواع البدل المعلومة، وإنما الظاهر أنه جواب «لو» مقدّرة، أي ولو استباحوها لقام، قال الشارح: والأولى التمثيل بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠] الآية. «الأمير» ٢٠/١.

والثاني نحو أن يقال: «آتيك»، فتقول: «إذن أكرمَك»، أي إن أتيتني إذن أكرمك، وقال الله تعالى: ﴿ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذًا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض﴾ الآية، قال الفراء: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها «لو» مقدرة، إن لم تكن ظاهرة. ثم ذكر المسألة الثالثة، فقال:

٥٩. (ثَالِثُهَا فِي الْوَقْفِ وَالْكِتَابَةِ ... بِأَلِفٍ إِخْتَارَ جُلُّ الزُّمْرَةِ
٦٠. وَقِيلَ بِالنُّونِ وَبَعْضٌ فَصَّلَا ... .)

(ثالثها) أي ثالث المسائل المتعلّقة بـ«إذن»، وهو مبتدأ خبره قوله: **(في الوقف والكتابة)** يعني أن ثالث المسائل كائن في ذكر الخلاف في الوقف عليها عند إرادة الوقوف، هل يوقف عليها بالألف، أم يوقف عليها بالنون، والأول مذهب الجمهور، كما أشار إليه بقوله **(بألف اختار)** بقطع الهمزة للوزن، وقوله **(جلُّ الزمرة)** بالرفع فاعل «اختار»، و«الجُلّ» بالضمّ معظمه، و«الزمرة» بضم، فسكون: الجماعة. يعني أنه اختار جمهور العلماء كتابتها بالألف، والوقف عليها بها **(وقيل بالنون)** أي قال بعضهم: تكتب بالنون، ويوقف عليها بها. **(وبعضٌ فصّلا)** أي قال بعضهم بالتفصيل بين ما إذا عمِلت، فتكتب بالألف، وبين ما إذا لم تعمل، فتكتب بالنون.

وحاصل المعنى: أنه اختُلف في لفظها عند الوقف عليها، فذهب الجمهور، وهو الصحيح إلى أن نونها تُبدل ألفًا؛ تشبيهًا لها بتنوين المنصوب، قال في «الخلاصة»:

وَأَشْبَهَتْ «إِذًا» مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

وقيل: يُوقف عليها بالنون؛ لأنها كنون «لن»، و«إن». ورُوي هذا عن المبرّد والمازنيّ. وينبني على هذا الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رُسمت في المصاحف. وقال المازنيّ(١) والمبرّد(٢): تكتب بالنون. وفصّل الفرّاء، فقال: إن عَمِلت

(١) هو أبو عثمان بكر بن عثمان النحويّ، متقدّم أخذ عن المبرد، وله «التصريف الملوكيّ»، مات سنة (٢٤٩هـ).

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد، إمام أهل البصرة في العربية، وصاحب كتاب «الكامل في اللغة والأدب»، مات سنة ٢٨٦هـ).

كُتبت بالألف، وإلا كُتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين «إِذًا»، وتبعه ابن خروف.

ثم ذكر المسألة الرابعة، فقال:

(............ رَابِعُهَا فِي شَرْطِهَا أَنْ تَعْمَلَا
٦١. نَصْبُ الْمُضَارِعِ بِهَا مُسْتَقْبَلَا ... وُصِلَ أَوْ بِالْحَلْفِ أَوْ «لَا» فُصِلَا)

(رابعها) أي رابع المسائل في «إذًا»، وهو مبتدأٌ **(في شرطها أَنْ تَعْمَلَا)** بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، أي لتعمل فيما دخلت عليه، وقوله: **(نصبُ المضارع)** مرفوع على أنه خبر لمحذوف: أي هو نصب الفعل المضارع، وقوله **(بها)** متعلّق بـ«نصب» **(مستقبلًا)** أي حال كون ذلك المضارع دالاًّ على الحَدَثِ المستقبل، لا الحال، وقوله **(وصل)** بالبناء للمفعول حال أيضًا متداخل، أو مترادف: أي حال كون ذلك المضارع متّصلًا بها، غير منفصل عنها **(أو بالحلف)** بفتح، فسكون، مخفف حَلِف بفتح، فكسر: أي بالقسم متعلّق بـ«فُصل» **(أو لا)** عطفٌ على «الحلف» أي أو فصل بـ«لا» النافية، وقوله: **(فُصلا)** بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق.

والمعنى أن شرط عملها - وهو نصب المضارع أن تأتي في صدر الكلام، وهذا الشرط لم يتعرّض له الناظم، واستقباله، واتصاله، أو انفصاله بالقسم، أو بـ«لا» النافية، مثال ذلك أن يقال لك: آتيك، فتقول: إذن أكرمَك، ولو قلت: أنا إذن، قلت: أكرمُك بالرفع؛ لفوات التصدير، فأما قوله [من الرجز]:

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ... إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فمُؤوَّل على حذف خبر «إنّ» أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنَفَ ما بعده.

ولو قلت: إذا يا عبد الله، قلت: أكرمُك بالرفع أيضًا؛ للفصل بغير ما ذكرناه، وأجاز ابن عصفور(١) الفصل بالظرف، وابن بابَشَاذ(٢) الفصل بالنداء، وبالدعاء،

(١) هو أبو الحسن علي بن عبد المؤمن الأندلسي النحويّ، له «الممتع» في التصريف، و«المقرّب» في النحو، و«شرح الجُمَل» للزجاجيّ، وغيرها، مات سنة (٦٦٣هـ).

(٢) هو ظاهر بن أحمد المصريّ، تعلم في العراق، وبرع في العربية، وله «شرح الأصول» لابن السرّاج، و«شرح الجُمَل» للزجاجيّ.

والكسائيّ[1]، وهشام[2] الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذ عند الكسائيّ النصب، وعند هشام الرفع. ولو قيل لك: أحبّك، فقلت: إذن أَظُنُّكَ صادقًا، رفعت؛ لأنه حالٌ.

وقد أشار بعضهم إلى هذه الشروط بقوله [من الرجز]:

أَعْمِلْ «إِذَنْ» إِذَا أَتَتْكَ أَوَّلاَ ... وَسُقْتَ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاَ
وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلاَ ... إِلاَّ بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِـ«لاَ»
وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى ... رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلاَ
وَإِنْ تَجِيءْ بِحَرْفِ عَطْفٍ أَوَّلاَ ... فَأَحْسَنُ الْوَجْهَيْنِ أَنْ لاَ تَعْمَلاَ[3]

تنبيه:

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت «إذن» بعد الواو، أو الفاء جاز فيها الوجهان، نحو قوله عز وجل ـ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٧٦] ، وقوله: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: الآية ٥٣] ، وقُرئ شاذًّا بالنصب فيهما.

والتحقيق أنه إذا قيل: «إن تزرني أزرك، وإذن أحسن إليك»، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت، وبطل عمل «إذن»؛ لوقوعها حشوًا، أو على الجملتين جميعًا جاز الرفع والنصب؛ لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك: «زيد يقوم، وإذن أُحسن إليه»، إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان.

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «إذن» شرع يبيّن «إنِ» المكسورة الخفيفة، فقال:

٦٢ـ (وَ«إِنْ» خَفِيفُ النُّونِ وَالْهَمْزُ كُسِرْ ... أَوْجُهُهَا أَرْبَعَةٌ قَدْ تَنْحَصِرْ)

(١) هو أبو الحسن علي بن حمزة، أحد القراء السبعة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ومؤدب وَلَدَي الرشيد: الأمين والمأمون، وصاحب المناظرة المشهورة مع سيبويه، مات سنة (١٨٩هـ).

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحويّ الكوفيّ، من أصحاب الكسائيّ، مات سنة (٢٠٩هـ).

(٣) راجع «حاشية السجاعيّ» على «القطر» ص٣١.

(وإن) مبتدأ **(خفيف النون)** بالنصب على الحاليّة على رأي سيبويه من مجيء الحال من المبتدإ، وقوله **(والهمز)** مبتدأ خبره قوله**(كسر)** بالبناء للمفعول، والجملة حال أيضًا **(أوجهها)** أي أقسام «إن»، وهو مبتدأ ثان، وقوله **(أربعةٌ)** بالنصب على الحال، وقوله **(قد تنحصر)** خبر المبتدإ الثاني، والجملة خبر الأول.

يعني أن أوجه «إن» الخفيفة المكسورة تنحصر في أربعة، ثم ذكر الأول بقوله:

٦٣ـ (أَوَّلُهَا شَرْطِيَّةٌ جَازِمَةٌ ... وَالثَّانِ فِي الاسْمِيَّةِ النَّافِيَةْ)

(أولها) أي أول تلك الأوجه الأربعة، وهو مبتدأ خبره قوله **(شرطيّة)** أي وقوعها أداة شرط **(جازمة)** بالرفع صفة لما قبله، أي تجزم فعل شرطها وجوابها، نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال: الآية ٣٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ﴾ [الأنفال: الآية ١٩] الآية. وقد تقترن بـ«لا» النافية، فيظنّ من لا معرفة له أنها «إلا» الاستثنائيّة، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٤٠] الآية، وقوله: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٣٩] الآية، وقوله: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود: الآية ٤٧] ، وقوله: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٣] .

قال ابن هشام رحمه الله: وقد بلغني أن بعض من يدّعي الفضل سُئل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: الآية ٧٣] فقال: ما هذا الاستثناء؟ متّصلٌ أم منقطع؟.

(والثان) بحذف الياء وهو لغة، كما قال بعضهم **(في الاسميّة النافية)** أي الوجه الثاني من الأوجه الأربعة لـ«إنْ» كونها نافية، وذلك إذا دخلت في الجملة الاسميّة، فقوله: «والثان» مبتدأ خبره «النافية»، ويجوز العكس، وقوله: «في الاسميّة» متعلّق بحال محذوف: أي حال كونها واقعة في الجملة الاسميّة، نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: الآية ٢٠] ، وقوله: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: الآية ٢] ، وقوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: الآية ٧١] الآية، ومن ذلك ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: الآية ١٥٩] أي وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به، فحُذف المبتدأ، وبقيت صفته، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] الآية.

تنبيه:

قال بعضهم: لا تأتي «إن» النافية إلا وبعدها «إلا»، كهذه الآيات، أو «لمّا» المشدّدة التي بمعناها، كقراءة بعض السبعة: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝﴾ [الطارق: الآية ٤] بتشديد الميم: أي ما كلّ نفس إلا عليها حافظ.

وردّ عليه بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: الآية ٦٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١١١] الآية.

تنبيه آخر:

خَرَّجَ جماعة على «إن» النافية قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ١٧]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: الآية ٨١] الآية، وعلى هذا فالوقف هنا، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٦] الآية، أي في الذي ما مكناكم فيه، وقيل: زائدة، ويؤيد الأول قوله ـ عز وجل ـ: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ٦] الآية، وكأنه إنما عُدِل عن «ما»؛ لئلا يتكرر، فيثقل اللفظ، قيل: ولهذا لما زادوا على «ما» الشرطية «ما» قلبوا ألف «ما» الأولى هاء، فقالوا: «مهما»، وقيل: بل هي في الآية بمعنى «قد»، وإن من ذلك قوله ـ عز وجل ـ: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: الآية ٩]، وقيل في هذه الآية: إن التقدير وإن لم تنفع، مثل قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: الآية ٨١] الآية، أي والبرد، وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عمهم بالتذكير، ولزمتهم الحجة، وقيل: ظاهره الشرط، ومعناه ذمُّهم، واستبعاد لنفع التذكير فيهم، كقولك: «عظ الظالمين إن سمعوا منك»، تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

قلت: الوجه الأخير عندي أقرب. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قد اجتمعت «إن» الشرطيّة والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: الآية ٤١] الأولى شرطيّة، والثانية نافية، جوابٌ للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة

على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوبًا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخلاف في عملها إذا دخلت على الجملة الاسميّة، فقال:

٦٤ـ (وَسِيبَوَيْهِ مَا لَهَا رَوَى الْعَمَلْ ... وَعَنْ كِسَائِيٍّ كَـ«لَيْسَ» يُقْتَبَلْ)

(وسيبويه) الإمام المعروف، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر تقدمت ترجمته **(ما)** نافية **(لها)** أي لـ«إنْ» هذه متعلّق بقوله **(روى)** أي نقل عن العرب **(العَمَل)** يعني أنّ «إنْ» النافية إذا دخلت على الجملة الإسمية لم تعمل عند سيبويه، وكذا عند الفراء **(وعن كسائيّ)** وكذا عن المبرّد **(كليس يُقتبل)** بالبناء للمفعول، افتعال من القبول للمبالغة، يعني أن الكسائيّ، وكذا المبرّد أجاز إعمالها عمل «ليس»، وهو رفع اسمها، ونصب خبرها، وقرأ سعيد بن جُبير: ﴿إِنِ الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم﴾ الآية بنون خفيفة مكسورة؛ لالتقاء الساكنين، ونصب «عبادًا»، و«أمثالكم». وسُمع من أهل العالية: «إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية»، و«إن ذلك نافعك، ولا ضارّك».

فقوله: «وسيبويه» مبتدأ خبره جملة «ما رَوَى إلخ»، و«ما» نافية، و«لها» متعلّق بـ«روى»، ومعنى «روى» نقل، و«العمل» بالنصب على المفعولية.

وقوله: «وعن كسائيّ» متعلّق بـ«يُقتبل» بالبناء للمفعول، ونائب فاعله ضمير العمل، و«كليس» على حذف مضاف، أي كعمل «ليس»، وهو متعلّق بحال مقدّر من النائب، أي حال كون العمل مشابهًا لعمل «ليس»، أو مفعول مطلق على النيابة، أي عملا كعمل ليس، أو الكاف اسم بمعنى «مثل»، والإعراب على حاله.

تنبيه:

«الكسائيّ هو عليّ بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن الإمام، مولى بني أسد، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين، وسُمّي الكسائيّ لأنه أحرم في كساء، وقيل: لغير ذلك، وهو من أهل الكوفة، واستوطن بغداد، وقرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءةً، وسمع من سليمان بن أرقم، وأبي بكر بن عيّاش، قال الخطيب: وتعلّم النحو على كبر سنه، وسببه أنه جاء إلى قوم، وقد أعيا، فقال: قد عييت، فقالوا له: تجالسنا وأنت تلحن، قال: وكيف لحنت؟

قالوا: إن كنت أردتَ من انقطاع الحيلة، فقل: عَيِيتُ، وإن أردت من التعب فقل: أعييت، فأنِفَ من هذه الكلمة، وقام من فوره، وسأل عمن يعلّم النحو، فأُرشد إلى معاذ بن الهرّاء، فلزمه حتى أنفد ما عنده، ثم خرج إلى البصرة، فلقي الخليل، وجلس في حَلْقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمًا وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة، فقال للخليل: ممن أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع، وقد أنفد خمس عشرة قِنِّينة حِبرًا في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ، فقدم البصرة، فوجد الخليل قد مات، وفي موضعه يونس، فجرت بينهما مسائل أقرّ له فيها يونس، وصدّره في موضعه.

وأدّب ولد الرشيد، وجرى بينه وبين أبي يوسف القاضي مجالس.

وعن الفرّاء قال: قال لي رجل: ما اختلافك إلى الكسائيّ، وأنت مثله في النحو، فأعجبتني نفسي، فأتيته فناظرته مناظرة الأكفاء، فكأني كنت طائرًا يغرف بمنقاره من البحر. وعنه أيضًا قال: مات الكسائيّ، وهو لا يُحسن حدّ «نعم» و«بئس» و«أن» المفتوحة والحكاية، قال: ولم يكن الخليل يحسن النداء، ولا سيبويه يدري حدّ التعجّب. وعن الأصمعيّ: أخذ الكسائيّ اللغة عن أعراب من الحطمة يَنْزِلون بقُطْرُبّل، فلما ناظر سيبويه استشهد بلغتهم عليه، فقال أبو محمد اليزيديّ:

كُنَّا نَقِيسُ النَّحْوَ فِيمَا مَضَى   عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ الأُوَلِ

فَجَاءَ أَقْوَامٌ يَقِيسُونَهُ   عَلَى لُغَى أَشْيَاخِ قُطْرُبُّلِ[1]

فَكُلُّهُمْ يَعْمَلُ فِي نَقْضِ مَا   بِهِ نِصَابُ الْحَقِّ لاَ يَأْتَلِي

إِنَّ الْكِسَائِيَّ وَأَصْحَابَهُ   يَرْقَوْنَ فِي النَّحْوِ إِلَى أَسْفَلِ

وقال فيه:

أَفْسَدَ النَّحْوَ الْكِسَائِي   وَثَنَى ابْنُ غَزَالَهْ

وَأَرَى الأَحْمَرَ تَيْسًا   فَاعْلِفُوا التَّيْسَ النُّخَالَهْ

وقال ابن درستويه: كان الكسائيُّ يسمع الشاذّ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلًا

(١) بضم القاف والراء، وتشديد الموحدة المضمومة.

ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو.

صنّف معاني القرآن مختصرًا في النحو، القراءات، النوادر: الكبير، الأوسط، الأصغر، العدد، الهجاء، المصادر، الحروف، وغير ذلك.

ومات بالريّ هو ومحمد بن الحسن في يوم واحد، وكانا خرجا مع الرشيد، فقال: دفنت الفقه والنحو في يوم واحد، وذلك سنة اثنتين، أو ثلاث، وقيل: تسع وثمانين ومائة، وقيل: ثنتين وتسعين.

ومن شعره [من الرمل]:

أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْمًا نَافِعًا   اطْلُبِ النَّحْوَ وَدَعْ عَنْكَ الطَّمَعْ

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ   وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

وَإِذَا مَا أَبْصَرَ النَّحْوَ فَتًى   مَرَّ فِي الْمَنْطِقِ مَرًّا فَاتَّسَعْ

فَاتَّقَاهُ كُلُّ مَنْ جَالَسَهُ   مِنْ جَلِيسٍ نَاطِقٍ أَوْ مُسْتَمِعْ

وَإِذَا لَمْ يُبْصِرِ النَّحْوَ الْفَتَى   هَابَ أَنْ يَنْطِقَ جُبْنًا فَانْقَطَعْ

فَتَرَاهُ يَنْصِبُ الرَّفْعَ وَمَا   كَانَ مِنْ نَصْبٍ وَمِنْ خَفْضٍ رَفَعْ

يَقْرَأُ الْقُرْآنَ لاَ يَعْرِفُ مَا   صَرَّفَ الإِعْرَابُ فِيهِ وَصَنَعْ

وَالَّذِي يَعْرِفُهُ يَقْرَؤُهُ   وَإِذَا مَا شَكَّ فِي حَرْفٍ رَجَعْ

نَاظِرًا فِيهِ وَفِي إِعْرَابِهِ   فَإِذَا مَا عَرَفَ اللَّحْنَ صَدَعْ

فَهُمَا فِيهِ سَوَاءٌ عِنْدَكُمْ   لَيْسَتِ السُّنَّةُ عِنْدِي كَالْبِدَعْ

كَمْ وَضِيعٍ رَفَعَ النَّحْوُ وَكَمْ   مِنْ شَرِيفٍ قَدْ رَأَيْنَاهُ وَضَعْ[1]

٦٥- (كَذَاكَ فِي فِعْلِيَّةٍ أَيْضًا أَتَتْ ....)

(كَذَاكَ) أي مثل ما تقدّم من دخول «إن» المخففة على الجملة الاسمية **(فِي فِعْلِيَّةٍ)** أي في جملة مركّبة من الفعل والفاعل، أو النائب، وقوله **(أَيْضًا)** تأكيد لـ«كذاك» **(أَتَتْ)** أي وردت عن العرب، يعني أنه سمع دخولها عليها.

(١) راجع «بغية الوعاة» ٢/١٦٢- ١٦٥.

وحاصل معنى هذا الشطر أنه كما سبق دخول «إن» المخفّفة على الجملة الاسميّة ورد أيضًا دخولها على الجملة الفعليّة، نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: الآية ١٠٧]، وقوله: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾، وقوله: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: الآية ٥٢]، وقوله: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: الآية ٥].

ثم ذكر الوجه الثالث لـ«إن»، فقال:

(...... .... ثَالِثُهَا هِيَ الَّتِي قَدْ خُفِّفَتْ)

(ثَالِثُهَا) أي ثالث أوجه «إن» المخففة (هِيَ الَّتِي قَدْ خُفِّفَتْ) بالبناء للمفعول، أي خفّف نونها من «إنّ» المثقّلة، فـ«ثالثها» مبتدأ، والجملة الكبرى بعده خبره، ولا بدّ من التقدير: أي وجه إن التي قد خففت.

والمعنى أن ثالث الأوجه الأربعة لـ«إن» المكسورة أن تكون مخفّفة من «إنّ» المشدّدة النون. وهي تدخل على الجملة الاسميّة، والفعليّة، فإن دخلت على الاسميّة جاز إعمالها؛ خلافًا للكوفيين، كما أشار إليه بقوله:

٦٦- (وَجَوَّزَ الإِعْمَالَ فِي الاسْمِيَّهْ ... جَمِيعُ أَهْلِ النَّحْوِ لاَ الْكُوفِيَّهْ)

(وَجَوَّزَ) بتشديد الواو (الإِعْمَالَ) بكسر الهمزة منصوب على المفعولين (في الاسْمِيَّهْ) متعلق بـ«الإعمال» (جَمِيعُ أَهْلِ النَّحْوِ) برفع «جميع» على الفاعلية لـ«جوّز»، يعني أنه أجاز عملها في الجملة الاسميّة، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها جميع النحاة (لاَ الْكُوفِيَّهْ) «لا» عاطفة على «جميع»، أي لم يجز عملها الكوفيّون، وقول الجمهور هو الأصحّ؛ لوروده عن العرب، كقراءة الحرميين(1)، وأبي بكر قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١]، وحكاية سيبويه: «إنْ عمرًا لمنطلقٌ»، لكن الكثير إهمالها، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: الآية ٣٥] الآية، وقوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا

(١) الحرميان: هما عبد الله بن كثير المكيّ، ونافع المدنيّ، وأبو بكر هو شعبة بن عياش الأزدي الكوفيّ الخياط، مات سنة (١٩٣هـ).

جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: الآية ٣٢]، وقراءة حفص(1): ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣]، وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدّد نون هذان، ومن ذلك ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤] في قراءة من خفّف «لما».

وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبًا، والاكثر كون الفعل ماضيًا ناسخًا، نحوقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: الآية ١٤٣]، وقوله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: الآية ٧٣]، وقوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٢]، ودونه أن يكون مضارعًا ناسخًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: الآية ٥١] الآية، وقوله: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: الآية ١٨٦]، ويقاس على النوعين اتفاقًا، ودون هذا أن يكون ماضيًا غير ناسخ، نحو قوله [من الكامل]:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

ولا يقاس عليه خلافًا للأخفش، أجاز «إن قام لأنا، وإن قعد لأنت»، ودون هذا أن يكون مضارعًا غير ناسخ، كقول بعضهم: «إن يَزِينُك لنفسك، وإن يَشِينك لهيه»، ولا يقاس عليه إجماعًا، وحيث وجدت «إن» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه المسألة، فاحكم عليها بأن أصلها التشديد، وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ثم ذكر الرابع، فقال:

٦٧- (رَابِعُهَا هِيَ الَّتِي تُزَادُ فِي ... مَوَاضِعٍ أَرْبَعَةٍ حِيْنَ تَفِي
٦٨- بُعَيْدَ «مَا» النَّافِي وَ«مَا» الْمَوْصُولَهْ ... وَعَنْهُمُ بَعْدَ «أَلاَ» مَنْقُولَهْ
٦٩- وَقَبْلَ مَدَّةٍ لإِنْكَارٍ سُمِعْ ... وَمَعْنَيَيْنِ بَعْضُهُمْ لَهَا سَمِعْ
٧٠- كَمِثْلِ «قَدْ» فِي قَوْلِهِ ﴿إِن نَّفَعَتِ﴾ ... وَمِثْلَ «إِذْ» عَنْ أَهْلِ كُوفَةٍ أَتَتْ)

(رَابِعُهَا) أي رابع أوجه «إنْ» (هِيَ الَّتِي تُزَادُ فِي مَوَاضِعِ) بالصرف للضرورة، وقوله (أَرْبَعَةٍ

(١) هو حفص بن عمر إمام القراءة في عصره، كان ثقة ضابطًا، وهو أول من جمع القراءات مات سنة (٢٤٦هـ).

مجرور على البدلية، وقوله: (**حِينَ تَفِي**) إشارة إلى الموضع الأول، وهو متعلّق بخبر لمبتدإ مقدّر: أي أحدها كائن حين تفي، والضمير لـ«إن» (**بُعَيْدَ**) تصغير «بَعْد» للتقريب (**«مَا» النَّافِي**) أي وقت وقوعها بعد «ما» النافية، وذكّر «النافي» لتأويل «ما» باللفظ، وهكذا يجوز التذكير والتأنيث باعتبار اللفظ والكلمة في كلّ ما أشبهها، مما أريد لفظه، كـ«من»، و«عن»، و«ثم»، ونحو ذلك، ولذا أنثه في قوله: وَ «مَا» الْمَوْصُولَهْ.

وحاصل المعنى: أن الوجه الرابع لـ«إنْ» أن تكون زائدة، وذلك في أربعة مواضع: [أحدها]: وهو أكثر ما زيدت فيه أن تقع بعد «ما» النافية إذا دخلت على الجملة الفعلية، كقوله [من البسيط]:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ   إِذَنْ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

أو الاسمية كقوله [من الوافر]:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ   مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا(1)

وفي هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازيّة، كما في هذا البيت، وأما قوله [من البسيط]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا   وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

في رواية من نصب «ذهبًا»، و«صريفًا» فخُرِّج على أنها نافية مؤكّدة لـ«ما» قبلها.

[والموضع الثاني]: ما أشار إليه بقوله: (**وَ«مَا» الْمَوْصُولَهْ**) أي وحين تفي، أي تقع (**إِنْ**) بُعيد «ما» الموصولة، وزيادتها فيه أقلّ مما قبله، ولذا عبّر في الأصل بقوله: «وقد تزاد بعد «ما» الموصولة»، أي الاسميّة، كقوله [من الوافر]:

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ   وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

أو المصدريّة، كقوله [من الطويل]:

(1) قوله: «إن طبنا» أي عادتنا، «والجبن»: خلاف الشجاعة، و«المنايا» جمع منية، وهو الموت، و«الدولة»: النصر في الحرب، فقوله: «منايانا»: أي قدر الله علينا بالمنايا التي أخذت أكثرنا، وقوله: «ودولة آخرينا» بفتح الدال الغَلَبَةُ: أي وجاءتنا دولة آخرينا، أي حرب قوم آخرينا. «دسوقي» ١/٦٨.

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

[الموضع الثالث]: ما أشار إليه بقوله: (**وَعَنْهُمْ**) أي عن النحاة (**بَعْدَ «أَلَا»**) الاستفتاحيّة، وهي بتخفيف اللام (**مَنْقُولَهْ**) أي منقول زيادتها، كقوله [من الطويل]:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيْلِي فَبِتُّ كَئِيبًا   أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا(1)

[والموضع الرابع]: ما أشار إليه بقوله: (**وَقَبْلَ مَدَّةٍ**) متعلّق بـ«سمع» (**لِإِنْكَارٍ**) متعلّق بصفة لـ«مدّة» (**سُمِعْ**) بالبناء للمفعول، والنائب ضمير الزيادة باعتبار المزيد، أو الزيد.

والمعنى: أن زيادة «ما» مسموع عن العرب قبل مدّة الإنكار، سمع سيبويه رجلًا يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ قال: أأنا إنيه؟ منكرًا أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

تنبيه

زعم ابن الحاجب(2) أنها تزاد بعد الإيجابيّة، وتعقّب بأنه سهو منه، وإنما تلك «أن» المفتوحة.

ولما زاد بعض النحاة موضعين آخرين تزاد فيهما «إِنْ» أشار إلى ذلك بقوله:

(**وَمَعْنَيَيْنِ**) بالنصب مفعولًا مقدما لـ«سمع»، وقوله: (**بَعْضُهُمْ**) مبتدأ، خبره الجملة بعده (**لَهَا**) متعلّق بـ(**سَمِعْ**) بالبناء للفاعل، يعني أن بعض النحاة زاد على المعاني الأربعة المذكورة معنيين آخَرَيْنِ، ثم ذكر المعنيين، بقوله:

(**كَمِثْلِ «قَدْ»**) متعلّق بـ«أتت» آخر البيت، وكذا قوله: (**فِي قَوْلِهِ**) ـ عز وجل ـ (﴿إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: الآية ٩] ، فقد زعم قُطْرب(3) أنها فيه بمعنى «قد»، وهذا هو المعنى الأول، وأشار إلى المعنى الثاني بقوله: (**وَمِثْلَ**) بالنصب على الحال: أي حال كونها مثل معنى (**إِذْ**) الظرفية (**عَنْ**

(1) «الكئيب»: المنكسر من الحزن، و«تنأى»: تبعد، و«النوى» الوجه الذي يريده المسافر من قرب أو بعد، و«غضوب» كصبور اسم امرأة، والباء للتعدية، أي لمخافة أن تجعلها النوى نائية عني.

(2) هو جمال الدين عثمان بن عمر الفقيه المالكيّ النحويّ البارع، وُلد بمصر، وسكن دمشق، له «الكافية» في النحو، و«الشافية» في الصرف، وكتب أخرى في الفقه والعروض، مات سنة (٦٤٦هـ).

(3) هو محمد بن المستنير لقبه أستاذه سيبويه بقطرب ـ دويبة تُبكّر للعمل ـ وكان نحويا عالما بالأدب واللغة، له «معاني القرآن»، والنوادر، والأزمنة، وغريب الحديث، وغيرها، مات سنة (٢٠٦هـ).

أَهْلِ كُوفَةٍ) متعلّق بـ(أَتَتْ) يعني أن الكوفيين زعموا أن «إن» تأتي بمعنى «إذ»، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: الآية ٥٧]، وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ الآية، وكقوله ﷺ فيما أخرجه مسلم في «صحيحه»: «وإنا إن شاء الله بكم لا حقون»، ونحو ذلك مما الفعل فيه محقّق الوقوع، وكقوله [من الطويل]:

أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... جِهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ؟

قالوا: وليست شرطيّة؛ لأن الشرط مستقبل، وهذه القصّة قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: الآية ٩١] بأنه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأن أصل ذلك الشرطُ، ثم صار يُذكَر للتبرّك، أو أن المعنى لتدخلنّ جميعًا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول، وهذا الجواب لا يدفع السؤال، أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام، فحكي ذلك لنا، أو من كلام الملك الذي أخبره في المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين:

[أحدهما]: أن يكون على إقامة السبب مُقام المسبّب، والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حَزّ أُذني قتيبة؛ إذ الافتخار بذلك يكون سببًا للغضب، ومسببًا عن الحزّ.

[الثاني]: أن يكون على معنى التبيُّن، أي أتغضب إن تبيّن في المستقبل أن أذني قتيبة حُزّتا فيما مضى، كما قال الآخر [من الطويل]:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ ... وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

أي يتبيّن أني لم تلدني لئيمة.

قلت: هكذا قرروا المسألة مرجحين التأويلات المذكورة، وعندي أن ما ذهب إليه الكوفيون أقرب؛ لعدم إحواجه للتأويلات المذكورة. والله تعالى أعلم.

وقال الخليل(١) والمبرد: الصواب «أن أذنا» بفتح الهمزة من «أن»؛ أي لأن أذنا، ثم هي عند الخليل «أن» الناصبة، وعند المبرد أنها «أن» المخففة من الثقيلة.

ويرد قول الخليل أن «أن» الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وإنما ذلك لـ«إن» المكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦] الآية، وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

أي إن يفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبين أنهم قتلوك.

ولما أنهى الكلام على «أن» المخفّفة المكسورة، شرع يبيّن المفتوحة، فقال:

٧١- (وَ«أَنْ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالنُّونُ سَكَنْ ... اسْمٌ وَحَرْفٌ ثُمَّ الاسْمَ قَسِّمَنْ
٧٢- قِسْمَيْنِ مُضْمَرًا لِمَنْ تَكَلَّمَا ... وَلِمُخَاطَبٍ كَـ«أَنْتَ» فَاعْلَمَا)

(وَ«أَنْ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ) احترز به عن المكسورة، فإنها تقدّمت (وَالنُّونُ سَكَنْ) احترز به عن «أنّ» المفتوحة المشدّدة النون، فإنها ستأتي (اسْمٌ وَحَرْفٌ) يعني أن «أن» المفتوحة تأتي على قسمين: اسم وحرف.

فقوله: «أن» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وهو على حذف مضاف، أي قِسما «أنْ»، وخبره قوله: «اسم وحرف»، وقوله: «بفتح الهمز» متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونها ملتبسة بفتح همزتها، وقوله: «وَالنُّونُ سَكَنْ» جملة في محل نصب على الحال، أي حال كون النون ساكنا.

(ثُمَّ الاسْمَ) بالنصب مفعولًا مقدمًا (قَسِّمَنْ) بنون التوكيد الخفيفة (قِسْمَيْنِ) وأشار إلى القسم الأول بقوله: (مُضْمَرًا لِمَنْ تَكَلَّمَا) أي ضميرًا للمتكلّم، كما في قول بعضهم: «أَنْ فعلتُ» بسكون النون، والأكثر على فتحها وصلًا، وعلى الإتيان بالألف وقفًا. وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (وَلِمُخَاطَبٍ) أي ومضمرًا لمخاطب (كَـ«أَنْتَ») وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ على قول الجمهور: إن الضمير هو «أَنْ»، والتاء حرف خطاب. وقوله: (فَاعْلَمَا) كمل به البيت، وهو أمر بالعلم، والألف بدل

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيديّ، أحد أذكياء العرب، إمام في اللغة، والنحو، والأدب، وواضع علم العروض، وصاحب «كتاب العين»، وشيخ سيبويه، مات سنة (١٧٠هـ).

من نون التوكيد الخفيفة، ومفعوله محذوف، أي اعلم وتحقّق هذه التفاصيل، فإنها مهمة جدًّا.

ثم أشار إلى القسم الثاني، وهو الحرف بقوله:

٧٣- (وَأَوْجُهُ الثَّانِ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَهْ   مُصَدِّرٌ يَنْصِبُ فِي الْمُضَارَعَهْ)

(وَأَوْجُهُ الثَّانِ) بحذف الياء كما سبق في نظائره، أي وأوجه القسم الثاني، وهو الحرف **(لَدَيْهِمْ)** أي عند العرب حيث استعملوه، أو عند النحاة حيث نقلوه عنهم **(أَرْبَعَهْ)** بإبدال التاء هاء للوقف **(مُصَدِّرٌ)** بكسر الدال المشدّدة، اسم فاعل من التصدير، بمعنى أنه حرف مصدريّ، يؤوّل ما بعده إلى المصدر **(يَنْصِبُ فِي الْمُضَارَعَهْ)** أي يعمل النصب في الفعل المضارع إذا وقع في الجملة التي تفيد معنى المضارعة، وذلك في موضعين، أشار إليهما بقوله:

٧٤- (فِي الابْتِدَا يَجِيءُ أَوْ بُعَيْدَ مَا   دَلَّ عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ فَافْهَمَا)

(فِي الابْتِدَا يَجِيءُ) أي أحد الموضعين أن تدخل «أن» على المضارع الواقع في الابتداء، نحو قوله: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٤] وقوله: ﴿وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النِّساء: الآية ٢٥] ، وقوله: ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النّور: الآية ٦٠] ، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٧] .

وزعم الزجّاج أن منه قولَه تعالى: ﴿أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٤] أي خير لكم، فحُذف الخبر، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا، وقيل في ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التّوبَة: الآية ١٣] إن ﴿أَحَقُّ﴾ خبر عما بعده، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التّوبَة: الآية ٦٢] كذلك، والظاهر فيهما أن الأصل أحق كذا.

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله: **(أَوْ بُعَيْدَ)** بالتصغير **(مَا دَلَّ عَلَى غَيْرِ يَقِينٍ)** «ما» واقعة على لفظ، أي الفعل الدالّ على معنىً غير يقين.

والمعنى: أن الموضع الثاني أن تقع «أن» بعد لفظ دالّ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: الآية ١٦] ، وقوله:

﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٦] الآية، فهي في الآيتين في موضع رفع على الفاعليّة، وتكون في موضع نصب، نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المَائدة: الآية ٥٢] وقوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: الآية ٧٩] الآية، فهي في هاتين الآيتين في موضع نصب على المفعوليّة، وتكون في موضع جرّ، نحو قوله ﷻ: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعرَاف: الآية ١٢٩] الآية، وقوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنَافقون: الآية ١٠] الآية، فهي في الآيتين في موضع جرّ بإضافة «قبل» إليها، ونحو قوله ﷻ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزُّمَر: الآية ١٢] الآية، فهي مجرورة باللام.

ومحتملة لهما نحو قوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٨٢] الآية، أصله في أن يغفر لي، ومثله ﴿أَن تَبَرُّوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٤] إذا قُدّر في أن تبروا، أو لئلا تبروا، وهل المحل بعد حذف الجار جرٌّ أو نصب؟ فيه خلاف، وسيأتي، وقيل: التقدير مخافة أن تبروا.

واختلف في المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم»، فالمشهور أنه نصب على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإن معنى «عسيت أن تفعل» قاربت أن تفعل، ونُقل عن المبرد، وقيل: نصب بإسقاط الجارّ، أو بتضمين الفعل معنى قارب، نقله ابن مالك عن سيبويه، وإن المعنى دَنَوْتَ من أن تفعل، أو قاربت أن تفعل، والتقدير الأول بعيد؛ إذ لم يُذكر هذا الجار في وقت، وقيل: رفع على البدل سَدَّ مَسَدَّ الجزأين كما سَدَّ في قراءة حمزة(١) ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم﴾ مَسَدَّ المفعولين.

وقوله: **(فَافْهَمَا)** كمل به البيت، وهو أمر من الفهم، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أي فافهم هذه القواعد، وأتقنها، فإنها جديرة بذلك.

تنبيه:

«أنْ» هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرّف، مضارعًا، كالأمثلة المذكورة، أو ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القَصَص: ٨٢] ، وقوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسرَاء: ٧٤] ،

(١) هو ـ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي إمام في القراءة ورع زاهد، أحد القراء السبعة، مات سنة (١١٦هـ).

أو أمرًا، كحكاية سيبويه: «كتبت إليه بأن قم»، هذا هو الصحيح، وقد اختُلف من ذلك في أمرين، أشار إليهما بقوله:

٧٥- (وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَاكَ فِي أَمْرَيْنِ فِي ... مَوْصُولَةٍ بِالْمَاضِ وَالأَمْرِ الْوَفِي)

(وَاخْتَلَفُوا) أي النحاة (مِنْ ذَاكَ) إشارة إلى ما تقدّم من كون «أن» مصدرية تحتاج إلى صلة (فِي أَمْرَيْنِ: فِي مَوْصُولَةٍ بِالْمَاضِ) بحذف الياء للوزن، والجارّ والمجرور بدل مما قبله، أي الموصولة بالفعل الماضي.

والمعنى: أنه اختُلف في كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر(1)، زعم أنها غيرها بدليلين: أحدهما: أن الداخلة على المضارع تُخَلِّصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين و«سوف». والثاني: أنها لو كانت الناصبةَ لَحُكم على موضعها بالنصب كما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيّة، ولا قائل به.

والجواب عن الأول أنه منتقَضٌ بنون التوكيد، فإنها تخلّص المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطّراد واتّفاق، وبأدوات الشرط، فإنها أيضًا تُخلِّصه مع دخولها على الماضي باتّفاق.

وعن الثاني أنه إنما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيّة؛ لأنها أثّرت القلبَ إلى الاستقبال في معناه، فأثّرت الجزم في محلّه، كما أنها لمّا أثّرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع، أثّرت النصب في لفظه.

والأمر الثاني مما ختُلف فيه ما أشار إليه بقوله:

(وَالأَمْرِ الْوَفِي) فعيل من الوفاء صفة لـ«الأمر»، يعني أن الأمر الثاني مما اختُلف فيه هو كونها توصل بفعل الأمر، والمخالف في ذلك أبو حيّان(2)، زعم أنها لا توصل به، وأنّ كلّ شيء سُمع من

(1) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيليّ النحويّ البارع ، ودرّس الكتاب، وله عليه تعليقات، أخذ عنه ابن خروف، مات سنة (٥٨٠هـ).

(2) هو أثير الدين محمد بن يوسف، عالم الأندلس من أشهر أئمة عصره في اللغة، والنحو، والحديث، والتفسير، رحل إلى المشرق، ومات بالقاهرة، له «البحر المحيط» في التفسير، و«التذييل والتكميل»، و«ارتشاف الضَّرَب»، وغيرها في النحو، مات سنة (٧٤٥هـ).

ذلك، فـ«أن» فيه تفسيريّة، واستدلّ على ذلك بدليلين: أحدهما: أنهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر. الثاني: أنهما(1) لم يقعا فاعلًا، ولا مفعولًا، فلا يصحّ «أعجبني أن قُم»، ولا «كرهت أن قم»، كما يصحّ ذلك مع الماضي والمضارع.

والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع، عند التقدير المذكور. ثم إنه يُسَلِّم مصدريّة «أن» المخفّفة من المشدّدة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو قوله تعالى: ﴿وَالخامسة أَنْ غَضِبَ اللهُ عليها﴾ [النّور: الآية ٩]؛ إذ لا يُفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولًا مطلقًا، نحو سَقيًا ورَعْيًا.

وعن الثاني: أنه إنما امتنع ما ذكره؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذُكر، ثم ينبغي له أن لا يسلّم مصدريّة «كي»؛ لأنها لا تقع فاعلًا ولا مفعولًا، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثم مما يُقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه «كتبتُ إليه بأن قُم»، وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلُها في قوله [من البسيط]:

هُنَّ الحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ ... سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وتُعُقّب بأن هذا وَهَمٌ فاحشٌ؛ لأن حروف الجرّ زائدةً كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم، أو ما في تأويله.

ولما ذكر بعضهم الجزم بـ«أن» ذكره بقوله:

٧٦- (بِهَا مَضَارِعٌ لَدَى بَعْضٍ جُزِمْ ... إِهْمَالُهُ بِهِ قُرِي فِي ﴿أَن يُتِمّ﴾)

(بِهَا) أي بـ«أن» المفتوحة، وهو متعلّق بـ«جُزم» (مَضَارِعٌ) مبتدأ، سوغه كونه نائب فاعل في المعنى (لَدَى بَعْضٍ) من العرب، متعلّق بـ(جُزِمْ) بالبناء للمفعول، والجملة خبر المبتدإ.

والمعنى: أنه ذكر بعض الكوفيين، وأبو عبيدة(2) أن بعضهم يجزم بـ«أن» المضارع، ونقله

(1) أي «أنْ» وما دخلت عليه. اهـ دسوقي ج١ ص٨١.

(2) هو معمر بن المثنى النحويّ البصريّ، عالم باللغة والأدب، له «مجاز القرآن»، توفي سنة (٢١٠هـ).

اللِّحيانيّ(1) عن بعض بني صَبَاح من ضَبّة، وأنشدوا عليه قوله [من الطويل]:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا ... تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

وقوله [من الطويل أيضًا]:

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا ... فَتَتْرُكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَا

والصحيح أن هذا التسكين للضرورة، لا للجزم، بدليل عطف المنصوب عليه في البيت الثاني. والله تعالى أعلم.

ولمّا ورد عن العرب إهمال «أن» عن العمل، ورفع الفعل بعدها، أشار إليه بقوله:

(إِهْمَالُهُ) إي إهمال «أن»، وذكّر الضمير؛ لما تقدم **(بِهِ)** أي بالإهمال **(قُرِي)** بالبناء للمفعول، وتخفيف الهمزة، وهو لغة، لا ضرورة، **(فِي أَنْ يُتِمّ)** أي في قوله - عز وجل - ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] والقارىء به ابن مُحيصن.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه قرىء على هذه اللغة، وهي إهمال «أن» المصدريّة، فيُرفع الفعل بعدها، قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] الآية، برفع ﴿يُتِمّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣٣] . وفي قول الشاعر [من البسيط]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُخْبِرَا أَحَدَا

وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هي المخفّفة من الثقيلة شذّ اتّصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها «أن» الناصبة أُهملت حملًا لها على «ما» أُختها في المصدرية (2).

وليس منْ ذلك قوله [من الطويل]:

وَلَا تَدْفِنَنِّي فِي الْفَلَاةِ فَإِنَّنِي ... أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا

كما زعم بعضهم؛ لأن الخوف هنا يقين، فـ«أن» مخفّفة من الثقيلة.

والوجه الثاني من أوجه «أن» الحرفيّة ما أشار إليه بقوله:

(1) هو أبو الحسن علي بن حازم، وقيل: ابن المبارك، أخذ عن الكسائيّ، والأصمعيّ، وأخذ عنه القاسم بن سلّام.
(2) كما رُوي: «كما تكونوا يُولّي عليكم»، وهو حديث ضعيف.

٧٧- (وَالثَّانِ مِنْهَا مَا أَتَتْ مُخَفَّفَهْ ... مِنْ «أَنَّ» فِي الْيَقِينِ أَوْ مَا شَارَفَهْ)

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، كما سبق **(مِنْهَا)** أي من أوجه «أن» الحرفية **(مَا)** موصولة، أي التي **(أَتَتْ)** حال كونها **(مُخَفَّفَهْ مِنْ «أَنَّ»)** المشدّدة، وقوله: **(فِي الْيَقِينِ)** متعلّق بـ«أتت»، أو بحال مقدّر، أي حال كونها واقعةً في اليقين، أي بعد الفعل الدّالّ على اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ الآية [طه: ٨٩]، وقوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزّمل: الآية ٢٠]، وقوله: **(أَوْ مَا شَارَفَهْ)** أي ما قارب اليقين، بأن نُزّل منزلته في إفادة معناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ الآية [المائدة: ٧١]، فيمن رفع ﴿تَكُونَ﴾، وقول الشاعر [من الكامل]:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا ... أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مِرْبَعُ

تنبيه:

«أنْ» هذه ثلاثيّة الوضع، وهي مصدريّة، وتنصب الاسم، وترفع الخبر، خلافًا للكوفيين، وإلى هذا الخلاف أشار بقوله:

٧٨- (فَتَنْصِبُ الْإِسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرْ ... إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ مَنْعُهَا ظَهَرْ)

(فَتَنْصِبُ) «أن» هذه **(الاسْمَ)** بقطع الهمزة للوزن، أي تنصب المبتدأ المسمّى اسمًا لها تسمية اصطلاحيّة، لا لغويّة؛ لأن اسمها في اللغة هو «أن» **(وَتَرْفَعُ الخَبَرْ)** أي خبر المبتدإ خبرا لها، يعني أنها تعمل النصب في اسمها، والرفع في خبرها، فكلاهما معمولان لها، وهذا قول البصريين، وخالف في ذلك الكوفيّون، كما أشار إليه بقوله: **(إِلَّا لَدَى الْكُوفِيِّ)** أفرده باعتبار أنهم نفر، أو جمع، والاستثناء من العموم المقدّر، أي هذا عند جميع النحاة، إلا عند الكوفيين، وقوله: **(مَنْعُهَا ظَهَرْ)** أي ظهر منعهم «أن» عن العمل في خبرها، جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا، كأنه قيل له: فما ذا عندهم، فأجاب به.

والمعنى: أنهم زعموا: أنها لا تعمل شيئًا في الخبر، فهو مرفوع بما رُفع به قبل دخولها، وإنما عملها في الاسم فقط.

تنبيه:

شرط اسم «أن» هذه أن يكون ضميرًا محذوفًا، وربّما ثبت، كقوله [من الطويل]:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وهو مختصّ بالضرورة على الأصحّ، وشرط خبرها أن يكون جملةً، ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذُكر الاسم، فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله [من المتقارب]:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

٧٩- (وَثَالِثٌ كَـ«أَيْ» أَتَتْ مُفَسِّرَهْ ... وَزُمْرَةُ الْكُوفَةِ فِيهَا مُنْكِرَهْ)

(وَثَالِثٌ) من أوجه «أن»، وهو مبتدأ سوّغه الوصف المقدّر، كما ذكرته، أو كونه صفة لمقدّر، أي ووجه ثالث **(كَـ«أَيْ»)** بفتح الهمزة، وسكون الياء **(أَتَتْ)** أي «أَنِ» المفتوحة، حال كونها**(مُفَسِّرَهْ)** اسم فاعل من التفسير، أي موضّحة معنى ما تقدّمها من الجملة.

والمعنى: أن «أن» تأتي مفسّرة بمنزلة «أي»، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧]، وقوله: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: الآية ٤٣] الآية. وتحتمل المصدريّة بأن يقدّر قبلها حرف الجرّ، فتكون في الأولى «أن» الثنائيّة؛ لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخفّفة من الثقيلة؛ لدخولها على الاسميّة.

ولمّا أنكر الكوفيون مجيء «أن» تفسيريّة ذكره بقوله:

(وَزُمْرَةُ) بضم الزاي، وسكون الميم، أي جماعة **(الْكُوفَةِ فِيهَا)** «في» زائدة؛ لأن قوله: **(مُنْكِرَهْ)** يتعدّى بنفسه، يقال: أنكرت الشيءَ إنكارًا، فأنا منكره، وقد ورد زيادتها في قوله [من الرجز]:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا ... يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا[1]

أي يُظنّ سواده.

والمعنى: أن الكوفيين أنكروا «أن» التفسيريّة البتّة، وأيّد رأيهم ابن هشام، فقال: وهو عندي

(١) اليرندج: الجلد الأسود على ما قيل.

متّجه؛ لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس «كتبت» كما كان الذهب نفس العَسْجد في قولك: هذا عَسْجَدٌ، أي ذهبٌ، ولهذا لو جئت بـ«أَيْ» مكان «أن» في المثال لم تجده مقبولًا في الطبع.

ولمّا كان لها شروط عند من أثبت كونها تفسيريّة، وهو الراجح عندي، بيّن تلك الشروط، بقوله:

٨٠- (وَشَرْطُهَا لِمُثْبِتٍ سَبْقُ الْجُمَلْ ... وَبَعْدَهَا الْجُمَلُ مُطْلَقًا حَصَلْ)

(وَشَرْطُهَا) أي شرط وقوع «أن» تفسيريّة كـ«أيْ» **(لِمُثْبِتٍ)** أي عند من أثبته، وهم البصريّون، فـ«اللام» بمعنى «عند» **(سَبْقُ الْجُمَلْ)** أي أن تتقدّمها جملة، و«أل» فيه للجنس، فلا تقع مفسّرة بعد مفرد، ولذا غُلّط من جعل منها قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: الآية ١٠] وهذا هو الشرط الأول، وأشار إلى الثاني بقوله:

(وَبَعْدَهَا الْجُمَلُ مُطْلَقًا حَصَلْ) أي والشرط الثاني وقوع جملة بعدها، فالظرف متعلّق بـ«حصل»، و«الجمل» مبتدأ، خبره جملة «حصل»، ومطلقًا منصوب على الحال.

والمعنى: أنه يُشترط أيضًا وقوع جملة بعدها، سواء كانت فعليّة، نحو: «كتبت إليه أن قم»، أو اسميّةً، نحو: «كتبت إليه أن ما أنت وهذا»، فلا يجوز أن تقول: ذكرت عَسْجَدًا، أن ذهبًا، بل يجب الإتيان بـ«أي»، أو ترك حرف التفسير.

وأشار إلى الشرط الثالث بقوله:

٨١- (وَالْقَوْلُ مَعْنَاهُ بَدَا فِي السَّابِقَهْ ... لَا لَفْظُهُ وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَطْلَقَهْ)

(وَالْقَوْلُ) مبتدأ **(مَعْنَاهُ)** بدل اشتمال من القول **(بَدَا)** أي ظهر ووُجد **(فِي السَّابِقَهْ)** أي في الجملة التي قبل «أن» التفسيرية.

والمعنى: أن الشرط الثالث لصحّة كون «أن» تفسيريّة أن يوجد في الجملة السابقة معنى القول، كما مرّ مثاله، وكقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: الآية ٦] الآية، إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف،

بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشريّ أن التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّخِذِى مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: الآية ٦٨] الآية، مفسرة، ورده أبو عبد الله الرازي[١] بأن قبله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ [النحل: الآية ٦٨] والوحي هنا إلهام[٢] باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتًا.

وأشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(لاَ لَفْظُهُ) يعني أن من شروط «أن» التفسيريّة أيضًا عدم وقوع حروف القول في الجملة السابقة، فلا يقال: قلت له: أن افعل.

وأشار بقوله:

(وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَطْلَقَهْ) إلى أن بعض النحاة قد خالف في هذا الشرط فأطلق جواز وقوع «أن» التفسيريّة بعد القول الصريح، وذكر الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِى بِهِۦ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] الآية أنه يجوز أن تكون مفسّرةً للقول على تأويله بالأمر، أي ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: الآية ١١٧]، قال ابن هشام: وهو حسنٌ، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوّل بغيره.

تنبيه:

لا يجوز في الآية أن تكون «أن» مفسرة لـ﴿أَمَرْتَنِى﴾؛ لأنه لا يصحّ أن يكون ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] مقولًا لله تعالى، فلا يصحّ أن يكون تفسيرًا لأمره؛ لأن المفسَّر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدريّة، وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في «به»، ولا بدلًا من «ما»، أما الأول فلأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقّات، فكما أن الضمير لا يُنعت كذلك لا يُعطف عليه عطفَ بيان، ووهم الزمخشريّ، فأجاز ذلك ذُهولًا عن هذه النُّكْتة.

(١) هو محمد بن عمر، له كتب كثيرة بالعربية والفارسية، منها تفسير «مفاتيح الغيب»، قال فيه بعض المحققين: فيه كل شيء إلا التفسير، و«شرح سقط الزّند للمعريّ» و«نهاية الإيجاز في دراية المجاز» مات سنة (٦٠٦هـ).

(٢) فيه نظر لا يخفى، إذ لا مانع من كون الوحي قولا بل هو الظاهر؛ عملا بظاهر النصّ. والله تعالى أعلم.

ومِمن نصّ عليها من المتأخرين أبو محمد بن السِّيد[١]، وابن مالك، قال ابن هشام: والقياس معهما في ذلك.

وأما الثاني فلأن العبادة لا يَعمل فيها فعل القول، نعم إن أُوّل القول بالأمر كما فعل الزمخشريّ في وجه التفسيريّة جاز، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا، فأطلق المنع.

[فإن قيل]: لعل امتناعه من إجازته؛ لأن «أمَرَ» لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلًا، فكذا ما أُوّل به.

[قلنا]: هذا لازم له على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يقدر بدلًا من الهاء في ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ١١٧]، ووهم الزمخشريّ فمنع ذلك ظنا منه أن المبدل منه في قوة الساقط، فتبقى الصلة بلا عائد، والعائد موجودٌ حسا فلا مانع. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الشرط الخامس بقوله:

٨٢- (وَعَدَمُ الْخَافِضِ أَمَّا إِنْ قُرِنْ بِهَا فَمَصْدَرِيَّةٌ عِنْدَ الْفَطِنْ)

(وَعَدَمُ الْخَافِضِ) أي من شروطها أيضًا عدم دخول حرف الجرّ عليها، فلو قلت: كتبتُ إليه بأن افعل كانت مصدريّة، لا تفسيريّة، كما أوضحه بقوله: **(أَمَّا إِنْ قُرِنْ)** بالبناء للمفعول، والضمير للخافض **(بِهَا)** أي بـ«أن» **(فَمَصْدَرِيَّةٌ)** خبر لمحذوف، أي فهي مصدريّة، لا تفسيريّة.

والمعنى: أنه إذا دخل حرف الجرّ على «أن» تكون مصدريّة، لا تفسيريّة. وقوله: **(عِنْدَ الْفَطِنْ)** كمل به البيت، و«عند» يجوز فيها تثليث عينها، والكسر أفصحها، وسيأتي تمام البحث فيها في موضعها، إن شاء الله تعالى. و«الفطن» بفتح، فكسر: الحاذق بالأمر.

تنبيه:

إذا ولي «أن» الصالحة للتفسير مضارع معه «لا»، نحو «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير «لا» نافية، وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فـ«أن» مفسِّرة، ونصبُهُ على تقدير «لا»

(١) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيُوسيّ، عالم باللغة والأدب، له «شرح أدب الكاتب» و«شرح سقط الزند»، و«الحلل في شرح أبيات الجُمل»، وغيرها، مات سنة (٥٢١هـ).

نافيةً، و«أن» مصدريّةً. فإن فُقدت «لا» امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب.

ثم ذكر الوجه الرابع لـ«أن» الحرفيّة، فقال:

٨٣- (وَوَجْهُهَا الرَّابِعُ أَنْ تَكُونَا   زَائِدَةً بَيَّنَهَا النَّاحُونَا)

(وَوَجْهُهَا الرَّابِعُ) أي الوجه الرابع لـ«أن» الحرفيّة، فـ«وجهها» مبتدأ، و«الرابع» صفته، أوبدل عنه، أو عطف بيان، وقوله: **(أَنْ تَكُونَا)** الألف للإطلاق، في تأويل المصدر خبر المبتدإ، ويجوز العكس، بل هو الأولى؛ لأن ما تصدّر من «أن» والفعل بمنزلة الضمير **(زَائِدَةً)** أي وجودها في الكلام كعدمها منه، من حيث استقامة نظمه، وإلا فإن وجودها في الكلام يفيده توكيدًا، كما هو مشهور.

وقوله: **(بَيَّنَهَا النَّاحُونَا)** جمع ناحٍ، بمعنى النحويّ، أي بيّن النحاة ورود «أن» زائدة في الكلام.

ثم بيّن مواضع زيادتها، فقال:

٨٤- (مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ مِنَ الأَدَاةِ   «لَمَّا» الَّتِي لِلْحِينِ فِي الآيَاتِ)

(مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ) متعلّق بـ«زائدة»، أو خبر لمحذوف، أي ذلك كائن من بعد أربع، وقوله: **(مِنَ الأَدَاةِ)** بيان لـ«أربع»، ثم بيّن تلك الأدوات فقال: **(«لَمَّا»)** خبر لمحذوف، أي أحدها «لمّا» **(الَّتِي لِلْحِينِ)** أي التي تُبيّن معنى الوقت، وهي تسمّى «لمّا» الحينيّة، و«لمّا» التوقيتيّة، وقوله: **(فِي الآيَاتِ)** أي الواقعة في الآيات القرآنيّة، والجارّ والمجرور حال، أو بدل مما قبله.

والمعنى: أن أحد تلك المواضع ـ وهو الأكثر ـ أن تقع بعد «لمّا» التوقيتيّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ الآية [العنكبوت: ٣٣].

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله:

٨٥- (وَبَيْنَ «لَوْ» وَفِعْلِ إِقْسَامٍ ذُكِرْ   أَوْ لاَ وَبَعْدَ قَوْلِهِمْ «أَمَا» يَقِرْ)

(وَبَيْنَ «لَوْ» وَفِعْلِ إِقْسَامٍ) بكسر الهمزة مصدر أقسم: إذا حلف، وقوله: **(ذُكِرْ)** بالبناء للمفعول صفة لـ«إقسام»، أي مذكور ذلك القسم في الكلام، نحو قوله [من الطويل]:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ   لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

(أَوْ لاَ) أي أو لم يُذكر فعل القسم، كقوله[من الوافر]:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا   وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلاَ الْعَتِيقِ

هذا قول سيبويه وغيره، وفي «مُقرب ابن عصفور»[1]: أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، قال ابن هشام: ويُبعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك. انتهى.

وقوله **(وَبَعْدَ قَوْلِهِمْ «أَمَا» يَقِرْ)** بفتح أوله، وكسر ثانيه، ويجوز فتح ثانيه أيضًا، من بابي تعب، وضرب، أي يثبت زيادة «أن» بعد «أما» كالمثال المذكور .

هذا ظاهر كلامه، لكن الذي يظهر لي أن هذا غير صواب؛ لأن «أما» ليست مقصودة، وإنما المقصود هو القسم، فالظاهر أن الناظم ذهب وهله إلى أن صاحب «المغني» إنما أورد البيت شاهدًا لزيادتها بعد «أما»، وليس كذلك؛ لأنه إنما أورده مثالًا لترك ذكر فعل القسم، ودونك نصّه:

«والثاني: أن تقع بين «لو» وفعل القسم، مذكورًا، كقوله: فأقسم... البيت، ثم قال: أو متروكًا كقوله: «أما والله أن لو كنت» ... البيت، فهذا واضح في أن المقصود في بيان مواضع الزيادة هو فعل القسم المحذوف، لا «أما».

فلو قال بدل هذا الشطر:

أَوْ لاَ كَـ«أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا» قَدْ أُثِرْ

لوفى بالمراد. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الموضع الثالث، وهو نادر، فقال:

٨٦- (وَبَعْدَ كَافِ الْجَرِّ نَادِرًا وَرَدْ   بَعْدَ «إِذَا» كَذَا وَغَيْرُ ذَا يُرَدّْ)

(وَبَعْدَ كَافِ الْجَرِّ نَادِرًا) أي قليلًا **(وَرَدْ)** أي سُمع من العرب، فالظرف متعلّق بـ«ورد»، و«نادرًا» حال، أو مفعول مطلق على النيابة، أي ورودًا نادرًا.

والمعنى: أنه سمع عن العرب بقلّة زيادة «أن» بعد كاف الجرّ، كقوله [من الطويل]:

(1) «مقرب» بالقاف اسم كتاب في النحو لابن عصفور، فما وقع في نسخة تحقيق محمد محيي الدين بالعين فغلط..

وَيَـوْمًـا تُـوَافِينَـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ … كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[1]

في رواية من جرّ «ظبيةٍ».

وإلى الموضع الرابع أشار بقوله:

(بَعْدَ «إِذَا» كَذَا) أي ورد أيضًا زيادتها بعد «إذا» كقوله [من الطويل]:

فَـأَمْـهَـلَـهُ حَـتَّـى إِذَا أَنْ كَـأَنَّـهُ … مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

وأشار بقوله: **(وَغَيْرُ ذَا)** أي غير ما ذُكر من المواضع الأربعة **(يُرَدّْ)** بالبناء للمفعول أي مردود، يعني أن القول بزيادتها في غير هذه المواضع الأربعة مردود، وأشار به إلى ما نُقل عن الأخفش، فإنه زعم أنها تزاد في غير هذه المواضع، وأنها تنصب المضارع، كما تجرّ «من»، والباءُ الزائدتان، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، وقوله: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

وقال غيره: هي في ذلك مصدريّة، ثم قيل: ضُمّن «ما لنا» ما منعنا.

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجارّ والمجرور في المفعول به، ولأن الأصل أن لا تكون زائدة، والصواب قول بعضهم: إن الأصل: وما لنا في أن لا نفعل كذا، وإنما لم يجُز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف، وهو «لو»، و«كأن»، وعلى الاسم، وهو «ظبية» في الأبيات السابقة، بخلاف حرف الجرّ الزائد، فإنه كالحرف الْمُعَدّي في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل فيه.

تنبيه:

لا معنى لـ«أن» الزائدة غيرُ التوكيد كسائر الزوائد، قال أبو حيان: وزعم الزمخشريّ أنه ينجرّ مع التوكيد معنى آخر، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [العَنكبوت: الآية ٣٣] : دخلت «أن» في هذه القصة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]، تنبيهًا وتأكيدًا على أن

(١) «المقسّم»: الجميل، و«تعطو»: أي تتناول أطراف الشجر.

الإساءة كانت تَعْقُبُ المجيءَ، فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين: لما كانت «أنْ» للسبب في جئت أن أعطي، أي للإعطاء، أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء، وتعقيبه، وكذلك في قولهم: «أما والله أن لو فعلتَ لفعلتُ» أكدت «أن» ما بعد «لو»، وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين. انتهى كلام أبي حَيَّان.

قال ابن هشام: والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير «سورة العنكبوت»: ما نصُّهُ: «أنْ» صلة أَكَّدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وُجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لَمّا أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير رَيْثٍ. انتهى. و«الرَّيْثُ»: البُطْء، وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين لإطباقهم على أنّ الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و«لَمَّا» تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول، وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك، ثم إن قصة الخليل التي فيها: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [هُود: الآية ٦٩] ليست في السورة التي فيها ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [هُود: الآية ٧٧] ، بل في «سورة هود»، وليس فيها «لَمّا»، ثم كيف يُتَخَيَّل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء، وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في «سورة العنكبوت»؛ إذ الجواب فيها: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ الآية [العنكبوت: ٣١]، ثم إن التعبير بالإساءة لحنٌ؛ لأن الفعل ثلاثي، كما نطق به التنزيل، والصواب الْمَسَاءَةُ، وهي عبارة الزمخشريّ.

وأما ما نقله عن الشلوبين، فمعترض من وجهين:

(أحدهما): أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة لا «أن».

(والثاني): أن «أن» في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة. والله تعالى أعلم.

ولما زاد بعض النحاة لـ«أن» معاني أربعةً أُخَر أشار إلى ذلك بقوله:

٨٧- وَزَادَ بَـعْـضُـهُـمْ مَـعَـانٍ أَرْبَـعَـهْ … لِـ«أَنْ» عَلَى الَّتِي مَضَتْ مُتَّبَعَهْ)

(وَزَادَ بَعْضُهُمْ) أي زاد بعض النحاة **(مَعَانٍ)** مفعول به لـ«زاد» بفتحة مقدّرة، إجراء له مجرى

الرفع والجرّ، وهو لغة، لا ضرورة، كقراءة جعفر الصادق: ﴿من أوسط ما تطعمون أهاليكم﴾ [المائدة:٨٩] بسكون الياء، وألف بعد الهاء، وكقول الشاعر [من الطويل]:

وَلَـوْ أَنَّ وَاشٍ بِـالْـيَـمَـامَـةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

(أَرْبَعَهْ) بالنصب صفة لـ«معان»، وُقف عليه بالهاء (لِـ«أَنْ») متعلّق بـ«زاد» (عَلَى الَّتِي مَضَتْ) أي على المعاني التي سبق ذكرها، وهو متعلّق بـ«زاد» أيضًا، وقوله: (مُتَّبَعَهْ) حال من الموصول، أشار به إلى أنّ تلك المعاني السابقة مقبولة، بخلاف هذه الأربعة، فإنها مردودة، كما سيصرّح به بعدُ.

ثم ذكر المواضع الأربعة المزيدة، فقال:

٨٨ـ (الشَّرْطَ وَالنَّفْيَ وَمَعْنَى «إِذْ» كَـ«إِنْ» ... وَكَـ«لِـئَلاَّ» رَدَّ كُـلَّـهَا اسْـتَـبِنْ)

(الشَّرْطَ) بالنصب بدلًا من «معان»، ويجوز قطعه إلى الرفع بتقدير مبتدإ، أي أحدها الشرط، أو إلى النصب بتقدير «أعني».

والمعنى أن بعضهم، قال: إنها تكون شرطيّة، كـ«إن» المكسورة، وهوقول الكوفيّين، ورجّحه ابن هشام ـ وهو الأرجح عندي ـ بأمور:

[أحدها]: توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد، والأصل التوافق، فقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٢]، وقوله: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ۝﴾ [الزخرف: الآية ٥]، وروي بالوجهين قوله [من الطويل]:

أَتَـغْـضَـبُ أَنْ أُذْنَـا قُـتَـيْـبَـةَ حُـزَّتَـا

[الثاني]: مجيء الفاء بعدها كثيرًا، كقوله [من البسيط]:

أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

[الثالث]: عطفها على «إن» المكسورة في قوله [من البسيط]:

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً ... فَاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

الرواية بكسر «إن» الأولى، وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدريّة لزم عطف المفرد على الجملة.

وتَعَسَّفَ ابنُ الحاجب في توجيه ذلك، فقال: لما كان معنى قولك: «إن جئتني أكرمتك»، وقولك: «أكرمك لإتيانك إياي» واحدًا صح عطف التعليل على الشرط في البيت، ولذلك تقول: «إن جئتني وأحسنت إلي أكرمتك»، ثم تقول: «إن جئتني ولإحسانك إلي أكرمتك»، فتجعل الجواب لهما. انتهى.

وتعقّبه ابن هشام، فقال: وما أظنّ أن العرب فاهت بذلك يومًا ما. انتهى.

والمعنى الثاني ما ذكره بقوله:

(وَالنَّفْيَ) تقدّم أوجه إعرابه في المعطوف عليه، فلا تنس، يعني أن المعنى الثاني من المعاني الأربعة الزائدة لـ«أَنْ» دلالتها على النفي، كـ«إن» المكسورة، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣]، وقيل: إن المعنى: ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.

والمعنى الثالث ما ذكره بقوله:

(وَمَعْنَى «إِذْ») أي دلالتها على معنى «إذ» التعليليّة، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: الآية ٢] الآية، وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا﴾ [المُمتحنة: الآية ١] الآية، وقوله:

أَتَـغْـضَـبُ أَنْ أُذْنَـا قُـتَـيْـبَـةَ حُـزَّتَـا

والصواب أنها في ذلك كله مصدريّة، وقبلها لام التعليل مقدّرة.

قلت: هكذا قرّر الكلام ابن هشام، وعندي أن القول بكونها للنفي ومعنى «إذ» أقرب؛ لعدم إحواجه إلى التقدير المذكور. والله تعالى أعلم.

وقوله: (كَـ«إِنْ») راجع للمعنيين، أي النفي، ومعنى «إذ»، أي كما أن «إن» المكسورة تستعمل لهما فكذلك المفتوحة، وقد تقدّم بيان المكسورة في موضعه.

والمعنى الرابع ما ذكره بقوله:

(وَكَـ«لئلاَّ») أي تأتي بمعنى «لئلا»، كما قيل به في قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: الآية ١٧٦] الآية، وقوله [من الوافر]:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا ... فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا

قال ابن هشام: والصواب أنها مصدريّة، والأصل كراهية أن تضلّوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين، وقيل: هو على إضمار لام قبل «أن» و«لا» بعدها، وفيه تعسّف.

قلت: عندي أن القول بكونها بمعنى «لئلا» أقرب؛ لما ذكرته في النفي. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى ردّ هذه المعاني، كما علمته في تصويبات ابن هشام، فقال:

(وَرُدَّ كُلَّهَا) بالنصب مفعولاً مقدّمًا لـ(اسْتَبِنْ) فعل أمر من استبان، يقال: استبان الشيءُ: إذا اتّضح، واستبانه: إذا أوضحه، يتعدّى ويلزم، وما هنا من المتعدّي، والمعنى: اعرف بيان ردّ هذه المعاني؛ لضعفها.

قلت: هكذا قال الناظم، تبعًا لابن هشام، كما عرفت كلامه آنفًا، وقد عرفت تعليقي على كلامه، فتأمله، ولا تكن أسير التقليد. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ولمّا أنهى الكلام على أحكام «أن» المخفّفة المفتوحة، شرع يبيّن أحكام «إنّ» المكسورة المشدّدة، فقال:

٨٩- (إِنَّ بِكَسْرِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ ... قِسْمَانِ حَرْفٌ جَاءَ لِلتَّوْكِيدِ
وَيَنْصِبُ الإِسْمَ وَيَرْفَعُ الخَبَرْ ... وَنَصْبُهُ كِلَيْهِمَا عَنْهُمْ نَدَرْ)

(إِنَّ بِكَسْرِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ) للنون (قِسْمَانِ: حَرْفٌ) بدل تفصيل لما قبله، أو خبر لمحذوف، أي أحدها، أو منصوب على لغة ربيعة بفعل مقدّر، أي أعني، وقوله: (جَاءَ لِلتَّوْكِيدِ) أي لإفادة توكيد النسبة (وَيَنْصِبُ الاسْمَ) بقطع الهمزة للوزن، أي وهو المبتدأ (وَيَرْفَعُ الخَبَرْ) أي خبر المبتدإ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣]، وهذا هو غالب أحوالها، ولما كانت قد تأتي مخالفة لهذا عند قوم من العرب، ذكره بقوله: (وَنَصْبُهُ) أي نصب «إنّ»، وذكّره باعتبار الحرف (كِلَيْهِمَا) بالنصب مفعول به لـ«نصب»، أي كِلَي الاسمِ والخبرِ (عَنْهُمْ) أي عن العرب

(نَدَرْ) أي قلّ في الاستعمال، وذلك كقوله [من الطويل]:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وفي الحديث: «إن قعر جهنّم سبعين خريفًا»(1)، وقد خُرّج البيت على الحاليّة، وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أُسْدًا، والحديث على أن القعر مصدر «قَعَرت البئر»: إذا بلغت قعرها، و«سبعين» ظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عامًا.

[تنبيه]: ذكر الناظم نصب الجزأين، وأهمل رفعهما، وقد ذكره في الأصل، فقال: وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفًا، كقوله ﷺ: «إن من أشدّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون»(2)، والأصل: إنه أي الشأن، كما في قول الشاعر [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ(3)

وإنما لم تُجعل «من» اسمها؛ لأنها شرطيّة، بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله، وتخريج الكسائيّ الحديث على زيادة «من» في اسم «إنّ» يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصحّ، والمعنى أيضًا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشدّ عذابًا من سائر الناس.

وقد نظمت هذه القاعدة بقولي:

وَرَفْعُ مُبْتَدًا بُعَيْدَهَا جَرَى ... وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ لَهَا اسْمًا قُدِّرَا

ثم ذكر الخلاف في تخفيفها، فقال:

٩٠- (وَقِلَّةُ الإِعْمَالِ بِالتَّخْفِيفِ ... مَنْقُولَةٌ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكُوفِي

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» في «كتاب الإيمان» رقم (١٩٥) لكن بلفظ: «إن قعر جهنم لسبعون خريفًا».

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» في «كتاب اللباس والزينة» بلفظ: «إن من أشدّ أهل النار يوم القيامة عذابا المصورون». وفيه روايات أخرى بحذف «من»، أو بنصب «المصوّرين». انظر «شواهد التوضيح» ص١٤٨.

(٣) «الجآذر» جمع جُؤذور بضم الجيم والذال، وهو ولد البقر الوحشي، استعاره هنا للملاح من النساء.

(وَقِلَّةُ الإِعْمَالِ) أي إعمال «إنّ» (بِالتَّخْفِيفِ) أي مع تخفيف نونها، فالباء بمعنى «مع»، فـ«قلّة» مبتدأ، خبره قوله: (مَنْقُولَةٌ عَنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكُوفِي) أصله «أهل الكوفة» فرخّم للضرورة، والياء للإشباع.

والمعنى: أن «إنّ» تُخفّف، فتعمل قليلًا، وتُهمَلُ كثيرًا، عند البصريين، وعن الكوفيين أنها لا تُخفّف، وأنه إذا قيل: «إن زيدٌ لمنطلق»، فـ«إن» فيه نافية، واللام بمعنى «إلا». ورُدّ عليهم بأنه سُمع عملها مع التخفيف، فقد حكى سيبويه: «إنْ عمرًا لَمُنطَلقٌ»، وقرأ الحَرَميّان، وأبو بكر: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١] الآية.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«إنّ» فقال:

٩١- (وَالثَّانِ حَرْفٌ لِلْجَوَابِ وُضِعَا مِثْلُ «نَعَمْ» عَنْ بَعْضِهِمْ قَدْ سُمِعَا)

(وَالثَّانِ) بحذف الياء على قلّة، كما تقدم نظيره غير مرة (حَرْفٌ لِلْجَوَابِ وُضِعَا) أي الوجه الثاني من وجهي «إنّ» المكسورة المشدّدة كونها حرف جواب (مِثْلُ «نَعَمْ») بفتحتين، وخالف في ذلك أبو عُبيدة، استدَلَّ المثبتون بقوله [من مجزوء الكامل]:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ

ورُدّ(١) بأنا لا نُسلّم أن الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنه كذلك، والجيّد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله عنه(٢) لمن قال له: لعن الله ناقةً حملتني إليك: «إن وراكبها»، أي نعم ولَعَن راكبها؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا.

وقوله: (عَنْ بَعْضِهِمْ قَدْ سُمِعَا) أي قد نقل هذا المعنى، وهو كونها حرف جواب عن بعض النحاة. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

نُقل عن المبرّد أنه حمل على هذا الوجه قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ الآية. واعتُرض عليه بأمرين:

(١) قلت: الذي أراه أنه لا رَدَّ؛ لأنه أولى حيث إنه لا يؤدي إلى تكلف التقدير.

(٢) هو عبد الله بن الزبير بن العوّام الصحابي الشهير، بويع بالخلافة بعد يزيد بن معاوية، وجعل المدينة مركز حكمه، فنشبت بينه وبين بني أمية معارك انتهت بمقتله سنة (٧٣هـ).

[أحدهما]: أن مجيء «إنّ» بمعنى «نعم» شاذّ، حتى قيل: إنه لم يثبت.

[والثاني]: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدإ.

وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدإ محذوف، أي لهما ساحران، أو بأنها دخلت بعد «إنّ» هذه لشبهها بـ«إنّ» المؤكّدة لفظًا كما قال الشاعر [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

فزاد «إن» بعد «ما» المصدريّة لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصّة بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدإ كالجمع بين متنافيين.

وقيل: اسم «إنّ» ضمير الشأن، وهذا أيضًا ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذّ، إلا في باب «أن» المفتوحة إذا خُفّفت، فاستسهلوه؛ لوروده في كلام بُني على التخفيف، فحُذف تبعًا لحذف النون، ولأنه لو ذُكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: لَدُ، ولم يَكُ، ووالله، يقول: لدُنْك، ولم يكُنْهُ، وبِكَ(١) لأفعلنّ، ثم يَرِدُ إشكال دخول اللام.

وقيل: هذان اسمها، ثم اختُلف، فقيل: جاءت على لغة بلحرث بن كعب في إجراء المثنّى بالألف دائمًا، كقوله [من الرجز]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

واختار هذا الوجه ابن مالك. وقيل: «هذان» مبنيّ لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين: «هذين» جرّا ونصبًا ليس إعرابًا أيضًا، واختاره ابن الحاجب.

قال ابن هشام: وعلى هذا فقراءة ﴿هَٰذَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣] أقيس؛ إذ الأصل في المبنيّ أن لا تختلف صيغه، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: الآية ٢٧] فهي هنا أرجح لمناسبة ياء ﴿ٱبْنَتَيَّ﴾ [القصص: الآية ٢٧]. وقيل: لما اجتمعت ألف هذا، وألف التثنية في التقدير قدّر بعضهم سقوط ألف التثنية، فلم تَقْبَل ألفُ هذا التغيير.

(١) يعني أنه لما أبدل الاسم الظاهر، وهو «الله» بالضمير أتي بأصل حُروف الجرّ، التي أبدلت عنها الواو، فقيل: بك.

قلت: عندي أن أرجح هذه التأويلات ما تقدّم عن ابن مالك رحمه الله من حمله على لغة من يُلزم المثنّى الألف في الأحوال كلها؛ إذ لا تكلّف فيه. والله تعالى أعلم.

ولمّا كانت «إنّ» تأتي فعلًا ما ضيًا بين ذلك بقوله:

٩٢- (وَكَوْنُ «إنَّ» مَاضِيَ الْفِعْلِ بَدَا مِنَ الأَنِينِ مِثْلَ إنَّ فِي الرَّدَى)

(وَكَوْنُ «إنَّ» مَاضِيَ الْفِعْلِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي فعلًا ما ضيًا **(بَدَا)** أي ظهر استعماله عند العرب **(مِنَ الأَنِينِ)** أي حال كونه مشتقًا منه، يقال: أنّ المريض يَئِنّ بالكسر أَنِينًا، وأُنانًا بالضمّ: إذا تأوّه **(مِثْلَ إنَّ)** بالنصب على الحال، أو مفعولا لفعل مقدّر، أي أعني، أو بالرفع على تقدير مبتدإ، أي ذلك مثل «إنّ»، وقوله: **(فِي الرَّدَى)** بفتحتين، متعلّق بـ«إنّ»، أي تُؤُوّه، وتُوُجّع في حال الوقوع في سبب الهلاك.

وحاصل المعنى: أنّ «إنّ» تأتي فعلًا ما ضيًا مسندًا مبنيًا للمفعول، من الأنين على لغة من قال في رُدّ، وحُبّ: رِدَّ، وحِبَّ بالكسر؛ تشبيهًاله بقيل، وبيع، والأصل أُنَّ زيدٌ يومَ الخميس، ثم قيل: إنّ يومُ الخميس.

ويحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا لجماعة المؤنّث من الأين، وهو التعب، تقول: «النساءُ إِنَّ» أي تَعِبْنَ، أو من آن بمعنى قرُب.

ويحتمل أن يكون فعل أمر للواحد من الأنين أيضًا، أو لجماعة الإناث من الأين، أو من آن بمعنى قرُب، أو للواحدة مؤكّدًا بالنون، من وَأَى بمعنى وَعَدَ، كقوله [الخفيف]:

إنَّ هِـنْـدُ الْمَلِيـحَـةُ الْحَسْـنَـاءَ

أو مركبة من «إن» النافية، و«أنا»، كقول بعضهم: «إنّ قائم»، والأصل إن أنا قائم، ففُعل به ما مضى شرحه في مبحث «إن» المكسورة الخفيفة، فالأقسام إذن عشرة، هذه الثمانية، والمؤكّدة، والجوابيّة.

تنبيه:

قال في «الصحاح»: الأين الإعياء، وقال أبو زيد(1): لا يُبنى منه فعل، وقد خولف فيه. انتهى.

(1) هو سعيد بن أوس الأنصاريّ، عالم بصريّ، إمام، ثقة في اللغة والأدب، مات سنة (٢١٥هـ).

فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على أحكام «إنّ» المكسورة المشدّدة، وهي الأصل، شرع يبيّن «أنّ» المفتوحة المشدّدة، وهي الفرع، فقال:

٩٣- («أَنَّ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالنُّونُ تُشَدّ فَرْعٌ لِـ«إِنَّ» فِي أَصَحِّ مَا وَرَدْ)

(«أَنَّ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالنُّونُ تُشَدّ) بالبناء للمفعول **(فَرْعٌ لِـ«إِنَّ» فِي أَصَحِّ مَا وَرَدْ)** يعني أن أصحّ الأقوال المحكيّة للنحاة كون «أنّ» المفتوحة فرعًا للمكسورة، قال ابن هشام رحمه الله: ومن هنا صحّ للزمخشريّ أن يدّعي أنّ «أنّما» بالفتح تُفيد الحصر، كـ«إنما» بالكسر، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٨] الآية، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية بالعكس، وقول أبي حيّان: هذا شيء انفرد به، ولا يُعرف القول بذلك إلا في «إنما» بالكسر مردود بما ذكرت، يعني قوله: والأصحّ أنها فرع عن إن المكسورة، أي فالمكسورة ثبت لها الحصر، فيثبت للمفتوحة؛ لأنها فرعها.

قيل: إن هذا لا يحسن في الردّ على أبي حيّان فالأولى أن يقول: لأن غير الزمخشريّ مصرّح بذلك(1).

قال: وقوله: إن دعوى الحصر هنا باطلة؛ لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد، مردود أيضًا بأنه قَصْرٌ مقيّدٌ؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى ما أوحي إلي في أمر الربوبيّة إلا التوحيد، لا الإشراك، ويُسمّى قصرَ قَلْب؛ لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمران: الآية ١٤٤] الآية، فإن «ما» للنفي، و«إلا» للحصر قطعًا، وليست صفته ـ صلى الله عليه وسلم ـ منحصرة في الرسالة، ولكن لما استعظموا موته جُعِلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمّى قصر إفراد. انتهى.

٩٤- (قِسْمَانِ أَيْضًا حَرْفُ مَصْدَرٍ كَـ«أَنْ» عَلَى الأَصَحِّ وَالْمُخَالِفُ وَهَنْ)

(قِسْمَانِ أَيْضًا) خبر لمحذوف، أي هي قسمان، يعني أنّ «أنّ» المفتوحة على قسمين،

(1) راجع «حاشية الدسوقي» ١/٤١.

كالمكسورة التي مضى البحث عنها (**حَرْفُ مَصْدَرٍ**) تقدّم إعراب نظيره في المكسورة، والإضافة فيه بمعنى اللام، أي حرف موضوع لتأويل الجملة بالمصدر (**كـ«أَنْ»**) المفتوحة الخفيفة، وقد مضى الكلام عليها (**عَلَى الأَصَحِّ**) متعلّق بمحذوف خبر لمقدّر، أي ذلك على القول الأصحّ (**وَالمُخَالِفُ**) أي الذي خالف في كونها حرفًا مصدريًا، وهو مبتدأ، خبره جملة قوله: (**وَهَنْ**) أي ضعف رأيه في ذلك، يقال: وَهَنَ يَهِنُ وَهْنًا، من باب وَعَد: ضَعُفَ، فهو واهنٌ في الأمر، والعمل، والبدن. قاله في «المصباح»[1].

وحاصل المعنى: أن الأصحّ أنها موصول حرفيّ، مؤوّل مع معموليه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًّا فالمصدر المؤوّل به من لفظه، فتقدير قولك: «بلغني أنك تنطلق»، أو «أنك منطلقٌ»: بلغني الانطلاق، ومنه قولك: «بلغني أنك في الدار» التقدير: استقرارك في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف، من استقرّ، أو مستقرّ، وإن كان جامدًا قُدّر بالكون، نحو «بلغني أن هذا زيد»، تقديره: بلغني كونه زيدًا؛ لأن كلّ خبر جامد تصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: «هذا زيد»، وإن شئت: «هذا كائن زيدًا» إذ معناهما واحد.

ومقابل الأصحّ قول السهيليّ[2] أن الذي يؤول بالمصدر إنما هو «أن» الناصبة للفعل؛ لأنها أبدًا مع الفعل المتصرّف، وأنّ المشدّدة إنما تؤول بالحديث، يعني أن تقدير قولك: علمت أن زيدًا قائم، علمت هذا الحديث.

قال: وهو قول سيبويه، ويؤيّده أن خبرها قد يكون اسمًا محضًا، نحو «علمت أن الليث الأسدُ»، وهذا لا يُشعر بالمصدر. انتهى. وقد مضى أن هذا يقدّر بالكون.

٩٥- (بِالاتِّفَاقِ خُفِّفَتْ كَالْعَمَلِ   وَفِي لَعَلَّ لُغَةٌ قَدْ تَنْجَلِي)

(**بِالاتِّفَاقِ**) أي بإجماع النحاة (**خُفِّفَتْ**) «أنّ» المشدّدة (**كَالْعَمَلِ**) أي كاتفاقهم على بقاء عملها مع التخفيف على الوجه الذي سبق شرحه في «أن» المخفّفة.

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٧٤.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله حافظ، عالم باللغة والأخبار، له «الروض الأُنُف» في شرح السيرة النبويّة، و«أمالي السهيليّ» في النحو واللغة والحديث والفقه، مات سنة (٥٨١هـ).

ثم ذكر الوجه الثاني، من وجهي «أنّ»، فقال:

(**وَفِي لَعَلَّ لُغَةٌ قَدْ تَنْجَلِي**) أي قد تكون «أنّ» لغة في لعلّ، كقول بعضهم: «ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا»، وقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩]، وفيها بحث، سيأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

ولمّا أنهى الكلام على «أنّ» شرع يبيّن «أم»، فقال:

٩٦- (أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ «أَمْ» مُتَّصِلَهْ   وَانْحَصَرَتْ فِي مَوْضِعَيْنِ دَاخِلَهْ)

(**أَرْبَعَةٌ**) خبر مقدّم لقوله: (**أَوْجُهُ «أَمْ»**) بفتح الهمزة، وسكون الميم (**مُتَّصِلَهْ**) بدل تفصيل مما قبله، أو عطف بيان، أو خبر لمحذوف، أي أحدها، أو مفعول لفعل محذوف، أي أعني (**وَانْحَصَرَتْ**) أي«أم» (**فِي مَوْضِعَيْنِ**) أي نوعين من التراكيب، وهو متعلّق بما قبله، وقوله: (**دَاخِلَهْ**) حال مؤكّدة أي حال كونها داخلة فيهما.

والمعنى: أن «أم» ينحصر استعمالها في نوعين، أشار إلى الأول بقوله:

٩٧- (إِحْدَاهُمَا بُعَيْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ   وَهَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ «أَيٍّ» مُغْنِيَهْ)

(**إِحْدَاهُمَا**) أنّثه، وإن كان المراد الموضع باعتبار أنه جملة (**بُعَيْدَ**) بصيغة التصغير (**هَمْزِ التَّسْوِيَهْ**) أي إثر همزة التسوية، وهي همزة تشبه همزة الاستفهام، تدخل على جملة في تأويل مفرد، وهو المصدر، سواء تقدّم عليها لفظ «سواء»، أم لا، لكن إن تقدّم «سواء» كانت خبرًا مقدّمًا للمصدر المؤوّل من الجملة[1].

مثاله قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: الآية ٦] الآية، وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: الآية ٢١] الآية، وليس منه قول زهير[2] [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١/٤٢.

(٢) هو زهير بن أبي سُلْمى المزنيّ، شاعر جاهليّ حكيم من أصحاب المعلقات.

لما سيأتي(١).

وقوله: (وَهَمْزَةٍ) أي والثاني بعيد همزة، وليس معطوفًا على «همز التسوية»؛ لأنه ليس داخلًا في «إحداهما»، بل هو النوع الثاني (عَنْ لَفْظِ «أَيٍّ») متعلّق بـ(مُغْنِيَهْ) وهو صفة لـ«همزة».

والمعنى: أن الموضع الثاني همزة مغنية عن لفظ «أيّ»، وهي الهمزة التي يُطلب بها وبـ«أم» التعيين، نحو: «أزيد في الدار أم عمرو؟».

وإنما سُمّيت في النوعين متّصلةً؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر، وتُسمّى أيضًا مُعادِلةً؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

ولمّا كان النوعان يفترقان في أمور، بين ذلك بقوله:

٩٨- (وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَيْنِ جَا فِي أَرْبَعَهْ ... أُولاَهُمَا الْجَوَابَ لَيْسَتْ طَامِعَهْ

٩٩- لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ أَيْضًا تَحْتَمِلْ ... مِنْ بَيْنِ جُمْلَتَيْنِ كَوْنُهَا عُقِلْ

١٠٠- أُوِّلَتَا لِلْمُفْرَدَيْنِ حَتْمَا ... وَتِلْوُهَا بِعَكْسِهَا قَدْ تُنْمَى)

(وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَيْنِ) أي بين «أم» التي تقع بعد همزة التسوية، و«أم» التي يُطلب بها وبالهمزة التعيين (جَا) بحذف همزته تخفيفًا، وهو لغة، لا ضرورة (فِي أَرْبَعَهْ) أي أربعة أوجه (أُولاَهُمَا) الضمير لـ«أم» بنوعيها المذكورين آنفًا، وهو مبتدأ، خبره جملة «ليس»، وقوله: (الْجَوَابَ) مفعول مقدّم لـ«طامعة» (لَيْسَتْ طَامِعَهْ) أي لا تطمع في ذكر الجواب بعدها، يعني أنها لا تستحقّ جوابًا؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وهذا أول الفروق، وأشار إلى الثاني بقوله:

(لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ أَيْضًا تَحْتَمِلْ) أي يحتمل الكلام الذي اشتمل عليها، فالاحتمال للكلام، لا لها، لكن لمّا كانت مشمولة فيه أسند الاحتمال إليها.

والمعنى: أن مما يفرّق بينهما أيضًا كونَ الكلام مع «أم» الأولى قابلًا للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست «أم» الثانية كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

---

(١) أي من أنها من قبيل القسم الثاني، وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام. «دسوقي». ج١ ص١١٣.

ثم أشار إلى الفرق الثالث بقوله:

(مِنْ) زائدة في الإثبات، على رأي الأخفش (بَيْنِ جُمْلَتَيْنِ) متعلّق بـ«عُقل» (كَوْنُهَا) أي حصولها ووقوعها (عُقِلْ) بالبناء للمفعول: أي عُلم. يعني أنها لا تقع إلا بين جملتين.

ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(أُوِّلَتَا) بالبناء للمفعول، والضمير للجملتين، أي أُوّلت الجملتان (لِلْمُفْرَدَيْنِ) أي إلى المفردين، فاللام بمعنى «إلى»، كقوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، أو بمعنى الباء، وقوله: (حَتْمًا) منصوب على أنه مفعول مطلق على النيابة، أي تأويلًا حتمًا، أو منصوب على الحال، أي حال كون التأويل محتومًا، أي واجبًا جزمًا.

والمعنى: أن هاتين الجملتين لا بدّ أن تكونا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين، كما تقدّم، واسميتين، كقوله [من الطويل]:

وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا ... أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ

ومختلفتين، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

وأشار بقوله: (وَتِلْوُهَا بِعَكْسِهَا قَدْ تُنْمَى) إلى أنّ «أم» الثانية تُستعمل بعكس هذه. فقوله: «وتلوها» بكسر، فسكون مبتدأ، خبرهُ الجملة بعده، و«بعكسها» متعلّق بـ«تُنْمَى» مبنيًا للمفعول، أي تُنسب، بمعنى أنها تُستعمل.

وحاصل المعنى: أن «أم» الثانية تستعمل عكس الأولى، فتقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النّازعات: الآية ٢٧] الآية، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان أيضًا فعليتين، كقوله [من البسيط]:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي ... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

وذلك على الأرجح في «هي» من أنها فاعل بفعل محذوف، يُفسره «سَرَت»، واسميّين، كقوله [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا ... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

الأصل: «أشعيثٌ» بالهمز في أوله، والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة. والمعنى: ما أدري أيُّ النسبين هو الصحيح، ومثله بيت زُهير السابق(١).

وغَلِط ابنُ الشجريّ(٢)، فجعله من النوع الأول، توهّمًا أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتّة؛ لمنافاته لفعل الدراية.

وجوابه أن معنى قولك: علمت أزيد قائمٌ؟ علمت جواب أزيد قائم؟، وكذلك ما علمت.

وتقع أيضًا بين المختلفتين، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٥٩] وذلك أيضًا على الأرجح من كون ﴿أَنتُمْ﴾ فاعلًا.

تنبيهات

(الأول): أم المتّصلة التي تستحقّ الجواب إنما تُجاب بالتعيين؛ لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: زيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا نعم.

[فإن قيل]: فقد قال ذو الرمة(٣) [من الطويل]:

تَقُولُ عَجُوزٌ مَدْرَجِي مُتَرَوِّحًا ... عَلَى بَابِهَا مِنْ عِنْدِ أَهْلِي وَغَادِيَا
أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ ... أَرَاكَ لَهَا بِالْبَصْرَةِ العَامَ ثَاوِيَا
فَقُلْتُ لَهَا لَا إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ(٤) ... لِأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جَمِيعًا وَمَالِيَا
وَمَا كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِنِي فِي خُصُومَةٍ ... أُرَاجِعُ فِيهَا يَا ابْنَةَ القَوْمِ قَاضِيَا

أجاب ابن هشام رحمه الله: بأنه ليس قوله: «لا» جوابًا لسؤالها، بل ردّ لما توهمته من وقوع أحد الأمرين: كونه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة، ولهذا لم يكتف بقوله: «لا»؛ إذ كان رد ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام، فلهذا قال: «إن أهلي جيرة...» البيت، و «وما كنت مذ

(١) هو قوله: «وما أدري وسوف إخال أدري...» البيت.
(٢) هو أبو السعادات هبة الله بن عليّ، إمام في اللغة والأدب، له «الأمالي»، و«الحماسة»، وغيرهما، مات سنة (٥٤٢هـ).
(٣) هو غيلان بن عقبة، شاعر، فحل، جيّد التشبيه، حسن التشبيب، مات سنة (١١٧هـ).
(٤) بكسر الجيم جمع جَار.

أبصرتني...» البيت.

(الثاني): إذا عطفت بعد الهمزة بـ«أو»، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسًا، وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ«أم»، وفي الثاني بالواو، وقال في «الصحاح»: تقول: سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ. انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو. وفي «كامل الهُذليّ(١)» أن ابن مُحيصن قرأ من طريق الزعفرانيّ: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أو لم تنذرهم﴾، وهذا من الشذوذ بمكان(٢).

قلت: هكذا غلّط ابن هشام الفقهاء وغيرهم في قولهم المذكور، ووهّم الجوهريّ أيضًا، وحكم على قراءة ابن محيصن بأنه بمكان من الشذوذ، لكن قال السيرافيّ في شرح الكتاب: و«سواء» إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت «أم» بعدها، كقولك: سواء عليّ قمت أم قعدت، وإذا كان بعد «سواء» فعلان لغير استفهام عُطف أحدهما على الآخر بـ«أو»، كقولك: سواء عليّ قمت أو قعدت. انتهى كلام السيرافيّ.

وهذا نصّ صريح يقضي بصحّة قول الفقهاء وغيرهم: سواء كان كذا أو كذا، وبصحّة التركيب الواقع في «الصحاح»، وقراءة ابن محيصن، فجميع ما ذُكر لا شذوذ فيه في العربيّة.

[فإن قلت]: ما وجه العطف بـ«أو» والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعدًا، و«أو» لأحد الشيئين، أو الأشياء؟.

[قلت]: وجّهه السيرافيّ بأن الكلام محمول على معنى المجازاة، قال: فإن قلت: سواء عليّ قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، وعليه فلا يكون سواء خبرًا مقدّمًا، ولا مبتدأ، فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء، ولا سواء عليّ قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدإ محذوف، أي الأمران سواء.

(١) هو أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة، عالم بالقرءات، وله فيها «كتاب الكامل»، مات سنة (٤٦٥هـ).
(٢) أي بمكان من الشذوذ، فهو مؤخر، ومن تبعيضيّة، أو زائدة، والإضافة بيانية. دسوقي ١/١١٩.

واعلم أن «أم» كذلك لأحد الشيئين، كـ«أو»، فالذي يصحّح أحدهما بعد سواء يصحّح الآخر. أفاده الدسوقيّ في «حاشيته»(١).

فتبيّن بما ذُكر أن ما قاله ابن هشام من التغليط والتوهيم غير مقبول، ولا سيما وقد جاءت قراءة ابن محصين عليه، فتأمّل بإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وإن كانت(٢) همزةَ الاستفهام جاز قياسًا، وكان الجواب بـ«نعم» أو بـ«بلا»، وذلك أنه إذا قيل: أزيد عندك أم عمرو، فالمعنى أأحدهما عندك أم لا، فإن أجبت بالتعيين صحّ؛ لأنه جواب وزيادة.

ويقال: «آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟»، فتعطف الأول بـ«أو»، والثاني بـ«أم »، ويجاب عندنا(٣) بقولك: أحدهما، وعند الكيسانية(٤) بابن الحنفية، ولا يجوز أن تجيب بقولك: الحسن، أو بقولك: الحسين؛ لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية، ولا من الحسين وابن الحنفية، وإنما جعل واحدًا منهما لا بعينه قرينًا لابن الحنفية، فكأنه قال: «أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟».

(الثالث): سُمع من العرب حذف «أم» المتّصلة ومعطوفها، كقول الهُذَليّ [من الطويل]:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ ... سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا؟

تقديره: أم غيٌّ؟، كذا قالوا، وفيه بحث كما مر(٥) وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]: إن الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يبتدأ: ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١]، وهذا باطل؛ إذ لم يُسمَع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١]، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها، أن

(١) «حاشية الدسوقيّ» ١/٤٤.

(٢) معطوف على قوله السابق: «فإن كانت همزة التسوية الخ».

(٣) أي عند أهل السنة والجماعة.

(٤) بفتح الكاف: هم طائفة من الرافضة يُنسبون إلى المختار بن أبي عُبيد، ولقبه كيسان، كان أمير الكوفة من طرف ابن الزبير.

(٥) هو أنه لا يُحتاج إلى تقدير؛ لصحّة قولك: ما أدري هل طِلابها رشدٌ؟، ومعلوم أنه لا يؤتى لـ«هل» بمعادل، فكذلك هنا. فتأمل. والله تعالى أعلم.

الأصل أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بُصَرَاء، وهذا معنى كلام سيبويه. قال ابن هشام:

[فإن قلت:] فإنهم يقولون: أتفعل هذا أم لا، والأصل أم لا تفعل.

[قلت]: إنما وقع الحذف بعد «لا»، ولم يقع بعد العاطف، وأحرف الجواب تُحذَفُ الجملُ بعدها كثيرًا، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة هنا مذكورة؛ لوجود ما يغني عنها.

وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عُطفت عليه «أم»، فقال في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: الآية ١٣٣] يجوز كون «أم» متصلة على أن الخطاب لليهود، وحُذف معادلها، أي أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، وجوز ذلك الواحدي(١) أيضًا، وقدَّر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء. انتهى.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«أم»، فقال:

١٠١ـ (وَالثَّانِ مِنهَا كَوْنُهَا مُنقَطِعَهْ ... تِلْكَ إِلَى ثَلَاثَةٍ مُنَوَّعَهْ

١٠٢ـ عَقِيبَ هَمْزِ النَّفْيِ أَوْ مَحْضِ الخَبَرْ ... أَوْ آلَةِ اسْتِفْهَامٍ غَيْرِ الْهَمْزِ قَرْ)

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، كما مضى غير مرة **(مِنْهَا)** أي من الأوجه الأربعة لـ«أم» **(كَوْنُهَا مُنْقَطِعَهْ)** سُمّيت بذلك لانقطاع ما بعدها عما قبلها، فكلّ منهما كلام مستقلّ، لا ارتباط لأحدهما بالآخر، فتسميتها بذلك لأمر خارجيّ. قاله الدسوقيّ(٢) **(تِلْكَ إِلَى ثَلَاثَةٍ مُنَوَّعَهْ)** يعني أن «أم» المنقطعة منقسمة إلى ثلاثة أقسام، أشار إلى الأول بقوله:

(عَقِيبَ هَمْزِ النَّفْيِ) أي أوّلها أن تقع عقب همزة بمعنى النفي، و«عقيب» ظرف متعلّق بخبر لمقدّر، أي أحدها وقوعها بعد همز النفي.

(١) هو علي بن أحمد، عالم بالتفسير، له كتاب في التفسير، وأسباب النزول، وشرح ديوان المتنبي، مات سنة (٤٦٨هـ).

(٢) «حاشية الدسوقيّ» ١/٤٦.

وعبارة الأصل: «ومسبوقة بهمزة لغير استفهام»، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: الآية ١٩٥] الآية؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتّصلة لا تقع بعده.

تنبيه:

قوله: «عقيب» هكذا استعمله بالياء، وكان الأفصح بدونها، قال الفيّوميّ رحمه الله: قولهم: جاء في عقبه بكسر القاف، وبسكونها للتخفيف، قال: وفيه معنى الظرفيّة، قال: وأما عقيب مثال كريم، فاسم فاعل من قولهم: عاقبه معاقبة، وَعَقَّبَهُ تَعْقِيبًا، فهو مُعَاقِبٌ، ومُعَقِّبٌ، وَعَقِيبٌ، إذا جاء بعده، قال: فقول الفقهاء: يفعل ذلك عقيب الصلاة ونحوه بالياء لا وجه له، إلا على تقدير محذوف، والمعنى في وقتِ عقيبِ وقتِ الصلاة، ثم حذف من الكلام، حتى صار عقيب الصلاة. انتهى باختصار(١).

فتبيّن بهذا أنه كان الأولى للناظم أن يستعمله بدون ياء، وهو مستقيم الوزن. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثاني بقوله:

(**أَوْ مَحْضِ الْخَبَرِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي الثاني أن تقع بعد الخبر المحض، ومعنى كونه محضًا أنه ليس بإنشاء في المعنى، ومثاله قوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ الآية [السجدة: ٢]، معناه: بل أيقولون: افتراه.

وأشار إلى الثالث بقوله:

(**أَوْ آلَةِ اسْتِفْهَامٍ غَيْرِ الْهَمْزِ قَرْ**) أي الثالث أن تقع مسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَـٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: الآية ١٦].

تنبيه:

معنى «أم» المنقطعةِ الذي لا يفارقها هو الإضراب، ثم تارة تكون له مجرّدًا، وتارةً تتضمّن مع

(١) «المصباح» ٢/٤١٩-٤٢٠.

ذلك استفهامًا إنكاريًا، أو استفهامًا طلبيًا.

فمثال الأول قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [الرعد: ١٦] الآيات، أما «أم» الأولى فللإضراب المجرد؛ لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فللاستفهام الإنكاريّ؛ لأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء: يقولون: «هل لك قبلَنا حقٌّ، أم أنت رجلٌ ظالم؟» يريدون: بل أنت.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: الآية ٣٩] تقديره: بل أله البنات، ولكم البنون؛ إذ لو قُدّرت للإضراب المحض للزم المحال.

ومثال الثالث قولهم: «إنها لإبل أم شاء»، التقدير: بل أهي شاء.

تنبيه آخر:

زعم أبو عبيدة أن «أم» قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الأخطل(١) [من الكامل]:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ ... غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا(٢)

إن المعنى هل رأيت.

ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبدًا بمعنى «بل» والهمزة جميعًا، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك، قال ابن هشام: والذي يظهر لي قولهم؛ إذ المعنى في نحو﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: الآية ١٦] ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَـٰتُ﴾ [الرعد: الآية ١٦] ونحو ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] ونحو ﴿أَمَّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: الآية ٢٠]، وقوله [من البسيط]:

أَنَّى جَزَوْا عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمُ ... أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوأَى مِنَ الْحَسَنِ

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ ... رِئْمَانَ أَنْفٍ(٣) إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ

(١) هو غياث بن غوث، من شعراء البلاط الأمويّ، والرباب في البيت اسم امرأة.
(٢) «الرباب» بفتح الراء وبموحّدتين بينهما ألف: السحاب الأبيض، واسم امرأة، وهو المراد هنا بدليل ما بعده من الأبيات.
(٣) «الرئمان» مصدر رئم، وهو أن تحب الناقة ولدها، فتلزمه، وتحكّ أنفها به دون أن ترضعه.

«العَلُوق» بفتح العين المهملة: الناقة التي عُلِّق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنحر، ثم يُحْشَى جلده تبنًا، ويُجعَل بين يديها لتشمه، فتَدِرَّ عليه، فهي تسكُن إليه مرة، وتنفر عنه أخرى، وهذا البيت يُنشَد لمن يَعِدُ بالجميل، ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده.

وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد(١) بحضرة الأصمعي(٢)، فرفع «رِئمانُ» فرده عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب، فقال له الكسائي: اسكُت ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر، فسكت، ووجهه أن الرفع على الإبدال من «ما»، والنصب بـ«تعطي»، والخفض بدل من الهاء، وصَوَّب ابنُ الشجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رِئْمَانها لِلْبَوّ بأنفها هو عطيتها إياه، لا عطيةَ لها غيرُهُ، فإذا رُفِعَ لم يبق لها عطية في البيت؛ لأن في رفعه إخلاءَ «تُعطي» من مفعوله لفظًا وتقديرًا، والجرُّ أقرب إلى الصواب قليلًا، وإنما حق الإعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه، أي رئمان أنف له.

والضمير في «بفعلهم» لعامر؛ لأن المراد به القبيلة، و«من» بمعنى البدل، مثلُها في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: الآية ٣٨] الآية، وأنكر ذلك بعضهم، وزعم أن «من» متعلقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثَعْلَبًا(٣) كان يأتي الرِّيَاشِيَّ(٤) ليسمع منه الشعر، فقال له الرِّيَاشيّ يومًا: كيف تروي بازل من قوله [من الرجز]:

مَـا تَـنْـقِـمُ الحَرْبُ الْـعَـوَانُ مِـنِّـي

(١) هو هارون الرشيد بن محمد المهدي خامس الخلفاء العباسين وأزهرهم عهدًا، كان عالما باللغة والأدب والحديث والفقه، توفي سنة (١٩٣هـ).

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب من أشهر رواة العرب، وعلماء اللغة، ومن أحفظهم للشعر، توفي سنة (٢١٦هـ).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى شيخ الكوفة، عاصر المبرد، وكانت بينهما مناظرات، توفي سنة (٢٩١هـ).

(٤) هو أبو الفضل العباس بن الفرج رَاوِيَةٌ لغويّ بصريّ قُتل في فتنة الزنج سنة (٢٥٧هـ).

بَـازِلُ عَـامَـيْنِ حَـدِيـثٌ سِـنِّـي
لِمِثْـلِ هَـذَا وَلَـدَتْـنِـي أُمِّـي

فقال ثعلب: أَلمثلي تقول هذا؟ إنما أصير إليك لهذه المُقَطَّعات والخُرَافات، يُروَى البيت بالرفع على الاستئناف، وبالخفض على الإتباع، وبالنصب على الحال.

تنبيه آخر:

لا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد، ولهذا قدروا المبتدأ في «إنها لإبل أم شاء»، وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدإ، وزعم أنها تَعطِف المفردات، كـ«بل»، وقدّرها هنا بـ«بل» دون الهمزة، واستدل بقول بعضهم: «إن هناك لإبلا أم شاء» بالنصب، فإن صحت روايته فالأَوْلى أن يُقدَّر لـ«شاء» ناصب، أي أم أرى شاء.

تنبيه آخر:

قد ترد «أم» محتملة للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ عِندَ ٱللَّهِ عَهۡدٗا فَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ عَهۡدَهُۥٓۖ أَمۡ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: الآية ٨٠] قال الزمخشري: يجوز في «أم» أن تكون معادلة بمعنى أيّ الأمرين كائن، على سبيل التقرير؛ لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة. انتهى.

ومن ذلك قول المتنبي [من الوافر]:

أُحَـادٌ أَمْ سُـدَاسٌ فِي أُحَـادِ   لُـيَـيْـلَـتُنَا المَنُـوطَةُ بِـالـتَّـنَادِي

فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة، فشك أواحدة هي أم ست، اجتمعت في واحدة، فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف، كقوله [من الطويل]:

أَيَا شَـجَـرَ الخَابُـورِ مَـالَـكَ مُـورِقَـا   كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ

وعلى هذا فيكون قد حَذَفَ الهمزة قبل «أُحاد»، ويكون تقديم الخبر، وهو «أُحاد» على المبتدإ، وهو لييلتنا تقديمًا واجبًا؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع «سُداس»؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لـ«أم» أن يليها أحد الأمرين المطلوب، تعيين أحدهما، ويلي أم المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر

الشيء المطلوب تعيينه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدإ: «أزيد قائم أم عمرو؟»، وإن شئت «أزيد أم عمرو قائم؟»، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: «أقائم زيد أم قاعد»؟ وإن شئت: «أقائم أم قاعد زيد؟»، وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة، ثم نظر إلى طولها فشك، فجزم بأنها ست في ليلة، فأضرب، أو شك، هل هي ست في ليلة أم لا؟ فأضرب واستفهم، وعلى هذا فلا همزة مقدرة، ويكون تقديم «أُحاد» ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر، وأظهر الوجهين الاتصال؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدإ، يكون سداس خبرًا عنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في «إنها لإبل أم شاء»، ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو «أحاد»، والمبتدإ وهو «لُييلتنا»، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام، وهو قليل، بخلاف حذف المبتدإ.

(واعلم): أن هذا البيت اشتمل على لَحَنَات استعمال «أُحاد، وسداس» بمعنى واحدة وست، وإنما هما بمعنى واحدة واحدة، وست ست، واستعمال سداس وأكثرهم يأباه، ويَخُصُّ العدد المعدول بما دون الخمسة، وتصغير ليلة على لييلة، وإنما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل إنها مبنية على ليلاة في نحو قول الشاعر [من الرجز]:

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ ... فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلَاهُ

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين، استطالة الليلة وتصغيرها، وبعضهم يُثبت مجيء التصغير للتعظيم، كقوله [من الطويل]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

ثم ذكر القسم الثالث، وهو الزيادة، فقال:

١٠٣- (وَوَجْهُهَا الثَّالِثُ أَنْ تُزَادَا ... وَالرَّابِعُ التَّعْرِيفَ قَدْ أَفَادَا)

(وَوَجْهُهَا الثَّالِثُ) أي الوجه الثالث لـ«أم» **(أَنْ تُزَادَا)** أي أن تقع زائدة في الكلام، بأن يكون وجودها كعدمها من حيث استقامة الكلام وانتظامه، ولا ينافي ذلك كونها تفيد التوكيد، فتنبّه.

مثاله قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ الآية [الزخرف: ٥١ - ٥٢]، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير. وقول الشاعر [من البسيط]:

يَالَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ ... أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

فقوله: «وَوَجْهُهَا» مبتدأ، أو خبر مقدّم، وقوله: «الثَّالِثُ» صفة له، أو بدل، أو عطف بيان، وقوله: «أَنْ تُزَادَا» بألف الإطلاق، في تأويل المصدر خبر «وجهها»، أو مبتدأ مؤخّر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الرابع، فقال:

(وَالرَّابِعُ التَّعْرِيفَ قَدْ أَفَادَا) الضمير لـ«أم»، يعني أن الوجه الرابع من أوجه «أم» أن تقع مفيدة للتعريف، فقوله: «الرابع» مبتدأ، خبره جملة «أفادا»، و«التعريفَ» بالنصب مفعول مقدّم لـ«أفادا»، والألف إطلاقيّة.

وهذا الاستعمال منقول عن طيّء، وحمير، وأنشدوا عليه قوله [من المنسرح]:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي ... يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وفي الحديث: «ليس مِنَ امبرّ امصِيامُ في امْسَفَرِ»، رواه النمر بن تولب ﷺ(1).

وقيل: إن هذه اللغة مختصّة بالأسماء التي لا تُدغم لام التعريف في أولها، نحو غلام، وكتاب، بخلاف رجل، وناس، ولباس.

قال ابن هشام: وحَكَى لنا بعضُ طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: «خُذِ الرُّمْحَ، وارْكَبِ امْفَرَسَ»، ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها في الحديث دخلت على النوعين. انتهى.

ولَمّا أنهى الكلام على «أم»، شرع يبيّن «أل»، فقال:

١٠٤- (وَ«أَلْ» إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ تَنْقَسِمْ ... مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ بِمَعْنَى الَّذْ عُلِمْ

١٠٥- مَعَ اسْمِ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ فَقَطْ ... .)

---

(1) شاعر مخضرم، عمّر طويلًا في الجاهليّة، ثم أسلم، وكانت له صحبة، ومات سنة (١٤هـ) والحديث في «مسند أحمد»، وقد حكم الشيخ الألباني - رحمه الله - على هذه الرواية بالشذوذ، راجع كتابه «إرواء الغليل» الحديث رقم (٢٩٢٥).

(وَ«أَلْ») مبتدأ لقصد لفظه (إِلَى ثَلاَثَةٍ) متعلق بـ (قَدْ تَنْقَسِمْ)، يعني أن «أل» تنقسم إلى ثلاثة أقسام (مَوْصُول) يجوز جرّه بدلا، وقطعه إلى الرفع والنصب، وقوله: (اسْمِيٌّ) هو الذي يحتاج إلى صلة وعائد (بِمَعْنَى اللَّذْ) بسكون الذال لغة في «الذي»، وقوله (عُلِمْ) مبنيّا للمفعول، حال من «اللذ».

والمعنى: أن أحد تلك الأقسام أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى الذي، وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، كما بيّنه بقوله: (مَعَ اسْمِ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ) وأشار بقوله: (فَقَطْ) إلى تضعيف قول من قال: إنها تدخل على الصفات المشبّهة؛ وإنما ضعّفه لأن الصفة المشبّهة للثبوت، فلا تُؤَوّل بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل لا تكون موصولة باتّفاق.

وقيل: هي في الجميع حرف تعريف، ورُدّ بأنه لو كانت حرف تعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف. وقيل: هي موصول حرفيّ، وردّ بأنها لا تؤوّل بالمصدر.

ثم إن كونها توصل باسمي الفاعل والمفعول هو الغالب، وقد توصل بغيرهما، فمنها: الجملة الفعلية المضارعيّة، كما أشار إليه بقوله:

(........ .... وَقَلَّ فِي مُضَارِعٍ بِلاَ شَطَطْ

١٠٦- وَالظَّرْفِ وَالْجُمْلَةِ جَا بِـ«لاَ» سَعَهْ مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ)

(وَقَلَّ فِي مُضَارِعٍ) أي قلّ كونها موصولا اسميًا مع المضارع، فـ«في» بمعنى «مع»، وقوله: (بِلاَ شَطَطْ) كمّل به البيت، أي بدون جوْر وظلم، يقال: شطّ فلان في حكمه: إذا جار وظلم، يعني أن هذا الحكم ليس ظلمًا، بل هو حقّ؛ لوروده عن العرب.

ومثاله قوله [من الطويل]:

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[1]

(وَ) توصل أيضًا بـ(الظَّرْفِ) كقوله [من الرجز]:

(١) «الخنا» القبيح، و«اليُجدّع» الذي تجدع أذناه.

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

ومعنى «على المعه» أي على الذي معه من النعم.

(وَ) توصل أيضًا بـ(الْجُمْلَةِ) أي الاسميّة، كقوله [من الوافر]:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

وقوله: (جَا بِلاَ سَعَهْ) أشار به إلى أنه إنما جاء هذا كلّه في الضرورة، لا في سعة الكلام، وخالف في الأخير الأخفش، وابن مالك، فجعلاه قياسًا في سعة الكلام.

وقوله: (مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ) مثال للوصل بالظرف، كما أسلفناه آنفًا، وليس متعلّقًا بقوله: «جا بلا سعة»، لأنه ليس خاصّا به، وإن كان ظاهر عبارته يوهم ذلك، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «أل» الثلاثة، فقال:

١٠٧- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْرِيفِ لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ بِلاَ تَطْفِيفِ)

(وَالثَّانِ) أي الوجه الثاني من أوجه «أل» (أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْرِيفِ) أي كونها حرف تعريف، وقوله: (لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ) أشار به إلى أن التعريفيّة تنقسم إلى قسمين: عهديّة، وجنسيّة، وقوله: (بِلاَ تَطْفِيفِ) أي بلا تنقيص لما ثبت لها عند العرب من الاستعمال.

ثم ذكر انقسامهما إلى ثلاثة أقسام، فقال:

١٠٨- (كِلْتَاهُمَا ثَلاَثَةُ الأَقْسَامِ وَزَيْدُهَا الثَّالِثُ ذَا تَمَامِ)

(كِلْتَاهُمَا) أي كلتا العهديّة والجنسيّة (ثَلاَثَةُ الأَقْسَامِ) بالإضافة، وهي بمعنى «من».

والمعنى: أن كلاًّ من العهديّة والجنسيّة تنقسم ثلاثة أقسام، وذلك أن العهديّة إما أن يكون مصحوبها معهودًا ذكريًا، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، وقوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: الآية ٣٥] الآية، ونحو «اشتريت فرسًا، ثم بعت الفرس».

وعلامة هذه أن يَسُدَّ الضميرُ مسدها مع مصحوبها.

أو معهودا ذهنيا، نحو قوله: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: الآية ٤٠]، ونحو ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ

﴿تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: الآية ١٨]، أو يكون معهودًا حُضوريًا، قال ابن عصفور: ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو «جاءني هذا الرجل»، أو أيّ في النداء، نحو «يا أيها الرجل»، أو «إذا» الفجائية، نحو «خرجت فإذا الأسد»، أو في اسم الزمان الحاضر، نحو «الآن». انتهى.

وفيه نظر، تقول لشاتم رجل بحضرتك: «لا تشتم الرجل» فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على «الآن» أنها زائدة؛ لأنها لازمة، ولا يُعرف أن التي للتعريف وردت لازمة، بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٣] الآية.

والجنسيّة، إما أن تكون لاستغراق الأفراد، وهي التي يخلفها «كلّ» حقيقةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: الآية ٢٨]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الآية [العصر: ٢ - ٣].

أو تكون لاستغراق خصائص الأفراد، وهي التي يخلفها «كلّ» مجازًا، نحو «زيد الرجل علمًا»، أي الكامل في هذه الصفة، ومنه قوله ـ عز وجل ـ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: الآية ٢] الآية.

أو تكون لتعريف الماهيّة، وهي التي لا تخلفها «كلّ»، لا حقيقةً، ولا مجازًا، نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٠] الآية، ونحو قولك: «لا أتزوّج النساء»، أو «لا ألبس الثياب»، ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما.

وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد، فإن الأجناس أمورٌ معهودة في الأذهان، متميّز بعضها عن بعض، ويُقَسَّمُ المعهود إلى شخص وجنس.

تنبيه:

الفرق بين المعرّف بـ«أل» هذه، وبين اسم الجنس النكرةِ هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدلّ على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر

قال ابن عصفور: أجازوا في نحو «مررت بهذا الرجل» كون «الرجل» نعتًا، وكونه بيانًا، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبيَّن، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟.

وأجاب بأنه إذا قُدِّر بيانًا قدّرت «أل» فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته، والحضور بـ«أل»، والإشارة إنما تدلّ على الحضور دون الجنس، وإذا قُدِّرَ نعتًا قدَّرتَ «أل» فيه للعهد، والمعنى: مررت بهذا، وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدلّ عليه، فكانت أعرف، قال: وهذا معنى كلام سيبويه. انتهى. وهو بحث نفيسٌ جدًّا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث، فقال:

(وَزَيْدُهَا الثَّالِثُ) أي كونها زائدةً، أي لا تفيد تعريفًا هو الوجه الثالث، فـ«الزيد» مصدر زاد يزيد، كباع يبيع بَيْعًا، وقوله: **(ذَا تَمَام)** حال من «الثالث»، ولو قال: «ذا إتمام» لكان أولى، أي حال كون هذا الثالث متمّمًا للأقسام.

ولَمّا كانت الزائدة تنقسم إلى قسمين، بيّن ذلك بقوله:

١٠٩ ـ (فَـهَـذِهِ لازِمَـةٌ فِي كَـ«الَّـتِـي» وَ«النَّـضْـرِ» و«الحَارِثِ» وَ«المَدِينَـةِ»)

(فَهَذِهِ) إشارة إلى «أل» الزائدة، وهو مبتدأ خبره قوله: **(لازِمَةٌ)** للاسم الذي دخلت فيه، لا يجوز حذفها منه، وقوله: **(فِي كَـ«الَّتِي»)** متعلّق بخبر لمبتدإ مقدّر، أي ذلك كائن في «أل» الواقعة في الأسماء الموصولة، كـ«التي»، و«الذي»، ونحوهما، على القول بأن تعريفها بالصلة **(وَ)** كالواقعة في الأعلام، بشرط مقارنتها لنقلها، نحو **(«النَّضْرِ» و«الحَارِثِ»)** واللات والعزّى، أو لارتجالها كالسموأل.

تنبيه:

قوله: «والحارث» الأولى تمثيله بـ«النعمان»، كما في الأصل؛ لأن «أل» في الحارث للمح الأصل، فيكون من القسم الآتي، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل، كالبيْت، والكعبة (وَ«المَدِينَة») النبويّة، والنجم للثريّا، وهذه - أعني التي في الغلبة - في الأصل لتعريف العهد الذهنيّ. وهذا هو القسم الأول.

ثم ذكر القسم الثاني بقوله:

١١٠- (وَغَيْرُهَا الْمَسْمُوعُ كَـ«الْعَبَّاسِ» أَوْ لِضَـرُورَةٍ بِـلاَ الْـتِبَـاسِ)

(وَغَيْرُهَا الْمَسْمُوعُ) مبتدأ وخبر، أي مقصورة على السماع من العرب **(كَـ«الْعَبَّاسِ»)** أي وذلك كـ«أل» الداخلة على «العبّاس»، والحارث، والضحّاك، وقوله: **(أَوْ لِضَرُورَةٍ)** عطف على الخبر، أي تكون للضرورة الشعريّة، أو في الشذوذ من النثر، وقوله: **(بِلاَ الْتِبَاسِ)** خبر لمحذوف، أي ذلك كائن بلا التباس، يعني أن هذه الأقسام لا تلتبس على من تأملها؛ لكونه فصّلها تفصيلًا حسنًا، غير أنه لم يتعرّض لذكر ما تقع في النثر شُذوذًا، فليُتأمّل.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الثانية من قسمي «أل» الزائدة تنقسم إلى قسمين أيضًا:

[إحداهما]: ما يكثر وقوعها في فصيح الكلام، وهي الداخلة على علم منقول من مجرّد صالح لها مَلْمُوح أصله، كحارث، وعبّاس، وضحّاك، فتقول فيها: الحارث، والعبّاس، والضحّاك، وهذا النوع يتوقّف على السماع من العرب، كما أشار إليه الناظم بقوله: «المسموع»، فلا يقال في نحو محمد، ومعروف، وأحمد: المحمد، والمعروف، والأحمد، فما اشتهر عند الناس من تسميتهم بالمحمد والسلمان غير صحيح؛ لأنه لم يُسمع من العرب، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

[والثانية]: نوعان: ما تقع في الشعر، وما تقع في شذوذ من النثر:

(فالأولى): هي الداخلة على نحو عمرو في قوله [من الرجز]:

بَـاعَـدَ أُمَّ الْـعَـمْـرِو مِـنْ أَسِـيـرِهَـا حُرَّاسُ أَبْـوَابٍ عَـلَـى قُـصُـورِهَـا

ويزيد، كقوله [من الطويل]:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُهْ

فأما الداخلة على وليد في البيت، فللمح الأصل، وقيل: «أل» في العمرو واليزيد للتعريف، وإنهما نُكّرا، ثمّ أُدخلت عليهما «أل»، كما يُنكّر العلم إذا أضيف، كقوله [من الطويل]:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

واختُلف في الداخلة على «بنات أوبر» في قوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

فقيل: زائدة للضرورة؛ لأن «ابن أوبر» علم على نوع من الكمأة، ثم جُمع على «بنات أوبر» كما يقال في جمع «ابن عُرس»: «بنات عرس»، ولا يقال: «بنو عرس»؛ لأنه لما لا يعقل، وردّه السخاوي[(١)] بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم، فكان يخفضه بالفتحة؛ لأن فيه العلمية والوزن، وهذا سهو منه؛ لأن «أل» تقتضي أن ينجر الاسم بالكسرة، ولو كانت زائدة فيه؛ لأنه قد أُمن فيه التنوين، وقيل: «أل» فيه للمح الأصل؛ لأن «أوبر» صفة، كحسن وحسين وأحمر، وقيل: للتعريف، وإن «ابن أوبر» نكرة كابن لبون، فـ«أل» فيه مثلها في قوله [من البسيط]:

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرَنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ[(٢)]

قال المبرد: ويردُّه أنه لم يُسمَع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

(والثانية): هي الواقعة في قولهم: «ادخلوا الأول، فالأول»، و«جاؤو الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيُخْرَجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: الآية ٨] بفتح الياء؛ لأن الحال واجبة التنكير، فإن قدّرت «الأذلّ» مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف، أي خروج الأذلّ -كما قدّره الزمخشريّ- لم يحتج إلى دعوى زيادة «أل».

تنبيهان

(الأول): حُكي أن الرشيد كتب ليلةً إلى أبي يوسف القاضي[(٣)] يسأله عن قول القائل [من

---

(١) هو علي بن محمد عالم بارع في القراءات والأصول والتفسير واللغة، له «شرح المفصّل»، و«شرح الشاطبيّة»، وغيرهما، مات سنة (٦٤٣هـ).

(٢) «ابن اللبون» هو ولد الناقة إذا أوفى سنتين، و«لُزّ» بضم اللام أي رُبط وشدّ في حبل، و«الصولة» هي الوثوب، و«البزل» جمع بازل، وهو الذي شقّ نابه، وهو ابن تسع سنين، و«القناعيس» جمع قنعاس: أي عظيم الخلقة.

(٣) هو يعقوب بن إبراهيم، الفقيه العالم، لازم الإمام أبا حنيفة، وولي قضاء بغداد في عهد المهديّ، والهادي، والرشيد، ومات سنة (١٨٢هـ).

الطويل]:

فَإِنْ تَرْفُقِي يَا هِنْدُ فَالرِّفْقُ أَيْمَنُ ... وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشْأَمُ

فَأَنْتِ طَلَاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ... ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقْ أَعَقُّ وَأَظْلَمُ

فقال: ما ذا يلزمه إذا رفع الثلاث، وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحويّة فقهيّة، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائيّ، وهو في فراشه، فسألته، فقال: إن رفع ثلاثًا طلقت واحدةً؛ لأنه قال: «أنت طلاق»، ثم أخبر أن الطلاق التامّ ثلاثٌ، وإن نصبها طلقت ثلاثًا؛ لأن معناه أنت طلاق ثلاثًا، وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إلي بجوائز، فوجّهت بها إلى الكسائيّ. انتهى ملخّصًا.

وتعقّب هذا الجواب ابن هشام، فقال: إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث، ولوقوع الواحدة.

أما الرفع فلأنّ «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس، كما تقول: زيد الرجل، أي هو الرجل المعتدّ به، وإما للعهد الذكريّ، مثلها في ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزّمّل: الآية ١٦]، أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث، ولا تكون للجنس الحقيقيّ؛ لئلا يلزم الإخبار عن العامّ بالخاصّ، كما يقال: «الحيوان إنسان»، وذلك باطل، إذ ليس كلّ حيوان إنسانًا، ولا كلّ طلاق عزيمة، ولا ثلاثًا، فعلى العهدية يقع الثلاث، وعلى الجنسيّة يقع واحدة كما قال الكسائيّ.

وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحينئذ يقتضي وقوع الطلاق الثلاث؛ إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثًا، ثم اعترض بينهما بقوله: «والطلاق عزيمة»، ولأن يكون حالًا من الضمير المستتر في «عزيمة»، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث؛ لأن المعنى: والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثًا، فإنما يقع ما نواه، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعيّن فهو الثلاث؛ لقوله بعدُ [من الطويل]:

فَبِينِي بِهَا إِنْ كُنْتِ غَيْرَ رَفِيقَةٍ ... وَمَا لِامْرِئٍ بَعْدَ الثَّلَاثِ مُقَدَّمُ

انتهى، وهو بحث مفيد، وتقرير سديد. والله تعالى أعلم.

(الثاني): أجاز الكوفيّون، وبعض البصريين، وكثير من المتأخّرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك قوله عز وجل: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النّازعات: الآية ٤١]، ومررت «برجل حسنِ الوجهُ»، و«ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ»، إذا رُفع «الوجه»، و«الظهر»، و«البطن»، والمانعون يُقدّرون: هي المأوى له، والوجه منه، والظهر والبطن منه، وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة، وقال الزمخشريّ في قوله عز وجل: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]: إن الأصل أسماء المسمّيات، وقال أبو شامة(1) في قول الشاطبيّ [من الطويل]:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلَا

إن الأصل في نظمي. قال ابن هشام: فجوّزا نيابتها عن الظاهر، وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب. انتهى.

قلت: القول بالجواز على الإطلاق هو الأظهر عندي؛ لعدم إحواجه للتكلّف بالتقدير، فتأمّل بالإنصاف. والله تعالى أعلم.

غريبة:

تأتي «أل» للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: «أل فعلتَ» بمعنى هل فعلتَ؟، وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا، كما في «الآل» عند سيبويه، إذ أصله عنده أهلٌ، لكن ذلك سهل؛ لأنه جُعل وسيلة إلى الألف التي هي أخفّ الحروف. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «أل» شرع يبيّن «أَمَا» بالفتح والتخفيف، فقال:

١١١- («أَمَا» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالْمِيمِ تُخَفّْ ... مَفْتُوحَةً قِسْمَانِ عِنْدَ مَنْ سَلَفْ)

(**«أَمَا» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالْمِيمِ تُخَفّْ**) بالبناء للمفعول، وقوله: (**مَفْتُوحَةً**) زاده لبيان الواقع، وإلا فلا حاجة إليه؛ لأن الألف بعدها تمنع غير الفتح، فقوله: «أما» مبتدأ لقصد لفظه، و«بفتح الهمز» متعلق بحال مقدّر، وكذلك جملة «والميم تخفّ»، وقوله: «مفتوحةً» حال من ضمير «تُخفّ»، وقوله: (**قِسْمَانِ**) خبر المبتدإ، وقوله: (**عِنْدَ مَنْ سَلَفْ**) أي عند من تقدّم من النحاة، يعني أن هذا

(1) هو عبد الرحمن بن إسماعيل عالم بالقراءة، والفقه، والعربية، والتاريخ، مات سنة (٦٦٥هـ).

مجمع عليه.

وحاصل المعنى: أن «أما» بالفتح، والتخفيف على وجهين: أحدهما: ما أشار إليه بقوله:

١١٢ـ (حَرْفٌ بِهِ يُسْتَفْتَحُ الْكَلَامُ ... مِثْلُ «أَلَا» وَبَعْدَهَا الإِقْسَامُ)

(حَرْفٌ) خبر لمحذوف، كما قدّرته آنفًا **(بِهِ)** متعلّق بـ**(يُسْتَفْتَحُ الْكَلَامُ)** فعل ونائب فاعله، أي يُبتدأ بها الكلام؛ لأجل أن ينتبه المخاطب لِمَا يُلقى إليه بعدها **(مِثْلُ «أَلَا»)** أي هي في هذا المعنى مثل «ألا» التي سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى، وقوله: **(وَبَعْدَهَا الإِقْسَامُ)** ـ بكسر الهمزة، مصدر أقسم، أي حَلَفَ ـ بيان لأغلب مواضعها.

والمعنى: أنها تكثر قبل القسم، كقوله [من الطويل]:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

ولمّا كانت همزتها تبدل هاءً، أو عينًا قبل القسم، بيّن ذلك بقوله:

١١٣ـ (وَهَمْزُهَا لِلْهَاءِ أَوْ عَيْنٍ قُلِبْ ... مَعْ أَلِفٍ أَوْ حَذْفِهَا بِلَا كَذِبْ)

(وَهَمْزُهَا لِلْهَاءِ أَوْ عَيْنٍ قُلِبْ) بالبناء للمفعول، أي يجوز قلب همزتها هاءً، أو عينًا **(مَعْ أَلِفٍ)** أي مع بقاء ألفها **(أَوْ حَذْفِهَا)** أي حذف الألف، وقوله: **(بِلَا كَذِبْ)** كمل به البيت، أي هذا الحكم لا كَذِبَ فيه، حيث ثبت عن العرب.

وحاصل المعنى: أن همزة «أما» يجوز إبدالها هاء، أو عينًا قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، فتقول: «هَمَا والله»، و«عَمَا والله»، أو «هَمَ والله»، و«عَمَ والله»، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، فتقول: «أَم والله»، ولم ينبه على هذه في النظم مع أن الأصل ذكرها.

ثم ذكر حكم «إنّ» الواقعة بعد «أما»، فقال:

١١٤ـ (وَبَعْدَهَا تُكْسَرُ «إِنَّ» كَـ«أَلَا» ....)

(وَبَعْدَهَا) أي بعد «أما» الاستفتاحية **(تُكْسَرُ)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(«إِنَّ»)** أي يجب كسر همزتها، فتقول: «أما إن زيدًا قائم» **(كَـ«أَلَا»)** أي كما يجب كسرها بعد «ألا»

الاستفتاحية، نحو قوله عز وجل: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: الآية ٦٢]، وإنما كسرت فيهما؛ لأن هذا موضع الجملة، لا المفرد. قاله الدسوقيّ(1).

ثم ذكر القسم الثاني لـ«أما»، فقال:

.... وَالثَّانِ حَقًّا أَوْ أَحَقًّا جُعِلَا)

فَهَذِهِ تُفْتَحُ «أَنَّ» بَعْدَهَا ... كَفَتْحِهَا بَعْدَ «أَحَقَّ عِنْدَهَا»)

(وَالثَّانِ) من قسمي «أما» **(حَقًّا أَوْ أَحَقًّا جُعِلَا)** بألف الإطلاق، والضمير لـ«أما»، أي جعل «أما» بمعنى «حقّا»، أو «أحقّا».

والمعنى: أن «أما» تكون بمعنى «حقّا»، أو «أحقّا» على خلاف في ذلك، سيأتي **(فَهَذِهِ)** أي «ما» التي بمعنى «حقّا»، أو «أحقّا» **(تُفْتَحُ «أَنَّ»)** فعل ونائب فاعله **(بَعْدَهَا، كَفَتْحِهَا)** أي كفتح «أنّ» **(بَعْدَ أَحَقًّا)** وفي نسخة: «بُعيد حقّا» **(عِنْدَهَا)** أي بعد قولك: أحقًّا عند فلانة، فـ«فعندها» ظرف لـ«أحقّا».

وحاصل المعنى: أنه إذا وقعت «أنّ» بعد «أما» التي بمعنى «حقّا»، أو «أحقّا» يجب فتح همزتها، كما تُفتح بعدهما، وإنما فُتحت لأنها وقعت في موضع المبتدإ، والمبتدأ مفرد، والمؤوّل بالمفرد «أنّ» المفتوحة، لا المكسورة.

ثم اختلفوا فيها، فقال ابن خروف: هي حرف، وجعلها مع «أنّ» ومعموليها كلامًا تركّب من حرف واسم، كما قال الفارسيّ في «يا زيد»، وقال بعضهم: هي اسم بمعنى «حقّا»، وقال آخرون: هي كلمتان: الهمزة للاستفهام، و«ما» اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حقّ، فالمعنى «أحقّا»، قال ابن هشام: وهذا هو الصواب، وموضع «ما» النصب على الظرفيّة، كما انتصب «حقّا» على ذلك في نحو قوله [من الوافر]:

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وهو قول سيبويه، وهو الصحيح بدليل قوله [من الطويل]:

(1) «حاشية الدسوقيّ» ١/٥٨.

أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ ... وَأَنَّكِ لَا خَلٌّ هَوَاكِ وَلَا خَمْرُ

أدخل عليها «في»، و«أنّ» وصلتها فاعلٌ.

ولمّا زاد المالقيّ لـ«أما» معنى ثالثًا ذكره بقوله:

١١٥ـ (وَالْمَالِقِيُّ زَادَ مَعْنًى ثَالِثَا ... إِفَادَةَ التَّحْضِيضِ إِذْ تَحَدَّثَا)

(**وَالْمَالِقِيُّ**)(1) بكسر اللام، بعدها قاف: نسبة إلى مالقة بلد بالأندلس(2).

(**زَادَ مَعْنًى ثَالِثًا**) لـ«أما» (**إِفَادَةَ التَّحْضِيضِ**) بالنصب بدل من «معنى»، أو بالرفع خبرا لمقدّر، أي هو إفادتها معنى التحضيض، وهو الحثّ على الشيء، فتكون حرف عَرْض بمنزلة «ألا»، فتختصّ بالفعل، نحو «أما تقوم»، و«أما تقعد»، قال ابن هشام: وقد يُدَّعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريريّ، مثلها في «ألم»، و«ألا»، وأن «ما» نافيةٌ. انتهى.

قلت: ما قاله المالقيّ هو الحقّ؛ لأن هذا التقدير الذي ذكره ابن هشام ـ كما قال بعضهم(3) ـ يفوّت معنى الطلب المستفاد من العرض، فتأمله بالإنصاف. والله تعالى أعلم.

وقوله: (**إِذْ تَحَدَّثَا**) متعلّق بـ«التحضيض»، أي وقت تحديثه.

تنبيه:

قد تحذف هذه الهمزة، كقوله [من الخفيف]:

مَا تَرَى الدَّهْرَ قَدْ أَبَادَ مَعَدًّا ... وَأَبَادَ السَّرَاةَ مِنْ عَدْنَانِ

والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «أَمَا» المخفّفة شرع يبيّن «أَمَّا» المشدّدة، فقال:

١١٦ـ («أَمَّا» بِشَدِّ الْمِيمِ وَالْهَمْزُ فُتِحْ ... وَقَلْبُ مِيمٍ سَابِقٍ يَاءً يَصِحّْ)

(**«أَمَّا» بِشَدِّ الْمِيمِ، وَالْهَمْزُ فُتِحْ**) بالبناء للمفعول، احترز به عن «إمّا» بكسرها، فإنها ستأتي بعدها،

(1) هو محمد بن الحسن الفقيه المالكيّ، سكن دمشق، وبرَع في العربية، وله «شرح التسهيل»، توفي سنة (٧٧١هـ).

(2) «لب اللباب» ٢/٢٣١.

(3) راجع «حاشية الدسوقيّ» ١/٥٨.

فقوله: «أمّا» مبتدأ؛ لقصد لفظه، وخبره قوله: «حرفُ الخ» في البيت التالي، و«بشدّ الميم» حال، وكذا الجملة بعده، وقوله: (**وَقَلْبُ مِيمٍ سَابِقٍ**) بالجرّ صفة لـ«ميم» (**يَاءً يَصِحّْ**) جملة معترضة بين المبتدإ والخبر، ومعناه: أن الميم الأولى قد تُبدل ياء؛ استثقالًا للتضعيف، كقول عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

رَأَتْ رَجُلًا أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ... فَيَضْحَى وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

١١٧ـ (حَرْفٌ بِهِ التَّوْكِيدُ وَالتَّفْصِيلُ ... وَالشَّرْطُ قَدْ تُقْصَدُ يَا نَبِيلُ)

(**حَرْفٌ بِهِ**) أي فيه، فالباء بمعنى «في»، ويحتمل أن تكون سببيّة، وهو متعلّق بـ«تُقصد» (**التَّوْكِيدُ**) أي توكيد مضمون الكلام (**وَالتَّفْصِيلُ**) أي تفصيل ما سبق من الإجمال (**وَالشَّرْطُ**) أي كـ«إن»، فقوله: «التوكيد إلخ» مبتدأ، خبره قوله: (**قَدْ تُقْصَدُ**) بالبناء للمفعول، والضمير للتوكيد، وما عُطف عليه، والجملة في محلّ رفع صفة لـ«حرف» وقوله: (**يَا نَبِيلُ**) أي يا شريف، كمل به البيت.

وحاصل المعنى أن «أما» حرف يفيد معنى التوكيد، والتفصيل، والشرط.

ثم بيّن الفاء التي تأتي بعدها، فقال:

١١٨ـ (وَالْفَا لِتَالِي التَّالِي حَتْمًا تَلْزَمُ ... وَوَضْعُهَا لِلشَّرْطِ مِنْ ذَا يُعْلَمُ)

(**وَالْفَا لِتَالِي التَّالِي**) أي لجوابها (**حَتْمًا**) أي لزومًا حتمًا، أو حال كونه حتمًا، أي واجبًا (**تَلْزَمُ**) نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ الآية، ولزوم هذه الفاء هو الدليل على كونها للشرط، كما بيّنه بقوله: (**وَوَضْعُهَا**) أي «أمّا» (**لِلشَّرْطِ**) أي لإفادة معنى الشرط (**مِنْ ذَا**) أي مما ذكر من لزوم الفاء لتالي تاليها (**يُعْلَمُ**) بالبناء للمفعول، فقوله: «ووضعها» مبتدأ، و«للشرط» متعلّق به، و«من ذا» متعلّق بـ«يعلم»، وهو خبر المبتدإ.

وحاصل المعنى: أن علامة كون «أمّا» للشرط لزوم الفاء بعدها؛ لأنها لو كانت للعطف لم تدخل على الخبر؛ إذ لا يُعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدةً لصحّ الاستغناء عنها، فتعيّن كونها فاءَ الجزاء.

[فإن قلت]: قد استُغني عنها في قوله [من الطويل]:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ   وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

[أجيب]: بأنه ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسّان[1] [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا   وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

[فإن قلت]: قد حُذفت في التنزيل في قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عِمران: الآية ١٠٦] الآية.

[أجيب]: بأن الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحُذف القول؛ استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، وربّ شيء يصحّ تبعًا، ولا يصحّ استقلالًا، كالحاجّ عن غيره يُصلّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ على الصحيح، وهذا قول الجمهور.

وذهب بعض المتأخرين[2] إلى أن فاء جواب «أمّا» لا تُحذف في غير الضرورة أصلًا، وأن الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [آل عِمران: الآية ١٠٦] ، والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحُذف القول، وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما اعتراض، وكذا قال في آية «الجاثية»: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: الآية ٣١] الآية، قال: أصله: فيقال لهم: ألم تكن آياتي، ثم حُذف القول، وتأخّرت الفاء عن الهمزة. انتهى.

قلت: عندي أن هذا الذي قاله بعض المتأخرين في هذه المسألة هو الأقرب؛ لأنه الذي يؤيّده الظاهر من غير تكلّف. والله تعالى أعلم.

١١٩ـ (وَحَذْفُ ذِي الْفَا مَعَ قَوْلٍ يَكْثُرُ   وَهْوَ اضْطِرَارٌ دُونَهُ أَوْ نَادِرُ)

(وَحَذْفُ ذِي الْفَا) اللازمة لتالي تاليها **(مَعَ قَوْلٍ)** أي مع حذفه **(يَكْثُرُ)** كما سبق في قوله ﷻ: ﴿أَكَفَرْتُم﴾ [آل عِمران: الآية ١٠٦] **(وَهْوَ)** أي حذف الفاء **(اضْطِرَارٌ)** أي ذو اضطرار **(دُونَهُ)** أي دون حذف القول، كما في البيت الأول، والثاني **(أَوْ نَادِرُ)** أي قليل، كحديث عائشة

(١) هو ابن حسان بن ثابت، شاعر كأبيه، سكن المدينة، ومات في حدود (١٠٤هـ).

(٢) هو الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني، كان قاضيًا بالشام. قاله السيوطيّ. «حاشية الدسوقيّ» ٥٩/١.

رضي الله عنها في «الصحيح»: «وأما الذين جمعوا بين الحجّ والعمرة طافوا طوافًا واحدًا»[1]،

وقيل: منه حديث عائشة أيضًا عند البخاريّ: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله...» الحديث، وفيه أنه يحتمل أن يكون مما حُذفت فيه الفاء مع القول، فلا يكون نادرًا. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

لم يفصّل الناظم رحمه الله من معاني «أمّا» إلا الشرط، حيث ذكر أن لزوم الفاء لها علامة كونها تدلّ على الشرط، ولم يتعرّض للتفصيل، والتوكيد، مع أن الأصل ذكرهما، وقد بينهما في الأصل، فقال: وأما التفصيل فهو غالب أحوالها، كما تقدّم في آية البقرة، ومن ذلك: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: الآية ٨٢] الآيات، وقد يُترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القسم، فالأول نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ۞ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٤-١٧٥]، أي وأما الذين كفروا بالله، فلهم كذا وكذا.

والثاني نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ الآية، أي وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربهم، ويدلّ على ذلك قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عِمران: الآية ٧] الآية، أي كلٌّ من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في «أما» المفتوحة نظير قولك في «إما» المكسورة: «إما أن تنطق بخير، وإلا فاسكت»، وسيأتي ذلك، قال ابن هشام: كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٨٣]، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة، فتأملها.

(١) هكذا مثّل في «حاشية الخضري» ٢٠١/٢، لكن الذي في «صحيح البخاريّ» بلفظ: «فطافوا» بالفاء، فلينظر.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلًا، نحو: «أما زيد فمنطلق».

قال: وأما التوكيد، فقلّ من ذكره، ولم أرَ من أحكم شرحه إلا الزمخشريّ، فإنه قال: فائدة «أما» في الكلام أن تُعطيه فضلَ توكيد، تقول: زيد ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: «أما زيد فذاهب»، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء، فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيدًا، وأنه في معنى الشرط. انتهى ما في الأصل[1]، وهو بحث نفيسٌ جدًا. والله تعالى أعلم.

وقد قلت في معنى التفصيل والتوكيد:

أَمَّا مَجِيئُهَا لِتَفْصِيلٍ فَذَا ... غَالِبُ حَالِهَا مِثَالُهَا خُذَا
أَمَّا السَّفِينَةُ لَدَى الْكَهْفِ اسْتَقَرّ ... أَمَّا لِتَوْكِيدٍ فَقَلَّ مَنْ ذَكَرْ
أَحْكَمَ شَرْحَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ ... وَابْنُ هِشَامٍ سَاكِتٌ رَضِيُّ

ثم ذكر الأمور التي يُفصل بها بين «أما» والفاء، فقال:

١٢٠- (وَفُصِلَتْ عَنْ فَائِهَا بِأَحَدْ ... مِنْ سِتَّةٍ مُبْتَدَإٍ أَوْ مُسْنَدْ
١٢١- وَجُمْلَةِ الشَّرْطِ وَمَا فِيهِ عَمِلْ ... جَوَابُهَا وَمَا بِمَحْذُوفٍ عُمِلْ
١٢٢- والظَّرْفُ وَالمَجْرُورُ قَدْ تَعَلَّقَا ... بِلَفْظِ «أَمَّا» مِثْلَ فِعْلٍ حُقِّقَا)

(**وَفُصِلَتْ**) بالبناء للمفعول، والضمير لـ«أما» (**عَنْ فَائِهَا**) أي عن الفاء الآتية بعدها (**بِأَحَدٍ مِنْ سِتَّةٍ**) أي بشيء واحد من جملة ستّة أشياء (**مُبْتَدَإٍ**) بالجرّ بدلًا من «ستة»، أو عطف بيان، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ نظيره، مثاله الآيات السابقة، ففي كلها فُصل بالمبتدإ، وهذا أول الستة.

وأشار إلى الثاني بقوله: (**أَوْ**) بمعنى الواو (**مُسْنَدِ**) بالجرّ كسابقه، ويتعين للتقفية، وإن كان يجوز رفعه، ونصبه بحسب الأصل، و«المسند» معناه الخبر، أي يجوز الفصل بالخبر، نحو «أما في

(1) راجع «المغني» ١/٥٧.

الدار فزيد»، وزعم الصفّار[1] أن الفصل به قليل.

وأشار إلى الثالث بقوله: (**وَجُمْلَةِ الشَّرْطِ**) بالجرّ أيضًا، وفيه ما في سابقه، يعني أنه يُفصل أيضًا بجملة الشرط، نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ﴾ الآيات [الواقعة: ٨٨-٨٩].

وأشار إلى الرابع بقوله:(**وَمَا فِيهِ عَمِلْ جَوَابُهَا**) يحتمل أن يكون «عمل» بفتح، فكسر فِعْلًا ماضيًا، و«جوابُها» فاعله، أي فُصلت بالمعمول الذي عمل جوابها فيه النصب، ويحتمل أن يكون بفتحتين مصدرًا مضافًا إلى «جوابها»، والأول أقرب.

والمعنى أنه يفصل بينها وبين الفاء بمعمول جوابها، نحو قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ الآيات.

وأشار إلى الخامس أشار بقوله: (**وَمَا بِمَحْذُوفٍ عُمِلْ**) بالبناء للمفعول، أي فُصلت أيضًا بمعمول فعل محذوف، يفسّره ما بعد الفاء، نحو: «أما زيدًا فانصره»، وكقراءة بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فُصِّلَت: الآية ١٧] الآية بالنصب، ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقبل ما دخلت عليه؛ لأن «أما» نائبة عن الفعل، فكأنها فعلٌ، والفعل لا يلي الفعل، وأما نحو «زيدٌ كان يفعل» ففي كان ضمير فاصل في التقدير، وأما «ليس خلق الله مثله»، ففي ليس أيضًا ضمير، لكنه ضمير الشأن والحديث، وإذا قيل بأن ليس حرفٌ فلا إشكال، وكذا إذا قيل: فعل يُشبه الحرف، ولهذا أهملها بنو تميم، إذ قالوا: «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع.

وأشار إلى السادس بقوله:

(**والظَّرْفُ وَالمَجْرُورُ**) أي مع جارّه (**قَدْ تَعَلَّقَا**) أي الظرف والمجرور (**بِلَفْظِ «أَمَّا»**) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، حال كونها (**مِثْلَ فِعْلٍ**) وقوله:(**حُقِّقَا**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«فعل»، أي حال كون «أما» مشابهةً للفعل، كما أشرنا إليه آنفًا، ويحتمل أن يكون الظرف والمجرور معمولاً للفعل المحذوف.

وحاصل المعنى: أنه يُفصل بين «أما» والفاء بظرف أو جارّ ومجرور معمولين لـ«أما»، نحو: «أما اليومَ فإني ذاهبٌ»، و«أما في الدار فإن زيدًا جالسٌ»، ولا يجوز أن يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن

(1) هو قاسم بن علي من نحاة الأندلس، صحب الشلوبين، وابن عصفور، شرح «كتاب سيبويه»، ومات بعد سنة (٦٣٠هـ).

خبر «إنّ» لا يتقدّم عليها، فكذلك معموله.

هذا قول سيبويه، والمازنيّ، والجمهور، وخالفهم المبرّد، وابنُ دُرُسْتَوَيه[1]، والفرّاء، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسّع الفرّاء، فجوّزه في بقيّة أخوات «إنّ».

فإن قلت: «أما اليومَ فأنا جالس» احتمل كون العامل «أما»، وكونه الخبر؛ لعدم المانع، وإن قلت: «أما زيدًا فإني ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحدًا منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن «أما» لا تنصب المفعول، ومعمول خبر «إنّ» لا يتقدّم عليها، وأجاز ذلك المبرّد، ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

مما قيل نظمًا في الأمور التي تفصل بين «أمّا» والفاء قول بعضهم:

وَبَعْدَ «أَمَّا» فَافْصِلَنْ بِوَاحِدِ ... مِنْ سِتَّةٍ وَلَا تَفُهْ بِزَائِدِ

مُبْتَدَأٌ وَالشَّرْطُ ثُمَّ الخَبَرُ ... مَعْمُولُ فِعْلٍ بَعْدَ «أَمَّا يُذْكَرُ»

كَذَاكَ مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ فَسَّرَهْ ... مَا بَعْدَ فَاءٍ بَعْدَ هَا مُؤَخَّرَهْ

وَالظَّرْفُ وَالمَجْرُورُ تِلْكَ سِتٌّ ... قَدْ قَالَهَا كُلُّ إِمَامٍ ثَبْتُ

ولمّا سُمع عن العرب قولهم: «أما العبيدَ فذوعبيد» ذكره بقوله:

١٢٣ـ (وَقَوْلُهُمْ أَمَّا الْعَبِيدَ يَنْتَصِبْ ... بِفِعْلِ ذِكْرٍ مُضْمَرٍ بِلاَ كَذِبْ)

(وَقَوْلُهُمْ) أي العرب **(أَمَّا الْعَبِيدَ)** بالنصب **(يَنْتَصِبْ)** أي لفظ «العبيد» **(بِفِعْلِ ذِكْرٍ)** أي بفعل مشتقّ من ذِكْرٍ، بكسر فسكون مصدر ذَكَرَ يذكر، والإضافة بمعنى «من» **(مُضْمَرٍ)** أي مقدّر ذلك الفعل **(بِلاَ كَذِبْ)** متعلّق بمحذوف خبر لمقدّر، أي ذلك كائن بلا كذب، يعني أن هذا التقدير صواب، وليس خطأ.

فقوله: «وقولهم» مبتدأ، و«أما العبيد» مقول القول، و«ينتصب» خبر المبتدإ، و«بفعل» متعلّق به.

---

(١) هو عبد الله بن جعفر، فارسيّ الأصل عالم بارع في النحو، واللغة، وألّف فيهما، مات سنة (٣٤٧هـ).

وحاصل المعنى: أنه سمع من العرب قولهم: «أما العبيدَ فذو عبيد» بالنصب، «وأما قريشًا فأنا أفضلها»، قال ابن هشام رحمه الله: وفيه عندي دليل على أمور:

[أحدها]: أنه لا يلزم أن يُقدّر «مهما يكن من شيء»، بل يجوز أن يقدّر غيره مما يليق بالمحلّ، إذ التقدير ههنا «ذَكَرْتَ»، وعلى ذلك يتخرّج قولهم: «أما العلمَ فعالم»، و«أما علمًا فعالم»، فهذا أحسن مما قيل: إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله، إن كان معرّفًا، وحالٌ إن كان منكّرًا.

[والثاني]: أنّ «أما» ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

[والثالث]: أنه يجوز «أما زيدًا فإني أكرم» على تقدير العمل للمحذوف. انتهى.

قلت: قد اعترض بعضهم على ابن هشام في هذا، بأن نصب «العبيدَ» لغة ضعيفة، فلا يصحّ بناء الأحكام التي ذكرها عليه، ولا تخريج التراكيب عليها؛ لأن النادر لا حكم له[1]. انتهى، وهو اعتراض متجه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

ليس من أقسام «أمّا» التي في قوله عَجَلَّ: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النّمل: الآية ٨٤]، ولا التي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي «أم» المنقطعة، و«ما» الاستفهاميّة، وأُدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي «أن» المصدريّة، و«ما» المزيدة، والأصل: لأن كُنتَ، فحُذف الجارّ، و«كان» للاختصار، فانفصل الضمير؛ لعدم ما يتّصل به، وجيء بـ«ما» عوضًا عن «كان»، وأُدغمت النون في الميم للتقارب. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «أمّا» المفتوحة، شرع يبيّن «إمّا» المكسورة، فقال:

١٢٤ـ («إِمَّا» الْمُشَدَّدَةُ هَمْزُهَا كُسِرْ ... وَقَلْبُ يَا مِنْ مِيمِهَا عَنْهُمْ ذُكِرْ)

(إِمَّا الْمُشَدَّدَةُ) أي ميمها **(هَمْزُهَا كُسِرْ)** بالبناء للمفعول **(وَقَلْبُ يَا مِنْ مِيمِهَا عَنْهُمْ)** أي عن

---

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١/٦٢.

العرب (**ذُكِرَ**) بالبناء للمفعول، يعني أن ميمها الأولى قد تُبدل ياء. فقوله: «إما» مبتدأ، و«المشدّدة» صفته، و«همزها» مبتدأ، خبره «كُسِرَ»، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ، و«قلب» مبتدأ، مضاف إلى «يا» بالقصر، و«من ميمها» متعلّق بـ«قلب»، و«عنهم» متعلّق بـ«ذُكر»، والجملة خبر المتبدإ.

١٢٥- (وَقَلَّ فَتْحُ الْهَمْزِ فَهْيَ رُكِّبَتْ مِنْ «إِنْ» وَ«مَا» لِسِيبَوَيْهِ نُسِبَتْ)

وأشار بقوله: (**وَقَلَّ فَتْحُ الْهَمْزِ**) إلى أن همزتها تُفتح على قلّة، وشاهدها مع إبدال الميم ياءً قوله [من البسيط]:

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا   أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ

(**فَهْيَ**) أي «إمّا»، مبتدأ، خبره (**رُكِّبَتْ**) مبنيًا للمفعول، (**مِنْ «إِنْ» وَ«مَا»**) يعني أنها مركّبة من «إن» المكسورة الهمزة، الساكنة النون، و«ما» (**لِسِيبَوَيْهِ**) متعلّق بـ (**نُسِبَتْ**) مبنيًا للمفعول، أي هذا الرأي منسوب إلى سيبويه رحمه الله.

تنبيه:

«إما» هذه قد تُحذف «ما» منها، كقوله [من المتقارب]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ   وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

أي إما من صيّف، وإما من خريف، وقال المبرّد والأصمعيّ: «إنْ» في هذا البيت شرطيّة، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإن سقته من خريف، فلن يعدم الرِّيَّ، ورُدّ عليهما بأن المراد وصفُ هذا الوَعِلِ بالريّ على كلّ حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك، وقال أبو عبيدة: إن في البيت زائدة.

ولمّا اختُلف في كون «إما» الثانية عاطفةً، بيّن ذلك بقوله:

١٢٦- (وَكَوْنُهَا عَاطِفَةً يَأْبَاهُ أَكْثَرُهُمْ لِوَاوِهَا نَمَاهُ)

(**وَكَوْنُهَا**) أي «إما»، والمراد الثانية، لا الأولى، كما سيصرّح به (**عَاطِفَةً**) على مدخول «إما» الأولى (**يَأْبَاهُ**) أي يمتنع من قبوله (**أَكْثَرُهُمْ**) أي أكثر النحاة، (**لِوَاوِهَا نَمَاهُ**) أي نسب هذا العطف إلى الواو المقترن بها، لا إليها.

فقوله: «وكونها» مبتدأ، خبره جملة «يأباه أكثرهم». وقوله: «لواوها» متعلّق بـ«نماه»، والجملة

حال من «أكثرهم».

وهذا الذي نسبه الناظم إلى الأكثرين من إنكارهم كونها عاطفة، عكس ما قال في الأصل، فإنه نسب إليهم كونها عاطفة، ونصّه: «وإما عاطفة عند أكثرهم إلخ»، ولعله انقلب على الناظم، ولو قال: «بعضُهُمُ» بدل «أكثرهم» لكان صوابًا. والله تعالى أعلم.

وحاصل المعنى: أن «إما» الثانية عاطفة عند الأكثرين في نحو قولك: «جاءني إما زيدٌ، وإما عمرو»، وزعم يونس[1]، والفارسيّ، وابن كيسان[2] أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك؛ لملازمتها غالبًا الواو العاطفة، ومن غير الغالب قوله [من البسيط]:

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا   أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ

ففيه عدم اقترانها بالواو، وقد تقدّم أنه شاهد أيضًا لفتح الهمزة، وإبدال الميم، ونقل ابن عصفور الإجماع على أنّ «إما» الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم بعضهم أن «إما» عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت «إما» على «إما»، وفيه أن عطف الحرف على الحرف غريب.

ولمّا كان الخلاف المذكور لـ«إما» الثانية، لا للأولى، بيّنه بقوله:

١٢٧- (وَالْخُلْفُ فِي لَاحِقَةٍ لَا سَابِقَهْ إِذْ قَدْ تَجِي بِعَامِلٍ مُلْتَحِقَهْ)

(**وَالْخُلْفُ**) المذكور (**فِي لَاحِقَةٍ**) أي في «إما» الثانية (**لَا سَابِقَهْ**) أي لا في «إما» الأولى، فلا خلاف في عدم كونها للعطف بلا خلاف، وقوله (**إِذْ قَدْ تَجِي بِعَامِلٍ مُلْتَحِقَهْ**) تعليل لعدم كون الأولى للعطف، أي إنما امتنع كونها للعطف؛ لأنها تجيء في الكلام بين العامل والمعمول، في قوله: «قام إما زيدٌ، وإما عمرو»، إذ لا يُعطف معمول على عامله اتّفاقًا.

وحاصل المعنى: أن الخلاف المذكور لـ«إما» الثانية، ولا خلاف في أن «إما» الأولى غير

(١) هو يونس بن حبيب، إمام أهل البصرة في عصره في النحو، واللغة، والأدب، وشيخ سيبويه والكسائيّ والفراء، مات سنة (١٨٢هـ).

(٢) هو محمد بن أحمد النحويّ البغداديّ، أخذ عن المبرّد، وثعلب، له كتب في النحو وعلله، وفي غريب الحديث ومعاني القرآن، مات سنة (٢٩٩هـ).

عاطفة؛ وذلك لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو «قام إما زيدٌ، وإما عمرو»، وبين أحد معمولي الفعل ومعموله الآخر في نحو: «رأيت إما زيدًا، وإما عمرًا»، وبين المبدل منه وبدله في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: الآية ٧٥] الآية، فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها. والله تعالى أعلم.

ثم شرع يبيّن معاني «إما»، فقال:

١٢٨- (وَمَا لَهَا مِنَ الْمَعَانِي خَمْسَةُ الشَّكُّ وَالإِبْهَامُ وَالإِبَاحَةُ)

(وَمَا لَهَا) أي لـ«ما» **(مِنَ الْمَعَانِي خَمْسَةُ: الشَّكُّ)** يجوز فيه الرفع على الإبدال، أو على تقدير مبتدإ، والنصب على تقدير فعل، أي أعني، ونحوه، كما سبق في نظائره، والمراد بالشكّ التردّد، لا استواء الطرفين فقط، ومثاله نحو قولك: «جاءني إما زيدٌ، وإما عمرو»، إذا لم تعلم الجائي منهما.

(وَالإِبْهَامُ) من المتكلّم على السامع، وهو المسمّى بالتشكيك، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٦] الآية.

(وَالإِبَاحَةُ) نحو تعلّم إما فقهًا وإما نحوًا، وجالس إما الحسن وإما ابنَ سيرين، وقد نازع في ثبوت هذا المعنى لـ«إما» جماعة، مع إثباتهم إيّاه لـ«أو».

١٢٩- (وَالرَّابِعُ التَّخْيِيرُ وَالتَّفْصِيلُ وَتَارَةً «إِلاَّ» لَهَا بَدِيلُ)

(وَالرَّابِعُ التَّخْيِيرُ) نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: الآية ٨٦]، وقوله: ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: الآية ٦٥]، ووهم ابن الشجريّ، فجعل من ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١٠٦]، والصواب أنه للإبهام، كما مرّ آنفًا.

تنبيه:

الفرق بين الإباحة والتخيير، أن الإباحة لا تمنع الجمع، فمجالسة الحسن لا تمنع مجالسة ابن سيرين، بخلاف التخيير، نحو تزوج هندًا أو أختها، فلا يجوز الجمع بينهما. والله تعالى أعلم.

(وَالتَّفْصِيلُ) نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٣]، وانتصابهما على هذا على الحال المقدّرة، وأجاز الكوفيّون كون «إما» هذه هي «إن» الشرطيّة، و«ما» الزائدة، قال مكيّ: ولا يُجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يُفسّره، نحو ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النّساء: الآية ١٢٨]، وردّ عليه ابن الشجريّ بأن المضمر هنا «كان»، فهو بمنزلة قوله [من البسيط]:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبَا ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ

تنبيه:

هذه المعاني المذكورة لـ«إما» ثابتة لـ«أو» كما سيأتي، إلا أن «إما» يُبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء به لأجله من شكّ وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، و«أو» يُفتتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الشكّ أو غيره، ولهذا لم تتكرّر. والله تعالى أعلم.

ولمّا كان قد يُستغنى عن «إما» الثانية بذكر ما يُغني عنها، وهي «إلا» ذكر ذلك بقوله: **(وَتَارَةً «إِلاَّ» لَهَا بَدِيلُ)** يعني أنه تحذف «إما» استغناء بذكر «إلا» بدلًا عنها، نحو إما أن تتكلّم بخير، وإلا فاسكت، أي وإما أن تسكت، وقول المُثَقَّب العَبْديّ[1] [من الوافر]:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

وَإِلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

تنبيه:

قد يُستغنى عن «إما» الأولى لفظًا، كقوله [من المتقارب]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ... البيت، وقد تقدّم.

وكقوله [من الطويل]:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا ... وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

---

(١) هو العائذ بن محصن، شاعر جاهليّ، من ربيعة اتّصل بعمرو بن هند، والنعمان بن المنذر.

أي إما بدار، والفرّاء يقيسه، فيجيز زيد يقوم، وإما يقعد، كما يجوز أو يقعد. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر

ليس من أقسام «إما» التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: الآية ٢٦]، بل هذه «إن» الشرطيّة، و«ما» الزائدة. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «إما» شرع يُبيِّنُ «أو»، فقال:

١٣٠- (أَوْ حَرْفُ عَطْفٍ فَلَهَا مَعَانِي ... اثْنَا عَشَرْ فَالشَّكُّ ثُمَّ الثَّانِي
١٣١- إِبَاحَةٌ إِبْهَامُهَا تَخْيِيرُ ... وَجَمْعَهُ الْمُطْلَقَ تَسْتَعِيرُ
١٣٢- وَالسَّادِسُ الإِضْرَابُ وَالتَّقْسِيمُ ... وَكَـ«إِلَى» التَّقْرِيبُ يَافَهِيمُ
١٣٣- وَثَامِنٌ مُسْتَثْنِيًا كَـ«إِلاَّ» ... نَصْبُ الْمُضَارِعِ بُعَيْدُ حَلاَّ
١٣٤- وَالشَّرْطُ وَالتَّبْعِيضُ وَالْخُلْفُ جَلِي ... فِي بَعْضِهَا وَلاَ تَكُنْ كَغَافِلِ)

(أَوْ حَرْفُ عَطْفٍ) مبتدأ وخبر (فَلَهَا) أي لـ«أو» (مَعَانِي) كثيرة، أوصلها بعضهم إلى (اثْنَا عَشَرْ) بتسكين الراء للضرورة (فَالشَّكُّ) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن لها معاني اثني عشر، وأردت تفصيلها، فأقول لك: «الشك» أي من المتكلّم، وقد تقدّم أن المراد به التردّد، نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: الآية ١٩] الآية.

(ثُمَّ الثَّانِي) من معاني «أو» (إِبَاحَةٌ) هي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو جالس العلماء أو الزهّاد، وتعلّم الفقه أو النحو، وإذا دخلت «لا» الناهية امتنع فعل الجميع، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢٤]؛ إذِ المعنى: لا تُطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنهي عما كان مباحًا، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير، وفاقًا للسّيرافيّ(١)، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة في التشبيه، نحو: ﴿فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، والتقدير، نحو ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]،

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله النحويّ الفقيه، الورع، له أخبار النحويين البصريين، وشرح «كتاب سيبويه»، مات سنة (٣٦٨هـ).

فلم يخصّها بالطلب.

(إِبْهَامُهَا) أي والثالث من معانيها الإبهام على السامع، وقد تقدّم أنه يقال له: التشكيك، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] والشاهد في الأولى، ونحو قوله [من الخفيف]:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمُ الأُولَى أَلِفُوا الْحَقْـ ... ـقَ فَبُعْدًا لِلْمُبْطِلِينَ وَسُحْقَا

(تَخْيِيرُ) أي الرابع من معانيها التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع، نحو تزوّج هندًا أو أختها، وخذ من مالي دينارًا أو درهمًا. قال ابن هشام رحمه الله تعالى:

[فإن قلت]: فقد مثّل العلماء بآيتي الكفّارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع.

[قلت]: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير على أن الجمع الكفّارة، ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهنّ الفدية، بل تقع واحدة منهنّ كفّارة، أو فديةً، والباقي قربة مستقلّة خارجة عن ذلك.

(وَجَمْعَهُ الْمُطْلَقَ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ(تَسْتَعِيرُ) أي تأخذه عرية من الواو، يعني أن الخامس من معانيها أن تكون للجمع المطلق كالواو، ومعنى إطلاقه أنه لم يقيّد بمصاحبة، أو قبليّة، أو بعديّة، وهذا قاله الكوفيّون والأخفش والجَرْميّ(١)، واحتجوا بقول تَوْبَة(٢) [من الطويل]:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

وقيل: «أو» فيه للإبهام، وبقول جرير [من البسيط]:

جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

قال ابن هشام رحمه الله: والذي رأيته في ديوان جرير: «إذْ كَانَتْ»، وقوله [من البسيط]:

وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لاَ يَسْرَحُوا نَعَمًا ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ(٣)

(١) هو أبو عمر، صالح بن إسحاق النحويّ، أخذ عن الأخفش، ويونس بن حبيب، مات سنة (٢٢٥هـ).
(٢) هو توبة بن الحمير، شاعر من عُشّاق العرب، أحبّ ليلى الأخيلية، مات سنة (٨٥هـ).
(٣) بالضم جمع ساحة.

أي وكان الشأن ألا يَرْعَوْا الإبل وأن يَرْعَوها سيان؛ لوجود القحط، وإنما قدرنا «كان» شأنية؛ لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وقولِ الراجز:

إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا ... خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا[١]

إذ لم يقل: «خُويربًا» كما تقول: «زيد أو عمرو لصّ»، ولا تقول: «لِصَّانِ»، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خُويربين» بتقدير «أشتِم» لا نعت تابع.

وقول النابغة[٢] [من البسيط]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ ... سِتًّا وَسِتِّينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدِ

ويُقوّيه -كما قال ابن هشام- أنه روي «ونصفه» بالواو.

وقوله [من الكامل]:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعِ[٣]

ومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا» نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: الآية ٦١] الآية، وهذه هي تلك بعينها، وإنما جاءت «لا» توكيدًا للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ، وهو الإجماع، ونظيره قولك: «لا يحل لك الزنى والسرقة»، ولو تركت «لا» في التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضًا أن «أو» التي للإباحة حالّة محل الواو، وهذا أيضًا مردود؛ لأنه لو قيل: «جالس الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما معًا، ولم يخرج المأمور عن العهدة

(١) «أكتل» بوزن أفضل، و«رزام» بكسر الراء بعدها زاي: لصّان قديمان، و«خُويرب» تصغير خارب، وهوالسارق، و«ينقفان» بقاف ففاء: يكسران، و«الهام» واحد هامة الرأس.
(٢) هو زياد بن معاوية الذبيانيّ في الطبقة الأولى من شعراء الجاهليّة، اتصل بالنعمان بن المنذر، وخصّه بمدائحه، ثم باعتذارياته.
(٣) «السافع»: آخذ ناصية الفرس بلا لجام.

بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] أن الواو تأتي للإباحة، نحو «جالس الحسن وابن سيرين»، وأنه إنما جيء بالفذلكة[١] دفعًا لتوهم إرادة الإباحة في ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦] الآية، وقلده في ذلك صاحب «الإيضاح» البياني[٢]، قال ابن هشام: ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي.

(وَالسَّادِسُ) من معانيها **(الإِضْرَابُ)** كـ«بل»، فقد أجاز ذلك سيبويه بشرطين: تقدّم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: ما قام زيد، أو ما قام عمرو، ولا يقم زيدٌ، أو لا يقم عمرو، ونقله عنه ابن عصفور، ويؤيّده أنه قال في: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٢٤] ولو قلت: أو لاتطع كفورًا انقلب المعنى، يعني أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول، ونهيا عن الثاني فقط، وقال الكوفيون، وأبو عليّ، وأبو الفتح[٣]، وابن بَرْهان[٤]: تأتي للإضراب مطلقًا؛ احتجاجًا بقول جرير [من البسيط]:

مَا ذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ
كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي

وقراءة أبي السمّاك: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: الآية ١٠٠] بسكون واو «أو».

تنبيه:

اختُلف في قوله ﷻ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصّافات: الآية ١٤٧] فقال

(١) «الفذلكة» مأخوذة من قولهم: فذلك العدد كذا وكذا، حين يُجملون بعد تفصيل.
(٢) هو الخطيب القزوينيّ محمد بن عبد الرحمن اشتهر بكتابيه: «الإيضاح»، و«التلخيص» توفي سنة (٧٣٩هـ).
(٣) هو عثمان بن جني، عالم بارع في اللغة والصرف، له «الخصائص»، و«المصنّف»، و«المحتسب»، و«شرح ديوان المتنبي»، و«سرّ صناعة الإعراب»، مات سنة (٣٩٢هـ).
(٤) هو عبد الواحد بن عليّ، عالم بغداديّ، برع في العربية، والأدب، مات سنة (٤٥٦هـ).

الفرّاء: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير مع صحّته في العربيّة، وقال الكوفيّون: بمعنى الواو، وللبصريين فيها أقوال، قيل للإبهام، وقيل: للتخيير، أي إذا رآهم الرائي تخيّر بين أن يقول: هم مائة ألف، أو يقول: هم أكثر، نقله ابن الشجريّ عن سيبويه، قال ابن هشام: وفي ثبوته عنه نظر، ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقع أحدهما، وقيل: هي للشكّ مصروفًا إلى الرائي، ذكره ابن جنّي، وهذه الأقوال -غير القول بأنها بمعنى الواو- مقولةٌ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ﴾ [النّحل: الآية ٧٧] وقوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٤] الآية. والله تعالى أعلم.

(وَالتَّقْسِيمُ) أي السابع من معانيها التقسيم، نحو الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف، ذكره ابن مالك في «الخلاصة» وفي شرح أصلها، ثم عدل عنه في «التسهيل» وشرحه، فقال: تأتي للتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقًا مصحوبًا بغيره، ومَثَّلَ بنحو قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا﴾ [النِّساء: الآية ١٣٥] الآية، وقوله: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] الآية، قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو في التقسيم أجود، نحو «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقوله [من الطويل]:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

ومن مجيئه بـ«أو» قولُهُ[من الطويل]:

فَقَالُوا لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا   صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

انتهى. ومجيء الواو في التقسيم أكثرَ لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضي ثبوته بقلة لـ«أو»، وقد صرح بثبوته في البيت الثاني، وليس فيه دليل لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما، فحُذف المضاف كماقيل في قوله تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرَّحمٰن: الآية ٢٢]، وغيره عَدَل عن العبارتين، فعبر بالتفصيل، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] الآية، وقوله: ﴿قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾ [الذّاريَات: الآية ٥٢]؛ إذِ المعنى وقالت اليهود: كونوا هودا، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقال بعضهم: ساحر، وقال بعضهم: مجنون، فـ«أو» فيهما لتفصيل الإجمال في ﴿قَالُوٓاْ﴾ [البَقَرَة: ١١

وتعسّف ابن الشجري، فقال في الآية الأولى: إنها حُذف منها مضاف، وواو، وجملتان فعليتان، وتقديره: وقال بعضهم - يعني اليهود -: كونوا هودا، وقال بعضهم - يعني النصارى -: كونوا نصارى، قال: فأقام﴿أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١١] مقام ذلك كله، وذلك دليل على شرف هذا الحرف. انتهى.

(وَكَـ«إِلَى») أي والثامن من معانيها أن تكون بمعنى «إلى»، وهي كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة، نحو لألزمنّك أو تقضيني حقّي، وقوله [من الطويل]:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى   فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

ومن قال في ﴿أَوۡ تَفۡرِضُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٦] إنه منصوب جوّز هذا المعنى فيه، ويكون غاية لنفي الجُناح، لا لنفي المسيس، وقيل: «أو» بمعنى الواو.

(التَّقْرِيبُ يَافَهِيمُ) أي التاسع من معانيها التقريب، نحو ما أدري أسلّم أو ودّع، قاله الحَرِيري[1] وغيره.

(وَعَاشِرٌ مُسْتَثْنِيَا كَـ«إِلاَّ») أي العاشر من معانيها أن تكون بمعنى «إلا» الاستثنائيّة، فقوله: «وعاشر» مبتدأ سوغه الوصف المقدر، أي وعاشر من معانيها، وقوله: كـ«إلا» خبره، و«مشتثنيًا» نصب على الحال، وقوله: **(نَصْبُ الْمُضَارِعِ)** مبتدأ قُدّر خبره أي واجب، وناصبه «أن» مقدرة، لا «أو»، كما يأتي إيضاحه، وقوله **(بُعَيْدُ)** مبني على الضم ظرف متعلق بـ**(حَلاَ)** بألف الإطلاق، أي وقع، والجملة حال من «المضارع»، أي كون ذلك المضارع واقعًا بعدها.

وحاصل المعنى: عاشر معانيها أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أن» كقولك لأقتلنّه أو يُسلمَ، وقوله [من الوافر]:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

تنبيه:

حمل بعض المحقّقين على هذا الوجه قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ

(١) هو القاسم بن عليّ بن محمد بن عثمان أبو محمد، أديب بصريّ، ألّف «المقامات»، و«ملحة الإعراب»، و«درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ»، مات سنة (٥١٦هـ).

تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٦]، فقدّر ﴿تَفْرِضُوا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٦] منصوبًا بـ«أن» مضمرة، لا مجزومًا بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٦]؛ لئلا يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلّقتموهنّ في مدّة انتفاء أحد الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمّى، فكيف يصحّ نفي الجُناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلّقات المفروض لهنّ قد ذُكرن ثانيًا بقوله تعـالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [البَقَرَة:٢٣٧] الآية، وترك الممسوسات لما تقدّم من المفهوم، ولو كان ﴿تَفْرِضُوا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٦] مجزومًا لكانت الممسوسات والمفروضات لهنّ متساويتين في الذكر، وإذا قُدّرت «أو» بمعنى «إلا» خرجت المفروضات لهنّ عن مشاركة الممسوسات في الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنع كون المعنى مدّة انتفاء أحدهما، بل مُدَّةَ لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعًا؛ لأنه نكرة في سياق النفي الصريح، بخلاف الأول، فإنه لا ينفي إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثاني بأن ذكر المفروض لهنّ إنما كان لتعيين النصف لهنّ، لا لبيان أن لهنّ شيئًا في الجملة.

وقيل: «أو» بمعنى الواو، ويؤيّده قول المفسّرين: إنها نزلت في رجل أنصاريّ طلّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض، وفيها قول آخر سيأتي.

قلت: عندي القول الأول أوضح؛ لما عرفت من تقريره. والله تعالى أعلم.

(وَالشَّرْطُ) أي الحادي عشر من معانيها إفادة الشرط، نحو لأضربنّه عاش أو مات، أي إن عاش بعد الضرب، وإن مات، ومثله: لآتينّك أعطيتني أو حرَمتني، قاله ابن الشجريّ.

(وَالتَّبْعِيضُ) أي الثاني عشر من معانيها إفادة التبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٥] الآية، نقله ابن الشجريّ عن بعض الكوفيين، قال ابن هشام: والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق، فإن كلّ واحد مما قبل «أو» التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدّم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذُكرت لتفيد مجرّد معنى التبعيض. انتهى.

وقوله: **(وَالْخُلْفُ جَلِي فِي بَعْضِهَا)** أي الاختلاف بين النحاة في بعض هذه المعاني، بل في معظمها ظاهر، كما أسلفناه مفصّلا، فتفطّن له **(وَلَا تَكُنْ كَغَافِلِ)** أي عما قرّروه، وحرّروه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: التحقيق أن «أو» موضوعة لأحد شيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تخرج إلى معنى «بل»، وإلى معنى الواو، وأما بقيّة المعاني فمستفادة من غيرها، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افْعَلْ التخيير والإباحة، ومثّلوه بنحو خذ من مالي درهمًا أو دينارًا، أو جالس الحسنَ أو ابن سيرين، ثم ذكروا أن «أو» تفيدهما، ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك، ومن البيّن الفساد هذا المعنى العاشر -يعني التقريب- و«أو» فيه إنما هي للشكّ على زعمهم، وإنما استفيد معنى التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع؛ إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع، أو مستبعد، وينبغي لمن قال: إنها تأتي للشرطيّة أن يقول: وللعطف؛ لأنه قدّر مكانها «وإن»، والحقّ أن الفعل الذي قبلها دالٌّ على معنى حرف الشرط كما قدّره هذا القائل، وأن «أو» على بابها، ولكنّها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «أو» شرع يُبيّن «أَلَا»، فقال:

١٣٥- («أَلَا» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّخْفِيفِ ... خَمْسَةُ أَوْجُهٍ لَدَى التَّعْرِيفِ

١٣٦- حَرْفٌ بِهِ التَّوْبِيخُ وَالتَّنْبِيهُ ... وَالْعَرْضُ وَالتَّحْضِيضُ يَا نَبِيهُ

١٣٧- ثُمَّ التَّمَنِّي بَعْدَهُ اسْتِفْهَامُ ... عَمَّا نَفَوْا قَدِ انْتَهَى الْمَرَامُ)

(«أَلَا» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّخْفِيفِ) للامه **(خَمْسَةُ أَوْجُهٍ لَدَى التَّعْرِيفِ)** أي ذلك عند تعريفه، وتعليمه لمن لا دراية له بذلك.

(حَرْفٌ) أي أحد تلك الأوجه كونه حرفًا **(بِهِ التَّوْبِيخُ)** أي الإنكار، يقال: وَبّخته توبيخًا: إذا

لُمته، وعنّفته، وعَتَبْتَ عليه، كلّها بمعنى، وقال الفارابيّ: عيّرته. قاله في «المصباح»[(١)].

والجملة صفة لـ«حرف». كقوله [من البسيط]:

أَلاَ طِـعَـانَ أَلاَ فُـرْسَـانَ عَـادِيَـةٌ إِلاَّ تَجَشُّـؤُكُـمْ حَـوْلَ التَّنَانِـيـرِ

وقوله [من البسيط أيضًا]:

أَلاَ ارْعِـوَاءَ لِمَنْ وَلَّـتْ شَـبِـيـبَـتُـهُ وَآذَنَـتْ بِمَشِـيـبٍ بَـعْـدَهُ هَـرَمُ

(وَالتَّنْبِيهُ) أي المعنى الثاني من معاني «ألا» إفادة معنى التنبيه، فتدلّ على تحقق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، نحو ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: الآية ٨] .

قال ابن هشام: ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويُهملون معناها. يعني التنبيه.

قال: وإفادتُها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و«لا»، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠]، قال الزمخشريّ: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مُصَدَّرة بنحو ما يُتَلقى به القسم، نحو ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: الآية ٦٢] ، وأختها «أما» من مقدّمات اليمين وطلائعه، كقوله [من الطويل]:

أَمَا وَالَّذِي لاَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُحْيِي الْعِظَامَ الْبِيضَ وَهْيَ رَمِيمُ

وقوله [من الطويل أيضا]:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ

(وَالْعَرْضُ وَالتَّحْضِيضُ) أي المعنى الثالث من معاني «ألا» العرض والتحضيض، ومعناهما طلب الشيء، لكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحثّ، وتختصّ «ألا» هذه بالجملة الفعليّة، نحو ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: الآية ٢٢] ، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: الآية ١٣] .

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٤٦.

ومنه عند الخليل قوله [من الوافر]:

أَلاَ رَجُـلًا جَـزَاهُ الـلَّـهُ خَـيْـرًا يَـدُلُّ عَلَـى مُحَصِّلَـةٍ تَبِيتُ[(١)]

والتقدير عنده ألا تُروني رجلًا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولًا عليه بالمعنى. وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي ألا جزى الله رجلًا جزاه خيرًا، و«ألا» على هذا للتنبيه.

وقال يونس: «ألا» للتمني، ونوّن اسم «لا» للضرورة، وقول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل، بخلاف التنوين، وإضمارُ الخليل أولى من إضمار غيره؛ لأنه لم يُرِد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصدُه طلبه، وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: إن «يدلّ» صفة لرجل، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسّرة، وهي أجنبيّة، فمردود بقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النّساء: الآية ١٧٦] ، ثم الفصل بالجملة لازم، وإن لم تقدّر مفسّرة؛ إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائيّة.

وقوله: **(يَا نَبِيهُ)** كمل به البيت، وهو فعيل بمعنى فاعل، نَبُه بالضمّ نَبَاهَةً: شَرُف، فهو نبيه.

(ثُمَّ التَّمَنِّي) أي الرابع من معانيها: التمني، كقوله [من الطويل]:

أَلاَ عُـمْـرَ وَلَّـى مُـسْـتَـطَـاعٌ رُجُـوعُـهُ فَيَرْأَبَ مَـا أَثْـأَتْ يَـدُ الْـغَـفَـلاَتِ

ولهذا نُصب «يرأب»؛ لأنه جواب تمنّ مقرون بالفاء. ومعنى «يرأب»: يُصلح، و«أثأت»: أفسدت.

(بَعْدَهُ اسْتِفْهَامُ عَمَّا نَفَوْا) أي الخامس من معانيها: الاستفهام عن النفي، كقوله [من البسيط]:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي

وفي هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القِسم، وهو الشلوبين.

تنبيه:

يختصّ التوبيخ، والتمنّي، والاستفهام عن النفي بالدخول على الجملة الاسميّة، فتعمل عمل

(١) «المحصّلة» هي المرأة التي تحصّل المعدن أي تخلصه من التراب، و«تبيت» من بات الناقصة، وضمير «تبيت» للمحصّلة، وخبرها «ترجل لمتي» في البيت بعده .

«لا» التبرئة.

ولكن تختصّ التي للتمنّي بأنها لا خبر لها لفظًا ولا تقديرًا، وبأنها لا يجوز مُراعاة محلّها مع اسمها، وأنها لا يجوز إلغاؤها، ولو تكرّرت.

أما الأول فلأنها بمعنى «أتمنّى»، و«أتمنّى» لا خبر له، وأما الآخران فلأنها بمنزلة «ليت»، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله في البيت «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبرًا على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون «مستطاع» خبرًا أو نعتًا على المحلّ، و«رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بيّنّا.

وقوله: **(قَدِ انْتَهَى الْمَرَامُ)** أي تمّ المقصود من بيان معاني «ألا» الخمسة. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «ألا» شرع يبيّن «إلاّ» المكسورة الهمزة، المشدّدة اللام، فقال:

١٣٨. («إلاَّ» بِكَسْرِ الْهَمْزِ وَاللاَّمُ تُشَدّْ ... أَوْجُهُهَا أَرْبَعَةٌ حِينَ تُعَدّْ
١٣٩. حَرْفٌ لِلاَسْتِثْنَا وَنَصْبُ مَا يَلِي ... بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ لَا بِمَا تَلِي
١٤٠. وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ الْغَيْرِ فِي ... وَصْفٍ بِهَا مَعْ مَا يَلِيهَا فَاعْرِفِ
١٤١. جَمْعًا مُنَكَّرًا وَشِبْهَهُ إِذَا ... لَمْ يُمْكِنِ اسْتِثْنَاؤُهَا مُنَفَّذَا
١٤٢. وَعَطْفُهَا كَالْوَاوِ مَعْنًى ثَالِثُ ... وَزَيْدَهَا عَنْ أَصْمَعِيٍّ حَدَّثُوا)

(«إلاَّ») مبتدأ؛ لقصد لفظه **(بِكَسْرِ الْهَمْزِ)** متعلّق بحال محذوف، أي حال كونها كائنة بكسر اللام **(وَاللاَّمُ تُشَدّْ)** بالبناء للمفعول، والجملة حال أيضًا، وقوله: **(أَوْجُهُهَا أَرْبَعَةٌ)** مبتدأ وخبر، والجملة خبر «إلا»، أي معانيها أربعة، وقوله: **(حِينَ تُعَدّْ)** بالبناء للمفعول، كمل به البيت، أي وقت تعدادها.

(حَرْفٌ لِلاسْتِثْنَا) بالقصر للوزن، أي أحد تلك المعاني أن تكون للاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] الآية **(وَنَصْبُ مَا يَلِي بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ)** أي أن نصب الاسم الذي يلي «إلا» بها على القول الصحيح، واختاره ابن مالك، وقال: إنه مذهب سيبويه **(لَا بِمَا تَلِي)** أي ليس نصبه بالفعل الذي تلته «إلا»، وهو إشارة إلى مقابل الصحيح، وهو أن

انتصاب المستثنى بالفعل الذي قبل «لا»، وهو ﴿فَشَرِبُوا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] في الآية مثلاً، ورُدّ عليهم بأنه يقال: القوم إخوتك إلا زيدًا، فإنه لم يتقدّم فيه فعل، وقيل: الناصب ما قبل «إلا» بواسطتها، وصححه بعضهم.

تنبيه:

ارتفاع ما بعد «إلا» في قوله ﷻ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ٦٦] الآية، ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين، ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو «ما جاءني أحد إلا زيد» كما في نحو «أكلت الرغيف ثلثه»، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه، و«إلا» حرف عطف عند الكوفيين، وهي بمنزلة «لا» العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، لكن ذاك منفي بعد إيجاب، وهذا موجب بعد نفي، ورُدّ بقولهم: «ما قام إلا زيد»، وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل «ما قام أحد إلا زيد».

قلت: تبيّن بهذا أن ما قاله الكوفيّون من أن «إلا» في الآية ونحوها للعطف، أرجح؛ فتبصّر. والله تعالى أعلم.

(وَالثَّانِ) بحذف الياء على ما مرّ **(أَنْ تَكُونَ مِثْلَ الْغَيْرِ)** أي بمنزلة «غير» **(فِي وَصْفٍ بِهَا مَعْ مَا يَلِيهَا)** وهو المستثنى، وقوله: **(فَاعْرِفِ)** جملة معترضة كمل بها البيت، وقوله: **(جَمْعًا مُنَكَّرًا)** منصوب بـ«وصف»؛ لأنه مصدر يعمل عمل فعله **(وَشِبْهَهُ)** عطف على ما قبله، أي وشبه الجمع المنكّر، وهو الجمع المعرّف بـ«أل» الجنسيّة، و المفرد المعرّف بها، كما يأتي تمثيله **(إِذَا لَمْ يُمْكِنِ اسْتِثْنَاؤُهَا)** أي استثناء «إلا»، فالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله **(مُنَفَّذَا)** حال من «استثناؤها»، يعني إنما تكون «إلا» بمعنى «غير» إذا لم يمكن تنفيذ استثنائها، بأن لا يتم المقصود من الكلام لو حملناه على معنى الاستثناء.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن «إلا» تأتي بمعنى «غير»، فيوصف بها وبتاليها جمع منكّر، أو شبهه، فمثال الجمع المنكّر قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢]

الآية، فلا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأن آلهة جمع منكّر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصحّ الاستثناء منه، فلو قلت: قال رجال إلا زيدًا لم يصحّ اتّفاقًا. وزعم المبرّد أن «إلا» في هذه الآية للاستثناء، و«أن» ما بعدها بدلٌ، محتجا بأن «لو» تدلّ على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفريغ بعدها جائزٌ، وأن نحو لو كان معنا إلا زيد أجود كلام.

ويردّه أنهم لا يقولون: لو جاءني ديّارٌ أكرمته، ولا لو جاءني من أحد أكرمته، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز ما فيها ديّارٌ، وما جاءني من أحد، ولمّا لم يجُز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه: إنّ «إلا» وما بعدها صفة.

قال الشلوبين وابن الضائع[1]: ولا يصحّ المعنى حتى تكون «إلا» بمعنى «غير» التي يُراد بها البدل والعوض، قالا: وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغَلَبنا، أي رجلٌ مكانَ زيد، أو عوضًا من زيد. انتهى.

وتعقّبهما ابن هشام، فقال: وليس كما قالا، بل الوصف في المثال، وفي الآية مختلفٌ، فهو في المثال مخصِّص، مثله في قولك: جاء رجلٌ موصوف بأنه غير زيد، وفي الآية مؤكّد، مثله في قولك: متعدّد موصوفٌ بأنه غير الواحد، وهكذا الحكم أبدًا، إن طابق ما بعد «إلا» موصوفها فالوصف مخصِّصٌ له، وإن خالفه بإفراد أو غيره، فالوصف مؤكّدٌ.

قال: ولم أر من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا: إذا قيل: له عندي عشرةٌ إلا درهمًا، فقد أقرّ له بتسعة، فإن قال: إلا درهمٌ، فقد أقرّ له بعشرة، وسرُّهُ أن المعنى حينئذ: عشرة موصوفةٌ بأنه غير درهم، وكلّ عشرة فهي موصوفة بذلك، فالصفة هنا مؤكّدة، صالحة للإسقاط، مثلُها في ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقّة: الآية ١٣]، وتتخرّج الآية على ذلك؛ إذا المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهةٌ

(١) هو علي بن محمد النحويّ الأندلسيّ، له «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» للزجاجي، مات سنة (٦٨٠هـ).

لفسدتا، أي أن الفساد يترتّب على تقدير تعدّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد. انتهى[1]، وهو بحثٌ نفيس. والله تعالى أعلم.

ومثال المعرَّف الشبيه بالمنَكّر قوله [من الطويل]:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ ... قَلِيلٌ بِهَا الأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا

فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله [من البسيط]:

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الدَّهْرَ غَيَّرَهُ ... وَقْعُ الْحَوَادِثِ إِلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فـ«إلا الصارم» صفة لـ«غيري».

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعًا أو شبهه؛ لتمثيله بـ«لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغَلَبنا»، وهو لا يُجري «لو» مجرى النفي، كما يقول المبرّد.

تنبيه:

تفارق «إلا» هذه «غيرًا» من وجهين:

[أحدهما]: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: جاءني إلا زيدٌ، ويقال: جاءني غير زيد، ونظيرهما في ذلك الجُمَل والظروف، فإنها تقع صفاتٍ ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

[والثاني]: أنه لا يُوصف بها إلا حيث يصحّ الاستثناء، فيجوز عندي درهم إلا دانقٌ؛ لأنه يجوز إلا دانقًا، ويمتنع إلا جيّدٌ؛ لأنه يمتنع إلا جيّدًا، ويجوز درهم غير جيّدٍ، قاله جماعاتٌ، وقد يقال: إنه مخالفٌ لقولهم في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية، ولمثال سيبويه: لو كان معنا رجلٌ غير زيد لغَلَبنا.

وشرط ابن الحاجب في وقوع «إلا» صفةً تعذّر الاستثناء، وجعل من الشاذّ قوله [من الوافر]:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ

والوصف مخصِّصٌ لا مؤكِّد، كما سبق من القاعدة التي بيّنها ابن هشام في كلامه السابق.

(١) راجع «المغني» ١: ٧١.

(**وَعَطْفُهَا**) مبتدأٌ، أي كون «إلا» عاطفة لما بعدها على ما قبلها (**كَالْوَاوِ**) أي حال كونها مماثلةً للواو في معناها، وقوله: (**مَعْنًى ثَالِثٌ**) خبر المبتدإ.

والمعنى: أن الثالث من معاني «إلا» أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عُبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٥٠] الآية، وقوله تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ الآية [النمل: ١٠ ـ ١١]: أي والذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأوّلهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

قلت: ما ذهب إليه الأولون أقرب وأوضح. والله تعالى أعلم.

وإلى المعنى الرابع أشار بقوله:

(**وَزَيْدَهَا**) بالنصب مفعول مقدّم لـ«حدّثوا» (**عَنْ أَصْمَعِيٍّ**) أي إمام منسوب إلى أصمع، جدّه، وهو: عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك بن عليّ بن أصمع بن مُظَهِّر بن رِيَاح بن عَمرو، أبو سعيد الباهليّ البصريّ، أحد الأعلام، ويقال: إن قُريبًا لقبٌ، واسمه عاصم، وكنيته أبو بكر، سمع منه مالك بن أنس الإمام، وقال الشافعيّ: ما عبّر أحدٌ عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعيّ، وكان أحمد بن حنبل، وابن معين يُثنيان على الأصمعيّ في السنّة. وقال الحربيّ: كان أهل العربيّة من أهل البصرة من أصحاب الأهواء إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سنّة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعيّ. وقال نصر بن عليّ: كان الأصمعيّ يتّقي أن يفسّر حديث رسول الله ﷺ، كما يتّقي أن يفسّر القرآن. مات سنة (٢٢٣) وقيل: (٢١٥) وقيل: (٢١٦) وقيل: (٢١٧)، قال الخطيب: بلغني أنه عاش (٨٨) سنة[1] والجارّ والمجرور متعلّق بـ(**حَدَّثُوا**) أي نقلوه عنه.

والمعنى: أن الرابع من معانيها أن تكون زائدة، قاله الأصمعيّ، وكذا ابن جنّي، وحملا عليه قوله [من الطويل]:

(١) راجع «تهذيب التهذيب» ٢/٦٢٢-٦٢٣.

حَرَاجِيجُ[1] مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً ... عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا

وقاله أيضًا ابن مالك، وحَمَل عليه قوله [من الطويل]:

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

وتعقّبه ابن هشام بأن المحفوظ: «وما الدهر»، قال: ثم إن صحّت الرواية فتُخرّج على أن «أرى» جواب لقسم مقدّر، وحُذفت «لا» كحذفها في ﴿تالله تفتؤ﴾ [يوسف: ٨٥]، ودلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ. قال: وأما بيت ذي الرمّة، فقيل: غلطٌ منه، وقيل: من الرواة، وإن الرواية «إِلًّا» بالتنوين، أي شخصًا، وقيل: «تنفكّ» تامّةٌ بمعنى ما تنفصل عن التعب، أو تَخلُصُ منه، فنفيها نفي، و«مناخة» حال، وقال جماعة كثيرة: هي ناقصةٌ، والخبر «على الخسف»، و«مناخة» حال، وهذا فاسدٌ؛ لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: جاء زيدٌ إلا رَاكِبًا. انتهى.

تنبيه:

ليست من أقسام «إلا» التي في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٤٠] الآية، وإنما هذه كلمتان، «إن» الشرطيّة، و«لا» النافية، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في «شرح التسهيل» من أقسام «إلا». والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «إلا» بالكسر، شرع يبيّن «ألاّ» بالفتح، فقال:

١٤٣- («أَلَّا» بِشَدِّ اللَّامِ وَالْهَمْزُ فُتِحْ ... حَرْفٌ لِتَحْضِيضٍ مَعَ الفِعْلِ يَضِحْ

١٤٤- وَرُبَّمَا الْمَحْذُوفُ أَيْضًا صَحِبَا ... كَمَا لِمَا أُخِّرَ لَفْظًا نُسِبَا)

(**«أَلَّا»**) مبتدأ لقصد لفظها، خبره «حرف الخ» (**بِشَدِّ اللَّامِ**) أي بتشديد لامها، متعلّق بحال مقدّر (**وَالْهَمْزُ فُتِحْ**) بالبناء للمفعول، والجملة حال أيضًا (**حَرْفٌ لِتَحْضِيضٍ**) أي موضوعة لإفادة معنى التحضيض، وقد تقدّم أنه طلب الشيء بحثّ، والجارّ متعلّق بـ«يَضِحُ»، وقوله: (**مَعَ الفِعْلِ**) متعلق بحال مقدّر، أي حال كونه آتيًا مع الفعل، وقوله: (**يَضِحْ**) مضارع وضح، يقال: وضح يضِح، من باب وعد وُضُوحًا: إذا انكشف وانجلى، والجملة صفة لـ«حرف».

(١) جمع حُرجوج، وهي الناقة الطويلة.

والمعنى: أن «ألاّ» حرف تحضيض، مختصّ بالجمل الفعليّة الخبريّة، كسائر أدوات التحضيض، فتقول: ألاّ تصلي، ألا تفعل المعروف.

ثم إن هذا الذي ذكره من أن «ألّا»، وسائر أدوات التحضيض مختصّة بالفعل، هو الغالب، وقد تدخل على الاسم معمولًا لفعل مضمر، أو مؤخّر، فأشار إلى المضمر بقوله:

(وَرُبَّمَا) للتقليل **(المَحْذُوفَ)** بالنصب مفعولا مقدمًا **(أَيْضًا صَحِبَا)** بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، أي ربما صحب «ألاّ» وكذا سائر أدوات التحضيض فعلًا محذوفًا، فمثال المحذوف قوله [من الكامل]:

هَـلاَّ الـتَّـقَـدُّمُ وَالْـقُـلُـوبُ صِـحَـاحُ[1]

فالتقدّم مرفوع بفعل محذوف، أي هلاّ وُجد التقدّم، ومثله قوله [من الطويل]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[2]

فـ«الكميّ» مفعول لفعل محذوف، لولا تعدّون الكميّ المقنّع.

وقوله [من الطويل]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

قال ابن هشام: التقدير: فهلاّ كان هو، أي الشأن. وقيل: التقدير: فهلاّ شفعَتْ نفس ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، و«شفيعها» على هذا خبر لمحذوف، أي هي شفيعها.

وأشار إلى المؤخّر بقوله:

(كَمَا) موصولة صلتها «نُسب» **(لِمَا)** بكسر اللام، وهي جارّة متعلّقة بـ«نُسب»، و«ما» موصولة بقوله(**أُخِرَ)** بالبناء للمفعول **(لَفْظًا)** منصوب على التمييز **(نُسِبَا)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله

(١) عجز بيت لا يُعرف قائله: وصدره:

الآنَ بَـعْـدَ لَجَاجَـتِـي تَـلْـحُـونَـنِـي

(٢) «النيب» بكسر النون، جمع ناب، وهي المسنّة من النوق، و«بني» منادى، و«ضوطرى» بفتح الضاد، وسكون الواو، وفتح الطاء والراء: المرأة الحمقاء، و«الكميّ»: الشجاع المتكمّي في سلاحه، أي المتغطّي به، و«المقنّع»: الذي على رأسه بيضة الحديد.

ضمير يعود إلى المذكور من الصحبة، أي كما نُسب صحبة «ألا» وأخواتها من أدوات التحضيض للفعل المؤخّر.

والمعنى: أنه قد تدخل أدوات التحضيض على الاسم المعمول لفعل مؤخر، كقولك: ألا زيدًا نصرت، فـ«زيدًا» مفعول «نصرت».

تنبيه:

ليس من أقسام «ألاّ» التي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ الآية [النمل: ٣٠-٣١]، بل هذه كلمتان: «أن» الناصبة، و«لا» النافية، أو «أن» المفسّرة، أو المخفّفة من الثقيلة، و«لا» الناهية، ولا موضعَ لها على هذا، وعلى الأول فهي بدل من ﴿كِتَٰبٌ﴾ [النمل: ٢٩] على أنه بمعنى مكتوب، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب بقرينة ﴿وَأْتُونِي﴾ [النمل: ٣١]، ومثلها: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النّمل: الآية ٢٥] في قراءة التشديد، ولكن «أن» فيها هي الناصبة ليس غيرُ، و«لا» فيها محتملة للنفي، فتكون «ألا» بدلا من ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٢٤]، أو خبرًا لمحذوف، أي أعمالهم ألا يسجدوا، وللزيادة، فتكون «ألا» مخفوضة بدلًا من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ [النمل: ٢٤]، أو مختلفا فيهما: أمخفوضة هي أم منصوبة، وذلك على أن الأصل لئلا، واللام متعلّقة بـ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [النّمل: الآية ٢٤] . والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «ألاّ» شرع يُبيّن «إلى»، فقال:

١٤٥- (ثُـمَّ «إِلَـى» أَدَاةُ جَـرٍّ حَـاوِيَـهْ مِـنَ الْمَعَانِي عِـنْـدَهُـمْ ثَـمَـانِـيَـهْ
١٤٦- هِـيَ انْتِهَا غَايَةِ وَقْـتٍ وَمَـحَـلّْ وَمِـثْـلُ مَـعْ وَلِـبَـيَـانِ مَـنْ فَـعَـلْ
١٤٧- وَكَوْنُهَا كَـاللاَّمِ أَوْ كَـمِـثْـلِ «فِي» وَالإِبْـتِـدَا وَمِـثْـلِ «عِـنْـدَ» قَـدْ تَـفِـي
١٤٨- وَالثَّـامِـنُ الـتَّـوْكِـيـدُ وَهْـيَ الـزَّائِـدَهْ ....)

(ثُمَّ «إِلَى» أَدَاةُ جَرٍّ) أي حرف يعمل الجرّ، حال كونها **(حَاوِيَهْ)** أي جامعة **(مِنَ المَعَانِي عِنْدَهُمْ)** أي عند العرب، حيث استعملوها لتلك المعاني، أو عند النحاة، حيث نقلوها عنهم **(ثَمَانِيَهْ)** بالنصب مفعول «حاوية».

(هِيَ) أي تلك المعاني (انْتِهَا غَايَة) أي الدلالة على انتهاء ذي الغاية، وقوله: (وَقْتٍ) بالجرّ بدل مما قبله، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ نظيره غير مرّة، وقوله: (وَمَحَلّ) بالجرّ عطفًا على «وقت» أي مكان.

والمعنى: أن الأول من معاني «إلى» انتهاء الغاية الزمانية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧] الآية، والمكانيّة، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: الآية ١] الآية.

تنبيه:

(اعلم): أنه إذا دلّت قرينة على دخول ما بعد «إلى» فيما قبلها، نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، أو على خروجه، نحو قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٧]، ونحو قوله ﷻ: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٠]، عُمل بها، وإلا فقيل: يدخل إن كان من الجنس. وقيل: يدخل مطلقًا. وقيل: لا يدخل مطلقًا، وهو الصحيح؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردّد. والله تعالى أعلم.

(وَمِثْلُ مَعْ) أي الثاني من معانيها المعيّة، وذلك إذا ضممت شيئًا إلى آخر، وبه قال الكوفيّون، وجماعة من البصريين في قوله ﷻ: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ٥٢]، وقولهم: «الذَّوْدُ إلى الذَّود إبل»، و«الذَّوْدُ» من ثلاثة إلى عشرة، والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرًا، ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال.

(وَلِبَيَانِ مَنْ فَعَلْ) أي الثالث من معانيها: التبيين، وهي المبيِّنة لفاعليّة مجرورها بعد ما يُفيد حبًّا أو بُغضًا، من فعل تعجّبٍ، أو اسم تفضيل، نحو قوله ﷻ: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: الآية ٣٣] الآية.

(وَكَوْنُهَا كَاللَّامِ) أي الرابع من معانيها كونها بمعنى اللام، نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: الآية ٣٣] الآية، وقيل: هي لانتهاء الغاية، أي منتهٍ إليك، ويقولون: «أحمد إليك الله سبحانه»، أي أُنهي حمده إليك.

(أَوْ) بمعنى الواو (كَمِثْلِ «فِي») أي الخامس من معانيها كونها بمعنى «في» الظرفيّة، ذكره جماعة في قول الشاعر [من الطويل]:

فَلاَ تَتْرُكَنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي   إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

قال ابن مالك: ويمكن أن يكون منه قوله ﷻ: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [النساء: الآية ٨٧] الآية.

وتأول بعضهم البيت على تعلّق «إلى» بمحذوف، أي مطليّ بالقار مضافًا إلى الناس، فحُذف، وقُلب الكلام. وقال ابن عصفور: هو على تضمين «مطليّ» معنى مُبَغَّض، قال: ولو صحّ مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز زيد إلى الكوفة.

قلت: عندي أن القول الأول أرجح؛ لأن التأويلات المذكورة ظاهرة التكلّف. والله تعالى أعلم.

(وَالابْتِدَا) أي السادس من معانيها كونها بمعنى «من» الابتدائيّة، كقوله [من الطويل]:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا   أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

أي منّي.

(وَمِثْلُ «عِنْدَ») بالنصب مفعولاً مقدّمًا لـ(قَدْتَفِي) أي تجيء، يعني أن السابع من معانيها كونها بمعنى «عند»، كقوله [من الكامل]:

أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ   أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

(وَالثَّامِنُ التَّوْكِيدُ) أي الثامن من معانيها إفادة التوكيد للكلام (وَهْيَ الزَّائِدَه) أثبتها الفرّاء، مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿أفئدة من الناس تَهْوَى إليهم﴾ بفتح الواو، وخُرِّجت على تضمين «تهوَى» معنى تميل، أو أن الأصل تَهْوِي بالكسر، فقُلبت الكسرة فتحةً، والياء ألفًا، كما يقال في رضِيَ رَضَا، وفي ناصية: ناصاة، قاله ابن مالك. وتعقّبه ابن هشام بأن شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل.

قلت: قول الفرّاء أظهر؛ لعدم إحواجه إلى هذه التكلّفات. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام في «إلى» شرع يبيّن «إِي» بكسر الهمزة، وسكون الياء، فقال:

(...... ... . وَ«إِيْ» بِكَسْرٍ فَسُكُونٍ وَارِدَهْ

١٤٩- حَرْفَ جَوَابٍ كَـ«نَعَم» وَيُشْتَرَطْ إِتْبَاعُهُ بِقَسَمٍ بِلاَ غَلَطْ

١٥٠- وَالْحَرْفُ إِنْ يُحْذَفْ فَيَاءَ احْذِفِ أَوْ سَاكِنًا أَوْ بِانْفِتَاحِهِ يَفِي)

(وَ«إِيْ») مبتدأ، خبره «وارده» **(بِكَسْرٍ)** أي لهمزه **(فَسُكُونٍ)** أي ليائه **(وَارِدَهْ)** أي آتية **(حَرْفَ جَوَابٍ)** بالنصب مفعولا لـ«واردة» **(كَـ«نَعَم»)** أي هو بمعنى «نعم»، فيكون لتصديق الخبر، كقام زيد، ولإعلام المستخبِر، كهل قام زيد، ولوعد الطلب، كاضرب زيدًا، ونحو ذلك، كما تقع «نعم» بعد هذه الأشياء. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ الآية [يونس: ٥٣].

وقوله: **(وَيُشْتَرَطْ إِتْبَاعُهُ بِقَسَمٍ)** أشار به إلى أن «إي» لا تقع إلا قبل القسم، وهذا بلا خلاف، كما أشار إليه بقوله: **(بِلاَ غَلَطْ)** أي لا يلحق هذا الشرط غلطٌ؛ لكونه مجمعًا عليه. ومثاله الآية المذكورة.

تنبيـه:

إذا قيل: إي والله، ثم أسقطت الواو، جاز سكون الياء، وفتحها، وحذفها، وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدّهما، وإلى هذا أشار بقوله:

(وَالْحَرْفُ) أي حرف القسم **(إِنْ يُحْذَفْ)** بالبناء للمفعول **(فَيَاءَ)** بالنصب مفعولًا لـ**(احْذِفِ)** أي احذف ياء «إي»؛ لالتقاء الساكنين **(أَوْ سَاكِنًا)** حال من «يفي»، يعني أن الياء يبقى ساكنًا، كما كان قبل حذف الواو **(أَوْ بِانْفِتَاحِهِ)** أي مع فتحه للتخلّص من التقاء الساكنين، فالباء بمعنى «مع»، وقوله: **(يَفِي)** مضارع وَفَى، أي يثبت.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إذا أسقطت واو القسم بعد «إي» جاز إبقاء الياء ساكنة على الأصل، وجاز فتحها؛ تخلّصًا من التقاء الساكنين، وجاز حذفها لالتقاء الساكنين.

ثم على الوجه الأول، وهو إبقاؤها ساكنةً يلزم التقاء الساكنين على غير حدّهما؛ إذ ليسا في كلمة واحدة، وإنما يُغتفر التقاء الساكنين إذا كانا في كلمة واحدة، وكان الأول حرف لين، والثاني مدغمًا، كما في «الضالين» و«دابّة» و«طامّة»، ونحوها. والله تعالى أعلم.

ولَمّا أنهى الكلام على «إي» شرع يبيّن «أَيْ» بفتح، فسكون، فقال:

١٥١- لأَيْ بِفَتْحٍ فَسُكُونٍ مَعْنَيَانْ حَرْفُ النِّدَا وَمَا بِهِ يَبْدُو الْبَيَانْ

١٥٢- تَقُولُ عِنْدِي عَسْجَدٌ أَيْ ذَهَبُ تَفْسِيرُهَا الْجُمْلَةَ أَيْضًا مُوجَبُ

١٥٣- وَتِلْوُهَا عَطْفُ الْبَيَانِ أَوْ بَدَلْ وَكَوْنُهَا لِلنَّسْقِ جُلُّهُمْ حَظَلْ

(لأَيْ) متعلّق بخبر محذوف **(بِفَتْحٍ)** للهمزة **(فَسُكُونٍ)** للياء **(مَعْنَيَانْ)** مبتدأ مؤخّر، يعني أن «أيْ» لها معنيان، أحدهما أنها **(حَرْفُ النِّدَا)** للبعيد، أو القريب، أو المتوسّط، على أقوال، قال الشاعر [من الطويل]:

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ

وفي حديث البخاريّ: «أي ربّ، وأنا معهم»، وقد تُمدّ ألفها، فتكون حينئذ لنداء البعيد فقط.

وقوله: **(وَمَا بِهِ يَبْدُو الْبَيَانْ)** أشار به إلى المعنى الثاني، يعني أن المعنى الثاني لـ«أي» أن تكون لبيان المعنى، وهي التفسيريّة **(تَقُولُ عِنْدِي عَسْجَدٌ)** بفتح العين المهملة، وسكون السين المهملة، والجيم **(أَيْ ذَهَبُ)** قال في «القاموس»: العَسْجَد: الذهب، والجوهر كلّه، كالدّرّ، والياقوت، والبعير الضخم. انتهى. وتقول: غضنفرٌ: أي أسدٌ.

وقوله: **(تَفْسِيرُهَا)** مبتدأ خبره «موجب» **(الْجُمْلَةَ)** بالنصب على المفعوليّة **(أَيْضًا)** أي مثل تفسيرها المفرد، كالمثال السابق **(مُوجَبُ)** بفتح الجيم: أي مثبتٌ.

والمعنى: أن «أي» تقع أيضًا تفسيرًا للجملة، كما في قوله [من الطويل]:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي

(وَتِلْوُهَا عَطْفُ الْبَيَانِ) مبتدأ وخبر، أي الواقع بعد «أي» يُعرب عطف بيان لما قبلها **(أَوْ بَدَلْ)** منه **(وَكَوْنُهَا)** مبتدأ خبره الجملة بعده، أو مفعول مقدّم لـ«حظَل» **(لِلنَّسْقِ)** بفتح النون، وسكون السين لغة في فتحها، أي إعراب ما يليها عطفَ النسق **(جُلُّهُمْ)** أي معظم النحويين، وهو مبتدأ، خبره قوله: **(حَظَلْ)** بالبناء للفاعل، أي منع.

والمعنى: أن البصريين منعوا كونه عطف نسق؛ لأنه لا يُعرف عاطف يصلح للسقوط دائمًا،

ولا يُعرف عاطف ملازم لعطف الشيء على مرادفه، وخالف في ذلك الكوفيون، وصاحبا «المستوفى»[1]، و«المفتاح»[2].

قاعدة مهمّة

إذا وقعت «أيْ» بعد «تقول»، وقبلَ فعلٍ مُسند للضمير، حُكي الضمير، نحو: تقول: استكتمته الحديثَ، أي سألتُه كتمانَهُ، يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ«إذا» مكان «أيْ» فتحت التاء، فقلت: «إذا سألتَه»؛ لأن «إذا» ظرف لـ«تقول»، وقد نظم ذلك بعضهم، فقال [من البسيط]:

إِذَا كَنَيْتَ بِـ«أَيْ» فِعْلًا تُفَسِّرُهُ ... فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وَإِنْ تَكُنْ بِـ«إِذَا» يَوْمًا تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفِ

ولَمّا أنهى الكلام على «أي» المخففة، شرع يبيّن «أيّ» المشدّدة، فقال:

١٥٤ـ («أَيٌّ» بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ جَا ... اسْمًا مِنَ الأَوْجُهِ خَمْسًا أَنْتَجَا
١٥٥ـ شَرْطًا وَمَوْصُولًا وَالاِسْتِفْهَامَا ... وَصِفَةً وَوُصْلَةً تَمَامَا)

(**«أَيٌّ»**) مبتدأ خبره جملة «جا» (**بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالتَّشْدِيدِ**) ليائه (**جَا اسْمًا**) أي ليس حرفًا (**مِنَ الأَوْجُهِ**) أي المعاني، متعلّق بـ«أنتج» (**خَمْسًا**) مفعول مقدم لـ«أنتج» أيضًا.

تنبيه:

إنما ذَكّر العدد مع أن المعدود، وهو المعنى مذكّر؛ لأن القاعدة في تأنيث العدد مع المذكّر، وتذكيره مع المؤنّث، إنما هو إذا وقع المعدود بعد العدد تمييزًا، أما إذا حُذف، كحديث مسلم: «من صام رمضان، ثم أتبعه ستًّا من شوال...» الحديث، أو تقدّم، كهذا المثال، وكقولك: مسائلُ ست، ورجالٌ تسعة، فيجوز الوجهان، فتنبّه لهذه القاعدة، فإنها مهمّة جدًّا. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(١) «المستوفى» كتاب في النحو للقاضي كمال الدين، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان.
(٢) «مفتاح العلوم» كتاب للسكاكي المتوفى سنة (٦٢٦هـ) وهو كتاب يتناول بإيجاز علوم الصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقافية.

وقوله: (**أَنْتَجَا**) بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، أي أفاد خمسة معانٍ (**شَرْطًا**) بدل من «خمسًا»، يعني أن أول الخمسة أن تكون شرطًا، نحو قوله عز وجل: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] (**وَمَوْصُولًا**) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: الآية ٦٩] الآية، التقدير: لننزعنّ الذي هو أشدّ، قاله سيبويه، وخالفه الكوفيّون، وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أيًّا» الموصولة معربة دائمًا كالشرطيّة والاستفهاميّة، قال الزجّاج: ما تبيّن لي أن سيبويه غَلِط إلا في موضعين: هذا أحدهما، فإنه يُسلّم أنها تعرب إذا أُفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟، وقال الجرميّ: خرجت من البصرة، فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدًا يقول: «لأضربنّ أيّهم قائمٌ» بالضمّ انتهى.

وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهاميّة، وأنها مبتدأ، و«أشدّ» خبرٌ، ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعنّ الفريق الذي يقال فيهم: أيُّهم أشدّ. وقال يونس: هو الجملة، وعُلِّقت «ننزع» عن العمل كما في قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: الآية ١٢] الآية. وقال الكسائيّ والأخفش: كلّ شيعة، و«من» زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة، وذلك على قولهما في جواز زيادة «من» في الإيجاب.

قال ابن هشام: ويردُّ أقوالهم أن التعليق مختصّ بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز لأضربنّ الفاسقُ بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه: هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة «من» في الإيجاب، وقول الشاعر[من المتقارب]:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ ... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

يُروى بضم «أيُّ»، وحروف الجرّ لا تُعلّق، ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجارّ على معمول صلته، ولا يُستأنف ما بعد الجارّ.

وجوّز الزمخشريّ وجماعة كونها موصولةً مع أن الضمة إعراب، فقدّروا متعلّق النزع من كلّ شيعة، وكأنه قيل: لننزعنّ بعضَ كلّ شيعة، ثم قُدّر أنه سئل: من هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو

(١) هو أبو الحسين، سليمان بن محمد، الأندلسيّ من مالقة، كان بصيرًا بالنحو والأدب، مات سنة (٥٢٨هـ).

أشدّ، ثم حُذف المبتدآن المكتنِفان للموصول.

قال ابن هشام: وفيه تعسّف ظاهرٌ، ولا أعلمهم استعملوا «أيًا» الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوة[1] أن «أيًا» مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنيت، وأن «هم أشدّ» مبتدأ وخبر، وهذا باطلٌ برسم الضمير متّصلًا بـ«أيّ»، والإجماع على أنها إذا لم تُضف كانت معربة.

وزعم ثعلب أن «أيًا» لا تكون موصولة أصلًا، وقال: لم يُسمع: أيهم هو فاضل جاء ني بتقدير الذي هو فاضل جاءني.

(وَالاسْتِفْهَامَا) نحو قوله ﷻ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: الآية ١٢٤]، وقوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٥]، وقد تُخفّف، كقوله [من الطويل]:

تَنَظَّرْتُ نَصْرًا وَالسِّمَاكَيْنِ أَيْهُمَا ... عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهْ

(وَصِفَةً) هي الدّالّة على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة، نحو: زيد رجلٌ أيُّ رجل، أي كاملٌ في صفات الرجال، وحالًا للمعرفة، كمررتُ بعبد الله أيَّ رجل.

(وَوُصْلَةً) بضمّ الواو، وسكون الصاد، أي يتوصّل بها إلى نداء ما فيه «أل»، نحو: يا أيّها الرجل، وزعم الأخفش أن «أيًا» لا تكون وُصلة، وأن «أيًا» هذه هي الموصولة حُذف صدر صلتها، وهو العائد، والمعنى: يا من هو الرجل.

ورُدّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسميّةً. وله أن يُجيب عنهما بأن «ما» في قولهم: لا سيّما زيد بالرفع كذلك.

وزاد قسمًا، وهو أن تكون نكرة موصوفة، نحو مررت بأيٍّ معجبٍ لك، كما يقال: مررت بمن معجب لك، وهذا لم يُسمع.

وقوله: **(تَمَامَا)** كمل به البيت، أي خذه ذا تمام.

تنبيه:

لا تكون «أيّ» غير مذكور معها مضاف إليها البتة إلا في النداء والحكاية، يقال: «جاءني

رجل» فتقول: «أيٌّ يا هذا»، و«جاءني رجلان»، فتقول: «أيان»، و«جاءني رجال»، فتقول: «أيون».

تنبيه آخر

قول أبي الطيب [من الخفيف]:

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ ... لَمْ تَرُعْنِي ثَلَاثَةً بِصُدُودِ

ليست فيه «أيّ» موصولة؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة، وقال أبو علي في «التذكرة» في قوله [من الكامل]:

أَرَأَيْتَ أَيَّ سَوَالِفٍ وَخُدُودِ ... بَرَزَتْ لَنَا بَيْنَ اللِّوَى فَزَرُودِ

لا تكون «أيّ» فيه موصولة؛ لإضافتها إلى نكرة. انتهى. ولا شرطية؛ لأن المعنى حينئذ إن سررتني يومًا بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي، كقولك لمن ادّعى أنه أكرمك: «أيَّ يوم أكرمتني؟» والمعنى ما سررتني يوما بوصالك إلا روعتني ثلاثة بصدودك، والجملة الأولى مستأنفة قُدِّم ظرفها؛ لأن له الصدر، والثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد، أي لم ترعني بعده كما حُذف في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ﴾ [البقرة: الآية ٤٨] الآية، أو نصب حالًا من فاعل «سررتني» أو مفعوله، والمعنى: أي يوم سررتني غير رائع لي، أو غير مروع منك، وهي حال مقدرة مثلها في قوله تعالى: ﴿طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: الآية ٧٣]، أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾[1] [البقرة: الآية ٦٧] الآية، وكذا في بقية الآية، وفيه بُعْدٌ، والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن روى «ثلاثة» بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل «سررتني»؛ لخلو «ترعني» من ضمير ذي الحال. والله أعلم بالصواب.

(١) أي فقال: أعوذ بالله.

ولـمَّا أنهى الكلام على «أيّ» شرع يبيّن «إذ»، فقال:

١٥٦- (وَ«إِذْ») عَلَى أَرْبَعَةِ الْأَوْجُهِ قَدْ ... أَتَتْ سُمًا لِلزَّمَنِ الْمَاضِي وَرَدْ

١٥٧- ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ وَبَدَلَا ... مِنْهُ وَجُرَّ بِمُضَافٍ مَاثَلَا

١٥٨- وَالثَّانِ أَنْ تَجِيءَ لِلْمُسْتَقْبَلِ ... وَالثَّالِثُ التَّعْلِيلُ لِلْمُعَلَّلِ

١٥٩- ثُمَّ الْمُفَاجَأَةُ فِيهَا رَابِعُ ... عَقِيبَ «بَيْنَمَا» وَ«بَيْنَا» وَاقِعُ

١٦٠- ظَرْفُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ أَتَتْ ... زَائِدَةً فَالْخُلْفُ فِي الْكُلِّ ثَبَتْ)

(وَ«إِذْ») مبتدأ، خبره «أتت» (عَلَى أَرْبَعَةِ الْأَوْجُهِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي على الأوجه الأربعة، وهو متعلّق بـ (قَدْ أَتَتْ) أي وردت عن العرب (سُمًا) بضمّ السين لغة في الاسم؛ إذ فيها لغات أوصلها بعضهم إلى ثَماني عَشْرَةَ لغةً، ونظمها بقوله [من الطويل]:

سِمٌ سِمَةٌ وَاسْمٌ سَمَاةٌ كَذَا سَمَا ... سَمَاءٌ بِتَثْلِيثٍ لِأَوَّلِ كُلِّهَا

(لِلزَّمَنِ الْمَاضِي) متعلّق بـ(وَرَدْ) والجملة صفة «سما».

والمعنى: أن «إذ» وردت عن العرب اسمًا للزمان الماضي، ولها أربعة استعمالات، أحدها أن تكون (ظَرْفًا) وهو الغالب، نحو قوله ﷻ: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: الآية ٤٠] الآية (وَ) الثاني أن تكون (مَفْعُولًا بِهِ) نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ٨٦] الآية، والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولًا به بتقدير «اذكر»، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: الآية ٣٠]، و﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ﴾ [البقرة: الآية ٣٤]، و﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠].

وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لـ«اذكر» محذوفًا، وهذا وَهَمٌ فاحش؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه، لا الذكر فيه. فتنبه.

(وَ) الثالث أن تكون (بَدَلًا مِنْهُ) أي من المفعول، نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾ [مريم: الآية ١٦] الآية، فـ«إذ» بدا اشتمال من «مريم» على حدّ البدل في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] الآية.

وأما قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ﴾ [المائدة: الآية ٢٠] الآية فيحتمل كون «إذ» فيه ظرفًا للنعمة، وكونها بدلًا منها.

والرابع ما أشار إليه بقوله:

(وَجُرَّ) بالبناء للمفعول (بِمُضَافٍ مَاثَلَا) أي شابه «إذ» في كونه اسم زمان.

والمعنى: أن الرابع من معاني «إذ» أن يكون مضافًا إليها اسم زمان، صالح للاستغناء عنه، نحو يومئذ، وحينئذ، أو غير صالح له، نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: الآية ٨] الآية.

وذهب الجمهور إلى أن «إذ» لا تقع إلا ظرفًا، أو مضافًا إليها، وأنها في نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: الآية ٨٦] ظرف لمفعول محذوف، أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلًا، وفي نحو ﴿إِذِ انتَبَذَتْ﴾ [مريم: الآية ١٦] ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي واذكر قصّة مريم.

قلت: هذا الذي قاله الجمهور هو الأرجح؛ لورود التصريح بالمفعول في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: الآية ١٠٣] الآية. والله تعالى أعلم.

ومن الغريب[1] أن الزمخشري قال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِن مَّنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ الآية: إنه يجوز أن يكون التقدير مَنُّهُ إذ بعث، وأن تكون «إذ» في محل رفع كـ«إذا» في قولك: «أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما»، أي لَمِن مَنّ الله على المؤمنين وقت بعثه. انتهى.

قال ابن هشام: فمقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلًا، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في «إذ» لا في «إذا»، وكان حقه أن يقول: إذ كان لأنهم يُقدِّرون في هذا المثال ونحوه «إذ» تارة، و«إذا» أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يُتَكلَّم به هكذا،

(١) قيل: لا غرابة فيه؛ لأن العلماء اتفقوا على أنها ظرف مُتَصَرِّف، وقد تخرج إلى غيره كالإضافة، أو إلى المفعولية، أو البدلية، فلا مانع من جعلها مبتدأ، ولا يحتاج لسماع هذا النوع بخصوصه من العرب. «دسوقي» جـ ١ص ٢٢١.

والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر[1] كونها في موضع رفع تمسكًا بقول بعضهم: «أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة» بالرفع، فقاس الزمخشري «إذ» على «إذا»، والمبتدأ على الخبر. والله تعالى أعلم.

(وَالثَّانِ) من أوجه «إذ» الأربعة **(أَنْ تَجِيءَ لِلْمُسْتَقْبَلِ)** أي أن تكون اسمًا للزمن المستقبل، نحو قوله ﷻ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[الزلزلة:٤]، والجمهور لا يُثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[الكهف: ٩٩]، أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

وقد يُحتجّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ الآيـة [غافر: ٧٠-٧١]، فإن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٧٠-٧١] مستقبل لفظًا ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

(وَالثَّالِثُ) من معانيها **(التَّعْلِيلُ لِلْمُعَلَّلِ)** أي إفادتها التعليل للشيء الذي تذكر له العلّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[الزخرف:٣٩]، أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هذه حرفٌ بمنزلة لام العلّة، أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوّة الكلام، لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد بـ«إذ» الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول، فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفادًا؛ لاختلاف زمني الفعلين.

ويبقى إشكال في الآية[2]، وهو أن «إذ» لا تُبدل من «اليوم»؛ لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفًا لـ«ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ«مشتركون»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا

---

(١) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، إمام البلاغيين، عالم بالنحو واللغة، له «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، وغيرهما، مات سنة (٤٧١هـ).

(٢) سيأتي إجابة ابن هشام رحمه الله عن هذا الإشكال.

يتقدّم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدّم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمان ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: الآية ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: الآية ١٦] الآية، وقوله [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقول الأعشى[من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا ... وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا

أي إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالًا عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالًا لنا؛ لأنهم مَضَوْا قبلنا، وبقينا بعدهم، وإنما يصحّ ذلك كله على القول بأن «إذ» التعليليّة حرفٌ كما قدّمنا، والجمهور لا يثبتون هذا القسم.

وقال أبو الفتح: راجعت أبا عليّ مرارًا في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: الآية ٣٩] الآية، مستشكلًا إبدال «إذ» من «اليوم»، فآخر ما تحصّل منه أن الدنيا والآخرة متّصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن اليوم ماض، أو كأن «إذ» مستقبلة. انتهى.

وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم. وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضًا فـ«إذ» بدل من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفًا لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨]؛ لأن المُدَّعى هناك أنها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في يومئذ؛ لأنها لا تُحذف لدليل، وإذا لم تقدّر «إذ» تعليلًا فيجوز أن تكون «أنّ» وصلتها تعليلًا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَٰلَيْتَ بَيْنِى وَبَيْنَكَ بُعْدَ ٱلْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزّخرُف: الآية ٣٨] أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ بالكسر على الاستئناف. هذا كله تحقيق ابن هشام رحمه الله.

قلت: حاصل ما أجاب به عن استشكال الآية أربعة أجوبة: [الأول]: أن «إذ» حرف تعليل. [الثاني]: ما ذكره عن أبي عليّ. [الثالث]: أن يُقدّر «ثَبت» بعد «إذ». [الرابع]: تقدير «بعد» قبل «إذ»، وأوضحها أولها. والله تعالى أعلم.

والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن «إذا» المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر(1) كونها في موضع رفع تمسكًا بقول بعضهم: «أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة» بالرفع، فقاس الزمخشري «إذ» على «إذا»، والمبتدأ على الخبر. والله تعالى أعلم.

(وَالثَّانِي) من أوجه «إذ» الأربعة **(أَنْ تَجِيءَ لِلْمُسْتَقْبَلِ)** أي أن تكون اسمًا للزمن المستقبل، نحو قوله ﷻ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[الزلزلة:٤]، والجمهور لا يُثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾[الكهف: ٩٩]، أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

وقد يُحتجّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ الآية [غافر: ٧٠-٧١]، فإن ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٧٠-٧١] مستقبل لفظًا ومعنى؛ لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة «إذا».

(وَالثَّالِثُ) من معانيها **(التَّعْلِيلُ لِلْمُعَلَّلِ)** أي إفادتها التعليل للشيء الذي تذكر له العلّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[الزخرف:٣٩]، أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هذه حرفٌ بمنزلة لام العلّة، أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوّة الكلام، لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد بـ«إذ» الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب، قولان، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول، فإنه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقتَ ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفادًا؛ لاختلاف زمني الفعلين.

ويبقى إشكال في الآية(2)، وهو أن «إذ» لا تُبدل من «اليوم»؛ لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفًا لـ«ينفع»؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ«مشتركون»؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا

(1) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ، إمام البلاغيين، عالم بالنحو واللغة، له «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة»، وغيرهما، مات سنة (٤٧١هـ).

(2) سيأتي إجابة ابن هشام رحمه الله عن هذا الإشكال.

يتقدّم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدّم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمان ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: الآية ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: الآية ١٦] الآية، وقوله [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقول الأعشى[من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا ... وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلَا

أي إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالًا عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالًا لنا؛ لأنهم مَضَوْا قبلنا، وبقِينا بعدهم، وإنما يصحّ ذلك كله على القول بأن «إذ» التعليليّة حرفٌ كما قدّمنا، والجمهور لا يثبتون هذا القسم.

وقال أبو الفتح: راجعت أبا عليّ مرارًا في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: الآية ٣٩] الآية، مستشكلًا إبدال «إذ» من «اليوم»، فآخر ما تحصّل منه أن الدنيا والآخرة متّصلتان، وأنهما في حكم الله تعالى سواء، فكأن اليوم ماض، أو كأن «إذ» مستقبلة. انتهى.

وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم. وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم، وعليهما أيضًا فـ«إذ» بدل من «اليوم»، وليس هذا التقدير مخالفًا لما قلناه في ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: الآية ٨]؛ لأن المُدّعَى هناك أنها لا يُستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في يومئذ؛ لأنها لا تُحذف لدليل، وإذا لم تقدّر «إذ» تعليلًا فيجوز أن تكون «أنّ» وصلتها تعليلًا، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم: ﴿يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: الآية ٣٨] أو إلى القرين، ويشهد لهما قراءة بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ﴾ بالكسر على الاستئناف. هذا كله تحقيق ابن هشام رحمه الله.

قلت: حاصل ما أجاب به عن استشكال الآية أربعة أجوبة: [الأول]: أن «إذ» حرف تعليل. [الثاني]: ما ذكره عن أبي عليّ. [الثالث]: أن يُقدّر «ثَبَت» بعد «إذ». [الرابع]: تقدير «بعد» قبل «إذ»، وأوضحها أولها. والله تعالى أعلم.

(ثُمَّ الْمُفَاجَأَةُ فِيهَا رَابعُ) أي الدلالة على معنى المفاجأة هو المعنى الرابع لـ«إذ»، وقوله: **(عَقِيبَ)** تقدم أن الأفصح «عقب» بدون ياء، وهو ظرف لـواقع **(بَيْـنَمَا وَ«بَيْنَا» وَاقِعُ)** أي حاصل.

وحاصل المعنى: أن الرابع من معاني «إذ» أن تكون للمفاجأة، نصّ على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد «بينا»، أو«بينما»، كقوله [من البسيط]:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وقوله: **(ظَرْفُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ)** معمول لمحذوف، أي قيل: هي ظرف زمان، أو مكان **(أَوْ أَتَتْ)** حال كونها **(زَائِدَةً)** هي المؤكدة **(فَالْخُلْفُ فِي الْكُلِّ ثَبَتْ)** مبتدأ وخبر، أي اختلاف النحاة في هذه المعاني كلها ثابت.

وحاصل المعنى: أنهم اختلَفُوا في «إذ» هذه هل هي ظرف مكان، أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد، أي زائدة، أقوال؟.

وعلى القول بالظرفيّة فقال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا وبينما» محذوف يفسّره الفعل المذكور. وقال الشلوبين: «إذ» مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في «بينا وبينما»؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام، و«إذ» بدل منهما. وقيل: العامل ما يلي «بين» بناءً على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يَعمل تالي اسم الشرط فيه. وقيل: «بين» خبر لمحذوف، وتقدير قولك: بينما أنا قائم إذ جاء زيد: بين أوقات قيامي مجيء زيد، ثم حُذف المبتدأ مدلولًا عليه بـ«جاء زيد». وقيل: مبتدأ، و«إذ» خبره، والمعنى: حين أنا قائم حين مجيء زيد.

تنبيه:

ذُكر لـ«إذ» لا بقيد كونها للمفاجأة معنيان آخران:

[**أحدهما**]: التوكيد، وذلك بأن تُحمل على الزيادة، قاله أبو عُبيدة، وتبعه ابن قُتيبة[1]، وحَمَلا

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ، من أئمة الأدب، وأعلام المصنفين، له «أدب الكاتب»، وغيره، مات سنة (٢٧٦هـ).

عليه آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠] الآية.

[**والثاني**]: التحقيق كـ«قد»، وحُملت عليه الآية. قال ابن هشام: وليس القولان بشيء.

واختار ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد «بينا» و«بينما» خاصة، قال: لأنك إذا قلت: «بينما أنا جالس إذ جاء زيد» فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة «جاء زيد»، وهذا الفعل هو الناصب لـ«بين»، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف. انتهى. وقد مضى كلام النحويين في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل. والله تعالى أعلم.

ولمّا كان من أحكام «إذ» لزوم الإضافة إلى الجمل ذكره بقوله:

١٦١- (تَلْزَمُ «إِذْ» إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ ... اسْمِيَّةً أَوْ غَيْرِهَا أَوِ الْبَدَلْ)

(تَلْزَمُ «إِذْ») فعل وفاعله، وقوله: **(إِضَافَةً)** مفعوله **(إِلَى الْجُمَلِ)** متعلّق بـ«إضافة» **(اسْمِيَّةً)** أي سواء كانت جملةً اسميّةً **(أَوْ غَيْرِهَا)** غير الاسمية، وهي الجملة الفعليّة.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن «إذ» تلزم الإضافة إلى جملة، إما اسميّة، نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: الآية ٢٦] الآية، أو فعليّة، فعلُها ماضٍ لفظًا ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: الآية ٣٠] الآية، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: الآية ١٢٤]، ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [آل عمران: الآية ١٢١]، أو فعلية فعلها ماض معنى، لا لفظًا، نحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧]، ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: الآية ٣٠]، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٧].

وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ الآية [التوبة: ٤٠].

الأولى ظرف لـ«نصره»، والثانية بدل منها، والثالثة قيل: بدل ثانٍ، وقيل: ظرف لـ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: الآية ٤٠]، وفيهما، وفي إبدال الثانية نظر؛ لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول، فكيف يُبدلان منه؟ ثم لا يُعرف أن البدل يتكرّر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف، لا يُحمل

عليه التنزيل، ومعنى ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: الآية ٤٠] واحد من اثنين، فكيف يعمل في الظرف، وليس فيه معنى فعل؟.

وقد يُجاب بأن تقارب الأزمنة ينزّلها منزلة المتّحدة، أشار إلى ذلك أبو الفتح في «المحتسب»(١)، والظرف يتعلّق بوهم الفعل، وأيسر روائحه.

تنبيه:

قد يُحذف أحد شطري الجملة، فيظنّ من لا خبرة له أنها أُضيفت إلى المفرد، كقوله [من البسيط]:

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا ... وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

والتقدير: إذ ذاك كذلك.

وقال الأخطل [من البسيط]:

كَانَتْ مَنَازِلُ أُلَّافٍ عَهِدْتُهُمُ ... إِذْ نَحْنُ إِذْ ذَاكَ دُونَ النَّاسِ إِخْوَانَا

«أُلَّاف» بضم الهمزة جمع آلف بالمد، مثل كافر وكُفّار، و«نحن» و«ذاك» مبتدآن، حُذف خبراهما، والتقدير عهدتهم إخوانًا إذ نحن متآلفون إذ ذاك كائن، ولا تكون «إذ» الثانية خبرًا عن «نحن»؛ لأنه زمان، و«نحن» اسم عين، بل هي ظرف للخبر المقدر، و«إذ» الأولى ظرف لـ«عهدتهم»، و«دون» إما ظرف له، أو للخبر المقدر، أو لحال من «إخوانا» محذوفة، أي متصافين دون الناس، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال؛ لتأخره فهو كقوله [من مجزوّ الوافر]:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

ولا كونُهُ اسم عين؛ لأن «دون» ظرف مكان لا زمان، والمشار إليه بـ«ذاك» التجاوز المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء(٢) [من المتقارب]:

---

(١) «المحتسب» كتاب لابن جني في تبيين وجوه شواذّ القراءات، والإيضاح عنها .

(٢) هي تماضر بنت عمرو السُّلَمِيّة من أشهر نساء العرب، اشتهرت في جاهليتها برثائها لأخيها صخر، وفي إسلامها باعتزازها باستشهاد أولادها في القادسيّة، ماتت سنة (٢٤هـ).

كَأَنْ لَمْ يَكُونُوا حِمًى يُتَّقَى ... إِذِ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مَنْ عَزَّ بَزَّا

«إذ» الأولى ظرف لـ«يُتَّقَى»، أو لـ«حمى»، أو لـ«يكونوا» إن قلنا: إنّ لـ«كان» الناقصة مصدرًا، والثانية ظرف لـ«بزّ»، و«من» مبتدأ موصول لا شرط؛ لأن «بزّ» عامل في «إذ» الثانية، ولا يعمل ما في حَيِّز الشرط فيما قبله عند البصريين، و«بزّ» خبر «من»، والجملة خبر «الناس»، والعائد محذوف، أي من عَزّ منهم، كقولهم: «السمنُ منوان بدرهم»، ولا تكون «إذ» الأولى ظرفا لـ«بزّ»؛ لأنه جزء الجملة التي أضيفت «إذ» الأولى إليها، ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا «إذ» الثانية بدل من الأولى؛ لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه، ولا يُتْبَع اسمٌ حتى يَكْمُل، ولا تكون خبرًا عن «الناس»؛ لأنها زمان، و«الناس» اسم عين، و«ذاك» مبتدأ محذوف الخبر، أي كائن، وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها، ويُعَوَّض عنها التنوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:.

(أَوِ الْبَدَلْ) بالنصب عطفًا على «إضافة»، يعني أن «إذ» إذا لم تُضف إلى الجملة تلزم بدلها، وهو التنوين، كحينئذ، ويومئذ.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه قد تحذف الجملة المضاف إليها «إذ» كلها، ويعوّض عنها التنوين، وتُكسر الذال؛ لالتقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [الروم: الآية ٤]، وزعم الأخفش أن «إذ» في ذلك معربة؛ لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب؛ لأن «يوم» مضاف إليها.

وتُعُقِّب بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأن الافتقار باق في المعنى، كالموصول تُحذف صلته لدليل، كقوله [من مجزو الكامل]:

نَحْنُ الأُولَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي نحن الأولى عُرفوا بالشجاعة، وبأن العوض ينزّل منزلة المعوّض عنه، فكأن المضاف إليه مذكور.

وبقوله [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو   بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ، ثم حُذف المضاف، وبقي الجرُّ، كقراءة بعضهم ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾ [الأنفال: الآية ٦٧] بجرّ « الآخِرَةِ » أي: ثواب الآخرة.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: أُضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية، فاحتملت الظرفية والتعليلية في قول المتنبي [من الكامل]:

أَمِنَ ٱزْدِيَارَكِ فِي ٱلدُّجَى ٱلرُّقَبَاءُ   إِذْ حَيْثُ كُنْتِ مِنَ ٱلظَّلَامِ ضِيَاءُ

وشَرَحه أن «أَمِنَ» فعل ماض فهو مفتوح الآخر لا مكسوره، على أنه حرف جرّ كما توهم شخص ادَّعى الأدب في زماننا وأصرّ على ذلك، والازديار أبلغ من الزيارة، كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب؛ لأن الافتعال للتصرف، والدَّالُ بدل عن التاء، و«في» متعلقة به، لا بـ«أَمِنَ»؛ لأن المعنى أنهم أمنوا دائمًا أن تزوري في الدجى، و«إذ» إما تعليل، أو ظرف مبدل من محل «في الدجى»، و«ضياء» مبتدأ خبره «حيث»، وابتُدِئ بالنكرة؛ لتقدم خبرها عليها ظرفًا، ولأنها موصوفة في المعنى؛ لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قُدِّمت عليها صارت حالًا منها، و«من» للبدل، وهي متعلقة بمحذوف، و«كان» تامة، وهي وفاعلها خفض بإضافة «حيث»، والمعنى إذ الضياء حاصل في كل مَوْضِعٍ حَصَلتِ فيه بدلًا من الظلام. انتهى كلامه. والله تعالى أعلم.

ولَمّا أنهى الكلام على «إذ» شرع يبيّن «إذ ما»، فقال:

١٦٢- («إِذْ مَا» أَدَاةُ الشَّرْطِ جَزْمُهَا يَقِلّْ   حَرْفٌ كَـ«إِنْ» أَوِ ٱسْمُ وَقْتٍ فَنُقِلْ)

(**«إِذمَا» أَدَاةُ الشَّرْطِ**) مبتدأ وخبر، وقوله: (**جَزْمُهَا يَقِلّْ**) أشار به إلى أن جزمها قليل، لا ضرورة، كما ادّعاه بعضهم (**حَرْفٌ**) خبر لمحذوف، أي هي حرف، وليست اسمًا (**كَـ«إِنْ»**) أي مثل «إن» الشرطيّة، وهذا قاله سيبويه (**أَوِ**) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: إنها (**ٱسْمُ وَقْتٍ**)،

وهذا قاله المبرّد، وابن السرّاج(١)، والفارسيّ، وقوله: (**فَنُقِلْ**) بالبناء للمفعول، كمل به البيت، أي نُقل ما ذكرناه عن النحاة.

وحاصل معنى البيت: بإيضاح أن «إذما» مركّبة من «إذ» و«ما»، فـ«ما» كافّة لها عن الإضافة، ومهيّئة لعملها الجزم، وناقلة عن المضيّ إلى الاستقبال، فهي قد خالفت «إذ» من كلّ وجه، ومعناها حينئذ المجازاة والتعليق، وهو من معاني الحروف، فلذا قال سيبويه: إنها حرف، وقال غيره: إن مدلولها الزمان، صار بعد أن كان ماضيًا مستقبلًا؛ ضرورة التعليق، فلذا قالوا باسميتها، ولكن لا حجة لهم في ذلك، بل الحجة لمن قال بحرفيتها؛ لأنها غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب، كالتنوين، والإضافة، والوقوع موقع مفعول به، أو فيه، فوجب كونها حرفًا لذلك. والله تعالى أعلم.

ولَمّا انتهى من الكلام على «إذما» شرع يبيّن «إذا» فقال:

١٦٣- («إِذَا» عَلَى وَجْهَيْنِ لِلْفُجَاءَةِ   فَعِنْدَ ذَا تَخْتَصُّ بِالإِسْمِيَّةِ

١٦٤- نَحْوُ «خَرَجْتُ فَإِذَا اللَّيْثُ يَقِفْ   بِبَابِنَا» وَالْقَوْلُ فِيهَا مُخْتَلِفْ

١٦٥- فِي كَوْنِهَا ظَرْفَ مَكَانٍ أَوْ زَمَنْ   وَكَوْنُهَا الْحَرْفَ بَدَا بِلَا وَهَنْ)

(**«إِذَا» عَلَى وَجْهَيْنِ**) مبتدأ وخبر، وقوله: (**لِلْفُجَاءَةِ**) خبر لمحذوف: أي أحدهما كائن للدلالة على الفجاءة، وهو بضم الفاء، وفتح الجيم، والمدّ، أو بفتح الفاء، وسكون الجيم، وزان تمرة: البغتة، يقال: فَجِئتُ الرجلَ أَفْجَأُه، مهموزًا، من باب تَعِبَ، وفي لغة بفتحتين: إذا جئته بغتةً. قاله الفيّوميّ(٢).

(**فَعِنْدَ ذَا**) أي عند كونها للفُجاءة، والفاء فصيحيّة (**تَخْتَصُّ بِالإِسْمِيَّةِ**) بقطع الهمزة للوزن، أي بدخولها على الجملة الاسمية (**نَحْوُ**) قولك (**خَرَجْتُ فَإِذَا اللَّيْثُ**) أي الأسد (**يَقِفْ**) أي

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السري النحويّ، أخذ عن المبرّد، وخلفه في إمامة النحو، وأخذ عنه الزجاجيّ، والسيرافيّ، والفارسيّ، وغيرهم، مات سنة (٣١٦هـ).

(٢) «المصباح» ٢/٤٦٣.

واقف (ببابنا).

وحاصل المعنى: أن «إذا» تكون للمفاجأة، فتختصّ بالدخول على الجملة الاسميّة، نحو قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: الآية ٢٠] ، وقوله: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يونس: الآية ٢١] الآية.

ولما اختلف النحاة فيها أشار إليه بقوله:

(وَالْقَوْلُ) أي أقوال النحاة **(فِيهَا)** أي في «إذا» **(مُخْتَلِفْ)** وقوله: **(فِي كَوْنِهَا)** بدل من «فيها» **(ظَرْفَ مَكَانٍ)** هذا قول المبرّد **(أَوْ زَمَنٍ)** أي ظرف زمن، وهو قول الزّجّاج **(وَكَوْنُهَا الْحَرْفَ)** بالنصب على الخبريّة **(بَدَا)** أي ظهر **(بِلاَ وَهَنٍ)** بفتحتين، أي بدون ضعف، يعني أن القول بحرفيتها هو الراجح.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنهم اختلفوا فيها، فقيل: هي حرف، وهو قول الأخفش، وهو الراجح، يُرَجِّحه قولهم: خرجت فإذا إنّ زيدًا بالباب، بكسر «إنّ»؛ لأن «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وقيل: ظرف مكان، وبه قال المبرد. وقيل: ظرف زمان، وبه قال الزجاج.

واختار القول الأول ابن مالك، والثاني ابن عصفور، والثالث الزمخشري، وزعم أنّ عاملها فعل مُقدّر مشتق من لفظ المفاجأة، فقال في قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾ [الروم: الآية ٢٥] الآية: إن التقدير: إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت، قال ابن هشام: ولا يُعرَف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: خرجتُ فإذا زيد جالس، أو المقدر في نحو: فإذا الأسد أي حاضر، وإذا قدّرت أنها الخبر، فعاملها «مُستقرّ»، أو «استقرّ».

ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصرّحا به، نحو قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧]، ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: الآية ٢٩]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤].

وإذا قيل: خرجتُ فإذا الأسد صحّ كونها عند المبرد خبرًا، أي فبالحضرة الأسد، ولم يصح عند الزجاج؛ لأن الزمان لا يُخبَر به عن الجثة، ولا عند الأخفش؛ لأن الحرف لا يُخبَر به ولا عنه.

فإن قلت: فإذا القتالُ صحت خبريتها عند غير الأخفش.

ولمّا اختُلف في نحو قولك: خرجتُ فإذا زيد جالسٌ، أو جالسًا، ذكره فقال:

١٦٦- (وَإِنْ تَقُلْ «إِذَا الإِمَامُ قَائِمَا» ... فَرَفْعُهُ أَوْ نَصْبُهُ بِهِ احْكُمَا
١٦٧- فَسِيبَوَيْهِ مَانِعٌ لِنَصْبِهِ ... أَمَّا الْكِسَائِيْ فَرَوَى عَنْ حِزْبِهِ
١٦٨- وَالأَوَّلُ الرَّاجِحُ وَالصَّوَابُ ... كَمَا بِهِ قَدْ أُنْزِلَ الْكِتَابُ
١٦٩- وَسِيبَوَيْهِ وَكَذَا الأَجِلَّةُ ... لِلنَّزْرِ وَالشُّذُوذِ لَمْ يَلْتَفِتُوا
١٧٠- مَسْأَلَةٌ عَمْرًا رَمَتْ بِالْحَتْفِ ... فِي غُرْبَةٍ مِنْ أَجْلِ حَقٍّ أُخْفِي)

(وَإِنْ تَقُلْ) أيها النحويّ **(إِذَا الإِمَامُ قَائِمَا)** أي إن جئت بمثل هذا التركيب **(فَرَفْعُهُ أَوْ نَصْبُهُ)** بالنصب مفعولا لفعل مقدّر يفسّره «احكما»، أي الزم رفعَ الاسم الواقع بعد المبتدإ، وهو «قائما» في المثال، أو نصبه **(بِهِ)** أي بالرفع، أو بالنصب، وفي نسخة: «فيه»، وهو متعلّق بـ**(احْكُمَا)** الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، والجملة خبر «رفعه». والله تعالى أعلم.

(فَسِيبَوَيْهِ مَانِعٌ لِنَصْبِهِ) مبتدأ وخبر، يعني أن سيبويه يمنع جواز نصبه، لكونه شاذًا عنده **(أَمَّا الْكِسَائِيْ، فَرَوَى عَنْ حِزْبِهِ)** أي نقل جواز النصب عن جماعته الذين تلقّى منهم العربيّة **(وَالأَوَّلُ الرَّاجِحُ وَالصَّوَابُ)** أي قول سيبويه هو الراجح وهو الصواب **(كَمَا بِهِ قَدْ أُنْزِلَ الْكِتَابُ)** الكاف للتعليل، و«ما» مصدرية حرفية، أي لنزول الكتاب به، ولم يقع فيه إلا مرفوعًا، كقوله ﷻ: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: الآية ٢٠] ، وقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] ، وقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٨] ، وقوله: ﴿فَإِذَا هُم بِالسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، وقوله: ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: الآية ٢٩] .

(وَسِيبَوَيْهِ وَكَذَا الأَجِلَّةُ) من النحاة **(لِلنَّزْرِ)** أي إلى القلّة **(وَالشُّذُوذِ)** أي مخالفة القياس **(لَمْ يَلْتَفِتُوا)** يعني أنهم لم يلتفتوا إلى ما روي بالنصب، وإن تكلم به بعض العرب؛ لكونه عندهم قليلًا، شاذًّا خارجًا عن القياس، واستعمالِ الفصحاء، كالجزم بـ«لن»، والنصب بـ«لم»، والجرّ بـ«لعل».

(مَسْأَلَةٌ) خبر لمحذوف، أي هذه مسألة **(عَمْرًا)** أي سيبويه **(رَمَتْ بِالْحَتْفِ)** بفتح، فسكون: هو الهلاك، أي تسبّبت في موته.

فائدة:

قال ابن فارس، وتبعه الجوهريّ: لا يُبنى من «الحتف» فعل، يقال: مات حَتْفَ أنفه، إذا مات من غير ضرب، ولا قتل، وزاد الصغانيّ: ولا غَرَقٍ، ولا حَرَق. وقال الأزهريّ: لم أسمع للحتف فعلًا. وحكاه ابن القُوطيّة، فقال: حَتَفَهُ الله يَحْتِفه حَتْفًا، أي من باب ضرب: إذا أماته. قال الفيّوميّ: ونقل العدل مقبول، ومعناه أن يموت على فراشه، فيتنفّس حتى ينقضي رَمَقُه، ولهذا خُصّ الأنفُ، ومنه يقال للسمك يموت في الماء، ويَطْفُو: مات حتف أنفه. وهذه الكلمة تكلّم بها أهل الجاهليّة، قال السَّمَوْءَل [من الطويل]:

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتْفَ أَنْفِهِ

انتهى(١).

(فِي غُرْبَةٍ) أي في حال غربته عن وطنه، يعني أنه مات مغتربًا **(مِنْ أَجْلِ حَقٍّ أُخْفِي)** بالبناء للمفعول، أي إنما مات في غربة لأجل إخفاء الناس الحقّ.

تنبيه:

حاصل قصّة سيبويه في هذه المسألة، أنه ورد عن العرب أنها قالت: «قد كنت أظنّ أن العَقْرَب أشد لَسْعَةً من الزُّنْبُور، فإذا هو هي»، وقالوا أيضا: «فإذا هو إياها»، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لَمّا سأله الكسائيّ، وكان من خبرهما أن سيبويه قَدِم على البَرَامِكَة(٢) فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يومًا، فلما حضر سيبويه، تقدّم إليه الفراء وخَلَف(٣)، فسأله

(١) «المصباح المنير»١/١٢٠.

(٢) «البرمكيّ» بفتح أوله، والميم، وسكون الراء: نسبة إلى بَرْمَك، اسم جدّ البرامكة، يُنسب إليه جماعة من أولاد أبي عليّ يحيى بن خالد بن برمك. قاله في «الأنساب» ١/٣٢٩-٣٣٠ و«اللباب» ١/١٤٢-١٤٣.

(٣) هذا سهو من ابن هشام رحمه الله، والحقّ أنه «الأحمر» الكوفيّ علي بن المبارك المتوفى سنة (١٩٤هـ) تلميذ الكسائيّ، وإنما تضمّنت القصّة ذكر لقبه فقط «الأحمر» فظن ابن هشام هنا، وصاحب «الإنصاف» ص(٧٠٣) قبله أنه خلف الأحمر البصريّ المتوفّى سنة (١٨٠هـ)، والقصة في «مجالس العلماء» ص٨. =

خلَف عن مسألة، فأجاب فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله ثانية وثالثة، وهو يجيبه، ويقول له: أخطأت، فقال له سيبويه: هذا سوء أدب، فأقبل عليه الفراء فقال له: إن في هذا الرجل حِدَّةً وَعَجَلَةً، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول على مثال ذلك من وَأَيتُ، أو أَوَيْتُ؟ فأجابه، فقال: أَعِدِ النظر، فقال: لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما، فحضر الكسائيّ، فقال له الكسائيّ: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت، فسأله عن هذا المثال، فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب، وسأله عن أمثال ذلك، نحو: خرجت فإذا عبد الله القائمُ، أو القائمَ، فقال له: كلُّ ذلك بالرفع، فقال الكسائي: العربُ تَرفع كل ذلك وتنصب، فقال يحيى: قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يَحكُم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سَمِع منهم أهلُ البلدين، فيَحضَرون ويسألون، فقال يحيى وجعفر(١): أنصفت، فأُحضروا فوافقوا الكسائي، فاستكان سيبويه، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم، فخرج إلى فارس، فأقام بها حتى مات، ولم يَعُد إلى البصرة، فيقال: إن العرب قد رُشُوا على ذلك، أو إنهم عَلِمُوا منزلة الكسائي عند الرشيد، ويقال: إنهم إنما قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تطوع به.

ولقد أحسن الإمام الأديب، أبو الحسن، حازم بن محمد الأنصاري القَرْطَاجَنِيّ(٢)، إذ قال في منظومته في النحو، حاكيا هذه الواقعة والمسألة [من البسيط]:

= قلت: هكذا كتب بعضهم الاعتراض على ابن هشام، ولا أدري من أين تخطئته، وأين الدليل على ذلك، فابن هشام إمام جليل، لا يُرد عليه بمثل هذا الرد الذي لا يستند إلى حجة، بل غايته أنه خالف ما في كتاب «مجالس العلماء»، وهذا في غاية العجب.

(١) جعفر بن يحيى البرمكيّ، والي الرشيد على مصر، فخراسان، ثم وزيره، اشتهر بفصاحته وكرمه، قتله الرشيد سنة (١٨٧هـ.

(٢) هو حازم بن محمد الأندلسيّ الأديب، ألف في البلاغة، والقوافي، مات سنة (٦٨٤هـ). و«القرطاجني» بفتح القاف، وسكون الراء، فطاء مهملة، فألف، فجيم، فنون مشدّدة: نسبة إلى قرطاجنّة الأندلس، لا قرطاجنة تونس، قاله الأمير في «حاشيته»١/٨١. وأخطأ في تاريخ وفاته، فقال: مات سنة (٨٦٤هـ) وهذا غلط، والصواب ما سبق (٦٨٤هـ كما في «بغية الوعاة»١/٤٩١-٤٩٢.

وَالْعُرْبُ قَدْ تَحْذِفُ الأَخْبَارَ بَعْدَ «إِذَا» ... إِذَا عَنَتْ فَجْأَةَ الأَمْرِ الَّذِي دَهَمَا
وَرُبَّمَا نَصَبُوا لِلْحَالِ بَعْدَ «إِذَا» ... وَرُبَّمَا رَفَعُوا مِنْ بَعْدِهَا رُبَمَا
فَإِنْ تَوَالَى ضَمِيرَانِ اكْتَسَى بِهِمَا ... وَجْهَ الْحَقِيقَةِ مِنْ إِشْكَالِهِ غَمَمَا
لِذَاكَ أَعْيَتْ عَلَى الأَفْهَامِ مَسْأَلَةٌ ... أَهْدَتْ إِلَى سِيبَوَيْهِ الْحَتْفَ وَالْغُمَمَا
قَدْ كَانَتِ الْعَقْرَبُ الْعَوْجَاءُ أَحْسِبُهَا ... قِدْمًا أَشَدَّ مِنَ الزُّنْبُورِ وَقْعَ حُمَا
وَفِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا هَلْ إِذَا هُوَ هِي ... أَوْ هَلْ إِذَا هُوَ إِيَّاهَا قَدِ اخْتَصَمَا
وَخَطَّأَ ابْنُ زِيَادٍ وَابْنُ حَمْزَةَ فِي ... مَا قَالَ فِيهَا أَبَا بِشْرٍ وَقَدْ ظَلَمَا
وَغَاظَ عَمْرًا عَلِيٌّ فِي حُكُومَتِهِ ... يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمَا
كَغَيْظِ عَمْرٍو عَلِيًّا فِي حُكُومَتِهِ ... يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَمْرِهِ حَكَمَا
وَفَجَّعَ ابْنُ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ(١) ... مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دَمَا
كَفَجْعَةِ ابْنِ زِيَادٍ كُلَّ مُنْتَحِبٍ ... مِنْ أَهْلِهِ إِذْ غَدَا مِنْهُ يَفِيضُ دِمَا
وَأَصْبَحَتْ بَعْدَهُ الأَنْقَاسُ(٢) بَاكِيَةً ... فِي كُلِّ طِرْسٍ كَدَمْعٍ سَحَّ وَانْسَجَمَا
وَلَيْسَ يَخْلُو امْرُؤٌ مِنْ حَاسِدٍ أَضِمِ ... لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا أُضِمَا
وَالْغَبْنُ فِي الْعِلْمِ أَشْجَى مِحْنَةٍ عُلِمَتْ ... وَأَبْرَحُ النَّاسِ شَجْوًا عَالِمٌ هُضِمَا(٣)

وقوله: «وربما نصبوا إلخ» أي وربما نصبوا على الحال، بعد أن رفعوا ما بعد «إذا» على الابتداء، فيقولون: فإذا زيد جالسًا.

وقوله: «ربما» في آخر البيت بالتخفيف، توكيد لـ«ربما» في أوله بالتشديد.

و«غَمَمًا» في آخر البيت الثالث، بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء، و«غُمَمًا» في آخر

(١) فجّع: أي صيره يبكي بكاء شديدًا، والمنتحب: الباكي.
(٢) «الأنقاس»: جمع نِقْس بكسر، فسكون: المداد، والطرس: الصحيفة، وهو الكاغد بفتح الغين.
(٣) قوله: «أشجى» أي أحزن، و«أبرح»: أي أشدّ، و«شجوًا»: أي حزنًا.

البيت الرابع بضمها جمع غُمّة.

و«ابن زياد»: هو الفراء، واسمه يحيى، و«ابن حمزة»: هو الكسائي، واسمه علي. و«أبو بشر»: سيبويه، واسمه عمرو، وألف «ظَلَما» للتثنية، إن بنيته للفاعل، وللإطلاق إن بنيته للمفعول. و«عمرو»، و«علي» الأولان: سيبويه والكسائي، والآخران: ابن العاص، وابن أبي طالب رضي الله عنهما. و«حكمًا»: الأول اسم، والثاني فعل، أو بالعكس؛ دفعا للإيطاء. و«زياد» الأول والد الفراء، والثاني زياد ابن أبيه(١)، وابنه المشار إليه، هو ابن مَرْجَانة المرسل في قتلة الحسين رضي الله عنه. و«أَضِمَ» كغَضِبَ وزنا ومعنى، وبإعجام الضاد، والوصف منه أَضِمٌ كفَرِح، و«هُضِمَ» مبني للمفعول: أي لم يُوفَّ حقَّه.

وأما سؤال الفراء، فجوابه أن «أبون» جمع أب، وأب فَعَلٌ -بفتحتين- وأصله أَبَوٌ، فإذا بنينا مثله من أوى، أو من وأى، قلنا: أَوًى كَهَوًى، أو قلنا: وَأًى كَهَوًى أيضًا، ثم تجمعه بالواو والنون، فتحذف الألف، كما تحذف ألف مُصطَفى، وتبقى الفتحةُ دليلًا عليها، فتقول: أَوَوْنَ، أو وَأَوْنَ رفعًا، وأَوَيْنَ، أو وَأَيْنَ جرًّا ونصبًا، كما تقول في جمع عَصًا وقفًا اسم رجل: عَصَوْنَ، وقَفَوْنَ، وعَصَيْنَ، وقَفَيْنَ، وليس هذا مما يَخفَى على سيبويه، ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عثمان المازني: دخلت بغداد، فأُلقِيت عليّ مسائلُ؛ فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويُخطئونني على مذاهبهم. انتهى. وهكذا اتفق لسيبويه رحمه الله تعالى.

وأما سؤال الكسائي، فجوابه ما قاله سيبويه، وهو: فإذا هو هي، هذا هو وجه الكلام، مثل: ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ﴾ [طه: الآية ٢٠]، وأما فإذا هو إياها إن ثبت، فخارج عن القياس، واستعمالِ الفصحاء، كالجزم بـ«لن»، والنصب بـ«لم»، والجرّ بـ«لعل»، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم بعض العرب به.

(١) هو زياد ابن أبيه، ولدته جارية، واختلفوا في أبيه، كان داهية بليغًا، عمل كاتبًا لأمير البصرة، ثم واليًا على فارس، ثم أعلن معاوية أنه أخوه من أبيه، وولاه العراق وغيرها، كان أول من ضرب نقودًا إسلامية، وترك الرومية، مات سنة (٥٣هـ). وابن مرجانة هو عبيد الله بن زياد بن أبيه، قاتل الحسين ابن علي قتله إبراهيم بن الأشتر ثأرًا للحسين سنة (٦٧هـ).

ثم إن القائلين بالنصب في «فإذا هو إياها» قد اختلفوا في توجيهه على أقوال خمسة، أشار إليها بقوله:

١٧١- (وَنَاقِلُ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ أَصَرّ وَجَعَلَ الْمَحْذُوفَ أَوْ «إِذَا» الْخَبَرْ)

(وَنَاقِلُ النَّصْبِ) أي وهو الكسائيّ ومن معه **(عَلَى الْحَالِ أَصَرّ)** أي استمرّ على أنه نُصب على الحال **(وَجَعَلَ الْمَحْذُوفَ أَوْ «إِذَا» الْخَبَرْ)** يعني أنه جعل خبر المبتدإ «إذا» إن قيل: إنها ظرف مكان، وإلا فهو مقدّر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن [القول الأول]: أنه منصوب على الحال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلَهَا، ثم حُذف المضاف، فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال، على سبيل النيابة، كما قالوا: «قضيّةٌ، ولا أبا حسنٍ لها»، على إضمار «مثل»، وهذا القول لابن الحاجب في «أماليه».

قال ابن هشام: وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل: «له صوتٌ صوتُ الحمار» بالرفع، صفةً لـ«صوت» بتقدير «مثل»، وأما سيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف، وممن قال بالجواز ابنُ مالك، إذا كان المضاف إلى معرفة كلمةُ «مثل» جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول: مررت برجل زهير، بالخفض صفة للنكرة، وهذا زيد زهيرًا بالنصب على الحال، ومنه قولهم: «تَفَرَّقوا أيادي سَبَا»، و«أيدي سبا»، وإنما سُكنت الياء مع أنهما منصوبان؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما في معد يكرب، وقالي قلا.

ثم أشار إلى القول الثاني، والثالث، والرابع بقوله:

١٧٢- (وَقِيلَ مَفْعُولٌ بِهِ أَوْ مُطْلَقُ لَهَا أَوِ الْمَحْذُوفِ يَا مُحَقِّقُ)

(وَقِيلَ) في توجيه النصب أيضًا: إن المنصوب **(مَفْعُولٌ بِهِ، أَوْ)** لتنويع الخلاف، أي وقيل: إنه مفعول **(مُطْلَقٌ)** لفعل مقدّر، وقوله **(لَهَا)** مرتبط بقوله: «مفعول به»، وقوله: «أو مطلقٌ» معترض، يعني أن بعضهم قال: «إنه مفعول به لـ«إذا» نفسها»؛ لما فيها من معنى الفعل **(أَوْ)** لتنويع الخلاف أيضًا، أي وقيل: إنه مفعول به للفعل **(الْمَحْذُوفِ)** وقوله: **(يَا مُحَقِّقُ)** كمل به البيت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن [القول الثاني]: أنه منصوب على أنه مفعول به، لـ«إذا»، وهذا القول لأبي بكر بن الخيّاط(١)، قال: إن «إذا» ظرف فيه معنى «وجدت»، و«رأيت»، فجازله أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك مُخْبَرٌ به عن الاسم بعده.

ورُدّ عليه بأن هذا خطأٌ؛ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل، وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها.

[والثالث]: أنه مفعول لفعل محذوف، والأصل: فإذا هو يُساويها، أو فإذا هو يشابهها، ثم حذف الفعل، فانفصل الضمير، وهذا الوجه لابن مالك، ونظيره قراءة علي - رضي الله عنه - ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: الآية ١٤] بنصب « عُصْبَةً »: أي نُوجَدعصبةً، أو نُرَى عصبةً.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٣] الآية، إذا قيل: إن التقدير: يقولون: ما نعبدهم، فإنما حَسّنه أن إضمار القول مستسهل عندهم.

[والرابع]: أنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يَلْسَع لَسْعَتها، ثم حذف الفعل، كما تقول: ما زيدٌ إلا شُرْبَ الإبل، ثم حُذف المضاف، نقله الشلوبين في حواشي «المفصل(٢)» عن الأعلم(٣)، وقال: هو أشبه ما وُجِّه به النصب.

[والخامس]: ولم يُذكَر في النظم أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع، قاله ابن مالك، ويشهدله قراءة الحسن(٤): ﴿إياك تُعْبَدُ﴾ ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك: فإذا زيدٌ القائمَ بالنصب، فينبغي أن يُوَجَّه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس، ومَن جوّز تعريف الحال، أو زعم أن «إذا» تعمل عمل

(١) هو محمد بن أحمد النحويّ البغداديّ، عالم بالمذهبين: البصري والكوفيّ، مات سنة (٣٢٠هـ).
(٢) اسم كتاب في النحو للزمخشريّ، شرحه ابن يعيش، وابن الحاجب، والسخاويّ، وغيرهم.
(٣) هو يوسف بن سليمان الشنتمريّ الأندلسيّ، عالم بالأدب واللغة، له «تحصيل عين الذهب في شرح شواهد سيبويه»، وشرح ديوان طرفة، وزهير، وعلقمة الفحل، توفي سنة (٤٧٦هـ).
(٤) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصريّ، إمام عصره علمًا وفقهًا وفصاحة، مات سنة (١١٠هـ).

«وَجدتُ»، وأنها رَفَعت «عبدَ الله» بناءً على أن الظرف يَعمَل، وإن لم يَعتَمِد، فقد أخطأ؛ لأن «وجد» ينصب الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.

قلت: هذه الأقوال الخمسة كلها لمن ادّعى ورود «فإذا هو إياها»، وقد عرفت أن سيبويه والمحقّقين لا يرون قياس ذلك، ويحملون ما روي على الشذوذ، وهو الراجح؛ لكثرة ورود الرفع في القرآن الكريم، وعدم مجيء شيء بالنصب فيه، فتأمّل. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«إذا»، فقال:

١٧٣- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُسْتَقْبَلِ ظَرْفًا مُضَمَّنًا لِشَرْطٍ يَنْجَلِي

١٧٤- وَخُصَّهَا بِالْفِعْلِ لَكِنْ تَدْخُلُ عَلَى مُقَدَّرٍ وَيَبْدُو الْفَاعِلِ)

(وَالثَّانِ) من معاني «إذا» **(أَنْ تَكُونَ لِلْمُسْتَقْبَلِ)** من الزمان، حال كونها **(ظَرْفًا مُضَمَّنًا لِشَرْطٍ)** أي لمعنى شرط، وقوله: **(يَنْجَلِي)** صفة لـ«شرط»، أي يتّضح. **(وَخُصَّهَا)** فعل أمر **(بِالْفِعْلِ)** أي بالدخول على الجملة الفعليّة.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الوجه الثاني من وجهي «إذا» أن تكون لغير المفاجأة، ثم الغالب كونها للمستقبل، مضمّنة معنى الشرط، وتختصّ بالدخول على الجملة الفعليّة، عكس الفُجائيّة، كما تقدّم، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا، ومضارعًا دون ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَهَا وَإِذَا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

ولما كان يُستَشْكل على القول باختصاصها بالجملة الفعليّة، دخولها على الجملة الاسميّة، في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]، أشار إلى الجواب عنه بقوله:

(لَكِنْ تَدْخُلُ عَلَى مُقَدَّرٍ) أي على فعل مقدّر **(وَيَبْدُو الْفَاعِلِ)** أي ويظهر فاعل ذلك الفعل المقدّر في اللفظ.

وحاصل المعنى: أنه إنما دخلت «إذا» الشرطية على الاسم، في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: الآية ١]؛ لأنه فاعل بفعل محذوف، على شريطة[1] التفسير، لا مبتدأ، خلافًا للأخفش، وأما قوله [من الطويل]:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ[2]

فالتقدير: إذا كان باهلي، وقيل: «حنظلية» فاعل باستقر محذوفًا، و«باهلي» فاعل بمحذوف، يفسره العامل في «حنظلية».

ويردُّه أن فيه حذفَ المُفسَّر ومُفسِّره جميعًا، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر، فكأنه لم يحذف.

١٧٥- (وَجَزْمُهَا يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ ....)

(وَجَزْمُهَا) مبتدأ، خبره قوله: **(يَخْتَصُّ بِالضَّرُورَةِ)** ببناء الفعل للفاعل، يعني أن «إذا» لا تعمل الجزم إلا في ضرورة شعريّة، كقوله [من الكامل]:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

ولمّا قيل: إن «إذا» قد تخرج عن كلّ من الظرفيّة، والاستقبال، ومعنى الشرط، بيّن ذلك بالتفصيل، فذكر الأول بقوله:

(... .... وَجُرِّدَتْ أَيْضًا عَنِ الظَّرْفِيَّةِ

١٧٦- وَلَكِنِ الْجُمْهُورُ ذَاكَ قَدْ أَبَوْا وَأَوَّلُوا الْمُوهِمَ حَيْثُمَا رَوَوْا)

(وَجُرِّدَتْ أَيْضًا) ببناء الفعل للمفعول **(عَنِ الظَّرْفِيَّةِ)** أي عن دلالتها على معنى الظرف **(وَلَكِنِ الْجُمْهُورُ ذَاكَ)** أي تجردها المذكور **(قَدْ أَبَوْا)** أي امتنعوا من قبوله **(وَأَوَّلُوا الْمُوهِمَ)** أي أولوا ما ورد من ذلك، مما يوهم ظاهره أنها خرجت فيه عن الظرفيّة **(حَيْثُمَا رَوَوْا)** أي في أي تركيب نقلوه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه قيل: بخروجها عما مضى لها من معنى الظرفيّة، فقد زعم أبو

(١) بفتح، فكسر: أي على طريقته.

(٢) بالذال المعجمة: هو الذي أمه شريفه، وأبوه ليس كذلك، وقيل: المدرع بالدال المهملة: أي الذي يلبس الدرع.

الحسن الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ الآية [الزمر: ٧١] أَنَّ «إذا» مجرور بـ«حتى»، وزعم أبو الفتح في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: الآية ١] الآيات فيمن نصب ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: الآية ٣] أنّ «إذا» الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبين حالان، وكذا جملة ﴿لَّيْسَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧] ومعموليها.

والمعنى: وقتُ وقوع الواقعة خافضةً لقوم، رافعةً لآخرين، هو وقت رَجِّ الأرض.

وقال قوم في «أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا»: إن الأصل أخطبُ أوقات أكوان الأمير إذا كان قائمًا، أي وقت قيامه، ثم حذفت الأوقات، ونابت «ما» المصدرية عنها، ثم حُذف الخبر المرفوع، وهو «إذا»، وتبعها «كان» التامة، وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب، لاستحال المعنى، كما يستحيل إذا قلت: أخطبُ أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة، إذا نصبت اليوم؛ لأن الزمان لا يكون محلا للزمان.

وقالوا في قول الحماسيّ [من الطويل]:

وَبَعْدَ غَدٍ يَا لَهْفَ نَفْسِي مِنْ غَدٍ ... إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

إن «إذا» في موضع جرّ بدلًا من «غد».

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إني لأعلم إذا كنتِ عني راضية، وإذا كنت علي غضبى»(1).

والجمهور على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفية، وأن «حتى» في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ الآية [الزمر: ٧١] حرف ابتداء، دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له وأما ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: الآية ١] فـ«إذا» الثانية بدل من الأولى، والأولى ظرف، وجوابها محذوف؛ لفهم المعنى، وحَسَّنَهُ طول الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية، أي انقسمتم أقسامًا، وكنتم أزواجا ثلاثة، وأما «إذا» في البيت فظرف لـ«لَهْفَ»، وأما التي في المثال، ففي موضع نصب؛ لأنا لا نُقدِّر زمانًا مضافًا إلى «ما يكون»؛ إذ لا موجب لهذا التقدير، وأما الحديث فـ«إذا» ظرف لمحذوف، وهو مفعول «أعلم»، وتقديره: شَأْنَكِ ونحوه، كما تعلق «إذ» بالحديث في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ

(1) حديث متفقٌ عليه.

حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ﴾ الآية، [الذاريات: ٢٤-٢٥].

ثم ذكر الثاني، وهو خروجها عن معنى الاستقبال، فقال:

١٧٧- (وَخَرَجَتْ أَيْضًا عَنِ اسْتِقْبَالِ ... لِلْمَاضِ وَالْحَالِ كَقَوْلِ الْعَالِي

١٧٨- «إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً» وَالثَّانِي ... مِنْ بَعْدِ «وَاللَّيْلِ» لَدَى الْبَيَانِ)

(وَخَرَجَتْ) «إذا» **(أَيْضًا عَنِ اسْتِقْبَالِ)** أي عن إفادتها المعنى المستقبل **(لِلْمَاضِ)** بحذف الياء للوزن **(وَالْحَالِ)** أي إلى إفادة المعنى الماضي، والحال.

وحاصل المعنى: أنَّ «إذا» قد تخرج عن معنى المستقبل إلى معنى الماضي، والحال، كما تجيء «إذ» للمستقبل في قول بعضهم، ثمّ مثّل للأول بقوله: **(كَقَوْلِ الْعَالِي)** اسم فاعل من العلوّ، وليس هو من أسماء الله تعالى الواردة في النصوص؛ إذ هو «العليّ»، لكن اضطرّ إليه للوزن، أي كقول الله العليّ - سبحانه وتعالى - ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ الآية [الجمعة: ١١].

وقوله [من الوافر]:

وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا ... سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

ومثل للثاني بقوله:

(وَالثَّانِي) أي مثال الثاني، وهو كونها بمعنى الحال، وهو مبتدأ، خبره قوله: **(مِنْ بَعْدِ** ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [الليل: ١] أي «إذا» التي وردت بعد قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [الليل: ١]، وهي ﴿إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، وقوله: **(لَدَى الْبَيَانِ)** كمل به البيت، أي هذا واضح عند بيان الأمثلة.

وحاصل المعنى: أن الثاني من وجهي «إذا» التي خرجت عن معنى الاستقبال أن تكون للحال، وذلك بعد القسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: الآية ١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: الآية ١]، قيل: لأنها لو كانت للاستقبال، لم تكن ظرفا لفعل القسم؛ لأنه إنشاء، لا إخبار عن قسم يأتي؛ لأن قسم الله سبحانه قديم، ولا لكون محذوف هو حال من ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [الليل: الآية ٣٣]، ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ [النجم: الآية ١]؛ لأن الحال والاستقبال متنافيان، وإذا بطل هذان الوجهان، تعين أنه ظرف لأحدهما، على أن المراد به الحال.

والصحيح أنه لا يصح التعليق بـ«أقسم» الإنشائي؛ لأن القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق بـ«كائنا» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كمررت برجل، معه صقر صائدًا به غدًا، أي مقدرًا الصيد به غدًا، كذا يقدرون، وأوضح منه أن يقال: مريدًا به الصيد غدًا، كما فُسِّر ﴿قُمْتُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: الآية ٦] بأردتم.

قلت: هكذا قرّر ابن هشام المسألة، قائلًا: إن قسم الله قديم إلى آخر كلامه، وهذا ما عليه الأشاعرة، حيث يقولون: إن كلام الله تعالى هو الكلام النفسيّ، والحقّ أن الله - سبحانه وتعالى - يتكلّم متى شاء، ويُقسم إذا شاء، وقد أقسم الله تعالى بهذه الأقسام حينما أنزل القرآن الكريم، فتفطّن لهذه الدقيقة، فإنها من مزالّ الأقدام. والله تعالى أعلم.

ولمّا اختلفوا في ناصب «إذا» ذكره بقوله:

١٧٩- (وَالشَّرْطُ نَاصِبٌ أَوِ الْجَوَابُ فِي ... لَفْظِ «إِذَا» فَمَذْهَبَانِ فَاعْرِفِ

١٨٠- فَأَوَّلٌ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَا ... وَالثَّانِ مَنْسُوبٌ لِأَكْثَرِينَا)

(**وَالشَّرْطُ نَاصِبٌ**) مبتدأ وخبر، أي إن ناصب «إذا» هو فعل شرطها (**أَوِ**) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: ناصبها هو (**الْجَوَابُ**) أي جواب الشرط، وقوله: (**فِي لَفْظِ «إِذَا»**) متعلّق بـ«ناصب» (**فَمَذْهَبَانِ**) خبر لمحذوف: أي هذان القولان مذهبان للنحاة، وقوله: (**فَاعْرِفِ**) كمل به البيت، أي اعرف ذلك (**فَأَوَّلٌ**) خبر مقدّم لـ(**قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَا**) بألف الإطلاق، أي القول بأن ناصبها هو الشرط قول المحقّقين من النحاة (**وَالثَّانِ**) بحذف الياء للوزن (**مَنْسُوبٌ لِأَكْثَرِينَا**) بألف الأطلاق، لأكثر النحاة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنهم اختلفوا في ناصب «إذا» الظرفية على مذهبين:

[**أحدهما**]: أنه شرطها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة «متى»، و«حيثما»، و«أيّان»، وقول أبي البقاء: إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد؛ لأن «إذا» عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع «إذا» جزمت، كقوله [من الكامل]:

.... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

[**والثاني**]: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين، ويَرِدُ عليهم أمور: أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين، تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله. والثاني: أنه ممتنع في قول زهير [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

لأن الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئًا وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يُسْبَق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية، وأنها معمولة لما قبلها، وهو سابق، وأما على القول الأول، فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر كان، أو نفس كان، إن قلنا بدلالتها على الحدث.

[**والثالث**]: أنه يلزمهم في نحو «إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا» أن يعمل «أكرمتك» في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلًا؛ إذ الحدث الواحد المعين، لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدًا؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

[**فإن قلت**]: فما ناصب اليوم على القول الأول، وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟.

[**قلنا**]: لم يتضادا كما في الوجه السابق، وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز، إذا كان أحدهما أعم من الآخر، نحو آتيك يوم الجمعة سَحَرَ، وليس بدلًا؛ لجواز سير عليه يومُ الجمعة سَحَرَ برفع الأول، ونصب الثاني، نص عليه سيبويه، وأنشد للفرزدق(1) [من الطويل]:

مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا ... أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا(2)

فـ«يوما» يمتنع أن يكون بدلا من «متى»؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط، ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلا من «إذا»، ويمتنع أن يكون ظرفا لـ«تجد»؛ لئلا ينفصل «ترد» من معموله، وهو

(1) هو همام بن غالب، من أشهر شعراء الدولة الأموية، برع في الفخر والهجاء، مات سنة (١١٠هـ) قبل جرير بستة أشهر.

(2) «سفار»: اسم بئر لمازن بن مالك. و«أديهم» تصغير أدهم، وهو الأسود، و«المستجيز»: هو الطالب للماء. و«المعوّر»: هو المصروف عنه.

«سفار» بالأجنبيّ،فتعين أنه ظرف ثان لـ«ترد».

والرابع: أن الجواب ورد مقرونا بـ«إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: الآية ٢٥] ، وبالحرف الناسخ، نحو: «إذا جئتني اليوم، فإني أكرمك»، وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وورد أيضًا والصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر:٨-٩]، ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف.

وتخريج بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ، وما بعد الفاء خبر لا يصح، إلا على قول أبي الحسن الأخفش ومن تابعه في جواز تصرف «إذا»، وجوازِ زيادة الفاء في خبر المبتدإ؛ لأن عسر اليوم ليس مسببا عن النَّقْر، والجيد أن تُخَرَّج على حذف الجواب، مدلولًا عليه بـ«عسير»، أي عسر الأمر.

وأما قول أبي البقاء[(١)]: إنه يكون مدلولا عليه بـ«ذلك»، فإنه إشارة إلى النَّقْر، فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع.

وأما نحو قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله»[(٢)]، فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب؛ لاشتهار المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان: وَرَدَ مقرونا بـ«ما» النافية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الجاثية: الآية ٢٥] الآية، و«ما» النافية لها الصدر. انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فُصِّلَت: الآية ٢٤] ، وإنما الجواب محذوف، أي عَمَدوا إلى الحجج الباطلة.

(١) هو عبد الله بن الحسين العكبري، عالم باللغة والأدب والفرائض، عاش في بغداد، وألّف كتبًا، منها «شرح ديوان المتنبي»، و«شرح اللمع» لابن جني، و«إعراب القرآن»، مات سنة (٦١٦هـ).

(٢) متفقٌ عليه.

وقولُ بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء، مثل قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠] مردود بأن الفاء لا تُحذف إلا ضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

و«الوصية» في الآية نائب عن فاعل «كُتب» و«للوالدين» متعلق بها لا خبر، والجواب محذوف، أي فليوص.

وقول ابن الحاجب: إن «إذا» هذه[(١)] غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية، كما عَمِل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢] الآية، وإن ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور:

أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

والثاني: أن «ما» لا تقاس على «لا»، فإن «ما» لها الصدر مطلقًا بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقًا، وقيل: ليس لها الصدر مطلقًا؛ لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: «إن لا تقم أقم»، و «جاء بلا زاد»، وقوله [من المتقارب]:

أَلَا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ ... أَلَا إِنَّنِي كَيْدَهُ لَا أَكِيدُ

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم، فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب «حَبَّ العراق» في قوله [البسيط]:

آلَيْتَ[(٢)] حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرِ أَطْعَمُهُ ... وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

على التوسع، وإسقاط الخافض، وهو «على»، ولم يجعله من باب زيدًا ضربته؛ لأن التقدير: لا أطعمه، ولا هذه لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يَعمل لا يفسر في هذا الباب عاملًا.

(١) أي التي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا﴾الآية [الجاثية:٢٥].

(٢) بفتح التاء؛ لأنها للمخاطب.

«سفار» بالأجنبيّ،فتعين أنه ظرف ثان لـ«ترد».

والرابع: أن الجواب ورد مقرونا بـ«إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: الآية ٢٥] ، وبالحرف الناسخ، نحو: «إذا جئتني اليوم، فإني أكرمك»، وكلٌّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وورد أيضًا والصالح فيه للعمل صفة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر:٨-٩]، ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف.

وتخريج بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ، وما بعد الفاء خبر لا يصح، إلا على قول أبي الحسن الأخفش ومن تابعه في جواز تصرف «إذا»، وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدإ؛ لأن عسر اليوم ليس مسببا عن النَّقْر، والجيد أن تُخرَّج على حذف الجواب، مدلولًا عليه بـ«عسير»، أي عسر الأمر.

وأما قول أبي البقاء[١]: إنه يكون مدلولا عليه بـ«ذلك»، فإنه إشارة إلى النَّقْر، فمردود؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب، وذلك ممتنع.

وأما نحو قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله»[٢]، فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب؛ لاشتهار المسبب، أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان: وَرَدَ مقرونا بـ«ما» النافية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الجاثية: الآية ٢٥] الآية، و«ما» النافية لها الصدر. انتهى.

وليس هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصّلت: الآية ٢٤] ، وإنما الجواب محذوف، أي عَمَدوا إلى الحجج الباطلة.

---

(١) هو عبد الله بن الحسين العكبري، عالم باللغة والأدب والفرائض، عاش في بغداد، وألّف كتبًا، منها «شرح ديوان المتنبي»، و«شرح اللمع» لابن جني، و«إعراب القرآن»، مات سنة (٦١٦هـ).

(٢) متفقٌ عليه.

وقولُ بعضهم: إنه جواب على إضمار الفاء، مثل قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠] مردود بأن الفاء لا تُحذف إلا ضرورة، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

و«الوصية» في الآية نائب عن فاعل «كُتب» و«للوالدين» متعلق بها لا خبر، والجواب محذوف، أي فليوص.

وقول ابن الحاجب: إن «إذا» هذه[١] غير شرطية، فلا تحتاج إلى جواب، وإن عاملها ما بعد «ما» النافية، كما عَمِل ما بعد «لا» في «يوم» من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: الآية ٢٢] الآية، وإن ذلك من التوسع في الظرف مردود بثلاثة أمور:

أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله [من الرجز]:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا

والثاني: أن «ما» لا تقاس على «لا»، فإن «ما» لها الصدر مطلقًا بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا»، فقيل: لها الصدر مطلقًا، وقيل: ليس لها الصدر مطلقًا؛ لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو: «إن لا تقم أقم»، و «جاء بلا زاد»، وقوله [من المتقارب]:

أَلَا إِنَّ قُرْطًا عَلَى آلَةٍ أَلَا إِنَّنِي كَيْدَهُ لَا أَكِيدُ

وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم، فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه، إذ جعل انتصاب «حَبَّ العراق» في قوله [البسيط]:

آلَيْتَ[٢] حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

على التوسع، وإسقاط الخافض، وهو «على»، ولم يجعله من باب زيدًا ضربته؛ لأن التقدير: لا أطعمه، ولا هذه لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يَعمل لا يفسر في هذا الباب عاملًا.

---

(١) أي التي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾الآية [الجاثية:٢٥].

(٢) بفتح التاء؛ لأنها للمخاطب.

والثالث: أن «لا» في الآية حرف ناسخ، مثله في نحو: لا رجل، والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده، ولو لم يكن نافيًا، لا يجوز زيدًا إني أضرب، فكيف وهو حرف نفي، بل أبلغ من هذا أن العامل الذي بعده مَصْدَر، وهم يُطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله، وإنما العامل محذوف، أي اذكر يوم، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سَبَإ: الآية ٧] ، فيقال: لا يصح لـ«جديد» أن يعمل في «إذا»؛ لأن إن ولام الابتداء يمنعان من ذلك؛ لأن لهما الصدر، وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف.

والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول عليه بـ«جديد»، أي إذا مُزّقتم تجددون؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب، إلا وهو مقرون بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٥] .

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] ،فالجملة جواب لقسم محذوف، مقدّر قبل الشرط، بدليل: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المَائِدَة: الآية ٧٣] الآية، ولا يسوغ أن يقال قدّرها خاليةً من معنى الشرط، فتستغني عن جواب، وتكون معمولة لما قبلها، وهو ﴿قَالَ﴾ [سبأ:٧] ، أو ﴿نَدُلُّكُمْ﴾ [سَبَإ: الآية ٧] أو ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ:٧] ؛ لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، وهو خروجها عن الشرطيّة، فقال:

١٨١- (وَخَرَجَتْ «إِذَا» عَنِ الشَّرْطِيَّةِ بِلاَ جَوَابٍ قَدْ نُوِي أَوْ مُثْبَتِ)

(وَخَرَجَتْ «إِذَا» عَنِ الشَّرْطِيَّةِ) أي عن دلالتها على معنى الشرط **(بِلاَ جَوَابٍ)** متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونها كائنة بلا جواب، وقوله: **(قَدْ نُوِي)** بالبناء للمفعول في محلّ جرّ صفة لـ«جواب»، أي منويّ، أي مقدّر **(أَوْ مُثْبَتِ)** بالجرّ عطفًا على محلّ «قد نُوي»، أي مذكور في الكلام.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «إذا» تخرج عن معنى الشرطيّة، فلا تحتاج إلى جواب أصلًا، لا مذكورٍ، ولا مقدّر.

ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشّورى: الآية ٣٧] ، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشّورى: الآية ٣٩] ، فـ«إذا» فيهما ظرف لخبر المبتدإ بعدها، ولو كانت شرطية، والجملةُ الاسمية جوابًا لاقترنت بالفاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧] .

وقولُ بعضهم: إنه على إضمار الفاء تقدم رده. وقول آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب، ظاهر التعسف. وقول آخر: إن جوابها محذوف، مدلول عليه بالجملة بعدها تكلّف من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعد القسم، نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] ، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النّجم: الآية ١] ؛ إذ لو كانت شرطية، لكان ما قبلها جوابا في المعنى، كما في قولك: آتيك إذا أتيتني، فيكون التقدير: إذا يغشى الليل، وإذا هوى النجم أقسمت، وهذا ممتنع؛ لوجهين:

[أحدهما]: أن القسم الإنشائي لا يَقبل التعليق؛ لأن الإنشاء إيقاع، والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه.

فأما إن جائني فوالله لأُكرمنّه، فالجواب في المعنى فعل الإكرام؛ لأنه المسبب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد، ولا يمكن ادّعاء مثل ذلك هنا؛ لأن جواب ﴿وَٱلَّيْلِ﴾ [الليل: ١] ثابت دائمًا، وجواب ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ [النّجم: الآية ١] ماضٍ مستمر الانتفاء، فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل، وهو فعل الشرط.

[والثاني]: أن الجواب خبريّ، فلا يدل عليه الإنشاء؛ لتباين حقيقتهما.

قلت: قد تبيّن بما ذُكِرَ أن الصواب أنّ «إذا» في الآيتين السابقتين ظرفية مجرّدة عن معنى الشرط؛ لأن في جعلها شرطيّة تكلّفًا وتعسّفًا. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «إذا» شرع يُبيِّن «أيمن»، فقال:

١٨٢- (و«أَيْمُنٌ» سُمًا يُخَصُّ بِالْقَسَمْ   وَكَوْنُهُ الْمُفْرَدَ أَقْوَى وَأَتَمّ

١٨٣- وَكَسْرُ هَمْزِهِ وَفَتْحُ الْمِيمِ ذَا   دَلِيلُهُ وَالْهَمْزَ صِلْ مُسْتَنْقِذَا

(و«أَيْمُنٌ» سُمًا) مبتدأٌ وخبر، وقد سبق أنّ «سما» مثلّث السين، بمعنى اسم، وقوله: **(يُخَصُّ بِالْقَسَمْ)** ببناء الفعل للمفعول، صفة لـ«سما» **(وَكَوْنُهُ الْمُفْرَدَ أَقْوَى وَأَتَمّ)** يعني أن كون «أيمن» مفردًا لا جمعًا أقوى من جعله جمعًا، فـ«كونه» مبتدأ، و«المفرد» منصوب على أنه خبر «كون»، و«أقوى» خبر المبتدإ، و«أتمّ» عطف عليه.

(وَكَسْرُ هَمْزِهِ، وَفَتْحُ الْمِيمِ، ذَا دَلِيلُهُ) يعني أن دليل كون «أيمن» مفردًا، جواز كسر همزته، وفتح ميمه؛ لأن ذلك لا يجوز في الجمع.

فقوله: «وكسر همزه» مبتدأ، و«فتح الميم» عطف عليه، و«ذا» اسم إشارة يعود إلى الكسر والفتح، على حدّ قوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٦٨] ، وهو مبتدأ ثانٍ، خبره «دليله»، والجملة خبر الأول.

وقوله: **(وَالْهَمْزَ صِلْ)** أي احكم بأن همزته همزة وصل **(مُسْتَنْقِذَا)** أي مُخَلِّصًا لها من قول من يدّعي كونها همزة قطع. قال في «القاموس»: النَّقْذُ: التخليص، والتنجية، كالإنقاذ، والتنقيذ، والاستنقاذ، والتنقّذ. انتهى.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه اختُلف في «أيمن» المختصّ بالقسم[(١)]، هل هو اسم، أو حرف؟، وهل هو مفرد، أو جمع؟، والصحيح أنه اسم، لا حرف، خلافًا للزجّاج، والرّمّانيّ[(٢)]، وهو مفرد، مشتقّ من اليُمْن، وهو البركة، وهمزته همزة وصل، لا جمع يمين، وهمزته همزة قطع، خلافًا للكوفيين، فإنهم قالوا: إنها يمين، وهمزتها قطع؛ لأن هذا الوزن مختصّ بالجمع، كأكلب،

(١) احترز به عن «أيمُن» في مثل قولك: أَيْمُن القوم باردة، وبرّت أَيْمُنُهم، فإن هذا لا خلاف في كونه اسمًا أصلًا؛ لأنه جمع «يمين» اتّفاقًا.

(٢) هو أبو الحسن علي بن عيسى ، عالم باللغة والنحو والبلاغة والتفسير، وضع كتبا كثيرة ، منها «شرح كتاب سيبويه»، و«الألفاظ المتقاربة»، و«معاني الحروف»، و«الحدود»، و«النكت في إعجاز القرآن»، وغيرها، مات سنة (٣٨٤هـ).

وأفلس.

وردّ عليهم بجواز كسر همزته، وفتح ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أَفْلُس، وأكلُب، وبقول نُصَيب[(١)] [من الطويل]:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدتُّهُمْ   نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي

حيث حَذَفَ ألفها في الدرج، وهمزة القطع لا تُحذف.

ثم ذكر الأحكام المتعلّقة بـ«أيمن»، فقال:

١٨٤- (وَالِابْتِدَا أَلْزِمْهُ مَعْ حَذْفِ الخَبَرْ   وَكَوْنَهُ الْمُضَافَ لِلَّهِ الأَبَرّ)

(وَالِابْتِدَا) مفعول مقدّم لـ**(أَلْزِمْهُ)** أي ألزم لفظ «أيمن» الرفع بالابتداء **(مَعْ حَذْفِ الخَبَرْ)** أي مع وجوب حذف خبره **(وَكَوْنَهُ الْمُضَافَ لِلَّهِ الأَبَرّ)** بالنصب عطفًا على «الابتدا»، أي وألزمه أيضًا إضافةً إلى اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «أيمن» يلزمه الرفع بالابتداء، وحذفُ الخبر، وإضافته إلى اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ، خلافًا لابن دُرُسْتُويه في إجازة جرّه بحرف القسم، ولابن مالك في جواز إضافته إلى «الكعبة»، ولكاف الضمير، وجوّز ابنُ عصفور كونه خبرًا، والمحذوف مبتدأً، أي قسمي ايمن الله.

قلت: الوجه الأوّل هو الأولى، كما قاله الدمامينيّ؛ لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلًا أو ثانيًا، فكونه الثاني أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(١) هو نُصيب بن رباح، أبو محجن الشاعر الأمويّ، مات سنة (١٠٨هـ).

(حَرْفُ البَاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الباء من الحروف المجهورة، ومن الحروف الشَّفَوِيّة، وسُمِّيَتْ شَفَوِيَّةً؛ لأن مخرجها من بين الشفتين، لا تَعمَل الشفتان في شيء من الحروف إلا فيها، وفي الفاء والميم. انتهى[(١)].

١٨٥- (وَالْبَـاءُ إِذْ تُـفْـرَدُ حَـرْفُ جَـرِّ ... لَـهَـا مَـعَـانٍ أَرْبَـعَـةَ مَـعْ عَـشْـرِ

١٨٦- أَوَّلُـهَـا الإِلْـصَـاقُ وَالـتَّـعْـدِيَـةُ ... كَـ«اذْهَبْ بِهِ» وَالثَّـالِثُ اسْتِعَانَةُ

١٨٧- وَسَـبَـبِـيَّـةٌ وَالاصْـطِـحَـابُ زِدْ ... ظَـرْفِـيَّـةً وَبَـدَلًا ثُـمَّ تَـرِدْ

١٨٨- لِعِوَضٍ وَمِثْلَ «عَنْ» وَكَـ«عَلَى» ... وَ«مِنْ» وَلِـلْـقَـسَـمِ ثُـمَّ كَـ«إِلَى»

١٨٩- وَزَائِـدًا فِي سِـتَّـةِ الْمَـوَاضِـعِ ... فِي فَـاعِـلٍ إِلَـى الـثَّـلَاثِ وَزِعِ

١٩٠- وَاجِـبٍ أَوْ ضَـرُورَةٍ أَوْ غَـالِـبِ ... فَـوَاجِـبٌ يَـجِـيءُ فِي الـتَّـعَـجُّـبِ

١٩١- وَالْغَالِبُ اللَّذْ جَرَّ فَاعِلَ «كَفَى» ... وَفِي «بِمَا لَاقَـتْ» ضَـرُورَةٌ وَفَـى

١٩٢- وَالـثَّـانِ أَنْ تُـزَادَ فِي الْمَـفَـاعِـلِ ... فِي مِثْلِ «لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُم» تُلِي

١٩٣- بِحَسْبِكَ الدِّرْهَمُ جَا فِي الْمُبْتَدَا ... وَخَـبَـرِ لِـ«لَـيْـسَ» رَابِـعًـا بَـدَا

١٩٤- وَالْحَالُ ذَاتُ النَّفْيِ عُدَّ خَامِسَا ... وَالنَّفْسُ فِي التَّوْكِيدِ بَانَ سَادِسَا)

(**وَالْبَاءُ**) مبتدأ خبره «حرف» (**إِذْ**) ظرفيّة (**تُفْرَدُ**) بالبناء للمفعول (**حَرْفُ جَرٍّ**) يعني أن الباء وقت إفرادها من حروف أخرى، حرف جرّ، والمراد بالجرّ أحد أنواع الإعراب، كما قالوا: حرف نصب، وحرف جزم، فالمعنى أنها حرف عمله الجرّ، وقيل: المراد بكونها حرف جرّ أنها تجرّ معاني الأفعال للأسماء، أي تُعدّيها لها.واحترز بقوله: «إذ تفرد» عما إذا انضمت إلى بعض الحروف، فإن لها معاني أُخر، وذلك كـ«بجل»، و«بيد» ونحو ذلك.

(١) «لسان العرب»١/٢٠٤.

ثم بيّن معانيها، فقال:

(**لَهَا مَعَانٍ أَرْبَعَهْ**) بسكون الهاء للوزن (**مَعْ عَشْرِ**) يعني أن الباء تستعمل لأربعة عشر معنى (**أَوَّلُهَا**) أي أول تلك المعاني (**الإِلْصَاقُ**) أي اتّصال شيء بشيء، سواء كانا معنيين، أو معنى وذاتًا، فيشمل بزيد داءٌ.

تنبيه:

قيل: إن الإلصاق معنى لا يفارق الباء، فلهذا اقتصر عليه سيبويه، ثم الإلصاق على نوعين:

[**أحدهما**]: حقيقيّ كأمسكت بزيد، إذا قبضتَ على شيء من جسمه، أو على ما يَحبِسه، من يد أو ثوب ونحوه، ولو قلت: أمسكته احتمل ذلك، وأن تكون منعته من التصرف.

[**والثاني**]: مجازيّ، نحو: مررت بزيد، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد. وعن الأخفش: أن المعنى: مررت على زيد، بدليل قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصّافات: الآية ١٣٧].

قلت: التحقيق -كما قال ابن هشام-: أنّ كلًّا من الإلصاق والاستعلاء، إنما يكون حقيقيًّا إذا كان مُفْضِيًا إلى نفس المجرور، كأمسكت بزيد، وصَعِدت على السطح، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز، كمررت بزيد، في تأويل الجماعة، وكقوله [من الطويل]:

تَشُبُّ لِمَقْرُورِيـنَ يَـصْـطَـلِـيَـانِـهَـا ... وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلِّقُ[(١)]

فإذا استوى التقديران في المجازية، فالأكثر استعمالًا أولى بالتخريج عليه، كمررت بزيد، ومررت عليه، وإن كان قد جاء كما في قوله عز وجل: ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصافات:١٣٧]، ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف:١٠٥]، وقوله: [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

إلا أن مررت به أكثر، فكان أولى بتقديره أصلًا، ويتخرج على هذا الخلافِ خلافٌ في المقدر في قوله [من الوافر]:

(١) «المحلِّق» بكسر اللام المشدّدة: صاحب النار.

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذًا حَرَامُ

أهو الباء، أم «على»؟.

(وَالتَّعْدِيَةُ) أي المعنى الثاني من معاني الباء التعدية **(كَـ«اذْهَبْ بِهِ»)** لأن ذهب فعل لازم، فتعديته بالباء، وتسمى هذه الباءُ باءَ النقل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، وأكثر ما تُعدِّي الفعلَ القاصرَ، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه قوله ﷻ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ١٧] ، وقُرِئ: ﴿أذهب الله نورهم﴾، وهي بمعنى القراءة المشهورة.

وقولُ المبرد والسهيلي: إن بين التعديتين فرقًا، وإنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحبًا له في الذهاب، مردود عليهما بالآية.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْۚ﴾ [البقرة: الآية ٢٠] الآية، فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق.

ولا يجوز الجمع بين الهمزة والباء، فلا تقول: أقمت بزيد؛ لأنهما متعاقبتان.

وأما قوله تعالى: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٠] فيمن ضَمّ أوله، وكَسَر ثالثه، فخُرِّج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة، فالظرف حال من الفاعل، أي مصاحبةً للدهن، أو المفعولِ، أي تُنبِت الثمر، مصاحبًا للدهن، أو أن أنبتَ يأتي بمعنى نَبَتَ، كقول زهير [من الطويل]:

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... قَطِينًا لَهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١] الآية، وصَكَكْتُ الحجر بالحجر، والأصل دفع بعض الناس بعضًا، وصك الحجرُ الحجرَ.

(وَالثَّالِثُ اسْتِعَانَةٌ) مبتدأ وخبر، أي المعنى الثالث من معاني الباء: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبتُ بالقلم، ونَجَرتُ بالقَدُوم، قيل: ومنه البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها.

(وَسَبَبِيَّةٌ) أي الرابع من معانيها: السببية، وهي الداخلة على السبب غير الآلة، نحو قوله ﷻ:

﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: الآية ٥٤] الآية، وقوله: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: الآية ٤٠] الآية، ومنه: لَقِيتُ بزيد الأسدَ، أي بسبب لقائي إياه، وقوله [من الرجز]:

قَدْ سُقِيَتْ آبَالُهُمْ بِالنَّارِ ... وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الأُوَارِ[1]

أي أنها بسبب ما وُسِمت به من أسماء أصحابها، يُخَلَّى بينها وبين الماء.

(وَالاصْطِحَابُ) أي الخامس من معانيها: المصاحبة، ويقال لها: الملابسة، وباء الحال، ولها علامتان: أن يحسن في موضعها «مع»، وأن يُغني عنها وعن مصحوبها الحال، نحو قوله ﷻ: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: الآية ٤٨] الآية، أي معه، وقوله: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: الآية ٦١] الآية.

تنبيهات:

(الأول): اختُلف في الباء من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: الآية ٩٨] الآية، فقيل: للمصاحبة، والحمدُ مضاف إلى المفعول، أي فسبحه حامدًا له، أي نَزِّهه عما لا يليق به، وأَثبِت له ما يليق به، وقيل: للاستعانة، والحمدُ مضاف إلى الفاعل، أي سبحه بما حَمِدَ به نفسه؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة[2]، اقتضى تعطيل كثير من الصفات. والله تعالى أعلم.

(الثاني): اختلف أيضًا في «سبحانك اللهم وبحمدك»، فقيل: جملة واحدة، على أن الواو زائدة، وقيل: جملتان، على أنها عاطفة، ومُتَعَلَّقُ الباء محذوف، أي وبحمدك سَبَّحْتُكَ. وقال الخطابي[3] رحمه الله: المعنى: وبمعونتك التي هي نعمة، توجب عليَّ حَمْدَك سَبَّحتُك، لا بحولي

(١) الأُوار بالضم: شدّةُ العطش.

(٢) هم طائفة بدأت دينية، ثم خاضت في السياسة، وقد نشأت إثر اعتزال واصل بن عطاء المتوفى سنة (١٣١هـ) أستاذَه الحسن البصريّ المتوفى سنة (١١٠هـ) لاختلافهما في بعض المعتقدات، ثم صارت المعتزلة شِيَعًا، ومن أعلامهم الجاحظ، والتوحيديّ، والزمخشريّ.

(٣) هو أبو سليمان حَمْد بن محمد العالم الفقيه المحدث اللغويّ، ألف في الحديث، وإعجاز القرآن، ومات سنة (٣٨٨هـ).

وقوتي، يريد أنه مما أقيم فيه المسبب مُقامَ السبب. والله تعالى أعلم.

(الثالث): قال ابن الشجريّ في قوله ﷻ: ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: الآية ٥٢] الآية، هو كقولك: أجبته بالتلبية، أي فتجيبونه بالثناء؛ إذ الحمد الثناء، أو الباء للمصاحبة، متعلقة بحال محذوفة، أي مُعلنين بحمده، والوجهان في قوله ﷻ: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: الآية ٩٨]. والله تعالى أعلم.

(زِدْ) فعل أمر من الزيادة، أي زد على ما مرّ من معاني الباء الخمسة **(ظَرْفِيَّةً)** يعني أنَّ المعنى السادس هو: الظرفية، وعلامتها جواز وقوع «في» موقعها، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: الآية ١٢٣] الآية، أي في بدر، وقوله: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: الآية ٣٤] الآية، أي في وقت سحر.

(وَبَدَلًا) أي وزد بدلًا، يعني أن المعنى السابع لها: البدل، وعلامتها أن يحسُن الإتيان في موضعها بكلمة «بدل»، كقول الحماسيّ [من البسيط]:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

(ثُمَّ تَرِدْ) مضارع ورد، وفي نسخة «تزد» بالزاي من الزيادة، يعني أن الباء تأتي **(لِعِوَضٍ)** أي لإفادة معنى العِوَض، وتُسمّى باء المقابلة، وهي الداخلة على الأَعْوَاض، نحو: اشتريته بألف، وكافأت إحسانَهُ بضعف، وقولهم: هذا بذاك.

تنبيه:

قال ابن هشام: ومنه قوله ﷻ: ﴿ٱدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: الآية ٣٢]، قال: وإنما لم نقدرها باء السببية، كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في قوله ﷺ: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»؛ لأن المُعطِيَ بعوض، قد يُعطِي مَجّانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محملي الباءين جمعًا بين الأدلة. انتهى.

تنبيه:

هذا الذي قاله ابن هشام، من نفي الباء السببيّة فيه نظر لا يخفى، فظواهر النصوص من الكتاب والسنّة تدلّ على أن الأعمال سبب لدخول الجنّة، وأن القول بالباء السببية، هو المذهب الحقّ، وإن نسبه ابن هشام إلى المعتزلة.

وأصل هذه المسألة أنها تتعلّق بأفعال الربّ تعالى، وأفعال العباد، وقد ذهبت الأشعرية إلى أن فعل الله مفعوله، وأن أفعال العباد مفعولة لله، فهي فعله، وذلك منهم محاولة لمخالفة الفلاسفة القائلين بالطبع وبالعلّة، ولذلك قام الأشاعرة بنفي الأسباب، وقالوا لعلة فاعلة واحدة، أو بفاعل واحد، وهو الله، والعبد ليس بفاعل حقيقة، وإنما كاسب حقيقة، ويُثبتون مع الكسب قدرةً لا تأثير لها في الكسب، والمعتزلة إنما أثبتوا الأسباب باعتبار أن العبد يخلق فعله بقدرة أودعها الله فيه، ولا فاعل لأفعاله سواه لأن نسبة الأفعال إلى الله عندهم محال مع وجود الظلم بأنواعه فيها أحيانًا، وهم يوافقون الإشاعرة على أن فعل الله مفعوله.

والحقّ في ذلك كلّه أن فعل العبد هو مفعول الله، وليس مفعول الله هو فعل الربّ تعالى، وخلقه، فأفعال العباد مخلوقة مفعولة لله، وهي فعل العبد القائم به ليست قائمة بالله، فإن الله لا يتّصف بمخلوقاته، ولا مفعولاته، وإنما يتصف بخلقه وفعله، ففعل العبد واقع بقدرته حقيقة، وهو مخلوق لله حقيقة، ولا تعارض بين الحقيقتين، وذلك لأن العبد يؤثّر في الفعل عن طريق قدرته، والربّ يخلق، فالتأثير قد يُراد به الانفراد بالخلق، والإبداع، وهذا لله تعالى، وقد يراد أن الفعل خرج من العدم إلى الوجود بتوسط قدرة العبد، فإضافة التأثير للعبد بهذا الاعتبار صحيح، وأما على الوجه الأول، وهو الخلق والإبداع فلا يُضافان إلا إلى الله تعالى، فالله تعالى خلق أفعال العباد بتوسّط قدرتهم وإرادتهم، كما خلق النبات بالماء، وخلق الغيث بالسحاب، وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات.

وبالجملة فالذي عليه السلف وأتباعهم، وأئمة أهل السنة وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدَر المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب، وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبّباتها، والله تعالى خلق الأسباب والمسبّبات. راجع في تحقيق هذه المسألة كتب شيخ الإسلام

ابن تيميّة رحمه الله تعالى(١).

فتبيّن بهذا أن الباء في الآية المذكورة، والحديث، ونحوهما من النصوص هي الباء السببية، فتبصّر بالتحقيق، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(وَمِثْلَ «عَنْ») أي من معانيها، وهو:التاسع: المجاوزة، كـ«عن»، فقيل: تختص بالسؤال نحو قوله ﷻ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: الآية ٥٩] بدليل قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٠]، وقيل: لا تختص به، بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: الآية ١٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: الآية ٢٥] الآية. وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في: شققتُ السنام بالشَّفْرة، على أن الغمام جُعِل كالآلة التي يُشقّ بها، قال: ونظيره قول تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمّل: الآية ١٨] الآية.

قلت: كون الباء للآلة هو الظاهر. والله تعالى أعلم.

وتأول االبصريون قوله ﷻ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: الآية ٥٩] على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلًا، وفيه -كما قال ابن هشام- بُعْدٌ؛ لأنه لا يقتضي قولُك: سألت بسببه، أن المجرور هو المسؤول عنه.

(وَكَـ«عَلَى») أي العاشر من معانيها: الاستعلاء، كـ«على»، نحو قوله ﷻ: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عِمران: الآية ٧٥] الآية، بدليل قوله: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يُوسُف: الآية ٦٤] الآية، ونحو قوله: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصَّافات: الآية ١٣٧] الآية، وقد مضى البحث فيه.

وقول الشاعر [من الطويل]:

أَرَبٌّ يَـبُـولُ الـثُّـعْـلُـبَـانُ بِـرَأْسِـهِ

بدليل تمامه:

---

(١) راجع «مجموع الفتاوى» ٨/ ٣٨٩ و٣٩٠ و١١٣و١١٨ و١٣٤ و١٣٥ و٤٨٧ و٤٤٨ و١٦/ ٣٥٦ و٣٥٧.

لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعَالِبُ

(وَ«مِنْ») أي الحادي عشر من معانيها: التبعيض، أثبت ذلك الأصمعيّ، والفارسيّ، والقُتَبِيّ، وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه قوله ﷻ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: الآية ٦] الآية، وقوله [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وقوله [من الكامل]:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا ... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْحَشْرَجِ(١)

قيل: ومنه قوله ﷻ: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦]، والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق. وقيل: هي في آية الوضوء للاستعانة، وإن في الكلام حذفًا وقلبًا، فإن «مَسَحَ» يتعدى إلى المُزَال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء، ونظيره بيت الكتاب(٢) [من الكامل]:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ... وَمَسَحتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ(٣)

يقول: إن لِثَاتك تَضرِب إلى سُمْرة، فكأنها مسحتها بمسحوق الإثمد، فقَلَب معمولي مسح.

وقيل في «شربن»: إنه ضُمِّن معنى «رَوِين»، ويصح ذلك في قوله ﷻ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان: الآية ٦]، ونحوه. وقال الزمخشري في ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ [الإنسان: الآية ٦]: المعنى يشرب بها الخمرَ، كما تقول: شربت الماء بالعسل.

(وَلِلْقَسَمِ) أي الثاني عشر من معانيها: القسم، وهي أصل أحرفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها، نحو: أُقسم بالله لتفعلن، ودخولها على الضمير، نحو: بك لأفعلنّ، واستعمالها في القسم الاستعطافيّ، وهو ما كان جوابه طلبيًّا، نحو: بالله هل قام زيد؟، أي أسألك بالله،

---

(١) «النزيف»: المحموم، و«الحشرج»: الرمل، وقيل: الكوز.

(٢) أي كتاب سيبويه؛ لأنه المراد عند الإطلاق في هذا الفنّ.

(٣) «كنواح» جمع ناحية حذفت ياؤه للضرورة، وهو مقدم الجناح. و«اللثتان»: تثنية لثة: لحم الأسنان.

مُستحلِفًا.

(ثُمَّ كَـ«إِلَى») أي الثالث عشر من معانيها: الغاية، كـ«إلى»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: الآية ١٠٠] الآية، أي إليّ، وقيل: ضُمِّن ﴿أَحْسَنَ﴾ [يوسف: ١٠٠] معنى لَطَف.

وقوله: **(وَزَائِدًا)** بالنصب عطفًا على مفعول «ترِد»، أي الرابع عشر من معانيها أن تأتي زائدة في الكلام، وهي المؤكدة.

ولَمّا كانت مواضع زيادتها متعدّدةً، بيّن ذلك بقوله:

(فِي سِتَّةِ الْمَوَاضِعِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي في المواضع الستة، وقوله: **(فِي فَاعِلٍ)** بدل تفصيل مما قبله، ويجوز قطعه: أي أحدها: زيادتها في الفاعل وقوله: **(إِلَى الثَّلَاثِ وَزِّعِ)** فعل أمر من التوزيع: أي قَسِّم زيادتها في الفاعل إلى ثلاثة أقسام **(وَاجِبٍ)** بالجرّ بدل تفصيل، ويتعيّن هنا؛ للزوم التقفية في «غالب» **(اوْ)** بوصل الهمزة للضروة **(ضَرُورَةٍ)** شعريّة **(أَوْ غَالِبٍ)** أي كثير **(فَوَاجِبٌ)** مبتدأ خبره قوله: **(يَجِيءُ فِي التَّعَجُّبِ)** أي في التركيب المشتمل على التعجب.

مثالُ ذلك: أَحسِنْ بزيد، في قول الجمهور: إن الأصل: أَحسَنَ زيدٌ، بمعنى صار ذا حسن، ثم غُيِّرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء؛ إصلاحًا للَّفظ .

وأما إذا قيل: بأنه أمرٌ لفظًا ومعنًى، وإن فيه ضمير المخاطب، مستترًا، فالباء مُعدية، مثلها في: امرر بزيد.

والموضع الثاني أن تزاد في فاعل «كفى»، وإليه أشار بقوله:

(وَالْغَالِبُ اللَّذْ) بسكون الذال، لغة في «الذي»، وليس ضرورةً **(جَرَّ فَاعِلَ «كَفَى»)** نحو قوله ﷻ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النّساء: الآية ٧٩] .

والمعنى: أن الغالبة هي التي تقع في فاعل «كفى»، كالآية.

وقال الزجاج: دخلت؛ لتضمُّن «كفى» معنى «اكتف»، وهو من الحسن بمكان، ويصححه قولهم: «اتّقى الله امرؤ فعل خيرًا، يُثَب عليه»، أي ليتّقِ، وليَفعَل، بدليل جزم «يُثَبْ»، ويوجبه قولهم: «كفى بهند» بترك التاء، فإن احتُجّ بالفاصل، فهو مُجوِّز، لا مُوجِب، بدليل قوله ﷻ:

﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَمَا تَخۡرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ﴾ [فصلت: ٤٧]، فإن عُورض بقولك: أحسن بهند، فالتاء لا تلحق صيغ الأمر، وإن كان معناها الخبر.

وقال ابن السّرّاج: الفاعل ضمير الاكتفاء، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسيّ، والرمانيّ، أجازا: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح.

وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقًا.

تنبيه:

ومن مجيء فاعل «كفى» هذه مجردًا عن الباء قول سُحَيم [من الطويل]:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا ... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

قال ابن هشام: ووجه ذلك على ما اخترناه، أنه لم يستعمل «كفى» هنا بمعنى «اكتف»، ولا تزاد الباء في فاعل «كفى» التي بمعنى أجزأ وأغنى، ولا التي بمعنى وَقَى، والأولى متعدية لواحد، كقوله [من الوافر]:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ ... قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلُ

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٥]، وقوله: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: الآية ١٣٧] الآية.

ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل «كفى» المتعدية لواحد، قال [من الطويل]:

كَفَى ثُعَلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمُ ... وَدَهْرٌ لِأَنْ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ

قال ابن هشام: ولم أر من انتقد عليه ذلك، فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء.

و«ثُعَل» رهط الممدوح، وهم بطن من طيئ، وصرفه للضرورة؛ إذ فيه العدل والعلمية كعمر، و«دهر» مرفوع عند ابن جني بتقدير: وليفخر دهر، و«أهل» صفة له، بمعنى مُستَحِق، واللام متعلقة بـ«أهل»، وجوز ابن الشجري في «دهر» ثلاثة أوجه:

(أحدها): أن يكون مبتدأ حُذف خبره، أي يفتخر بك، وصح الابتداء بالنكرة؛ لأنه قد وُصف

بـ«أهل».

(والثاني): كونه معطوفًا على فاعل «كفى»، أي إنهم فخروا بكونه منهم، وفخروا بزمانه لنضارة أيامه، وهذا وجه لا حذف فيه.

(والثالث): أن تجُرَّه بعد أن ترفع «فخرًا» على تقدير كونه فاعل «كفى»، والباء متعلقة بـ«فخر» لا زائدةٌ، وحينئذ تجر الدهر بالعطف، وتُقدِّر أهلًا خبرا لهو محذوفًا، وزعم المعريّ[1] أن الصواب نصب «دهر» بالعطف على «ثعلا»، أي وكفى دهرًا هو أهل؛ لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله، ولا يخفى ما فيه من التعسف، وشَرْحُهُ[2] أنه عَطَفَ على المفعول المتقدم، وهو «ثعلًا»، والفاعل المتأخر، وهو «أنك منهم» منصوبًا ومرفوعًا وهما دهرا وأن ومعمولاها وما تعلق بخبرها، ثم حَذَفَ المرفوعَ المعطوفَ اكتفاء بدلالة المعنى، وزعم الرَّبَعيّ[3] أن النصب بالعطف على اسم «أنّ»، وأن «أهل» عطف على خبرها، ولا معنى للبيت على تقديره. والله تعالى أعلم.

والموضع الثالث في الضرائر الشعريّة، وإليه أشار بقوله:

(وَفِي «بِمَا لَاقَتْ») متعلّق بـ«وفى» **(ضَرُورَةً)** مفعول من أجله **(وَفَى)** يعني أن زيادتها للضرورة، وُجد، وحصل في قول الشاعر [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وفي قول الآخر [من السريع]:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

وقال ابن الضائع في الأول: إن الباء متعلقة بـ«تنمي»، وإن فاعل «يأتي» مضمر، فالمسألة من

---

(١) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري التنوخيّ، شاعر فيلسوف، حكيم، عالم بالأدب واللغة وعلومها، له مؤلفات كثيرة، منها «لزوم ما لا يلزم»، و«سقط الزند»، و«رسالة الغفران»، و«الفصول»، و«الغايات»، مات سنة (٤٤٩هـ).

(٢) أي شرح كلام المعري المفيد لبيان التعسف، وقوله: «أنَّه» أي الشاعر.

(٣) هو عليّ بن عيسى، النحويّ، أخذ عن السيرافيّ، والفارسيّ، برع في العربية، وله «شرح الإيضاح» للفارسيّ، و«البديع» في النحو، وغيرهما، مات سنة (٤٢٠هـ).

باب الإعمال، أي من باب التنازع.

وقال ابن الحاجب في الثاني: الباء مُعَدِّية، كما تقول: ذهب بنعليّ، ولم يتعرض لشرح الفاعل، وعلام يعود، إذا قدر ضميرًا؟ في «أودى»، ويصح أن يكون التقدير: أودى هو، أي مُودٍ، أي ذهب ذاهب، كما جاء في الحديث المتفق عليه: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن»، أي ولا يشرب هو، أي الشارب؛ إذ ليس المراد: ولا يشرب الزاني. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على التي تزاد في الفاعل، شرع يبيّن التي تزاد في المفعول، فقال:

(وَالثَّانِ) بحذف الياء تخفيفًا، أي الموضع الثاني من أقسام زيادتها **(أَنْ تُزَادَ فِي الْمَفَاعِلِ)** جمع مفعول، وأصله مفاعيل، حُذفت ياؤه للضرورة **(فِي مِثْلِ ﴿لا تلقوا بأيديكم﴾)** الجارّ والمجرور بدل مما قبله، وقوله: **(تُلِي)** بالبناء للمفعول حال من «لا تلقوا الخ»، أي حال كونه متلوًّا في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ.

وحاصل المعنى: مما تزاد فيه الباء المفعول، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: الآية ١٩٥] الآية، وقوله: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم: الآية ٢٥]، الآية، وقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: الآية ١٥]، وقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]، وقوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [ص: الآية ٣٣] الآية، أي يمسح السوق مسحًا، ويجوز أن يكون صفةً، أي مسحًا واقعًا بالسوق.

وقوله [من الرجز]:

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْفَلَجْ ... نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ

والشاهد في الثانية، فأما الأولى، فللاستعانة.

وقوله [من البسيط]:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ ... سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وقيل: ضُمِّن «تُلقوا» معنى تُفْضُوا، و«يُرِدْ» معنى يَهُمّ، و«نرجو» معنى نَطمَع، و«يقرأن» معنى

يَرْقِين، ويتبرك ن، وأنه يقال: قرأت بالسورة، على هذا المعنى، ولا يقال قرأت بكتابك؛ لفوات معنى التبرك فيه، قاله السُّهيليّ. وقيل: المراد لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم، فحُذف المفعول به، والباء للآلة، كما في قولك: كتبتُ بالقلم، أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال: لا تُفسد أمرك برأيك.

تنبيه:

كثرت زيادة الباء في مفعول «عرفت»، ونحوه، وقلّت في مفعول ما يتعدى إلى اثنين، كقولك [من الكامل]:

تَبَلَتْ[١] فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ   تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

وقد زيدت في مفعول «كفى» المتعدية لواحد، ومنه الحديث: «كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع»[٢]، وقوله [من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا[٣]   حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل، وحُبّ بدل اشتمال على المحل.

وقال المتنبي [من البسيط]:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

والله تعالى أعلم.

وإلى الموضع الثالث أشار بقوله:

(بِحَسْبِكَ الدِّرْهَمُ جَا فِي الْمُبْتَدَا) يعني أن الثالث من مواضع زيادتها المبتدأ في قولهم: بحسبك درهم»، و«خرجت فإذا بزيد»، و«كيف بك إذا كان كذا»، ومنه عند سيبويه قوله ﷻ: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾ [القَلَم: الآية ٦]، وقال أبو الحسن: ﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [القَلَم: الآية ٦] متعلق

(١) أي أفسدت. و«الخريدة» المرأة الشابة.

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) الرواية بالرفع، على أنه خبر مبتدإ محذوف، والجملة صلة «من»، والتقدير: على الذي هو غيرنا.

باستقرار محذوف، مُخبَرٍ به عن ﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القَلَم: الآية ٦]، ثم اختُلف، فقيل: ﴿ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القَلَم: الآية ٦] مصدر، بمعنى الفتنة، وقيل: الباء ظرفية، أي في أي طائفة منكم المفتون.

تنبيه:

من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم «ليس»، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: ﴿ليس البرَّ بأن تولوا﴾ الآية، بنصب «البرَّ»، وقوله [من المتقارب]:

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى   يُصَابُ بِبَعْضِ الأَذَى فِي يَدَيْهِ

والله تعالى أعلم.

وأشار بقوله:

(وَخَبَرٌ لِـ«لَيْسَ» رَابِعًا بَدَا) إلى الموضع الرابع من مواضع حذفها، فقوله: «وخبرٌ» مبتدأ، سوّغه وصفه بقوله: لـ«ليس»، و«رابعًا» منصوب على الحال، وجملة« بدا» أي ظهر خبر المبتدإ.

وحاصل المعنى: أنّ الرابع من مواضع زيادتها الخبر، وهو ضربان: غير مُوجَب، فينقاس، نحو: «ليس زيد بقائم»، ونحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٤] الآية، وقولهم: «لا خير بخير بعده النار»، إذا لم تُحمَل على الظرفية، ومُوجَبٌ، فيتَوَقَّف على السماع، وهو قول الأخفش، ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يُونس: الآية ٢٧]، وقول الحماسيّ [من الوافر]:

فَلَا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا   وَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

قال ابن هشام: والأولى تعليق ﴿بِمِثْلِهَا﴾ [يُونس: الآية ٢٧] باستقرار محذوف، هو الخبر، و«بشيء» بـ«منعكها»، والمعنى: ومنعكها بشيء مّا يُستطاع. وقال ابن مالك في «بحسبك زيد»: إن زيدًا مبتدأ مؤخر؛ لأنه معرفة، و«حسبك» نكرة.

قلت: المذهب الأول، وهو زيادة الباء عندي أقرب. والله تعالى أعلم.

وإلى الخامس أشار بقوله:

(وَالْحَالُ ذَاتُ النَّفْيِ عُدَّ خَامِسَا) يعني أن الموضع الخامس لزيادتها الحال المنفي عاملها، كقوله

[من الوافر]:

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا

وقوله [من البسيط]:

كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْؤُودٍ وَلاَ وَكِلِ[1]

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبو حيان، وخرّج البيتين على أن التقدير: بحاجة خائبة، وبشخص مزؤود، أي مذعور، ويريد بالمزؤود نفسه، على حدّ قولهم: رأيت منه أسدًا. وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول، دون الثاني؛ لأن صفات الذم إذا نُفيت على سبيل المبالغة، لم ينتف أصلها، ولهذا قيل في قوله عز وجل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصّلَت: الآية ٤٦] إن فعّالًا ليس للمبالغة، بل للنَّسَبِ، كقوله [من الطويل]:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي وما ربك بذي ظلم؛ لأن الله تعالى لا يظلم الناس شيئًا، ولا يقال: لقيت منه أسدًا، أو بحرًا، أو نحو ذلك، إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس، فقال:

(وَالنَّفْسُ فِي التَّوْكِيدِ بَانَ) أي ظهر، حال كونه **(سَادِسَا)** للأقسام الخمسة.

والمعنى: أن سادسَ مواضعِ زيادتها: التوكيد بالنفس، أوالعين، وجَعَل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٨] الآية، وفيه نظر؛ إذْ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين، أن يؤكد أوّلًا بالمنفصل، نحو «قمتم أنتم أنفسكم»، قال ابن مالك في «خلاصته»:

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ

ولأن التوكيد هنا ضائع؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهنّ، بخلاف قولك: زارني الخليفة نفسه، وإنما ذَكَر الأنفس هنا لزيادة البَعْثِ على التربص؛ لإشعاره بما

(١) المزؤود: المذعور والخائف، والوكل: العاجز الذي يكل أمره إلى غيره.

يستنكفن منه، من طُمُوح أنفسهن إلى الرجال. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم، وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك، فهو عندهم إما مؤول تأويلًا يقبله اللفظ، كما قيل في قوله عز وجل: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١] الآية: إن «في» ليست بمعنى «على»، ولكن شُبِّه المصلوب؛ لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضَمَّن بعضهم «شَرِبنَ» في قوله [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

معنى رَوِين، و﴿أَحْسَنَ﴾ في قوله عز وجل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يُوسُف: الآية ١٠٠] معنى لَطَفَ، وإما على شذوذِ إنابةِ كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مَحْمِل الباب كله عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، قال ابن هشام: ومذهبهم أقل تعسفًا. انتهى.

قلت: الحقّ ما عليه المجوّزون لنيابة بعض الحروف عن بعض؛ لكثرة وقوعه في فصيح الكلام، وتأويل كلّ ما ورد من ذلك تكلّف وتعسّف، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على الباء المفردة، شرع يتكلّم على الباء المركّبة مع غيرها من الحروف، فمنها «بجل»، فقال:

١٩٥- (بَجَلْ عَلَى وَجْهَيْنِ حَرْفٌ كَـ«نَعَمْ» وَاسْمٌ كَـ«يَكْفِي» أَوْ كَـ«حَسْبُ» يُلْتَزَمْ

١٩٦- فِي الأَوَّلِ النُّونُ مَعَ الْيَا تُلْتَزَمْ جَوَازُهَا فِي الثَّانِ حَقًّا قَدْ أَلَمّْ)

(بَجَلْ) بفتحتين، مبتدأ، خبره قوله: **(عَلَى وَجْهَيْنِ)** أي على قسمين **(حَرْفٌ)** يجوز جرّه بدلًا، وقطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ نظيره غير مرّة، يعني أن أحد الوجهين كونها حرفًا **(كَـ«نَعَمْ»)** صفة لـ«حرف»، أي مثل نعم لفظًا ومعنىً، فيكون لتصديق المخبر، كَقَامَ زَيْدٌ، ولإعلام المستخبر، كهل قام زيد، ولوعد الطالب، كهل تقوم.

(وَاسْمٌ) إعرابه، كإعراب «حرف»، يعني أن ثاني الوجهين أنها اسم **(كَـ«يَكْفِي»)** يعني أنها

اسم فعل بمعنى «يكفي» (أَوْ) للتقسيم (كَـ«حَسْبُ») أي أو أنها اسم مرادف لـ«حسب»، وقوله: (يُلْتَزَمْ) بالبناء للمفعول، أي يُستعمل استعمال «حسب».

(فِي الأَوَّلِ النُّونُ مَعَ الْيَا تُلْتَزَمْ) بالبناء للمفعول، يعني أن نون الوقاية لازمة في الوجه الأول، وهو كونها اسم فعل بمعنى «يكفي» إذا لحقتها ياء المتكلّم، فيقال: بَجَلْني، فقوله: «في الأول» متعلّق بـ«تلتزم»، و«النون» مبتدأ خبر الجملة بعده، و«مع الياء» متعلّق بحال محذوف، أي حال كونها مع ياء المتكلّم (جَوَازُهَا فِي الثَّانِ حقًا أَلَمّ) بتشديد الميم، أي نزل.

يعني: أنه يجوز دخول النون في الوجه الثاني، وهو كونها بمعنى «حسب»، والأكثر عدم دخولها، فيقال: بَجَلِي بدون النون، قال الشاعر [من الطويل]:

أَلاَ إِنَّنِي أُشْرِبْتُ أَسْوَدَ حَالِكًا   أَلاَ بَجَلِي مِنْ ذَا الشَّرَابِ أَلاَ بَجَلْ

فقوله: «جوازها» مبتدأ، خبره جملة «أَلَمّ»، وقوله: «في الثان» بحذف الياء متعلّق بـ«جوازها»، وقوله: «حقا» منصوب على الحال، أي حال كونه ذا حقّ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «بجل» إن كانت حرفًا فلا تدخل عليها نون الوقاية، ولا تتّصل بها ياء المتكلّم، قولًا واحدًا، وأما الاسميّة، فإن كانت اسم فعل بمعنى «يكفي»، فالنون فيها واجبة، وإن كانت بمعنى «حسب» جاز فيها الأمران، إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فتكون الياء متّصلة بها، مجرورة الموضع، وإثبات النون حينئذ نادر.

وفي نسخة بدل هذا البيت:

فِي الأَوَّلِ النُّونُ إِذَا الْيَا قَارَنَا   جَوَازُهَا فِي الثَّانِ قَدْ تَبَيَّنَا

وهو بمعنى الأول، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «بجل» شرع يتكلّم على «بل» فقال:

١٩٧- («بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابٍ يَجِي فِي الجُمَلِ   لِمُبْطِلٍ فَلْيُدْرَ أَوْ مُنْتَقِلِ
١٩٨- وَبَعْدَ إِيجَابٍ وَأَمْرٍ فَاعْطِفِ   مَفَارِدًا فِيهَا انْتِقَالٌ قَدْ قُفِي
١٩٩- وَقَرِّرِ الْمَتْبُوعَ فِي النَّفْيِ وَفِي   شِبْهٍ وَعَكْسُهُ لِتَابِعٍ يَفِي)

(«بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابٍ) مبتدأ وخبره، يعني أن «بل» حرف يفيد معنى الإضراب (يَجِي) بتخفيف الهمزة، وهو لغة، لا ضرورة (فِي الجُمَلِ) الاسميّة، أو الفعليّة (لِمُبْطِلٍ) أي لمريد إبطال ما قبلها، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٦]، فإنه إبطال لقولهم: ﴿اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وقوله: (فَلْيُدْرَ) بالبناء للمفعول، معترضة بين المتعاطفين، أي فليُعلم ذلك (أَوْ مُنْتَقِلِ) أي أو لمريد الانتقال من غرض إلى غرض آخر، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: الآية ١٦]، فإنه انتقال من الإخبار بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٥]، (وَبَعْدَ إِيجَابٍ، وَأَمْرٍ فَاعْطِفِ مَفَارِدًا) أي استعمل «بل» لعطف المفردات إذا وقعت بعد الإيجاب، نحو «قام زيد، بل عمرو»، أو الأمر، نحو «اضرب زيدًا، بل عمرًا»، وقوله: (فِيهَا انْتِقَالٌ) أي ففيها معنى الانتقال، يعني أنها بعدهما للانتقال، فتجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، وتثبت حكمه لما بعدها، وقوله: (قَدْ قُفِي) مبنيًا للمفعول، أي اتُّبع هذا المعنى لها (وَقَرِّرِ الْمَتْبُوعَ فِي النَّفْيِ) أي أثبت الحكم لما قبلها إذا وقعت بعد النفي، نحو «ما قام زيدٌ، بل عمرٌو»، فإن نفي القيام عن زيد ثابت على ما هو عليه، وقوله: (وَفِي شِبْهِهِ) أي وكذلك تُثبت الحكم لما قبلها إذا وقعت بعد شبه النفي، وهو النهي، نحو «لا يقم زيدٌ، بل عمرو» (وَعَكْسُهُ لِتَابِعٍ يَفِي) أي عكس هذا وهو الإثبات في الأول، والأمر في الثاني كائن لما بعدها، فعمرو محكوم له بالقيام في الأول، ومأمور به في الثاني.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «بل» حرف إضراب، فإن تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب، إما الإبطال، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٦] أي بل هم عباد، ونحو قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾ [المؤمنون: الآية ٧٠]، وإما الانتقال من غرض إلى آخر، ووَهِم ابنُ مالك إذ زعم في «شرح كافيته» أنها لا تقع في التنزيل إلا على هذا الوجه، ومثاله قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤-١٦]، ونحو قوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢-٦٣]، وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح، ومن دخولها على الجملة قوله [من الرجز]:

* بَـلْ بَـلَـدٍ مِـلْءُ الْـفِـجَاجِ قَـتَـمُـهُ *

إذ التقدير بل رُبَّ بلدٍ موصوفٍ بهذا الوصف قطعته، ووَهِمَ بعضهم فزعم أنها تستعمل جارّة.

وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمرٌ أو إيجابٌ، كـ«اضرب زيدا بل عمرًا، وقام زيد بل عمرو»، فهي تَجعَل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يُحكَم عليه بشيء، وتُثبِتُ الحكمَ لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي، فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعلِ ضده لما بعده، نحو «ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو»، وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصح «ما زيد قائمًا بل قاعدًا، وبل قاعدٍ»، ويختلف المعنى.

ومنع الكوفيون أن يُعطَف بها بعد غير النفي وشبهه، قال هشام: مُحالٌ «ضربت زيدًا بل إياك». انتهى.

ومَنعُهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته.

تنبيه:

تُزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، كقوله [من الخفيف]:

وَجْهُكَ الْبَدْرُ لاَ بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، ومَنَع ابن درستويه زيادتها بعد النفي، وليس بشيء؛ لقوله [من البسيط]:

وَمَا هَجَرْتُكِ لاَ بَلْ زَادَنِي شَغَفًا ... هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَى أَجَلِ

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «بل» شرع يبيّن «بلى»، فقال:

٢٠٠- (ثُمَّ «بَلَى» حَرْفُ جَوَابٍ وَالأَلِفْ ... أَصْلٌ وَقِيلَ زَائِدٌ فِيهِ اخْتُلِفْ

٢٠١- يَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ لَدَى الْجَوَابِ ... إِبْطَالُهُ يُجْدِي بِلاَ ارْتِيَابِ)

(**ثُمَّ «بَلَى» حَرْفُ جَوَابٍ**) أي حرف موضوع للجواب (**وَالأَلِفُ أَصْلٌ**) أي الألف التي في آخره حرف أصلي، ليست زائدة (**وَقِيلَ**) أي قال جماعة من النحاة: إنها حرف (**زَائِدٌ**) على أصل

الكلمة؛ إذ أصلها «بل» فزيدت عليها الألف، وقوله: (**فِيهِ اخْتُلِفْ**) مبنيًا للمفعول مؤكّد لمعنى ما قبله (**يَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ**) أي يختصّ «بلى»، وذكّره؛ لأن ما أريد لفظه يجوز فيه التذكير باعتبار اللفظ، والتأنيث باعتبار الكلمة (**لَدَى الْجَوَابِ**) أي الإجابة به (**إِبْطَالُهُ يُجْدِي**) أي يفيد إبطال ذلك النفي الذي في السؤال، فإذا قيل لك: «أليس زيد قائمًا؟» فقلت: بلى، أفاد ذلك الجواب إبطال نفي ذلك القيام عنه، وقوله: (**بِلاَ ارْتِيَابِ**) كمل به البيت، أي هذا المعنى ثابت لها بلا شكّ، ولا تردّد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «بلى» حرف جواب أصلي الألف، وقال جماعة: الأصل «بل»، والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث بدليل إمالتها، وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مُجرّدًا، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ [التغابن: الآية ٧]، أم مقرونًا بالاستفهام حقيقيا كان، نحو «أليس زيد بقائم» فتقول: «بلى»، أو توبيخيا، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ [الزخرف: الآية ٨٠]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ * بَلَى﴾ [القيامة: ٣-٤]، أو تقريريا، نحو قوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى﴾ [الملك: ٨-٩]، وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: الآية ١٧٢]، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ«بلى»، ولذلك قال ابن عباس وغيره: «لو قالوا: نعم لكفروا»، ووجهه أن «نعم» تصديق للمُخْبِر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليس لي عليك ألف»، فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه، وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجرَوْا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية، مستمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر مُوجَب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل «أم» متصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١-٥٢]؛ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فـ«نعم» بعد الإيجاب تصديق له. انتهى.

ويُشكِل عليهم أن «بلى» لايُجاب بها الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجاب بها الاستفهام المجرد، ففي «صحيح البخاري» في «كتاب الأيمان والنذور» أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» قالوا: بلى،

وفي «صحيح مسلم» في «كتاب الهبة»: «أيسرُّك أن يكونوا لك في البر سواء؟» قال: بلى، قال: «فلا إذن»، وفيه أيضًا أنه قال: «أنت الذي لقيتني بمكة؟» فقال له المجيب بلى، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنْزيل.

[قلت]: هكذا قرّر ابن هشام المسألة، وفيما قاله نظر، أما أولًا، فقوله: لا يُجاب بـ«بلى» الإيجاب، وهو متفق عليه، ففيه أنه لا اتّفاق في ذلك، فإنه إن أراد الإيجاب المجرّد من النفي أصلًا ورأسًا فقد حكى الرضي فيه الخلاف، وإن أراد ما هو أعمّ حتى يشمل التقرير المصاحب للنفي، فالخلاف موجود، ذكره نفسه عن الشلوبين وغيره في حرف النون[1].

وأما ثانيًا فثبوته في هذه الأحاديث ونحوها مما يثبت التمسك في جوازه.

والحاصل أنه ليس للمانع حجة قاطعة حتى يمسك بها، فالحقّ أنه يجاب به الإيجاب، كما هو الواقع في الأحاديث المذكورة، فتأمله بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

[واعلم] أن تسمية الاستفهام في الآية تقريرًا عبارة جماعة، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي، كما مر في صدر الكتاب، وفي الموضع بحث أوسع من هذا سيأتي في باب النون - إن شاء الله تعالى -. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «بلى» شرع يبيّن «بيد»، فقال:

٢٠٢- («بَيْدَ» بِبَاءٍ أَوْ بِمِيمٍ اسْمُ ... إِضَافَةً يَلْزَمُ فِيهِ قِسْمُ

٢٠٣- كَـ«غَيْرُ» فِي الْمَغْنَى وَلَكِنْ مَا سُمِعْ ... إِلاَّ بِنَصْبٍ مَعَ تَالٍ مُنْقَطِعْ

٢٠٤- وَالثَّانِ مِنْ أَجْلِ كَمَا قَدْ فُسِّرَا ... بِهِ حَدِيثُ «بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَا»)

(«بَيْدَ») مبتدأ خبره «اسم»، وقوله: (بِبَاءٍ أَوْ بِمِيمٍ) متعلّق بحال من المبتدإ على رأي سيبويه، أو من قوله: (اسْمُ إِضَافَةً يَلْزَمُ) يعني أنه اسم ملازم للإضافة إلى «أنّ» وصلتها، هكذا قال، ولكن تعقّبه الدمامينيّ، فقال: إن دعوى الاسميّة والإضافة لا دليل عليها، ولو قيل: إنه حرف استثناء

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ٢/١٢٢.

كـ«إلاّ» لم يبعُد كما اختاره ابن مالك في إعراب مشكلات البخاريّ، وأما استعمالها متلوّة بـ«أنّ» وصلتها فهو المشهور، قال ابن مالك: وقد استُعملت على خلاف ذلك، فقد وقع في بعض طرق الحديث «نحن الآخرون السابقون، بيد كلُّ أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»، وخرجه على أن الأصل «بيد أن كل أمة»، فحُذفت «أنّ» وبطل عملها، وأضيفت «بيد» إلى المبتدإ والخبر اللذين كانا معمولين لـ«أنّ»، قال: وهذا الحذف في «أنّ» نادر، ولكنه غير مستبعد بالقياس على حذف «أنْ»، فإنهما أخوان في المصدريّة، وشبيهان في اللفظ. انتهى.

(فِيهِ قِسْمٌ كَـ«غَيْرُ» فِي الْمَغْنَى) يعني أن «بيد» تنقسم إلى قسمين: قسم بمعنى «غير» (وَلَكِنْ مَا سُمِعْ إِلاَّ بِنَصْبٍ) أي لا يقع مرفوعًا، ولا مجرورًا، كما تقع «غير» كذلك، بل هو منصوب، وقوله: (مَعَ تَالٍ مُنْقَطِعْ) يعني أنه لا يُستثنى بها، فلا يقع بعدها إلا المستثنى المنقطع، فلا تكون أداة استثناء متّصل، وكذلك لا يقع صفة، بخلاف «غير» فإنها تستعمل لهما.

(وَالثَّانِ) أي القسم الثاني من معنييها أن تكون بمعنى (مِنْ أَجْلِ) أي مفيدة للتعليل (كَمَا قَدْ فُسِّرَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (بِهِ حَدِيثُ «بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَا») أي من «قريش»، رخمه للضرورة، كما قال في «الخلاصة»:

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «بَيْدَ» بالباء الموحّدة، ويقال: «مَيْدَ» بالميم، اسم ملازم للإضافة إلى «أنّ» وصلتِهَا، وله معنيان:

[أحدهما]: «غير» إلا أنه لا يَقعُ مرفوعًا ولا مجرورًا، بل منصوبًا، ولا يقع صفةً، ولا استثناء متصلًا، وإنما يُستثنَى به في الانقطاع خاصّةً، ومنه الحديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيدَ أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»[1]، وفي مسند الشافعيّ رحمه الله «بائدَ أنهم» بألف، وفي الصحاح[2] «بيد» بمعنى «غير» يقال: «إنه كثير المال بيد أنه بخيل». انتهى. وفي

(١) حديث متّفقٌ عليه.

(٢) بفتح الصاد على أنه اسم مفرد بمعنى الصحيح، يقال: صححه الله فهو صحيح وصَحاح بالفتح، والجاري على ألسنة كثيرين كسرُ الصاد على أنه جمع لصحيح، وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية=

«المحكم»[١] أن هذا المثال حكاه ابن السكيت[٢] وأن بعضهم فسرها فيه بمعنى «على»، وأن تفسيرها بـ«غير» أعلى.

[والثاني]: أن تكون بمعنى «من أجل»، ومنه الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد، بيد أني من قريش، واسترُضعت في بني سعد بن بكر[٣]»، وقال ابن مالك وغيره إنها هنا بمعنى «غير» على حد قوله [من الطويل]:

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجل» قوله [من الرجز]:

عَمْدًا فَعَلْتُ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّي ... أَخَافُ إِنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي

وقوله: «تُرِنِّي» من الرنين، وهو الصوت. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

= هذا الكتاب. قاله الدسوقيّ ١/١٢٣، مصنّفه أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابيّ، أخذ عن السيرافيّ والفارسيّ، ودخل إلى بلاد ربيعة ومضر للغة، ثم عاد إلى خراسان، وكان حسن الخطّ جدّا، يُذكر مع ابن مُقلة، وأنظاره، مات متردّيًا من سطح داره، قيل: إنه تغيّر عقله، فعمل له دفّين، وشدّهما كالجناحين، وقال: أريد أطير، وقفز من علو فهلك، وقيل: إنه كان عليه من الصحاح بقيّة غير مبيّضة، فبيضها تلميذه إبراهيم بن صالح، فغلط في أشياء، ولابن برّيّ عليه حواش مفيدة. «حاشية الأمير» ١/١٠٤.

(١) اسم كتاب في اللغة لابن سِيده علي بن إسماعيل، صاحب «المخصص»، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).

(٢) هو بالمهملة المكسورة، والكاف المشدّدة المكسورة، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق مصنف كتاب «إصلاح المنطق»، ومن شعره [من الطويل]:

يُصَابُ الْفَتَى مِنْ عَثْرَةٍ مِنْ لِسَانِهِ ... وَلَيْسَ يُصَابُ الْمَرْءُ مِنْ عَثْرَةِ الرِّجْلِ

فَعَثْرَتُهُ بِالْقَوْلِ تُذْهِبُ رَأْسَهُ ... وَعَثْرَتُهُ بِالرِّجْلِ تَبْرَا عَلَى مَهْلِ

من الحكايات الغريبة أنه رحمه الله أنشد ولدي المتوكل المعتزّ والمؤيّد، وهو يعلّمهما هذين البيتين، ثم جلس بعد ذلك بيسير مع المتوكل، فأقبل ولداه المذكوران، فقال المتوكل: يا يعقوب أيما أحبّ إليك ابناي هذان، أم الحسن والحسين؟ فقال: والله إن قنبرا خادم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه خير عندي منك، ومن ابنيك، فقال المتوكل للأتراك سُلّوا لسانه من قفاه، فمات في ليلة الاثنين لخمس خلون من شهر رجب سنة (٢٤٤هـ) رحمة الله تعالى عليه. «حاشية الأمير» ١/١٠٤.

(٣) حديث لا أصل له.

ولما أنهى الكلام على «بيد» شرع يبيّن «بله»، فقال:

٢٠٥- («بَلْهَ» عَلَى ثَلاَثَةٍ بِلاَ مِرَا ... اِسْمٌ لِدَعْ وَمِثْلَ تَرْكِ مَصْدَرَا

٢٠٦- وَرِدْفُ «كَيْفَ» فَانْصِبَنْ بِالأَوَّلِ ... وَجُرَّ بِالثَّانِي فَذُو رَفْعٍ يَلِي)

(«بَلْهَ») بفتح الموحّدة، وسكون اللام، وفتح الهاء، وهو مبتدأ، خبره قوله: (عَلَى ثَلاَثَةٍ) يعني أن «بله» تأتي على ثلاثة أوجه من المعاني[١].

وقوله: (بِلاَ مِرَا) بالقصر للوزن، أي بلا مجادلة في ذلك (اِسْمٌ لِدَعْ) أي أول تلك الأوجه أنه اسم بمعنى «دع» يعني أنه بمعنى الأمر، أي اترك (وَمِثْلَ تَرْكِ) حال كونه (مَصْدَرَا) أي الوجه الثاني أنه اسم معناه الترك (وَرِدْفُ) بكسر، فسكون: أي مرادف («كَيْفَ») يعني أن الوجه الثالث أنه اسم بمعنى «كيف» (فَانْصِبَنْ بِالأَوَّلِ) أي إذا كان بمعنى «دع» فإنه ينصب المفعول به؛ لكونه متعدّيًا (وَجُرَّ بِالثَّانِي) أي إذا كان بمعنى الترك، فإنه يجرّ ما بعده بالإضافة، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، كما قال ابن أم قاسم، وقال أبو عليّ هو مضاف إلى الفاعل (فَذُو رَفْعٍ يَلِي) يعني أنه بالمعنى الأخير، وهو «كيف» يكون مرفوعا على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «بَلْهَ» على ثلاثة أوجه: اسم لـ«دَعْ»، ومصدر بمعنى الترك، واسم مُرادف لـ«كيف»، وما بعدها منصوب على الأول، ومخفوض على الثاني، ومرفوع على الثالث، وفتحها بناء على الأول، والثالث[٢]، وإعراب على الثاني[٣] وقد روي بالأوجه الثلاثة قولُه يَصِفُ السيوف [من الكامل]:

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا[٤] ... بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

---

(١) قال الدماميني: فات ابن هشام وجه رابع، وهو أنها حرف جرّ على مذهب الأخفش، حكاه عنه ابن أم قاسم في «الجنيّ الوافي». انتهى. «حاشية الدسوقي» ج١ ص ٣١١.

(٢) أما على الأول، فلأنها اسم فعل، وأسماء الأفعال مبنيّات، وأما على الثالث، فلتضمنها معنى حرف الاستفهام، مثل «كيف». «دسوقي» ١/١٢٣.

(٣) أي لأنها حينئذ مصدر، لا موجب لبنائه.

(٤) «ضاحيا» أي ظاهرًا «والجماجم»: جمع جمجمة، وهو عظم الرأس المشتمل على الدماغ.

وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردودٌ بحكاية أبي الحسن وقطرب له، وإذا قيل: «بَلَهَ الزيدَينِ، أو المسلمِينَ، أو أحمد، أو الهندات» احتملت المصدرية[1]، واسم الفعل[2].

ومن الغريب أن في «صحيح البخاري» في «تفسير ألم السجدة»: «يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ذُخرًا من بَلْهِ ما اطلعتم عليه»، واستُعملت مُعربة مجرورة بـ«من» خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بـ«غير»، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى مَن يَعُدّها في ألفاظ الاستثناء.

قلت: وجه التقوّي أنها وردت بمعنى «غير»، وهي ترد للاستثناء، والقائلون بهذا هم الكوفيّون، والبغداديون[3]، وهو الصواب. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(١) أي فتكون الياء، والفتحة، والكسرة علامة لجرّ الاسم الذي أضيف إليه المصدر.

(٢) أي فتكون تلك العلامات لنصب المفعول باسم الفعل، وهو ظاهر.

(٣) راجع «حاشية الدسوقي» ١/١٢٤.

(حَرْفُ التَّاءِ)

٢٠٧ـ التّاءُ ذُو التَّحْرِيكِ فِي أَوَائِلِ ... أَسْمَا وَفِي أَوَاخِرِ قَدْ يَنْجَلِي

٢٠٨ـ فِي آخِرِ الأَفْعَالِ أَيْضًا قَدْ أَتَى ... كَمَا مُسَكَّنًا بِهِ قَدْ ثَبَتَا

٢٠٩ـ فَأَوَّلٌ حَرْفٌ يَجُرُّ فِي قَسَمْ ... تَعَجُّبًا يُخَصُّ بِٱسْمِهِ الأَتَمّ

٢١٠ـ نَزْرٌ تَرَبِّي وَتَرَبِّ الْكَعْبَةِ ... كَمِثْلِ تَا الرَّحْمَنِ ذِي الْعَظَمَةِ

٢١١ـ فَأَصْلُهَا الْوَاوُ وَأَصْلُ الْوَاوِ ... بَاءٌ هُوَ الأَصِيلُ عِنْدَ الرَّاوِي

٢١٢ـ وَالثَّانِ حَرْفٌ لِخِطَابِ مَنْ حَضَرْ ... وَالثَّالِثُ الضَّمِيرُ نَحْوُ زُرْتَ بَرّ)

(التّاءُ) مبتدأ **(ذُو التَّحْرِيكِ)** صفة لـ«لتاء» **(فِي أَوَائِلِ أَسْمَا)** بفتح الهمزة، والقصر للوزن متعلّق بـ«ينجلي» **(وَفِي أَوَاخِرِ)** أي أواخر الأسماء، وقوله: **(قَدْ يَنْجَلِي)** أي ينكشف، ويظهر، خبر المبتدإ.

والمعنى: أن التاء المتحرّكة تأتي في أوائل الأسماء، وأواخرها.

(فِي آخِرِ الأَفْعَالِ) متعلق بـ«أتى» **(أَيْضًا قَدْ أَتَى)** أي ورد استعماله عن العرب **(كَمَا مُسَكَّنًا بِهِ)** أي في آخر الأفعال، فالباء بمعنى «في» **(قَدْ ثَبَتَا)** بألف الإطلاق.

والمعنى: أن التاء تأتي محرّكة في أواخر الأفعال، وتأتي مسكنة فيه أيضًا.

والحاصل أن أقسام التاء أربعة: متحرّكة، في أوائل الأسماء، ومتحرّكة في أواخرها، ومتحرّكة في أواخر الأفعال، وساكنة في أواخرها.

(فَأَوَّلٌ) أي القسم الأول، وهو المتحرك في أوائل الأسماء **(حَرْفٌ يَجُرُّ فِي قَسَمٍ تَعَجُّبًا)** نحو ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ الآية [الأنبياء: ٥٧]، **(يُخَصُّ)** بالبناء للمفعول **(بِٱسْمِهِ الأَتَمّ)** أي باسم الله تعالى الأتمّ، وهو لفظ الجلالة.

(نَزْرٌ) خبر مقدّم لـ«تربّي»، أي قليل في الاستعمال جرّ التاء للفظ «رب»، نحو **(تَرَبِّي)** مضافًا إلى ياء المتكلّم **(وَتَرَبِّ الْكَعْبَةِ)** مضافًا إلى الكعبة **(كَمِثْلِ تَا الرَّحْمَنِ)** أي كما قلّ جرها له مضافًا

إلى «الرحمن» **(ذِي الْعَظَمَةِ)** بالجرّ صفة لـ«الرحمن».

(فَأَصْلُهَا الْوَاوُ) مبتدأ وخبر، أي أصل تاء القسم هي الواو **(وَأَصْلُ الْوَاوِ بَاءٌ)** أي باء القسم **(هُوَ الأَصِيلُ)** أي الثابت في الأصالة، والراسخ فيها، من قولهم: رجلٌ أصيلٌ: أي ثابت الرأي عاقلٌ، قاله في «اللسان»[1] **(عِنْدَ الرَّاوِي)** أي عند الناقل للغة العرب.

قال الزمخشري في قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية: الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجب، كأنه تَعَجَّبَ من تسهيل الكيد على يده، وتأتّيه مع عُتُوّ نمرود وقهره. انتهى.

(وَالثَّانِ) أي القسم الثاني، وهو المتحرك في أواخر الأسماء **(حَرْفُ خِطَابِ مَنْ حَضَرْ)** أي للمخاطب الحاضر، كأنتَ، وأنتِ **(وَالثَّالِثُ)** أي القسم الثالث، وهو المتحرّك في أواخر الأفعال **(الضَّمِيرُ، نَحْوُ زُرْتَ بَرّ)** بفتح التاء للمخاطب، أو بضمها للمتكلّم، و«البرّ» بفتح الباء: المحسن، أو المطيع.

تنبيه:

وَهِمَ ابن خَرُوف، فقال في قولهم في النسب: «كُنْتِيّ»[2]: إن التاء هنا علامة، كالواو في: «أكلوني البراغيث»، وتُعُقّب بأنه لم يَثْبُتْ في كلامهم أن هذه التاء تكون علامة. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

من غريب أمر التاء الاسمية أنها جُرِّدت عن الخطاب، والتُزم فيها لفظ التذكير والإفراد، في: «أرأيتكما»، و«أرأيتكم»، و«أرأيتكَ»، و«أرأيتكِ»، و«أرأيتكنّ»؛ إذ لو قالوا: أرأيتماكما جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم، فلم يقولوه، كما قالوا: يا غلامنا، ويا غلامهم، مع أن الغلام طارئ عليه الخطاب بسبب النداء، وأنه خطاب لاثنين لا لواحد، فهذا

(١) «لسان العرب» ١١/١٦.

(٢) يقال: «رجلٌ كنتيّ» أي منسوب لـ«كنتُ»؛ لكونه يقول: كنت كذا، وكنت كذا.

أجدر، وإنما جاز واغلامكيه؛ لأن المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة، ويأتي تمام القول في «أرأيتك» في حرف الكاف، إن شاء الله تعالى. والله تعالى أعلم.

٢١٣ـ (وَالتَّاءُ ذُو التَّسْكِينِ فِي أَوَاخِرِ أَفْعَالِهِمْ حَرْفٌ بِتَأْنِيثٍ حَرِي)

(والتَّاءُ) مبتدأ خبره «حرف» **(ذُو التَّسْكِينِ)** صفة لـ«التاء» **(فِي أَوَاخِرِ أَفْعَالِهِمْ)** متعلق بحال من «التاء» **(حَرْفٌ بِتَأْنِيثٍ)** متعلق بـ**(حَرِي)** بفتح، فكسر أي حقيق بكونه علامة تأنيث.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن التاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وُضع علامة لتأنيث الفاعل، كقامت هند، وزعم الجَلُوليّ[1] أنها اسم، وهو خَرْقٌ لإجماعهم، وعليه فيأتي في الاسم الظاهر بعدها أن يكون بدلًا، أو مبتدأ، والجملة قبله خبر. ويردّه أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه، نحو: «اللهم صل عليه الرؤوفِ الرحيمِ» قليل، وأن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضًا، كقوله [من الطويل]:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ ... أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

ثم إن ما تقدّم من كون التاء تلحق الأسماء والأفعال، هو الغالب الكثير، وربما لحقت بعض الحروف، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢١٤ـ (وَقَلَّ فِي «رُبَّ» وَ«ثُمَّ» وَكَثُرْ تَحْرِيكُهُ مَعَهُمَا بِالْفَتْحِ مُرْ)

(وَقَلَّ) الضمير يعود على قوله: «والتاء ذو التسكين» في البيت قبله، أي قلّ دخول التاء الساكنة **(فِي رُبَّ)** نحو «رُبَّتْ» **(وَثُمَّ)** نحو «ثُمَّتْ» **(وَكَثُرْ تَحْرِيكُهُ)** أي تحريك التاء **(مَعَهُمَا)** أي مع «رُبَّ»، و«ثُمّ» **(بِالْفَتْحِ)** كقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وقوله: **(مُرْ)** فعل أمر من أمر يأمر، كمل به البيت، أي مُرْ غيرك بتحريك التاء معهما؛ لكثرته. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو أبو عليّ الجلوليّ القيروانيّ الحسن بن عليّ، من أوائل القرن الخامس، له «شرح الإيضاح» للفارسيّ. و«الجَلُوليّ» ـ بفتح الجيم ـ: نسبة إلى جلولاء قرية ببغداد، وأخرى بفارس، ومدينة بإفريقية بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلًا. قاله في «فتح ربّ الأرباب في ذيل لبّ اللباب» ٢/٣٥٦.

(حَرْفُ الثَّاءِ)
أي المثلّثة

٢١٥ـ («ثُمَّ») بِثَا أَوْ فَا أَدَاةٌ تَعْطِفُ ثَلاثَةُ الأُمُورِ مِنْهَا تُعْرَفُ

٢١٦ـ تَشْرِيكُهَا فِي الحُكْمِ وَالتَّرْتِيبُ وَالثَّالِثُ المُهْلَةُ يَا لَبِيبُ

٢١٧ـ فَفِي جَمِيعِهَا الخِلافُ ....

(**«ثُمَّ»**) مبتدأ خبره «أداة» (**بِثَا**) بالقصر، وهو، أي حال كونه مبدوءًا بثاء مثلّثة (**أَوْ فَا**) بالقصر أيضًا، أي أو مبدوءًا بفاء، فتقول: «فُمّ»، كقولهم في «جَدَث»، وهو القبر: «جَدَف»، وفي الثُّوم، وهو النبات المعروف: «فُوم» (**أَدَاةٌ تَعْطِفُ**) أي حرف عطف.

(**ثَلاثَةُ الأُمُورِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي أمور ثلاثة، وهو مبتدأ، خبره «تُعرف» (**مِنْهَا**) أي من «ثمّ»، متعلّق بـ(**تُعْرَفُ**) بالبناء للمفعول، يعني أنها تقتضي ثلاثة أمور.

(**تَشْرِيكُهَا فِي الحُكْمِ**) أي أحد تلك الأمور: تشريك معطوفها للمعطوف عليه في حكمه (**وَالتَّرْتِيبُ**) أي الثاني منها: الترتيب، وهو كون ما بعدها متأخّرًا في الحصول عما قبلها (**وَالثَّالِثُ**) أي ثالث تلك الأمور (**المُهْلَةُ**) بضم الميم، وسكون الهاء: أي دلالتها على تراخي ما بعدها عما قبلها. وقوله: (**يَا لَبِيبُ**) أي عاقل، كمل به البيت، وأشار به إلى أنه يحتاج في تحقيق هذه المسائل أن يكون الطالب ذكيًا؛ لأن البليد لا يتأتّى له الوصول إلى تحقيق هذه المسائل المتشعّبة.

(**فَفِي جَمِيعِهَا الخِلافُ**) مبتدأ مؤخّر وخبر مقدّم، أي الخلاف بين العلماء كائن في جميع هذه الأمور الثلاثة:

فأما التشريك، فزعم الأخفش، والكوفيون أنه قد يتخلّف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتة، وحملوا على ذلك قولَهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: الآية ١١٨] الآية،

وقولَ زُهَير [من الطويل]:

أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وأجيب بأن الآية على تقدير الجواب، وما بعد ثُمّ عطف عليه، أي لجئوا إليه، وتابوا، والبيت على زيادة الفاء؛ لأنه عُهد زيادتها في مواضع، بخلاف ثُمّ.

وأما الترتيب، فخالف قوم في اقتضائها إياه؛ تمسكًا بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزُّمَر: الآية ٦] الآية، وقوله: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ الآية [السجدة: ٧ ـ ٩]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ الآية [الأنعام: ١٥٣ ـ ١٥٤]، وقول الشاعر [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه:

[**أحدها**]: أن العطف على محذوف، أي من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها.

[**الثاني**]: أن العطف على ﴿وَٰحِدَةٍ﴾ [الزمر: ٦] على تأويلها بالفعل، أي من نفس تَوحّدت، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

[**الثالث**]: أن الذُّريّة أُخرجت من ظهر آدم ـ عليه السلام ـ كالذّرّ، ثم خُلقت حوّاء من قُصَيراه[(١)].

[**الرابع**]: أن خَلْق حواء من آدم لمّا لم تجر العادة بمثله، جيء بـ«ثم»؛ إيذانًا بترتبه، وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

[**الخامس**]: أن «ثم» لترتيب الإخبار، لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغني ما صنعتَ اليوم، ثم ما صنعتَ أمس أعجب، أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب.

قال ابن هشام: والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب؛ لأنها تُصحّح الترتيب والمهلة، وهذا

(١) «القُصيرى» بالضمّ مقصورة: أسفل الأضلاع، أو آخر ضِلَع في الجنب. اهـ «ق».

يصحح الترتيب فقط؛ إذ لا تراخي بين الإخبارين، ولكن الجواب الأخير أعمّ؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة، والبيت.

قلت: عندي أن هذا الجواب الخامس أقرب، وأظهر، وما عداه لا يخلو من تكلّف. والله تعالى أعلم.

وقد أُجيب عن الآية الثانية أيضًا بأن ﴿سَوَّىٰهُ﴾ [السّجدة: الآية ٩] عطف على الجملة الأولى، لا الثانية.

وأجاب ابن عصفور عن البيت، بأن المراد أن الجدّ أتاه السؤدد من قبل الأب، والأب من قبل الابن، كما قال ابن الرومي(١) [من البسيط]:

قَالُوا أَبُو الصَّقْرِ مِنْ شَيْبَانَ قُلْتُ لَهُمْ ... كَلاَّ لَعَمْرِي وَلَكِنْ مِنْهُ شَيْبَانُ

وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلاَ بِابْنٍ ذُرَى حَسَبٍ ... كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللهِ عَدْنَانُ

وأما المهلة فزعم الفرّاء أنها قد تتخلف، بدليل قولك: أعجبني ما صنعتَ اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجبُ؛ لأن «ثم» في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] الآية وقد مر البحث في ذلك.

والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله [من المتقارب]:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ ... جَرَى فِي الْأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

إذِ الْهَزُّ متى جرى في أنابيب الرُّمح يَعْقُبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه.

تنبيه:

أجرى الكوفيون «ثَمَّ» مُجرى الفاء والواو، في جواز نصب المضارع المقرون بها، بعد فعل الشرط، واستُدِلَّ لهم بقراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النّساء: الآية ١٠٠] الآية، بنصب ﴿يُدْرِكَ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٣].

قلت: عندي أن ما ذهب إليه الكوفيّون من إجراء «ثمّ» مُجرى الواو والفاء، في نصب المضارع

(١) هو علي بن العباس بن جريج، شاعر وصّاف كثير الهجاء والتشاؤم، مات سنة (٢٨٣هـ).

هو الحقّ؛ لكثرة أدلّته، وتأويلات المانعين لها لا يخفى ما فيها من التكلّف، والتعسّف. والله تعالى أعلم.

وأجراها ابن مالك مُجرَاهما بعد الطلب، فأجاز في قوله: «لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل منه»(١) ثلاثةَ أوجه: الرفع بتقدير: ثم هو يغتسلُ، وبه جاءت الرواية، والجزمَ بالعطف على موضع فعل النهي، والنصبَ قال: بإعطاء «ثُمّ» حكم واو الجمع، فتوهم تلميذه الإمام أبو زكريا النووي رحمه الله، أن المراد إعطاؤها حكمها في إفادة معنى الجمع، فقال: لا يجوز النصب؛ لأنه يَقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما، دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول منهي عنه، سواء أراد الاغتسال فيه، أو منه، أم لا. انتهى.

وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها في النصب، لا في المعية أيضًا، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم، لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته، ونظيره إجازة الزجاج، والزمخشري في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: الآية ٤٢] الآية، كون ﴿تَكْتُمُوا۟﴾ [البقرة: الآية ٢٨٣] مجزومًا، وكونه منصوبًا مع أن النصب معناه النهي عن الجمع. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قال الطبري رحمه الله: في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: الآية ٥١]: معناه أهنالك، وليست «ثُمّ» التي تأتي للعطف. انتهى.

قال ابن هشام رحمه الله: وهذا وَهَمٌ، اشتبه عليه «ثُمّ» المضمومة الثاء بالمفتوحتها. انتهى كلامه، وهو تعقّب وَجيه. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «ثُمّ» المضمومة، شرع يُبيّن «ثَمّ» المفتوحة، فقال:

(.... .... ثُمَّ «ثَمَّ» ... اسْمُ إِشَارَةٍ وَفَتْحُهُ انْحَتَمْ)

(ثَمَّ) بعد أن عرفت أحكام «ثُمّ» المضمومة الميم، نقول لك («ثَمّ») مبتدأ، خبره (اسْمُ إِشَارَةٍ)

(١) متفق عليه.

أي إنه اسم موضوع ليُستعمل في الإشارة (وَفَتْحُهُ) أي فتح أوله (انْحَتَمْ) أي وجب.

وحاصل المعنى: أن «ثَمّ» بالفتح اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٦٤]، وهو ظرف لا يتصرف، فلذلك غَلِطَ من أعربه مفعولاً لـ«رأيتَ» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: الآية ٢٠] الآية، ولا يتقدمه حرف التنبيه، فلا يقال: ها ثَمّ؛ إجراء له مُجرى «ذلك» المقرون باللام؛ لأنه بمثابته في البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب، فلا يقال: ثَمّك؛ لأن «ثَمّ» تدلّ على البعد بذاتها، فلا حاجة إلى إدخال ما يفيده فيها(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١/١٢٩.

(حَرْفُ الْجِيمِ)

٢١٨ـ («جَيْرِ» كَـ«أَمْسِ» أَوْ كَـ«أَيْنَ» قَدْ أَتَى ... حَرْفَ جَوَابٍ كَـ«نَعَم» لاَ تُثْبِتَا
٢١٩ـ اسْمًا كَـ«حَقًّا» فَيَكُونُ مَصْدَرَا ... وَلاَ مِنَ الظُّرُوفِ حَيْثُمَا جَرَى)

(«جَيْرِ») مبتدأ خبره «قد أتى» (كَـ«أَمْسِ») أي حال كونه مضبوطًا بالكسر، كضبط «أمس» (أَوْ) بالفتح (كَـ)ضبط («أَيْنَ»، قَدْ أَتَى حَرْفَ جَوَابٍ كَـ«نَعَم») للتصديق بعد الخبر، كقام زيد، والوعد بعد الطلب، كافعل، ولا تفعل، والإعلام بعد الاستفهام، نحو هل جاءك أحد.

وقوله: (لاَ تُثْبِتَا) «لا» ناهية، و«تثبتا» فعل مؤكّد بالنون الخفيفة، أُبدلت ألفا للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

وقوله: (اسْمًا) مفعول «تُثبت» أي لا تثبت اسميةً لـ«جير» (كَـ«حَقًّا») أي مثل معنى حقًّا (فَيَكُونُ مَصْدَرًا) أي مفعولاً مطلقًا لمقدّر، أي حق حقًا (وَلاَ مِنَ الظُّرُوفِ) أي وليست «جير» من جملة الظروف، فليست بمعنى «أبدًا»، وقوله: (حَيْثُمَا جَرَى) أي في أيّ تركيب وقع «جير».

وحاصل معنى البيتين: أن «جير» بالكسر على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، كـ«أمسِ»، أو بالفتح؛ للتخفيف، كـ«أين»، و«كيف»، حرف جواب بمعنى «نعم»، لا اسمٌ بمعنى «حقًّا»، فتكونَ مصدرًا، ولا بمعنى «أبدًا»، فتكونَ ظرفًا، كما قيل بكلّ، وإلا أُعربت، ودخلت عليها «أل»، ولم تُؤكّد «أجل» بـ«جير» في قوله [من الطويل]:

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبِ ... أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ(١)

ولا قوبل بها «لا» في قوله [من الرجز]:

إِذَا تَقُولُ «لا» ابْنَةُ الْعُجَيْرِ(٢) ... تَصْدُقُ لاَ إِذَا تَقُولُ «جَيْرِ»

(١) الدعاثر: جمع دعثور: الحوض المتلثّم.
(٢) «العجير»: اسم رجل، يعني أنها تصدق، إذا قالت: «لا»، ولا تصدق إذا قالت: «جير»، أي نعم.

وأما قوله [من الوافر]:

وَقَـائِـلَـةٍ أَسِـيـتَ فَـقُـلْـتُ جَـيْـرِ ... أَسِـيٌّ إِنَّـنِـي مِـنْ ذَاكَ إِنَّـهْ

فخُرِّج على وجهين: [أحدهما]: أن الأصل جير إنَّ، بتأكيد جير بإن التي بمعنى نعم، ثم حُذفت همزة إنّ، وخُففت. [الثاني]: أن يكون شَبّه آخرَ النصف بآخر البيت، فنونه تنوين الترنم، وهو غير مختص بالاسم، ووصل بنية الوقف. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «جير» شرع يتكلّم على «جَلَل»، فقال:

٢٢٠ـ («جَلَلْ» مِنَ الحُرُوفِ أَيْضًا كَـ«نَعَمْ» ... وَاسْمٌ عَظِيمٌ أَوْ يَسِيرٌ أَوْ يُؤَمّ

٢٢١ـ بِـهِ إِقَـامَـةُ الـتَّـعَـالِـيـلِ وَقَـدْ ... جُـرَّ بِـلَامٍ أَوْ بِـمِـنْ إِذَا وَرَدْ)

(**«جَلَلْ»**) بفتح الجيم، واللام الأولى، وسكون الثانية، وهو مبتدأ، خبره قوله: (**مِنَ الحُرُوفِ أَيْضًا كَـ«نَعَمْ»**) أي مثل نعم وزنا ومعنى، لكن هي وإن كانت بمعنى «نعم» ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصّةً، يقول القائل: هل قام زيد، فيقال في جوابه: جَلَلْ، أي نعم، فهي لإعلام المستخبر دائمًا، فلا تكون تصديقًا للمخبر، ولا لوعد الطالب، كـ«نعم»، فتفطّن[1]. والله تعالى أعلم.

(**وَاسْمٌ عَظِيمٌ**) يعني أن «جلل» يأتي اسمًا بمعنى «عظيم»، فـ«اسم» خبر لمحذوف، أي هو اسم (**أَوْ يَسِيرٌ**) أي يأتي أيضًا اسمًا بمعنى «يسير» (**أَوْ يُؤَمّ**) بالبناء للمفعول، أي يُقصَدُ (**بِهِ إِقَامَةُ التَّعَالِيلِ**) جمع تعليل، فـ«إقامة» نائب فاعل «يؤمّ»، وفيه التضمين من عيوب القافية، لكنه مغتفر للمولّدين، فافهم. يعني أنه يأتي أيضًا اسمًا للتعليل، وقوله: (**وَقَدْ جُرَّ**) بالبناء للمفعول (**بِلَامٍ، أَوْ بِمِنْ، إِذَا وَرَدْ**) أشار به إلى أن «جلل» إذا كان للتعليل يُجرّ باللام، أو بمن.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن «جلل» حرف بمعنى «نعم»، حكاه الزجاج في «كتاب الشجرة»، واسم بمعنى «عظيم»، أو «يسير»، أو «أَجْلِ»، فمن الأول قوله [من الكامل]:

قَـوْمِـي هُـمُ قَـتَـلُـوا أُمَـيْـمَ أَخِـي ... فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي

(١) راجع «حاشية الدسوقي» ١/١٣٠.

فَـلَـئِـنْ عَـفَـوْتُ لأَعْـفُـوَنْ جَـلَـلًا ... وَلَئِنْ سَطَوْتُ لأُوهِنَنْ عَظْمِي

ومن الثاني قول امرئ القيس، وقد قُتِلَ أبوه [من المتقارب]:

بِـقَـتْـلِ بَـنِـي أَسَـدٍ رَبَّـهُـمْ ... أَلَا كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ جَلَلْ

ومن الثالث قولهم: «فعلتُ كذا من جللك»، أي من أجلك، وقال جميل[1] [من الخفيف]:

رَسْـمِ دَارٍ وَقَـفْـتُ فِي طَـلَـلِـهْ ... كِدتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فقيل: أراد من أجله، وقيل: أراد من عِظَمه في عيني.

تنبيه:

هذا الذي ذكره الناظم تبعًا لأصله من إيراد «جلل» بمعنى «عظيم»، أو «يسير»، أو «أجل»، استطراد، وإلا فـ«جلل» التي ترد لهذه المعاني اسم، وهو ليس مما عُقد له الباب؛ لأنه عُقد للحروف، وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف، وما تَمَسّ الحاجة إلى ذكره، من فعل جامد، أو اسم معرب، يختصّ عن غيره من المعربات بحكم، مثل «كُلّ»، و«جلّ» الاسمُ بمنزلة زيد، وعمرو، وبكر، وخالد، لا حكم له يختصّ به، ومجرّد موافقته للحرف في اللفظ لا يقتضي ذكره. أفاده المحشّي[2]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو جميل بن عبد الله بن معمر العُذريّ، شاعر من عُشّاق العرب، أحبّ بُثَينة، واشتهرت أشعاره فيها، مات سنة (٨٢هـ).

(٢) راجع «حاشية الدسوقيّ» ١/١٣٠.

(حَرْفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ)

٢٢٢- («حَاشَا» عَلَى ثَلاثَةٍ قَدْ قُسِمَا فِعْلٌ تَعَدَّى ذُو تَصَرُّفٍ نَمَا)

(«حَاشَا» عَلَى ثَلاثَةٍ قَدْ قُسِمَا) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن «حاشا» منقسمة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: (فِعْلٌ تَعَدَّى) إلى المفعول به (ذُو تَصَرُّفٍ) أي صاحب تقلّب من ماض إلى مضارع، وغيره وقوله: (نَمَا) أشار به إلى أن هذا القسم زاد في الرتبة على غيره من الأقسام حيث إنه يرفع الفاعل، وينصب المفعول.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت: أن «حاشا» على ثلاثة أقسام:

[أحدها]: أن تكون فعلًا متعديًا متصرفًا، تقول: حاشيته، بمعنى استثنيته، ومنه الحديث: أنه قال: «**أسامة أحب الناس إليّ ما حاشى فاطمة**»، «**ما» نافية، والمعنى: أنه لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أنها «ما» المصدرية، و«حاشا» الاستثنائية؛ بناءً على أنه من كلامه**)، فاستدل به على أنه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيدًا، كما قال [من الوافر]:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا[(١)]

ويرده أن في «معجم الطبراني»: «ماحاشا فاطمة، ولا غيرها»[(٢)].

ودليل تصرفه قوله [من البسيط]:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وتوهم المبرد أن هذا مضارع «حاشا» التي يُستثنى بها، وإنما تلك حرف، أو فعل جامد؛ لتضمنه معنى الحرف.

٢٢٣- (وَالثَّانِ لِلتَّنْزِيهِ وَاسْمٌ فِي الأَصَحّ لِكَوْنِهِ مُنَوَّنًا عَنْهُمْ وَضَحْ

(١) بفتح الفاء: الكرم، وبكسرها: جمع فِعْل.

(٢) بل هو في «مسند أحمد» ٥٤٤٩ قال: حدثنا عبد الصمد، حدثنا حماد، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر :أن رسول الله ﷺ قال: «أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة ولا غيرها»، وهذا إسناد صحيح.

٢٢٤- بَرَاءَةٌ مَعْنَاهُ وَالْمُبَرِّدُ وَزُمْرَةٌ كَوْنَهُ فِعْلًا أَوْرَدُوا)

(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما مرّ نظيره غير مرة (لِلتَّنْزِيهِ) أي تنزيه الله[(١)]. (وَاسْمٌ) أي هذا القسم اسم، لا فعل (فِي الأَصَحّ) من مذهبي النحويين (لِكَوْنِهِ مُنَوَّنًا عَنْهُمْ وَضَحْ) أي لورده عن العرب منوّنًا، والتنوين من خواصّ الاسم(بَرَاءَةٌ مَعْنَاهُ) مبتدأ وخبر، أي معنى «حاشا» التنزيهيّة البراءة (وَالْمُبَرِّدُ، وَزُمْرَةٌ) أي جماعة، وهم الكوفيون، وابن جني (كَوْنَهُ فِعْلًا أَوْرَدُوا) أي أتوا بترجيح كونه فعلًا.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أن الثاني من معاني «حاشا» أن تكون تنزيهية، نحو قوله ﷻ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٣١] الآية، وهي عند المبرد، وابن جني، والكوفيين فعل، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، وهذان الدليلان ينافيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية: جانَبَ يوسفُ المعصيةَ لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١] الآية.

والصحيح أنها اسم، مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم: ﴿حاشًا لله﴾ بالتنوين، كما يقال: براءةً لله من كذا، وعلى هذا، فقراءة ابن مسعود «حاشَ اللهِ» كمعاذ الله ليس جارًا ومجرورًا، كما وَهِمَ ابن عطية؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء، ولتنوينها في القراءة الأخرى، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجار لا يدخل على الجار، وإنما تُرِك التنوين في قراءتهم؛ لبناء «حاشا»؛ لشبهها بـ«حاشا» الحرفية.

وزعم بعضهم أنها اسم فعل، معناها: أتبرأ، أو بَرِئت، وحامله على ذلك بناؤها، ويَرُدّه إعرابها في بعض اللغات.

(١) أي تذكر لتنزيه المولى - سبحانه وتعالى - ابتداء، وتنزيه من يراد تنزيهه بعد ذلك، وهي الداخلة على اسم الله مجرورًا باللام، أو غير مجرور بها، وذلك أنهم إذا أرادوا تنزيه شخص عن أمر قدّموا عليه تنزيه المولى جلّ وعلا، فكأنهم يقولون: تنزه المولى عن أن يوجد هذا الأمر في هذا الشخص، وفيه من المبالغة ما لا يخفى. قاله الدسوقيّ في «حاشيته» ١٣١/١.

٢٢٥- (وَحَرْفُ الاسْتِثْنَاءِ قِسْمٌ ثَالِثُ ... يَجُرُّ دَائِمًا عَلَى مَا حَدَّثُوا

٢٢٦- وَقَالَ بَعْضٌ جَرُّهُ فَشَا وَقَدْ ... يَنْصِبُ فِعْلًا جَامِدًا كَمَا وَرَدْ)

(**وَحَرْفُ الاسْتِثْنَاءِ قِسْمٌ ثَالِثُ**) مبتدأ وخبره، يعني أن القسم الثالث لـ«حاشا» أن تكون حرف استثناء (**يَجُرُّ دَائِمًا**) أي يجرّ المستثنى به، وقوله: (**عَلَى مَا حَدَّثُوا**) بالبناء للفاعل كمل به البيت، أي على ما نقله النحاة.

(**وَقَالَ بَعْضٌ**) من النحاة، وهم الجرميّ، والمازنيّ، والزجّاج، وغيرهم (**جَرُّهُ فَشَا**) أي كثر جرّه المستثنى في الاستعمال (**وَقَدْ يَنْصِبُ**) المستثنى، حال كونه (**فِعْلًا جَامِدًا**) أي لا يتصرّف من ماض إلى مضارع، وأمر، وغيرها، وقوله: (**كَمَا وَرَدْ**) مفعول مطلق لـ«ينصب» على النيابة، أي نصبًا مشابهًا للنصب الذي ورد عن العرب، ويحتمل أن تكون الكاف للتعليل، أي لوروده عنهم، كما ستأتي أمثلته.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام «حاشا» أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه، وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائمًا، بمنزلة «إلا»، لكنها تجُرّ المستثنى.

وذهب الجَرْميّ، والمازني، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، إلى أنها تُستعمَل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا؛ لتضمنه معنى «إلا»، وقد سُمِع: «اللهم اغفر لي، ولمن يَسمع حاشا الشيطانَ، وأبا الأَصْبغ»، وقال الشاعر [من الكامل]:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ... ضِنًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ(١) وَالشَّتْمِ

ويُروى أيضًا «حاشا أَبِي» بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال [من الرجز]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وفاعل «حاشا» ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العام، فإذا قيل: قام القوم حاشا زيدًا، فالمعنى: جَانَبَ هو، أي قيامهم، أو القائم

(١) «الضِّنّ» بوزن العلم: البخل، و«الملحاة» بفتح الميم، وسكون اللام: اللوم، أي إنه يبخل باللوم لأدبه، فـ«على» بمعنى الباء.

منهم، أو بعضهم زيدًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «حاشا» شرع يبيّن «حتى»، فقال:

٢٢٧- («حَتَّى» أَتَى حَرْفًا لَهُ مَعَانِي ... ثَلَاثَةٌ فَالْأُنْتِهَا وَالثَّانِي

٢٢٨- تَعْلِيلُهُ وَمِثْلُ «إِلَّا» وَنَدَرْ ... مَنْ هَكَذَا هَذَا الْأَخِيرَ قَدْ ذَكَرْ)

(**«حَتَّى» أَتَى**) مبتدأ وخبره (**حَرْفًا**) أي حال كونه حرفًا (**لَهُ مَعَانِي**) هكذا في نسخة الناظم بإثبات الياء وهو صحيح، وقد قرىء في السبعة: ﴿ولكل قوم هادي﴾ بإثبات الياء، والأكثر أن ياء المنقوص المنكر تحذف للوقف، إلا أن يكون منصوبًا، فتقلب ألفًا (**ثَلَاثَةٌ**) بالرفع صفة لـ«معاني».

والمعنى: أن «حتى» لها ثلاثة معان، أولها ما ذكره بقوله:

(**فَالْأُنْتِهَا**) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن لها ثلاثة معان، وأردت تفصيلها، فأقول لك: أحدها انتهاء الغاية، نحو قوله عَجَّلَ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وهذا يعمّ العاطفة، والجارّة لاسم صريح، أو مؤوّل، والابتدائيّة(**وَالثَّانِي**) أي ثاني معانيها (**تَعْلِيلُهُ**) الضمير لـ«حتى»، وقد تقدّم أن مثله يجوز تذكيره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة، أي إفادته التعليل، نحو: «أسلم حتى تدخل الجنّة» (**وَمِثْلُ «إِلَّا»**) أي الثالث من معانيها أن تأتي بمعنى «إلا» الاستثنائيّة، نحو «لا تكون عالمًا حتى تحلّ المشكلات»، وهذه والتي قبلهاخاصّتان بالجارّة للاسم المؤوّل (**وَنَدَرْ**) أي قلّ (**مَنْ**) موصولة (**هَكَذَا**) أي مثل ما ذكرناه (**هَذَا الْأَخِيرَ**) مفعول مقدّم لـ(**قَدْ ذَكَرْ**) بالبناء للفاعل، يعني أن ذكر مجيء «حتى» بمعنى «إلا» قليلٌ من ذكره من النحاة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن «حتّى»حرفٌ يأتي لأحد ثلاثة معان: [أحدها]: انتهاء الغاية، وهو الغالب، [والثاني]: التعليل، [والثالث]: أن يكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذا الثالث أقلها في الاستعمال، ولذا قلَّ من ذَكَرَهُ من معانيها من النحاة. والله تعالى أعلم.

٢٢٩- (وَاسْتُعْمِلَتْ بِأَوْجُهٍ ثَلَاثَةِ ... مِثْلُ «إِلَى» فِي الْجَرِّ وَالتَّأْدِيَةِ)

(**وَاسْتُعْمِلَتْ**) بالبناء للمفعول، والضمير لـ«حتّى» (**بِأَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ**) أي على ثلاثة أوجه، فالباء بمعنى «على»، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣٠] أي عليهم، وقد

تقدّم في بابه (**مِثْلُ «إِلَى»**) أي أحدها أن تكون مثل «إلى» في المعنى والعمل، كما أشار إليه بقوله (**فِي الْجَرِّ وَالتَّأْدِيَةِ**) أي تأدية المعنى، وهو الدلالة على انتهاء الغاية.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن «حتى» تُستعمل على ثلاثة أوجه: [أحدها]: أن تكون حرفًا جارًا بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل.

ولمّا كانت «حتى» تخالف «إلى» في ثلاثة أمور ذكر ذلك بقوله:

٢٣٠- (فِي أَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ تُفَارِقُ لَمْ تَخْفِضِ الْمُضْمَرَ ذَا مُحَقَّقُ)

(**فِي أَوْجُهٍ**) متعلّق بـ«تفارق» (**ثَلَاثَةٍ**) بالجرّ صفة لما قبله (**تُفَارِقُ**) أي تخالف، يعني أن «حتى» تخالف «إلى» في ثلاثة أمور:

(**أحدها**): ما أشار إليه بقوله: (**لَمْ تَخْفِضِ الْمُضْمَرَ**) أي لم تجرّ «حتى» الاسم المضمر، وإنما تجرّ الاسم الظاهر فقط، نحو قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: الآية ٥]، وقوله: (**ذَا مُحَقَّقُ**) مبتدأ وخبره، أي إن كونها لا تجرّ المضمر أمر محقّق؛ لوضوح حجته.

وحاصل معنى البيت: أن «حتى» تفارق «إلى» في ثلاثة أشياء: [أحدها]: أن لمخفوضها شرطين: أحدهما عامّ، وهو أن يكون ظاهرًا، لا مضمرًا، خلافًا للكوفيين والمبرد، فأما قوله [من الوافر]:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ   تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

فضرورة، واختُلف في علة المنع:

فقيل: هي أنّ مجرورها لا يكون إلا بعضًا مما قبلها، أو كبعض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل، ويردّه أنه قد يكون ضميرًا حاضرًا، كما في البيت، فلا يعود على ما تقدم، وأنه قد يكون ضميرًا غائبًا عائدًا على ما تقدم، غير الكل، كقولك: زيد ضربت القوم حتاه.

وقيل: العلة خشية التباسها بالعاطفة، ويرده أنها لو دخلت عليه، لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت، وأكرمتهم حتى إياك بالفصل؛ لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي الخافضة حتاك بالوصل، كما في البيت، وحينئذ فلا التباس، ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب:

رأيتك أنت، وفي البدل منه رأيتك إياك، فلم يحصل لبس.

وقيل: لو دخلت عليه قُلبت ألفها ياء، كما في «إلى»، وهي فرع عن «إلى»، فلا تحتمل ذلك.

قلت: قد تبيّن بهذا أن ما ذهب إليه الكوفيّون والمبرّد من جواز جرّها المضمر هو الأرجح؛ لوروده عن العرب، ولم يأت المانعون للمنع بحجة مقنعة، فتأمله بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(**وثانيهما**): خاصّ، وهو الذي أشار إليه بقوله:

٢٣١- (وَكَوْنُ مَخْفُوضٍ بِهَا قَدْ سُبِقَا   بِصَاحِبِ الْأَجْزَا أَخِيرًا عَانَقَا)

(**وَكَوْنُ مَخْفُوضٍ بِهَا قَدْ سُبِقَا**) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن الثاني من الشرطين كون المخفوض بـ«حتى» مسبوقًا (**بِصَاحِبِ الْأَجْزَا**) أي بمعطوف عليه، له أجزاء (**أَخِيرًا**) مفعول مقدّم لـ(**عَانَقَا**) أي لازم، والألف إطلاقيّة أيضًا، يعني أن ذلك المعطوف عليه يكون آخرًا، أو ملاقيًا للآخر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الشرط الثاني لمجرورها أن يكون مسبوقًا بذي أجزاء، وهو أن يكون آخرًا، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقيا لآخر جزء، نحو قوله ﷻ: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: الآية ٥]، ولا يجوز سِرْتُ البارحة حتى ثلثها أو نصفها، قال ابن هشام: كذا قال المغاربة وغيرهم، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري، واعترض عليه بقوله [من الخفيف]:

عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى   نِصْفِهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوسَا

وهذا ليس محل الاشتراط؛ إذ لم يقل: فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها، وإن كان المعنى عليه، ولكنه لم يصرح به.

والأمر الثاني مما افترقا فيه ما أشار إليه بقوله:

٢٣٢- (وَغَالِبًا بِهَا الْمُغَيَّا يَدْخُلُ   بِلَا قَرِينَةٍ «إِلَى» لَا تَدْخُلُ)

(**وَغَالِبًا**) حال من فاعل «يدخل»، أو منصوب بنزع الخافض على قلّة، أي في غالب

الاستعمال (**بِهَا**) متعلق بـ(**الْمُغَيَّا**) أي وهو ما بعدها، وهو اسم مفعول من غيّا الشيء يُغيّيه: إذا جعل له غاية (**يَدْخُلُ**) أي فيما قبلها (**بِلاَ قَرِينَةٍ**) أي علامة تدلّ على دخوله، يعني أن ما بعد «حتى» يدخل في حكم ما قبلها، وإن تكن هناك قرينة، وقوله:(**«إِلَى» لاَ تُدْخِلُ**) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإدخال، أشار به إلى أن «إلى» لا يَدخُل مجرورها في حكم ما قبلها، إلا بقرينة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني مما افترق فيه «حتى» و«إلى» أن «حتى» يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، إذا لم يكن معها قرينة، تقتضي دخوله، أو عدمَ دخوله، مثال الأول قوله [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

ومثال الثاني قوله [من البسيط]:

سَقَى الْحَيَا الأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ ... لَهُمْ فَلاَ زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا

وأما «إلى» فيُحكم لما بعدها بعدم الدخول؛ حملاً على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين.

وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي(1)، أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد «حتى»، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في «حتى» العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو.

والأمر الثالث مما افترقا فيه ما أشار إليه بقوله:

٢٣٣- (وَانْفَرَدَتْ عَنْهَا «إِلَى» بِمَوْضِعِ ... كَمَا «إِلَى» مَوْضِعَهَا لَمْ تَقَعِ
٢٣٤- كَاكْتُبْ إِلَى زَيْدٍ وَسِرْ إِلَى الْحَرَمْ ... وَادْنُ إِلَى عَمْرٍو «إِلَى» هُنَا انْحَتَمْ)

(**وَانْفَرَدَتْ عَنْهَا**) أي عن «حتى» (**«إِلَى»**) فاعل «انفردت» (**بِمَوْضِعِ**) أي بمحلّ لا يصلح لـ«حتى» (**كَمَا «إِلَى» مَوْضِعَهَا لَمْ تَقَعِ**) أي كما انفردت «حتى» بموضع لا تقع «إلى» فيه.

(١) هو أحمد بن إدريس المالكيّ، مغربيّ عاش ومات بمصر سنة (٦٨٤هـ) له مؤلفات في الفقه والأصول والعربية.

ثم ذكر أمثلة ما تصلح فيه «إلى» دون «حتّى»، فقال:

(**كَاكْتُبْ**) أمر بالكتابة (**إِلَى زَيْدٍ، وَسِرْ**) بكسر السين، أمر من السير بمعنى الذهاب (**إِلَى الْحَرَمْ**) الشريف (**وَادْنُ**) أي اقرب (**إِلَى عَمْرٍو «إِلَى» هُنَا**) أي في هذه التراكيب (**انْحَتَمْ**) أي وجب استعماله دون «حتّى».

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أن كلاًّ منهما قد ينفرد بمحلّ لا يصلح للآخر، فمما انفردت به «إلى» أنه يجوز: كتبتُ إلى زيد، وأنا إلى عمرو، أي هو غايتي، كما جاء في الحديث: «أنا بك، وإليك»(1)، وسرتُ من البلد إلى الحرم الشريف، ولا يجوز: حتى زيدٍ، وحتى عمرٍو، وحتى الحرم، أما الأولان فلأن «حتى» موضوعة لإفادة تَقَضِّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية، و«إلى» ليست كذلك، وأما الثالث، فلضعف «حتى» في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الموضع الصالح لـ«حتى» دون «إلى»، فقال:

٢٣٥- (وَخُصَّ «حَتَّى» بِمُضَارِعٍ نُصِبْ ... بِـ«أَنْ» وَجَرُّهَا مَعَ الْفِعْلِ يَجِبْ)

(**وَخُصَّ**) فعل أمر من التخصيص، فيجوز في الصاد الكسر، على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، والفتح؛ للتخفيف، والضمّ للإتباع، ويحتمل أن يكون فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول، فالصاد مفتوحة، وقوله: (**«حَتَّى»**) مفعول به لـ«خصّ» (**بِمُضَارِعٍ**) متعلّق بـ«خصّ» (**نُصِبْ**) بالبناء للمفعول صفة لـ«مضارع» (**بِـ«أَنْ»**) المصدريّة (**وَجَرُّهَا**) أي جرّ «أن» (**مَعَ الْفِعْلِ يَجِبْ**) أي يجب جرّ «أن» والفعل الذي دخلت عليه بـ«حتى».

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت: أن مما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها، نحو سرت حتى أدخلَها، وذلك بتقدير: حتى أن أدخلَها، و«أن» المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ«حتى»، ولا يجوز سرت إلى أدخلَها، وإنما قلنا: إن النصب بعد «حتى» بـ«أن» مضمرة، لا بنفسها، كما يقول الكوفيون؛ لأن «حتى» قد ثبت أنها تَخفِضُ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه».

الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا العكس. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معاني «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب، فقال:

٢٣٦- (ثُمَّ لِـ«حَتَّى» هَـذِهِ مَعَـانِي ... ثَـلاثَـةٌ مَعْنَـى «إِلَـى» وَالثَّـانِي

٢٣٧- مَعْنِيُّ «كَيْ» مُفِيدَةَ التَّعْلِيلِ ... وَمِـثْـلُ «إِلاَّ» وَارِدًا بِـالْـقِـيـلِ)

(**ثُمَّ لِـ«حَتَّى» هَذِهِ**) أي التي تدخل على المضارع المنصوب (**مَعَانِي**) بإثبات الياء للوقف، وقد سبق أنه لغة (**ثَلاثَةٌ**) بالرفع بدل من «معان» (**مَعْنَى «إِلَى»**) أي أحد تلك المعاني أن تكون بمعنى «إلى» الجارّة، (**وَالثَّانِي مَعْنِيُّ «كَيْ» مُفِيدَةَ التعليل**) أي المعنى الثاني أن تكون بمعنى «كي» التعليليّة (**وَمِثْلُ «إِلاَّ»**) أي الثالث من معانيها كونها بمعنى «إلا» الاستثنائيّة، وقوله: (**وَارِدًا بِالْقِيلِ**) خبر لمحذوف، أي هذا وارد في كلام سيبويه، كما يأتي بيانه.

وحاصل معنى هذين البيتين بإيضاح أن لـ«حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معانٍ:

[أحدها]: أن تكون بمعنى «إلى»، نحو قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٩١] الآية. [والثاني]: أن تكون بمعنى «كي» التعليليّة، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٧]، وقوله: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: الآية ٧] الآية، وقولك: أَسْلِم حتى تدخل الجنة، ويحتملهما قوله ﷻ: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: الآية ٩] الآية.

[والثالث]: أن تكون بمعنى «إلا» في الاستثناء، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: «والله لا أفعل إلا أن تفعل»: المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي[1]، وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في قوله ﷻ: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: الآية ١٠٢] الآية.

والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ الأندلسيّ النحويّ، أخذ عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين، له كتب في النحو والتصريف والبلاغة، مات سنة (٦٤٦هـ).

قوله [من الكامل]:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

ومن قوله [من الرجز]:

وَاللهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلاَ ... حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلاَ

لأن ما بعدهما ليس غايةً لما قبلهما، ولا مُسَبَّبًا عنه، وجعل ابنُ هشام من ذلك الحديث: «كلّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانه، أو يُنَصِّرانه»[1]، إذ زمن الميلاد لا يتطاول، فتكونَ «حتى» فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية، فتكونَ فيه للتعليل.

ولك أن تُخَرِّجه على أن فيه حذفًا، أي يولد على الفطرة، ويَسْتَمِرُّ على ذلك حتى يكون. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر شروط نصب المضارع بعد «حتى»، فقال:

٢٣٨- (وَشَرْطُ نَصْبِ الْفِعْلِ أَنْ يُسْتَقْبَلاَ ... بِنَظَرِ الَّذِي قُبَيْلُ حَصَلاَ

٢٣٩- مَعْ زَمَنِ الْقَوْلِ وَإِنْ بِالأَوَّلِ ... فَقَطْ فَنَصْبُهُ جَوَازًا يَنْجَلِي)

(**وَشَرْطُ نَصْبِ الْفِعْلِ**) أي المضارع بعد «حتى» (**أَنْ يُسْتَقْبَلاَ**) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة، أي يكون ذلك الفعل يقع في مستقبل الزمان، ويجوز أن يكون مبنيًّا للفاعل؛ إذ الاستقبال من الجانبين (**بِنَظَرِ الَّذِي قُبَيْلُ**) تصغير «قبل» تصغيرَ تقريب، أي قبل «حتى» وهو متعلّق بـ(**حَصَلاَ**) بألف الإطلاق، أي إن كان استقباله بالنظر إلى ما قبل «حتى» (**مَعْ زَمَنِ الْقَوْلِ**) أي مع كونه مستقبلًا بالنظر إلى وقت التكلّم (**وَإِنْ بِالأَوَّلِ فَقَطْ**) أي وإن الاستقبال بالنظر لما قبل «حتى» فقط، دون زمن التكلم (**فَنَصْبُهُ جَوَازًا يَنْجَلِي**) أي يظهر نصب ذلك الفعل جائزًا، لا واجبًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح، أنه لا ينتصب الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان مستقبلًا، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم، وإلى ما قبلها، فالنصب واجب، نحو قوله ﷻ: ﴿لَن نَّبْرَحَ

(١) حديث أخرجه الشيخان بنحوه.

عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٩١] الآية، فإن رجوع موسى ـ عليه السلام ـ كان مستقبلًا بالنظر إلى الزمن الذي تكلّموا فيه بقولهم: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: الآية ٩١]، ومستقبلا أيضًا لعدم انفكاكهم عن عبادة العجل.

وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فيجوز الوجهان: النصب، والرفع، نحو قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] الآية، فإن قولهم ،إنما هو مُستقبلٌ بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا.

تنبيه:

(اعلم) أنه لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان حالًا، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم، فالرفع واجب، كقولك: سرت حتى أدخلُها، إذا قلت ذلك، وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليته ليست حقيقية ـ بل كانت محكية ـ رُفِعَ، وجاز نصبه، إذا لم تُقدّر الحكاية، نحو قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤]، في قراءة نافع بالرفع، بتقدير: حتى حالتهم حين التكلم أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

(اعلم): أنه لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا بثلاثة شروط:

[أحدها]: أن يكون حالًا، أو مؤولًا بالحال، كما مثلنا.

[والثاني]: أن يكون مُسببًا عما قبلها، فلا يجوز: سرتُ حتى تطلعُ الشمس، ولا ما سرت حتى أدخلُها، وهل سرتَ حتى تدخلُها.

أما الأول: فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وأما الثاني، فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده، ويجوز أيُّهم سار حتى يدخلُها؟، ومتى سرتَ حتى تدخلُها؟؛ لأن السير مُحقّقٌ، وإنما الشك في عين الفاعل، وفي عين الزمان.

وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي، على أن يكون أصل الكلام إيجابًا، ثم أُدخلت أداة النفي على الكلام بأسره، لا على ما قبل «حتى» خاصة، ولو عُرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه، لم

يمنع الرفع فيها، وإنما منعه إذا كان النفي مُسلّطًا على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك.

[والثالث]: أن يكون فَضْلَة، لا عُمدةً، فلا يصح الرفع في نحو: سيري حتى أدخلها؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو: كان سيري حتى أدخلها، إن قدرت «كان» ناقصة، فإن قدرتها تامة، أو قلتَ: سيري أمس حتى أدخلها جاز الرفع، إلا إنْ عَلَّقْتَ أمس بنفس السير، لا باستقرار محذوف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «حتّى» الثلاثة، فقال:

٢٤٠- وَالثَّانِ مِنْ أَوْجُهِ «حَتَّى» العَطْفُ   كَمِثْلِ وَاوٍ مَعَ فَرْقٍ يَقْفُو
٢٤١- مِنْ أَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ لَمْ تَعْطِفِ   «حَتَّى» ضَمِيرًا مِثْلَ خَافِضٍ يَفِي
٢٤٢- وَكَوْنُ مَا يَتْبَعُ بَعْضَ مَا سَبَقْ   وَغَايَةً فِي النَّقْصِ أَوْ زَيْدٍ يُحَقّْ
٢٤٣- وَغَيْرَ جُمْلَةٍ إِذِ الجُزْئِيَّةُ   فِي غَيْرِ مُفْرَدَاتِهَا لَا تَثْبُتُ
٢٤٤- وَإِنْ عَلَى مُنْخَفِضٍ عَطَفْتَا   أَعِدْتَ خَافِضًا لِفَرْقٍ يُؤْتَى

(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما سبق غير مرّة، مبتدأ، **(مِنْ أَوْجُهِ «حَتَّى»)** متعلّق بصفة لـ«الثان»، وقوله: **(الْعَطْفُ)** خبر المبتدإ، يعني أن الوجه الثاني من أوجه «حتى» أن تكون عاطفة **(كَمِثْلِ وَاوٍ)** أي بمنزلة واو العطف **(مَعَ فَرْقٍ يَقْفُو)** مضارع قفا بمعنى تبع، أي مع فرق بينهما يتبع ذلك الفرق **(مِنْ أَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ)** بالجرّ بدل من أوجه.

وحاصل المعنى أن «حتى» تكون حرف عطف، مثل الواو، إلا أن بينهما فرقًا من ثلاثة أوجه:

[أحدها]: ما أشار إليه بقوله:

(لَمْ تَعْطِفِ «حَتَّى» ضَمِيرًا) فعل وفاعلٌ ومفعول، أي إنها لا تعطف ضميرًا، وقوله: **(مِثْلَ خَافِضٍ يَفِي)** برفع «مثل» بتقدير مبتدإ، أي ذلك مثلُ، ونصبه على الحال، و«يفي» من الوفاء، يعني أن هذا الشرط يُشترط وجوده أيضًا لمجرورها، فلا تجرّ إلا الظاهر.

وحاصل ما أشار إليه أن الشرط الأول من شروط عطف «حتى» أن يكون معطوفها اسما ظاهرًا، لا مضمرًا، كما أن ذلك شرط مجرورها أيضًا، فلا تجرّ إلا الظاهر، قال ابن هشام: ذكره

ابن هشام الخضراويّ، ولم أَقِف عليه لغيره. انتهى.

وأشار إلى [الثاني] بقوله:

(وَكَوْنُ مَا يَتْبَعُ) بالبناء للفاعل، أي كون المعطوف بها **(بَعْضَ مَا سَبَقْ)** أي جزءًا مما قبلها.

وحاصل المعنى: أن الشرط الثاني أن يكون معطوفها إما بعضًا من جمعٍ قبلها، كقدم الحاج حتى المشاة، أو جزءًا من كُلٍّ، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء، نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، ويمتنع أن تقول: حتى ولدُها؛ لأنه ليس جزءًا، أو كجزء منها.

والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز: ضربت الرجلين حتى أفضلهما، وإنما جاز قوله:

* ..... حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا *

لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى: ألقى ما يُثْقِلُهُ.

وأشار إلى الثالث بقوله:

(وَغَايَةً) بالنصب عطفًا على «بعضَ» **(فِي النَّقْصِ)** متعلّق بما قبله **(أَوْ زَيْدٍ)** أي زيادة، وقوله: **(يُحَقّْ)** كمل به البيت، وهو بالبناء للمفعول، يقال: حقّقتُ الأمر أَحُقُّهُ: إذا تقّنته، أو جعلته ثابتًا لازمًا. قاله الفيّوميّ، والمناسب هنا المعنى الثاني، أي يُثْبَتُ هذا المعنى لمعطوفها.

وحاصل ما أشار إليه: أن الثالث من شروط عطفها أن يكون معطوفها غايةً لما قبلها، إما في زيادة، أو نقص، فالأول نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، والثاني نحو: زارك الناسُ حتى الحَجّامون، وقد اجتمعا في قوله [من الطويل]:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ   تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

ثم ذكر الفرق الثاني، فقال:

(وَغَيْرَ جُمْلَةٍ إِذِ الْجُزْئِيَّةُ   فِي غَيْرِ مُفْرَدَاتِهَا لاَ تَثْبُتُ)

(وَغَيْرَ جُمْلَةٍ) بالنصب عطفًا على «بعضَ» أيضًا، وقوله: **(إِذِ الْجُزْئِيَّةُ فِي غَيْرِ مُفْرَدَاتِهَا لاَ تَثْبُتُ)** تعليل لاشتراط كون معطوفها غير جملة، فـ«إذ» حرف تعليل، و«الجزئيّة» مبتدأ خبره «لا

تثبت»، و«في غير مفرداتها» متعلّق بـ«تثبت»، وهو بالبناء للفاعل، أي لأنه لا يتأتّى كون معطوفها جزءًا مما قبلها، أو كجزء منه إلا في المفردات.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح أن الفرق الثاني، أنها لا تَعطِف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها، أو كجزء منه كما قدمناه، ولا يَتأتّى ذلك إلا في المفردات، هذا هو الصحيح، وزعم ابن السِّيد في قول امرىء القيس [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ   وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع «تَكِلُّ» أن جملة «تكلّ مطيُّهم» معطوفة بـ«حتى» على «سريت بهم». والله تعالى أعلم.

ثم ذكرالفرق الثالث، فقال:

(وَإِنْ عَلَى مُنْخَفِضٍ عَطَفْتَا   أَعِدْتَ خَافِضًا لِفَرْقٍ يُؤْتَى)

(وَإِنْ عَلَى مُنْخَفِضٍ عَطَفْتَا) أي إن عطفت بـ«حتّى» على مجرور **(أَعِدْتَ خَافِضًا)** أي أتيت بالجارّ ثانيًا **(لِفَرْقٍ يُؤْتَى)** بالبناء للمفعول، أي لأجل فرق يؤتى به بين «حتى» العاطفة والجارّة.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح أن الفرق الثالث أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض، بخلاف الواو، فإنه لا يلزم إلا إذا كان ضميرًا متّصلا، وإنما لزم في «حتى» مطلقًا للفرق بين «حتى» العاطفة والجارة، فتقول: مررت بالقوم حتى بزيد، ذكر ذلك ابن الخباز، وأطلقه، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف، نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم، وقوله [من الخفيف]:

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى   بَائِسٍ دَانَ بِالإِسَاءَةِ دِينَا

وهو حسن، ورده أبو حيان، وقال في المثال: هي جارّة؛ إذ لا يُشترط في تالي الجارة أن يكون بعضًا أو كبعض، بخلاف العاطفة، ولهذا مَنَعوا: أعجبتني الجارية حتى ولدُها، قال: وهي في البيت محتملة. انتهى.

وتعقّبه ابن هشام ـ وأجاد في ذلك ـ فقال: إنّ شرط الجارة التاليةِ ما يُفْهِم الجمعَ أن يكون

مجرورها بعضًا، أو كبعض، وقد ذكر ذلك ابن مالك في «باب حروف الجرّ»، وأقره أبو حيان عليه، ولا يلزم من امتناع أعجبتني الجارية حتى ابنُها امتناع: عَجِبتُ من القوم حتى بنيهم؛ لأن اسم القوم يشمل أبناءهم، واسم الجارية لا يشمل ابنها.

قال: ويظهر لي أن الذي لَحَظه ابنُ مالك أن الموضع الذي يصح أن تَحُلّ فيه «إلى» محل «حتى» العاطفةِ، فهي فيه محتملة للجارّة: فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجارّ، عند قصد العطف، نحو: اعتكفتُ في الشهر حتى في آخره، بخلاف المثال، والبيتِ السابقين.

وزعم ابن عصفور أن إعادة الجارّ مع «حتى» أحسن، ولم يجعلها واجبة. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

العطف بـ«حتى» قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويَحمِلون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أن «حتى» فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

قلت: ما ذهب إليه البصريّون من جواز العطف بـ«حتى» هو الأرجح عندي؛ لعدم إعوازه إلى التكلّف بالتقدير. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «حتى»، فقال:

٢٤٥- (وَوَجْهُهَا الثَّالِثُ حَرْفُ الِابْتِدَا فِي اسْمِيَّةٍ أَوْ ذَاتِ فِعْلٍ وَرَدَا

٢٤٦- مُضَارِعٍ وَمَعَ مَاضٍ وَزَعَمْ جَرًّا بِهَا الْمُضْمَرَ بَعْضُ مَنْ يُؤَمّ)

(**وَوَجْهُهَا الثَّالِثُ حَرْفُ الِابْتِدَا**) مبتدأ وخبره، أي الوجه الثالث من أوجه «حتى» كونها ابتدائيّةً (**فِي اسْمِيَّةٍ**) أي في جملة مبدوءة باسم، وهو متعلق بـ«ورد» (**أَوْ ذَاتِ فِعْلٍ**) أي أو في جملة مبدوءة بفعل، وقوله: (**وَرَدَا**) بألف الإطلاق، أي جاء كونها حرف ابتداء.

(**مُضَارِعٍ**) بالجرّ بدل من «فعل»، ويجوز قطعه إلى الرفع، والجرّ، كما سبق في نظائره، (**وَمَعَ مَاضٍ**) أي أومع جملة ماضويّة، وقوله: (**وَزَعَمْ جَرًّا بِهَا الْمُضْمَرَ بَعْضُ مَنْ يُؤَمّ**) أشار به إلى أن بعضهم، وهوابن مالك زعم أنه إذا دخلت على الجملة الماضويّة تكون جارّة، وأن بعدها مضمرة،

فقوله: «جرًا» مفعول «زعم»، و«بها» متعلّق بـ«جرًا»، و«المضمر» مفعول «جرًا» أيضًا.

والمراد بالمضمر المصدرّ المؤوّل بـ«أن» المضمرة، لا المضمر الذي هو بمعنى خلاف الظاهر، فتنبّه، والله تعالى أعلم.

وقوله: «بعضُ» فاعل «زعم»، و«يؤمّ» بالبناء للمفعول، صلة «من»، أي بعض من يُقصَد لعلمه.

وحاصل معنى هذين البيتين بإيضاح أن الثالث من أوجه «حتى» أن تكون حرفَ ابتداء، أي حرفًا تُبتدأُ بعده الجمل، أي تُستأنَف، فتدخل على الجملة الاسمية، كقول جرير [من الطويل]:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقول الفرزدق [من الطويل]:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

ولا بد من تقدير محذوف قبل «حتى» في هذا البيت، يكون ما بعد «حتى» غاية له: أي فواعجبًا يسبني الناس، حتى كليبٌ تسبني.

وعلى الفعلية التي فعلها مضارعٌ، كقراءة نافع رحمه الله: ﴿حتى يقولُ الرسول﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]، برفع ﴿يَقُولُ﴾، وكقول حسان [من الكامل]:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهِرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وعلى الفعلية التي فعلها ماضٍ، نحو قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] الآية.

وزعم ابن مالك أنّ «حتى» هذه جارّة وأنّ بعدها «أنْ» مضمرة.

قال ابن هشام: ولا أعرف له في ذلك سلفًا، وفيه تكلف إضمار، من غير ضرورة، وكذا قال في «حتى» الداخلة على «إذا» في نحو قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢] الآية: إنها الجارّة، وإنّ «إذا» في موضع جرٍّ بها، وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها، وأنها حرف ابتداء، وأن «إذا» في موضع نصب بشرطها، أو جوابها.

والجواب في الآية محذوف: أي امتُحنتُم، أو انقسمتُم قسمين، بدليل قوله ﷻ: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٢] الآية.

ونَظِيرُه حذف جواب «لمَّا» في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّـٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] الآية، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك.

وأما قول ابن مالك: إن ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] هو الجواب، فمبني على صحة مجيء جواب «لمَّا» مقرونًا بالفاء، ولم يثبت.

وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأولى مذكور، وهو﴿وَعَصَيْتُم﴾ [آل عِمران: الآية ١٥٢]، أو﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ﴾ [آل عِمران: الآية ١٥٢]،وهذا مبني على زيادة الواو، و«ثُمَّ»، ولم يَثْبت ذلك.

تنبيه:

دخلت «حتى» الابتدائية على الجملتين: الاسمية والفعلية في قوله [من الطويل]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ ... وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رواه برفع «تَكِلُّ»، والمعنى: حتى كَلَّت، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: رأيت زيدًا أَمسِ، وهو راكب، وأما من نَصَبَ فهي «حتى» الجارَّة، كما قدَّمنا، ولا بُدَّ على النصب من تقدير زمن مضاف إلى «تَكِلَّ»، أي إلى زمان كلال مَطِيّهم. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قد يكون الموضع صالحًا لأقسام «حتى» الثلاثة، كقولك: «أكلتُ السمكة حتى رأسها»، فلك أن تَخفِض على معنى «إلى»، وأن تَنصِب على معنى الواو، وأن ترفع على الابتداء، وقد رُوي بالأوجه الثلاثة قولُهُ [من البسيط]:

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُوَاتِهِمِ ... فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ

وقولُهُ [من الكامل]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا

إلا أن بينهما فرقًا من وجهين:

أحدهما: أن الرفع في البيت الأول شاذٌّ؛ لكون الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل، وقطعه عنه، وهذا قول البصريين، وأوجبوا إذا قلت: حتى رأسُها بالرفع أن تقول: مأكول. والثاني: أن النصب في البيت الثاني من وجهين: أحدهما: العطف. والثاني: إضمار العامل على شريطة التفسير، وفي البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت: قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض، دون النصب، وكان لك في الرفع أوجه: أحدها: الابتداء، والثاني: العطف، والثالث: إضمار الفعل، والجملة التي بعدها خبر على الأول، ومؤكدة على الثاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة.

وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيدٍ ضربته بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع، أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يَمتنع جعل «ضربته» توكيدًا لضربت القوم، قال: وإنما جاز الخفض في: «حتى نعلِهِ» لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل. والله تعالى أعلم.

تنبيهٌ آخر:

لا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية، خلافا للزجاج، وابن دُرُسْتويه حيث زَعَما أنها في محل جر بـ«حتى»، ويرده أن حروف الجر لا تُعلَّقُ عن العمل، وإنما تدخل على المفردات، أو ما في تأويل المفردات، وأنَّهم إذا أوقعوا بعدها «إنّ» كسروها، فقالوا: مَرِضَ زيد، حتى إنهم لا يرجونه، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على «أنّ» فُتحت همزتها، نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحَج: الآية ٦] الآية، وإلى هذه القاعدة الأخيرة أشار بقوله:

٢٤٧- (وَكَسْرُ «إِنَّ» بَعْدَهَا حَتْمًا بَدَا ... لأَنَّـهَـا مُـسْـتَـأْنَـفَـاتٌ أَبَدَا)

(**وَكَسْرُ «إِنَّ»**) مبتدأ (**بَعْدَهَا**) أي بعد «حتى» الابتدائيَّة (**حَتْمًا**) أي وجوبًا، وقوله: (**بَدَا**) أي ظهر، خبر المبتدإ (**لأَنَّهَا**) أي لأن «حتى»، والمراد مدخولها من الجملة (**مُسْتَأْنَفَاتٌ أَبَدَا**) يعني أن ما بعد «حتى» الابتدائيّة لا يكون إلا مستأنفًا، فيجب كسر «إن»؛ لوقوعها موقع الجملة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا أنهى الكلام في «حتى» شرع يبيّن «حيث»، فقال:

٢٤٨- («حَيْثُ» بِيَا أَوْ أَلِفٍ أَوْ وَاوِ ... مُثَلَّثُ الأَخِيرِ عِنْدَ الرَّاوِي
٢٤٩- ظَرْفُ مَكَانٍ بِاتِّفَاقٍ وَيَقِلّْ ... مَجِيؤُهَا لِلْوَقْتِ لَكِنْ قَدْ نُقِلْ
٢٥٠- عَنْ بَعْضِهِمْ وُرُودُهَا المَفْعُولَ بِهْ ... لِمُطْلَقِ الجُمَلِ تَلْزَمُ انْتَبِهْ
٢٥١- وَقَلَّ أَنْ تُضَافَ نَحْوَ المُفْرَدِ ... وَقَاسَهُ الكِسَائِي فَادْرِ وَاقْتَدِ
٢٥٢- وَفَتْحُ «إِنَّ» بَعْدَهَا قَدْ يُحْمَلُ ... عَلَى مَقَالِهِ كَمَا قَدْ نَقَلُوا)

(«حَيْثُ») مبتدأ خبره «مثلّث الأخير»، وقوله: (بِيَا) متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه مضبوطًا بياء (أَوْ أَلِفٍ) أي أو مضبوطًا بألف (أَوْ وَاوِ) أو مضبوطًا بواو (مُثَلَّثُ الأَخِيرِ) أي مضبوط أخيره، وهو الثاء بالحركات الثلاث، وقوله: (عِنْدَ الرَّاوِي) أي عند ناقل هذه اللغات عند العرب.

وحاصل ما أشار إليه من ضبط «حيث» أن فيها تسعَ لغات، وذلك أنها إما أن تكون بالياء، أو بالألف، أو بالواو، وعلى كلّ تُثَلَّث ثاؤها، فالحاصل تسع لغات[1].

وقال ابن هشام: «حيث»، وطيىء تقول: «حوث»، وفي الثاء فيهما الضم؛ تشبيها بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها، وهو الجر لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يُعرب «حيث»، وقراءة من قرأ: ﴿مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر.

(ظَرْفُ مَكَانٍ بِاتِّفَاقٍ) خبر لمحذوف، أي هي ظرف مكان بلا خلاف في ذلك (وَيَقِلّْ مَجِيؤُهَا

(١) هذا هو ما اقتضاه ظاهر النظم، ونقله في «تاج العروس» عن شيخه، وأنه عزاه إلى ابن عصفور، لكن تعقّب شيخَه صاحبُ «التاج» بأن اللغات التسع إنما هو في حيث بيث، وحوث بوث، وحاث باث، وليس في «حيث» التي نحن فيها، فإنه لم ينقل فيها إلا حيث، وحوث، بالياء والواو، مع تثليث آخرهما، يعني أن فيها ست لغات فقط، وهذا هو الذي في عبارة ابن هشام، فراجع «التاج» ١/٦١٧.

لِلْوَقْتِ) أي يقلّ مجيء «حيث» دالّة على الزمان.

وقوله: (لَكِنْ قَدْ نُقِلْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله «ورودها» في البيت التالي، وفيه التضمين من عيوب القافية، وهو تعليق البيت بما بعده، وقد سبق أنه مغتفر للمولّدين، وقوله: (عَنْ بَعْضِهِمْ) أي عن بعض النحاة، متعلّق بما قبله (وُرُودُهَا) أي مجيء «حيث» (الْمَفْعُولَ بِهْ) منصوب على الحال، و«أل» زائدة، على حدّ قول الشاعر [من الوافر]:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

أي معتركةً، قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَـ«وَحْدَكَ اجْتَهِدْ»

وحاصل ما أشار إليه رحمه الله بإيضاح: أن «حيث» ظرف مكان اتفاقًا، قال الأخفش: وقد تَرِد للزمان، ثم الغالب كونها في محل نصب على الظرفية، أو خفض بـ«من»، وقد تُخفض بغيرها، كقوله [من الطويل]:

فَشَدَّ وَلَمْ يُنْظِرْ بُيُوتًا كَثِيرَةً ... لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ[1]

وقد تقع «حيث» مفعولًا به، وفاقًا للفارسي، وحَمَل عليه قوله عز وجل: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤]؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها «يعلم» محذوفًا مدلولًا عليه بـ«أعلم»، لا بـ«أعلم» نفسِهِ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أولته بـ«عالم» جاز أن ينصبه في رأي بعضهم، ولم تقع «حيث» اسمًا لـ«إنّ» خلافًا لابن مالك، ولا دليل له في قوله [من الخفيف]:

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ... ـهِ حِمًى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانُ

لجواز تقدير «حيث» خبرًا، و«حمى» اسمًا.

[فإن قيل]: يؤدي إلى جعل المكان حالًّا في المكان.

[قلنا]: هو جائز، نظير قولك: إن في مكة دارَ زيد، ونظيره في الزمان: «إن في يوم الجمعة ساعة

(١) يُطلق على الحرب، والموت، والداهية.

الإجابة». والله تعالى أعلم.

ثم بيّن لزوم «حيث» الإضافة، فقال:

(لِمُطْلَقِ الْجُمَلِ تَلْزَمُ) يعني أن «حيث» تلزم الإضافة إلى الجملة مطلقًا، سواء كانت اسميّة، أو فعليّة، و«أل» في الجملة جنسيّة، فليس الجمع مرادًا، وقوله **(انْتَبِهْ)** كمل به البيت، أي انتبه لهذه المسائل؛ لكونها مهمّة.

وحاصل ما أشار إليه بهذا الكلام بإيضاح أن «حيث» تلزم الإضافة إلى جملة، اسميةً كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثَمَّ رُجِّحَ النصبُ في نحو: جلستُ حيث زيدًا أَرَاه.

ثم إن إضافتها إلى الجملة، هو الغالب الكثير، وندر إضافتها إلى المفرد، كقوله [من الطويل]:

وَنَطْعُنُهُمْ تَحْتَ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

أنشده ابن مالك، والكسائي يقيسه.

قال ابن هشام: ويُمكن أن يُخَرَّج عليه قولُ الفقهاء: «من حيثُ أَنَّ كذا»، وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة، كقوله [من الطويل]:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ ... أَتَاهُ بِرَيَّاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهْ(1)

أي إذا رَيدةٌ نَفَحت له من حيث هَبّت، وذلك لأن ريدة فاعلٌ بمحذوف، يفسّره «نفحت» فلو كان «نفحت» مضافًا إليه «حيث» لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يَعمَل فيما قبل المضاف، وما لا يَعمَل لا يُفَسِّر عاملًا. قال أبو الفتح في «كتاب التمام»: ومن أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها. انتهى.

قال ابن هشام: ورأيت بخط الضابِطِين [من الرجز]:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا ... نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا

بفتح الثاء من «حيث»، وخفض «سهيل»، و«حيث» بالضم، و«سهيل» بالرفع، أي موجود،

---

(1) «الريدة» بالمثناة تحتُ: هي ريح ليّنة الهبوب. وقوله: «ما نفحت» ما زائدة، ونفحت بمعنى فاحت.

فحذف الخبر.

ثم ذكر حكم اتِّصَال «ما» بها، فقال:

٢٥٣- (وَإِنْ تَصِلْ بِـ«حَيْثُ» «مَا» تَضَمَّنَتْ ... شَرْطًا لِفِعْلَيْنِ إِذَنْ قَدْ جَزَمَتْ)

(وإن تصل بـ«حيث» «ما») أي لفظ «ما» الزائدة **(تضمنت شرطًا)** أي احتوت «حيث» على معنى الشرط **(لفعلين)** متعلق بـ«جزمت» **(إذن)** أي إذا تضمنت معنى الشرط **(قد جزمت)** بالبناء للفاعل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إذا اتصلت بـ«حيث» «ما» الكافّة ضُمِّنت معنى الشرط، وجزمت الفعلين، كقوله [من الخفيف]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ... ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

قال ابن هشام: وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(حَرْفُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ)

قال ابن كَيسان: من الحروفِ المجهورُ، والمهموسُ، والمهموسُ عشرةٌ: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. ومعنى المهموس أنه حرف لان في مخرجه، دون المجهور، وجرى معه النفَسُ، فكان دون المجهور في رفع الصوت. وقال الخليل بن أحمد: حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفًا، منها خمسة وعشرون صِحاح، لها أحياز ومَدارِجُ[1]، فالخاء والغين في حيّز وحد، والخاء من الحروف الحلقية. انتهى[2].

٢٥٤- (خَلاَ عَلَى وَجْهَيْنِ فِي اَسْتِثْنَاءِ حَرْفٌ يَجُرُّ فِيهِ خُلْفٌ جَائِي

٢٥٥- مَوْضِعُهَا نَصْبٌ وَقِيلَ عُلِّقَا بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَا)

(**خَلاَ عَلَى وَجْهَيْنِ**) مبتدأ وخبره (**فِي اسْتِثْنَاءِ**) متعلّق بمحذوف، خبرٍ لمقدّر، أي أحدها كائن في الاستثناء، ويحتمل أن يتعلّق بـ«يجرّ» (**حَرْفٌ يَجُرُّ**) بالبناء للفاعل، أي يجرّ المستثنى.

وحاصل المعنى: أن «خلا» تُستعمل على وجهين: أحدهما: أن تكون حرفًا جارًا للمستثنى.

وقوله: (**فِيهِ خُلْفٌ**) الضمير لـ«خلا» على حذف مضاف، أي في محلّه من الإعراب اختلاف بين العلماء، وقوله: (**جَائِي**) صفة لـ«خلف» أي يُذكر ذلك الخلاف في البيت التالي.

(**مَوْضِعُهَا نَصْبٌ**) مبتدأ وخبره، وهذا هو أحد الأقوال، أي قيل: موضعها من الإعراب نصبٌ عن تمام الكلام، أي بتمامه، فـ«عن» بمعنى الباء، أي أنها لا تعلّق لها بما قبلها، كما أن ما بعد «إلا» منصوب، ولا تعلّق له بالعامل (**وَقِيلَ عُلِّقَا**) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة (**بِمَا**) متعلّق بما قبله، وقوله: (**مِنَ الْفِعْلِ**) بيان لـ«ما» (**وَشِبْهِهِ**) أي و شبه الفعل في العمل، من اسم الفاعل، أو المفعول، أو المصدر، أو نحو ذلك، وقوله: (**سَبَقَا**) بالبناء للفاعل، وألف الإطلاق، أي تقدّم كلّ من الفعل، وشبهه على «خلا»، أي ذُكر قبلها.

---

(١) بميم، فدال، والظاهر أنه أراد المخارج.

(٢) راجع «لسان العرب» ٣/٣.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه اختُلف في موضع «خلا» من الإعراب، قيل: نَصْبٌ عن تمام الكلام، وقيل: تتعلق بما قبلها، من فعل أو شبهه، على قاعدة أحرف الجرّ.

والأول - كما قال ابن هشام - هو الصواب؛ لأنها لا تُعدّي الأفعال إلى الأسماء، أي لا تُوصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة، ولأنها بمنزلة «إلا»، وهي غير متعلقة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«خلا»، فقال:

٢٥٦- (وَالثَّانِ فِعْلٌ نَاصِبٌ لِمَا تَلاَ وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ حَتْمًا فَاقْبَلاَ)

(**وَالثَّانِ فِعْلٌ**) مبتدأ وخبره، أي الوجه الثاني من وجهي «خلا» أنها فعلٌ (**نَاصِبٌ لِمَا تَلاَ**) أي للاسم الذي أتي بعدها (**وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُ**) مبتدأ وخبره أيضًا، أي فاعل «خلا» ضمير مستتر فيها (**حَتْمًا**) أي وجوبًا، يعني أن استتار ذلك الضمير واجب، وقوله: (**فَاقْبَلاَ**) كمل به البيت، وهو فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة المبدلة ألفًا للوقف، كما سبق نظيره.

ولَمّا اختُلف في مرجع الضمير المذكور بيّن ذلك بقوله:

٢٥٧- (وَالْخُلْفُ فِيمَا قَدْ يَعُودُ عَرَضَا عَلَى ثَلاَثَةٍ فَبَعْضُ مَا مَضَى

٢٥٨- أَوْ مَصْدَرٌ أَوِ اسْمُ فَاعِلٍ لِمَا قَبْلُ فَفِي جَمِيعِ فِعْلِهِ انْتَمَى)

(**وَالْخُلْفُ**) أي اختلاف النحاة، مبتدأ خبره «عرض» (**فِيمَا قَدْ يَعُودُ**) متعلّق بـ«الخلف»، أي في الذي يعود عليه ذلك الضمير (**عَرَضَا**) بفتح الراء، والألف إطلاقيّة، يقال: عرَض الشيءُ يعرِضُ، من باب ضرب: إذا ظهر، أي ظهر الخلف (**عَلَى ثَلاَثَةٍ**) متعلّق بما قبله أي على ثلاثة أقوال (**فَبَعْضُ مَا مَضَى**) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن الخلاف على ثلاثة أقوال، وأردت تفصيلها، فأقول لك: أحدها: أنه بعض ما سبق، أي فإذا قلت: قام القوم خلا زيدًا، فضمير «خلا» يعود على البعض المفهوم من «القوم»، أي خلا هو أي بعض القوم.

(**أَوْ**) لتنويع الخلاف، أي القول الثاني أن مرجع الضمير (**مَصْدَرٌ**) للفعل السابق، فيكون التقدير في المثال: خلا هو، أي قيامهم (**أَوْ**) لتنويع الخلاف أيضًا، أي القول الثالث أنه (**اسْمُ فَاعِلِ**

لِمَا قَبْلُ) بالبناء على الضمّ، أي للفعل الذي قبلَ «خلا»، وهو «قام» في المثال، فالتقدير عليه: خلا هو، أي القائم (فَفِي جَمِيعِ فِعْلِهِ انْتَمَى) أي انتسب هذا الخلاف في أي فعل من الأفعال التي قبل «خلا».

ولمّا اختُلف في جملة «خلا» بيّن ذلك بقوله:

٢٥٩ـ (جُمْلَتُهَا حَالِيَّةٌ وَقِيلَ بَلْ   تَكُونُ مُسْتَأْنَفَةً مِنَ الْجُمَلْ)

(جُمْلَتُهَا حَالِيَّةٌ) يعني أنهم اختلفوا في جملة «خلا»، فقيل: إنها في محل نصب على الحال (وَقِيلَ: بَلْ تَكُونُ مُسْتَأْنَفَةً) أي إنها جملة مستأنفة، لا محلّ لها من الإعراب، وقوله: (مِنَ الْجُمَلْ) أي هي من ضمن الجمل التي لا محلّ لها.

ثم بيّن حكمها إذا ذكرت قبلها «ما» المصدريّة، فقال:

٢٦٠ـ (وَبَعْدَ «مَا» النَّصْبُ بِهَا قَدْ وَجَبَا   وَقَلَّ مَنْ بِهَا انْجِرَارًا نَسَبَا)

(وَبَعْدَ «مَا») المصدريّة (النَّصْبُ) أي نصب المستثنى (بِهَا) أي بـ«خلا» (قَدْ وَجَبَا) بألف الإطلاق، يعني أن النصب إذا تقدّمت «ما» على «خلا» واجبٌ؛ لأنها حينئذ فعل متعدّ (وَقَلَّ مَنْ بِهَا) أي بـ«خلا»، متعلّق بـ(انْجِرَارًا) أي انجرار المستثنى (نَسَبَا) بالبناء للفاعل، والألف إطلاقيّة، ومتعلّقه محذوف، أي إليها، يعني أنه قليل من النحاة من نسب الجرّ للمستثنى إلى «خلا».

وحاصل المعنى بإيضاح: أنك تقول: قام القوم خلا زيدًا بالنصب؛ لكونها فعلًا متعدّيًا، فترفع الفاعل، وتنصب المفعول، وهو المستثنى، ويجوز أن تقول: خلا زيد، بالجرّ على أنها حرف جرّ، كما هو الوجه الأول لها، هذا كله فيما إذا لم تتقدّمها «ما» المصدريّة، وإلا لزم النصب، كقول لبيد[1] [من الطويل]:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ   ....

وذلك لأن «ما» في هذه مصدرية، وهي لا تدخل إلا على الأفعال، فدخولها يُعَيِّنُ الفعلية.

والله تعالى أعلم.

(1) هو لبيد بن ربيعة العامريّ، شاعر فحل، من أصحاب المعلقات، وفارس جواد، أدرك الإسلام، وأسلم، وكانت له صحبة، مات سنة (٤١هـ).

ولمّا اختلف في موضع «ما خلا» هذه، ذكره بقول:

٢٦١ـ (مَحَلُّ «مَا» نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ   وَقِيلَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَّةِ)

(مَحَلُّ «مَا») أي وصلتها، وهي «خلا» (نَصْبٌ) أي منصوب، فهو من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول (عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) لنيابتها مع صلتها عن الوقت (وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِيَّةِ) كما يقع المصدر الصريح حالًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم اختلفوا في موضع «ما خلا»، فقيل: نصب على الظرفيّة؛ لنيابتها وصلتها عن الوقت.

وقال السيرافي: نصبٌ على الحال، كما يقع المصدر الصريح في نحو: «أرسلها العِرَاك»، فمعنى: قاموا ما خلا زيدًا على الأول: قاموا وقت خلوهم عن زيد، وعلى الثاني: قاموا خالين عن زيد، وهذا الخلاف المذكور في محلها خافضةً وناصبةً ثابت في «حاشا»، و«عدا».

وقال ابن خروف نصبٌ على الاستثناء، كانتصاب «غير» في قاموا غير زيد.

قلت: القول بأنها منصوبة على الظرفيّة، وهو القول الأول عندي أظهر، ويليه الاستثناء، وأما كونه على الحال ففيه بُعد؛ لأنه يُؤَدِّي إلى وقوع الحال معرفة، وهو قليل، يحتاج إلى تأويل، وأما تأويل المصنّف بكونه كالمصدر الصريح، فردّ عليه بأن المصدر الصريح، كالعراك معرّف بـ«أل» الجنسية، فهو في حكم النكرة، وأما المصدر المؤول فهو مضاف إلى الضمير، فهو معرفة، فيكون قياسًا مع الفارق. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

زعم الجَرْميّ، والرَّبَعِيّ، والكسائيّ، والفارسيّ، وابن جني، أنه قد يجوز الجر في «ما خلا زيدٍ» على تقدير «ما» زائدةً، قال ابن هشام: فإن قالوا ذلك بالقياس، ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجارّ، بل بعده، نحو قوله ﷻ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩]، وإن قالوه بالسماع، فهو من الشذوذ، بحيث لا يقاس عليه. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَرْفُ الرَّاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: هي من الحروف المجهورة، وهي الحروف الذُّلْق، وسُمّيت ذُلْقًا؛ لأن الذَّلاقَة - أي الطلاقة - في المنطق إنما هي بطرف أسَلَة اللسان-أي طرفه - والحروف الذُّلْقُ ثلاثة: الراء، واللام، والنون. انتهى(1).

٢٦٢- (وَ«رُبَّ» حَرْفُ الجَرِّ لَكِنْ زَعَمَا … جَمَاعَةُ الْكُوفَةِ أَنَّهَا سُمَا

٢٦٣- وَلَيْسَ لِلتَّقْلِيلِ تَأْتِي دَائِمَا … وَلاَ لِتَكْثِيرٍ كَمَا قَدْ زُعِمَا

٢٦٤- بَلْ يَكْثُرُ التَّكْثِيرُ فِيهَا وَيَقِلّْ … تَقْلِيلُهُمْ بِهَا كَمَا عَنْهُمْ نُقِلْ)

(**وَ«رُبَّ» حَرْفُ الجَرِّ**) مبتدأ وخبره، أي هي موضوعة لجرّ الأسماء (**لَكِنْ زَعَمَا**) أي قال (**جَمَاعَةُ الْكُوفَةِ أَنَّهَا سُمَا**) بتثليث أوله، مقصورًا، لغة في الاسم، وقد تقدّم أن لها ثماني عشرة لغة، يعني أنه ادّعى الكوفيون اسميّتها، وقالوا: أُخبر عنها في قوله [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ … عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

وردّ عليهم، بأن «عار» خبر لمحذوف، والجملة صفة للمجرور، أو خبر للمجرور، إذ هو في موضع مبتدإ، كما سيأتي.

(**وَلَيْسَ**) ربّ (**لِلتَّقْلِيلِ**) تتعلّق بـ(**تَأْتِي دَائِمَا**) يعني أنها لسيت للتقليل دائمًا (**وَلاَ**) تأتي (**لِتَكْثِيرٍ**) دائمًا أيضًا (**كَمَا قَدْ زُعِمَا**) بالبناء للمفعول، أي زُعم كلّ منهما، فزعم الأول الأكثرون، وزعم الثاني ابن دُرُسْتُويه، وجماعة (**بَلْ يَكْثُرُ التَّكْثِيرُ فِيهَا**) أي بل ترد للدلالة على التكثير كثيرًا (**وَيَقِلّْ تَقْلِيلُهُمْ بِهَا**) أي يقلّ إرادتهم الدلالة على التقليل بها (**كَمَا عَنْهُمْ نُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي كما نقل هذا الاستعمال عن العرب، أو عن النحاة، حيث أثبتوه نقلًا عنهم.

فمن الأول قوله ﷻ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: الآية ٢] وفي

(1) «لسان العرب» ٤/٣.

الحديث: «يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة»(1)، وسُمِعَ أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: «يا رُبّ صائمه لن يصومه، ويا رب قائمه لن يقومه»، وهو مما تمسك به الكسائيّ، على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي، وقال الشاعر [من الطويل]:

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ … بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

وقال آخر [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ … تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ووجه الدليل أن الآية، والحديث، والمثال، مسوقة للتخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحدًا منهما التقليل.

ومن الثاني قول أبي طالب في النبي ﷺ [من الطويل]:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ … ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلأَرَامِلِ

وقول الآخر [من الطويل أيضًا]:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ … وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ(2) أَبَوَانِ

وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ … مُجَلَّلَةٍ لاَ تَنْقَضِي لِأَوَانِ

وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ … وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانِ

أراد عيسى وآدم عليهما السلام، والقمر.

تنبيه:

نظير «رب» في إفادة التكثير «كم» الخبرية، وفي إفادته تارةً، وإفادة التقليل أخرى «قد» على ما

(1) أخرجه البخاريّ في «صحيحه» من طريق معمر، عن الزهري، عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ استيقظ ليلةً، فقال: «سبحان الله ماذا أنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن، مَنْ يوقظ صواحب الحجرات، يا رب كاسية في الدنيا، عارية في الآخرة».

(2) أصله «لم يَلِدْهُ»، فخُفِّفت اللام بالتسكين لأجل الضرورة، وحُرِّكَتِ الدال لالتقاء الساكنين، وفتحت للتخفيف، ويجوز ضمها إتباعًا لحركة الهاء.

سيأتي إن شاء الله تعالى في حرف القاف، وصيغُ التصغير، تقول: حُجيرٌ، ورُجيل، فتكون للتقليل، وقال [من الطويل]:

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ ... بِقُنَّتِهِ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا

وقال لبيد [من الطويل أيضًا]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

إلا أن الغالب في «قد»، والتصغيرِ إفادتهما التقليل، و«رب» بالعكس. والله تعالى أعلم.

ولَمّا كانت «ربّ» تختصّ بأحكام من بين حروف الجرّ المشهورة، أشار إلى ذلك بقوله:

٢٦٥- (وَصُدِّرَتْ حَتْمًا وَجَرَّتْ نَكِرَهْ ... وَاجِبَةَ النَّعْتِ تَكُونُ ظَاهِرَهْ
٢٦٦- أَوْ لَازِمَ الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ إِنْ ... يَكُنْ ضَمِيرًا مَيِّزَنْهُ يَافَطِنْ
٢٦٧- بِمَا يُطَابِقُ الْمُرَادَ وَغَلَبْ ... حَذْفُ مُعَدَّاهَا مُضِيُّهُ وَجَبْ)

(وَصُدِّرَتْ) أي جعلت في أول الكلام (حَتْمًا) أي تصديرًا حتمًا، أو حال كونه حتمًا، أي واجبًا (وَجَرَّتْ نَكِرَهْ) يعني أن مجرورها لا يكون إلا نكرةً (وَاجِبَةَ النَّعْتِ) بالنصب صفة لـ«نكرة»، وكذا قوله: (تَكُونُ ظَاهِرَهْ) أي اسمًا ظاهرًا، كربّ رجلٍ صالح لقيت (أَوْ لَازِمَ الإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ) بالنصب عطفًا على «نكرة» (إِنْ يَكُنْ ضَمِيرًا) يعني أن مجرورها إن كان ضميرًا لزم إفراده، وتذكيره، وقوله: (مَيِّزَنْهُ) فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، وقوله: (يَافَطِنْ) كمل به البيت، وقوله: (بِمَا يُطَابِقُ الْمُرَادَ) متعلّق بـ«ميّزنه»، يعني أنه كما يلزم إفراده، وتذكيره إذا كان ضميرًا كذلك يلزم تمييزه بما يُطابق المراد منه، فتقول: ربّه رجلًا، أو امرأةً، أو رجالًا، أو نساء، وقوله: (وَغَلَبْ حَذْفُ مُعَدَّاهَا) أشار به إلى أن الغالب في الاستعمال حذف الفعل الذي تُعدّيه، وقوله: (مُضِيُّهُ وَجَبْ) أشار به أيضًا أن الواجب في معدّاها أن يكون فعلًا ماضيًا.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات أن «ربّ» تنفرد عن سائر حروف الجرّ بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهرًا، وإفراده، وتذكيره، وتمييزه بما يطابق المعنى، إن كان ضميرًا، وغلبةِ حذف مُعدّاها، ومُضيّه. والله تعالى أعلم.

ومما انفردت به أيضًا إعمالها محذوفةً، وإليه أشار بقوله:

٢٦٨- (وَحَذْفُهَا خَافِضَةً قَدْ يَكْثُرُ ... بُعَيْدَ فَا وَبَعْدَ وَاوٍ أَكْثَرُ
٢٦٩- وَقَلَّ بَعْدَ «بَلْ» بِغَيْرِ ذِي أَقَلّْ ... .)

(وَحَذْفُهَا) أي حذف «ربّ»، حال كونها (خَافِضَةً) للنكرة (قَدْ يَكْثُرُ بُعَيْدَ فَا) تصغير «بعد» تصغير تقريب، أي حذف«ربّ» بعد الفاء، مع بقاء عملها، وهو الجرّ كثير في كلام العرب (وَ بَعْدَ وَاوٍ أَكْثَرُ) أي إن حذفها بعد الواو مع بقاء عملها أيضًا أكثر في الاستعمال من حذفها بعد الفاء (وَقَلَّ بَعْدَ «بَلْ») أي قلّ حذفها مع بقاء عملها بعد «بل» (بِغَيْرِ ذِي أَقَلّْ) أي حذفها دون تقدّم هذه الحروف، الفاء، والواو، وبل أقل.

وحاصل المعنى بإيضاح أن مما انفردت به «ربّ» أنها تعمل محذوفةً، وذلك بعد الفاء كثيرًا، كقوله [من الطويل]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وبعد الواو أكثر، كقوله [من الطويل أيضًا]:

* وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ *

وبعد «بل» قليلًا، كقوله:

* بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وَآكَامْ *

وبدونهنّ أقلّ، كقوله [من الخفيف]:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

ومما انفردت به أيضًا أنها زائدة في الإعراب دون المعنى، وإليه أشار بقوله:

.... تُزَادُ فِي الإِعْرَابِ وَالْمَعْنَى حَصَلْ
٢٧٠- مَجْرُورُهَا رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ أَوْ ... نَصْبٌ بِمَا أُخِّرَ أَوْ بِمَا نَوَوْا
٢٧١- ثُمَّ مُرَاعَاةُ مَحَلِّهِ كَثُرْ ... وَمُرَّ بِالْفَتَى وَعَمْرًا قَدْ نَزَرْ)

(تُزَادُ فِي الإِعْرَابِ) أي أنها تكون زائدة في الإعراب، فلا تجرّ مدخولها (وَالْمَعْنَى حَصَلْ) أي

معناها، وهو التكثير، والتقليل حاصل، مع زيادتها في الإعراب (**مَجْرُورُهَا رَفْعٌ بِالابْتِدَاءِ**) جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا، وهو ما وقع جوابًا لسؤال مقدّر، كأنه قيل له: إذا كان زائدة في الإعراب، فما محلّ مجرورها، فأجاب بأنه رفع في نحو ربّ رجل صالح عندي (**أَوْ نَصْبٌ بِمَا أُخِّرَ**) أي بالفعل المتأخر، نحو ربّ رجل صالح لقيت (**أَوْ بِمَا نَوَوْا**) أي أو نصبٌ بالفعل المقدّر، أي مع جواز رفعه، نحو ربّ رجل صالح لقيته، فيكون من باب الاشتغال.

وقوله: (**ثُمَّ مُرَاعَاةُ مَحَلِّهِ كَثُرْ**) أشار به إلى أنه يجوز مراعاة محلّ مجرورها في الإتباع كثيرًا، فتقول: رب رجل صالحٍ وامرأة،برفع امرأة مراعاةً لمحلّ رجل، وهذا لا يجوز في غير ربّ، إلا قليلًا، كما أشار إليه بقوله: (**وَمُرَّ بِالْفَتَى وَعَمْرًا قَدْ نَزُرْ**) بضم الزاي، أي قلّ نحو قولك: مرّ بزيد وعمرًا بالنصب، مراعاةً للمحلّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ربّ» تختصّ أيضًا من بين حروف الجرّ بأنها زائدة في الإعراب، دون المعنى، فمحل مجرورها في نحو: «رب رجلٍ صالحٍ عندي»، رَفْعٌ على الابتدائية، وفي نحو: «رب رجل صالح لقيت» نَصْبٌ على المفعولية، وفي نحو: «رب رجل صالح لقيته»، رفع أو نصب، كما في قولك: «هذا لقيته»، ويجوز مراعاة محله كثيرًا وإن لم يَجُزْ ذلك في غيرها، نحو: مررت بزيد وعمرًا مراعاةً للمحلّ، إلا قليلًا، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

وَسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وَسُنَّمًا ... ذَعَرْتُ بِمِدْلاَحِ الْهَجِيرِ نَهُوضِ[١]

فعطف «سُنَّمًا» على محل «سِنّ»، والمعنى: ذَعَرتُ بهذا الفرس ثورًا وبقرةً عظيمةً، و«سُنّيق» اسم جبل بعينه، وسناء ارتفاعًا.

قال ابن هشام: وزعم الزجاج وموافقوه، أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه. انتهى.

ثم ذكر حكم زيادة «ما» بعد «ربّ»، فقال:

٢٧٢- (وَإِنْ تَزِدْ «مَا» بَعْدَهَا فَالْغَالِبُ ... فِي كَوْنِهَا تَكُفُّ جَرًّا يُوجِبُ

(١) المراد بالسن البقرة، أي ورب بقرة كسُنّيق، أي كجبل، سناءً، أي مرتفعًا، وسنّمًا، أي وثورًا، وذعرت، أي أخفت، بمدلاح الهجير، أي بفرس كثيرة العرق من الجري وقت الهجير، أي الهاجرة، نهوض، أي كثيرة الجري.

٢٧٣- وَهَيَّأَتْ دُخُولَهَا عَلَى الْجُمَلْ ... فِعْلِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ

٢٧٤- وَقِيلَ لاَ تَكُفُّ فِي الاِسْمِيَّهْ ... لأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ جَلِيَّهْ)

(**وَإِنْ تَزِدْ «مَا»**) يحتمل أن يكون ببناء الفعل للفاعل، وفاعله ضمير المخاطب، و«ما» مفعوله، ويحتمل أن يكون بالبناء للمفعول، و«ما» نائب فاعله (**بَعْدَهَا**) أي بعد «ربّ» (**فَالْغَالِبُ**) أي الكثير في الاستعمال (**فِي كَوْنِهَا تَكُفُّ**) «في» زائدة للضرورة، كما في قوله:

... . يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا[١]

أي يُظَنُّ سوادُهُ، وسيأتي في بابه.

أي الغالب كون «ما» تمنع «ربّ» أن تعمل (**جَرًّا يُوجَبُ**) بفتح الجيم، أي جرًا يُثبت لها، وفي نسخة: «يُنْسَبُ»، أي يُنسب إليها.

(**وَهَيَّأَتْ**) أي أعدّت، يقال: هيّأه للأمر: إذا أعدّه، وعلى هذا فانتصاب (**دُخُولَهَا**) يكون بنزع الخافض، أي أعدّت «ما» «ربّ» للدخول (**عَلَى الْجُمَلْ، فِعْلِيَّةٍ**) بالجرّ على البدلية (**أَوْ غَيْرِهَا**) أي غير الفعلية، وهي الاسميّة، وقوله: (**نِلْتَ الأَمَلْ**) جملة دعائيّة، كمل بها البيت (**وَقِيلَ لاَ تَكُفُّ**) أي لا تمنع «ما» «ربّ» (**فِي الاسْمِيَّهْ**)بقطع الهمزة للوزن، أي في الجملة الاسمية، وإنما تكفّها في الفعليّة خاصّةً (**لأَنَّهَا**) أي لأن «ما» (**مَوْصُوفَةٌ**) نكرة موصوفة (**جَلِيَّهْ**) أي ظاهرة في ذلك، يعني أنها إنما لم تكن كافّة في الاسميّة؛ لإمكان تأويلها بكونها نكرة موصوفة بالجملة، فلا تخرج عن كونها مجرورة بـ«ربّ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا زيد «ما» بعد «ربّ»، فالغالب أن تكُفّها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيا لفظًا ومعنىً، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

ومن أعمالها قوله [من الخفيف]:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ

(١) الْيَرَنْدَجُ: السواد يسوّد به الخفّ، أو هو الزاج. اهـ «ق».

ومن دخولها على الاسمية قول أبي دُؤَاد[1] [من الخفيف]:

رُبَّمَا الجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلًا، وإن «ما» في البيت نكرة موصوفة، و«الجامل» خبر لـ«هو» محذوفًا، والجملة صفة لـ«ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: الآية ٢] الآية. وقيل: هو مُؤَوَّلٌ بالماضي على حد قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: الآية ٩٩]، وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماضٍ، مُتجوَّز به عن المستقبل.

والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله [من الوافر]:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي ... عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنَانِ[2]

وقوله [من مجزوّ الكامل]:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا ... يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَهْ

ثم أشار إلى لغات «ربّ»، فقال:

٢٧٥- (وَإِنْ تُرِدْ لُغَاتِهَا الْمُشْتَهِرَهْ ... عَلَى لِسَانِهِمْ فَسِتَّ عَشَرَهْ)

(**وَإِنْ تُرِدْ**) أيها الطالب (**لُغَاتِهَا**) أي معرفة لغات «ربّ» (**الْمُشْتَهِرَةْ عَلَى لِسَانِهِمْ**) أي على لسان اللغويين، وقيّده بالمشتهرة؛ لأن بعض اللغويين أوصلها إلى أكثر من ذلك (**فَسِتَّ عَشَرَهْ**) أي جملتها ست عشرة لغة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن في «ربّ» ست عشرة لغةً: ضمُّ الراء، وفتحها، وكلاهما مع التشديد، والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث، ساكنةً، أو محركةً، ومع التجرد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضمّ، والفتح مع إسكان الباء، وضمُّ الحرفين مع التشديد، ومع التخفيف.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) هو أبو دؤاد الأياديّ، جارية بن الحجاج، شاعر جاهليّ، اشتهر بوصف الخيل.

(٢) قوله: «رَخص البنان» أي ناعم أطراف الأصابع.

(حَرْفُ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ)

قال ابن منظور رحمه الله: السين من الحروف المهموسة، ومخرجها بين مخرجي الصاد والزاي، قال: والصاد، والسين، والزاي أَسَلِيَّةٌ؛ لأن مبدأها من أَسَلَة اللسان، وهي مُستدقّ طرف اللسان، وهذه الثلاثة في حيّز واحد، وقال الأزهريّ: لا تأتلف الصاد مع السين، ولا مع الزاي في شيء من كلام العرب. انتهى[1].

٢٧٦- (السِّينُ حَرْفٌ خُصَّ بِالْمُضَارِعِ ... لِنَيْلِهِ اسْتِقْبَالَهُ لَمْ يُقْطَعِ

٢٧٧- مِنْ «سَوْفَ» فِي الأَصَحِّ لَيْسَ أَضْيَقَا ... مِنْ «سَوْفَ» مَعْنَاهُ وَبَصْرٍ حَقَّقَا)

(**السِّينُ حَرْفٌ**) مبتدأ وخبره (**خُصَّ**) بالبناء للمفعول (**بِالْمُضَارِعِ**) أي بدخوله على الفعل المضارع، دون الماضي، والأمر (**لِنَيْلِهِ**) من إضافة المصدر إلى فاعله، أي لينال المضارع (**اسْتِقْبَالَهُ**) أي كونه مستقبلًا، وقوله: (**لَمْ يُقْطَعِ**) بالبناء للمفعول، أي ليس السين مقتطعًا (**مِنْ «سَوْفَ»**) متعلّق بما قبله، وفيه التضمين (**فِي الأَصَحِّ**) يعني أنه ليس مختصرًا من لفظ «سوف» كما ادّعاه الكوفيّون، وقوله: (**لَيْسَ أَضْيَقَا**) بألف الإطلاق (**مِنْ «سَوْفَ» مَعْنَاهُ**) اسم «ليس» مؤخّرًا، يعني أن معنى السين لا يكون أضيق من معنى «سوف»، كما ادّعاه البصريون، كما أشار إليه بقوله: (**وَبَصْرٍ حَقَّقَا**) بألف الإطلاق، يعني أن البصريين قالوا بذلك، فقوله: «وبصر» حُذفت ياء النسبة للضرورة، أي ونفر بصريّ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السين المفردة حرف يَختصّ بالمضارع، ويُخلّصه للاستقبال، ويَنْزِل منه مَنْزلة الجزء، ولهذا لم يعمل فيه، مع اختصاصه به، وليس مقتطعا من «سوف»، خلافًا للكوفيين، ولا مُدّة الاستقبال معه أضيق منها مع «سوف»، خلافا للبصريين. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

معنى قول المعربين في السين: حرفُ تنفيس حرفُ توسيع، وذلك أنها تَقْلِب المضارع من الزمن

(١) «لسان العرب» ٣/٦.

الضيق، وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: حرف استقبال.

تنبيه آخر:

زعم بعضهم أن السين قد تأتي للاستمرار، لا للاستقبال، ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: الآية ٩١] الآية، واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢] الآية، مُدّعيًا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢]، قال: فجاءت السين إعلاما بالاستمرار، لا بالاستقبال. انتهى.

قال ابن هشام رحمه الله: هذا الذي قاله لا يعرفه النحويون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٤٢] غيرُ مُوافَقٍ عليه، قال الزمخشري: [فإن قلت]: أيّ فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ [قلت]: فائدته أن المفاجأة للمكروه أشدّ، والعلم به قبل وقوعه أبعدُ عن الاضطراب إذا وقع. انتهى.

ثم لو سُلِّم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع، كما تقول: فلان يَقْرِي الضيف، ويَصْنع الجميل، تريد أن ذلك دَأْبُهُ، والسين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل. وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه، أفادت أنه واقع لا مَحَالَةَ، قال ابن هشام: ولم أرَ من فَهِم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولُها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده، وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة، فقال في قوله ﷻ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٣٧] الآية: ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين، وصَرّح به في سورة براءة، فقال في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: الآية ٧١] الآية: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد، كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك. انتهى. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على السين المفردة، شرع يبيّن «سوف»، فقال:

٢٧٨- وَ«سَوْفَ» رِدْفُ السِّينِ أَوْ هِي أَوْسَعُ ... عَلَى الْخِلَافِ وَاللُّغَاتُ أَرْبَعُ

٢٧٩- «سَفْ» «سَيْ» وَ«سَوْ» بِالْحَذْفِ وَالْقَلْبِ أَتَى ... بِلَامِ الِابْتِدَاءِ خُصَّتْ يَا فَتَى

(وَ«سَوْفَ» رِدْفُ السِّينِ) بكسر الراء، وسكون الدال: أي مرادف لها في الدلالة على الاستقبال، وليست المدّة معها أوسع من المدّة في السين، بل هما مستويان (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم، وهم البصريّون (هِي) أي «سوف» (أَوْسَعُ) أي دلالتها على المدة أوسع من دلالة السين عليها، وقوله: (عَلَى الْخِلَافِ) خبر لمحذوف، أي هذا كائن على الخلاف بين النحاة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنّ «سوف» مرادفة للسين، أو أوسع منها على الخلاف، وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، ولكن هذا ليس بمطرد، إذ يأتي أحيانًا بالعكس، كما في حاذر، وحَذِر، فإن الأول اسم فاعل، والثاني صيغة مبالغة.

(وَاللُّغَاتُ أَرْبَعُ) مبتدأ وخبره، أي لغات «سوف» المستعملة عن العرب أربع («سَفْ») أي أحدها: «سف» بفتح، فسكون، محذوف الوسط («سَيْ») أي ثانيها: «سي» بحذف الأخير، وقلب الوسط ياء (وَ«سَوْ») بحذف الأخير، وقوله: (بِالْحَذْفِ وَالْقَلْبِ أَتَى) يعني أن هذه اللغات الثلاث، يكون بالحذف، إما لوسطه، وهي «سف»، وإما لأخيره، وهي «سو»، ويكون بالقلب والحذف معًا، وهي «سي».

وأشار بقوله: (بِلَامِ الِابْتِدَاءِ خُصَّتْ يَا فَتَى) إلى أن «سوف» تختصّ عن السين بدخول لام الابتداء عليها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «سوف» يقال فيها: «سَفْ» بحذف الوسط، و«سَوْ» بحذف الأخير، و«سَي» بحذفه، وقلب الوسط ياء؛ مبالغة في التخفيف، حكاها صاحب «المحكم»، وأنها تنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: الآية ٥]، وبأنها قد تُفصَل بالفعل المُلْغَى، وهذا لم يُذكر في النظم، وذلك كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

فَفُصل بين «سوف» ومدخولها بـ«إخال»، وهو مُلغى؛ إذ لا عمل له في المفعول، وهذا بخلاف

السين، فإنه لا يجوز الفصل فيها. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على «سوف» شرع يُبيّن «سيّ»، فقال:

٢٨٠- (وَ«سِيٌّ» مِثْلُ «الْمِثْلِ» فِي «لَا سِيَّمَا» ... وَزْنًا وَمَعْنًى مَعَ كَوْنِهِ سُمَا
٢٨١- وَعَيْنُهُ وَاوٌ وَإِذْمَا ثُنِّيَا ... يَكُونُ عَنْ إِضَافَةٍ مُسْتَغْنِيَا
٢٨٢- كَـ«الْمِثْلِ» ثُمَّ إِنَّ هَذِي التَّثْنِيَهْ ... فِي الِاخْتِيَارِ عَنْ سَوَاءٍ مُغْنِيَهْ
٢٨٣- وَوَاجِبٌ تَشْدِيدُ يَا وَسَبْقُ «لَا» ... بِإِثْرِ وَاوٍ غَيْرُ هَذِي حُظِلَا)

(وَ«سِيٌّ») بكسر السين، وتشديد الياء، وهو مبتدأ خبره قوله: **(مِثْلُ «الْمِثْلِ»)** أي إنها بمنزلة «مثل»، فـ«أل» زائدة، وقوله: **(فِي «لَا سِيَّمَا»)** متعلّق بحال محذوفة، أي حال كونها واقعة في هذا التركيب وقوله: **(وَزْنًا وَمَعْنًى)** تمييز محول عن المبتدإ، وأصله «ووزنُ سيّ»، ومعناه مثلُ «مثل»، وقوله: **(مَعَ كَوْنِهِ سُمَا)** أي مع كون «سيّ» اسمًا، لا حرفًا، وهو تأكيد لما سبق؛ لأن كونه مثل «مثل» يدلّ على اسميّته، فتفطّن.

(وَعَيْنُهُ وَاوٌ) أي إن عين «سيّ» في الأصل واو **(وَإِذْمَا ثُنِّيَا)** بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة **(يَكُونُ عَنْ إِضَافَةٍ مُسْتَغْنِيَا)** يعني أنه إذا ثُنّي «سِيّ»، فقيل: سيّان استغنى عن الإضافة **(كَـ«الْمِثْلِ»)** أي كما استغنت «مثل» عن الإضافة عند تثنيتها، في قوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

(ثُمَّ إِنَّ هَذِي التَّثْنِيَهْ) أي تثنية «سيّ» **(فِي الِاخْتِيَارِ عَنْ سَوَاءٍ مُغْنِيَهْ)** يعني أن تثنيتها يُغني عن تثنية لفظ «سواء»، فلا يقال: سواآن، إلا شاذًا، كقوله [من الطويل]:

فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْحُبَّ بَيْنَنَا ... سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا

(وَوَاجِبٌ تَشْدِيدُ يَا) أي تشديد ياء «سيّ» **(وَسَبْقُ «لَا»)** أي وواجب أيضًا أن تتقدّم «لا» النافية عليها **(بِإِثْرِ وَاوٍ)** أي حال كونها أيضًا بعد واو، فتقول: «ولا سيّما» **(غَيْرُ هَذِي حُظِلَا)** بالبناء للمفعول، خبر «غير»، يعني أن استعمالها على خلاف ما قلناه غير جائز.

قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله [من الطويل]:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلَاسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فهو مخطئ انتهى. وذكر غيره أنه قد يُخَفَّف بحذف يائه الأولى، وقد تُحذف الواو، وإلى ذلك أشار بقوله:

٢٨٤- (وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ حَذْفَ غَيْرِ «لَا» ... أَكْثَرُهُمْ كَوْنَهُ حَالًا حَظَلَا
٢٨٥- بَلِ اسْمُ «لَا» تَبْرِئَةٍ ....)

(وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة **(جَوَّزَ حَذْفَ غَيْرِ «لَا»)** أي وهي الواو، وإحدى الياءين، كقوله [من البسيط]:

فُهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَمَا ... عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرَبِ

فقد اجتمع في هذا البيت تخفيف الياء، وحذف الواو. فقوله: «حذف غير لا» يشمل حذف الياء، والواو.

(أَكْثَرُهُمْ) أي أكثر النحاة **(كَوْنَهُ حَالًا حَظَلَا)** بالبناء للفاعل، أي منع كون «سيّ» منصوبًا على الحال، خلافًا للفارسيّ، حيث قال: إنه نصبٌ على الحال، فإذا قيل: قاموا لا سيما زيدٌ، فالناصب «قام»، ورُدّ عليه بأنه لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار «لا»، كما تقول: رأيت زيدًا، لا مثل عمرو، ولا مثل خالد.

(بَلِ اسْمُ «لَا» تَبْرِئَةٍ) بإضافة «لا» إلى «تبرئة»، من إضافة الدالّ للمدلول، وهي التي تعمل عمل «إنّ»، سمّيت بذلك؛ لأنها تدلّ على تبرئة الجنس من الخبر، يعني أن الأكثرين قالوا: هو اسم لـ«لا التبرئة».

ثم ذكر أوجه إعراب الاسم الذي يقع بعد «لا سيّما»، فقال:

(........ .... لِمَا تَبِعْ ... الْجَرَّ وَالرَّفْعَ بِلَا قَيْدٍ أَشِعْ
٢٨٦- وَالنَّصْبَ إِنْ نُكِّرَ بِالْكُلِّ رُوِي ... «لَا سِيَّمَا يَوْمٌ» لِشَاعِرٍ قَوِي
٢٨٧- أَرْجَحُهَا الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ ... بِزَيْدِ «مَا» وَالرَّفْعَ أَيْضًا أَثْبِتِ
٢٨٨- بِأَنَّهُ خَبَرُ مُضْمَرٍ حُذِفْ ... فَصْلَةً أَوْ صِفَةً لِـ«مَا» عُرِفْ

٢٨٩- وَحَذْفُ عَائِدِ مُصَدَّرٍ رُفِعْ بِلَا إِطَالَةٍ ضَعِيفٌ فَاسْتَمِعْ)

(**لِمَا تَبِعْ**) أي للاسم الذي يأتي بعد «سيّ»، وهو متعلّق بـ«أشع» (**الْجَرَّ وَالرَّفْعَ بِلَا قَيْدِ**) أي بلا قيد االتنكير، كما يقيّد به النصب (**أَشِعْ**) أي أكثر استعماله؛ لكونه قياسًا.

(**وَالنَّصْبَ**) بالنصب عطف على «الجرّ» أي وأشع نصب تاليها (**إِنْ نُكِّرَ**) أي إن كان اسمًا نكرةً، لا معرفة؛ لأنه تمييز، وهو لا يكون معرفةً (**بِالْكُلِّ**) أي بالأوجه الثلاثة (**رُوِي**) بالبناء للمفعول، والنائب عن الفاعل قوله («**لَا سِيَّمَا يَوْمٍ**» **لِشَاعِرٍ قَوِي**) أي إن هذا البيت لشاعر قويّ في لغته، وهو امرؤ القيس؛ لأنه من أفصح الشعراء.

(**أَرْجَحُهَا الْجَرُّ**) أي أرجح الأوجه الثلاثة جرّ الاسم التالي (**عَلَى الْإِضَافَةِ**) أي إضافة «سيّ» إلى ما بعد «ما» (**بِزَيْدِ «مَا»**) أي مع زيادة «ما» بينهما، مثلها في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القَصَص: الآية ٢٨] ، الآية (**وَالرَّفْعَ**) بالنصب مفعول مقدّم لـ«أثبت» (**أَيْضًا أَثْبِتِ**) فعل أمر من الإثبات، أي وأثبت الرفع أيضًا كما أثبتّ الجرّ (**بِأَنَّهُ خَبَرُ مُضْمَرٍ حُذِفْ**) الباء سببيّة، أي بسبب أنه خبر لمبتدإ محذوف (**فَصِلَةً**) حال من نائب «عُرف» (**أَوْ صِفَةً لِـ«مَا» عُرِفْ**) بالبناء للمفعول (**وَحَذْفُ عَائِدِ**) أي الضمير الذي يعود على «ما» الموصولة، وهو مبتدأ خبره «ضعيفٌ» (**مُصَدَّرٍ**) بالجرّ صفة لـ«عائد»، أي مجعول في صدر الصلة (**رُفِعْ**) بالبناء للمفعول، صفة بعد صفة لـ«عائد» أيضًا (**بِلَا إِطَالَةٍ**) أي دون طول الصلة (**ضَعِيفٌ**) أي لأن حذف صدر الصلة مع عدم الطول شاذ في غير «أيّ» الموصولة، أما مع الطول فلا شذوذ، ومعنى طول الصلة أن يتعلّق بها شيء كمعمول الخبر، أو نعته، أو غير ذلك، نحو جاء الذي هو ضارب زيدًا، وقوله: (**فَاسْتَمِعْ**) كمّل به البيت، أي استمع لتحقيق هذه المسألة؛ لأنها مهمّة جدًّا.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أنه يجوز في الاسم الذي بعد «لا سيّما» الجر، والرفع مطلقًا، والنصب أيضًا إذا كان نكرةً، وقد رُوِي بهنّ قوله: «ولا سيما يومٌ».

والجر أرجحها، وهو على الإضافة، و«ما» زائدة بينهما، مثلها في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القَصَص: الآية ٢٨] الآية.

والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف، و«ما» موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا

مثل الذي هو يومٌ، أو لا مثل شيءٍ هو يوم، ويُضْعِفه في نحو: ولا سيما زيدٌ حذف العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاق «ما» على من يعقل، وعلى الوجهين ففتحة «سِيّ» إعراب؛ لأنه مضاف. والله تعالى أعلم.

٢٩٠- (وَانْصِبْ عَلَى التَّمْيِيزِ أَمَّا الْمَعْرِفَهْ فَنَصْبُهُ مَنَعَ جُلُّ الطَّائِفَهْ

٢٩١- وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَهُ مُنَزِّلَا لَهَا كَـ«إِلَّا» إِذْهُمَا تَمَاثَلَا)

(**وَانْصِبْ**) أيها النحويّ ما بعد «لا سيّما» (**عَلَى التَّمْيِيزِ**) أي على أنه تمييز لـ«سيّ»، هذا إذا كان نكرة (**أَمَّا الْمَعْرِفَهْ**) نحو لا سيّما زيدٌ (**فَنَصْبُهُ**) مفعول لـ(**مَنَعَ جُلُّ الطَّائِفَهْ**) أي جمهور النحاة (**وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَهُ**) أي أثبت جواز النصب (**مُنَزِّلَا**) اسم فاعل من نزّل المضاعف (**لَهَا**) أي لـ: «لا سيما» (**كَـ«إِلَّا»**) كمنزلة «إلَّا» الاستثنائيّة (**إِذْهُمَا تَمَاثَلَا**) أي لكونهما متماثلين في معنى الاستثناء.

وحاصل معنى البيتين بالإيضاح أن نصب الاسم الواقع بعد «ولا سيّما» جائز، ووجهه أنه نصبٌ على التمييز، كما يقع التمييز بعد «مثل» في نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٩] و«ما» كافّة عن الإضافة، والفتحة بناءٌ، مثلُها في «لا رجلَ».

هذا إذا كان نكرة، نحو لا سيّما يومًا، وأما إذا كان معرفة، نحو ولا سيما زيدًا، فمنعه الجمهور، وقال ابن الدهّان: لا أعرف له وجهًا.

ووجه بعضهم بأن «ما» كافة، وأن «لا سيما» نُزِّلت منزلة «إلا» في الاستثناء.

ورُدّ بأن المستثنى مُخْرَجٌ، وما بعدها داخلٌ من بابٍ أولى.

وأُجيب بأنه مُخرَج مما أفهمه الكلام السابق، من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا أنهى الكلام على «سِيّ»، شرع يبيّن «سواء»، فقال:

٢٩٢- (إِنَّ «سَوَاءً» مُسْتَوٍ مَعْنَاهُ فَصِفْ بِهِ الْمَكَانَ لَا سِوَاهُ

٢٩٣- وَقَصْرُهُ بِالْكَسْرِ كَانَ أَفْصَحَا كَقَوْلِهِمْ مَاءٌ رِوًى مُتَّضِحَا

٢٩٤- وَقَدْ تُمَدُّ كَامْرِىءٍ سَوَاءِ ... وَعَدَمٍ وَمِثْلَ وَسْطٍ جَائِي

٢٩٥- وَذَا تَمَامٍ وَكَقَصْدٍ قَدْ أَتَى ... وَالْقَصْرُ وَالْكَسْرُ لِهَذَا أُثْبِتَا

٢٩٦- وَإِنْ كَـ«غَيْرٍ» أَوْ «مَكَانٍ» يَتَّضِحْ ... فَكَـ«سَمَاءٍ» أَوْ «هُدًى» إِذًا يَضِحْ

٢٩٧- وَكَرِضًا وَكَبِنَاءِ ....)

(**إِنَّ «سَوَاءً» مُسْتَوٍ مَعْنَاهُ**) «مستو» خبر مقدّم لـ«معناه»، والجملة خبر «إنّ»، أو «مستو» خبر «إنّ»، و«معناه» فاعل أغنى عن الخبر (**فَصِفْ بِهِ الْمَكَانَ**) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت معناه، وأردت بيان موقعه، فأقول لك: إنه يقع صفةً لمكان، فيكون معناه أنه نصف بين مكانين، وقوله: (**لَا سِوَاهُ**) أي لا تصف به غير المكان، مؤكّد لما قبله (**وَقَصْرُهُ**) أي قصر همزته (**بِالْكَسْرِ**) أي مع كسر سينه، فالباء بمعنى «مع» (**كَانَ أَفْصَحَا**) بألف الإطلاق، أي أولى من غيره من اللغات الآتية (**كَقَوْلِهِمْ: مَاءٌ رِوًى**) بكسر الراء، والقصر، أي كثير مُرْوٍ، قال في «القاموس»: ماءٌ رَوِيٌّ، كغنيّ، ورِوًى، كـ«إلى»، ورَوَاءٌ، كسماءٍ، : كثيرٌ مُرْوٍ. انتهى بتصرّف، وقوله: (**مُتَّضِحَا**) منصوب على الحال، أي حال كون هذا الضبط متّضحًا لمن تأمّله (**وَقَدْ تُمَدُّ**) بالبناء للمفعول، أي قد تمدّ «سواءٌ» (**كَامْرِىءٍ سَوَاءٍ وَعَدَمٍ**) أي كقولهم في المثل: «مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ»، فـ«سواء» نعتٌ لـ«رجل»، و«العدم» بالرفع عطف على الضمير المتّصل من غير فاصل، أي برجل مستوٍ هو والعدمُ، أي إنه مماثل للعدم، فهو لا عبرة به (**وَمِثْلَ وَسْطٍ جَائِي**) أي تجيء «سواء» أيضًا بمعنى «وسط» (**وَذَا تَمَامٍ**) أي وتجيء أيضًا بمعنى التامّ (**وَكَقَصْدٍ قَدْ أَتَى**) أي قد جاء أيضًا بمعنى القصد، وهو أغرب معانيها (**وَالْقَصْرُ وَالْكَسْرُ لِهَذَا أُثْبِتَا**) بألف الإطلاق، والبناء للمفعول، أي إنه إذا كان بمعنى القصد فهو مقصور، مع كسر سينه، وإنما قيّد بقوله: «لهذا» إشارة إلى أنه إذا كان بمعنى الوسط، والتامّ يكون بالفتح، والمدّ، لا غير (**وَإِنْ كَـ«غَيْرٍ» أَوْ مَكَانٍ يَتَّضِحْ**) أي وإن كان «سواء» بمعنى «غير»، أو بمعنى «مكان»، على خلاف في ذلك سيأتي قريبًا (**فَكَسَمَاءٍ**) أي بالفتح والمدّ (**أَوْ هُدًى**) أي بالضم والقصر (**إِذًا**) أي إذا كان بهذين المعنيين (**يَضِحْ**) بكسر الضاد، مضارع وَضَحَ، كوعد، أي يظهر (**وَكَرِضًا**) أي يُضبط أيضًا إذا كان بالمعنيين المذكورين، بكسر،

وقصر، بوزن «رضًا» (**وَكَبِنَاءِ**) أي يُضبط أيضًا بكسر، ومدّ، على وزن بناء.

والحاصل أنه إذا كانت بمعنى «غير» أو «مكان» فلها أربع لغات: الفتح مع المدّ، والضمّ مع القصر، والكسر مع المدّ والقصر.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أنّ «سواء» تكون بمعنى «مُستوٍ»، ويوصف بها المكان، بمعنى أنه نَصَفٌ، أي وسطٌ بين مكانين، والأفصح فيه حينئذ أن يُقصَر مع الكسر، نحو قوله ﷻ: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، وهو أحدُ الصفات التي جاءت على فِعَلٍ، كقولهم: ماءٌ رِوًى، وقومٌ عِدًى[1]، وقد تُمَدّ مع الفتح، نحو مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ.

وبمعنى «الوسط»، وبمعنى «التامّ»، فتُمَدُّ فيهما مع الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿فِي سَوَآءِ الْجَحِيمِ﴾ [الصّافات: الآية ٥٥]، وقولك: هذا درهمٌ سواءٌ.

وبمعنى «القصد»، فتُقصَر مع الكسر، وهو أغرب معانيها، كقوله [من الكامل]:

فَلَأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِدْحَتِي ... لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْزَابِ

ذكره ابن الشجري.

وبمعنى «غير»، أو «مكان» على خلاف في ذلك سيأتي قريبًا، فتُمَدُّ مع الفتح، وتُقصَر مع الضم، ويجوز الوجهان مع الكسر. والله تعالى أعلم.

ثم إن «سوى» التي بمعنى «غير»، أو «مكان» تقع صفة، واستثناء، وإليه أشار بقوله:

.... وَيَقَعْ ... وَصْفًا مَعَ اسْتِثْنَا كَمَا «غَيْرٌ» تَقَعْ

٢٩٨- عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَجُمْهُورٌ أَبَوْا ... خُرُوجَهُ عَنِ الْمَكَانِ إِذْ رَوَوْا

٢٩٩- وَنَقَلَ الْكُوفِي مَعْ جَمَاعَةِ ... وُرُودَهَا كَالْغَيْرِ وَالظَّرْفِيَّةِ

(**وَيَقَعْ**) أي «سوى» التي بمعنى «غير»، أو «مكان»، وذكّره؛ لما سبق من جواز الأمرين في مثل ذلك، باعتبار أنه لفظ، أو كلمة (**وَصْفًا مَعَ اسْتِثْنَا**) أي يقع بمعنى الوصف، وبمعنى الاستثناء، وليس المراد أنه يقع بالمعنيين في آن واحد، فَتَفَطَّنْ (**كَمَا «غَيْرٌ» تَقَعْ**) أي كما تقع كلمة «غير»

---

(١) «العدى» كإلَى: المتباعدون الغرباء، والأعداء. أفاده في «ق».

بهذين المعنيين (**عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ**) ظرف متعلّق بـ«يقع»، أي إن كونها وصفًا، واستثناء كـ«غير» هو الذي قاله ابن مالك تبعًا للزجّاجيّ، فهي عندهما مثل «غير» في المعنى والتصرّف، ولذا قال ابن مالك في «خلاصته»:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا   عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا

(**وَجُمْهُورٌ**) من النحاة (**أَبَوْا خُرُوجَهُ عَنِ الْمَكَانِ**) أي امتنعوا من خروج «سوى» عن كونها ظرف مكان، ملازمة للنصب دائمًا، وقوله: (**إِذْ رَوَوْا**) أي لأنهم نقلوا ذلك عن العرب، لكن الصحيح أن الأمرين جائزان، وهو رأي الكوفيين وجماعة، كما أشار إليه بقوله: (**وَنَقَلَ الْكُوفِي**) أي النفر الكوفيُّ (**مَعْ جَمَاعَةٍ**) أي حال كونه مع جماعة من النحاة البصريين وغيرهم (**وُرُودَهَا**) أي مجيء «سوى» (**كَالْغَيْرِ**) أي مثل معنى «غير»، كما قاله الزجاجي وابن مالك (**وَالظَّرْفِيَّة**) أي كما قاله الجمهور.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «سوى» هذه تقع صفة، واستثناء، كما تقع «غير»، وهي عند الزجاجي، وابن مالك كـ«غير» في المعنى والتصرّف، فتقول: جاءني سواك بالرفع على الفاعلية، ورأيت سواك، بالنصب على المفعولية، وما جاءني أحد سواك، بالنصب والرفع، وهو الأرجح؛ لأنه استثناء من كلام تامّ غير موجَب، فيكون الإتباع أولى.

وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان، ملازم للنصب، لا يخرج عن ذلك، إلا في الضرورة. وعند الكوفيين وجماعة، أنها ترد بالوجهين.

ورُدّ على من نَفَى ظرفيتها بوقوعها صلةً، قالوا: جاء الذي سواك.

وأجيب بأنه على تقدير «سوى» خبرًا لـ«هو» محذوفًا، أو حالًا لـ«ثبت» مضمرًا، كما قالوا: لا أفعله ما أنَّ حِرَاءً مكانه، ولا يمنع الخبرية قولهم: سَوَاءَكَ بالمد والفتح؛ لجواز أن يقال: إنها بُنِيت لإضافتها إلى المبني، كما في «غير».

قلت: أرجح المذاهب عندي مذهب الكوفيين وجماعة؛ وهو ورودها ظرفيّة، وبمعنى «غير»؛ لثبوت الحجة بذلك، وترجيح أحد المعنيين بتأويل الآخر تكلّف، وتعسّف. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

يُخبَرُ بـ«سواء» التي بمعنى «مُستوٍ» عن الواحد، فما فوقه، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران: الآية ١١٣] الآية، لأنها في الأصل مصدر، بمعنى الاستواء، وقد أُجيز في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦] كونها خبرًا عما قبلها، أو عما بعدها، أو مبتدأً، وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث.

وأبطل ابن عَمْرُون[1] الأول بأن الاستفهام لا يَعمَل فيه ما قبله، والثاني بأن المبتدأ المُشتمِل على الاستفهام واجب التقديم، فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثلُ: زيدٌ أين هو؟، منعناه، وقلنا له: بل مثلُ: كيف زيدٌ؛ لأن ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٦] إذا لم يُقدَّر بالمفرد لم يكن خبرًا؛ لعدم تحمله ضمير «سواء».

وأما شبهته، فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: علمتُ أزيد قائم؟، وقد أُبقي عليه استحقاقُ الصَّدْرِيّة، بدليل التعليق.

قلنا: بل الاستفهام مرادٌ هنا؛ إذ المعنى: علمت ما يُجاب به قولُ المستفهم: أزيد قائم؟، وأما في الآية ونحوها، فلا استفهام البتة، لا من قبل المتكلم ولا غيره. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(1) هو جمال الدين محمد بن محمد النحوي الحلبيّ، أخذ عن ابن يعيش، وجالس ابن مالك، وكان بارعًا في العربية، مات سنة (٦٤٩هـ).

(حَرْفُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ)

قال ابن منظور رحمه الله: هذا الحرف قدّمه جماعة من اللغويين في كتبهم، وابتدوا به في مصنّفاتهم، حكى الأزهريّ عن الليث بن المظفّر، قال: لمّا أراد الخليل بن أحمد الابتداء في «كتاب العين» أعمل فكره فيه، فلم يُمكنه أن يبتدىء من أوّل أ ب ت لأن الألف حرف معتلّ، فلما فاته أول الحروف، كرِهَ أن يجعل الثاني أوّلًا، وهو الباء، إلا بحجة، وبعد استقصاء تدبّره، ونظر إلى الحروف كلّها، وذاقها، فوجد مخرج الكلام كلّه من الحلق، فصيّر أوْلاها بالابتداء به أدخلها في الحلق، وكان إذا أراد أن يذوق الحرف فتح فاه بألف، ثم أظهر الحرف، نحو أَبْ أَتْ أَحْ أَعْ فوجد العين أقصاها في الحلق، وأدخلها، فجعل أول الكتاب العينَ، ثم ما قرُب منها بعد العين الأرفعَ فالأرفع، حتى أتى على آخر الحروف، وأقصى الحروف كلّها العين، وأرفع منها الحاء، ولولا بُحّةٌ في الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرج الحاء من العين، ثم الهاء، ولولا هَتَّةٌ في الهاء، وقال مرّة: هَهَّةٌ في الهاء لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه الثلاثة في حيّز واحد، فالعين، والحاء، والهاء، والخاء، والغين حلقيّةٌ، فاعلم ذلك.

قال الأزهريّ: العين والقاف لا تدخلان على بناء إلا حسّنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف، أما العين، فأنصعُ الحروف جَرْسًا، وألذّها سماعًا، وأما القاف، فأمتن الحروف، وأصحّها جَرْسًا، فإذا كانتا أو إحداهما في بناءٍ حسُنَ؛ لنصاعتهما.

وقال الخليل: العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصليّة الحروف؛ لقرب مخرجيهما، إلا أن يؤلّف فعل من جمعٍ بين كلمتين، مثل «حيّ علَى»، فيقال منه: «حَيْعَلْ». والله تعالى أعلم. انتهى[1].

٣٠٠ـ (وَكَـ«خَلَا» «عَدَا» بِكُلِّ مَا ذُكِرْ ... عَمْرٌو عَلَى فِعْلِيَّتِهْ قَدْ يَقْتَصِرْ)

(**وَكَـ«خَلَا» «عَدَا»**) أي «عدا» مثلُ «خلا» التي تقدّم الكلام عليها بالتفصيل (**بِكُلِّ مَا ذُكِرْ**)

(١) «لسان العرب» ٣/٨.

بالبناء للمفعول، والباء بمعنى «في» أي في كلّ ما ذكر لـ«خلا» من الأحكام، فتكون جارّة للمستثنى في نحو قولك: «جاء القوم عدا زيدٍ»، وتكون فعلًا متعدّيا ناصبًا له، في نحو «جاءوا عدا عمرًا»، وتقترن بها «ما»، فتكون فعلًا ناصبًا؛ لأن «ما» مصدريّة، فدخولها ينفي الحرفيّة، نحو «قام القوم ما عدا زيدًا»، وقد سبق تفصيل المسألة مستوفًى عند ذكر «خلا»، فراجعه تزدد علمًا. والله تعالى أعلم.

وقوله: (**عَمْرٌو عَلَى فِعْلِيَّتِهْ قَدْ يَقْتَصِرْ**) بالبناء للفاعل، أشار به إلى أن عمرًا، وهو سيبويه مقتصر على فعليّة «عدا»، حيث لم يحفظ من العرب سواها، ولذلك دخلت على ضمير المتكلّم نون الوقاية، كقوله [من الطويل]:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي ... بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

ولكن قد ثبت بالنقل الصحيح -كما قال ابن مالك- الجرّ بعدها، فوجب المصير إلى القول بحرفيتها في هذه الحالة، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

والحاصل أن الصحيح أنها تأتي حرف جرّ، وتأتي فعلًا ماضيًا متعدّيًا، فتفطّن. والله تعالى أعلم.

٣٠١ـ («عَلَى» عَلَى وَجْهَيْنِ حَرْفٌ خَافِضُ ... وَكَوْنُهُ اسْمًا دَائِمًا لَا يَنْهَضُ)

(**«عَلَى» عَلَى وَجْهَيْنِ**) مبتدأ وخبره (**حَرْفٌ خَافِضُ**) أي أحدهما: كونها حرف جرّ، ولمّا خالف جماعة في ذلك، فزعموا أنها لا تكون إلا اسمًا، ونسبوه إلى سيبويه، وهو مردودٌ عليهم، بيّنه بقوله: (**وَكَوْنُهُ**) أي كون «على» (**اسْمًا دَائِمًا لَا يَنْهَضُ**) يقال: نَهَضَ النبتُ، من باب منع: إذا استوى، والمراد هنا أنه لا يستقيم.

وحاصل المعنى بإيضاح أن القول باسميّة «على» دائمًا غير صحيح؛ لأمرين:

[**أحدهما**]: قوله [من الطويل]:

تَحِنُّ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ... وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأُسَى لَقَضَانِي[1]

(١) تحنّ: أي تشتاق، والصبابة: حرارة الشوق. والأسى بضم الهمزة وكسرها: ما يتأسّى الحزين به، ويتسلّى.

أي لَقَضى عليَّ، فحُذِفت «على»، وجُعل مجرورها مفعولًا، وقد حَمَل الأخفش على ذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: الآية ٢٣٥] الآية أي على سِرّ، أي نكاح، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: الآية ١٦] أي على صراطك.

(والثاني): أنهم يقولون: نزلتُ على الذي نزلتَ، أي عليه، كما جاء قوله ﷻ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٣] أي منه.

٣٠٢- (وَتِسْعَةٌ مِنَ الْمَعَانِي صَاحِبَهْ أَوَّلُهَا اسْتِعْلَا تَلِي الْمُصَاحَبَهْ

(وَتِسْعَةٌ مِنَ الْمَعَانِي صَاحِبَهْ) أي صاحب «على»، يعني أن لها تسعة معان **(أَوَّلُهَا اسْتِعْلَا)** هو كون الشيء فوق شيء، ثم تارةً يكون حسيًّا، وتارةً يكون معنويًّا، وهو في كلّ حقيقة، ثم هذا الاستعلاء إما على المجرور، وهو الغالب؛ نحو قوله ﷻ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو على ما يقرب منه، نحو قوله: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: الآية ١٠]، وقوله [من الطويل]:

وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمُحَلَّقُ

وقد يكون الاستعلاء معنويًّا، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ﴾ [الشُّعراء: الآية ١٤]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣].

(تَلِي) أي تتبع ما تقدّم **(الْمُصَاحَبَهْ)** يعني أن الثاني من معانيها: المصاحبة، كـ«مع» نحو قوله تعالى: ﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [البقرة: الآية ١٧٧]، وقوله ﷻ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرّعد: الآية ٦] الآية.

٣٠٣- (ثُـمَّ الْمُجَاوَزَةُ وَالتَّعْلِيلُ زِدْ ظَرْفِيَّةً وَمِثْلَ «مِنْ» وَالْبَا يَرِدْ)

(ثُمَّ الْمُجَاوَزَةُ) أي ثم الثالث من معانيها: المجاوزة، كـ«عن»، كقوله [من الوافر]:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي عني، ويحتمل أن «رضي» ضمن معنى «عطَفَ»، وقال الكسائي: حُمِل على نقيضه، وهو سَخِطَ. وقال آخر [من المنسرح]:

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

أي عنّا، وقد يقال: ضَمّنَ «يَحكي» معنى «يَنِمّ» **(وَالتَّعْلِيلُ)** أي المعنى الرابع هو التعليل، كاللام، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٨٥] الآية، أي لهدايته إياكم، وقوله [من المنسرح]:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

(زِدْ ظَرْفِيَّةً) أي إفادة ظرفيّة كـ«في»، وهو المعنى الخامس، نحو قوله ﷻ: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: الآية ١٥] الآية، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ الآية [البقرة: ١٠٢]، أي في زمن ملكه، ويحتمل أن ﴿تَتْلُوا﴾ [البقرة: ١٠٢] مُضَمَّنٌ معنى «تتقوّل»، فيكون بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقّة: الآية ٤٤] الآية.

وقوله: **(وَمِثْلَ «مِنْ» وَالْبَا يَرِدْ)** مضارع وَرَدَ، من الورود، و«مثلَ» منصوب على الحال، يعني أنّ «على» يأتي حال كونه مثل «من»، والباء، وهذا هو المعنى السادس، والسابع، فالأول نحو قوله ﷻ: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي من الناس. والثاني: نحو قوله ﷻ: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٥] الآية، أي بأن لا أقول، وقد قرأ أُبَيّ بالباء، وقالوا: «اركب على اسم الله».

٣٠٤- (وَزَائِدًا وَمِثْلَ «لَكِنْ» وَكَـ«بَلْ» ....)

(وَزَائِدًا) أي ويأتي حال كونه زائدًا أيضًا، وهو المعنى الثامن، ثم إن زيادتها إما للتعويض، أو غيره، فالأول كقوله [من الرجز]:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي من يتكل عليه، فحَذَفَ «عليه»، وزاد «على» قبل الموصول تعويضًاله، قاله ابن جني. وقيل: المراد: إن لم يجد يومًا شيئًا، ثم ابتدأ مُستفهمًا، فقال: على من يتكل؟، وكذا قيل في قوله [من البسيط]:

وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ ... إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

إن الأصل فانظر لنفسك، ثم استأنَفَ الاستفهام. وابن جني يقول في ذلك أيضًا: إن الأصل فانظر مَن تثق به، فحَذَفَ الباءَ ومجرورَها، وزاد الباء عوضًا. وقيل: بل تم الكلام عند قوله: «فانظر»، ثم ابتدأ مُستفهِمًا، فقال: «بمن تثق»؟

ومثال الثاني: قول حُمَيد بن ثَوْر[1] [من الطويل]:

أَبَى اللهُ إِلَّا أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك. قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن راقه الشيء، بمعنى أعجبه، ولا معنى له هنا، وإنما المراد: تعلو، وترتفع.

(**وَمِثْل «لَكِنْ» وَكَـ«بَلْ»**) أي ويرد «على» أيضًا حال كونه مثلَ «لكن»، و«بل»، يعني أن التاسع من معانيها، أن تكون للاستدراك كـ«لكن»، وللإضراب، كـ«بل»[2]، كقولك: «فلان لا يدخل الجنة؛ لسوء صنيعه، على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى»[3]، وقوله [من الطويل]:

فَوَاللهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزِئْتُهُ ... بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيتُ عَلَى الأَرْضِ
عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومُ وَإِنَّمَا ... نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

أي على أن العادة نِسيانُ المصائب البعيدة العهد.

وقوله [من الطويل]:

بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفِ مَا بِنَا ... عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

ثم قال:

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ... إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

---

(١) هو شاعر مخضرم أسلم، ومات في خلافة عثمان رضي الله عنهما.

(٢) قال الدسوقيّ: قوله للاستدراك هو دفع ما يتوهّم ثبوته ونفيه، والإضراب هو الانتقال من غرض لآخر، وهو مساو لما قبله في التحقيق، وإن اختلفا مفهومًا، فقولك: فلان إلخ مثال لهما. انتهى ١/١٥٧..

(٣) أي لكنه لا ييأس، فهي للإضراب، وللاستدراك على ما قبلها. قاله الدسوقيّ ١/١٥٧.

أبطل بـ«على» الأولى عموم قوله: «لم يَشفِ ما بنا»، فقال: بلى، إن فيه شفاءً مّا، ثم أبطل بالثانية قوله: «على أن قرب الدار خير من البعد»، وتَعَلُّقُ «على» هذه بما قبلها عند من قال به، كتَعَلُّقِ «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها، على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدإ محذوف، أي والتحقيقُ على كذا، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودَلَّ على ذلك أن الجملة الأولى، وَقَعت على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها.

ولمّا أنهى الكلام على الوجه الأول من وجهي «على»، وهو كونها حرفًا، شرع يُبيِّن الوجه الثاني، فقال:

.... **وَالثَّانِ مِثْلُ «فَوْقُ» ذَا سُمًا حَصَلْ**

٣٠٥- مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِ «مِنْ» قَدْ دَخَلَتْ ... كَمِثْلِ «مِنْ عَلَيْهِ» تَالِيًا «غَدَتْ»

(**وَالثَّانِ مِثْلُ «فَوْقُ»**) أي الوجه الثاني من وجهي «على» أن تكون مثل «فوقُ»، وقوله: (**ذَا سُمًا حَصَلْ**) أشار به إلى أن «على» الذي بمعنى «فوقُ» اسمٌ، لا حرف، فقوله: «ذا» مبتدأ خبره «حصل»، و«سما» مُثَلَّث الأول لغة في الاسم، حال من «ذا» (**مِنْ أَجْلِ ذَا**) أي من أجل كونه اسما (**عَلَيْهِ «مِنْ»**) الجارّة (**قَدْ دَخَلَتْ، كَمِثْلِ «مِنْ عَلَيْهِ» تَالِيًا «غَدَتْ»**) أي تابعًا لفظ «غدت» في قول الشاعر [من الطويل]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[1]

تنبيه:

زاد الأخفش موضعا آخر تكون فيه «على» اسمًا، وهو أن يكون مجرورها، وفاعل مُتَعَلَّقها ضميرين لمسمّى واحدٍ، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٧] الآية، وقول الشاعر [من المتقارب]:

---

(١) قوله: «مِنْ عليه» أي من فوقه، وقوله: «ظِمْؤُهَا» هو ما بين الشربين من الماء، و«تَصِلُّ»، أي يصوّت جوفها من شدة العطش، وقوله: «وعن قيض» عطف على «عليه» والقيض القشر الأعلى من البيض، وقوله: «بزيزاء» بزايين كبيداء وزنًا ومعنًى، وقوله: «مَجْهل» أي قفر خال من الأعلام.

هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ فَـإِنَّ الأُمُـورَ   بِـكَـفِّ الإِلَـهِ مَـقَـادِيـرُهَـا

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، في غير باب ظن، وفقَد، وعدِم، لا يقال: ضربتني، ولا فرحت بي.

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصح حلول «فوق» محلها، ولأنها لو لَزِمت اسميتها لِمَا ذُكِر، لزم الحكم باسمية «إلى» في نحو قوله ﷻ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠]، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: الآية ٣٢]، ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥]، وهذا كله يَتخرَّج إما على التعلق بمحذوف، كما قيل في اللام في «سقيا لك»، وإما على حذف مضاف، أي هَوِّن نفسك، واضمم إلى نفسك، وقد خرّج ابنُ مالك على هذا قوله [من البسيط]:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ   إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

فادّعى أن الأصل يزيدون أنفسهم، ثم صار يزيدونهم، ثم فُصِلَ ضميرُ الفاعل للضرورة، وأُخِّر عن ضمير المفعول، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يُصاحب قومًا، فيذكر قومه لهم، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حُبًا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم، والقصيدة في حماسة أبي تمّام(1)، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره، كما قيل في قوله [من البسيط]:

قَدْ بِتُّ أَحْرُسُنِي وَحْدِي وَيَمْنَعُنِي   صَوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يَضْبَحْنَ وَالْهَامِ

لأن ذلك شعر، فقد يُستَسهَل فيه مثلُ هذا، ولا على قول ابن الأنباريّ(2): إن «إلى» قد ترد اسمًا، فيقال: انصرفتُ من إليك، كما يقال: غدوت من عليك؛ لأنه إن كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عصفور: إن «إليك» في ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: الآية ٣٢] إغراء،

(١) هو حبيب بن أوس الطائيّ، شاعر فحل مشهور، عُرف بحدة الذكاء، وكثرة الحفظ، اتصل بالمعتصم، فقدمه على شعراء عصره، مات سنة (٢٣١هـ) و«الحماسة» كتاب له جمع فيه مختارات من الشعر، صنفها أبوابًا، وجعل الأول منها للحماسة.

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم، أخذ عن ثعلب، وكان من أمهر نحاة الكوفة، وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب، مات سنة (٣٢٧هـ).

والمعنى خُذْ جناحك، أي عصاك؛ لأن «إلى» لا تكون بمعنى «خذ» عند البصريين، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا، إلا عند الفراء، وشذوذٍ من المفسرين. انتهى كلام ابن هشام رحمه الله، وهو بحثٌ نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «على» شرع يبين «عن»، فقال:

٣٠٦- (أَوْجُهُ «عَنْ» ثَلَاثَةٌ حَرْفٌ يَجُرّْ   مَعَانِيًا عَشَرَةً لَهَا تَصُرْ
٣٠٧- جَاوِزْ وَأَبْدِلْ كَـ«عَلَى» وَعَلِّلِ   وَمِثْلَ «بَعْدِ» وَكَـ«فِي» وَ«مِنْ» يَلِي
٣٠٨- وَالْبَاءِ وَاسْتِعَانَةٍ وَزَائِدَهْ   ....)

(أَوْجُهُ «عَنْ» ثَلَاثَةٌ) مبتدأ وخبره، أي هي على ثلاثة أقسام (حَرْفٌ يَجُرّْ) أي أحد المعاني أنها حرف جرّ (مَعَانِيًا عَشَرَةً لَهَا تَصُرْ) بضمّ الصاد: أي تضمّ، وهو من قوله ﷻ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٠]، أي أمِلهنّ، واضممهنّ إليك، وفيه لغة أخرى، من باب باع، يقال: صاره يصوره، ويَصيره: أي أماله، قرىء بهما في السبعة، أفاده في «اللسان»(1).

والمعنى هنا: أنها تضمّ إليها عشرة من المعاني، ثم فصّل تلك المعاني، بما أورده بصيغ الأمر، فقال: (جَاوِزْ) يعني أن أولها: المجاوزة، ولم يذكر البصريون سواه، نحو: سافرتُ عن البلد، و رغبت عن كذا، ورميت السهم عن القوس، وذكر لها في هذا المثال الأخير معنى غير هذا، وهو الاستعانة، وسيأتي، إن شاء الله تعالى (وَأَبْدِلْ) أي والمعنى الثاني هو البدل، نحو قوله ﷻ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: الآية ٤٨] الآية، أي بدل نفس، وفي الحديث الصحيح: «صومي عن أمك»، أي بدلًا عنها (كَـ«عَلَى») أي المعنى الثالث: الاستعلاء، مثل «على»، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: الآية ٣٨] الآية، أي على نفسه، وقول ذي الأصبع(2) [من البسيط]:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ   عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

(١) «لسان العرب» ٤/٤٧٤.

(٢) هو حُرثان بن محرث العدوانيّ، شاعر جاهلي حكيم.

أي لله درُّ ابن عمك، لا أُفضلت في حسب عليّ، ولا أنت مالكي، فتسُوسني، وذلك لأن المعروف أن يقال: أُفضِلت عليه، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾ [ص: الآية ٣٢] الآية، أي قدمته عليه، وقيل: هي على بابها، وتعلقها بحال محذوفة، أي مُنصرِفًا عن ذكر ربي. وحكَى الرُّمّاني عن أبي عُبيدة أن أحببت، من أَحَبَّ البعيرُ إحبابًا: إذا بَرَكَ، فلم يَثُر، فـ«عن» متعلقة به، باعتبار معناه التضمني، وهي على حقيقتها، أي إني تَثَبَّطتُ عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ﴿حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [ص: الآية ٣٢] مفعول لأجله. والله تعالى أعلم.

(وَعَلِّلِ) أي المعنى الرابع: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ﴾ [التوبة: الآية ١١٤] الآية، ونحوقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾ [هود: الآية ٥٣]، ويجوز أن يكون حالا من ضمير ﴿تاركي﴾،أي ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزمخشري، وقال في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا﴾ [البقرة: الآية ٣٦] الآية، إن كان الضمير للشجرة، فالمعنى: حملهما على الزلة بسببها، وحقيقته أَصْدَرَ الزلّة عنها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚ﴾ [الكهف: الآية ٨٢] الآية، وإن كان للجنة فالمعنى: نَحّاهما عنها.

(وَمِثْل «بَعْدِ») أي المعنى الخامس: مرادفة «بعد»، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: الآية ٤٦] الآية، بدليل أنَّ في مكان آخر: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦۖ﴾ [المائدة: الآية ٤١]، ونحو قوله تعالى: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق: الآية ١٩] الآية، أي حالةً بعد حالة، وقال [من الرجز]:

وَمَنْـهَـلٍ وَرَدتُـهُ عَـنْ مَـنْـهَـلِ ... قَـفْـرٍ بِـهِ الأَعْـطَـانُ لَمْ تُـسْـهَـلِ

(وَكَـ«فِي») أي السادس: الظرفية، مثل «في»، كقوله [من الطويل]:

وَآسِ(1) سَرَاةَ الحَيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُم ... وَلَاتَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

«الرباعة»: نجوم الحَمالة، قيل: لأن وَنَى لا يتعدى إلا بـ«في»، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي

(١) قوله: «وآس» أمر من المواساة: أي أعط، و«السَّرَاة»: الأشراف، و«الرَّبَاعَةُ»: الدية.

ذِكۡرِي﴾ [طه: الآية ٤٢]، قال ابن هشام: والظاهر أن معنى وَنَى عن كذا: جاوزه، ولم يدخل فيه، ووَنَى فيه: دخل فيه وفتر.

وقوله: **(وَ«مِنْ» يَلِي)** أي يتبع ما تقدّم من المعاني كونها بمعنى «من»، وهو السابع، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: الآية ٢٥] الآية، الشاهد في الأولى، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾ [الأحقاف: الآية ١٦] الآية، بدليل قوله تعالى: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ﴾ [المائدة: الآية ٢٧]، ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآۖ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧].

(وَالْبَاءِ) بالجرّ عطفًا على «في»، أي الثامن: مرادفة الباء، نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم: الآية ٣]، والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى.

(وَاسْتِعَانَةْ) بالجرّ أيضًا كسابقه، أي التاسع: الاستعانة، قاله ابن مالك، ومَثَّلَهُ بـ«رميتُ عن القوس»؛ لأنهم يقولون أيضًا: رميت بالقوس، حكاهما الفراء، وفيه رَدٌّ على الحَرِيريّ في إنكاره أن يقال ذلك، إلا إذا كانت القوس هي المرمية، وحُكي أيضًا: «رميت على القوس» **(وَزَائِدَهْ)** أي العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أخرى، محذوفةٍ، كقوله [من الطويل]:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا ... فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني: أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك، فحُذِفَت «عن» من أول الموصول، وزيدت بعده. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«عن»، وهو كونها حرفًا مصدريًا، فقال:

.... **وَالثَّانِ لِلتَّصْدِيرِ حَرْفًا وَارِدَهْ**

٣٠٩- كَقَوْلِهِمْ أَعْنِي بَنِي تَمِيمِ ... أَعْجَبَنِي عَنْ يَتْرُكَا تَكْلِيمِي

(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما مرّ في نظائره، وهو مبتدأ، خبره قوله: **(لِلتَّصْدِيرِ)** أي لتأويل ما بعدها بالمصدر**(حَرْفًا)** منصوب على الحال **(وَارِدَهْ)** صفة لـ«حرف»، أنثه باعتبار الكلمة.

والمعنى: أن الوجه الثاني من أوجه «عن» الثلاثة أن تكون حرفًا مصدريًّا، **(كَقَوْلِهِمْ)** وقوله

(- **أَعْنِي بَنِي تَمِيمِ** -) تفسير من الناظم لضمير «قولهم»: (**أَعْجَبَنِي عَنْ يَتْرُكَا تَكْلِيمِي**) أي فـ«عن» مصدريّة، كـ«أن» تؤوّل «يتركا تكليمي» إلى المصدر، أي تركهما تكليمي، فالألف ضمير المثنّى، و«تكليمي» مرفوعٌ على الفاعليّة. ومنه قول ذي الرُّمّة [من البسيط]:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً   مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ

يقال: ترسمت الدار: أي تأملتها، وسَجَمَ الدمع سال، وسَجَمته العين أسالته، وكذا يفعلون في «أنَّ» المشددة، فيقولون: «أشهد عَنَّ محمدًا رسول الله»، وتسمى عنعنة تميم. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثالث، وهو كونها اسمًا، فقال:

٣١٠- (ثَالِثُهَا اسْمًا مِثْلَ «جَانِبٍ» أَتَى   كَقَوْلِهِمْ «مِنْ عَنْ يَمِينِي يَا فَتَى»)

(**ثَالِثُهَا**) مبتدأ خبره «أتى»، حال كونه (**اسْمًا مِثْلَ «جَانِبٍ»**) بدل، أو صفة من «اسما» (**أَتَى**) يعني أن الوجه الثالث من أوجه «عن» أن تكون اسمًا بمعنى «جانب»، وذلك يتعين في ثلاثة مواضع:

[**أحدها**]: أن يدخل عليها «من»، وهو كثير، وهو الذي أشار إليه بقوله: (**كَقَوْلِهِمْ: مِنْ عَنْ يَمِينِي يَا فَتَى**) يعني بذلك قول الشاعر [من الكامل]:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

قال ابن هشام رحمه الله: ويحتمله عندي قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾ [الأعراف: الآية ١٧] الآية، فتقدر معطوفة على مجرور «من» لا على «من» ومجرورها.

ومن الداخلة على «عن» زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره، قالوا: فإذا قيل: قعدت عن يمينه، فالمعنى: في جانب يمينه، وذلك مُحتَمِل للملاصقة والخلافها، فإن جئت بـ«من» تَعَيَّنَ كون القعود ملاصقا لأول الناحية.

[**الموضع الثاني**]: أن يدخل عليها «على»، وذلك نادر، والمحفوظ منه بيت واحد، وهو قوله [من الطويل]:

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا[1]   وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ

[**الموضع الثالث**]: أن يكون مجرورها، وفاعل مُتَعَلَّقِها ضميرين لمسمى واحد، قاله الأخفش، وذلك كقول امرئ القيس [من الطويل]:

وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حُجُرَاتِهِ   وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ

وقولِ أبي نواس[2] [من البسيط]:

دَعْ عَنْكَ لَوْمِي فَإِنَّ اللَّوْمَ إِغْرَاءُ   وَدَاوِنِي بِالَّتِي هِيَ الدَّاءُ

وذلك لئلا يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وقد تقدم الجواب عن هذا[3]، ومما يدل على أنها ليست هنا اسمًا أنه لا يَصِحّ حلول الجانب محلها.

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا أنهى الكلام على «عن» شرع يُبيِّنُ «عَوْض»، فقال:

٣١١- (وَ«عَوْضُ» ظَرْفٌ مُغْرِقُ الْمُسْتَقْبَلِ   كَأَبَدٍ لَكِنْ لِمَنْفِيٍّ يَلِي
٣١٢- وَإِنْ كَعَوْضِ الْعَائِضِينَ يُضَفِ   يُعْرَبْ وَإِلَّا فَبِنَاؤُهُ قُفِي
٣١٣- كَـ«قَبْلُ» أَوْ كَـ«أَمْسِ» أَوْ «أَيْنَ» فَعِ   وَإِنَّمَا الزَّمَانُ بِالْعَوْضِ دُعِي
٣١٤- إِذْ جُزْؤُهُ إِذَا انْقَضَى يُعَوَّضُ   بِآخَرٍ أَوْ أَنَّهُ يُعَوِّضُ)

(**وَ«عَوْضُ»**) بفتح العين المهملة، وسكون الواو، آخره ضاد معجمة (**ظَرْفٌ مُغْرِقُ الْمُسْتَقْبَلِ**) أي مستغرق للزمان المستقبل (**كَأَبَدٍ**) وعبارة «المغنى» مثل «أبدًا» على الحكاية، أي معنى «عوض» كمعنى «أبدًا» (**لَكِنْ لِمَنْفِيٍّ يَلِي**) أي لكن «عوض» مختصّ بكونه يتبع النفي، كقولك: لا أفعله عوضُ.

(١) «السُّنَح» جمع سانح، وهو ما يمُرّ من اليسار إلى اليمين، والبارح بالعكس، والعرب تتفاءل بالأول، وتتشاءم بالثاني. «دسوقي» ١٦٢/١.

(٢) هو الحسن بن هانىء، شاعر العراق في عصره، اشتهر بمجونه وخمرياته، مات سنة (١٩٨هـ).

(٣) أي عن نظير هذا في «على»، وهو إما على تعليق الحرف بمحذوف، أي دع تركا ناشئا عنك، وإما أن يُخَرَّج على حذف مضاف، أي دع عن نفسك، أو أنه ضرورة. قاله «الدسوقي» ج١ ص٤١٠.

ثم إن «عوض» له حالتان: إعرابٌ، وبناءٌ، فأما إعرابه فإذا أُضيف، كقولهم: «لا أفعله عَوْضَ العائضين»، وإليه أشار بقوله: (وَإِنْ) شرطيّة، ولذا جزم الفعلان بعدها (كَعَوْضِ الْعَائِضِينَ يُضَفْ يُعْرَبْ) بجزم الفعلين بـ«إن»، ودخل الجارّ والمجرور بين الأداة وفعل الشرط للضرورة. ومعنى: «عوضَ العائضين»: أي في زمان فيه العائضون، أي الأجسام التي عُوّضت خلاف ما بليت، ولا شكّ أن الدنيا ما دامت موجودة لا تخلو عن العائضين، فكأنه قيل: لا أفعله ما دامت الدنيا موجودة. قاله الدسوقيّ(١).

وأما البناء فإذا لم يُضف، كما أشار إليه بقوله: (وَإِلَّا) هي «إن» الشرطيّة، و«لا» النافية، أي وإن لم يُضف (فَبِنَاؤُهُ قُفِي) بالبناء للمفعول، أي تُبع، يعني أنه إذا لم يُضف يبنى، ثم بناؤه إما على الضمّ، كـ«قبلُ»، أو على الكسر، كـ«أمس»، أو على الفتح، كـ«أين»، وإلى هذا كلّه أشار بقوله: (كَـ«قَبْلُ» أَوْ كَـ«أَمْسِ» أَوْ «أَيْنَ» فَعِ) أي فاحفظ هذا الضبط.

ثم ذكر سبب تسمية الزمان بـ«عوض»، فقال: (وَإِنَّمَا الزَّمَانُ بِالْعَوْضِ دُعِي) بالبناء للمفعول، أي سُمّي (إِذْ) تعليليّة (جُزْؤُهُ إِذَا انْقَضَى يُعَوَّضُ) بالبناء للمفعول (بِآخَرٍ) بالصرف للوزن، أي لأنه كلّما مضى جزء منه عوّضه، أي خلفه جزء آخر، فكأن الثاني عوض عن الأول (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: إنما سمّي بـ«عوض» لـ(أَنَّهُ يُعَوِّضُ) بكسر الواو مبنيًا للفاعل، أي يُعطي ويسلُب، وذلك لأن الدهر في زعمهم الباطل يَسلُبُ ويُعوِّض، أي يأخذ ويُعطي، فينسبون الأشياء إلى الدهر، وهو من الضلالات الجاهليّة، وجهلهم بالله ـ سبحانه وتعالى ـ.

تنبيه:

اختُلف في قول الأعشى [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا   بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضَ لَا نَتَفَرَّقُ

فقيل: ظرف لـ«نتفرّق»، وقال ابن الكلبي(٢): قسم، وهو اسم لصنم، كان لبكر بن وائل،

(١) «حاشية الدسوقيّ» ١/١٦٢.

(٢) هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي الكوفيّ، مؤرخ إخباريّ نسّابة، مات سنة (٢٠٤هـ).

بدليل قوله [من الوافر]:

حَلَفْتُ بِمَائِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ   وَأَنْصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السَّعِيرِ

و«السعير»: اسم لصنم كان لعَنَزَة. انتهى.

قال ابن هشام: ولو كان كما زَعَم لم يتجه بناؤه في البيت. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا أنهى الكلام على «عَوْضُ» شرع يُبيّن «عَسَى»، فقال:

٣١٥ـ (إِنَّ «عَسَى» فِعْلٌ بِلَا قَيْدٍ وَلَا   يَكُونُ حَرْفًا مُطْلَقًا عَمَّا تَلَا

٣١٦ـ وَلَا إِذَا بِمُضْمَرِ النَّصْبِ وُصِلْ   فَعِنْدَ ذَا عَنْ سِيبَوَيْهِ قَدْ نُقِلْ)

(إِنَّ «عَسَى» فِعْلٌ بِلَا قَيْدٍ) أي مما يأتي عن سيبويه بأنه فعل إلا إذا اتصل به ضمير النصب (وَلَا يَكُونُ حَرْفًا مُطْلَقًا عَمَّا تَلَا) أي مطلقًا عن القيد الآتي، وهو ما ذكره بقوله: (وَلَا إِذَا بِمُضْمَرِ النَّصْبِ وُصِلْ) بالبناء للمفعول (فَعِنْدَ ذَا عَنْ سِيبَوَيْهِ قَدْ نُقِلْ) أي فعند اتّصال ضمير النصب به نُقل عن سيبويه كونه حرفًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «عسى» فعلٌ مطلقًا، لا حرف مطلقًا، خلافًا لابن السرّاج، وثعلب، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب، كقوله [من الرجز]:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى إِنَاكَا(١)   يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

خلافا لسيبويه، حكاه عنه السيرافي.

ثم ذكر معنى «عسى»، فقال:

٣١٧ـ (مَعْنَى «عَسَى» التَّرَجِّي فِيمَا قَدْ يُحَبْ   كَمَا بِمَكْرُوهٍ بِالْإِشْفَاقِ انْتَسَبْ)

(مَعْنَى «عَسَى» التَّرَجِّي) مبتدأ وخبره (فِيمَا قَدْ يُحَبْ) بالبناء للمفعول، أي في الشيء المحبوب (كَمَا بِمَكْرُوهٍ) الباء بمعنى «في»، كما في قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: الآية ٣٤] (بِالْإِشْفَاقِ) بوصل الهمزة للوزن، والباء هنا بمعنى «إلى»، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ

(١) «أنى» فعل ماض بمعنى قرب، والإنا بالكسر والقصر: الوقت، أي قرب وقت ارتحالك إلى سفر تطلب رزقًا. انتهى «شرح أبيات المغنى» ٣/٣٣٧.

بِيٓ﴾ [يُوسُف: الآية ١٠٠] أي إليّ، وهو متعلّق بـ(انْتَسَبْ) أي كما انتسب معنى «عسى» في الشيء المكروه إلى الإشفاق.

وحاصل معنى البيت أن معنى «عسى» هو: الترجي في المحبوب، نحو عسى أن يَقْدَم الحبيب، وعسى أن يَهلِك العدوّ، والإشفاق في المكروه، نحو عسى أن يضربني المؤدّب، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٦] الآية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أوجه استعمال «عسى»، وهي سبعة، فقال:

٣١٨- (أَوْجُهُهُ السَّبْعَةُ فِي اسْتِعْمَالِ ... نَحْوُ عَسَى فَتَاكَ أَنْ يُوَالِي

٣١٩- فَذَا كَكَانَ أَوْ مُعَدًّى ذُو تَمَامْ ... كَقَارَبَتْ ....)

(أَوْجُهُهُ) أي أوجه استعمال «عسى»، وهو مبتدأ **(السَّبْعَةُ)** بالرفع على البدليّة **(فِي اسْتِعْمَالِ)** خبر المبتدإ **(نَحْوُ عَسَى فَتَاكَ أَنْ يُوَالِي)** خبر مبتدإ محذوف، أي أحدها: نحو قولك: عسى فتاك أن يقوم، وعسى زيد أن يقوم، وقد اختُلف في إعرابه على أقوال، أحدها: ـ وهو قول الجمهور ـ: إنه مثل كان زيد يقوم، وإليه أشار بقوله: **(فَذَا كَكَانَ)** أي فهو فعل ماضٍ ناقصٌ، أي لا يدلّ على الحدث، يرفع الاسم، وينصب الخبر، فـ«زيد» اسمها مرفوع، و«يقوم» في محل نصب على أنه خبرها.

واستُشكل هذا بأن الخبر في تأويل المصدر، والمخبر عنه ذات، ولا يكون الحدث عين الذات.

وأُجيب بأمور:

أحدها: أنه على تقدير مضاف، إما قبل الاسم، أي عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر، أي عسى زيد صاحب القيام، ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي ولكنّ صاحبَ البر من آمن بالله، أو ولكنّ البرَّ بِرُّ من آمن بالله.

والثاني: أنه من باب زيدٌ عَدْلٌ، وصومٌ، ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ [يُونس: الآية ٣٧] الآية.

والثالث: أن «أن» زائدة، لا مصدرية، وهذا ليس بشيء؛ لأنها قد نصبت، ولأنها لا تسقط إلا قليلًا.

[والقول الثاني]: في إعراب «عسى فتاك أن يقوم» ما أشار إليه بقوله: **(أَوْ)** لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: إنه فعلٌ **(مُعَدًّى)** أي متعدّ إلى المفعول به **(ذُو تَمَامْ)** أي تامّ لا يحتاج إلى خبر كالأفعال الناقصة، فهو **(كـ«قاربت»)** أي فهو بمنْزلة «قاربت» معنًى وعملًا، أو قاصرٌ بمنزلة «قرُب» من أن يفعل، وحُذف الجارّ توسعًا، وهذا الأخير لم يُذكر في النظم.

وحاصل هذا القول الثاني، أن «عسى» إما أن يكون معناها المقاربة، فتكون فعلًا متعدّيًا، أو بمعنى قرُب، فتكون فعلًا لازمًا، و«أن يقوم» مجرور بـ«من» المحذوفة، وهذا مذهب سيبويه والمبرد.

[والقول الثالث]: ما أشار إليه بقوله:

....أَوْ قَاصِرٌ فَادْرِ الْمَرَامْ)

(أَوْ قَاصِرٌ) أي لازم غير متعدٍّ، بمنزلة «قَرُبَ» و«أن» والفعل بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين، ويردُّهُ أنه حينئذ يكون بدلًا لازمًا، تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل.

وقوله: **(فَادْرِ الْمَرَامْ)** كمل به البيت، أي اعلم المقصود بكلّ ما تقدّم بيانه.

والرابع: أنها فعل ناقص، كما يقول الجمهور، و«أن» والفعلُ بدل اشتمال، كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سَدّ مَسَدّ الجزأين أي الاسم والخبر[1]، كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير﴾ [آل عمران: ١٧٨] بالخطاب، واختاره ابن مالك.

قلت: لم يذكر الناظم رحمه الله هذا القول الرابع، ولو زاد:

أَوْ نَاقِصٌ وَ«أَنْ» وَالْفِعْلُ بَدَلُ ... مَسَدَّ جُزْأَيْهِ يَسُدُّ يُنْقَلُ

---

(١) اعترُض بأن الاسم مذكور، وهو «فتاك» في مثال الناظم، والجواب أنه لما كان مبدلا منه، وهو في نيّة الطرح، فكأنه لم يُذكر إلا البدل. «حاشية الدسوقيّ» ١٦٤/١.

لاستوعب الأقوال، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ثم ذكر الاستعمال الثاني لـ«عسى»، فقال:

٣٢٠- (ثُمَّ عَسَى أَنْ يَذْهَبَ الزَّيْدَانِ فِعْلٌ يَتِمُّ قِيلَ ذُو نُقْصَانِ)

(ثُمَّ عَسَى أَنْ يَذْهَبَ الزَّيْدَانِ) أي ثم الاستعمال الثاني من السبعة أن تُسند «عسى» إلى «أن» والفعل، كهذا المثال فهي: **(فِعْلٌ يَتِمُّ)** أي تامّ، و«أن يقوم الزيدان» في تأويل المصدر فاعلها، هذا هو المفهوم من كلامهم، وأشار بقوله: **(قِيلَ ذُو نُقْصَانِ)** أي إنها ليست تامّةً، بل ناقصة، وهذا القول لابن مالك، قال: عندي أنها ناقصة أبدًا، ولكن سَدّت «أن» وصلتها في هذه الحالة مَسَدّ الجزأين، كما في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: الآية ٢] الآية؛ إذ لم يقل أحد: إن «حسب» خرجت في ذلك عن أصلها، أي فكذلك عسى أن يذهب الزيدان لم تخرج عن أصلها، بل يقال: سدّت «أن» وصلتها مسدّ الجزأين، ولا فرق. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الاستعمال الثالث، والرابع، والخامس، بقوله:

٣٢١- (وَثَالِثٌ وَرَابِعٌ وَخَامِسُ إِذَا بِهِ مُضَارِعٌ يُلَابِسُ
٣٢٢- مُجَرَّدٌ أَوْ مَعَ سِينٍ أَوْ يَلِي اسْمٌ فَنَقْصُهُ فِي كُلِّهَا جَلِي)

(وَثَالِثٌ، وَرَابِعٌ، وَخَامِسٌ) من الأوجه السبعة **(إِذَا بِهِ)** أي بـ«عسى» **(مُضَارِعٌ يُلَابِسُ)** أي يقارن، أي يأتي بعده **(مُجَرَّدٌ)** صفة لـ«مضارع»، أي من السين، نحو عسى زيد يقوم **(أَوْ مَعَ سِينٍ)** أي يأتي مقرونا بالسين، نحو عسى زيد سيقوم **(أَوْ يَلِي)** أي يتبع «عسى»**(اسْمٌ)** أي مفرد، والمراد ما يقابل الجملة، ولو كان جمعًا، نحو عسى زيد قائمًا **(فَنَقْصُهُ)** أي كون «عسى» ناقصًا **(فِي كُلِّهَا)** أي الأوجه الثلاثة **(جَلِي)** أي ظاهر.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث، والرابع، والخامس من الأوجه التي تشتمل عليها «عسى» أن يأتي بعدها المضارع المجرد، أو المقرون بالسين، أو الاسم المفرد، نحو: عسى زيد يقومُ، وعسى زيد سيقومُ وعسى زيدٌ قائمًا، والأول قليل، كقوله [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

والثالث أقل، كقوله [من الرجز]:

أَكْثَرْتَ فِي اللَّوْمِ مُلِحًّا دَائِمَا لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

وقولهم في المثل: «عسى الْغُوَيرُ أبؤسًا»، كذا قالوا، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر، أي أكون صائمًا، ويكون أبؤسًا، ؛ لأن في ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الأصلي، ولأن المرجوّ كونه صائمًا، لا نفس الصائم.

والثاني نادر جدًا، كقوله [من الطويل]:

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ

وعسى فيهن فعل ناقص، بلا إشكال.

ثم أشار إلى الاستعمال السادس، فقال:

٣٢٣- (ثُمَّ عَسَايَ وَعَسَاكَ السَّادِسُ إِعْمَالَ «عَلَّ» أُعْمِلَتْ أَوْ يُعْكَسُ
٣٢٤- عَمَلُهَا الأَصْلِيُّ أَوْ قَدِ اسْتُعِيرْ ضَمِيرُ نَصْبٍ لِلَّذِي رَفْعًا يَصِيرْ)

(ثُمَّ عَسَايَ) بياء المتكلّم **(وَعَسَاكَ)** بضمير المخاطب، وهو مبتدأ، خبره قوله: **(السَّادِسُ)** من أوجه استعمالها السبعة **(إِعْمَالَ «عَلَّ»)** لغة في «لعلّ» **(أُعْمِلَتْ)** بالبناء للمفعول، أي إنها تعمل عمل «لعلّ» **(أَوْ)** لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم **(يُعْكَسُ)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(عَمَلُهَا الأَصْلِيُّ)** أي وهو رفع الاسم، ونصب الخبر، فَجُعِلَ اسمها خبرها، وبالعكس **(أَوْ)** لتنويع الخلاف أيضًا، أي قال بعضهم **(قَدِ اسْتُعِيرْ ضَمِيرُ نَصْبٍ لِلَّذِي رَفْعًا يَصِيرْ)** أي لضمير الرفع، يعني أن ضمير النصب استُعير مكان ضمير الرفع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس من استعمالات «عسى» أن يقال: عساي، وعساك، وعساه، وهو قليل، وفيه ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أنها أُجريت مُجرى «لعلّ» في نصب الاسم، ورفع الخبر، كما أُجريت «لعلّ» مُجراها في اقتران خبرها بـ«أن»، قاله سيبويه.

[والثاني]: أنها باقية على إعمالها عمل «كان»، ولكن قُلِب الكلام، فجُعل المخبر عنه خبرًا،

وبالعكس، قاله المبرد، والفارسي، ورُدّ باستلزامه في نحو قوله [من الرجز]:

* يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا *

الاقتصار على فعل ومنصوبه، ولهما أن يُجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدَّعاهما أن الإعراب قلب، والمعنى بحاله.

[والثالث]: أنها باقية على عملها عمل «كان»، ولكن استعير ضميرُ النصب مكانَ ضمير الرفع، قاله الأخفش، ويردُّه أمران:

أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير، إنما ثبت في المنفصل، نحو: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وأما قوله [من الرجز]:

يَـا ابْـنَ الـزُّبَـيْـرِ طَـالَمَا عَـصَـيْـكَـا   وَطَـالَمَا عَـنَّـيْـتَنَا إِلَـيْـكَـا

فالكاف بدل من التاء، بدلًا تصريفيًّا، لا من إنابة ضمير عن ضمير، كما ظن ابن مالك.

والثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعًا في قوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا   تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

ثم ذكرالوجه السابع من استعمالها، وهو الأخير، فقال:

٣٢٥- (وَسَابِعٌ عَسَى الْغُلَامُ قَائِمُ   فَذَا اسْمُهُ ضَمِيرُ شَأْنٍ يُعْلَمُ)

(وَسَابِعٌ) خبر مقدم لـ**(عَسَى الْغُلَامُ قَائِمُ)** لقصد لفظه **(فَذَا)** أي «عسى» هذا، ذكّره باعتبار اللفظ، كما مرّ في نظائره كثيرًا، وهو مبتدأ **(اسْمُهُ)** مبتدأ ثان **(ضَمِيرُ شَأْنٍ)** خبر للثاني، والجملة خبر للأول، وقوله: **(يُعْلَمُ)** بالبناء للمفعول صفة لـ«ضمير».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السابع من أوجه استعمالها قولك: «عسى زيد قائم»، حكاه ثعلب، ويَتَخرّج هذا على أنها ناقصة، وأن اسمها ضمير الشأن، والجملة الاسمية هي الخبر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا تقدّم على «عسى» اسم، فقال:

٣٢٦- (وَإِنْ تَقُلْ زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَعْمَلَا   فَذَا تَمَامًا أَوْ لِنَقْصٍ قَبِلَا

٣٢٧- كَذَا عَسَى أَنْ يَحْضُرَ الإِمَامُ   يَنَالُهُ النُّقْصَانُ وَالتَّمَامُ

٣٢٨- ثُمَّ عَسَى أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ الْفَتَى   فَرَفْعُ «عَبْدٍ» بِـ«عَسَى» لَا تُثْبِتَا)

(وَإِنْ تَقُلْ: زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَعْمَلَا) بالبناء للفاعل، والألف إطلاقيّة **(فَذَا)** إشارة إلى «عسى» الواقعة في هذا التركيب **(تَمَامًا)** مفعولٌ مقدّم لـ«قبلا» **(أَوْ لِنَقْصٍ)** عطف على ما قبله، فهو منصوب المحلّ، واللام زائدة (**قَبِلَا)** بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إذا تقدّم على «عسى» اسم، فقيل: زيد عسى أن يقوم، جاز نقصانُ «عسى» على تقدير تحملها الضمير، فيكون الضمير اسمها، و«أن يقوم» خبرها، وأما «زيد» فمبتدأ، والجملة خبره، وهذه لغة تميم.

وجاز أيضًا تمامُها على تقدير خلوها منه، وهذه لغة الحجاز، فـ«زيد» مبتدأ، و«عسى» فعل ماض، و«أن يقوم» فاعله، وهذا الوجه هو الأفصح، وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

تنبيه:

الفائدة التي تنبني على هاتين اللغتين، أنك تقول في لغة تميم: هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن.

وتقول على لغة الحجاز: هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، فـ«عسى» لا تتغيّر عن حالها أصلًا[1]. والله تعالى أعلم.

(كَذَا عَسَى أَنْ يَحْضُرَ الإِمَامُ) بتقديم «عسى» على الاسم، وموضع «عسى إلخ» مبتدأ لقصد لفظه، خبره قوله: **(يَنَالُهُ النُّقْصَانُ وَالتَّمَامُ)** أي يحتمل الوجهين السابقين أيضًا، ولكن يكون الإضمار في «يحضُر»، لا في «عسى»، اللهم إلا أن تُقدِّر العاملين تنازعا «الإمام»، فيَحتمِل الإضمار في «عسى» على إعمال الثاني.

---

(١) راجع «شرح ابن عقيل» على «الخلاصة» ١/١٨٤ و«حاشية الدسوقي على المغني» ١/١٦٦.

(ثُمَّ عَسَى أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ الْفَتَى) أي إذا أتى بعد «عسى» «أن» والفعل، كهذا المثال، وموضع «عسى إلخ» مبتدأ خبره جملة «لا تُثبت»، بتقدير أي لا تُثبت فيه (فَرْفَعَ «عَبْدٍ») بالنصب على أنه مفعول مقدّم لـ«لا تثبتا»، وإنما قدّمه، وإن كان معمول المؤكّد لا يُقدّم؛ للضرورة(١)، والفاء زائدة (بِـ«عَسَى») متعلّق بـ«رفع» (لَا تُثْبِتَا) بالبناء للفاعل، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي لا تُثبتن رفع «زيد» بـ«عسى» في هذا المثال.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنك إذا قلت: عسى أن يضرب زيد عمرًا، وكذا مثال النظم: «عَسَى أَنْ يَضْرِبَ الْعَبْدُ الْفَتَى»، فلا يجوز كون «زيد» اسم «عسى»؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة «أن»، ومعمولها، وهو «عمرًا»، و«الفتى» بالأجنبي، وهو «زيد»، و«العبد»، ونظير هذا المثال قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: الآية ٧٩] . والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا أنهى الكلام على «عسى» شرع يبيّن «عَلُ» بفتح العين المهملة، وضم اللام، فقال:

٣٢٩- «عَلُ» بِلَامٍ خُفِّفَتْ كَـ«أَوَّلُ» مُوَافِقٌ فَوْقًا وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ
٣٣٠- مُلَازِمًا لِـ«مِنْ» بِلَا إِضَافَةِ لَفْظًا وَلَا تَمِلْ لِقَوْلِ فِرْقَةِ

(«عَلُ») مبتدأ، وقوله: (بِلَامٍ خُفِّفَتْ) متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه كائنًا بلام مخففة، وكذا قوله: (كَـ«أَوَّلُ») أي حال كونه كائنًا كـ«أول» في بنائه على الضم (مُوَافِقٌ فَوْقًا) خبر المبتدإ، أي موافق معناه معنى فوق (وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ) بالبناء للمفعول، حال كونه (مُلَازِمًا لِـ«مِنْ») أي مجرورًا بها، وقوله: (بِلَا إِضَافَةِ لَفْظًا) أشار به إلى أنه لا يجوز أن يضاف، فلا تقل: أخذته من عَلِ السطح، وقوله: (وَلَا تَمِلْ لِقَوْلِ فِرْقَةِ) أشار به إلى أن جماعة جوّزوا خطأً إضافته، فلا تلتفت إليه؛ لكونهم واهمين في ذلك.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ «عَلُ» بلام خفيفة اسم بمعنى «فوق»، وقد التزموا فيه أمرين:

[أحدهما]: استعماله مجرورا بـ«من».

(١) ذكر هذه القاعدة في «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» عند قوله: «والرفعَ والنصبَ اجعلن إعرابا...» ١/٤٣.

[والثاني]: استعماله غير مضاف، فلا يقال: أخذته من عَلِ السطح، كما يقال: من عُلْوِه(١)، ومن فوقه، وقد وَهِمَ في هذا جماعة، منهم الجوهري(٢)، وابن مالك، واستدلّوا بقوله [من الرجز]:

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لَا أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

وردّ عليهم بأن الهاء للسكت، بدليل أنه مبني على الضمّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا.

تنبيه:

متى أُريد بـ«عَلُ» المعرفة كان مبنيا على الضم؛ تشبيهًا له بالغايات، كما في هذا البيت؛ إذ المراد فوقية نفسه، لا فوقية مطلقة، والمعنى: أنه تصيبه الرمضاء من تحته، وحر الشمس من فوقه، ومثله قول الآخر، يصف فرسًا [من الرجز]:

* أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ *

ومتى أريد به النكرة كان معربًا، كقوله [من الطويل]:

مِكَرٌّ مِفَرٌّ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجُلمودٍ انْحَطَّ من مكانٍ مّا عالٍ، لا من عُلْوٍ مخصوص. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا أنهى الكلام على «عَلُ» شرع يبيّن «عَلَّ» المشدّدة، فقال:

٣٣١- («عَلَّ») بِلَامٍ شُدِّدَتْ وَفُتِحَتْ أَوْ كُسِرَتْ مِثْلَ «لَعَلَّ» قَدْ أَتَتْ
٣٣٢- وَكَـ«عَسَى» مَعْنًى وَ«أَنَّ» عَمَلَا وَعَنْ عُقَيْلٍ جَرُّهَا لِمَا تَلَا
٣٣٣- وَنَصْبُ «أَنْ» مُضْمَرَةً مُضَارِعَا يَصِحُّ بَعْدَهَا فَكُنْ مُتَّبِعَا

«عَلَّ» مبتدأ خبره جملة «أتت» (بِلَامٍ شُدِّدَتْ) بالبناء للمفعول، أي حال كونها كائنة بلام

(١) بسكون اللام، مع ضم العين، وكسرها، بمعنى «فوقه».
(٢) هو إسماعيل بن حماد، الإمام اللغوي، صاحب الكتاب المشهور «تاج اللغة وصحاح العربية»، مات سنة (٣٩٣هـ).

مشدّدة (وَفُتِحَتْ، أَوْ كُسِرَتْ) بالبناء للمفعول أيضًا، والضمير للاّم، يعني أنه يجوز فتح لامها، وكسرها (مِثْلَ «لَعَلَّ») حال من «علّ» (قَدْ أَتَتْ) يعني أنها لغة وردت في «لعلّ» (وَكَـ«عَسَى» مَعْنًى) منصوب على التمييز، أي هما مثلُ «عسى» من حيث المعنى، وقد تقدّم أنها للترجّي في المحبوب، والإشفاق في المكروه (وَ«أَنَّ» عَمَلًا) أي وهما مثلُ «أنَّ» من حيث العملُ، فترفعان المبتدأ اسمًا لهما، وتنصبان الخبر خبرًا لهما (وَعَنْ عُقَيْلٍ) بالضم مصغرًا، اسم قبيلة، والجارّ والمجرور خبر مقدّم لقوله: (جَرُّهَا) أي جرّ «علّ»، وكذا «لعلّ»، وكان الأولى تثنية الضمير حتى يشملهما، فلو قال بدل هذا الشطر:

جَرُّهُمَا عِنْدَ عُقَيْلٍ قَدْ جَلَا

لكان أشمل، فتأمّل. والله تعالى أعلم

(لِمَا تَلَا) متعلّق بـ«جرّ»، أي للاسم الذي أتى بعدها.

(وَنَصْبُ «أَنْ») المصدريّة (مُضْمَرَةً) أي حال كونها محذوفةً (مُضَارِعًا) مفعول به لـ«نصب» (يَصِحُّ بَعْدَهَا) أي بعد «علّ»، وكذا «لعلّ» (فَكُنْ مُتَّبِعًا) أي لأهل اللغة، فيما نقلوه عن العرب، ومنه النصب المذكور، فقد نقله الكوفيّون، وإن منعه البصريّون، والمثبت مقدّم على النافي؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح «أنّ» «عَلّ» بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة لغة في «لَعَلَّ»، وهي أصلها، عند من زعم زيادة اللام، قال [من المنسرح]:

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وهما بمنزلة «عسى» في المعنى، وبمنزلة «أنّ» المشددة في العمل، وعُقيل تخفض بهما، وتُجيز في لامهما الفتح تخفيفًا والكسر على أصل التقاء الساكنين، ويصح النصب في جوابهما عند الكوفيين، وهو الصحيح، تمسكًا بقراءة حفص قوله ﷻ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ الآية [غافر: ٣٦]، بالنصب، وقوله [من مشطور الرجز]:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا

وسيأتي البحث في ذلك، إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

ذكر ابن مالك في «شرح العمدة» أن الفعل قد يُجزَم بعد «لعلّ» عند سقوط الفاء، وأنشد قوله [من الطويل]:

لَعَلَّ الْتِفَاتًا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّرٌ ... يَمِلْ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقَسَاوَةِ لِلرُّحْمِ

وهو غريب. والله تعالى أعلى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «علّ»، شرع يبيّن «عند»، فقال:

٣٣٤- (و«عِنْدَ») لِلْحُضُورِ فِي الْمَكَانِ ... حِسًّا وَمَعْنًى وَدُنُوِّ الدَّانِي

٣٣٥- وَكَسْرُ فَا أَكْثَرُ مِنْ فَتْحٍ وَضَمّْ ... فَجَرُّهَا بِـ«مِنْ» أَوِ النَّصْبُ انْحَتَمْ

٣٣٦- وَتَأْتِ لِلزَّمَانِ ... .)

(وَ«عِنْدَ» لِلْحُضُورِ فِي الْمَكَانِ) مبتدأ وخبره (حِسًّا) منصوب على التمييز، أي لمكان الحضور المدرك بحاسّة البصر، نحو قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسۡتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النَّمل: الآية ٤٠] الآية (وَمَعْنًى) أي من حيث المعنى، أي للحضور المعنويّ، نحو قوله ﷻ: ﴿قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٌ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [النَّمل: الآية ٤٠] الآية (وَدُنُوُّ الدَّانِي) أي لمكان قرب الشيء القريب حسًا، أو معنىً، نحو قوله تعالى: ﴿عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤-١٥]، ونحو قوله: ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾ [ص: الآية ٤٧].

والفرق بين الحضور الحسّيّ، والقرب الحسّيّ، أن مكان الحضور ما كان بلصقك، وأما مكان القرب الحسّي، فهو ما كان قريبًا منك، وغير ملاصق لك[1].

(وَكَسْرُ فَا) أي فاء كلمة «عند»، وهو العين (أَكْثَرُ مِنْ فَتْحٍ وَضَمّْ) يعني أن كسر عين «عند»،

(١) «حاشية الدسوقيّ» ١/١٦٧.

أكثر في الاستعمال من فتحها وضمّها ، وهذا فيه إشعار بأن كلاًّ من الفتح والضم كثير، وفي «التسهيل»: وربّما فُتحت عينها، أو ضُمّت، فأشعر كلامه بالقلّة (فَجَرُّهَا بِـ«مِنْ») نحو ﴿مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٧٩] (أَوِ النَّصْبُ) على الظرفيّة (انْحَتَمْ) أي وجب، يعني أنها لا تستعمل إلا نصبًا على الظرفيّة، أو جرًّا بـ«من» (وَتَأْتِ لِلزَّمَانِ) أي تأتي «عند» مستعملة لزمان الحضور، كحديث «الصحيحين»: « الصبر عند الصَّدْمَة الأولى»، ونحو جئتك عند طلوع الشمس.

وحاصل المعنى بإيضاح أنّ «عند» اسم للحضور الحسي نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: الآية ٤٠] ، والمعنوي نحو قوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [النمل: الآية ٤٠]، وللقرب كذلك، أي حسّا أو معنى نحو قوله تعالى: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤ - ١٥]، ونحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ۝﴾ [ص: الآية ٤٧] ، وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفًا أو مجرورة بـ«من»، وقول العامة: «ذهبت إلى عندِهِ» لَحْنٌ، وقول بعض المولدين [من مجزوء الرّمل]:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي ... لَا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِي

قال الحريري لحن، وليس كما قال، بل كلُّ كلمةٍ ذُكِرَت مرادًا بها لفظها، فسائغ أن تُتَصَرَّفَ تصرفَ الأسماء، وأن تُعرَب، ويُحكَى أصلها، و«عند» هنا أريد لفظها[1].

قال ابن مالك في «الكافية»:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا ... فَابْنِ أَوْ أَعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا اسْمَا

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر كلمتين تُعاقبان «عند»، وهما «لدن»، و«لدى»، فقال:

(...... .... ثُمَّ عَاقَبَتْ ... «عِنْدًا» «لَدَى» كَذَا «لَدُنْ» كَمَا ثَبَتْ

٣٣٧- وَبِابْتِدَاءِ غَايَةٍ وَفَضْلَةِ ... خُصَّتْ وَجَرُّهَا بِـ«مِنْ» فِي الْكَثْرَةِ

(١) هكذا قال ابن هشام، وفيه نظر، بل الظاهر أن المراد بها في البيت معناها، انظر «حاشية» الدسوقي» ج١ ص٤٢٦.

٣٣٨- وَجَرُّ «عِنْدَ» دُونَهُ أَمَّا «لَدَى» ... فَجَرُّهَا مُمْتَنِعٌ مَا وَرَدَا

٣٣٩- وَالْأَوَّلَانِ مُعْرَبَانِ دَائِمَا ... وَقَلَّ فِي «لَدُنْ» كَمَا قَدْ عُلِمَا

٣٤٠- وَقَدْ تُضَافُ هَذِهِ لِلْجُمْلَةِ ... وَقَلَّ أَنْ تُقْطَعَ قَبْلَ «غُدْوَةِ»

٣٤١- إِذْ نَصَبُوا الْغُدْوَةَ أَوْ قَدْ رَفَعُوا ... .)

(ثُمَّ عَاقَبَتْ «عِنْدًا») بالصرف؛ لجوازه فيما أريد لفظه، وفي نسخة «عند» بلا تنوين، وكلاهما يجوز، كما مرّ في نظائره، وهو مفعول مقدّم، وقوله: («لَدَى») فاعل مؤخر، ويجوز العكس، لأن المفاعلة من الجانبين (كَذَا «لَدُنْ») أي هي بمعنى «عند» أيضًا (كَمَا ثَبَتْ) الكاف بمعنى لام التعليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨] الآية، أي لما ثبت عن العرب من استعمال «لدن» بمعنى «عند».

فائدة:

ذكر في «القاموس» لغات «لدن»، فقال: «لَدُنْ» بفتح، فضم، فسكون - و«لَدْنٌ» - بفتح، فسكون - و«لَدِنٌ»، ككَتِفٍ، و«لُدْنٌ» بضم، فسكون - و«لَدْنِ» كجَيْرِ، و«لَدْ» ككَمْ، و«لُدْ» كمُذْ، و«لَدًا» كقَفًا، و«لُدُنْ» بضمّتين، و«لُدُ»، بضمتين، مع حذف النون، و«لَدَى». فهذه إحدى عشرة لغة. انتهى بإيضاح[1].

ونظمت ذلك بقولي:

«لَدُنْ» لَهَا مِنَ اللُّغَاتِ مَا يَلِي ... لَدُنْ بِفَتْحٍ ثُمَّ ضَمٍّ يَنْجَلِي

لَدْنٌ كَفَلْسٍ لَدِنٌ كَكَتِفِ ... لُدْنٌ كَقُفْلٍ وَكَجَيْرٍ فَاعْرِفِ

وَلَدْ كَكَمْ وَلُدْ كَمُذْ ثُمَّ لَدَا ... مِثْلُ قَفًا كَذَا لُدُنْ قَدْ وَرَدَا

بِضَمَّتَيْنِ وَكَذَا لُدُ احْذِفَا ... نُونًا وَخَتْمُهَا لَدَى فَلْتَعْرِفَا

جُمْلَتُهَا تَكُونُ إِحْدَى عَشَرَة ... ذَكَرَهَا الْمَجْدُ[2] كَذَا مُحَرَّرَة

(١) «القاموس المحيط» ص١١٠٨-١١٠٩.

(٢) هو مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط المتوفى سنة (٨١٧هـ).

(**وَبِابْتِدَاءِ غَايَةٍ**) متعلّق بـ«خُصّت»، أي إنّ «لدن» تكون بمعنى «عند» إذا كان المحلّ محلّ ابتداء غاية، بأن وقعت قبلها «من» التي لابتداء الغاية (**وَفَضْلَةٍ**)أي وبكونها فضلةً في الكلام، لا عمدةً (**خُصَّتْ**) بالبناء للمفعول، والضمير لـ«لدن» (**وَجَرُّهَا**) أي جرّ «لدن»، وهو مبتدأ، خبره «في الكثرة» (**بِـ«مِنْ»**) متعلّق بـ«جرّ» (**فِي الْكَثْرَةِ**) أي في الاستعمال ذي الكثرة، يعني أن أكثر استعمالها أن تكون مجرورة بـ«من»، وقوله: (**وَجَرُّ «عِنْدَ»دونه**) أشار به إلى أن جرّ «عند» أقلّ من جرّ «لدنْ»، فجرّها أكثر، بحيث إنه لم تقع في القرآن منصوبةً، وأما «عند» وإن جرّت بـ«من» كثيرًا، إلا أن نصبها أكثر.

(**أَمَّا «لَدَى»، فَجَرُّهَا مُمْتَنِعٌ، مَا وَرَدَا**) بألف الإطلاق، أي لم يرد عن العرب أصلًا.

(**وَالأَوَّلَانِ**) أي «عند»، و«لدى» (**مُعْرَبَانِ دَائِمًا**) أي لم يستعملا إلا معربين (**وَقَلَّ فِي «لَدُنْ»**) أي قلّ استعمال «لدن» معربةً، فالأكثر فيها البناء، قال الرضيّ: وجه بنائها أنها لما زادت على غيرها من الظروف الغير المتصرّفة في عدم التصرّف بكونها ملازمة لمعنى الابتداء توغّلت في مشابهة الحروف، وقوله: (**كَمَا قَدْ عُلِمَا**) بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق، والكاف للتعليل أيضًا، أي لما عُلم ذلك من تتبّع استعمال العرب لها.

(**وَقَدْ تُضَافُ هَذِهِ**) أي «لدن» (**لِلْجُمْلَةِ**) أي إلى الجملة، بخلاف «عند»، و«لدى» فلا يُضافان إلا إلى المفرد (**وَقَلَّ أَنْ تُقْطَعَ**) بالبناء للمفعول، أي قلّ قطع «لدن» عن الإضافة (**قَبْلَ «غُدْوَةٍ»**) أي قبل لفظة «غدوة»، في قوله [من الطويل]:

لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

(**إِذْ**) تعليليّة؛ لأنهم (**نَصَبُوا الْغُدْوَةَ**) أي على التمييز (**أَوْ قَدْ رَفَعُوا**) بإضمار «كان» تامّة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه تُعاقِب «عند» كلمتان:

[**إحداهما**]: «لدى» مطلقًا، نحو قوله ﷻ: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: الآية ١٨] ، ﴿لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: الآية ٢٥] ، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

[**والثانية**]: «لدن»، إذا كان المحل محلّ ابتداء غاية، نحو: قولك: جئت من لدنه، وقد اجتمعتا

في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] ، ولو جيء بـ«عند» فيهما، أو بـ«لدُن» لصحّ، ولكن تُرِك دفعًا للتكرار، وإنما حَسُنَ تكرارُ «لدى» في قوله ﷻ: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عِمرَان: ٤٤] ؛ لتباعد ما بينهما، ولا تصلح «لدن» هنا؛ لأنه ليس محلَّ ابتداءٍ.

ويَفترِقْنَ من وجه ثانٍ، وهو أن «لدن» لا تكون إلا فضلةً، بخلافهما، بدليل قوله ﷻ: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: الآية ٦٢] الآية، وقوله: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [ق: ٤].

ووجهٍ ثالثٍ، وهو أن جرها بـ«من» أكثر من نصبها، حتى إنها لم تجيء في التنزِيل منصوبة، وجر «عند» كثير، وجر «لدى» ممتنع.

ووجه رابعٍ، وهو أنهما معربان، وهي مبنية في لغة الأكثرين.

ووجهِ خامسٍ، وهو أنها قد تضاف للجملة، كقوله [من الطويل]:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ووجهٍ سادسٍ، وهو أنها قد لا تضاف، وذلك أنهم حكوا في «غُدْوَة» الواقعة بعدها الجرَّ بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار «كان» تامّة، وذلك في قول الشاعر [من الطويل]:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجِرَ الْكَلْبِ مِنْهُمُ   لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

والله تعالى أعلم.

ولَمّا كانت «عند» أمكن من «لدى» من وجهين، ذكر ذلك بقوله:

(..... ....   وَخُصَّ «عِنْدٌ» مِنْ «لَدَى» فَاسْتَمِعُوا

٣٤٢- بِجَمْعِهَا الأَعْيَانَ وَالْمَعَانِي   أَمَّا «لَدَى» فَلَمْ تَجِئْ فِي الثَّانِي

٣٤٣- وَعِنْدِيَ الْمَالُ يَغِيبُ أَوْ حَضَرْ   وَلَا تَقُلْ لَدَيَّ إِنْ غَيْبًا يَقَرّْ

٣٤٤- وَاسْتَغْنِ فِي ذَيْنِ بِذَا الْكَلَامِ   عَنْ عَقْدِ فَصْلٍ لَهُمَا فِي اللَّامِ)

(**وَخُصَّ «عِنْدٌ»**) فعل ونائب فاعله، و«عندٌ» بالصرف، وعدمه، كما في نظائره (**مِنْ «لَدَى»**) أي فهي أمكن منها في التصرّف، فتُستعمل في كلّ موضع تقع فيه «لدى»، ولا تُستعمل «لدى» في كلّ موضع تستعمل فيه «عند»، وقوله: (**فَاسْتَمِعُوا**) كمل به البيت، أي استعموا تحقيق هذه

المسائل؛ لأهمّيّتها.

(بِجَمْعِهَا الأَعْيَانَ وَالْمَعَانِي) متعلق بـ«خُصّ»، أي اختصّت بأن تكون ظرفًا للأعيان أي للذوات، نحو زيد عندي، وللمعاني، نحو العلم عند زيد (أَمَّا «لَدَى» فَلَمْ تَجِيءْ فِي الثَّانِي) أي في المعاني، فلا يقال: لَدَى زيدٍ علم.

(وَعِنْدِيَ الْمَالُ يَغِيبُ أَوْ حَضَرْ) أي وتقول: عندي مال، سواء كان حاضرًا، أو غائبًا، فتستعمل في الحاضر والغائب (وَلَا تَقُلْ لَدَيَّ) مال (إِنْ غَنِيًّا يَقِرّْ) بفتح أوله، وثانيه، ويجوز كسره، من قرّ من بابي تَعِبَ، وضرب: إذا ثبت، أي إن ثبت ذلك المال في مكان غائب عنك (وَاسْتَغْنِ فِي ذَيْنِ) أي في «لدن» و«لدى» (بِذَا الْكَلَامِ) أي بهذا البحث الذي استوفيته هنا (عَنْ عَقْدِ فَصْلٍ لَهُمَا فِي اللَّامِ) أي ذكر باب خاصّ بهما في حرف اللام الآتي ذكره.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «عند» أمكنُ من «لَدَى» من وجهين:

[أحدهما]: أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني، تقول: زيد عندي، وهذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به، ويمتنع ذلك في «لدى»، ذكره ابن الشَّجَريّ(1) في «أماليه»، ومَبْرَمَان(2) في «حواشيه».

[والثاني]: أنك تقول: عندي مال، وإن كان غائبًا، ولا تقول: لَدَيَّ مال، إلا إذا كان حاضرًا، قاله الحريري، وأبو هلال العسكري(3)، وابن الشجري، وزعم المَعَرّيّ أنه لا فرق بين لَدَى و«عند»، قال ابن هشام: وقول غيره: أولى.

وقد أغنى هذا البحثُ عن عقد فصل لـ«لدن»، و«لدى» في باب اللام. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(1) هو أبو بكر محمد بن علي العسكريّ، أخذ العربية عن المبرد، والزجاج، وأخذ عنه الفارسيّ، والسيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، وشواهده، مات سنة (٣٤٥هـ). و«الأمالي» كتاب له كبير في الأدب واللغة.

(2) «مَبْرَمَان» بفتح الميمين، والراء، وسكون الموحّدة، لقب، قاله في «القاموس». وهو أبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان العسكري، أخذ العربية عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، شرح كتاب سيبويه وشواهده، توفي سنة (٣٤٥هـ).

(3) هو الحسن بن عبد الله، وهو ابن أخت أبي أحمد العسكري وتلميذه، كان عالما بارعًا في الأدب وعلوم اللغة، له «كتاب الصناعتين»، و«جمهرة الأمثال»، و«التلخيص»، وغيرها، مات سنة (٣٩٥هـ).

(حَرْفُ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الغين من الحروف الحلقيّة، ومخرجها من الحلق، وهي أيضًا من الحروف المجهورة، والغين والخاء في حيّز واحد. انتهى(1).

٣٤٥- «غَيْرٌ» مُضَافٌ وَأَجِزْ أَنْ يُقْطَعَا ... إِنْ فُهِمَ الْمَعْنَى وَ«لَيْسَ» تَابِعَا

٣٤٦- وَقَوْلُهُمْ لَا غَيْرُ لَحْنٌ وَالصَّوَابْ ... فِي لَيْسَ غَيْرُ قَدْ حُكِي فِي ذَا الْكِتَابْ

٣٤٧- بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ بِلَا تَنْوِينِ ... وَالْفَتْحُ إِعْرَابٌ عَلَى الْيَقِينِ

٣٤٨- وَلَيْسَ غَيْرًا جَا مُنَوَّنًا نُصِبْ ... كَالرَّفْعِ فَالإِعْرَابُ فِيهِ مُنْتَصِبْ)

(«غَيْرٌ» مُضَافٌ) مبتدأ وخبره، أي اسم ملازم للإضافة (وَأَجِزْ) فعل أمر من الإجازة (أَنْ يُقْطَعَا) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة، أي أجز قطعه عن الإضافة (إِنْ فُهِمَ الْمَعْنَى) فعلٌ، ونائب فاعله، أي إن كان المعنى مفهومًا عند قطعه (وَ«لَيْسَ» تَابِعًا) أي إن أتى بعد كلمة «ليس» (وَقَوْلُهُمْ) أي قول العلماء (لَا غَيْرُ لَحْنٌ) أي غلط؛ لأنه لم يُنقل قطع «غير» عن الإضافة (وَالصَّوَابُ فِي لَيْسَ غَيْرُ) مبتدأ وخبر، أي الصواب في الاستعمال كائن في «ليس غير»، لا في «لا غير».

تنبيه:

هكذا ادّعى ابن هشام في كتبه أنّ «لا غير» لحن، بل قد بالغ في الإنكار على مرتكبه في «شرح الشذور»، ولكنه ليس بشيء، فقد أثبت المحقّقون نقله عن العرب، فقد كان أبو العبّاس يقول: لا غيرُ بالبناء على الضمّ، كقبلُ وبعدُ، وكذا قال الزمخشريّ، وابن الحاجب، وابن مالك، وأنشد عليه في «باب القسم» من «شرح التسهيل» قول الشاعر [من الطويل]:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وتبعهم صاحب «القاموس»، والرضيّ، وغيرهم من المحقّقين.

(1) «لسان العرب» ٨/٤١٧.

ومن أغرب ما اتّفق لابن هشام أنه مع شدّة إنكاره، فقد استعمله في كتبه كثيرًا، بل يوجد في نفس «المغني» التعبير به، ففي باب «ما يعرف به الفاعل من المفعول» قال: ما نصّه: «وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارًا برفع العشرين لا غير»(١) انتهى، إن هذا لهو العجب العجاب. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقوله: **(قَدْ حُكِي في ذَا الْكِتَابْ)** يعني «مغني اللبيب»، أصل نظمه، والظاهر أنه تعريض من الناظم بأنه انفرد بهذا الإنكار، ولم يُوافق عليه، فقد ردّه المحققون، كما أسلفناه آنفًا. والله تعالى أعلم.

(بالضَّمِّ وَالْفَتْحِ بِلَا تَنْوِينِ) أي لا غير ورد بضم رائه، وفتحه، غير منوّن **(وَالْفَتْحُ إِعْرَابٌ عَلَى الْيَقِينِ)** أي قوله: قبضت عشرة ليس غيرَ بفتح الراء فتحة إعراب، لا بناء، ووجهه أنه على إضمار اسم «ليس»، وحذف ما أضيفت إليه «غير» لفظًا، ونيّة ثبوته **(وَلَيْسَ غَيْرًا جَا مُنَوَّنًا نُصِبْ)** أي منصوبًا **(كَالرَّفْعِ)** أي كما جاء بالرفع منونًا أيضًا **(فَالْإِعْرَابُ فِيهِ)** أي في «غير» **(مُنْتَصِبْ)** اسم فاعل من انتصب الشيءُ: إذا ارتفع، والمراد أن الإعراب في الحالتين ثابتٌ مستقيم؛ إذ التنوين إما للتمكين، فلا يلحق إلا المعربات، أو للعوض، فالمضاف إليه مذكورٌ حكمًا.

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أنّ «غير» اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظًا، إن فُهِم المعنى، وتقدمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم: «لا غير» لحن، هكذا قال ابن هشام، وقد عرفت أن الصواب أنه ليس بلحن.

ويقال: «قبضت عشرة ليس غيرُها» برفع «غير» على حذف الخبر، أي مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم، أي ليس المقبوض غيرَها.

و«ليس غيرَ» بالفتح، من غير تنوين، على إضمار الاسم أيضًا، وحَذْف المضاف إليه لفظًا، ونية ثبوته، كقراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: الآية ٤] بالكسر، من غير تنوين، أي من قبلِ الغَلَب، ومن بعده.

(١) راجع ٢/ ٤٥٤ بنسخة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

و«ليس غيرُ» بالضم من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإن «غيرُ» شُبِّهت بالغايات، كقبلُ وبعدُ، فعلى هذا يَحتمِل أن يكون اسم «ليس»، وأن يكون خبرها، وقال الأخفش(١): ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمان، كقبلُ وبعدُ، ولا مكان كفوقُ وتحتُ، وإنما هو بمنزلة كُلّ وبعض، وعلى هذا فهو الاسم، والخبر محذوف.

وقال ابن خَرُوف: يحتمل الوجهين.

و«ليس غيرًا» بالفتح والتنوين، و«ليس غيرٌ» بالضم والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين، فلا يَلْحق إلا المعربات، وإما للتعويض، فكأن المضاف إليه مذكور. والله تعالى أعلم.

هذا كله فيما إذا لم تُضف لفظًا، وأما إذا أضيفت لفظًا، فقد ذكره بقوله:

٣٤٩- (وَ«غَيْرُ») إِنْ أُضِيفَ لَفْظًا قُسِمَا ... قِسْمَيْنِ وَصْفَ مَا بِنُكْرٍ أُبْهِمَا

٣٥٠- وَ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا﴾ قُرِي ... أَوِ الْمُعَرَّفِ يُدَانِي مَا عَرِي

٣٥١- وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ فِي اسْتِثْنَاءِ مَا ... تَلَا لَهَا مُعْرَبَةً بِمَا انْتَمَى

٣٥٢- لِاسْمٍ بَدَا تَالِي «إِلَّا» يَا فَتَى ... .

(وَ«غَيْرُ») مبتدأ خبره «قُسِما» **(إِنْ أُضِيفَ لَفْظًا قُسِمَا)** بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة **(قِسْمَيْنِ: وَصْفَ مَا بِنُكْرٍ أُبْهِمَا)** بنصب «وصف» بدلًا من «قسمين»، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره. و«أُبهما» بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق، أي وصف الاسم الذي أبهم بسبب كونه نكرةً.

والمعنى أن أحد القسمين أن يكون صفة للنكرة، كما أشار إلى تمثيله بقوله: **(وَ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا﴾** [فاطر: الآية ٣٧] **قُرِي)** أي قرىء في السبعة قوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، فـ«غير» صفة لـ«صالحا»، وهو نكرة **(أَوِ الْمُعَرَّفِ)** بالجرّ عطفًا

(١) هو علي بن أحمد الأندلسيّ برع في العربية، وصنف فيهاكتبا، منها شرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لابن السراج، مات سنة (٥٢٨هـ).

على «نكرة»، وقوله: **(يُدَانِي مَا عَرِي)** بكسر الراء، أي يقارب ذلك المعرَّف ما خلا عن أداة التعريف، وهو المعرّف الجنسيُّ[1]، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: الآية ٧].

(وَالثَّانِ) من قسمي «غير» المضافة لفظًا **(أَنْ تَكُونَ فِي اسْتِثْنَاءِ مَا)** موصولة، أي في استثناء الاسم الذي **(تَلَا لَهَا)** اللام زائدة؛ لأن «تلا» يتعدّى بنفسه، أي تبعها، وأتى بعدها، حال كونها **(مُعْرَبَةً بِمَا)** موصولة أيضًا، أي بالإعراب الذي **(انْتَمَى)** أي انتسب **(لاسْمِ)** متعلّق بما قبله **(بَدَا)** أي ظهر، وأتى، حال كونه **(تَالِيَ)** أي تابع **(«إِلَّا»)** الاستثنائيّة، وقوله: **(يَا فَتَى)** كمل به البيت.

والمعنى: أنه إذا كانت «غير» للاستثناء، تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا»، فإذا كان الكلام تامّا موجبًا، وجب نصبها، نحو قام القوم غير زيد، وإذا كان تامّا غير موجب جاز النصب، والإتباع، وهو المختار، نحو ما قام أحدٌ غيرَ زيد، وغيرُ زيد، وإذا كان منفيا غير تام بأن كان مفرّغًا كان على حسب العوامل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «غير» تستعمل مضافة لفظًا، ولا تتعرف بالإضافة؛ لشدة إبهامها، وإذا أضيفت لفظًا تُستعمَل على وجهين:

[أحدهما]: وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة، نحو قوله تعالى: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: الآية ٣٧] الآية، أو صفة لمعرفة قريبة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] الآية؛ لأن المُعرَّف الجنسيّ قريب من النكرة، ولأن «غيرًا» إذا وقعت بين ضدين ضَعُفَ إبهامها، حتى زعَم ابن السرّاج أنها حينئذ تتعرَّف، وترُدّه الآية الأولى.

[والثاني]: أن تكون استثناءً، فتُعرَب بإعراب الاسم التالي «إلا» في ذلك الكلام، فتقول: جاء القوم غيرَ زيد بالنصب، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيد بالنصب والرفع، وقال تعالى: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: الآية ٩٥] الآية، يُقرأ برفع «غير»، إما على أنه صفة

(١) أي الذي يصلح لِأَنْ يراد به الْجِنْسُ، سواء كان مُعَرّفًا بـ«أل»، أو الإضافة، أو الصلة.

لـ«القاعدون»؛ لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء، وأُبدِلَ على حد قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنۡهُمۡۖ﴾ [النّساء: الآية ٦٦] الآية، ويؤيده قراءة النصب، وأنّ حُسْنَ الوصف في قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: الآية ٧]، إنما كان لاجتماع أمرين: الجنسية، والوقوع بين الضدين، والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يُقرأ بالخفض، صفةً لـ«المؤمنين»، إلا خارج السبع؛ لأنه لا وجه لها إلا الوصف، وقرئ: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓۖ﴾ [الأعراف: الآية ٥٩] بالجر، صفةً على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء، وهي شاذّة، وتَحتَمِل قراءةُ الرفع الاستثناء، على أنه إبدال على المحلّ، مثل «لا إله إلا الله».

ولمّا اختُلِف في انتصاب «غير» في الاستثناء، ذكره بقوله:

.... **وَالْخُلْفُ فِي انْتِصَابِهَا قَدْ ثَبَتَا**

(وَالْخُلْفُ) أي اختلاف النحاة، وهو مبتدأ **(فِي انْتِصَابِهَا)** أي انتصاب «غير» الواقعة في الاستثناء، وقوله: **(قَدْ ثَبَتَا)** بألف الإطلاق، خبر المبتدإ.

وحاصل المعنى: أنه اختُلف في انتصاب «غير» في الاستثناء، فقال المغاربة: عن تمام الكلام، كانتصاب الاسم بعد «إلا» عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسيّ، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابن الباذش[1].

تنبيهات:

(الأول): أنه يجوز بناء «غير» على الفتح، إذا أضيفت إلى مبنيّ، كقوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

وقوله [من الرمل]:

لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ ... تُلْفِهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ

(١) هو علي بن أحمد عالم أندلسيّ، بَرَعَ في العربية، وصنّف فيها كتبا، منها شرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لابن السرّاج، توفي سنة (٥٢٨هـ). قال في «القاموس»: باذِش، كصاحب، والذال معجمة، أبو عبد الله بن الباذش، من نُحاة المغرب. انتهى.

وذلك في البيت الأول أقوى؛ لأنه انضم فيه إلى الإبهام، والإضافة لمبنيّ، تَضَمُّنُ «غير» معنى «إلا». والله تعالى أعلم.

(الثاني): من مشكل التراكيب التي وَقعت فيها كلمة «غير» قول الحَكَمِيّ[1] [من المديد]:

غَـيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ وَالحَزَنِ

وفيه ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن «غير» مبتدأ لا خبر له، بل لِمَا أُضيف إليه مرفوع يُغني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوض لفظًا، وهو في قوة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحبًا للهَمّ والحزَنِ، فهو نظير: ما مضروبٌ الزيدان، والنائب عن الفاعل الظرف، قاله ابن الشجري، وتبعه ابن مالك.

[والثاني]: أن «غير» خبر مقدّم، والأصل: زمنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوفٍ عليه، ثم قُدِّمت «غير» وما بعدها، ثم حُذف «زمن» دون صفته، فعاد الضمير المجرور بـ«على» على غير مذكور، فَأُتِيَ بالاسم الظاهر مكانه، قاله ابن جني، وتبعه ابن الحاجب.

[فإن قيل]: فيه حذف الموصوف، مع أن الصفة غير مفردة، وهو في مثل هذا ممتنع.

[قلنا]: إنما يمتنع في النثر، وهذا شعر، فيجوز فيه، كقوله [من الوافر]:

أَنَـا ابْـنُ جَـلَا وَطَـلَّاعُ الـثَّـنَـايَـا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

أي أنا ابن رجلٍ جلا الأمورَ، وقوله [من مشطور الرجز]:

مَـالَـكَ عِـنْـدِي غَـيْـرُ سَـوْطٍ وَحَـجَـرْ
وَغَـيْـرُ كَـبْـدَاءَ شَـدِيـدَةِ الْـوَتَـرْ
تَـرْمِـي بِـكَـفَّـيْ كَـانَ مِـنْ أَرْمَـى الْـبَـشَـرْ

أي بكفّي رجلٍ كان.

[والثالث]: أنه خبر لمحذوف، و«مأسوف» مصدر جاء على مَفعُول، كالمعسور والميسور،

(١) بفتحتين، هو المسمّى بأبي نُواس.

والمراد به اسم الفاعل، والمعنى أنا غير آسف على زمن، هذه صفته، قاله ابن الخشاب[1]، وهو ظاهر التعسف[2].

(التنبيه الثالث): من الأبيات المشكلة معانيها قولُ حسان رضي الله عنه [من الطويل]:

أَتَانَا فَلَمْ نَعْدِلْ سِوَاهُ بِغَيْرِهِ نَبِيٌّ بَدَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ هَادِيَا

فيقال: سواه هو غيره، فكأنه قال: لم نعدل غيره بغيره.

[والجواب]: أن الهاء في بغيره للسوى، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغير سواه هو نفسه عليه السلام، فالمعنى: لم نعدل سواه به. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

(١) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغداديّ، كان عالمًا في الأدب، والتفسير، والحديث، والفرائض، توفّي سنة (٥٦٧ هـ) ببغداد.

(٢) قال الأمير في «حاشيته» ١٣٨/١: الحقّ -كما قال الشارح- أن لا تعسّف فيه. انتهى.

(حَرْفُ الْفَاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: هي من الحروف المهموسة، ومن الحروف الشَّفَوِيَّة. انتهى[1].

٣٥٣- (وَالْفَاءُ إِنْ أُفْرِدَ حَرْفٌ مُهْمَلُ   وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ حَيْثُ يُعْمِلُ
٣٥٤- نَصْبًا لِفَا الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَهْ   وَالنَّاصِبُ الأَصَحُّ «أَنْ» لَا بَادِيَهْ
٣٥٥- وَفِي فَمِثْلِكِ رَوَى الْمُبَرِّدُ   جَرًّا بِهَا وَبِرُبَ الْمُعْتَمَدُ)

(**وَالْفَاءُ إِنْ أُفْرِدَ**) احترز به عما إذا كانت جزأً من كلمة، كـ«في»، فإنها من حروف المباني، فلا يكون لها ما لحروف المعاني من الأحكام، وإنَّما ذكره؛ لما سبق في نظائره، وهو مبتدأ خبره (**حَرْفٌ مُهْمَلُ**) أي لا عمل له، فلا ينافي أنه يُستعمل للمعاني الآتية (**وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ**) أفرده باعتبار الفريق (**حَيْثُ يُعْمِلُ**) بالبناء للفاعل، من الإعمال، أي حيث قال بعملها (**نَصْبًا لِفَا**) بالقصر للضرورة (**الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَهْ**) أي للمضارع التالي لفاء الأجوبة الثمانية، نحو «ما تأتينا، فتحدِّثَنَا»، ولو قال: «التسعة»، لكان أولى؛ لأنها عند الكوفيين تسعة؛ حيث يزيدون الترجّي، والأجوبة هي المجموعة في قول بعضهم [من البسيط]:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمِ   تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا

(**وَالنَّاصِبُ الأَصَحُّ أَنْ**) مبتدأ وخبره، واعترض بـ«الأصحّ» بينهما، يعني أن الأصحّ هي «أن» المصدريّة، مضمرة (**لَا بَادِيَهْ**) أي لا ظاهرة.

(**وَفِي**) قول امرىء القيس [من الطويل]:

(**فَمِثْلِكِ**) حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ   فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

(**رَوَى الْمُبَرِّدُ جَرًّا بِهَا**) أي بالفاء، وقوله: (**وَبِرُبَ الْمُعْتَمَدُ**) بتخفيف الموحّدة، لغة في «ربّ» بتشديدها، كما سبق، أشار به إلى أن الأصحّ أن الجرّ بـ«ربّ» محذوفةً، كما سبق أيضًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الفاء المفردة حرفٌ مهملٌ، خلافا لبعض الكوفيين في

(١) «لسان العرب» ٣/٩.

قولهم: إنها ناصبة بنفسها في نحو قولك: «ما تأتينا فتحدثَنا»، وللمبرد في قوله: إنها خافضة في نحو: «فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ» البيت، في رواية من جرَّ مِثْلًا والمعطوفَ[1] والصحيح أن النصب بـ«أن» مضمرةً كما سيأتي، وأن الجر بـ«رُبّ» مضمرةً كما مرّ. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أقسامها، فقال:

٣٥٦- (أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ فَعَاطِفَهْ   مُفَادُهَا ثَلَاثَةٌ لَدَى الصِّفَهْ
٣٥٧- أَوَّلُهَا التَّرْتِيبُ وَهْوَ قَدْ قُسِمْ   لِمَعْنَوِيٍّ أَوْ لِذِكْرِيٍّ عُلِمْ)

(**أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ**) مبتدأ وخبره، أي أقسام الفاء المفردة (**فَعَاطِفَهْ**) أي فأحد الأقسام، أن تكون عاطفة (**مُفَادُهَا**) بضم الميم، اسم مفعول لـ«أفاد»، أي ما تفيده (**ثَلَاثَةٌ لَدَى الصِّفَهْ**) أي عند الوصف بها (**أَوَّلُهَا التَّرْتِيبُ**) أي أول تلك الفوائد الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه (**وَهْوَ**) أي الترتيب (**قَدْ قُسِمْ**) بالبناء للمفعول (**لِمَعْنَوِيٍّ**) وهو المسمّى بالرُّتْبِيّ، وهو أن يكون ما بعدها حاصلًا بعد ما قبلها في الواقع، نحو قام زيد، فعمرو، فقيام عمرو في نفس الأمر واقع بعد قيام زيد (**أَوْ لِذِكْرِيٍّ**) وهو أن يكون ما بعدها حاصلًا بعد ما قبلها في اللفظ فقط، وأما في الواقع فتارة يكون حاصلًا معه في آن واحد، أو قبله، وقوله: (**عُلِمْ**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«ذكريّ» أي معلوم بذكره سابقًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الفاء العاطفة تفيد ثلاثة أمور:

[**أحدها**]: الترتيب، وهو نوعان: معنويٌّ، كما في قام زيد فعمرو، وذكريّ، وهو عطف مُفصَّلٍ على مُجمَلٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] الآية، ونحو قوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: الآية ١٥٣] الآية، ونحو قوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: الآية ٤٥] الآية، ونحو: «توضأ، فغسل وجهه، ويديه، ومسح رأسه، ورجليه».

وقال الفراء: إنها لا تفيد الترتيب مطلقًا، وهذا مع قوله: إن الواو تفيد الترتيب غريب، واحتج

(١) احترز به عن رواية من يرفعها بالابتداء؛ إذ الأمر فيها ظاهر. «دسوقيّ» ١/١٧٢.

بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وأُجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري.

وقال الجرميّ: لا تُفيد الفاء الترتيب في البقاع، ولا في الأمطار، بدليل قوله [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقولِهم: «مُطِرنا مكان كذا، فمكان كذا»، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمر الثاني، مما تفيده الفاء العاطفة، فقال:

٣٥٨ـ (وَالثَّانِ تَعْقِيبٌ فَذَاكَ قَدْ أَتَى ... بِقَدْرِ مَا الدَّوَامُ فِيهِ ثَبَتَا)

(وَالثَّانِ) أي الأمر الثاني مما تُفيده الفاء العاطفة (تَعْقِيبٌ) هو وقوع ما بعدها إِثْرَ ما قبلها بلا مُهْلة، ثم إن هذا التعقيب في كلّ شيء بحسبه، كما أشار إليه بقوله: (فَذَاكَ) الفاء فصيحيّة، أي التعقيب (قَدْ أَتَى) أي حصل ووُجد (بِقَدْرِ مَا الدَّوَامُ فِيهِ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي بحسب ثبوت دوام معطوفها، فـ«ما» مصدريّة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الأمر الثاني من فوائد الفاء العاطفة: التعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: «تزوّج فلان، فوُلد له» إذا لم يكن بينهما إلا مدةُ الحمل، وإن كانت متطاولة، و«دخلتُ البصرة، فبغداد»، إذا لم تُقم في البصرة، ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: الآية ٦٣] الآية، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تَستلزم التعقيب، بدليل صحة قولك: «إن يُسلِم فهو يدخل الجنة»، ومعلوم ما بينهما من المُهلة، وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى «ثم»، ومنه الآية، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: الآية ١٤] الآية، فالفاءات في ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ [المؤمنون: الآية ١٤]، وفي ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ﴾ [المؤمنون: الآية ١٤]، وفي ﴿فَكَسَوْنَا﴾ [المؤمنون: الآية ١٤] بمعنى «ثمّ» لتراخي معطوفاتها، وتارة بمعنى الواو، كقوله:

* .... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ *

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز: جلست بين زيد فعمرو.

وأُجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول، فمواضع حومل، كما يجوز: جلست بين العلماء، فالزهاد.

وقال بعض البغداديين: الأصل «ما بين»، فحذف «ما» دون «بين» كما عَكَسَ ذلك من قال [من البسيط]:

* يَا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنًا إِلَى قَدَمِ[1] *

أصله ما بين قرن، فحَذَف «بين»، وأقام «قرنا» مقامها، ومثله قوله تعالى: ﴿مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: الآية ٢٦]، قال: والفاء نائبة عن «إلى».

قال ابن هشام: ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: وصحت إضافة «بين» إلى «الدخول» لاشتماله على مواضع، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول، وكون الفاء للغاية بمنزلة «إلى» غريب، وقد يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله [من الطويل]:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا ... إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُمَا

إذ المعنى شَغْبًا، فبدا، وهما موضعان، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده:

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً ... بِهَذَا فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

قال ابن هشام: وهذا معنى غريب؛ لأني لم أرَ من ذكره انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمر الثالث، مما تفيده الفاء العاطفة، فقال:

٣٥٩ـ (وَثَالِثُ الْمُفَادِ مِنْهَا السَّبَبُ ... فِي الْوَصْفِ وَالْجُمْلَةِ ذَاكَ يَغْلِبُ)

(وَثَالِثُ الْمُفَادِ مِنْهَا) تقدّم أنه اسم مفعول لـ«أفاد»، أي ثالث ما يستفاد من الفاء العاطفة (السَّبَبُ) أي إفادتها السببيّة، حال كونها واقعة (فِي الْوَصْفِ) نحو: قوله تعالى: ﴿فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الواقعة: ٥٣]، (وَالْجُمْلَةِ) أي أو واقعة في الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ

(١) صدر بيت عجزه: وَلاَ حِبَالَ مُحِبٍّ وَاصِلٍ تَصِلُ.

عَلَيۡهِۖ﴾ [القَصَص: الآية ١٥] الآية، وقوله: (ذاكَ يَغْلِبُ) إشارة إلى كلّ من الوصف والجملة، يعني أن معنى السببيّة غالب في الفاء العاطفة للجملة، أو الصفة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الأمر الثالث من الأمور الثلاثة التي تفيدها الفاء العاطفة السببية، وذلك غالب في العاطفة جملةً أو صفة:

فالأول نحو قوله ﷻ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: الآية ١٥] الآية، ونحو قوله ﷻ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة: الآية ٣٧].

والثاني نحو قوله تعالى: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ * فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ * فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤]، وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب، نحو قوله: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجۡلٖ سَمِينٖ * فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيۡهِمۡ﴾ الآية [الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧]،، ونحو قوله: ﴿لَّقَدۡ كُنتَ فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾ [ق: الآية ٢٢] الآية، ونحو: ﴿فَأَقۡبَلَتِ ٱمۡرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٖ فَصَكَّتۡ وَجۡهَهَا﴾ [الذاريات: الآية ٢٩] الآية، ونحو: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا * فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ الآية [الصافات: ٢ ـ ٣].

وقال الزمخشريّ: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

[أحدها]: أن تدلّ على ترتيب معانيها في الوجود، كقوله [من السريع]:

يَا لَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ فَالصْـ ... ـصَابِحِ فَالْغَانِمِ فَالآيِبِ[1]

أي الذي صَبَحَ، فغَنِمَ، فآب.

[والثاني]: أن تدلّ على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل، فالأفضل، واعمل الأحسن، فالأجمل.

[والثالث]: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو: «رحم الله المحلقين، فالمقصرين». انتهى.

والبيت لابن زَيّابة يقول: يالهف أمي على الحارث، إذ صَبَحَ قومي بالغارة، فغَنِمَ، فآب سليمًا،

(١) «اللهف»: كلمة تحسّر، و«زيّابة»: اسم أمه، والحارث هو ابن همام الشيبانيّ، وصبح بتخفيف الموحدة أي أغار صباحًا، والآيب: الراجع.

ألا أكون لقيته فقتلته، وذلك لأنه يريد: يا لهف نفسي. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام الفاء الثلاثة، وهي العاطفة، شرع يبيّن القسم الثاني، فقال:

٣٦٠ـ (وَالثَّانِ مِنْ أَقْسَامِهَا أَنْ تَرْبِطَا ... جَوَابَ شَرْطٍ هَاكَ فِيهِ ضَابِطَا

٣٦١ـ كُلُّ جَوَابٍ لَا يُبَاشِرُ الأَدَاتْ ... تَلْزَمُ فِيهِ الْفَاءُ فِي نَشْرِ الثِّقَاتْ

(وَالثَّانِ مِنْ أَقْسَامِهَا) أي أقسام الفاء المفردة **(أَنْ تَرْبِطَا)** بالبناء للفاعل، وألف الإطلاق، **(جَوَابَ شَرْطٍ)** بالنصب مفعولًا لما قبله، يعني أن القسم الثاني أن تكون رابطة لجواب الشرط **(هَاكَ فِيهِ)** أي خذ في هذا القسم **(ضَابِطًا)** أي ما يَضبط لك مسائله، حتى تعرفها معرفة جيّدة، لا لبس فيها **(كُلُّ جَوَابٍ)** مبتدأ خبره جملة «تلزم إلخ» **(لَا يُبَاشِرُ الأَدَاتْ)** أي لا يصلح لأن يكون فعل شرط **(تَلْزَمُ فِيهِ الْفَاءُ)** أي يجب الإتيان في ذلك الجواب بالفاء؛ لتربط بينه وبين فعل الشرط، وقوله: **(فِي نَشْرِ الثِّقَاتْ)** كمل به البيت، أي ذلك ثابت فيما قاله الثقات الذين يوثق بنقلهم عن العرب.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ الثاني من أوجه الفاء المفردة أن تكون رابطة لجواب الشرط، وذلك حيث لا يصلُح لأن يكون شرطًا، كما سيأتي تفصيله.

ثم مواضع هذا الضابط، فقال:

٣٦٢ـ (مُنْحَصِرٌ فِي السِّتِّ مِنْ مَسَائِلِ ... اسْمِيَّةُ الْجُمَلِ أَمْرُهَا جَلِي

٣٦٣ـ وَذَاتُ فِعْلٍ جَامِدٍ قُلْ ثَانِيَهْ ... وَالطَّلَبِيَّةُ لِتِلْكَ تَالِيَهْ

٣٦٤ـ وَالْمَاضَوِيَّةُ بِـ«قَدْ» هِيَ رَابِعَهْ ... وَالآتِ ذُو التَّنْفِيسِ كَانَ تَابِعَهْ

٣٦٥ـ وَذَاتُ الافْتِتَاحِ بِالْمَصْدَرِ ... سَادِسَةٌ كَرُبَّ لَوْ لَمْ تَظْهَرِ)

(مُنْحَصِرٌ) خبر لمحذوف، أي هو منحصر **(فِي السِّتِّ مِنْ مَسَائِلِ، اسْمِيَّةُ الْجُمَلِ أَمْرُهَا جَلِي)** أي واضح، فـ«اسمية» مبتدأ أول، و«أمرها» مبتدأ ثانٍ، وجملة «جلي» خبره، والجملة خبر الأول، وإضافة «اسميّة» إلى «الجمل» من إضافة الصفة للموصوف، أي الجمل الاسميّة، يعني أن إحدى

تلك المسائل الست أن يكون الجواب جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧].

(وَذَاتُ فِعْلٍ جَامِدٍ قُلْ ثَانِيَهْ) أي ثانية المسائل أن تكون فعلية فعلها جامد، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، (وَالطَّلَبِيَّةُ لِتِلْكَ تَالِيَهْ) أي تابعة للمسألة الثانية فهي ثالثة المسائل، وهي أن يكون فعلها إنشائيًا نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ الآية [آل عمران: ٣١]، (وَالْمَاضَوِيَّةُ بِـ«قَدْ» هِي رَابِعَهْ) أي الجملة التي فعلها ماض، مقرون بـ«قد» رابعة المسائل، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: الآية ٧٧] (وَالآتِ) أي المضارع، سمّاه آتيًا لأن معناه مستقبل، وأصله «الآتي» حُذفت ياؤه للوزن (ذُو التَّنْفِيسِ) أي المقترن بأداة التنفيس، وهي السين، و«سوف» (كَانَ تَابِعَهْ) أي تابع ما قبله، وهو المسألة الرابعة، يعني أن خامس المسائل أن تكون الجملة مضارعيّة، اقترنت بحرف التنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: الآية ٥٤] (وَذَاتُ الافْتِتَاحِ بِالْمُصَدَّرِ) بفتح الدال، أي الجملة المقترنة بالحرف الذي له الصدر (سَادِسَةٌ) أي سادسة المسائل، يعني أن المسألة السادسة أن تقترن الجملة بحرف له الصدر (كَرُبَّ) فقد تقدّم أن لها الصدر، وقوله: (لَوْ لَمْ تَظْهَرِ) أي ولو كانت «ربّ» مضمرة غير ظاهرة، نحو: «فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ...» البيت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الضابط الذي تقدّم منحصر في ست مسائل:

[إحداها]: أن يكون الجواب جملة اسمية، نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: الآية ١٧]، ونحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: الآية ١١٨].

[الثانية]: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامد، نحو قوله ﷻ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ﴾ الآية [الكهف: ٣٩ - ٤٠]، وقوله: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: الآية ٢٧١] الآية،، وقوله: ﴿وَمَن يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ [النساء: الآية ٣٨]، وقوله: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨].

[الثالثة]: أن يكون فعلها إنشائيًا، نحو قوله ﷻ: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ٣١] الآية، ونحو: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٠] الآية، ونحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: الآية ٣٠]، فيه أمران: الاسمية، والإنشائية، ونحو: «إن قام زيد فوالله لأقومنّ»، ونحو: «إن لم يتب زيدٌ فيا خُسْرَهُ رجلًا».

[والرابعة]: أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنًى، إما حقيقةً، نحو قوله ﷻ: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ونحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧]، و«قد» هنا مقدرة، وإما مجازًا نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: الآية ٩٠] الآية، نُزِّل هذا الفعل لتحقق وقوعه مَنْزِلة ما وقع.

[والخامسة]: أن تقترن بحرف استقبال، نحو قوله ﷻ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: الآية ٥٤] الآية، ونحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: الآية ١١٥] الآية.

[السادسة]: أن تقترن بحرف له الصدر، كقوله [من الوافر]:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ ... عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

لِمَا عَرَفْتَ من أن «رُبّ» مقدرة، وأنها لها الصدر، وإنما دخلت في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] الآية،لتقدير الفعل خبرًا لمحذوف، فالجملة اسمية.

وقد مر أن «إذا» الفُجائيّة قد تنوب عن الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: الآية ٣٦]، وأن الفاء قد تُحذف للضرورة، كقوله [من البسيط]:

* مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا *

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر، وزعم أن الرواية:

* مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ *

وعن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الصحيح، وأن منه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾

﴿لِلْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠] الآية، وقد تقدم تأويله(1).

قلت: هكذا قال ابن هشام، والذي يظهر لي أن ما قاله الأخفش، وهو ظاهر الآية، كالحديث الآتي، هو الحقّ؛ لأنه لا يؤدي إلى تكلّف، وتعسّف، بخلاف التأويل المذكور، فإن التكلّف فيه مما لا يخفى على أحد، وما ليس فيه تكلّف فهو أولى وأقرب، بحمل الآية عليه، فتأمله بإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللقطة: «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها».

تنبيه:

كما تَربط الفاء الجواب بشرطه، كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط، وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فُهِم ما أراده المتكلم، من تَرَتُّب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره، وهذه الفاء بمَنْزِلة لام التوطئة في نحو قوله ﷻ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: الآية ١٢] الآية، في إيذانها بما أراده المتكلم، من معنى القسم، وقد قرئ بالإثبات والحذف قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: الآية ٣٠] الآية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام الفاء المفردة، فقال:

٣٦٦- (وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ فَاءٌ زَائِدَهْ ... فَسِيبَوَيْهِ لَا يَرَاهَا وَارِدَهْ

٣٦٧- وَالْأَخْفَشُ الْمُجِيزُ فِي كُلِّ خَبَرْ ... وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَ ذَلِكَ الْخَبَرْ

٣٦٨- بِكَوْنِهِ الْأَمْرَ أَوِ النَّهْيِ وَمَنْ ... يَمْنَعْ يُؤَوِّلِ الْكَلَامَ فَاسْمَعَنْ)

(وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ) للفاء المفردة (فَاءٌ زَائِدَهْ) أي لاتفيد عطفًا، ولا ربطًا، ولا سببيّة، فلا ينافي أنها تفيد الكلام التوكيد، والقوّة، كما هو شأن الحروف الزوائد (فَسِيبَوَيْهِ لَا يَرَاهَا وَارِدَهْ) أي لا

(1) أي بأن قوله: ﴿الوصيّة للوالدين﴾ نائب فاعل ﴿كُتب عليكم إذا حضر﴾ وجواب الشرط محذوف، أي كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الوصيّة للوالدين إن ترك خيرًا فليوص.

يعتقد، ولا يُثبت ورودها في كلام العرب (وَالْأَخْفَشُ الْمُجِيزُ) مبتدأ وخبره (فِي كُلِّ خَبَرْ) يعني أنه أجاز زيادتها في خبر المبتدإ مطلقًا، أي سواء كان أمرًا أو نهيًا، أو غير ذلك (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة (قَيَّدَ ذَلِكَ الْخَبَرْ بِكَوْنِهِ الْأَمْرَ أَوِ النَّهْيِ) أي بكون ذلك الخبر أمرًا، أو نهيًا (وَمَنْ يَمْنَعْ) كسيبويه (يُؤَوِّلِ الْكَلَامَ) بما ينفي زيادتها، كما سيأتي إيضاحه، إن شاء الله تعالى، وقوله: (فَاسْمَعَنْ) كمل به البيت، أي اسمعنّ ما سبق من التحقيق، فإنه بالسماع حقيق.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من أقسام الفاء المفردة أن تكون زائدة، دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يثبته سيبويه، وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقًا، وحكى: «أخُوكَ فَوُجِدَ»، وقيّد الفراء، والأعلم، وجماعةٌ الجواز بكون الخبر أمرًا، أو نهيًا، فالأمر كقوله [من الطويل]:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ... وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا

وقوله [من الخفيف]:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ ... أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

وحمل عليه الزجاج قوله ﷻ: ﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾ [ص: الآية ٥٧] الآية. والنهي نحو: «زيدٌ فلا تضربه». وقال ابن بَرْهَان: تُزاد الفاء عند أصحابنا - أي البصريين - جميعًا(1)، كقوله [من الكامل]:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

انتهى.

وتأول المانعون(2) قوله: «خولانُ فانكِح» على أن التقدير: «هذه خولانُ»، وقوله: «أنت فانظر» على أن التقدير: انظر فانظر، ثم حذف انظر الأول وحده، فبرز ضميره، فقيل: أنت فانظر، والبيت الثالث ضرورة، وأما الآية فالخبر ﴿حَمِيمٌ﴾ [ص: الآية ٥٧]، وما بينهما معترض، أو

(1) يريد ما عدا سيبويه.

(2) أي سيبويه، ومن قال بقوله.

﴿هَٰذَا﴾ منصوب بمحذوف، يفسره ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص: الآية ٥٧] ، مثل ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: الآية ٤٠] ، وعلى هذا فـ﴿حَمِيمٌ﴾ بتقدير: هو حميم.

تنبيه:

مما زيدت فيه الفاء قوله [من الكامل]:

لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جُرْمُهَا ... فَتَرَكْتُ ضَاحِيَ جِلْدِهَا يَتَذَبْذَبُ

لأن الفاء لا تدخل في جواب «لمَّا» خلافا لابن مالك، وأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] الآية، فالجواب محذوف، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٨٩] الآية، فقيل: جواب «لَمَّا» الأولى «لما» الثانية، وجوابها، وهذا مردود؛ لاقترانه بالفاء، وقيل: ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٨٩] جواب لهما؛ لأن الثانية تكرير للأولى، وقيل: جواب الأولى محذوف، أي أنكروه.

قلت: القول الثاني، وهو أن الجواب ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٨٩] أرجح عندي؛ لوضوحه. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

الفاء في نحو قوله ﷻ: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزُّمَر: الآية ٦٦] الآية، جواب لـ«أمّا» مقدّرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي، وفيه بُعْدٌ، وعاطفة عند غيره، والأصل تَنَبَّهْ، فاعبد الله، ثم حذف تنبه، وقُدِّم المنصوب على الفاء؛ إصلاحًا للفظ، كيلا تقع الفاء صدرًا، كما قال الجميع في الفاء في نحو: «أما زيدًا فاضرب»؛ إذ الأصل مهما يكن من شيء، فاضرب زيدًا، وقد مضى شرحه في حرف الهمزة، وبالله تعالى التوفيق.

تنبيه آخر:

الفاء في نحو: «خرجت فإذا الأسد» زائدة لازمة عند الفارسيّ، والمازنيّ، وجماعة، وعاطفةٌ عند مَبْرَمَان، وأبي الفتح، وللسببية المحضة كفاء الجواب، عند أبي إسحاق.

قال ابن هشام: ويجب عندي أن يُحمَل على ذلك مثل قوله ﷻ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ الآية، ونحو: «ائتني فإني أكرمك»، إذ لا يُعطَف الإنشاء على الخبر، ولا العكس، ولا يَحسُن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها. انتهى. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قوله ﷻ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحُجرات: الآية ١٢] الآية، قُدِّر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه - يعني والغيبة مثله - فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ، وهو «هذا»، وقال الفارسيّ: التقدير: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وضعفه ابن الشجري بأن فيه حذف الموصول، وهو ما المصدرية دون صلتها، وذلك رديء، وجملة ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٢] عطف على ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحُجرات: الآية ١٢] على التقدير الأول، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسيّ.

قال ابن هشام: وبَعْدُ فعندي أن ابن الشجريّ لم يتأمل كلام الفارسيّ، فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: «لا»، فقيل لهم: فكرهتموه فاكرهوا الغيبة، واتقوا الله، فـ«اتقوا» عطف على «فاكرهوا» وإن لم يُذكَر كما في قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: الآية ٦٠] الآية.

والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة، وإن لم تكن «كما» مذكورة، كما أن «ما تأتينا فتحدثنا» معناه: فكيف تحدثنا، وإن لم تكن «كيف» مذكورة. انتهى.

وهذا يقتضي أن «كما» ليست محذوفة، بل أن المعنى يعطيها، فهو تفسير معنىً، لا تفسير إعراب. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس. والله تعالى أعلم.

ولما قيل: إن الفاء تأتي للاستئناف، ذكره بقوله:

٣٦٩- (وَكَوْنُ فَائِهِمْ لِلِاسْتِئْنَافِ ... نُقِلَ فِي الشِّعْرِ عَلَى الْخِلَافِ

٣٧٠- «الشِّعْرُ صَعْبٌ وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ ... إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهْ

٣٧١- زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهْ ... يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ»)

(**وَكَوْنُ فَائِهِمْ**) أي العرب، أضافها إليهم؛ لأن الكلام قاصر على بيان لغتهم (**للاسْتِئْنَافِ، نَقِلَ فِي الشِّعْرِ عَلَى الْخِلَافِ**) يعني أن بعضهم نقل مجيء الفاء للاستئناف، في الشعر خاصّة، وذلك كقوله [من الطويل]:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ ... وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ

أي فهو ينطق؛ لأنها لو كانت للعطف لَجُزِم ما بعدها، ولو كانت للسببية لنُصِب، ومثله قوله ﷻ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: الآية ١١٧] بالرفع، أي فهو يكون حينئذ، ومنه أيضًا البيتان اللذان أوردهما في النظم، وهما للحُطَيئة[1] (**الشِّعْرُ صَعْبٌ**) أي شاقّ (**وَطَوِيلٌ سُلَّمُهْ**) أي محلّ صعوده (**إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهْ**) أي لا يعلم طوله، وصعوبة الرُّقيّ عليه (**زَلَّتْ**) أي عثرت (**بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ**) بفتح، فكسر: القرار في الأرض، جمعه أَحِضَّةٌ وحُضُضٌ (**قَدَمُهْ**) فاعل «زلّت» (**يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ**) أي يأتي به فصيحًا (**فَيُعْجِمُهْ**) أي يأتي به أعجميًا لا فصاحة فيه.

وقال الدسوقيّ: قوله: «الشعر صعب إلخ» ضمير «به»، و«فيه»، و«يعلمه» المنصوب للسلّم، ويجوز في الثاني أن يكون راجعًا للشعر، وضمير «يُعربه»، و«يُعجمه» المنصوب للشعر، وضمير «به» و«قدمه» لـ«الذي»، و«الحضيض»: القرار من الأرض عند مُنقَطَع الجبل، والمراد أن من لا يَعرِف أساليب الكلام العربيّ لا يستطيع إذا أنشد الشعر توفية كلّ مقام حقّه من العبارة، فإذا تعاطى الشعر يريد أن يأتي به عربيًا فصيحًا، زلّ بسبب جهله بمقتضيات الأحوال، فيُعجمه، أي

(١) «الحطيئة» - بضم، ففتح - اسمه جَرْوَل بن أوس بن جؤية بن مخزوم بن مالك بن غالب بن قُطيعة بن عبس، وكنيته أبو مليكة، واختُلف في تلقيبه بالحطيئة فقيل: لُقِّب به لقصره وقربه من الأرض، وقيل: لدمامته، وقيل: لأنه ضَرَط بين قوم، فقيل له: ما هذا؟ فقال: حُطْأة، يقال: حَطَأ: إذا ضَرط، وقيل: لأنه كان محطوطة رِجْلُهُ، والرجل المحطوطة: هي التي لا أخمَصَ لها. انتهى «شرح أبيات المغني» للبغدادي ٤/ ٦٠.

يأتي به عجميًا، لا رَونَق له، ولا فصاحة. انتهى[1].

والشاهد: «فيُعجِمُهُ» بالرفع، أي فهو يعجمه، ولا يجوز نصبه بالعطف؛ لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق أن الفاء في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، والمعطوف عليه في هذا الشعر قوله: «يريد»، وإنما يُقدِّر النحويون كلمة «هو» ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا أنهى الكلام على الفاء المفردة، شرع يبيّن «في»، فقال:

٣٧٢- (فِي حَرْفُ جَرٍّ فَلَهُ قَدْ ثَبَتَا ... عَشَرَةُ الْمَعَانِ فَادْرِ يَا فَتَى

٣٧٣- ظَرْفِيَّةٌ مَكَانًا أَوْ زَمَانَا ... ثُمَّ الْمُصَاحَبَةُ فِيهِ بَانَا

٣٧٤- وَالثَّالِثُ التَّعْلِيلُ أَمَّا الرَّابِعُ ... فَكَـ«عَلَى» عَنِ الْقُرَانِ يُسْمَعُ

٣٧٥- وَكَوْنُهَا كَالْبَاءِ فِيهِ خَامِسُ ... وَكَـ«إِلَى» يُعَدُّ فِيهِ السَّادِسُ

٣٧٦- وَكَوْنُهَا كَـ«مِنْ» تَلَاهَا سَابِعَا ... لَهُ الْمُقَايَسَةُ ثَامِنًا رَعَى

٣٧٧- وَالتَّاسِعُ التَّعْوِيضُ ثُمَّ الْعَاشِرُ ... تَوْكِيدُهُمْ فَتَمَّ مَا قَدْ ذَكَرُوا)

(**فِي حَرْفُ جَرٍّ**) مبتدأ وخبره (**فَلَهُ**) أي لـ«في» ذكّره باعتبار أنه لفظ، وقد سبق أنه ونظائره يجوز فيه التذكير والتأنيث، فلا تنس نصيبك (**قَدْ ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، وفاعله قوله: (**عَشَرَةُ الْمَعَانِ**) حذفت ياؤه للوزن، وقوله: (**فَادْرِ يَافَتَى**) كمل به البيت، أي اعلم أيها الرجل الشابّ تفصيل هذه المعاني العشرة (**ظَرْفِيَّةٌ**) أي أحدها أنها تكون ظرفًا (**مَكَانًا اوْ زَمَانًا**) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۞ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۞ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ١-٤] (**ثُمَّ الْمُصَاحَبَةُ فِيهِ بَانَا**) أي ظهر، نحو قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: الآية ٣٨] أي معهم (**وَالثَّالِثُ التَّعْلِيلُ**) كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: الآية ١٤] (**أَمَّا الرَّابِعُ، فَكَـ«عَلَى»**) أي كونها للاستعلاء كـ«على»، نحو قوله تعالى:

(١) راجع «حاشية الدسوقيّ على المغني» ١/ ١٨٠.

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: الآية ٧١]، وقوله: (**عَنِ الْقُرَانِ**) بنقل حركة الهمزة إلى الراء وفي نسخة: «عن الكتاب» (**يُسْمَعُ**) أي يسمع ما تقدّم من المعاني مأخوذًا عن القرآن الكريم، كما أسلفناه آنفًا (**وَكَوْنُهَا كَالْبَاءِ فِيهِ خَامِسٌ**) أي كونها مرادفة الباء معنى خامس لـ«في»، نحو قوله: «في طعن الأباهر» (**وَكَـ«إِلَى» يُعَدُّ فِيهِ السَّادِسُ**) أي كونها مرادفة لـ«إلى» يُعَدّ المعنى السادسَ لها، كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩]، (**وَكَوْنُهَا كَـ«مِنْ» تَلَاهَا سَابِعًا**) أي المعنى السابع لها كونها بمعنى «من» الابتدائيّة، «في ثلاثة أحوال» (**لَهُ الْمُقَايَسَةُ ثَامِنًا رُعَى**) بالبناء للمفعول، أي حفظ لـ«في» المقايسة معنى ثامنًا، وهي الداخلة بين مفضول سابق، وفاضل لاحق، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، (**وَالتَّاسِعُ التَّعْوِيضُ**) هي الزائدة عوضًا من «في» أخرى محذوفة، كقولك: «ضربت فيمن رَغِبتَ» أي فيه (**ثُمَّ الْعَاشِرُ تَوْكِيدُهُمْ**) أي المعنى العاشر لها إفادتها التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، كقوله:

* يَـخَـالُ فِي سَـوَادِهِ يَـرَنْـدَجَـا *

(**فَتَمَّ مَا قَدْ ذَكَرُوا**) الفاء فاء الفصيحة، أي فإذا سمعت ما قدّمته لك من معاني «في» العشرة، فأقول لك: قد تمّ، وانتهى ما ذكره النحاة من معانيها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «في» حرف جرّ، له عشرة معانٍ:

[**أحدها**]: الظرفية، وهي إما مكانية، أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ * فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ١-٤]، ومن المكانية الحقيقيّة: «أدخلتُ الخاتم في إصبَعِي، والقلنسوةَ في رأسي»، إلا أن فيهما قلبًا. أو مجازيّة نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: الآية ١٧٩] الآية.

[**الثاني**]: المصاحبة، نحو قوله ﷻ: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: الآية ٣٨] أي معهم، وقيل: التقدير ادخلوا في جملة أمم، فحذف المضاف، وقوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ [القصص: الآية ٧٩].

[**والثالث**]: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾ [يوسف: الآية ٣٢]، وقوله: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ﴾ [النور: الآية ١٤]، وفي الحديث الصحيح: «أن امرأة دخلت النار في هرّة

حبستها».

[**والرابع**]: الاستعلاء، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: الآية ٧١]، وقال [من الطويل]:

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

وقال آخر [من الكامل]:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ

[**والخامس**]: مرادفة الباء، كقوله [من الطويل]:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسُ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

تنبيه:

قوله تعالى: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾ [الشورى: الآية ١١] ليست «في» فيه مرادفة للباء، خلافا لزاعمه، بل هي للتعليل، أي يُكثِّركم بسبب هذا الجعل، والأظهر قول الزمخشريّ: إنها للظرفية المجازية، قال: جعَلَ هذا التدبير كالمنبع، أو المعدن للبثّ والتكثير، مثل قوله ﷻ: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: الآية ١٧٩]. انتهى. والله تعالى أعلم.

[**السادس**]: مرادفة «إلى»، نحو قوله ﷻ: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] الآية.

[**السابع**]: مرادفة «من»، كقوله [من الطويل]:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وقال ابن جني: التقدير: في عَقِب ثلاثة أحوال، ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته: «جلست زيدًا» بتقدير: جلوسَ زيدٍ، مع احتماله لأن يكون أصله: إلى زيد، وقيل: الأحوال جمع حال، لا حول، أي ثلاث حالات: نزولِ المطر، وتعاقبِ الرياح، ومرورِ الدهور، وقيل: يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف، فـ«في» بمعنى «مع».

[الثامن]: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق، وفاضل لاحق، نحو قوله عَجَّلَكَ: ﴿فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: الآية ٣٨].

[التاسع]: التعويض، وهي الزائدة عِوَضًا من «في» أخرى، محذوفةٍ، كقولك: «ضربتُ فيمن رغبتَ»، أصله: ضربت من رغبت فيه، أجازه ابن مالك وحده، بالقياس على نحو قوله: «فانظر بمن تثق»، على حمله على ظاهره، قال ابن هشام: وفيه نظر. انتهى.

قال الدمامينيّ: وجه النظر أن قوله: «بمن تثق» يحتمل أن تكون «من» استفهاميّةً، وتمّ الكلام على «انظر»، ثم استأنف قوله: «بمن تثق؟»، أي وإذا احتمل المقيس عليه أن الباء فيه ليست للتعويض، فلا يصحّ القياس عليه. انتهى.

وقال الشمنيّ: وجه النظر أن المقيس عليه سماعيّ، فلا يصحّ القياس عليه، انتهى. قال الدسوقيّ: وهو صحيح أيضًا. انتهى[(١)].

[العاشر]: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسي في الضرورة، وأنشد [من الرجز]:

أَنَـا أَبُـو سَـعْـدٍ إِذَا الـلَّـيْـلُ دَجَـا   يُـخَـالُ فِي سَـوَادِهِ يَـرَنْـدَجَـا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ [هود: ٤١] الآية.

قلت: الأحسن - كما قال الدسوقي - أن يُضَمَّنَ «اراكبوا» معنى «انزلوا». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) راجع «حاشية الدسوقيّ»١/١٨٢.

(حَرْفُ الْقَافِ)

قال في «التهذيب»: القاف والكاف لَهَوِيّتان. وقال أبو عبد الرحمن: تأليفهما معقوم في بناء العربيّة؛ لقرب مخرجيهما إلا أن تجيء كلمة من كلام العجم معرّبة، والقاف أحد الحروف المجهورة، ومخرج الجيم، والقاف، والكاف بين عَكَدَة[(١)] اللسان، وبين اللهاة في أقصى الفم، والقاف والجيم كيف قُلبتا لم يَحسُن تأليفهما إلا بفصل لازم قد جاءت كلمات معرّبات في العربيّة ليست منها، وقال في «التهذيب» أيضًا: والعين والقاف لا تدخلان على بناء إلا حسّنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف، أما العين فأنصع الحروف جَرْسًا ، وألذّها سماعًا، وأما القاف فأمتن الحروف، وأصحّها جَرْسًا، فإذا كانتا أو إحداهما في بناء حَسُنَ؛ لنَصَاعتهما، فإن كان البناء اسمًا لزمته السين والدال مع لزوم العين والقاف. انتهى[(٢)].

٣٧٨- («قَدْ») فِي كَلَامِهِمْ عَلَى قِسْمَيْنِ   حَرْفٍ أَوِ اسْمٍ جَا عَلَى وَجْهَيْنِ

٣٧٩- أَغْنِي اسْمَ فِعْلٍ أَوْ لِحَسْبُ رَادِفَا   فَيَغْـلِـبُ الْـبِنَاءُ فِيهِ إِذْ وَفَى

٣٨٠- يَـقَـالُ قَـدْ زَيْـدٍ دُرَيْـهِـمٌ كَـمَـا   قَـدْنِـي بِـنُـونٍ وَسُـكُـونٍ لَـزِمَـا

٣٨١- وَقَـدُ زَيْـدٍ مُـعْـرَبًـا فِيهِ يِـقِـلّْ   وَقَدِيَ الدِّرْهَمُ عِـنْـدَ ذَا نُـقِـلْ

(«قَدْ») بفتح القاف، وسكون الدال (فِي كَلَامِهِمْ) أي في كلام العرب (عَلَى قِسْمَيْنِ: حَرْفٍ) بالجرّ بدل تفصيل من مجمل، ويجوز قطعه إلى الرفع، والنصب، على لغة ربيعة (أَوِ اسْمٍ جَا) بالقصر لغة في جاء بالمدّ (عَلَى وَجْهَيْنِ: أَغْنِي) أي أقصد بالوجهين (اسْمَ فِعْلٍ أَوْ لِحَسْبُ) بالضم على الحكاية، ويجوز إعرابه كما سبق نظائره، فلا تنس نصيبك، وهو متعلّق بـ(رَادِفَا) بألف الإطلاق، أي أتى بمعناه (فَيَغْلِبُ الْبِنَاءُ فِيهِ) أي في هذا النوع المرادف لـ«حسب» (إِذْ وَفَى) ظرف لـ«يغلب» أي وقت وفائه، أي وقوعه في الكلام (يَقَالُ: قَدْ زَيْدٍ دُرَيْهِمٌ) بسكون الدال،

(١) «العَكَدَةُ» بالتحريك: أصل اللسان. وأصل القلب. قاله في «القاموس».

(٢) راجع «لسان العرب» ٣/١٠.

وجرّ «زيد» بإضافة «قد» إليه (**كَمَا قَدْنِي**) أي كما تقول: قدني (**بِنُونٍ**) أي بالإتيان بنون الوقاية (**وَسُكُونٍ**) أي للدال (**لَزِمَا**) بألف التثنية، وهو يعود إلى النون والسكون، أي لزم السكون والنون لـ«قد»، وإنما لزمت النون حرصًا على بقاء السكون (**وَقَدُ زَيْدٍ**) برفع «قد»، بالضمّة، وجرّ «زيدٍ» بالكسرة، حال كونه (**مُعْرَبًا فِيهِ**) أي في هذا التركيب، متعلّق بـ(**يَقِلّ**) بفتح أوله، وكسر ثالثه، من القلّة يعني إعراب «قدُ زيد» قليل في الاستعمال؛ إذا الغالب فيه البناء، كما أسلفناه آنفًا (**وَقَدِيَ الدِّرْهَمُ**) بفتح ياء المتكلّم، لغة في سكونها (**عِنْدَ ذَا**) أي عند حالة الإعراب (**نُقِلْ**) بالبناء للمفعول، يعني أن قولك: قدي درهم بغير نون الوقاية كما يقال: حسبي درهم منقول عن العرب.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «قد» تأتي على وجهين: حرفية، وسيأتي البحث عنها قريبًا، إن شاء الله تعالى، واسمية، وهي على وجهين: اسمُ فِعْل، وسيأتي، واسم مرادف لـ«حسبُ»، وهذه تستعمل على وجهين:

[أحدهما]: أنها مبنية، وهو الغالب؛ لشَبَهِها بـ«قد» الحرفية، في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذا: «قَدْ زيدٍ درهمٌ» بالسكون، و«قدني» بالنون؛ حرصًا على بقاء السكون؛ لأنه الأصل فيما يُبْنَون.

[والثاني]: أنها معربة، وهو قليل، يقال: «قَدُ زيدٍ درهمٌ» بالرفع، كما يقال: «حسبُهُ درهمٌ» بالرفع، و«قَدِي درهم» بغير نون، كما يقال حسبي. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر التي بمعنى اسم الفعل، فقال:

٣٨٢. (أَمَّا الَّتِي قَدْ أَتَتِ اسْمَ فِعْلِ فَرَادَفَتْ يَكْفِي جَوَابَ السُّؤْلِ

٣٨٣. تَقُولُ قَدْ زَيْدًا غُلَامٌ وَكَذَا قَدْنِي بِنُونٍ وَاجِبٍ أَنْ تُؤْخَذَا)

(**أَمَّا**) «قد» (**الَّتِي قَدْ أَتَتْ اسْمَ فِعْلٍ، فَرَادَفَتْ يَكْفِي**) أي أتت بمعناه، فـ«يكفي» مفعول به لـ«رادفت» لقصد لفظه، وقوله: (**جَوَابَ السُّؤْلِ**) كمل به البيت، أي حال كونه جوابًا لسؤال من سأل ما معنى «قد» التي هي اسم فعل؟، فأجاب بأنها مرادفة لـ«يكفي».

تنبيه:

قوله مرادفة لـ«يكفي» هكذا قال ابن هشام، وقد اعترض عليه الدمامينيّ، بأن الأولى أن يقول: مرادفة لـ«كفى»؛ لأن في ثبوت اسم فعل المضارع خلافًا، فمنعه بعضهم، وأجازه بعضهم، فالأولى أن يقدّر بالمتّفق عليه، وهو الماضي. أفاده الدسوقيّ[1].

(**تَقُولُ قَدْ زَيْدًا**) أي يكفيه (**غُلَامٌ**) مرفوع على الفاعليّة (**وَكَذَا**) تقول (**قَدْنِي**) أي يكفيني (**بِنُونٍ**) هي نون الوقاية (**وَاجِبٍ**) بالجرّ صفة لـ«نون»، وقوله (**أَنْ تُؤْخَذَا**) بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق في تأويل المصدر فاعل بواجب؛ لاعتماده على الموصوف، يعني أن ذكر تلك النون واجب، كوجوبه في الفعل، كما قال في «الخلاصة»:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

وحاصل معنى البيتين، أن «قد» المستعملة اسمَ فعل مرادفة لـ«يكفي»، يقال: «قَدْ زيدًا درهم»، و«قدني درهم»، كما يقال: «يكفي زيدًا درهم»، و«يكفيني درهم». والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قوله [من الرجز]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

تحتمل «قد» الأولى أن تكون مرادفة لـ«حسبُ» على لغة البناء، وأن تكون اسمَ فعلٍ، وأما الثانية فتحتمل الأول، وهو واضح، والثانيَ على أن النون حُذفت للضرورة، كقوله [من الرجز أيضًا]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

ويحتمل أنها اسم فعل، لم يُذكر مفعوله، فالياء للإطلاق، والكسرة للساكنين. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الحرفيّة، فقال:

---

(١) «حاشية الدسوقيّ» ١٨٢/١.

٣٨٤- (أَمَّا الَّتِي حَرْفًا بِذِكْرٍ قُدِّمَتْ ... فَمَعَ فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ وَفَتْ

٣٨٥- ذَا خَبَرٍ مُجَرَّدًا مِنْ جَازِمِ ... وَنَاصِبٍ وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ نُمِي

٣٨٦- لِكَوْنِهَا كَجُزْئِهِ لَا تُفْصَلُ ... مِنْهُ بِغَيْرِ الْحَلْفِ فَادْرِ يَا فُلُ)

(أَمَّا الَّتِي حَرْفًا بِذِكْرٍ قُدِّمَتْ) أي في أول الكلام، حيث قال: «حرف أو اسم»، فقدّمها في الإجمال، وأخّرها في التفصيل؛ لطول الكلام فيها، فقوله: «حرفًا» منصوب على الحال، و«بذكر» متعلّق بـ«قدّمت»، وهو بالبناء للمفعول صلة الموصول **(فَمَعَ فِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ وَفَتْ)** يعني أنها تأتي مع الفعل المتصرّف فقط، فـ«مع» متعلّق بـ«وفت» **(ذَا خَبَرٍ)** حال من فاعل «وفت»، وكذا **(مُجَرَّدًا مِنْ جَازِمٍ، وَنَاصِبٍ، وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ)** وقوله: **(نُمِي)** كمل به البيت، وهو بالبناء للمفعول، من «نمى الشيءُ»: إذا زاد، صفة لـ«حرف تنفيس»، وصفه به لأنه زائد على أصل الكلمة.

والمعنى: أنه يجب تجرّد ذلك الفعل عن الناصب، والجازم، وحرف التنفيس، فلا يقترن بشيء منها.

ثم علّل وجوب تجرّده من هذه الحروف بقوله: **(لِكَوْنِهَا)** أي «قد» الحرفيّة **(كَجُزْئِهِ)** أي كجزء الفعل **(لَا تُفْصَلُ)** بالبناء للمفعول، أي لا يجوز فصلها **(مِنْهُ)** أي من الفعل **(بِغَيْرِ الْحَلْفِ)** أي بغير القسم، كقوله [من الطويل]:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً[1] ... وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

وقوله: **(فَادْرِ يَا فُلُ)** كمل به البيت، أي فاعلم يا أيها الرجل هذه المسائل؛ لكونها مهمّة جدًا.

[فائدة]: اختُلف في «فل» بضمّتين، ويقال للأنثى: «فُلَة»، فذهب الكوفيّون إلى أن أصلهما فلان وفلانة، حُذفت منهما الألف والنون للترخيم، وكلها كنايات عن الأعلام الشخصيّة، وكذا قال ابن عُصفور، والشلوبين، وابن مالك، إلا أن الحذف عندهم للتخفيف، لا للترخيم، وإلا لقيل للذكَر: فُلا، وللأنثى: فلان.

(١) «العشوة» مثلّث العين: الظلمة.

وذهب البصريّون إلى أن «فُل»، و«فُلَة» كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان، وهما مختصّان بالنداء، لا يخرجان عنه أصلًا، وأما فلان وفلانة فكنايتان عن الأعلام الشخصيّة، ولا يختصّان بالنداء، وما دّتهما فلن بالنون، فهما غيرهما معنى ومادّة، وحكمًا. ذكره الخضريّ في «حاشيته»[1].

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن «قد» الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت، المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم، كالبيت السابق، وكقول الآخر [من الوافر]:

فَقَدْ وَاللهِ بَيَّنَ لِي عَنَائِي ... بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيحُ

وسُمِع: «قد لَعَمْري بِتُّ ساهرًا»، و«قد والله أحسنت»، وقد يُحذَف الفعل بعدها لدليل، كقول النابغة [من الكامل]:

أَفِدَ[2] التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أي وكأنْ قد زالت. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معاني «قد» الحرفيّة، فقال:

٣٨٧- (لَهَا مَعَانٍ خَمْسَةٌ تَوَقُّعُ ... فَوَاضِحًا أَتَى بِهِ الْمُضَارِعُ

٣٨٨- كَذَاكَ فِي مَاضِيهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ... قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَاهِدٌ حَرِي)

(لَهَا مَعَانٍ) جملة من مبتدإ مؤخّر، وخبر مقدّم، أي كائن لـ«قد» معان **(خَمْسَةٌ)**[3] بالرفع بدل من «معانٍ» **(تَوَقُّعُ)** أي أحدها توقّع، أي انتظار وقوع الشيء في المستقبل **(فَوَاضِحًا أَتَى بِهِ الْمُضَارِعُ)** الفاء فصيحيّة، يعني أن المضارع أتي بمعنى التوقّع، حال كونه واضحًا جليًا، لا لبس، ولا خفاء فيه، بخلاف الماضي، فإن فيه خلافًا كما أشار إليه بقوله: **(كَذَاكَ فِي مَاضِيهِ)** أي ماضي المضارع، أضافه إليه لأنه أصله في التصريف، حيث يُذكر قبله **(عِنْدَ الْأَكْثَرِ)** أي عند أكثر النحاة،

(١) راجع «حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل» ١٢/٢.

(٢) وروي «أزِفَ» وهو بمعناه، أي قَرُبَ، وكلاهما من باب تَعِبَ.

(٣) سيأتي أنه يذكر لها معنى سادسا، لكنه لكونه غريبا ترك ذكره هنا، فتنبه.

فقد أثبتوه، وقالوا: إن «قد» تأتي للتوقع معه، فقول المؤذّن: **(قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَاهِدٌ)** للأكثرين **(حَرِي)** بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء، فعيل بمعنى فاعل، أي جَدِيرٌ بذلك، قال في «اللسان»: فلان حَرِيٌّ بكذا، وحَرًى بكذا، وحَرٍ بكذا، وبالحَرَى أن يكون كذا: أي جَدِيرٌ وخَلِيقٌ. ومن قال أيضًا: فمن قال: حَرًى لم يُغيّره عن لفظه في المذكّر والمؤنّث، والمثنى والجمع؛ لأنه مصدرٌ، ومن قال: حَرٍ، وحَرِيٌّ ثنّى، وجمع، وأنّث. انتهى باختصار[١].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ «قد» الحرفيّة لها خمسة معان:

[أحدها]: التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: قد يَقْدَمُ الغائب اليومَ، إذا كنتَ تتوقع قدومه، وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون، قال الخليل: يقال: قد فَعَلَ لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك، وقال بعضهم: تقول: قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ [المجادلة: الآية ١] الآية؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع.

وقد تبين بما ذُكِر أن مراد المثبتين لذلك، أنها تدلّ على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به مُتَوَقَّعًا، لا أنه الآن متوقع.

قال ابن هشام: والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلًا، أما في المضارع فلأن قولك: يَقْدَمُ الغائب يُفيد التوقع بدون «قد»؛ إذ الظاهر من حال المُخْبِر عن مستقبل أنه مُتَوَقِّعٌ له، وأما في الماضي فلأنه لو صحّ إثبات التوقع لها، بمعنى أنها تدخل على ما هو مُتَوَقَّع، لصح أن يقال في «لا رجلَ» بالفتح إن «لا» للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جوابًا لمن قال: هل من رجل ونحوه؟ فالذي بعد «لا» مُستَفهَم عنه من جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قد» مُتوَقَّع كذلك.

وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماض مُتوقَّع، ولم يَقُل: إنها تُفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق. انتهى.

---

(١) «لسان العرب» ١٤/١٧٣.

قلت: هذا الذي قاله ابن هشام رحمه الله تحقيق نفيسٌ جدًّا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثاني، فقال:

٣٨٩- (تَقْرِيبُهَا الْمَاضِيَ مِنْ حَالٍ يُرَى ... ثَانِي مَعَانِيهَا عَلَى مَا حُرِّرَا)

(تَقْرِيبُهَا) أي تقريب «قد» **(الْمَاضِيَ مِنْ حَالٍ يُرَى)** بالبناء للمفعول، وقوله: **(ثَانِي مَعَانِيهَا)** مفعول ثان لـ«يُرى»، والأول الضمير النائب عن الفاعل، وتسكين الياء من «ثاني» المنصوب لغة لبعض العرب، كقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

والشاهد «واشٍ» لأنه اسم «أنّ»، وقد سبق بيان هذا، وقوله **(عَلَى مَا حُرِّرَا)** بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة، أي على ما حَرَّرَهُ محقّقو هذا الفنّ.

وحاصل معنى البيت أن المعنى الثاني لـ«قد» تقريب الماضي من الحال، تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب. والله تعالى أعلم.

ولما انبنى على إفادتها التقريب أحكام أربعة، بيّن ذلك بقوله:

٣٩٠- (عَنْ ذَاكَ يَنْبَنِي أُمُورٌ أَرْبَعَهْ ... فَـ«لَيْسَ» لَمْ تَصْحَبْ وَمَا قَدْ ضَارَعَهْ

٣٩١- لِأَنَّهَا لِلْحَالِ فِي اسْتِعْمَالِ ... لِمَا يُقَرِّبُ فَلَا تُبَالِي)

(عَنْ ذَاكَ) أي عن إفادتها التقريب، متعلّق بـ**(يَنْبَنِي أُمُورٌ أَرْبَعَهْ)** أي أحكام أربعة **(فَلَيْسَ لَمْ تَصْحَبْ)** الفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت أنه ينبني على ذلك أربعة أمور، وأردت تفصيله، فأقول لك:

[أولها]: أنها لا تصحب «ليس»، أي لا تدخل عليها **(وَمَا قَدْ ضَارَعَهْ)** أي ما قد شابه «ليس» في الجمود، كـ«عسى»، و«نعم»، و«بئس»، وفي نسخة: «وما يُرى معه»، وهو ببناء الفعل للمفعول، أي وما يُرى مع «ليس»، من الأفعال المذكورة.

ثم ذكر علّة عدم دخولها على هذه الأفعال، مع كونها أفعالًا ماضيةً، فقال:

(لِأَنَّهَا لِلْحَالِ فِي اسْتِعْمَالِ) أي لأن «ليس» وما ذكر معها مستعملة للحال، لا للماضي، وإن

كان أصل وضعها لذلك، وقوله: (**لِمَا يَقْرُبُ فَلَا تُبَالِي**) أشار به إلى أنها لما كانت للحال، لا تحتاج لشيء من الأداة التي تقرّب للحال، لكونه تحصيل حاصل، فقوله: «لما» بكسر اللام متعلّق بـ«تبالي»، والفاء زائدة، و«لا» نافية، و«يقرب» بالبناء للفاعل، من التقريب.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «قد» لا تدخل على «ليس»، و«عسى»، و«نعم»، و«بئس»؛ لأنهنّ للحال، فلا معنى لذكر ما يُقرّب ما هو حاصل، ولذلك أيضًا علة أخرى، وهي أن صيغهن لا يُفِدن الزّمانَ، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، وأما قول عَدِيّ[1] [من الكامل]:

لَـوْلَا الحَيَـاءُ وَأَنَّ رَأْسِـي قَـدْ عَـسَـا ... فِيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَـاسِـمِ

فـ«عسا» هنا بمعنى اشتد، وليست «عسى» الجامدة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني من الأحكام، فقال:

٣٩٢- (وَالثَّانِ أَنْ تَلْزَمَ لِلْمَاضِ إِذَا ... حَالًا أَتَى فِي اللَّفْظِ أَوْ بِغَيْرِ ذَا)

(**وَالثَّانِ**) من الأحكام التي تنبني على إفادتها التقريب (**أَنْ تَلْزَمَ لِلْمَاضِ**) بحذف الياء للوزن (**إِذَا حَالًا أَتَى**) أي إذا أتى الماضي حالًا (**فِي اللَّفْظِ**) متعلّق بـ«تلزم»، أي تلزمه لفظًا، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُخْرِجْنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] الآية (**أَوْ بِغَيْرِ ذَا**) أي أو بغير لفظ، بأن كانت مقدّرةً، نحو قوله تعالى: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٦٥] أي قد رُدّت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني من الأحكام المترتّبة على إفادتها التقريب وجوبُ دخولها على الماضي الآتي حالًا، إما ظاهرةً، نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] الآية، أو مُقدّرةً، نحو قوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٦٥] الآية، ونحو قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[النساء: ٩٠].

هذا كلّه مذهب البصريين، إلا الأخفش، وخالفهم الكوفيون، والأخفش، فقالوا: لا تحتاج

(١) هو عديّ بن زيد بن الرقاع العامليّ، شاعر من أهل دمشق، عاصر جريرًا، وهاجاه، مات سنة (٩٥هـ) وهو غير عدي بن زيد العبادي الجاهليّ.

لذلك؛ لكثرة وقوعها حالًا بدون «قد»، والأصل عدم التقدير، لا سيما فيما كثر استعماله.

قلت: ما ذهب إليه الكوفيّون، والأخفش، هو الحقّ عندي؛ لظهور حجّتهم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث من الأحكام، فقال:

٣٩٣- (لُزُومُهَا الجَوَابَ بَعْدَ الْقَسَمِ ... إِنْ مَاضِيًا صُرِّفَ ثَالِثًا نُمِي

٣٩٤- بِاللَّامِ حَيْثُ مُثْبَتًا قَدْ قَارَبَا ... حَالًا «لَقَدْ كَانَ» مِثَالًا وَجَبَا)

(**لُزُومُهَا الجَوَابَ بَعْدَ الْقَسَمِ**) أي لزوم «قد» جواب القسم (**إِنْ مَاضِيًا**) أي إن كان الجواب فعلًا ماضيًا (**صُرِّفَ**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«ماضيًا» أي متصرفًا (**ثَالِثًا نُمِي**) بالبناء للمفعول، أي زيد ثالثًا، يعني أن ثالث الأحكام لها أن تلزم جواب القسم إذا كان فعلا ماضيًا متصرّفًا (**بِاللَّامِ**) أي مع اللام (**حَيْثُ مُثْبَتًا**) أي حيث كان ذلك الجواب مثبتًا غير منفيّ (**قَدْ قَارَبَا**) بألف الإطلاق (**حَالًا**) أي كان قريبًا من الحال (**لَقَدْ كَانَ مِثَالًا وَجَبَا**) بألف الإطلاق، أي قولك: «لقد كان» ثبت كونه مثالًا للمسألة، فقوله: «لقد كان» مبتدأ لقصد لفظه، و«وجب» خبره، و«مثالًا» حال منه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من الأحكام الأربعة المبنيّة على إفادتها التقريب، هو ما ذكره ابن عصفور، وهو أن القسم إذا أُجيب بماضٍ متصرفٍ مُثبتٍ، فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام و«قد» جميعًا، نحو قوله ﷻ: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٩١] الآية، وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدها، كقوله [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

قال ابن هشام: والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال؛ إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر، وسِيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متصف به مُذ عقل، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزمخشري أنها في نحو: «والله لقد كان كذا» للتوقع، لا للتقريب، فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: الآية ٥٩] الآية، في سورة الأعراف:

[**فإن قلت**]: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام، إلا مع «قد»، وقلّ عنهم نحو قوله:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ... البيت؟.

[قلت]: لأن الجملة القسمية لا تُساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقّع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم. انتهى.

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب، كما ذكره ابن عصفور، وأن من شرط دخولها كون الفعل مُتوَقّعًا كما قدمنا، فإنه قال في «تسهيله»: وتدخل على فعل ماضٍ مُتوقَّعٍ، لا يشبه الحرف؛ لتقريبه من الحال. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع من الأحكام، فقال:

٣٩٥- (دُخُـولُ لَامِ الِابْـتِـدَاءِ رَابِـعُ كَـ«إِنَّـهُ لَـقَـدْ سَـمَـا الْمُنْـتَـفِـعُ»)

(**دُخُولُ لَامِ الِابْتِدَاءِ رَابِعُ**) مبتدأ وخبره، أي الحكم الرابع - وهو الأخير - المستفاد من إفادة «قد» التقريب إذا دخلت على الماضي، دخول لام الابتداء عليه (**كَـ**) قولك («**إِنَّهُ لَقَدْ سَمَا**) أي ارتفع (**الْمُنْتَفِعُ**») بكسر الفاء اسم الفاعل، من الانتفاع.

وحاصل معنى البيت أن الرابع من الأحكام، وهو الأخير دخول لام الابتداء على الماضي في نحو: «إن زيدًا لقد قام»، وكمثال النظم، وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم، نحو: « إن زيدا لقائم»، وإنما دخلت على المضارع؛ لشبهه بالاسم، نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: الآية ١٢٤] الآية، فإذا قرب الماضي من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه. والله تعالى أعلم.

ولمّا انهى الكلام على الأحكام الأربعة، عاد يُكمّل معاني «قد»، فقال:

٣٩٦- (وَثَالِثُ الْمَعْنَى لِـ«قَدْ» تَقْلِيلُهَا مُضَارِعًا يَخُصّ أَيْ دُخُولُـهَا)

(**وَثَالِثُ الْمَعْنَى لِـ«قَدْ» تَقْلِيلُهَا**) أي إفادتها معنى تقليل وقوع الفعل، أو متعلّقه (**مُضَارِعًا يَخُصّ أَيْ دُخُولُهَا**) «أي» تفسيرية، أتى بها لإقامة الوزن.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المعنى الثالث لـ«قد» هو التقليل،وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، نحو: «قد يَصدُق الكذوب»، و«قد يجود البخيل»، وتقليل مُتعَلّقِهِ، نحو قوله تعالى:

﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: الآية ٦٤] الآية، أي ما هم عليه هو أقلّ معلوماته - سبحانه وتعالى -.

وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين، لم يُستَفَد من «قد»، بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنه إن لم يُحمَل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا، إذ آخر الكلام يناقض أوله. والله تعالى أعلم.

قلت: ما قاله هذا البعض عندي أرجح؛ لقوّة مُدْركه. والله تعالى أعلم.

٣٩٧- (وَالرَّابِعُ التَّكْثِيرُ ثُمَّ الْخَامِسُ تَحْقِيقُهُمْ وَالنَّفْيُ مَعْنًى سَادِسُ)

(**وَالرَّابِعُ**) من معانيها (**التَّكْثِيرُ**) أي إفادتها معنى التكثير، قاله سيبويه في قول الْهُذَليّ [من البسيط]:

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[1]

وقال الزمخشري في قوله عز وجل: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: الآية ١٤٤] الآية: أي ربما نَرى، ومعناه تكثير الرؤية، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض[2] [من البسيط]:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

(**ثُمَّ الْخَامِسُ**) من معانيها (**تَحْقِيقُهُمْ**) أي التحقيق الذي ذكره النحاة، أضافه إليهم لأنهم الذين استخرجوه من تتبعهم أساليب كلام العرب.

والمعنى: أن الخامس من معاني «قد»:التحقيق، نحو قوله عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: الآية ٩] ، وقد سبق قريبًا أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: الآية ٦٤] ، وهو الحقّ.

---

(١) قوله: «مصفرًا أنامله» كناية عن الموت، وقوله: «مُجّت» أي صُبغت. وقوله: «بفرصاد» أي في فرصاد، وهو التوت الأحمر، يعني لما فيها من دم الجراح. «حاشية الدسوقي» ١٨٦/١.

(٢) أي بالبيت الذي يُستشهد به في علم العروض لعروض البسيط المخبونة، وضربها المخبون أيضًا.

قال الزمخشري: دخلت «قد» لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد. وقال غيره في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟﴾ [البقرة: الآية ٦٥] الآية: «قد» في الجملة الفعلية المجاب بها القسم، مثل «إنّ» في الجملة الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد، وقد مضى نقل القول بالتقليل في الأولى، والتقريب والتوقع في مثل الثانية، ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر. والله تعالى أعلم.

(وَالنَّفْيُ مَعْنَى سَادِسُ) أي إفادتها معنى النفي معنى سادسٌ لها.(1)

والمعنى: أن السادس من معانيها النفي، حكى ابنُ سيدة(2): «قد كنتَ في خير فتعرفَه» بنصب «تعرفَ»، وهذا غريب، وإليه أشار في «التسهيل» بقوله: وربما نُفي بـ«قد»، فنُصب الجواب بعدها انتهى.

واعترض عليهما ابن هشام، فقال: محمله عندي على خلاف ما ذُكِر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النصب بعدها نظرًا إلى المعنى، وإن كانا إنما حكمًا بالنفي لثبوت النصب، فغير مستقيم؛ لمجيء قوله [من الوافر]:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ   وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُۥ﴾ [الأنبياء: الآية ١٨] بنصب «يَدْمَغَهُ». انتهى كلام ابن هشام رحمه الله، وهو اعتراض وجيه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قيل: يجوز النصب على الاشتغال في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو» مطلقًا، وقيل: يمتنع مطلقًا، وهو الظاهر؛ لأن «إذا» الفجائية لا يَليها إلا الجملُ الاسمية، وقال أبو الحسن الأخفش، وتبعه ابن عصفور: يجوز في نحو: «فإذا زيد قد ضربه عمرو»، ويمتنع بدون «قد».

قال ابن هشام: ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع «إذا» هذه إنما كان للفرق بينها وبين

(١) تقدم أنه ذكر أن لها خمسة معان، وإنما لم يذكر هذا السادس لغرابته، فتنبه.

(٢) هو علي بن إسماعيل، أو أحمد الأندلسيّ اللغوي، كفيف له «المخصّص»، و«المحكم»، وغيرهما، مات سنة (٤٥٨هـ).

الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بـ«قد» حصل الفرق بذلك؛ إذ لا تقترن الشرطية بها. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «قد» شرع يبيّن «قط»، فقال:

٣٩٨- («قَطُّ» عَلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ قُسِمَا   ظَرْفُ زَمَانٍ مَا مَضَى قَدْ عَمَّمَا

٣٩٩- مُشَدَّدَ الطَّاءِ بِمَنْفِيٍّ مَضَى   يُخَصُّ لَفْظُهُ كَمَا قَطُّ قَضَى

٤٠٠- وَقَوْلُهُمْ «لَا أَفْعَلُهُ قَطْ» غَلَطْ   إِذِ الْمُفَادُ مِنْهُ مَا قَبْلُ انْقَطَطْ)

(«قَطُّ» عَلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ قُسِمَا) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن «قط» على ثلاثة أقسام **(ظَرْفُ زَمَانٍ)** أي أحدها أنها ظرف زمان **(مَا مَضَى)** «ما» موصول مفعول مقدّم لـ**(قَدْ عَمَّمَا)** بالبناء للفاعل، والألف للإطلاق، والجملة حال من «ظرف»، أي حال كونه مستغرقًا الزمن الماضي، وقوله: **(مُشَدَّدَ الطَّاءِ)** حال من «قط»، أو خبر لمحذوف، أي هو مشدّد الطاء **(بِمَنْفِيٍّ مَضَى)** متعلّق بـ**(يُخَصُّ لَفْظُهُ)** ببناء الفعل للمفعول، أي قطّ هذا مخصوص بالماضي المنفيّ **(كَمَا قَطُّ قَضَى)** أي مثاله: فلان ما قطّ قضى، أي لم يقض في ما مضى من الزمن **(وَقَوْلُهُمْ)** أي قول العامّة **(«لَا أَفْعَلُهْ)** بسكون الهاء للوزن **(قَطْ»)** بإدخال قط على المضارع **(غَلَطْ)** ثم علّل كونه غلطًا بقوله: **(إِذْ)** تعليليّة **(الْمُفَادُ)** بصيغة اسم المفعول، أي المستفاد **(مِنْهُ)** أي من قط **(مَا قَبْلُ)** بالبناء على الضمّ و«ما» موصول، أي الزمن الذي قبل هذا الوقت، وقوله: **(انْقَطَطْ)** أي انقطع، حال من «ما قبل».

والمعنى أن المستفاد من قط الزمن الماضي المنقطع، ومعنى «لا أفعله» في الزمن المستقبل، فبينهما تناف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «قط» على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتح القاف، وتشديد الطاء، مضمومةً في أفصح اللغات، وتختص بالنفي، يقال: «ما فعلته قط»، والعامة يقولون: «لا أفعله قط»، وهو لحن؛ لما بيّناه، واشتقاقه من قططته: أي قطعته، فمعنى ما فعلته قط: ما فعلته فيما انقطع

من عمري؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال.

٤٠١- (وَبُنِيَتْ إِذْ ضُمِّنَتْ «مُذْ» وَ«إِلَى» بِالضَّمِّ كَالْغَايَاتِ وَالْكَسْرُ تَلَا

٤٠٢- تَخَلُّصًا وَالْقَافُ طَاءً تَتْبَعُ تَخْفِيفُهَا تُسْكَنُ أَوْ تَرْتَفِعُ)

(وَبُنِيَتْ) أي «قط» **(إِذْ)** تعليلية **(ضُمِّنَتْ)** بالبناء للمفعول، أي لأنها ضُمِّنت معنى: **(«مُذْ» وَ«إِلَى»)** أي فمعنى «قط»: مذ أن خُلقت إلى الآن **(بِالضَّمِّ)** متعلّق بـ«بُنيت» واعترض بينهما بالتعليل **(كَالْغَايَاتِ)** أي مثل الغايات، أي تشبيهًا لها بها، كقبلُ وبعدُ، من قوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: الآية ٤] **(وَالْكَسْرُ تَلَا)** أي بناؤها على الكسر تبع في الجواز ما تقدّم **(تَخَلُّصًا)** مفعول لأجله؛ أي إنما بُني على الكسر لأجل التخلّص من التقاء الساكنين **(وَالْقَافُ طَاءً تَتْبَعُ)** بالبناء للفاعل، من التبع، من باب تَعِب، ويحتمل أن يكون بالبناء للمفعول، من الإتباع، يعني أنه قد تُجعل قافه تابعًا لطائه في الضمّ **(تَخْفِيفُهَا)** أي تخفيف الطاء، وهو مبتدأ، خبره قوله: **(تُسْكَنُ)** بالبناء للمفعول بتقدير حرف مصدريّ، أي أَنْ تُسكن، وهو جائز على الأصحّ، وواقع في فصيح الكلام، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: الآية ٢٤]، وإنما الشاذّ، حذف الحرف، ونصب الفعل، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَذَّ حَذْفُ «أَنْ» وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

(أَوْ تَرْتَفِعُ) أي تضمّ، وهو عطف على «تسكن»، وفيه إطلاق الرفع، وهو من ألقاب الإعراب، على الضم، وهو من ألقاب البناء؛ لاتحادهما شكلًا.

والمعنى أن قط يجوز تخفيفها بتسكين طائها، وضمه دون تشديد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «قط» بُنيت؛ لتضمنها معنى «مذ»، و«إلى»؛ إذ المعنى: مذ أن خُلقتُ، أو مَذ خُلِقتُ إلى الآن، وإنما بُنيت على حركة؛ لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمةً تشبيهًا بالغايات، وقد تُكسَر على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، وقد تُتْبَع قافه طاءه في الضم، وقد تخفف طاؤه مع ضمها، أو إسكانها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثاني لـ«قط»، فقال:

٤٠٣- (وَالثَّانِ مِثْلُ «حَسْبُ» ضَبْطُهَا كَـ«قَدْ» لِلشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ إِعْرَابًا فَقَدْ)

(وَالثَّانِ مِثْلُ «حَسْبُ») مبتدأ وخبره، أي المعنى الثاني من معاني «قط» كونها بمعنى «حسبُ» **(ضَبْطُهَا كَـ«قَدْ»)** مبتدأ وخبره أيضًا، أي ضبط «قط» هذه مثلُ ضبط «قد»، وهو فتح قافها، وتسكين طائها **(لِلشَّبَهِ)** بفتحتين مُتَعَلِّقٌ بـ«فقد» بعده **(الْوَضْعِيِّ)** أي كونه موضوعًا على حرفين **(إِعْرَابًا)** مفعول مقدّم لـ**(فَقَدْ)** أي عَدِمَه، يعني أن «قط» وإن كان معناه «حسب»، وهو معرب، إلا أنها فقدت إعرابه؛ لشبهها بـ«قد» في الوضع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المعنى الثاني لـ«قط» أن تكون بمعنى «حسبُ»، وهذه مفتوحة القاف، ساكنة الطاء، بوزن «قد»، يقال: قطي، وقطك، وقط زيد درهم، كما يقال: حسبي، وحسبك، وحسبُ زيدٍ درهم، إلا أنها مبنية؛ لأنها موضوعة على حرفين، و«حسبُ» معربة؛ لعدم موجب البناء. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المعنى الثالث، فقال:

٤٠٤- (وَمِثْلُ «يَكْفِي» سَمِ فِعْلٍ لَزِمَا نُونُ وِقَايَةٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)

(وَمِثْلُ «يَكْفِي») خبر لمحذوف: أي الثالث مثل «يكفي»، يعني أن المعنى الثالث أن تكون بمعنى «يكفي»، هكذا قاله الناظم تبعًا لأصله، وقد تقدّم أن الأولى أن يقال: بمعنى «كفى»؛ لأن مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع منعه بعضهم، فالمتفق عليه أولى، وقوله: **(سُمَ فِعْلٍ)** بتثليث السين المهملة لغة في الاسم، كما تقدّم بيانه، وهو منصوب على الحال، وكذا جملة قوله: **(لَزِمَا)** بألف الإطلاق، وفاعله قوله: **(نُونُ وِقَايَةٍ)** أي النون التي تقي الفعل من الكسرة التي تستوجبها ياء المتكلّم **(بِحُكْمٍ)** متعلّق بـ«لزم» **(حُتِمَا)** بالبناء للمفعول، وألف الإطلاق، صفة لـ«حكم»، أي بحكم واجب، يعني أن نون الوقاية لازمة لـ«قط» هذه، كما تلزم «يكفي».

وحاصل معنى البيت أن الثالث من معاني «قط» أن تكون اسم فعل، بمعنى «يكفي»، فيقال: قطني بنون الوقاية حتمًا، كما يقال: يكفيني.

وأما على الوجه الثاني، فنون الوقاية جائز؛ حفظًا للبناء على السكون، كما يجوز في «لدن»، و«من»، و«عن» كذلك. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَرْفُ الْكَافِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الكاف من الحروف المهموسة، وهي ضدّ المجهورة، قال الأزهريّ: ومعنى المجهورة أنه لزِمَ موضعه إلى انقضاء حروفه، وحَبَسَ النَّفَسَ أي يَجري معه، فصار مجهورًا؛ لأنه لم يُخالطه شيء غيره، وهي تسعة عشر حرفًا: أ ب ج د ذ ر ز ض ط ظ ع غ ق ل م ن و ي والهمزة، قال: والمهموس حرف لانَ في مخرجه، دون المجهورة، وجَرَى معه النفَسُ، فكان دون المجهور في رفع الصوت، وعِدّة حروفه عشرة: ت ث ح خ س ش ص ف ك ه قال: ومخرج الجيم، والقاف، والكاف بين عَكَدَة اللسان(١)، وبين اللهاة في أقصى الفم. انتهى(٢).

٤٠٥- (وَالْكَافُ ذُو الإِفْرَادِ حَرْفُ جَرِّ ... وَغَيْرُهُ فَأَوَّلٌ قَدْ يَجْرِي

٤٠٦- اسْمًا وَحَرْفًا فَمَعَانِي الْحَرْفِ ... خَمْسَةٌ التَّشْبِيهُ خُذْ بِوَصْفِي

٤٠٧- وَالثَّانِ تَعْلِيلٌ وَالِاسْتِعْلَا تَلَا ... ثُمَّ الْمُبَادَرَةُ بَعْدَهُ انْجَلَى

٤٠٨- وَالْخَامِسُ التَّوْكِيدُ وَهُوَ الزَّائِدُ ... ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ مِثَالًا يَرِدُ)

(**وَالْكَافُ ذُو الإِفْرَادِ**)احترز به عن المركبة في كلمة، فيأتي الكلام عليها بعدها (**حَرْفُ جَرٍّ**) أي غير حرفٌ عمله الجرّ، أو حرف يجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تضيفها، وتوصلها إليها (**وَغَيْرُهُ**) أي غير حرف جرّ، يعني أن الكاف المفردة تنقسم إلى قسمين: جارّة، وغير جارّة (**فَأَوَّلٌ**) أي الجارّ (**قَدْ يَجْرِي**) أي قد يأتي (**اسْمًا وَحَرْفًا**) يعني أنه الجارّ ينقسم إلى قسمين: اسم؛ وحرفٍ (**فَمَعَانِي الْحَرْفِ خَمْسَةٌ**) أي فالمعاني التي يدلّ عليها الحرف الجارّ خمسة معانٍ (**التَّشْبِيهُ**) أي أولها التشبيه، وهو إلحاق ناقص بكامل في مَعْنًى، نحو زيد كأسد، فقد أُلحق زيد بالأسد في معنى الشجاعة والجراءة، وقوله: (**خُذْ بِوَصْفِي**) كمل به البيت، أي خذ، وتمسّك بالوصف الذي ذكرته لك في بيان هذه الحروف (**وَالثَّانِ تَعْلِيلٌ**) مبتدأ وخبره، وحُذفت الياء لما مرّ غير مرّة، أي

(١) «عَكَدة اللسان»: بالتحريك: أصله. قاله في «ق».

(٢) «لسان العرب» ١٠/٣٨٨.

المعنى الثاني من المعاني الخمسة: التعليل، نحو قوله عز وجل: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨] الآية (**وَالاسْتِعْلَا**) بالقصر للوزن (**تَلَا**) أي تبع ما تقدّم من المعاني، يعني أن الثالث من معانيها الاستعلاء، كقول بعضهم، وقد قيل له: «كيف أصبحت؟»: «كخير»، أي على خير (**ثُمَّ الْمُبَادَرَةُ بَعْدَهُ**) أي بعد الاستعلاء (**انْجَلَى**) أي انكشف، يعني أن المعنى الرابع لها: المبادرة، كقولك: «سلِّمْ كما تدخل»، أي سلم بمجرد دخولك، ولا تؤخره (**وَالْخَامِسُ التَّوْكِيدُ**) أي خامس المعاني لها، وهو الأخير: التوكيد، ثم بيّن معناه، فقل: (**وَهُوَ الزَّائِدُ**) أي هو الذي يُسمّى بالزائد، على أن وجوده كعدمه من حيث صحة التركيب، وإفادة أصل المعنى، وليس المراد أنه لا يفيد شيئًا أصلًا(﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى: الآية ١١] **مِثَالًا يَرِدُ**) أي قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] الآية يأتي مثالًا للتوكيد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الكاف المفردة تنقسم إلى قسمين: جارّة وغير جارّة، والجارة أيضًا تنقسم إلى قسمين: حرف، واسم، والحرف له خمسة معان:

[أحدها]: التشبيه، نحو زيد كالأسد.

[والثاني]: التعليل، أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ«ما»، كحكاية سيبويه، «كما أنه لا يَعلَم فتجاوز الله عنه»، والحق جوازه في المجردة من «ما»، نحو قوله عز وجل: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: الآية ٨٢] ، أي أَعْجَب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ«ما» الزائدة كما في المثال، وبـ«ما» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٥١] الآية، قال الأخفش: أي لأجل إرسالي فيكم رسولًا منكم فاذكروني، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨] .

وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام، إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر واحد، وهو الإحسان، فهذا في الأصل بمنزلة: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص:٧٧]، والكاف للتشبيه، ثم عُدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب.

قال ابن هشام: وما ذكرناه في الآيتين من أن «ما» مصدرية قاله جماعة، وهو الظاهر. وزعم الزمخشري، وابن عطية، وغيرهما أنها كافّة.

ورُدّ عليهم بأن فيه إخراجَ الكاف عما ثَبت لها من عمل الجر لغير مقتض.

تنبيه:

اختُلِف في نحو قوله [من الطويل]:

وَطَـرْفَـكَ إِمَّـا جِـئْـتَنَا فَـاْحْـبِـسَـنَّـهُ ... كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

فقال الفارسي: الأصل: «كيما»، فحُذِف الياء. وقال ابن مالك: هذا تكلُّف، بل هي كاف التعليل، و«ما» الكافّة، ونُصِب الفعل بها؛ لشبهها بـ«كي» في المعنى.

وزعم أبو محمد الأسود[1] في كتابه المسمى «نزهة الأديب» أن أبا علي حرَّفَ هذا البيت، وأن الصواب فيه:

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا ... لِكَيْ يَحْسِبُوا .... البيت.

وقد اعترض الدمامينيّ على أبي محمد الأسود بأن الفارسيّ إمام عظيم في النحو، فوجود رواية في البيت على خلاف روايته لا يقدح فيما رواه، مع استقامة معناه، وقد أجاد ابن هشام في تعبيره عن هذا القول بالزعم، وليس الكلام في مسألة اعتقاديّة حتى يُطرح رأيه فيها، فهو وإن كان معتزليًا إلا أنه إمام في النحو. ذكره الدسوقي.[2]

قلت: اعتراض الدمامينيّ رحمه الله هذا وجيهٌ. والله تعالى أعلم.

[والثالث]: من معانيه: الاستعلاء، ذكره الأخفش، والكوفيون، وأن بعضهم قيل له: «كيف أصبحت؟» فقال: «كخير» أي على خير. وقيل: المعنى بخير، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء. وقيل: هي للتشبيه، على حذف مضاف، أي كصاحب خير.

(١) هو الحسين بن أحمدالمعروف بالأسود الغَندجاني، نسبة إلى بلد بفارس، عالم باللغة والأدب والأنساب، من تصانيفه «فرجة الأديب:» في الرد على السيرافي، و«نزهة الأديب» في الرد على الفارسيّ، و«ضالة الأديب» في الرد على ابن الأعرابيّ، مات سنة (٤٢٨هـ).

(٢) انظر «حاشية الدسوقي» جـ ١ص ٤٨٣.

تنبيه:

اختلف النحاة في إعراب نحو قولهم: «كن كما أنت» على خمسة أقوال:

(أحدها): هذا، وهو أن «ما» موصولة، و«أنت» مبتدأ حُذِف خبره.

(والثاني): أنها موصولة، و«أنت» خبر حُذِف مبتدؤه، أي كالذي هو أنت، وقد قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٨] أي كالذي هو لهم آلهة.

(والثالث): أن «ما» زائدة مُلْغاة، والكاف أيضا جارّة، كما في قوله [من الطويل]:

وَنَـنْـصُـرُ مَـوْلَانَـا وَنَـعْـلَـمُ أَنَّـهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

و«أنت» ضمير مرفوع، أُنيب عن المجرور، كما في قولهم: «ما أنا كأنت»، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى.

(والرابع): أن «ما» كافّة، و«أنت» مبتدأ، حُذِف خبره، أي عليه، أو كائن، وقد قيل في: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٨]: إن «ما» كافّةٌ، وزعم صاحب «المستوفى» أن الكاف لا تُكفُّ بـ«ما»، ورُدَّ عليه بقوله [من الوافر]:

وَأَعْـلَـمُ أَنَّـنِـي وَأَبَـا حُـمَـيْـدٍ ... كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

وقوله [من الطويل]:

أَخٌ مَـاجِـدٌ لَمْ يَـخْـزُنِي يَـوْمَ مَـشْـهَـدِ ... كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

وإنما يصح الاستدلال بهما، إذا لم يَثبُت أن «ما» المصدرية تُوصَل بالجملة الاسمية.

(والخامس): أن «ما» كافّة أيضًا، و«أنت» فاعل، والأصل: كما كنت، ثم حُذِف «كان»، فانفصل الضمير، وهذا بعيد، بل الظاهر أن «ما» على هذا التقدير مصدرية.

قلت: خلاصة الأقوال: أن «ما» إما موصولة، أو زائدة، والقولان الأولان على أنها موصولة، والثلاثة الباقية على أنها زائدة، ثم اختلفوا، فقيل: هي زائدة، غير كافّة، وقيل: زائدة كافّة، وأما الكاف، فقيل: بمعنى «على»، وهو القول الأول، وقيل: على حالها للتشبيه، وهي الأقوال الأربعة[1] وأقرب الأوجه

(١) راجع «حاشية الدسوقي» جـ ١ ص ٤٨٤.

عندي الثالث. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

تقع «كما» بعد الجمل كثيرًا صفةً في المعنى، فتكون نعتًا لمصدرٍ، أو حالًا، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤] الآية، فإن قدرته نعتًا لمصدر، فهو إما معمول لـ ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤] ، أي نعيد أول خلق إعادةً مثلَ ما بدأناه، أو لـ﴿نَطْوِى﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤] ، أي نفعل هذا الفعل العظيم، كفعلنا هذا الفعل، وإن قدّرته حالًا، فذو الحال مفعول ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ [الأنبياء: الآية ١٠٤] ، أي نعيده مماثلًا للذي بدأنا، وتقع كلمة «كذلك» أيضا كذلك[1].

[فإن قلت]: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: الآية ١١٨] و«مثل» في المعنى نعت لمصدر «قال» المحذوف، كما أن «كذلك» نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لاتقول: ضربت زيدًا عمرًا، ولا يكون «مثل» تأكيدًا لـ«كذلك»؛ لأنه أبين منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: هذا زيد يفعل كذا توكيدًا؛ لـ«هذا»؛ لذلك، ولا خبرًا لمحذوف، بتقدير: الأمرُ كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله؟.

[قلت]: «مثل» بدل من «كذلك»، أو بيان، أو نَصْبٌ بـ«يعلمون»، أي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى، فـ«مثل» بمنزلتها في: مثلُك لا يفعل كذا، أو نَصْبٌ بـ«قال»، أو الكاف مبتدأ، والعائد محذوف، أي قاله.

ورَدّ ابنُ الشجري ذلك على مكيّ، بأن قال: قد استوفى معموله، وهو «مثل».

واعترض عليه ابن هشام، فقال: وليس بشيء؛ لأن «مثل» حينئذ مفعول مطلق، أو مفعول به لـ«يعلمون»، والضمير المقدّر مفعول به لـ«قال». انتهى، وهو اعتراض وجيه. والله تعالى أعلم.

---

(١) أي تقع كلمة «كذلك» كما تقع كلمة «كما»، أي في كونها صفة في المعنى، إما نعت لمحذوف، أو حال.

[والمعنى الرابع]: من معاني الكاف المجرّدة: المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ«ما» في نحو: «سَلِّمْ كما تَدخُل»، و«صَلِّ كما يدخل الوقت»، ذكره ابن الخباز في «النهاية»، وأبو سعيد السيرافيّ.

[والخامس]: من معـانيها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: الآية ١١] الآية، قال الأكثرون: التقدير: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم تُقدَّر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله، فيلزم المحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا، قاله ابن جني، ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد، قالوا: مثلُك لا يفعل كذا، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفَوه عمن هو على أخص أوصافه، فقد نفوه عنه.

وقيل: الكاف في الآية غير زائدة، ثم اختُلِف، فقيل: الزائد «مثل»، كما زِيدت في قوله ﷻ: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ١٣٧] الآية، قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. انتهى.

والقول بزيادة الحرف أولى، من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تَثبت، وأما ﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ١٣٧] ، فقد يَشهَد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءة ابن عباس: «بما آمنتم به»، وقد تُؤُوِّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي إيمانًا مثل إيمانكم به، أي بالله ـ سبحانه وتعالى ـ، أو بمحمد ﷺ، أو بالقرآن. وقيل: «مثل» للقرآن، و«ما» للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم.

وفي الآية الأولى قول ثالث، وهو أن الكاف ومثلًا لا زائد منهما، ثم اختُلِف، فقيل: «مثل» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة، وقيل: الكاف اسم مؤكد بـ«مثل»، كما عَكَس ذلك من قال [من الرجز]:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلْ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ

والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على الكاف الحرفيّة، شرع يبيِّن الاسميّة، فقال:

٤٠٩- (وَالْكَافُ الِاسْمِيُّ الَّذِي يَجُرُّ قَدْ ... رَادَفَ «مِثْلًا» فِي ضَرُورَةٍ وَرَدْ

٤١٠- فِي رَأْيِ سِيبَوَيْهِ وَالْمُحَقِّقِينْ ... وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أُجِيزَ بِالْيَقِينْ

٤١١- عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْهُمُ أَبُو عَلِي ... وَالْأَخْفَشُ الْمَعْرُوفُ فِي ذَا الْعَمَلِ)

(**وَالْكَافُ الاسْمِيُّ الَّذِي يَجُرُّ**) أي يعمل الجرّ في مدخوله، واحترز به عن الذي لا يجرّ، فإنه سيأتي البحث فيه بعده، و«الكاف» مبتدأ، وما بعده صفته، وخبره قوله: (**قَدْ رَادَفَ مِثْلًا**) أي أتى بمعناه، وقوله: (**فِي ضَرُورَةٍ وَرَدْ**) أشار به إلى أنّ هذه الكاف لا تقع في سعة الكلام، وإنما تقع في الضرائر الشعريّة (**فِي رَأْيِ سِيبَوَيْهِ**) متعلّق بمقدّر، خبرٍ لمحذوف، أي ذلك كائن في رأي سيبويه (**وَ**) رأي (**الْمُحَقِّقِينَ**) من النحويين (**وَفِي اخْتِيَارٍ قَدْ أُجِيزَ بِالْيَقِينْ**) أي بالتحقيق (**عِنْدَ كَثِيرٍ**) متعلّق بـ«أُجيز» (**مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ**) الفارسيّ (**وَالْأَخْفَشُ**) وقوله: (**الْمَعْرُوفُ فِي ذَا الْعَمَلِ**) كمل به البيت، وهو مدحٌ للأخفش، أي المعروف في فنّ الإعراب.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ الكاف الاسمية الجارّة، مرادفة لـ«مثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين، إلا في الضرورة الشعريّة، كقوله [من الرجز]:

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ[1] ... يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

وقال كثير، منهم: الأخفش، والفارسيّ: يجوز في الاختيار، فجوّزوا في نحو: «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع رفع، و«الأسد» مخفوضًا بالإضافة.

ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرًا، قال الزمخشريّ في قوله عَجَّلَ: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: الآية ٤٩]: إن الضمير راجع للكاف، من ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عمران: الآية ٤٩]، أي فأنفخ في ذلك الشيء المماثل، فيصير كسائر الطيور. انتهى.

ووقع مثل ذلك في كلام غيره.

قال ابن هشام: ولو كان كما زعموا، لسُمع في الكلام مثل: مررتُ بكالأسد. انتهى كلامه، وهو تعقب جيّد. والله تعالى أعلم.

(١) بالضم جمع جمّاء، وهي ما لا قرن لها، و«المنهمّ»: الذائب.

تنبيه:

يتعين حرفية الكاف في موضعين:

[**أحدهما**]: أن تكون زائدة، خلافًا لمن أجاز زيادة الأسماء.

[**والثاني**]: أن تقع هي ومخفوضها صلةً، كقوله [من الرجز]:

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمَعَا ... فَهْوَ الَّذِي كَاللَّيْثِ وَالْغَيْثِ مَعَا

خلافًا لابن مالك، في إجازته أن يكون مضافًا ومضافًا إليه، على إضمار مبتدإ، كما في قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: الآية ١٥٤] برفع «أحسنُ».

قال ابن هشام: وهذا تخريج للفصيح على الشاذّ. انتهى. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قول الشاعر [من مشطور السريع]:

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيٍ بِهَا يُحَلَّيْنْ ... غَيْرُ رَمَادٍ وَخِطَامٍ كِنْفَيْنْ

وَغَيْرُ وَدٍّ جَازِلٍ أَوْ وَدَّيْنْ ... وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[1]

يحتمل كون الكافين في «ككما» حرفين، أُكّد أولهما بثانيهما، كما قال [من الوافر]:

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

الشاهد «للما»، وأن يكونا اسمين أُكّد أيضًا أولهما بثانيهما، وأن تكون الأولى حرفًا، والثانية اسمًا. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام في الكاف الجارّة، شرع يبيّن الكاف غير الجارّة، فقال:

٤١٢- (وَغَيْرُ خَافِضٍ مِنَ الْكَافِ أَتَى ... اسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَهُ خُذْ يَا فَتَى

(١) «الآي» جمع آية: العلامة، و«يُحلّين» أي يوصفن، أي لم يبق لهذه المنازل من علامات توصف بها غير ما ذُكر من هذه الأشياء، و«الخطام»: الزمام، و«الكِنْفَيْن»: تثنية «كِنف» بالكسر، وهو وعاء الراعي الذي يجعل فيه غذاءه، و«الودّ» هو الوتد، أدغمه، و«الجازل»: المنتصب، و«الصاليات»: الحجارة المحترقة، و«يؤثفين» أي يُجعلن أثافي للقدر يوضع عليها عند الطبخ، أي وغير حجارة محترقة.

٤١٣- فَالأَوَّلُ الضَّمِيرُ لِلْمُخَاطَبِ ... وَالثَّانِ حَرْفٌ جَاءَ فِي التَّخَاطُبِ

٤١٤- فِي اسْمِ إِشَارَةٍ وَفِي مُنْفَصِلِ ... مِنَ الضَّمَائِرِ كَـ«إِيَّا» فَاعْقِلِ

٤١٥- وَبَعْضِ أَسْمَاءٍ لِفِعْلِهِمْ وَرَدْ ... نَحْوُ «رُوَيْدَكَ» وَ«دُونَكَ الرَّشَدْ»

٤١٦- فِي «أَرَأَيْتَ» فِي الأَصَحِّ هَكَذَا ... بِقَوْلِ سِيبَوَيْهِ فَادْرِ المَأْخَذَا

٤١٧- وَكَوْنَهَا الفَاعِلَ فَرَّاءُ زَعَمْ ... وَكَوْنَهَا المَفْعُولَ شَيْخُهُ حَكَمْ

(**وَغَيْرُ خَافِضٍ مِنَ الكَافِ أَتَى اسْمًا وَحَرْفًا**) يعني أن الكاف غير الجارّة ينقسم قسمين: اسم وحرف، وقوله: (**مِثْلَهُ خذ يَا فَتَى**) أي مثل الجارّة، أي كما أن الجارّ قسمان كذلك هذه (**فَالأَوَّلُ**) أي الاسم (**الضَّمِيرُ لِلْمُخَاطَبِ**) منصوبًا ومجرورًا، كـ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: الآية ٣] (**وَالثَّانِ**) بحذف آخره كما سبق غير مرّة (**حَرْفٌ جَاءَ فِي التَّخَاطُبِ**) أي في جريان الكلام بين المتكلّم ومن يسمع منه، وقوله: (**فِي اسْمِ إِشَارَةٍ**) بيان لمواضع كاف الخطاب، فالجارّ والمجرور بدل مما قبله، أو متعلّق بمقدّر خبرٍ عن محذوف، أي ذلك كائن في اسم الإشارة، نحو «ذلك»، و«تلك» (**وَفِي مُنْفَصِلٍ مِنَ الضَّمَائِرِ**) المراد ضمائر النصب فقط (**كَـ«إِيَّا»**) و«إياكما» و«إياكم»، وقوله: (**فَاعْقِلِ**) كمل به البيت، أي فاعلم هذا وتأكّد منه بالتفصيل الذي ذكرته لك (**وَبَعْضِ أَسْمَاءٍ**) بالجرّ عطفًا على: «منفصل» (**لِفِعْلِهِمْ وَرَدْ**) أي أتى أيضًا لاحقًا لبعض أسماء الأفعال (**نَحْوُ «رُوَيْدَكَ»**) أي تمهّل (**وَ«دُونَكَ الرَّشَدْ»**) أي الزم طريق الرشد، وهو خلاف الضلال، وهو الذي ذكره ـ سبحانه وتعالى ـ بقوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: الآية ٧] الآية.

(**فِي «أَرَأَيْتَ»**) أي التي معناها: أخبرني، من نحو قوله ﷻ: ﴿أَرَءَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ [الماعون: الآية ١] (**فِي الأَصَحِّ**) من أقوال النحاة، فقوله: «في رأيت» خبر مقدّم لـ(**هَكَذَا**)، والكاف اسم بمعنى «مثل»، أي مثل ما سبق من كون الكاف حرف خطاب كائن «في أريت» (**بِقَوْلِ سِيبَوَيْهِ**) الباء بمعنى «في»، أي هذا كائن في قول سيبويه، وقوله: (**فَادْرِ المَأْخَذَا**) بألف الإطلاق، كمل به البيت، أي اعلم مأخذ المسألة، أي دليلها الذي استنبطت منه.

(**وَكَوْنَهَا**) بالنصب مفعولًا مقدّما لـ«زعم» (**الْفَاعِلَ**) بالنصب أيضًا على الخبرية لـ«كونها» (**فَرَّاءُ زَعَمْ**) أي قال (**وَكَوْنَهَا الْمَفْعُولَ**) كإعراب سابقه، وقوله: (**شَيْخُهُ**) مبتدأ خبره قوله: (**حَكَمْ**) أي حكم بهذا شيخه الكسائيّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الكاف غير الجارة، على نوعين:

[**أحدهما**]: مضمر منصوب، أو مجرور، نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: الآية ٣] فالأول منصوب، بالفعل، والثاني مجرور بالإضافة.

[**والثاني**]: حرف معنى، لا محل له، ومعناه الخطاب، وهي اللاحقة لاسم الإشارة، نحو «ذلك»، و«تلك».

وللضمير المنفصل المنصوب، في قولهم: «إياك»، و«إياكما»، و«إياكم»، ونحوها، هذا هو الصحيح.

ولبعض أسماء الأفعال، نحو: «حَيَّهَلَكَ»، و«رُوَيدك»، و«النّجاءك».

ولـ«أرأيت» بمعنى أخبرني، نحو قوله ﷻ: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[الإسراء:٦٢]، فالتاء فاعل، والكاف حرف خطاب، هذا هو الصحيح، وهو قول سيبويه، وعكس ذلك الفرّاء، فقال: التاء حرف خطاب، والكاف فاعل؛ لكونها المطابقة للمسند إليه، ويردّه صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لا تَقَع قط مرفوعة.

وقال الكسائي: التاء فاعل، والكاف مفعول، ويلزمه أن يَصِحّ الاقتصار على المنصوب في نحو: «أرأيتك زيدًا ما صنع؟»؛ لأنه المفعول الثاني، ولكن الفائدة لا تتم عنده. وأما ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[الإسراء:٦٢]، فالمفعول الثاني محذوف، أي لِمَ كرمته عليّ؟، وأنا خير منه.

تنبيه:

قد تلحق الكاف ألفاظًا أُخَر(١) شذوذًا، وحَمَل على ذلك الفارسيّ قوله [من الوافر]:

(١) نحو «لَيْسَكَ زيدٌ قائمًا»، و«نِعْمَكَ الرجل زيدٌ»، و«بِئْسَكَ الرجل عمروٌ»، وقالوا: «كَلَّاكَ» بالتشديد. انتهى «دسوقي» جـ١ ص٤٨٦.

لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا ... وَحِنْتَ(١) وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل: يحتمل كون «أن» وصلتها بدلًا من الكاف، سادًّا مسدّ المفعولين، كقراءة حمزة: ﴿ولَا تحسبن الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾[آل عمران:١٧٨] بالخطاب. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام في الكاف شرع يبيّن «كي»، فقال:

٤١٨- وَ«كَي» عَلَى ثَلَاثَةِ الأَوْجُهِ جَا ... مُخْتَصَرٌ مِنْ «كَيْفَ» لِلشِّعْرِ التَجَى

٤١٩- وَالثَّانِ لِلتَّعْلِيلِ مِثْلَ اللَّامِ ... مَعَ الْمَصْدَرِ وَ«مَا» اسْتِفْهَامِ

٤٢٠- وَإِنْ تَكُنْ كَـ«أَنْ» بِمَعْنًى وَعَمَلْ ... فَثَالِثُ الأَوْجُهِ فِيهَا قَدْ حَصَلْ

٤٢١- ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ لَهَا شَهِدْ ... إِنْ قَبْلَهَا اللَّامُ مُقَدَّرًا قُصِدْ

(**وَ«كَي» عَلَى ثَلَاثَةِ الأَوْجُهِ**) تقدّم أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي على الأوجه الثلاثة (**جَا**) بالقصر لغة (**مُخْتَصَرٌ مِنْ «كَيْفَ»**) أي أحدها أن تكون اسمًا مختصرًا من «كيف»، وقوله: (**لِلشِّعْرِ التَجَى**) أشار به إلى أن مثاله لم يقع في القرآن، وإنما وقع في الشعر في قوله [من البسيط]:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ... قَتْلَاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

أراد كيف تجنحون؟.

(**وَالثَّانِ لِلتَّعْلِيلِ مِثْلَ اللَّامِ**) أي المعنى الثاني لـ«كي» أن تكون للتعليل بمنزلة لام التعليل (**مَعَ الْمَصْدَرِ**) أي مع الحرف المصدريّ، وهو «ما»، نحو «إنما قصدتك كيما تنفعني» (**وَ«مَا» اسْتِفْهَامِ**) أي مع «ما» الاستفهاميّة، وإضافة «ما» إلى الاستفهام بمعنى اللام، نحو «كيمه» أي لمه (**وَإِنْ تَكُنْ**) «كي» (**كَـ«أَنْ»**) المصدريّة (**بِمَعْنًى**) أي في معناها، فالباء بمعنى«في» (**وَعَمَلْ**) وهو نصب المضارع (**فَثَالِثُ الأَوْجُهِ فِيهَا**) أي في «كي» (**قَدْ حَصَلْ**) أي وُجد، يعني أن المعنى الثالث لـ«كي» أن تكون بمنزلة «أن» المصدريّة معنى وعملًا، وقوله: (﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: الآية ٧]) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره قوله: (**لَهَا شَهِدْ**) أي شهد لكون «كي» بمنزلة «أن» المصدريّة معنى وعملًا (**إِنْ**

(١) قول: «وحنت» أي هلكت، من الحين وهو الهلاك.

قَبْلَهَا) أي قبل «كي» (**اللَّامُ**) التعليلية (**مُقَدَّرًا**) حال مؤكّد لـ(**قُصِدْ**) بالبناء للمفعول، أي قُدّر اللام قبلها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كي»على ثلاثة أقسام:

[**أحدها**]: أن تكون اسمًا مختصرًا من «كيف»، كقوله:

كَيْ تَجْنَحُون ... البيت

أراد كيف، فحذَف الفاء، كما قال بعضهم: «سَوْ أفعلُ» يريد سوف.

[**الثاني**]: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنىً وعملًا، وهي الداخلة على «ما» الاستفهامية، في قولهم في السؤال عن العلة: «كيمه»، بمعنى «لِمَه»، والهاء للسكت، وعلى «ما» المصدرية في قوله [من الطويل]:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وقيل: «ما» كافّة، وعلى «أن» المصدرية، مضمرةً، نحو: «جئتك كي تكرمني»، إذا قدرت النصب بـ«أن».

[**الثالث**]: أن تكون بمنزلة «أن» المصدرية معنًى وعملًا، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: الآية ٢٣] الآية، ويؤيّده صحة حلول «أن» مَحلّها، ولأنها لو كانت حرف تعليل، لم يدخل عليها حرف تعليل، ومن ذلك: «جئتك كي تكرمني»، وقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: الآية ٧] الآية، إذا قَدّرتَ اللام قبلها، فإن لم تقدر، فهي تعليلية جارّة، ويجب حينئذ إضمار «أن» بعدها، ومثله في الاحتمالين قوله [من الطويل]:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... وَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

فـ«كي» إما تعليلية، مؤكِّدة للام، أو مصدرية مؤكَّدة بـ«أن». والله تعالى أعلم.

تنبيه:

لا تظهر «أن» بعد «كي» إلا في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

فَقَالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

تنبيه آخر:

مذهب الأخفش أن «كي» جارّة دائمًا، وأن النصب بعدها بـ«أن» ظاهرةً، أو مضمرةً.

ورُدَّ عليه بنحو قوله ﷻ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: الآية ٢٣]، فإن زَعَم أن «كي» تأكيد للام، كقوله [من الوافر]:

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

رُدَّ عليه بأن الفصيح المقيس لا يُخرَّج على الشاذ.

ومذهب الكوفيين أن «كي» ناصبة دائمًا.

ورُدَّ عليهم بقولهم: «كيمه» كما يقولون: لِمَه، وقول حاتم(١) [من الطويل]:

وَأَوْقَدتُ نَارِي كَيْ لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا ... وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ فِي الْبَيْتِ دَاخِلَهْ

لأن لام الجر لا تَفصِل بين الفعل وناصبه.

وأجابوا عن الأول بأن الأصل: كي يَفْعَل ماذا؟، ورُدّ عليهم بأنه يلزمهم كثرة الحذف، وإخراج «ما» الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يَثبُت، نعم وقع في «صحيح البخاري» في تفسير: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: الآية ٢٢](٢): «فيذهب كيما، فيعود ظهره طبقًا واحدًا»، أي كيما يسجد، وهو غريب جدًا، لا يَحتمِل القياس عليه.

قلت: هكذا قال ابن هشام: إن الرواية «كيما» بحذف «يسجد»، لكن قال الحافظ ابن حجر: الثابت في جميع النسخ التي وقفت عليها التصريح بـ«يسجد»، فلعلّ ابن هشام وقعت له نسخة بحذف «يسجد». انتهى(٣).

---

(١) هو حاتم بن عبد الله الطائيّ، فارس شاعر جاهليّ من أجواد العرب.

(٢) هذا يوهم أن البخاريّ أورده في «كتاب التفسير»، وليس كذلك، وإنما أورده في «كتاب التوحيد»، نبّه عليه في «فتح الباري» ١٣/٤٣٨.

(٣) راجع «فتح الباري» ١٣/٤٣٧-٤٣٨. «كتاب التوحيد».

تنبيه:

إذا قيل: «جئت لتكرمني» بالنصب، فالنصب بـ«أن» مضمرة، وجوّز أبو سعيد(١) كون المضمر «كي»، والأول أولى؛ لأن «أن» أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوز فيها، بأن تعمل مضمرة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كي» شرع يبيّن «كم»، فقال:

٤٢٢- (وَ«كَمْ» عَلَى وَجْهَيْنِ ذَاتَ خَبَرِ ... إِنْ تُفِدِ التَّكْثِيرَ لِلْمُسْتَخْبِرِ

٤٢٣- فَذَاتُ الِاسْتِفْهَامِ إِنْ فِيهَا بَدَا ... مُفَادُ أَيِّ عَدَدٍ يَا ذَا الْهُدَى)

(وَ«كَمْ») بفتح، فسكون (**عَلَى وَجْهَيْنِ**) أي على قسمين (**ذَاتِ خَبَرِ**) بالجرّ كما هو مضبوط بخط الناظم، بدل تفصيل من مجمل، ويجوز رفعه، بل هو أنسب لسياق قسيمه الآتي، أي أُولاهما ذاتُ خبر (**إِنْ تُفِدِ التَّكْثِيرَ لِلْمُسْتَخْبِرِ**) أي لطالب الخبر، يعني أنها إنْ أفادت معنى الكثرة للسائل المستخبر، فهي خبريّة (**فَذَاتُ الاسْتِفْهَامِ**) أي فثانيتهما ذات الاستفهام، ويجوز أن تكون «ذات» مبتدأ خبره جملة قوله: (**إِنْ فِيهَا بَدَا**) أي إن ظهر (**مُفَادُ أَيِّ عَدَدٍ**) بضم الميم اسم مفعول أفاد، وأراد به معنى «أيّ عدد»، أي إن أفادت معنى «أي عدد»، فهي الاستفهاميّة، وقوله: (**يَا ذَا الْهُدَى**) كمل به البيت، أي يا صاحب الهدى، ووصفه به؛ لأن من رُزق طلب العلم الشرعيّ، فقد هُدي إلى صراط مستقيم؛ لقوله ﷻ: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وقوله ﷺ فيما رواه البخاريّ في «صحيحه» من حديث معاوية رضي الله عنه: «من يُرد الله به خيرًا يفقهه في الدين».

وحاصل معنى البيتين أن «كم» على وجهين: خبرية، بمعنى «كثير»، واستفهامية، بمعنى «أيّ عدد».

ثم ذكر ما يتفقان فيه، وهي خمسة أمور، فقال:

٤٢٤- (فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ قَدْ تَقَارَنَا ... فِي الِاسْمِ وَالْإِبْهَامِ أَيْضًا وَالْبِنَا

---

(١) لعله السيرافي.

٤٢٥- وَطَلَبِ التَّمْيِيزِ وَالتَّصَدُّرِ ....)

(**فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ**) أي في الأمور الخمسة، متعلّق بـ(**قَدْ تَقَارَنَا**) أي اتّفقا (**فِي الاسْمِ**) في كونهما اسمين، لا حرفين، وهذا أول الخمسة (**وَالْإِبْهَامِ أَيْضًا**) أي في كونهما مبهمين، وهذا هو الثاني (**وَالْبِنَا**) «أو» بمعنى الواو، أي وفي كونهما مبنيين، وهذا هو الثالث، (**وَطَلَبِ التَّمْيِيزِ**) أي وفي كونهما يفتقران إلى التمييز، وهذا هو الرابع (**وَالتَّصَدُّرِ**) أي وفي وجوب الصدارة لهما، وهذا هو الخامس.

وحاصل المعنى أنهما يشتركان في خمسة أمور: الاسمية، والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير.

تنبيه:

قال بعضهم في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: الآية ٣١] : أبدلت «أن» وصلتها من «كم».

وردّ عليه بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قُدّر عامل المبدل منه «يَرَوْا»، فـ«كم» لها الصدرُ، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قُدّر «أهلكنا» فلا تَسلُّط له في المعنى على البدل، والصواب أن «كم» مفعول لـ﴿أَهْلَكْنَا﴾، والجملة إما معمولة لـ﴿يَرَوْا﴾، على أنه عُلّق عن العمل في اللفظ، و«أن» وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضة بين ﴿يَرَوْا﴾ وما سَدّ مَسَدَّ مفعوليه، وهو «أن» وصلتها، وكذلك قول ابن عصفور في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السّجدة: الآية ٢٦] الآية: إن «كم» فاعل، مردود عليه بأن «كم» لها الصدر.

وقوله: إن ذلك جاء على لغة رديئة، حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: «ملكتُ كم عَبيد»، فيُخرِجها عن الصدرية، خطأ عظيم، إذ خرّج كلام الله - سبحانه وتعالى - على هذه اللغة، وإنما الفاعل ضمير اسم الله - سبحانه وتعالى -، أو ضمير العلم، أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة ﴿أَهْلَكْنَا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة، إما مطلقًا، أو بشرط كونها مقترنة بما يُعَلّق عن العمل، والفعل قلبيّ، نحو ظهر لي أقام زيد.

وجوّز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخر. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمور التي يفترقان فيها، وهي خمسة أيضًا، فقال:

وَوَجْهُ الافْتِرَاقِ خَمْسَةً دُرِي ....)

٤٢٦- قَبُولُ تَصْدِيقٍ لِأُولَى مِنْهُمَا وَطَلَبُ الْجَوَابِ فِي ثَانِيهِمَا

٤٢٧- وَبَدَلُ الْأُولَى بِهَمْزٍ لَا يَفِي تَمْيِيزُهَا مُفْرَدٌ اَوْ جَمْعٌ قُفِي

٤٢٨- وَوَاجِبُ الْخَفْضِ وَأَمَّا الثَّانِيَهْ فَبِالْخِلَافِ فِي الْجَمِيعِ آتِيَهْ)

(**وَوَجْهُ الافْتِرَاقِ**) بينهما (**خَمْسَةً**) بالنصب مفعولًا ثانيًا لـ(**دُرِي**) مبنيًا للمفعول، أي عُلم، وفي نسخة: «قُرِي». (**قَبُولُ تَصْدِيقٍ لِأُولَى مِنْهُمَا**) أي أحدها: كون الكلام قابلًا للتصديق، أي والتكذيب مع «كم» الخبريّة، بخلافه مع الاستفهامية (**وَطَلَبُ الْجَوَابِ فِي ثَانِيهِمَا**) أي ثانيها أن المتكلّم مع الاستفهاميّة يطلب الجواب؛ لأنه مستخبر، بخلافه مع الخبريّة؛ لأنه مخبر (**وَبَدَلُ الْأُولَى**) أي الخبريّة (**بِهَمْزٍ لَا يَفِي**) أي ثالثها: أن بدل الخبريّة لا يأتي مقترنًا بهمزة الاستفهام، فتقول: كم عبيدٍ لي، خمسون، بل ستّون، بخلاف الاستفهاميّة، فلا بدّ من اقترانه بها، فتقول: كم مالك، أعشرون، أم ثلاثون؟ (**تَمْيِيزُهَا مُفْرَدٌ اَوْ**) بوصل الهمزة للوزن (**جَمْعٌ قُفِي**) أي رابعها: أن تمييز «كم» الخبريّة، يجوز أن يكون مفردا، وجمعًا، تقول: «كم عبد ملكتُ»، و«كم عبيدٍ ملكت» بخلاف الاستفهاميّة، فلا يكون إلا مفردًا، تقول: كم مالك، ولا تقول: كم أموالك، خلافًا للكوفيين (**وَوَاجِبُ الْخَفْضِ**) أي خامسها أن تمييز كم الخبريّة واجب الجرّ، كما مرّ في الأمثلة، بخلاف الاستفهاميّة، فيجب نصب تمييزها، فتقول: كم رجلًا أكرمت؟ (**وَأَمَّا الثَّانِيَهْ**) أي الاستفهاميّة، وهو مبتدأ، خبره «آتية» (**فَبِالْخِلَافِ**) أي بخلاف الخبريّة (**فِي الْجَمِيعِ آتِيَهْ**) أي مخالفة لها في جميع الأمور الخمسة، كما أوضحناه بالأمثلة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهما يفترقان في خمسة أمور:

[**أحدها**]: أن الكلام مع الخبرية، مُحتَمِلٌ للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية.

[الثاني]: أن المتكلم بالخبرية لا يَستدعِي من مخاطبه جوابًا؛ لأنه مُخبِرٌ، والمتكلم بالاستفهامية يَستدعيه؛ لأنه مُستخبر.

[الثالث]: أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية، يقال في الخبرية: كم عَبيد لي، خمسون، بل ستون، وفي الاستفهامية: كم مالك، أعشرون أم ثلاثون؟.

[الرابع]: أن تمييز «كم» الخبرية مفرد، أو مجموع، تقول: كم عبيدٍ ملكت، وكم عبد ملكت.

قال:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ ... وَنَعِيمِ سُوقَةٍ بَادُوا

وقال الفرزدق [من البسيط]:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدْعَاءَ[1] قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردًا، خلافًا للكوفيين.

[الخامس]: أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقًا، خلافًا للفرّاء، والزجّاج، وابن السرّاج، وآخرين، بل يُشترط أن تُجَرّ «كم» بحرف جرّ، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب، وهو الكثير، والجرّ، خلافا لبعضهم، وهو بـ«من» مضمرةً وجوبًا، لا بالإضافة، خلافا للزجاج.

ويتلخّصُ من هذا أن في جر تمييزها أقوالًا: الجواز، والمنع، والتفصيل، فإن جُرَّت هي بحرف جر، نحوُ بكم درهم اشتريت؟ جاز، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جوازَ نصب تمييز «كم» الخبرية، إذا كان الخبر مفردًا، ورُوي قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً .... البيت بالخفض على قياس تمييز الخبرية، وبالنصب

(١) الفدع: هو المشي على ظهر القدمين.

على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهامية، استفهام تَهَكم، أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يَخدُمنني، فقد نسيته، وعليهما فـ«كم» مبتدأ خبره «قد حلبت»، وأفرد الضمير حملًا على لفظ «كم»، وبالرفع على أنه مبتدأ، وإن كان نكرةً؛ لكونه قد وُصف بـ«لك» وبـ«فَدْعَاء» محذوفةٍ مدلولٍ عليها بالمذكورة؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع، كما حُذف «لك» من صفة «خالة» استدلالًا عليها بـ«لك» الأولى، والخبر «قد حَلَبت»، ولا بد من تقدير: «قد حلبت» أخرى؛ لأن المخبَرَ عنه في هذا الوجه متعدد لفظًا ومعنًى، ونظيره زينب وهند قامت، و«كم» على هذا الوجه ظرف، أو مصدر، والتمييز محذوف، أي كم وقت أو حلبة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كم» شرع يتكلّم على «كأيّن»، فقال:

٤٢٩- (ثُمَّ «كَأَيٍّ» جَا مُرَكَّبًا بُنِي ... مِنْ كَافِهِمْ وَ«أَيٍّ» الْمُنَوَّنِ

٤٣٠- فَأَشْبَهَ التَّنْوِينُ نُونَ الأَصْلِ ... فَالرَّقْمُ وَالْوَقْفُ بِتِلْكَ السُّبْلِ)

(ثُمَّ «كَأَيٍّ» جَا) حال كونه **(مُرَكَّبًا بُنِي)** بالبناء للمفعول، بيان لحكمه، أي مبنيًا، وقوله: **(مِنْ كَافِهِمْ)** متعلق بـ«مركبًا»، أي من كاف العرب؛ لأنهم الذين استعملوها هذا الاستعمال **(وَ«أَيٍّ» الْمُنَوَّنِ)** أي ومن أيّ المنوّن **(فَأَشْبَهَ التَّنْوِينُ نُونَ الأَصْلِ)** أي لَمّا دخل تنوينه في التركيب أشبه النون الأصلية، فلهذا عومل معاملتها، في الرسم، والوقف عليه، كما أشار إليه بقوله: **(فَالرَّقْمُ)** أي كتابته في المصحف **(وَالْوَقْفُ)** أي عليه **(بِتِلْكَ السُّبْلِ)** أي بالطريقة المذكورة، وهي أن يُكتب نونًا، ويوقف عليه نونًا للشبه المذكور، يعني أنه إنما خالف طريقة التنوين فيما ذُكر من الكتابة، والوقف عليه، بسبب ما ذكرناه من كونه أشبه النون الأصليّة، فعومل معاملتها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ «كأيّن» اسم مركّبٌ من كاف التشبيه، و«أيّ» المنوّنة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النونَ الأصليّة، ولهذا رُسم في المصحف نونًا، ومن وقف عليه بحذفه اعتبر حكمه في الأصل، وهو الحذف في الوقف. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمور التي تخالف فيها «كأيّن» «كم»، وهي خمسة، فقال:

٤٣١- (فِي خَمْسَةِ الأُمُورِ «كَمْ» تُوَافِقُ ... إِبْهَامِهَا وَفِي بِنَاءِ يَلْحَقُ

٤٣٢- وَفِي افْتِقَارِ مَا يُمَيِّزُ وَفِي ... تَصَدُّرٍ وَمَعْنَيَيْهَا إِذْ تَفِي)

(فِي خَمْسَةِ الأُمُورِ) أي في الأمور الخمسة (**«كَمْ» تُوَافِقُ**) الضمير الفاعل لـ«كأيّن»، أي توافق «كأيّن» «كم» في هذه الأمور (**إِبْهَامِهَا**) بالجرّ بدل تفصيل من مُجمل، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما في نظائره، أي توافقها في كونها مبهمًا، وهذا هو أول الخمسة، ثم أشار إلى الثاني بقوله: (**وَفِي بِنَاءِ يَلْحَقُ**) بفتح أوله مبنيًّا للفاعل، صفة لـ«بناء»، أي توافقها في بناء لاحق لها، ويَحتَمِل أن يكون بضم أوله، مبنيا للمفعول، وإلى الثالث بقوله: (**وَفِي افْتِقَارِ مَا يُمَيِّزُ**) «ما» مصدريّة، أي وفي افتقارهما إلى التمييز، وإلى الرابع بقوله: (**وَفِي تَصَدُّرٍ**) أي وفي وجوب الصدارة لهما، وإلى الرابع بقوله: (**وَمَعْنَيَيْهَا**) أي توافقها في معنييها، وهما إفادة التكثير غالبًا، والاستفهام نادرًا، وقوله: (**إِذْ تَفِي**) كمل به البيت، أي وقت وفائها ووجودها في التركيب، وهو متعلّق بصفة لـ«معنييها».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «كأيّن» توافق «كم» في خمسة أمور: الإبهام، والبناء، والافتقار إلى التمييز، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارةً، وهو الغالب، نحو قوله عَجَّلَ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ الآية [آل عمران:١٤٦]، والاستفهام أخرى، وهو نادر، ولم يُثبته إلا ابن قتيبة، وابن عصفور، وابن مالك، واستدَلَّ عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: «كأيّ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟ فقال: ثلاثا وسبعين». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمور التي يتخالفان فيها، وهي خمسة أيضًا، فقال:

٤٣٣- (لَكِنْ بِخَمْسَةِ الأُمُورِ خَالَفَتْ ... فِي أَنَّهَا بِالاتِّفَاقِ رُكِّبَتْ

٤٣٤- وَغَالِبًا تَمْيِيزُهَا بِـ«مِنْ» يُجَرّ ... وَلَا تُفِيدُ عَنْهُمُ غَيْرَ خَبَرْ

٤٣٥- وَلَا يُجَرُّ لَفْظُهَا بِحَرْفِ جَرّ ... وَمُفْرَدًا لَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا الخَبَرْ)

(**لَكِنْ بِخَمْسَةِ الأُمُورِ خَالَفَتْ**) «كأيّن» «كم» (**فِي أَنَّهَا بِالاتِّفَاقِ رُكِّبَتْ**) الجارّ والمجرور بدل

مما قبله، يعني أن أحد تلك الأمور: أنها مركّبة، و«كم» بسيطة على الأصحّ (**وَغَالِبًا**) منصوب بنزع الخافض، أي في غالب التركيب (**تَمْيِيزُهَا**) أي مُمَيِّزُ «كأيّن» (**بِـ«مِنْ» يُجَرّ**) بالبناء للمفعول، يعني أن أكثر استعمالها أن يكون تمييزها مجرورًا بـ«من»، وهذا هو الأمر الثاني (**وَلَا تُفِيدُ عَنْهُمُ**) أي عن الجمهور، أي عندهم (**غَيْرَ خَبَرْ**) يعني أنها عندهم لا تقع استفهامًا، وهذا هو الثالث (**وَلَا يُجَرُّ**) بالبناء للمفعول (**لَفْظُهَا بِحَرْفِ جَرّ**) يعني أنها لا تقع مجرورة، وهذا هو الرابع (**وَمُفْرَدًا لَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا الخَبَرْ**) يعني أن خبرها لا يأتي مفردًا وهذا هو الخامس.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كأيّن» تخالف «كم» في خمسة أمور:

[**أحدها**]: أنها مركبة، و«كم» بسيطة على الصحيح، خلافا لمن زعم أنها مركبة من الكاف، و«ما» الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف؛ لثقل الكلمة بالتركيب.

[**والثاني**]: أن مُمَيِّزها مجرور بـ«من» غالبًا، حتى زَعَم ابنُ عصفور لزوم ذلك، ويرده قول سيبويه: «وكَأَيٍّ رجلًا رأيت»، زعم ذلك يونس، و«كأيّ قد أتانا رجلًا»، إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به، إلا مع «من». انتهى.

ومن الغالب قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٦] الآية، وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يُوسُف: الآية ١٠٥] الآية، وقوله:

﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العَنكبوت: الآية ٦٠] الآية. ومن النصب قوله [من الخفيف]:

اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيٍّ ... آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقوله [من الطويل]:

وَكَائِنْ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً ... قَدِيمًا وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمُ

[**والثالث**]: أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، وقد مضى.

[**والرابع**]: أنها لا تقع مجرورة. خلافا لابن قتيبة، وابن عصفور، أجازا بـ«كأيّ تبيع هذا الثوب».

[والخامس]: أن خبرها لا يقع مفردًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كأين»، شرع يتكلّم على «كذا»، فقال:

٤٣٦ـ («كَذَا» عَلَى ثَلَاثَةِ الأَوْجُهِ جَا ... مُرَكَّبًا مِنْ كِلْمَتَيْنِ أُخْرِجَا)

(«كَذَا») مبتدأ خبره «جا» **(عَلَى ثَلَاثَةِ الأَوْجُهِ)** متعلّق بـ **(جَا مُرَكَّبًا مِنْ كِلْمَتَيْنِ)** بكسر الكاف، وفتحها **(أُخْرِجَا)** بالبناء للمجهول، يعني أن الوجه الأول أن تكون «كذا» كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه، و«ذا» الإشاريّة.

وحاصل معنى البيت: أنّ «كذا» تَرِد على ثلاثة أوجه.

[أحدها]: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه، و«ذا» الإشارية، كقولك: رأيت زيدًا فاضلًا، ورأيت عمرًا كذا، وكقوله [من مجزوء الوافر]:

وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا ... فَلَا طَرَبٌ وَلَا أُنُسُ

وتدخل عليها «ها» التنبيه، كقوله تعالى: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: الآية ٤٢] . والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني من أوجه «كذا»، فقال:

٤٣٧ـ (ثُمَّ مُرَكَّبٌ أُرِيدَ كَلِمَهْ ... تُفِيدُ غَيْرَ العَدَدِ اللَّذْ أَبْهَمَهْ)

(ثُمَّ مُرَكَّبٌ) أي من كلمتين أيضاً **(أُرِيدَ)** به **(كَلِمَهْ)** واحدة **(تُفِيدُ غَيْرَ العَدَدِ)** أي معنى غير العدد **(اللَّذْ أَبْهَمَهْ)** أي المعنى الذي أبهمه المتكلّم لغرض من الأغراض، قاله الناظم.

وحاصل معنى البيت أن الثاني من أوجه «كذا» أن تكون كلمة واحدة، مركبة من كلمتين، مَكْنيًا بها عن غير عددٍ، كقول أئمة اللغة: قيل لبعضهم: «أَمَا بمكان كذا وكذا وَجْذ؟»(١)، فقال: بلى وِجاذًا، فنَصَبَ بإضمار أَعْرِف، وكما جاء في الحديث: «أنه يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا، فعلت فيه كذا وكذا». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، فقال:

(١) «الوَجْذ» بجيم وذال معجمة: نُقرة في الجبل يجتمع فيها الماء.

٤٣٨ـ (وَثَالِثٌ مُرَكَّبٌ جَا لِعَدَدْ ... وَذَا مُوَافِقٌ «كَأَيٍّ» إِذْ وَرَدْ
٤٣٩ـ فِي أَرْبَعٍ تَنْكِيرِهِمْ وَالافْتِقَارْ ... مُمَيِّزًا وَفِي البِنَا وَالاسْتِكْثَارْ)

(وَثَالِثٌ مُرَكَّبٌ جَا لِعَدَدْ) أي ثالث الأوجه أن تكون مركبة بمعنى كلمة واحدة، وهو العدد **(وَذَا مُوَافِقٌ «كَأَيٍّ»)** أي وهذا القسم من «كذا» يوافق كلمة «كأيّ» **(إِذْ وَرَدْ)** أي وقت وروده في التركيب **(فِي أَرْبَعٍ)** متعلق بـ«موافق» **(تَنْكِيرِهِمْ)** بالجر على البدليّة **(وَالافْتِقَارْ مُمَيِّزًا)** أي وفي افتقاره إلى تمييز **(وَفِي البِنَا)** أي وفي كونه مبنيًا، غير معرب **(وَالاسْتِكْثَارْ)** هكذا في النظم، وفيه مخالفة لما في الأصل في هذا، وفي قوله: «تنكيرهم»، والظاهر أنه سبق قلم، فالصواب: «تركيبهم» بدل «تنكيرهم»، و«الإبهام» بدل «الاستكثار»، وأيضا الوزن منكسر فيه، فلو قال بدل هذا البيت:

فِي أَرْبَعٍ تَرْكِيبٍ أَوْ إِبْهَامٍ أَوْ ... بِنَا أَوِ افْتِقَارِ تَمْيِيزٍ رَأَوْ

لكان صوابًا. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى البيتين أن الثالث من أوجه «كذا» أن تكون كلمة واحدةً مركبة، مكنيًا بها عن العدد، فتوافق «كأيّ» في أربعة أمور: التركيب، والبناء، والإبهام، والافتقار إلى التمييز. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما يتخالفان فيه، وهي ثلاثة أمور، فقال:

٤٤٠ـ (وَفِي ثَلَاثَةٍ لَهَا قَدْ خَالَفَا ... لَيْسَ لَهُ الصَّدْرُ فَخُذْ كَذَا وَفَى
٤٤١ـ ثُمَّ مُمَيِّزُ «كَذَا» مَا خُفِضَا ... بِـ«مِنْ» وَلَا المُضَافِ فِيمَا يُرْتَضَى
٤٤٢ـ وَخَالَفَ الكُوفِي فِي الأَخِيرِ ... كَذَا يَدٍ أَوْ أَنْعُمِ الأَمِيرِ
٤٤٣ـ وَغَالِبًا لَمْ يَأْتِ إِلَّا أَنْ عُطِفْ ... عَلَيْهِ وَالتَّكْرَارُ قَلَّ مَا عُرِفْ)

(وَفِي ثَلَاثَةٍ لَهَا) أي لـ«كأيّ» **(قَدْ خَالَفَا)** بألف الإطلاق، والضمير لـ«كذا»، وذكّره لما مرّ غير مرّة، يعني أن «كذا» خالف «كأيّ» في ثلاثة أشياء:

[أحدها]: أنه **(لَيْسَ لَهُ الصَّدْرُ)** أي لا يجب له صدر الكلام، بل يقع في حشوه، كما أشار إليه

بقوله: (**فَخُذْ كَذَا**)، أي تقول: خذ كذا، فتوقعه بعد العامل، فقوله: «فخذ كذا» مبتدأ لقصد لفظه، وقوله: «وَفَى» بمعنى تمّ خبره، أي قولك: «خذ كذا» تمّ مثالا للمسألة، حيث وقع «كذا» بعد تقدّم عامله، وهو «خذ».

[**والثاني**]: مأشار إليه بقوله: (**ثُمَّ مُمَيِّزُ «كَذَا» مَا خُفِضَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي لا يجوز خفض تمييز «كذا» (**بـ«مِنْ»**) الجارّة (**وَلاَ الْمُضَافِ**) أي ولا يُجرّ بالمضاف (**فِيمَا يُرْتَضَى**) بالبناء للمفعول، أي في القول المرضيّ (**وَخَالَف الْكُوفِي**) أي أهل الكوفة، وأفرده بتأويل الفريق الكوفيّ (**فِي الأَخِيرِ**) أي الجر بالمضاف، فجوّزوا نحو قولك: (**كَذَا يَدِ**) بإضافة «كذا» إلى «يدِ»، وهو مثال للإضافة إلى مفرد (**أَوْ أَنْعُمِ الأَمِيرِ**) مثال لإضافته إلى جمع، يعني أنهم جوّزوا إضافة كذا إلى مفرد، أو جمع.

[**والثالث**]: ما أشار إليه بقوله: (**وَغَالِبًا لَمْ يَأْتِ**) الضمير لـ«كذا» أي لم يرد «كذا» في الكلام (**إِلاَّ أَنْ**) بفتح الهمزة (**عُطِفْ عَلَيْهِ**) ببناء الفعل للمفعول، أي إلا إذا عُطف عليه غيره، كقوله في البيت الآتي : «كذا وكذا لطفًا»... الخ (**وَالتَّكْرَارُ قَلَّ مَا عُرِفْ**) بالبناء للمفعول، يعني أن استعمال «كذا» بالتكرار دون العطف، كقولك: «كذا كذا» قليل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كذا» تخالف «كأيّن» في ثلاثة أمور:

[**أحدها**]: أنها ليس لها الصدر، تقول: «قبضت كذا وكذا درهمًا».

[**الثاني**]: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرّه بـ«من» اتفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيين، أجازوا في غير تكرار، ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ قياسًا على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: «له عندي كذا درهمٍ» مائةٌ، وبقوله: «كذا دراهمًا» ثلاثة، وبقوله: «كذا كذا درهمًا» أحد عشر، وبقوله: «كذا درهمًا» عشرون، وبقوله: «كذا وكذا درهمًا»، أحد وعشرون، حملًا على المحقق من نظائرهنّ من العدد الصريح، ووافقهم على هذه التفاصيل غيرَ مسألتي الإضافة المبرد، والأخفش، وابن كيسان، والسيرافيّ، وابن عصفور، ووَهِمَ ابن السِّيد، فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد، ومن ذكر معه.

[**الثالث**]: أنها لا تستعمل غالبًا إلا معطوفًا عليها، كقوله [من الطويل]:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِرًا ... كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسِيَ الجَهْدُ

وزعم ابن خَرُوف أنهم لم يقولوا: كذا درهمًا، ولا كذا كذا درهمًا، وذكر ابنُ مالك أنه مسموع، ولكنه قليل. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كذا» شرع يتكلّم على «كلاّ»، فقال:

٤٤٤- «كَلاَّ» مِنَ الْكَافِ و«لاَ» مُرَكَّبَهْ ... فِي قَوْلِ ثَعْلَبٍ وَبِالْعَكْسِ انْتَبَهْ

٤٤٥- سِوَاهُ وَهْيَ حَرْفُ رَدْعٍ أَبَدَا ... عِنْدَ الْخَلِيلِ وَكَثِيرِ مَنْ هُدَى

٤٤٦- لِذَا أَجَازُوا الْوَقْفَ فِي أَخِيرِهَا ... وَالابْتِدَا بِمَا أَتَى بِإِثْرِهَا

٤٤٧- وَشُدَّ لاَمُهَا لأَجْلِ التَّقْوِيَهْ ... مَعْنًى وَدَفْعِ مَا بِهِ أَتَتْ هِيَهْ)

(**«كَلاَّ»**) مبتدأ خبره «مركّبة» (**مِنَ الْكَافِ**) متعلق بـ«مركّبة» (**و«لاَ» مُرَكَّبَهْ**) يعني أنها مركبة من كاف التشبيه، ولا النافية (**فِي قَوْلِ ثَعْلَبٍ، وَبِالْعَكْسِ انْتَبَهْ**) بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: (**سِوَاهُ**) وفيه التضمين من عيوب القافية، إلا أنه مُغتفَر للمولّدين (**وَهْيَ حَرْفُ رَدْعٍ أَبَدًا**) أي حرف يدلّ على الزجر والمنع عن اقتراف المحظورات (**عِنْدَ الْخَلِيلِ، وَكَثِيرِ مَنْ هُدَى**) بإضافة «كثير» إلى «مَنْ هدى»، وهي بمعنى «من».

وقوله: «هدى» ضُبط بقلم الناظم بضم الهاء، وفتحها، وفتح الدال، أما فتح الهاء، فوجهه أن الفعل مبنيّ للفاعل، والفاعل ضمير الخليل، أي من هداه الخليل، أي أرشده إلى العلم، وهم تلاميذه وأتباعه، وأما ضمها، فعلى لغة من يقول: فَنَى يفنَى، وبَقَى يبقَى، وأصله هُدِي بضم الهاء، وكسر الدال مبنيًا للمفعول، ففتحت داله تخفيفًا على هذه اللغة. والله تعالى أعلم.

(**لِذَا**) أي لكونها معناها الردع والزجر أبدًا لا تخرج عنه (**أَجَازُوا**) أي الخليل وأتباعه (**الْوَقْفَ فِي أَخِيرِهَا**) أي الحرف الأخير منها؛ لانقطاع ما قبلها عما بعدها (**وَالابْتِدَا بِمَا أَتَى بِإِثْرِهَا**) أي باللفظ الذي أتى بعدها (**وَشُدَّ لاَمُهَا**) فعل ونائب فاعله، ويحتمل أن «شَدُّ» مبتدأ، مضافًا إلى «لامها»، والخبر الجارّ والمجرور بعده، أي ضُبط لام «كلاّ» بالتشديد (**لأَجْلِ التَّقْوِيَهْ**) أي لأجل

تقوية معناها، فقوله: (**مَعْنًى**) منصوب على التمييز (**وَدَفْعِ مَا بِهِ أَتَتْ هِيَهْ**) بهاء السكت، أي دفع بقاء المعنى الذي نُقلت منه، وهو التشبيه المستفاد من الكاف، والنفي المستفاد من «لا».

والمعنى: أنه إنما شُدّدت لام «كلاّ» مع أن أصلها، وهي «لا» مخففة؛ لتقوية المعنى، ولأجل دفع توهّم بقاء معنى الكاف، و«لا».

فقوله: «به أتت» الباء بمعنى «مع» أي أتت معه من معنى الحرفين، وقوله: «هيه» الهاء للسكت، و«هي» تأكيد للضمير الفاعل.

وحاصل معنى الأبيات أنّ «كلا» مُركّبة عند ثعلب، من كاف التشبيه، و«لا» النافية، قال: وإنما شُدِّدت لامُها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاءِ معنى الكلمتين، وعند غيره هي بسيطة، وهي عند سيبويه، والخليل، والمبرد، والزجاج، وأكثر البصريين، حرفٌ معناهُ الرَّدْعُ والزَّجْرُ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدًا الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلا» في سورة، فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة؛ لأن أكثر الْعُتُوّ كان بها.

وفيه نظر؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص الْعُتُو بها، لا عن غلبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عُتُوٍّ سابقٍ، ثم لا يظهر معنى الزجر في «كلا» المسبوقة بنحو قوله عَزَّلَ: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: الآية ٨]، وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المطفّفين: الآية ٦]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ [القِيَامَة: الآية ١٩].

وقولُهُم: المعنى: انتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أيِّ صورة ما شاء الله، وبالبعث، وعن الْعَجَلة بالقرآن تعسّفٌ؛ إذ لم يتقدم في الأولَيِن حكاية نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة بين «كلا» وذكر العجلة، وأيضًا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العَلَق: الآية ٦] فجاءت في افتتاح الكلام.

والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعًا، كلها في النصف الأخير، وإليه أشار بقوله:

٤٤٨- (وَفِي الثَّلَاثِينَ مَعَ الثَّلَاثَةِ أَتَى بِهَا كَلَامُ رَبِّ الْعِزَّةِ

٤٤٩- وَكُلُّهَا فِي آخِرِ النِّصْفَيْنِ مِنْ كَلَامِ رَبِّنَا الْعَزِيزِ يَا فَطِنْ

(**وَفِي الثَّلَاثِينَ مَعَ الثَّلَاثَةِ**) أي في ثلاثة وثلاثين موضعا (**أَتَى بِهَا**) أي بلفظ «كلاّ»، ببناء الفعل للفاعل، والفاعل قوله: (**كَلَامُ رَبِّ الْعِزَّةِ**) أي القرآن الكريم.

والمعنى أنها وردت في القرآن كله في ثلاثة وثلاثين موضعًا. (**وَكُلُّهَا فِي آخِرِ النِّصْفَيْنِ**) أي في النصف الثاني (**مِنْ كَلَامِ رَبِّنَا الْعَزِيزِ**) ـ سبحانه وتعالى ـ، وقوله: (**يَا فَطِنْ**) كمل به البيت.

ثم ذكر القول المقابل لقول الخليل، ومن تبعه: إنها حرف ردع وزجر، لا معنى لها إلا ذلك، فقال:

٤٥٠- (قَالَ الْكِسَائِيُّ: بِمَعْنَى «حَقًّا» وَكَـ«أَلَا» لِبَعْضِهِمْ جَا نُطْقَا

٤٥١- وَالنَّضْرُ وَالْفَرَّاءُ فِيهَا أَثْبَتَا مَعْنَى «نَعَمْ» وَ«إِيْ» كَمَا عَنْهُمْ أَتَى)

(**قَالَ الْكِسَائِيُّ: بِمَعْنَى «حَقًّا»**) يعني أن الكسائيّ يرى أن: «كلا» بمعنى «حقًّا» (**وَكَـ«أَلَا»**) الاستفتاحيّة، وهو متعلّق بحال من فاعل «جا» (**لِبَعْضِهِمْ**) متعلّق بـ(**جَا**) بالقصر، وهو لغة، كما مرّ، وقوله: (**نُطْقَا**) أي كونه منطوقًا به، يعني أن بعضهم قال: إنها بمعنى «ألا» (**وَالنَّضْرُ**) بن شُميل (**وَالْفَرَّاءُ فِيهَا**) أي في «كلا» (**أَثْبَتَا**) بضمير التثنية (**مَعْنَى «نَعَمْ»**) أي قالوا: إنها حرف جواب، كـ«نعم» (**وَ«إِيْ»**) بكسر، فسكون، بمعنى «نعم»، وقوله: (**كَمَا عَنْهُمْ أَتَى**) جملة مؤكّدة لما قبلها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الكسائيّ، وأبا حاتم(١)، ومن وافقهما قالوا: إن معنى الردع والزجر ليس مُستمِرّا فيها، فزادوا فيها معنى ثانيًا، يصح عليه أن يُوقَف دونها، ويُبتَدَأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

[**أحدها**]: للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «حقّا».

[**والثاني**]: لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى «ألا» الاستفتاحية.

[**والثالث**]: للنضر بن شُميل، والفراء، ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة «إِيْ»، و«نَعَمْ»، وحملوا عليه عَزَّلَ: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدَّثِّر: الآية ٣٢]، فقالوا: معناه: إِيْ والقمر.

---

(١) هو سهل بن محمد السجستانيّ البصريّ، من كبار العلماء باللغة والشعر، مات سنة (٢٤٨هـ).

قال ابن هشام: وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما؛ لأنه أكثر اطّرادًا، فإن قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء، على ما سيأتي، وقول الكسائي لا يتأتى في نحو قوله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡفُجَّارِ﴾ [المطففين: الآية ٧]، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: الآية ١٥]؛ لأن «أن» تُكسر بعد «ألا» الاستفتاحية، ولا تُكسر بعد «حقًا»، ولا بعد ما كان بمعناها، ولأن تفسير حرف بحرف أولى، من تفسير حرف باسم.

وأما قول مكيّ: إن «كلا» على رأي الكسائي اسم، إذا كانت بمعنى «حقًا»، فبعيد؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل، ومخالف للأصل، ومُحوِجٌ لتكلف دعوى علة لبنائها، وإلا فلم لا نُوِّنت.

وإذا صَلَح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها، والابتداء بها على اختلاف التقديرين، والأرجح حملها على الردع؛ لأنه الغالب فيها، وذلك نحو قوله ﷻ: ﴿أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ﴿٧٨﴾ كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ﴾ الآية، وقوله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ الآية.

وقد تتعين للردع، أو الاستفتاح، نحو قوله ﷻ: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ الآية؛ لأنها لو كانت بمعنى «حقًا» لَمَا كُسرت همزة «إن»، ولو كانت بمعنى «نعم» لكانت للوعد بالرجوع؛ لأنها بعد الطلب، كما يقال: أَكْرِم فلانًا، فتقول: نعم، ونحو قوله ﷻ: ﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ * قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾، وذلك لكسر «إنّ»، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزجر نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡبَشَرِ * كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾؛ إذ ليس قبلها ما يصح ردّه.

وقول الطبري وجماعة: إنه لما نزل عدد خزنة جهنم: ﴿عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾ [المدّثّر: الآية ٣٠] قال بعضهم: اكفُوني اثنين، وأنا أكفيكم سبعة عشر، فنزل ﴿كَلَّآ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] زجرًا له قول مُتَعَسِّف؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك. انتهى كلام ابن هشام.

واعتُرِض عليه في قوله: «لم تتضمّن ذلك» بأنه لم لا يقال: إنها للردع عما قبلها، أو عما بعدها، أو عما عُهِد من المخاطب، وإن لم يتضمّنه الكلام؟، على أن أسباب النزول تُعتبر، وإن لم يتضمّنها الكلام. والله تعالى أعلم.

ولما قُرِئ قوله ﷻ: ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ﴾ [مريم: الآية ٨٢] بالتنوين، أراد أيبين وجهه، فقال:

٤٥٢- («كَلًّا سَيَكْفُرُونَ» بِالتَّنْوِينِ قَدْ ... قُرِىءَ مَصْدَرًا لِكَلَّ يُعْتَمَدْ

٤٥٣- أَوْ نَوِّنَ الحَرْفَ كَيُسْرٍ نُوِّنَا ... فَجَعْلُهُ تَرَنُّمًا حَقٌّ هُنَا

٤٥٤- إِذِ التَّرَنُّمُ بِالاتِّفَاقِ فِي ... ثَلَاثَةِ الكَلِمِ جَائِزًا يَفِي)

(«**كَلًّا سَيَكْفُرُونَ» بِالتَّنْوِينِ قَدْ قُرِىءَ**) بالبناء للمفعول، وهو خبر لـ« كلًّا سيكفرون الخ» لقصد لفظه (**مَصْدَرًا**) حال من ضمير «يُعتمد» (**لِكَلَّ**) يقال: كلّ فلان من باب ضرب: إذا أعيا، وهو صفة لـ«مصدرا»، وقوله: (**يُعْتَمَدْ**) بالبناء للمفعول، والجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا، وهو ما وقع جوابًا لسؤال مقدّر، فكأنه قيل له: فبما ذا توجه هذه القراءة، فأجاب بأنه مصدر لـ«كلّ» (**أَوْ**) لتنويع الخلاف (**نُوِّنَ الحَرْفُ كَيُسْرٍ نُوِّنَا**) أي وقيل: إن تنوين «كلا» كتنوين «يسر»، في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: الآية ٤]، فقوله: «نونا» بالبناء للمفعول حال من ﴿وَيَسِّرۡ﴾ [طه: الآية ٢٦]، أي في قراءة من قرأه منوّنًا (**فَجَعْلُهُ تَرَنُّمًا**) أي تنوين ترنّم، وهو ما يكون بدلًا من حرف الإطلاق (**حَقٌّ**) أي ثبت (**هُنَا**) أي في «كلا» (**إِذِ التَّرَنُّمُ بِالاتِّفَاقِ فِي ثَلَاثَةِ الكَلِمِ**) أي الاسم، والفعل، والحرف (**جَائِزًا يَفِي**) أي لأن تنوين الترنّم لا يخصّ الاسم فقط، بل يدخل الأقسام الثلاثة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قُرِىء قوله ﷻ: ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ﴾ [مريم: الآية ٨٢] بالتنوين، إما على أنه مصدرُ كَلَّ: إذا أعيا، أي كَلُّوا في دعواهم، وانقطعوا، أو من الكَلّ وهو الثِّقَل، أي حملوا «كلًّا».

وجوز الزمخشري كونه حرف الردع، ونُوِّنَ كما في ﴿سَلَٰسِلَا۟﴾ [الإنسان: الآية ٤]، ورده أبو

حيان بأن ذلك إنما صح في ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ لأنه اسم، أصله التنوين، فَرُجِع به إلى أصله؛ للتناسب، أو على لغة من يَصرِف مالا ينصرف مطلقًا، أو بشرط كونه مفاعل، أو مفاعيل. انتهى.

وردّ ابن هشام على أبي حيّان بأنه ليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل جَوّز كون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وَصَلَ بنية الوقف، وجزم بهذا الوجه في ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: الآية ١٦]، وفي قراءة بعضهم ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: الآية ٤] بالتنوين، وهذه القراءة مصححة لتأويله في «كلا»؛ إذ الفعل ليس أصله التنوين.

وحاصل الردّ أن توجيه التنوين في «سلاسلًا» لا ينحصر عند الزمخشريّ فيما قاله أبو حيّان من أنه للتناسب، أو أنه على لغة من يَصرِف الممنوع من الصرف، بل الأول لم يُعرِّج عليه الزمخشريّ، وعرّج على الوجه الثاني، وزاد وجهًا آخر في «سلاسلا»، لم يذكره أبو حيّان يتأتّى في «كلا»، ويصحّ به شبهها بـ«سلاسلا»، وهو كون التنوين عوضًا عن حرف الإطلاق، وهو المسمّى بتنوين الترنّم، وهو متأتٍّ في الاسم، والفعل، والحرف، فصحّ ما قاله من أن تنوين «كلا» كتنوين «سلاسلا».

قلت: هكذا قالوا، وعندي أن القول الأول، وهو أن «كلا» منصوب على المصدريّة، هو الحقّ؛ لأن توجيه الزمخشريّ يلزم منه تخريج الآية على الضرائر الشعريّة، وما أبعد القرآن الكريم عن أن يُخَرَّج عليها، فتبصّر بالإنصاف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كلاّ» شرع يبيّن «كأنّ»، فقال:

٤٥٥- (ثُمَّ «كَأَنَّ» عِنْدَهُمْ مُرَكَّبَهْ ... مِنْ كَافِ تَشْبِيهٍ وَ«إِنَّ» المُوجِبَهْ

٤٥٦- تَوْكِيدَ نِسْبَةٍ وَهَمْزُهَا كُسِرْ ... لَكِنَّ فَتْحَهُ لِخَافِضٍ أُثِرْ

٤٥٧- لَمَّا لِمَوْضِعٍ أَصِيلٍ فَارَقَا ... غَادَرَ الاسْتِقْرَارَ وَالتَّعَلُّقَا

٤٥٨- وَلَيْسَ زَائِدًا لأَنَّهُ يَفِي ... تَشْبِيهَهُ الأَصْلِيَّ حَيْثُمَا قُفِي

٤٥٩- وَعِنْدِيَ المَخْلَصُ أَنْ تَقُولاَ ... بَسِيطَةٌ كَمَا أَتَى مَعْقُولاَ)

(ثُمَّ «كَأَنَّ» عِندَهُمْ) أي عند المحققين من النحاة (مُرَكَّبَةٌ مِن كَافِ تَشْبِيهِ وَ«إِنَّ» المُوجِبَةُ)

بكسر الجيم صفة لـ«إن» (تَوْكِيدَ نِسْبَةٍ) منصوب بـ«الموجبة»، أي التي توجب توكيد نسبة الكلام الذي دخلت عليه (وَهَمْزُهَا كُسِرَ) مبتدأ وخبر، بالفعل مبنيّ للمفعول، أي الأصل في همزة «إن» هذه الكسر(لَكِنَّ فَتْحَهُ لِخَافِضٍ) أي لأجل دخول حرف جرّ عليه، وهي الكاف (أُثِرَ) بالبناء للمفعول، أي نُقل عن العرب، وفي نسخة «ذُكِرَ» (لَمَّا) بتشديد الميم (لِمَوْضِعِ أَصِيلٍ فَارَقَا) بألف الإطلاق، أي لما فارق ذلك الجارّ، وهو الكاف موضعه الأصليّ، وهو الخبر؛ لأن الأصل دخوله عليه، فقُدِّم (غَادَرَ الاسْتِقْرَارَ) أي ترك الاستقرار الذي كان يتعلّق به (وَالتَّعَلُّقَا) بألف الإطلاق، أي وترك التعلّق بغير الاستقرار، يعني أنه كما يتعلّق بالاستقرار؛ لتركه موضعه، كذلك لا يقدّر له عامل غيره (وَلَيسَ زَائِدًا) أي ولا يقدّر أيضًا حرفًا زائدًا؛ لإفادته التشبيه، كما أشار إليه بقوله: (لأَنَّهُ يَفِي تَشْبِيهَهُ الأَصْلِيَّ) بالنصب على المفعوليّة لـ«يفي»، أي يؤدّي المعنى الأصليّ، وهو التشبيه (حَيْثُمَا قُفِي) بالبناء للمفعول، أي في أيّ تركيب وُجِد.

والمعنى: أنه إنما لم يُحكم بكونه زائدًا لمنافاته الزيادة حيث يفيد المعنى، ومن شأن الزائد أن لا يفيد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «كأنّ» حرف مُرَكَّبٌ عند أكثرهم، حتى ادَّعى ابن هشام، وابن الخبّاز الإجماع عليه، وليس كذلك، قالوا: والأصل في «كأنّ زيدًا أسدٌ» إنّ زيدًا كأسدٍ، ثم قُدِّم حرف التشبيه؛ اهتمامًا به، ففُتِحت همزة «أن»؛ لدخول الجار عليه، ثم قال الزجاج، وابن جني: ما بعد الكاف جرٌّ بها.

قال ابن جني: وهي حرف لا يتعلق بشيء؛ لمفارقته الموضع الذي تتعلق فيه بالاستقرار، ولا يُقَدَّر له عامل غيره؛ لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد؛ لإفادته التشبيه.

قال ابن هشام: وليس قوله بأبعدَ من قول أبي الحسن الأخفش: إنّ كاف التشبيه لا تتعلق دائمًا.

ولما خالف الزجاج، فقدَّر الكاف هنا اسمًا، بمنزلة «مثل»، أشار إليه بقوله:

٤٦٠- (وَاسْمٌ بِمَعْنَى المِثْلِ مُبْتَدًا رُفِعْ ... وَالخَبَرُ المَحْذُوفُ ذِكْرُهُ مُنِعْ

(**وَاسْمٌ بِمَعْنَى الْمِثْلِ**) أي «كأن» اسم، وليس بحرف (**مُبْتَدًا**) صفة لـ«اسم» (**رُفِعْ**) بالبناء للمفعول، صفة له أيضًا (**وَالْخَبَرُ الْمَحْذُوفُ**) أي يُقدَّر لهذا المبتدإ، وهو مبتدأ، خبره قوله: (**ذِكْرُهُ مُنِعْ**) بالبناء للمفعول، أي لم يُسمح بذكره، أي ولا يفتقر إليه المعنى.

وحاصل معنى البيت أنه لما رأى الزجاج أن الجارّ غيرَ الزائد حقه التعلق قدَّر الكاف هنا اسمًا، بمنزلة «مثل»، فلزمه أن يقدر له موضعًا، فقدره مبتدأ، فاضطر إلى أن قدر له خبرًا، لم يُنطَق به قط، ولا المعنى مُفتقِرٌ إليه، فقال: معنى «كأن زيدًا أخوك»: مثلُ أُخُوَّة زيدٍ إياك كائن.

قلت: لا يخفى ما فيه من التعسّف؛ إذ فيه تقدير خبر لا يُنطق به دائمًا، مع أن الكلام لا يحتاج إليه.

ولما خالف الأكثرون، فقالوا: إن «كأنّ» لا موضع لها أشار إليه بقوله:

٤٦١- (وَقِيلَ لَا مَوْضِعَ إِذْ قَدْ صَارَا   لَفْظًا بِتَرْكِيبٍ أَتَى وَجَارَى)

(**وَقِيلَ**) أي قال الأكثرون (**لَا مَوْضِعَ**) أي لـ«أنّ» وما بعدها (**إِذْ قَدْ صَارَا**) أي الكاف، و«أنّ» (**لَفْظًا**) أي كلمةً واحدة (**بِتَرْكِيبٍ**) أي بسبب تركيبهما، وقوله: (**أَتَى**) صفة لـ«تركيب»، وكذا قوله: (**وَجَارَى**) والمفاعلة بمعنى أصل الفعل، أي وجرى ذلك فيهما.

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن ذاك في التركيب الوضعيّ، لا في التركيب الطارىء في حال التركيب الإسناديّ.

لكن اعترُض عليه بأنا لا نُسلّم أن «كأنّ» تركيبها طارىء، بل هو وضعيّ، أي وضعها الواضع للتشبيه بدليل أنهم يقولون: «كأنّ» كلمة واحدة وضعها الواضع للتشبيه، تعمل عمل «إنّ»، غاية الأمر أنها في الأصل مركّبة، ولا يقولون: إنها الآن كلمتان ضُمّت إحداهما للأخرى حال الإسناد حتى يرد عليهم ما ذُكِر، وقولهم: إن الأصل إنّ زيدًا كأسد، أي تقديرًا، لا أنه نُطق به، ثم رُكّب، كما في «قال» أصله قول، فالحقّ أن ما قاله الأكثرون هو الظاهر. والله تعالى أعلم.

ولما أبدى ابن هشام جوابًا عن الاستشكالات الواردة على الأقوال المتقدّمة، أشار إليه بقوله:

(**وَعِنْدِي**) بفتح الياء، لغة في سكونها، قال الناظم: هذا حكاية لكلام ابن هشام، وليس من

الناظم. انتهى (**الْمَخْلَصُ**) أي طريق التخلّص من استبعاد كلام ابن جني، والزجّاج، والتنظير الذي الذي أبداه في كلام الأكثرين، أي وللتخلّص من الاستبعاد، والتنظير، وتصحيح الكلام في «كأن»، فقوله: «والمخلص إلخ» ليس المراد أنه تصحيح لقولهم. قاله الدسوقيّ[1] (**أَنْ تَقُولاَ**) بألف الإطلاق، أي قولك (**بَسِيطَةٌ**) أي «كأن» بسيطة، وليست مركّبة، حتى يلزم ما ذُكر من الاستشكالات، فقوله: «المخلص» خبر مقدّم، والمصدر المؤوّل مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، لكن الأول أولى، وقوله: (**كَمَا أَتَى مَعْقُولاَ**) أي كما ورد عن العرب استعماله مفهومًا هذا المعنى منه.

وحاصل كلام ابن هشام رحمه الله أن الذي يرفع الإشكال أن يُدَّعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم.

قلت: هذا الذي قاله ابن هشام هو الأرجح عندي؛ لأن فيه التخلّص من التكلّفات التي سلكها من ادّعى تركيبها. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قال في «شرح الإيضاح» لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها - أي «كأنّ» - لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف، كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام. انتهى. لكن قد مضى أن الزجاج يراه ناقصًا، فلا يتمّ دعوى الإجماع. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معانيها الأربعة، فقال:

٤٦٢- (وَفِيهِ أَرْبَعٌ مِنَ الْمَعَانِي   أَوَّلُهَا التَّشْبِيهُ خُذْ بَيَانِي
٤٦٣- وَالشَّكُّ وَالظَّنُّ يَكُونُ ثَانِيَا   وَالثَّالِثُ التَّحْقِيقُ فِيهَا آتِيَا
٤٦٤- وَالرَّابِعُ التَّقْرِيبُ قُلْ كَأَنَّكَا   بِفَرَجٍ آتٍ وَمِثْلَ ذَالِكَا)

(**وَفِيهِ**) أي في «كأنّ» (**أَرْبَعٌ مِنَ الْمَعَانِي، أَوَّلُهَا التَّشْبِيهُ**) نحو «كأن زيدًا أسدٌ»، وهذا المعنى هو الغالب، والمتّفق عليه، وقوله: (**خُذْ بَيَانِي**) كمل به البيت، وبيّن به تأكّد الأخذ بما بيّنه (**وَالشَّكُّ**

(١) «حاشية الدسوقي» ١/٢٠٣.

وَالظَّنّ) عطف تفسير للشكّ بحسب المراد[1] **(يَكُونُ ثَانِيَا)** يعني أن المعنى الثاني لها أن تكون للشكّ والظنّ، نحو قولك: «كأن زيدًا قائم» **(وَالثَّالِثُ التَّحْقِيقُ)** أي المعنى الثالث لها أن تكون للتحقيق **(فِيهَا)** أي في «كأنّ»، متعلّق بـ **(آتِيَا)** وهو حال من «التحقيق» **(وَالرَّابِعُ التَّقْرِيبُ قُلْ)** ممثّلًا لمعنى التقريب **(كَأَنَّكَا)** بألف الإطلاق **(بِفَرَجٍ آتٍ، وَمِثْلَ ذَالِكَا)** بالنصب عطف على «كأنكا»، قل: مثل ذلك من التراكيب، كقولك: «و: كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «كأنّ» ذكروا لها أربعة معان:

[أحدها]: وهو الغالب عليها، والمتفق عليه التشبيه، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ«كأنّ»، وزعم جماعة، منهم: ابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ، أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا، نحو: كأنّ زيدًا أسدٌ، بخلاف: كأن زيدا قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإنها في ذلك كله للظن.

ووجه ذلك أنَّ الخبر الذي هو قائم، أو مستقرّ مثلًا نفس الاسم، ألا ترى أن القائم نفس زيد، وكذلك المستقرّ عندك، أو في الدار نفس زيد، وحينئذ فيلزم اتّحاد المشبّه والمشبّه به، وهو لا يصحّ.

لكن أجاب الرضيّ بأن الكلام على حذف، والأصل كأنّ زيدًا رجلٌ قائم، كما تقول: كأنّي رجل قائمٌ، فقد شُبّه زيد بالرجل القائم، فلما حُذف الموصوف، وهو رجلٌ تنوسي، وصار ضمير قائم لزيد. انتهى.

[والمعنى الثاني]: الشك والظن، وذلك فيما ذكرنا، وحَمَل ابن الأنباري عليه: «كأنّك بالشتاء مُقبِلٌ»، أي أظنه مقبلًا.

[والثالث]: التحقيق، ذكره الكوفيون، والزجاجي، وأنشدوا عليه [من الوافر]:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أي لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهًا؛ لأنه ليس في الأرض حقيقةً.

[فإن قيل]: فإذا كانت للتحقيق، فمن أين جاء معنى التعليل.

(١) «حاشية الأمير» ١/١٦٣.

[قلت]: من جهة أن الكلام معها في المعنى، جواب عن سؤال عن العلة مقدّر، ومثله: ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: الآية ١].

وأجيب بأمور:

[أحدها]: أن المراد بالظرفية الكون في بطنها، لا الكون على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي ألا يَقشَعِرّ بطن مكة، مع دفن هشام فيه؛ لأنه لها كالغيث.

[الثاني]: أنه يحتمل أن هشامًا قد خلّف من يَسُدُّ مَسَدَّه، فكأنه لم يمت.

[الثالث]: أن الكاف للتعليل، و«أنّ» للتوكيد، فهما كلمتان، لا كلمة، ونظيره قوله ﷻ: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: الآية ٨٢]، أي أَعجَب لعدم فلاح الكافرين.

[والرابع]: التقريب، قاله الكوفيون، وحملوا عليه: «كأنك بالشتاء مقبل»، و«كأنك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم ،تكن وبالآخرة لم تزل»، وقولَ الحريريّ:

«كأنّي بك تَنحطُّ»[1]. والله تعالى أعلم.

ولما اختلفوا في إعراب هذه الأمثلة ذكر ذلك بقوله:

٤٦٥- **(وَالْكَافُ حَرْفٌ لِلْخِطَابِ ثُمَّ بَا ... فِي اسْمِ «كَأَنَّ» زَادَ بَعْضُ الأُدَبَا)**

(وَالْكَافُ) التي في قوله: «كأنك بفرج آت»، وغيره من الأمثلة **(حَرْفٌ لِلْخِطَابِ ثُمَّ بَا)** بالقصر مفعول مقدّم لـ«زاد» **(فِي اسْمِ «كَأَنَّ» زَادَ بَعْضُ الأُدَبَا)** جمع أديب، من الأَدَبِ مُحرَّكةً، وهو الظَّرفُ، وحُسنُ التناوُل، يقال: أَدُبَ، كحسُنَ أَدَبًا، فهو أديبٌ. قاله في «القاموس»، وفي «المصباح»: أَدَبْتُهُ أَدْبًا، من باب ضرب: علّمته رِياضةَ النفس، ومحاسنَ الأخلاق، قال أبو زيد الأنصاريّ: الأَدَب يقع على كلّ رياضةٍ محمودة، يتخرّج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل، وقال الأزهريّ نحوه، فالأدبُ اسمٌ لذلك، والجمع آداب، مثلُ سبَبٍ وأسباب. انتهى. والمراد به هنا أبو عليّ الفارسيّ.

(١) أي في قوله في «المقامات الحادية عشرة» (السارية):

كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ ... إِلَى اللَّحْدِ وَتَنْغَطُّ
وَقَدْ أَسْلَمَكَ الرَّهْطُ ... إِلَى أَضْيَقَ مِنْ سَمِّ

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قد اختُلِفَ في إعراب التركيب في الأمثلة المذكورة، ونحوها، فقال الفارسي: الكاف حرف خطاب، والباء زائدة في اسم «كأنّ».

وقال بعضهم: الكاف اسم «كأنّ»، وفي المثال الأول حذف مضاف، أي كأن زمانك مُقبلٌ بالشتاء، ولا حذف في «كأنك بالدنيا لم تكن»، بل الجملة الفعلية خبر، والباء بمعنى «في»، وهي متعلقة بـ«تكن»، وفاعل «تكن» ضمير المخاطب.

وقال ابن عصفور: الكاف والياء في «كأنك»، و«كأني» زائدتان، كافّتان لـ«كأن» عن العمل، كما تكفها «ما»، والباء زائدة في المبتدإ.

وقال ابن عمرون: المتصل بـ«كأنّ» اسمها، والظرف خبرها، والجملة بعده حال، بدليل قولهم: «كأنك بالشمس وقد طلعت» بالواو، ورواية بعضهم: «ولم تكن»، و«لم تزل» بالواو، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام، كالحال في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثّر: الآية ٤٩]، وكـ«حتى»، وما بعدها في قولك: «ما زلت بزيد حتى فَعَلَ».

وقال المُطَرِّزيُّ[1]: الأصل: كأني أبصرك تَنحطُّ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن، ثم حذف الفعل، وزيدت الباء. والله تعالى أعلم.

قلت: عندي أن ما قاله ابن عمرون أقرب الأقوال، وأظهرها، والمعنى: كأنك ملتبس بالدنيا، حال كونها لم تكن، أي معدومةً، وهكذا الباقي. والله تعالى أعلم.

ولما زعم قوم أن «كأنّ» قد تنصب الجزأين، ذكر ذلك بقوله:

٤٦٦- (وَبَعْضُهُمْ زَعَمَ نَصْبَ الْمُبْتَدَا ... بِهَا مَعَ الخَبَرِ ثُمَّ أَنْشَدَا

٤٦٧- «كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا»

٤٦٨- فَقِيلَ يَحْكِيَانِ فِيهِ قَدْ حُذِفْ ... أَوِ الثَّلَاثُ وَارِدَاتٌ بِالأَلِفْ

(١) هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيّد الفقيه الحنفي النحويّ الأديب الْخُوَارَزْمِيُّ المعتزليّ، وُلد سنة (٥٣٨هـ) بخُوَارَزم، وهو خليفة الزمخشريّ، فإنه توفي في تلك السنة، وتوفي المطرزيّ سنة (٦١٠هـ). ذكره الشمنيّ، ونقله الأمير في «حاشيته»١/١٦٤.

٤٦٩- قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفَا ... فَلاضْطِرَارٍ نُونُهُنَّ حُذِفَا

٤٧٠- قِيلَ الرِّوَايَةُ هُنَا إِذَا وَفَى ... تَخَالُ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا)

(**وَبَعْضُهُمْ**) أي بعض النحاة (**زَعَمَ نَصْبَ الْمُبْتَدَا بِهَا مَعَ الخَبَرِ**) أي زعم كون «كأنّ» تنصب جزأي المبتدإ والخبر (**ثُمَّ أَنْشَدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي أنشد ذلك البعض مستشهدًا على ما زعمه قولَ الشاعر من الرجز («**كَأَنَّ أُذْنَيْهِ**») الضمير للفرس، أي كأن أذني الفرس (**إِذَا تَشَوَّفَا**) بألف الإطلاق، أي تطلّع، ونظر، فالظرف يتعلّق بما في «كأنّ» من معنى التشبيه، أي تشبه أذناه وقت تشوّفه (**قَادِمَةً**) واحد قوادم الطير، والقوادم عشر ريشات في مُقدّم كلّ جناح (**أَوْ قَلَمًا**) أي آلة كاتب (**مُحَرَّفَا**) أي مقطوطًا، لا على الاستواء بحيث يكون أحد طرفي الشقّ أعلى من الآخر.

(**فَقِيلَ**) أي جوابًا عن هذا البيت من جهة غير هؤلاء القوم، فهو مفرّع على محذوف، أي وأجيب عن ذلك بأننا لا نُسلّم أن «قادمةً» خبرها، بل الخبر محذوف، كما أشار إليه بقوله: (**يَحْكِيَانِ**) أي لفظ «يحكيان» (**فِيهِ قَدْ حُذِفْ**) أي من التركيب، أي فلا يتمّ الاستشهاد به على أنها تنصب الجزأين (**أَو**) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم (**الثَّلَاثُ**) أي الكلمات الثلاث (**وَارِدَاتٌ بِالأَلِفْ**) والكلمات الثلاث هي: (**قَادِمَتَا أَوْ قَلَمَا مُحَرَّفَا**)، وأصلها: قادمتان، أوقلمان محرّفان، فهي مثنّاة (**فَلاضْطِرَارٍ نُونُهُنَّ حُذِفَا**) بألف الإطلاق، إنما حُذف نونهنّ لأجل الضرورة الشعريّة.

(**قِيلَ**) محذف على القولين السابقين بتقدير عاطف، أي وقال بعضهم: هذه الرواية غلط، وإنما (**الرِّوَايَةُ**) الصحيحة (**هُنَا**) أي في هذا البيت (**إِذَا وَفَى**) أي إذا أريد الوفاء بالصواب (**تَخَالُ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا**)، فالرواية مبتدأ، و«تخال إلخ» خبره، يعني أن الرواية فيها تصحيف، فلذلك أشكل إعرابه،فالصواب «تخال إلخ»، فمعنى «تخال»: تظنّ، و«أذنيه» و«قادمةً» مفعولاها، وهو واضح.

وتُعُقّب بأن الثقات رووه هكذا، فلا معنى لتغليطهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه زعم قوم أنّ «كأنّ» قد تنصب الجزأين، وأنشدوا [من

الرجز]:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ .....البيت، فقيل جوابًا من طرف غير هؤلاء القوم: الخبر محذوف، أي يحكيان، وقيل: إنما الرواية: تَخَالُ أُذْنَيْهِ، وقيل: الرواية: قادمتا، أو قلما محرفا، بألفات، غير منونة، على أن الأسماء مثناة، وحُذفت النون للضرورة، وقيل: أخطأ قائله، وهو أبو نُخَيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد، فلَحَّنه أبو عمرو[1] والأصمعيّ، وهذا وَهَمٌ؛ لأنّ أبا عمرو تُوُفي قبل الرشيد.

قلت: الأقرب عندي أنه مما حُذف خبره، كما هو القول الثاني. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كأنّ» شرع يبيّن «كُلاّ»، فقال:

٤٧١. («كُـلٌّ» لأَفْـرَادِ الْمُنَـكَّـرِ تـعُـمّ	كَـ«كُلُّ نفْسٍ ذائِقَهْ» مَوْتًا يَعُمّ
٤٧٢. كَـذلِكَ الْمَجْـمُوعُ مِـنْ مُـعَـرَّفِ	«كُـلُّـهُـمُ آتِـيـهِ» شَـاهِـدًا يَـفِي
٤٧٣. كَـذَا لأَجْـزَا مُـفْـرَدٍ مُـعَـرَّفِ	كَـ«كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ» فَلْيُعْرَفِ
٤٧٤. كُـلُّ رَغِـيفٍ لِـيَـزِيـدَ قَـدْ أَفَادْ	عُـمُـومَ أَفْـرَادٍ لِـكُـلِّـهَـا الْمُرَادْ
٤٧٥. وَإِنْ تَـقُـلْ كُـلُّ رَغِـيفٍ خَـالِـدِ	تَـعُـمُّ أَجْـزَاءً لِـفَـرْدٍ وَاحِـدِ)

(«كُلٌّ» لأَفْرَادِ الْمُنَكَّرِ تَعُمّ) أي إنه اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكّر، فـ«كلّ» مبتدأ، و«لأفراد» متعلّق بـ«تعمّ»، وهو الخبر (كَـ«كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَهْ» مَوْتًا يَعُمّ) أي كقوله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٥] الآية (كَذَلِكَ الْمَجْمُوعُ مِنْ مُعَرَّفِ) أي كذلك «كلّ» موضوع لاستغراق أفراد المعرّف المجموع («كُلُّهُمُ آتِيهِ» شَاهِدًا يَفِي) يعني أن قوله ﷻ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: الآية ٩٥] شاهد لاستغراق أفراد الجمع المعرّف (كَذَا لأَجْزَا مُفْرَدٍ مُعَرَّفِ) أي كذلك «كلّ» موضوع لاستغراق أجزاء المفرد المعرّف (كَـ«كُلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ») وقوله (فَلْيُعْرَفِ) بالبناء للمفعول كمل به البيت، أي فليعرف ما ذكرته من المعاني التي يفيدها «كلّ»؛ لكونه مما ينبغي الاهتمام به.

(١) هو أبو عمرو بن العلاء زبان بن عمّار البصريّ، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة، مات سنة (١٥٤هـ).

(كُلُّ رَغِيفٍ لِيَزِيدَ) اسم شخص، أي إذا قلت: أكلت كل رغيف ليزيد (قَدْ أَفَادْ) هذا التركيب (عُمُومَ أَفْرَادٍ لِكُلِّهَا) أي عموم أفراد أرغفة يزيد، يعني أنك أكلت كلّ رغيف يملكه يزيد، فهو لاستغراق أفراد المنكّر، وقوله: (الْمُرَادْ) بالنصب صفة لـ«عموم»، أي قد أفاد عموم الأفراد المقصود من هذا الكلام. وفي نسخة: «يُرَاد» بصيغة الفعل المبنيّ للمفعول.

(وَإِنْ تَقُلْ: كُلُّ رَغِيفِ خَالِدِ) أي وإن تقل: كلُّ رغيف خالد أكلته (تَعُمُّ أَجْزَاءً لِفَرْدٍ وَاحِدِ) فقط، يعني أنك إذا أضفت الرغيف إلى زيد، صار لعموم أجزاء فرد واحد، لا لاستغراق عموم الأفراد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «كلًّا» اسم موضوعٌ لاستغراق أفراد المنكر، نحو قوله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٥] الآية، ولاستغراق أفراد المعرَّف المجموع، نحو قوله ﷻ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: الآية ٩٥] ولاستغراق أجزاء المفرد المعرف، نحو: «كلُّ زيد حسنٌ»، فإذا قلت: أكلت كلَّ رغيف لزيد، كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى زيد، صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

ومن هنا وجب في قراءة غير أبي عمرو، وابن ذكوان[1]: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر: الآية ٣٥] بترك تنوين «قلْب» وتقدير «كلّ» بعد «قلب»؛ ليعم أفراد القلوب، كما عمّ أجزاء القلب. والله تعالى أعلم.

ولما كانت «كُلّ» ترد باعتبار كل واحد مما قبلها، وما بعدها على ثلاثة أوجه، بيّن أوجهها الثلاثة التي باعتبار ما قبلها، فقال:

٤٧٦. (أَوْجُهُ كُلٍّ بِاعْتِبَارِ السَّابِقِ	ثَلَاثَةٌ نَعْتُ مُنَكَّرٍ بَقِي
٤٧٧. أَوِ الْمُعَرَّفِ لِظَاهِرٍ أَضِفْ	تَدُلُّ لِلْكَمَالِ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ
٤٧٨. كَمِثْلِ شَاةً كُلَّ شَاةٍ أَعْطِنَا	وَالْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ نَازِلُو مِنَى)

(١) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان، شيخ الإقراء بالشام، وأقرأ أهل زمانه، وهو من طرق عبد الله ابن عامر في قراءته، وُلد سنة (١٧٣هـ)، ومات سنة (٢٤٢هـ).

(**أَوْجُهُ كُلٍّ بِاعْتِبَارِ السَّابِقِ**) أي باعتبار ما قبلها من الاسم (**ثَلَاثَةٌ**) أي ثلاثة أنواع: أحدها: (**نَعْتُ مُنَكَّرٍ بَقِي**) أي بقي على تنكيره، وهو احتراز عن النكرة المحدودة الآتي حكمها (**أَوِ الْمُعَرَّفِ**) بالجرّ عطفًا على «منكر»، أي أو نعتٌ لمعرفة (**لِظَاهِرٍ**) متعلّق بـ(**أَضِفْ**) فعل أمر من الإضافة، أي أضف كلا وجوبًا إلى اسم ظاهر يُماثله، وقوله: (**تَدُلُّ لِلْكَمَالِ**) أي إن «كُلًّا» في هاتين الحالتين دالّة على كمال منعوتها في جنسه، فـ«كلّ» مؤوّلة بالمشتقّ، أي الكامل، فمن ثَمَّ وقعت نعتًا. قاله الأمير[1]. وقوله: (**فَاعْرِفْ، وَاعْتَرِفِ**) كمل به البيت، أي اعرف هذا التحقيق، واعترف بأنه صواب. وفي نسخة بدل هذا البيت:

أَوِ الْمُعَرَّفِ إِلَى اسْمٍ ظَاهِرِ … أُضِيفَ لِلْكَمَالِ دَلَّ فَدْرِي

(**كَمِثْلِ شَاةٌ كُلُّ شَاةٍ أَعْطِنَا**) مثالٌ للأول، فإن «كلا» وقعت نعتًا لنكرة، وهو «شاة»، وأُضيفت إلى نكرة تشابهها، وهي «شاة» (**وَالْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ نَازِلُو مِنَى**) بإضافة «نازلو» إلى «منى»، وهي بمعنى «في»، وهذا مثالٌ للثاني، فإنها وقعت نعتًا لمعرفة، وهو «القوم»، وأُضيفت إلى مثلها، وهو «القوم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «كُلًّا» ترد باعتبار ما قبلها على ثلاثة أوجه:

[**أحدها**]: أن تكون نعتًا لنكرة، أو معرفة، فتدلّ على كمال، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر، يماثله لفظًا ومعنًى، نحو: «أَطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ»، وقوله [من الطويل]:

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ[2] دِمَاؤُهُمْ … هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني، فقال:

٤٧٩- (وَالثَّانِ أَنْ تُؤَكِّدَ الْمَعَارِفَا … كَذَاكَ مَحْدُودُ الْمُنَكَّرِ وَفَى
٤٨٠- عِنْدَ ذَوِي الْكُوفَةِ ثُمَّ الْأَخْفَشِ … تُضَافُ لِلضَّمِيرِ لَا تَسْتَوْحِشِ

---

(١) «حاشية الأمير» ١/١٦٤.

(٢) «حانت» أي هلكت، «الفلج»: اسم موضع قرب البصرة.

٤٨١- وَيَخْلُفُ الضَّمِيرَ اسْمٌ ظَاهِرُ … كَالنَّاسِ كُلِّ النَّاسِ قَالَ الشَّاعِرُ)

(**وَالثَّانِ**) من أنواع «كلّ» الثلاثة باعتبار ما قبلها (**أَنْ تُؤَكِّدَ الْمَعَارِفَا**) بألف الإطلاق، أي أن تقع توكيدًا لمعرفة (**كَذَاكَ مَحْدُودُ الْمُنَكَّرِ**) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي المنكر المحدود، أي الذي عُلم مقداره، كسنة، وشهر، وجمعة، ونحوها، وقوله: (**وَفَى**) بتخفيف الفاء، جملة حاليّة من «محدود»، وقوله: (**عِنْدَ ذَوِي الْكُوفَةِ ثُمَّ الْأَخْفَشِ**) متعلّق بـ«وفى» قبله، يعني أن كونها توكيدًا لنكرة محدودة أثبته الكوفيّون، والأخفش من البصريين(**تُضَافُ لِلضَّمِيرِ**) أي يجب إضافة «كلّ» في هذه الحالة إلى ضمير راجع إلى المؤكّد، نحو قوله ﷻ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: الآية ٣٠] الآية، وقوله: (**لَا تَسْتَوْحِشِ**) أي لا تخف الوحشة بذلك؛ لكونه طريقًا مسلوكًا، وفي نسخة بدله: «فِيمَا قَدْ فُشِي»، أي فيما اشتهر عندهم، لكن الأول أولى؛ لأنه على هذا يلزم بناء الفعل اللازم للمفعول بدون حرف جرّ.

(**وَيَخْلُفُ الضَّمِيرَ اسْمٌ**) بقطع الهمزة للوزن (**ظَاهِرُ**) أي يأتي بدل الضمير اسم ظاهر، فتضاف إليه «كلّ» (**كَالنَّاسِ كُلِّ النَّاسِ قَالَ**) وفي نسخة: «أبدى» (**الشَّاعِرُ**) أي في قوله [من البسيط]:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ … يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه «كلّ» بحسب ما قبلها أن تكون توكيدًا لمعرفة، قال الأخفش، والكوفيون: أو لنكرةٍ محدودةٍ، وعليهما ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر، راجع إلى المؤكّد، نحو قوله ﷻ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ [الحجر: الآية ٣٠] الآية، قال ابن مالك: وقد يخلفه الظاهر، كقوله:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ .... البيت.

وخالفه أبو حيان، وزعم أن «كلَّ» في البيت نعتٌ، مثلُها في: «أَطعمنا شاةً كل شاةٍ»، وليست توكيدًا.

وتعقّبه ابن هشام، بأنَّ قولَهُ ليس بشيء؛ لأن التي يُنعت بها دالّةٌ على الكمال، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النكرة بها قوله [من السريع]:

نَلْبَثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجِ

وأجاز الفراء، والزمخشري، أن تُقطعَ «كل» المؤكَّدُ بها عن الإضافة لفظًا؛ تمسكًا بقراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾، وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال من ضمير الظرف.

قال ابن هشام: وفيه ضعف من وجهين: تقديم الحال على عامله الظرف، وقطعُ «كل» عن الإضافة لفظًا وتقديرًا لتصير نكرة، فيصحّ كونه حالًا، والأجود أن تقدر «كلا» بدلا من اسم «إنّ»، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، بدلَ كلٍّ؛ لأنه مفيدٌ للإحاطة، مثل قمتم ثلاثتكم. انتهى كلامه، وهو بحثٌ نفيس. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «كلّ» باعتبار ما قبلها، فقال:

٤٨٢- (وَثَالِثٌ بِأَنْ تَكُونَ تَالِيَهْ لِعَامِلٍ فَمُطْلَقًا هِي آتِيَهْ)

(**وَثَالِثٌ**) أي من أوجه «كلّ» باعتبار ما قبلها (**بِأَنْ تَكُونَ تَالِيَهْ لِعَامِلٍ**) أي ليست تابعة لاسم قبلها، كالوجهين السابقين (**فَمُطْلَقًا**) أي غير مقيدة بإضافة، كما قُيّدت في الوجهين السابقين (**هِي آتِيَهْ**) مبتدأ وخبر، و«مطلقًا» حال منه، يعني أنها تأتي على حسب العوامل المسلّطة عليها، بإضافة، أو دونها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن ثالث أوجهها ألا تكون تابعة، بل تاليةً للعوامل، فتقع مضافةً إلى الظاهر، نحو قوله ﷻ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدّثّر: الآية ٣٨] الآية، وغير مضافة، نحو قوله: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان: الآية ٣٩] . والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على «كلّ» باعتبار ما قبلها، شرع يبيّن باعتبار ما بعدها، وهو أيضًا ثلاثة أنواع، فقال:

٤٨٣- (وَبِاعْتِبَارِ مَا تَلَاهَا قَدْ أَتَتْ أَوْجُهُهَا ثَلَاثَةً كَمَا ثَبَتْ

٤٨٤- فَإِنْ لِظَاهِرٍ تُضَفْ فَلْيَعْمَلِ فِيهَا مُقَدَّمٌ مِنَ الْعَوَامِلِ

٤٨٥- وَالثَّانِ أَنْ تُضَافَ لِلْمَحْذُوفِ فَحُكْمُهَا كَسَابِقٍ مَعْرُوفِ

٤٨٦- وَثَالِثٌ لِلَفْظِ مُضْمَرٍ تُضَافْ فَالابْتِدَا عَامِلُهَا بِلَا خِلَافْ)

(**وَبِاعْتِبَارِ مَا تَلَاهَا**) أي بحسب الاسم الذي يأتي بعدها (**قَدْ أَتَتْ أَوْجُهُهَا**) أي أوجه «كلّ»، حال كونها (**ثَلَاثَةً، كَمَا ثَبَتْ**) ذلك في استعمال العرب.

ثم بيّن الوجه الأول بقوله:

(**فَإِنْ لِظَاهِرٍ تُضَفْ**) أي فإن أضيفت «كل» إلى اسم ظاهر (**فَلْيَعْمَلِ فِيهَا مُقَدَّمٌ مِنَ الْعَوَامِلِ**) أي فحكمها أن يعمل فيها جميع ما تقدّمها من العوامل، نحوُ «أكرمتُ كلَّ بني تميم»، و«رأيت كل بني تميم»، و«مررت بكل بني تميم».

ثم بيّن الوجه الثاني بقوله:

(**وَالثَّانِ**) من أوجه «كلّ» (**أَنْ تُضَافَ لِلْمَحْذُوفِ**) أي إلى ضمير مقدّر (**فَحُكْمُهَا كَسَابِقٍ**) أي كحكم الوجه الثاني، وهو أن يعمل فيها جميع العوامل، وقوله: (**مَعْرُوفِ**) بالجرّ صفة لـ«سابق».

(**وَثَالِثٌ**) أي ثالث الأوجه (**لِلَفْظِ مُضْمَرٍ تُضَافْ**) أي أن تضاف «كلّ» إلى ضمير ملفوظ به (**فَالابْتِدَا عَامِلُهَا**) أي ففي هذه الحالة أن عاملها هو الابتداء فقط، فلا يتسلّط عليها ناصب، ولا جارّ (**بِلَا خِلَافْ**) أي هذا دون خلاف بين النحاة، بخلاف ما قبله، هكذا قال الناظم، وليس هذا في الأصل، وأيضًا ففي الأصل تقييده بالغالب، كما يأتي، فلو قال بدل هذا البيت:

وَثَالِثٌ لَفْظَ ضَمِيرٍ يَصْحَبُ عَمَلُ الابْتِدَاءِ فِيهَا يَغْلِبُ

لكان موافقًا للأصل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أوجه «كلّ» باعتبار ما بعدها ثلاثة:

[**الأول**]: أن تضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل، نحو: «أكرمتُ كل بني تميم».

[**والثاني**]: أن تضاف إلى ضمير محذوف، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتي قبلها، ووجهه أنهما سيّان في امتناع التأكيد بهما، وفي «تذكرة أبي الفتح» أن تقديم «كل» في قوله

تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: الآية ٨٤] أحسن من تأخيرها؛ لأن التقدير كلَّهم، فلو أخرت لباشرت العامل، مع أنها في المعنى مُنَزَّلَةٌ منزلة ما لا يباشره، فلما قُدِّمت أشبهت المرتفعة بالابتداء، في أن كلا منهما لم يَسبِقها عامل في اللفظ.

[والثالث]: أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألا يعمل فيها غالبًا إلا الابتداء، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤] فيمن رفع «كلا»، ونحو قوله: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريَم: الآية ٩٥] ؛ لأن الابتداء عامل معنويّ، فهو بمنزلة العدم، فكأنها لم تباشر عاملًا، كالمؤكّدة.

ومن غير الغالب أن يرفعها الفعل المضارع، وإليه أشار بقوله:

٤٨٧- (وَقَلَّ أَنْ يَرْفَعَهَا الْمُضَارِعُ فِي قَوْلِ شَاعِرٍ كَلامًا يُسْمِعُ)

(وَقَلَّ أَنْ يَرْفَعَهَا) أي «كُلًّا» **(الْمُضَارِعُ، فِي قَوْلِ شَاعِرٍ)** متعلّق بخبر لمحذوف، أي ذلك كائن في قول شاعر، وقوله: **(كَلامًا يُسْمِعُ)** مفعول «قول»، والفعل مبنيّ للفاعل، أي كلامًا يُسمعه من يُخاطبه، ويحتمل أن يكون مبنيًا للمفعول، أي كلامًا مسموعًا، وأشار به إلى قوله [من الطويل]:

يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ

والشاهد قوله: «كلُّها» فهو مرفوع على الفاعليّة لـ«يصدر»، وقوله: «يميد» أي يتحرّك، وقوله: «فيصدر» أي يرجع عن ذلك المنهل، و«الناهل»: الريّان، والعطشان من الأضداد.

ولا يجب أن يكون منه قول علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [من الطويل]:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الْهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالتُّقَى

بل الأولى تقدير «كان» شأنية. والله تعالى أعلم.

ثم بيّن أحكام «كلّ»، فقال:

٤٨٨- (وَلَفْظُ «كُلٍّ» مُفْرَدٌ مُذَكَّرُ مَدْلُولُهُ بِمَا تَلاَهُ يَظْهَرُ

٤٨٩- فَإِنْ لِمَنْكُورٍ أُضِيفَ لَزِمَا رِعَايَةُ الْمَعْنَى كَقَولِ ذِي السَّمَا

٤٩٠- ﴿وَكُلُّ شَيْئٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرْ﴾ «كُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ قَدْ طَهُرْ»)

(وَلَفْظُ «كُلٍّ» مُفْرَدٌ مُذَكَّرُ) أي إن حكمها الإفراد، والتذكير **(مَدْلُولُهُ)** أي معناه **(بِمَا تَلاَهُ يَظْهَرُ)** أي يظهر بحسب ما يُضاف إليه **(فَإِنْ لِمَنْكُورٍ أُضِيفَ لَزِمًا)** بألف الإطلاق **(رِعَايَةُ الْمَعْنَى)** أي إن أضيف إلى نكرة وجب مراعاة معناه **(كَـ)** ما في **(قَولِ ذِي السَّمَا)** أي خالق السماء - سبحانه وتعالى -: (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾) [القَمَر: الآية ٥٢] حيث جاء الضمير مفردًا مذكّرًا، وقوله: (**«كُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ قَدْ طَهُرْ»**) أشار به إلى بيت السَّمَوأل(١):

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنُسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

حيث أفرد ضميره، وذُكّر أيضًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن لفظ «كُلّ» حكمه الإفراد والتذكير، وأن معناهُ بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى مُنَكَّر وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القَمَر: الآية ٥٢] ، وقوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ﴾ [الإسرَاء: الآية ١٣] الآية، وقولِ أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [من الرجز]:

كُلُّ امْرِىءٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

وقول كعب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [من البسيط]:

كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وَإِنْ طَالَتْ سَلاَمَتُهُ يَوْمًا عَلَى آلَةٍ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ(٢)

وقول لبيد [من الطويل]:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ

وبيت السَّمَوْأل المتقدِّم

وجاء مفردًا مؤنثًا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدَّثّر: الآية ٣٨] ، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٥] .

وجاء مُثنًّى في قول الفرزدق [من الطويل]:

---

(١) هو ابن غريض بن عادياء، شاعر جاهليّ، من أهل خيبر.

(٢) الحدباء تأنيث الأحدب، وهو المرتفع، والمراد بالآلة النعش.

وَكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا ... تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: هذا البيت من المشكلات لفظًا ومعنًى، وإعرابًا، فلنشرحه:

قوله: «كلِّ رَحْلٍ» «كل» هذه زائدة، وعكسه حذفها في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: الآية ٣٥] فيمن أضاف، و«رَحل» بالحاء المهملة، و«تعاطَى» أصله تعاطيا، فحذف لامه للضرورة، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال [من المتقارب]:

لَهَا مَتْنَتَانِ خَظَاتَا[1] كَمَا ... أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرْ

إذا قيل: إن خظاتا فعل وفاعل، أو الألف من «تعاطى» لام الفعل، ووحّد الضمير؛ لأن الرفيقين ليسا باثنين مُعيَّنين، بل هما كثير، كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحُجرات: الآية ٩] الآية، ثم حَمَل على اللفظ، إذ قال: هما أخوان، كما قيل: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحُجرات: الآية ٩]، وجملة «هما أخوان» خبر «كلّ»، وقوله: «قوما» إما بدل من «القنا»؛ لأن قومهما من سببهما؛ إذ معناها تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال، أو مفعول لأجله، أي تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر، أو مفعول مطلق، من باب: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ [النَّمل: الآية ٨٨]؛ لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت: أن كل الرفقاء في السفر، إذا استقروا رفيقين رفيقين، فهما كالأخوين؛ لاجتماعهما في السفر والصحبة، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

وجاء مجموعًا مُذكّرًا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣]، وقول لبيد [من الطويل]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وجاء مؤنثًا في قول الآخر [من الطويل]:

وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدْتُهَا ... سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الْخَطْبِ

(١) «متنتان»: أي جانبا ظهر، «خظاتا»: أي تحرّكتا.

ويُروَى:

* وَكُلُّ مُصِيبَاتٍ تُصِيبُ فَإِنَّهَا...... *

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نَصَّ عليه ابن مالك، ورده أبو حيان بقول عنترة[1] [من الكامل]:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ

فقال: «تركن»، ولم يقل: «تَرَكَتْ»، فدلّ على جواز: كلُّ رجل قائم، وقائمون.

قال ابن هشام: والذي يظهر لي خلاف قولهما، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو كل رجل يشبعه رغيف، أو إلى المجموع وجب الجمع، كبيت عنترة، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن، وعلى هذا فتقول: جاد عليّ كلُّ محسن، فأغناني، أو فأغنوني، بحسب المعنى الذي تريده. انتهى.

قلت: ما قاله ابن هشام رحمه الله هو الأقرب عندي. والله تعالى أعلم.

وربما جُمِع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، كقوله [من الرجز]:

* مِنْ كُلِّ كَوْمَاءَ كَثِيرَاتِ الْوَبَرْ *

وعليه أجاز ابن عصفور في قوله [من الطويل]:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ ... وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

أن يكون «مؤتيك» جمعًا حذفت نونه للإضافة، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية، تبكي إخوتها [من المديد]:

إِخْوَتِي لَا تَبْعَدُوا أَبَدًا ... وَبَلَى وَاللهِ قَدْ بَعِدُوا

كُلُّ مَا حَيٍّ وَإِنْ أَمِرُوا ... وَارِدُو الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا

وذلك في قولها: «أُمروا»، فأما قولها: «وَرَدوا» فالضمير لإخوتها، هذا إن حَمَلت الحيَّ على

(١) هو عنترة بن شدّاد، فارس شجاع، وشاعر فحل، من أصحاب المعلقات، كان أسود عزيز النفس.

نقيض الميت، وهو ظاهر، فإن حَمَلته على مرادف القبيلة فالجمع في «أمروا» واجب، مثله في قوله عز وجل: ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٣].

وليس من ذلك قوله عز وجل: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةِۭ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ [غافر: الآية ٥]؛ لأن القرآن لا يُخرَّج على الشاذّ، وإنما الجمع باعتبار معنى «الأمّة»، ونظيره الجمع في قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ﴾ [آل عمران: الآية ١١٣] الآية، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: الآية ٢٧]، فليس الضامر مفردًا في المعنى؛ لأنه قسيم الجمع، وهو ﴿رِجَالًا﴾ [النساء: الآية ١]، بل هو اسم جمع، كالجامل، والباقر، أو صفة لجمع محذوف، أي كل نوع ضامر، ونظيره قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٤١] الآية، فإن ﴿كَافِرِ﴾ [البقرة: الآية ٤١] نعت لمحذوف مفرد لفظًا، مجموع معنًى، أي أول فريقٍ كافر، ولولا ذلك لم يقل: ﴿كَافِرِ﴾ [البقرة: الآية ٤١] بالإفراد.

وأشكل من الآيتين قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ الآية، ولو ظفر بها أبو حيان، لم يَعْدِل إلى الاعتراض ببيت عنترة.

والجواب عنها أن جملة ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٩] مستأنفة، أُخبر بها عن حال المسترقين، لا صفة لكل شيطان، ولا حال منه؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كل»، ولا إلى ما أضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام. والله تعالى أعلم.

هذا كلّه فيما إذا أُضيفت «كلّ» إلى نكرة، فأما إذا أضيفت إلى معرفة، فأشار إليه بقوله:

٤٩١- (وَإِنْ لِمَا عُرِّفَ فَالرِّعَايَهْ ... لِلَّفْظِ وَالْمَعْنَى بِلاَ غَوَايَهْ

٤٩٢- فَكُلُّهُمْ قَامَ تَقُولُ مُفْرِدَا ... أَوْ كُلُّهُمْ قَامُوا بِوَجْهَيْنِ بَدَا

٤٩٣- وَلَكِنِ الصَّوَابُ أَنَّ الْمُضْمَرَا ... لَمْ يَكُ فِي الْخَبَرِ إِلاَّ ذَكَرَا

٤٩٤- ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ فِيهِ يَشْهَدُ ... «وَكُلُّكُمْ رَاعٍ» كَذَاكَ وَارِدُ)

(وَإِنْ لِمَا عُرِّفَ) بتشديد الراء مبنيًا للمفعول (فَالرِّعَايَهْ) أي فالمحافظة (لِلَّفْظِ وَالْمَعْنَى) أي يجوز

مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، وقوله: (بِلاَ غَوَايَهْ) بفتح الغين المعجمة اسم من الغيّ، وهو خلاف الرَّشاد، يقال: غَوَى غَيًا من باب ضرب: انهمك في الجهل. قاله الفيّوميّ. وفي نسخة: «لَدَى الْهِدَايَهْ»، وهو بمعناه.

(فَكُلُّهُمْ قَامَ تَقُولُ) أي مراعاة للّفظ (مُفْرِدَا) بكسر الراء وفتحها، حال من الفاعل أو المفعول (أَوْ كُلُّهُمْ قَامُوا) أي تقول: كلهم قاموا بالجمع مراعاة للمعنى، وقوله: (بِوَجْهَيْنِ بَدَا) أي ظهر مؤكّد لمعنى ما قبله.

(وَلَكِنِ الصَّوَابُ أَنَّ الْمُضْمَرَا، لَمْ يَكُ فِي الْخَبَرِ إِلاَّ ذَكَرَا) أي ومفردًا، كما يوضّحه المثال.

والمعنى أن الضمير الذي يكون في خبر «كلّ» لا يعود إليها إلا مفردًا مذكّرًا على لفظها(﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: الآية ٩٥] فِيهِ يَشْهَدُ) أي يشهد لما قلناه من عود الضمير مفردًا مذكرًا قوله عز وجل: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: الآية ٩٥]، فأفرد ضمير ﴿ءَاتِيهِ﴾ [مريم: الآية ٩٥]، وذكّره، وكذا قوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان: («وَكُلُّكُمْ رَاعٍ») حيث أفرد «راع»، وذكّره، وقوله: (كَذَاكَ وَارِدُ) كمل به البيت، أي هكذا ورد السماع في نصوص الكتاب والسنّة، فوجب العمل به.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كانت «كُلّ» مضافةً إلى معرفة، يجوز مراعاة لفظها، ومراعاة معناها، نحو: كلهم قائم أو قائمون، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا * لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾.

والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردًا مذكرًا على لفظها، نحو قوله عز وجل: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه ﷺ: «يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته ...» الحديث، أخرجه مسلم، وقوله ﷺ: «كل الناس يغدو فبائع نفسه، فمعتقها، أو موبقها» أخرجه مسلم، وقوله ﷺ: «وكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته»، متّفق عليه، وقوله ﷺ: «وكلنا لك عبد...» الحديث، أخرجه مسلم، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾.

قال ابن هشام رحمه الله: وفي الآية حذف مضاف، وإضمارٌ لما دل عليه المعنى، لا اللفظ، أي إن كل أفعال هذه الجوارح، كان المكلف مسؤولا عنه، وإنما قدرنا المضاف؛ لأن السؤال عن أفعال الحواس، لا عن أنفسها، وإنما لم يُقدَّر ضمير «كان» راجعًا لـ«كل»؛ لئلا يخلو «مسؤولا» عن ضمير، فيكون حينئذ مسندًا إلى عنه، كما توهم بعضهم، ويرده أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما.

وأما قوله ﷻ: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ﴾ [مريم: الآية ٩٤]، فجملةٌ أُجيب بها القسم، وليست خبرًا عن «كل»، وضميرها راجع لـ«من»، لا لـ«كل»، و«من» معناها الجمع. انتهى، وهو بحث مفيدٌ جدًا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أحوال مجيء «كلّ» مقطوعة عن الإضافة، فقال:

٤٩٥- (وَإِنْ لِتَنْوِينٍ أَتَتْ مُصَاحِبَهْ ... لِلَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَجِزْ مُرَاقَبَهْ
٤٩٦- كَقَوْلِ رَبِّ الْخَلْقِ ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ﴾ ... «كل أتوه داخرين» يا فُلُ
٤٩٧- ثُمَّ الصَّوَابُ أَنْ تُرَاعِي مَا حُذِفْ ... فَتُعْطِيَ الْحُكْمَ الَّذِي قَبْلُ عُرِفْ)

(وَإِنْ لِتَنْوِينٍ أَتَتْ مُصَاحِبَهْ) أي وإن جاءت «كلّ» مصاحبة للتنوين، فقوله: «لتنوين» متعلّق بـ«مصاحبة»، وفاعل «أتت» ضمير «كلّ» **(لِلَّفْظِ وَالْمَعْنَى)** متعلق بـ«مراقبه»، وقوله: **(أَجِزْ مُرَاقَبَهْ)** جواب «إن» حُذفت منه الفاء الرابطة للضرورة، وهو أمر من الإجازة، و«مراقبة» مفعوله.

والمعنى: أنه إذا نُوّنت «كل» جاز مراعاة لفظها **(كَقَوْلِ رَبِّ الْخَلْقِ)** - سبحانه وتعالى - (﴿كُلٌّ يَعْمَلُ﴾ [الإسراء: الآية ٨٤])على شاكلته﴾ الآية، فقد روعي هنا لفظها، وجاز مراعاة معناها، كقوله - سبحانه وتعالى -: (﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: الآية ٨٧]) فقد روعي هنا معناها.

تنبيه:

حذف الواو من «وكل» متعين في البيت لأنه لا يتزن إلا به، فتنبه. والله تعالى أعلم.

وقوله: **(يَا فُلُ)** كمل به البيت، وقد سبق البحث فيه مستوفى، فلا تنس نصيبك.

(ثُمَّ الصَّوَابُ أَنْ تُرَاعِي مَا حُذِفْ) بالبناء للمفعول، أي تحافظ على حكم المضاف المقدّر

(فَتُعْطِيَ)بـه **(الْحُكْمَ الَّذِي قَبْلُ عُرِفْ)** بالبناء للمفعول، أي الحكم المعروف سابقًا، وهو أنه يكون مفردًا نكرةً، فيجب الإفراد، نحو قوله ﷻ: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٥] الآية، أي كلّ أحد، ويكون جمعًا معرّفًا، فيجب الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: الآية ١١٦]، أي كلّهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا قُطعت «كل» عن الإضافة لفظًا، فقال أبو حيان: يجوز مراعاة اللفظ،نحو قوله ﷻ: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: الآية ٨٤]، وقوله: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: الآية ٤٠]، ومراعاة المعنى، نحو قوله ﷻ: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: الآية ٥٤].

والصواب أن المقدر يكون مفردًا نكرةً، فيجب الإفراد، كما لو صُرِّح بالمفرد، ويكون جمعًا مُعرّفًا، فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذُكِرت لوجب الإفراد، ولكن فُعل ذلك تنبيهًا على حال المحذوف فيهما، فالأول نحو: قوله ﷻ: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، وقوله: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، إذ التقدير: كل أحد، والثاني نحو قوله ﷻ: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ [البقرة: الآية ١١٦]، وقوله: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٣]، وقوله: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: الآية ٨٧]، وقوله: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: الآية ٥٤]، أي كلهم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر فائدتين مهمّتين، أولاهما، ما ذكره علماء البيان لـ«كلّ» فيما إذا وقعت في حيّز النفي، فقال:

٤٩٨- (وَإِنْ بِحَيِّزِ الْمُنَافِي ذُكِرَتْ ... فَالنَّفْيُ لِلشُّمُولِ حَيْثُمَا أَتَتْ
٤٩٩- مَفْهُومُهُ دَلَّ ثُبُوتَ الْفِعْلِ ... لِبَعْضِ أَفْرَادٍ بِغَيْرِ كُلِّ
٥٠٠- كَقَوْلِهِمْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ... وَلَمْ نَخَفْ فِي النَّاسِ كُلَّ اللَّوْمِ
٥٠١- وَرَفْعُهَا بُعَيْدَ نَفْيٍ قَدْ أَفَادْ ... سَلْبًا مُوَجَّهًا إِلَى كُلِّ الْمُرَادْ

(وَإِنْ بِحَيِّزِ الْمُنَافِي ذُكِرَتْ) أي إن وقعت «كلّ» في سياق النفي بأن تقدم النفي عليها،

و«الحَيِّز» بفتح الحاء المهملة، وتشديد الياء- الناحية، قال الفيّوميّ: «الحَوْزَة»: الناحية، و«الحَيِّز»: الناحية أيضًا، وهو فَيْعِل، وربّما خُفّف، ولهذا قيل في جمعه: أَحْيَازٌ، والقياس أحواز، لكنه جُمع على لفظ المخفّف، كما قيل في جمع قائم وصائم: قُيَّمٌ، وصُيَّمٌ، على لغة من راعى لفظ الواحد. انتهى(١).

(**فَالنَّفْيُ لِلشُّمُولِ**) أي موجّه إلى الشمول، لا إلى جميع الأفراد (**حَيْثُمَا أَتَتْ**) أي في أيّ تركيب وقعت، سواء كانت مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة (**مَفْهُومُهُ**) أي مفهوم النفي المتوجّه إلى الشمول (**دَلَّ ثُبُوتَ الفِعْلِ لِبَعْضِ أَفْرَادِ**) أي ثبوت ذلك الفعل المنفيّ شموله لبعض أفراد الجماعة، وقوله: (**بِغَيْرِ كُلِّ**) مؤكّد لما قبله، أي دون ثبوته لكلّ الأفراد (**كَقَوْلِهِمْ مَا جَاءَ كُلُّ القَوْمِ**) أي فالنفي لمجموعهم، لا لجميعهم، حيث يُفهم منه أن المجيء ثابت لبعضهم، وكذا قوله: (**وَلَمْ نَخَفْ فِي النَّاسِ كُلَّ اللَّوْمِ**) إذ المنفيّ عدم الخوف لمجموع لومهم، لا لجميعه، فيفيد أن الخوف ثابت لبعضه.

(**وَرَفْعُهَا**) أي ووقوع «كلّ» مرفوعة (**بُعَيْدَ نَفْيِ**) هكذا نسخ الناظم، والصواب «قُبيل نفي» (**قَدْ أَفَادَ سَلْبًا مُوَجَّهًا إِلَى كُلِّ المُرَادْ**) أي إلى كلّ الأفراد.

والمعنى: أنه إذا وقع النفي في حيّز «كلّ»، بأن دخلت على النفي، عكس الأول، اقتضى السلب عن كلّ فرد فرد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا وقعت «كلّ» في حَيّز النفي، بأن تقدّمها، قال البيانيّون: كان النفي موجّهًا إلى الشمول خاصّةً، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: ما جاء كلُّ القوم، ولم آخذ كلَّ الدراهم، وكلَّ الدراهم لم آخذ، وقوله(٢) [من البسيط]:

* مَا كُلُّ رَأْيِ الفَتَى يَدْعُو إِلَى رَشَدِ *

وقوله [من البسيط]:

(١) «المصباح المنير» ١/١٥٦.

(٢) لا يُعرف قائله، ولا تتمته، قاله عبد القادر البغداديّ في «شرح أبيات المغني» ٤/٢٣٧.

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ   تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ

وإن وقع النفي في حيّزها، اقتضى السلب عن كل فرد، كقوله ﷺ في الحديث الصحيح: لمّا قال له ذو اليدين: أَنَسِيتَ أم قُصِرت الصلاة؟: «كلُّ ذلك لم يكن»، وقول أبي النجم(١) [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وقد يشكل على قولهم في القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: الآية ٢٣]، وقد صرح الشَّلُوبين، وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع «كل» ونصبه، وردّ الشلوبين على ابن أبي العافية(٢)، إذ زعم أن بينهما فرقًا، والحقّ ما قاله البيانيون، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم، إنما يُعوّل عليها عند عدم المعارض، وهو هنا موجود؛ إذ دل الدليل على تحريم الاختيال، والفخر مطلقًا. والله تعالى أعلم.

والفائدة الثانية فيما إذا اتصلت «ما» بـ«كلّ»، نحو قوله ﷻ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] الآية، وقد أشار إليها بقوله:

٥٠٢- (وَوَصْلُ «مَا» بِالكُلِّ نَحْوُ كُلَّمَا   ظَرْفِيَّةً يُكْسِبُهَا فَلْيُعْلَمَا)

(**وَوَصْلُ «مَا» بِالكُلِّ**) أي بلفظ «كلّ»، وإدخال «أل» في «كلّ»، و«بعض» غير صحيح؛ لملازمتهما الإضافة لفظا، أو تقديرًا، فتنوينهما تنوين عوض، فليُتنبّه (**نَحْوُ كُلَّمَا**) أي من قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟﴾ [البقرة: الآية ٢٥] الآية (**ظَرْفِيَّةً يُكْسِبُهَا**) أي يُعطيها معنى الظرفيّة، فتنتصب عليه.

تنبيه:

قوله: «يُكسبها» بضم أوله، كما هو مضبوط بقلم الناظم، من الإكساب رباعيًّا، ويجوز فتحه، من الكسب ثلاثيًّا؛ لأنه مما يتعدّى إلى اثنين بنفسه، وبالهمزة، بل هو قول الأكثرين، قال الفيّوميّ:

(١) هو أبو النجم الفضل بن قُدامة العجليّ، من أشهر الرجاز، وأحسنهم إنشادًا للشعر، اتصل بعبد الملك، وهشام، مات سنة (١٣٠هـ).

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الأندلسيّ الفقيه، كان أديبًا، وعالمًا بالعربية، مات سنة (٥٨٣هـ).

ويتعدّى بنفسه إلى مفعول ثانٍ، فيقال: كسبت زيدًا مالًا وعلمًا: أَنَلْتُهُ، قال ثعلبٌ: وكلهم يقول: كسَبَكَ فلانٌ خيرًا، إلا ابن الأعرابي، فإنه يقول: أكسبك بالألف. انتهى[1].

وقوله: (فَلْيُعْلَمَا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي فليُعلمنْ هذا الحكم؛ لكونه مهمًّا جدًّا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن «كُلًّا» في نحو قوله ﷻ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ﴾ [البقرة: الآية ٢٥] الآية، منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى، مثل ﴿قَالُواْ﴾ في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما»، فإنها محتملة لوجهين:

[أحدهما]: أن تكون حرفًا مصدريًّا، والجملة بعده صلة له، فلا محل لها، والأصل: كل رزق، ثم عُبِّر عن معنى المصدر بـ«ما» والفعلِ، ثم أُنيبا عن الزمان، أي كلَّ وقت رزق، كما أُنيب عنه المصدر الصريح في جئتك خُفُوقَ النجم.

[والثاني]: أن تكون اسمًا نكرةً بمعنى «وقت»، فلا تحتاج على هذا إلى تقدير وقت، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فتحتاج إلى تقدير عائد منها، أي كل وقت رزقوا فيه.

قال ابن هشام: ولهذا الوجه مُبْعِدٌ، وهو ادّعاء حذف عائد الصفة وجوبًا، حيث لم يَرِد مُصرَّحًا به في شيء من أمثلة هذا التركيب، ومن هنا ضُعِّفَ قولُ أبي الحسن في نحو: «أعجبني ما قمتَ»: إن «ما» اسم، والأصل ما قمته، أي القيام الذي قمته، وقوله في «يا أيها الرجل»: إن أيًّا موصولة، والمعنى: يا من هو الرجل، فإن هذين العائدين لم يُلفَظ بهما قط، وهو مُبعِد عندي أيضًا لقول سيبويه في نحو «سِرتُ طويلًا، وضربت زيدًا كثيرًا»: إن طويلًا وكثيرًا حالان من ضمير المصدر محذوفًا، أي سرته، وضربته، أي السيرَ والضربَ؛ لأن هذا العائد لم يُتلفَّظ به قط.

[فإن قلت]: فقد قالوا: «ولا سيما زيد» بالرفع، ولم يقولوا قط: «ولا سيما هو زيد».

[قلت]: هي كلمة واحدةٌ شَذُّوا فيها بالتزام الحذف، ويُؤْنِسُكَ بذلك أن فيها شذوذين آخرين: إطلاقُ «ما» على الواحد ممن يعقل، وحذف العائد المرفوع بالابتداء، مع قصر الصلة.

---

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٣٢.

وللوجه الأول مُقَرِّبان: كثرةُ مجيءِ الماضي بعدها، نحو قوله ﷻ: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾ [النساء: الآية ٥٦] الآية، وقوله: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٠] الآية، وقوله: ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ﴾ [هود: الآية ٣٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ﴾ [نوح: الآية ٧] الآية.

وأن «ما» المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى، فمن هنا احتيج إلى جملتين: إحداهما مرتبة على الأخرى.

ولا يجوز أن تكون «ما» المتّصلة بـ«كلّ» شرطيةً، مثلها في «ما تفعل أفعل»؛ لأمرين:

[أحدهما]: أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم.

[والثاني]: أن «ما» الشرطية لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

تنبيه:

إذا قلت: «كلما استدعيتك، فإن زُرتني فعبدي حر»، فـ«كلَّ» منصوبة على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف، مدلول عليه بـ«حُرّ» المذكور في الجواب، وليس العامل المذكورَ؛ لوقوعه بعد الفاء، و«إنْ».

ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقلّده الأُبَّدِيّ[1] -: إن «كلا» في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر، كما دخلت في نحو «كلُّ رجل يأتيني فله درهم»، وقدَّرا في الكلام حذف ضميرين، أي كلما استدعيتك فيه، فإن زرتني فعبدي حر بعده؛ لترتبط الصفة بموصوفها، والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان: وقولهما مدفوع بأنه لم يُسمَع «كل» في ذلك إلا منصوبةً، ثم تلا الآيات المذكورة، وأنشد قوله [من الوافر]:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الأندلسيّ النحويّ، كان تلميذ الشلوبين، ثم صار أستاذ أبي حيّان، برع في وجوه الخلاف، وإقراء كتاب سيبويه، مات سنة (٦٨٠هـ).

وتعقّب ابن هشام استدلال ابن عصفور بما ذكره من الآيات، والبيت، فقال: ليس هذا مما البحث فيه، لأنه ليس فيه ما يَمنَعُ من العمل. انتهى.

وحاصل ما اعترض به أنه ما ذكرته من أن «كلا» لم تسمع في هذا التركيب إلا منصوبةً فمسلّم، وأما ما تلوته من الآيات، وأنشدته من البيت، فلا وجه له؛ لأن هذه الآيات التي تلوتها، والبيت المذكور ليست مما البحث فيه؛ لأنه ليس فيها ما يمنع فيها، وكلامنا فيما إذا كان بعدها ما يمنع من عمل ما بعدها فيها، وهو اعتراض وجيه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كلّ» شرع يبيّن الكلام في «كلا»، و«كلتا»، فقال:

٥٠٣- («كِلاَ» وَ«كِلْتَا» صَاحِبَا إِفْرَادِ لَفْظًا مُثَنَّيَانِ بِالْمُفَادِ
٥٠٤- لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ بِلاَ تَفَرُّقِ مُعَرَّفٍ أَضِفْهُمَا وَحَقِّقِ
٥٠٥- تَقُولُ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ دَانِيَهْ وَقُلْ كِلاَهُمَا يَصُونُ مَالِيَهْ)

(**«كِلاَ» وَ«كِلْتَا» صَاحِبَا إِفْرَادِ**) مبتدأ وخبره (**لَفْظًا**) منصوب على التمييز، أي مفردان من حيث اللفظ (**مُثَنَّيَانِ بِالْمُفَادِ**) أي بالمعنى، أي إنهما مثنيا المعنى (**لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ**) متعلق بـ«أضفهما»، أي لاسم دالّ على اثنين (**بِلاَ تَفَرُّقِ**) صفة لـ«مفهم»، أي كائن بغير تفرّق، بأن تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة، لا بكلمتين؛ لأنهما موضوعان لتأكيد المثنّى، فلا يقال: كلا زيد وعمرو جاء (**مُعَرَّفٍ**) صفة لـ«مفهم» بعد صفة (**أَضِفْهُمَا**) أي أضف «كلا» و«كلتا» بهذه الشروط الثلاثة: إفهام اثنين، وعدم التفرّق، والتعريف، وقوله: (**وَحَقِّقِ**) كمل به البيت، أي ثبّت هذه القاعدة في ذهنك، ولا تُضِعْها، فإنها مفيدة.

(**تَقُولُ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ دَانِيَهْ**) أي قريبة التناول لمن أرادها، فقد توفّر لـ«كلتا» الشروط المذكورة، فإن المضاف إليه مفهم اثنين، وغير مفرق، ومعرفة (**وَقُلْ كِلاَهُمَا يَصُونُ مَالِيَهْ**) الهاء للسكت، كما في قوله عَجَلَّ: ﴿مَا هِيَهْ﴾، و﴿مَالِيَهْ﴾، و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾، قال في «الخلاصة»:

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «كلا»، و«كلتا» مفردان لفظًا، مثنيان معنىً، مضافان أبدًا

لفظًا ومعنىً إلى كلمة واحدة، معرفة، دالةٍ على اثنين، إما بالحقيقة والتنصيص، نحو قوله عَجَلَّ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٣٣] الآية، ونحو قوله: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: الآية ٢٣]، وإما بالحقيقة والاشتراك، نحو: «كلانا»، فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة، أو بالمجاز، كقوله:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

فإن «ذلك» حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى، على معنى: وكِلا ما ذُكر، على حدها في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٦٨] .

ولما وقع في كلامهم ما يخالف قوله: «بلا تفرق» أشار إليه بقوله:

٥٠٦- (كِلاَ أَخِي مَعْ خَلِيلِي وَرَدَا ضَرُورَةٌ نَادِرَةٌ حَيْثُ بَدَا)

(**كِلاَ أَخِي مَعْ خَلِيلِي وَرَدَا**) بألف الإطلاق، و«كلا إلخ» مبتدأ خبره «ورد»، أي جاء «كلا» مضافا إلى متفرّق في قول الشاعر [من البسيط]:

كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا وَسَاعِدًا عِنْدَ إِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

(**ضَرُورَةٌ نَادِرَةٌ**) بالنصب على الحال على حذف مضاف، أي حال كونه ذا ضرورة، ويحتمل الرفع خبرًا لمحذوف أي هو ضرورة شعريّة، قليلة الوقوع، فلا ينقض القاعدة السابقة، وقوله: (**حَيْثُ بَدَا**) أي حيث ظهر هذا التركيب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قولنا فيما سبق: كلمة واحدة احتراز يدلّ على أنه لا يقال: كلا زيد وعمرٍو، وأما ما ورد من قوله:

* كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي ... الْبَيت *

فإنه ضرورة نادرة، فلا يُلتفت إليه.

ولما خالف ابن الأنباري في قوله: «لمفهم اثنين»، والكوفيون في قوله: «معرّف» ذكر ذلك بقوله:

٥٠٧- (ثُمَّ لِمُفْرَدٍ مَعَ التَّكْرَارِ حَكَى الْجَوَازَ وَلَدُ الأَنْبَارِي

٥٠٨ـ وَلِمُنَكَّرٍ مُخَصَّصٍ أَجَازَ نُحَاةُ كُوفَةَ فَوَسَّعُوا الجَوَازَ

(ثُمَّ لِمُفْرَدٍ مَعَ التَّكْرَارِ) أي تكرار ذلك المفرد (حَكَى الجَوَازَ) أي جواز إضافة «كلا» و«كلتا» (وَلَدُ الأَنْبَارِي) هو أبو بكر محمد بن القاسم، أخذ عن ثعلب، وكان من أمهر نحاة الكوفة، وأعلم أهل زمانه باللغة والأدب، مات رحمه الله سنة (٣٢٧هـ)، يعني أن ابن الأنباريّ جوّز الإضافة إلى المفرد، لكن بشرط تكريره، نحو «كلاي، وكلاك محسنان» (وَلِمُنَكَّرٍ مُخَصَّصٍ) أي بالوصف (أَجَازَ نُحَاةُ كُوفَةَ) بمنع الصرف للعلميّة والتأنيث (فَوَسَّعُوا الجَوَازَ) أي وسّعوا في محلّ جواز استعمالها، وفي نسخة: «فوسّعوا المجاز»، وهو بمعناه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ ابن الأنباريّ أجاز إضافة «كلا» إلى المفرد، بشرط تكريرها، نحو «كلاي، وكلاك محسنان»، وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة، نحو «كلا رجلين عندك محسنان»، فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف، وحكَوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها، أي تاركة للغزل.

ثم إن الغالب مرعاة لفظ «كلا»، و«كلتا»، ويجوز مراعاة معناهما، وهو قليل، وإليه أشار بقوله:

٥٠٩ـ (وَرَاعِ فِي الإِخْبَارِ أَلْفَاظَهُمَا بِكَثْرَةٍ وَقَلَّ فِي مَعْنَاهُمَا

٥١٠ـ كَقَوْلِهِ كِلَاهُمَا قَدْ أَقْلَعَا ثُمَّ كِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي اسْمَعَا)

(وَرَاعِ) فعل أمر من المراعاة، أي حافظ (فِي الإِخْبَارِ) عن «كلا»، و«كلتا» (أَلْفَاظَهُمَا) أي تأتي بخبرهما مفردًا ترجيحًا للفظهما (بِكَثْرَةٍ) أي في كثير من استعمالك، كقوله عز وجل: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٣٣] الآية (وَقَلَّ فِي مَعْنَاهُمَا) أي قلّ المراعاة لمعناهما (كَقَوْلِهِ) أي كقول الشاعر (كِلَاهُمَا قَدْ أَقْلَعَا) فأتى بألف التثنية مراعاة لمعنى «كلا» (ثُمَّ) قال ذلك الشاعر مراعيا للفظ (كِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي) فأفرد «رابي»، وأشار به إلى قول الشاعر [من البسيط]:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي[1]

(١) قوله: «كلاهما» الضمير للفرسين، وقوله: «قد أقلعا» أي أمسكا عن الجري، وقوله: «رابي» أي منتفخ من شدّة الجري.

وهذا البيت قد اجتمع فيه الأمران، حيث راعى في قوله: «قد أقلعا» المعنى، وفي قوله: «رابي» اللفظ.

وقوله: (اسْمَعَا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي اسمعن ما حقّقته من مباحث «كلا» و«كلتا»؛ لأنه من مهمات مسائل هذا الفنّ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز مراعاة لفظ «كلا»، و«كلتا» في الإفراد، نحو قوله عز وجل: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: الآية ٣٣]، الآية، ومراعاة معناهما، وهو قليل، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

* كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ السَّيْرُ... البيت*

ومثّل أبو حيان لذلك بقول الأَسْوَد بن يَعْفُر[1] [من الكامل]:

إِنَّ المَنِيَّةَ وَالحُتُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي المَنِيَّةَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

وليس ما قاله متعينًا؛ لجواز كون «يرقبان» خبرًا عن المنية، والحُتُوف، ويكون ما بينهما إما خبرًا أول، أو اعتراضًا، ثم الصواب في إنشاده: «كلاهما يوفي المخارم»؛ إذ لا يقال: إن المنية توفي نفسها.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: وقد سُئلتُ قديمًا عن قول القائل: زيد وعمرو كلاهما قائم، أو كلاهما قائمان، أيهما الصواب؟، فكتبت: إن قُدِّر «كلاهما» توكيدًا قيل: قائمان؛ لأنه خبر عن «زيدٌ وعمرٌو»، وإن قُدِّر مبتدأ فالوجهان، والمختار الإفراد، وعلى هذا فإذا قيل: «إنّ زيدًا وعمرًا»، فإن قيل: «كليهما» قيل: قائمان، أو «كلاهما»، فالوجهان، ويتعين مراعاة اللفظ في نحو «كلاهما مُحِبٌّ لصاحبه»؛ لأن معناه: كل منهما، وقوله [من الطويل]:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

انتهى كلام ابن هشام رحمه الله، وإلى هذا أشار الناظم رحمه الله، فقال:

(١) هو شاعر جاهلي من سادات بني تميم، نادم النعمان بن المنذر، واشتهر بلقب أعشى بني نهشل.

٥١١- (وَخَالِدٌ وَصَالِحٌ كِلاهُمَا ‏ ‏ مُسْتَمِعٌ أَوْ وَاعِيَانِ حِكَمَا

٥١٢- فَالثَّانِ وَاجِبٌ لَدَى التَّوْكِيدِ ‏ ‏ فِي الابْتِدَا الْوَجْهَانِ بِالتَّشْدِيدِ

٥١٣- وَلَكِنِ الْمُخْتَارُ بِالإِفْرَادِ ‏ ‏ وَرُبَّمَا وَجَبَ فِي التَّفَادِي)

(**وَخَالِدٌ وَصَالِحٌ كِلاهُمَا، مُسْتَمِعٌ**) أي بالإفراد (**أَوْ وَاعِيَانِ**) أي بالتثنية (**حِكَمَا**) بكسر، ففتح، جمع حكمة، مفعول به منصوب تنازعاه «مستمع»، و«راعيان» (**فَالثَّانِ**) أي «راعيان» (**وَاجِبٌ لَدَى التَّوْكِيدِ**) أي عند تقديرك «كلاهما» مؤكِّدًا لـ«خالدٌ» و«صالح» (**فِي الابْتِدَا الْوَجْهَانِ**) جملة من مبتدإ مؤخّر وخبر مقدّم، أي الوجهان - إفراد «مستمع»، وتثنية «راعيان» - جائزان، في حال تقدير «كلاهما» مبتدأً؛ مراعاة للفظ، أو المعنى، وقوله: (**بِالتَّشْدِيدِ**) الباء سببيّة، أي إنما جاز ذلك بسبب تصويب الوجهين، نظرًا للفظ والمعنى (**وَلَكِنِ الْمُخْتَارُ بِالإِفْرَادِ**) أي لكن الوجه المختار كونه مفردًا؛ لما سبق أن مراعاة اللفظ هو الغالب في الاستعمال (**وَرُبَّمَا وَجَبَ**) أي الإفراد مراعاةً للّفظ (**فِي التَّفَادِي**) أي التخلّص من الخطإ في اللغة، وذلك كالمثال المذكور: «كلاهما محبّ لصاحبه»، وكالبيت بعده؛ أي لأن المعنى في مثل هذا مفرد كاللفظ، إذ المراد كلّ منهما، فلا وجه لمراعاة المعنى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «كلا»، و«كلتا»، شرع يتكلّم في «كيف»، فقال:

٥١٤- («كَيْفَ» أَتَى اسْمًا عِنْدَهُمْ قَالُوا عَلَى ‏ ‏ كَيْفَ تَبِيعُ الأَحْمَرَيْنِ مُبْدَلاَ

٥١٥- عَنْهُ صَرِيحُ الاسْمِ فِي قَوْلِ الْعَرَبِ ‏ ‏ كَيْفَ أَبِي أَمْتَعَافِ فِي السَّرَبِ

٥١٦- وَأَخْبَرُوا بِهِ بِـ«كَيْفَ كُنْتَا» ‏ ‏ مُبَاشِرًا لِلْفِعْلِ حَيْثُ يُؤْتَى)

(**«كَيْفَ» أَتَى اسْمًا عِنْدَهُمْ**) أي عند العرب حيث استعملوه كذلك، أو عند النحاة؛ لأنهم الناقلون عنهم كذلك، ثم ذكر ثلاث علامات لاسميّته، فأشار إلى الأولى بقوله: (**قَالُوا: عَلَى كَيْفَ**) فقد أدخلوا حرف الجرّ على «كيف»، وحروف الجرّ من علامات الاسم (**تَبِيعُ الأَحْمَرَيْنِ**) أي الخمر واللحم، قاله الدسوقيّ[1].

(١) «حاشية الدسوقيّ» ١/٢١٦.

وأشار إلى العلامة الثانية بقوله: (**مُبْدَلاً عَنْهُ صَرِيحُ الاسْمِ**) أي فإبدال الاسم الصريح من «كيف» دليل اسميّته؛ إذ لا يُبدل الاسم من الحرف (**فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: كَيْفَ أَبِي أَمْتَعَافِ**) بدل من «كيف»:

فقوله: «مبدلًا» بفتح الدال بصيغة اسم المفعول، حال من فاعل «أَتَى»، وضُبط بقلم الناظم على الوجهين: فتح الدال، وكسرها، وللكسر أيضًا وجه، وإن كان الفتح أوضح منه، وقوله: «عَنْهُ» متعلّق بـ«مبدلا»، وقوله: «صَرِيحُ الاسْمِ» مرفوع بـ«مبدَلًا» على أنه نائب فاعله، وفيه التضمين من عيوب القافية، وهو جائز للمولّدين كما مرّ غير مرّة.

وقوله: (**فِي السَّرَبِ**) بفتحتين في الأصل بيتٌ في الأرض، لا منفذ له، وهو الوَكْرُ. قاله الفيّوميّ[1].

وأشار إلى الثالثة بقوله: (**وَأَخْبَرُوا بِهِ**) أي بـ«كيف» (**بِـ«كَيْفَ كُنْتَا»**) الباء بمعنى «في» أي في قولهم: «كيف كنت»، والألف إطلاقية، فـ«كيف» خبر مقدّم لكان، حال كونه (**مُبَاشِرًا لِلْفِعْلِ**) أي ملاصقًا للفعل بدون فاصل، وقوله: (**حَيْثُ يُؤْتَى**) كمل به البيت، أي في التركيب الذي يُستعمل فيه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كيف»، ويقال: فيها «كي» كما يقال: في «سوف»: «سو» قال [من البسيط]:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ‏ ‏ قَتْلاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تأويل، في قولهم: «على كيف تبيع الأحمرين؟»، ولإبدال الاسم الصريح منه، نحو: «كيف أنت، أصحيح أم سقيم؟»، وللإخبار به مع مباشرته الفعل، في نحو: «كيف كنت»، فبالإخبار به انتفت الحرفية؛ لأن الحرف لا يُخبر به، وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية؛ لأن الفعل لا يدخل على مثله، إلا إذا أريد التأكيد، كـ«قام قام»، ولا تأكيد هنا. والله تعالى أعلم.

(١) «المصباح المنير» ١/٢٧٢.

ثم بيّن أنها تستعمل على وجهين، فأشار إلى الأول بقوله:

٥١٧- (فَقَدْ تَكُونُ الشَّرْطَ فِعْلَيْنِ اقْتَضَتْ ... اتَّفَقَا لَفْظًا وَمَعْنًى إِذْ ثَبَتْ
٥١٨- بِالرَّفْعِ أَمَّا الْجَزْمُ فَهْوَ قَدْ مُنِعْ ... لَدَى نُحَاةِ بَصْرَةٍ فَلْتَسْتَمِعْ
٥١٩- وَقُطْرُبٌ وَأَهْلُ كُوفَةٍ حَكَوْا ... جَوَازَهُ بِمُطْلَقٍ حِينَ رَوَوْا)

(**فَقَدْ تَكُونُ الشَّرْطَ**) أي اسما متضمّنا معنى الشرط (**فِعْلَيْنِ اقْتَضَتْ**) أي طلبت فعلين: أحدهما: فعل شرطها، والثاني جوابها(**اتَّفَقَا**) أي الفعلان (**لَفْظًا وَمَعْنًى، إِذْ**) ظرفيّة (**ثَبَتْ بِالرَّفْعِ**) أي وقت ثبوته مرفوعًا، نحو «كيف تصنعُ أصنعُ؟»، ولا يجوز: «كيف تجلس أذهبُ»؛ لاختلافهما (**أَمَّا الْجَزْمُ فَهْوَ قَدْ مُنِعْ**) بالبناء للمفعول (**لَدَى نُحَاةِ بَصْرَةٍ**) بالصرف للضرورة، أي إن قولك: «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم ممنوع عند البصريين؛ لأنه لا يُجزم بـ«كيف»؛ لمخالفتها لأدوات الجزم، كما يأتي، وقوله: (**فَلْتَسْتَمِعْ**) كمل به البيت، أي لتستمع ما حقّقته من مسائل «كيف»؛ لأهميّته.

(**وَقُطْرُبٌ، وَأَهْلُ كُوفَةٍ**) بالصرف للضرورة (**حَكَوْا**) أي نقلوا عن العرب (**جَوَازَهُ**) أي الجزم بها (**بِمُطْلَقٍ**) أي على إطلاقه، وعدم تقييده بما قيّدها به غيرهم، حيث قالوا: تجزم بشرط اقترانها بـ«ما»، وقوله: (**حِينَ رَوَوْا**) متعلّق بـ«حكوا»، أي وقت نقلهم له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كيف» تستعمل على وجهين:

[**أحدهما**]: أن تكون شرطًا، فتقتضي فعلين، متفقي اللفظ والمعنى، غيرِ مجزومين، نحو «كيف تصنعُ أصنعُ؟»، ولا يجوز «كيف تجلسُ أذهبُ؟» باتفاق؛ لاختلافهما، ولا «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم عند البصريين، إلا قُطربًا؛ لمخالفتها لأدوات الشرط، بوجوب موافقة جوابها لشرطها، كما مرّ، وقيل: يجوز مطلقًا، وإليه ذهب قطرب، والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ«ما»، وعليه مشى صاحب الآجرّومية، حيث قال في تعداد الجوازم: (وكيفما).

قالوا: ومن ورودها شرطًا قوله ﷻ: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: الآية ٦٤] الآية، وقوله: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: الآية ٦] الآية، وقوله: ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي ٱلسَّمَآءِ

كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [الروم: الآية ٤٨] الآية، وجوابها في ذلك كله محذوف؛ لدلالة ما قبلها.

قال ابن هشام: وهذا يُشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

قلت: قد أجاب بعضهم بأنه يمكن تقدير الجواب فعل مشيئة متعلّقة بالفعل السابق، وهو دالّ عليه؛ لأنه فعل اختياريّ، يستلزم المشيئة، والمعنى: كيف يشاء الأمور يشاء تصوير كم في الأرحام، فقد اتّحد الشرط والجواب، غاية الأمر أنهما اختلفا متعلّقًا، ولا يخفاك بعده. ذكره الأمير[1]. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الاستعمال الثاني بقوله:

٥٢٠- (وَاسْتَعْمَلُوهَا قَاصِدِي اسْتِفْهَامِ ... وَفِي تَعَجُّبٍ مِنَ الْكَلَامِ
٥٢١- وَخَبَرًا فِي الْأَصْلِ أَوْ حَالًا تَقَعْ ... وَحَالًا اوْ مُطْلَقَ مَفْعُولٍ يَسَعْ)

(**وَاسْتَعْمَلُوهَا**) أي «كيف» (**قَاصِدِي اسْتِفْهَامِ**) أي مريدين استفهامًا حقيقيًّا، نحو «كيف زيد»، أو استفهامًا مجازيًّا، وهو ما أشار إليه بقوله: (**وَفِي تَعَجُّبٍ مِنَ الْكَلَامِ**) نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨]، فإنه استفهام أُريد به التعجّب. (**وَخَبَرًا**) حال مقدّم من فاعل «تقع»، أي حال كونه خبرًا في الحال، نحو «كيف أنت»، و«كيف كنت»، وهذا لم يتعرّض له في النظم، أو خبرًا (**فِي الْأَصْلِ**) أي في باب «ظنّ»، ونحوها، نحو قولك: «كيف ظننت زيدًا؟»؛ لأن ثاني مفعولي «ظن» في الأصل خبر (**أَوْ حَالًا**) عطف على «خبرًا»، أي في نحو قولك: «كيف جاء زيد؟»، أي على أيّ حالة جاء؟ (**تَقَعْ**) الضمير لـ«كيف» (**وَحَالًا، اوْ**) بوصل الهمزة للوزن (**مُطْلَقَ مَفْعُولٍ يَسَعْ**) أي يسع «كيف» لأن يُعرب، إما حالًا، أو مفعولًا مطلقًا في هذا المثال المذكور، وقد تقدّم تقدير حاليّته، وتقديره مفعولًا مطلقًا أن يقال: على أي مجيء جاء زيد؟، وقد اختار ابن هشام كونها مفعولا مطلقًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من وجهي استعمال «كيف» ـ وهو الغالب فيها ـ أن تكون استفهامًا، إما حقيقيًّا، نحو «كيف زيد؟»، أو غير حقيقيّ، نحو قوله ﷻ: ﴿كَيْفَ

(١) «حاشية الأمير» ١/١٧٣.

تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٨] الآية، فإنه أُخرج مَخرَج التعجب، وتقع خبرًا قبل ما لا يَستَغني، نحو «كيف أنت؟»، و«كيف كنت؟»، ومنه: و«كيف ظننت زيدًا؟»، و«كيف أعلمته فرسَكَ؟»؛ لأن ثاني مفعولي «ظن»، وثالث مفعولات «أعلم» خبران في الأصل، وحالًا قبل ما يَستغني، نحو «كيف جاء زيد؟»، أي على أيِّ حالة جاء زيد؟.

قال ابن هشام رحمه الله: وعندي أنها تأتي في هذا النوع مفعولًا مطلقًا أيضًا، وأن منه قوله ﷻ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: الآية ٦] الآية؛ إذ المعنى: أيَّ فعل فعل ربك؟، ولا يتجه فيه أن يكون حالًا من الفاعل، ومثله قوله ﷻ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء: الآية ٤١] الآية، أي فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون؟ ثم حُذف عاملها مؤخرًا عنها، وعن «إذا»، كذا قيل، والأظهر أن يُقدَّر بين «كيف» و«إذا»، وتقدر «إذا» خاليةً عن معنى الشرط، وأما قوله ﷻ: ﴿كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٨] الآية، فالمعنى: كيف يكون لهم عهد، وحالهم كذا وكذا؟، فـ«كيف» حالٌ من «عهد» إمّا على أنّ «يكون» تامة، أو ناقصة، وقلنا بدلالتها على الحدث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع. والله تعالى أعلم.

ولما وقع خلافٌ بين سيبويه وغيره في لزوم «كيف» الظرفيّة، وعدمه أشار إليه، فقال:

٥٢٢- (وَقَالَ عَمْرٌو إِنَّهَا ظَرْفُ اعْتِبَارْ مَحَلُّهَا نَصْبٌ لَدَى كَيْفَ الْفِرَارْ

٥٢٣- وَغَيْرُ ظَرْفٍ فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ قَالْ أَخْفَشُ وَالسِّيرَافِ فِي هَذَا الْمَقَالْ)

(وَقَالَ عَمْرٌو) هو سيبويه رحمه الله **(إِنَّهَا ظَرْفُ اعْتِبَارْ)** أي ظرف تقديرًا **(مَحَلُّهَا نَصْبٌ)** أي منصوب على الظرفيّة **(لَدَى كَيْفَ الْفِرَارْ)** أي عند هذا المثال، يعني أن محل «كيف الفرار؟» عند سيبويه نصب على الظرفيّة **(وَغَيْرُ ظَرْفٍ)** مقول. قال أخفش، وقوله: **(فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ)** حال منه **(قَالْ أَخْفَشُ، وَالسِّيرَافِ)** بحذف ياء النسبة للوزن، وقوله: **(فِي هَذَا الْمَقَالْ)** «في» زائدة، أي قالا هذا القول.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن سيبويه يقول: «كيف» ظرف، وأن السيرافي، والأخفش قالا: إنها اسم، غير ظرف، ورتبوا على هذا الخلاف أمورًا:

[أحدها]: أن موضعها عند سيبويه نصبٌ دائمًا؛ للزومها الظرفيّة، فلا تقع خبرًا، ولا حالًا، ولا غير ذلك، وعندهما رفعٌ مع المبتدإ، كسائر الأسماء غير الظرف، ونصب مع غيره.

[الثاني]: أن تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال، أو على أيّ حال، وعندهما تقديرها في نحو «كيف زيد؟»: أصحيحٌ زيد؟ ونحوه، وفي نحو «كيف جاء زيد»: أراكبًا جاء زيد؟ ونحوه.

[الثالث]: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خير، ونحوه، ولهذا قال رؤبة[1]، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ «خيرٍ عافاك الله»، أي على خير، فحذف الجار، وأبقى عمله، فإن أُجيب على المعنى دون اللفظ قيل: صحيح، أو سقيم، وعندهما على العكس. وقال ابن مالك: ما معناه: لم يقل أحد: إن «كيف» ظرف؛ إذ ليست زمانًا، ولا مكانًا، ولكنها لما كانت تُفسَّر بقولك: على أيّ حال؛ لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة، سميت ظرفًا؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يُطلَق عليهما مجازًا. انتهى.

قلت: وهو ـ كما قال ابن هشام ـ حسنٌ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت، أصحيح أم سقيم؟ بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: الآية ١٧] لا تكون «كيف» بدلًا من الإبل؛ لأن دخول الجار على «كيف» شاذّ، على أنه لم يُسمَع في «إلى»، بل في «على»، ولأن «إلى» متعلقة بما قبلها، فيلزم أن يَعمَل في الاستفهام فعلٌ متقدم عليه، ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعلُ النظر مُعلَّقٌ، وهي وما بعدها بدل من الإبل، بدل اشتمال، والمعنى: إلى الإبل كيفيةِ خلقها، ومثله قوله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: الآية ٤٥] الآية، ومثلهما في إبدال جملة فيها «كيف» من اسم مفرد، قوله [من الطويل]:

---

(١) هو رؤبة بن العجاج من أفصح الرجاز، احتجّ العلماء بشعره ولغته، وقال الخليل يوم مات: دفنّا اللغة والشعر والفصاحة، مات سنة (١٤٥هـ).

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟

أي أشكو هاتين الحاجتين، تعذرَ التقائهما. والله تعالى أعلم.

ولما زعم بعض النحاة أن «كيف» تأتي عاطفةً أشار إلى تفنيد زعمه بقوله:

(وَبَعْضُهُمْ زَعَمْ أَنَّهَا تَجِي ... عَاطِفَةً وَلَيْسَ ذَا فِي الْمَنْهَجِ)

(وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة، مبتدأ خبره قوله **(زَعَمْ)** تقدّم أن غالب استعمالها في القول غير المحقق، مثل ما هنا **(أَنَّهَا)** أي «كيف» **(تَجِي)** بتخفيف الهمزة، وهو لغة، لا ضرورة، حال كونها **(عَاطِفَةً)** لمدخولها **(وَلَيْسَ ذَا)** أي هذا الزعم **(فِي الْمَنْهَجِ)** بفتح الميم، والهاء، بينهما نون ساكنة، قال في «القاموس»: النَّهْجُ: الطريق الواضح، كالْمَنْهَج، والْمِنْهاج. انتهى. والمعنى هنا أن هذا القول ليس معدودًا في جملة الطريق الواضح المسلوك، بل في جملة الطريق الوعر، لا يسلكه إلا شِذاذ الناس.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه زعم قوم أن «كيف» تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى ابن موهب، ذكره في «كتاب العلل»، وأنشد عليه [من الطويل]:

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ ... وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ؟

وهذا خطأٌ؛ لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحلّ على الخبرية، ثم يحتمل أن «الأباعد» مجرور بإضافة مبتدإ محذوف، أي فكيف حال الأباعد؟، فحذف المبتدأ على حدّ قراءة ابن جمّاز[1]: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾، أي عرضَ الآخرة، أو بتقدير: «فكيف الهوان على الأباعد»، فحُذف المبتدأ والجارّ، أوبالعطف بالفاء، ثم أُقحِمت «كيف» بين العاطف والمعطوف؛ لإفادة الأولوية بالحكم.

قلت: التوجيه الأول أرجح؛ لقلّة التقدير فيه، ولتبادره إلى الفهم. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الكاف، شرع يتكلّم على اللام، فقال:

(١) هو سليمان بن مسلم بن جمّاز، كان قارئًا ضابطًا من رُواة أبي جعفر القارىء المدنيّ، مات سنة (١٧٠هـ).

(حَرْفُ اللاَّمِ)

٥٢٤- (ثَلاَثَةٌ أَقْسَامُ لاَمٍ مُفْرَدَهْ ... فَخَافِضٌ وَجَازِمٌ وَفَاقِدَهْ

٥٢٥- وَلَيْسَ فِي الْقِسْمَةِ مَا قَدْ تَنْصِبُ ... إِلاَّ لَدَى الْكُوفِيِّ وَهْوَ يَنْسُبُ

٥٢٦- فَاكْسِرْ لِذَاتِ الْجَرِّ فِي اسْمِ ظَاهِرِ ... مَا لَمْ يُغَثْ بُعَيْدَ يَا الْمُبَاشِرِ

٥٢٧- وَافْتَحْ مَعَ الْمُضْمَرِ غَيْرَ الْيَاءِ ... وَقَبْلَهَا تَكْسِرُ بِالسَّوَاءِ)

(ثَلاَثَةٌ) خبر مقدّم لقوله: **(أَقْسَامُ لاَمٍ مُفْرَدَهْ)** احترز به عن اللام المركبة مع حروف أخرى، فصارت كلمة، فلها أحكام ستأتي **(فَخَافِضٌ)** أي أحدها هي الجارّة للأسماء **(وَجَازِمٌ)** أي ثانيها جازمة للفعل **(وَفَاقِدَهْ)** أي ثالثها هي التي فقدت كلا الأمرين **(وَلَيْسَ فِي الْقِسْمَةِ مَا قَدْ تَنْصِبُ)** أي ليس من جملة الأقسام قسم تكون فيه اللام عاملةً للنصب **(إِلاَّ لَدَى الْكُوفِيِّ)** أي إلا عند الكوفيين، وأفرد الكوفي بتأويله بالفريق **(وَهْوَ)** أي الفريق الكوفيّ **(يَنْسُبُ)** بضم السين، وكسرها، من بابي نصر، وضرب، أي ينسب النصب إلى اللام، فيقول: إن لام «كي» هي الناصبة بنفسها، والحقّ أن النصب بـ«أن» مقدّرةً بعدها جوازًا **(فَاكْسِرْ لِذَاتِ الْجَرِّ)** أي للام الجارّة **(فِي اسْمِ ظَاهِرِ)** «في» بمعنى «مع» أي مع كلّ اسم ظاهر، نحو «لزيد»، و«لعمرو» **(مَا لَمْ يُغَثْ)** بالبناء للمفعول، والضمير لـ«اسم ظاهر»، أي مدة عدم استعماله مستغاثا **(بُعَيْدَ يَا)** الندائيّة، وقوله: **(الْمُبَاشِرِ)** صفة لـ«يا»، أي التي لم يُفصل بينها وبين الاسم المستغاث بشيء، نحو «يا لله»، واحترز به عن المستغاث المفصول بالعاطف، نحو يالزيد، ولعمرو، ولبكر، فإن اللام فيه تُكسر **(وَافْتَحْ مَعَ الْمُضْمَرِ)** أي افتح اللام إذا كانت جارّة للمضمر، نحو «لنا» و«لكم»، و«لهم» **(غَيْرَ الْيَاءِ)** بالجرّ صفة لـ«المضمر»، أو بالنصب على الحال، يعني أنها تُكسر إذا كان مجرورها ياء المتكلّم، نحو «لي» **(وَقَبْلَهَا)** أي قبل ياء المتكلّم **(تَكْسِرُ)** أي اللام (**بِالسَّوَاءِ)** أي مطلقًا، سواء كان الاسم مستغاثا به، أو مستغاثًا له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللام المفردة ثلاثةُ أقسام: عاملةٌ للجر، وعاملة للجزم، وغير

عاملة وليس في القسمة أن تكون عاملةً للنصب، خلافًا للكوفيين، وسيأتي تحقيق ذلك، إن شاء الله تعالى.

فأما العاملة للجر فمكسورة مع كل ظاهر، نحو «لزيد»، و«لعمرو»، إلا مع المستغاث المباشر لـ«يا» فمفتوحة نحو «يالله»، وأما قراءة بعضهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: الآية ٢] بضمها فهو عارض للإتباع، ومفتوحةٌ مع كل مضمر، نحو «لنا»، و«لكم»، و«لهم» إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وإذا قيل: «يا لك»، و«يالي» احتمَل كلٌّ منهما أن يكون مستغاثًا به، وأن يكون مستغاثا من أجله، وقد أجازهما ابن جني في قوله [من الطويل]:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَالِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

وأوجب ابن عصفور في «يالي» أن يكون مستغاثًا من أجله؛ لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير: يا أدعو لي، وذلك غير جائز، في غير باب «ظننت»، و«فقدت»، و«عدمت».

قال ابن هشام: وهذا لازم له، لا لابن جني؛ لما سأذكره بعدُ[1].

تنبيه:

من العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل، ويقرأ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٣٣] . والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معاني اللام، فقال:

٥٢٨- (وَاثْنَانِ وَالعِشْرُونَ مَعْنَى اللامِ ... خَافِضَةَ الأَسْمَاءِ فِي الكَلامِ

٥٢٩- أَوَّلُهَا اسْتِحْقَاقُ مَا تَبَيَّنَتْ ... بُعَيْدَ مَعْنًى قَبْلَ ذَاتٍ مَلَكَتْ)

(**وَاثْنَانِ وَالْعِشْرُونَ مَعْنَى اللَّامِ، خَافِضَةِ الأَسْمَاءِ**) بالجرّ صفة للام، ويحتمل أن يكون منصوبًا على الحال (**فِي الْكَلَامِ**) متعلّق بـ«خافضة» (**أَوَّلُهَا اسْتِحْقَاقُ مَا تَبَيَّنَتْ**) لو قال: «استحقاق انْ تبيّنت» لكان أوضح، والمعنى أن أول المعاني الاستحقاق، وذلك إذا وقعت اللام

(١) أي من أن اللام متعلّقة بـ«يا» عند ابن جني، فلا يلزم ما ذكره.

(**بُعَيْدَ مَعْنًى قَبْلَ ذَاتٍ مَلَكَتْ**) صفة لـ«ذات»، أي مالكة، نحو الحمد لله، فـ«الحمد» معنى، و«الله» ذات مالكة، ونحو العزّة لله، والملك لله، والأمر لله، ونحو قوله عز وجل: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: الآية ١] ، وقوله: ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ [البقرة: الآية ١١٤] الآية، ومنه للكافرين النار، أي عذابها.

ثم ذكر الثاني، والثالث بقوله:

٥٣٠- (وَالاخْتِصَاصُ هَاهُنَا ثَانٍ يُعَدّ ... وَالْمِلْكُ ثَالِثٌ أَتَاكَ وَاطَّرَدْ)

(**وَالاخْتِصَاصُ هَاهُنَا ثَانٍ يُعَدّ**) أي إن إفادتها معنى الاختصاص يُعدّ المعنى الثاني للام، نحو الجنة للمؤمنين، وهذا الحصير للمسجد، والمنبر للخطيب، والسرج للدابّة، والقميص للعبد، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: الآية ٧٨] ، وقوله: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: الآية ١٢] ، وقولك: «هذا الشعر لحبيب»، وقولك: «أدوم لك ما تدوم لي».

تنبيه:

الفرق بين لام الاختصاص ولام الاستحقاق، أن الأولى تقع بين ذاتين لا تملك إحداهما الأخرى (**وَالْمِلْكُ ثَالِثٌ أَتَاكَ**) نحو قوله عز وجل: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: (**وَاطَّرَدْ**) أي تبع ما سبق، أو استقام هذا المعنى فيه، قال في «القاموس»: واطّرد الأمر: تبع بعضه بعضًا، وجَرَى، واستقام. انتهى.

تنبيه:

قال ابن هشام رحمه الله: وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الأخريين، ويمثّل له بالأمثلة المذكورة ونحوها، ويرجّحه أن فيه تقليلاً للاشتراك، وأنه إذا قيل: هذا المال لزيد، والمسجدِ لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك؛ لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة، وأكثرهم يمنعه. انتهى.

ثم ذكر الرابع، والخامس، والسادس بقوله:

٥٣١- (وَالرَّابِعُ التَّمْلِيكُ أَمَّا الخَامِسُ ... فَشِبْهُ تَمْلِيكٍ أَعَلَّ السَّادِسُ)

(**وَالرَّابِعُ التَّمْلِيكُ**) نحو وهبت لزيد دينارًا، ولام التمليك هي الداخلة على المُمَلَّك بعد ما يفيد تمليكًا، كالهبة، والمنحة، والصدقة، (**أَمَّا الخَامِسُ فَشِبْهُ تَمْلِيكٍ**) نحو قوله ﷻ: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: الآية ٧٢] الآية، وهذه اللام هي التي يكون مدخولها شبيهًا بمن ملك شيئًا، مع كونه لم يملك حقيقة؛ لأن الأزواج لا يملكون الزوجات (**أَعَلَّ السَّادِسُ**) أي السادس من معانيها التعليل، كقوله [من الطويل]:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا المُتَحَمَّلِ

وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: الآية ١]، وتعلقها بـ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: الآية ٣]، وقيل: بما قبله أي ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ * لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، ورُجِّح بأنهما في مصحف أُبَيٍّ رضي الله عنه سورة واحدة، وضُعِّف بأن جعلهم كعصف، إنما كان لكفرهم، وجُرأتهم على البيت، وقيل: متعلقة بمحذوف تقديره: اعجبوا، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: الآية ٨] أي وإنه من أجل حب المال لبخيل، وقراءة حمزة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] الآية، أي لأجل إتياني إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ مصدقًا لما معكم لتؤمنن به، فـ«ما» مصدرية فيهما، واللام تعليلية، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف، كما قال الأعشى [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ[1]

ويجوز كون «ما» موصولًا اسميًّا.

[**فإن قلت**]: فأين العائد في ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: الآية ٨١]؟.

[**قلت**]: إن ﴿لِّمَا مَعَكُمْ﴾ هو نفس ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم﴾، فكأنه قيل: مصدق له، وقد يُضَعَّف هذا لقلته، نحو قوله [من الطويل]:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

(١) «الأسحم»: قيل: هو ما تُغمس فيه اليد عند التحالف، وقيل: الرحم، وقيل: سواد حَلَمة الثدي، وقيل: زِقّ الخمر، وقيل: الليل. انتهى «لسان».

وقد يُرَجَّح بأن الثواني يُتسامح فيها كثيرًا، وأما قراءة الباقين بالفتح، فاللام لام التوطئة، و«ما» شرطية، أو اللام للابتداء، و«ما» موصولة، أي الذي آتيتكموه، وهي مفعولة على الأول، ومبتدأ على الثاني.

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي: ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لِما صبروا﴾ [السجدة: الآية ٢٤] بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو «يا لزيد لعمرو»، وتعلقها بمحذوف، وهو فعل من جملة مستقلة، أي أدعوك لعمرو، أو اسم هو حالٌ من المنادى، أي مَدعُوًّا لعمرو، قولان، ولم يطَّلع ابن عصفور على الثاني، فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الداخلة لفظًا على المضارع، في نحو قوله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: الآية ٤٤] الآية، وانتصاب الفعل بعدها بـ«أن» مضمرة بعينها[1] وفاقًا للجمهور، لا بـ«أن» مضمرة، أو بـ«كي» المصدرية مضمرةً، خلافًا للسيرافي، وابن كيسان، ولا باللام بطريق الأصالة خلافًا لأكثر الكوفيين، ولا بها لنيابتها عن «أن» خلافًا لثعلب، ولك إظهار «أن»، فتقول: جئتك لأن تكرمني، بل قد يجب، وذلك إذا اقترن الفعل بـ«لا»، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٥٠] الآية؛ لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

[**فرع**]: أجاز أبو الحسن الأخفش أن يُتَلَقَّى القسمُ بلام «كي»، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: الآية ٦٢] الآية، فقال: المعنى لَيُرْضُنَّكم، قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقًا بـ﴿يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: الآية ٦٢]، والمقسم عليه محذوف، وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

والجماعة يأبون هذا؛ لأن القَسَم إنما يُجاب بالجملة، ويَرْوُون «لَتُغْنِنَّ» بفتح اللام، ونون التوكيد، وذلك على لغة فَزارة في حذف آخر الفعل، لأجل النون، إن كان ياء تلي كسرة، كقوله [من البسيط]:

(١) التعيين في مقابلة القول المخيّر بعدُ. قاله الأمير ١/١٧٦. وقال الدسوقي: أي من غير تخيير بن كون الناصب «أن»، أو «كي».

وَابْكِنَّ عَيْشًا تَقَضَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ[1] طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ

وقَدَّروا الجواب محذوفًا، واللام متعلقة به، أي ليكونُنَّ كذا لِيُرضوكم، ولِتشربُنَّ لتغني عني.

ثم ذكر السابع، والثامن بقوله:

٥٣٢- (وَالسَّابِعُ التَّوْكِيدُ نَفْيًا ثَامِنُ بِكَوْنِهَا مَعْنَى «إِلَى» تُبَيِّنُ)

(وَالسَّابِعُ التَّوْكِيدُ نَفْيًا) منصوب على الحال، أي ذا نفي، أي السابع من معانيها توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل، مسبوقةً بـ«ما كان»، أو بـ«لم يكن» ناقصتين، مسندتين لما أُسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٩] الآية، وقوله: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٣٧] الآية، ويسميها أكثرهم لامَ الجحود؛ لملازمتها للجحد، أي النفي، قال النَّحّاس[2]: والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار. انتهى.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل، ثم أُدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في ما زيد بقائم؛ لذلك فعندهم أنها حرف زائد، مؤكد، غير جارّ، ولكنه ناصب، ولو كان جارًا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته، فكيف به وهو غير جارّ؟.

ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدًا للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفيه، ولهذا كان قوله [من الكامل]:

يَا عَاذِلَاتِي لَا تُرِدْنَ مَلَامَتِي إِنَّ الْعَوَاذِلَ لَسْنَ لِي بِأَمِيرِ

أبلغ من لا تَلُمنني؛ لأنه نهي عن السبب، وعلى هذا فهي عندهم حرف جرّ، مُعدٍّ، مُتعَلِّقٌ بخبر كان المحذوف، والنصبُ بـ«أن» مضمرة وجوبًا.

وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: الآية ٤٦] في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية، أنها لام الجحود.

---

(١) أي نضارته، ونموّه، وحسنه.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصريّ النحويّ، رحل إلى العراق، وأخذ عن المبرّد والزجاج، وبرع، وألّف في إعراب القرآن ومعانيه، وفي الخلاف بين البصريين والكوفيين، وشرح المعلقات، والمفضليات، مات سنة (٣٣٨هـ).

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن النافي على هذا، غير «ما»، و«لم»، ولاختلاف فاعلي «كان»، و«تزول».

والذي يظهر لي أنها لام «كي»، وأن «إن» شرطية، أي وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته مُعدًا لأجل زوال الأمور العظام المُشَبَّهَة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان، وإن كان مُعدًّا للنوازل.

وقد تُحذَف كان قبل لام الجحود، كقوله [من الوافر]:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مُقَاوَمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي فما كان جمع، وقول أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الركعتين بعد العصر: «ما أنا لأَدَعَهُما».

(ثَامِنٌ بِكَوْنِهَا مَعْنَى «إِلَى» تُبَيِّنُ) الباء زائدة في المبتدإ، نحو «بحسبك درهم»، وقوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ۝﴾ [القلم: الآية ٦] على قول، فـ«كَوْنُها» مبتدأ، خبره «ثامن» قبله، كونها تبيّن معنى «إلى» ثامن معانيها، والثامن موافقة إلى نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ۝﴾ [الزلزلة: الآية ٥]، وقوله: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الرعد: الآية ٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: الآية ٢٨].

ثم ذكر التاسع، والعاشر بقوله:

٥٣٣- (وَإِنْ تُوَافِقْ لِـ«عَلَى» فَتَاسِعُ وَإِنْ لِـ«فِي» فَعَاشِرٌ يَا مَنْ يَعُوا)

(وَإِنْ تُوَافِقْ) اللام لِمعنى **(«عَلَى» فَتَاسِعُ)** أي التاسع من معانيها أن تأتي موافقة «على» في الاستعلاء الحقيقيّ، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٩] الآية، وقوله: ﴿دَعَانَا لِجَنبِهِ﴾ [يونس: الآية ١٢] الآية، وقوله: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: الآية ١٠٣]، وقوله [من الطويل]:

ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسِّنَانِ قَمِيصَهُ فَخَرَّ صَرِيعًا لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والمجازيّ، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ الآية، ونحو قوله ﷺ لعائشة رضي الله تعالى عنها: «اشترطي لهم الولاء...» الحديث متفق عليه، وقال النحاس: المعنى: من أجلهم، قال: ولا

نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم». انتهى.

قلت: فيما قاله نظر. والله تعالى أعلم.

وقوله: (**يَا مَنْ يَعُوا**) كمل به البيت، أي من يحفظون القواعد والضوابط النحوية، فاحفظوا معاني اللام، فإنها مهمة جدًا.

(**وَإِنْ لِـ«فِي» فَعَاشِرٌ**) أي وإن توافق لمعنى «في» فهو عاشر معانيها، نحو قوله عز وجل: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: الآية ٤٧] الآية، وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٧] الآية، وقولهم: «مَضَى لسبيله»، قيل: ومنه قوله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: الآية ٢٤] الآية، أي في حياتي، وقيل: للتعليل، أي لأجل حياتي في الآخرة.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله:

٥٣٤- (وَإِنْ تَقُلْ كَتَبْتُهُ لِخَمْسِ ... فَهْيَ بِمَعْنَى «عِنْدَ» فِي ذَا الطِّرْسِ)

(**وَإِنْ تَقُلْ كَتَبْتُهُ**) أي هذا الكتاب (**لِخَمْسٍ**) خلون من شهر رمضان (**فَهْيَ**) أي اللام (**بِمَعْنَى «عِنْدَ» فِي ذَا الطِّرْسِ**) أي في هذا الكتاب، قال في «المصباح»: الطِّرْس: الصحيفة، ويقال: هي التي مُحِيت ثم كُتبت، والجمع أطراس، وطُرُوس، مثل حِمْل وأحمال، وحُمُول. انتهى.

والمعنى أن الحادي عشر من معانيها أن تكون بمعنى «عند»، كمثال النظم، وجعل منه ابن جني قراءة الجَحْدريّ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾ [ق: الآية ٥] بكسر اللام، وتخفيف الميم.

ثم أشار إلى الثاني عشر بقوله:

٥٣٥- (فِي لِدُلُوكِ الشَّمْسِ بَعْدَ أَقِمِ ... «بَعْدًا» تُوَافِقُ لَدَى التَّكَلُّمِ)

(**فِي لِدُلُوكِ الشَّمْسِ بَعْدَ أَقِمِ**) أي من قوله عز وجل: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: الآية ٧٨] الآية (**«بَعْدًا» تُوَافِقُ**) أي تأتي اللام موافقة لمعنى «بعد»، فقوله: «في لدلوك الشمس» متعلّق بـ«توافق»، وقوله: «بعد أقم» متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه واقعا بعد أقم، وقوله: «بعدا» مفعول مقدّم لـ«توافق»، وقوله: (**لَدَى التَّكَلُّمِ**) أي عند التخاطب بهذا الكلام.

وحاصل المعنى أن الثاني عشر من معانيها موافقة «بَعْدِ»، نحو قوله عز وجل: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ

الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: الآية ٧٨] الآية، وفي الحديث الصحيح: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته»، وقال [من الطويل]:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

ثم ذكر الثالث عشر، والرابع عشر بقوله:

٥٣٦- (لَامُ الْمُصَاحَبَةِ ثَالِثَ عَشَرْ ... وَمِثْلُ «مِنْ» تَجِيءُ رَابِعَ عَشَرْ)

(**لَامُ الْمُصَاحَبَةِ ثَالِثَ عَشَرْ**) أي الثالث عشر من معانيها أن تكون موافقةً لمعنى «مع»، قاله بعضهم، وأنشد عليه هذا البيت المذكور آنفًا.

(**وَمِثْلُ «مِنْ» تَجِيءُ رَابِعَ عَشَرْ**) أي الرابع عشر من معانيها موافقة «من»، نحو سمعت له صُراخًا، وقول جرير(1) [من الطويل]:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

ثم أشار إلى الخامس عشر بقوله:

٥٣٧- (وَإِنْ تَجُرَّ إِسْمَ مَنْ يَسْتَمِعُ ... فَلَامُ تَبْلِيغٍ كَقُلْ لَهُمْ دَعُوا)

(**وَإِنْ تَجُرَّ**) أي اللام (**إِسْمَ**) بقطع الهمزة للضرورة (**مَنْ يَسْتَمِعُ**) أي لاسم السامع لقول، أو ما في معناه (**فَلَامُ تَبْلِيغٍ**) أي فتسمّى لام التبليغ (**كَقُلْ لَهُمْ: دَعُوا**) أي اتركوا المنكرات، ودخل في قوله: «أو ما في معناه»: نحو «أذنت له»، و«فسّرت له»؛ لأن الإذن، والتفسير في معنى القول.

ثم ذكر السادس عشر بقوله:

٥٣٨- (وَإِنْ بِمَعْنَى «عَنْ» فَسَادِسَ عَشَرْ ... قُلْنَ لِوَجْهِهَا مِثَالُهُ الْأَغَرْ)

(**وَإِنْ بِمَعْنَى «عَنْ»**) أي وإن أتت اللام بمعنى «عن» (**فَسَادِسَ عَشَرْ**) أي فهذا سادس عشر معانيها، ثم أشار إلى مثاله بقوله: (**قُلْنَ**) أي النسوة (**لِوَجْهِهَا**) لوجه المرأة الممدوحة، وهذا محلّ الشاهد، فإنه بمعنى عن وجهها، وقوله: (**مِثَالُهُ الْأَغَرّ**) أي هذا مثاله الأفضل والأحسن، ويحتمل أن يكون مبتدأ وخبرًا مقول «قلن» أي قلن عن وجه هذه المرأة: مثاله الأغر، أي الشيء الأبيض،

(1) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل النصرانيّ.

كالقمر، أو الشيء الأفضل؛ لأن الأغرّ يأتي بمعنى الأبيض، وبمعنى الصبيح، وبمعنى السيّد، كما في «القاموس»، و«المصباح».

وحاصل المعنى أن السادس عشر من معانيها موافقةُ «عن»، كمثال النظم، ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: الآية ١١] الآية، قاله ابن الحاجب، وقال ابن مالك وغيره: هي لام التعليل، وقيل: لام التبليغ، والتفت عن الخطاب إلى الغيبة، أو يكون اسم المقول لهم محذوفًا، أي قالوا لطائفة من المؤمنين لمّا سمعوا بإسلام طائفة أخرى، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه، نحو قوله ﷻ: ﴿قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: الآية ٣٨] الآية، وقوله: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: الآية ٣١] الآية، وقوله [من الكامل]:

كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا ... حَسَدًا وَبُغْضًا إِنَّهُ لَدَمِيمُ

ثم أشار إلى السابع عشر بقوله:

٥٣٩. (وَلامُ عَاقِبَةٍ اوْ صَيْرُورَةٍ تَلِي ....)

(وَلامُ عَاقِبَةٍ، اوْ صَيْرُورَةٍ) بوصل همزة «أو» للوزن **(تَلِي)** يعني أن لام الصيرورة، وتسمّى لام العاقبة، ولام المآل تلي ما سبق من المعاني، فهي السابع عشر، نحو قوله ﷻ: ﴿فَالْتَقَطَهُ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: الآية ٨] الآية، وقوله [من الطويل]:

فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا(١) ... كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

وقوله [من المتقارب]:

فَإِنْ يَكُنِ الْمَوْتُ أَفْنَاهُمُ ... فَلِلْمَوْتِ مَا تَلِدُ الْوَالِدَهْ

ويحتمله قوله ﷻ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ الآية، ويحتمل أنها لام الدعاء، فيكون الفعل مجزومًا لا منصوبًا، ومثله في الدعاء قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: الآية ٢٤]، ويؤيده أن في آخر الآية: ﴿رَبَّنَا

(١) بكسر السين، جمع سخلة، بفتح، فسكون، هي أولاد الغنم ساعة تضعه أمه.

اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَٰلِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس: الآية ٨٨] الآية.

وأنكر البصريون، ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشريّ: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوّا وحزنًا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له، وثمرته شُبِّهَ بالداعي الذي يَفعَل الفعل لأجله، فاللام مُستعارة لما يُشبه التعليل، كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

قلت: عندي الأظهر ما أثبته الأولون من مجيء اللام للعاقبة؛ لوضوحه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثامن عشر بقوله:

(.... فَلامُ قَسَمِ الْجَلالَةِ)

(فَلامُ قَسَمِ الْجَلالَةِ) أي لام القسم التي تجرّ اسم الجلالة، فإضافتها إليه لتخصّصها بجرّه، ويزاد لها معنى التعجّب أيضًا.

وحاصل المعنى أن الثامن عشر من معانيها القسم والتعجب معًا، وتختص باسم الله تعالى، كقوله [من البسيط]:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ(١)

ثم أشار إلى التاسع عشر بقوله:

٥٤٠. (وَفِي تَعَجُّبٍ خَلاَ عَنِ الْقَسَمْ ... مَعَ النِّدَا أَوْ غَيْرِهِ بلاَ وَهَمْ)

(وَفِي تَعَجُّبٍ خَلاَ عَنِ الْقَسَمْ) أي وتأتي اللام لمعنى التعجب الخالي عن القسم **(مَعَ النِّدَا)** أي حال كونها مع النداء **(أَوْ غَيْرِهِ)** أي مع غير النداء، وقوله: **(بلاَ وَهَمْ)** كمل به البيت، و«الوَهَم» كالغلط وزنًا ومعنًى، دون غلط فيما قلناه من المعاني.

وحاصل معنى البيت أن التاسع عشر من معانيها: التعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء، كقولهم: «يا للماء»، و«يا للعُشْب»، إذا تعجبوا من كثرتهما، وقوله [من الطويل]:

(١) قوله: «لله» أي والله، «يبقى» لا يبقى، بتقدير «لا»، وذو حيد بالكسر: جمع حيدة: وهي العقدة في قرن الوعل، والمشمخرّ: العالي، و«الظيّان»: يا سمين البرّ. أمير ١/١٧٩.

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ... بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ(١)

وقولهم: «يا لك رجلًا عالمًا».

وفي غير النداء، كقولهم: «لله درّه فارسًا»، و«لله أنت»، وقوله [من الطويل]:

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرْوَةٌ ... فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

ثم ذكر متمم العشرين بقوله:

٥٤١- (تَعْدِيَةٌ مُتَمِّمُ الْعِشْرِينَا ... مِثْلُ فَهَبْ لَنَا الْهُدَى آمِينَا)

(**تَعْدِيَةٌ مُتَمِّمُ الْعِشْرِينَا**) بألف الإطلاق، وهو مبتدأ وخبره (**مِثْلُ فَهَبْ لَنَا الْهُدَى، آمِينَا**) بألف الإطلاق أيضًا، أي استجب لنا يا الله.

وحاصل معنى البيت أن المتمم عشرين من معاني اللام: التعدية، ذكره ابن مالك في «الكافية»، ومثل له في «شرحها» بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: الآية ٥] الآية، وفي «الخلاصة»، ومثل له ابنه(٢) بالآية، وبقولك: قلت له افعل كذا، ولم يذكره في «التسهيل»، ولا في «شرحه»، بل في «شرحه»: أن اللام في الآية لشبه التمليك، وأنها في المثال للتبليغ.

قال ابن هشام: والأولى عندي أن يمثل للتعدية، بنحو ما أضرب زيدا لعمرو، وما أحبه لبكر. انتهى.

قلت: وجه ما قاله: أن ضرب فعل متعدّ، ولما أريد التعجب منه، وهو لا يكون إلا من اللازم، حُوِّل ضرَب إلى باب فعُل المضموم، فصار لازمًا، فتقول: ما أضرب زيدًا، ثم تدخل اللام في «عمرو» الذي هو المفعول في الأصل، لأن الأصل ضرب زيد عمرًا ضربًا شديدًا، فإذا أريد

---

(١) قوله: «فيالك من ليل» أي أتعجب من طول ذلك الليل، وقوله: بكل مُغار بضم الميم والغين المعجمة: أي بكل حبل شديد الفتل، شدت أي رُبطت بالجبل المسمّى بيذبل، أي نجوم الليل رُبطت بأحبال في هذا الجبل. «حاشية الدسوقي» ١/٢٢٦.

(٢) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك بدر الدين المعروف بابن الناظم، نحويّ دمشقيّ، له «شرح الألفية»، و«المصباح في المعاني والبيان»، و«شرح غريب تصريف ابن الحاجب»، وغيرها، مات سنة (٦٨٦هـ).

التعجب يؤتى بأفعل التعجب، والهمزة تصيّر الفعل اللازم متعديا لمفعول كان في الأصل فاعلًا، ثم يؤتى باللام جارّة للمفعول الأصليّ، أفاده الدسوقي(١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الحادي والعشرين بقوله:

٥٤٢- (وَالْحَادِ وَالْعِشْرُونَ تَوْكِيدٌ عُقِلْ ... لَامٌ تَلِي فِعْلًا قُبَيْلَ مَا فُعِلْ

٥٤٣- وَأُقْحِمَتْ مِنْ بَيْنِ مَا تَضَايَفَا ... يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ مِثَالًا عُرِفَا

٥٤٤- مِنْهَا الْمُقَوِّيَةُ عَامِلًا فَشِلْ ... تَأَخُّرًا أَوْ كَانَ فَرْعًا إِذْ عَمِلْ

٥٤٥- وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ مِنْ ذَا جَعَلَا ... مُبَرِّدٌ وَابْنُ خَرُوفٍ فِي الْمَلَا)

(**وَالْحَادِ وَالْعِشْرُونَ تَوْكِيدٌ عُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي معلوم (**لَامٌ تَلِي فِعْلًا قُبَيْلَ مَا فُعِلْ**) بالبناء للمفعول، أي هي لام الفعل قبل مفعوله، بمعنى أنها تتوسط بينهما.

وحاصل معنى البيت أن الحادي والعشرين من معاني اللام التوكيد، وهي اللام الزائدة، وهي أنواع:

[منها]: اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، كقوله [من الطويل]:

وَمَنْ يَكُ ذَا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ ... لِيَكْسِرَ عُودَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهْ

والشاهد «ليكسر» فإنه مفعول «رجا»، وهو متعدّ بنفسه، فاللام زائدة للتوكيد.

وقوله [من الكامل]:

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ ... مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

والشاهد «لمسلم»، فإنه مفعول «أجار»، وهو متعدّ بنفسه، فاللام زائدة للتوكيد. وليس منه قوله عز وجل: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: الآية ٧٢]، خلافا للمبرد، ومن وافقه، بل ضُمِّن ردف معنى اقترب، فهو مثل قوله عز وجل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١] الآية.

---

(١) «حاشية الدسوقي» ١/٢٢٦.

تنبيه:

اختُلِف في اللام من نحو قوله ﷻ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٦] الآية، وقوله: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: الآية ٧١]، وقول الشاعر [من الطويل]:

أُرِيدُ لأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا ... تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

فقيل: زائدة، وقيل: للتعليل، ثم اختلَف هؤلاء، فقيل: المفعول محذوف، أي يريد الله التبيين؛ ليبين لكم، ويهديكم، أي ليجمع لكم بين الأمرين، وأُمرنا بما أمرنا به؛ لنسلم، وأُريد السُّلُوّ؛ لأنسى.

وقال الخليل، وسيبويه، ومن تابعهما: الفعل في ذلك كلِّه مُقَدَّر بمصدر، مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي إرادةُ الله للتبيين، وأَمْرُنا للإسلام، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

قلت: ما ذهب إليه الخليل ومن تابعه أرجح عندي، غايته أن فيه حذف حرف مصدريّ، وحذفه، مع رفع الفعل جائز على الأصحّ، كما في قوله ﷻ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: الآية ٢٤] الآية، حيث حذف «أن» المصدريّة، وارتفع الفعل، وهو في تقدير مبتدإ مؤخّر. والله تعالى أعلم.

(وَأُقْحِمَتْ) بالبناء للمفعول، أي أدخلت اللام الزائدة **(مِنْ بَيْنِ مَا تَضَايَفَا)** أي بين المضاف والمضاف إليه في نحو قولهم **(يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ)** والأصل: «يا بؤس الحرب»، فأُقحِمت تقوية للاختصاص، وقوله: (**مِثَالًا عُرِفَا)** بالبناء للمفعول، أي هذا عرف عند النحاة، حال كونه مثالا لهذه القاعدة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن من اللام المؤكّدة اللامَ المسماة بالمقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفين، وذلك في قول الشاعر [من مجزوّ الكامل]:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

وهل انجرار ما بعدها بها، أو بالمضاف، قولان، أرجحهما الأول؛ لأن اللام أقرب، ولأن الجار

لا يعلق(١).

تنبيه:

من ذلك قولهم: «لا أبا لزيد، ولا أخاله، ولا غلامي له» على قول سيبويه: إن اسم «لا» مضاف لما بعد اللام، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفةً، وجعل الاسم شبيها بالمضاف؛ لأن الصفة من تمام الموصوف، وعلى قول من جعلهما خبرًا، وجعل «أبا»، و«أخا» على لغة من قال:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقولهم: «مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَلٌ»، وجعل حذف النون على وجه الشذوذ، كقوله:

بَيْضُكِ ثِنْتَا وَبَيْضِي مِئَتَا(٢).

فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف.

(مِنْهَا) أي من اللام الزائدة للتوكيد **(الْمُقَوِّيَةُ عَامِلًا)** أي التي تسمّى لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل **(فَشِلْ)** أي ضعف، يقال: فَشِل فلان فَشَلًا، كفرح فرحًا فهو فَشِل: إذا كَسِلَ، وضَعُفَ، وتراخى، وجبُن. أفاده في «القاموس» **(تَأَخُّرًا)** منصوب على أنه مفعول من أجله، أي إنما ضعُف لأجل تأخره **(أَوْ كَانَ فَرْعًا إِذْ عَمِلْ)** أي أو لأجل كونه فرعًا في العمل بأن كان اسمًا يعمل عمل الفعل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من اللام المؤكّدة الزائدة اللامَ المسمّاة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُف، إما بتأخره، نحو قوله ﷻ: ﴿هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ ونحو قوله ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو كان ضعفه بسبب كونه فرعًا في العمل، نحو قوله ﷻ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: الآية ٩١]، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: الآية ١٠٧]، وقوله: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: الآية ١٦]، ونحو ضربي لزيد حسن، وأنا ضارب لعمرو،

(١) أي لا يُمنع من العمل في اللفظ.

(٢) كتب في هامش «المغني»: ما نصّه: كذا في جميع الأصول، ولا يتمّ وزن الرجز إلا أن يكون: «بيضُكِ ثِنتان وبيضي مائتا» بثبوت النون في «ثنتان»، وحذفها في «مائتان».

قيل: ومنه قوله ﷻ: ﴿إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: الآية ١١٧]، وقوله [من الطويل]:

إِذَا مَا صَنَعْتِ الزَّادَ فَالْتَمِسِي لَهُ ... أَكِيلًا فَإِنِّي لَسْتُ آكُلُهُ وَحْدِي

قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن «عَدُوّا» و«أكيلًا» وإن كانا بمعنى مُعادٍ، و«مُؤَاكِلٍ» لا ينصبان المفعول؛ لأنهما موضوعان للثبوت، وليسا مُجارِيَيْن للفعل في التحرك والسكون، ولا مُحَوَّلان عما هو مُجارٍ له؛ لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة، وإنما اللام في البيت للتعليل، وهي متعلقة بـ«التمسي»، وفي الآية متعلقة بـ«مستقرّ» محذوف، صفةٍ لـ«عدوّ»، وهي للاختصاص.

وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله ﷻ: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٨]، وأما قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ [المدّثر: الآية ٣٦]، فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: الآية ١٠٧]، وإن كان بمعنى الإنذار، فاللام مثلها في «سَقْيًا لزيد»، وسيأتي.

قال ابن مالك: ولا تزاد لام التقوية، مع عامل يَتَعَدَّى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه، فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيحٌ من غير مُرَجِّحٍ، وهذا الأخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: الآية ١٤٨] بإضافة «كل»: إنه من هذا، وإن المعنى: الله مُوَلٍّ كلَّ ذي وجهة وِجهتَهُ، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يَجعَل «كلا» والضمير مفعولين، ويستغنيَ عن حذف «ذي» و«وجهته»؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معًا، ولهذا قالوا في الهاء من قوله [من البسيط]:

هَذَا سُرَاقَةُ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ... يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنَا

إن الهاء مفعول مطلقٌ، لا ضمير القرآن.

وقد دخلت اللام على أحد المفعولين، مع تأخرهما، في قول ليلى [من الطويل]:

أَحَجَّاجُ لَا تُعْطِي الْعُصَاةَ مُنَاهُمُ ... وَلَا اللهُ يُعْطِي لِلْعُصَاةِ مُنَاهَا

وهو شاذٌّ؛ لقوة العامل.

(وَلَامَ) مفعول مقدّم لـ«جَعَل»، وهو مضاف إلى (مَا اسْتُغِيثَ) بالبناء للمفعول، أي لَامَ المستغاثِ (مِنْ ذَا) أي من هذا النوع، وهو ما زيد لتقوية العامل؛ لضعفه (جَعَلَا) بألف الإطلاق، وفاعله قوله: (مُبَرِّدٌ، وَابْنُ خَرُوفٍ، فِي الْمَلَا) أي مع جماعة آخرين وافقوهم في ذلك، هذا ظاهر معنى كلامه، لكن لم يذكر في الأصل، ولا في شرحه غيرهما، فيحتاج إلى تأمّل، فالله تعالى أعلم.

وحاصل معنى البيت أن من جملة اللام المقوّية لامَ المستغاث، عند المُبَرِّد، واختاره ابن خَرُوف، بدليل صحة إسقاطها.

وقال جماعة: غير زائدة، ثم اختلفوا، فقال ابن جني: متعلقة بحرف النداء؛ لما فيه من معنى الفعل، ورُدّ بأن معنى الحرف لا يعمل في المجرور، وفيه نظر؛ لأنه قد عمل في الحال، في نحو قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا ... لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي[1]

قلت: عندي أن ما ذهب إليه ابن جني من أن لام المستغاث متعلّقة بحرف النداء أرجح؛ لعدم إحواجه إلى التقدير، ومعلوم أن الظرف يُتوسّع فيه، فيكفي في علمه أدنى رائحة الفعل، وقد عرفت أن معنى الحرف عمل في الحال، في البيت السابق، وكذا في قوله ﷻ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢] الآية، فـ«شيخًا» حال، عَمِلَ فيه «ها» التنبيه؛ لما فيها من معنى «أُشير».

والحاصل أن عمل معنى الحرف في الظرف والجارّ والمجرور واضح. والله تعالى أعلم.

وقال الأكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف، واختاره ابن الضائع، وابن عصفور، ونسباه لسيبويه، واعترض بأنه مُتَعَدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الرّبيع[2] بأنه ضُمِّن معنى الالتجاء في نحو «يا لزيد»، والتعجبِ في نحو «يا للدواهي»، وأجاب ابن عصفور وجماعة، بأنه ضَعُف بالتزام

(١) «الوكر»: عُشّ الطائر، و«الحشف»: أردأ التمر، و«العنّاب» كرمّان: ثمر معروف.

(٢) هو أبو الحسين عبد الله بن أحمد الأندلسيّ النحويّ، أخذ عن الشلوبين، وفاق أهل عصره في النحو، له «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الإيضاح» للفارسيّ، و«شرح جمل الزجاجي»، وغيرها، مات سنة (٦٨٨هـ).

الحذف، فقوّي تعديه باللام، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان، وفيه نظر لأن اللام المقوية زائدة، كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

[فإن قلت]: وأيضا فإن اللام لا تدخل في نحو «زيدا ضربته» مع أن الناصب ملتزم الحذف.

[قلت]: لمّا ذُكر في اللفظ ما هو عوض منه، كان بمنزلة ما لم يحذف.

[فإن قلت]: وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء.

[قلت] إنما هو كالعوض، ولو كان عوضًا البتة لم يجز حذفه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف، فلم يُنَزَّل منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم، وهو «آل» والأصل: يا آل زيد، ثم حذفت همزة «آل» للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستدلوا بقوله [من الوافر]:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ

فإن الجارّ لا يُقتصر عليه.

وأجيب بأن الأصل: يا قوم لا فرار، أو لا نَفِرّ، فحُذف ما بعد «لا» النافية، أو الأصل: يا لفلان، ثم حُذف ما بعد الحرف، كما يقال:« ألاتا»، فيقال: «ألا فا»، يريدون: «ألا تفعلون»، و«ألا فافعلوا».

تنبيه:

إذا قيل: «يا لزيد» بفتح اللام، فهو مُستغاث، فإن كُسرت فهو مستغاث لأجله، والمستغاث محذوف، فإن قيل: «يا لك» احتمَلَ الوجهين، فإن قيل: «يا لي» فكذلك عند ابن جني، أجازهما في قوله [من الطويل]:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

وقال ابن عصفور: الصواب أنه مستغاث لأجله؛ لأن لام المستغاث متعلقة بـ«أدعو»، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وهذا لا يلزم ابن جني؛ لأنه يَرَى تَعَلُّقَ اللام بـ«يا» كما تقدم، و«يا» لا تتحمل ضميرًا، كما لا تتحمله «ها» إذا عَمِلت في الحال في نحو: ﴿وَهَٰذَا

بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: الآية ٧٢] ، نعم، هو لازم لابن عصفور؛ لقوله: في «يا لزيد لعمرو»: إن لام «لعمرو» متعلقة بفعل محذوف، تقديره أدعوك لعمرو، وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش: إن تَعَلُّقَها باسمٍ محذوف، تقديره: مَدْعُوّا لعمرو، وإنما ادّعيا وجوب التقدير؛ لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى، نحو: «وهبت لك دينارا لترضى».

تنبيه آخر:

زادوا اللام في بعض المفاعيل المستغنية عنها، كما تقدم، وعكسوا ذلك، فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها، كقوله تعالى: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: الآية ٩٩] ، وقوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: الآية ٣٩] ، وقوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣] ، وقالوا: «وهبتك دينارًا، وصِدتُّكَ ظبيًا، وجَنَيْتك ثمرةً»، قال الشاعر [من الكامل]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

وقال [من الخفيف]:

فَتَوَلَّى غُلاَمُهُمْ ثُمَّ نَادَى ... أَظَلِيمًا[1] أُصِيدُكُمْ أَمْ حِمَارَا

وقال [من الوافر]:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَأَنْصِتُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

في رواية جماعة، والمشهور: «فَصَدِّقُوهَا». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني والعشرين، وهو آخر معاني اللام بقوله:

٥٤٦- (وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ تَبْيِينٌ أَتَى ... ثَلاَثَةٌ تَقْسِيمُهَا قَدْ ثَبَتَا

٥٤٧- مَا بَيَّنَتْ مَفْعُولَهُمْ مِنْ فَاعِلِ ... تَعَجُّبًا أَوِ اسْمَ تَفْضِيلٍ يَلِي

٥٤٨- كَمَا أَحَبَّنِي لَهُ فَالْهَا فُعِلْ ... وَإِنْ إِلَيْهِ قُلْتَ بِالْعَكْسِ جُعِلْ

---

(1) «الظليم»: ذكر النعام.

(وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ تَبْيِينٌ) أي الثاني والعشرون من معاني اللام الجارّة التبيين **(أَتَى ثَلاثَةً تَقْسِيمُهَا، قَدْ ثَبَتَا)** بألف الإطلاق، يعني أن اللام التي تأتي للتبيين على ثلاثة أقسام، فقوله: «تقسيمها» فاعل بـ«أتى»، و«ثلاثة» منصوب على الحال، و«قد ثبتا» حال أيضًا، أي حال كون هذا التقسيم ثابتًا باستقراء كلام العرب.

(مَا بَيَّنَتْ مَفْعُولَهُمْ مِنْ فَاعِلِ) أي أحد الأقسام: هي اللام التي بيّنت المفعول من الفاعل وقوله: **(تَعَجُّبًا، أَوِ اسْمَ تَفْضِيلٍ يَلِي)** أي يتبع كلّ من المفعول والفاعل فعل تعجّب، أو اسم تفضيل، فـ«تعجّبًا» مفعول مقدّم لـ«يلي»**(كَمَا أَحَبَّنِي لَهُ)** أي كقولك: ما أحبني له **(فَالْهَا)** في «له» **(فُعِلْ)** بالبناء للمفعول، أي جُعل مفعولًا، والمتكلّم فاعلًا**(وَإِنْ إِلَيْهِ قُلْتَ)** أي وإن قلت: «ما أحبّني إليه **(بِالْعَكْسِ جُعِلْ)**» بالبناء للمفعول أيضًا، أي صار الهاء فاعلًا بعكس الأول.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني والعشرين من معاني اللام الجارّة التبيينُ، قال ابن هشام: «ولم يُوفُوها حقها من الشرح» انتهى.

ومعنى كلامه: أن النحاة الذين بيّنوا معاني الحروف لم يبيّنو لام التبيين كلَّ البيان على سبيل الضمّ، بل إنما بيّنوها مع التشتيت.

وهي ثلاثة أقسام:

[**أحدها**]: ما تُبيِّنُ المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعل تعجب، أو اسم تفضيل، مُفهِمين حُبًّا أو بغضًا، تقول: «ما أحبني، وما أبغضني»، فإن قلت: «لفلان»، فأنت فاعل الحب والبغض، وهو مفعولهما، وإن قلت: «إلى فلان»، فالأمر بالعكس، وهذا شرح ما قاله ابن مالك.

قال ابن هشام: ويلزمه أن يَذكُر هذا المعنى في معاني «إلى» أيضًا؛ لِمَا بيَّنّا، وقد مضى في موضعه.

٥٤٩- (وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ مَا قَدْ بَيَّنَتْ لِفَاعِلٍ بِغَيْرِ مَفْعُولٍ ثَبَتْ

٥٥٠- وَعَكْسُهُ سَقْيًا لَهُ مِثَالُ ذَا تَبًّا لَهُ وَيْحًا لَهُ قَدْ أُخِذَا)

(وَالثَّانِ) من أقسام لام التبيين **(وَالثَّالِثُ)** منها أيضًا **(مَا)** أي اللام التي **(قَدْ بَيَّنَتْ لِفَاعِلٍ)** اللام زائدة **(بِغَيْرِ مَفْعُولٍ ثَبَتْ)** أي بغير أن يكون هناك مفعولية ملتبسة بالفاعلية **(وَعَكْسُهُ)** أي عكس هذا، وهو أن تبيّن مفعوليّة غير ملتبسة بفاعلية **(سَقْيًا لَهُ مِثَالُ ذَا)** أي مثال ما بيَّنت المفعوليّة **(تَبًّا لَهُ وَيْحًا لَهُ قَدْ أُخِذَا)** بالبناء للمفعول، أي أخذا مثالًا للأول، وهو ما بيّنت فيه الفاعليّة. فقوله: «تبّا له إلخ» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره «أُخذا»، والألف للتثنية، يعود لـ«تبّاله»، و«ويحًا له».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثانيَ والثالثَ من أقسام لام التبيين ما يُبيِّنُ فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يُبيّن مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كلٍّ منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم، لكن استُؤنف بيانه تقويةً للبيان، وتوكيدا له، واللام في ذلك كلِّهِ متعلقة بمحذوف.

مثال المبينة للمفعولية «سَقْيًا لزيد، وجَدْعًاله»، فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين، ولا بفعليهما المقدرين؛ لأنهما متعديان، ولا هي مُقَوِّية للعامل لضعفه بالفرعية، إن قُدِّر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف، إن قُدِّر أنه الفعل؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط، وهذه لا تسقط، لا يقال: «سقيا زيدا»، ولا «جدعا إياه»، خلافا لابن الحاجب، ذكره في «شرح المفصل»، ولا هي ومخفوضها صفةٌ للمصدر، فتتعلق بالاستقرار؛ لأن الفعل لا يوصف، فكذا ما أقيم مُقامه، وإنما هي لام مبينة للمدعو له، أو عليه، إن لم يكن معلومًا من سياق أو غيره، أو مؤكدة للبيان، إن كان معلومًا، وليس تقدير المحذوف «أعني»، كما زعم ابن عصفور؛ لأنه يتعدى بنفسه، بل التقدير «إرادتي لزيد».

وينبني على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر، أنه لا يجوز في «زيدٌ سقيًاله»، أن يُنصَبَ «زيد» بعامل محذوف، على شَرِيطة التفسير، ولو قلنا: إن المصدر الحالَّ مَحَلَّ فعل دون حرف مصدري، يجوز تقديم معموله عليه، فتقول: «زيدًا ضربًا»؛ لأن الضمير في المثال ليس معمولًا له، ولا هو من جملته.

وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمّد: الآية ٨] كونَ «الذين» في موضع نصب على الاشتغال، فوَهَمٌ.

وقال ابن مالك في شرح «باب النعت» من «كتاب التسهيل»: اللام في «سقيًا لك» متعلقة بالمصدر، وهي للتبيين، وفي هذا تهافتٌ؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين، فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف، استؤنف للتبيين

ومثال المبينة للفاعلية «تبًّا لزيد، وويحًا له»، فإنهما في معنى خَسِرَ، وهَلَكَ، فإن رفعتهما بالابتداء، فاللام ومجرورها خبر، ومحلهما الرفع، ولا تبيين؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت: «تبّاله، وويحٌ»، فنصبت الأول، ورفعت الثاني، لم يجز؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأول للتبيين، واللام المحذوفة لغيره.

تنبيه:

اختلف في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ * هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥ - ٣٦]، فقيل: اللام زائدة، و«ما» فاعل، وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث، أو الإخراج، فاللام للتبيين، وقيل: ﴿هَيْهَاتَ﴾ مبتدأ بمعنى البعد، والجار والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: الآية ٢٣] ، فيمن قرأ بهاء مفتوحة، وياء ساكنة، وتاء مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، فـ«هيت» اسم فعل، ثم قيل: مسماه فعل ماض، أي تهيأت، فاللام متعلقة به، كما تتعلق بمسماه لو صرح به، وقيل: مسماه فعل أمر، بمعنى أَقْبِل، أو تعال، فاللام للتبيين، أي إرادتي لك، أو أقول لك، وأما من قرأ ﴿هِئْتُ﴾ مثل جِئْتُ، فهو فعل بمعنى تهيأت، واللام متعلقة به، وأما من قرأ كذلك، ولكن جعل التاء ضمير المخاطب، فاللام للتبيين، مثلها مع اسم الفعل، ومعنى تَهَيُّئِهِ تَيَسُّرُ انفرادها به، لا أنه قصدها، بدليل ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ [يوسف: الآية ٢٣] ، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءة، مع ثبوتها، واتِّجاهها، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿هِيتَ﴾ [يوسف: ٢٣] بكسر الهاء، وبالياء، وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه آخر:

الظاهر أن «لها» من قول المتنبي [من البسيط]:

لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ ... لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلاَ

جارّ ومجرور، متعلق بـ«وَجَدت»، لكن فيه تَعَدِّي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل، كقولك: «ضربه زيد»، وذلك ممتنع، فينبغي أن يُقَدَّر صفةً في الأصل لـ«سبلا»، فلما قُدِّم عليه صار حالاً منه، كما أن قوله: «إلى أرواحنا» كذلك، إذ المعنى: سُبُلًا مسلوكةً إلى أرواحنا، ولك في «لها» وجه غريب، وهو أن تُقدِّره جمعا لـ«لهاة»، كحصاة وحصى، ويكون «لها» فاعلا بـ«وَجَدت»، والمنايا مضافا إليه، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارةً، شُبِّهت بشيء يَبْتَلِع الناسَ، ويكون أقام اللَّهَا مقام الأفواه؛ لمجاورة اللهوات للفم. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اللام العاملة للجرّ، شرع يبيّن اللام العاملة للجزم، فقال:

٥٥١. (ثُمَّ الَّتِي تَجْزِمُ لاَمُ الطَّلَبِ ... وَكَسْرُهَا أَفْصَحُ عِنْدَ الْعَرَبِ

٥٥٢. إِسْكَانُهَا مِنْ بَعْدِ فَا وَوَاوِ ... أَكْثَرُ مِنْ تَحْرِيكِهَا لِلرَّاوِي

٥٥٣. وَبَعْدَ «ثُمَّ» قَلَّ تَسْكِينٌ أَتَى ... وَلاَ يَخُصُّ الشِّعْرَ حَيْثُ ثَبَتَا)

(**ثُمَّ الَّتِي تَجْزِمُ لاَمُ الطَّلَبِ**) أي اللام العاملة للجزم هي اللام الموضوعة للطلب (**وَكَسْرُهَا أَفْصَحُ**) من فتحها (**عِنْدَ الْعَرَبِ**) أي عند جمهورهم، ويفتحها بنو سُليم (**إِسْكَانُهَا مِنْ بَعْدِ فَا**) نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي﴾ [البقرة: الآية ١٨٦] (**وَوَاوِ**) نحو ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: الآية ١٨٦] (**أَكْثَرُ مِنْ تَحْرِيكِهَا لِلرَّاوِي**) أي عند من روى، أي نَقَل هذا عن العرب، فاللام بمعنى «عند»، كما سبق في «كتبته لخمس خلون» (**وَبَعْدَ «ثُمَّ» قَلَّ تَسْكِينٌ أَتَى**) أي تسكين هذه اللام إذا وقعت بعد كلمة «ثمّ» قليل، كقراءة بعض السبعة: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحَج: الآية ٢٩] الآية، وقول: «أتى» صفة لـ«تسكين» (**وَلاَ يَخُصُّ الشِّعْرَ**) أي لا يخصّ جواز التسكين بعد: «ثُمّ» الشعر فقط، خلافًا لمن زعمه (**حَيْثُ ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، أي في الكلام الذي أتى فيه

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللام العاملة للجزم، هي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها

الكسرة، وسُلَيم تفتحها، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، نحو قوله ﷻ: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: الآية ١٨٦] الآية، وقد تُسكَّن بعد «ثُمَّ»، نحو قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ [الحج: الآية ٢٩]، في قراءة الكوفيين(١)، وقالون(٢) والبزّيّ(٣)، وفي ذلك رَدٌّ على من قال: إنه خاص بالشعر، ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرًا، نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: الآية ٧]، أو دعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: الآية ٧٧]، أو التماسًا، كقولك لمن يساويك: «ليفعل فلان كذا»، إذا لم تُرِد الاستعلاء عليه، وكذا لو أُخرجت عن الطلب إلى غيره، كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر، نحو قوله ﷻ: ﴿مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: الآية ٧٥]، الآية، وقوله: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ١٢] الآية، أي فيَمُدُّ، ونحمل، أو التهديد نحو ﴿وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: الآية ٢٩]، وهذا هو معنى الأمر في ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: الآية ٤٠]، وأما ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: الآية ٦٦]، فيحتمل اللامان منه التعليل، فيكون ما بعدهما منصوبًا، والتهديد فيكون مجزومًا، ويتعين الثاني في اللام الثانية، في قراءة من سَكَّنها، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيده أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: الآية ٧٠].

وأما قوله ﷻ: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ﴾ [المائدة: الآية ٤٧]، فيمن قرأ بسكون اللام، فهي لام الطلب؛ لأنه يُقرأ بسكون الميم، ومن كسر اللام، وهو حمزة، فهي لام التعليل؛ لأنه يفتح الميم، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر، مُتَصَيَّدٍ من المعنى؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: الآية ٤٦] الآية معناه: وآتيناه الإنجيل للهدى والنور، ومثله: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا﴾ [الصافات: ٦-٧]؛ لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب في السماء زينةً وحفظًا، وإما متعلق بفعل مقدرٍ مؤخرٍ، أي ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله، ومثله: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [الجاثية: الآية ٢٢] الآية، أي وللجزاء

(١) الكوفيان: هما حمزة والكسائيّ.

(٢) قالون: هو عيسى بن ميناء، قارىء مدنيّ مشهور، أحد أئمة العربية في الحجاز، مات سنة (٢٢٠هـ).

(٣) هو أبو الحسن أحمد بن محمد القارىء المكيّ المتقن، مات سنة (٢٤٣هـ).

خلقهما، وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، أي وأريناه ذلك، وقوله تعالى: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ﴾ [مريم: الآية ٢١]، أي وخلقناه من غير أب.

تنبيه:

إذا كان مرفوعُ فعل الطلب فاعلًا مخاطبًا، استغنى عن اللام بصيغة «افعل» غالبًا، نحو «قم»، و«اقعد»، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو «لِتُعْنَ بحاجتي»، أو الخطاب، نحو «ليقم زيد»، أو كلاهما، نحو «لِيُعْنَ زيد بحاجتي». والله تعالى أعلم.

٥٥٤. (وَجَزْمُهَا فِعْلَ تَكَلُّمٍ يَقِلّْ ... أَنْدَرُ مِنْهُ ذُو خِطَابٍ قَدْ عُقِلْ)

(وَجَزْمُهَا) أي جزم لام الطلب **(فِعْلَ تَكَلُّم)** أي فعلًا مسندًا إلى ضمير المتكلّم، نحو «لأقم» **(يَقِلّ)** أي قليل في الاستعمال **(أَنْدَرُ مِنْهُ)** أي أقلّ استعمالًا من دخولها فعل المتكلم **(ذُو خِطَابٍ)** أي دخولها على فعل مسند إلى ضمير المخاطب، نحو «لتفرح يا زيد»، وقوله **(قَدْ عُقِلْ)** بالبناء للمفعول، صفة لـ«ذو خطاب»، أي قد عُلم ذلك المخاطب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنّ دخول اللام الجازمة على فعل المتكلم قليلٌ، سواء أكان المتكلم مفردًا، نحو قوله ﷺ: «قوموا فلأصلِّ لكم»، أو معه غيره، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: الآية ١٢]، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب، كقراءة جماعة: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾، وفي الحديث: «لتأخذوا مَصَافَّكم».

٥٥٥. (بِالشِّعْرِ خُصَّ حَذْفُهَا بَعْدَ الْعَمَلْ ... وَبَعْضُهُمْ بِهِ الْقُرَانَ قَدْ حَمَلْ)

(بِالشِّعْرِ) متعلّق بـ**(خُصَّ)** بالبناء للمفعول **(حَذْفُهَا بَعْدَ عَمَلْ)** أي خُصّ حذف لام الطلب، وإبقاء عملها بالضرورة الشعريّة، كما سيأتي **(وَبَعْضُهُمْ)** أي بعض النحاة **(بِهِ)** أي عليه، فالباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: الآية ٣٠] **(الْقُرَانَ)** بنقل حركة الهمزة إلى الراء، وحذفها، وليس ضرورة، فقد قُرىء به في السبعة **(قَدْ حَمَلْ)** أي إن بعض

النحاة قد خرج على هذه اللغة بعض الآيات، كقوله ﷻ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١] الآية.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قد تُحذَف اللام في الشعر، ويبقى عملها، كقوله [من الطويل]:

فَلاَ تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ

وقوله [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاَ

أي لِيَكُن ولِتَفْدِ، والتَّبَالُ: الْوَبَالُ، أُبدلت الواو المفتوحة تاءً، مثل تقوى.

ومنع المبرد حذفَ اللام، وإبقاءَ عملها، حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يُعرَف قائله، مع احتماله لأن يكون دعاءً بلفظ الخبر، نحو «يغفر الله لك»، و«يرحمك الله»، وحذفت الياء تخفيفًا، واجتُزِىء عنها بالكسرة، كقوله [من الوافر]:

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاَتٍ ... دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا(١)

قال: وأما قوله [من الطويل]:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي ... لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

فهو على قبحه جائزٌ؛ لأنه عَطْفٌ على المعنى، إذ اخمشي، ولْتخمشي بمعنى واحد.

وهذا الذي منعه المبرد في الشعر، أجازه الكسائي في الكلام، لكنْ بشرط تقدم «قُلْ»، وجعل منه قوله ﷻ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١]، أي ليقيموها، ووافقه ابن مالك في «شرح الكافية»، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلًا، بعد القول الخبريّ،

(١) «المنصل»: السيف، و«اليعملات»: النوق، و«الدوامي»: جمع دامية، هي التي قد دميت يداها من شدّة السير، و«السريح»: خِرَق، أو جلود تُشدّ على أخفافها إذا دميت.
المعنى أنه يقول: أسرعت ومعي سيفي، وأقبلت على النوق، فعرقبت ناقة من النوق الفتيات، وأطعمت ضيفي.

كقوله [من الرجز]:

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا ... تِأْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا

أي لِتَأْذَن، فحذفَ اللامَ، وكَسَرَ حرف المضارعة، قال: وليس الحذف بضرورة؛ لتمكنه من أن يقول: إيذن. انتهى.

قيل: وهذا تخلص من ضرورة لضرورة، وهي إثبات همزة الوصل في الوصل، وليس كذلك؛ لأنهما بيتان، لا بيت مُصَرَّع، فالهمزة في أول البيت، لا في حشوه، بخلافها في نحو قوله:

لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً ... اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

والجمهور على أن الجزم في الآية، مثله في قولك: «ائتني أكرمك»، وقد اختُلِف في ذلك على ثلاثة أقوال:

[أحدها]: للخليل وسيبويه، أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى «إن» الشرطية، كما أن أسماء الشرط، إنما جزمت لذلك.

[والثاني]: للسِّيرافيّ، والفارسيّ، أنه بالطلب؛ لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر، كما أن النصب بضربًا في قولك: «ضربًا زيدًا»؛ لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه.

[والثالث]: للجمهور، أنه بشرط مقدر بعد الطلب، وهذا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والتضمين، وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع، أو غير كثير.

ومن الثاني؛ لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزمُ في جواب شرط مقدر؛ لأن تقديره يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكن التخلف واقع.

وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال، لا إلى كل فرد، فيحتمل أن الأصل: يُقِمْ أكثرهم، ثم حُذف المضاف، وأُنيب عنه المضاف إليه، فارتفع، واتصل بالفعل، وباحتمال أنه ليس المراد بالعِبَاد الموصوفين بالإيمان مطلقًا، بل المُخْلِصِين منهم، وكلّ مؤمن مخلص، قال له

الرسول ﷺ: أقم الصلاة أقامها.

وقال المبرد: التقدير: قل لهم: أقيموا يقيموا، والجزم في جواب أقيموا المقدر، لا في جواب قل.

ويردّه أن الجواب لا بدّ أن يُخالف المجاب، إما في الفعل والفاعل، نحو ائتني أكرمك، أو في الفعل، نحو أَسْلِم تدخلِ الجنة، أو في الفاعل، نحو: قم أقم، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضًا فإن الأمر المقدر للمواجهة، ويقيموا للغيبة. وقيل: يقيموا مبني لحلوله محل أقيموا، وهو مبني، وليس بشيء.

٥٥٦- (وَأَهْلُ كُوفَةَ بِبَعْضٍ زَعَمُوا   فِي كُلِّ أَمْرٍ حَذْفَهَا وَعَمَّمُوا

٥٥٧- وَصَاحِبُ «الْمُغْنِي» لَهُمْ قَدِ انْتَصَرْ   مُؤَيِّدًا لَهُمْ بِمَا فِيهِ ذَكَرْ)

(وَأَهْلُ كُوفَةٍ بِبَعْضٍ) أي مع بعض البصريين، وهو الأخفش **(زَعَمُوا)** أي قالوا؛ لأن زعم تطلق على القول المحقّق أحيانًا، كما هنا، وإن كان أكثر استعمالها في غير المحقق **(فِي كُلِّ أَمْرٍ)** أي في كلّ فعل أمر **(حَذْفَهَا)** بالنصب مفعول «زعموا»، أي حذف لام الطلب، وقوله: **((وَعَمَّمُوا))** مؤكّد لما قبله، أي عمّموا هذا الحكم في كلّ فعل أمر **(وَصَاحِبُ «الْمُغْنِي»)** أي ابن هشام مؤلّف كتاب «مغني اللبيب» الذي هو أصل هذا النظم **(لَهُمْ قَدِ انْتَصَرْ)** أي نصر رأيهم، هكذا عبّر الناظم رحمه الله هنا بـ«انتصر»، مريدًا معنى نصر، وعدّاه باللام، لكن الذي ثبت في كتب اللغة أن الانتصار معناه: الامتناع، أو الانتقام، يقال: انتصر الرجل: إذا امتنع من ظالمه، وانتصر منه: إذا انتقم، ويتعدّى بـ«من»، لا باللام، راجع «اللسان»، و«القاموس»، و«المصباح»، وهذا المعنى غير واضح هنا إلا بتكلّف، فليتأمّل.

ولو قال بدل هذا الشطر:

* وَصَاحِبُ الْمُغْنِي لِرَأْيِهِمْ نَصَرْ *

لكان أولى، وتكون اللام في «لهم» مؤكّدة للعامل المتأخّر. والله تعالى أعلم.

وقوله: **(مُؤَيِّدًا لَهُمْ)** مؤكّد لما قبله، أي مؤيّدًا مذهب الكوفيين، والبعض **(بِمَا فِيهِ ذَكَرْ)** بالبناء للفاعل، أي بالحُجج التي ذكرها في «المغني»، فقوله: «لهم»، و«بما» متعلّقان بـ«مؤيّدًا»، و«فيه»

متعلّق بـ«ذَكَر»، وضمير «فيه» لـ«المغني»، وضمير «ذَكر» لصاحبه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الكوفيين، وأبا الحسن الأخفش من البصريين قالوا: إن لام الطلب حُذِفت حذفًا مُستَمِرًّا في نحو قم واقعد، وأن الأصل لتقم ولتقعد، فحُذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

قال ابن هشام: وبقولهم أقول؛ لأن الأمر مَعْنًى حقّه أن يُؤَدَّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضِع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل، كقوله [من الخفيف]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ   كَيْ لِتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا

وكقراءة جماعة: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾، وفي الحديث: «لتأخذوا مَصَافَّكُم»، ولأنك تقول: اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعْهَد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان، كبعت، وأقسمت، وقبِلتُ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالًا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادّعاء ذلك في نحو قُمْ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتُشكِل فعليته، فإذا ادُّعِي أن أصله لِتَقُم كان الدّالّ على الإنشاء اللام لا الفعل. انتهى.

قلت: ترجيح ابن هشام رحمه الله تعالى لمذهب الكوفيين، وأبي الحسن في هذه المسألة عندي وجيه؛ لوضوح أدلّته، وقوّة متمسكه.

وحاصله أن فعل الأمر معرب، وجازمه لام الطلب المحذوفة؛ تخفيفًا لكثرة الاستعمال. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام في القسم الثاني من أقسام اللام المفردة، وهي اللام العاملة للجزم، شرع يبيّن القسم الثالث، وهو آخر الأقسام، وهي اللام غير العاملة، فقال:

٥٥٨- (أَمَّا الَّتِي بِغَيْرِ إِعْمَالٍ أَتَتْ   فَسَبْعُ لَامَاتٍ لَدَيْهِمْ ثَبَتْ

٥٥٩- لَامُ ابْتِدَاءٍ جُمْلَةً تُؤَكِّدُ   وَزُحْلِقَتْ مَعْ «إِنَّ» إِذْ مَا تُورَدُ

٥٦٠- لِكُرْهِ جَمْعِهِمْ مُؤَكِّدَيْنِ   لِلْحَالِ خَلَّصَتْ مِنَ الْوَقْتَيْنِ

(**أَمَّا**) اللام (**الَّتِي بِغَيْرِ إِعْمَالٍ أَتَتْ**) أي جاءت عن العرب غير عاملة، لا في الاسم، كالقسم الأول، ولا في الفعل، كالقسم الثاني (**فَسَبْعُ لامَاتٍ لَدَيْهِمُ**) بضم الميم، أي عند العرب، وهو متعلّق بـ(**ثَبَتْ**) والجملة حال من سبع، أي حال كونها ثابتة، وإنما ذكّر الضمير في «ثبت»؛ باعتبار لفظ «سبع».

ثم أشار إلى القسم الأول بقوله:

(**لامُ ابْتِدَاءٍ**) أي أحدها لام الابتداء، وحركتها الفتح، وسمّيت بذلك؛ لأن أصل وضعها لزوم المبتدإ، وإن زُحلقت مع «إنّ» لعلّة.

ثم إن لهذه اللام فائدتين، أشار إلى الأولى بقوله (**جُمْلَةً تُؤَكِّدُ**) أي إن فائدة دخولها في الكلام، أن تؤكّد مضمونه (**وَزُحْلِقَتْ**) بضم الزاي آخره قاف، مبنيًا للمفعول، ويقال أيضًا: زُحلفت بالفاء بدل القاف، كما في «القاموس» وغيره: أي دُحرجت ، وأُخرت من موضعها، وهو اسم «إنّ» الذي كان مبتدأ في الأصل إلى خبرها (**مَعْ «إِنَّ»**) المكسورة الهمزة (**إِذْ مَا تُورَدُ**) بالبناء للمفعول، أي وقت الإتيان بها في الكلام، فـ«إذ» ظرفية متعلّقة بـ«زُحلقت» (**لِكُرْهِ**) بضمّ الكاف، وفتحها، أي لكراهة (**جَمْعِهِمْ مُؤَكِّدَيْنِ**) أي لكراهة الجمع بين مؤكّدين، وهما: «إنّ»، واللام.

وأشار إلى الثانية بقوله: (**لِلْحَالِ خَلَّصَتْ**) بالبناء للفاعل أي خلّصت المضارع لمعنى الحال (**مِنَ الْوَقْتَيْنِ**) أي من احتماله للوقتين، وهما الحال والاستقبال، بعد أن كان محتملًا لهما على الصحيح. ووقع في نسخة «لدى الوقتين»، أي عند الوقتين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ اللام غير العاملة سبعة أقسام:

[**أحدها**]: لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زَحلقوها في باب «إنّ» عن صدر الجملة؛ كراهيةَ ابتداء الكلام بمؤكِّدين، وتخليصُ المضارع للحال، كذا قال الأكثرون.

واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: الآية ١٢٤] الآية، وقوله: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: الآية ١٣] الآية، فإن الذهاب كان

مُستقبلًا، فلو كان الحزن حالًا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله، مع أنه أثره.

والجواب أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة، فنُزِّل منزل الحاضر المشاهَدِ، وأن التقدير: قَصْدُ أن تذهبوا، والقصد حال، وتقدير أبي حيان: قَصدُكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل؛ لأن ﴿أَن تَذْهَبُواْ﴾ [يوسف: الآية ١٣] على تقديره منصوب. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر مواضع دخولها، فقال:

٥٦١- (تَصْحَبُ مُبْتَدًا وَ«إِنَّ» بِاتِّفَاقْ   وَذِي عَلَى ثَلاثَةٍ فِي الافْتِرَاقْ
٥٦٢- فِي الاسْمِ وَالظَّرْفِ وَفِي الْمُضَارِعِ   وَفِي ثَلاثَةٍ بِخُلْفٍ قَدْ وُعِي
٥٦٣- فِي الْجَامِدِ الْمَاضِي وَمَقْرُونٍ بِـ«قَدْ»   وَمُتَصَرِّفٍ كِلَيْهِمَا فَقَدْ)

(**تَصْحَبُ**) أي لام الابتداء (**مُبْتَدًا**) نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: الآية ١٣] الآية (**وَ«إِنَّ»**) أي وتصحب أيضًا «إنّ» المكسورة الهمزة، فقوله: «إنّ» في محلّ نصب معطوف على «مبتدا»، وقوله: (**بِاتِّفَاقْ**) راجع إلى المسألتين، أي إن صحبتها للمبتدإ، و«إنّ» متفقٌ عليه بين النحاة (**وَذِي**) أي اللام الداخلة على «إنّ»، وهو مبتدأ خبره قوله: (**عَلَى ثَلاثَةٍ**) أي على ثلاثة أنواع، وقوله: (**فِي الافْتِرَاقْ**) أي في الانقسام، أي عند انقسامها تكون ثلاثة أقسام فقط، وفي نسخة: «بِلاَ نِفَاق» بكسر النون، يعني أنه لا خلاف بين النحاة في ذلك؛ لأن المنافق إنما سمّي منافقًا لمخالفة ظاهره باطنه.

وقوله: (**فِي الاسْمِ**) بدل تفصيل من «ثلاثة»، أي أحد الثلاثة أنها تدخل في اسم «إن»، كقوله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: الآية ٣٩] (**وَالظَّرْفِ**) بالجرّ عطفًا على «الاسم»، أي ثانيها أنها تدخل في الظرف، نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: الآية ٤] (**وَفِي الْمُضَارِعِ**) نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: الآية ١٢٤] (**وَفِي ثَلاثَةٍ**) متعلّق بـ«وُعي»، أي ودخولها على ثلاثة أشياء (**بِخُلْفٍ**) بضمّ، فسكون، أي اختلاف بين النحاة (**قَدْ وُعِي**) بالبناء للمفعول، أي قد حُفظ، يعني أنهم اختلفوا في دخولها على هذه الثلاثة (**فِي الْجَامِدِ الْمَاضِي**) يعني أن الأول مما اختُلف فيه دخولها على الفعل الماضي غير المتصرّف، كعسى، ونعم

(وَمَقْرُونٍ) بالجرّ عطفًا على «الجامد» (بِـ«قَدْ») يعني أن الثاني مما اختلف فيه أيضًا دخولها على الماضي المقرون بـ«قد»، نحو لقد قام (وَمُتَصَرِّفٍ) بالجرّ أيضًا (كِلَيْهِمَا) بالنصب مفعول مقدّم لـ(فَقَدْ) أي عَدِمِ الأمرين: الجمود، والاقتران بـ«قد»، يعني أن الثالث مما اختُلف فيه دخولها على الفعل المتصرّف الذي ليس مقرونًا بـ«قد».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن لام الابتداء تدخل باتفاق في موضعين:

[أحدهما]: المبتدأ، كالآية السابقة.

[والثاني]: بعد «إنّ»، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: الآية ٣٩]، والمضارعِ؛ لشبهه به، والظرفِ.

وتدخل على ثلاثة باختلاف:

[أحدها]: الماضي الجامد، نحو «إن زيدا لعسى أن يقوم»، أو «لنعم الرجل»، قاله أبو الحسن، ووجهه أن الجامد يُشبه الاسم، وخالفه الجمهور.

[والثاني]: الماضي المقرون بـ«قد»، قاله الجمهور، ووجهه أن «قد» تُقرِّب الماضي من الحال، فيشبه المضارعَ المشبه للاسم، وخالف في ذلك خطّاب[1]، ومحمد بن مسعود الْغَزْنيّ[2]، وقالا: إذا قيل: «إنّ زيدًا لقد قام»، فهو جواب لقسم مقدّر.

[والثالث]: الماضي المتصرف المجرّد من «قد»، أجازه الكسائي، وهشام على إضمار «قد»، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب، فُتِحت همزة «أنّ» كـ«علمت أن زيدًا لقام»، والصواب عندهما الكسر. والله تعالى أعلم.

ولما اختُلف أيضًا في دخولها في موضعين آخرين في غير باب «إنّ» ذكره بقوله:

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف، عالم من قرطبة برع في العربية وأقرأها، له «كتاب الرشيح» في النحو، مات سنة (٤٥٠هـ).

(٢) هو ابن الذكي عالم بالعربية، له «كتاب البديع»، وكثيرًا ما خالف فيه آراء النحويين، مات سنة (٤٢١هـ). و«الغزنيّ» بفتح الغين، وسكون الزاي المعجمتين، بعدهما نون. اهـ «حاشية الأمير» ١/ ١٨٩.

٥٦٤- (وَاخْتَلَفُوا فِي خَبَرٍ لِغَيْرِ «إِنّْ» وَفِي مُضَارِعٍ بِـ«إِنَّ» مَا قُرِنْ

٥٦٥- كَالْجَامِدِ الْمَاضِي وَمَا تَصَرَّفَا مُقْتَرِنًا بِـ«قَدْ» كَمَا عَنْهُمْ وَفَى

٥٦٦- فَذِي عَلَى الْمَشْهُورِ لَامُ الْقَسَمِ ....)

(وَاخْتَلَفُوا) أي النحاة (فِي) دخول لام الابتداء على (خَبَرٍ لِغَيْرِ «إِنّْ») وهو خبر المبتدإ إذا تقدّم، نحو «لقائم زيدٌ» (وَ) اختلفوا أيضًا (فِي) دخولها على فعل (مُضَارِعٍ) وقوله: (بِـ«إِنَّ») متعلّق بـ(مَا قُرِنْ) قُدّم عليه للضرورة، و«ما» نافية، والفعل مبنيّ للمفعول، والجملة صفة لـ«مضارع»، أي غير مقرون بـ«قد»، نحو «ليقوم زيد» (كَالْجَامِدِ الْمَاضِي) أي كما اختلفوا في دخولها على الفعل الماضي غير المتصـرّف، نحو قوله ﷻ: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٢] (وَمَا) موصولة عطف على «الجامد» (تَصَرَّفَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي والفعل المتصرّف حال كونه (مُقْتَرِنًا بِـ«قَدْ») نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: الآية ١٥] الآية، وقوله: (كَمَا عَنْهُمْ وَفَى) تمم به البيت، أي كما ثبت هذا الخلاف فيما ذُكر عن النحاة.

وقوله: (فَذِي عَلَى الْمَشْهُورِ لَامُ الْقَسَمِ) أي إن هذه اللام هي لام القسم، وليست لام الابتداء على القول المشهور عندهم.

قال الدسوقيّ رحمه الله: اسم الإشارة عائد على اللامين الأخيرتين، وأما الأولى، وهي الداخلة على الفعل المضارع، فالمشهور أنها ليست لام القسم؛ لأن المضارع إذا وقع جوابًا للقسم يؤكَّد بالنون وجوبًا عند الجمهور، ويَغلِب ذلك عند ابن مالك، ويقلّ التجريد عنده. انتهى كلامه[1].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه اختُلِفَ في دخول لام الابتداء في غير باب «إنّ» على شيئين:

[أحدهما]: خبر المبتدإ المتقدمِ، نحو «لقائم زيد»، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجوازُ، وفي «أمالي ابن الحاجب»: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

(١) راجع «حاشية الدسوقيّ» ١/ ٢٤٠.

[الثاني]: الفعلُ نحو «ليقوم زيد»، فأجاز ذلك ابن مالك، والمالقيّ، وغيرهما، زاد المالقيّ الماضيَ الجامدَ، نحو قوله ﷻ: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: الآية ٦٢]، وبعضهم المتصرف المقرون بـ«قد»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: الآية ١٥] الآية، وقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَـٰتٌ﴾ [يوسف: الآية ٧] الآية، والمشهور أن هذه لام القسم، وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾ [البقرة: الآية ٦٥] الآية: هي لام الابتداء، مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مُقدَّر، وأن لا يكون انتهى.

وَنصَّ جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في «شرح الإيضاح»: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية، إلا في باب «إنّ». انتهى. وهو مقتضى ما تقدم عن ابن الحاجب، وهو أيضا قول الزمخشريّ، قال في تفسير قوله ﷻ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: الآية ٥] الآية: لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدإ والخبر، وقال في ﴿لأقسم﴾: هي لام الابتداء دخلت على مبتدإ محذوف، ولم يقدرها لام القسم؛ لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: الآية ٥] أن المبتدأ مُقدّر، أي ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب: اللام في ذلك لام التوكيد، وأما قول بعضهم: إنها لام الابتداء، وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد، من جهات:

[إحداها]: أن اللام مع الابتداء كـ«قد» مع الفعل، و«إنّ» مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم، ويبقيان بعد حذفهما، كذلك اللام بعد حذف الاسم.

[والثانية]: أنه إذا قُدّر المبتدأ في نحو «لسوف يقوم زيد» يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد، ولا يخفى ما فيه من الضعف.

[والثالثة]: أنه يلزم إضمار لا يَحتاج إليه الكلام. انتهى.

وقد تعقبه ابن هشام في الوجهين الأخيرين بأن فيهما نظرًا؛ لأن تكرار الظاهر إنما يَقبح إذا صُرح بهما، ولأن النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو «قمتُ وأصك عينه»، وبعد الفاء في نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: الآية ٩٥] الآية، وبعد اللام في نحو ﴿لأقسم

بيوم القيامة﴾، وكل ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة في قوله ﷻ: ﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾ [طه: الآية ٦٣] الآية: إن التقدير لهما ساحران، فحذف المبتدأ، وبقيت اللام، ولأنه يجوز على الصحيح نحو «لقائم زيد»، وإنما يُضَعَّف قولَ الزمخشري أنّ فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما: تقدير محذوف، وخلع اللام عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال، وقد صرح بذلك في تفسير ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: الآية ٦٦]، ونَظَّرَهُ بخلع اللام عن التعريف، وإخلاصها لُلتعويض في «ياالله»، وقولُهُ: إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع، بل تارةً تجب اللام، وتمتنع النون، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٨]، ومع كون الفعل للحال، نحو ﴿لأقسم﴾، وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ؛ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يُقسِم إلا على الجملة الاسمية، وتارة يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفيّ، نحو قوله ﷻ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: الآية ٨٥] الآية، وتارة يَجبان، وذلك فيما بقي نحو قوله ﷻ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية. انتهى كلام ابن هشام.

قلت: الذي يظهر لي أن القول بأن اللام في الفعل الماضي الجامد، والمتصرِّف المقرون بـ«قد» للقسم هو الأرجح، كما نصّ عليه في النظم بأنه المشهور. والله تعالى أعلم.

ثم لمّا كان من الواجب للام الابتداء أن تكون في صدر الكلام بيّن ذلك بقوله:

(....... .... وَاللامُ مُطْلَقًا لَهَا الصَّدْرُ نُمِي

٥٦٧- فِي غَيْرِ بَابِ «إِنَّ» حَيْثُ زُحْلِقَتْ لِذَا الْعَوَامِلُ بِهَا قَدْ عُلِّقَتْ)

(وَاللامُ) مبتدأ خبره الجملة بعده، أي لام الابتداء **(مُطْلَقًا)** أي في أي تركيب وقعت **(لَهَا الصَّدْرُ نُمِي)** بالبناء للمفعول، أي نُسب لها كونها في صدر الكلام، نحو «لَزيدٌ قائم» **(فِي غَيْرِ بَابِ «إِنَّ»)** أي هذا الحكم، وهو وجوب الصدارة لها في غير باب «إنّ»، فإنها فيه وقعت في الحشو **(حَيْثُ زُحْلِقَتْ)** بالبناء للمفعول؛ أي لكونها أُزيلت عن محلّها الأصليّ، وهو المبتدأ، إلى

الخبر، فقيل: «إن زيدًا لقائم»؛ كراهية توالي حرفي تأكيد في محلّ واحد.

ثم بيّن ما يترتّب على وجوب الصدارة لها بقوله:

(لِذَا) متعلّق بـ«علّقت»، أي لأجل وجوب الصدريّة لها **(الْعَوَامِلُ)** مبتدأ خبره الجملة بعده **(بِهَا)** أي بسبب وجودها **(قَدْ عُلِّقَتْ)** بالبناء للمفعول، أي مُنعت من العمل في لفظ مفعوليها، نحو «علمتُ لزيد قائم».

وحاصل المعنى بإيضاح أن لام الابتداء لها الصدرية، ولهذا عَلَّقتِ العاملَ في «علمت لزيد منطلق»، ومَنَعَت من النصب على الاشتغال، في نحو «زيد لأنا أكرمه»، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو «لزيدٌ قائمٌ»، والمبتدأ في نحو «لقائم زيدٌ»، فأما قوله [من الرجز]:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فقيل: اللام زائدة، وقيل: للابتداء، والتقدير: لهي عجوز، وليس لها الصدرية في باب «إنّ»؛ لأنها فيه مُؤَخَّرة من تقديم، ولهذا تُسمّى اللام المزحلقة ـ بالقاف ـ والمزحلفة ـ بالفاء ـ أيضًا، وذلك لأن أصل «إنّ زيدا لقائم» «لإنّ زيدا قائم»، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين، فأخروا اللام دون «إنّ»؛ لئلا يتقدم معمول الحرف عليه، وإنما لم نَدَّعِ أن الأصل «إن لزيدا قائم»؛ لئلا يَحُول ماله الصدرُ بين العامل والمعمول، ولأنهم قد نَطَقوا باللام مقدمة على «إنّ» في نحو قوله [من الطويل]:

أَلَا يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى ... لَهِنَّكَ(١) مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمِ

ولاعتبارهم حكمَ صدريتها فيما قبلَ «إنّ» دون ما بعدها، دليلُ الأول أنها تَمْنَع من تَسَلُّط فعل القلب على «أنّ» ومعموليها، ولذلك كسرت في نحو قوله ﷻ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: الآية ١] الآية، بل قد أثّرت هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي [من الكامل]:

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ ... وَإِخَالُ إِنِّي لَاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

الأصل إني للاحق، فحُذفت اللام بعدما عَلَّقَتْ «إخال»، وبقي الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو مما نُسِخَ لفظه، وبقي حكمه.

(١) والأصل «لإنك» فقلبت الهمزة هاء.

ودليل الثاني أن عمل «إنّ» يتخطاها، تقول: «إن في الدار لزيدًا»، و«إن زيدًا لقائم»، وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها، نحو «إن زيدًا طعامَك لآكل»، ووَهِمَ بدر الدين ابن مالك، فمنع من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثير، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١].

تنبيه:

«إن زيدًا لقام، أو ليقومنّ» اللام جوابُ قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا دَخلت عليها «علمت» مثلًا فُتِحت همزتها، فإن قلت: «لقد قام زيد»، فقالوا: هي لام الابتداء، وحينئذ يجب كسر الهمزة.

قال ابن هشام رحمه الله: وعندي أن الأمرين محتملان. انتهى. وهو رأي جيّد. والله تعالى أعلم.

ولما اختُلِف في اللام الداخلة على «إن» المخفّفة من الثقيلة، بيّن ذلك بقوله:

٥٦٨- إِنْ خُفِّفَتْ «إِنَّ» فَلَامَ الِابْتِدَا ... أَوْجِبْ إِذَا إِعْمَالُهَا قَدْ فُقِدَا

٥٦٩- مَا لَمْ يَكُنْ نُفِي أَوْ لَمْ يَلْتَبِسْ ... بِمَا نُفِي فَعِنْدَ ذَا عَنْهَا حُبِسْ

٥٧٠- وَالْفَارِسِيُّ قَالَ إِنَّهَا أَتَتْ ... فَارِقَةً سِوَى الَّتِي تَقَدَّمَتْ

٥٧١- كَمِثْلِ إِلاَّ كُلُّ لَامٍ مَاضِيَهْ ... بِزَعْمِ كُوفِيٍّ وَفِي «إِنْ» نَافِيَهْ

(إِنْ خُفِّفَتْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(«إِنَّ»)** أي إن وقعت «إن» مخفّفة من الثقيلة **(فَلَامَ الِابْتِدَا)** بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ**(أَوْجِبْ)** أي احكم وجوبًا بأن تلك اللام التي تدخل على خبرها لام الابتداء، لا لام أخرى اجتُلبت للفرق، على ما قيل، كما يأتي **(إِذَا إِعْمَالُهَا قَدْ فُقِدَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، فـ«إعمالها» مبتدأ خبره الجملة بعده، أي إذا لم تعمل «إن» المخففة في اسمها وخبرها، وقيّد بذلك لأنها إذا عملت لا تلزمها اللام؛ لعدم التباسها بـ«إن» النافية، نحو «إنْ زيدًا لقائم» **(مَا)** مصدريّة ظرفيّة **(لَمْ يَكُنْ نُفِي)** بالبناء للمفعول، أي مدة عدم نفي خبرها، وإلا فلا يجوز الإتيان بها، كقوله: «لا يخفى» في البيت الآتي **(أَوْ لَمْ يَلْتَبِسْ بِمَا نُفِي)** بالبناء للمفعول، أي أو مدّة عدم التباس «إن» المخفّفة بـ«إن» النافية بأن كان المقام لا يصلح للنفي، كقراءة

من قرأ ﴿لِمَا متاع الحياة الدنيا﴾ كما يأتي بيانه (فَعِنْدَ ذَا عَنْهَا حُبِسْ) بالبناء للمفعول، أي مُنع وجوب دخول اللام (وَ) أبو عليّ (الْفَارِسِيُّ قَالَ: إِنَّهَا) أي اللام التي دخلت على «إن» المخفّفة (أَتَتْ فَارِقَةً) أي جاءت حال كونها فارقة بين لامي «إن» المخففة، والنافية (سِوَى الَّتِي تَقَدَّمَتْ) أي هي غير اللام التي مضى الكلام عليها، وهي لام الابتداء (كَمِثْلِ إِلَّا) بكسر الهمزة وتشديد اللام، أي مثل «إلا» الاستثنائيّة (كُلُّ لَامٍ مَاضِيَةْ) أي كلّ اللام المذكورة في الأمثلة المذكورة للام الابتداء، والتي زعم الفارسيّ أنها اللام الفارقة، فكلّها بمعنى «إلا» (بِزَعْمِ كُوفِي) أي: في زعمهم، فالباء بمعنى «في»، أي في قول علماء الكوفة، وأفرد «كوفيًا» بتأويله بفريق (وَفِي «إِنْ») أي وقالوا في «إن» التي قبل اللام: إنها (نَافِيَةْ) لا مخفّفة من الثقيلة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه اختُلف في اللام التي تأتي بعد «إن» المخفّفة من الثقيلة، نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: الآية ١٤٣] الآية، وقوله: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: الآية ٤]، فعند سيبويه والأكثرين أنها لام الابتداء، أفادت مع إفادتها توكيدَ النسبة، وتخليصَ المضارع للحال الفرقَ بين «إن» المخففة من الثقيلة، و«إن» النافية، ولهذا صارت لازمةً بعد أن كانت جائزةً، اللهم إلا أن يدلّ دليل على قصد الإثبات، فلا تلزم ، كقراءة أبي رجاء[1] ﴿وإن كل لِما متاع الحياة الدنيا﴾ بكسر اللام أي: للذي، فإنها لام الجرّ، لا لام الابتداء؛ لأنها مفتوحة، وأيضًا أنه لا يصحّ النفي في الآية؛ لأنه ينحلّ المعنى أن السقف من ذهب، والسرر، ونحوها ليس متاع الحياة الدنيا، مع أنها متاع الدنيا، بدليل ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: الآية ٣٣] الآية[2].

وكقوله [من البسيط]:

إِنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ   لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ تَوْدِيعِ[3]

(١) هو عِمْرَان بن ملحان أبو عبدالله العطارديّ التابعيّ الكبير، أسلم أيام النبيّ ﷺ، ولم يره، وكان يختم القرآن كل عشر ليال، مات سنة (١٠٧هـ).

(٢) راجع «حاشية الدسوقيّ»١/ ٢٤٣.

(٣) «النحب»: المدة والوقت، و«البين»: الفرق، وهو من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال؛ لعدم الإلباس.

ويجب تركها مع نفي الخبر، كقوله [من الطويل]:

إِنِ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ   وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ

وزعم أبو عليّ، وأبو الفتح، وجماعة أنها لامٌ غيرُ لام الابتداء، اجتُلِبَت للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو عليّ: ظننت أن فلانًا نحويّ محسن، حتى سمعته يقول: إن اللام التي تَصحب «إن» الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له: أكثر نحويي بغداد على هذا. انتهى.

وحجة أبي عليّ دخولُها على الماضي المتصرِّف، نحو «إنْ زيدٌ لقام»، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه، في نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٠٢]، وكلاهما لا يجوز مع المشددة.

وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كلِّه بمعنى «إلاّ»، وأنّ «إنْ» قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله [من البسيط]:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ   وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانِ[1]

وعلى قولهم يقال: «قد علمنا إنْ كنت لمؤمنًا» بكسر الهمزة؛ لأن النافية مكسورة دائمًا، وكذا على قول سيبويه؛ لأن لام الابتداء تُعلِّق العامل عن العمل، وأما على قول أبي علي، وأبي الفتح فتُفتح. والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على القسم الأول من الأقسام السبعة للام غير العاملة، وهي لام الابتداء، شرع يُبيِّن القسم الثاني، وهي اللام الزائدة، فقال:

٥٧٢- (وَالثَّانِ لَامٌ زِيدَ فِي الأَخْبَارِ فِي   «أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ» فَاعْرِفِ

٥٧٣- وَبَعْدَ «أَنَّ» ذَاتِ فَتْحٍ وَكَذَا   لَكِنَّ بِالتَّشْدِيدِ فِي نَظْمٍ خُذَا

٥٧٤- مَفْعُولُ «يَدْعُو» قِيلَ لَامُ الابْتِدَا   مَطْلُوبُ «يَدْعُوا» بِاخْتِلَافٍ وَرَدَا)

(وَالثَّانِ) بحذف الياء، كما تقدّم في نظائره، أي القسم الثاني من الأقسام السبعة للام غير العاملة، وهو مبتدأ خبره قوله: (لَامٌ زِيدَ فِي الأَخْبَارِ) بفتح الهمزة، جمع خبر، أي في خبر المبتدإ،

(١) «أبان»: اسم رجل، و«الأعلاج»: جمع عِلج، وهو الرجل الشديد الغليظ.

فـ«أل» فيه جنسيّة، فتُبطل معنى الجمعية، فالمراد الخبر (فِي) نحو قول الشاعر (أُمُّ الحُلَيْسِ) بالتصغير (لَعَجُوزٌ) شهربة -بفتح، فسكون، ففتح راء: هي العجوز الكبيرة، وقوله: (فَاعْرِفِ) كمل به البيت، أي اعرف هذا مثالًا لزيادتها في خبر المبتدإ (وَبَعْدَ «أَنَّ» ذَاتِ فَتْحٍ) الظرف معطوف على «في الأخبار»، أي ولام زيد أيضًا في خبر «أنّ» المفتوحة الهمزة، كقراءة ﴿إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾ (وَكَذَا) أي وكذا لام زيد في خبر (لَكِنَّ بِالتَّشْدِيدِ) أي بتشديد نونه (فِي نَظْمٍ) أي في شعر، وهو قوله [من الطويل]:

* وَلَـكِـنَّنِي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيْـدُ *

وقوله: (خُذَا) فعل أمر من الأخذ، مؤكّد بالنون الخفيفة المبدلة ألفًا للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي «قِفَنْ» قِفَا

(مَفْعُولُ «يَدْعُو») معطوف على «الأخبار» أيضًا، بعاطف مقدّر، أي ولام زيد في مفعول «يدعو» من قوله عز وجل: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ﴾ [الحج: الآية ١٣] الآية، وقوله: (قِيلَ لَامُ الابْتِدَا) أي قال بعضهم: إن هذه اللام ليست زائدة، وإنما هي لام الابتداء، وهذا القول هو الصحيح، ثم اختلَف هؤلاء في مطلوب «يدعو»، كما أشار إليه بقوله: (مَطْلُوبُ «يَدْعُوا») أي الذي يطلبه ليعمل فيه (بِاخْتِلَافٍ وَرَدَا) بألف الإطلاق، أي كائن باختلاف وارد عن النحاة، وهو أربعة أقوال، سيأتي تفصيلها في الإيضاح، إن شاء الله تعالى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القسم الثاني من الأقسام السبعة للام غير العاملة، هي اللام الزائدة، وهي تدخل في مواضع:

[أحدها]: خبر المبتدإ، في نحو قوله [من الرجز]:

* أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ *

وقيل: الأصل لهي عجوز.

[الثاني]: خبر «أنّ» المفتوحة، كقراءة سعيد بن جبير: ﴿إلا أَنّهم ليأكلون الطعام﴾ بفتح الهمزة.

[الثالث]: خبر «لكنّ»، كما في قوله [من الطويل]:

* وَلَـكِـنَّنِي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيْـدُ *

وليس دخول اللام مقيسا بعد «أنّ» المفتوحة، خلافًا للمبرد، ولا بعد «لكنّ» خلافًا للكوفيين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء، خلافًا له ولهم، وقيل: اللامان للابتداء، على أن الأصل: «ولكن إنّني»، فحُذفت همزة «إنّ» للتخفيف، ونون «لكنّ» لذلك؛ لثقل اجتماع الأمثال، وعلى أنّ(1) «ما» في قوله [من البسيط]:

* وَمَـا أَبَـانُ لَمِنْ أَعْـلَاجِ سُـودَانِ *

استفهام، وتمّ الكلام عند أبان، ثم ابتُدِىء «لمن أعلاج»، أي بتقدير لهو من أعلاج، وقيل: هي لام زيدت في خبر «ما» النافية، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين(2).

[والرابع]: مما زيدت فيه أيضا خبر «زال»، من قوله [من الطويل]:

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ

[والخامس]: في المفعول الثاني لـ«أرى» في قول بعضهم: «أراك لشاتمي»، ونحو ذلك،

[والسادس]: في مفعول «يدعو» من قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: الآية ١٣]، وهذا مردود؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ، فلا يليق تخريج التنزيل عليه، ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان(3):

[أحدهما]: هذا، وهو أنها زائدة، وقد عرفت فساده.

(1) عطف على قوله: «أن الأصل إلخ».

(2) أي لأن المعنى على القول الأول: ما أبان إلا من أعلاج سودان، والمعنى على الثاني لهو من أعلاج سودان، فالمعنى على الإثبات عليهما، وأما على القول الثالث فينفي كونه من أعلاج سودان، ويمكن التوفيق بين المعنيين بأن الإثبات مبني على أن المراد الأعلاج الصغار، والنفي على أن المراد الأعلاج العظام، فاجتمع الإثبات والنفي. انتهى «حاشية الدسوقي» ج٢ ص ٦٥.

(3) في الحقيقة إنها ثمانية أقوال، لأنه يتفرّع على القول الثاني قولان، ويتفرع على الثاني منهما أربعة أقوال، ويتفرع على القول الرابع قولان، ويتفرّع على القول الثاني منهما قولان، فالجملة ثمانية أقوال. قاله الدسوقيّ في «حاشيته» ١/٢٤٤.

[والثاني]: أنها لام الابتداء، وهو الصحيح، ثم اختلف هؤلاء، فقيل: إنها مقدمة من تأخير، والأصل يدعو مَنْ لضره أقرب من نفعه، فـ«من» مفعول، و«ضره أقرب» مبتدأ وخبر، والجملة صلة لـ«من»، وهذا بعيد؛ لأن لام الابتداء لم يُعْهَد فيها التقدم عن موضعها.

وقيل: إنها في موضعها، وإن «من» مبتدأ، و﴿لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ﴾ [الحج: الآية ١٣] خبره؛ لأن التقدير: لبئس المولى هو، وهو الصحيح، ثم اختَلَفَ هؤلاء في مطلوب «يدعو» على أربعة أقوال:

[أحدها]: أنها لا مطلوب لها، وأن الوقف عليها، وأنها إنما جاءت توكيدًا لـ﴿يَدْعُوا﴾ [الأحقاف: الآية ٥] في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾ [الحج: الآية ١٢] الآية، وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصل عدم التوكيد، والأصل ألا يُفصَل المؤكَّد من توكيده، ولا سيما في التوكيد اللفظي.

[والثاني]: أن مطلوبه مقدم عليه، وهو ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَٰلُ﴾ [إبراهيم: الآية ١٨] على أن ﴿ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٢] موصول، وما بعده صلة وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصولة، إلا إذا وقعت بعد «ما»، أو «من» الاستفهاميتين.

[والثالث]: أن مطلوبه محذوف، والأصل يدعوه، والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد مدعوا.

[والرابع]: أن مطلوبه الجملة بعده، ثم اختَلَفَ هؤلاء على قولين:

[أحدهما]: أن ﴿يَدْعُوا﴾ [الأحقاف: الآية ٥] بمعنى «يقول»، والقول يقع على الجمل.

[والثاني]: أن ﴿يَدْعُوا﴾ [الأحقاف: الآية ٥] ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب، ثم اختَلَفَ هؤلاء على قولين:

[أحدهما]: أن معناه «يظنُّ»؛ لأن أصل ﴿يَدْعُوا﴾ [الأحقاف: الآية ٥] معناه «يُسَمِّي»، فكأنه قال: يسمي مَنْ ضره أقرب من نفعه إلهًا، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد، فكأنه قيل: يظن، وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف، كما قدرنا.

[والثاني]: أن معناه «يزعم»؛ لأن الزعم قول مع اعتقاد.

قلت: هذا القول الأخير عندي أظهر الأقوال، والله تعالى أعلم.

تنبيه:

من أمثلة اللام الزائدة قولك: «لئن قام زيد أقم، أو فأنا أقوم، أو أنت ظالم لئن فعلت»، فكل ذلك خاص بالشعر، وسيأتي في القسم الرابع توجيهه، والاستشهاد عليه. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من الأقسام السبعة للام غير العاملة، أتبعه ببيان القسم الثالث، فقال:

٥٧٥- (وَثَالِثٌ لامُ الْجَوَابِ تَنْقَسِمْ ... ثَلَاثَةً جَوَابُ «لَوْ» كَمَا عُلِمْ
٥٧٦- جَوَابُ «لَوْلَا» وَجَوَابُ الْقَسَمِ ... وَالْكُلُّ لِلْقَسَمِ عَنْ بَعْضٍ نُمِي)

(وَثَالِثٌ) أي من الأقسام السبعة للام غير العاملة، وهو خبر مقدم لقوله: **(لامُ الْجَوَابِ)** أي اللام التي يُتلقّى بها الجواب **(تَنْقَسِمْ ثَلَاثَةً)** أي تنقسم لام الجواب إلى ثلاثة أقسام: أحدها **(جَوَابُ «لَوْ»)** أي اللام الواقعة في جواب «لو»، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: الآية ٢٥] الآية، وقوله: **(كَمَا عُلِمْ)** بالبناء للمفعول أكمل به البيت، أي كما عُلم هذا من تتبع أساليب كلام العرب **(جَوَابُ «لَوْلَا»)** أي ثانيها اللام الواقعة في جواب «لولا»، كقوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١] الآية، ومثلها «لوما» **(وَجَوَابُ الْقَسَمِ)** أي ثالثها اللام الواقعة في جواب القسم، نحو قوله ﷻ: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ الآية [يوسف: ٩١]، وأشار بقوله: **(وَالْكُلُّ لِلْقَسَمِ عَنْ بَعْضٍ نُمِي)** بالبناء للمفعول، أي نُسب، إلى أن بعضهم قال: إن اللام الواقعة في جواب «لو»، و«لولا»، و«لوما» لام جواب قسم مقدّر، وفيه تعسّف؛ لأن فيه زيادة لا حاجة إليها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام اللام غير العاملة لام الجواب، وهي ثلاثة أقسام:

[أحدها]: لام جواب «لو»، نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الفتح: ٢٥]

الآية، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية.

[والثاني]: لام جواب «لولا»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥١] الآية.

[والثالث]: لام جواب القسم، نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: الآية ٩١] الآية، وقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧].

وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لو»، و«لولا»، و«لوما» لام جواب قسم مُقدَّر، وفيه تعسف، نعم الأَوْلَى في قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: الآية ١٠٣] الآية، أن تكون اللام لام جواب قسم مُقدَّر، بدليل كون الجملة اسمية.

وأما القول بأنها لام جواب «لو»، وأن الاسمية استُعيرت مكان الفعلية، كما في قوله [من الوافر]:

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ ... مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

ففيه تعسف، قال ابن هشام: وهذا الموضع مما يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح؛ إذ لو كانت اللام بعد «لو» أبدًا في جواب قسم مقدر، لكَثُر مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية، نحو «لو جاءني لأنا أكرمه»، كما يكثر ذلك في باب القسم. انتهى. وهو بحث نفيس. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من الأقسام السبعة للام غير العاملة، فقال:

٥٧٧ـ (أَمَّا الَّتِي أَدَاةَ شَرْطٍ تَصْحَبُ ... فَرَابِعٌ مُؤْذِنَةً قَدْ تُنْسَبُ

٥٧٨ـ وَشَرْطُهَا كَوْنُ الْجَوَابِ لِلْقَسَمْ ... وَبِالْمُوَطِّئَةِ تُدْعَى وَتُؤَمّْ)

(أَمَّا الَّتِي أَدَاةَ شَرْطٍ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ**(تَصْحَبُ)** بفتح الحاء، من باب تَعِب **(فَرَابِعٌ)** أي فهي رابع الأقسام السبعة، وقوله: **(مُؤْذِنَةً)** منصوب على الحاليّة من نائب فاعل «تُنسب»، أي حال كونها مُعْلِمة بكون الجواب بعدها مبنيًّا على قسم قبلها، لا على الشرط، وقوله: **(قَدْ تُنْسَبُ)** بالبناء للمفعول أي تُعزى إلى هذا القسم **(وَشَرْطُهَا)** أي شرط اللام المؤذنة **(كَوْنُ الْجَوَابِ**

لِلْقَسَمْ) أي لا للشرط **(وَبِالْمُوَطِّئَةِ)** بتشديد الطاء المهملة، بصيغة اسم الفاعل، متعلّق بـ**(تُدْعَى)** بالبناء للمفعول، أي تُسمّى أيضًا باللام الموطّئة، كما سبق تسميتها بالمؤذنة، ومعنى التوطئة: التمهيد، فسمّيت بذلك لأنها مهّدت، أي صيّرت ما بعدها جوابًا لقسم قبلها، وقوله: **(وَتُؤَمّْ)** بالبناء للمفعول أيضًا أي تُقصد بهذا الاسم، وهو توكيد لما قبله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الرابع من الأقسام السبعة للام غير العاملة هي الداخلةُ على أداة شرط؛ للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، لا على الشرط، ومن ثَمّ تُسمّى اللام المؤذِنة، وتُسمّى المُوَطِّئة أيضًا؛ لأنها وطّأت الجواب للقسم، أي مهدته له، نحو قوله ﷻ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾ [الحشر: الآية ١٢] الآية، وأكثر ما تدخل على «إنْ»، وقد تدخل على غيرها من أدوات الشرط، كقوله [من الكامل]:

لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ ... وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلَا

وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] الآية، أن لا تكون مُوَطِّئةً، و«ما» شرطيةً، بل للابتداء، و«ما» موصولة؛ لأنه حَمْلٌ على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه «إذ»، وذلك لشبهها بـ«إنْ»، وأنشد أبو الفتح [من الكامل]:

غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِبْتُ بِجِزَّةٍ[1] ... فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَبَنْ بِخَرُوفِ[2]

وهو نظير دخول الفاء في قوله ﷻ: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَٰئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: الآية ١٣]، شُبِّهت «إذ» بـ«إن»، فدخلت الفاء بعدها، كما تدخل في جواب الشرط.

(١) الجزّة بكسر الجيم، وتشديد الزاي: صوف الشاة.

(٢) الخروف بالفتح، كصبور: الذكر من أولاد الضأن.

تنبيه:

قد تحذف اللام الموطِّئة مع كون القسم مُقدَّرًا قبل الشرط، نحو قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٢١] ، وقولُ بعضهم: ليس هنا قسم مقدر، وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء، كقوله [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

مردود؛ لأن ذلك خاص بالشعر، وكقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: الآية ٧٣] الآية، فهذا لا يكون إلا جوابًا للقسم، وليست مُوَطِّئة في قوله [من الطويل]:

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيَا عَلَيَّ كَمَا أَرَى ... تَبَارِيحَ[1] مِنْ لَيْلَى فَلَلْمَوْتُ أَرْوَحُ

وقوله [من الطويل]:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ اليَوْمَ صَادِقًا ... أَصُمْ فِي نَهَارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا

وقوله [من البسيط]:

أَلِمْ بِزَيْنَبَ إِنَّ البَيْنَ قَدْ أَفِدَا ... قَلَّ الثَّوَاءُ لَئِنْ كَانَ الرَّحِيلُ غَدَا

بل هي في ذلك كلِّهِ زائدة، كما تقدمت الإشارة إليه، أما الأولان، فلأن الشرط قد أُجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة، لم يُجَب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء، فزعم أن الشرط قد يُجاب مع تقدم القسم عليه، وأما الثالث فلأن الجواب قد حُذف مدلولًا عليه بما قبل «إن»، فلو كان ثَمَّ قسمٌ مُقدَّر لزم الإجحاف بحذف جوابين. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الخامس، والسادس، والسابع من أقسام اللام غير العاملة، وهي لام «أل»، ولام أسماء الإشارة، ولام التعجب، فقال:

٥٧٩- وَلامُ «أَلْ» خَامِسُهَا وَالسَّادِسُ ... لامُ إِشَارَةٍ لِبُعْدٍ تَحْرُسُ

٥٨٠- وَسَابِعٌ لامُ تَعَجُّبٍ جُعِلْ ... لَظَرُفَ الرَّجُلُ عَدُّهَا كَمَلْ

(١) التباريح جمع تبريح، يقال: برّح به الأمر تبريحاً: أي جهده.

(**وَلامُ «أَلْ» خَامِسُهَا**) مبتدأ وخبره، أي خامس أقسام اللام غير العاملة لام «أل»، كالرجل، والحارث، وقد تقدّم شرحها مستوفى في باب الهمزة (**وَالسَّادِسُ لامُ إِشَارَةٍ**) أي اللام التي تلحق أسماء الإشارة، وقوله: (**لِبُعْدٍ تَحْرُسُ**) بضم الراء، أي تحفظ معنى بعد المشار إليه، يعني أنها اللام الدالّة على بعده (**وَسَابِعٌ لامُ تَعَجُّبٍ**) أي لام تدلّ على أن مدخولها مراد به معنى التعجب، كما أشار إلى تمثيله بقوله: (**جُعِلْ**) بالبناء للمفعول، أي جعل مثال هذا القسم (**لَظَرُفَ الرَّجُلُ**) أي ما أظرفه، وقوله: (**عَدُّهَا**) مبتدأ، والضمير لأقسام اللام غير العاملة، وقوله: (**كَمَلْ**) بتثليث الميم، وأنسبها هنا الكسر، خبر المبتدإ، أي تمّ عدد أقسامها السبعة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن خامس الأقسام: لام «أل»، كالرجل والحارث، وقد مضى شرحها في باب الهمزة.

وسادسها: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد، أو على توكيده، على خلاف في ذلك[1]، وأصلها السكون، كما في «تلك»، وإنما كُسرت في «ذلك» لالتقاء الساكنين.

وسابعها: لام التعجب، غير الجارّة، نحو «لَظَرُف زيد»، و«لكَرُم عمرو»، بمعنى ما أظرفه، وما أكرمه، ذكره ابن خالويه[2] في كتابه المسمى بـ«الجمل».

قال ابن هشام: وعندي أنها إما لام الابتداء، دخلت على الماضي؛ لشبهه لجموده بالاسم، وإما لام جواب قسم مُقدَّر. انتهى.

قلت: كونها للابتداء - كما قال بعضهم - هو المتعيّن، ويكون التعجب مستفادًا من الصيغة، لا

(١) وحاصل الخلاف أن ابن مالك يقول: إن المراتب اثنان، قربى، ويشار فيها بـ«ذا» فقط، وبعدى، ويشار فيها بـ«ذاك»، فالكاف للبعد، ويجوز إلحاق اللام لتوكيد البعد، فيقال: «ذلك»، وقال ابن الحاجب: إن المراتب ثلاثة، قربى، ويشار فيها بـ«ذا»، ووُسطى، ويشار فيها بـ«ذاك»، فالكاف دالّة على التوسّط، وبعدى، ويشار فيها بـ«ذلك»، وهذا المذهب هو التحقيق، قاله الدسوقيّ رحمه الله في «حاشيته» ١/ ٢٤٧.

(٢) هو الحسين بن أحمد أخذ عن ابن دُريد، وأبي بكر بن الأنباريّ، وله إعراب ثلاثين سورة، و«ليس في كلام العرب»، و«الجمل» في النحو وغيرها، وكان على صلة بسيف الدولة، مات سنة (٣٧٠هـ).

من اللام. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على اللام المفردة بأقسامها، شرع يُبيِّن اللام المركَّبة مع غيرها، مُقدِّمًا «لا»، فقال:

٥٨١- (و«لا» ثَلاثَةٌ لَدَى الأَحْكَامِ ... نَافِيَةٌ بِخَمْسَةِ الأَقْسَامِ

٥٨٢- عَامِلَةٌ كَـ«إنَّ» إنْ جِنسًا نَفَتْ ... .)

(و«لا» ثَلاثَةٌ) أي ثلاثة أقسام (لَدَى الأَحْكَامِ) أي عند بيان أحكامها (نَافِيَةٌ) أي أحدها أن تكون نافية، وقوله: (بِخَمْسَةِ الأَقْسَامِ) الباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [آل عمران: الآية ٧٥] الآية، وهو متعلق بخبر مبتدإ مقدّر، أي هي كائنة على خمسة أقسام، وإضافة «خمسة» لـ«لأقسام» من إضافة الصفة للموصوف، أي على الأقسام الخمسة، أحدها أنها (عَامِلَةٌ كَـ«إنَّ») تنصب الاسم، وترفع الخبر (إنْ جِنسًا نَفَتْ) أي إن أريد بها نفي الجنس تنصيصًا، فخرجت «لا» التي تنفي احتمالًا، فإنها تعمل عمل «ليس»، وسيأتي الكلام عليها.

وحاصل المعنى بإيضاح أن «لا» على ثلاثة أقسام:

[أحدها]: أن تكون نافية، وهذه تنقسم إلى خمسة أقسام:

[أحدها]: أن تكون عاملة عمل «إنّ»، وذلك إن أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتُسمَّى حينئذ تَبْرِئَةً؛ لكونها دلّت على تبرئة جنس اسمها من خبرها، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا، نحو «لا صاحبَ جُودٍ ممقوت»، وقول أبي الطيب [من الطويل]:

فَلاَ ثَوْبَ مَجْدٍ غَيْرَ ثَوْبِ ابْنِ أَحْمَدٍ ... عَلَى أَحَدٍ إلاَّ بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

أو رافعًا، نحو «لا حسنًا فعلُهُ مذموم»، أو ناصبًا، نحو «لا طالعًا جبلًا حاضر»، ومنه «لا خيرًا من زيد عندنا»، وقول أبي الطيب [من المنسرح]:

قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلاَ ... أَقَلَّ مِنْ نَظْرَةٍ أَزَوَّدُهَا

ويجوز رفع «أقلّ» على أن تكون عاملة عمل «ليس». والله تعالى أعلم.

ولما كانت «لا» هذه تُخالف «إنّ» في سبعة أمور بيّن ذلك بقوله:

(..... .... فِي سَبْعَةِ الأُمُورِ «إنَّ» خَالَفَتْ

٥٨٣- نَكِرَةً تَخُصُّ فِي الإِعْمَالِ ... وَبُنِيَ اسْمُهَا بِبَعْضِ الحَالِ

٥٨٤- وَرَافِعُ الخَبَرِ فِيهِ مُخْتَلَفْ ... إذْ أُفْرِدَ الاسْمُ لَدَى كُلِّ السَّلَفْ

٥٨٥- وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ عَلَى اسْمِهَا ... ظَرْفًا وَغَيْرَهُ فَخُذْ بِرَسْمِهَا

٥٨٦- وَجَازَ فِي المَحَلِّ أَنْ يُرَاعَى ... مَعَ اسْمِهَا إِذَا تَشَا إتْبَاعَا

٥٨٧- إلْغَاؤُهَا يَجُوزُ إِنْ تَكَرَّرَتْ ... إنْ عُلِمَ الخَبَرُ حَذْفُهُ ثَبَتْ)

(فِي سَبْعَةِ الأُمُورِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي في الأمور السبعة، وقوله: (إنَّ) في محلّ نصب لقصد لفظه مفعول مقدم لـ(خَالَفَتْ) أي خالفت «لا» «إنّ» في سبعة أمور، أشار إلى أولها بقوله (نَكِرَةً) بالنصب مفعول لـ(تَخُصُّ) بالبناء للفاعل (فِي الإِعْمَالِ) أي حال تحقق عملها، يعني أنه يُشترط في معمولها أن يكون اسمًا نكرة، لا تعمل في المعارف، وأشار إلى الثاني بقوله (وَبُنِيَ اسْمُهَا بِبَعْضِ الحَالِ) ببناء الفعل للمفعول، أي ثانيها أن اسمها يُبنى في بعض أحواله، وذلك إذا لم يكن عاملًا، كما يأتي تحقيقه، وأشار إلى الثالث بقوله (وَرَافِعُ الخَبَرِ) أي الذي عمل الرفع في خبر «لا»، وهو مبتدأ، خبره «مختلَفٌ» (فِيهِ) متعلّق بـ(مُخْتَلَفْ) بصيغة اسم المفعول (إذْ) ظرفيّة متعلّقة بـ«مختلَف» أيضًا (أُفْرِدَ الاسْمُ) بقطع الهمزة للوزن، والفعل مبنيّ للمفعول، أي وقت إفراده، وقوله: (لَدَى كُلِّ السَّلَفْ) أي عند جميع سلف النحاة، يعني أنه إذا كان اسمها مفردًا، نحو «لا رجلَ قائم»، فقد اختلفوا في رافع خبرها، فقيل: مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، وقيل: مرفوع بها.

وأشار إلى الرابع بقوله (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ عَلَى اسْمِهَا) أي الرابع منع تقدّم خبرها على اسمها، سواء كان (ظَرْفًا) نحو «لا رجلَ عند البيت»، فلا تقول: «لا عند البيت رجلَ» (وَغَيْرَهُ) أي وغير ظرف، نحو «لا رجلَ قائمٌ»، فلا تقول: «لا قائمٌ رجلَ»، وقوله: (فَخُذْ بِرَسْمِهَا) كمل به البيت، أي فتمسّك بما أثبت النحاة لها من الأحكام.

وأشار إلى الخامس بقوله **(وَجَازَ فِي الْمَحَلِّ)** أي محلّ «لا» **(أَنْ يُرَاعَى)** بالبناء للمفعول، أي يحافظ عليه، وقوله **(مَعَ اسْمِهَا)** متعلّق بحال، أي حال كونها أي مع اسمها، يعني أنه يجوز مراعاة محلّ «لا» مع اسمها، وهو الرفع بالابتداء **(إِذَا تَشَا)** لغة في «تشاء»، وليس ضرورة **(إِتْبَاعًا)** أي إذا تريد إتباع اسمها بالنعت، أو بالعطف، فترفع النعتَ، والمعطوفَ عليه، نحو «لا رجلَ ظريفٌ فيها»، و«لا رجلَ وامرأةٌ فيها».

وأشار إلى السادس بقوله **(إِلْغَاؤُهَا يَجُوزُ إِنْ تَكَرَّرَتْ)** يعني أنه يجوز إلغاء «لا» ، وعدم عملها إذا تكررت، نحو «لا حول ولا قوّة إلا بالله»، بخلاف «إنّ»، فلا يجوز إلغاؤها بتكرّرها.

وأشار إلى السابع بقوله **(إِنْ عُلِمَ الْخَبَرُ)** فعلٌ ونائب فاعله **(حَذْفُهُ ثَبَتْ)** يعني أنه يجوز حذف خبر «لا» بكثرة إذا كان معلومًا، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٥٠] أي علينا، بخلاف «إن».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لا» هذه تخالف «إنّ» من سبعة أوجه:

[**أحدها**]: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

[**الثاني**]: أن اسمها إذا لم يكن عاملًا، فإنه يُبنَى، قيل: لتضمنه معنى «من» الاستغراقية، وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيب «خمسة عشر».

وبناؤه على ما يُنصَب به لو كان معربًا، فيبنى على الفتح في نحو «لا رجلَ، ولا رجال»، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: الآية ٩٢] الآية، وقوله: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: الآية ٥٠] الآية، وقوله: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: الآية ١٣] الآية.

وعلى الياء في نحو «لا رجُلَينِ»، و«لا قائِمِينَ»، وعن المبرد أن هذا معربٌ؛ لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف.

وتُعُقّب بأنه لو صحّ هذا للزم الإعراب في «يا زيدان»، و«يا زيدون»، ولا قائل به.

وعلى الكسرة في نحو «لا مسلماتِ»، وكان القياس وجوبها، ولكنه جاء بالفتح، وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقها المركب، وفيه رَدٌّ على السِّيرافي، والزجاج، إذ زَعَما أن اسم

«لا» غير العامل معربٌ، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثل «لا رجلَ» عند الفراء «لا جرم»، نحو قوله ـ عز وجل ـ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النّحل: الآية ٦٢] الآية، والمعنى عنده لا بُدَّ من كذا، أو لا مَحَالَةَ في كذا، فحُذفت «من»، أو «في».

وقال قُطْرُب: «لا» رَدٌّ لما قبلها، أي ليس الأمر كما وَصَفُوا، ثم ابتُدِيء ما بعده، و«جَرَمَ» فعلٌ، لا اسمٌ، ومعناه وَجَبَ، وما بعده فاعل.

وقال قوم: «لا» زائدة، و«جَرَمَ» وما بعدها فعل وفاعل، كما قال قطرب، ورده الفراء بأن «لا» لا تزاد في أول الكلام، وسيأتي البحث في ذلك ، إن شاء الله تعالى.

[**والثالث**]: أنِ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها، نحو «لا رجلَ قائمٌ» بما كان مرفوعا به قبل دخولها، وهو المبتدأ[(١)]، لا بها، وهذا القول لسيبويه، وخالفه الأخفش والأكثرون، ولا خلاف بين البصريين في أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملًا.

[**الرابع**]: أن خبرها لا يتقدم على اسمها، ولو كان ظرفًا، أو مجرورًا.

[**الخامس**]: أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها، قبل مُضِيِّ الخبر وبعده، فيجوز رفع النعت، والمعطوف عليه، نحو «لا رجلَ ظريفٌ فيها»، و«لا رجلَ وامرأةٌ فيها».

[**السادس**]: أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت، نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله»، ولك فتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما، بخلاف «إنّ»، فلا يجوز إلغاؤها بتكرارها، نحو قوله [من المنسرح]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلاَ ... وَإِنَّ فِي السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاَ

فلا محيد عن النصب.

[**والسابع**]: أنه يَكثُر حذف خبرها إذا عُلِم نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٥٠] الآية، وقوله: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سَبَإ: الآية ٥١] الآية، وتميم لا تذكره حينئذ. والله تعالى أعلم.

---

(١) وهو «رجلٌ» في المثال؛ لأن «لا» تركبت مع الاسم حتى صارت كالكلمة الواحدة، وحلاًّ محلَّ المبتدإ، لكنها بسبب تركيبها ضعفت عن العمل في الخبر. قاله الدسوقيّ في «حاشيته» ١/٢٤٩.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام «لا» النافية، شرع يبيّن القسم الثاني منها، فقال:

٥٨٨- (وَالثَّانِ مِنْهَا مَا كَـ«لَيسَ» تَعْمَلُ ... وَخَالَفَتْهَا فِي ثَلَاثٍ يَافُلُ

٥٨٩- عَمَلُهَا يَقِلُّ ثُمَّ فِي الخَبَرْ ... يَقِلُّ ذِكْرُهُ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ

٥٩٠- وَثَالِثٌ يُشْتَرَطُ التَّنْكِيرُ فِي ... مَعْمُولِهَا وَالخُلْفُ عَنْهُمُ قُفِي)

(وَالثَّانِ مِنْهَا) أي الوجه الثاني من أوجه «لا» النافية، وهو مبتدأ، أو خبر مقدم لقوله **(مَا)** موصولة **(كَـ«لَيسَ» تَعْمَلُ)** أي تعمل مثل عمل «ليس»، وهو أن تدخل على المبتدإ والخبر، فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، نحو «لا رجلٌ قائمًا» **(وَخَالَفَتْهَا)** أي خالفت «لا» «ليس» **(فِي ثَلَاثٍ)** أي في ثلاث جهات، وقوله **(يَافُلُ)** كمل به البيت، وهو اسم ملازم للنداء، وليس مرخّمًا من فلان على الأصحّ، كما تقدّم بيانه.

ثم أشار إلى الجهة الأولى بقوله **(عَمَلُهَا يَقِلُّ)** يعني أنها تخالفها في قلّة العمل حتى أنكره بعضهم. وأشار إلى الثانية بقوله **(ثُمَّ فِي الخَبَرْ)** أي ثم خالفتها في خبرها أيضًا، حيث **(يَقِلُّ ذِكْرُهُ)** أي ذكر خبر «لا»، حتى ادعى بعضهم أنه لم يظفر به. وقوله **(وَنَصْبُهُ ظَهَرْ)** أشار به إلى الردّ على من قال: إن خبرها مرفوع، أي ظهر نصب خبر «لا» في كلام العرب، نحو قوله [من الطويل]:

تَـعَـزَّ فَـلَا شَـيْءٌ عَـلَـى الأَرْضِ بَـاقِـيَـا

فلا وجه لإنكاره.

ثم ذكر الثالثة بقوله **(وَثَالِثٌ)** مما خالفت فيه «لا» «ليس» أنه **(يُشْتَرَطُ التَّنْكِيرُ فِي مَعْمُولِهَا)** نحو «لا رجلٌ قائمًا»، ولا تعمل في المعارف، فلا تقول: «لا زيدٌ قائمًا» **(وَالخُلْفُ)** مبتدأ **(عَنْهُمُ)** أي عن النحاة، وقوله **(قُفِي)** بالبناء للمفعول، أي اتُّبِعَ، يعني أنهم اختلفوا فيما ذُكر من الجهات الثلاث.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أقسام «لا» النافية أن تكون عاملة عمل «ليس»، كقوله [من مجزوّ الكامل]:

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِـيـرَانِـهَـا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

وإنما لم يُقدِّروها مهملةً، والرفع بالابتداء؛ لأنها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر؛ لجواز تركه في الشعر.

و «لا» هذه تخالف «ليس» من ثلاث جهات:

[إحداها]: أن عملها قليلٌ حتى ادُّعِي أنه ليس بموجود.

[الثانية]: أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يَظفَر به، فادّعَى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع، ويرده قوله [من الطويل]:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وأما قوله [من الطويل]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

فلا دليل فيه كما تَوَهَّم بعضهم؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفًا، وغير استثناء.

[الثالثة]: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافًا لابن جني، وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة[١] [من الطويل]:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وعليه بنى المتنبي قوله [من الطويل]:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى ... فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

تنبيه:

إذا قيل: «لا رجلَ» في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس، ويقال في توكيده[٢]: «بل امرأة»، وإن قيل: بالرفع تعيّن كونها عاملة عمل «ليس»، وامتنع أن تكون مهملة، وإلا تكررت

---

(١) هو النابغة الجعديّ قيس بن عبد الله، أبو ليلى، شاعر مخضرم من المعمرين، أسلم، وكانت له صحبة، شهد صفين، مات سنة (٥٠هـ).

(٢) قوله: «في توكيده إلخ» وجهه أن «بل» تفيد تقرير النفي الذي قبلها، وتُثبتُ ضدّه لما بعدها، وتقريره هو معنى التوكيد المعنويّ، فإذا قلت: بل امرأة فكأنك كررت جملة «لا رجل» مرّتين. دسوقي ٢/٨١.

كما سيأتي، واحتمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة، ويقال في توكيده على الأول: «بل امرأة»، وعلى الثاني: «بل رجلان، أو رجال»، وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويَرُدُّ عليهم نحو قوله [من الطويل]:

* تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا... * البيت.

وإذا قيل: «لا رجلٌ، ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتمل كون «لا» الأولى عاملة في الأصل عمل «إنّ»، ثم أُلغيت لتكرارها، فيكون ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، وأن تكون عاملة عمل «ليس»، فيكون ما بعدها مرفوعًا بها، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين، إن قُدِّرت «لا» الثانية تكرارا للأولى، وما بعدها معطوفًا، فإن قُدِّرت الأولى مهملة، والثانية عاملة عمل «ليس»، أو بالعكس، فالظرف خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، كما في قولك: «زيد وعمرو قائم»، ولا يكون خبرًا عنهما؛ لئلا يلزم محذوران: كونُ الخبر الواحد مرفوعًا ومنصوبًا، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها من زيتٍ، ولا مصابيحَ» بالفتح احتمل كون الفتحة بناءً، مثلُها في «لا رجال»، وكونها علامة للخفض بالعطف، و«لا» مهملةٌ، فإن قُلته بالرفع احتمل كون «لا» عاملة عَمَل «ليس»، وكونها مهملةً، والرفعُ بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ﴾ [يونس: الآية ٦١] الآية، فظاهرُ الأمر جوازُ كون ﴿أَصْغَرَ﴾ [يونس: الآية ٦١] و﴿أَكْبَرُ﴾ [البقرة: الآية ٢١٧] معطوفين على لفظ ﴿مِثْقَالَ﴾ [النساء: الآية ٤٠]، أو على محله، وجوازُ كون «لا» مع الفتح تبرئةً، ومع الرفع مهملةً، أو عاملة عمل «ليس»، ويُقوِّي العطفَ أنه لم يُقرأ في سورة سبأ في قوله سبحانه: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ [سبأ: الآية ٣] الآية إلا بالرفع لمّا لم يوجد الخفض في لفظ ﴿مِثْقَالَ﴾ [النساء: الآية ٤٠]، ولكن يُشكِل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب، كما أنك إذا قلت: «ما مررت برجل إلا في الدار» كان إخبارًا بثبوت مرورك برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعيَّنَ أن الوقف على ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: الآية ١٤٤] وأن ما بعدها مستأنفٌ، وإذا ثبت ذلك في سورة يونس، قلنا به في سورة سبأ، وأن الوقف

على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ١١]، وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعًا للنقل، وجَوَّز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى ﴿يَعْزُبُ﴾ [يونس: الآية ٦١] يَخفى، بل يَخرُج إلى الوجود. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من أقسام «لا» النافية، شرع يبيِّن القسم الثالث، فقال:

٥٩١- (وَثَالِثُ الأَوْجُهِ أَنْ تَكُونَا عَاطِفَةً فَشَرْطُهَا أُبِينَا
٥٩٢- ثَلاَثَةٌ تَقَدُّمُ الإِثْبَاتِ وَالأَمْرِ وَالنِّدَا وَثَانٍ آتِي
٥٩٣- عَدَمُ الاقْتِرَانِ بِالْعَوَاطِفِ وَالْمُتَعَاطِفَانِ فِي التَّخَالُفِ)

(وَثَالِثُ الأَوْجُهِ) أي القسم الثالث من أقسام «لا» النافية (أَنْ تَكُونَا) بألف الإطلاق، واسمها ضمير «لا»، وخبرها قوله (عَاطِفَةً) والمصدر المؤوّل مبتدأ، خبرُه «ثالثُ الأوجه»، أي كونها عاطفة ثالث الأقسام (فَشَرْطُهَا أُبِينَا) مبتدأ وخبره، والألف إطلاقية، والفعل مبنيٌّ للمفعول، وقوله (ثَلاَثَةٌ) منصوب على الحال، يعني أن شروط كونها عاطفةً ثلاثة، أشار إلى الأول بقوله (تَقَدُّمُ الإِثْبَاتِ) أي أحدها: أن يتقدّمها إثبات، نحو «جاء زيدٌ، لا عمرو»، (وَالأَمْرِ) بالجرّ عطفًا على «الإثبات»، والواو بمعنى «أو» أي أو تقدّم الأمر عليها، نحو «اضرب المجرم، لا المحسن» (وَالنِّدَا) الواو بمعنى «أو» أيضًا، أي أو تقدّم نداء عليها، نحو «يا ابن أخي، لا ابن عمّي».

وأشار إلى الثاني بقوله (وَثَانٍ) أي من شروط كونها عاطفة (آتِي) اسم فاعل من «أتى»، وُقف عليه بردّ الياء، وهو جائز، وإن كان حذفها هو الغالب، كما قال في «الخلاصة»:

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبِ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

وقد قرأ ابن كثير قوله ﷻ: ﴿ولكل قوم هادي﴾ بإثبات الياء، فقوله: «وثان» مبتدأ، خبره «آتي»، وقوله (عَدَمُ الاقْتِرَانِ بِالْعَوَاطِفِ) بدل من آتي، أي ثاني شروط عطفها عدم اقترانها بحرف من حروف العطف، نحو «جاء زيد، لا بل عمرو»، فإن العاطف «بل»، و«لا» ردّ لما قبلها وأشار إلى الثالث بقوله (وَالْمُتَعَاطِفَانِ فِي التَّخَالُفِ) أي الشرط الثالث لعطفها أن يقع تخالف بين متعاطفيها، فلا يجوز أن تقول: «جاءني رجلٌ، لا زيدٌ»؛ لأن رجلًا يصدق على زيد، بل تقول:

«جاءني رجلٌ، لا امرأة».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الوجه الثالث من أوجه «لا» النافية أن تكون عاطفة، ولها ثلاثة شروط:

[**أحدها**]: أن يتقدمها إثبات، «كجاء زيد لا عمرو»، أو أمر، كـ«اضرب زيدا لا عمرًا»، قال سيبويه: أو نداء، نحو «يا ابن أخي لا ابن عمي»، وزعم ابن سعدان(1) أن هذا ليس من كلامهم.

[**الثاني**]: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو»، فالعاطف «بل»، و«لا» رَدٌّ لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، فالعاطف الواو، و«لا» توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ«لا»، وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا أيضا في قوله ﷻ: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٧].

[**والثالث**]: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز «جاءني رجل لا زيد»؛ لأنه يصدق على «زيد» اسم الرجل، بخلاف «جاءني رجل لا امرأة».

ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي، خلافا للزجاجيّ، أجاز «يقوم زيد لا عمرو»، ومنع «قام زيد لا عمرو»، وما منعه مسموع، فمنعه مدفوع، قال امرؤ القيس [من الطويل]:

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ ... عُقَابُ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ(2)

«دِثَار»: اسم راعٍ، و«حلّقت»: ذهبت، و«اللبون»: نُوق ذواتُ لبن، و«تَنُوفي»: جبل عال، و«القواعل»: جبالٌ صغار.

وقوله: إن العامل مقدر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو، إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحةُ العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف، لامتنع «ليس زيد قائمًا ولا قاعدًا».

---

(1) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفيّ النحويّ المقرىء، ولد سنة (١٦١هـ) ومات سنة (٢٣١هـ). «بغية الوعاة» ١/١١١.

(2) المعنى: كأن هذا الراعي حلّقت بنوقه عُقبان هذا الجبل العالي، لا عقبان هذه الجبال الصغار، والشاهد في قوله: «لا عقاب» ، فإنه عطف على عقاب الذي هو فاعل الفعل الماضي، وهو حلّقت. انتهى «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٥٢.

والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثالث من أقسام «لا» النافية، شرع يبيّن القسم الرابع، فقال:

٥٩٤- (وَكَوْنُهَا الْجَوَابَ وَجْهٌ رَابِعُ ... مُنَاقِضًا نَعَمْ يَكُونُ الْوَاقِعُ)

(**وَكَوْنُهَا الْجَوَابَ**) بالنصب خبرًا مقدّمًا لـ«كون» واسمها قوله: (**وَجْهٌ رَابِعٌ**) من أوجه «لا» النافية.

ومعنى قوله (**مُنَاقِضًا نَعَمْ يَكُونُ الْوَاقِعُ**) أن «لا» الواقعة جوابًا يكون معناها مناقضًا لمعنى «نعم»؛ لأن «نعم» تقرّر ما قبلها، سواء كان إيجابًا أو نفيًا، بخلاف «لا»، فإنها تنفي ما قبلها إيجابًا أو نفيًا.

فقوله: «مناقضًا» خبر مقدّم لـ«يكون»، و«نعم» مفعول «مناقضًا» لاعتماده على ذي خبر. قاله الناظم.

والمراد بالواقع معناها، يعني أن معناها يكون مناقضًا لمعنى «نعم»، فإذا قيل: «أجاء زيد»، فقلت: «لا» يكون نفيًا لمجيئه، ولو قلت: «نعم» لكان إثباتًا له، وهكذا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الوجه الرابع من أوجه «لا» النافية أن تكون جوابًا مناقضًا لـ«نعم». وهذه تُحذَف الجُمَل بعدها كثيرًا، يقال: «أجاءك زيد؟»، فتقول: «لا»، والأصل: لا لم يجيء. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الوجه الخامس من أوجه «لا» النافية بقوله:

٥٩٥- (إِتْيَانُهَا بِغَيْرِ مَا قَدْ سَبَقَا ... خَامِسُ أَوْجُهٍ لَهَا تَحَقَّقَا

٥٩٦- وَفِي مُعَرَّفٍ وَكُلِّ نَكِرَتْ ... لَمْ تَنْتَصِبْ وَالْمَاضِ حَتْمًا كُرِّرَتْ

٥٩٧- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبَلَ الْمُرَادِ ... كَكَوْنِهِ الدُّعَاءَ فِي الْإِيرَادِ)

(**إِتْيَانُهَا**) أي مجيء «لا» النافية (**بِغَيْرِ مَا قَدْ سَبَقَا**) بألف الإطلاق، أي بغير الأوجه المتقدمة (**خَامِسُ أَوْجُهٍ لَهَا**) أي هو الوجه الخامس لـ«لا»، وقوله (**تَحَقَّقَا**) بألف الإطلاق أيضًا حال، أي حال كون ذلك متحققًا (**وَفِي مُعَرَّفٍ**) متعلّق بـ«كرّرت»، يعني أنه يجب تكرارها إذا دخلت على المعرفة، نحو «لا في الدار زيد ولا عمرو» (**وَكُلِّ نَكِرَتْ**) بالوقف على تاء التأنيث في المفرد، وهو جائز، كما في قول الشاعر [من مشطور الرجز]:

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّي مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ
كَادَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وَكَادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وإن كان الغالب الوقف عليها بإبدالها هاء، كما قال في «الخلاصة»:

فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ ... مَا لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

وقوله **(لَمْ تَنْتَصِبْ)** صفة لـ«نكرة»، أي لم تعمل فيه «لا» النصب.

والمعنى أنه يجب تكرار «لا» إذ دخلت على نكرة لم تعمل فيها، نحو «لا في البيت رجل ولا امرأة»، واحترز بذلك عما إذا عملت فيه، فلا يجب تكرارها، فتقول: «لا رجل في الدار»، وقد تقدّم بيان ذلك في محلّه **(وَالمَاضِ)** بحذف الياء للتخفيف، يعني أنه إذا دخلت على الماضي وجب تكرارها أيضًا، نحو ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: الآية ٣١]، وقوله **(حَتْمًا كُرِّرَتْ)** بالبناء للمفعول، عائد على الأقسام الثلاثة: المعرفة، والنكرة التي لم تعمل فيها، والماضي.

(مَا) مصدريّة ظرفيّة **(لَمْ يَكُنْ)** أي الماضي **(مُسْتَقْبَلَ المُرَادِ)** أي مستقبل المعنى، يعني أنه إنما يجب تكرار «لا» مع الماضي مدّة عدم كون المقصود منه معنى المستقبل، وإلا فلا يجب تكرارها، وذلك **(كَكَوْنِهِ الدُّعَاءَ فِي الإِيرَادِ)** أي كأن يريد المتكلّم بالماضي الدعاء، نحو «لا شَلّت يداك».

فقوله: «ككونه» الضمير للماضي، أي ككون الماضي مرادًا منه معنى الدعاء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الخامس من أوجه «لا» النافية أن تكون على غير ما سبق من الأوجه[1]، فإن كان ما بعدها جملة اسمية، صدرها معرفة، أو نكرة، ولم تعمل فيها، أو فعلًا ماضيًا لفظًا وتقديرًا وجب تكرارها[2].

(١) هي كونها عاملة عمل «إنّ»، أو عاملة عمل «ليس»، أو كونها عاطفة، أو مناقضة لـ«نعم». راجع «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٥٢.

(٢) حاصله أنها إما أن تدخل على جملة، أو مفرد، والجملة إما اسميّة، أو فعليّة، والاسميّة، إما مصدّرة بالمعرفة، أو النكرة غير العاملة فيها، والفعليّة إما ماضويّة، أو مضارعيّة، فقوله: «ولم تعمل» راجع للنكرة، وأما المعرفة فمعلوم أنها لا تعمل فيها. قاله الدسوقيّ في «حاشيته» ١/٢٥٢.

مثال المعرفة قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: الآية ٤٠]، وإنما لم تُكرَّر في «لا نَوْلُكَ[1] أن تفعل»؛ لأنه بمعنى لا ينبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه، كما فتحوا في «يَذَرُ» حملا على «يَدَعُ»؛ لأنهما بمعنىً، ولولا أن الأصل في «يذر» الكسر لَمَا حُذفت الواو، كما لم تُحذف في يَوْجَل.

ومثال النكرة التي لم تعمل فيها «لا» قوله عز وجل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: الآية ٤٧]، فالتكرار هنا واجب، بخلافه في قوله: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: الآية ٢٣].

ومثال الفعل الماضي قوله عز وجل: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: الآية ٣١]، وفي الحديث: «فإن المُنْبَتّ لا أرضًا، قطع ولا ظهرًا أبقى»[2] وقول الهذلي[3]: «كيف أغْرَمُ مَن لا شَرِب ولا أكل، ولا نَطَق ولا استهل». وإنما تُرك التكرار في «لا شَلَّت يداك»، و«لا فَضَّ الله فاك»، وقوله [من الطويل]:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وقوله [من المنسرح]:

لَا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي[4] هَلْ ... يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ؟

لأن المراد الدعاء، فالفعل مستقبل في المعنى، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضيّ، إلا أنه ليس دعاءً قولك: «والله لا فعلتُ كذا»، وقول الشاعر [من البسيط]:

حَسْبُ المُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمُ ... تَاللهِ لَا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ

وشذّ ترك التكرار في قوله [من الرجز]:

(١) قوله: «لا نولك إلخ» هو مصدر بمعنى التناول، والمراد منه اسم المفعول، أي ليس متناولك، ولا مفعولك هذا الفعل، أي لا ينبغي لك هذا الفعل. انتهى «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٥٢.

(٢) رواه البزار. انظر الجامع الصغير، وكشف الخفا ١/٢٥٧.

(٣) هو حَمَل بن النابغة الهُذَلِيّ، قال ذلك عند ما أمر النبيّ - صلى الله عليه وسلم - بأداء الدية عن الجنين، والحديث في «الصحيحين».

(٤) بإظهار كسرة الياء للضرورة.

لاهُـمَّ إنَّ الحَارِثَ بْـنَ جَـبَـلَـهْ زَنـا عَـلَـى أَبِـيـهِ ثُـمَّ قَـتَـلَـهْ
وَكَـانَ فِي جَـارَاتِـهِ لا عَـهْـدَ لَـهْ وَأَيُّ أَمْـرٍ سَـيِّءٍ لا فَـعَـلَـهْ

«زَنَا» بتخفيف النون، كذا رواه يعقوب، وأصله «زَنَأ»(١) بالهمز بمعنى ضَيَّق، ورُوي بتشديدها، والأصل زنى بامرأة أبيه، فحذف المضاف، وأناب «على» عن الباء.

وقال أبو خِراش الهذلي: وهو يطوف بالبيت [من الرجز]:

إنْ تَـغْـفِـرِ الـلَّـهُـمَّ تَـغْـفِـرْ جَـمًّـا وَأَيُّ عَـبْـدٍ لَـكَ لا أَلَمَّا

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ﴾ [البَلَد: الآية ١١]، فإن «لا» فيه مكررة في المعنى؛ لأن المعنى: فلا فَكَّ رقبةً ولا أطعم مسكينًا؛ لأن ذلك تفسير للعقبة، قاله الزمخشري، وقال الزجاج: إنما جاز؛ لأن ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البَلَد: الآية ١٧] معطوف عليه، وداخل في النفي، فكأنه قيل: فلا اقتحم، ولا آمن. انتهى.

قال ابن هشام: ولو صحّ لجاز لا أكل زيد وشرب. وقال بعضهم: «لا» دعائية، دعاء عليه ألا يفعل خيرًا، وقال آخر: تحضيضٌ، والأصل فألَا اقتحم، ثم حُذفت الهمزة، وهو ضعيف.

قلت: الأقرب ما قاله الزمخشريّ. والله تعالى أعلم.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبرٍ، أو صفةٍ، أو حالٍ، نحو «زيد لا شاعرٌ ولا كاتب»، و«جاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا»، ونحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٨] الآية، وقوله: ﴿وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ * لَّا بَارِدٖ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣ - ٤٤]، وقوله: ﴿وَفَٰكِهَةٖ كَثِيرَةٖ * لَّا مَقۡطُوعَةٖ وَلَا مَمۡنُوعَةٖ﴾ [الواقعة: ٣٢ - ٣٣]، وقوله: ﴿مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾ [النُّور: الآية ٣٥] الآية.

وإن كان ما دخلت عليه فعلًا مضارعًا لم يجب تكرارها نحو قوله ﷻ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ الآية [النساء: ١٤٨]، وقوله: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا﴾ [الأنعام: الآية ٩٠]

---

(١) قال الأمير ١/١٩٩: لا حاجة لهذا على التخفيف، بل هو للفاحشة المعلومة؛ لتضمّنه معنى العداء، وإنما الضيق بالتشديد، فقد انقلب على ابن هشام الكلام سهواً. انتهى.

الآية، وإذا لم يجب أن تُكرَّر في «لا نَوْلُك أن تفعل»؛ لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع، فأن لا يجب في المضارع أحق.

ويتخلص المضارع بها للاستقبال، عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك؛ لصحة قولك «جاء زيد لا يتكلم» بالاتفاق، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال.

ولما كان من أقسام «لا» النافيةِ المعترضةُ بين الخافض والمخفوض، والناصب والمنصوب، والجازم والمجزوم بيّن ذلك بقوله:

٥٩٨- (وَبَيْنَ خَافِضٍ وَمَخْفُوضٍ أَتَتْ وَنَاصِبٍ وَبَيْنَ مَنْصُوبٍ ثَبَتْ
٥٩٩- وَبَيْنَ جَازِمٍ وَمَجْزُومٍ تَرِدْ نَافِيَةً مُعْتَرِضَةً خُذْ وَاعْتَمِدْ)

(وَبَيْنَ خَافِضٍ وَمَخْفُوضٍ أَتَتْ) أي وردت «لا»، نحو «جئت بلا زاد» **(نَاصِبٍ وَبَيْنَ مَنْصُوبٍ)** ولو قال: «وَبَيْنَ نَاصِبٍ وَمَنْصُوبٍ» لكان أولى، أي وأتت بينهما، نحو ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحَدِيد: الآية ٢٩]، وقوله **(ثَبَتْ)** كمل به البيت، أي تحقق دخولها **(وَبَيْنَ جَازِمٍ وَمَجْزُومٍ تَرِدْ)** أي تأتي، نحو ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ﴾ [الأنفَال: الآية ٧٣] وقوله: **(نَافِيَةً مُعْتَرِضَةً)** راجع إلى الثلاثة، أي حال كونها باقية على معنى النفي، معترضةً بين هذه الأشياء، وتسكين هائه بلا وقف ضرورة، وقوله **(خُذْ وَاعْتَمِدْ)** تكميل للبيت، أي خذ هذه القاعدة، واعتمد عليها؛ لورودها في كلام العرب نظمًا ونثرًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن من أقسام «لا» النافية المعترضةَ بين الخافض والمخفوض، نحو «جئت بلا زاد»، و«غضبت من لا شيء»، وبين الناصب والمنصوب، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وبين الجازم والمجزوم، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ﴾ [الأنفال: الآية ٧٣].

وعن الكوفيين أنها في الأولى اسم، وأن الجارّ دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة.

واستظهر الدمامينيّ رأيهم بأنها كلمة لا يصحّ أصل المعنى إلا بوجودها، فلا تصلح للحذف،

فلا تكون زائدة، وقد وُجد فيها خَصِّيصَةٌ من خصائص الاسم، وهي دخول حرف الجرّ عليها. انتهى (١).

وغيرهم يراها حرفًا، ويسميها زائدة، كما يسمون «كان» في نحو «زيد كان فاضل» زائدةً، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضيّ والانقطاع، فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة «لا» في نحو «غضبت من لا شيء»، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى، كما في مسألة «كان»، وكذلك «لا» المقترنة بالعاطف، في نحو «ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ»، ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة، ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ«لا» صار الكلام نصًّا في المعنى الأول، نعم هي في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: الآية ٢٢] لمجرد التوكيد، وكذا إذا قيل: «لا يستوي زيد ولا عمرو».

قلت: ما ذهب إليه الكوفيون من أنها اسم أرجح عندي، كما استظهره الدمامينيّ، فيما سبق من كلامه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

اعتراض «لا»(٢) بين الجار والمجرور، في نحو «غضبت من لا شيء»، وبين الناصب والمنصوب في نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: الآية ١٥٠]، وبين الجازم والمجزوم في نحو قوله: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام: الآية ١٥٨] الآية دليلٌ على أنها ليس لها الصدر، بخلاف «ما» اللهم إلا أن تقع في جواب القسم، فإن الحروف التي يُتلقَّى بها القسم كلُّها لها الصدر، ولهذا قال سيبويه في قوله [من البسيط]:

(١) انظر «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٥٤.
(٢) قوله: «اعتراض لا» مبتدأ، وقوله: «وتقدم» عطف عليه، وقوله: «دليل» خبر المبتدإ.

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ   وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

إن التقدير: على حب العراق، فحُذف الخافض، ونُصِب ما بعده بوصول الفعل إليه، ولم يجعله من باب «زيدًا ضربته»؛ لأن التقدير: لا أطعمه، وهذه الجملة جواب لآليت، فإن معناه حلفت.

وقيل: لها الصدر مطلقًا، وقيل: لا مطلقًا، والصواب الأول. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام «لا» الثلاثة، وهي «لا» النافية، شرع يُبيِّن القسم الثاني، وهي «لا» الناهية، فقال:

٦٠٠- (وَ«لَا») تَجِي تُفِيدُ تَرْكَ الْفِعْلِ   تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَعْلِي
٦٠١- وَتَقْتَضِي الْجَزْمَ وَالاسْتِقْبَالَا   مُخَاطِبًا أَوْ غَيْرَهُ مَقَالَا
٦٠٢- وَجَزْمُهَا فِي النَّهْيِ وَالدُّعَا كَمَا   فِي الالْتِمَاسِ أَوْ سِوَاهَا فَافْهَمَا

(**وَ«لَا» تَجِي**) مبتدأ وخبره، و«تجي» مضارع «جا» لغة في «جاء» بالهمزة (**تُفِيدُ تَرْكَ الْفِعْلِ**) بالنصب على المفعولية على حذف مضاف، والجملة في محل نصب على الحال، أي حال كونها مفيدة طلب ترك الفعل، وهي اللام المسمّاة بـ«لا» الناهية (**تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَعْلِي**) أي هي مخصوصة بالدخول على الفعل المضارع، ووصفه بـ«المستعلي» لأنه أشرف أنواع الفعل، حيث أُعرب، بخلاف قسيميه: الماضي والأمر (**وَتَقْتَضِي الْجَزْمَ**) أي وتطلب جزم المضارع (**وَالاسْتِقْبَالَا**) أي تقتضي كونه مستقبلا، يعني أنها تُخلِّصه لمعنى الاستقبال بعد أن كان محتملًا له وللحال (**مُخَاطِبًا**) أي سواء كان المطلوب مخاطبًا، نحو ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَوٰٓا﴾ [آل عمران: ١٣٠] (**أَوْ غَيْرَهُ**) أي غير مخاطب، وهو المتكلّم، نحو «لا أرينك هاهنا»، والغائب، نحو ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾ [الحجرات: الآية ١١]، وقوله (**مَقَالَا**) منصوب على التمييز، أي من حيث القول (**وَجَزْمُهَا فِي النَّهْيِ**) مبتدأ وخبره، أي جزم «لا» للمضارع يكون في النهي، كالأمثلة المذكورة (**وَالدُّعَا**) نحو ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٦] (**كَمَا فِي الالْتِمَاسِ**) أي كما يقع في حال الالتماس، وهو قولك لنظيرك، غير مستعل عليه: «لا تفعل» (**أَوْ سِوَاهَا**) أي غير المعاني المذكورة، مثل التهديد، كأن تقول لولدك: «لا تطعني» (**فَافْهَمَا**) أي فافهم هذه المعاني التي تُستعمل لها «لا» الناهية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الوجه الثاني من أوجه «لا» الثلاثة أن تكون موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطبًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المُمتحَنة: الآية ١] الآية، أو غائبًا، نحو قوله: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عِمران: الآية ٢٨] الآية، أو متكلمًا، نحو «لا أرينك هاهنا» وقوله [من البسيط]:

٦٠٣- لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا ... كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دُوَّارِ(1)

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مُقام السبب، والأصل لا تكن ها هنا فأراك، ومثله في الأمر قوله تعالى: ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبَة: الآية ١٢٣] الآية، أي وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك، وإنما عُدِل إلى الأمر بالوُجدان تنبيهًا على أنه المقصود لذاته، وأما الإغلاظ فلم يُقصَد لذاته، بل ليجدوه، وعكسه قوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: الآية ٢٧] الآية، أي لا تَفتتنوا بفتنة الشيطان.

تنبيه:

اختُلِف في «لا» من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: الآية ٢٥] الآية على قولين:

[أحدهما]: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عُدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض، وأُسند هذا المسبب إلى فاعله، وعلى هذا فالإصابة خاصةٌ بالمتعرضين، وتوكيد الفعل بالنون واضح؛ لاقترانه بحرف الطلب، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢]، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، فوجب إضمار القول، أي واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قول

(1) «الربرب»: القطيع من بقر الوحش، واستعاره هنا للنسوة، والحور جمع حوراء، من الحَوَر، وهو شدّة سواد الحدقة في شدة بياضها، والنعاج: إناث بقر الوحش، ودُوّار بالضم والتشديد: مستدار الرمل يدور حوله الوحش، أو صنم تدور حوله النساء. «شرح أبيات المغني» باختصار ٥/٣-٤.
ويُروى عجزه: مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ.

الشاعر [من الرجز]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ ... جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

[الثاني]: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

[أحدهما]: أن الجملة صفة لـ«فتنة»، ولا حاجة إلى إضمار قول؛ لأن الجملة خبرية، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذًّا، مثله في قوله [من الطويل]:

فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا(1) ... وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

بل هو في الآية أسهل؛ لعدم الفصل، وهو فيهما سماعي، والذي جوّزه تشبيه «لا» النافية بـ«لا» الناهية، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامّةً للظالم وغيره، لا خاصّة بالظالمين، كما ذكره الزمخشريّ؛ لأنها قد وُصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم.

[والثاني]: أن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضًا خارجًا عن القياس شاذًّا، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشريّ، وهو فاسدٌ؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة، وقوله: إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، لا من جنس الجواب، ألا ترى أنك تقدر في «ائتني أكرمك» إن تأتني أكرمك، نعم يصح الجواب في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النَّمل: الآية ١٨] الآية؛ إذ يصح إن تدخلوا لا يحطمنكم، ويصح أيضًا النهي على حدّ «لا أرينك هاهنا»، وأما الوصف فيأتي مكانه هنا أن تكون الجملة حالاً، أي ادخلوها غير محطومين، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعي، وعلى النهي قياسي.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي، سواء كان للتحريم، كما تقدم، أو للتنزيه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٧] الآية، وكونها للدعاء، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٦] الآية، وقول الشاعر [من الطويل]:

يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَنِي ... وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا

(1) اللحي: اللوم.

وقول الآخر [من الوافر]:

فَلاَ تَشْلَلْ يَدٌ فَتَكَتْ بِعَمْرٍو ... فَإِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ وَلَنْ تُضَامَا

ويحتمل النهيَ والدعاءَ قولُ الفرزدق [من الطويل]:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلاَ نَعُدْ ... لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ(١)

أي العظيم البطن.

وكونها(٢) للالتماس، كقولك لنظيرك غيرَ مُستعْلٍ عليه: «لا تفعل كذا»، وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره، كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: «لاتطعني».

وليس أصل «لا» التي يُجزم الفعل بعدها لامَ الأمر، فزيدت عليها ألف، خلافًا لبعضهم، ولا هي النافية، والجزم بلام أمر مقدرة، خلافًا للسهيلي. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

ترك الناظم رحمه الله القسم الثالث من أقسام «لا» الثلاثة سهوًا، فقلت تتميمًا للأقسام:

(وَثَالِثُ الأَقْسَامِ «لاَ» الزَّائِدَةْ ... تَقْوِيَةُ الْكَلاَمِ قُلْ فَائِدَةْ)

(وَثَالِثُ الأَقْسَامِ «لاَ» الزَّائِدَةُ) أي القسم الثالث من أقسام «لا» هي الزائدة، دخولها في الكلام كخروجها، من حيث صحّة التركيب، واستقامته، لا من حيث حصول التأكيد له، فإنه لا يحصل إلا بها، كما أشرت إليه بقولي **(تَقْوِيَةُ الْكَلاَمِ قُلْ فَائِدَةْ)** أي فائدتها أنها تقوّي الكلام، وتؤكّده.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من أقسام «لا» الثلاثة، هي الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده، نحو قوله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ * أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: الآية ١٢] الآية، ويوضحه الآية الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن

(١) فسره في «الصحاح» و«القاموس» بالأكول، وفسره ابن هشام بالعظيم البطن.

(٢) بالجر عطفًا على قوله للنهي من قوله: ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبية للجزم الخ.

تَسْجُدَ﴾ [ص: الآية ٧٥]، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: الآية ٢٩] الآية، أي ليعلموا، وقول الشاعر [من الطويل]:

وَيَلْحَيْنَنِي(١) فِي اللَّهْوِ أَنْ لاَ أُحِبَّهُ ... وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلِ

وقوله [من الطويل]:

أَبَى جُودُهُ لاَ الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... نَعَمْ مِنْ فَتًى لاَ يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهْ

وذلك في رواية من نصب «البخل»، فأما من خفض فـ«لا» حينئذ اسم مضاف؛ لأنه أريد به اللفظ، وشرح هذا المعنى أنّ كلمة «لا» تكون للبخل، وتكون للكرم، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل: «أعطني، أو هل تعطيني؟» كانت للبخل، فإن وقعت بعد قوله: «أتمنعني عطاءك، أو أتحرمني نَوَالَك؟» كانت للكرم، وقيل: هي غير زائدة أيضًا في رواية النصب، وذلك على أن تُجعَل اسمًا مفعولًا، و«البخل» بدلًا منها، قاله الزجاج، وقال آخر: «لا» مفعول به، و«البخل» مفعول لأجله، أي كراهية البخل، مثل قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: الآية ١٧٦] الآية، أي كراهية أن تضلوا، وقال أبو علي في «الحجة»: قال أبو الحسن: فسرته العرب أَبَى جودُهُ البخلَ، وجعلوا «لا» حشوًا. انتهى.

وكما اختُلِف في «لا» في هذا البيت، أنافية أم زائدة؟ كذلك اختُلِفَ فيها في خمسة مواضع من القرآن الكريم، وإليه أشار الناظم بقوله:

٦٠٤- (وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ ... مِنْ كَلِمَاتِ رَبِّنَا لِمَنْ يَعِي

٦٠٥- نَافِيَةٌ أَمْ هِيَ فِيهِ زَائِدَهْ ... لاَ أُقْسِمُ الَّتِي مِرَارًا وَارِدَهْ)

(وَاخْتَلَفُوا) أي النحاة **(فِي خَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ)** من إضافة الصفة للموصوف، أي المواضع الخمسة **(مِنْ كَلِمَاتِ رَبِّنَا)** ـ سبحانه وتعالى ـ، وقوله **(لِمَنْ يَعِي)** أي بياني هذا أو نظمي له لمن يريد أن يحفظ ذلك **(نَافِيَةٌ أَمْ هِيَ فِيهِ زَائِدَهْ)** أي اختلفوا هل «لا» في هذه المواضع زائدة للتأكيد، أم أصليّة نافية، ثم أشار إلى الموضع الأول بقوله **(لاَ أُقْسِمُ الَّتِي مِرَارًا وَارِدَهْ)** أي أحدها «لا» التي في

(١) «اللحي»: اللوم.

قوله ﷻ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القِيامَة: الآية ١] التي تتكرّر في القرآن العظيم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنهم اختلفوا في «لا» أهي نافية، أم زائدة في خمسة مواضع من كتاب الله ﷻ:

[أحدها]: قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القِيامَة: الآية ١] فقيل: هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيها على قولين:

(أحدهما): أنه شيء تقدّم، وهو ما حُكي عنهم كثيرًا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القَسَم، قالوا: وإنما صحّ ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يُذكر الشيء في سورة، وجوابه في سورة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ﴾ [الحِجر: الآية ٦] وجوابه قوله: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ﴾ [القَلَم: الآية ٢].

(والثاني): أن منفيها «أُقسم»، وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاءً، واختاره الزمخشري، قال: والمعنى في ذلك أنه لا يُقسم بالشيء إلا إعظامًا له، بدليل قوله ﷻ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ * وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام، أي إنه يستحق إعظامًا فوق ذلك. وقيل: هي زائدة، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين:

(أحدهما): أنها زيدت توطئة، وتمهيدًا لنفي الجواب، والتقدير: لا أقسم بيوم القيامة، لا يتركون سُدًى، ومثله قوله ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النِّساء: الآية ٦٥] الآية، وقوله [من المتقارب]:

فَلَا وَأَبِيكِ ابْنَةَ الْعَامِرِيْ ... يِ لا يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفِرّْ

ورُدّ بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البَلَد: الآية ١] الآيات، فإن جوابه مُثبَتٌ، وهو قوله: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ﴾ [البَلَد: ٤]، ومثله قوله ﷻ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٥] الآية.

(والثاني): أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ

ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحَديد: الآية ٢٩]، ورُدّ بأنها لا تزاد لذلك صدرًا، بل حشوًا، كما أن زيادة «ما»، و«كان» كذلك، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمران: الآية ١٥٩] الآية، وقوله: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النِّساء: الآية ٧٨]، ونحو «زيد كان فاضلٌ»، وذلك لأن زيادة الشيء تفيد اطّراحه، وكونه أول الكلام يُفيد الاعتناء به، قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو قوله ﷻ: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾ [المَعارج: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٥]؛ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها، بخلاف هذه، وأجاب أبو علي بما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

قلت: أرجح الأقوال عندي القول الثاني؛ لوضوحه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الموضع الثاني من المواضع الخمسة المختلف فيها، فقال:

٦٠٦- (وَالثَّانِ أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِهِ يَكُونْ ....)

(وَالثَّانِ) أي الموضع الثاني من المواضع المختلف فيها الخمسة، وهو مبتدأ، وقوله **(أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِهِ)** خبر مقدّم محكيّ لـ**(يَكُونْ)** يعني أن ثاني مواضع الخلاف الخمسة يكون قولَهُ تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ الآية [الأنعام: ١٥١]، فقد اختلفوا في «لا»، فقيل: إن «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة، والجميع محتمل.

وحاصل القول في الآية أن «ما» خبرية بمعنى «الذي» منصوبة بـ﴿أَتۡلُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، و﴿حَرَّمَ رَبُّكُمۡ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١] صلة، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ [البَقرَة: الآية ٤٠] متعلقة بـ﴿حَرَّمَ﴾ [البَقرَة: الآية ١٧٣]، هذا هو الظاهر، وأجاز الزجاج كون «ما» استفهامية منصوبة بـ﴿حَرَّمَ﴾ [البَقرَة: الآية ١٧٣]، والجملة محكية بـ﴿أَتۡلُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]؛ لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلق ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ [البَقرَة: الآية ٤٠] بـ﴿أَتۡلُ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، ومن رجّح إعمال أول المتنازعين، وهم الكوفيون رجّحه على تعلقه بـ﴿حَرَّمَ﴾ [البَقرَة: الآية ١٧٣]، وفي «أن» و«ما» بعدها أوجه:

(أحدها): أن يكونا في موضع نصب بدلًا من «ما»، وذلك على أنها موصولة، لا استفهامية؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

(الثاني): أن يكونا في موضع رفع خبرًا لـ«هو» محذوفًا، أجازهما بعض المعربين، وعليهما

ف«لا» زائدة، قاله ابن الشجريّ، قال ابن هشام: والصواب أنها نافية على الأول، وزائدة على الثاني.

(والثالث): أن يكون الأصل أُبيِّنُ لكم ذلك؛ لئلا تشركوا، وذلك لأنهم إذا حرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى، فأطاعوهم أشركوا؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

(والرابع): أن الأصل أُوصيكم بألا تشركوا، بدليل أن ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: الآية ٨٣] معناه وأوصيكم بالوالدين، وأن في آخر الآية ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، وعلى هذين الوجهين، فحُذفت الجملة، وحرف الجرّ.

(والخامس): أن التقدير أَتْلُ عليكم ألا تشركوا، فحُذف مدلولًا عليه بما تقدم، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج.

(والسادس): أن الكلام تم عند﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٥١]، ثم ابتُدئ عليكم ألا تشركوا، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا، وألا تقتلوا، ولا تقربوا ف﴿عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٤٠] على هذا اسم فعل بمعنى الزموا، و«أن» في الأوجه الستة مصدرية، و«لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

(والسابع): أن «أن» مفسرة، بمعنى «أيْ»، و«لا» ناهية، والفعل مجزوم، لا منصوب، وكأنه قيل: أقول لكم: لا تشركوا به شيئًا، وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.

قلت: أرجح الأقوال عندي القول الأخير، وهو أن «أن» تفسيرية، و«لا» ناهية، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الموضع الثالث من المواضع الخمسة المختلف فيها، بقوله:

(........ .... ثُمَّ إِذَا جَاءَتْ يَلِي لاَ يُؤْمِنُونْ)

(ثُمَّ ﴿إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]) خبر لمبتدإ محذوف، محكيّ لقصد لفظه، أي ثم الثالث قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] الآية، وقوله (يَلِي ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥]) في

محلّ نصب على الحال، أي حال كونه تابعًا له قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: الآية ٦٥]، يعني أن الموضع الثالث من المواضع الخمسة المختلف فيها قوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩]، فيمن فتح الهمزة، فقد اختلفوا في «لا»، فقال قوم، منهم الخليل، والفارسي: «لا» زائدة، وإلا لكان عُذرًا للكفار، وردَّه الزجاج بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح، وقيل: نافية، واختَلَفَ القائلون بذلك، فقال النحاس: حُذِف المعطوف، أي أو أنهم يؤمنون، وقال الخليل في قولٍ له آخر: «أن» بمعنى «لعلّ»، مثل ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، ورجحه الزجاج، وقال: إنهم أجمعوا عليه، وردّه الفارسيّ، فقال: التوقع الذي في «لعل» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم، يعني في قراءة الكسر، وهذا نظير ما رَجَّح به الزجاج كون «لا» غير زائدة، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا يؤيده أن ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩]، و«يدريكم» بمعنىً، وكثيرًا ما تأتي «لعلّ» بعد فعل الدراية، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾ [عبس: الآية ٣]، وأن في مصحف أُبيّ رضي الله عنه: «وما أدراكم لعلها»، وقال قوم: «أنّ» مؤكدة، والكلام فيمن حَكَم بكفرهم، ويئس من إيمانهم، والآية عذرٌ للمؤمنين، أي إنكم معذورون؛ لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء، من أنهم لا يؤمنون حينئذ، ونظيره قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ * وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ الآية [يونس: ٩٦-٩٧]، وقيل: التقدير: لأنهم، واللام متعلقة بمحذوف، أي لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَن كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الإسراء: الآية ٥٩] الآية، واختاره الفارسي.

(واعلم): أن مفعول ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: الآية ١٠٩] الثاني على هذا القول، وعلى القول بأنها بمعنى «لعل» محذوف، أي إيمانهم، وعلى بقية الأقوال «أنّ» وصلتها.

قلت: الذي يترجّح عندي ما ذهب إليه النحاس، من أن المعطوف محذوف، أي أو أنهم لا يؤمنون؛ لوضوحه. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الموضع الرابع، فقال:

٦٠٧- (و﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ رَابِعُ ....)

(وَ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥]) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره قوله (رَابِعُ) أي الموضع الرابع من المواضع الخمسة المختلف فيها قوله ﷻ: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥]، فقد اختلفوا في «لا»، فقيل: زائدة، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدّرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فـ﴿حَرَٰمٌ﴾ [النحل: الآية ١١٦] خبر مقدم وجوبًا؛ لأن المخبر عنه «أن» وصلتها، ومثله قوله ﷻ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: الآية ٤١]، لا مبتدأ، و«أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، كما جوزه أبو البقاء؛ لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي، ولا استفهام، وقيل: «لا» نافية، والإعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن ﴿حَرَٰمٌ﴾ [النحل: الآية ١١٦] مبتدأ حُذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتُدئ بالنكرة؛ لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدإ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فـ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥] تعليل على إضمار اللام، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٤]، ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء «إن» في قراءة بعضهم بالكسر.

قلت: عندي الأرجح هو الوجه الأول، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الموضع الخامس، فقال:

(...... .... ثُمَّ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ وَجْهَيهِ عُوا)

(ثُمَّ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨٠]) مفعول مقدّم لـ«عوا» محكيّ؛ لقصد لفظه، وقوله (وَجْهَيهِ) بالنصب بدل اشتمال من المفعول، وقوله (عُوا) بضم العين المهملة، فعل أمر من وَعَى يعي، أي احفظوا هذه الآية مثالًا للموضع الخامس المختلف فيه، وهو آخر المواضع.

وحاصل المعنى أن الموضع الخامس مما اختُلف فيه في كون «لا» نافية، أو زائدة، قوله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا﴾ الآية [آل عمران: ٧٩ - ٨٠]، قُرئ في السبع برفع ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾

ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى، أو ضمير الرسول ﷺ، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم ﴿ولن يأمركم﴾، و«لا» على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣]، كما أن ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨] كذلك، و«لا» على هذه زائدة، مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: على ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨]، ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في «لا» وجهين:

[**أحدهما**]: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته، وتركِ الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا.

[**والثاني**]: أن تكون غير زائدة، ووجّهه بأن النبي ﷺ كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك ربا؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فسّر لا يأمر بينهى؛ لأنها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول، وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضًا؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين، لا يستحقون أن يُعبَدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقًا، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨٠] على القراءتين التفات.

قلت: عندي أرجح الأقوال في حالة النصب القول بأن «لا» زائدة مؤكّدة لمعنى النفي السابق. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قرأ جماعة قوله ﷻ: ﴿واتقوا فتنة لَتُصيبَنَّ الذين ظلموا﴾ الآية، وخرّجها أبو الفتح على حذف ألف «لا» تخفيفًا، كما قالوا: «أَمَ والله»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر «لا» في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على أقسام «لا» شرع يُبيِّن «لات»، فقال:

٦٠٨- (وَ«لَاتَ» فِي أَمْرَيْنِ فِيهَا مُخْتَلَفْ مَا هِيَ؟ بِالاَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ اتَّصَفْ)

(وَ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥]) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، خبره قوله (رَابِعُ) أي الموضع الرابع من المواضع الخمسة المختلف فيها قوله ﷻ: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥]، فقد اختلفوا في «لا»، فقيل: زائدة، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدّرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة، وعلى هذا فـ﴿حَرَامٌ﴾ [النحل: الآية ١١٦] خبر مقدم وجوبًا؛ لأن المخبر عنه «أن» وصلتها، ومثله قوله ﷻ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: الآية ٤١]، لا مبتدأ، و«أن» وصلتها فاعل أغنى عن الخبر، كما جوزه أبو البقاء؛ لأنه ليس بوصف صريح، ولأنه لم يعتمد على نفي، ولا استفهام، وقيل: «لا» نافية، والإعراب إما على ما تقدم، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإما على أن ﴿حَرَامٌ﴾ [النحل: الآية ١١٦] مبتدأ حُذف خبره، أي قبول أعمالهم، وابتُدئ بالنكرة؛ لتقييدها بالمعمول، وإما على أنه خبر لمبتدإ محذوف، أي والعمل الصالح حرام عليهم، وعلى الوجهين فـ﴿أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٥] تعليل على إضمار اللام، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٤]، ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء «إن» في قراءة بعضهم بالكسر.

قلت: عندي الأرجح هو الوجه الأول، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الموضع الخامس، فقال:

(...... .... ثُمَّ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ وَجْهَيهِ عُوا)

(ثُمَّ ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨٠]) مفعول مقدّم لـ«عوا» محكيّ؛ لقصد لفظه، وقوله (وَجْهَيهِ) بالنصب بدل اشتمال من المفعول، وقوله (عُوا) بضم العين المهملة، فعل أمر من وَعَى يعي، أي احفظوا هذه الآية مثالًا للموضع الخامس المختلف فيه، وهو آخر المواضع.

وحاصل المعنى أن الموضع الخامس مما اختلف فيه في كون «لا» نافية، أو زائدة، قوله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا﴾ الآية [آل عمران: ٧٩ - ٨٠]، قُرئ في السبع برفع ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾

ونصبه، فمن رفعه قطعه عما قبله، وفاعله ضميره تعالى، أو ضمير الرسول ﷺ، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم ﴿ولن يأمركم﴾، و«لا» على هذه القراءة نافية لا غير، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ [آل عمران: الآية ٧٣]، كما أن ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨] كذلك، و«لا» على هذه زائدة، مؤكدة لمعنى النفي السابق، وقيل: على ﴿يَقُولُ﴾ [البقرة: الآية ٨]، ولم يذكر الزمخشري غيره، ثم جوز في «لا» وجهين:

[أحدهما]: الزيادة، فالمعنى: ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته، وتركِ الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا.

[والثاني]: أن تكون غير زائدة، ووَجَّهَه بأن النبي ﷺ كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة، وأهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى، فلما قالوا له: أنتخذك ربا؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئه الله، ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء، هذا ملخص كلامه، وإنما فسّر لا يأمر بينهى؛ لأنها حالته عليه الصلاة والسلام، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي والسكوت، والمراد الأول، وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضًا؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين، لا يستحقون أن يُعبَدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقًا، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب في ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ٨٠] على القراءتين التفاتٌ.

قلت: عندي أرجح الأقوال في حالة النصب القول بأن «لا» زائدة مؤكّدة لمعنى النفي السابق. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قرأ جماعة قوله ﷻ: ﴿واتقوا فتنة لَتُصِيبَنَّ الذين ظلموا﴾ الآية، وخرّجها أبو الفتح على حذف ألف «لا» تخفيفًا، كما قالوا: «أَمَ والله»، ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر «لا» في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على أقسام «لا» شرع يُبيِّن «لات»، فقال:

٦٠٨- (وَ«لَاتَ» فِي أَمْرَيْنِ فِيهَا مُخْتَلَفْ مَا هِيَ؟ بِالأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ اتَّصَفْ

٦٠٩- بَسِيطَةٌ مَاضٍ هُنَا قَوْلاَنِ ... نَقَصَ مَعْنَاهَا وَلَيْسَ الثَّانِي

٦١٠- وَكَوْنُهَا مِنْ «لاَ» وَتَا مُرَكَّبَهْ ... تَأْنِيثُ لَفْظِهَا بِثَانٍ احْسُبَهْ

٦١١- وَثَالِثٌ بِأَنَّ تَاءَهَا تُزَادْ ... بِأَوَّلِ الحِينِ وَوَصْلُهَا أَفَادْ

(وَ«لاَتَ») مبتدأ خبره «مختلف» **(فِي أَمْرَيْنِ)** متعلّق بـ«مختلف»، وقوله **(فِيهَا)** متعلّق بصفة لـ«أمرين»، أي كائنين فيها، و«في» بمعنى «من» ، كما في قوله [من الطويل]:

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلاَثِينَ شَهْرًا فِي ثَلاَثَةِ أَحْوَالِ

أي من ثلاثة أحوال.

(مُخْتَلَفٌ) بفتح اللام، يعني أنهم اختلفوا في «لات» في أمرين، أحدهما ما أشار إليه بقوله **(مَا هِيَ؟)** أي ما حقيقتها؟، يعني أنهم اختلفوا في حقيقتها؟،وقوله **(بِالاقْوَالِ)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام، ودرجها للوزن **(الثَّلاَثَةِ اتَّصَفْ)** أي هذا الخلاف اتَّصف بانقسامه إلى ثلاثة مذاهب:

أحدها أنها **(بَسِيطَةٌ)** أي غير مركّبة **(مَاضٍ)** أي هي فعل ماض **(هُنَا قَوْلاَنِ)** أي تحت هذا القول قولان، وقوله **(نَقَصَ مَعْنَاهَا)** مبتدأ وخبره، أي أن أحد القولين أنها بمعنى نقص، يعني أنها في الأصل بمعنى نقص، من قوله ﷻ: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: ١٤]، وقوله **(وَلَيْسَ الثَّانِي)** مبتدأ وخبره، أي القول الثاني أن أصلها «ليس» بكسر الياء، وسكّنها في النظم تخفيفًا، فقلبت الياء ألفًا.

وأشار إلى القول الثاني بقوله **(وَكَوْنُهَا)** مبتدأ خبره جملة «احسبه» **(مِنْ «لاَ»)** متعلّق بـ«مركّبة» **(وَتَا)** عطف على «لا»، وقوله **(مُرَكَّبَهْ)** خبر :«كونها»، وقوله **(تَأْنِيثُ لَفْظِهَا)** خبر لمحذوف، أي فائدة التاء تأنيث لفظ «لا»، وقوله **(بِثَانٍ)** متعلّق بـ**(احْسُبَهْ)** بضم السين، أمر من حَسَب يَحسُب، من باب نصر، بمعنى عَدّ، حُذفت منه نون التوكيد الخفيفة، كما في قول الشاعر [من المنسرح]:

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَ الدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

والأصل احسُبَنْه، والمعنى عُدّ كونها مركّبة من «لا» والتاء ثاني الأقوال في حقيقتها.

وأشار إلى القول الثالث بقوله **(وَثَالِثٌ)** أي ثالث الأقوال في حقيقتها **(بِأَنَّ تَاءَهَا تُزَادْ بِأَوَّلِ الْحِينِ)** يعني أن تاءها تزاد في أول كلمة «حين»، وقوله **(وَوَصْلُهَا أَفَادْ)** أي وصل تائها بأول الحين خطًّا أفاد كونها زائدة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النحاة اختلفوا في «لات» في أمرين:

[أحدهما]: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أنها كلمة واحدة، فعلٌ ماضٍ، ثم اختَلَفَ هؤلاء على قولين:

(أحدهما): أنها في الأصل بمعنى نَقَصَ من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَـٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات: الآية ١٤] ، فإنه يقال: لاتَ يَلِيتُ، كما يقال: أَلَتَ يَأْلِتُ، وقد قُرِئ بهما، ثم استُعملت للنفي، كما أن «قَلَّ» كذلك[1]، قاله أبو ذر الْخُشَنِيّ[2].

(والثاني): أن أصلها «لَيِسَ» بكسر الياء، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاءً. والله تعالى أعلم.

[والمذهب الثاني]: أنها كلمتان «لا» النافية، والتاء لتأنيث اللفظة، كما في «ثُمَّتَ»، و«رُبَّتَ»، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور.

[والثالث]: أنها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها «لا» النافية، والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة، وابن الطَّراوة، واستدلَّ أبو عبيدة بأنه وجدها في «الإمام»، وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بـ«حين» في الخط، وتُعُقّب بأنه لا دليل فيه، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، ولذا قيل: خطّان لا يقاس عليهما: خط العروضيين، وخطّ المصحف العثمانيّ.

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنها رُسمت منفصلة عن الحين، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري: وقرئ بالكسر على البناء

---

(١) أي فإن معناها في الأصل نَقَصَ، ثم استُعملت في النفي، فإذا قلت: قَلَّ رجلٌ يأتيني، أي لا رجل يأتيني، فهي معناها النفي، فلذا يقال: لا فاعل لها.

(٢) هو أبو ذرّ بن أبي الركب، النحوي ابن النحويّ، مصعب بن محمد بن مسعود، عالم الأندلس، بارع في الفقه، والحديث، والنحو، والأدب، وأيام العرب، أقرأ «الكتاب»، وألمّ بأغراضه، وغوامضه. راجع «بغية الوعاة»٢/٢٨٧-٢٨٨.

كجَير. انتهى، ولو كان فعلًا ماضيًا لم يكن للكسر وجه.

قلت: قد تبيّن بما ذُكر من الاستدلال أن ما ذهب إليه الجمهور من أنها كلمتان، «لا» النافية، والتاء، وهي لتأنيث اللفظ، هو الأرجح. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأمر الثاني، فقال:

٦١٢- (ثَانِيهِمَا فِي عَمَلٍ وَذَاكَ فِي   مَذَاهِبٍ ثَلَاثَةٍ عَنْهُمْ قُفِي

٦١٣- أَوَّلُهَا بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ   وَالثَّانِ مِثْلَ «إِنَّ» فِيهِ تُجْعَلُ

٦١٤- وَكَوْنُهَا كَـ«لَيْسَ» أَقْوَى الْمَذْهَبِ   مِنْ بَيْنِ مَعْمُولَيْنِ حَذْفًا أَوْجِبِ)

(**ثَانِيهِمَا**) أي ثاني الأمرين اللذين اختلفوا فيهما، وهو مبتدأ، خبره قوله (**فِي عَمَلٍ**) أي في عمل «لا»، هل تعمل أم لا؟، وعلى العمل، هو كـ«إنّ»، أو كـ«ليس» (**وَذَاكَ فِي مَذَاهِبِ**) بالصرف للوزن (**ثَلَاثَةٍ**) بالجرّ بدل مما قبله (**عَنْهُمْ**) أي عن النحاة، متعلّق بـ(**قُفِي**) بالبناء للمفعول، أي اتُّبع (**أَوَّلُهَا**) أي أول المذاهب (**بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ**) الباء زائدة، أي أن «لات» لا تعمل شيئًا، فهي مهملة (**وَالثَّانِ**) أي المذهب الثاني، مبتدأ خبره جملة قوله: «تُجعَلُ» (**مِثْلَ «إِنَّ»**) بالنصب مفعولًا ثانيًا مقدمًا لـ«تُجعل» (**فِيهِ**) أي في العمل (**تُجْعَلُ**) بالبناء للمفعول، يعني أنها تعمل عمل «إنّ»، فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وأشار إلى المذهب الثالث بقوله (**وَكَوْنُهَا كَـ«لَيْسَ» أَقْوَى الْمَذْهَبِ**) يعني أن القول بأنها تعمل عمل ليس هو الأقوى حجة؛ لورود السماع بذلك، وقوله (**مِنْ بَيْنِ مَعْمُولَيْنِ حَذْفًا أَوْجِبِ**) أشار به إلى أنه على كلّ الأقوال يُحذف أحد معموليها، والغالب هو المرفوع، فقوله: «من بين معموليها» متعلّق بـ«أوجب»، و«حذفًا» مفعول مقدّم لـ«أوجب»، أي أوجب من بين معموليها حذف أحدهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمر الثاني مما اختلفوا فيه في «لات» عملُها، وفي ذلك أيضا ثلاثة مذاهب:

[**أحدها**]: أنها لا تعمل شيئًا، فإن وَلِيَها مرفوع فمبتدأ حُذِف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف، وهذا قول للأخفش، والتقدير عنده في آية ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣]: لا أرى

حين مناص، وعلى قراءة الرفع: ولات حينُ مناص كائنٌ لهم.

[**الثاني**]: أنها تعمل عمل «إنّ»، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخر للأخفش أيضًا.

[**الثالث**]: أنها تعمل عمل «ليس»، وهو قول الجمهور، وقد سبق ترجيحه في النظم.

وعلى كل قول لا يُذكَر بعدها إلا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوفُ هو المرفوعَ. والله تعالى أعلم.

ولما اختُلف فيما تدخل عليه «لات»، ذكره بقوله:

٦١٥- (وَفِي مُصَاحِبٍ لَهَا قَدِ اخْتُلِفْ   حِينٌ فَقَطْ وَقِيلَ كُلُّ مَا رَدِفْ)

(**وَفِي مُصَاحِبٍ لَهَا**) أي في الذي يصحب «لات»، وتدخل عليه (**قَدِ اخْتُلِفْ**) بالبناء للمفعول، أي اختلف النحاة، فقيل (**حِينٌ فَقَطْ**) بصرف «حين»، معربًا، ويجوز أن يُحكى، كما سبق في نظائره، يعني أنها تدخل على لفظ «حين» (**وَقِيلَ: كُلُّ مَا رَدِفْ**) أي كلّ ما أتى بمعنى «حين»، كـ«ساعة»، و«أوان».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه اختُلف في معمول «لات»، فنصّ الفراء على أنها لا تعمل إلا في لفظة «الحين»، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة، إلى أنها تعمل في «الحين»، وفيما رادفه، قال الزمخشري: زيدت التاء على «لا»، وخُصّت بنفي الأحيان.

قلت: القول بكونها تعمل في الحين وما رادفه هو الأرجح عندي؛ لورود السماع بذلك، كقوله [من الكامل]:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ   وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر توجيه قراءة من قرأ قوله عز وجل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣] بجرّ الحين، فقال:

٦١٦- (وَجَرُّ لَفْظِ الْحِينِ بَعْدَهَا وَرَدْ   بِهَا أَوِ الْمُضَافِ لَكِنْ قَدْ شَرَدْ)

(**وَجَرُّ لَفْظِ الْحِينِ بَعْدَهَا**) أي بعد «لات» (**وَرَدْ**) أي جاء في قراءة بعضهم (**بِهَا**) متعلّق بـ«جرّ»، فقوله: «وجرّ» مبتدأ، خبره «ورد» (**أَوْ**) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: إن جرّه

بـ(**المُضَافِ**) مقدرًا، كما أشار إليه بقوله (**لَكِنْ قَدْ شَرَدْ**) أي لكن المضاف الجارّ قد حُذف، ولم يُذْكَر في اللفظ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قرئ قوله عَجَلَّ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: الآية ٣] بخفض الحين، فزعم الفراء أن «لات» تستعمل حرفًا جارًّا لأسماء الزمان خاصةً، كما أن «مذ»، و«منذ» كذلك، وأنشد [من الخفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءِ

وأجيب عن البيت بجوابين:

[أحدهما]: أنه على إضمار «من» الاستغراقية، ونظيره في بقاء عمل الجارّ مع حذفه، وزيادته قوله [من الوافر]:

أَلَا رَجُلٍ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا ... يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ(١)

فيمن رواه بجرّ «رجل».

[والثاني]: أن الأصل «ولات أوانُ صُلْحٍ»، ثم بُني المضاف؛ لقطعه على الإضافة، وكان بناؤه على الكسر؛ لشبهه بنزالِ وزنًا، أو لأنه قُدِّر بناؤه على السكون، ثم كُسر على أصل التقاء الساكنين، كأمس، وجير، ونُوِّن للضرورة، وقال الزمخشريّ: للتعويض، كيومئذ، ولو كان كما زَعَم لأُعرِب؛ لأن العوض يُنَزَّل منزلة المعوض منه، وعن القراءة بالجواب الأول، وهو واضح، وبالثاني، وتوجيهه أن الأصل «حينَ مناصهم»، ثم نُزِّل قطعُ المضاف إليه من «مناص» منزلةَ قطعه من «حين»؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، قاله الزمخشري، وجعل التنوين عوضًا عن المضاف إليه، ثم بُني الحينُ لإضافته إلى غير متمكن. انتهى.

قال ابن هشام: والأولى أن يُقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإن المناص معرب، وإن كان قد قُطع عن الإضافة بالحقيقة، لكنه ليس بزمان، فهو كـ«كلّ»، و«بعض».

(١) «المحصّلة»: هي المرأة التي تحصّل الذهب، وتميّزه من الفضّة، و«تبيت» بفتح التاء، مضارع بات، و مراده أن تبيت عنده بالزواج، وقيل: غير ذلك.

قلت: توجيه ابن هشام حسن جدًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لات» شرع يبيّن «لو»، فقال:

٦١٧- «لَوْ» خَمسَةُ الأَوْجُهِ فِيهَا قَدْ أَتَتْ ... أَوَّلُهَا شَرْطِيَّةٌ وَانْقَسَمَتْ

٦١٨- ثَلَاثَةً تَلَازُمُ الْمُسَبَّبِ ... بِسَبَبٍ لِجُمْلَتَيْنِ يُنْسَبِ

٦١٩- وَالثَّانِ شَرْطٌ بِالْمُضِيِّ عُلِّقَا ... بِعَكْسِ إِنْ كَمَا لَهُمْ تَحَقَّقَا

٦٢٠- ثَالِثُهَا إِفَادَةُ امْتِنَاعِ ... أَقْوَالُهُمْ ثَلَاثَةٌ لِلْوَاعِي

٦٢١- أَحَدُهَا لِذَاكَ لَا تُفِيدُ ... فِي الشَّرْطِ، وَ الْجَوَابِ ذَا سَدِيدُ

٦٢٢- وَالثَّانِ أَنَّهَا تُفِيدُ فِيهِمَا ... وَثَالِثٌ تَخُصُّ شَرْطًا فَافْهَمَا

(**«لَوْ» خَمسَةُ الأَوْجُهِ**) من إضافة الصفة إلى الموصوف (**فِيهَا قَدْ أَتَتْ**) يعني أن «لو» تستعمل على خمسة أوجه، فقوله: «لو» مبتدأ محكيّ، و«خمسة الأوجه» مبتدأ ثانٍ، و«فيها» متعلّق بـ«أتت»، وجملة «أتت» خبر المبتدإ الثاني، والجملة خبر الأول.

(**أَوَّلُهَا**) أي أول الأوجه الخمسة، وهو مبتدأ خبره قوله (**شَرْطِيَّةٌ**) أي المستعملة في إفادة معنى الشرط، نحو قولك: «لو جاءني زيدٌ لأكرمته» (**وَانْقَسَمَتْ**) أي «لو» هذه من حيث ما تفيده (**ثَلَاثَةً**) أي ثلاثة أقسام (**تَلَازُمُ الْمُسَبَّبِ بِسَبَبٍ**) أي أحدها أنها تفيد التلازم بين السبب والمسبب (**لِجُمْلَتَيْنِ يُنْسَبِ**) أي يُنسب كل من السبب والمسبّب إلى جملتين بعدها، كالمثال المذكور، فإن مجيء زيد سبب لإكرام المتكلّم له، وهو في الجملة الأولى، وإكرامه مسبب عن مجيئه، وهو في الجملة الثانية، فقد ربطت «لو» بينهما (**وَالثَّانِ**) بحذف الياء كما مرّ في نظائره، أي ثاني أقسامها (**شَرْطٌ**) أي إفادتها معنى شرط (**بِالْمُضِيِّ**) متعلّق بـ(**عُلِّقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي معلّق بالزمن الماضي (**بِعَكْسِ «إِنْ»**) أي هي في إفادة هذا المعنى كائنة بعكس «إن» الشرطيّة، فإنها تفيد المستقبل، وقوله (**كَمَا لَهُمْ**) كان في النسخ «عنهم»، وفيه انكسار في الوزن، فأصلحته بـ«لهم» (**تَحَقَّقَا**) بألف الإطلاق، أي كما ثبت هذا الفرق بينهما عن النحاة (**ثَالِثُهَا**) أي ثالث الأقسام (**إِفَادَةُ امْتِنَاعِ**) أي امتناع شيء لشيء، وقوله (**أَقْوَالُهُمْ**) أي أقوال النحاة في إفادتها الامتناع

المذكور، وفي كيفية إفادتها إياه (**ثَلَاثَةٌ لِلْوَاعِي**) أي للشخص الذي يريد حفظ الضوابط المرعيّة في القواعد النحويّة (**أَحَدُهَا**) أي أحد تلك الأقوال الثلاثة (**لِذَاكَ**) أي للامتناع المذكور، واللام زائدة للتقوية؛ لتقدّمه على العامل، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: الآية ١٠٧] (**لَا تُفِيدُ**) يعني أنها لا تفيد الامتناع أصلًا لا (**فِي الشَّرْطِ، وَ**) لا في (**الْجَوَابِ**) وقوله: (**ذَا سَدِيدُ**) أشار به إلى أن هذا القول هو الصواب (**وَالثَّانِ**) أي ثاني الأقوال (**أَنَّهَا تُفِيدُ فِيهِمَا**) أي تفيد الامتناع في الشرط والجواب جميعًا (**وَثَالِثٌ**) أي ثالث الأقوال أنها (**تَخُصُّ شَرْطًا**) كان في الأصل: «الشرط» بالتعريف، وفيه انكسار للوزن، فأصلحته، يعني أنها تفيد الامتناع في الشرط خاصّة، دون الجواب، وقوله (**فَافْهَمَا**) بالألف المنقلبة من نون التوكيد كمّل به البيت، أي افهمن ما ذكرته من تحقيق الأقوال في المسألة، فإنه مهمّ جدًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لو» على خمسة أوجه:

[**أحدها**]: «لو» المستعملة في نحو «لو جاءني لأكرمته»، وهذه تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الشرطية، أعني عَقْدَ السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يُذكر بعده فارقت «إن»، فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ«إن» سابق على الشرط بـ«لو»، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، عكسَ ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول: «إن جئتني غدًا أكرمتك»، فإذا انقضى الغد ولم يجيء، قلت: «لو جئتني أمس أكرمتك».

الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها إياه، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجهٍ، وهو قول الشلوبين، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي، كما دلت «إن» على التعليق في المستقبل، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتَبِعَه على هذا القول ابنُ هشام الخضراوي(١).

وتعقّبهما صاحب الأصل، فقال: هذا الذي قاله كإنكار الضروريات؛ إذ فَهْمُ الامتناع منها

(١) نسبة للجزيرة الخضراء بالأندلس.

كالبديهيّ، فإن كل من سَمِعَ «لو فَعَل» فَهِم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصحّ في كل موضع استعملت فيه، أن تُعْقِبَه بحرف الاستدراك، داخلًا على فعل الشرط، منفيًا لفظًا أو معنًى، تقول: «لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجيء»، ومنه قوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ
وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وقوله [من الطويل]:

فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ ... وَلَكِنَّ حَمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدِ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [السجدة: الآية ١٣] الآية، أي ولكن لم أشأ ذلك، فحقَّ القول مني، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: الآية ٤٣] الآية، أي فلم يُرِيكموهم كذلك، وقول الحماسي [من البسيط]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

ثم قال:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ ... لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا

إذ المعنى: لكنني لست من مازن، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر، وإن هان، وإن كانوا ذوي عدد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: الآية ١٠٢] الآية، وقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]. انتهى.

قلت: تَعَقَّبَ الشُّرّاحُ قولَ ابن هشام: «ولهذا يصحّ في كلّ موضع إلخ» بأنه يقال: صحّة الاستدراك لا تفيد أنها للامتناع، إذ يصحّ الاستدراك بعد مجرّد التعليق، دفعًا لتوهّم ثبوت المعلّق عليه، نحو «كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، لكن الشمس ليست بطالعة»، ولا

قائل بأن «كلما» تفيد الامتناع، على أن الاستدراك بمجرّد النفي تصريح بما عُلم من «لو» توكيدًا، نعم ربّما كان في الاستدراك زيادة فائدة، كما في بيت امرىء القيس. قاله الأمير في «حاشيته»(1). والله تعالى أعلم.

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعًا، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المعربين، ونصَّ عليه جماعة من النحويّين، وهو باطل بمواضع كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام: الآية ١١١] الآية، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: الآية ٢٧] الآية، وقول عمر رضي الله عنه: «نِعْمَ العبد صهيبٌ لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِهِ».

وبيانه أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه، فإذا امتنع ما قام ثبت قام وبالعكس، وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة، وتكليم الموتى لهم، وحشر كل شيء عليهم، وفي الثانية نفادُ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلامًا تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكون السبعة الأبحر مملوءة مدادًا، وهي تَمُدّ ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف، وكل ذلك عكس المراد.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصةً، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساويًا للشرط في العموم، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجودًا» لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه، وإن كان أعمّ، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجودًا»، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط.

قال ابن هشام: وهذا قول المحققين، ويتَلخّص على هذا أن يقال: إن «لو» تدل على ثلاثة أمور: عقدِ السببية والمسببية، وكونهما في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يُعقل بين الجزأين ارتباط

(1) انظر «حاشية الأمير» ١/٢٠٥ وحاشية «الدسوقي» ١/٢٦٤-٢٦٥.

مناسبٌ، وتارةً لا يعقل، فالنوع الأول على ثلاثة أقسام:

ما يوجب فيه الشرع، أو العقل انحصارَ مسببيةِ الثاني في سببيةِ الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: الآية ١٧٦] الآية، ونحو «لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجودًا»، وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني قطعًا.

وما يوجب أحدهما فيه عدمَ الانحصار المذكور، نحو «لو نام لانتقض وضوؤه»، ونحو «لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجودًا»، وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني، كما تقدّم.

وما يُجوِّز فيه العقلُ ذلك، نحو «لو جاءني أكرمته»، فإن العقل يُجوِّز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول، وأنه المتبادر إلى الذهن، واستصحاب الأصل، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوي لانتفاء السبب، لا على الانتفاء مطلقًا، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني: قسمان: أحدهما: ما يُراد فيه تقرير الجواب، وُجد الشرط أو فُقد، ولكنه مع فقده أولى، وذلك كالأثر عن عمر رضي الله عنه، فإنه يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى، وإنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين:

أحدهما: أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة، وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية؛ لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قُدِّم مفهوم الموافقة.

الثاني: أنه لما فُقدت المناسبة انتفت العلية، فلم يُجعل عدم الخوف علة عدم المعصية، فعلمنا أن عدم المعصية مُعلَّل بأمر آخر، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام، وذلك مستمرّ مع الخوف، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مُستندًا إلى ذلك السبب وحده، وعند الخوف مستندًا إليه فقط، أو إليه وإلى الخوف معًا، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور، فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ [فاطر: الآية ١٤] الآية، لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى، وكذا قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾ [الأنفال: الآية ٢٣] الآية، فإن التولي عند عدم الإسماع أولى،

وكذا قوله: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠] الآية، فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثاني[١]: أن يكون الجواب مُقرّرًا على كل حال، من غير تعرّض لأولوية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ﴾ [الأنعام: الآية ٢٨] الآية، فهذا وأمثاله يُعرف ثبوته بعلة أخرى[٢]، مُستَمِرّة على التقديرين، والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني، وأما الامتناع في الأول، فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصود.

وقد اتّضح أنّ أَفْسَدَ تفسيرٍ لـ«لو» قولُ من قال: حرف امتناع لامتناع[٣]، وأن العبارة الجيّدة قول سيبويه رحمه الله: حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره[٤]. وقولُ ابن مالك[٥] حرف يدل على انتفاء تالٍ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه.

قلت:ـ الحقّ أن عبارة سيبويه وابن مالك بمعنى كلام المعربين، كما سيظهر لك تحقيقه قريبًا، إن شاء الله تعالى.

ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالًا ونقصًا، فأما الإشكال فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد؛ فإن عدم نفاد الكلمات ليس مُعلَّلًا بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها، والإمساك خشية الإنفاق ليس مُعلّلًا بملكهم خزائن رحمة الله، بل بما طُبعوا عليه من الشحّ، وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع، بل بما هم عليه من العُتُوّ والضلال، وعدمُ معصية صهيب ليست معللة بعدم

(١) أي القسم الثاني من قسمي قوله: والنوع الثاني قسمان.
(٢) أي وهي الختم على قلوبهم، أو الكبر والعناد.
(٣) أي حرف يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط، وتُعُقّب بأنه لا فساد فيه، بل هو صواب، نظرًا لأصل «لو»، وأما ما أورده المصنّف من أنها قد تكون لتقرير الجواب، فهو مما خرج عن الأصل لدليل. انتهى «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٦٨.
(٤) قوله: «لما كان سيقع الخ» أي الشرط، أي ثبوت تاليه، أي تالي الشرط، وهو الجواب، لوقوع غيره، وهو الشرط، وقوله: «لثبوته» أي الشرط، أي ثبوت تاليه، أي تالي الشرط، وهو الجواب.
(٥) عطف على «قولُ سيبويه».

الخوف، بل بالمهابة.

والجواب أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٧] الآية، أي إن الثاني يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقص فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع»، فإنه دليل على أنه لم يقع، نعم في عبارة ابن مالك نقصٌ، فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: «لو» حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه، واستلزامَه لتاليه، كان ذلك أجود العبارات.

قلت: هكذا قرّر ابن هشام المسألة، لكن الذي يظهر أن عبارة المعربين لا تخالف عبارة سيبويه وابن مالك، بل هي بمعناها، ووجه ذلك ما حقّقه بعضهم، حيث قال: حاصل تحرير المقام أن «لو» في الماضي لها استعمالان:

الأول: أنها للامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط، إن كان مساويًا، نحو «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا»، وإن كان أعمّ، نحو «لو كان الشمس طالعة كان الضوء موجودًا»، فالممتنع من الجواب القدر المساوي، وهذا القسم هو الذي عرّفه سيبويه وابن مالك، وابن هشام، فقال سيبويه: حرف لما كان سيقع، أي يُتوقّع وقوعه لوقوع غيره، لكنه لم يقع لعدم وقوع غيره، فقد رجع لقول غيره: حرف امتناع، أي للجواب لامتناع الشرط، وهو ظاهر في المساوي، وكذا الأعمّ؛ لأنها لنفي القدر المساوي.

والثاني: أن تكون موضوعة لتقرير الجواب على كلّ حال، وهو النوع الثاني بقسميه، ولها استعمال ثالث، وهو الدلالة على امتناع الأول لامتناع الثاني، عكس الاستعمال الأول، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية،فإن المراد الاستدلال بعدم الفساد على عدم التعدّد، ولها استعمال رابع، اختُلف فيه، وهو الإغيائيّة، نحو «إن ضربني أحدٌ ضربته، ولو السلطان»، قيل: لا جواب لها، فهو استعمال رابع، وقيل: لها جواب، وهي من القسم الثاني، من النوع الثاني. نقله الدسوقي عن تقرير درير.[١]

(١) راجع «حاشية الدسوقي على المغني» ١/٢٦٨-٢٦٩.

قلت: فقد حصل بما ذُكر من التحقيق أنه لا تخالف بين كلام المعربين، وبين كلام سيبويه، وابن مالك، فتأمّل. والله تعالى أعلم.

تنبيهان:

(الأول): اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه[1]، وقد وقع مثله في حديث رسول الله ﷺ، وفي كلام الصديق رضي الله عنه، وقلَّ من يتنبه لهما، فالأول قوله ﷺ في بنت أبي سلمة: «إنها لو لم تكن ربيبتي في حَجْري ما حَلَّت لي[2]، إنها لابنة أخي من الرضاعة[3]»، فإن حِلَّها له ﷺ مُنتفٍ من جهتين، كونها ربيبة في حجره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أن معصية صهيب مُنتفية من جهتي المخافة والإجلال.

والثاني[4] قوله رضي الله عنه لما طوّل في صلاة الصبح - وقيل له: كادت الشمس تطلع -: «لو طلعت ما وجدتنا غافلين»[5]، لأن الواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها، وكل منهما يقتضي أنها لم تجدهم غافلين، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة، لا غافلين ولا ذاكرين.

(١) هو «نعم العبد صُهَيب، لو لم يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ»، رُوِيَ مرفوعا وموقوفا، وهو حديث لا يصح؛ إذ ليس له سند أصلا، ولا يوجد في كتب الحديث، كما قاله السيوطي. راجع ما كتبته في «شرح الكوكب الساطع» ص١٤٢.

(٢) أي إنها إذا لم تكن ربيبتي لم تحلّ لي؛ لأنها بنت أخي من الرضاعة، فكيف بها إذا كانت ربيبتي، فـ«لو» هنا لتقرير الجواب مطلقًا وُجد الشرط، وهو عدم كونها ربيبته، أو انتفى الشرط، بأن كانت ربيبته، لكن إن وُجد الشرط فالعلّة في الحرمة كونها بنت أخيه، وإن فُقد فالعلّة في الحرمة كونها بنت أخيه وربيبته، فـ«لو» هنا من القسم الأول، من النوع الثاني، فهي مثلها في «لو لم يَخَفِ الله لم يَعصِه». «حاشية الدسوقي» ١/٢٦٩.

(٣) حديث متّفق عليه.

(٤) أي وهو قول الصدّيق رضي الله عنه.

(٥) أي إنها على فرض لو طلعت ما وجدتنا غافلين، لتلبّسنا بالصلاة، فكيف بها إذا لم تطلع، فالقصد تقرير الجواب مطلقًا، وهو عدم الغفلة سواء وُجد الشرط، وهو طلوعها، أو انتفى بأن لم تطلع، لكن تقريره عند انتفائه أولى، ولا يصح أن تكون «لو» هنا حرف امتناع؛ لأنه ينحلّ المعنى: انتفى وجود الغفلة، وثبتت الغفلة لانتفاء الطلوع، وهو باطل. «حاشية الدسوقي» ١/٢٦٩.

(الثاني): لَهِجَتِ الطلبةُ بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس، وحينئذ فيُنتِج: لو علم الله فيهم خيرًا لتولوا، وهذا مستحيل.

والجواب من ثلاثة أوجه، اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياسًا، وذلك بإثبات اختلاف الوسط، أحدهما: أن التقدير لأسمعهم إسماعًا نافعًا، ولو أسمعهم إسماعًا غير نافع لتولوا. والثاني: أن تقدر: ولو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم. والثالث بتقدير كونه قياسًا متحد الوسط، صحيح الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيرًا وقتًا ما لتولوا بعد ذلك الوقت. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول من أقسام «لو» الخمسة، شرع يبيّن القسم الثاني، فقال:

٦٢٣- (وَوَجْهُهَا الثَّانِ بِلاَ جَزْمٍ أَتَتْ ... لِشَرْطِ الاسْتِقْبَالِ فِي جَزْمٍ ثَبَتْ)

(وَوَجْهُهَا الثَّانِ) أي الوجه الثاني لـ«لو»، وهو مبتدأ، خبره قوله: «أتت» **(بِلاَ جَزْمٍ أَتَتْ)** أي وردت عن العرب حال كونها غير جازمة **(لِشَرْطِ الاسْتِقْبَالِ)** أي لإفادة معنى الشرط في المستقبل، وقوله **(فِي جَزْمٍ ثَبَتْ)** أي ثبت استعمال «لو» في الشرط المستقبل في القول المجزوم به، وهو رأي الكثيرين من النحاة، وإن خالف فيه بعضهم، كما سيأتي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني من أقسام «لو» أن تكون حرف شرط في المستقبل، إلا أنها لا تجزم، كقوله [من الطويل]:

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً ... لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

وقول تَوْبَة بن الحُمَيِّر مجنون بني عامر [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

وقوله [من الكامل]:

لاَ يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلاَّ مُظْهِرًا ... خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: الآية ٩]، أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أوّلنا الترك بمشارفة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٠١]، أي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها؛ لأن بعده ﴿فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: الآية ٢٠٢]، وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مَجيئُهُ لهم بغتة وهم لا يشعرون، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا يَقُولُوا۟ سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ [الطور: الآية ٤٤]، أو يعتقدونه عذابًا ولا يظنونه واقعًا بهم، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: الآية ١٨٠]، أي إذا قارب حضوره، وقوله: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: الآية ٢٣١]؛ لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاج[1] في نقده على «المقرب» مجيء «لو» للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يقوم زيد فعمرو منطلق»، كما تقول ذلك مع «إنْ».

وكذلك أنكره بدر الدين ابن مالك، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطًا لـ«لو» مستقبلٌ في نفسه، أو مقيدٌ بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحْوِج إلى إخراج «لو» عما عُهِد فيها من المضيّ. انتهى.

قال ابن هشام: وفي كلامه نظر في مواضع:

[أحدها]: نقله عن أكثر المحققين، فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك، بل كثير منهم ساكت عنه، وجماعة منهم أثبتوه.

[والثاني]: أن قوله: وذلك لا ينافي إلى آخره مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب، والذي

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيليّ، أخذ عن الشلوبين، وبرع في العربية، وكتب تعليقات على «كتاب سيبويه»، وعلى «الخصائص»، و«سر الصناعة» لابن جني، وغير ذلك، مات سنة (٦٤٧هـ). و«المقرب» كتاب في النحو لابن عصفور.

قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نر أحدًا صرّح بخلاف ذلك، إلا ابن الحاجب وابن الخباز، فاما ابن الحاجب فإنه قال في «أماليه»: ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع «لولا»، فيقولون: لولا حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعًا، فكذا يكون قولهم في «لو»، وغير هذا القول أولى؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه؛ لجواز أن يكون ثَمّ أسباب أُخَر، ويدل على هذا قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية، فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد؛ لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة؛ لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز وقوع ذلك، وإن لم يكن تعدد في الآلهة؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه. انتهى.

وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في مثل «لو جئتني أكرمتك»، وخلاف ما فسروا به عبارتهم إلا بدر الدين، فإن المعنى انقلب عليه؛ لتصريحه أوّلًا بخلافه، وإلا ابن الخباز فإنه من ابن الحاجب أخذ، وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه.

وقوله: المقصود نفي التعدد لانتفاء الفساد مسلم، ولكن ذاك اعتراض على من قال: إن «لو» حرف امتناع لامتناع، وقد بينا فساده[1].

فإن قال: إنه على تفسيري لا اعتراض عليهم. قلنا فما تصنع بـ«لو جئتني لأكرمتك»؟، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية ٢٣]، فإن المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء، وعلم الخير فيهم لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه قال في «شرح الدرة»[2] - وقد تلا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: الآية ١٧٦] -: يقول النحويون: إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه، والصواب لم نرفعه فلم نشأ؛

(١) قد سبق الردّ على دعوى فساد هذه العبارة، فتنبّه.

(٢) «الدرة الألفية في علم العربية» منظومة لابن معطي يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة (٦٢٨هـ) شرحها ابن الخباز أحمد بن الحسين المتوفى سنة (٦٣٧هـ) وسمى شرحه «الغرة المخفية».

لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة. انتهى.

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع، لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي متى وُجدت وُجد، ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية، لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر.

[الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين]، أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض، فمما أمكن فيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ [النِّساء: الآية ٩] الآية؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تُخَلِّف ذرية ضعافًا لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يُوسُف: الآية ١٧]، ونحو ذلك.

وكون «لو» بمعنى «إن» قاله كثير من النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يُوسُف: الآية ١٧]، وقوله: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبَة: الآية ٣٣]، وقوله: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: الآية ١٠٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٢١]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزَاب: الآية ٥٢]، ونحو «أعطوا السائل ولو جاء على فرس»، وقوله [من البسيط]:

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ ... دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ الآية [الأنعام: ٢٧]، وقوله: ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم﴾ [الأعرَاف: الآية ١٠٠] الآية، وقول كعب بن زهير رضي الله عنه [من البسيط]:

لَقَدْ أَقُومُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ ... أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفِيلُ

فمن القسم الأول، لا من هذا القسم؛ لأن المضارع في ذلك مراد به المضي، وتقرير ذلك أن تَعْلَمَ أَنَّ خاصية «لو» فرضُ ما ليس بواقع واقعًا، ومن ثَمّ انتفى شرطها في الماضي والحال، لما ثبت من كون مُتَعَلَّقها غير واقع، وخاصية «إنْ» تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل، ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال، فعلى هذا قوله: «ولو باتت بأطهار» يتعين فيه معنى «إن»؛ لأنه

خبر عن أمر مستقبل محتمل، أما استقباله فلأن جوابه محذوف، دل عليه «شدّوا»، و«شدّوا» مستقبل؛ لأنه جواب «إذا»، وأما احتماله فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال، ولأن المقصود تَحَقُّق ثبوت الطهر لا امتناعه، وأما قوله: «ولو تلتقي» البيت، وقوله: «ولو أن ليلى» البيت، فيحتمل أن «لو» فيهما بمعنى «إن» على أن المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويحتمل أنها على بابها، وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعةً والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلًا محتملًا، وليس المقصودُ فرضه الآن أو فيما مضى، فهي بمعنى «إن»، ومتى كان ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا، ولكن قُصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني من أقسام «لو» الخمسة، شرع يبيّن القسم الثالث، فقال:

٦٢٤- (وَثَالِثٌ حَرْفٌ لِمَصْدَرٍ كَـ«أَنْ» ... مِنْ غَيْرِ نَصْبٍ وَكَثِيرًا اقْتَرَنْ

٦٢٥- بِـ«وَدَّ» أَوْ «يَوَدُّ» جُلُّهُمْ نَفَى ... ذَا الْقِسْمَ بَلْ شَرْطٌ جَوَابُهُ انْتَفَى)

(وَثَالِثٌ) أي ثالث الأقسام لـ«لو» أنها **(حَرْفٌ لِمَصْدَرٍ)** أي لتأويل ما دخلت عليه من الفعل بالمصدر **(كَـ«أَنْ»)** بفتح الهمزة، وسكون النون، أي مثل «أن» المصدريّة **(مِنْ غَيْرِ نَصْبٍ)** يعني أنها، وإن كانت مثلها في المصدرية، إلا أنها لا تنصب المضارع مثلها **(وَكَثِيرًا)** أي واقترانًا كثيرًا **(اقْتَرَنْ)** أي «لو»، وذكّره باعتبار اللفظ **(بِـ«وَدَّ»)** نحو قوله عز وجل: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القَلَم: الآية ٩] الآية **(أَوْ «يَوَدُّ»)** نحو قوله عز وجل: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦] الآية.

وما ذُكر من إثبات هذا القسم، وهو كون «لو» مصدريّة، هو القول الصحيح، وخالف في ذلك الأكثرون، فلم يُثبتوه، وإليه أشار بقوله: **(جُلُّهُمْ)** أي معظم النحاة، وهو مبتدأ خبره قوله **(نَفَى ذَا الْقِسْمَ)** أي لم يُثبتوا ورود «لو» مصدريّة، **(بَلْ)** قالوا في الآيتين السابقتين، ونحوهما: إن «لو» **(شَرْطٌ)** أي حرف شرط **(جَوَابُهُ انْتَفَى)** أي حُذف جوابه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام «لو» أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة «أن»،

إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد «ودّ»، أو «يودّ»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القَلَم: الآية ٩]، وقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٦]، ومن وقوعها بدونهما قول قُتَيْلَة [من الكامل]:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْنَقُ(١)

وقول الأعشى [من البسيط]:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمُ ... مِنَ التَّأَنِّي وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْعَجِلُوا

وقول امرئ القيس [من الطويل]:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا عَلَيْهَا وَمَعْشَرًا ... عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

وأكثرهم لم يُثبت ورودَ «لو» مصدرية، والذي أثبته الفرّاء، وأبو عليّ، وأبو البقاء، والتّبريزيّ(٢) وابن مالك.

ويقول المانعون في نحو قوله ﷻ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية٩٦]: إنها شرطية، وإن مفعول «يودّ»، وجواب «لو» محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعميرَ لو يعمر ألف سَنَةٍ لسره ذلك، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف.

ويَشهَد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ بحذف النون، فَعَطَف ﴿يدهنوا﴾ بالنصب على ﴿تدهن﴾ لَمّا كان معناه أن تُدهِنَ.

ويُشكِل عليهم دخولها على «أنّ» في نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عِمران: الآية ٣٠] الآية.

وجوابُهُ أن «لو» إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد «لو» تقديره: تود لو ثبت أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال في قوله ﷻ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٠٢]، وأجاب بما ذكرنا، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو قوله ﷻ: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١].

(١) «الْمَغِيظ»: بفتح الميم، و«الْمُحْنَق» بضمها، وبحاء مهملة، بمعنى ما قبله، أي مثير الحَنَق والغضب.

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزيّ، إمام في اللغة والأدب، له «شرح الحماسة»، و«شرح سقط الزند» للمعريّ، وغيرها، مات سنة (٥٠٢هـ).

قال ابن هشام: والسؤال في الآية مدفوع من أصله؛ لأن «لو» فيها ليست مصدرية، وفي الجواب الثاني نظر؛ لأن توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذّ، كقراءة زيد بن علي: ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] بفتح الميم.انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام «لو» الخمسة، فقال:

٦٢٦- (وَرَابِعٌ كَوْنُهُ لِلتَّمَنِّي ... نَصْبُ مُضَارِعٍ عَلَيْهِ تَبْنِي)

(وَرَابِعٌ) أي رابع الأقسام (كَوْنُهُ) أي كون «لو» (لِلتَّمَنِّي، نَصْبُ مُضَارِعٍ) بالنصب مفعولًا مقدّمًا لـ«تبني» (عَلَيْهِ) متعلّق بـ(تَبْنِي) يعني أنها إذا كان للتمنّي ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا في جواب التمنّي، فهي من الأجوبة التسعة التي أشار إليها ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ ... مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَبْ

وجمعها بعضهم في قوله:

مُرْ وَانْهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمِ ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلَا

وقد تقدّم بيان هذا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن القسم الرابع من أقسام «لو» الخمسة أن تكون للتمني، نحو «لو تأتيني، فتحدثَني»، قيل ومنه قوله ﷻ: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [البَقَرَة: الآية ١٦٧] الآية، أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٠٢] في جوابها، كما انتصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ [النِّسَاء: الآية ٧٣] في جواب «ليت» في قوله ﷻ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النِّسَاء: الآية ٧٣] الآية، ولا دليل في هـذا؛ لجواز أن يكون النصب في ﴿فَنَكُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ١٠٢] مثله في قوله ﷻ: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشّورى: الآية ٥١]، وقول ميسون(١) [من الوافر]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) هي ميسون بنت بحدل الكلبية، بدوية تزوجها معاوية ﷺ، فولدت له يزيد، ثم سمعها تنشد أبياتًا منها هذا البيت تفضل فيها حياة البادية، فاستجاب لرغبتها وطلقها، ماتت سنة ٨٠هـ).

واختُلِف في «لو» هذه، فقال ابن الضائع، وابن هشام[1]: هي قِسْمٌ برأسها، لا تحتاج إلى جواب، كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب، كجواب ليت، وقال بعضهم: هي «لو» الشرطية، أُشربت معنى التمني، بدليل أنهم جَمَعُوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام، كقوله [من الوافر]:

فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيَّ زِيرِ
بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُورِ[2]

وقال ابن مالك: هي «لو» المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الزمخشري: وقد تجيء «لو» في معنى التمني، في نحو «لو تأتيني فتحدثني»، فقال: إن أراد أن الأصل: وددت لو تأتيني، فتحدثني، فحذف فعل التمني؛ لدلالة «لو» عليه، فأشبهت «ليت» في الإشعار بمعنى التمني، فكان لها جواب كجوابها فصحيح، أو أنها حرف وُضع للتمني كـ«ليت» فممنوع؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني، كما لا يُجمع بينه وبين ليت. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الخامس من أقسام «لو»، فقال:

٦٢٧- (وَكَوْنُهَا لِلْعَرْضِ وَجْهٌ خَامِسُ ....)

(وَكَوْنُهَا لِلْعَرْضِ وَجْهٌ خَامِسُ) يعني أن كون «لو» تفيد معنى العرض هو القسم الخامس من أقسامها، وهو الأخير، نحو «لو تَنْزِل عندنا، فتصيبَ خيرًا»، ذكره في «التسهيل». فقوله: «كونها» مبتدأ خبره قوله: «وجه».

---

(١) لعله اللَّخْمِيّ الآتي قريبا. والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: «أيّ زير» بالنصب حال من كليب، والاستفهام للتعظيم، أي حال كونه شجاعًا عظيمًا. وقوله: «بالذنائب» بمعنى «في»، و«الذنائب» اسم موضع بنجد، فيه ثلاث هضبات، به قبر كليب، و«الزير» بالكسر كثير الزيارة للنساء، وهو كليب، فأقيم الظاهر مقام المضمر. وقوله: «بيوم» متعلّق بـ«يخبر». و«يوم الشعثمين»: حرب، قال البكريّ: هما: شعثم، وشعيث ابنا معاوية بن عامر بن ذهل بن ثعلبة. «حاشية الدسوقي» ٢٧٤/١.

تنبيه:

ذكر ابن هشام اللَّخْميّ[1]، وغيره لها معنى آخر، وهو التقليل، نحو حديث: «تصدقوا ولو بظِلفٍ مُحرَق»[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: الآية ١٣٥]، قال ابن هشام: وفيه نظر. انتهى. أي لأنها فيما ذُكر شرطيّة بمعنى «إن»، وجوابُها محذوفٌ، والتقليل مستفاد من مدخولها[3].

قلت: وإلى ما تقدّم من معاني «لو» أشار السيوطيّ في «الكوكب الساطع» حيث قال:

وَ«لَوْ» لِشَرْطِ المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلِ ... نَزْرٌ فَلِلرَّبْطِ فَقَطْ أَبُوعَلِي
وَلِلَّذِي كَانَ حَقِيقًا سَيَقَعْ ... أَيْ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ عَمْرُو اتَّبَعْ
وَالمُعْرِبُونَ وَالَّذِي فِي الفَنِّ شَاعْ ... بِأَنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعٍ لامْتِنَاعْ
وَالمُرْتَضَى[4] امْتِنَاعُ مَا يَلِيهِ ... مَعْ كَوْنِهِ يَسْتَلْزِمُ التَّالِيهِ
ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي ... إِنْ أَوَّلًا خَلَافَهُ لَمْ يَخْلُفِ
كَقَوْلِهِ «لَوْ كَانَ» لِلآخِرِ لَا ... ذُو خَلَفٍ وَيَثْبُتُ الَّذِي تَلَا
إِنْ لَمْ يُنَافِ وَبِأَوْلَى نَصِّهِ ... نَاسَبَهُ «لَوْ لَمْ يَخَفْ لَمْ يَعْصِهِ»
أَوِ المُسَاوِي نَحْوُ «لَوْ لَمْ تَكُنِ ... رَبِيبَتِي» الحَدِيثَ أَوْ بِالأَدْوَنِ
وَوَرَدَتْ لِلْعَرْضِ وَالتَّمَنِّي ... وَالحَضِّ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الفَنِّ
وَقِلَّةٍ كَخَبَرِ المُصَدَّقِ ... تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقِ[5]

---

(١) هو محمد بن أحمد بن هشام اللخميّ الأندلسيّ، عالم بالأدب والعربية، له «شرح الجمل»، و«شرح الدريديّة»، وغيرهما، مات سنة (٥٦٠هـ).

(٢) حديث صحيح، أخرجه النسائيّ وغيره بلفظ: «رُدّوا السائل، ولو بظلف مُحرَق».

(٣) راجع «حاشية الدسوقي» ٢٧٥/١.

(٤) قد عرفت فيما سبق أن ما اشتهر عند المعربين لا يخالف هذا المعنى، بل هو بمعناه، فتنبّه.

(٥) راجع لشرح الأبيات ما كتبته على «الكوكب الساطع» ص١٣٠-١٣٢.

ولما ذكروا هنا مسائل تتعلّق بـ«لو» أشار إليها بقوله:

(...... .... هُـنَـا مَـسَـائِـلُ لَـهُـمْ نَـفَـائِـسُ)

(هُنَا) أي في مبحث «لو» (مَسَائِلُ لَهُمْ) أي لعلماء النحو الذين بحثوا في مؤلفاتهم ما يتعلّق بها (نَفَائِسُ) جمع نفيسة، ككريمة وكرائم وزنًا ومعنى.

يعني أن للعلماء مسائلَ نفائسَ تتعلّق بـ«لو» ذكروها في هذا المحلّ، ثم أشار إلى الأولى بقوله:

(تُخَصُّ بِـالْـفِـعْـلِ وَلَـكِـنْ قَـدْ يَـلِـي لَـهَـا سُـمٌ بِـحَـذْفِ فِـعْـلٍ يَـنْـجَـلِـي)

(تُخَصُّ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله ضمير («لَوْ» وقوله (بِالْفِعلِ) متعلق بـ«تُخَصّ»، يعني أن «لو» تختصّ بدخولها على الفعل، و(لَكِنْ قَدْ يَلِي لَهَا) اللام زائدة؛ لأن «يلي» يتعدّى بنفسه،وقوله (سُمٌ) بتثليث السين لغة في الاسم فاعل بـ«يلي»، يعني أنه قد يلي «لو» اسم (بِحَذْفِ فِعْلٍ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بفعل محذوف، وقوله (يَنْجَلِي) صفة لـ«فعل»، أي ينكشف ذلك الفعل، حيث إنه مفسَّر بفعل بعده.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أَنَّ أَوْلَى تلك المسائل أن «لو» خاصّةٌ بالفعل، وقد يليها اسم مرفوعٌ، معمول لمحذوف يفسره ما بعده، أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لـ«كان» محذوفةً، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ، وما بعده خبر.

فمثال الأول قولهم[1]: «لو ذات سِوَار لطمتني»، وقول عمر رضي الله عنه: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»[2]، وقوله [من الكامل]:

---

(١) أي كقول الناس في المثل، وأصله لحاتم الطائيّ، حين أُسر في حيّ من العرب، ثم إن امرأة ربّ المنزل أمرته بفصد ناقة، وكان من عادة العرب أكل دم الفصادة في المجاعة، فنحرها، وقال: لا أعرف الفصد غير هذا، فلطمته أمة المرأة على وجهه، فقال: لو ذات سوار لطمتني، وكان من شأنهم أن لا يلبس السوار إلا الأحرار، فكأنه قال: ليت التي لطمتني حرّة، فـ«لو» هنا للتمنّي، أو شرطية، والجواب محذوف، أي لهان عليّ. قاله الدسوقيّ في «حاشيته» ١/٢٧٥.

(٢) الضمير لكلمة أبي عبيدة رضي الله عنه، والحديث أخرجه الشيخان مطولًا، ولفظ البخاريّ من طريق عبدالله بن عبدالله بن الحارث بن نوفل، عن عبدالله بن عباس، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشأم، حتى إذا كان بسَرْغَ لقيه أمراء الأجناد: أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض=

لَوْ غَـيْـرُكُـمْ عَـلِـقَ الـزُّبَـيْـرُ بِـحَـبْـلِـهِ أَدَّى الجِوَارَ إِلَـى بَـنِـي الْـعَـوَّامِ

ومثال الثاني: نحو «لو رأيته أكرمته»، ومثال الثالث: نحو «التمس ولو خاتمًا من حديد»، و«اضرب ولو زيدًا»، و«ألا ماء ولو باردًا»، وقوله [من البسيط]:

لاَ يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

واختُلِف في قوله عز وجل: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: الآية ١٠٠] الآية، فقيل: من الأول، والأصل لو تملكون تملكون، فحُذف الفعل الأول، فانفصل الضمير، وقيل: من الثالث، أي لو كنتم تملكون، ورُدَّ بأن المعهود بعد «لو» حذف «كان» ومرفوعها معًا، فقيل: الأصلُ لو كنتم أنتم تملكون، فحُذفا، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد.

ومثال الرابع: نحو قوله [من الرمل]:

لَـوْ بِـغَـيْـرِ الْمَاءِ حَـلْـقِـي شَـرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي[1]

وقوله [من البسيط]:

= الشأم، قال ابن عباس: فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين، فدعاهم، فاستشارهم، وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشأم، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خَرَجتَ لأمر، ولا نَرَى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نرى أن تُقدِمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادعوا لي الأنصار، فدعوتهم فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش، من مهاجرة الفتح، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نَرَى أن ترجع بالناس، ولا تُقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظهر، فأصبحوا عليه، قال أبو عبيدة بن الجراح: أفرارًا من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفرّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل، هبطت واديا له عُدْوتان: إحداهما خَصِبة، والأخرى جَدْبة، أليس إن رعيت الخَصِبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبدالرحمن بن عوف، وكان مُتَغَيِّبًا في بعض حاجته، فقال: إن عندي في هذا علمًا، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تَقدَموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه»، قال فحمد الله عمر، ثم انصرف.

(١) الاعتصار: أن يُغصّ الإنسان بالطعام، فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلًا قليلًا ليُسيغه. «شرح أبيات المغني» ٥/٨٣.

لَوْ فِي طُهَيَّةَ(١) أَحْلَامٌ لَمَا عَرَضُوا   دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

واختُلف فيه فقيل: محمول على ظاهره، وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذًا، كما قيل في قوله: «فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا»، وقال الفارسي: هو من النوع الأول، والأصل: لو شَرِقَ حلقي هو شَرِقٌ، فحُذف الفعل أوّلًا والمبتدأ آخرًا، وقال المتنبي [من الطويل]:

وَلَوْ قَلَمٌ أُلْقِيتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ   مِنَ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ

فقيل: لَحْنٌ؛ لأنه لا يمكن أن يُقدَّر: ولو أُلقِيَ قلم، قال ابن هشام: وأقول رُوي بنصب قلمٌ ورفعه، وهما صحيحان، والنصب أَوْجَهُ بتقدير: ولو لابستُ قلمًا، كما يقدر في نحو «زيدًا حبست عليه»، والرفع بتقدير فعل دلّ عليه المعنى، أي ولو حَصَل قلمٌ، أي ولو لُوبس قلمٌ، كما قالوا في قوله [من الطويل]:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا(٢) بَلَغْتِهِ   فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ(٣)

فيمن رفع «ابنًا» إن التقدير: إذا بلغ، وعلى الرفع فيكون: «أُلقيتُ» صفة لقلم، و«من» الأولى تعليلية على كل حال، متعلقة بـ«أُلقيت» لا بـ«غيرتُ»؛ لوقوعه في حيز «ما» النافية، وقد تُعلَّق بـ«غيرت»؛ لأن مثل ذلك يجوز في الشعر، كقوله [من الرجز]:

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا *

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر المسألة الثانية لها، فقال:

٦٢٨- (وَبَعْدَهَا «أَنَّ» كَثِيرًا تَقَعُ   مَحَلُّهَا رَفْعٌ بِفِعْلٍ يُرْفَعُ

٦٢٩- وَقِيلَ مُبْتَدًا فَلَا لَهُ خَبَرْ   وَقِيلَ مَحْذُوفٌ وَخُلْفٌ فِيهِ قَرّْ)

(**وَبَعْدَهَا**) أي بعد «لو»، متعلق بـ«تقع» (**«أَنَّ»**) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه (**كَثِيرًا**) نعت لمصدر محذوف، أي وقوعًا كثيرًا (**تَقَعُ**) خبر المبتدإ، يعني أن «لو» تقع بعدها «أنّ» كثيرًا، نحو

(١) اسم امرأة، هي طهية بنت عبد شمس بن سعد، والمراد هنا بنوها.

(٢) هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعريّ، كان قاضي البصرة.

(٣) الوِصْلُ: المفصل عند النحر في العنق، والجازر: ناحر الناقة.

قوله عَجَلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٣] الآية، وقوله (**مَحَلُّهَا رَفْعٌ**) مبتدأ وخبره، أي محلّ «أنّ» ومعموليها مرفوع بالاتفاق، لكن اختلفوا في رافعه، فقيل: بفعل محذوف، وإليه أشار بقوله (**بِفِعْلٍ**) متعلّق بـ«رفع»، وقوله (**يُرْفَعُ**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«فعل»، أي يحذف ذلك الفعل، ويُقدّر بعد «لو»، أي ولو ثبت أنهم آمنوا.

قلت: هذا القول للكوفيين، والمبرّد، والزجاج، وهو الأرجح، كما سيأتي قريبًا، إن شاء الله تعالى.

(**وَقِيلَ: مُبْتَدًا**) بحذف الهمزة تخفيفًا (**فَلَا لَهُ خَبَرْ**) يعني أن بعضهم قال: إنه مبتدأ، لكن لا خبر له؛ لاشتماله على المسند والمسند إليه (**وَقِيلَ: مَحْذُوفٌ**) أي قال بعضهم: إن الخبر محذوف، ثم اختلفوا في تقديره، كما أشار إليه بقوله (**وَخُلْفٌ فِيهِ قَرّْ**) مبتدأ وخبره، وسوّغ الابتداء بالنكرة، عملُهُ في الجارّ والمجرور، أو كَوْنُهُ فاعلًا في المعنى، يعني أنه ثبت الخلاف بين هؤلاء القائلين بتقدير الخبر في كيفية تقديره، فقيل: يقدّر مقدّمًا، وقيل: مؤخّرًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المسألة الثانية أن «لو» تقع «أنّ» بعدها كثيرًا، نحو قوله عَجَلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحُجرَات: الآية ٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النِّسَاء: الآية ٦٦]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ [النِّسَاء: الآية ٦٦]، وقوله [من الطويل]:

* وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ... البيت *

وموضعها عند الجميع رَفْعٌ، فقال سيبويه: بالابتداء، ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يُؤوَّل بالاسم بالوقوع بعد «لو»، كما اختصت «غُدْوَة» بالنصب بعد «لدن»، و«الحين» بالنصب بعد «لات»، وقيل: على الابتداء، والخبرُ محذوف، ثم قيل: يُقدَّر مُقدَّمًا، أي ولو ثابتٌ إيمانهم، على حدّ قوله عَجَلَّ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: الآية ٤١] الآية، وقال ابن عصفور: بل يُقدَّر هنا مؤخرًا، ويشهدله أنه يأتي مؤخرًا بعد «أمّا»، كقوله [من البسيط]:

عِـنْـدِي اصْـطِـبَـارٌ وَأَمَّـا أَنَّـنِـي جَـزِعٌ ... يَوْمَ النَّوَى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي[1]

وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا، فلا تُشتبه «أنّ» المؤكِّدة إذا قُدِّمت بالتي بمعنى «لعل»، فالأولى حينئذ أن يُقدَّر مؤخرًا على الأصل، أي ولو إيمانُهم ثابت.

وذهب المبرد، والزجاج، والكوفيون، إلى أنه على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها، أي ولو ثبت أنهم آمنوا، ورُجِّحَ بأن فيه إبقاء «لو» على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشريّ: ويجب كون «أنّ» فعلًا؛ ليكون عوضًا من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: الآية ٢٧] الآية، وقالوا: إنما ذاك في الخبر المشتق لا الجامد، كالذي في الآية، وفي قوله [من البسيط]:

مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرٌ ... تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهْوَ مَلْمُومُ[2]

وقوله [من الطويل]:

وَلَـوْ أَنَّـهَـا عُـصْـفُـورَةٌ لَحَسِبْتَـهَـا ... مُسَوَّمَةً[3] تَدْعُو عُبَيْدًا وَأَزْنَمَا[4]

ورَدّ ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسمًا مشتقًّا، كقوله [من الرجز]:

لَـوْ أَنَّ حَـيًّـا مُـدْرِكُ الْـفَـلَاحِ ... أَدْرَكَـهُ مُـلَاعِـبُ الـرِّمَـاحِ

قال ابن هشام: وقد وجدتُ آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسمًا مشتقًّا، ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلا لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلا

---

(١) بفتح أوله، من البري، وهو النحت، والمراد: يُهلكني.

(٢) الملموم: المجموع.

(٣) أي خيلا مسومة، أي معلمة بعلامة.

(٤) قوله: «أزنما» بفتح الهمزة والنون، وسكون الزاي، و«عبيد» و«أزنم» رجلان، وكانا شجاعين، والمراد ذم رجل بأنه جبان، وأنه متى رأى ولو عصفورة حسبها فرسًا تدعو هذين الشجاعين المقاتلين، فيخافُ منها. هكذا نقل في «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٧٧ عن تقرير دردير، وقال: هو محصل ما في الدمامينيّ. لكن ردّ في «شرح أبيات المغني» على الدمامينيّ ذلك، وقال: إن عبيدا وأزنم بطنان من بني يربوع، لا شخصان. انظره في ٥/١٠١ - ١٠٢.

لما استدلّ بالشعر، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٠] الآية، ووجدت آيةَ الخبر فيها ظرف لغو، وهي: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الصَّافات: ١٦٨]. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المسألة الثالثة لها، فقال:

٦٣٠- (طَلَبُهَا الْمَاضِيَ جَزْمَهَا مَنَعْ ... وَعِنْدَ قَوْمٍ جَزْمُهَا طَرْدًا يَقَعْ

٦٣١- بِالشِّعْرِ خَصَّهَا مِنَ النُّحَاةِ ... قِيلَ السُّكُونُ لِيَخِفَّ الآتِي)

(**طَلَبُهَا الْمَاضِيَ جَزْمَهَا مَنَعْ**) يعني أن غلبة دخول «لو» على الفعل الماضي منع جزمها المضارع، ولو كانت بمعنى «إن» الشرطيّة (**وَعِنْدَ قَوْمٍ**) من النحاة (**جَزْمُهَا**) أي جزم «لو» للمضارع، وقوله (**طَرْدًا**) مصدر طرد، قال في «المصباح»: طردت الخلاف في المسألة طردًا، - أي من باب قتل - أجريته، كأنه مأخوذ من المطاردة، وهي الإجراء للسباق، واطّرد الأمر اطّرادًا: تبعَ بعضه بعضًا، واطّرد الماء كذلك، واطّردت الأنهار: جرت. انتهى[1].

وأراد به هنا معنى الإطلاق، أي سواء كان في النثر، أو في الشعر (**يَقَعْ**) يعني أن بعضهم ادّعى بأن جزمها مطلقًا لغة (**بِالشِّعْرِ خَصَّهَا مِنَ النُّحَاةِ**) يعني أن بعضهم خصّ جزمها بالشعر فقط (**قِيلَ: السُّكُونُ**) أي سكون المضارع الذي ادُّعي أنه بسبب جزم «لو»، ليس بجزم، إنما هو (**لِيَخِفَّ الآتِي**) أي المضارع، يعني أنه لتخفيف المضارع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المسألة الثالثة أنه لما غلب دخول «لو» على الماضي لم تجزم، ولو أُريد بها معنى «إن» الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مُطَّرِدٌ على لغة، وأجازه جماعة في الشعر، منهم ابن الشجريّ، كقوله [من الرمل]:

لَـوْ يَـشَـأْ طَـارَ بِـهِ ذُو مَـيْـعَـةٍ ... لَاحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ[2]

---

(١) «المصباح المنير» ١/٣٧٠.

(٢) قوله: «طار به» أي بالفارس، و«الْـمَيْعَةُ» بالفتح: النشاط، و«لاحق الآطال»: ضامرها، وهو جمع إِطْلٍ بسكون الطاء وكسرها، مع كسر الهمزة فيهما: الخاصرة، فجمع في موضع التثنية، و«النهد» بالفتح: المرتفع، و«الخصل» بالضمّ من الشعر. «حاشية الأمير» ١/٢١٤.

وقوله [من البسيط]:

تامَتْ[1] فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ ... إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

وقد خُرِّجَ هذا على أن ضمة الإعراب سُكِّنت تخفيفًا، كقراءة أبي عمرو ﴿يَنصُرْكُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٦٠]، و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعَام: الآية ١٠٩]، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٧]، والأول على لغة من يقول: شا يشا بألف، ثم أُبدلت همزةً ساكنةً، كما قيل: العألم، والخأتم، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنسَأْتَهُ﴾ [سَبَإ: الآية ١٤] بهمزة ساكنة، فإن الأصل ﴿مِنسَأَتَهُ﴾ [سَبَإ: الآية ١٤] بهمزة مفتوحة مِفْعَلة، من نَسَأه: إذا أخّره، ثم أُبدلت الهمزة ألفًا، ثم الألف همزة ساكنة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المسألة الرابعة لها، فقال:

٦٣٢- (جَوَابُ «لَوْ» بِاللاَّمِ غَالِبًا مَتَى ... أُثْبِتَ وَالْمَنْفِيُّ بِالْعَكْسِ أَتَى)

(**جَوَابُ «لَوْ» بِاللاَّمِ**) مبتدأ وخبره، يعني أن جواب «لو» يكون مقرونًا باللام (**غَالِبًا**) أي في غالب الاستعمال (**مَتَى أُثْبِتَ**) بالبناء للمفعول، أي إذا كان مثبتًا (**وَالْمَنْفِيُّ بِالْعَكْسِ أَتَى**) يعني أن جوابها إذا كان منفيًا أتَى مجرّدًا عن اللام. فقوله: «المنفيّ» مبتدأ، خبره جملة «أتى»، و«بالعكس» متعلّق بـ«أتى».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المسألة الرابعة أن جواب «لو»، إما مضارعٌ منفيٌّ بـ«لم»، نحو «لو لم يَخَفِ الله لم يعصه»، أو ماضٍ مُثبَتٌ، أو منفيٌّ بـ«ما»، والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو قوله عز وجل: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقِعَة: الآية ٦٥]، ومن تجرده منها قوله عز وجل: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٠]، والغالب على المنفيّ تجرده منها، نحو قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعَام: الآية ١١٢]، ومن اقترانه بها قوله [من الوافر]:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي.

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفيّ بـ«ما» بها، كقوله [من الطويل]:

(١) أي تيّمه: عبّده.

أَمَا وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَمْ يَخْلُقِ النَّوَى ... لَئِنْ غِبْتِ عَنْ عَيْنِي لَمَا غِبْتِ عَنْ قَلْبِي

وقد ورد جواب «لو» الماضي مقرونًا بـ«قد»، وهو غريب، كقول جرير [من الكامل]:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الحَوَائِمَ لاَ يَجُدْن غَلِيلاَ[1]

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب «لولا» بها، كقول جرير أيضًا [من البسيط]:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

قيل: وقد يكون جواب «لو» جملةً اسميّةً، مقرونةً باللام، أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٣] الآية، وقيل: هي جواب لقسم مقدر، وقولُ الشاعر [من الكامل]:

قَالَتْ سَلاَمَةُ لَمْ يَكُنْ لَكَ عَادَةً ... أَنْ تَتْرُكَ الأَعْدَاءَ حَتَّى تُعْذَرَا

لَوْ كَانَ قَتْلٌ يَا سَلاَمُ فَرَاحَةٌ ... لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أُوسَرَا

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لو» شرع يبيّن «لولا»، فقال:

٦٣٣- («لَوْلاَ» عَلَى أَرْبَعَةِ الأَوْجُهِ جَا ... رَبْطُ امْتِنَاعٍ بَيْنَمَا تَزَاوَجَا

٦٣٤- إِسْمِيَّةٍ وَبَعْدَهَا فِعْلِيَّهْ ... وَاللاَّمُ فِي جَوَابِهَا حَتْمِيَّهْ

٦٣٥- وَبَعْدَهَا يَلْزَمُ حَذْفُ الْخَبَرِ ... إِنْ يَكُ مُطْلَقًا وَإِلاَّ يُذْكَرِ)

(**«لَوْلاَ» عَلَى أَرْبَعَةِ الأَوْجُهِ جَا**) يعني أن «لولا» تأتي في استعمال العرب لها على أربعة أقسام، فقوله: «لولا» مبتدأ محكيّ؛ لقصد لفظه، خبره جملة «جا»، وهو لغة في «جاء» بالهمزة، و«على أربعة الأوجه» متعلّق بـ«جا»، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي على أوجهٍ أربعةٍ، وأشار إلى الأول بقوله (**رَبْطُ امْتِنَاعٍ بَيْنَمَا تَزَاوَجَا**) أي اقترنا، أي بين جملتين مقترنتين (**اسْمِيَّةٍ**) بالجرّ بدل من «ما» أي بين جملة اسميّة(**وَبَعْدَهَا فِعْلِيَّهْ**) أي بعد الجملة الاسميّة جملةٌ فعليةٌ، يعني أنها تدخل

(١) «نقع» بالقاف: سقى، و«الحوائم»: العواطش تحوم على الماء، و«يجُدن» بضم الجيم لغة في كسرها، و«الغليل»: حرارة العطش.

على جملتين، أولاهما اسميّة، والثانية فعليّة، فتربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو قولك: «لولا زيد لأكرمتك»، أي لولا زيد موجود، فقد ربطت امتناع الإكرام بوجود زيد **(وَاللَّامُ فِي جَوَابِهَا حَتْمِيَّهْ)** أي واجبة، يعني أن جواب «لولا» يقترن وجوبًا باللام، كالمثال المذكور **(وَبَعْدَهَا)** أي بعد «لولا» **(يَلْزَمُ حَذْفُ الْخَبَرِ)** أي خبر المبتدإ الذي وقع بعدها **(إِنْ يَكُ مُطْلَقًا)** أي إن يكن الخبر كونًا مطلقًا، كـ«موجود» في المثال المذكور **(وَإِلَّا)** أي وإن لم يكن الخبر كونًا مطلقًا، بل كان مقيّدًا **(يُذْكَرِ)** بالبناء للمفعول، وهو جواب «إن»، مجزوم، كسرت راؤه للرويّ، يعني أنه إذا كان الخبر كونًا مقيّدًا، وجب ذكره إذا لم يُعلم، وهذا رأي جماعة، وذهب جماعة، وهو الذي مال إليه صاحب الأصل أنه إذا أريد الكون المقيّد لم يجز أن يقال: «لولا زيد قائم لأتيتك»، بل يُجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك»، أو تُدخل «أنّ» على المبتدإ، فتقول: «لولا أن زيدًا قائم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لولا» على أربعة أوجه:

[**أحدها**]: أن تدخل على جملتين: اسمية، ففعلية، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو «لولا زيد لأكرمتك»، أي لولا زيد موجود، فأما قوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة[1]» فالتقدير: لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر، وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلًا بفعل محذوف، ولا بـ«لولا» لنيابتها عنه، ولا بها أصالةً، خلافًا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول: «لولا زيد قائم»، ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ، فتقول: «لولا قيام زيد لأتيتك»، أو تُدخِل «أنّ» على المبتدإ، فتقول: «لولا أن زيدا قائم»، وتصير «أنّ» وصلتها مبتدأ، محذوف الخبر وجوبًا، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلًا بـ«ثبت» محذوفًا، على الخلاف السابق في فصل «لو».

وذهب الرُّمّانيّ، وابن الشجريّ، والشلوبين، وابن مالك، إلى أنه يكون كونًا مطلقًا، كالوجود، والحصول، فيجب حذفه، وكونًا مقيدًا، كالقيام، والقعود، فيجب ذكره، إن لم يُعلَم،

(١) حديث متفق عليه.

نحو «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة[1]»، ويجوز الأمران إن عُلِم وزعم ابن الشجري أن من ذِكْرِه قوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ [النِّساء: الآية ٨٣] الآية، وهذا غير متعين؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحّن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المَعَرِّيّ في قوله في وصف سيفٍ [من الوافر]:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

وليس بجيد؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمال، على أن الأصل أن يمسكه، ثم حُذفت «أن»، وارتفع الفعل، أو تقدير «يمسكه» جملةً معترضةً، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها؛ لأنه خبر في المعنى، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يَتَخرَّج أيضًا قولُ تلك المرأة[2] [من الطويل]:

(١) متفق عليه.

(٢) أشار لها لشهرتها، قال السيوطيّ في «تاريخ الخلفاء» ص١٣٩ في ترجمة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: روينا من غير وجه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، خرج ذات ليلة، يطوف في المدينة، وكان يفعل ذلك كثيرًا إذا بامرأة من نساء العرب مغلقًا عليها بابها، وهي تقول [من الطويل]:

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ تَسْرِي كَوَاكِبُهْ ... وَأَرَّقَنِي إِذْ لَا ضَجِيعَ أُلَاعِبُهْ
وَوَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ ... لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ
وَلَكِنَّنِي أَخْشَى رَقِيبًا مُوَكَّلًا ... بِأَنْفُسِنَا لَا يَفْتُرُ الدَّهْرَ كَاتِبُهْ
مَخَافَةُ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَصُدُّنِي ... وَأُكْرِمُ بَعْلِي أَنْ تُنَالَ مَرَاكِبُهْ

كتب إلى عمّاله بالغزو أن لا يحبسوا أحدًا أكثر من أربعة أشهر. انتهى.

في «شرح شواهد المغني» ٦٦٩/٢ قال السيوطي: قال مالك بن أنس في «الموطّإ» عن عبد الله بن دينار، أن عمر بن الخطاب خرج من الليل، فسمع امرأة تقول ... البيتين. وأخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه» ١٥١/٧ عن ابن جريج، قال: أخبرني من أُصدِّق أن عمر ... إلخ الخبر. وأخرجه أيضًا معمر، قال: بلغني أن عمر ...إلخ. وأخرجه البيهقي ٢٩/٩ من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن إسماعيل بن أبي أويس، حدثني مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: «خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الليل، فسمع امرأة تقول: «تطاول هذا الليل...» البيت، فقال عمر لحفصة بنت عمر: كم أكثر ما تصبر المرأة عن زوجها؟ فقالت: ستة، أو أربعة أشهر، فقال عمر: لا أحبس الجيش أكثر من هذا». وهذا إسناد صحيح.

فَوَاللهِ لَوْلاَ اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ   لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ

وزعم ابن الطَّرَاوة أن جواب «لولا» أبدًا هو خبر المبتدإ، ويردُّه أنه لا رابط بينهما. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا ولي «لولا» ضمير، فقال:

٦٣٦- (وَإِنْ تَقُلْ لَوْلاَيَ أَوْ لَوْلاَكَ أَوْ   لَوْلاَهُ فَالْجَرُّ لِـ«لَوْلاَ» قَدْ رَوَوْا

٦٣٧- وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ رَفْعٌ بِابْتِدَا   وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ بَعْدُ أَبَدَا)

(**وَإِنْ تَقُلْ لَوْلاَيَ**) بضمير المتكلّم (**أَوْ لَوْلاَكَ**) بضمير المخاطب (**أَوْ لَوْلاَهُ**) بضمير الغائب (**فَالْجَرُّ**) أي جرّ الضمائر المذكور (**لِـ«لَوْلاَ»**) متعلّق بـ«الجرّ» (**قَدْ رَوَوْا**) أي رواه بعض النحاة، وهو رأي سيبويه والجمهور (**وَمَوْضِعُ الْمَجْرُورِ**) أي محلّ الضمائر المجرورة بـ«لولا» (**رَفْعٌ بِابْتِدَا**) أي مرفوع بالابتداء (**وَيُحْذَفُ الْخَبَرُ بَعْدُ أَبَدَا**) يعني أن خبر هذه الضمائر التي رفع موضعها بالابتداء محذوف وجوبًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه إذا وَلِي «لولا» مضمر، فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو قول الله ﷻ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: الآية ٣١]، وسُمِع قليلًا «لولاي»، و«لولاك»، و«لولاه»، خلافًا للمبرد.

ثم قال سيبويه والجمهور - وهو الصحيح -: هي جارّة للضمير، مختصة به، كما اختصت «حتى»، والكاف بالظاهر، ولا تتعلق «لولا» بشيء، وموضع المجرور بها رَفْعٌ بالابتداء، والخبر محذوف.

وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، و«لولا» غيرُ جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا، إذ قالوا: «ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا»، وقد أسلفنا(١) أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة؛ لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عُطف عليه اسم ظاهر، نحو «لولاك وزيدٌ» تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر. والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) أي في بحث «عسى».

ثم ذكر القسم الثاني من أقسام «لولا» الأربعة، فقال:

٦٣٨- (وَالثَّانِ لِلتَّحْضِيضِ وَالْعَرْضِ يُخَصّ   بِهَا مُضَارِعٌ أَتَى عَنْهُمْ بِنَصّ)

(**وَالثَّانِ**) من أقسام «لولا» أنها تكون (**لِلتَّحْضِيضِ وَالْعَرْضِ**) أي للحثّ على الفعل، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحثّ وإزعاج، كما في الآية الأولى الآتية، والعرض طلب بلين وتأدّب، كما في الآية الثانية الآتية أيضًا (**يُخَصّ**) بالبناء للمفعول (**بِهَا مُضَارِعٌ**) يعني أنها لا تدخل إلا المضارع، نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: الآية ٤٦] الآية، أو ما في تأويله، نحو قوله: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: الآية ١٠] الآية، فإن «أخرتني»، وإن كان ماضيًا إلا أنه في تأويل تؤخّرني، وقوله (**أَتَى عَنْهُمْ بِنَصّ**) كمل به البيت، أي إن هذا الحكم جاء عن النحاة منصوصًا عليه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام «لولا»، فقال:

٦٣٩- (وَالثَّالِثُ التَّوْبِيخُ وَالتَّنْدِيمُ   فَمَاضِيًا تَصْحَبُ يَا فَهِيمُ)

(**وَالثَّالِثُ**) من أقسام «لولا» (**التَّوْبِيخُ**) أي التعنيف، قال الفيوميّ: وبّختُهُ توبيخًا: لمتُهُ، وعنّفته، وعتبتُ عليه، كلها بمعنًى، وقال الفارابيّ: عيَّرته. انتهى (**وَالتَّنْدِيمُ**) أي حمل المخاطب على الندم (**فَمَاضِيًا تَصْحَبُ**) أي تختصّ بدخولها على الفعل الماضي فقط، وقوله (**يَا فَهِيمُ**) كمل به البيت، أي يا من هو من ذوي الفهم.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الثالث من أقسام «لولا» أن تكون للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي، نحو قوله ﷻ: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ الآية [النور: ١٣]، وقوله: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ﴾ [الأحقاف: ٢٨] الآية، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦] الآية،إلا أن الفعل أُخِّر، وقوله [من الطويل]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا(١)

---

(١) «النيب»: الناقة المسنّة؛ لعظم نابها، و«الضوطرى»: الحمقاء، و«الكميّ» بفتح الكاف، وكسر الميم: الشجاع يُكمّي شجاعته، أي يخفيها، و«المقنّع»: الذي عليه المغفر والبيضة.

إلا أن الفعل أُضمر، أي لولا عددتم، وقول النحويين: «لولا تعدون» مردود؛ إذ لم يرد أن يحضهم على أن يعدو في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّهِ في الماضي، وإنما قال: «تعدّون» على حكاية الحال، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فُصِلَت من الفعل بـ«إذ»، و«إذا» معمولين له، وبجملة شرطية معترضة، فالأول نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: الآية ١٦] الآية، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: الآية ٤٣] الآية، والثاني والثالث نحو قوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ * وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ * فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ * تَرْجِعُونَهَآ﴾ الآية [الواقعة: ٨٣ - ٨٧]، المعنى: فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، و«لولا» الثانية تكرار للأولى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام «لولا»، فقال:

٦٤٠- (وَالرَّابِعُ اسْتِفْهَامُ مَا لَهَا يَلِي وَذَا لَدَى أَكْثَرِهِمْ لاَ يَنْجَلِي)

(وَالرَّابِعُ) أي من أقسام «لولا» **(اسْتِفْهَامُ مَا لَهَا يَلِي)** أي أن تدلّ على استفهام ما يليها **(وَذَا لَدَى أَكْثَرِهِمْ لاَ يَنْجَلِي)** يعني أن هذا المعنى لا يذكره أكثر النحاة، وإنما ذكره الهرويّ[1].

وحاصل معنى البيت أن القسم الرابع من أقسام «لولا» الاستفهام، نحو قوله ﷻ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: الآية ١٠] الآية، وقوله: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: الآية ٨] الآية، قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأُولى للعرض، وأن الثانية مثل قوله ﷻ: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ الآية [النور: ١٣].

وذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة «لم»، وجعل منه قوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ﴾ [يونس: الآية ٩٨] الآية، والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي فهلا كانت

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد نحويّ أديب، من علماء أواخر القرن الرابع، أصله من هراة، وسكن مصر، له «الأزهية» في الحروف، و«الذخائر» في النحو. راجع «بغية الوعاة» ٢/٢٠٥.

قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك، وهو تفسير الأخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس، ويؤيده قراءة أُبَيّ وعبد الله رضي الله عنهما: ﴿فهلا كانت﴾ الآية، ويلزم من هذا المعنى النفي؛ لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يُتَوَهم أن الزمخشري قائل بأنها للنفي؛ لقوله: والاستثناء منقطع، بمعنى لكن، ويجوز كونه متصلاً، والجملة في معنى النفي، كأنه قيل: ما آمنت، قال ابن هشام: ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: والجملة في معنى النفي، ولم يقل: و«لولا» للنفي، وكذا قال في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ الآية [الأنعام: ٤٣]، معناه نفي التضرع، ولكنه جيء بـ«لولا»؛ ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم، وقسوة قلوبهم، وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم. انتهى.

فإن احتج مُحتجٌّ للهروي بأنه قُرئ بنصب ﴿قَوْمٍ﴾ [آل عِمران: الآية ١١٧] على أصل الاستثناء، ورفعه على الإبدال، فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي، كقوله [من البسيط]:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ[1]

فرفع[2] لمّا[3] كان «تغير» بمعنى لم يبق على حاله، وأَدَقُّ من هذا قراءة بعضهم: ﴿فشربوا منه إلا قليل منهم﴾ الآية، لما كان «شربوا منه» في معنى: فلم يكونوا منه، بدليل: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩]، ويُوَضِّح لك ذلك أن البدل في غير الموجَب أرجحُ من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: الآية ٩٨] الآية، فدلّ على أن الكلام مُوجَبٌ، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب، كما في قوله: «عافٍ تغيّرَ إلاَّ النُّؤْيُ

(١) «الصريمة»: الرملة المنقطعة، و«الخلَق» بفتحتين: البالي، و«عاف»: أي ذاهب الأثر، و«النؤي» بضم النون، وسكون الهمزة: حفيرة تحفر حول الخباء والخيمة؛ لئلا يدخل المطر. انظر «شرح أبيات المغني» ٥/١٢٦-١٢٧.

(٢) أي رفع «النُّؤْيُ، والوتد».

(٣) أي حين كان.

وَالْوَتَدُ».

تنبيه:

ليس من أقسام «لولا» الواقعةُ في نحو قوله [من الطويل]:

أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا   فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: «لو لم»، والجواب محذوف، أي لو لم ينازعني شغلي لزرتك، وقيل: بل هي «لولا» الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار «أنْ» على حدّ قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ». والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر «لوما»، وهي أخت «لولا»، فقال:

٦٤١- («لَوْمَا» كَـ«لَوْلَا» فِي جَمِيعِ الْحَالِ   تَخْصِيصُهَا التَّحْضِيضَ لَيْسَ حَالِي)

(**«لَوْمَا» كَـ«لَوْلَا» فِي جَمِيعِ الْحَالِ**) يعني أن «لوما» بالميم، بمنزلة «لولا» في جميع ما سبق لها من الأحكام، تقول: «لوما زيد لأكرمتك»، وفي التنزيل: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: الآية ٧] الآية، (**تَخْصِيصُهَا**) أي تخصيص «لوما» (**التَّحْضِيضَ**) أي معنى التحضيض فقط، بحيث لا تأتي بغيره من المعاني (**لَيْسَ حَالِي**) خبر «ليس»، وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهو اسم فاعل من حلا الشيء يحلو: إذا صار لذيذًا، أي ليس هذا الرأي رأيًا مرضيًا، وأشار بهذا الردّ على المالقي، حيث زعم أنها لم تأت إلا للتحضيض، وزعمه هذا مردود، يردّه قولُ الشاعر [من الكامل]:

لَوْ مَا الْإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي   مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءُ

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لولا» و«لوما»، شرع يبيّن «لم»، فقال:

٦٤٢- («لَمْ» حَرْفُ جَزْمٍ لِمُضَارِعٍ نُفِي   وَقَلْبُهُ إِلَى الْمُضِيِّ يَقْتَفِي)

(**«لَمْ» حَرْفُ جَزْمٍ لِمُضَارِعٍ**) مبتدأ وخبره، يعني أن «لم» حرف موضوع لجزم المضارع، وقوله (**نُفِي**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«مضارع»، أي منفيّ (**وَقَلْبُهُ**) أي قلب معناه، من إضافة المصدر إلى

مفعوله، ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى فاعله، والضمير لـ«لم»، أي وقلب «لم» معنى المضارع (**إِلَى الْمُضِيِّ**) أي إلى معنى الماضي (**يَقْتَفِي**) أي يتبع ما سبق من أحكامها.

وحاصل المعنى: أن «لم» حرف جزم، لنفي المضارع، وقلبه ماضيًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: الآية ٣] الآية. والله تعالى أعلم.

٦٤٣- (ضَرُورَةٌ رَفْعُ مُضَارِعٍ تَلَا   أَوْ لُغَةٌ وَلَيْسَ نَاصِبًا جَلَا)

(**ضَرُورَةٌ**) أي ذو ضرورة، وهو خبر مقدّم لـ(**رَفْعُ مُضَارِعٍ تَلَا**) أي أتى بعدها (**أَوْ**) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: إنه (**لُغَةٌ**) لبعض العرب، وقوله (**وَلَيْسَ نَاصِبًا**) أي لا يأتي «لم» ناصبًا للمضارع، كما زعمه بعضهم، وقوله (**جَلَا**) كمل به البيت، أي ظهر، وانكشف هذا الحكم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه قد ورد الفعل المضارع بعد «لم» مرفوعًا، كقوله [من البسيط]:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

فقيل: إنه محمول على الضرورة الشعريّة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللِّحياني أن بعض العرب ينصب بها، كقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بالنصب، [الشرح: الآية ١]، وقوله [من الرجز]:

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرّْ   أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

وخُرِّجا على أن الأصل «نشرحَنْ»، و«يُقدَرَن»، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلًا عليها، وفي هذا شذوذان: «توكيد المنفي بلم»، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، وقال أبو الفتح: الأصلُ «يُقْدَرْ» بالسكون، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة - وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مُجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن؛ إعطاءً للجار حكم مجاوره - أبدلوا الهمزة المحركة ألفًا، كما تُبدَل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني ولَزِمَ حينئذ فتح ما قبلها؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة، قال: وعلى ذلك قولهم: الْمَرَاةُ والكَمَاة بالألف، وعليه خَرَّجَ أبو علي قول عبد يغوث [من الطويل]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

فقال: أصله «ترأى» بهمزة بعدها ألف، كما قال سُراقة البارقيّ [من الوافر]:

أُرِي عَيْنَيَّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ   كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ

ثم حُذفت الألف للجازم، ثم أُبدلت الهمزة ألفًا لما ذكرنا، وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله: «أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ» نُقلت حركة همزة «أم» إلى راء «يُقدَر»، ثم أُبدلت الهمزة الساكنة ألفًا، ثم الألف همزةً متحركةً؛ لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحةً إتباعًا لفتحة الراء، كما في ﴿ولا الضألين﴾ فيمن همزه، وكذلك القول في «المَرْاة»، و«الكَمْاة»، وقوله:

* كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا *

ولكن لم تُحرك الألف فيهن؛ لعدم التقاء الساكنين.

٦٤٤- (وَقَدْ يَلِيهَا الاسْمُ مَعْمُولاً لِمَا   حُذِفَ قَدْ فُسِّرَ بَعْدُ نُظِمَا)

(وَقَدْ يَلِيهَا) أي يتبع «لم» **(الاسْمُ مَعْمُولاً لِمَا حُذِفَ)** بالبناء للمفعول، أي لفعل محذوف **(قَدْ فُسِّرَ)** بالبناء للمفعول أيضًا، أي فسر ذلك المحذوف **(بَعْدُ)** بالبناء على الضمّ لقطعه عن الإضافة، ونيّة معناها، أي بعد «لم»، وقوله **(نُظِمَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي أتى ذلك في الشعر.

وحاصل معنى البيت أنه قد يلي «لم» الاسم معمولاً لفعل محذوف، يُفسِّره ما بعده، كقوله [من الطويل]:

ظَنَنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ   فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ

تنبيه:

قد تفصل «لم» من مجزومها في الضرورة بالظرف، كقوله [من الوافر]:

فَذَاكَ وَلَمْ - إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا -   تَكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ

وقوله [من الطويل]:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا   كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلِ

وهذه المسألة أهملها الناظم، مع أنها مذكورة في الأصل، فقلت تتميمًا للفائدة:

وَفُصِلَتْ ضَرُورَةً بِظَرْفِ   عَنِ الَّذِي تَجْزِمُهُ فَاسْتَكْفِ

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لم» شرع يبيّن «لما» أختَهَا، فقال:

٦٤٥- («لَمَّا» عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَوْجُهِ مَا   يَنْفِي كَـ«لَمْ» مُضَارِعًا مُنْجَزِمَا

٦٤٦- فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ «لَمْ» تُفَارِقُ   لِأَدَوَاتِ الشَّرْطِ لَا تُرَافِقُ

٦٤٧- وَيَسْتَمِرُّ نَفْيُهَا لِلْحَالِ   وَقُرْبُهُ مِنْهُ يَكُونُ الثَّالِي

٦٤٨- تَوَقُّعُ الثُّبُوتِ فِي النَّفْيِ يُعَدْ   رَابِعَهَا بُعَيْدَ «لَمَّا» إِذْ وَرَدْ

٦٤٩- جَوَازُ حَذْفِ الْفِعْلِ بَعْدَ «لَمَّا»   مِنْ دُونِ «لَمْ» بِخَامِسٍ قَدْ يُسْمَى)

(«لَمَّا» عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَوْجُهِ) مبتدأ وخبره، أي «لما» تنقسم على ثلاثة أقسام **(مَا يَنْفِي)** أي أحدها النافية، فـ«ما» موصولة، و«ينفي» مبنيًا للفاعل صلتها **(كَـ«لَمْ»)** أي حال كونها في هذا المعنى مثل «لم»، وقوله **(مُضَارِعًا مُنْجَزِمَا)** مفعول «ينفي» **(فِي خَمْسَةِ الْأُمُورِ)** من إضافة الصفة للموصوف، أي في الأمور الخمسة **(«لَمْ» تُفَارِقُ)** أي تخالفها، فقوله: «في خمسة» متعلّق بـ«تفارق»، و«لم» مفعول به لـ«تفارق» محكيّ، وفاعله ضمير «لما»، يعني أن «لما» توافق «لم» في أربعة أشياء: اختصاصها بالمضارع، وجزمه، ونفيه، وقلب معناه ماضيًا، وتخالفها في خمسة أشياء، أحدها أنها **(لِأَدَوَاتِ الشَّرْطِ)** متعلّق بـ**(لَا تُرَافِقُ)** أي لا تصاحب «لما» أدوات الشرط، فلا تأتي بعدها، بخلاف «لم».

وعلّة ذلك أن «لما» لنفي «قد فَعَلَ»، وقد فعل لا يقع شرطًا، وكذلك منفيّها، وأما «لم» فإنها لنفي «فَعَلَ»، و«فعل» يقع شرطًا، تقول: «إن فعل»، فكذلك منفيّها، أفاده الدسوقيّ[1].

(وَ) ثانيها أنه **(يَسْتَمِرُّ نَفْيُهَا لِلْحَالِ)** أي حال التكلّم **(وَقُرْبُهُ)** أي النفي **(مِنْهُ)** أي من الحال **(يَكُونُ الثَّالِي)** أي يكون ثالث الخمسة التي تفارق فيها «لما» «لم»، و«الثالي» لغة في الثالث، أُبدلت ثاؤه ياء، كما في قول الشاعر:

(١) «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٨٣.

يَـفْـدِيـكَ يَـا زُرْعَ أَبِـي وَخَـالِـي
قَـدْ مَـرَّ يَـوْمَـانِ وَهَـذَا الـثَّـالِـي
وَأَنْـتَ بِـالْـهِـجْـرَانِ لاَ تُـبَـالِـي

أي وهذا الثالث، فقد أبدل الياء من الثاء[1] **(تَوَقُّعُ الثُّبُوتِ فِي النَّفْيِ)** أي في منفيّ «لما» **(يُعَدّ)** بالبناء للمفعول **(رَابِعَهَا)** أي رابع الأمور الخمسة التي تفارقا فيها **(بُعَيْدَ «لَمَّا»)** مصغّر «بعد» صُغِّر للتقريب، وهو متعلّق بـ«ورد»**(إِذْ وَرَدْ)** أي ذلك المنفي، والظرف متعلّق بمقدّر خبرِ لمحذوف، أي ذلك كائن وقت وروده بُعيد «لما» **(جَوَازُ حَذْفِ الْفِعْلِ بَعْدَ «لَمَّا»مِنْ دُونِ «لَمْ» بِخَامِسٍ قَدْ يُسْمَى)** بالبناء للمفعول، وهو مضارع أسماه، لغة في سمّاه، فقوله: «جواز إلخ» مبتدأ خبره جملة «قد يُسمى»، يعني أن الخامس مما تفارقا فيه أن الفعل المنفيّ بـ«لما» يجوز حذفه، بخلاف منفيّ «لم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لمّا» على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تختص بالمضارع، فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيًا، كـ«لم»، إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:

(أحدها): أنها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إن لَـمَّا تقم»، بخلاف «لم»، وفي التنزيل: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: الآية ٦٧] ، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾ [المائدة: الآية ٧٣] .

(الثاني): أن مَنفِيّها مستمرُّ النفي إلى الحال، كقوله [من الطويل]:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ   وَإِلاَّ فَـأَدْرِكْـنِـي وَلَمَّا أُمَـزَّقِ

ومنفي «لم» يحتمل الاتصال، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: الآية ٤] ، والانقطاع مثل قوله: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: الآية ١] ، ولهذا جاز «لم يكن، ثم كان»، ولم يجز «لما يكن ثم كان»، بل يقال: «لما يكن، وقد يكون»، ومَثَّلَ ابنُ مالك للنفي المنقطع بقوله [من الرجز]:

(١) راجع «لسان العرب» ٢/١٢١.

وَكُـنْـتَ إِذْ كُـنْـتَ إِلَـهِـي وَحْـدَكَـا   لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَا

وتبعه ابنه فيما كتب على «التسهيل»، وذلك وَهَمٌ فاحشٌ. قاله ابن هشام.

وهذا التوهيم مأخوذ من أبي حيّان في شرح «التسهيل» قال بعد أن ذكر تمثيل ابن مالك للانتفاء المنقطع بآية ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾ [الإنسان: الآية ١] قال: وهو تمثيل صحيح، وبقول الراجز هذا، قال: وهو تمثيل وَهِمَ فيه؛ إذ ليس من الانتفاء المنقطع؛ لأنه لا يمكن أن يريد: لم يكن شيء يا إلهي قبلك، ثم كان شيء قبلك، وإنما كان يكون من هذا النوع لو كان لم يكن شيء يا إلهي معك لحسن، ثم كان معك، وكذلك مثّل بالرجز ابنه متبعًا إياه، فوهما في ذلك؛ إذ لم يمعنا الفكر في ذلك. انتهى[1].

ولامتداد النفي بعد «لما» لم يجز اقترانها بحرف التعقيب، بخلاف «لم»، تقول: «قمتُ فلم تقم »؛لأن معناه: وما قمتَ عقيب قيامي، ولا يجوز «قمت فلما تقم»؛ لأن معناه: وما قمت إلى الآن.

(الثالث): أن منفي «لما» لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي «لم»، تقول: «لم يكن زيد في العام الماضي مقيمًا»، ولا يجوز «لما يكن»، وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي «لما» قريبًا من الحال، مثل «عصى إبليس ربه ولما يندم»، بل ذلك غالب لا لازم.

(الرابع): أن منفي «لما» مُتَوَقَّع ثبوته، بخلاف منفي «لم»، ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: الآية ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنّ ذوقهم له مُتَوَقَّعٌ، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجرات: الآية ١٤] الآية: ما في «لما» من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ. انتهى، ولهذا أجازوا «لم يُقضَ مالا يكون»، ومنعوه في «لما».

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيّان في نفي المتوقع وغيره، ومثال المتوقع أن تقول: «مالي قمت ولم تقم»، أو «ولما تقم»، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء:

(١) راجع «شرح أبيات المغني»٥/١٥٠.

«لم تقم»، أو «لما تقم».

(الخامس): أن منفي «لما» جائز الحذف لدليل، كقوله [من الوافر]:

فَجِئْتُ قُبُورَهُم بَدْأً وَلَمَّا ... فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهْ

أي ولما أكن بَدْأً قبل ذلك، أي سَيِّدًا، ولا يجوز «وصلت إلى بغداد ولم»، تريد «ولم أدخلها»، فأما قوله [من الكامل]:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

فضرورة.

وعِلَّةُ هذه الأحكام كلِّها أن «لم» لنفي «فَعَلَ»، و«لما» لنفي «قد فَعَلَ».

وبيان ذلك أن «فَعَلَ» معناه حصل فِعْلٌ في الزمان الماضي، ونفيه معناه انتفاء الفعل في الزمان الماضي، وهو محتمل لاستمرار الانتفاء في الزمن الماضي لحين التكلّم، ولانقطاع انتفائه في الماضي، وهذا المعنى مُفادُ «لم».

وأما «قد فَعَلَ» فمعناه قد حصل الفعل في الماضي القريب من الحال، ونفيه معناه انتفاء الفعل في الماضي القريب من الحال، وحينئذ فالانتفاء مستمرّ للحال، وهذا هو مُفاد «لما». قاله الدسوقي[1]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «لما» الثلاثة، فقال:

٦٥٠- (وَالثَّانِ مِنْ أَوْجُهِهَا أَنْ تَلْزَمَا ... لِمَاضِيَيْنِ رَابِطَهْ بَيْنَهُمَا
٦٥١- حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ أَوْ فَقُلْ ... حَرْفُ وُجُوبٍ لِوُجُوبٍ فَكَمُلْ
٦٥٢- وَالْفَارِسِيُّ كَوْنَهَا ظَرْفًا زَعَمْ ... كَذَا ابْنُ جِنِّي مِثْلَ «حِينٍ» قَدْ حَكَمْ
٦٥٣- وَمِثْلَ «إِذْ» جَعَلَهَا ابْنُ مَالِكِ ... وَابْنُ خَرُوفٍ سَدَّ كُلَّ مَسْلَكِ)

(وَالثَّانِ مِنْ أَوْجُهِهَا) أي أوجه «لما» **(أَنْ تَلْزَمَا)** بألف الإطلاق مبنيا للفاعل **(لِمَاضِيَيْنِ)** أي

(١) «حاشية الدسوقي» ١/٢٨٤.

لفعلين ماضيين، حال كونها **(رَابِطَهْ)** بسكون الهاء للضرورة **(بَيْنَهُمَا)** أي بين الماضيين **(حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ)** أي يقال فيها: حرف وجود لوجود، أي حرف يقتضي وجوده وجود جوابه لأجل وجود شرطه، فاللام في «لوجود» للتعليل **(أَوْ فَقُلْ: حَرْفُ وُجُوبٍ لِوُجُوبٍ)** أي حرف يقتضي ثبوتَ الثاني لثبوت الأول، واللام للتعليل أيضًا، وقوله **(فَكَمُلْ)** كمّل به البيت، أي فقد كمل ما تُسمّى به «لما» **(وَالْفَارِسِيُّ كَوْنَهَا)** أي كون «لما» **(ظَرْفًا زَعَمْ)** أي قال: إنها ظرف مثل «حين» **(كَذَا ابْنُ جِنِّي مِثْلَ «حِينٍ» قَدْ حَكَمْ)** أي حكم ابن جني بأنها ظرف مثل «حين»، فقوله كقول الفارسيّ **(وَمِثْلَ «إِذْ» جَعَلَهَا ابْنُ مَالِكِ)** أي قال ابن مالك: إنها ظرف بمعنى «إذ»، واستحسنه ابن هشام **(وَابْنُ خَرُوفٍ سَدَّ كُلَّ مَسْلَكِ)** يعني أن ابن خروف أنكر كونها اسمًا أصلًا، لا بمعنى «حين»، ولا بمعنى «إذ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه «لما» أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين، وُجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو «لما جاءني أكرمته»، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وسيبويه يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسيّ، وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة، أنها ظرف بمعنى «حين»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذ»، وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال: «لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم»؛ لأنها إذا قُدّرت ظرفًا كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والجواب أن هذا مثل قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: الآية ١١٦] الآية، والشرط لا يكون إلا مستقبلًا، ولكن المعنى: إن ثبت أني كنت قلته، وكذا هنا المعنى: لما ثبت اليومَ إكرامك لي أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلًا ماضيًا اتفاقًا، وجملةً اسميةً مقرونةً بـ«إذا» الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلًا مضارعًا عند ابن عصفور، دليل الأول قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: الآية ٦٧] الآية، والثاني قوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، والثالث قوله: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: الآية ٣٢] الآية، والرابع قوله:

﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: الآية ٧٤]، وهو مؤول بـ«جادلنا»، وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع: إن الجواب قوله: ﴿وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [هود: الآية ٧٤] على زيادة الواو، أو محذوف، أي أقبل يجادلنا.

تنبيه:

من مشكل «لما» هذه قول الشاعر [من الطويل]:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا ... وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فيقال: أين فعلاها؟، والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف، يفسره «وَهَى» بمعنى سَقَطَ، والجواب محذوف، تقديره: قلت، بدليل قوله: «أقول»، وقولُهُ: «شِمِ» أمر من قولك «شِمْتُ البرقَ»: إذا نظرت إليه، والمعنى: لما سَقَطَ سقاؤنا، قلت لعبد الله: شِمْهُ. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «لما» الثلاثة، وهو الأخير، فقال:

٦٥٤ـ (وَثَالِثٌ حَرْفٌ كَـ«إِلاَّ» اِقْتَضَى ... إِسْمِيَّةً يَصْحَبُ أَوْفِعْلاً مَضَى)

(**وَثَالِثٌ**) أي ثالث أقسام «لما» أنها (**حَرْفٌ كَـ«إِلاَّ»**) أي بمعنى «إلاّ» الاستثنائيّة (**اِقْتَضَى**) بقطع الهمزة للوزن، أي طلب (**إِسْمِيَّةً**) بقطع الهمزة أيضًا مفعول به لـ«اقتضى»، وقوله (**يَصْحَبُ**) في محلّ نصب على الحال، وحذف مفعوله لكونه فضلة، أي حال كونه مصاحبًا لها (**أَوْفِعْلاً مَضَى**) أي أو اقتضى فعلًا ماضيًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من أوجه «لما» أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطّارق: الآية ٤] فيمن شَدَّدَ الميم، وعلى الفعل الماضي لفظًا لا معنًى، نحو «أنشدك الله لما فعلت»، أي ما أسألك إلا فعلك، قال [من الرجز]:

قَالَتْ لَهُ بِاللهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنْ ... لَمَّا غَنِثْتَ(١) نَفَسًا أَوِ اثْنَيْنْ

(١) من باب عَلِمَ، والغنث هو التنفس عقب الشرب، وكَنَتْ به عن الراحة بعد الجماع.

وفيه رَدٌّ لقول الجوهري: إن «لما» بمعنى «إلا» غيرُ معروف في اللغة.

تنبيه:

تأتي «لما» مركبة من كلمات، ومن كلمتين، فأما المركبة من كلمات فكما تقدم في ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾ [هود: الآية ١١١] في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون «إنّ»، وميم «لما» فيمن قال: الأصل لَمِنْ ما، فأبدلت النون ميما وأُدغمت، فلما كثرت الميمات، حُذفت الأولى، وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالًا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل «لمًّا» بالتنوين، بمعنى جمعًا، ثم حذف التنوين؛ إجراء للوصل مُجرَى الوقف؛ لأن استعمال «لما» في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعف من هذا قول آخر: إنه فَعْلَى من اللَّمَمِ، وهو بمعناه، ولكنه مُنِعَ الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فَعْلَى فهلا كتب بالياء، وهلا أماله مَنْ قاعدته الإمالة.

واختار ابن الحاجب أنها «لما» الجازمة حُذف فعلها، والتقدير لما يُهْمَلُوا أو لما يُتْرَكُوا؛ لدلالة ما تقدم، من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: الآية ١٠٥]، ثم ذَكَرَ الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، قال: ولا أَعرِف وجهًا أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده، من جهة أن مثله لم يَقَعْ في التنزيل، والحق ألا يُستبعَد لذلك. انتهى.

قال ابن هشام: وفي تقديره نظر، والأولى عندي أن يُقدَّر «لما يوفوا أعمالهم» أي أنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها، ووجه رُجحانه أمران:

[**أحدهما**]: أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: الآية ١١١]، وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعدُ، وأنها ستقع.

[**والثاني**]: أن منفي «لما» مُتَوَقَّعُ الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت.

وأما قراءة أبي بكر بتخفيف «إنْ»، وتشديد «لما»، فتحتمل وجهين:

[**أحدهما**]: أن تكون مخففة من الثقيلة، ويأتي في «لما» تلك الأوجه.

[**والثاني**]: أن تكون «إنْ» نافية، و«كلاّ» مفعول بإضمار «أرَى»، و«لما» بمعنى «إلا».

وأما قراءة النحويين(١) بتشديد النون، وتخفيف الميم، وقراءة الحرميين(٢) بتخفيفهما، فـ«إنّ» في الأولى على أصلها من التشديد، ووجوب الإعمال، وفي الثانية مخففة من الثقيلة، وأعملت على أحد الوجهين، واللام من «لَمَا» فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين «إن» النافية والمخففة من الثقيلة، وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف «إن» وإهمالها، و«ما» زائدة للفصل بين اللامين، كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو قوله تعالى: ﴿أأنذرتهم﴾، وبين النونات في نحو «اضربنانّ يا نسوة»، قيل: وليست موصولة بجملة القسم؛ لأنها إنشائية، وليس كذلك؛ لأن الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النِّساء: الآية ٧٢] الآية، لا يقال: لعل «من» نكرة، أي لَفريق لَيُبَطِّئَنَّ؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله [من الكامل]:

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً   أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

وهو لُغْزٌ، يقال فيه: أين جواب «لما»، وبم انتصب «أَدَعَ»، وجواب الأول أن الأصل «لن ما»، ثم أدغمت النون في الميم؛ للتقارب، ووُصِلا خَطًّا؛ للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله [من الخفيف]:

عَافَتِ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا   بَرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا

فيقال: كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سَخِينًا، وجوابه أن الأصل بل رديه(٣)، ثم كتب على لفظه للإلغاز.

وعن الثاني أن انتصابه بـ«لن»، و«ما» الظرفية وصلتها ظرف له، فاصل بينه وبين «لن» للضرورة، فيسأل حينئذ كيف يَجتَمِع قوله: «لن أدع القتال» مع قوله: «لن أشهد الهيجاء»،

(١) هما أبو عمرو بن العلاء، والكسائيّ.
(٢) هما نافع المدنيّ، وابن كثير المكيّ.
(٣) أمر من الورود.

فيجاب بأن «أشهد» ليس معطوفا على «أدع»، بل نصبه بـ«أن» مضمرة، و«أن» والفعل عطف على «القتال»، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء، على حَدِّ قول ميسون [من الوافر]:

* وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي... البيت *

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لما» شرع يبيّن «لن»، فقال:

٦٥٥- («لَنْ» حَرْفُ نَصْبٍ يَنْفِ مَا يُسْتَقْبَلُ   وَلَيْسَ فَرْعَ «لاَ» وَ«لاَ أَنْ» يَا فُلُ
٦٥٦- مُخَالِفُ الْفَرَّاءِ وَالْخَلِيلِ   مَعَ الْكِسَائِيِّ فَخُذْ دَلِيلِي
٦٥٧- لَيْسَ لَهَا تَوْكِيدُ نَفْيٍ وَكَذَا   تَأْبِيدُهُ مَحْمُودُهُمْ زَعَمَ ذَا
٦٥٨- وَلِلدُّعَا تَأْتِ كَـ«لاَ» وَقَدْ نَدَرْ   أَنْ يُتَلَقَّى قَسَمٌ بِهَا وَقَرْ)

(«لَنْ» حَرْفُ نَصْبٍ) أي حرف ينصب المضارع (يَنْفِ مَا يُسْتَقْبَلُ) أي ينفي المضارع المستقبل، و«ينف» بحذف يائه دون جازم وناصب؛ للوزن، و«يستقبل» بالبناء للفاعل، أو المفعول (وَلَيْسَ فَرْعَ «لاَ») أي ليس أصل «لن» «لا» النافية، فأُبدلت الألف نونًا (وَ«لاَ أَنْ») أي وليس أيضًا مركبًا من «لا» النافية، و«أن» الناصبة، حذفت منه ألف «لا» وهمزة «أن»، وقوله (يَا فُلُ) كمل به البيت، تقدّم أنه لغة في فلان، مختصّ بالنداء فقط، وليس مرخمًا منه على الأصحّ (مُخَالِفُ الْفَرَّاءِ) بالرفع خبر لمحذوف، أي هذا القول مخالف لرأي الفرّاء، أو بالنصب على الحال، أي أقول هذا حال كوني مخالفًا للفراء حيث قال: إن أصله وأصل «لم» «لا» (وَالْخَلِيلِ، مَعَ الْكِسَائِيِّ) أي حيث قالا: إن أصله «لا أن»، وقوله (فَخُذْ دَلِيلِي) أي خذ ما اعتمدت عليه من الدليل لترجيح القول المذكور من الأصل، كما يأتي.

(لَيْسَ لَهَا) أي لـ«لن» (تَوْكِيدُ نَفْيٍ، وَكَذَا تَأْبِيدُهُ) أي إنها لا تفيد توكيد النفي، ولا تأبيده (مَحْمُودُهُمْ) أي الزمخشريّ (زَعَمَ ذَا) أي زعم إفادتها التوكيد والتأبيد (وَلِلدُّعَا تَأْتِ) بحذف الياء من آخره كما سبق في «ينف»، أي تأتي «لن» لإفادة معنى الدعاء (كَـ«لاَ») أي كما أتت «لا» لإفادة ذلك، كقوله: «لازلت لكم خالدًا» (وَقَدْ نَدَرْ) أي قلّ (أَنْ يُتَلَقَّى) بالبناء للمفعول (قَسَمٌ بِهَا)

وكذا بـ«لم»، يعني أنه يُتلقّى بـ«لن» القسم نادرًا، كقوله: «والله لن يصلوا إليك»، وقولُهُ: (وَقَرْ) أي ثبت ذلك؛ لثبوته نقلًا عن العرب.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لن» حرف نصب، ونفي، واستقبال، وليس أصله وأصل «لم» «لا»، فأبدلت الألف نونًا في «لن»، وميما في «لم»، خلافا للفراء؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفًا، لا العكس، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥]، وقوله: ﴿وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف: ٣٢]، ولا أصل «لن» «لا أن»، فحُذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين، خلافا للخليل والكسائي، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو «زيدًا لن أضرب»، خلافا للأخفش الصغير(١)، وامتناع نحو «زيدًا يعجبني أن تضرب»، خلافا للفراء، ولأن الموصول وصلته مفرد، و«لن أفعل» كلام تامّ، وقول المبرد: إنه مبتدأ حذف خبره، أي لا الفعل واقع مردود بأنه لم يُنطَق به، مع أنه لم يَسُدّ شيء مسده، بخلاف نحو «لولا زيد لأكرمتك»، وبأن الكلام تامّ بدون المقدر، وبأن «لا» الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل، ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد «لن» توكيد النفي، خلافًا للزمخشري في «كشافه»(٢)، ولا تأبيده خلافا له في «أنموذجه»(٣)، وكلاهما دعوى بلا دليل، قيل: ولو كانت للتأبيد لم يُقيَّد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ [مريم: الآية ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [البقرة: الآية ٩٥] تكرارًا، والأصل عدمه.

وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك، وفاقًا لجماعة، منهم ابن عصفور، والحجة في قوله [من الخفيف]:

لَـنْ تَـزَالُـوا كَـذَلِـكُـمْ ثُـمَّ لاَ زِلْــ ... ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

(١) هو علي بن سليمان، قرأ على ثعلب والمبرد، وألف في العربية، توفي سنة (٣١٥هـ).
(٢) هو التفسير المشهور.
(٣) كتاب ألفه الزمخشريّ في النحو، اختصر به كتابه «المفصّل».

وأما قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [القصص: الآية ١٧]، فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يُسنَدُ إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو الغائب، نحو «يا رب لا عذَّبتَ فلانًا»، ونحو «لا عَذَّب الله عمرًا». انتهى، ويرده قوله:

.... ثُـمَّ لاَ زِلْــ ... ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وتَلَقِّي القسم بها وبـ«لم» نادر جدًا، كقول أبي طالب [من الكامل]:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ ... حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا

وقيل لبعضهم: ألك بنون؟ فقال: نعم، وخالِقِهم لم تقم عن مثلهم مُنْجِبَة، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب، أي إن لي لبنين، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله [من الطويل]:

أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ ... فَلَنْ يَحْلُ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وقوله [من المنسرح]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَهْ

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة . والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لن» شرع يبيّن «ليت»، فقال:

٦٥٩- (وَ«لَيتَ» حَرْفٌ لِتَمَنٍّ غَالِبَا ... فِي مُسْتَحِيلٍ غَيْرُهُ لَنْ يَغْلِبَا
٦٦٠- وَيَنْصِبُ الاِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرْ ... نَصْبُهُمَا فِي الشِّعْرِ بَعْدَهُ نَدَرْ
٦٦١- وَإِنْ تَزِدْ «مَا» بَعْدَهُ لَمْ يَزُلِ ... عَنِ اخْتِصَاصِهِ بِأَسْمَى الْجُمَلِ
٦٦٢- لَكِنْ يَكُونُ جَائِزَ الإِعْمَالِ ... كَمَا أَتَى لِلْحَمْلِ بِالإِهْمَالِ)

(وَ«لَيتَ» حَرْفٌ) مبتدأ وخبره، وقوله **(لِتَمَنٍّ)** متعلق بصفة لـ«حرفٌ»، أي حرف يدلّ على التمنّي، وهو طلب ما لا طماعية فيه؛ لاستحالته، أو ما فيه عسر من الممكنات، فالمتمنَّى إما مستحيل، أو ممكن بعيد الوقوع، وإلا كان طلبه ترجيًا(١) **(غَالِبًا فِي مُسْتَحِيلٍ)** أي إن غالب

(١) «حاشية الدسوقي» ٢٨٨/١.

استعمالها يكون في تمنّي شيءٍ مستحيلٍ وجودُه، نحو «ليت الشباب يعود» (**غَيْرُهُ لَنْ يَغْلِبَا**) مبتدأ وخبره، يعني أن استعمالها في تمنّي غير المستحيل، وهو الممكن، نحو «ليت الحبيب قادم» غير غالب (**وَيَنْصِبُ الاسْمَ**) بقطع الهمزة للوزن (**وَيَرْفَعُ الخَبَرْ**) يعني أن «ليت» من أخوات «إنّ»، فينصب المبتدأ اسمًا له، ويرفع الخبر خبرًا له، وقد تقدّم أن ما أريد لفظه من الأدوات يجوز تذكيره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة (**نَصْبُهُمَا**) أي نصب المبتدإ والخبر (**فِي الشِّعْرِ**) أي في ضرورة الشعر (**بَعْدَهُ**) أي بعد «ليت» (**نَدَرْ**) أي قلّ، يعني أنه قد جاء قليلًا نصب الجزأين بعد «ليت»، كما في قول الشاعر [من الرجز]:

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا *

(**وَإِنْ تَزِدْ «مَا»**) الحرفيّة (**بَعْدَهُ**) أي بعد «ليت»، فقلت: «ليتما» (**لَمْ يَزَلْ عَنِ اخْتِصَاصِهِ بِأَسْمَى الجُمَلِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالجمل الأسمى، أي الأشرف، وهي الجمل الاسميّة، وإنما كانت أسمى؛ لكون المسند إليه فيها أشرف أنواع الكلمات، وهو الاسم، يعني أن «ليت» لا يخرج عن اختصاصه بالأسماء بسبب زيادة «ما» عليه، فلا تقول: «ليتما قام زيدٌ» (**لَكِنْ يَكُونُ جَائِزَ الإِعْمَالِ**) أي لكن إذا دخلت «ما» عليه يكون جائز العمل، لا واجبه (**كَمَا أَتَى**) أي كما ورد عن العرب (**لِلْحَمْلِ**) أي لأجل حمله على أخواته «إنّ» وغيرها (**بِالإِهْمَالِ**) أي مع الإهمال، فالباء بمعنى «مع»، أي كما جاز إهماله حملًا على أخواته «إن» وأخواتها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ليت» حرفُ تَمَنٍّ، يتعلق بالمستحيل غالبًا، كقوله [من الوافر]:

فَيَالَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا   فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ[1]

وبالممكن أي الذي في حصوله عسرٌ قليلًا.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال الفراء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله [من الرجز]:

(١) «الشباب»: عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزيّة مشبوبة، أي قويّة مشتعلة، و«المشيب» كون الحيوان في زمان تكون قوته فيه غير غريزيّة، و«الشيب» بياض الشعر، هذا قول الأصمعيّ، وقال الجوهريّ: الشيب والمشيب واحد. «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٨٨.

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا... البيت *

وبَنَى على ذلك ابنُ المُعْتَزِّ[1] قولَهُ [من البسيط]:

مَرَّتْ بِنَا سَحَرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَا   طُوبَاكِ يَالَيْتَنِي إِيَّاكِ طُوبَاكِ

قال ابن هشام: والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: «أَقْبَلَتْ» لا «تكون»[2] خلافًا للكسائيّ؛ لعدم تقدم «إن»، و«لو» الشرطيتين، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع، أي فالأصل: يا ليتني أنتِ.

وتقترن بها «ما» الحرفية، فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: «ليتما قام زيدٌ»، خلافًا لابن أبي الربيع، وطاهر القزويني[3]، ويجوز حينئذ إعمالها؛ لبقاء الاختصاص، وإهمالها حملًا على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابغة [من البسيط]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصولة، وأن الإشارة خبر لـ«هو»، محذوفًا، أي ليت هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير «أَيّ» مع عدم طول الصلة قليل، ويجوز «ليتما زيدًا ألقاه»، على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة[4] التفسير. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «ليت» شرع يبيّن «لعلّ» فقال:

٦٦٣- («لَعَلَّ» مِثْلُ «لَيْتَ» فِي ذَاكَ الْعَمَلْ   وَنَصْبُ مَعْمُولَيْهِ عَنْ بَعْضٍ حَصَلْ

٦٦٤- وَقَدْ يُجَرُّ مُبْتَدًا بِهَا لَدَى   عُقَيْلَ وَالتَّعْلِيقُ مَا هُنَا بَدَا

(١) هو عبد الله بن محمد المعتزّ بالله شاعر أديب، ولي الخلافة يومًا واحدًا، ثم قُتل سنة (٢٩٦هـ)، ألّف «البديع»، و«طبقات الشعراء».

(٢) أي لا يقدّر «تكون».

(٣) هو بهاء الدين أبو محمد طاهر بن أحمد القزوينيّ، ويعرف بالنجار، أديب نحويّ صرفيّ، له «غاية التصريف»، و«لبّ اللباب في مراسيم الإعراب» توفي سنة (٧٥٦هـ).

(٤) أي طريقته.

٦٦٥- وَفِيهِ عَشْرُ لُغَوَاتٍ وَرَدَتْ   وَقِيلَ مَعْ ثِنْتَيْنِ عَنْهُمُ بَدَتْ
٦٦٦- «لَعَلَّ» «عَلَّ» وَ«لَعَنَّ» «عَنَّا»   «لأَنَّ» «أَنَّ» وَ«رَغَنْ» «رَغَنَّا»
٦٦٧- «لَغَنَّ» أَوْ «لَوَنَّ» «هَنَّ» وَ«رَعَلْ»   بَعْضٌ «لَعَلَّتْ» عَاشِرًا لَهَا نَقَلْ
٦٦٨- أَوْصَلَهَا الْمَجْدُ إِلَى عِشْرِينَ فِي   «قَامُوسِهِ الْمُحِيطِ» نِعْمَ مَنْ قُفِي
٦٦٩- فِيهِ ثَلاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي   تَوَقُّعُ الْحِبِّ وَخَوْفُ الْجَانِي
٦٧٠- يَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ عَكْسَ «لَيْتَا»   وَالثَّانِ تَعْلِيلٌ لَهُمْ هُدِيتَا
٦٧١- وَثَالِثٌ بِخُلْفٍ اسْتِفْهَامُ   تَعْلِيقُهَا الْفِعْلَ لِذَا يُرَامُ)

(**«لَعَلَّ» مِثْلُ «لَيْتَ» فِي ذَاكَ الْعَمَلْ**) أي في عمله السابق، وهو نصب المبتدإ اسمًا له، والخبر خبرًا له، وفي بعض النسخ: «لعلَّ» مِثْلُ «لَيْتَ» أَيْضًا فِي الْعَمَلِ» (**وَنَصْبُ مَعْمُولَيْهِ**) أي معمولي «لعلّ» (**عَنْ بَعْضٍ حَصَلْ**) أي نُقِل عن بعض العرب، فقد حكي قوله: «لعلّ أباك منطلقًا» (**وَقَدْ يُجَرُّ**) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله (**مُبْتَدًا**) بتخفيف الهمزة (**بِهَا**) أي بـ«لعلّ» (**لَدَى عُقَيْلَ**) بمنع الصرف؛ للوزن.

فائدة:

يجوز في أسماء القبائل والبلدان الصرف ، باعتبار الأب، أو الحيّ، والمكان، وعدمُهُ باعتبار القلبيّة، والبقعة، إلا إذا سُمع أحدهما فقط، فلا يُتجاوز، كما سُمع الصرف في كلب، وثقيف، ومعدّ باعتبار الحيّ، وبدر، وحنين، باعتبار المكان، وكما سُمع منعه في يهود، ومجوس علمين باعتبار القبيلة، ودمشق باعتبار البقعة، وإلا إذا تحقّق مانع غير التأنيث المعنويّ، فيمنع بكل حال، كتغلب، وباهلة، وجولان، وبغداد[1].

والمعنى: أن بني عُقَيل يجرّون بـ«لعلّ»، فقد سمع قوله: «لعلّ أبي المغوار»، وقوله (**وَالتَّعْلِيقُ مَا هُنَا بَدَا**) أشار به إلى أن «لعلّ»، وإن كانت جارّة للمبتدإ على هذه اللغة، إلا أنها لا تتعلّق بشيء؛ لتنْزيلها مَنْزِلة الحرف الزائد، مثل «بحسبك درهم» (**وَفِيهِ**) أي «لعلّ» (**عَشْرُ لُغَوَاتٍ**) جمع لغة،

(١) انظر «حاشية الخضريّ»٢/١٦٢.

هكذا جمعه الناظم، والذي في كتب اللغة، أن جمع لغة لغات، ولُغُون، بضم اللام والغين، قال في «اللسان»: اللُّغَةُ: اللِّسْنُ، وحدُّها أنها أصوات يُعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم، وهي فُعْلَةٌ، من لَغَوتُ، أي تكلّمتُ، أصلها لُغْوَةٌ، كَكُرَة، وقُلَةٍ، وثُبَةٍ، كلها لاماتها واوات، وقيل: أصلها لُغَيٌ، أو لُغَوٌ، والهاء عوضٌ، وجمعها لُغًى، مثلُ بُرَةٍ وبُرًى، وفي «المحكم»: الجمع لُغَات، ولُغُونَ. قال ثعلبٌ قال أبو عمرو لأبي خيرةَ: يا أبا خَيرةَ سمعتُ لُغاتِهِم -أي بكسر التاء- فقال أبو خَيرة: وسمعتُ لُغَاتَهم ـ أي بفتحها ـ فقال أبو عمرو: يا أبا خيرة أُريدُ أَكْثَفَ منك جِلْدًا، جلدُك قد رقّ، ولم يكن أبو عمرو سمعها، ومن قال: لغاتَهم بفتح التاء شبّهها بالتاء التي يوقَف عليها بالهاء. انتهى[1].

(**وَرَدَتْ**) أي جاءت عن العرب (**وَقِيلَ: مَعْ ثِنْتَيْنِ**) أي اثنتي عشرة لغة (**عَنْهُمُ بَدَتْ**) أي ظهر استعمالها عندهم («**لَعَلّ**»، «**عَلّ**») بحذف اللام الأولى (**وَ«لَعَنَّ»**) بإبدال اللام الثانية نونًا («**عَنَّا**») بحذف اللام الأولى، مع إبدال الثانية، والألف للإطلاق («**لأَنَّ**») بإبدال العين همزة، واللام نونًا («**أَنَّ**») بحذف اللام الأولى(**وَ«رَغَنْ»**) بإبدال الأولى راء، والثانية نونًا ساكنةً(«**رَغَنَّا**») هي الماضية، إلا أنها مشدّدة النون، والألف للإطلاق أيضًا («**لَغَنَّ**») بالغين المعجمة بدل المهملة (**أَوْ «لَوَنَّ»**) بالواو بدل العين («**هَنَّ**») بالهاء بدل اللام الأولى (**وَ«رَعَلْ»**) بالراء بدلها أيضًا (**بَعْضٌ**) أي بعض اللغويين («**لَعَلَّتْ**») بالتاء الساكنة آخره، وقوله (**عَاشِرًا لَهَا نَقَلْ**) فيه نظر؛ لأنها ليست العاشر، وإنما هي ثالث عشر، ولم يذكرها صاحب «القاموس» (**أَوْصَلَهَا الْمَجْدُ**) أي مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازيّ الْفَيروزابادي العلامة اللغويّ، وُلد سنة (٧٢٩هـ) وتوفي رحمه الله في شوال سنة (٨١٦هـ)[2] (**إِلَى عِشْرِينَ**) فيه نظر أيضًا؛ لأنه أوصلها إلى ثمانية وعشرين، أي فزاد على ما ذُكر قوله: «علّي»، و«علّني»، و«لعلّي»، و«لعلّني»، و«لعنّي»، و«لعنّني»، و«لغنّي»، و«لغنّني»، و«لَوَنّي»، و«لوَنّني»، و«لأَنّي»، و«لأنّني»، و«أنّي»، و«أنّني»، و«رغنّي»، و«رَغَنّني». انتهى. فهذه مع ما سبق غير «لعلت» تكون ثمانية وعشرين.

ثم إن بعضهم اعترض على صاحب «القاموس»، فقال: فيه تطويل، من غير إكثار فائدة، وكان

(١) «لسان العرب»١٥/٢٥١-٢٥٢ و«تاج العروس شرح القاموس»١٠/٣٢٧-٣٢٨.
(٢) راجع «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»١/٢٧٣-٢٧٥.

يكفي أن يقول: بنون الوقاية ودونها. ذكره محمد مرتضى في «شرحه»[1].

(**فِي «قَامُوسِهِ المُحِيطِ»**) أي في كتابه المسمّى بـ«القاموس المحيط والقابوس الوسيط»، وهو كتاب نعم الكتاب، هو اللامع العَلَم الْعُجاب الجامع بين «المحكم» و«الْعباب» (**نِعْمَ مَنْ قُفِي**) أي نعم المتّبع هو، فهو مدح للمجد رحمه الله (**فيه**) أي في «لعلّ» (**ثَلاثَةٌ مِنَ المَعَانِي**) يعني أن لها ثلاثة معان: أحدها (**تَوَقُّعُ الحِبِّ**) بكسر الحاء المهملة، أي انتظار المحبوب، وترجّيه، نحو «لعلّ وصول الحبيب قريب» (**وَخَوْفُ الجَانِي**) أي خوف وقوع مكروه العدوّ الجاني، والإشفاق منه نحو «لعلّ هجوم العدوّ قريب» (**يَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ**) أي بالشيء الممكن حصوله عادة (**عَكْسَ «لَيْتَا»**) بألف الإطلاق، أي فهي تتعلّق بالمستحيل غالبًا، أو بالممكن الذي يعسر حصوله (**وَالثَّانِ**) أي المعنى الثاني لـ«لعلّ» (**تَعْلِيلٌ**) أي إفادة التعليل، وقوله (**لَهُمْ**) أي للنحاة، والمراد بعضهم؛ لأن بعضهم لا يثبته، وقوله (**هُدِيتَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، كمل به البيت، أي هداك الله تعالى الصراطَ المستقيمَ، فهو دعاء له، أو المعنى: إن تحفظ ما ذكرته لك من القواعد هُديت للصواب (**وَثَالِثٌ**) أي من معانيها، وهو مبتدأ، سوّغه الوصف المقدّر (**بِخُلْفٍ**) متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه بخلف من النحاة (**اسْتِفْهَامُ**) خبر المبتدإ، وقوله (**تَعْلِيقُهَا الْفِعْلَ**) أي منعها الفعل عن العمل في لفظ مفعوله (**لِذَا**) أي لأجل كونها استفهامًا (**يُرَامُ**) أي يقصد، يعني أنها لما كانت للاستفهام عَلَّقت الفعل عن العمل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لعلّ» حرف يَنصِب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحُكِي: «لَعَلَّ أباك منطلقًا»، قال ابن هشام: وتأويله عندنا على إضمار «يوجد»، وعند الكسائي على إضمار «يكون»، وقد مَرَّ أن عُقَيلًا يَخفِضون بها المبتدأ، كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل «لعله لأبي المغوار منك جواب

---

(١) راجع «تاج العروس من جواهر القاموس»٨/١٠٨.

قريب»، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام «لعل» الثانية تخفيفًا، وأدغم الأولى في لام الجرّ، ومن ثَمَّ كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: «المال لَزَيدٍ» بالفتح، وهذا تكلف كثير، ولم يَثْبُت تخفيفُ «لعل»، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجرّ بـ«لعل» لغة قوم بأعيانهم.

(**واعلم**): أن مجرور «لعل» في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزيل «لعل» منزلة الجار الزائدة، نحو «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل، وقوله: «قريب» هو خبر ذلك المبتدإ، ومثله: «لولاي لكان كذا» على قول سيبويه: إن «لولا» جارّة، وقولك: «ربّ رجل يقول ذلك»، ونحوُه قوله [من الوافر]:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

على قول سيبويه إنّ «كان» زائدة، وقول الجمهور: إنّ الزائد لا يعمل شيئًا، فقيل: الأصل «هم لنا»، ثم وُصل الضمير بـ«كان» الزائدة إصلاحًا للفظ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل، وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في «لنا»، على أن «لنا» صفة لـ«جيران»، ثم وُصِل؛ لِمَا ذُكر، وقيل: بل هو معمول لـ«كان» بالحقيقة، فقيل: على أنها ناقصة، و«لنا» الخبر، وقيل: بل على أنها زائدة، وأنها تعمل في الفاعل، كما يعمل فيه العامل المُلْغَى، نحو: «زيد ظننت عالم».

تنبيه:

تتصل بـ«لعلّ» «ما» الحرفية، فتكفها عن العمل؛ لزوال اختصاصها حينئذ، بدليل قوله [من الطويل]:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وجوز قوم إعمالها حينئذ حملًا على «ليت»؛ لاشتراكهما في أنهما يُغَيِّران معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنّ»، وبعضهم خَصَّ «لعل» بذلك؛ لأشدية التشابه، لأنها و«ليت» للإنشاء، وأما «كأنّ» فللخبر.

قيل: وأولُ لَحْنٍ سُمع بالبصرة: «لَعَلَّ لَهَا عُذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ»، وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن،

كما تقدم في: «إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون».

ولها ثلاثة معان:

[أحدها]: التوقع، وهو ترَجّي المحبوب، والإشفاقُ من المكروه، نحو لعل الحبيب واصل، ولعل الرقيب حاصل، وتختص بالممكن، وقول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧] إنما قاله جهلًا، أو مَخْرقة وإفكًا(١).

[الثاني]: التعليل، أثبته جماعة، منهم الأخفش، والكسائيّ، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ومن لم يُثبت ذلك يَحمله على الرجاء، ويصرفه للمخاطبين، أي اذهبا على رجائكما، والقول الأول هو الأظهر.

[الثالث]: الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهذا عُلِّق بها الفعلُ في نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطّلاق: الآية ١]، ونحو قوله: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عَبَس: الآية ٣]، قال الزمخشريّ: وقد أشربها معنى «ليت» مَن قرأ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: الآية ٣٧] انتهى.

وفي الآية بحث سيجيء في الباب الرابع، والثامن- إن شاء الله تعالى-.

تنبيه:

يقترن خبرها بـ«أنْ» كثيرًا حملًا على «عسى»، كقوله [من الطويل]:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا

وبحرف التنفيس قليلًا، كقوله [من الطويل]:

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَقِيقًا لَعَلَّهَا ... سَتَرْحَمُنِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ

وخرّج بعضهم نصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: الآية ٣٧] على تقدير «أنْ» مع «أبلغ»، كما خُفض المعطوف من بيت زهير [من الطويل]:

---

(١) قوله: «إفكًا» مرادف لـ«مخرقة»، والمخرقة بالقاف، والمراد بالمخرقة والإفك الكذب. والمعنى أنه يعرف أن ذلك غير ممكن في الواقع، لكنه ترجاه تعنتًا منه وعنادًا، وأظهر أنه ممكن بالكذب المخالف للواقع. راجع «حاشية الدسوقي» ٢٩/١.

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

على تقدير الباء مع «مُدرك»، ولا يمتنع كون خبرها فعلًا ماضيًا خلافًا للحريري، وفي الحديث: «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم»(١)، وقال الشاعر [من الطويل]:

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ ... لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وأنشد سيبويه [من الطويل]:

أَعِدْ نَظَرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... .البيت.

فإن اعترِض بأن «لعل» هنا مكفوفة بـ«ما»، فالجواب أن شُبهة المانع أن «لعل» للاستقبال، فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولًا لها، أو معمولا لما في حيّزها، ومما يوضح بطلان قوله ثبوتُ ذلك في خبر «ليت»، وهي بمنزلة «لعل»، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا﴾ [مريم: الآية ٢٣]، وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا﴾ [النبإ: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: الآية ٢٤]، وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النّساء: الآية ٧٣]. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

من مشكل باب «ليت» وغيره قولُ يزيد بن الحكم(٢) [من الطويل]:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي

وإشكاله من أوجه:

[أحدها]: عدم ارتباط خبر «ليت» باسمها، إذ الظاهر أن «كفافا» اسم «ليت»، وأن «كان» تامة، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة.

---

(١) أخرجه «الشيخان».

(٢) هو شاعر أمويّ حكيم جيّد الشعر، اتّصل بسليمان بن عبد الملك، ومات نحو (١٠٥هـ) انتهى «الخزانة» ٣٩٠/٤.

[والثاني]: تعليقه «عن» بـ«مرتو».

[والثالث]: إيقاعه «الماءُ» فاعلًا بـ«ارتوى»، وإنما يقال: ارتوى الشارب.

والجواب عن الأول أن «كفافا» إنما هو خبر لـ«كان» مقدم عليها، وهو بمعنى كافّ، واسم «ليت» محذوف للضرورة، أي فليتك، أو فليته، أي فليت الشأن، ومثله قوله [من الطويل]:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً ... فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

و«خيرك» اسم «كان»، و«كله» توكيده، والجملة خبر «ليت»، وأما «وشرّك»، فيُروَى بالرفع عطفًا على «خيرك»، فخبره إما محذوف، تقديره «كفافًا»، فـ«مرتو» فاعل بـ«ارتوى»، وإما «مرتو»[1]، على أنه سكن للضرورة[2]، كقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

ورُوي بالنصب إما على أنه اسم لـ«ليت» محذوفة، وسَهَّلَ حذفها تقدم ذكرها، كما سَهَّل ذلك حذف «كلّ»، وبقاء الخفض في قوله [من المتقارب]:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وإما على العطف على اسم «ليت» المذكورة، إن قُدّر ضمير المخاطب، فأما ضمير الشأن، فلا يعطف عليه لو ذُكِر، فكيف وهو محذوف، و«مرتو» على الوجهين مرفوع، إما لأنه خبر «ليت» المحذوفة، أو لأنه عطف على خبر «ليت» المذكورة.

وعن الثاني بأنه ضَمَّنَ «مُرتو» معنى «كافّ»؛ لأن المرتوي يَكُفُّ عن الشرب، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: الآية ٦٣] الآية؛ لأن ﴿يُخَالِفُونَ﴾ [النور: الآية ٦٣] في معنى يَعدِلون، وَيخرُجون، وإن علقته بـ«كفافًا» محذوفًا على وجهٍ مَرَّ ذكره[3]، فلا إشكال.

وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف، أي شارب الماء، وإما على جعل الماء مرتويًا مجازًا،

(١) أي وإما أن يكون خبر «كان» «مرتو»، فهو معطوف على «إما محذوف».

(٢) أي وكان حقه أن يقال: «مرتويا» بإثبات الياء منصوبًا.

(٣) قوله: «مرّ ذكره» هو كون «شرّ» مرفوعًا عطفًا على «خيرك»، وخبره محذوف، تقديره «كفافًا». «حاشية الدسوقيّ» ١/٢٩٢.

كما جُعل صاديًا في قوله [من الطويل]:

وَجُبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا

ويروى «الماء[1]» بالنصب على تقدير «من» كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: الآية ١٥٥]، ففاعل «ارتوى» على هذا «مرتو»، كما تقول: ما شَرِبَ الماء شاربٌ.

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لعلّ» شرع يبيّن «لكنّ» مشدّدة النون، فقال:

٦٧٢- («لَكِنَّ» بِالتَّشْدِيدِ حَرْفٌ قَدْ نَصَبْ ... إِسْمًا وَرَفْعُهُ الْخَبَرَ هُنَا وَجَبْ

٦٧٣- ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ فِي مَعْنَاهُ جَا ... أَوَّلُهَا اسْتِدْرَاكُهُمْ يَا ذَا الْحِجَا

٦٧٤- وَالثَّانِ تَوْكِيدٌ مَعَ اسْتِدْرَاكِ ... تَوْكِيدُهَا الثَّالِي بِلَا انْفِكَاكِ)

(**«لَكِنَّ» بِالتَّشْدِيدِ**) أي لنونه، وهو مبتدأ خبره قوله (**حَرْفٌ قَدْ نَصَبْ اسْمًا**) أي وهوالمبتدأ في الأصل، ينصبه اسمًا له (**وَرَفْعُهُ الْخَبَرَ**) بسكون الراء للوزن، وهو مبتدأ خبره جملة «وجب» (**هُنَا**) أي في باب «لكنّ» (**وَجَبْ**) يعني أنه يرفع الخبر الذي كان في الأصل خبر المبتدإ على أنه خبره على الأصحّ، وهو مذهب البصريين، وعند الكوفيين هو مرفوع بما كان مرفوعًا به سابقًا، وهو المبتدأ، فلا عمل لـ«لكنّ» عندهم (**ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي الأقوال الثلاثة، وهو مبتدأ خبره جملة «جا» (**فِي مَعْنَاهُ**) أي معنى «لكنّ» (**جَا**) لغة في «جاء» بالهمزة، كما مرّ غير مرة (**أَوَّلُهَا**) أي أول تلك الأقول (**اسْتِدْرَاكُهُمْ**) أي القول بإفادته معنى الاستدراك، ويأتي تفسيره قريبًا، وقوله (**يَا ذَا الْحِجَا**) أي صاحب العقل السليم، و«الحجا» بالكسر، والقصر، بوزن «إِلَى»: العقل، والفِطْنة، والمقدار، جمعه أَحْجَاءٌ. قاله في «القاموس» (**وَالثَّانِ**) أي القول الثاني (**تَوْكِيدٌ مَعَ اسْتِدْرَاكِ**) أي أنها تَرِدُ للتوكيد تارةً، وللاستدراك تارةً، فمعناها على هذا القول متعدّد (**تَوْكِيدُهَا الثَّالِي**) أي القول الثالث أنها للتوكيد، والياء في الثالي بدلٌ عن الثاء كما سبق بيانه، وقوله (**بِلَا انْفِكَاكِ**) أشار به إلى أن هذا المعنى لا ينفكّ عنها، ولا يفارقها، فهي دائمًا للتوكيد.

(١) المراد «الماء» الذي سبق في البيت المشكل، فتنبه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «لكنّ» مشدّدةَ النون حرفٌ ينصب الاسم، ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

[**أحدها**]: ـ وهو المشهور ـ أنه واحد، وهو الاستدراك، وفُسِّر بأن تَنسُب لما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها، ولذلك لا بُدّ أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو «ما هذا ساكنًا لكنه متحرك»، أو ضِدٌّ له، نحو «ما هذا أبيضُ لكنه أسود»، قيل: أو خلافٌ، نحو «ما زيد قائمًا لكنه شاربٌ»، وقيل: لا يجوز ذلك.

[**والثاني**]: أنها تَرِد تارةً للاستدراك، وتارةً للتوكيد، قاله جماعة، منهم صاحب «البسيط»[1]، وفسروا الاستدراك بـ«رفع ما يُتَوَهَّم ثبوته»، نحو «ما زيد شجاعًا لكنه كريم»؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفيُ أحدهما يوهم انتفاء الآخر، و «ما قام زيد لكنّ عمرًا قام»، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس، أو تماثل في الطريق، ومثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء»، فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

[**والثالث**]: أنها للتوكيد دائمًا، مثل «إنّ»، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في «المقرب»: «إنّ»، و«أنّ» و«لكنّ»، ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى «لكنّ» التوكيدُ، وتعطي مع ذلك الاستدراك. انتهى.

تنبيه:

البصريون على أنها بسيطة، وقال الفراء أصلها «لكنْ أنَّ»، فطُرِحت الهمزة للتخفيف، ونون «لكنْ» للساكنين، كقوله [من الطويل]:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال باقي الكوفيين: مركبةٌ من «لا» و«إن»، والكافِ الزائدة، لا التشبيهية، وحُذفت الهمزة تخفيفًا.

(١) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ بن العلج الإشبيليّ، من نحاة الأندلس في القرن السابع، قرأ على الشلوبين، وكان أبو حيان ينقل عنه، وكذا ابن عقيل.

تنبيه آخر:

قد يُحذف اسم «لكنّ»، كقوله [من الطويل]:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ... وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أي ولكنك زنجيّ، وعليه بيت المتنبي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ ... وَلَكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ

وبيت الكتاب[1] [من الطويل]:

وَلَكِنَّ مَنْ لاَ يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ ... بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

ولا يكون الاسم فيهما «مَنْ»؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ولا تدخل اللام في خبرها، خلافًا للكوفيين، احتجوا بقوله [من الطويل]:

* وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ *

ولا يعرف له قائلٌ، ولا تتمةٌ، ولا نظيرٌ، ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل «لكن إنّني»، ثم حُذفت الهمزة تخفيفًا، ونون «لكنّ» للساكنين. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لكنّ» المشدّدة، شرع يبيّن «لكنِ» المخفّفة، فقال:

٦٧٥- («لَكِنْ» بِنُونٍ سَاكِنٍ ضَرْبَانِ ... مُخَفَّفٌ تَلِيهِ جُمْلَتَانِ
٦٧٦- وَالثَّانِ مَا بِأَصْلِ وَضْعٍ خُفِّفَا ... حَرْفُ ابْتِدَا اسْتِدْرَاكُهُمْ بِهِ وَفَى
٦٧٧- وَلَيْسَ عَاطِفًا وَوَاوًا يَصْحَبُ ... وَمَعَ مُفْرَدٍ لِعَطْفٍ يُنْسَبُ
٦٧٨- بِسَبْقِ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ وَعَدَمْ ... تَقَدُّمِ الْوَاوِ عَلَى الْقَوْلِ الأَتَمّ)

(«**لَكِنْ» بِنُونٍ سَاكِنٍ**) أي ساكنة النون (**ضَرْبَانِ**) أي نوعان (**مُخَفَّفٌ**) خبر لمحذوف. **أحدهما**: مخفّف من الثقيلة (**تَلِيهِ جُمْلَتَانِ**) أي تتبعه الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، بعد أن كان قبل التخفيف مختصّا بالاسميّة فقط، كما سبق بيانه، فتخفيفه أزال اختصاصه بها (**وَالثَّانِ**)

(١) «الكتاب» هو كتاب سيبويه، والمعنى: البيت الذي استشهد به سيبويه في كتابه.

أي الضرب الثاني (**مَا بِأَصْلِ وَضْعٍ خُفِّفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي الذي وُضع في أصل وضعه خَفِيفَ النون (**حَرْفُ ابْتِدَا**) أي حرف يدلّ على ابتداء (**اسْتِدْرَاكُهُمْ بِهِ وَفَى**) أي حصل به معنى الاستدراك (**وَلَيْسَ عَاطِفًا**) وإن زعم ذلك بعضهم على ما يأتي (**وَوَاوًا يَصْحَبُ**) أي ويجوز مصاحبةُ «لكن» للواو العاطفة (**وَمَعْ مُفْرَدٍ لِعَطْفٍ يُنْسَبُ**) يعني أن «لكن» إذا وليه اسم مفرد يكون عاطفًا (**بِسَبْقِ نَفْيٍ**) أي بشرط تقدّم نفي (**أَوْ كَنَفْيٍ**) أي أو تقدّم شبه نفي، وهو النهي (**وَعَدَمْ تَقَدُّمِ الْوَاوِ**) أي وبشرط عدم تقدّم الواو (**عَلَى الْقَوْلِ الأَتَمّ**) أي الأصحّ الأرجح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «لكن» ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، خلافًا للأخفش ويونس؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل الوضع، فإن وليها جملة، فهي حرف ابتداء، لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تُستعمَل بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: الآية ٧٦]، وبدونها نحو قول زهير [من البسيط]:

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، وإن وليها مفرد فهي عاطفة، بشرطين:

[أحدهما]: أن يتقدمها نفي، أو نهي، نحو «ما قام زيد لكن عمرو، ولا يقم زيد لكن عمرو»، فإن قلت: «قام زيد»، ثم جِئْتَ بـ«لكن» جعلتها حرف ابتداء، فجئت بالجملة، فقلت: «لكن عمرو لم يقم»، وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف، وليس بمسموع.

[الشرط الثاني]: أن لا تقترن بالواو، قاله الفارسيّ، وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تُستعمل مع المفرد إلا بالواو.

تنبيه:

اختُلِف في نحو «ما قام زيد ولكن عمرو»، على أربعة أقوال:

[أحدها]: ليونس: إن «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة مُفْرَدًا على مفرد.

قلت: هذا القول عندي أظهر. والله تعالى أعلم.

[الثاني]: لابن مالك: إن «لكن» غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة حُذف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها، قال: فالتقدير في نحو «ما قام زيد ولكن عمرو»، ولكن قام عمرو، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠] ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تَعطِف مفردًا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه، نحو «قام زيد ولم يقم عمرو».

[والثالث]: لابن عصفور: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة لازمة.

[والرابع]: لابن كيسان: إن «لكن» عاطفة، والواو زائدة غير لازمة .

وَسُمِعَ «ما مررت برجل صالح لكن طالحٍ» بالخفض، فقيل على العطف، وقيل: بجارّ مقدر، أي لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه؛ لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «لكن» شرع يبيّن «ليس»، فقال:

٦٧٩- («لَيْسَ» لِنَفْيِ الْحَالِ مُطْلَقًا وَإِنْ ... مَعْ قَرِينَةٍ لِغَيْرِهِ يَبِنْ

٦٨٠- فِعْلٌ بِلاَ تَصَرُّفٍ وَزْنُهُ فَعِلْ ... لاَ فَتْحَ لاَ ضَمَّ وَ«لُسْتُ» قَدْ يَقِلّْ

٦٨١- وَحَرْفُ نَفْيٍ مِثْلَ «لاَ» قَدْ زَعَمَا ... الْفَارِسِي مَعْ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَا

٦٨٢- وَالأَوَّلُ الصَّوَابُ إِذْ قَدْ عُلِمَا ... «لَيْسَا» وَ«لَيْسُوا» «لَسْتُ» «لَسْنَ» «لَسْتُمَا»)

(**«لَيْسَ» لِنَفْيِ الْحَالِ**) مبتدأ وخبره، أي كلمة دالّة على نفي الحال[1] (**مُطْلَقًا**) أي سواء كان

(١) قوله: «على نفي الحال» أي على مضمون الخبر في غير الحال، وهو الماضي والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك، وقصد المصنف بهذا الجمع بين القولين المعروفين في «ليس»، وذلك أن سيبويه قال: هي للنفي مطلقًا، تقول: «ليس خلق الله مثله»، هذا في الماضي، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: الآية ٨] الآية، وهذا في المستقبل، ومنه البيت، وقال جمهور النحاة: إنها لنفي الحال، وحاصل التوفيق أن خبر ليس إذا لم يُقيّد بزمان حُمل نفيه على الحال، وإن قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيّد به. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢٩٤.

معها قرينة أم لا (**وَإِنْ مَعَ قَرِينَةٍ**) أي وإن تكن مع قرينة (**لِغَيْرِهِ**) أي لغير الحال (**يَبِنْ**) أي يظهر النفي، يعني أنها تكون لنفي غير الحال، وهو الماضي والمستقبل إذا كان معها قرينة، على ما يأتي بيانه، وقوله (**فِعْلٌ**) خبر لمحذوف، أي هي فعل، وليست اسمًا، خلافًا لمن زعم ذلك (**بِلاَ تَصَرُّفِ**) غير متصرّف إلى مضارع، وأمر، وغير ذلك (**وَزْنُهْ**) بسكون الهاء للوزن (**فَعِلْ**) أي بفتح الفاء، وكسر العين، وليست موضوعة من أول الأمر ساكنة الياء، لأن فَعْلًا بسكون العين ليس من أوزان الفعل (**لاَ فَتْحَ**) أي ليس وزنها فَعَل بفتح العين؛ إذ لا يُخفّف (**لاَ ضَمَّ**) أي وليس أيضًا فَعُل بضمها؛ إذ لا يوجد هذا الوزن في يائيّ العين، إلا نادرًا، وأشار بقوله (**وَ«لُسْتُ» قَدْ يَقِلّ**) إلى أنه سمع قليلًا: «لُست» بضم اللام، فيكون على فُعْلٍ، وأصله لَيُستُ بضم الياء، فنُقلت إلى اللام، ثم حُذفت الياء للالتقاء الساكنين، ودُلّ على حركة العين بحركة اللام.

ثم ذكر مقابل قوله: «فعل بلا تصرّف»، فقال: (**وَحَرْفَ نَفْيٍ**) بالنصب مفعولًا مقدّما لـ«زعم»، حال كونه (**مِثْلَ «لاَ»**) أي بمعناها (**قَدْ زَعَمَا**) بألف الإطلاق، والفاعل قوله (**الْفَارِسِيْ**) أي أبو عليّ الفارسيّ (**مَعْ غَيْرِهِ مِنْ عُلَمَا**) هو ابن السّرّاج، وابن شُقير[1] (**وَالأَوَّلُ الصَّوَابُ**) أي القول بأنها فعل غير متصرّف هو القول الصواب (**إِذْ**) تعليليّة (**قَدْ عُلِمَا**) بألف الإطلاق، مبنيّا للمفعول، أي لأنه قد عُلم إلحاق الضمائر، وتاء التأنيث بها، فقالوا («**لَيْسَا**») بضمير المثنّى (**وَ«لَيْسُوا»**) بضمير الجمع («**لَسْتَ**») بضمير المتكلم، أو المخاطب، أو المخاطبة («**لَسْنَ**») بضمير جماعة النسوة (**لَسْتُمَا**) بضمير تثنية المخاطب، وكذا «ليستْ» بتاء التأنيث، فلحوق الضمائر وتاء التأنيث من علامات الفعل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ليس» كلمة دالة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة، نحو «ليس خلق الله مثله»[2] وقول الأعشى[3] [من الطويل]:

---

(١) هو أبو بكر أحمد بن الحسن النحويّ البغداديّ، أخذ من المذهبين، توفي سنة (٣١٧هـ).

(٢) هذا مثال للماضي، أي أن مماثلته لخلق الله منفية في الماضي، والقرينة المقام؛ لأن المقام للمدح أو للذمّ. «حاشية الدسوقي» ١/٢٩٤.

(٣) أي في مدح النبي ﷺ، ومات الأعشى على جاهليته.

لَهُ نَافِلاَتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالُهَا ... وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَانِعَهُ غَدَا[1]

وهي فعل لا يتصرف وزنه فَعِلَ بالكسر، ثم التُزِم تخفيفه، ولم نُقَدِّره فَعَلَ بالفتح؛ لأنه لا يُخَفَّف، ولا فَعُل بالضم؛ لأنه لم يوجد في يائي العين، إلا في «هَيُؤَ»، وسمع «لُسْتُ» بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كـ«هَيُؤَ».

وزعم ابن السرّاج أنه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي في «الحَلَبيّات»[2]، وابن شُقَير، وجماعة، والصواب الأول، بدليل «لَسْت» و«لَسْتُمَا» و«لَسْتُنَّ» و«لَيْسَا» و«لَيْسُوا» و«لَيْسَتْ» و«لَسْنَ». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكمه، فقال:

٦٨٣- (**يَلْزَمُ رَفْعَ الاسْمِ نَصْبَ الْخَبَرِ ... وَلَوْ لَدَى اسْتِثْنَائِهِ فَحَرِّرِ**)

(**يَلْزَمُ رَفْعَ الاسْمِ، نَصْبَ الْخَبَرِ**) بحذف العاطف، أي ونصب الخبر، وهذا بيان لحكمه، يعني أن «ليس» تدخل على المبتدإ والخبر، فتنسخهما، فترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها (**وَلَوْ لَدَى اسْتِثْنَائِهِ**) أي ولو كانت مستعملة في الاستثناء، نحو «قام القوم ليس زيدًا»، فإن الصحيح أنها فعلٌ ناسخ للمبتدإ والخبر، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم، مما تقدم، واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب.

وقوله (**فَحَرِّرِ**) كمل به البيت، أي حرّر هذه المسألة؛ لأنها مهمّة جدّا، فقد قيل: إنها سبب قراءة سيبويه النحو، على ما يأتي بيانه.

ولما قيل: إنها خرجت في الاستثناء عن كونها فعلًا ناسخًا للمبتدإ والخبر إلى كونها حرفًا ناصبًا للمستثنى بِمَنْزِلة «إلا»، أشار إليه بقوله:

٦٨٤- (**وَإِنْ تَقُلْ «أَتَوْنِ لَيْسَ زَيْدَا» ... فَـ«لَيْسَ» حَرْفٌ نَاصِبٌ قَدْ يُبْدَا**)

---

(١) قوله: «له» أي للنبيّ ﷺ، «نافلات» أي عطايا زائدات على الواجبات. «ما يُغب» مضارع أغبّ أي أتى يوما وانقطع، أي ما ينقطع. «نوالها» أي عطاؤها. «مانعه غدا»، أي منع العطاء في الغد منتف.

(٢) هي مسائل في النحو سُئل عنها في حلب، فدوّنها، وذكر أجوبتها.

(وَإِنْ تَقُلْ: أَتَوْنِ) أي جاءني القوم (لَيْسَ زَيْدًا، فَـ«لَيْسَ» حَرْفٌ نَاصِبٌ قَدْ يُبْدَا) بالبناء للمفعول، أي قد يُظهر، بمعنى أن هذا قول قد يُذكر في المسألة، لكن الصحيح ما قبله، وهو أنها فعل ناسخ، لا حرف.

تنبيه:

وقع في النُّسَخ «يُبدا» بالألف، وكان الأولى كتابته «يُبدى» بالياء، لا بالألف، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

فائدة:

هذه المسألة يقال: إنها كانت سبب قراءة سيبويه النحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله ﷺ: «ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء»[1]، فصاح به حماد لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنّ علمًا لا يُلحِّنُني معه أحدٌ، ثم مضى، ولزم الخليل وغيره. والله تعالى أعلم.

والموضع الثاني مما قيل فيه: إنها تخرج عن كونها ناسخةً ما أشار إليه بقوله:

٦٨٥- إِنْ يَقْتَرِنْ خَبَرُهَا بِـ«إِلاَّ» ... يُرْفَعْ كِلَا الْإِسْمَيْنِ حَيْثُ حَلاَّ
٦٨٦- تَقُولُ لَيْسَ الطِّيبُ إِلاَّ الْمِسْكُ ... عَنْ كَوْنِهِ الْمَرْفُوعَ لاَ يَنْفَكُّ
٦٨٧- عِنْدَ تَمِيمٍ وَالْحِجَازِي نَصَبَا ... وَالْفَارِسِيْ بِحَالَتَيْهِ أَعْرَبَا
٦٨٨- أَوَّلُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ اسْمُهَا ... وَالثَّانِ حَذْفُ خَبَرٍ يُتِمُّهَا
٦٨٩- وَالْمِسْكُ جَا بَدَلَ طِيبٍ سَبَقَا ... وَثَالِثٌ كَمِثْلِ هَذَا حُقِّقَا
٦٩٠- لَكِنْ يَكُونُ النَّعْتَ إِلاَّ الْمِسْكُ إِذْ ... تَعْرِيفُهُ الْجِنْسِيُّ تَنْكِيرًا أُخِذْ
٦٩١- وَقِيلَ إِلاَّ الْمِسْكُ مُبْتَدًا حُذِفْ ... خَبَرُهُ وَنَصْبُهَا الْكُلَّ عُرِفْ

---

(١) لم أر من أخرجه، وقيل: إنه لحن في «رعف»، فقرأها بضم العين، وقيل: غير ذلك.

٦٩٢- وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهَا حَرْفًا هُنَا ... كَمَا مَعَ الْمَاضِي أَتَتْ مُقَارِنَا

(إِنْ يَقْتَرِنْ خَبَرُهَا) أي خبر «ليس» (بِـ«إلاَّ» يُرْفَعْ) بالجزم على الجواب (كِلاَ الْإِسْمَيْنِ) بقطع الهمزة للوزن (حَيْثُ حَلاَّ) أي في أي تركيب وقعا (تَقُولُ لَيْسَ الطِّيبُ إِلاَّ الْمِسْكُ) برفع «الطِّيب»، و«المسك» (عَنْ كَوْنِهِ الْمَرْفُوعَ لاَ يَنْفَكُّ عِنْدَ تَمِيمٍ) أي لا يزال مرفوعًا عندهم (وَالْحِجَازِي) أي الفريق الحجازيّ، فإفراده نظرًا لهذا التأويل (نَصَبَا) بألف الإطلاق (وَالْفَارِسِي بِحَالَتَيْهِ) أي حالة رفع الجزأين، على لغة بني تميم، وحالة رفع الأول، ونصب الثاني، على لغة الحجازيين (أَعْرَبَا) بألف الإطلاق، وهذا يقتضي أن الفارسيّ أعرب على اللغتين، وفيه نظر؛ لأنه إنما أعرب على لغة التميميين فقط؛ لأنه الذي فيه الإشكال، فتنبّه (أَوَّلُهَا) أي أول تلك الأوجه أنه قال: (ضَمِيرُ شَأْنٍ اسْمُهَا) أي اسم «ليس» ضمير الشأن، و«الطيب» مبتدأ، و«المسك» خبره، والجملة خبر «ليس» (وَالثَّانِ) أي الوجه الثاني من إعراب الفارسيّ (حَذْفُ خَبَرٍ يُتِمُّهَا) يعني أن «الطيب» اسمها، وخبرها محذوف، أي في الوجود (وَالْمِسْكُ جَا بَدَلَ طِيبٍ سَبَقَا) بألف الإطلاق، أي جاء بدل «الطيب» الذي هو اسمها (وَثَالِثٌ) أي الوجه الثالث (كَمِثْلِ هَذَا حُقِّقَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي حُقّق مثل الوجه الثاني (لَكِنْ يَكُونُ النَّعْتَ إِلاَّ الْمِسْكُ) أي لكن هذا الوجه يخالف الثاني في كون «إلا المسك» نعتًا لـ«الطيب» (إِذْ) تعليليّة (تَعْرِيفُهُ الْجِنْسِيُّ) أي كونه معرفًا بلام الجنس (تَنْكِيرًا أُخِذْ) بالبناء للمفعول، أي جُعِلَ بمنزلة نكرة (وَقِيلَ إِلاَّ الْمِسْكُ مُبْتَدًا) أي قال بعضهم: «إن «الطيب» اسم «ليس»، و«إلا المسك» مبتدأ (حُذِفْ) بسكون الفاء للتقفية (خَبَرُهُ) أي تقديره: «أفخره»، والجملة خبرها (وَنَصْبُهَا) أي نصب «ليس» على الخبرية لها (الْكُلَّ) أي جملة المبتدإ المذكور، وهو المسك، والخبر المحذوف (عُرِفْ) بالبناء للمفعول، خبر «نصبها».

(وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهَا) أي جعل «ليس» (حَرْفًا هُنَا) أي في هذا المثال «ليس الطيب إلا المسك»، أي قدّرها أنه حرف ناف، لا عمل له، فـ«الطيب» مبتدأ، و«المسك» خبره، و«إلا» أداة حصر ملغاة (كَمَا مَعَ الْمَاضِي أَتَتْ مُقَارِنَا) أي مثل كونها حرفا عند إتيانها مقارنة للفعل الماضي، نحو «ليس خلق الله مثله»، فقوله: «ما» موصولة، و«مع الماضي» متعلّق بـ«أتت»، و«مقارنًا» حال، وإنما ذكّره، مع تأنيث «أتت»؛ لجواز الأمرين في الأدوات التي يُراد لفظها، كـ«ليس» هنا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من المواضع التي قيل فيها: إن «ليس» تخرج عن نصب الاسم ورفع الخبر: أن يقترن الخبر بعدها بـ«إلا» نحو «ليس الطيب إلا المسك» بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حَملًا لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي[١] كما حَمَل أهل الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها، حَكَى ذلك عنهم[٢] أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه، فقال: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك؟ ثم ذكر ذلك له، فقال له أبو عمرو: نِمْتَ وأَدْلَجَ الناسُ[٣] ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدي[٤] ولخلف الأحمر[٥] اذهبا إلى أبي مهدي[٦] فلَقِّناه الرفع، فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي[٧] فلقناه النصب، فإنه لا ينصب، فأتياهما وجَهَدَا بكل منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ الناس.

وخَرَّجَ الفارسي ذلك على أوجه:

[أحدها]: أن في «ليس» ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لَدَخلت «إلا» على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا، فقيل: «ليس إلا الطيب المسك»، كما قال [من الطويل]:

أَلَا لَيْسَ إِلَّا مَا قَضَى اللهُ كَائِنٌ ... وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا

وأجاب بأن «إلا» قد توضع في غير موضعها، مثل قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا

(١) المراد انتقاض نفي «ليس»، فقوله «عند انتقاض» ظرف لـ«يرفعون»، أو لـ«حملًا»، وأما إهمال «ما» فهو مطلق عند بني تميم. فتنبه. «حاشية الدسوقي» ١/٢٩٥.

(٢) أي حكى «ليس الطيب إلا المسك» برفع الجزأين عن بني تميم.

(٣) أي ساروا ليلًا، والمراد وصفه بالتقصير.

(٤) هو الإمام يحيى بن المبارك بن المغيرة العدويّ اليزيديّ الإمام عالم بالقراءة والعربية والأدب، أخذ عن أبي عمرو، والخليل، أدب أولاد يزيد بن منصور الحميريّ، فنسب إليه، مات سنة (٢٠٢هـ) وله (٧٤) سنة. «بغية» ٢/٣٤٠.

(٥) هو خلف بن حيان الأحمر البصريّ، أبو محرز، ثقة علامة ، مات في حدود (١٨٠هـ).

(٦) هو محمد بن سعيد بن ضمضم شاعر فصيح، كان علماء زمانه يأخذون عنه لغة الحجاز.

(٧) هو المنتجع بن نبهان أعرابيّ فصيح، أخذ عنه علماء زمانه اللغة التميمية.

ظَنًّا﴾[الجاثية: ٣٢] ، وقوله [من المتقارب]:

* وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا *

أي إن نحن إلا نظن ظنا، وما اغتره اغترارا إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي؛ لعدم الفائدة فيه.

وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي إلا ظنا ضعيفا، وإلا اغترارا عظيمًا.

[الثاني]: أن «الطيب» اسمها، وأن خبرها محذوف، أي في الوجود، وأن «المسك» بدل من اسمها.

[الثالث]: أنه كذلك، ولكن «إلا المسك» نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، أي ليس طيبٌ غيرُ المسك طيبًا.

ولأبي نِزار المُلَقَّب بِمَلِك النحاة[١] توجيه آخر، وهو أن «الطيب» اسمها و«المسك» مبتدأ حُذف خبره، والجملة خبر «ليس»، والتقدير: إلا المسك أَفْخَرُه.

قال ابن هشام رحمه الله: وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يَرُدُّ هذه التأويلات. انتهى.

قلت: ما قاله ابن هشام رحمه الله تعقّب وجيه، وذلك لأن التأويل إنما يكون لما وقع على وجه الشذوذ ممن لغته غيرها، لا في لغة قوم لا يعرفون غيره، كبني تميم في هذه المسألة، فتبصّر. والله تعالى أعلم.

وزعم بعضهم أن قائل ذلك[٢] قدّرها حرفًا، وأن من ذلك قولهم: «لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ»، وقوله [من البسيط]:

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ... وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ

(١) هو الحسن بن صاف النحويّ العراقيّ، سكن دمشق، ومات بها، برع في الفقه والعربيّة، وألف فيهما، ومات سنة (٥٦٨هـ).

(٢) أي «ليس الطيب إلا المسك» برفع الجزأين.

ولادليل فيهما؛ لجواز كون «ليس» فيهما شأنية.

قلت: هكذا قال ابن هشام، ويريد بذلك أنها لم تخرج عن أصل وضعها، وهو كونها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، والذي يظهر لي أن «ليس» في هذا المثال «ليس الطيب إلا المسك» على لغة بني تميم حرف نفي، لا عمل لها كما أنهم لا يُعملون «ما»، وقد سبقت الإشارة إليه قريبًا، فتأمل. والله تعالى أعلم.

وإلى الموضع الثالث مما قيل فيه: إن «ليس» خرجت فيه عن أصلها من رفع الاسم، ونصب الخبر أيضًا أشار بقوله:

٦٩٣- (أَوْ قَارَنَتْ مُبْتَدَأً وَخَبَرَا مُرْتَفِعَيْنِ وَارِدًا قَدْ حُرِّرَا)

(**أَوْ قَارَنَتْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا**) أي دخلت على المبتدإ والخبر، حال كونهما (**مُرْتَفِعَيْنِ**) أي مرفوعين (**وَارِدًا**) عن العرب (**قَدْ حُرِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، كما في البيت السابق:

* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولُ *

وقد سبق الجواب عنه بأن «ليس» شانيّة، فما خرجت عن أصلها، لكن قد عرفت ما فيه، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

وإلى الموضع الرابع مما قيل: إنها خرجت فيه عن أصلها أيضًا أشار بقوله:

٦٩٤- (جَعَلَهَا الْكُوفِيُّ حَرْفًا عَاطِفَا كَأَهْلِ بَغْدَادِ بِنَظْمٍ عُرِفَا
٦٩٥- أَيْنَ الْمَفَرُّ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ
٦٩٦- تَأْوِيلُهُ بِحَذْفِ مَا لَهَا خَبَرْ وَالْغَالِبُ اسْمُ لَيْسَ فَادْرِ مَا اسْتَقَرّْ)

(**جَعَلَهَا الْكُوفِيُّ**) أي الفريق الكوفيّ (**حَرْفًا عَاطِفَا، كَأَهْلِ بَغْدَادِ**) بالصرف للوزن كما هو بخط الناظم، ولو لم يُصرف لاتّزن أيضًا، وكان الأولى أن يقول: «أو أهل بغداد» بـ«أو»؛ لأن المراد بيان القائل لهذا القول، وقد اختلَفَ النَّقَلَةُ فيه، هل هم الكوفيون، أو أهل بغداد، فتنبّه، وقوله (**بِنَظْمٍ عُرِفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ببيت شعر معروف، وهو قوله (**أَيْنَ الْمَفَرُّ؟**) أي الملجأ (**وَالإِلَهُ الطَّالِبُ**) أي والحال أن الله - سبحانه وتعالى - هو الطالب لهذا الطاغية (**وَالأَشْرَمُ**)

هو أبرهة كبير جيش الفيل الذين أتوا لهدم الكعبة، كان مشروم الأنف، أي مشقوقه (**الْمَغْلُوبُ**) حيث أرسل عليه وعلى جيشه ﴿طَيْرًا أَبَابِيلَ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾[الفيل:٣-٤]، (**لَيْسَ الْغَالِبُ**) أي لم يستطع تنفيذ ما جاء من أجله، وهو هدم الكعبة المشرّفة -حماها الله تعالى من كيد كل ذي شرّ- بل انهزم وولّى هاربًا، وهلك بجيشه أجمعين.

ومحلّ الشاهد قوله: «ليس الغالب»، فقد حمل هؤلاء «ليس» على أنها عطفت «الغالب» على «المغلوب»، وليس كذلك، بل (**تَأْوِيلُهُ بِحَذْفِ مَا لَهَا خَبَرْ**) أي يؤول بأن خبرها محذوف (**وَالْغَالِبُ اسْمُ لَيْسَ**) وقوله (**فَادْرِ مَا اسْتَقَرّْ**) أي اعلم الذي ثبت عليه تأويلها المذكور.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الموضع الرابع مما قيل فيه: إنها خرجت عن رفع الاسم ونصب الخبر أن تكون حرفًا عاطفًا، أثبت ذلك الكوفيون، أو البغداديون على خلاف بين النَّقَلَة، واستدلوا بنحو قوله [من الرجز]:

أَيْنَ الْمَفَرُّ وَالإِلَهُ الطَّالِبُ وَالأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

وخُرِّج على أن «الغالبُ» اسمها، والخبر محذوف، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد، على الأشرم، أي ليسه الغالبُ، كما تقول: «الصَّدِيقُ كانَهُ زيدٌ»، ثم حُذف لاتصاله، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلًا لم يجز حذفه، وفيه نظر؛ لإمكان تقديره منفصلًا، أي ليس الغالبُ إياه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف اللام شرع يبيّن حرف الميم، فقال:

(حَرْفُ الْمِيمِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الميم من الحروف الشفويّة، ومن الحروف المجهورة، وكان الخليل يسمّي الميم مُطْبَقَةً؛ لأنه يُطبق إذا لُفِظَ بها. انتهى[1].

(١) «لسان العرب» ١٢/٣.

(مَا)

٦٩٧- (حَرْفٌ أَوِ اسْمٌ «مَا» وَكُلٌّ مِنْهُمَا ... ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ عِنْدَ الْعُلَمَا

٦٩٨- فَالْأَوَّلُ الْإِسْمِيُّ أَنْ تَكُونَا ... مَعْرِفَةً نَاقِصَةً مَصُونَا

٦٩٩- أَوْ تَامَّةً قِسْمَيْنِ أَيْضًا تَنْقَسِمْ ... ذَاتُ عُمُومٍ وَخُصُوصٍ قَدْ عُلِمْ)

(**حَرْفٌ**) خبر مقدّم (**أَوِ اسْمٌ**) عطف عليه (**«مَا»**) مبتدأ مؤخّر، أي «ما» على وجهين: حرفية، أو اسميّة (**وَكُلٌّ مِنْهُمَا ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ عِنْدَ الْعُلَمَا**) إضافة «ثلاثة» من إضافة الصفة للموصوف، أي أقسامٌ ثلاثةٌ (**فَالْأَوَّلُ الْإِسْمِيُّ**) بقطع الهمزة للوزن، وهوبدل من «الأول» (**أَنْ تَكُونَا**) بألف الإطلاق (**مَعْرِفَةً نَاقِصَةً**) أي التي بمعنى «الذي»، أو «التي»، وسُمّيت ناقصة لاحتياجها إلى الصلة التي لا تتم إلا بها، وقوله (**مَصُونَا**) صفة لـ«معرفة» بعد صفة، وذكّره باعتبار لفظ «ما»، أي محفوظًا معناه بضم الصلة إليه (**أَوْ تَامَّةً**) بتخفيف الميم للوزن، وهو عطف على «معرفة»، أي أو معرفة تامّة،وهي التي لا تحتاج إلى صلة (**قِسْمَيْنِ أَيْضًا تَنْقَسِمْ**) أي «ما» هذه تنقسم أيضًا إلى قسمين (**ذَاتُ عُمُومٍ**) هي التي لا تفتقر إلى شيء في تعيين معناها (**وَخُصُوصٍ**) أي ذات خصوص، وهي بخلاف معنى ذات العموم، وقوله (**قَدْ عُلِمْ**) بالبناء للمفعول كمل به البيت، أي قد علم هذا عند أهل الفنّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ما» تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منهما ثلاثة أقسام، فأما أوجه الاسمية:

[**فأحدها**]: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة، نحو قوله: تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل:٩٦]، وتامة، وهي نوعان: عامة، أي مقدرة بقولك: الشيء، وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملُها صفة له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: الآية ٢٧١]، أي فنعم الشيءُ هي، والأصل: فنعم الشيءُ إبداؤُها؛ لأن الكلام في الإبداء، لا في الصدقات، ثم حُذف المضاف، وأُنيب عنه المضاف إليه، فانفصل

وارتفع، وخاصة، وهي التي تقدمها ذلك، وتُقدَّر من لفظ ذلك الاسم، نحو «غسلته غَسْلًا نِعِمَّا»، و«دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا»، أي نِعْمَ الغسل، ونعم الدَّقُّ، وأكثرهم لا يُثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبته جماعة، منهم ابن خروف، ونقله عن سيبويه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه «ما» الاسمية، فقال:

٧٠٠- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ أَيْضًا نَكِرَهْ ... نَاقِصَةً وَتَامَّةً فَالْغَابِرَهْ

٧٠١- مَوْصُوفَةٌ كَقَوْلِهِمْ «مُرَّ بِمَا ... أَيْ مُعْجِبٍ» وَقَالَ أَيْضًا رُبَّمَا

٧٠٢- أَمَّا الَّتِي تُوصَفُ بِالتَّمَامِ ... فَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْكَلَامِ

٧٠٣- تَعَجُّبٍ كَمَا أَشَدَّ زَيْدَا ... غَسْلًا نِعِمَّا ثَانِيًا قَدْ عُدَّا

٧٠٤- وَفِي الْمُبَالَغَةِ زَيْدٌ مِمَّا ... أَنْ يَكْتُبَنْ بِثَالِثٍ قَدْ يُنْمَى)

(**وَالثَّانِ**) أي الوجه الثاني (**أَنْ تَكُونَ**) «ما» (**أَيْضًا نَكِرَهْ**) هي التي تُقدر بشيء (**نَاقِصَةً**) سميت بذلك لاحتياجها إلى صفة يتم بها معناها (**وَتَامَّةً**) بتخفيف الميم للوزن، أي نكرة تامّة، وهي التي بخلاف معنى الناقصة، كما سيأتي تفصيلها (**فَالْغَابِرَهْ**) أي الماضية، وهي النكرة الناقصة (**مَوْصُوفَةٌ**) بمفرد (**كَقَوْلِهِمْ: «مُرَّ بِمَا»، أَيْ**) تفسيريّة (**مُعْجِبٍ**) بالجرّ صفة لـ«ما» (**وَقَالَ**) أي الشاعر أيضًا (**رُبَّمَا**) أي في قوله: «رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ... البيت»، وهو مثال للموصوفة بالجملة (**أَمَّا الَّتِي تُوصَفُ بِالتَّمَامِ**) أي أما «ما» التي تكون نكرة تامّة (**فَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْكَلَامِ**) أي تقع في ثلاثة أبواب (**تَعَجُّبٍ**) بالجرّ بدل من «ثلاثة»، ويجوز قطعه إلى الرفع، والنصب (**كَمَا أَشَدَّ زَيْدَا**) المعنى شيءٌ شدّ[1] زيدًا، أي جعله شديدًا (**غَسْلًا نِعِمَّا ثَانِيًا قَدْ عُدَّا**) يعني أن ثاني الأبواب باب «نعم» و«بئس»، نحو «غسلته غَسْلًا نِعِمَّا»، فقوله: «غسلًا نعمّا» مبتدأ محكيّ، لقصد لفظه، وقوله: «ثانيا» منصوب على الحال، وقوله: «قد عُدّا» بالبناء للمفعول، والألف إطلاقية، ونائب فاعله ضمير يعود إلى «غسلًا نِعِمّا»، والجملة خبر المبتدإ (**وَفِي الْمُبَالَغَةِ زَيْدٌ مِمَّا أَنْ يَكْتُبَنْ**) وفي نسخة «يكتبا» بالألف بدل النون (**بِثَالِثٍ قَدْ يُنْمَى**) بالبناء للمفعول، وفي نسخة «قد يُسْمَى»، يعني أن

(١) هو ثلاثيّ، ولا يجوز أن يكون اشتدّ خماسيًا، ولا أشدّ رباعيا؛ لأنه لا يُبنى منهما فعل التعجب.

الثالث قولهم في المبالغة: «إن زيدًا مما أن يكتب»، أي أنه مخلوق من كتابة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه «ما» الاسميّة، أن تكون نكرةً مُجرَّدةً عن معنى الحرف، وهي أيضا نوعان: ناقصةٌ، وتامةٌ، فالناقصة هي الموصوفة، وتُقدَّر بقولك: «شيء»، كقولهم: مررتُ بما معجبٍ لك، أي بشيءٍ معجبٍ لك، وقوله [من الطويل]:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى اللَّبِيبُ فَلاَ تَكُنْ ... لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وقول الآخر [من الخفيف]:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

أي رُبَّ شيءٍ تكرهه النفوس، فحُذف العائد من الصفة إلى الموصوف، ويجوز أن تكون «ما» كافّة، والمفعول المحذوف اسمًا ظاهرًا، أي قد تكرَه النفوس من الأمر شيئًا، أي وصفًا فيه، أو الأصل من الأمور أمرًا، وفي هذا إنابةُ المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف، إذ الجملة بعده صفة له، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: الآية ٥٨] الآية: إن المعنى نِعْمَ هو شيئًا يَعِظكم به، فـ«ما» نكرة تامّة، تمييزٌ، والجملة صفة، والفاعل مستتر، وقيل: «ما» معرفة موصولة فاعل، والجملة صلة، وقيل: غير ذلك.

وقال سيبويه في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: الآية ٢٣]: المراد شيءٌ لَدَيَّ عَتِيدٌ، أي مُعَدّ، أي لجهنم بإغوائي إياه، أو حاضر، والتفسير الأول رأي الزمخشري، وفيه أن «ما» حينئذ للشخص العاقل، وإن قُدِّرت «ما» موصولة، فـ«عتيد» بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف.

وأما التامة فتقع في ثلاثة أبواب:

[أحدها]: التعجب، نحو «ما أحسنَ زيدًا» المعنى شيءٌ حَسَّنَ زيدًا، جزم بذلك جميع البصريين إلا الأخفش، فجوّزه، وجوّز أيضًا أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها، وعليهما فخبر المبتدإ محذوف وجوبًا، تقديره شيء عظيم، ونحوه.

[الثاني]: باب «نعم»، و«بئس»، نحو «غَسلتُهُ غَسْلًا نِعِمّا»، و«دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمّا»، أي نعم شيئًا،

فـ«ما» نَصْبٌ على التمييز عند جماعة من المتأخرين، منهم الزمخشري، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة، كما مر.

[والثالث]: قولهم: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل، كالكتابة: «إنّ زيدًا مما أن يَكتُبَ» إي إنه من أمرِ كتابةٍ، أي إنه مخلوقٌ من أمرٍ، وذلك الأمرُ هو الكتابة، فـ«ما» بمعنى «شيء»، و«أنْ» وصلتُها في موضع خفضٍ بدلٌ منها، والمعنى بمنزلته في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٧] الآية، جُعل لكثرة عَجَلته كأنه خُلق منها، وزعم السيرافي، وابن خروف، وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة، بمعنى الشيء، أو الأمر، و«أنْ» وصلتُها مبتدأ، والظرف خبره، والجملةُ خبر لـ«إنّ»، ولا يتحصل للكلام معنىً طائلٌ على هذا التقدير، فالقول الأول أولى. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «ما» الاسميّة، فقال:

٧٠٥- (وَثَالِثٌ نَكِرَةٌ تُضَمَّنُ ... مَعْنَى الْحُرُوفِ قِسْمَتَيْنِ تُزْكَنُ

٧٠٦- كَأَيِّ شَيْءٍ مَا لَهَا اسْتِفْهَامُ ... أَلِفُهَا حَتْمًا لَهُ انْعِدَامُ

٧٠٧- إِنْ جُرَّ بِالْحَرْفِ أَوِ الْمُضَافِ ... فَرْقًا لَهَا مِنْ خَبَرٍ يُوَافِي

٧٠٨- ثُبُوتُهَا يَنْدُرُ فِي الْقِرَاءَةِ ... كَمَا أَتَتْ فِي الشِّعْرِ لِلضَّرُورَةِ

٧٠٩- وَإِنْ تُرَكَّبْ مَعَ ذَا لَمْ تَنْحَذِفْ ... نَحْوُ لِمَا ذَا جِئْتَنَا هَذِي الأَلِفْ)

(وَثَالِثٌ) أي ثالث الأوجه لـ«ما» الاسميّة أنها **(نَكِرَةٌ تُضَمَّنُ)** بالبناء للمفعول، أي يُجعل ضمنها، وقوله **(مَعْنَى الْحُرُوفِ)** بالنصب مفعول ثان لـ«تُضمّن»، والجملة صفة لـ«نكرة» **(قِسْمَتَيْنِ)** تثنية «قسمة» حال من نائب فاعل **(تُزْكَنُ)** بالبناء للمفعول، أي تُعْلَم، والجملة صفة بعد صفة لـ«نكرة» **(كَأَيِّ شَيْءٍ مَا لَهَا اسْتِفْهَامُ)** أي إحدى القسمتين هي الاستفهاميّة، وهي بمعنى أيّ شيء، فقوله: «كأيّ شيء» متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونها مثل «أيّ شيء»، و«ما» موصولة خبر لمحذوف، أي إحداها، و«لها استفهام» صلة «ما» **(أَلِفُهَا حَتْمًا)** أي وجوبًا **(لَهُ انْعِدَامُ)** يعني أن ألف «ما» الاستفهاميّة واجبة الحذف **(إِنْ جُرَّ بِالْحَرْفِ)** نحو «فيم» **(أَوِ الْمُضَافِ)** أي أو إن

جرّ بالمضاف، نحو «اقتضاء ما اقتضى زيد» **(فرقًا لها من خبر يُوافي)** أي إنما حُذف فرقًا بين الاستفهاميّة والخبريّة **(ثُبوتها يَندُرُ في القِراءة)** كقراءة من قرأ ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ **(كما أتت في الشِّعر للضَّرورة)** في قوله: «عَلَى مَا قَامَ... البيت» **(وَإِنْ تُركَّبْ)** بالبناء للمفعول، أي وإن أتت «ما» الاستفهاميّة مركّبة **(مَعْ)** كلمة **(ذَا)** الإشاريّة **(لَمْ تَنحَذِفْ)** وقوله **(نَحْوُ «لِمَا ذَا جِئْتَنَا»)** خبر لمحذوف، أي مثاله، والجملة معترضة بين الفعل وفاعله؛ إذ قوله **(هَذِي الأَلِفْ)** فاعل بـ«تنحذف»، والمعنى أنه إذا رُكّبت «ما» مع «ذا» لا يجوز حذف ألفها؛ لكونها حشوًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من أوجه «ما» الاسميّة أن تكون نكرةً مُضمَّنةً معنى الحرف، وهي نوعان:

[أحدهما]: الاستفهامية، ومعناها أيُّ شيء، نحو قوله ﷻ: ﴿مَا هِيَ﴾ [البقرة: الآية ٦٨] ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: الآية ٦٩]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: الآية ١٧]، ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١]، وذلك على قراءة أبي عمرو ﴿آلسِّحْرُ﴾ بمد الألف، فـ«ما» مبتدأ، والجملة بعدها خبر، و﴿آلسِّحْرُ﴾ إما بدل من «ما»، ولهذا قُرن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسحر جئتم به، وإما بتقدير: أهو السحر، أو آلسحر هو، وأما من قرأ ﴿السِّحْرُ﴾ على الخبر، فـ«ما» موصولة، و﴿السِّحْرُ﴾ خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ﴾.

ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جُرّت، وإبقاء الفتحة دليلًا عليها، نحو «فيم»، و«إلام»، و«علام»، و«بم»، قال [من الطويل]:

فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ ... فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ

وربما تَبِعَت الفتحةُ الألفَ في الحذف، وهو مخصوص بالشعر، كقوله [من الرمل]:

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ خَلَّفْتَنِي ... لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ(١)

وعِلَّةُ حذف الألف الفرقُ بين الاستفهام والخبر، فلهذا حُذفت في نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: الآية ٤٣]، وقوله: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: الآية ٣٥]، وقوله:

(١) «الطارق»: الزائر ليلًا، ويقصد هنا الهموم، و«خلّفتني»: خذلتني، وتركتني لأعدائي، و«الذِّكَر» بكسر ففتح، جمع ذِكْرة، كفكرة وفِكَر وزنًا ومعنًى، وهي ضدّ النسيان.

﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: الآية ٢]، وثبتت في قوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: الآية ١٤]، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: الآية ٤]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: الآية ٧٥].

وكما لا تُحذَف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، وأما قراءة عكرمة(١)، وعيسى(٢) ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ فنادر، وأما قول حسان(٣) [من الوافر]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ ... كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ

فضرورة و«الدَّمَانُ» كالرَّمَادِ وزنًا ومعنًى، ويُروى في «رماد»، فلذلك رجحه ابن هشام على تفسير ابن الشجريّ له بالسِّرْجِين، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُمُ ... أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك؛ لضعفه، فلهذا ردَّ الكسائي قولَ المفسرين في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: الآية ٢٧]: إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية، والعجب من الزمخشري؛ إذ جوّز كونها استفهامية، مع ردِّه على من قال في قوله تعالى: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: الآية ٣٩]: إن المعنى بأيِّ شيء أغويتني؟ بأن إثبات الألف قليلٌ شاذٌّ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى «الذي»، وهو بعيد؛ لأن الذي غُفر له هو الذنوب، ويبعد إرادةُ الاطلاع عليها، وإن غفرت.

وقال جماعة، منهم الإمام فخر الدين في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩]: إنها للاستفهام التعجبي، أي فبأيِّ رحمة؟، ويرده ثبوت الألف، وأن خفض «رحمة» حينئذ لا يتّجهُ؛ لأنها لا تكون بدلًا من «ما»؛ إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة

(١) هو مولى ابن عباس.

(٢) قال الدماميني: هو عيسى بن عمر الأسديّ المقرىء الكوفي، صاحب الحروف، ويُعرَف بالهمدانيّ، لا الثقفيّ النحويّ البصريّ. وقال الشمنّي: الظاهر أنه هو، فإنه من أئمة القراءة أيضًا، ذكره أبو عمرو الداني في طبقاتهم. انتهى «حاشية الأمير» ٢/٤.

(٣) هو ابن المنذر يهجو بني عائذ بن عمرو بن مخزوم.

الاستفهام، نحو «ما صنعت، أخيرًا أم شرًا؟»، ولأن «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط، لا تستغني عن الوصف، إلا في بابي التعجب و«نعم، وبئس»، وإلا في نحو قولهم: «إني مما أن أفعلَ» على خلاف فيهن، وقد مَرَّ، ولا عطفَ بيان؛ لهذا، ولأن «ما» الاستفهامية لا توصف، وما لا يوصف كالضمير لا يُعطَف عليه عطفَ بيان، ولا مضافًا إليه؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غيرُ «أيّ» باتفاق، و«كم» في الاستفهام عند الزجاج، في نحو «بكم درهم اشتريت؟» والصحيح أن جرّه بـ«مِنْ» محذوفةً.

وإذا رُكّبت «ما» الاستفهاميةُ مع «ذا» لم تُحذف ألفها[1]، نحو «لماذا جئت؟»؛ لأن ألفها قد صارت حشوًا.

ولما اختصّت «لما ذا» ببحوث متنوّعة أفرد لها فصلًا خاصًا بها، فقال:

(فَصْلٌ عَقدتُهُ «لِمَا ذَا»)

٧١٠- تَأْتِي «لِمَا ذَا» فِي كَلَامِ الْفُهَمَا ... بِسِتَّةِ الأَوْجُهِ عِنْدَ مَنْ سَمَا

٧١١- وَ«ذَا» إِشَارَةٌ وَ«مَا» اسْتِفْهَامُ ... «مَا ذَا الْوُقُوفُ» شَاهِدًا يُرَامُ

٧١٢- أَوْ «ذَا» بِجُمْلَةٍ تَلِي مَوْصُولَهْ ... خَبَرَ «مَا» اسْتِفْهَامِهِمْ مَجْعُولَهْ

٧١٣- أَوْ رُكِّبَا وَجُعِلاَ اسْتِفْهَامَا ... مَعْمُولَ مَا بَعْدُ يَجِي دَوَامَا

٧١٤- أَوْ رُكِّبَا وَجُعِلاَ اسْمًا وُصِلاَ ... أَوِ اسْمَ جِنْسٍ مِثْلَ شَيْءٍ جُعِلاَ

٧١٥- وَكَوْنُ «مَا» زَائِدَةً جَا خَامِسَا ... وَ«ذَا» إِشَارَةٌ وَبَيِّنْ سَادِسَا

---

(١) قال الدماميني: وقع في «صحيح مسلم» في حديث كعب بن مالك، أحدِ الثلاثة الذين تخلّفوا: «فلما بلغني أنه توجّه قافلًا، حضرني همّي، وطفقت أتذكّر الكذب، وأقول: بم ذا أخرج من سخطه»، هكذا بحذف الألف مع التركيب، فيُعدّ مثل هذا شاذًا. انتهى. «حاشية الأمير» ٤/٢.
قلت: هكذا قال، ولعله وجد نسخة هكذا، ونسخ «صحيح مسلم» التي عندنا أنه بلفظ «بم أخرج» من دون «ذا»، فليحرّر.

٧١٦- «ذَا» زَائِدٌ وَ«مَا» بِهَا اسْتِفْهَامُ ... لِبَحْثِ «مَا ذَا» كَانَ ذَا تَمَامُ

(تَأْتِي «لِمَا ذَا» فِي كَلَامِ الْفُهَمَا) أي الذين يفهمون حقائق كلام العرب (بِسِتَّةِ الأَوْجُهِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي الأوجه الستة، أو بمعنى «من» (عِنْدَ مَنْ سَمَا) أي عند من ارتفع قدره بالعلم، كما قال الله ﷻ: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: الآية ١١] الآية.

ثم أشار إلى الوجه الأول بقوله (وَ«ذَا» إِشَارَةٌ) كان الأولى: «فذا» بالفاء الفصيحية، أي أحدها أن تكون «ذا» اسم إشارة (وَ«مَا» اسْتِفْهَامُ) أي اسم استفهام («مَا ذَا الْوُقُوفُ» شَاهِدًا يُرَامُ) أي يقصد ليكون شاهدًا لهذا القسم، وهو مثال، وليس قطعة بيت.

وأشار إلى الوجه الثاني بقوله (أَوْ «ذَا» بِجُمْلَةٍ تَلِي مَوْصُولَهْ خَبَرَ «مَا» اسْتِفْهَامِهِمْ مَجْعُولَهْ) يعني أن الوجه الثاني أن تكون «ما» استفهاميةً مبتدأ، و«ذا» موصولة بالجملة التي بعدها خبر «ما» فقوله (أَوْ «ذَا») «أو» للتقسيم، و«ذا» مبتدأ خبره «موصولة»، و«بِجُمْلَةٍ» متعلّق بـ«موصولة»، و«تَلِي» صفة لـ«جملة»، و«خَبَرَ «مَا»» مفعول مقدّم لـ«مجعولة»، و«اسْتِفْهَامِهِمْ» بالجرّ بدل من «ما» و«مَجْعُولَهْ» خبر بعد خبر لـ«ذا»، أو حال منه، أو صفة لـ«موصولة».

وأشار إلى الثالث بقوله (أَوْ رُكِّبَا) أي أو رُكّب «ذا» مع «ما» (وَجُعِلاَ اسْتِفْهَامَا) أي اسم استفهام (مَعْمُولَ مَا بَعْدُ) بالبناء على الضمّ متعلق بـ(يَجِي) أي معمول الفعل الذي يجيء بعد «ماذا»، نحو «لماذا جئتَ؟»، وقوله: «دَوَامَا» حال من الفاعل على حذف مضاف، أي ذا دوام، أو دائمًا.

وأشار إلى الرابع بقوله (أَوْ رُكِّبَا) أي كالوجه الثالث (وَجُعِلاَ اسْمًا وُصِلاَ) أي اسمًا موصولًا بمعنى «الذي» (أَوِ اسْمَ جِنْسٍ) أي أو جُعلا اسم جنس (مِثْلَ شَيْءٍ جُعِلاَ) أي بمعنى شيء.

(وَكَوْنُ «مَا» زَائِدَةً جَا خَامِسَا) يعني أن الوجه الخامس أن تكون «ما» زائدة (وَ«ذَا» إِشَارَةٌ) أي اسم إشارة (وَبَيِّنْ سَادِسَا) أي وضّح الوجه السادس بقولك: («ذَا» زَائِدٌ) مبتدأ وخبره (وَ«مَا» بِهَا اسْتِفْهَامُ) مبتدأ وخبره أيضًا، يعني أن الوجه السادس أن تكون «ما» استفهامًا، و«ذا» زائدة، وقوله: (لِبَحْثِ «مَا ذَا» كَانَ ذَا تَمَامُ) يعني هذا التفصيل السادس كان متممًا لبحث «ما ذا».

تنبيه:

كان في الأصل: ما نصّه:

فِي كَوْنِ «ذَا» زَائِدَةً و«ما» اسْتِفْهَامْ وَبَحْثُ «مَا ذَا» كَانَ فِي هَذَا تَمَامْ

والشطر الأول منكسر، فلذا أصلحته بما سبق؛ لأن الشيخ رحمه الله أذن لي في ذلك.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ما ذا» تأتي في العربية على ستّة أوجه:

[أحدها]: أن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» إشارة، نحو «ماذا التواني؟»[1]، و«ماذا الوقوف؟».

[والثاني]: أن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» موصولة، كقول لبيد [من الطويل]:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

فـ«ما» مبتدأ بدليل إبداله المرفوع منها، و«ذا» موصول بدليل افتقاره للجملة بعده، وهو أرجح الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٩] فيمن رفع ﴿ٱلْعَفْوُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٩] أي الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية.

[الثالث]: أن يكون «ماذا» كله استفهامًا على التركيب، كقولك: «لماذا جئتَ؟»، وقوله [من البسيط]:

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لاَ يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا[2]

وهو أرجح الوجهين في الآية، في قراءة غير أبي عمرو ﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٩] بالنصب، أي ينفقون العفو.

[الرابع]: أن يكون «ماذا» كله اسم جنس بمعنى «شيء»، أو موصولا بمعنى «الذي» على

---

(١) «ما» استفهام مبتدأ، و«ذا» و«التواني» بدل، أو عطف بيان، أي أيّ شيء هذا التواني.

(٢) «الخزر» جمع أخزر، وهو الذي في عينه ضيق. و «لا يستفقن» من استفاق من سكره إذا صحا. و«إلى» متعلقة بـ«تحنان» ، وهو مصدر كالحنين بمعنى الشوق. و«الديرين» تثنية دير النصارى، وهو محل عبادتهم. راجع «شرح أبيات المغني»٥/٢٢٨ - ٢٢٩.

خلاف في تخريج قول الشاعر [من الوافر]:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول «دَعِي»، ثم اختُلِف، فقال السيرافي وابن خروف: موصول بمعنى «الذي»، وقال الفارسي: نكرة بمعنى «شيء»، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس كابن عرس، دون الموصولات.

وقال ابن عصفور: لا تكون «ماذا» مفعولا لـ«دَعِي»؛ لأن الاستفهام له الصدر، ولا لـ«علمتِ»؛ لأنه لم يُرِد أن يستفهم عن معلومها ما هو؟، ولا لمحذوف يُفسِّره «سأتقيه»؛ لأن «علمت» حينئذ لا محل لها، بل «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«ذا» موصول خبرٌ، و«علمت» صلة، وعُلِّق «دَعِي» عن العمل بالاستفهام. انتهى.

قال ابن هشام: ونقول إذا قُدِّرت «ماذا» بمعنى «الذي»، أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونها مفعول «دَعِي».

وقوله:لم يُرِد أن يستفهم عن معلومها لازم له إذا جَعَل «ماذا» مبتدأ وخبرًا، ودعواه تعليق «دعي» مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب، فإن قال: إنما أردت أنه قَدَّر الوقف على «دعي»، فاستأنف ما بعده، رده قولُ الشاعر: ولكن، فإنها لا بد أن يُخالف ما بعدها ما قبلها، والمخالف هنا «دَعِي»، فالمعنى: دعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد «دعي»؛ لأنه لا يقال: «من في الدار فإنني أكرمه، ولكن أخبرني عن كذا».

[الخامس]: أن تكون «ما» زائدة، و«ذا» للإشارة، كقوله [من الوافر]:

أَنَوْرًا سَرْعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ[1]

«أنْوَرًا» بالنون، أي أَنِفارًا و«سَرْعَ» أصله بضم الراء، فخُفِّف، يقال: سَرُعَ ذا خُروجًا، أي أسرع

---

(١) قوله: «أنورًا» منصوب على التمييز مقدم على عامله، وهمزته للاستفهام، والعامل فيه «سرع»، والأصل سرع نور ذا، و«سرع» فعل ماض، إذ أصله سرع، و«ما» زائدة، و«ذا» فاعل «سرع»، والمعنى أسرع هذا نفارًا يا فَروق، و«فروق» اسم امرأة، وهي مرخمة، أي يا فروقة، و«منتكث» بمعنى منتقض، و«حَذِيق» بالذال المعجمة: مقطوع.

هذا في الخروج، قال الفارسي: يجوز كون «ذا» فاعل «سرع»، و«ما» زائدة، ويجوز كون «ماذا» كله اسمًا كما في قوله:

* دَعِـي مَـاذَا عَـلِـمْـتِ سَـأَتَّـقِـيـهِ *

[السادس]: أن تكون «ما» استفهامًا، و«ذا» زائدة، أجازه جماعة، منهم ابن مالك في نحو «ماذا صنعتَ؟»، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو «لِمَ ذا جئت؟» والتحقيق أن الأسماء لا تزاد(١).

قلت: قد تبيّن بهذا كلّه أن الوجه الأول هو الأرجح، والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الأول من نوعي «ما» النكرة المضمّنة معنى الحرف، شرع يبيّن النوع الثاني، فقال:

٧١٧- (وَالثَّانِ مِنْ نَوْعَيْنِ لِلنَّكِرَةْ شَرْطِيَّةٌ نَوْعَانِ عِنْدَ الْقِسْمَةْ

٧١٨- غَيْرُ زَمَانِيٍّ كَقَوْلِهْ عَزَّ «مَا نَنْسَخْ» بِسُورَةٍ مَنِيعَةِ الْحِمَى

٧١٩- فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ ذَاتُ زَمَانْ أَقَرَّهُ جَمْعٌ أَتَوْنَا بِالْبَيَانْ)

(وَالثَّانِ مِنْ نَوْعَيْنِ لِلنَّكِرَةِ) أي لـ«ما» النكرة **(شَرْطِيَّةٌ)** خبر «الثاني» **(نَوْعَانِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ)** أي الشرطيّة على نوعين **(غَيْرُ زَمَانِيٍّ)** أي وهو الغالب في الشرطيّة **(كَقَوْلِهْ)** بسكون الهاء للوزن، أي كقول الله **(عَزَّ: «مَا نَنْسَخْ»)** من آية **(بِسُورَةٍ)** أي في سورة **(مَنِيعَةِ الْحِمَى)** ممنوع حماها من أن يتعرّض لها عدوّ، وفيه إشارة إلى ما أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في «صحيحه» من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البَطَلَة»، قال معاوية: بلغني أن البطلة السحرة(٢).

(١) أي و«ذا» اسم إما للإشارة، أو موصولة، وكذلك «ما» اسم، إما موصول، أو للاستفهام، أو نكرة، وهذا ردّ للخامس، والسادس. «حاشية الدسوقي» ١/٣٠٢.

(٢) وهو حديث طويل، ونصّه عند مسلم رحمه الله: حدثني الحسن بن علي الحلواني، حدثنا أبو توبة، وهو الربيع بن نافع، حدثنا معاوية - يعني ابن سلام - عن زيد، أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني أبو أمامة الباهلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرءوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه»=

(فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ ذَاتُ زَمَانْ) أي هذه الآية مثال لذات الزمان؛ لأن المعنى: مدّة استقامتهم لكم **(أَقَرَّهُ جَمْعٌ)** أي أثبت ذلك جماعة من النحويين، سيذكرون في التفصيل **(أَتَوْنَا بِالْبَيَانْ)** أي أتونا بإيضاح ذلك بما سمعوه من العرب من الشواهد.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثاني من نوعي «ما» النكرة المضمّنة معنى الحرف هي الشرطية، وهي نوعان:

غير زمانية، نحو قوله عز وجل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ١٩٧] الآية، وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] الآية، وقد جُوّزت في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: الآية ٥٣] على أن الأصل: وما يكن، ثم حُذف فعل الشرط، كقوله [من الطويل]:

إِنِ الْعَقْلُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِقْ بِهَا ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرًا فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ

أي إن يكن العقل، وإن نُحبَس حبسًا، والأرجح في الآية أنها موصولة، وأن الفاء داخلة على الخبر، لا شرطية، والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية، أثبت ذلك الفارسيّ، وأبو البقاء، وأبو شامة، وابن برّي(١)، وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: الآية ٧]، أي استقيموا لهم مُدّة استقامتهم لكم، ومحتمل في قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، إلا أن «ما» هذه مبتدأ، لا ظرفية، والهاء من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية، وقوله: ﴿فآتوهن﴾ الخبر والعائد محذوف، أي لأجله، وقال [من الوافر]:

فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللهِ فِينَا فَلَا ظُلْمًا نَخَافُ وَلَا افْتِقَارَا

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر، أي للمفعول

= اقرءوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو كأنهما غيايتان، أو كأنهما فِرْقان من طير صوافّ، تحاجان عن أصحابهما، اقرءوا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة، ولا تستطيعها البطلة». قال معاوية: بلغني أن البطلة السحرة.

(١) هو عبد الله بن برّي، عالم بالعربية، له مؤلفات في اللغة والنحو، مات سنة (٥٨٢هـ).

المطلق، فالمعنى: أيَّ كَوْنٍ تَكُن فينا طويلًا أو قصيرًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى أوجه «ما» الاسميّة، شرع يبيّن الحرفيّة، فقال:

٧٢٠- (وَإِنْ تُسَلْ عَنْ أَوْجُهِ الْحَرْفِيَّةِ ... فَقُلْ ثَلَاثٌ مُبْدِي النَّافِيَةِ

٧٢١- فِي اسْمِيَّةٍ أَعْمَلَهَا مَنْ سَكَنَا ... حِجَازَهُمْ وَالنَّجْدَ أَوْ تِهَامَنَا

٧٢٢- عَمَلَ «لَيْسَ» بِشُرُوطٍ عُرِفَتْ ... «مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ» قَدْ قُرِئَتْ

٧٢٣- عَنْ عَاصِمٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا تُلِي ... عَلَى التَّمِيمِيَّةِ أَمْرُهَا جَلِي

٧٢٤- وَإِنْ لِفِعْلٍ صَحِبَتْ لَمْ تَعْمَلِ ... قَدْ خَلَّصَتْ لِلْحَالِ عَنْ مُسْتَقْبَلِ)

(**وَإِنْ تُسَلْ**) يحتمل أن يكون مبنيًا للمفعول، وهو المناسب لقوله: «فقل»، ويحتمل أن يكون مبنيًا للفاعل، وهو مضارع سال يسال من باب خاف يخاف، لغة في سأل بالهمزة (**عَنْ أَوْجُهِ** «ما» **الْحَرْفِيَّةِ، فَقُلْ ثَلَاثٌ**) ذكّر العدد لعدم ذكر المعدود تمييزًا (**مُبْدِي النَّافِيَةِ**) أي مظهر النافية، وبادئًا بها (**فِي اسْمِيَّةٍ**) أي في جملة اسميّة (**أَعْمَلَهَا مَنْ سَكَنَا حِجَازَهُمْ**) أي سكّان الحجاز، وهي مكة والمدينة والطائف ومَخالفها؛ سميت بذلك لأنها حَجَزت بين نجد وتهامة، أو بين نجد والسَّراة، أو لأنها احْتُجِزت بالحِرَار الخمس: حرّة بني سُليم، وواقم، وليلى، وشَوْران، والنار. قاله في «القاموس» (**وَالنَّجْدَ**) بفتح، فسكون: ما أشرف من الأرض، جمعه أنجُد، وأنجاد، ونِجادٌ، ونُجود، ونُجُد، أعلاه تهامة واليمن، وأسفله العراق والشام، وأوله من جهة الحجاز ذات عرق. قاله في «القاموس» أيضًا (**أَوْ تِهَامَنَا**) بكسر التاء قال الفيّوميّ: تَهِمَ اللبَنُ واللحمُ تَهَمًا من باب تَعِبَ: تغيّر وأنْتَنَ، وتَهِم الحرّ: اشتدّ مع ركود الريح، ويقال: إن تِهامة مشتقّة من الأول؛ لأنها انخفضت عن نجد، فتغيّرت ريحها، ويقال: من المعنى الثاني؛ لشدّة حرّها، وهي أرض أوّلها ذات عرق من قِبل نجد إلى مكة، وما وراءها بمرحلتين، أو أكثر، ثم تتّصل بالغور، وتأخذ إلى البحر، ويقال: إن تِهامة تتّصل بأرض اليمن، وإن مكة من تهامة اليمن، والنسبة إليها تَهاميّ، وتَهامٍ أيضًا بالفتح، وهو من تغييرات النسب. انتهى[1].

(١) «المصباح المنير» ١/٧٧-٧٨.

(**عَمَلَ «لَيْسَ»**) هو رفع المبتدإ اسمًا لها، ونصب الخبر خبرًا لها (**بِشُرُوطٍ عُرِفَتْ**) أي معروفة، وهي ستّة: أن لا يُزاد بعدها «إن»، فإن زيدت بطل عملها، نحو «ما إن زيدٌ قائمٌ»، وأن لا ينتقض النفي بإلا، وإلا بطل عملها، نحو «ما زيدٌ إلا قائمٌ»، وأن لا يتقدّم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف، ولا جارّ ومجرور، نحو «ما قائم زيد»، وأن لا يتقدّم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف، ولا جارّ ومجرور، نحو «ما طعامك زيد آكلٌ»، وأن لا تتكرّر «ما»، نحو «ما ما زيد قائم»، وأن لا يُبدل من خبرها موجَبٌ، وإلا بطل عملها، نحو «ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به»، والمثال المستوفي للشروط الستة ما أشار إليه بقوله («**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ» قَدْ قُرِئَتْ**) يعني أنه قرئ في السبعة قوله عَجَلَّ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: الآية ٢] بنصب ﴿أُمَّهَـٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: الآية ٦] على الإعمال؛ لتوفّر الشروط (**عَنْ عَاصِمٍ بِالرَّفْعِ فِيهِمَا**) أي في «هنّ» و«أمهاتهم»، لكن لا يظهر الرفع في الأول؛ لأنه مبني، وهو أيضًا مما لا يختلف الحجازيون والتميميون فيه، فلا حاجة إلى التنصيص عليه، فلو قال: «بالرفع فيه قد تُلي» لكان أولى (**تُلِي**) أي قرىء (**عَلَى التَّمِيمِيَّةِ**) أي قرأ على اللغة التميميّة، وقوله (**أَمْرُهَا جَلِي**) أي أمر اللغة التميمية ظاهر؛ لأنه لا عمل لـ«ما» عندهم، فما بعدها مرفوع على الابتداء والخبر

(**وَإِنْ لِفِعْلٍ صَحِبَتْ**) أي وإن دخلت «ما» على الجملة الفعليّة (**لَمْ تَعْمَلِ**) أي في الفعل (**قَدْ خَلَّصَتْ لِلْحَالِ عَنْ مُسْتَقْبَلِ**) أي قد خلّصت المضارع للحال بعد أن كان محتملًا له، وللاستقبال.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أوجه «ما» الحرفية ثلاثة:

[أحدها]: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون، والتهاميون، والنجديون، عملَ ليس بالشروط المذكورة آنفًا، نحو قوله عَجَلَّ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: الآية ٣١]، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: الآية ٢]، ويقال: إنه لم يقع في القرآن عملها صريحًا إلا في هاتين الآيتين، وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية.

تنبيه:

ندر تركيبها مع النكرة تشبيهًا لها بـ«لا»، كقوله [من الطويل]:

وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً ... قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابُهَا

وإن دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل، نحو قوله: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٢]، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٢]، وقوله: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢٧٢]، فـ«ما» فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى، والجزم في الثانية.

وإذا نَفَتِ المضارع تخلص عند الجمهور للحال، وردَّ عليهم ابنُ مالك بنحو قوله ﷻ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: الآية ١٥] الآية.

وأُجيب بأن شرط كونه للحال انتفاءُ قرينة خلافه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثاني لـ«ما» الحرفيّة، فقال:

٧٢٥- (وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّهْ ... ذَاتَ زَمَانٍ أَوْ أَتَتْ عَرِيَّهْ

٧٢٦- أُولاهُمَا «مَا دُمْتُ حَيًّا» فِي الْكِتَابْ ... ثَانِيهِمَا «بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابْ»)

(وَالثَّانِ) من أوجه «ما» الحرفيّة (**أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّهْ، ذَاتَ زَمَانٍ**) أي دالّة على الزمان (**أَوْ أَتَتْ عَرِيَّهْ**) بفتح، فكسر أي متجرّدة، وخالية من معنى الزمان (**أُولاهُمَا**) أي مثال أولاهما - وهي ذات الزمان - قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: الآية ٣١] (**فِي الْكِتَابْ**) أي حال كونه مذكورًا في القرآن الكريم، فإن معناه مدة دوامي حيًا، فـ«ما» مصدريّة زمانيّة (**ثَانِيهِمَا**) أي مثال ثانيهما، وهي العارية من معنى الزمان قوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: الآية ٢٦]) أي بسبب نسيانهم يوم القيامة، فـ«ما» فيه مصدرية، غير زمانيّة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع الثاني من نوعي «ما» الحرفية أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية وغيرها، فغير الزمانية نحو قوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: الآية ١٢٨]، وقوله: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: الآية ١١٨]، وقوله: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾،

وقوله: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤]، وقوله: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: الآية ٢٦]، وقوله: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: الآية ٢٥] وليست هذه بمعنى «الذي»؛ لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تُقدِّر أجر السقي الذي سقيته لنا، فذلك تكلف لا مُحوِج إليه، ومنه قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: الآية ١٠]، وقوله: ﴿ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: الآية ١٣]، وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين، وفي هذه الآيات ردٌّ لقول السهيلي: إن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصًا، فتقول: أعجبني ما تفعل، ولا يجوز أعجبني ما تخرج.

والزمانية نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: الآية ٣١]، أصله مدة دوامي حيًا، فحُذف الظرف، وخلفته «ما» وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو «جئتك صلاةَ العصر»، و«آتيك قدوم الحاج»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود: الآية ٨٨]، وقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: الآية ١٦]، وقوله [من الطويل]:

أَجَارَتَنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنُوبُ ... وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ

ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدلّ على الزمان بذاتها لا بالنيابة، لكانت اسمًا، ولم تكن مصدريةً، كما قال ابن السكيت، وتبعه ابن الشجري في قوله [من البسيط]:

مِنَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ(1) ... وَالْعَانِسُونَ وَمِنَّا الْمُرْدُ وَالشِّيبُ

معناه حين طرَّ، وزيدت «إن» بعدها؛ لشبهها في اللفظ بـ«ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

قال ابن هشام رحمه الله: الأولى في البيت تقدير «ما» نافيةً؛ لأن زيادة «إن» حينئذ قياسية، ولأن فيه سلامةً من الإخبار بالزمان عن الجثة، ومن إثبات معنى واستعمال لـ«مَا» لم يثبتا له، وهما كونها للزمان مجردةً، وكونها مضافةً، وكأن الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره، أن ذكر المُرد بعد ذلك لا يحسن؛ إذ الذي لم ينبت شاربه أمرد، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا، ألا

(1) أي ابتدأ نبات شعر شفته العُليا

ترى أن العانسين، وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الأقسام، وإنما العرب مَحْمِيُّون من الخطإ في الألفاظ دون المعاني، وفي البيت مع هذا العيب شذوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنما الأشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون، مع كونها غير قابلة للتاء، ولا دالة على المفاضلة.

قال: وإنما عدلتُ عن قولهم: ظرفية إلى قولي: زمانية؛ ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البقرة: الآية ٢٠] الآية، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كُلَّ وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفًا.

ولا تشارك «ما» في النيابة عن الزمان «أنْ» خلافا لابن جني، وحمل عليه قوله [من الطويل]:

وَتَـالـلـهِ مَـا إنْ شَـهْـلَـةٌ أُمُّ وَاحِـدٍ   بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا

وتبعه الزمخشريّ، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٨]، وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ﴾ [النساء: الآية ٩٢]، وقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: الآية ٢٨].

ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو مُتَّفَقٌ عليه، فلا مَعْدِل عنه، وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق، ورَدَّ على من نقل فيها خلافًا، والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صَرَّح الأخفش، وأبو بكر باسميتها، ويرجحه أن فيه تخلُّصًا من دعوى اشتراك، لا داعي إليه، فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل، فإذا قيل: «أعجبني ما قمت» قلنا: التقدير أعجبني الذي قمته، وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامك، ويَرُدُّ ذلك أن نحو «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع، مع أنه مما لا يعقل، وأنه يستلزم أن يُسمَع كثيرًا أعجبني ما قمته؛ لأنه عندهما الأصل، وذلك غير مسموع، قيل: ولا ممكنٍ؛ لأن قام غير متعدّ، وهذا خطأ بَيِّنٌ؛ لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق، لا مفعول به، وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾[1] [البقرة: الآية ١٠] فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبي عليه السلام، أو للقرآن صح المعنى، وخَلَتِ الصلةُ عن عائد، أو للتكذيب فسد المعنى؛ لأنهم إذا كذّبوا التكذيب بالقرآن أو

(١) أي في قراءة من قرأ «يُكَذِّبُونَ» بتشديد الذال.

النبي كانوا مؤمنين. انتهى.

وهذا سهو منه ومنهم؛ لأن كَذَّبُوا ليس واقعا على التكذيب، بل مؤكّد به؛ لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضًا، أي بما كانوا يُكَذِّبون النبي أو القرآن تكذيبًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾[النبأ:٢٨]، ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة، فإنه قال: «ما» مصدرية، صلتها ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] و﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] خبر «كان»، ولا عائد على «ما»، ولو قيل باسميتها، فتضمنت مقالتُهُ الفصل بين «ما» الحرفية وصلتها بـ«كان»، وكون ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] في موضع نصب؛ لأنه قدره خبر «كان»، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدّره صلة «ما»، واستغناء الموصول الاسمي عن عائد.

وللزمخشري غَلْطة هذه الأخيرة، فإنه جوز مصدرية «ما» في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ﴾ الآية [هود: ١١٦]، مع أنه قد عاد عليها الضمير.

تنبيه:

ندر وصل «ما» المصدريّة بالفعل الجامد في قوله [من الطويل]:

أَلَـيْـسَ أَمِـيـرِي فِي الأُمُـورِ بِـأَنْـتُـمَـا   بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

وبهذا البيت رُجِّح القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه «ما» الحرفيّة الثلاثة، فقال:

٧٢٧- (وَثَـالِـثُ الأَوْجُهِ أَنْ تُزَادَ «مَا»   نَوْعَانِ أَنْ تَكُفَّ أَوْ لاَ فَافْهَمَا

٧٢٨- فَـمَـا يَـكُـفُّ لِـلـثَّـلاَثِ قُـسِـمَـا   مَا كَفَّ عَنْ عَمَلِ رَفْعٍ عُلِمَا

٧٢٩- لَمْ يَـتَّـصِـلْ إلاَّ بِـ«قَلَّ» وَ«كَثُرْ»   وَ«طَالَ» تَرْكُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا نَزُرْ

٧٣٠- وَالثَّانِ مَا رَفْعًا وَنَصْبًا أَسْحَقَا   إِذَا بِـ«إِنَّ» وَنَـظِـيـرِهَـا الْـتَـقَـى

٧٣١- وَثَـالِـثٌ عَـنْ عَـمَـلِ الْجَرِّ يَقِي   بِـأَحْـرُفٍ أَوْبِـظُـرُوفٍ يَـلْـتَـقِـي

٧٣٢- فَالأَوَّلُ الْكَافُ وَ«رُبَّ» الثَّانِي   «بَعْدَ» وَ«بَيْنَ» «حَيْثُ» «إِذْ» يَا دَانِي

٧٣٣- هَاتَانِ مَعْنَى «إِنْ» يُضَمَّنَانِ حِينَئِذٍ فِعْلَيْنِ يَجْزِمَانِ

(**وَثَالِثُ الْأَوْجُهِ**) الإضافة بمعنى «من»، أي الثالث من أجه «ما» الحرفيّة الثلاثة (**أَنْ تُزَادَ «مَا»**) ببناء الفعل للمفعول، و«ما» نائب فاعله، والمصدر المؤول مبتدأ مؤخّر، خبره «ثالث»، يعني أن زيادة «ما» في الكلام هو الوجه الثالث (**نَوْعَانِ**) خبر لمحذوف، أي هي نوعان (**أَنْ تَكُفَّ**) أي تمنع عن العمل، وهو في تأويل المصدر خبر لمحذوف، أي أحدهما كفّها عن العمل، وثانيهما غير الكافّة، كما أشار إليه بقوله (**أَوْ لَا**) أي أو لا تكفّ عن العمل، و«أو» للتقسيم، وقوله (**فَافْهَمَا**) بالألف المبدلة من نون التوكيد، كمّل به البيت، أي افهمن هذه المسائل؛ لأنها مهمة جدًّا.

(**فَمَا يَكُفُّ لِلثَّلَاثِ قُسِمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي الذي يكفّ عن العمل منقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها (**مَا كَفَّ عَنْ عَمَلِ رَفْعٍ عُلِمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول أيضًا، وهو صفة لـ«رفع» (**لَمْ يَتَّصِلْ**) الضمير لـ«ما»، وذكّره؛ لما سبق غير مرة أنه يجوز الأمران في نظائره (**إِلاَّ بِـ«قَلَّ»**) نحو «قلّما يبرح اللبيب» (**وَ«كَثُرَ»**) نحو «كثُر ما ينزل المطر» (**وَ«طَالَ»**) نحو «طالما يدوم الخير».

وزاد الأمير في «حاشيته» عن بعضهم على هذه الأفعال «قَصُر»، قال: وهي أفعال لا فاعل لها، كالتوكيد اللفظيّ في «قام قام زيد»، و«كان» الزائدةِ انتهى.

وقد نظمت ذلك بقولي:

وَ«مَا» تَكُفُّ «طَالَ» «قَلَّ» «كَثُرَا» ... وَبَعْضُهُمْ زَادَ عَلَيْهَا «قَصُرَا»

فَلَا يَلِي الْفَاعِلُ هَذِهِ كَمَا ... فِي «قَامَ قَامَ» إِذْ مُؤَكِّدًا سَمَا

وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ «مَا» مُؤَوَّلَهْ ... فَمَعَ مَا يَلِي تَكُونُ فَاعِلَهْ

ثم ذكر أنه ربما وقع بعد «ما» الاسم، فقال:

(**تَرْكُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا نَزْرُ**) أي عدم وقوع الفعل بعد «ما» نادر، فـ«ترك» مبتدأ، و«بعدها» متعلّق به، وخبره جملة «نزر»، وهو بضم الزاي، يقال: نزُر الشيء نَزارة، ونزورًا، فهو نَزْرٌ، ونَزور بالفتح، ونَزير: أي قليل.

(**وَالثَّانِ**) أي النوع الثاني من «ما» الكافّة (**مَا رَفْعًا وَنَصْبًا أَسْحَقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي أبعد عمل الرفع والنصب، فقوله: «والثاني» مبتدأ، «ما» موصولة خبر المبتدإ، و«رفعًا، ونصبًا» مفعول مقدّم لـ«أسحق»، أي النوع الثاني هو الذي يكفّ عن عمل الرفع والنصب (**إِذَا**) ظرفية متعلّق بـ«أسحق» (**بِـ«إِنَّ»**) متعلّق بـ«التقى» (**وَنَظِيرِهَا**) بالجرّ عطفًا على «إن»، أي أخواتها من «أنّ» المفتوحة، و«لكنّ»، و«كأنّ»، و«لعلّ»، و«ليت» (**الْتَقَى**) أي اجتمع، أي إنما تكفّ «ما» عن النصب والرفع إذا دخلت على «إنّ» وأخواتها، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النّساء: الآية ١٧١].

(**وَثَالِثٌ**) أي نوع ثالث لـ«ما» الكافّة (**عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ يَقِي**) أي يحفظ، بمعنى أنه يمنع الجارّ عن أن يجرّ الاسم (**بِأَحْرُفٍ**) متعلّق بـ«يلتقي» (**أَوْبِظُرُوفِ**) عطف عليه (**يَلْتَقِي**) أي يجتمع، يعني أنه يتّصل بأحرف الجرّ، وببعض الظروف، فيمنع عن الجرّ (**فَالْأَوَّلُ الْكَافُ**) أي مثال الأول، وهو الأحرف الكاف، نحو «كما سيفُ عَمْرٍو لم تَخُنه مَضاربه» (**وَ«رُبَّ»**) نحو «ربما الجامل المؤبّل فيهم» (**الثَّانِي**) أي مثال الثاني، وهو بعض الظروف (**«بَعْدَ»**) نحو «بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رأسِكَ» البيت (**وَ«بَيْنَ»**) نحو «بينما نحنُ بالأراك» البيت (**«حَيْثُ»**، **«إِذْ»**) وقوله (**يَا دَانِي**) كمل به البيت، أي يا من قرب من نيل مآربه العلميّة، حيث أقبل على دراسة كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وفرعِه النظم العجيب.

وقوله (**هَاتَانِ**) أي «حيث»، و«إذ» (**مَعْنَى «إِنْ»**) الشرطيّة (**يُضَمَّنَانِ**) فـ(**حِينَئِذٍ**) أي حينئذ اتّصلت بهما «ما» الكافّة، وضُمّنا معنى «إن» (**فِعْلَيْنِ يَجْزِمَانِ**) نحو «حيثما تستقم تنجح»، و«إذ ما تتق الله تَدخُلِ الجنّةَ».

فقوله: «هاتان» مبتدأ، خبره جملة «يُضمّنان»، ومعنى «إن» مفعول ثان مقدّم لـ«يضمّنان»، و«حينئذ» ظرف لـ«يجزمان»، و«فعلين» مفعول مقدّم لـ«يجزمان».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الوجه الثالث لـ«ما» الحرفيّة أن تكون زائدة، وهي على نوعين: كافّة، وغير كافة، والكافة على ثلاثة أنواع:

[أحدها]: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال(١)، «قلّ»، و«كثُر»، و«طال»، وعلة ذلك شِبْهُهُنّ بـ«رُبّ»، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صُرِّح بفعلها، كقوله [من الخفيف]:

قَـلَّـمَـا يَـبْـرَحُ الـلَّـبِـيـبُ إِلَـى مَـا ... يُـورِثُ المَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُـجِـيـبَـا

فأما قول المَرّار [من الطويل]:

صَـدَدْتِ فَـأَطْـوَلْـتِ الـصُّـدُودَ وَقَـلَّـمَـا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فقال سيبويه: ضرورةٌ، فقيل: وجه الضرورة أن حقَّها أن يليها الفعل صريحًا، والشاعر أولاها فعلًا مقدّرًا، وأن «وصال» مرتفع بـ«يدوم» محذوفًا مفسرًا بالمذكور، وقيل: وجهها أنه قدّم الفاعل، ورده ابن السِّيد بأن البصريين لا يُجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر، وقيل: وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية، كقوله [من الطويل]:

وَنُـبِّـئْـتُ لَـيْـلَـى أَرْسَـلَـتْ بِـشَـفَـاعَـةٍ ... إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

وزعم المبرد أن «ما» زائدة و«وصال» فاعل، لا مبتدأ، وزعم بعضهم أن «ما» مع هذه الأفعال مصدرية، لا كافة.

[والثاني]: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ«إنّ» وأخواتها، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: الآية ١٧١] الآية، وقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: الآية ٦] الآية، وتُسمّى المتلوة بفعلٍ مُهَيِّئَةً؛ لأنها هيأت الحرف للدخول على الفعل، وزعم ابن دُرُسْتُويه، وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف اسم مُبْهَمٌ بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرةٌ له، ومُخْبَرٌ بها عنه، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير «إنّ» وأخواتها.

وردّه ابنُ الخباز في «شرح الإيضاح» بامتناع «إنما أينَ زيدٌ» مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام.

---

(١) تقدّم أن بعضهم زاد عليها «قصُر»، وقد ذكرته في نظمي السابق، فتنبّه.

قال ابن هشام: وهذا سهو منه؛ إذ لا يُفسَّر ضمير الشأن بالجمل، غير الخبرية، اللهم إلا مع «أنِ» المخففة من الثقيلة، فإنه قد يُفسَّر بالدعاء، نحو «أمَا أنْ جزاك الله خيرًا»، وقراءة بعض السبعة قوله تعالى: ﴿والخامسة أنْ غَضِبَ اللّهُ عليها﴾ [النور: الآية ٩]، على أنا لا نُسلِّم أن اسم «أنِ» المخففة يتعين كونه ضمير شأن، إذ يجوز هنا أن يُقدَّر ضمير المخاطب في الأول، والغائبة في الثاني.

وقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ الآية [الصافات: ١٠٤-١٠٥]: إن التقدير: أنّك قد صدقت.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ﴾ [الأنعام: الآية ١٣٤]، وقوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: الآية ٦٢]، وقوله: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النحل: الآية ٩٥]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴿٥٥﴾ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: الآية ٤١] الآيات، فـ«ما» في ذلك كلّه اسم باتفاق، والحرف عامل.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣] الآية، فمن نصب ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: الآية ١٧٣] فـ«ما» كافّة، ومن رفعها - وهو أبو رجاء العطاردي - فـ«ما» اسم موصول، والعائد محذوف، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: الآية ٦٩] الآية، فمن رفع ﴿كَيْدُ﴾ [غافر: الآية ٢٥] فـ«إنّ» عاملة، و«ما» موصولة، والعائد محذوف، لكنه مُحتمل للاسمي والحرفي، أي إن الذي صنعوه، أو إن صُنْعهم، ومن نصب - وهو ابن مسعود، والربيع بن خُثَيم - فـ«ما» كافّة.

وجزم النحويون بأن «ما» كافّة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: الآية ٢٨] الآية، ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذي، و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: الآية ٢٨] خبر، والعائد مستتر في ﴿يَخْشَى﴾ [فاطر: الآية ٢٨]، وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: الآية ٣]، وقوله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: الآية ٣].

وأما قول النابغة [من البسيط]:

* قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا .... البيت *

فمن نصب «الحمام»، وهو الأرجح عند النحويين في نحو «ليتما زيدًا قائم» فـ«ما» زائدة غير كافة، و«هذا» اسمها، و«لنا» الخبر، قال سيبويه: وقد كان رؤبة بن العجاج يُنشِده رفعًا انتهى.

فعلى هذا يحتمل أن تكون «ما» كافّة، و«هذا» مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة، و«هذا» خبر لمحذوف، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وهو ضعيف؛ لحذف الضمير المرفوع في صلة غير «أيّ» مع عدم الطول، وسهّل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن «ما» الكافّة التي مع «إنّ» نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأن «إنّ» للاثبات، و«ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجها معًا إلى شيء واحد؛ لأنه تناقض، ولا أن يُحكَم بتوجه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين(1) بإجماع النحويين، إذ ليست «إنّ» للإثبات(2)، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتًا كان، مثل «إن زيدًا قائم»، أو نفيًا، مثل «إن زيدًا ليس بقائم»، ومنه قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: الآية ٤٤] الآية، وليست «ما» للنفي، بل هي بمنزلتها في أخواتها «ليتما»، و«لعلما»، و«لكنما»، و«كأنما»، وبعضهم(3) ينسب القول بأنها نافية للفارسيّ في «كتاب الشيرازيات»(4)، ولم يقل ذلك الفارسيّ، لا في «الشيرازيات»، ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيره، وإنما قال الفارسي في «الشيرازيات»: إن العرب عاملوا «إنما» معاملةَ النفي، و«إلا» في فصل الضمير، كقوله الفرزدق [من الطويل]:

(1) الأولى أن «إنّ» للإثبات، والثانية أن «ما» نافية.

(2) قد يقال: مراد هذا القائل أنها هنا ملاحظة، من حيث استعمالها للإثبات، لا أنها دائمًا له، ولا يخفى أصالة الإثبات، أو يُدَّعى العدول في قضايا النفي، وأنه حكم بثبوت النفي، لا بنفي الثبوت، وقد ذكر بعضهم نحو ما هنا في سبب إعمال «لا» عمل «إنّ»، قال: لأنها في النفي نظيرتها في الإثبات. انتهى «حاشية الدسوقيّ» ١/٣٠٩.

(3) هو الشيخ شهاب الدين القرافي المالكيّ، فإنه حكى ذلك عن الفارسيّ.

(4) هو كتاب فيه مسائل أملاه الفارسيّ، وهو في شيراز للطلبة، والنسبة له باعتبار المسائل، ولو نَسَب باعتبار الكتاب لقال: «الشيرازي». «حاشية الدسوقيّ» ١/٣٠٩.

أَنَ الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارِ وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

فهذا كقول الآخر [من السريع]:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا ... مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلاَّ أَنَا(1)

وقولُ أبي حيّان: لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ«إنما»، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة، واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [سبأ: الآية ٤٦] الآية، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦] الآية، وقوله: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: الآية ١٨٥] الآية، وَهَمٌ؛ لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة، وكذلك الباقي.

[الثالث]: الكافّة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف أحدها: «رب»، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي، كقوله [من المديد]:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرِف حدُّه، والمستقبل مجهول، ومن ثَمّ قال الرّماني في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: الآية ٢] الآية، إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: الآية ٩٩]، وقيل: التقدير ربما كان يود، وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إنْ»، و«لو» الشرطيتين سَهْلًا، ثم الخبرُ حينئذ، وهو ﴿يَوَدُّ﴾ [البقرة: الآية ٩٦] مُخَرَّجٌ على حكاية الحال الماضية، فلا حاجة إلى تقدير «كان».

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافًا للفارسيّ، ولهذا قال في قول أبي دؤاد [من الخفيف]:

* رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... البيت *

«ما» نكرة موصوفة بجملة، حُذِف مبتدؤها، أي رب شيء هو الجامل. والله تعالى أعلم.

(1) «قطّر الفارس» أي ألقاه على أحد قُطريه، أي جانبيه.

(الثاني): الكاف، نحو «كُنْ كما أنت»، وقوله [من الطويل]:

* كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ *

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٨]، وقيل: «ما» موصولة، والتقدير: كالذي هو آلهة لهم، وقيل: لا تُكَفُّ الكاف بـ«ما»، وإن «ما» في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.

(الثالث): الباء، كقوله [من الخفيف]:

فَلَئِنْ صِرْتَ لَا تُحِيرُ جَوَابًا　　لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ

ذكره ابنُ مالك، وأن «ما» الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل، في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: الآية ١٩٨]، والظاهر أن الباء والكاف للتعليل، وأن «ما» معهما مصدرية، وقد سَلَّمَ أن كلا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما»، كقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: الآية ١٦٠] الآية، وقوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: الآية ٨٢]، وأن التقدير: أَعْجَبُ لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل. والله تعالى أعلم.

(الرابع): « مِن»، كقول أبي حية[1] [من الطويل]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ[2] ضَرْبَةً　　عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

قاله ابنُ الشَّجَرِيّ، والظاهر أن «ما» مصدرية، وأن المعنى مثله في قوله: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من الطويل]:

أَلَا أَصْبَحَتْ أَسْمَاءُ جَاذِمَةَ الْجَهْلِ　　وَضَنَّتْ عَلَيْنَا وَالضَّنِينُ مِنَ الْبُخْلِ

فجعَل الإنسانَ والبخيل مخلوقين من العَجَل والبخل مبالغة.

وأما الظروف، فأحدها: «بعد»، كقوله [من الكامل]:

(١) هو أبو حية النميريّ الهيثم بن الربيع، شاعر مجيد، وراجز فصيح، من أهل البصرة، مات سنة (١٨٢هـ).
(٢) أي سيد القوم.

أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا　　أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ[1]

«المخلس» بكسر اللام: المختلط رطبه بيابسه. وقيل «ما» مصدرية، وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء «بعد» على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت.

(والثاني): «بين»، كقوله [من الخفيف]:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا　　إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

وقيل: «ما» زائدة، و«بين» مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، و«بين» مضافة إلى زمن محذوف مضافٍ إلى الجملة، أي بين أوقات نحنُ بالأراك، والأقوال الثلاثة تجري في «بين» مع الألف في نحو قوله [من الطويل]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا　　إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ

(والثالث)، (والرابع): «حيث»، و«إذ»، ويُضَمَّنان حينئذ معنى «إن» الشرطية، فيجزمان فعلين، نحو قوله [من الخفيف]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ الـ　　ـلَّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

وقوله [من الطويل]:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ　　بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر غير الكافّة، فقال:

٧٣٤- (وَغَيْرُ مَا يَكُفُّ نَوْعَانِ عِوَضْ　　وَغَيْرُهُ فَأَوَّلٌ هُنَا عَرَضْ

٧٣٥- فِي مِثْلِ أَمَّا أَنْتَ ذَا كَذَا أَتَى　　وَقَوْلِ إِمَّا لَا وَ«كَانَ» أَصْلُ تَا)

(وَغَيْرُ مَا يَكُفُّ نَوْعَانِ) أي «ما» التي لا تكفّ على نوعين: أحدهما **(عِوَضْ)** عن «كان» المحذوفة **(وَغَيْرُهُ)** أي والثاني غير عوض عن شيء **(فَأَوَّلٌ)** أي النوع الأول، وهو العوض **(هُنَا)** أي

(١) «الأفنان» جمع فنن بفتحتين: أراد به ذوائب شعره. و«الثّغام» بالفتح نبات معروف. و«المخلس» المختلط رطبه بيابسه.

في الباب (عَرَضْ) أي أتى وظهر (فِي مِثْلِ) قولك (أَمَّا أَنْتَ ذَا كَذَا) أي صاحب كذا أكرمتك، وقوله (أَتَى) مؤكد لقوله: «عرض»، و«في مثل» متعلّق بـ«عرض»، وفيه التضمين (وَقَوْلِ إِمَّا لاَ) بالجر عطفًا على «مثل»، أي وعرض أيضًا في نحو قولك: «افعل هذا إما لا»، وقوله (وَ«كَانَ» أَصْلُ تَا) أي أصل هذه المسألة «كان» المحذوفة، فـ«تا» اسم إشارة للمؤنّثة، يعني أن أصل قولك: «أما أنت ذا كذا»: فعلت لأن كنت ذا كذا، أي أكرمتك لأن كنت ذا علم، وأصل قولك: «إمّا لا»: «افعل هذا الشيء، إن كنت لا تفعل غيره».

وحاصل معنى البيتن بإيضاح أن «ما» الحرفيّة، غير الكافة على نوعين: عوضٌ، وغير عوض، فالعوض في موضعين:

[أحدهما]: في نحو قولهم: «أَمّا أنت منطلقًا انطلقتُ»، والأصل: انطلقتُ لأن كنت منطلقًا، فقُدِّم المفعول له؛ للاختصاص، وحُذف الجارّ، و«كان»؛ للاختصار، وجيء بـ«ما» للتعويض، وأدغمت النون للتقارب، والعملُ عند الفارسيّ، وابن جني لـ«ما»، لا لـ«كان».

[والثاني]: في نحو قولهم: «افعَلْ هذا إمّا لا»، وأصله: إن كنت لا تفعل غيره. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر النوع الثاني من نوعي «ما» غير الكافّة، وهي غير العوض، فقال:

٧٣٦- (وَغَيْرُ ذَاتِ عِوَضٍ هِيَ الَّتِي   قُبَيلَ مَرْفُوعِ اسْمٍ فِعْلٍ حَلَّتِ

٧٣٧- شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو زُمِّلاَ   مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ قَدْ مُثِّلاَ

٧٣٨- وَبَعْدَ نَاصِبٍ وَرَافِعٍ وَرَدْ   كَلَيْتَمَا زَيْدًا أَمِيرٌ فِي الْبَلَدْ

٧٣٩- وَبَعْدَ جَازِمٍ كَـ«إِمَّا يَنْزَغَنْ»   وَأَيْنَمَا تَكُونُ بِالْوَاوِ انْطِقَنْ

٧٤٠- وَبَعْدَ خَافِضٍ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ   مِنَ الْأَسَامِي سَابِقٌ بِهِ أَتَوْا

٧٤١- «عَمَّا قَلِيلٍ» «فَبِمَا رَحْمَتِهِ»   «مِمَّا خَطِيآتِهِم» فَلْتَأْتِهِ

٧٤٢- وَ«رُبَّمَا ضَرْبَةِ» أَوْ كَقَوْلِهِ   «أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ» فَقِسْ لِكُلِّهِ

٧٤٣- «مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ» مِثَالُ الاسْمِ   وَ«أَيَّمَا الْيَوْمَيْنِ» فِي ذَا يَنْمِي

٧٤٤- لاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارِ جُلْجُلِ   وَزَيْدُ هَا قُبَيْلَ خَافِضٍ تَلِي

٧٤٥- كَمَا خَلاَ زَيْدٍ وَمَا عَدَا عَمْرْ   بِالْخَفْضِ لَكِنْ نَقْلُهُ عَنْهُمْ نَدَرْ

٧٤٦- وَزِيدَ بَعْدَ أَدَوَاتٍ تَجْزِمْ   «إِمَّا تَخَافَنَّ» وَأَيْضًا يُحْكَمْ

٧٤٧- بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ غَيْرِ جَازِمِ   وَبَيْنَ تَابِعٍ وَمَتْبُوعٍ نُمِي

٧٤٨- كَـ«مَثَلًا» يَلِيهِ «مَا بَعُوضَةً»   بِالنَّصْبِ رَاوِي الرَّفْعِ فِيهَا رُؤْبَةْ)

(وَغَيْرُ ذَاتِ عِوَضٍ) برفع غير على الابتداء، وخبره جملة قوله (هِيَ الَّتِي قُبَيلَ مَرْفُوعِ اسْمِ فِعْلٍ حَلَّتِ) أي نزلت، نحو قولك (شَتَّانَ مَا زَيْدٌ وَعَمْرٌو) زيدت «ما» بين «شتّان» ومرفوعها، وقوله (زُمِّلاَ) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، ومعناه: لُطِخ، وقوله (مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمٍ قَدْ مُثِّلاَ) أشار به إلى البيت الآتي: «لو بأبانَيْن» الخ، ففيه التضمين، حيث إنّ «أنفُ خاطب» نائب فاعل «زُمّل»، و«ما» زائدة غير كافّة، وغير عوض، وقوله: «بدم» بسكون الميم للوزن (وَبَعْدَ نَاصِبٍ وَرَافِعٍ وَرَدْ) أي وورد زيادة «ما» غير الكافّة، وغير العوض أيضًا بعد ما يرفع الاسم، وينصب الخبر(كَلَيْتَمَا زَيْدًا أَمِيرٌ فِي الْبَلَدْ) أي فهي هنا زائدة غير كافة، وليست عوضًا عن شيء، ولو قيل: «ليتما زيد قائم» بالرفع لكانت كافّة (وَبَعْدَ جَازِمٍ، كَـ«إِمَّا يَنْزَغَنْ») أي كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ الآية [الأعراف:٢٠٠]، فقد زيدت فيه «ما» بعد «إن» الشرطيّة الجازمة، فلم تكفّها عن الجزم (وَأَيْنَمَا تَكُونُ بِالْوَاوِ انْطِقَنْ) أشار به إلى آية: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء:٧٨]، وحذف الواو الذي هو اسم «تكون» للضرورة، ولذا قال: «بالواو انطقن» (وَبَعْدَ خَافِضٍ مِنَ الْحُرُوفِ، أَوْ) خافض (مِنَ الْأَسَامِي سَابِقٍ) بالجرّ صفة مؤكّدة لخافض، ووقع في نسخة الناظم بالرفع، فيكون خبرًا لمحذوف، أي هو، وقوله(بِهِ) متعلّق بـ(أَتَوْا) أي أتو بـ«ما» الزائدة غير الكافّة، وغير العوض، ثم ذكر الأمثلة بقوله(«عَمَّا قَلِيلٍ») فقد زيدت «ما» بعد«عن»، ولم تكفّها عن الجرّ(«فَبِمَا رَحْمَتِهِ») زيدت بعد الباء، فلم تكفّها عن الجرّ («مِمَّا خَطِيآتِهِم») زيدت بعد «من»، فلم تكفّها عن الجرّ، وقوله (فَلْتَأْتِهِ) أي فلتأت على الكلام بكامله، يعني تتلو الآيات بكاملها، وفي نسخة بدله: «آياته» أي اتل إلى آخر الآيات فيما سبق من الأمثلة،

وقوله: (**وَ«رُبَّمَا ضَرْبَةٍ»**) مثال لما زيدت فيه «ما» بعد «ربّ»، ولم تكفّها عن الجرّ، وأشار به إلى قوله: «ربما ضربةٍ بسيف الخ» (**اوْ**) بوصل الهمزة للوزن (**كَقَوْلِهِ**) أي كقول الشاعر «(**أَنَّهْ**) بسكون الهاء للوزن (**كَمَا النَّاسِ**») زيدت فيه «ما» بعد الكاف، فلم تكفّها عن الجرّ، وأشار به إلى قوله: « وننصُر مولانا ونعلم أنه كما الناس إلخ»، وقوله (**فَقِسْ لِكُلِّهِ**) أي فقس على هذه الأمثلة غيرها، حيث إن المسألة قياسيّة، لا تُقصَر على السماع فقط، وفي نسخة بدله: «ففُهْ بكلّه»، وهو أمر من فاه يفوه، من باب قال يقول: إذا تلفّظ، أي تلفّظ بكامل البيت، فيكون مقصورًا على المثال الآخير فقط، ويحتمل أن يكون المعنى: تلفّظ بما ذُكر من الأمثلة، وبما أشبهه («**مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمْ**») بفتحتين، وسكنت الميم للوزن، وفي نسخة: «سُقم» بضم، فسكون، وعليه لا تسكّن الميم (**مِثَالُ الاسْمِ**) يعني أن مثال زيادة «ما» بعد الاسم الخافض قول الشاعر: «من غير ما سَقَمٍ، ولكن شفّني إلخ»، حيث زيدت بعد لفظة «غير»، وهو اسم خافض لـ«سقَم» بالإضافة، وقوله (**وَ«أَيَّمَا الْيَوْمَيْنِ»**) أشار إلى قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القَصَص: الآية ٢٨] الآية، وقوله(**فِي ذَا**) أي في هذا المحلّ(**يَنْمِي**) أي يزيد مثالا على المثال السابق، والشاهد زيادة «ما» بعد «أيّ» الخافضة لـ«لأجلين» بالإضافة إليه أيضًا، وقوله (**لاَ سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارِ جُلْجُلِ**) مثال أيضًا لزيادة «ما» بعد اسم خافض، وهو «سيّ» حيث يضاف إلى «يوم».

وهذا الذي تقدّم في زيادة «ما» بعد الجارّ، وقد سُمع زيادتها قبل الجارّ، وهو نادرٌ، كما أشار إليه بقوله: (**وَزَيْدُ ها**) أي زيادة «ما»، وهو مصدر زاد يزيد، مبتدأ خبره «تُلي» (**قُبَيْلَ**) تصغير «قبل» تَصْغيرَ تقريبٍ، أي قبل (**خَافِضٍ**) أي حرفِ جارّ، وقوله (**تُلِي**) بالبناء للمفعول، أي تُبع، ولم يتجاوز، يعني أن ما ورد عن العرب يُستعمل، ولا يقاس عليه غيره (**كَمَا خَلاَ زَيْدٍ**) بجرّ «زيد» بـ«خلا»، فقد زيدت «ما» قبله (**وَمَا عَدَا عُمَرْ**) بجرّ «عمر» بـ«عدا»، فقد زيدت أيضًا قبله، وقوله (**بِالْخَفْضِ**) قيد لكلّ من «زيد»، و«عمر»، وأشار به إلى أنه يجوز فيه وجه آخر، وهو النصب على المفعوليّة، بجعل «خلا» و«عدا» فعلين، وعليه فـ«ما» مصدريّة، و«خلا»، و«عدا» صلتها، فلا شاهد فيها لمسألتنا، وقوله (**لَكِنْ نَقْلُهُ عَنْهُمْ نَدَرْ**) أي نقل الخفض المذكور عن العرب قليل، والمشهور أنه متى دخلت «ما» على «خلا» و«عدا»، ومثلها «حاشا» صارت أفعالًا، تنصب ما بعدها.

ثم ذكر زيادتها بعد أوات الجزم، فقال:

(**وَزِيدَ**) أي «ما» غير الكافّة، وغير العوض (**بَعْدَ أَدَوَاتِ تَجْزِمُ**) أي أدوات الشرط الجازمة («**إِمَّا تَخَافَنَّ**») أي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفَال: الآية ٥٨] الآية، فقد زيدت «ما» بعد «إن الشرطية» الجازمة لمحلّ ﴿تَخَافَنَّ﴾ [الأنفَال: الآية ٥٨] لكونه مبنيّا لاتصاله بنون التوكيد(**وَأَيْضًا يُحْكَمُ**) بالبناء للمفعول، أي كما حُكم بالزيادة في أدوات الشرط الجازمة يُحكم أيضا (**بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ غَيْرِ جَازِمِ**) نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فُصّلَت: الآية ٢٠] الآية، حيث زيدت «ما» بعد «إذا» وهي شرطيّة، غير -جازمة (**وَبَيْنَ تَابِعٍ وَمَتْبُوعٍ نُمِي**) أي وزيد أيضًا بين المتبوع وتابعه (**كَـ«مَثَلًا» يَلِيهِ «مَا بَعُوضَةٌ»**) أي كما زيدت بين ﴿مَثَلًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦] وهو متبوع، إذ هو مبدل منه، وبين ﴿بَعُوضَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦]، وهو تابع، إذ هو بدل من﴿مَثَلًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦] وقوله (**بِالنَّصْبِ**) بيّن به أن رفع «بعوضة» في البيت ليوافق «رؤبة» آخر البيت، إذ المسألة في قراءة النصب، لا في قراءة الرفع، ثم بيّن أن الرفع، وإن لم يكن موافقًا لمثال المسألة، إلا أنه ورد في القراءة، فقال (**رَاوِي الرَّفْعِ فِيهَا**) أي في ﴿بَعُوضَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦] (**رُؤْبَةُ**) خبر لـ«راوي»، وهو بضم الراء، وهمزة ساكنة، فباء موحّدة، وهو رؤبة بن العجاج بن رؤبة، كان مشهودًا له بالفصاحة، وكانوا يشبّهون به الحسن[1].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ما» غير العوض، من نوعي غير الكافّة تقع بعد:

١ - الرافع، كقولك: «شتّان ما زيدٌ وعمرٌو»، وقول مهلهل[2] [من المنسرح]:

لَوْ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا　　　زُمِّلَ مَا أَنْفُ خَاطِبٍ بِدَمِ[3]

---

(١) «حاشية الدسوقيّ» ١/٣١٣.

(٢) «مهلهِل» بكسر الهاء الثانية، هو امرؤ القيس بن ربيعة، أخو كليب، لُقّب به لأنه أول من هلهل الشعر، أي رقّقه وحسّنه. «حاشية الدسوقيّ»١/٣١٢.

(٣) قوله: «لو بانين» هما جبلان، أحدهما أبان، والثاني مُتالع، فالكلام على سبيل التغليب، وقيل: هما أبانان، أبان الأبيض، وأبان الأسود، يقول: هذه المرأة عظيمة القدر، لو جاء يخطبها بمثل هذين الجبلين نقدًا، أو جاء بأهلهما ما أجيب لذلك، بل شُجّ وجهه، وزُمّل، أي لُطّخ أنفه بالدم. «حاشية الدسوقيّ»١/٣١٢. بزيادة من «شرح أبيات المغني» ٥/٢٧٥-٢٧٦.

وقد مضى البحث في قوله [من الوافر]:

* أَنَـوْرًا سَـرْعَ مَـاذَا يَـا فَـرُوقُ *

وأن التقدير: أَنِفَارًا سَرْعَ هَذَا.

٢ ـ وبعد الناصب الرافع، نحو: «ليتما زيدًا قائمٌ».

٣ ـ وبعد الجازم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ الآية [الأعراف: ٢٠٠]، وقوله: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ الآية [الإسراء: ١١٠]، وقوله: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا﴾ [البقرة: الآية ١٤٨] الآية، وقول الأعشى [من الطويل]:

مَتَى مَا تُنَاخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ ... تُرَاحِي وَتَلْقَيْ مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَا(١)

٤ ـ وبعدَ الخافض حرفًا كان، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: الآية ٤٠]، وقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: الآية ٢٥]، وقوله [من الخفيف]:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءِ

وقوله [من الطويل]:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

أو اسمًا، كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: الآية ٢٨]، وقول الشاعر [من الكامل]:

نَامَ الخَلِيُّ وَمَا أُحِسُّ رُقَادِي ... وَالْهَمُّ مُحْتَضِرٌ لَدَيَّ وِسَادِي
مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمٍ وَلَكِنْ شَفَّنِي ... هَمٌّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي(٢)

(١) البيت من قصيدة للأعشى ميمون البكريّ الذي مدح النبيّ ﷺ، ولكن لم يوفّق للإسلام، و«تناخي» من الإناخة، و«تُراحي» يحصل لكِ الراحة، وابن هاشم يريد النبيّ ﷺ، والخطاب لناقته.

(٢) «الخليّ»: الخالي من الهمّ، و«محتضر» بكسر الضاد: اسم فاعل من احتضره، و«الوساد»: المخدّة، و«شفّني»: أنحلني.

وقوله [من الطويل]:

وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أي ولا مثل الذي يومٌ، وقوله: «بدارة» صفة لـ«يوم»، وخبر «لا» محذوف، ومن رَفَعَ «يومٌ»، فالتقدير: ولا مثل هو يومٌ، وحَسَّن حذفَ العائد طولُ الصلة بصفة «يوم»، ثم إن المشهور أن «ما» مخفوضة، وخبر «لا» محذوف، وقال الأخفش: «ما» خبر لـ«لا»، ويلزمه قطع «سيّ» عن الإضافة من غير عِوَضٍ، قيل: وكونُ خبر «لا» مَعْرِفَةً، وجوابه أنه قد يُقدِّر «ما» نكرة موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في «لا رجل قائم»: إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعًا به، لا بـ«لا» النافية، وفي «الهيتيات»(١) للفارسي: إذا قيل: «قاموا لا سيما زيد» فـ«لا» مهملة، و«سيّ» حال، أي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام، ويردُّه صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدم تكرار «لا»، وذلك واجب مع الحال المفردة، وأما من نصبه فهو تمييز، ثم قيل: «ما» نكرة تامةٌ مخفوضةٌ بالإضافة، فكأنه قيل: ولا مثل شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: «ما» حرف كافٌّ لـ«سيّ» عن الإضافة، فأشبهت الإضافة في «على التمرةِ مثلُها زبدًا»، وإذا قلت: «لا سيما زيدٍ» جاز جر «زيد»، ورفعه، وامتنع نصبه(٢).

٥ ـ وزيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم: «ما خلا زيدٍ، وما عدا عمروٍ بالخفض»، وهو نادر.

٦ ـ وتزاد «ما» بعد أداة الشرط، جازمةً كانت، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: الآية ٧٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: الآية ٥٨] الآية، أو غير جازمة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ الآية [فصّلت: ٢٠].

٧ ـ وبين المتبوع وتابعه في نحو ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: الآية ٢٦] قال الزجاج: «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين. انتهى، ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، و«بعوضة» بدلٌ، وقيل: «ما» اسم نكرة صفةٌ لـ«مثلا»، أو بدلٌ منه، و«بعوضة» عطف بيان على «ما»، وقرأ

(١) مسائل أملاها بهيت بكسر الهاء: بلدة على الفرات.

(٢) أي على أن يكون تمييزًا؛ لأن التمييز لا يكون معرفة، وأما نصبه بتقدير «أعني»، فلا مانع منه.

رُؤْبة برفع «بعوضةٌ»، والأكثرون على أن «ما» موصولة، أي الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد، مع عدم طول الصلة، وهو شاذّ عند البصريين، قياسٌ عند الكوفيين، واختار الزمخشري كون «ما» استفهامية مبتدأ، و«بعوضة» خبرها، والمعنى أيّ شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة.

٨. وزادها الأعشى مرتين في قوله [من البسيط]:

إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لَا نِعَالَ لَنَا ... إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

وأمية بن أبي الصلت[1] ثلاث مرات في قوله [من الخفيف]:

سَلَعٌ مَا وَمِثْلُهُ عُشَرٌ مَا ... عَائِلٌ مَا وَعَالَتِ الْبَيْقُورَا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر: لا أدري ما معناه؟ ولا رأيت أحدًا يعرفه، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستسقاء في سنة الجَدْب عقدوا في أذناب البقر وبين عَراقيبها السَّلَع -بفتحتين-. والعُشَر - بضمة، ففتحة - وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيها النار، وصَعِدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء، قال [من البسيط]:

أَجَاعِلٌ أَنْتَ بَيْقُورًا مُسَلَّعَةً ... ذَرِيعَةً لَكَ بَيْنَ اللهِ وَالْمَطَرِ

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أَثقلت البقرَ بما حَمَّلتها من السَّلَع والعُشَر. والله تعالى أعلم بالصواب.

تنبيه:

عقد ابن هشام رحمه الله فصلًا مهمًّا لمباحثَ تتعلّق في «ما»، وقد أخذ الناظم من جملته بحثًا واحدًا، وهو المتعلّق بآية ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٨]، ولم ينظم الفصل بكامله، وسوف أسوق كلام ابن هشام كاملًا -إن شاء الله تعالى- في الشرح التفصيليّ تتميمًا للفائدة، قال رحمه الله:

(١) هو أمية بن عبد الله، شاعر جاهلي حكيم من أهل الطائف كان يذكر الآخرة في شعره، وينبذ الخمر، وعبادة الأوثان، فلما جاء الإسلام خذل، مات سنة (٥هـ).

٧٤٩- (فِي «فَقَلِيلًا مَّا» وَبَعْدُ «يُؤْمِنُونْ» ... ثَلَاثَةَ الْأَوْجُهِ فِي «مَا» يُثْبِتُونْ

٧٥٠- زِيَادَةٌ تُؤَكِّدُ الْكَلَامَا ... أَوْ أَصْلُ تَقْلِيلٍ بِهَا اسْتَقَامَا

٧٥١- وَالثَّانِ «مَا» نَافٍ «قَلِيلًا» صِفَةُ ... لِمَصْدَرٍ أَوْ زَمَنٍ لَمْ يُثْبِتُوا

٧٥٢- أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ وَبَعْدَهَا صِلَةْ ... «قَلِيلًا» الْحَالُ وَتِلْكَ فَاعِلَةْ)

(فِي «فَقَلِيلًا مَّا» وَبَعْدُ «يُؤْمِنُونْ») أي في قوله ﷻ: ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرَة:٨٨] (ثَلَاثَةَ الْأَوْجُهِ) الإضافة بمعنى «من» (فِي «مَا» يُثْبِتُونْ) أي يثبتون ثلاثة أوجه من الإعراب في «ما» الواقعة في الآية المذكورة، فقوله: «في فقليلا إلخ» متعلّق بحال مقدّر من «ما»، و«ثلاثة» منصوب على أنه مفعول مقدّم لـ«يثبتون»، و«في ما» متعلّق بـ«يثبتون» (زِيَادَةٌ) أي أحد تلك الأوجه أن تكون زائدة (تُؤَكِّدُ الْكَلَامَا) بألف الإطلاق، أي لمجرّد تقوية الكلام (أَوْ أَصْلُ تَقْلِيلٍ بِهَا اسْتَقَامَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي أو استقام بزيادتها تأكيد التقليل الذي ذُكر في قوله: ﴿فَقَلِيلًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٨] (وَالثَّانِ) أي الوجه الثاني من تلك الأوجه الثلاثة («مَا» نَافٍ) أي إن «ما» مستعملة في معنى النفي، وقوله («قَلِيلًا» صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ) أي مقدّرٍ، أي إيمانًا قليلًا (أَوْ زَمَنٍ) أي أو صفة لزمن مقدّر، أي زمنًا قليلًا، وقوله (لَمْ يُثْبِتُوا) أي لم يذكروا كلًّا من المصدر والزمن، فالجملة صفة لـ«زمن»، حُذف نظيره لـ«مصدر»، وسيأتي الردّ على هذا الوجه بأمرين في الشرح التفصيليّ، إن شاء الله تعالى (أَوْ) للتقسيم، وهذا هو الوجه الثالث (مَصْدَرِيَّةٌ) أي الوجه الثالث أن «ما» مصدريّة (وَبَعْدَهَا صِلَةٌ) أي وما بعدها، وهو قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣] صلتها، فقوله: «وبعدها إلخ» فيه حذف الموصول، وإبقاء صلته، كما قدّرناه، وهو جائز، كقوله [من الوافر]:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أي ومن يمدحه إلخ («قَلِيلًا» الْحَالُ) أي قوله: ﴿قَلِيلًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٤١] حال من معمول لمحذوف دلّ عليه المعنى، أي فأخّروا قليلًا إيمانهم، وقوله (وَتِلْكَ فَاعِلَةٌ) أي «ما» وصلتها فاعلة بـ﴿قَلِيلًا﴾ [البَقَرَة: الآية ٤١]. والله تعالى أعلم.

وهذا هو موعد ذكر الفصل الذي عقده ابن هشام رحمه الله، قال:

وهذا فصل عقدته للتدريب في «ما».

قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ [المَسَد: الآية ٢] تحتمل «ما» الأولى النافية، أي لم يُغنِ، والاستفهامية، فتكون مفعولاً مطلقًا، والتقدير: أيَّ إغناء أغنى عنه ماله، ويُضعِّفُ كونَهُ مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ، إذ تقديره: أيُّ إغناءٍ أغناه عنه ماله، وهو نظير: «زيدٌ ضربت»، إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق، وفي المثال مفعول به.

وأما «ما» الثانية فموصول اسميّ أو حرفي، أي والذي كسبه، أو وكَسْبُهُ، وقد يُضَعَّفُ الاسميُّ بأنه إذا قُدِّر: والذي كسبه لزم التكرار؛ لتقدم ذكر المال، ويجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد، ففي الحديث: «أحقُّ ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه»[1]، والآية حينئذ نظير قوله تعالى: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم﴾ [آل عِمران: الآية ١٠] الآية، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُغۡنِي عَنۡهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ﴾ [الليل: الآية ١١]، وقوله: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۞﴾ [الحَاقَّة: الآية ٢٨] فـ«ما» فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعيُّنها في قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٦] الآية، والأرجح في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢] الآية أنها موصولة[2] عطفٌ على ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢]، وقيل: نافية[3]، فالوقف على ﴿ٱلسِّحۡرَ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٢]، والأرجح في قوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾ [يس: الآية ٦] الآية أنها النافية، بدليل قوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمۡ قَبۡلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾ [سَبَأ: الآية ٤٤]، وتحتمل الموصولة، والأظهر في قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحِجر: الآية ٩٤] الآية المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجريّ: ففيه خمسة حذوف، والأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء، فصار بالصدعه، فحذفت «أل»؛ لامتناع جمعها مع الإضافة، فصار

(١) حديث صحيح، أخرجه الدارميّ في «سننه» بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «إن أحقَّ ما يأكل الرجل من أطيب كسبه، وإن ولده من أطيب كسبه». وأخرجه أحمد، والنسائيّ، وابن ماجه بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه، وإن ولده من كسبه».

(٢) هذا الوجه رجحه ابن جرير في «تفسيره» جـ٢ص٤٢٤.

(٣) هذا الوجه رجحه القرطبي في «تفسيره» جـ٢ص٥٠ وهو الذي يترجح عندي، والله تعالى أعلم.

بصدعه، ثم حُذف المضاف، كما في ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٢]، فصار به، ثم حُذف الجار، كما قال عمرو بن معد يكرب[1] [من البسيط]:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[2]

فصار تؤمره، ثم حُذفت الهاء، كما حذفت في قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفُرقان: الآية ٤١]، وهذا تقرير ابن جني.

وأما قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦] فـ«ما» شرطية، ولهذا جَزَمَت، ومحلها النصب بـ﴿نَنسَخۡ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦]، وانتصابها إما على أنها مفعول به، مثل قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١٠]، فالتقدير أيَّ شيء ننسخ، لا أيَّ آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿مِنۡ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦]، وإما على أنها مفعول مطلق، فالتقدير أيَّ نسخ ننسخ، فـ﴿ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦] مفعول ﴿نَنسَخۡ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦]، و﴿مِّنۡ﴾ [البَقَرَة:٥] زائدة، وردَّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنَّهُ نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن «ما» مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية.

وأما قوله تعالى: ﴿مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾ [الأنعَام: الآية ٦] فـ«ما» محتملة للموصوفة، أي شيئًا لم نُمكِّنه لكم، فحُذف العائد، وللمصدرية الظرفية، أي أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين «مكّنا» معنى أعطينا، وفيه تكلّف.

وأما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٨] فـ«ما» محتملة لثلاثة أوجه:

[أحدها]: الزيادة فتكون إما لمجرد تقوية الكلام، مثلها في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ [آل عِمران: الآية ١٥٩]، فتكون حرفًا باتفاق، وقليلًا في معنى النفي، مثلها في قوله [من الطويل]:

(١) شاعر فارس من أهل اليمن شهد اليرموك، وذهبت فيها عينه، ثم شهد القادسية، ومات سنة (٢١هـ).

(٢) «النشب» محرّكة: المال الأصيل، من الناطق والصامت.

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ   قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلاَّ بُغَامُهَا[1]

وإما لإفادة التقليل، مثلها في «أكلت أكلًا مّا»، وعلى هذا فيكون تقليلًا بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعُم قوم أنّ «ما» هذه اسم كما قدمناه في ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:٢٦].

[والوجه الثاني]: النفي، وقليلًا نعتٌ لمصدر محذوفٍ، أو لظرف محذوفٍ، أي إيمانًا قليلًا أو زمنًا قليلًا، أجاز ذلك بعضهم، ويَرُدُّه أمران:

[أحدهما]: أن «ما» النافية لها الصدر، فلا يَعْمَل ما بعدها فيما قبلها، ويُسَهِّل ذلك شيئًا ما على تقدير قليلًا نعتًا للظرف؛ لأنهم يَتَّسِعون في الظرف، وقد قال [من الرجز]:

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا *

[والثاني]: أنهم لا يَجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجيزوا «دخلتُ الأمر»؛ لئلا يجمعوا بين حذف «في»، وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف «دخلتُ في الأمر»، و«دخلت الدار»، واستقبحوا «سِيرَ عليه طويلٌ»؛ لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مُسَيَّرًا، وبين حذف الموصوف بخلاف «سِيرَ عليه طويلًا»، و«سير عليه سَيْرٌ طويلٌ، أو زمن طويلٌ».

[والثالث]: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ«قليلًا»، و«قليلًا» حالٌ معمولٌ لمحذوف دَلَّ عليه المعنى، أي لَعَنَهُم الله، فأخروا قليلًا إيمانهم، أجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٠] الآية، «ما» إما زائدة، فـ«من» متعلقة بـ«فرطتم»، وإما مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رَفْعٌ بالابتداء، وخبره ﴿مِن قَبْلُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥]، ورُدّ بأن الغايات لا تقع أخبارًا، ولا صلاتٍ، ولا صفاتٍ، ولا أحوالًا، نَصّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين، ويشكل عليهم قوله تعالى: ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الرُّوم: الآية ٤٢] الآية، وقيل: نَصْبٌ عطفًا على «أنْ» وصلتها، أي ألم تعلموا أخذ أبيكم المَوْثِق وتفريطكم؟، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، وهو ممتنع.

(فإن قيل): قد جاء قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس:٩]

(١) «البُغام» بالضمّ: صوت الناقة.

وقوله: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠١].

(قلنا): ليس هذا من ذلك، كما توهم ابنُ مالك، بل المعطوف شيئان على شيئين[1].

وقوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٦] الآية، «ما» ظرفية، وقيل: بدل من ﴿ٱلنِّسَآءَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٢]، وهو بعيد، وتقول: «اصنَعْ ما صنعتُ»، فـ«ما» موصولة، أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: «اصنع ما تصنع» امتنعت الشرطية؛ لأن شرط حذف الجواب مُضِيّ فعل الشرط.

وتقول: «ما أحسنَ ما كان زيدٌ» فـ«ما» الثانية مصدرية، و«كان زيد» صلتُها، والجملة مفعول، ويجوز عند من جَوَّز إطلاق «ما» على آحاد من يَعْلَم أن تُقَدِّرها بمعنى الذي، وتُقَدِّر «كان» ناقصة، رافعة لضميرها، وتنصب «زيدًا» على الخبرية، ويجوز على قوله أيضًا: أن تكون بمعنى الذي، مع رفع «زيد» على أن يكون الخبر ضميرَ «ما»، ثُمّ حُذف، والمعنى ما أحسن الذي كانه زيد، إلا أن حذف خبر «كان» ضعيف.

تنبيه:

ومما يُسأل عنه قولُ الشاعر في صفة فرسٍ صافنٍ، أي ثَانٍ في وقوفه إحدى قوائمه [من الكامل]:

أَلِفَ الصُّفُونَ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ   مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرَا

فيقال: كان الظاهر رفعَ «كسيرًا» خبرا لـ«كأنّ».

والجواب أنه خبر لـ«يزال»، ومعناه كاسرٌ، أي ثانٍ كرحيم وقدير، لا مكسورضد الصحيح، كجريح وقتيل، و«ما» مصدرية، وهي وصلتها خبر «كأنّ»، أي أَلِفَ القيامَ على الثلاث، فلا يزال ثانيًا إحدى قوائمه، حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: «ما» بمعنى الذي، وضمير

(١) أي فـ«سدًّا» عطف على «سدًّا»، و«من خلفهم» عطف على «من بين أيديهم»، وكذلك قوله: «في الآخرة» عطف على «الدنيا»، و«حسنة» عطف على «حسنة»، فإذا كانت الواو عطفت شيئين على شيئين، فلم يكن هناك فصل بين العاطف والمعطوف أصلًا، بل الواو داخلة على المعطوف. «حاشية الدسوقي» ٣١٧/١.

«يقوم» عائد إليها، و«كسيرًا» حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، و«كأنّ» ومعمولاها خبر «يزال»، أي كأنه من الجنس الذي يقوم على الثلاث، والمعنى الأول أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «ما» شرع يبيّن «مِنْ»، فقال:

٧٥٣- (أَوْجُهُ «مِنْ» تَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرْ ... أَوَّلُـهَا ابْتِـدَاءُ غَـايَـةٍ ظَـهَـرْ

٧٥٤- مَكَانًا اَوْ زَمَانًا اَوْ غَيْرَهُمَا ... وَالثَّانِ تَبْعِيضٌ كَمِنْهُمْ مَنْ سَمَا

٧٥٥- وَثَالِثٌ بَيَانُ جِنْسٍ مُبْهَمِ ... وَالرَّابِعُ التَّعْلِيلُ جَا فِي مُحْكَمِ

٧٥٦- وَالْخَامِسُ الْبَدَلُ أَمَّا السَّادِسُ ... رِدَافُهَا لِـ«عَنْ» وَخُلْفًا أَسَّسُوا

٧٥٧- رِدَافُهَا الْبَاءَ يُعَدُّ سَابِعَا ... وَثَامِنٌ كَـ«فِي» كَـ«عِنْدَ» تَاسِعَا

٧٥٨- وَعَاشِرٌ رِدَافُهَا لِـ«رُبَّمَا» ... وَكَـ«عَلَى» وَالْفَصْلُ غَايَةٌ نَمَا

٧٥٩- تَنْصِيصُهَا أَيْضًا عَلَى الْعُمُومِ ... تَوْكِيدُهَا لَهُ عَلَى اللُّزُومِ

٧٦٠- وَزَائِدٌ فِي ذَيْنِ لَكِنْ يُشْتَرَطْ ... ثَلاَثَةُ الأُمُورِ فِي هَذَا النَّمَطْ

٧٦١- تَقَدُّمُ النَّفْيِ وَنَهْيٍ وَأَتَى ... مُسْتَفْهَمًا بِـ«هَلْ» كَمَا قَدْ ثَبَتَا

٧٦٢- تَنْكِيرُ مَجْرُورٍ لَهَا ثَانٍ بَدَا ... فَاعِلًا اَوْ مَفْعُولًا اَوْ جَا مُبْتَدَا)

(**أَوْجُهُ «مِنْ»**) بكسر الميم، وسكون النون (**تَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرْ**) وجهًا (**أَوَّلُهَا ابْتِدَاءُ غَايَةٍ ظَهَرْ**) أي ابتداء ذي الغاية، أو المراد بالغاية المسافة بتمامها مجازًا؛ لعلاقة الجزئيّة، أو يقال: الإضافة في قولهم: لابتداء الغاية لأدنى ملابسة، وأن المراد ابتداء الشيء ذي الغاية، وحينئذ فلا يلزم أن الغاية مبتدأة، وتُعرف «من» الابتدائيّة بأن يحسُن في مقابلتها «إلى»، أو ما يفيد فائدتها، نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، فالباء أفادت معنى الانتهاء؛ لأن معنى «أعوذ به » ألتجىء إليه، ومجرورها تارة يكون مبدأ لفعل ممتدّ، «نحو سرت من البصرة»، فإن البصرة مبدأ للسير، وهو ممتدّ، وتارة يكون مبدأ لأصل فعل ممتدّ، نحو «خرجت من الدار»، فإن الدار مبدأ للخروج، وهو لا امتداد فيه،

لكنه أصل للذهاب الذي هو فعلٌ ممتدٌّ(١). (**مَكَانًا**) نحو قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: الآية ١] (**اَوْ زَمَانًا**) بوصل الهمزة للوزن، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبَة: الآية ١٠٨] (**اَوْ غَيْرَهُمَا**) بوصلها أيضًا، أي غير المكان والزمان، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النّمل: الآية ٣٠] (**وَالثَّانِ تَبْعِيضٌ**) أي المعنى الثاني أن تكون للتبعيض (**كَمِنْهُمْ مَنْ سَمَا**) أي ارتفع وعلا قدره (**وَثَالِثٌ بَيَانُ جِنْسٍ مُبْهَمِ**) بالجرّ صفة لـ«جنس»، وهي التي يصحّ أن يُحمل مجرورها على المبيّن، أو يُجعل محلّها الذي هو، أي الموصول وصلته، وهذه كثيرًا ما تقع بعد «ما»، و«مهما»، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فَاطِر: الآية ٢]، وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦] (**وَالرَّابِعُ التَّعْلِيلُ**) أي إفادتها معنى التعليل، وقوله (**جَا فِي مُحْكَمِ**) أي في القرآن الكريم الذي أُحكمت آياته، في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نُوح: الآية ٢٥] الآية (**وَالْخَامِسُ الْبَدَلُ**) هي التي يحلّ محلها بدل (**أَمَّا السَّادِسُ رِدَافُهَا لِـ«عَنْ»**) أي المعنى السادس مرادفتها لـ«عن»، أي كونها بمعناها، فـ«الرداف» مصدر رادف، نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٢]، وقوله (**وَخُلْفًا أَسَّسُوا**) يعني أنهم اختلفوا في «من» هذه، فقيل: بمعنى «عن»، وقيل: للابتداء، أو للتعليل، كما سيأتي تفصيله (**رِدَافُهَا الْبَاءَ يُعَدُّ سَابِعَا**) يعني أن السابع من معانيها أن تكون بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشّورى: الآية ٤٥] (**وَثَامِنٌ كَـ«فِي»**) أي ثامن المعاني أن تكون بمعنى «في»، نحو ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فَاطِر: الآية ٤٠] (**كَـ«عِنْدَ» تَاسِعَا**) أي كونها بمعنى «عند» يُعدّ تاسع معانيها، نحو ﴿مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٠] (**وَعَاشِرٌ رِدَافُهَا لِـ«رُبَّمَا»**) أي المعنى العاشر كونها بمعنى «ربما»، وذلك إذا اتّصلت بها «ما»، نحو «وإنا للما نضرب الكبش» (**وَكَـ«عَلَى»**) أي الحادي عشر كونها بمعنى «على»، نحو ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧] (**وَالْفَصْلُ**) أي الثاني عشر كونها للفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادّين، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٠] (**غَايَةٌ نَمَا**) أي كونها للغاية زاد على ما سبق لها من المعاني، وهو الثالث عشر، نحو قولك: «رأيته من ذلك المكان» (**تَنْصِيصُهَا أَيْضًا عَلَى الْعُمُومِ**) أي

(١) «الحاشية» ١/٣١٧.

الرابع عشر من معانيها كونها للتنصيص على العموم، نحو «ما جاءني من رجل» (**تَوْكِيدُهَا لَهُ عَلَى اللُّزُومِ**) أي الخامس عشر كونها لتوكيد العموم، نحو «ما جاءني من أحد»، وقوله (**وَزَائِدٌ فِي ذَيْنِ**) يعني أنها في هذين المعنيين، وهما التنصيص على العموم، وتوكيد العموم زائدة (**لَكِنْ يُشْتَرَطْ ثَلَاثَةُ الْأُمُورِ فِي هَذَا النَّمَطْ**) أي يُشْتَرَطُ في كونها زائدة في هذين المعنيين ثلاثة أمور، فقوله: «يشترط» بالبناء للمفعول، و«ثلاثة» نائب فاعله، والإضافة بمعنى «من»، و«النمط» بفتحتين قد ذكر له في «القاموس» معاني كثيرة، منها: النوع من الشيء، وهو المناسب هنا، أي في النوع، وأفرده باعتبار المذكور، كما في قوله ﷻ: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: الآية ٦٨] ، أي بين المذكور من الفارض والبكر.

وأشار إلى أول الأمور بقوله (**تَقَدُّمُ النَّفْيِ**) نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام: الآية ٥٩] (**وَنَهْيٍ**) الواو بمعنى «أو» كما قاله الناظم، نحو ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ [الملك:٣] (**وَأَتَى مُسْتَفْهَمًا بِـ«هَلْ»**) الواو بمعنى «أو» أيضًا، أي أو تقدّم استفهام بـ«هل»، نحو قوله: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: الآية ٣] ، وقوله (**كَمَا قَدْ ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، والكاف للتعليل، أي لما ثبت نقله عن العرب، كما سمعت في الأمثلة السابقة.

وأشار إلى الأمر الثاني بقوله (**تَنْكِيرُ مَجْرُورٍ لَهَا ثَانٍ بَدَا**) يعني أن الأمر الثاني في شروط زيادتها أن يكون مجرورها نكرة، كما في الأمثلة السابقة، وأشار إلى الأمر الثالث بقوله (**فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا أَوْ جَا مُبْتَدَا**) يعني أنه يُشترط كون ذلك المجرور، إما فاعلًا، كما في ﴿مِن وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام:٥٩] ، أو مفعولًا، كما في ﴿مِن تَفَاوُتٍ﴾ [الملك: الآية ٣] ، أو مبتدأ، كما في ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: الآية ٣] .

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «مِن» تأتي على خمسة عشر وجهًا:

[**أحدها**]: ابتداءُ الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادّعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه بالتأويل، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء:١] ، وقوله: ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: الآية ٣٠] ، قال الكوفيون، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه: وتأتي في الزمان أيضًا، بدليل قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: الآية ١٠٨] ، وفي

الحديث: «فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة»(١)، وقال النابغة [من الطويل]:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

وقيل: التقدير مِن مُضِيِّ أزمان يوم حليمة، ومن تأسيس أول يوم، وردّه السهيليّ بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

[**الثاني**]: التبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣] ، وعلامتها إمكان سَدّ «بَعْضٍ» مَسَدّها، كقراءة ابن مسعود: «حتى تنفقوا بعض ما تحبون».

[**الثالث**]: بيانُ الجنس، وكثيرًا ما تقع بعد «ما»، و«مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما، نحو قوله ﷻ: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: الآية ٢] الآية، وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] الآية، وقوله: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] الآية، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال، ومن وقوعها بعد غيرهما قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: الآية ٣١] الآية، والشاهد في غير الأولى، فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة، ونحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: الآية ٣٠] الآية، وأنكر مجيء «من» لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: الآية ٣١] ، و ﴿مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: الآية ٣١] للتبعيض، وفي ﴿مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: الآية ٣٠] للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس، وهو عبادتها، وهذا تكلف، وفي «كتاب المصاحف»(٢) لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح:٢٩] الآية في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن «من» فيها للتبيين، لا للتبعيض، أي الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: الآية ١٧٢] ، وكلهم مُحسنٌ ومُتّقي، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة: الآية ٧٣] ، فالمقول فيهم

(١) أخرجه الشيخان، وغيرهما.

(٢) هو كتاب في الردّ على من خالف مصحف عثمان ﵁ لأبي بكر بن الأنباريّ.

ذلك كلهم كفار.

[الرابع]: التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: الآية ٢٥]، وقوله [من المتقارب]:

وَذَلِكَ مِنْ نَبَإٍ جَاءَنِي ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ

وقول الفرزدق في علي بن الحسين(١) [من البسيط]:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ ... فَمَا يُكَلَّمُ إِلاَّ حِينَ يَبْتَسِمُ

[الخامس]: البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة:٣٨] الآية، وقوله: ﴿لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾ [الزخرف: الآية ٦٠]؛ لأن الملائكة لا تكون من الإنس، وقوله: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [آل عِمران: الآية ١٠]، أي بدل طاعة الله، أو بدل رحمة الله، ونحو: «ولا ينفع ذا الجد منك الجد»(٢)، أي لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك، أي بَدَلَ طاعتك، أو بدل حظك، أي بدل حظه منك، وقيل: ضَمَّنَ ينفع معنى يمنع، ومتى عُلِّقت «من» بـ«الجد» انعكس المعنى(٣).

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ﴾ [آل عِمران: الآية ٢٨] الآية، فليس من هذا، خلافًا لبعضهم، بل «من» للبيان، أو للابتداء، والمعنى فليس في شيء من ولاية الله، وقال ابن مالك في قول أبي نُخَيلة [من الرجز]:

جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرَقَّقَا ... وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتُقَا

المراد بدلَ البقول، وقال غيره: توهم الشاعر أن الفُستُق من البقول، وقال الجوهري: الرواية «النقول» بالنون، و«من» عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري أنها تأكل النقول إلا الفستق، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول؛ لأنها بدوية، وقال الآخر يَصِفُ عاملي الزكاة بالجور [من الكامل]:

(١) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بزين العابدين، اشتهر بحلمه وورعه، توفي سنة (٩٤هـ).
(٢) حديث أخرجه الشيخان مطولاً.
(٣) أي فسد.

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ... ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا

أي بدل الفصيل، و«الأفِيل» الصغير؛ لأنه يَأْفِل بين الإبل، أي يغيب، وانتصاب «أفيلًا» على الحكاية؛ لأنهم يكتبون أَدَّى فلان أفيلًا، وأنكر قوم مجيء «من» للبدل، فقالوا: التقدير في قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة: الآية ٣٨] أي بدلًا منها، فالمفيد للبدلية مُتَعَلَّقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

[السادس]: مرادفة «عن»، نحو قوله: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٢] الآية، وقوله: ﴿يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] الآية، وقيل: هي في هذه للابتداء؛ لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدّ، وكأنّ هذا القائل يُعلِّقها بويل، مثل قوله تعالى: ﴿فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: الآية ٢٧]، ولا يصح كونه تعليقًا صناعيًا للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل، أي من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذُكِر قست قلوبهم.

وزعم ابنُ مالك أن «من» في نحو «زيد أفضل من عمرو» للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمرًا في الفضل، قال: وهو أولى من قول سيبويه وغيره: إنها لابتداء الارتفاع في نحو «أفضل منه»، وابتداءِ الانحطاط في نحو «شرّ منه»؛ إذ لا يقع بعدها إلى. انتهى.

وقد يقال: ولو كانت للمجاوزة لصح في موضعها «عن».

[السابع]: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرۡفٍ خَفِيّٖ﴾ [الشورى: الآية ٤٥] الآية، قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

[الثامن]: مرادفة «في»، نحو قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر: الآية ٤٠] الآية، وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجُمُعَة: الآية ٩] الآية، والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس، مثلها في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦] الآية.

[التاسع]: موافقة «عند»، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [آل عِمران: الآية ١٠] الآية، قاله أبو عبيدة، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

[العاشر]: مرادفة «رُبَّما»، وذلك إذا اتصلت بـ«ما»، كقوله [من الطويل]:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ(١) ضَرْبَةً … عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

قاله السيرافيّ، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، وخرَّجُوا عليه قولَ سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا(٢)، والظاهر أن «من» فيهما ابتدائية، و«ما» مصدرية، وأنهم جُعِلُوا كأنهم خُلِقُوا من الضرب، والحذفِ، مثلُ قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: الآية ٣٧] الآية.

[الحادي عشر]: مرادفة «على»، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٧ الآية، وقيل: على التضمين، أي منعناه منهم بالنصر.

[الثاني عشر]: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِۚ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠] الآية، وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ [آل عِمران: الآية ١٧٩] الآية، قاله ابن مالك: وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن ماز وميز بمعنى فَصَلَ، والعلم صفة توجب التميز، والظاهر أن «من» في الآيتين للابتداء، أو بمعنى «عن».

[الثالث عشر]: الغاية، قال سيبويه: «وتقول: رأيته من ذلك الموضع»، فجعلته غاية لرؤيتك، أي مَحَلًّا للابتداء والانتهاء، قال: «وكذا أخذته من زيد»، وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة، قال ابن هشام: والظاهر عندي أنها للابتداء؛ لأن الأخذ ابتدأ من عنده، وانتهى إليك.

[الرابع عشر]: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو «ما جاءني من رجل»، فإنه قبل دخولها يحتمل نفيَ الجنس، ونفيَ الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: «بل رجلان»، ويمتنع ذلك بعد دخول «من».

[الخامس عشر]: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو «ما جاءني من أحد»، أو «من ديّار»، فإن «أحدًا»، و«ديّارًا» صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور:

(١) أي سيد القوم.
(٢) الأظهر أن «مما» خبر مقدّم، و«كذا» مبتدأ مؤخّر، والجملة خبر «أنّ»، أي واعلم أنهم كذا مما يحذفونه. انتهى «الحاشية» (١/٣٢).

(أحدها): تقدُّم نفي، أو نهي، أو استفهام بـ«هل»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: الآية ٥٩] الآية، وقوله: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۖ﴾ [الملك: الآية ٣] الآية، وقوله: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: الآية ٣] الآية، وتقول: «لا يقم من أحد»، وزاد الفارسي تقدُّم الشرطِ عليها، كقوله [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ … وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

وسيأتي فصلُ «مهما».

(والثاني): تنكير مجرورها.

(والثالث): كونه فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدًا.

تنبيهات:

(أحدها): قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ﴾ [المؤمنون: الآية ٩١] الآية، ولك أن تُقدِّر «كان» تامّةً؛ لأن مرفوعها فاعل، وناقصةً؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل، وأصله المبتدأ.

(الثاني): تقييد المفعول بقولنا: «به» هي عبارة ابن مالك، فتَخْرُجُ بقية المفاعيل، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بـ«مع»، وباللام، وبـ«في»، ولا تجامعهن «من»، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرَّج عليه أبو البقاء قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍۚ﴾ [الأنعام: الآية ٣٨] الآية، فقال: «من» زائدة، و«شيء» في موضع المصدر، أي تفريطًا، مثل قوله: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔاۗ﴾ [آل عِمران: ١٢٠]، والمعنى تفريطًا وضرًّا، قال: ولا يكون مفعولًا به؛ لأن فَرَّط إنما يتعدى إليه بـ«في»، وقد عُدِّي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظَنّ أن الكتاب يحتوي على ذِكرِ كل شيء صريحًا. قال ابن هشام: وكذا لا حجة فيها لو كان شيءٌ مفعولًا به؛ لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: الآية ٥٩]، وهو رأي الزمخشريّ، والسياق يقتضيه.

(الثالث): القياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولَيْ «ظنّ»، ولا ثالث مفعولات «أعلم»؛ لأنهما في الأصل خبرٌ، وشَذّت قراءة بعضهم: ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفُرقان: الآية ١٨] الآية، ببناء «نُتَّخَذَ» للمفعول، وحملها ابنُ مالك على شذوذ زيادة «من» في الحال، قال ابن هشام: ويظهر لي فساده في المعنى؛ لأنك إذا قلت: «ما كان لك أن تَتَّخِذ زيدًا في حالة كونه خاذلًا لك»، فأنت مُثبت لخذلانه، ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

(الرابع): أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو «ما زيدٌ قائمًا»، والتمييزِ في نحو «ما طاب زيدٌ نفسًا»، والحال في نحو «ما جاء أحدٌ راكبًا»، وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦] : إنه يجوز كون ﴿ءَايَةٍ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٦] حالًا، و«من» زائدة، كما جاءت آية حالًا في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعرَاف: الآية ٧٣]، والمعنى أيّ شيء ننسخ قليلًا أو كثيرًا، ففيه تخريج التّنْزيل على شيء، إن ثبت فهو شاذّ، أعني زيادة «من» في الحال، وتقدير ما ليس بمشتقّ ولا مُنْتَقِلٍ، ولا يَظهَر فيه معنى الحال حالًا، والتنظير بما لا يناسب، فإن ﴿ءَايَةً﴾ [الأعراف:٧٣] في قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعرَاف: الآية ٧٣] بمعنى علامةً، لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، هو قوله: قليلًا أو كثيرًا، وإنما ذلك مُستفاد من اسم الشرط؛ لعمومه، لا من آية.

ولم يَشترِط الأخفشُ واحدًا من الشرطين الأولين، واستدل بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعَام: الآية ٣٤]، وقوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: الآية ٣١] وقوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: الآية ٣١]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧١]، ولم يشترط الكوفيون الأول، واستدلوا بقولهم: «قد كان من مطر»، وبقول عمر بن أبي ربيعة [من المتقارب]:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ... فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ[1]

وخرّج الكسائي على زيادتها: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»[2]، وابن جني قراءة بعضهم: ﴿لَمَّآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] بتشديد «لمّا»، وقال: أصله «لمنْ ما»، ثم أدغم، ثم حذفت ميم «مِنْ»[3].

وجوّز الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ [يس: الآية ٢٨] الآية كون المعنى: ومِنَ الذي كنا منزلين، فجوّز زيادتها مع المعرفة[4].

وقال الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النُّور: الآية ٤٣] الآية، يجوز كون «من»، و«من» الأخيرتين زائدتين، فجوَّز الزيادة في الإيجاب.

وقال المخالفون: التقدير: قد كان هو، أي كائن من جنس المطر، وفَمَا قال هو، أي قائلٌ من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس، أي إن الشأن، ولقد جاءك هو، أي جاء من الخبر كائنًا من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نَبأٌ من نبأ المرسلين، ثم حُذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية؛ لأن الصفة غيرُ مفردة، فلا يحسن تخريج التّنْزِيل عليه.

واختُلِف في «من» الداخلة على «قبل»، و«بعد»، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، ورُدّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى «جئت قبلك»: جئت زمنًا قبل زمن مجيئك، فلهذا سَهل ذلك فيهما،

---

(١) قوله: «وينمي»: أي يزيد، و«الكاشح» هو الذي يُضمر العداوة في كشحه.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، من حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ بلفظ: «إن أشدَّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون»، ثم أخرجه بسند آخر، بلفظ: «إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذابًا المصورون»، وهذه الرواية هي الموافقة للشاهد، فتنبّه..

(٣) «من» التي قال ابن جني بزيادتها في الآية الكريمة هي الداخلة على «كتاب»، والتقدير عنده: لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمة.

(٤) «من» الداخلة على «جند» زائدة، وهي مستكملة لشروط زيادتها، والكلام في «من» مقدّرة الدخول على «ما» التي جعلها بمعنى الذي، وجعلها معطوفة على «جند»، وهي في ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ [يس: الآية ٢٨]، فصار التقدير: ومن الذي كنا منزلين، فزيدت «من» وهي داخلة على معرفة.

وزعم ابن مالك أنها زائدة، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

قلت: قول الجمهور عندي أقرب. والله تعالى أعلم.

[مسألة]: قوله عز وجل: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ﴾ [الحج: الآية ٢٢] الآية «من» الأولى للابتداء، والثانية للتعليل، وتعلّقها بـ﴿أَرَادُوٓاْ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٨]، أو بـ﴿يَخۡرُجُواْ﴾ [المائدة: الآية ٢٢]، أو للابتداء، فالغم بدل اشتمال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير، أي من غم فيها. والله تعالى أعلم.

[مسألة]: قوله عز وجل: ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا﴾ [البقرة: الآية ٦١] الآية «من» الأولى للابتداء، والثانية إما كذلك، فالمجرور بدل بعض، وأعيد الجار، وإما لبيان الجنس، فالظرف حال، والمُنْبَت محذوف، أي مما تنبته كائنًا من هذا الجنس.

[مسألة]: قوله عز وجل: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٤٠] الآية «من» الأولى مثلها في «زيد أفضلُ من عمرو»(١)، و«من» الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلقت به «عند»، أي شهادة حاصلة عنده، مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى «عن» على أنها متعلقة بـ﴿كَتَمَ﴾ [البقرة: الآية ١٤٠] على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانه عن الله، وسيأتي أنّ «كتم» لا يتعدى بـ«من».

[مسألة]: قوله عز وجل: ﴿إِنَّكُمۡ لَتَأۡتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهۡوَةٗ مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ﴾ [الأعراف: ٨١] الآية «من» للابتداء، والظرف صفة لـ﴿شَهۡوَةٗ﴾ [الأعراف: الآية ٨١]، أي شهوة مبتدأة من دونهن، قيل: أو للمقابلة، كـ«خذ هذا من دون هذا»، أي اجعله عِوَضًا منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم، ويردُّه أنه لا يصح التصريح به، ولا بالعوض مكانها هنا.

[مسألة]: قوله عز وجل: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۗ﴾ [البقرة: الآية ١٠٥] الآية فيها «من» ثلاث مرات: الأولى للتبيين؛ لأن الكافرين نوعان: كتابيون ومشركون، والثانية زائدة، والثالثة لابتداء الغاية.

(١) أي من كونها للمجاوزة، أي شخص جاوز ظلمه الخ.

[مسألة]: قوله عز وجل: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ﴾ [الواقعة: الآية ٥٢] الآية، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٖ فَوۡجٗا مِّمَّن يُكَذِّبُ﴾ [النمل: الآية ٨٣] الآية، الأولى منهما للابتداء، والثانية للتبيين.

[مسألة]: قوله عز وجل: ﴿نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ الآية [القصص: ٣٠] «من» فيهما للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدلَ اشتمال؛ لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطىء . والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «من» بالكسر شرع يبيّن «من» بالفتح، فقال:

٧٦٣- (و«مَنْ» بِفَتْحِ الْمِيمِ فِيهَا خَمْسَةُ ... مِنْ أَوْجُهٍ أَوَّلُهَا شَرْطِيَّةُ

٧٦٤- وَذَاتُ الْاسْتِفْهَامِ وَالْمَوْصُولَةُ ... وَرَابِعٌ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةُ

٧٦٥- إِنْ يُسْتَفَدْ نَفْيٌ مِنِ اسْتِفْهَامِ ... كَمَنْ يَجِي فَخَامِسُ الْأَقْسَامِ

٧٦٦- وَزِيدَ فِي أَقْسَامِ «مَنْ» قِسْمَانِ ... نَكِرَةٌ تَتِمُّ ثُمَّ الثَّانِي

٧٦٧- زِيدَ لِتَوْكِيدٍ لَدَى الْكِسَائِي ... «فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا» ذَا جَائِي)

(و«مَنْ» بِفَتْحِ الْمِيمِ فِيهَا خَمْسَةُ مِنْ أَوْجُهٍ) أي لها خمسة معانٍ (أَوَّلُهَا شَرْطِيَّةٌ) نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣](وَذَاتُ الاسْتِفْهَامِ) أي وثانيها الاستفهاميّة، نحو﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: الآية ٥٢] (وَالْمَوْصُولَةُ) أي وثالثها الموصولة، نحو ﴿يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الحج:١٨] (وَرابِعٌ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ) نحو قولك: «مررتُ بمن مُعجبٍ لك» (إِنْ يُسْتَفَدْ نَفْيٌ) فعل ونائب فاعله (مِنِ اسْتِفْهَامِ) يعني أنه إذا أُشربت «من» الاستفهاميّة معنى النفي (كَمَنْ يَجِي؟) أي لا أحد يجيء، فهو للاستفهام الإنكاريّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٥] (فَخَامِسُ الْأَقْسَامِ) أي فهذا خامس أقسام أوجه «من».

تنبيه:

ظاهر النظم أن الوجه الخامس أن كون «من» للاستفهام مقيّد بكونها بمعنى النفي، أو كونها للاستفهام الإنكاريّ، وفيه نظر، بل الصواب كونها للاستفهام مطلقًا، كما سيأتي في عبارة الأصل، فمثال كونها للاستفهام غير الإنكاريّ قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس:٥٢]،

وقوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٤٩].

(**وَزِيدَ**) بصيغة الماضي المبنيّ للمفعول (**فِي أَقْسَامِ «مَنْ» قِسْمَانِ**) أي زاد بعضهم لـ«من» معنيين آخرين: أحدهما (**نَكِرَةٌ تِتِمّ**) أي أنها تكون نكرة تامّة، نحو «ونعم من هو» (**ثُمَّ الثَّانِي زِيدَ**) بالضبط المتقدّم (**لِتَوْكِيدٍ لَدَى الْكِسَائِي**) يعني أن الكسائيّ زاد لها معنى آخر، وهو أن تكون زائدة للتوكيد، ثم أشار إلى مثاله بقوله (« **فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا**») وهو قوله [من الكامل]:

* فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا... البيت *

فيمن رواه بجرّ «غيرنا»، وقوله (**ذَا جَائِي**) أي هذا المثال وارد في كلام العرب، وفي نسخة: «يَا رَائِي» أي من يريد رؤية المسائل النحوية محققة محرّرة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «مَنْ» بالفتح على أربعة أوجه:

١ - شرطية، نحو قوله ﷻ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣].

٢ - واستفهامية، نحو قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾ [يس: الآية ٥٢] الآية، وقوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: الآية ٤٩] الآية.

وإذا قيل: «من يفعل هذا إلا زيد»، فهي «من» الاستفهامية أُشربت معنى النفي، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: الآية ١٣٥] الآية، ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافًا لابن مالك بدليل قوله ﷻ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥] الآية.

وإذا قيل: «من ذا لقيت؟» فـ«من» مبتدأ، و«ذا» خبر موصول، والعائد محذوف، ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون «ذا» زائدة، و«من» مفعولًا، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في «من ذا لقيت» أن تكون «من وذا» مركبتين، كما في قولك: «ماذا صنعت؟»، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وثعلب في «أماليه» وغيرهما، وخصّوا جواز ذلك بـ«ماذا»؛ لأن «ما» أكثر إبهامًا، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأن التركيب خلاف الأصل، وإنما دلّ عليه الدليل مع «ما»، وهو قولهم: «لما جئت» بإثبات الألف.

٣ - وموصولة في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الحج: ١٨].

٤ - ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها «رُبّ» في قوله [من الرمل]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

ووُصِفت بالنكرة في نحو قولهم: «مررتُ بمن معجبٍ لك»، وقال حسان ﷺ [من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

ويُروى برفع «غير»، فيحتمل أن «من» على حالها، ويحتمل الموصولية، وعليهما فالتقدير: على من هو غيرُنا، والجملة صفة، أو صلة، وقال الفرزدق [من البسيط]:

إِنِّي وَإِيَّاكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحُلِنَا ... كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ المَحْلِ مَمْطُورِ

أي كشخص ممطورٍ بواديه.

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يَخُصُّ النكرات، ورُدَّ بهذين البيتين، فخرَّجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت، كما سيأتي.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٨] الآية، فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد؛ لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة، وقال الزمخشري: إن قُدِّرت «أل» في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: الآية ٨] للعهد فموصولة، مثل قوله ﷻ: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾ [التوبة: ٦١] الآية، أو للجنس فموصوفة، مثل قوله ﷻ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ويحتاج إلى تأمل[1].

تنبيهان:

(**الأول**): تقول: «من يكرمني أكرمه»، فتحتمل «من» الأوجه الأربعة، فإن قدرتها شرطية

(١) قوله: «إلى تأمل» أي في وجه التخصيص والمناسبة، وفي «حاشية السعد على الكشاف»: وجه التخصيص أن تعريف العهد يناسبه الموصول؛ لأن تعريفه عهديّ؛ إذ يجب في صلته المُعَرِّفة له أن تكون معهودة عند المخاطب، والجنسُ شائع في الأفراد، فيناسبه النكرة؛ لشيوعها خصوصًا، وقد ورد النظير كما قال. انتهى «الحاشية» ٣٢٥/١.

جزمت الفعلين، أو موصولة أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية رفعت الأول، وجزمت الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، و«من» فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولةِ أو الموصوفةِ الجملة الثانية، والشرطيةِ الأولى، أو الثانية، على خلاف في ذلك، وتقول: «من زارني زرته»، فلا تحسن الاستفهامية - أي لمضيّ ما بعدها، وإن صحّت - ويحسن ما عداها.

[الثاني]: زيد في أقسام «من» قسمان آخران:

(أحدهما): أن تأتي نكرة تامة، وذلك عند أبي علي، قاله في قوله [من البسيط]:

وَنِعْمَ مَزْكَأُ(١) مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلاَنِ

فزعم أن الفاعل مستتر و«مَنْ» تمييز، وقوله: «هو» مخصوص بالمدح، فهو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر لمبتدإ محذوف، وقال غيره: «مَن» موصول فاعل، وقوله: «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف، على حد قوله [من الرجز]:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي(٢) ... لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي

والظرف مُتعلّق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل، أي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية، ويحتاج إلى تقدير هو ثالث، يكون مخصوصا بالمدح.

(الثاني): التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنها ترد زائدة، كـ«ما»، وذلك سَهْلٌ على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد، وأنشد عليه:

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ... البيت.

فيمن خفَض «غيرنا»، وقوله [من الكامل]:

يَاشَاةَ مَنْ قَنَصٍ(٣) لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ... حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

فيمن رواه بـ«مَن» دون «ما»، وهو خلاف المشهور، وقوله [من البسيط]:

---

(١) «المزكأ»: الملجأ.

(٢) معناه: وشعري الآن هو شعري المشهور المعروف بنفسه، لا شيءٌ آخر، فعدم مغايرة الخبر للمبتدإ إنما هو في اللفظ، وأما في المعنى فهو مغاير له بقيد الشهرة. «شرح أبيات المغني» ٥/٣٤٠.

(٣) المراد بالشاة: المرأة، و«القنص» بفتحتين: المقنوصة، أي المصيدة.

ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالأَثْرَوْنَ(١) مَنْ عَدَدَا ... آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ

والصحيح أنها في الأولين نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، ويا شاةَ إنسانٍ قَنَصٍ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، و«عددًا» إما صفة لـ«من» على أنه اسمٌ وُضع موضع المصدر، وهو العدّ، أي والأثرون قومًا ذوي عدّ، أي قومًا معدودين، وإما معمول لـ«يعدّ» محذوفًا صلة أو صفة لـ«من»، و«من» بدل من «الأثرون». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «من» شرع يبيّن «مهما»، فقال:

٧٦٨- («مَهْمَا» أَتَتْ اِسْمًا لِعَوْدِ الْمُضْمَرِ ... إِلَيْهِ فِي التَّنْزِيلِ خَيْرِ الْخَبَرِ

٧٦٩- بَسِيطَةٌ مِنْ «مَهْ» وَ«مَا» الشَّرْطِيَّةِ ... مَا رُكِّبَتْ وَلاَ مَعَ الزَّائِدَةِ)

(«**مَهْمَا» أَتَتْ اِسْمًا**) بقطع الهمزة للوزن، وهو جملة من مبتدإ وخبره، يعني أن «مهما» اسمٌ، ثم ذكر دليل اسميتها، فقال (**لِعَوْدِ الْمُضْمَرِ إِلَيْهِ فِي التَّنْزِيلِ**) أي القرآن الكريم (**خَيْرِ الْخَبَرِ**) بالجرّ صفة لـ«التنزيل»، وهو إشارة إلى حديث أخرجه أحمد في «مسنده» وغيره بإسناد صحيح: «إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ...»الحديث(٢). والمعنى أن عود الضمير إلى «مهما» وقع في القرآن في قوله ﷻ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] الآية، وهذا دليل على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء (**بَسِيطَةٌ**) خبر لمحذوف، أي هي بسيطة (**مِنْ «مَهْ»**) بفتح الميم، وسكون الهاء، وهو متعلّق بـ«رُكبت» (**وَ«مَا» الشَّرْطِيَّةِ مَا**) نافية (**رُكِّبَتْ**) بالبناء للمفعول، يعني أنها لم تُركّب منهما، كما زعمه بعضهم (**وَلاَ مَعَ الزَّائِدَةِ**) أي

---

(١) «الأثرون»: أي الأكثرون.

(٢) قال الإمام أحمد رحمه الله: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر ﷺ، قال: كان رسول الله ﷺ يقوم، فيخطب، فيحمد الله، ويثني عليه بما هو أهله، ويقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة»، وكان إذا ذكر الساعة احمرّت وجنتاه، وعلا صوته، واشتدّ غضبه، كأنه منذر جيش صبّحكم مسّاكم، «من ترك مالا فللورثة، ومن ترك ضياعًا أو دينًا فعلي وإلي، وأنا ولي المؤمنين». وأخرجه النسائيّ، وابن ماجه، ولفظ النسائيّ: «أحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ».

وليست أيضًا مركبة من «ما» الشرطيّة، مع «ما» الزائدة، كما زُعم أيضًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «مهما» اسم لعَوْد الضمير إليها في قوله ﷻ: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] الآية، وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير ﴿بِهِۦ﴾ [البقرة: الآية ٢٢] ، وضمير ﴿بِهَآ﴾ [البقرة: الآية ٩٩] حملًا على اللفظ، وعلى المعنى. انتهى.

والأولى أن يعود ضمير ﴿بِهَآ﴾ [البقرة: الآية ٩٩] لآية[1].

وزعم السهيلي أنها تأتي حرفًا بدليل قول زهير [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إن» بدليل أنها لا محل لها، وتبعه ابن يسعون[2]، واستدلّ بقوله [من البسيط]:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلَّ مَاءٍ فَهْيَ ضَاوِيَةٌ ... مَهْمَا تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ[3]

قال: إذ لا تكون مبتدأ؛ لعدم الرابط من الخبر، وهو فعل الشرط، ولا مفعولًا؛ لاستيفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها.

والجواب أنها في الأول إما خبر «تكن»، و«خليقة» اسمها، و«من» زائدة؛ لأن الشرط غير مُوجَبٍ عند أبي عليّ، وإما مبتدأ، واسم «تكن» ضمير راجع إليها، والظرف خبر، وأَنَّثَ ضميرها لأنها الخليقة في المعنى، ومثله «ما جاءت حاجتَكَ؟» فيمن نصب حاجتك، و«من خليقة» تفسير للضمير، كقوله [من الطويل]:

---

(١) أي لأن عود الضمير على أقرب مذكور أولى.

(٢) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يَسْعُون التُّجيبيّ الباجليّ، النحوي الأندلسيّ الأديب اللغويّ، بارع في الفقه، أقرأ العربية، وألّف فيها، مات في حدود (٥٤٠هـ). «بغية»٢/٣٦٣.

(٣) قوله: «قد أوبيت» أي مُنِعت، وقوله: «ضاوية» بالضاد المعجمة: أي هزيلة، وفي «شرح الأبيات» بالصاد المهملة، وفسره باليابسة من العطش. وقوله: «من بارق»: أي من سحاب صاحب برق، وقوله: «تشم»: أي تنظر.

فَتُوضِحَ فَالْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا ... لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ[1]

وفي الثاني مفعول «تُصِب»، و«أُفُقًا» ظرف، و«من بارق» تفسير لـ«مهما»، أو متعلق بـ«تُصِب»، فمعناها التبعيض، والمعنى: أيَّ شيء تُصب في أفق من البوارق تَشِم.

وقال بعضهم: «مهما» ظرف زمان، والمعنى أيَّ وقت تصب بارقًا من أفق، فقَلَبَ الكلامَ، أو في أفق بارقًا، فزاد «من»، واستعمل «أفقًا» ظرفا. انتهى، وسيأتي أن «مهما» لا تستعمل ظرفًا.

وهي بسيطةٌ، لا مركبة من «مَهْ» و«ما» الشرطيةِ، ولا من «ما» الشرطية و«ما» الزائدةِ، ثم أُبدلت الهاء من الألف الأولى دفعًا للتكرار، خلافا لزاعمي ذلك. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معانيها، فقال:

٧٧٠- (لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي ... مَا لَيْسَ يَعْقِلُ سِوَى الزَّمَانِ

٧٧١- مَعَ تَضَمُّنٍ لِمَعْنَى الشَّرْطِ ... لِذَاكَ جَزْمُهَا أَتَى فِي الْبَسْطِ

٧٧٢- وَالشَّرْطُ وَالزَّمَانُ مَعْنًى ثَانِي ... ظَرْفٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ فِي الْإِتْيَانِ

٧٧٣- وَثَالِثٌ دَلَالَةُ اسْتِفْهَامِ ... عِنْدَ جَمَاعَةٍ ذَوِي كَلَامِ)

(لَهَا) أي لـ«مهما» **(ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَانِي، مَا لَيْسَ يَعْقِلُ سِوَى الزَّمَانِ)** أي أحدها أن تكون دالّة على ما لا يعقل، غير الزمان **(مَعَ تَضَمُّنٍ لِمَعْنَى الشَّرْطِ)** أي مع تضمّنها معنى الشرط **(لِذَاكَ)** أي لأجل تضمّنها معنى الشرط **(جَزْمُهَا أَتَى فِي الْبَسْطِ)** أي في النثر، يعني أنها تجزم في سعة الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] ، فقد جزمت ﴿تَأۡتِنَا﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] ، ومحلّ ﴿فَمَا نَحۡنُ لَكَ﴾ [الأعراف: الآية ١٣٢] **(وَالشَّرْطُ وَالزَّمَانُ مَعْنًى ثَانِي)** يعني أن المعنى الثاني لها أن تكون دالة على الزمان والشرط **(ظَرْفٌ لِفِعْلِ الشَّرْطِ فِي الْإِتْيَانِ)** أي فتكون على هذا ظرفًا لفعل شرطها، كقوله: «مهما تعط بطنك»... البيت، فـ«مهما» ظرف لـ«تُعط» أي أيّ وقت تعط بطنك وفرجك سؤله نالا إلخ،

---

(١) قوله: «فتوضح» بضم التاء، وكسر الضاد، «فالمقراة» بكسر الميم اسما موضعين، وقوله: «لم يعف رسمها» أي لم يذهب علامتها، وقوله: «لما نسجتها»: أي لما نسفت هذه الرياح من الرمال، والجنوب والشمأل نوعان من الريح.

فـ«مهما» اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفيّة الزمانيّة، وهذا المعنى أثبته ابن مالك، وسيأتي تعقّبه في الإيضاح (**وَثَالِثٌ**) أي ثالث معانيها (**دَلَالَةُ اسْتِفْهَامِ**) أي دلالتها على الاستفهام، وقوله (**عِنْدَ جَمَاعَةٍ ذَوِي كَلَامِ**) أي هذا المعنى ثابت عند جماعة من النحاة، أصحاب تكلّم وبحث في المسائل العويصة، ولكن فيما قالوا هنا نظر، سيأتي بيانه في الإيضاح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن لـ«مهما» ثلاثة معان:

[**أحدها**]: مالا يعقل غيرُ الزمان، مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية المذكورة، ولهذا فُسّرت بقوله تعالى: ﴿مِن ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦]، وهي فيها مبتدأ، أو منصوبة على الاشتغال، فيقدر لها عامل مُتعَدٍّ، كما في «زيدًا مررت به»، متأخرًا عنها؛ لأن لها الصدر، أي مهما تُحضرنا[(١)] تأتنا به.

[**الثاني**]: الزمان والشرط، فتكون ظرفًا لفعل الشرط، ذكره ابن مالك، وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم الطائيّ [من الطويل]:

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وَفَرْجَكَ نَالاَ مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا

وأبياتًا أُخر.

وتُعُقّب بأنه لا دليل في ذلك؛ لجواز كونها للمصدر، بمعنى أَيّ إعطاء كثيرًا أو قليلًا، وهذه المقالة سَبَقَ إليها ابنَ مالك غيرُه، فلا وجه لقوله: إن النحويين أهملوه، وشدّد الزمخشريّ الإنكار على من قال بها، فقال: هذه الكلمة في عِداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يَدَ له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى «متى»، ويقول: «مهما جئتني أعطيتك»، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية، ثم يذهب، فيفسر بها الآية، فيُلحِد في آيات الله. انتهى.

قال ابن هشـام: والقول بذلك في الآية ممتنع، ولوضَح ثبوته في غيرها؛ لتفسيرها بـ﴿مِن ءَايَةٍ﴾ [البقرة: الآية ١٠٦].

[**الثالث**]: الاستفهام، ذكره جماعة، منهم ابنُ مالك، واستدلوا عليه بقوله [من بحر السريع]:

(١) من أحضرتُ الشيءَ: أتيت به.

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ[(١)]

فزعموا أن «مهما» مبتدأ، و«لي» الخبر، وأعيدت الجملة توكيدًا، و«أودى» بمعنى هلك، و«نَعْلَيّ» فاعل، والباء زائدة، مثلها في قوله عَجَلَك: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: الآية ٤٣] وتُعُقّب بأنه لا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير «مه» اسم فعل، بمعنى اكفُفْ، ووُصلت في الرسم لأجل الإلغاز، ثم استُؤْنِفَ استفهامًا بـ«ما» وحدها. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

من المشكل قول الشاطبي رحمه الله في «حرز الأماني» [من الطويل]:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً ... لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلَا

ونقول فيه: لا يجوز في «مهما» أن تكون مفعولًا به لـ«تصل»؛ لاستيفائه مفعوله، ولا مبتدأ؛ لعدم الرابط.

[**فإن قيل**]: قدر «مهما» واقعة على «براءة»، فيكون ضمير «تصلها» راجعًا إلى «براءة»، وحينئذ فـ«مهما» مبتدأ، أو مفعول لمحذوف يفسره «تصل».

[**قلنا**]: اسم الشرط عامّ، و«براءة» اسم خاصّ، فضميرها كذلك، فلا يَرجِع إلى العامّ، وبالوجه الذي بطل به ابتدائية «مهما» يَبْطُل كونها مشتغلًا عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها في قوله:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ ... فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

فإنها هناك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة، فهي عامة، فيصح فيها الابتداء، أو النصب بفعل يفسره «تصل»، أي وأيّ بسملة تصل تصلها، والظرفية، بمعنى: وأَيَّ وقتٍ تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا فيتعين كونها ظرفًا لـ«تصل» بتقدير: وأَيَّ وقتٍ تصل براءةَ، أو مفعولًا به بحذف

(١) أي أي شيء ثبت لي الليلة، وقوله: «مهما ليه» توكيدٌ لما قبله، وقوله: «أودى» أي هلك نعلاي وسربالي، فالباء زائدة. و«السربال» بالكسر: القميص، أو الدرع.

عامله، أي ومهما تفعل، ويكون «تصل»، و«بدأتَ» بدل تفصيل من ذلك الفعل، وأما ضمير «تصلها» فلك أن تعيده على اسم مُظهر قبله، محذوفًا، أي ومهما تفعل في براءة تصلها، أو بدأت بها، وحُذف «بها»، ولَمّا خَفِي المعنى بحذف مرجع الضمير، ذَكَرَ «براءةً» بيانا له، إما على أنه بدلٌ منه، أو على إضمار «أعني»، ولك أن تُعيده على ما بعده، وهو «براءةً»، إما على أنه بدل منه، مثلُ «رأيته زيدًا»، فمفعول «بدأتَ» محذوفٌ، أو على أن الفعلين تنازعاها، فأُعمل الثاني مُتَّسِعًا فيه بإسقاط الباء، وأُضمر الفضلة في الأول، على حد قوله [من الطويل]:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ … جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «مهما» شرع يبيّن «مع»، فقال:

٧٧٤- («مَعَ» مِنَ الأَسْمَاءِ إِذْ قَدْ نُوِّنَا … فِي النَّصْبِ وَالْخَافِضُ فِيهِ أُعْلِنَا

٧٧٥- ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ قَدْ نُقِلَ عَنْ … عَمْرٍو وَأَهْلُ الْغَنْمِ عَيْنَهُ سَكَنْ

٧٧٦- وَإِنْ يُضَفْ فَالظَّرْفُ ذَا مَعَانِي … ثَلاثَةٍ مَوْضِعُ الاقْتِرَانِ

٧٧٧- ثُمَّ زَمَانُهُ وَثَالِثٌ أَتَى … كَـ«عِنْدَ» ذُو التَّنْوِينِ حَالًا ثَبَتَا)

(«مَعَ» مِنَ الأَسْمَاءِ) مبتدأ وخبره، يعني أن «مع» اسم، وليست حرفًا، ثم ذكر دليله على اسميتها، فقال (إِذْ قَدْ نُوِّنَا) «إذ» تعليلية؛ أي لأنه ورد منوّنًا (فِي النَّصْبِ) أي في حالة نصبه، نحو «معًا»، وأشار إلى دليل آخر على اسميتها، فقال (وَالْخَافِضُ فِيهِ أُعْلِنَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي أُظهر جارّه في قوله (ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ، قَدْ نُقِلَ) بالبناء للمفعول، أي نقل هذا الكلام (عَنْ عَمْرٍو) هو اسم سيبويه، يعني أنه حكى عن العرب قولهم: «ذهبتُ من معِه»، بجرّ «معه» بالكسرة، فدلّ على اسميتها (وَأَهْلُ الْغَنْمِ) - بفتح الغين المعجمة، وسكون النون - أبو حيّ، وهو غَنْم بن تَغْلِب بن وائل. قاله في «القاموس»، فما وقع في نسخة الناظم من ضبطه بضم الغين ضبطَ قلم سهو، فتنبّه، والمعنى هنا أن قبيلة غَنْم (عَيْنَهُ سَكَنْ) أي تكلّمت به ساكن العين، وخفّف الكاف من «سكن» للوزن.

وعلى لغتها يجوز كسرها لساكن بعدها، نحو جئتُ معِ الرجل.

(وَإِنْ يُضَفْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله ضمير «مع»، أي وإن يُستعمل «مع» مضافًا، وقوله (فَالظَّرْفُ) جواب «إن» بتقدير مبتدإ مع الرابط، أَيْ فهي الظرف، وقوله (ذَا مَعَانِي) حال من «الظرف»، أي حال كونه صاحب مَعَانٍ، والياء في «معاني» لام الكلمة وُقف عليها، وهو لغة، لا ضرورة، فقد قرئ في السبعة ﴿ولكل قوم هادي﴾، وقوله (ثَلاثَةٍ) بالجرّ بدلٌ من «معاني» (مَوْضِعُ الاقْتِرَانِ) أي أحدها أنها موضع الاجتماع، نحو «جلست مع زيد»، أي في مكان اجتمعت فيه بزيد (ثُمَّ زَمَانُهُ) أي ثم الثاني من معانيها أن تدلّ على زمان الاجتماع، نحو جئت مع العصر، أي وقت العصر (وَثَالِثٌ) أي من معانيها(أَتَى كَـ«عِنْدَ») أي بمعنى «عند»، كحكاية سيبويه، وكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٤] الآية.

هذا كله فيما إذا كانت مضافة، وأما إذا أُفردت عن الإضافة، فأشار إليه بقوله (ذُو التَّنْوِينِ حَالًا ثَبَتَا) بألف الإطلاق، يعني أن «مع» إذا كانت مفردة عن الإضافة، منوّنةً، تكون منصوبة على الحال، نحو «جئنا معًا»، أي حال كوننا مجتمعين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «مع» اسمٌ بدليل التنوين في قولك: «معًا»، ودخول الجارّ في حكاية سيبويه: «ذهبت مِنْ مَعِهِ»، وقراءة بعضهم: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٤] بـ«من» الجارّة، وتسكين عينه لغة غَنْم، وربيعة، لا ضرورةٌ خلافًا لسيبويه، واسميتها حينئذٍ باقية، وقول النحاس إنها: حينئذ حرفٌ بالإجماع مردودٌ؛ لمجيئها مضافةً في هذه الحالة، والحرف لا يُضاف، قال الشاعر [من الوافر]:

فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ … وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وتُستعمل مضافة، فتكون ظرفًا، ولها حينئذ ثلاثةُ معان:

[أحدها]: موضع الاجتماع، ولهذا يُخبَر بها عن الذوات، نحو قوله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: الآية ٣٥] الآية.

[والثاني]: زمانه، نحو «جئتك مع العصر».

[والثالث]: مرادفة «عند»، وعليه القراءة، وحكاية سيبويه السابقتان.

وتُستعمل أيضًا مفردةً، فتنوَّن، وتكون حالًا، وقد جاءت ظرفًا مخبرًا به في نحو قوله [من الطويل]:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا ... وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقَضَّبِ

وقيل: هي حالٌ، والخبر محذوف، وهي في الإفراد بمعنى جميعًا عند ابن مالك، وهو خلاف قول ثعلب: إذا قلت: «جاءا جميعًا» احتمل أن فعلهما في وقت واحد، أو في وقتين، وإذا قلت: «جاءا معًا»، فالوقت واحد. انتهى، وفيه نظر، وقد عادل بينهما من قال [من السريع]:

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَيْ وَاحِدٍ ... نَرْمِي جَمِيعًا وَنُرَامِي مَعَا

وتستعمل «معًا» للجماعة، كما تستعمل للاثنين، قال [من الطويل]:

يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينِ بِبَثِّهِ ... إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

وقالت الخنساء [من المتقارب]:

وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا ... فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزَّا[1]

والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «مع» شرع يبيّن «متى»، فقال:

٧٧٨- «مَتَى» عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ ظَهَرْ ... اسْمٌ لِلِاسْتِفْهَامِ وَاسْمُ الشَّرْطِ قَرّْ

٧٧٩- وَاسْمًا مُرَادِفًا لِـ«وَسْطٍ» وَكَذَا ... حَرْفًا بِمَعْنَى «مِنْ» وَ«فِي» قَدْ أُخِذَا

(«مَتَى» عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ ظَهَرْ) جملة من مبتدإ وخبر **(اسْمٌ لِلاسْتِفْهَامِ)** أي أحدها أنها اسم استفهام، نحو ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: الآية ٢١٤] **(وَاسْمُ الشَّرْطِ قَرّْ)** أي ثبت، يعني أن الثاني كونها اسم شرط، نحو «متى أضع العمامة تعرفوني» **(وَاسْمًا مُرَادِفًا لِـ«وَسْطٍ»)** أي الثالث كونها بمعنى الوسط، نحو «وضعها متى كمه» **(وَكَذَا حَرْفًا بِمَعْنَى «مِنْ»)** يعني أن الرابع كونها حرفًا بمعنى «من» الجارّة، نحو «أخرجها متى كمّه»، أي منه **(وَ«فِي» قَدْ أُخِذَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أن كونها حرفًا بمعنى «في» الظرفيّة أُخذ معنى خامسًا لها، نحو «وضعه متى

(١) أي مستخفًا.

كمه»، أي فيه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «متى» على خمسة أوجه:

[أحدها]: اسم استفهام، كالآية السابقة.

[الثاني]: اسم شرط كقوله [من الوافر]:

* مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي *

[الثالث]: اسم مرادف لـ«وَسْط».

[الرابع، والخامس]: حرف بمعنى «من»، أو «في»، وذلك في لغة هذيل، يقولون: «أخرجها متى كمه» أي منه، وقال ساعدة [من البسيط]:

أُخِيلُ بَرْقًا مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ ... إِذَا يُفَتِّرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا[1]

أي مَن سحاب حابٍ، أي ثقيل المشي، له تصويت، واختُلف في قول بعضهم: «وضعته متى كمي»، فقال ابن سيدة: بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى «وسط»، وكذلك اختُلف في قول أبي ذؤيب يصف السحاب [من الطويل]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

فقيل: بمعنى «من»، وقال ابن سيده: بمعنى «وسط». والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «متى» شرع يبيّن «منذ» و«مذ»، فقال:

٧٨٠- «مُنْذُ» وَ«مُذْ» اسْمَانِ حَيْثُ جَرَّا ... كَوْنُهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا يُدْرَى

٧٨١- فَلَهُمَا ثَلَاثَةُ الْأَحْوَالِ ... فِي أَلْسُنِ الْعُرْبِ ذَوِي الْمَعَالِي

٧٨٢- هُمَا كَـ«مِنْ» إِذَا مُضِيًّا خَفَضَا ... وَفِي الْحُضُورِ مِثْلُ مَعْنَى «فِي» أَضَا

٧٨٣- وَكَـ«إِلَى» وَ«مِنْ» جَمِيعًا وَرَدَا ... إِنْ كَانَ مَعْدُودًا إِذَا مَا وُجِدَا

٧٨٤- كَـ«مُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ» أَوْ «مُذْ يَوْمِنَا» ... أَوْ «عَامِنَا» أَوْ «مُنْذُ أَيَّامِ مِنَى»

(١) قوله: «أُخِيل برقًا» فعل مضارع ومفعوله، أي أرى برقًا، وقوله: «حاب» بالحاء المهملة بمعنى مرتفع، والزجل: الصوت، و«التوماض»: اللمع الضعيف من البرق، و«حلج» المطر السريع.

٧٨٥- مُبْتَدَآنِ حَيْثُ مَا بَعْدُ رُفِعْ ... وَقِيلَ ظَرْفَانِ بِخُلْفٍ مُتَّسِعْ

٧٨٦- وَقَبْلَ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ أَوْ ... أَسْمَائِهِمْ نَصْبًا وَرَفْعًا قَدْ رَوَوْا

٧٨٧- ظَرْفًا أُضِيفَ لِزَمَانٍ أَوْ جُمَلْ ... أَوْ مُبْتَدًا خَبَرُهُ قَبْلَ الْجُمَلْ

(«**مُنْذُ**» وَ«**مُذْ**» **اِسْمَانِ**) بقطع الهمزة للوزن، مبتدأ وخبره(**حَيْثُ جَرَّا**) أي في أيّ تركيب وقع جرّهما الاسم، والظرف متعلّق بـ«يُدرى» (**كَوْنُهُمَا حَرْفًا صَحِيحًا يُدْرَى**) بالبناء للمفعول، أي يُعلَم، يعني أنه إذا وقع بعدهما اسم مجرور، فالصحيح كونهما حرفين، وقيل: هما اسمان مضافان (**فَلَهُمَا**) أي لـ«منذ»، و«مذ» (**ثَلَاثَةُ الْأَحْوَالِ**) أي لأن ما يليهما، إما اسم مجرور، وإما مرفوع، وإما جملة (**فِي أَلْسُنِ الْعُرْبِ**) بضم، فسكون لغة في العَرَب بفتحتين، كالعُجْم والعَجَم، أي في لغتهم (**ذَوِي الْمَعَالِي**) صفة لـ«عُرب».

ثم أشار إلى الحالة الأولى بقوله (**هُمَا كَـ«مِنْ»**) أي بمعنى «من» الابتدائية (**إِذَا مُضِيًّا خَفَضَا**) بألف التثنية، أي إذا جرّا ماضيًا (**وَفِي الْحُضُورِ**) أي وفي جرّهما ما كان حاضرًا (**مِثْلُ مَعْنَى «فِي» أَضَا**) أي اتّضح معناهما مثل معنى «في» الظرفيّة، و«أضا» فعل ماض خُففت همزته (**وَكَـ«إِلَى» وَ«مِنْ» جَمِيعًا وَرَدَا**) بألف التثنية أيضًا (**إِنْ كَانَ**) مجرورهما (**مَعْدُودًا**) أي متعدّدًا (**إِذَا مَا وُجِدَا**) بألف الإطلاق، يعني أنهما إذا جرّا معدودًا كانا بمعنى «إلى»، و«من» جميعًا (**كَـ«مُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ»**) مثال للماضي (**أَوْ «مُذْ يَوْمِنَا»**) مثال للحاضر، وكذا قوله (**أَوْ «عَامِنَا»**) ، لأن الحضور في كل شيء بحسبه، فإذا قلت: مذ عامنا كان ذلك حاضرًا؛ لأن المراد العام الذي نحن فيه (**أَوْ «مُنْذُ أَيَّامِ مِنًى»**) مثال للمعدود، فأيام منى متعدّدة، ومعناه ما رأيته من أيام منى إلى هذا اليوم الحاضر.

وأشار إلى الحالة الثانية، بقوله (**مُبْتَدَآنِ حَيْثُ مَا بَعْدُ رُفِعْ**) بالبناء للمفعول، أي إذا كان الاسم الواقع بعدهما مرفوعًا، نحو «منذ»، أو «مذ يومان»، فهما مبتدآن، خبرهما ذلك الاسم المرفوع (**وَقِيلَ ظَرْفَانِ**) أي قال بعضهم: هما في هذه الحالة ظرفان، خبران للاسم المرفوع، وقوله (**بِخُلْفٍ مُتَّسِعْ**) بصيغة اسم الفاعل، أي هذا كائن بخلف واسع بين النحاة، كما سيأتي بسطه قريبًا، إن شاء الله تعالى.

وإلى الحالة الثالثة أشار بقوله (**وَقَبْلَ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَفْعَالِ**) أي إذا وقعا قبل الجمل الفعليّة (**أَوْ أَسْمَائِهِمْ**) أي أو وقعا قبل الجمل الاسميّة، وأضافه إلى ضمير النحاة؛ لأنهم الذين سمّوه بهذا الاسم (**نَصْبًا وَرَفْعًا قَدْ رَوَوْا**) يعني أن أنهم اختلفوا في كونهما منصوبين، أو مرفوعين، فأما وجه النصب فعلى كَوْنِ كُلٍّ منهما (**ظَرْفًا أُضِيفَ لِزَمَانٍ**) مقدّر مضاف إلى الجملة (**أَوْ**) مضافان إلى (**جُمَلْ**) أي دون تقدير مضافٍ، وأما وجه الرفع فأشار إليه بقوله (**أَوْ مُبْتَدًا**) أي أو أن كلاًّ منهما مبتدأ (**خَبَرُهُ**) أي خبر ذلك المبتدإ (**قَبْلَ الْجُمَلْ**) أي يُقدّر قبل الجملة، يعني أن خبرهما زمان مضاف إلى الجملة.

تنبيه:

قوله: «الجمل» ليس بينه وبين «جُمَل» الذي قبله إيطاء؛ لاختلافهما بالتنكير والتعريف، فليتنبه. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ «منذ»، و«مذ» لهما ثلاث حالات:

[**إحداها**]: أن يليها اسمٌ مجرورٌ، فقيل: هما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جرٍّ بمعنى «من»، إن كان الزمان ماضيًا، نحو «ما رأيته مذ يوم الخميس»، وبمعنى «في» إن كان حاضرًا، نحو: «ما رأيته مذ يومنا، أو عامنا»، وبمعنى «من»، و«إلى» جميعًا إن كان معدودًا، نحو «ما رأيته مذ ثلاثة أيام».

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر «منذ» للماضي على رفعه، وترجيح رفع «مذ» للماضي على جره، ومن الكثير في «منذ» قوله [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ ... وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

ومن القليل في «مذ» قوله [من الكامل]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ[1]

[**والحالة الثانية**]: أن يليهما اسم مرفوع، نحو «مذ يومُ الخميس»، و«منذ يومان»، فقال المبرد،

(١) «القنّة»: أعلى الجبل، و«الحجر» بالكسر منازل ثمود بناحية الشام، ووقوله: «أقوين»: أي خلين من السكان.

وابن السرّاج، والفارسيّ: مبتدآن، وما بعدهما خبر، ومعناهما: الأمدُ إن كان الزمان حاضرًا، أو معدودًا، وأول المدة إن كان ماضيًا، وقال الأخفش، والزجاج، والزجاجيّ: ظرفان مُخبَرٌ بهما عما بعدهما، ومعناهما بَيْنَ وبَيْنَ مضافين، فمعنى «ما لقيته مذ يومان»: بيني وبين لقائه يومان، ولا خفاء بما فيه من التعسف، وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حُذف فعلها، وبقي فاعلها، والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيليّ، وابن مالك، وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي ما رأيته من الزمان الذي هو يومان؛ بناءً على أن «مذ» مركبة مِنْ كلمتين «مِنْ»، و«ذو» الطائية.

قلت: القول الأول هو الأرجح عندي؛ لعدم إحواجه إلى التكلّف بالتقدير. والله تعالى أعلم.

[والحالة الثالثة]: أن يليهما الجُمل الفعلية أو الاسمية، كقوله [من الكامل]:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ... فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

وقوله [من الطويل]:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ... وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر.

قلت: القول الأول هو الأرجح عندي أيضًا؛ لما أسلفته. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

أصل «مذ» «منذ»، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال «مذ» عند ملاقاة الساكن، نحو «مُذُ اليوم»، ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولأن بعضهم يقول: «مُذُ زمنٍ طويل»، فيضم مع عدم الساكن، وقال ابن ملكون(1): هما أصلان؛ لأنه لا يُتَصَرَّفُ في الحرف ولا شبهه، ويَرُدُّه تخفيفهم «إنّ»، و«كأنّ»، و«لكنّ»، و«رُبَّ»، و«قطُّ»، وقال المالقي: إذا كانت «مذ» اسمًا، فأصلها «منذ»، أو حرفًا، فهي أصل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الميم، شرع يبين حرف النون، فقال:

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإشبيليّ، النحويّ البارع، روى عنه ابن خروف، والشلوبين، له شرح الحماسة، وشرح جُمَل الزجاجيّ، توفي سنة (٥٨٤هـ).

(حَرْفُ النُّونِ)

قال ابن منظور رحمه الله: النون من الحروف المجهورة، ومن الحروف الذُّلْق، والراء، واللام، والنون في حَيِّز واحد. انتهى(1).

٧٨٨- (نُونٌ فَرِيدَةٌ لَدَيْهِمْ أَرْبَعَهْ ... أَوْجُهُهَا فَنُونُ تَوْكِيدٍ مَعَهْ

٧٨٩- خَفِيفَةً تَجِيءُ أَوْ ثَقِيلَهْ ... كُلٌّ لَدَى الْبَصْرِيِّ جَا أَصِيلَهْ

٧٩٠- وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ الأَصْلُ الثَّانِيَهْ ... خَصَّهُمَا بِالْفِعْلِ كُلُّ النَّاحِيَهْ

٧٩١- فِي الشِّعْرِ اِسْمًا أَكَّدَتْ تَوْكِيدَا ... «أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا»

٧٩٢- يُؤَكِّدَانِ الأَمْرَ وَالْمُسْتَقْبَلاَ ... ذَا قَسَمٍ لاَ الْحَالَ يَا مَنْ عَقَلاَ

٧٩٣- وَطَلَبٍ وَالشَّرْطِ «إِمَّا» تَابِعَا ... وَشَذَّ غَيْرُهُنَّ حَيْثُ وَقَعَا)

(**نُونٌ فَرِيدَةٌ**) أي مفردة، قيل: اعترُض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة، وحينئذ فهو من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره.

وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضمّ إليها شيء من غير جنسها، وحينئذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة؛ لأنها لا ينضم إليها شيء من غير جنسها، بل من جنسها، أو يقال: أراد بالمفردة المفردة في الخط(2) (**لَدَيْهِمْ**) أي عند النحاة (**أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُهَا**) أي أنواعها، فـ«نون» مبتدأ، و«فريدة» صفته، و«لديهم» متعلّق بحال مقدّر، و«أربعة» خبر مقدّم لـ«أوجُهُها»، والجملة خبر المبتدإ الأول (**فَنُونُ تَوْكِيدٍ مَعَهْ**) أي مع الأربعة؛ لأنها بعضه (**خَفِيفَةً**) منصوب على الحال من فاعل (**تَجِيءُ**) أي تجيء نون التوكيد حال كونها خفيفة، أي غير مشدّدة (**أَوْ ثَقِيلَةً**) أي مشدّدة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ الآية [يوسف: ٣٢] (**كُلٌّ**) أي واحدة من الخفيفة والثقيلة (**لَدَى الْبَصْرِيِّ**) أي عند علماء البصرة، وأفرده بتأويله بالفريق (**جَا أَصِيلَهْ**) أي غير مُفرَّع عن غيره

(١) «لسان العرب» ١٣/٣.

(٢) «الحاشية» ٢/٢.

(وَغَيْرُهُمْ) أي وهم الكوفيّون، وفي نسخة: «وبعضهم» **(يَقُولُ الْأَصْلُ)** بنقل حركة الهمزة إلى اللام، ودرجها للوزن؛ **(الثَّانِيَهْ)** أي الثقيلة هي أصل الخفيفة، أي فالخفيفة فرع عنها بالحذف، ولا مانع من عكسه **(خَصَّهُمَا)** أي النونين **(بِالْفِعْلِ)** أي بجنس الفعل، وإلا فالماضي لا يدخلانه أصلًا، وأما الأمر فيدخلانه مطلقًا، إلا أَفْعِلْ في التعجّب على أنه فعل أمر، وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل يأتي **(كُلُّ النَّاحِيَهْ)** أي كل أهل ناحية، فهو على حذف مضاف، يعني أن كلاًّ من البصريين والكوفيين خصّوا النونين بالدخول على الفعل **(فِي الشِّعْرِ)** أي في الضرورة الشعريّة، متعلّق بـ«أكّدت» **(اِسْمًا)** بقطع الهمزة للوزن، مفعول مقدّم لـ**(أَكَّدَتْ)** أَيْ نونُ التوكيد الثقيلة، وقوله **(تَوْكِيدًا)** مفعول مطلق لـ«أكّدت»، وقوله **(«أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا»)** بدل من «الشعر»، وأشار به إلى قول الشاعر [من الرجز]:

أَرَيْـتَ إِنْ جَـاءَتْ بِـهِ أُمْـلُـودَا
مُـرَجَّـلًا وَيَـلْـبَـسُ الـبُـرُودَا[1]
أَقَـائِـلُـنَّ أَحْـضِـرُوا الـشُّـهُـودَا

فأكّد اسم الفاعل ضرورةً، قال الدمامينيّ: يمكن أنه غير مؤكّد، بل أصله: أقائل أنا، حُذفت الهمزة تخفيفًا، وأُدغم التنوين في النون على حدّ ﴿لَّكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨]، وتُعُقّب بأن معنى التكلّم غير مراد في البيت، وإنما هو خطاب لمن جاحد حليلته في مولود.

(يُؤَكِّدَانِ الْأَمْرَ) مطلقًا، ولو كان دعائيًا **(وَالْمُسْتَقْبَلَا)** بألف الإطلاق، أي المضارع **(ذَا قَسَمِ)** أي حال كونه واقعًا في جواب قسم، نحو ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] **(لَا الْحَالَ)** أي لا يؤكّدان المضارع إذا كان للحال، نحو «يقوم الآن»، وقوله **(يَا مَنْ عَقَلَا)** بألف الإطلاق، أو هي ضمير التثنية، مبنيًا للمفعول كمل به البيت، أي يا من يريد فَهْمَ مقاصد كلام العرب **(وَطَلَبٍ)** بالجرّ عطفًا على «قسم» ، أي يؤكّدان أيضًا مضارعا صاحب طلب، نحو ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا﴾ [إبراهيم: الآية ٤٢] **(وَالشَّرْطِ)** بالجرّ أيضًا عطفًا على «قسم» أي المضارع

(١) «المرجّل»: حسن الشعر، و«الأُملود» بضم الهمزة: الناعم، و«الشهود»: من يشهد أنه ولده، وفي «الشواهد»: «أحضري» بياء المخاطبة.

الواقع شرطًا، وقوله **(«إِمَّا»)** مفعول مقدّم لـ**(تَابِعًا)** أي حال كونه تابعًا لـ«إما»، وهي «إن» الشرطيّة، مدغمة في «ما» الزائدة، نحو قوله عَجَلَّ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٠] الآية **(وَشَذَّ غَيْرُهُنَّ حَيْثُ وَقَعَا)** بألف الإطلاق، أي شذّ توكيدهما غير ما ذُكر في أي تركيب وقع، بأن كان مضارعًا بعد «ما» الزائدة بدون «إن»، نحو «بعينٍ ما أرينّك ههنا»، أو بعد «لم»، نحو قوله [من الرجز]:

يَـحْـسَـبُـهُ الجَـاهِـلُ مَـا لَـمْ يَـعْـلَـمَـا   شَـيْـخًـا عَـلَـى كُـرْسِـيِّـهِ مُـعَـمَّـمَـا

أو بعد غير «إما» من أدوات الشرط، كقوله [من الكامل]:

مَـنْ نَـثْـقَـفَـنْ مِـنْـهُـمْ فَـلَـيْـسَ بِـآيِـبِ

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النون المفردة تأتي على أربعة أوجه:

[أحدها]: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناهما التوكيد، قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ، ويختصان بالفعل، وأما قوله: «أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا»، فضرورة، سوّغها شِبْهُ الوصف بالفعل،ويؤكّد بهما صيغ الأمر مطلقًا، ولو كان دعائيا، كقوله [من الرجز]:

فَـأَنْـزِلَـنْ سَـكِـيـنَـةً عَـلَـيْـنَـا   وَثَـبِّـتِ الأَقْـدَامَ إِنْ لَاقَـيْـنَـا

إلا «أَفْعِلْ» في التعجب؛ لأن معناه كمعنى الفعل الماضي، وشذ قوله [من الطويل]:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْيَى صُرَيْمَةً   فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[1]

ولا يُؤكّد بهما الماضي مطلقًا، وشذّ قوله [من الكامل]:

دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا   لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

(١) قوله: «ومستبدل» أي ورب طالب بدلًا، وفي «شرح الأبيات»: «ومستخلف»: أي ورب طالب خلفًا، و«الغضيى» بالياء المائة من الإبل، و«الصريمة» تصغير «صِرمة» بالكسر، وهي نحو الثلاثين، وقوله: «فأحر به» أي ما أحراه بطول فقره، وقوله: «وأحريا» هذا محل الشاهد، حيث أكّد فعل التعجب شذوذًا، فالألف بدل من النون، وأصله: فأحرين.

والذي سهّله أنه بمعنى افْعَلْ، وأما المضارع، فإن كان حالًا لم يؤكَّد بهما، وإن كان مستقبلًا أُكِّد بهما وجوبًا، في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: الآية ٥٧] الآية.

وقريبًا من الوجوب بعد «إمّا»، في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ [الأنفال: الآية ٥٨] الآية، وقوله: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٠] الآية، وذكر ابن جني أنه قرئ ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: الآية ٢٦] بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله [من البسيط]:

* يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ *

ففيها شذوذان: تركُ نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم.

وجوازاً كثيرًا بعد الطلب، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢] الآية.

وقليلًا في مواضع، كقولهم [من الطويل]:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ ... وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[1]

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثاني من أوجه النون المفردة الأربعة، فقال:

٧٩٤- (وَالثَّانِ تَنْوِينٌ بِخَمْسَةٍ قُسِمْ ... تَنْوِينُ تَمْكِينٍ وَحَدُّهُ عُلِمْ

٧٩٥- تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ يَخُصُّ ذَا بِنَا ... نَحْوُ ثُبَاتٍ بِالْمُقَابِلِ ابْتَنَى

٧٩٦- وَفِي جَوَارٍ حِينَئِذٍ لِلْعِوَضِ ... فِي كُلٍّ أَوْ بَعْضٍ كَذَاكَ يَقْتَضِي

٧٩٧- وَفِي الْقَوَافِي لِلتَّرَنُّمِ وَفِي ... مُقَيَّدَاتِهَا غُلُوُّهُ يَفِي

٧٩٨- وَسَابِعٌ تَنْوِينُ مَا لَا يَنْصَرِفْ ... بِذِي ضَرُورَةٍ لَدَيْهِمْ قَدْ عُرِفْ

(١) اختلف في ضبط «سرق» فالجمهور على أنه مبني للمفعول، بتقدير سُرِق منه، يريد أن الابن أشبه أباه، فمن رأى هذا ظنه هذا، فكأن الابن مسروق، وضبطه التبريزيّ بالبناء للفاعل، على تقدير سَرَق ابنه صورته وشمائله. و«العضة» واحدة العضاه بالهاء، وهو كل شجر يعظم، وله شوك، و«الشكير» فسره في «القاموس» بتفاسير، منها صغار النبت بين كباره، وما ينبت في أصول الشجر الكبار، ومنها غير ذلك.

٧٩٩- وَالثَّامِنُ التَّنْوِينُ شَذَّ فِي الْكَلَامْ ... كَهَؤُلَاءِ قَوْمُكَ الْأُسْدُ الْكِرَامْ

٨٠٠- وَتَاسِعٌ يَا مَطَرٌ بِهِ اضْطُرِرْ ... وَذُو حِكَايَةٍ بِعَاشِرٍ ذُكِرْ)

(وَالثَّانِ تَنْوِينٌ) مبتدأ وخبره، أي الوجه الثاني التنوين، وسيأتي حدّه (بِخَمْسَةٍ قُسِمْ) يعني أن التنوين على خمسة أقسام: أحدها (تَنْوِينُ تَمْكِينٍ) هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلامًا ببقائه على الأصل، نحو زيدٍ، ورجلٍ، وقوله (وَحَدُّهُ عُلِمْ) بالبناء للمفعول، أي تعريفه معلوم عند أهل الفنّ، كما أسلفناه آنفًا، وسيأتي بإيضاح قريبًا.

(تَنْوِينُ تَنْكِيرٍ) أي ثانيها تنوين التنكير (يَخُصُّ ذَا بِنَا) أي يخصّ المبنيّات، دون المعربات، وأشار بقوله (نَحْوُ ثُبَاتٍ بِالْمُقَابِلِ ابْتَنَى) إلى القسم الثالث، وهو تنوين المقابلة، وهو اللاحق لجمع المؤنّث السالم، نحو «مسلمات»، و«ثبات»، في مقابلة النون في جمع المذكّر السالم، نحو «مسلمين»، فقوله: «نحوُ ثبات» مبتدأ، و«بالمقابل» متعلّق بـ«ابتنى» بالبناء للفاعل، وهو خبر المبتدإ، أي أن التنوين في «ثُبات» مقابل للنون اللاحقة لجمع المذكّر، وأشار بقوله (وَفِي جَوَارٍ حِينَئِذْ لِلْعِوَضِ) إلى رابع الأقسام، يعني أن التنوين في «جوار»، وما عُطف عليه للعوض، وهو على أربعة أقسام: أحدها: عوض من حرف أصليّ، وهو اللاحق لـ«جوار»، والثاني: عوض من حرف زائد، نحو «جندل»، فإنه عوض من ألف جنادل، والثالث: عوض من مضاف إليه جملة، وهو اللاحق لـ«إذ» في «حينئذ»، والرابع: عوض عن مضاف إليه مفرد، وهو ما ذكره بقوله (فِي كُلٍّ اوْ بَعْضٍ) «أو» بمعنى الواو (كَذَاكَ يَقْتَضِي) أي مثل سابقه يقتضي كونه عوضًا، يعني أن التنوين في «كلّ»، و«بعض» عوض عن المضاف إليه المفرد.

وأشار إلى خامس الأقسام للتنوين بقوله (وَفِي الْقَوَافِي) جمع قافية، وهي لغة تطلق على القصيدة، من قفوت أثره: إذا تبعته، فهي فاعلة بمعنى مفعولة، كماء دافق، واصطلاحًا على مذهب الخليل أنها من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع حركة الحرف الذي قبله، وهو الأصحّ، قاله الكفويّ[1].

(١) راجع «كليات أبي البقاء» ص٧٣٣.

(لِلتَّرَنُّمِ) أي لأجل قطع الترنم، وهو التغنّي، أو لأجل حصول الترنم، على خلاف يأتي.

ثم المراد بالقوافي هي المطلقة، وهي التي توصل بأحرف المد الثلاثة: الواو، والياء، والألف، فقوله: «وفي القوافي» متعلق بمحذوف صفة لمبتدإ مقدّر، خبره «للترنّم»، أي التنوين الواقع في القوافي كائن للترنم، نحو «لقد أصابنْ».

وهذه هي الأقسام التي ذكرها بقوله: «والثان تنوين بخمسة قُسم»، ولما زاد بعضهم عليها أربعة أقسام ذكرها بقوله:

(وَفِي مُقَيَّدَاتِهَا) أي مقيّدات القوافي، وهي خلاف المطلقة، أي التي لم توصل بأحرف المدّ، بل كانت ساكنة، والجارّ والمجرور خبر مقدّم متعلّق بـ«يفي» **(غُلُوُّهُ)** أي غلوّ التنوين، والإضافة للبيان، كشجر أراك **(يَفِي)** يعني أن التنوين اللاحق للقوافي المقيّدة يسمى بتنوين الغلوّ؛ لمجاوزته الحدّ، نحو «وكأن قدن»، وهذا هو سادس الأقسام **(وَسَابِعٌ)** أي سابع الأقسام **(تَنْوِينُ مَا لَا يَنْصَرِفْ)** أي التنوين الذي يلحق الاسم الذي لا ينصرف، نحو «عُنَيزَةٍ» **(بِذِي ضَرُورَةٍ لَدَيْهِمْ قَدْ عُرِفْ)** أي عُرف عند علماء هذا الفنّ بتنوين الضرورة؛ لأنه إنما أُتي به لضرورة الوزن **(وَالثَّامِنُ التَّنْوِينُ شَذَّ فِي الْكَلَامْ)** أي القسم الثامن هو الذي يسمى بتنوين الشاذّ **(كَهَؤُلَاءٍ قَوْمُكَ الْأُسْدُ الْكِرَامْ)** أي كالتنوين الذي يلحق لفظ «هؤلاء» في هذا المثال **(وَتَاسِعٌ يَا مَطَرٌ)** أي تاسع الأقسام التنوين الذي في قوله: «سلام الله يا مطرٌ... »البيت **(بِهِ اضْطُرْ)** بالبناء للمفعول، أي اضطرّ الشاعر إليه، فالباء بمعنى «إلى»، يعني أن التاسع تنوين الضرورة، وهو الذي يلحق المنادى المضموم **(وَذُو حِكَايَةٍ بِعَاشِرٍ ذُكِرْ)** بالبناء للمفعول، يعني أن عاشر الأقسام، وهو آخرها التنوين الذي يسمى بتنوين الحكاية، كـ«عاقلةٍ لبيبةٍ» فيمن سُمي به.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه النون المفردة التنوين، وهو نون زائدة ساكنة تَلحق الآخر لغير توكيد، فخرج نون «حَسَنٍ»؛ لأنها أصل، ونون «ضَيفَنٍ» للطُّفَيليّ؛ لأنها متحركة، ونون «منكسِر»، و«انكسر»؛ لأنها غير آخر، ونون ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]؛ لأنها للتوكيد.

وأقسامه خمسة:

(الأول): تنوين التمكين[١]، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلامًا ببقائه على أصله، وأنه لم يُشْبِهِ الحرفَ، فيبنى، ولا الفعلَ فيمنعَ الصرفَ، ويُسَمَّى تنوينَ الأمكنية أيضًا[٢] وتنوينَ الصرف، وذلك كـ«زيدٍ»، و«رجلٍ»، و«رجالٍ».

(الثاني): تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويَقعُ في باب اسم الفعل بالسماع، كـ«صَهٍ»، و«مَهٍ»، و«إيهٍ»، وفي العَلَم المختوم بـ«وَيه» بقياس، نحو «جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخرُ».

وأما تنوين «رجلٍ»، ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير، كما قد يَتَوَهَّمُ بعض الطلبة، ولهذا لو سَمَّيتَ به رجلًا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

(الثالث): تنوينُ المقابلة، وهو اللاحق لنحو «مسلماتٍ»، جُعِل في مقابلة النون في «مسلمين»، وقيل: هو عوضٌ عن الفتحة نصبًا، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عُوِّض عنها الكسرةُ، فما هذا العوض الثاني؟، وقيل: هو تنوين التمكين، ويَرُدُّه ثبوته مع التسمية به، كـ«عرفاتٍ»، كما تبقى نون «مسلمين» مُسَمًّى به، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين، ولهذا لو سُمّي بـ«مسلمة»، أو «عرفة» زال تنوينهما، وزعم الزمخشريّ أن «عرفات» مصروف؛ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع، قال: ولا يصح أن يُقدَّر فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك، كما لا تقدر التاء في «بنت» مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك، وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو «عرفات» في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو «عرفة» و«مسلمة»؛ لأنها لتأنيث معه جمعية، ولأنها علامة لا

---

(١) من إضافة الدال للمدلول، أي التنوين الدالّ على تمكن الاسم من الاسمية، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنعَ من الصرف، وفي هذه التسمية نظر؛ لاقتضائها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن، إلا أنه غير أمكن. «الحاشية»٢/٣.

(٢) أي الدالّ على زيادة تمكن الاسم من الاسميّة، قيل: هذه التسمية أولى؛ لأن الممنوع من الصرف متمكّن غير أمكن. «الحاشية»٢/٣.

تتغير في وصل ولا وقف.

(الرابع): تنوين العِوَض، وهو اللاحق عوضًا من حرف أصليّ، أو زائدٍ، أو مضافٍ إليه مفردًا، أو جملةً.

فالأول كـ«جوار»، و«غَوَاش»، فإنه عِوَض من الياء[1] وفاقًا لسيبويه والجمهور، لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافًا للمبرد؛ إذ لو صحّ لعُوِّض عن حركات نحو «حُبلَى»، ولا هو تنوين التمكين، والاسم منصرف خلافًا للأخفش، وقوله: لَمّا حُذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كـ«سلام»، و«كلام»، فصُرف مردودٌ؛ لأن حذفها عارض للتخفيف، وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيرًا لم يُحرَّك بحسب العوامل، وقد وافق على أنه لو سُمِّي بـ«كَتِف المرأة»، ثم سُكِّن تخفيفًا لم يجز صرفه، كما جاز صرف هند، وأنه إذا قيل في «جَيْأَل» علمًا لرجل: «جَيَل» بالنقل لم ينصرف انصراف «قَدَم» علمًا لرجل؛ لأن حركة تاء «كَتِف» وهمزة «جَيَل» منويا الثبوت، ولهذا لم تُقلب ياء «جَيَل» ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والثاني: كـ«جَنْدَل»، فإن تنوينه عوض من ألف «جَنادل»، قاله ابن مالك، قال ابن هشام: والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يُجَرّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي عَلَمُ الجمعية كذهاب الياء من نحو «جَوار»، و«غَوَاش».

---

(١) أي بناء على أن الإعلال مقدّم على منع الصرف، فأصله «جواري»، و«غَواشي» على صيغة منتهى الجموع، أي مفاعل، استُثقلت الضمة على الياء، فحُذفت، ثم حُذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار «جوارٍ»، فحُذف التنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لأنه على زِنَةِ مفاعل تقديرًا؛ إذ المحذوف لعلة كالثابت، فصار «جوار»، فأتي بالتنوين عوضًا عن الياء المحذوفة مخافة عودها في اللفظ؛ لزوال الموجب لحذفها، وهو التنوين، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وأما المبرّد فيقول: إن منع الصرف مقدّم على الإعلال، فالأصل عنده «جواري»، و«مررت بجواري» بتقديم منع الصرف، فيقول: استُثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء، فحُذفت ، وأما الفتحة الأصليّة فهي ظاهرة؛ لأنها خفيفة، وحينئذ صار «جواري»، ثم عوض التنوين عن تلك الحركة، أي الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة، فصار «جواري» فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار «جوارٍ». «الحاشية»٢/٤.

والثالث: تنوين «كل»، و«بعض» إذا قُطعتا عن الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: الآية ٣٩] الآية، وقوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٣]، وقيل: هو تنوين التمكين، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه.

والرابع اللاحق لـ«إذ» في نحو قوله تعالى: ﴿وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقّة: ١٦]، والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حُذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها، وجيء بالتنوين عوضًا عنها، وكُسرت الذال للساكنين، وقال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه[1].

(الخامس): تنوين التَّرَنُّم[2]، وهو اللاحق للقوافي المطلقة[3] بدلًا من حرف الإطلاق، وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم، وظاهر قولهم أنه تنوينٌ مُحصِّل للترنم، وقد صرح بذلك ابن يعيش[4] كما سيأتي، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنم، وأن الترنم، وهو التغني يَحصُل بأحرف الإطلاق؛ لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا، ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها، ولا يختص هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله [من الوافر]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وقوله [من الكامل]:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

وزاد الأخفش والعروضيون تنوينًا سادسًا، وسَمَّوه الغاليَ، وهو اللاحق لآخر القوافي المقيدة،

---

(١) يعني «إذ»، فهي عنده معربة، لا مبنيّة، وقد رُدّ عليه بقول الشاعر [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحُ

فليس قبلها ما يضاف إليها.

(٢) أي التغنّي.

(٣) هو الذي آخره حرف إطلاق، أي مدّ، وهي حروف المدّ.

(٤) هو يعيش بن عليّ بن يعيش، نحويّ كبير، له «شرح المفصّل» للزمخشريّ، و«شرح التصريف الملوكيّ» لابن جني، مات سنة (٦٤٣هـ).

كقول رؤبة [من الرجز]:

* وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ *

وسُمِّي غاليًا لتجاوزه حدّ الوزن، ويُسمِّي الأخفش الحركةَ التي قبله غُلُوًّا، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم، زاعمًا أن التزنم يحصل بالنون نفسِها؛ لأنها حرف أَغَنُّ، قال: وإنما سمي المغني مغنيًا؛ لأنه يُغَنِّنُ صوته، أي يجعل فيه غُنَّةً، والأصل عنده مُغَنِّنٌ بثلاث نونات، فأُبدلت الأخيرة ياء تخفيفًا، وأنكر الزجاج، والسيرافيّ ثبوت هذا التنوين البتة؛ لأنه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يزيد إن في آخر كل بيت، فضَعُف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول ابنُ مالك، وزعم أبو الحجاج ابن معزوز[1] أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عِوَضٍ من المدة، وليس بتنوين، وزعم ابنُ مالك في «التحفة»[2] أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينًا مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

قلت: هذا الذي قاله ابن مالك عندي أرجح؛ لوضوح حجته. والله تعالى أعلم.

وزاد بعضهم تنوينًا **سابعًا**، وهو تنوين الضرورة، وهو اللاحق لما لا ينصرف، كقوله [من الطويل]:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي[3]

وللمنادى المضموم، كقوله [من الوافر]:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

قال ابن هشام: وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبني على الضم.

(١) هو يوسف بن معزوز النحويّ الأندلسيّ، أخذ عن ابن ملكون، له «شرح الإيضاح» للفارسيّ، وردّ على «المفصّل» للزمخشريّ، مات سنة (٦٢٥هـ).

(٢) «تحفة المودود في المقصور والممدود» منظومة لابن مالك، له عليها شرح قصير.

(٣) «عُنيزة» اسم امرأة، وقد نوّن للضرورة، و«مرجلي» من أرجله: إذا صيره راجلًا، أي ماشيًا ليس له دابة.

وثامنًا، وهو التنوين الشاذّ، كقول بعضهم: «هؤلاءِ قومُك»، حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل في ألف «قَبَعْثَرَى»، وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نونٌ زيدت في آخر الاسم، كنون «ضَيْفَنٍ»، وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سماه تنوينًا، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون «ضيفن» ليست كذلك.

وذكر ابن الخباز في «شرح الجزولية»[1] أن أقسام التنوين عشرة، وجَعَل كلا من تنوين المنادى، وتنوين صرف مالا ينصرف قسمًا برأسه، قال: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تُسمي رجلًا بعاقلةٍ لبيبةٍ، فإنك تَحكي اللفظ المسمى به، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف؛ لأن الذي كان قبل التسمية حكي بعدها.

وقد جمع ابن مالك الأقسام العشرة حيث قال [من البسيط]:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا
مَكِّنْ وَعَوِّضْ وَقَابِلْ وَالْمُنَكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أَوِ احْكِ اضْطَرِرْ غَالٍ وَمَا هُمِزَا

ونظمها العلامة الأمير مع الإشارة لأمثلتها بقوله [من البسيط]:

مَكِّنْ بِزَيْدٍ وَإِيهٍ نَكِّرَنْهُ كَذَا ... قَابِلْ بِجَمْعٍ لِتَأْنِيثٍ وَقَدْ سَلِمَا
عَوِّضْ جَوَارٍ إِذٍ رَنِّمْ بِمُطْلَقَةٍ ... غَالٍ إِنٍ أَوْ بِصَرْفِ الشِّعْرِ مَا حُرِمَا
كَذَا نِدَاءٌ بِتَنْوِينٍ كَيَا مَطَرٌ ... وَالْحَكْيُ[2] مَا شَذَّ تِلْكَ الْعَشْرُ فَافْتَهِمَا[3]

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام النون المفردة الأربعة، فقال:

(١) جزولة قبيلة من البربر، منها عيسى بن عبد العزيز الجزولي، نحوي بارع، تنقّل بين مراكش والأندلس، وأخذ عنه الشلوبين، وابن معطي، وكان رحل إلى مصر، وأخذ عن ابن بريّ، وقرأ عليه «جُمَل الزجاجيّ»، ثم كتب تعليقات عليه ضمنها حصيلة المناقشات التي أثارها في «الجمل»، فعُرفت بـ«القانون»، أو «المقدّمة الجزولية».

(٢) الظاهر أنه «الحَكْي» بفتح، فسكون، لكني لم أر هذه الصيغة في مصادر حَكَى، فليُتأمّل.

(٣) نُقِل من هامش «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية» ١/٢١.

٨٠١- (نُونُ الإِنَاثِ ثَالِثُ الأَقْسَامِ ... اسْمٌ عَلَى الأَصَحِّ فِي الْكَلَامِ

٨٠٢- إِلاَّ لَدَى الطَّيِّءِ إِذْ أَتَوْا بِهَا ... عَلَامَةً كَالتَّاءِ كُنْ مُنْتَبِهَا)

(**نُونُ الإِنَاثِ ثَالِثُ الأَقْسَامِ**) يعني أن ثالث أقسام النون المفردة النون التي تلحق الفعل للدلالة على الإناث، نحو «النسوةُ يذهبن» (**اسْمٌ عَلَى الأَصَحِّ**) أي هي اسم مضمر على أصح الأقوال، وقوله (**فِي الْكَلَامِ**) أي من الخلاف المذكور في هذه المسألة، فـ«في» بمعنى «من»، كما في قوله [من الطويل]:

وَهَل يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أي من ثلاثة أحوال (**إِلاَّ لَدَى الطَّيِّ**) أي إلا عند بني طيّء (**إِذْ أَتَوْا بِهَا**) أي بنون الإناث (**عَلَامَةً كَالتَّاءِ**) فيقولون: «يذهبن النسوة»، فيكون الفاعل هو الاسم الظاهر، والنون حرف دالّ على التأنيث، وهذه هي التي أشار إليها ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

وقوله (**كُنْ مُنْتَبِهَا**) كمل به البيت، أي كن مستيقظًا لهذه القاعدة، فإنها مهمّة جدًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام النون المفردة الخمسة نونُ الإناث، وهي اسم، في نحو «النسوةُ يذهبن»، خلافا للمازنيّ، وحرف في نحو «يذهبن النسوة» في لغة من قال: «أكلوني البراغيث» خلافا لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام النون المفردة الأربعة، فقال:

٨٠٣- (وَرَابِعٌ نُونُ الْوِقَايَةِ سُمِي ... نُونَ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكَلُّمِ

٨٠٤- قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ إِذَا مَا نُصِبَتْ ... بِوَاحِدٍ مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ثَبَتْ

٨٠٥- فِعْلٍ مُصَرَّفٍ وَجَامِدٍ فَقُلْ ... «أَكْرَمْتَنِي» ثُمَّ «عَسَانِي» ذَا الرَّجُلْ

٨٠٦- أَوِ اسْمِ فِعْلٍ نَحْوُ «قُلْ دَرَاكِنِي» ... كَذَا «تَرَاكِنِي» وَقُلْ «عَلَيْكَنِي»

٨٠٧- وَالثَّالِثُ الْحَرْفُ كَـ«إِنَّ» وَ«كَأَنْ» ... «لَكِنَّ» «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ» ثُمَّ «أَنْ»

٨٠٨- غَالِبَةُ الْحَذْفِ بِـ«عَلَّ» وَكَمَا ... قَلَّ بِـ«لَيْتَ» خَيِّرَنْ سِوَاهُمَا

٨٠٩- وَلَحِقَتْ قُبَيْلَ يَاءِ خُفِضَا ... بِـ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطْ» فِي الْمُرْتَضَى

٨١٠- «لَدُنْ» كَذَا سِوَى قَلِيلِ الْكَلِمِ ... وَشَذَّ غَيْرُ ذِي مِنَ الَّذِي نُمِي

٨١١- نَحْوُ «بَجَلْنِيَ» «أَمُسْلِمُنِيَا» ... «أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمُ» قَدْ رُوِيَا)

(**وَرَابِعٌ**) أي رابع أقسام النون المفردة (**نُونُ الْوِقَايَةِ**) وفي نسخة «وقاية» بالتنكير، أي النون المسمّى بنون الوقاية؛ لكونها تقي الفعل من الكسرة الموجبة لياء المتكلّم (**سُمِي نُونَ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكَلُّمِ**) يعني أنها كما تُسمى نون الوقاية تُسمى أيضا نون العماد؛ لاعتماد الفعل عليها حتى لا يُكسر لمناسبة الياء (**قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ**) تصغير «قبل» تصغيرَ تقريب، أي تقع قبل ياء المتكلم (**إِذَا مَا نُصِبَتْ**) أي إذا وقعت الياء في محلّ نصب، فـ«ما» بعد «إذا» زائدة (**بِوَاحِدٍ**) متعلّق بما قبله (**مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ثَبَتْ**) أي من هذه الثلاثة، فـ«ذي» اسم إشارة، و«ثلاثةٍ» بالجرّ بدل منه، «وثبت» صفة له (**فِعْلٍ مُصَرَّفٍ**) بالجرّ بدل من ثلاثة، أو عطف بيان، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره، يعني أن أحد الثلاثة أن تقع الياء منصوبة بفعل متصرّف، كأكرم (**وَجَامِدٍ**) إعرابه كسابقه، يعني أن الثاني أن تقع منصوبة بفعل جامد، كعسى (**فَقُلْ «أَكْرَمْتَنِي»**) مثال للمتصرّف (**ثُمَّ «عَسَانِي»**) مثال للجامد، وقوله: (**ذَا الرَّجُلْ**) كمل به البيت، أي يا هذا الرجل، فحُذف منه حرف النداء، وهو جائز على الأصح، كما نصره ابن مالك حيث قال في «الخلاصة»:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ﴾ الآية [البقرة: ٨٥]، أي يا هؤلاء، وقول الشاعر [من الخفيف]:

ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الر ... رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي يا ذا.

(**أَوِ اسْمِ فِعْلٍ**) بالجرّ أيضًا، يعني أن الثالث أن تقع منصوبة باسم فعل (**نَحْوُ «قُلْ: دَرَاكِنِي»**) أي أدركني (**كَذَا «تَرَاكِنِي»**) أي اتركني (**وَقُلْ: «عَلَيْكَنِي»**) أي الزمني، فكلها أسماء أفعال، انتصب بها ياء المتكلّم، فوجب دخول نون الوقاية عليها (**وَالثَّالِثُ**) أي مما تدخل فيه نون الوقاية

٨٠١- (نُونُ الإِنَاثِ ثَالِثُ الأَقْسَامِ   اِسْمٌ عَلَى الأَصَحِّ فِي الْكَلَامِ
٨٠٢- إِلاَّ لَدَى الطَّيِّءِ إِذْ أَتَوْا بِهَا   عَلَامَةً كَالتَّاءِ كُنْ مُنْتَبِهَا)

(نُونُ الإِنَاثِ ثَالِثُ الأَقْسَامِ) يعني أن ثالث أقسام النون المفردة النون التي تلحق الفعل للدلالة على الإناث، نحو «النسوةُ يذهبن» (اسْمٌ عَلَى الأَصَحِّ) أي هي اسم مضمر على أصح الأقوال، وقوله (فِي الْكَلَامِ) أي من الخلاف المذكور في هذه المسألة، فـ«في» بمعنى «من»، كما في قوله [من الطويل]:

وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ   ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أي من ثلاثة أحوال (إِلاَّ لَدَى الطَّيِّ) أي إلا عند بني طيّء (إِذْ أَتَوْا بِهَا) أي بنون الإناث (عَلَامَةً كَالتَّاءِ) فيقولون: «يذهبن النسوة»، فيكون الفاعل هو الاسم الظاهر، والنون حرف دالّ على التأنيث، وهذه هي التي أشار إليها ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا   وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

وقوله (كُنْ مُنْتَبِهَا) كمل به البيت، أي كن مستيقظًا لهذه القاعدة، فإنها مهمّة جدًّا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث من أقسام النون المفردة الخمسة نونُ الإناث، وهي اسم، في نحو «النسوةُ يذهبن»، خلافا للمازنيّ، وحرف في نحو «يذهبن النسوة» في لغة من قال: «أكلوني البراغيث» خلافا لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الرابع من أقسام النون المفردة الأربعة، فقال:

٨٠٣- (وَرَابِعٌ نُونُ الْوِقَايَةِ سُمِي   نُونَ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكَلُّمِ
٨٠٤- قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ إِذَا مَا نُصِبَتْ   بِوَاحِدٍ مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ثَبَتْ
٨٠٥- فِعْلٍ مُصَرَّفٍ وَجَامِدٍ فَقُلْ   «أَكْرَمْتَنِي» ثُمَّ «عَسَانِي» ذَا الرَّجُلْ
٨٠٦- أَوِ اسْمِ فِعْلٍ نَحْوُ «قُلْ دَرَاكِنِي»   كَذَا «تَرَاكِنِي» وَقُلْ «عَلَيْكَنِي»
٨٠٧- وَالثَّالِثُ الْحَرْفُ كَـ«إِنَّ» وَ«كَأَنَّ»   «لَكِنَّ» «لَيْتَ» وَ«لَعَلَّ» ثُمَّ «أَنْ»

٨٠٨- غَالِبَةُ الْحَذْفِ بِـ«عَلَّ» وَكَمَا   قَلَّ بِـ«لَيْتَ» خَيِّرَنْ سِوَاهُمَا
٨٠٩- وَلَحِقَتْ قُبَيْلَ يَاءِ خُفِضَا   بِـ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطْ» فِي الْمُرْتَضَى
٨١٠- «لَدُنْ» كَذَا سِوَى قَلِيلِ الْكَلِمِ   وَشَذَّ غَيْرُ ذِي مِنَ الَّذِي نُمِي
٨١١- نَحْوُ «بَجَلْنِي» «أَمُسْلِمُنِيَا»   «أَخُوفُنِي عَلَيْكُمْ» قَدْ رُوِيَا)

(وَرَابِعٌ) أي رابع أقسام النون المفردة (نُونُ الْوِقَايَةِ) وفي نسخة «وقاية» بالتنكير، أي النون المسمّى بنون الوقاية؛ لكونها تقي الفعل من الكسرة الموجبة لياء المتكلّم (سُمِي نُونَ الْعِمَادِ عِنْدَ ذِي التَّكَلُّمِ) يعني أنها كما تُسمى نون الوقاية تُسمى أيضا نون العماد؛ لاعتماد الفعل عليها حتى لا يُكسر لمناسبة الياء (قُبَيْلَ يَا النَّفْسِ) تصغير «قبل» تصغيرَ تقريب، أي تقع قبل ياء المتكلم (إِذَا مَا نُصِبَتْ) أي إذا وقعت الياء في محلّ نصب، فـ«ما» بعد «إذا» زائدة (بِوَاحِدٍ) متعلّق بما قبله (مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ثَبَتْ) أي من هذه الثلاثة، فـ«ذي» اسم إشارة، و«ثلاثةٍ» بالجرّ بدل منه، «وثبت» صفة له (فِعْلٍ مُصَرَّفٍ) بالجرّ بدل من ثلاثة، أو عطف بيان، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره، يعني أن أحد الثلاثة أن تقع الياء منصوبة بفعل متصرف، كأكرم (وَجَامِدٍ) إعرابه كسابقه، يعني أن الثاني أن تقع منصوبة بفعل جامد، كعسى (فَقُلْ «أَكْرَمْتَنِي») مثال للمتصرّف (ثُمَّ «عَسَانِي») مثال للجامد، وقوله: (ذَا الرَّجُلْ) كمل به البيت، أي يا هذا الرجل، فحُذف منه حرف النداء، وهو جائز على الأصح، كما نصره ابن مالك حيث قال في «الخلاصة»:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ   قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ الآية [البقرة: ٨٥]، أي يا هؤلاء، وقول الشاعر [من الخفيف]:

ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرْ   رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

أي يا ذا.

(أَوِ اسْمِ فِعْلٍ) بالجرّ أيضًا، يعني أن الثالث أن تقع منصوبة باسم فعل (نَحْوُ «قُلْ: دَرَاكِنِي») أي أدركني (كَذَا «تَرَاكِنِي») أي اتركني (وَقُلْ: «عَلَيْكَنِي») أي الزمني، فكلها أسماء أفعال، انتصب بها ياء المتكلّم، فوجب دخول نون الوقاية عليها (وَالثَّالِثُ) أي مما تدخل فيه نون الوقاية

(**الْحَرْفُ، كَـ«إِنَّ»**) نحو «إنني» (**وَ«كَأَنْ»**) نحو «كأنني»(**«لَكِنَّ»**) نحو «لكنني» (**«لَيْتَ»**) نحو «ليتني» (**وَ«لَعَلَّ»**) نحو «لعلني» (**ثُمَّ «أَنْ»**) «ثم» بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا، نحو «أنني» (**غَالِبَةُ الْحَذْفِ بِـ«عَلَّ»**) أي إن حذف نون الوقاية غالب مع «لعل»، فـ«لعلي»، أكثر استعمالاً من «لعلني»، والباء في «بلعل» بمعنى «مع» (**وَكَمَا قَلَّ بِـ«لَيْتَ»**) أي أن حذفها مع «ليت» قليل عكس «لعلّ»، فـ«ليتني» أكثر استعمالاً من «ليتي» (**خَيِّرَنْ سِوَاهُمَا**) يعني أن ما عدا «لعل»، و«ليت» جائز الحذف والذكر، فقولك: «إنني»، و«إني» سواء (**وَلَحِقَتْ قُبَيْلَ يَاءِ خُفِضَا**) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول (**بِـ«مِنْ»، وَ«عَنْ»**) متعلّق بما قبله، يعني أن نون الوقاية تلحق ياء المتكلّم المجرورة بـ«من»، و«عن»، نحو «منّي»، و«عنّي» بتشديد النون لإدغام نون الوقاية في نون «من»، و«عن» (**وَ«قَدْ»، وَ«قَطْ»**) أي وكذلك تلحق نون الوقاية بياء المتكلم المضاف إليها «قد»، و«قط»، نحو «قدني»، و«قطني»، أي حسبي، وقوله (**فِي الْمُرْتَضَى**) أي القول المختار، أشار به إلى خلاف الكوفيين، حيث قالوا: يجب حذف النون في «قد»، و«قط» التي بمعنى حسب، والقول الأول قول الخليل وسيبويه[1]، وهو الأصح كما أشار إليه في النظم.

(**«لَدُنْ» كَذَا**) يعني أن «لدن» تلحقها نون الوقاية، مثل «قد» و«قط»، وقوله (**سِوَى قَلِيلِ الْكَلِمِ**) راجع لـ«من» وما بعدها، يعني أن نون الوقاية تلحق كلا من «من» فما بعدها، سوى كلمات قليلة سُمِعَتْ من العرب بدون النون، فقد قالوا: «مني» و«عني» بالتخفيف، و«قدي»، و«قطي»، و«لَدُني» بتخفيف الدال (**(وَشَذَّ»**) أي قلّ (**غَيْرُ ذِي**) أي هذه الكلمات المذكورة (**مِنَ الَّذِي نُمِي**) بالبناء للمفعول، أي اللفظ الذي زيدت فيه نون الوقاية (**نَحْوُ «بَجَلْنِي»**) بفتح الياء، أي حسبي، وقوله (**«أَمُسْلِمُنِيَا»**) بألف الإطلاق، أشار به إلى قوله: «أمسلمني إلى قومي...» البيت، وقوله (**«أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمُ» قَدْ رُوِيَا**) أشار به إلى الحديث «غير الدجّال أخوفني عليكم».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع من أوجه النون المفردة الأربعة نون الوقاية، وتُسمّى نون العماد أيضًا، وتَلْحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة:

(1) راجع «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» ١/٨٢.

[أحدها]: الفعل متصرفًا كان، نحو «أكرمني»، أو جامدًا، نحو «عساني»، و«قاموا ما خلاني، وما عداني، وحاشاني»، إن قُدّرت فعلًا، وأما قوله [من الرجز]:

عَـدَدْتُ قَـوْمِي كَـعَـدِيـدِ الـطَّـيْـسِ ... إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

فضرورة.

تنبيه:

نحو قوله: «تأمرونني» يجوز فيه الفكّ، والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبع، وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، وهو الصحيح. والله تعالى أعلم.

[الثاني]: اسم الفعل، نحو «دراكني»، و«تراكني»، و«عليكني»، بمعنى أدركني، واتركني، والزمني.

[الثالث]: الحرف، نحو «إنني»، وهي جائزة الحذف، مع «إنّ»، و«أنّ»، و«لكنّ»، و«كأنّ»، وغالبة الحذف مع «لعلّ»، وقليلته مع «ليت».

وتَلْحق أيضًا قبل الياء المخفوضة بـ«من»، و«عن» إلا في الضرورة، كقوله [من الرمل]:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

وقبل المضاف إليها «لدن»، أو «قد»، أو «قط»، إلا في قليل من الكلام، كقراءة بعضهم: ﴿مِن لَدُنِي﴾، وكقوله [من الرجز]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

فقد اجتمع الحذف والإثبات فيه.

وقد تلحق في غير ذلك شذوذًا، كقولهم: «بَجَلْني» بمعنى حسبي، وقوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنِّي ... أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي

يريد شراحيل، وزعم هشام أن الذي في «أَمُسْلِمُني» ونحوه تنوين لا نون، وبنى ذلك على قوله

في «ضاربني»: إن الياء منصوبة، ويرُدُّه[1] قول الشاعر [من الطويل]:

وَلَـيْـسَ المُوَافِينِي لِـيُـرْفَـدَ خَـائِـبًـا   فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

وفي الحديث: «غيرُ الدجال أخوفُني عليكم»[2]، والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسم التفضيل؛ لكونه غير منصرف، وما لا ينصرف لا تنوين فيه.

وفي «الصحاح» أنه يقال: «بجلي»، ولا يقال: «بجلني»، وليس كذلك[3]. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النون المفردة، شرع يبيّن النون المركّبة، فقال:

٨١٢. «نَعَمْ» بِفَتْحِ العَيْنِ فَالْكَسْرَ حَكَتْ   كِنَانَةٌ إِبْدَالُهَا لِلْحَا ثَبَتْ

٨١٣. وَبَعْضُهُمْ نُونًا وَعَيْنًا كَسَرَا   كَمَا لِفِعْلِهِمْ وَلِاسْمِهِمْ جَرَى

٨١٤. حَرْفٌ لِتَصْدِيقٍ وَوَعْدٍ إِعْلَامْ   بَعْدَ الخَبَرْ وَطَلَبٍ وَاسْتِفْهَامْ

(**«نَعَمْ» بِفَتْحِ العَيْنِ**) أي مع النون، والمراد بالعين الهجائيّة، لا التصريفيّة، كما قد يُتوهّم؛ لأن ذلك إنما يقال فيما يدخله التصريف، و«نعم» هذه لا حظّ لها في ذلك[4] (**فَالْكَسْرَ**) أي كسر عينه (**حَكَتْ كِنَانَةٌ**) ـ بكسر الكاف، وتخفيف النون ـ وهو كنانة ابن خزيمة، أبو قبيلة، والمراد به هنا القبيلة، يعني أنها تكسر عين «نعم»، كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفيّة والاسميّة، وآثروا أشرف اللفظين بأخفّ الحركتين، فقالوا: «نعم» بالفتح في واحد الأنعام، وقد جمع بين اللغتين من قال [من الطويل]:

دَعَانِي عُبَيْدُ اللهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ   فَيَالَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمْ نَعِمْ

(١) وجه الردّ أنه لو كان ذلك تنوينًا، لا نون وقاية، لزم عليه الجمع بين «أل» والتنوين، فتعيّن أن النون للوقاية، والياء في محلّ جرّ بالإضافة. «الحاشية» ٢/٨.

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب الفتن» من «صحيحه».

(٣) أي بل يقال، وإن كان شاذًا.

(٤) «الحاشية» ٢/٨.

الرواية بفتح عين الأولى، وكسر الثانية. قاله الدمامينيّ[1].

(**إِبْدَالُهَا**) أي إبدال كنانة، والمراد بعضهم عين «نعم» (**لِلْحَا**) أي إلى الحاء المهملة، فاللام بمعنى «إلى»، وقوله (**ثَبَتْ**) خبر «إبدالها»، يعني أن بعض بني كنانة يُبدلون عينها حاء، فيقولون: «نَحِم» بدل «نَعِم» (**وَبَعْضُهُمْ**) أي بعض كنانة أيضًا (**نُونًا وَعَيْنًا كَسَرَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، يعني أنهم يكسرون النون أيضًا إتباعًا لحركة العين (**كَمَا لِفِعْلِهِمْ وَلِاسْمِهِمْ جَرَى**) أي كما جرى لهم ذلك في الأفعال، والأسماء، إذا كانت مكسورة العين، فإنهم يُجوّزون كسر الفاء إتباعًا للعين.

ثم ذكر معانيها، فقال (**حَرْفٌ لِتَصْدِيقٍ**) أي لتصديق المخبِر بالكسر (**وَوَعْدٍ**) أي وعد الطالب (**إِعْلَامْ**) بحذف العاطف، أي لإعلام المستخبر، وقوله(**بَعْدَ الخَبَرْ**) راجع لتصديق، نحو «قام زيد» (**وَطَلَبٍ**) راجع لوعد، نحو «قم»، و«لا تقعد» (**وَاسْتِفْهَامْ**) راجع لإعلام، نحو «هل تعطيني؟»، فتقول: نعم، أي سأعطيك، فهو وعد منك له.

تنبيه:

وقع هذا البيت في النسخ هكذا:

حَـرْفٌ لِـتَـصْـدِيـقٍ وَوَعْـدٍ وَإِعْـلَامْ   بَعْدَ الخَبَرْ وَطَلَبٍ وَالاسْتِفْهَامْ

وفيه انكسار الوزن، فعدلته؛ لأن الشيخ رحمه الله أذن لي في إصلاح ما رأيت فيه من الخلل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «نَعَمْ» بفتح النون، والعين، وسكون الميم، وبنوكنانة يكسرون عينها، وبها قرأ الكسائيّ، وبعضهم يُبدلها حاء، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون إتباعا لكسرة العين؛ تَنْزيلًا لها منزلة الفعل، في قولهم: «نِعِمَ»، و«شِهِدَ» بكسرتين، كما نُزِّلت «بلى» منزلة الفعل في الإمالة، فإن الأصل في الإمالة أن تكون في الفعل، والفارسيّ لم يَطّلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس، حيث قال: مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود، لكن لم أسمعها.

(١) «الحاشية» ٢/٨.

وهي حرف تصديق، ووعد، وإعلام، فالأول بعد الخبر، كـ«قام زيد»، و«ما قام زيد»، والثاني بعد افْعَل، ولا تفعل، وما في معناهما[1] نحو «هلا تفعلُ؟»، و«هلا لم تفعل»، وبعد الاستفهام في «نحو هل تعطيني؟»، ويحتمل أن تُفَسَّر في هذا[2] بالمعنى الثالثِ، والثالثُ بعد الاستفهام، في «نحو هل جاءك زيد؟»، ونحو قوله ﷻ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: الآية ٤٤] الآية، وقوله: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ الآية [الشعراء: ٤١]، وقولُ صاحب «المقرب»[3]: إنها بعد الاستفهام للوعد غير مُطَّرِد؛ لما بيناه قبلُ[4].

تنبيه:

قيل: وتأتي «نعم» للتوكيد إذا وقعت صدرًا، نحو «نعم هذه أطلالهم»، والحقّ أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر[5].

---

(١) أي وهو التحضيض؛ لأنه في الحقيقة طلب فعل، أو ترك.

(٢) يعني يمكن أن تُفسّر «نعم» في هذا المثال، أي نحو «هل تعطيني» من كل استفهام عن مطلوب فعلُهُ بالإعلام به.

(٣) هو ابن عصفور.

(٤) أي لأنها بعد الاستفهام قد تكون للإعلام إذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله، وقد تكون للوعد إذا كان المستفهم عنه مطلوبًا حصوله. «الحاشية»٢/٩.

(٥) قال الأمير في حاشيته: قوله: «لسؤال مقدّر» أي كأن سائلًا قال: هل هذه أطلالهم، ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلّفين بعد الاعتراض: نعم يصحّ لو كان الأمر كذا، فهو جواب سؤال، كأنه قيل: هل لهذا صحّة يمكن التماسها، ومنه أيضًا جواب النداء، كأنه قيل: أدعوك، هل تُجيبني، وفي الدمامينيّ: سأل قاضي القضاة بمكة مولانا كمال الدين أبو الفضل التبريزيّ الشافعيّ المصنّف عما جرى به العرف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه، يقول: نعم نعم، مريدًا الإعلام بحضوره، فهل لهذا أصل في لسان العرب؟ فقال: نعم، وقد ذكرت ذلك في كتابي «مغني اللبيب»، فقال من أخبرني بهذا القصّة: لم أظفر به في «المغني»، وسألت جماعة، فلم يحصل جواب، فقلت له: ذكرها في قوله: إنها جواب لسؤال مقدّر، فقول الطارق: نعم نعم، جواب لما قدّره من أن صاحب المنزل لشدّة التفاته له سأل هل حضر فلان، هذا ما في الدمامينيّ، وعرفنا الآن أن الذي يقول: نعم هو من في الدار، فكأن الطارق سأل هل ههنا أحدٌ؟، وكذا يقول الشيخ لمن يقرأ بين يديه: نعم، فكأنه سأل هل صحيح ما=

ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما نعم فعدة وتصديق، وأما بلى فيُوجَبُ بها بعد النفي، وكأنه رأى أنه إذا قيل: «هل قام زيد»، فقيل: «نعم»، فهي لتصديق ما بعد الاستفهام، والأَوْلى ما ذكرناه من أنها للإعلام؛ إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك: صدقت؛ لأنه إنشاء لا خبر.

تنبيه آخر:

(اعلم): أنه إذا قيل: «قام زيد»، فتصديقه «نعم»، وتكذيبه «لا»، ويمتنع دخول «بلى»؛ لعدم النفي، وإذا قيل: «ما قام زيد»، فتصديقه «نعم»، وتكذيبه «بلى»، ومنه قوله ﷻ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: الآية ٧] الآية، ويمتنع دخول «لا»؛ لأنها لنفي الإثبات، لا لنفي النفي، وإذا قيل: «أقام زيد؟»، فهو مثل «قام زيد»، أعني أنك تقول إن أَثْبَتَّ القيام: «نعم»، وإن نفيته: «لا»، ويمتنع دخول «بلى»، وإذا قيل: «ألم يقم زيد؟» فهو مثل «لم يقم زيد»، فتقول إذا أثبتَّ القيام: «بلى»، ويمتنع دخول «لا»، وإن نفيته قلت: «نعم»، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُواْ بَلَىٰ﴾ الآية [الملك: ٨-٩]، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٢] الآية، وقال: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٠] الآية، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه لو قيل: نعم في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٢] لكان كفرًا.

والحاصل أن «بلى» لا تأتي إلا بعد نفي، وأن «لا» لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن «نعم» تأتي بعدهما، وإنما جاز: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِي﴾ [الزُّمَر: الآية ٥٩] الآية مع أنه لم يتقدم أداة نفي؛ لأن: ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ [الزُّمَر: الآية ٥٧] يدلّ على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذ: بلى قد هديتك بمجيء الآيات، أي قد أرشدتك بذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فُصّلت: ١٧].

وقال سيبويه[1] في «باب النعت» في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين، فيقال له: ألست

= قرأته؟ والتلميذ في أول سؤاله: نعم، كأن لسان حال الشيخ يقول: هل عندك شبهة؟ وهذا باب متّسع بحسب المقام. انتهى ما في «حاشية الأمير»٢/٢٦.

(١) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق؛ لأن حاصله أن نعم تُقرّر ما قبلها، فإن كان إثباتًا صيّرته إثباتًا، وإن كان نفيًا صيّرته نفيًا، وكلام سيبويه الذي حكاه يقتضي أن نعم بعد النفي تفيد الإيجاب.

تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجد بُدًّا من أن يقول: نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا، فإنه قائل: نعم، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين، منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام، فإن كان على حقيقته، فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مرادًا به التقرير، فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي؛ رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب؛ رعيًا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول «أحد»، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار ـ رضي الله عنه ـ للنبي ﷺ وقد قال لهم: «ألستم ترون لهم ذلك؟» ـ: نعم، وقول جحدر [من الوافر]:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ

نَعَمْ وَأَرَى الْهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه[١]، والمُخَطِّئُ مُخْطِئٌ.

وقال ابن عصفور[٢] أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى اانفي المحض، وإن كان إيجابًا في المعنى، فإذا قيل: «ألم أعطك درهمًا» قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه: بلى، وذلك لأن المُقَرِّر قد يوافقك فيما تدعيه، وقد يخالفك، فإذا قال: نعم لم يُعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ، أو نعم أعطيتني على المعنى، فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى، وأما «نعم» في بيت جَحْدَر فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو، أو هو جواب لقوله: «وأرى الهلال...» البيت، وقدّمه عليه.

قال ابن هشام: أو لقوله: «فذاك بنا تدان»، وهو أحسن، وأما قول الأنصار فجاز؛ لزوال اللبس؛ لأنه قد عَلِم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يُحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير. انتهى.

(١) أي فقول سيبويه للخصم: ألست تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا، وقول الخصم له: نعم معناه: أفعل كذا.
(٢) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق، وليس زائدًا عليه.

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٧٢] بـ«نعم» لم يَكْفِ في الإقرار؛ لأن الله تعالى أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المُقِرّ، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إلهٌ إلا الله» برفع «إلهٌ»؛ لاحتماله لنفي الوحدة فقط، ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنَّمَا قال: إنهم لو قالوا: نعم لم يكن إقرارًا كافيًا، وجوّز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرًا، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظًا، وفيه نظر؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف النون شرع يبيّن حرف الهاء، فقال:

(حَرْفُ الْهَاءِ)

قال ابن منظور رحمه الله: الهاء من الحروف الحلْقيّة، وهي: العين، والحاء، والهاء، والخاء، والغين، والهمزة، وهي أيضًا من الحروف المهموسة، وهي الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء، قال: والمهموس حرف لانَ في مَخرجه، دون المجهور، وجرى مع النفس، فكان دون المجهور في رفع الصوت. انتهى[١].

٨١٥- (وَالْهَا فَرِيدَةً عَلَى خُمَيْسَةِ ... أَوْجُهُهَا الأُولَى ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ

٨١٦- فِي مَوْضِعَيْ نَصْبٍ وَجَرٍّ تُعْقَلُ ... وَالثَّانِ حَرْفُ غَيْبَةٍ تُسْتَعْمَلُ

٨١٧- وَهَاءُ سَكْتٍ لِبَيَانِ الْحَرَكَهْ ... أَوْ حَرْفِهِمْ ثَالِثُهَا لِتُدْرِكَهْ

٨١٨- وَالرَّابِعُ الْمُبْدَلُ مِنْ هَمْزِ السُّؤَالْ ... وَخَامِسٌ هَاءُ الإِنَاثِ بَعْضَ حَالْ)

(**وَالْهَا**) بالقصر، مبتدأ (**فَرِيدَةً**) منصوب على الحال أي حال كونها مفردة،غير متّصل بها شيء مما سيأتي (**عَلَى خُمَيْسَةِ**) تصغير خمسة، وهو خبر مقدّم لـ(**أَوْجُهُهَا**) والجملة خبر «الها» (**الأُولَى ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ**) أي أولى الأوجه أن تكون ضميرًا للغائب، فـ«الغيبة» على حذف مضاف،

(١) «لسان العرب» ٤٦٦/١٣.

أي ذي الغيبة، أو على تأويله بالمشتقّ، أي الغائب (**فِي مَوْضِعَيْ نَصْبٍ وَجَرٍّ تُعْقَلُ**) يعني أن هاء ضمير الغائب إنما تقع في موضعي الجرّ والنصب، نحو ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ﴾ [الكهف: ٣٧]، (**وَالثَّانِ**) من الأوجه الخمسة، مبتدأ خبره «تستعمل»، وقوله (**حَرْفَ غَيْبَةٍ**) منصوب على الحال، وإن كان غير مشتقّ، إذ هو غالب، وليس لازمًا، كما قال في «الخلاصة»:

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا ... يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

أي حال كونها حرفًا دالًّا على غائب (**تُسْتَعْمَلُ**) بالبناء للمفعول، نحو «إيّاه» (**وَهَاءُ سَكْتٍ**) مبتدأ، أو خبر مقدّم لقوله «ثالثها»، أي هاء دالّة على سكوت المتكلّم، وقطعه الكلام (**لِبَيَانِ الحَرَكَهْ**) متعلّق بصفة لـ«هاء»، أي آتية لبيان حركة الكلمة؛ إذ لو وُقف بدونها لحُذفت الحركة، نحو ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠] (**أَوْ حَرْفِهِمْ**) بالجرّ عطفًا على «بيان»، أي أو لبيان الحرف، نحو «وا زيداه»، قيل: لعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء، أو المراد بيان حاله من أنه ألف النُّدْبة، فلربّما تُوُهّم مع حذفها أن الألف مبدلة من تنوين مثلًا.(1) (**ثَالِثُهَا**) أي ثالث أوجه الهاء المفردة، وقوله (**لِتُدْرِكَهْ**) أصله «لتدركنه»، فحُذفت نون التوكيد الخفيفة، على حدّ قول الشاعر [من المنسرح]:

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقرىء ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: الآية ١] بفتح الحاء.

(**وَالرَّابِعُ الْمُبْدَلُ مِنْ هَمْزِ السُّؤَالْ**) أي رابع أوجهها هي الهاء المبدلة من همزة الاستفهام، نحو «هذا الذي»، والأصل «أذا الذي» (**وَخَامِسٌ هَاءُ الإِنَاثِ**) أي الهاء الدالّة على الإناث، وقوله (**بَعْضَ حَالْ**) منصوب بنزع الخافض، أي في بعض أحوالها، وذلك في حال وقفها، نحو «رحمه».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الهاء المفردة على خمسة أوجه:

[أحدها]: أن تكون ضميرًا للغائب، وتُستعمل في موضعي الجر والنصب، نحو قوله عز وجل: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: الآية ٣٧] الآية.

(1) «الحاشية»٢/١١.

[والثاني]: أن تكون حرفًا للغيبة، وهي الهاء في «إياه»، والتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير «إيا» وحدها.

[والثالث]: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة، أو حرف، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ونحو «هاهناه»، و«وازيداه»، وأصلها أن يوقف عليها، وربما وُصلت بنيّة الوقف.

[والرابع]: المبدلة من همزة الاستفهام، كقوله [من الكامل]:

وَأَتَى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي ... مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

والأصل «أذا الذي»، والتحقيق ألا تُعدّ هذه؛ لأنها ليست بأصلية، على أن بعضهم زعم أن الأصل «هذا» فحذفت الألف(1).

[والخامس]: هاء التأنيث، نحو «رحمه» في الوقف، وهو قول الكوفيين، زعموا أنها الأصل، وأن التاء في الوصل بدل منها، وعَكَس ذلك البصريون، والتحقيق ألا تُعدَّ ولو قلنا بقول الكوفيين؛ لأنها جزء كلمة، لا كلمة(2). والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الهاء المفردة شَرَعَ يبيّن غير المفردة، فقال:

٨١٩- (وَ«هَا») عَلَى ثَلَاثَةِ الأَحْوَالِ جَا ... اسْمٌ لِفِعْلٍ خُذْ كَهَاكَ مَخْرَجَا
٨٢٠- وَجَازَ مَدُّهَا مَعَ التَّصَرُّفِ ... فِي هَمْزِهَا عَنْ كَافِهَا بِهَا اكْتُفِي
٨٢١- وَالثَّانِ مُضْمَرُ المُؤَنَّثِ يُجَرّْ ... أَوْ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ حِينَمَا ظَهَرْ
٨٢٢- وَثَالِثٌ حَرْفٌ لِتَنْبِيهٍ دَخَلْ ... أَرْبَعَةً اسْمَ إِشَارَةٍ حَصَلْ
٨٢٣- وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ إِذَا مَا أُخْبِرَا ... عَنْهُ بِمَا اسْمَ إِشَارَةٍ يُرَى
٨٢٤- وَنَعْتَ أَيٍّ فِي النِّدَاءِ لَازِمَا ... وَالأَلِفَ احْذِفْ مَعَ هَاءٍ ضُمِّمَا
٨٢٥- وَرَابِعٌ اسْمَ الإِلَهِ فِي الْقَسَمْ ... كَقَوْلِهِمْ «هَا اللهِ مَا هُنَا سَقَمْ»

(1) أي الألف الواقعة بعد الهاء، وقبل اسم الإشارة.
(2) نصّ الرَّضيُّ على أن هاء التأنيث كلمة رُكّبت مع ما دخلت عليه، فصارت لشدة الامتزاج كلمة واحدة، ومثلها ياء النسب. انتهى «دسوقي» ج٢ ص ٣١٧.

(و«**هَا**» **عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ**) مبتدأ وخبره، والإضافة في «ثلاثة الأحوال» من إضافة الصفة للموصوف، أي على أحوال ثلاثة.

تنبيه:

«ها» هذه ثنائيّة، يُنطق باسمها الثنائيّ، فيقال: «ها» التنبيه بالقصر، فما يقع ممن قصر باعه في العربيّة من نطقها بالمدّ، فيقولون: هاءُ التنبيه، وكذا ما يُرى في بعض الكتب المطبوعة من كتابتها بالمد غلطٌ شائع فاحش، ينبغي التنبّه له، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقوله (**جَا**) بالقصر لغة، لا ضرورة (**اسْمٌ لِفِعْلٍ**) خبر لمحذوف، أي أحدها أن تكون اسم فعل (**خُذْ كَهَاكَ مَخْرَجَا**) أي خذ هذا المثال لكونها اسم فعل، فالكاف اسم بمعنى «مثل»، أو زائدة، و«هاك مخرجًا» مفعول به محكيّ لقصد لفظه، و«هاك» معناه خذ، و«مخرجا» أي محلّ خروج (**وَجَازَ مَدُّهَا**) أي مدّ ألفها، فتقول: «هاء» (**مَعَ التَّصَرُّفِ فِي هَمْزِهَا**) بالتذكير، والتثنية، وضدّهما (**عَنْ كَافِهَا**) أي كاف الخطاب (**بِهَا**) أي بهذه الهمزة (**اكْتُفِي**) بالبناء للمفعول، يعني أنه يُكتفى عن استعمال كاف الخطاب بتصريف همزتها تصريف الكاف، فتقول: «هاءَ» بالفتح للمذكر، و«هاءِ» بالكسر للمؤنّث، و«هاؤما» للمثنى، و«هاؤم» للمخاطبين، و«هاؤنّ» للمخاطبات.

(**وَالثَّانِ**) أي الوجه الثاني لـ«ها» (**مُضْمَرُ الْمُؤَنَّثِ**) أي أن تكون ضميرًا للمؤنّث (**يُجَرّْ**) بالبناء للمفعول، حال من «مضمر»، أي حال كونه مجرور المحلّ (**أَوْ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ حِينَمَا ظَهَرْ**) أي وقت ظهوره في تركيب الكلام، وفي نسخة «هكذا يقرّ» بفتح أوله وثانيه، ويجوز كسره، من قرّ الشيء، من بابي تعب، وضرب: إذا ثبت، وقد اجتمعا في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا﴾ [الشّمس: الآية ٨] الآية، فهي في ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ [الشّمس: الآية ٨] في محل نصب مفعول به، وفي ﴿فُجُورَهَا﴾ [الشّمس: الآية ٨] في محل جرّ بالإضافة (**وَثَالِثٌ**) أي ثالث أوجه «ها» (**حَرْفٌ لِتَنْبِيهٍ دَخَلْ**) أي حرف يدخل في الكلام لتنبيه المخاطب، وإزالة غفلته، وقوله (**أَرْبَعَةً**) منصوب بنزع الخافض أي في أربعة أشياء، وقيل: مفعول به لـ«دخل».

تنبيه:

اختُلف في الاسم المنصوب في نحو قولهم: «دخلت المسجد»، و«سكنت البيت»، فقيل: منصوب على التوسع بإسقاط الخافض؛ لإجراء العامل القاصر الذي يتعدّى بحرف الجرّ مُجرى المتعدّي بنفسه، فهو من قبيل المفعول به على الاتساع بإسقاط «في»، والأصل «دخلت في المسجد»، و«سكنت في البيت»، فحُذف الجارّ، كما حُذف في قوله [من الوافر]:

* تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا *

وهذا مذهب الفارسيّ وطائفة، واختاره ابن مالك، وعزاه لسيبويه، وقيل: منصوب على الظرفيّة، تشبيهًا له بالمبهم، وهو مذهب الشلوبين، وعزاه لسيبويه، واختاره ابن الحاجب، وقيل: مفعول به، وعليه الأخفش، وجماعة[1]. والله تعالى أعلم.

وقوله (**اِسْمَ إِشَارَةٍ**) بقطع الهمزة للوزن، وهو بدل من أربعة، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، والمراد باسم الإشارة غير المختصّة بالبعيد، نحو «هذا»، بخلاف «ثَمّ»، و«هَنّا»، وقوله(**حَصَلْ**) صفة لـ«اسم»، وفي نسخة «شمل» بفتح الشين والميم، أو بكسر الميم، وعليه فيكون «اسم إشارة» مفعولا مقدّمًا له (**وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ إِذَا مَا أُخْبِرَا عَنْهُ بِمَا اِسْمَ**) بقطع الهمزة للوزن (**إِشَارَةٍ يُرَى**) يعني أن ثاني مواضع دخول «ها» التنبيه ضميرُ الرفع المخبرُ عنه باسم إشارة، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿هَٰأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٦٦] الآية.

فقوله: «مضمرَ الرفع» بالنصب عطفًا على «اسم إشارة»، وقوله: «إذا ما» «ما» بعد «إذا» زائدة، و«أُخبرا» بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، و«عنه» متعلّق به، أي إذا أخبر عنه ، و«بما» «ما» موصولة، و«اسم»، منصوب على أنه مفعول ثان لـ«يُرى» مبنيًا للمفعول، أي بالذي يُرى اسم إشارة.

(**وَنَعْتَ أَيٍّ فِي النِّدَاءِ**) يعني أن ثالث مواضعها نعتُ أي في النداء، نحو «يا أيها الرجل»، وقوله (**لَازِمَا**) منصوب على الحال، أي حال كون دخولها لازما، يعني أن دخول «ها» في نعت النداء واجب؛ إشارة إلى أنه المقصود بالنداء، وقوله (**وَالْأَلِفَ احْذِفْ مَعَ هَاءِ ضُمِّمَا**) يعني أنه يجوز

(١) سيأتي تمام البحث فيه في محله - إن شاء الله تعالى - وراجع أيضًا «الكواكب الدريّة على مُتَمِّمَةِ الآجرومية» ٢/٢٠ - ٢١.

حذف ألف «ها» مع ضمّ الهاء، فتقول: «يا أيهُ الرجل»، وهي لغة بني أسد.

(وَرَابِعٌ اِسْمُ) بقطع الهمزة للوزن **(الإِلَهِ فِي الْقَسَمِ)** أي رابع مواضع «ها» التنبيه اسم الله تعالى الواقع في القسم عند حذف حرف القسم **(كَقَوْلِهِمْ «هَا اللهِ مَا هُنَا سَقَمْ»)** الأصل «والله إلخ»، فحذف حرف القسم، وجيء «بها» التنبيه، ويجوز قطع همزة الجلالة، ووصلها، وإثبات ألف «ها» وحذفها، و«مَا» نافية و«سَقَمْ» بفتحتين: أي مرض، وفي نسخة: «نَسَمْ» بفتحتين: النفسُ، واحده نَسَمَةٌ، مثلُ قصب وقَصَبَة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «ها» على ثلاثة أوجه:

[أحدها]: أن تكون اسمًا لفعل أمر، وهو «خُذْ»، ويجوز مدُّ ألفها، ويُستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنَى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: «هاءَ» للمذكر بالفتح، و«هاءِ» للمؤنث بالكسر، و«هاؤما»، و«هاؤنّ»، و«هاؤُمْ»، ومنه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

[والثاني]: أن تكون ضميرًا للمؤنث، فتُستعمل مجرورة الموضع، ومنصوبته، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ [الشمس: الآية ٨] .

[والثالث]: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة:

(أحدها): الإشارة غيرُ المختصة بالبعيد، نحو «هذا»، بخلاف «ثَمَّ»، و«هَنَّا» بالتشديد، و«هُنالك»؛ لأنها كلها للبعيد.

(والثاني): ضمير الرفع المُخْبَرُ عنه باسم إشارة، نحوقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عِمران: الآية ١١٩] الآية، وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة، فقُدِّمت، فرُدّ عليه بنحو قوله: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عِمران: الآية ٦٦] ، فأجيب بأنها أُعيدت توكيدًا.

قلت: الأول أوضح، وأقرب. والله تعالى أعلم.

(والثالث): نعت «أيِّ» في النداء، نحو «يا أيها الرجل»، وهي في هذا واجبة؛ للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عما تُضاف إليه «أيّ»، ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن

تُحذَف ألفها، وأن تُضمّ هاؤها؛ إتباعًا، وعليه قراءة ابن عامر: ﴿أيُّهُ المؤمنون﴾، و﴿أيُّهُ الثقلان﴾، و﴿أيُّهُ الساحر﴾ بضم الهاء في الوصل.

(والرابع): اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف القسم، يقال: «ها الله» بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على «ها» التنبيه شرع يبيّن «هل»، فقال:

٨٢٦- («هَلْ» حَرْفُ تَصْدِيقٍ بِلاَ تَصَوُّرِ   وَغَيْرَهُ عَلَى التَّصَوُّرِ اقْصُرِ

٨٢٧- وَهَمْزَةُ اَسْتِفْهَامِهِمْ أَعَمُّ مِنْ   جَمِيعِهَا إِذْ بِهِمَا قَدْ تَقْتَرِنْ)

(«هَلْ» حَرْفُ تَصْدِيقٍ) مبتدأ وخبره، أي إنها حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابيّ، أي طلب إدراك وقوع النسبة، نحو «هل زيدٌ قائم»، وقوله **(بِلاَ تَصَوُّرِ)** أي بدون استعمالها للتصوّر، وهو إدراك المفردات، نحو «زيد»، و«قائم» **(وَغَيْرَهَا)** بالنصب مفعولاً مقدّما لـ«اقصر» **(عَلَى التَّصَوُّرِ)** أي على إدراك المفردات، متعلّق بـ**(اقْصُرِ)** بضم الصاد، أمر من قصر الشيء على الشيء، من باب نصر: حبسه عليه، فما وقع في نسخ النظم (١) من ضبطه بكسر الصاد، ضبطَ قلم، فسهو، فتنبّه.

والمعنى أن غير «هل» من أدوات الاستفهام موضوعة لطلب التصوّر فقط، إلا الهمزة كما أشار إليه بقوله **(وَهَمْزَةُ اَسْتِفْهَامِهِمْ أَعَمُّ مِنْ جَمِيعِهَا)** يعني أن الهمزة أعم من جميع أدوات الاستفهام **(إِذْ)** تعليليّة؛ أي لأنها **(بِهِمَا)** أي بالتصديق والتصوّر **(قَدْ تَقْتَرِنْ)** يعني أنها تُستعمل للتصديق، فيقال: «أزيد قائم»، وللتصوّر، نحو «أزيد قائم، أم عمرو».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «هل»حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو «هل زيدًا ضربتَ»؛ لأن تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو «هل زيد قائم، أم عمرو»، إذا أريد بـ«أم» المتصلة، و«هل لم

(١) وكذا وقع في بعض نسخ «القاموس» بضبط القلم، بل نصّ عليه شارحه ، وكل هذا الظاهر أنه غلط، فقد صرح في «الصحاح»، و«اللسان»، و«المصباح» أنه بضم الصاد، فتنبه.

يقم زيد»، ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق «أم» المنقطعة، وعكسهما «أم» المتصلة، وجميعُ أسماء الاستفهام، فإنهن لطلب التصور لا غير، وأعمُّ من الجميع الهمزة، فإنها مشتركة بين الطلبين.

تنبيه:

قال الأخضريّ رحمه الله في «السلّم المنورق» مفسّرًا معنى التصديق، والتصوّر:

إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ   وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ   يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلاَ   بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ الْعُقَلاَ

ثم ذكر الأوجه التي تفارق فيها «هل» همزة الاستفهام، فقال:

٨٢٨- (تُفَارِقُ الْهَمْزَةَ فِي عَشَرَةِ   أَوْجُهِهَا التَّصْدِيقَ قَدْ خَصَّصَتِ
٨٢٩- وَالثَّانِ الاخْتِصَاصُ بِالإِيجَابِ بَلْ   صَرْفُ الْمُضَارِعِ لِمَا بَعْدُ حَصَلْ
٨٣٠- لاَ تَصْحَبُ الشَّرْطَ وَإِنَّ وَكَذَا   اِسْمًا يَلِيهِ الفِعْلُ فَادْرِ الْمَأْخَذَا
٨٣١- وَسَابِعٌ وَثَامِنٌ أَنْ تَقَعَا   مِنْ بَعْدِ عَاطِفٍ وَ«أَمْ» إِنْ جُمِعَا
٨٣٢- وَالنَّفْيُ قَدْ يُقْصَدُ بِاسْتِفْهَامِهَا   لِذَا تَجِي «إِلاَّ» بُعَيْدَ اسْمِهَا
٨٣٣- وَعَاشِرٌ إِتْيَانُهَا مَعْنًى كَـ«قَدْ»   مُخْتَصَّةً بِالْفِعْلِ هَكَذَا وَرَدْ
٨٣٤- فِي مِثْلِ «هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ»   قَالَ بِهِ جَمَاهِرُ الْعِرْفَانِ)

(تُفَارِقُ الْهَمْزَةَ فِي عَشَرَةِ أَوْجُهِهَا) من إضافة الصفة للموصوف، أي في أوجهها العشرة (التَّصْدِيقَ) بالنصب مفعولًا مقدمًا لـ(قَدْ خَصَّصَتِ) بالبناء للفاعل، يعني أن «هل» تختصّ بطلب التصديق، بخلاف الهمزة، فتستعمل فيه، وفي التصوّر (وَالثَّانِ الاخْتِصَاصُ بِالإِيجَابِ) أي اختصاص «هل» بالإيجاب فقط، تقول: «هل زيدٌ قائمٌ»، ولا تقول: «هل لم يَقُم»، بخلاف الهمزة (بَلْ) للإضراب الانتقاليّ (صَرْفُ الْمُضَارِعِ لِمَا بَعْدُ حَصَلْ) أي أن الثالث مما تفارقا فيه

تحويل معناه إلى الاستقبال، يعني أن «هل» تخلّص معنى المضارع إلى الاستقبال بعد أن كان محتملًا له، وللحال، نحو «هل تسافر»، أي في المستقبل، ولا تقول: «هل تظنه قائمًا» أي الآن، بخلاف الهمزة (لاَ تَصْحَبُ الشَّرْطَ) أي الرابع أن «هل» لا تصحب، أي لا تدخل على الشرط، فلا تقول: «هل إنْ قام زيد» بخلاف الهمزة (وإنَّ) أي الخامس أنها لا تدخل على «إنَّ»، فلا تقول: «هل إنَّ زيدًا قائم»، بخلاف الهمزة (وَكَذَا اِسْمًا يَلِيهِ الْفِعْلُ) أي السادس أنها لا تصحب اسمًا بعده فعل، فلا تقول: «هل زيدٌ قام»، بل يجب أن يليها الفعل، بخلاف الهمزة، وأما إذا لم يأتِ فعل بعده جاز، فتقول: «هل زيدٌ قائمٌ»، وقوله (فَادْرِ الْمَأْخَذَا) بألف الإطلاق، أي اعلم مأخذ هذه المسائل، وهو النقل عن العرب العرباء (وَسَابِعٌ وَثَامِنٌ أَنْ تَقَعَا) بألف الإطلاق، والضمير لـ«هل» (مِنْ بَعْدِ عَاطِفٍ، وَ«أَمْ» إِنْ جُمِعَا) بألف التثنية، أي اجتمع العاطف، و«أم» مع «هل»، يعني أن السابع والثامن مما تفارقا فيه أن «هل» اجتمعت مع العاطف، و«أم» في الكلام، وتقع بعد العاطف، و«أم»، لا قبلهما، فتقول: «وهل قام زيدٌ»، ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: الآية ١٦]، ولا يجوز أن تقول: «هل وقام زيد»، و«هل أم تستوي إلخ» بخلاف الهمزة في ذلك (وَالنَّفْيُ قَدْ يُقْصَدُ بِاسْتِفْهَامِهَا) أي التاسع مما تفارقا فيه أيضًا أنه يراد بالاستفهام بها النفي (لِذَا تَجِي «إِلاَّ» بُعَيْدَ اسْمِهَا) بقطع الهمزة للوزن، أي لأجل إرادة النفي باستفهامها جيء بـ«إلا» بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: الآية ٦٠] (وَعَاشِرٌ إِتْيَانُهَا مَعْنًى كَـ«قَدْ») أي العاشر مما تفارقا فيه أنها تأتي بمعنى «قد» (مُخْتَصَّةً بِالْفِعْلِ) أي حال كونها مخصوصة بالفعل دون الاسم (هَكَذَا وَرَدْ) أي في القرآن الكريم (فِي) مِثْلِ (﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ﴾ [الإنسان: الآية ١] الآية (قَالَ بِهِ) أي بكونها في الآية بمعنى «قد» (جَمَاهِرُ الْعِرْفَانِ) أي كثيرٌ من أهل المعرفة بالتفسير، ومنهم ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما. وقوله: «جماهر» جمع جمهور بالضمّ، وهو معظم الشيء، وأصله «جماهير» بالياء، حذفها هنا للوزن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «هل» تفترق من الهمزة من عشرة أوجه:

[أحدها]: اختصاصها بالتصديق.

[والثاني]: اختصاصها بالإيجاب، تقول: «هل زيد قائم»، ويمتنع «هل لم يقم»، بخلاف

الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: الآية ١]، وقوله: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ﴾ [آل عمران: الآية ١٢٤]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: الآية ٣٦]، وقال [من البسيط]:

* أَلاَ طِـعَـانَ أَلاَ فُـرْسَـانَ عَـادِيَـةً *

[والثالث]: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو «هل تُسافر»، بخلاف الهمزة، نحو «أتظنه قائما»، وأما قول ابن سِيدَهْ في «شرح الجُمَل»: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلًا، فسهو، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: الآية ٤٤]، وقال زهير [من الطويل]:

فَمَنْ مُبْلِغُ الأَحْلاَفِ عَنِّي رِسَالَةً ... وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ

[والرابع، والخامس، والسادس]: أنها لا تدخل على الشرط، ولا على «إنَّ»، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل قوله ﷻ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقوله: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [يس: ١٩]، وقوله: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقوله: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: الآية ٢٤].

[والسابع، والثامن]: أنها تقع بعد العاطف لا قبله، وبعد «أم»، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٥]، وفي الحديث: «وهل ترك لنا عَقِيل من رِبَاع»(١)، وقال [من الخفيف]:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ ... أَوْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامُ؟

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: الآية ١٦]

[التاسع]: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها «إلا» في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: الآية ٦٠]، والباء في قوله [من الطويل]:

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ(٢)

---

(١) حديث أخرجه الشيخان في «صحيحيهما».

(٢) هو للفرزدق يرمي جريرًا وقومه بإتيان الأتن، و«اقلولى عليها»: ارتفع، و«أقردت»: سكنت.

وصح العطف في قوله [من الطويل]:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

إذ لا يُعطَف الإنشاء على الخبر.

[فإن قلت]: قد مَرَّ في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك، مثل قوله ﷻ: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾ [الإسراء: الآية ٤٠]، ألا ترى أن الواقع أنه ـ سبحانه وتعالى ـ لم يُصْفِهِم(١) بذلك.

[قلت]: إنما مَرَّ أنها للإنكار على مُدَّعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاء، لا أنها للنفي ابتداءً، ولهذا لا يجوز «أقام إلا زيد»، كما يجوز «هل قام إلا زيد»، وقولُهُ تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: الآية ٣٥]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [الزخرف: الآية ٦٦]، وقد يكون الإنكار مقتضيًا لوقوع الفعل على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو «أتضرب زيدًا، وهو أخوك؟».

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكارٌ على من ادّعى وقوع الشيء، ويلزم من هذا النفيُ، وإنكار على من أوقع الشيءَ، ويختصان بالهمزة، وإنكارٌ لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي، وهو الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

[والعاشر]: أنها تأتي بمعنى «قد»، وذلك مع الفعل، وبذلك فَسَّرَ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: الآية ١] جماعةٌ، منهم: ابن عباس رضي الله عنهما، والكسائيّ، والفراء، والمبرد، قال في «مُقْتَضَبه»(٢): «هل» للاستفهام، نحو «هل جاء زيد»، وقد تكون بمنزلة «قد»، نحو قوله جل اسمه: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: الآية ١] انتهى.

وبالغ الزمخشريّ، فزعم أنها أبدًا بمعنى «قد» وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها، ونقله في «المفصّل» عن سيبويه، فقال: وعند سيبويه أن «هل» بمعنى «قد»، إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام، وقد جاء دخولها عليها في قوله [من البسيط]:

---

(١) بضم أوله من الإصفاء، أي لم يخصّهم به.

(٢) «المقتضب» كتاب في النحو لأبي العباس المبرّد، وهو مطبوع في أربعة أجزاء، بتحقيق عبد الخالق عضيمة.

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأَكَمِ

انتهى.

ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل، كـ«قد»، وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في «باب «أم» المتصلة»، ولكن فيه أيضًا ما قد يخالفه، فإنه قال في باب «عدّة ما يكون عليه الكلم»: ما نصه: و«هل»، وهي للاستفهام، ولم يزد على ذلك، وقال الزمخشري في «كشّافه»: ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ [الإنسان: الآية ١] أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعًا، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتدّ لم يكن فيه شيئًا مذكورًا، بل شيئًا منسيًّا نُطْفَةً في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس، بدليل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: الآية ٢] الآية، انتهى.

وفسرها غيره بـ«قد» خاصة، ولم يحملوا «قد» على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصلاة والسلام، قال: والحين زمن كونه طينًا، وفي «تسهيل ابن مالك»: أنه يتعين مرادفة «هل» لـ«قد» إذا دخلت عليها الهمزة، يعني كما في البيت، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك، كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن «هل» لا تأتي بمعنى «قد» أصلًا.

قال ابن هشام: وهذا هو الصواب عندي؛ إذ لا مُتَمَسَّك لمن أثبت ذلك، إلا أحد ثلاثة أمور:

[أحدها]: تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين، فقال بعضهم: «هل» هنا للاستفهام التقريري، والمقَرَّرُ به من أنكر البعث، وقد عُلِم أنهم يقولون: نعم قد مضى دهر طويل، لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا، كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٦٢]، أي فهلا تَذَكَّرون، فتعلمون أنه من أنشأ شيئًا بعد أن لم يكن قادرٌ على إعادته بعد عدمه. انتهى.

وقال آخر مثل ذلك، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم، فقال: المعنى ألم يأت على

الناس حين من الدهر كانوا فيه نُطَفًا، ثم عَلَقًا، ثم مُضَغًا إلى أن صاروا شيئًا مذكورًا، وكذا قال الزجاج، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام، فقال: المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر، كان فيه ترابًا وطينًا إلى أن نُفخ فيه الروح. انتهى.

وقال بعضهم: لا تكون «هل» للاستفهام التقريري، وإنما ذلك من خصائص الهمزة، وليس كما قال، وذكر جماعة من النحويين أن «هل» تكون بمنزلة «إنَّ» في إفادة التوكيد والتحقيق، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ [الفجر: الآية ٥]، وقدّروه جوابًا للقسم، وهو بعيد.

[والدليل الثاني]: قول سيبويه الذي شافه العرب، وفَهِم مقاصدهم، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك.

قلت: تقدّم قريبًا أنه قاله(١)، فهذا تناقض عجيب منه(٢)، فتبصّر.

[والثالث]: دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، قال: وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة «أم هل»، و«أم» هذه منقطعة، بمعنى «بل»، فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية، فالبيت شاذّ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله [من الوافر]:

وَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

بل الذي في ذلك البيت أسهل؛ لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفين، فهو كقوله [من الطويل]:

فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ ... أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

انتهى كلام ابن هشام.

(١) فقد سبق أن ما نقله الزمخشريّ في «المفصل» عن سيبويه من أن «هل» بمعنى «قد» إلا أنهم تركوا الألف قبلها إلخ، قد ثبت في «كتاب سيبويه» ذكره في «باب أم المتّصلة».

(٢) وقد يجاب ـ كما أشار إليه بعضهم ـ عن تناقضه هذا بأنه لم ير كلام سيبويه أولًا، فأنكر، ثم اطّلع بعد ذلك على نصّه، فأصلح النسخة في الموضع الأول، وغفل عن الموضع الثاني. انظر «حاشية الأمير» ٢/٢٩ ـ ٣٠.

قلت: الذي يترجّح عندي أن «هل» تأتي بمعنى «قد»، كالآية المذكورة؛ لأن ترجمان القرآن، وحبر الأمة، وبحرها، فسّرها بذلك، وإمام النحاة واللغويين سيبويه الذي شافه العرب، وفهم مقاصدهم أثبت ذلك في كتابه، كما سبق إيضاحه، خلاف ما تناقض فيه ابن هشام في كلامه السابق كما أشرت إليه قريبًا.

والحاصل أن «هل»، وإن كانت تأتي للاستفهام، إلا أنه ثبت كونها بمعنى «قد»، فلا وجه لإنكاره، فتبصّر بالإنصاف، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ولما أنهى الكلام على «هل» شرع يبيّن «هو» وفروعه، فقال:

٨٣٥- («هُوَ» مَعَ الْفُرُوعِ أَسْمَا غَالِبَا ... وَأَحْرُفًا تَأْتِي لَدَى مَنْ أَعْرَبَا

٨٣٦- فِي نَحْوِ «جَعْفَرٌ هُوَ الْفَاضِلُ» إِنْ ... أُعْرِبَ فَصْلًا وَمَحَلُّهُ لَمْ يَبِنْ)

(**«هُوَ» مَعَ الْفُرُوعِ**) أي «هي»، و«هما»، و«هم»، و«هنّ» (**أَسْمَا**) بالقصر جمع «اسم»، أي هي أسماء، لا حروف (**غَالِبًا**) أي في غالب أحوالها (**وَأَحْرُفًا تَأْتِي**) الضمير لـ«هو» وفروعه، أي وقد تأتي في غير الغالب أحرفًا (**لَدَى مَنْ أَعْرَبَا**) بألف الإطلاق، أي عند من أعربها (**فِي نَحْوِ**) قول القائل: («**جَعْفَرٌ هُوَ الْفَاضِلُ**»، **إِنْ أُعْرِبَ**) بالبناء للمفعول، ونائب الفاعل ضمير «هو» (**فَصْلًا**) أي ضميرًا أُتي به للتمييز بين الصفة والخبر؛ إذ قوله: «الفاضل» مثلًا ربما يتوهّم أنه نعت لـ«جعفر»، فإذا أتي بـ«هو» زال الاحتمال، وتمحّض للخبر؛ إذ لا يُفصل بين النعت والمنعوت، وقوله (**وَمَحَلُّهُ**) بسكون الهاء للوزن (**لَمْ يَبِنْ**) أي لم يظهر محل إعرابه، يعني أنه لا محلّ له من الإعراب.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «هو» وفروعه تكون أسماء، وهو الغالب، وأحرفا في نحو «زيد هو الفاضل»، إذا أُعرب فصلًا، وقلنا: لا موضع له من الإعراب، وقيل: هي مع القول بذلك أسماء، كما قال الأخفش في نحو «صَهْ»، و«نَزَالِ» أسماء لا محل لها، وكما في الألف واللام في نحو «الضارب» إذا قدرناهما اسما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف الهاء شرع يبيّن حرف الواو، فقال:

(حَرْفُ الْوَاوِ)

قال الأزهريّ رحمه الله: يقال للياء والواو والألف: الأحرفُ الجُوفُ[1]، وكان الخليل يُسميها الحروف الضعيفة الهوائيّة، وسُمّيت جُوفًا؛ لأنه لا أحياز لها، فتُنسب إليها كسائر الحروف التي لها أحيازٌ، إنما تخرُج من هواء الجوف، فسُمّيت مرّةً جُوفًا، ومرّةً هوائيّةً، وسُمّيت ضعيفة؛ لانتقالها من حال إلى حال عند التصرّف باعتلال. انتهى[2].

٨٣٧- (أَقْسَامُ وَاوٍ مُفْرَدٍ عَشَرَةُ ... مَعْ وَاحِدٍ أَوْ خَمْسَةٍ عَاطِفَةُ

٨٣٨- لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ وَسَابِقًا عَلَى ... لَاحِقِهِ وَالْعَكْسَ أَوْ صَحْبًا تَلَا)

(**أَقْسَامُ وَاوٍ مُفْرَدٍ عَشَرَةُ مَعْ وَاحِدٍ**) أي أحد عشر قسمًا بحسب ما صَحّ (**أَوْ خَمْسَةٍ**) أي خمسة عشر بحسب ما ذُكِر في النظم.

تنبيه:

عبارة الأصل: «الواو المفردة انتهى مجموع ما ذُكر من أقسامها إلى أحد عشر» انتهى، فاعترضه الدمامينيّ بأنه إن أراد بمجموع ما ذُكر ما ذَكره هنا، ففيه أنه ذكر خمسة عشر، وإن أراد مجموع ما ذُكر صوابًا، ففيه أنه ثمانية؛ لأنه أبطل من الخمسة عشر سبعة، وهي واو الصرف التي يُنصب المضارع بعدها، وواو «ربّ»، وواو الثمانية، والواو الداخلة على جملة النعت، وواو الإنكار، وواو التذكّر، والواو المبدلة من همزة الاستفهام، فما وجه قوله: أحد عشر.

وأجاب الشمنيّ بأن غرض المصنّف عدّ غير الواو التي يُنصب المضارع بعدها؛ لأنه قال فيها: الحقّ أنها للعطف، والواو التي للإنكار، والواو التي للتذكّر، والواو المبدلة من همزة الاستفهام؛ لأنه قال: الصواب أن لا تُعدّ هذه الثلاثة من أقسام الواو، وما عدا هذه الأربعة فهو أحد عشر، فلا

---

(١) «الجُوف» بضم الجيم، وسكون الواو: جمع أجوف، كحُمْر وأحمر.

(٢) «لسان العرب»١٤/٣.

إشكال. انتهى(١).

(**عَاطِفَةٌ**) خبر لمحذوف، أي أحدها كونها عاطفة (**لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ**) أي معناها أنها للجمع لا بقيد معيّة، ولا لاحقيّة، ولا سابقيّة (**وَ**) لذلك عطفت (**سَابِقًا عَلَى لاَحِقِهِ**) نحو قوله ﷻ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣] (**وَالْعَكْسَ**) بالنصب، أي عطفت العكس، أي لاحقًا على سابق، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: الآية ٢٦] الآية (**أَوْ صَحْبًا**) أي أو عطفت مصاحبًا، نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: الآية ١٥]، وقوله (**تَلاَ**) صفة لـ«صحبًا» أي تبعه في حكمه إيجابًا أو سلبًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الواو المفردة انتهى مجموع ما صحّ فيها إلى أحد عشر قسمًا، وأما جملة ما ذُكر من أقسامها فيصل إلى خمسة عشر كما سيأتي بيانه:

[**الأول**]: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه، وقد تقدّمت الأمثلة، وقد اجتمع الأخيران في قوله ﷻ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: الآية ٧]، فعلى هذا إذا قيل: «قام زيد وعمرو» احتمل ثلاثة معان، قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل. انتهى.

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب، أو تراخ، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: الآية ٧]، فإن الرد بُعَيدَ إلقائه في اليم، والإرسال على رأس أربعين سنة.

قال ابن هشام: وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد.

وتُعُقّب بأن هذا وهم منه؛ لأنّ الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة شيء واحد، وإنهما عبارة عن الماهيّة لا بقيد شيء، لا هي بقيد لا شيء، وأما قول الفقهاء: فرق بين الماء المطلق، وبين مطلق الماء، فهو اصطلاح طارىء، ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم، أي قوله: غير سديد، فالحقّ أن كلام هذا البعض سديد. والله تعالى أعلم.

(١) «حاشية الدسوقيّ» ٢/١٧.

وقول السِّيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قُطْرُب، والرَّبَعِيُّ، والفراء، وثعلب، وأبو عمر الزاهد(١)، وهشام، والشافعي(٢)، ونقل الإمام في «البرهان»(٣) عن بعض الحنفية أنها للمعية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما تنفرد به الواو عن سائر أحرف العطف، وهي خمسة عشر حكمًا، فقال:

٨٣٩- (بِالْخَمْسَةَ الْعَشَرَ حُكْمًا تَنْفَرِدْ ... عَنِ الْعَوَاطِفِ الَّتِي هُنَا تَرِدْ)

(**بِالْخَمْسَةَ الْعَشَرَ**) بتعريف الجزأين، وهو جائز (**حُكْمًا تَنْفَرِدْ**) أي الواو (**عَنِ الْعَوَاطِفِ الَّتِي هُنَا تَرِدْ**) أي عن سائر أحرف العطف التي تأتي في هذا الباب.

ثم أشار إلى الأول بقوله:

٨٤٠- (مَعْطُوفُهَا مُحْتَمِلُ الثَّلاَثَةِ ... مِنَ الْمَعَانِي السَّابِقَاتِ الثُّبَّتِ

٨٤١- وَبِاقْتِرَانِهَا لِـ«إِمَّا» وَلِـ«لاَ» ... إِذَا تَكَرَّرَتْ كَـ«لاَ حَوْلَ وَلاَ»

٨٤٢- كَذَا بِـ«لَكِنْ» ثُمَّ عَطْفِ السَّبَبِ ... يَحْتَاجُ لِلرَّبْطِ عَلَى مَا الأَجْنَبِي

٨٤٣- وَعَطْفِ عِقْدِهِمْ عَلَى النَّيِّفِ زِدْ ... عَطْفَ صِفَاتٍ ذَاتَ تَفْرِيقٍ تَرِدْ

٨٤٤- وَعَطْفِ مَا اسْتَحَقَّ لِلتَّثْنِيَةِ ... أَوْ جَمْعِهِ فِي شِعْرِ ذِي الْفَصَاحَةِ

(١) هو محمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب، لغويّ من أحفظ أهل عصره، له «شرح فصيح ثعلب»، وغريب «مسند أحمد»، وتفسير أسماء الشعراء، وغيرها، مات سنة (٣٤٥هـ).

(٢) قال الأمير: لا يكفي في نسبة هذا القول للشافعيّ مجرّد قوله بالترتيب في الوضوء؛ لأن له دليلًا آخر. انتهى.

قلت: ما قاله الأمير هو الحقّ، فإن الشافعيّ رحمه الله ما أخذ وجوب الترتيب في الوضوء من الواو فقط، بل من دليل آخر أقوى منه، وهو أنه ﷺ ما توضأ أصلًا إلا مرتبًا، فكل من وصف وضوءه ﷺ وصفه بالترتيب، ولم يوجد منه قول يخالف فعله، وفعله بيان لمجمل الآية، وما كان بيانًا لمجمل الواجب كان واجبًا، كما حقّقته في «شرح النسائي»، فراجعه تستفد. والله تعالى وليّ التوفيق.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الله الجوينيّ، وُلد في جُوين من أعمال نيسابور، ودرّس في الحرمين زمنًا، وهو إمام عصره في فقه الشافعيّ، و«البرهان» اسم كتاب له في أصول الفقه، توفيّ سنة (٤٧٨هـ).

٨٤٥ـ وَعَطْفِهَا مَا لَيْسَ قَدْ يَسْتَغْنِي ... مَتْبُوعُهُ كَـ«اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي»
٨٤٦ـ فَذَا يَدُلُّ عَدَمَ التَّرْتِيبِ ... لَهَا وَعَاشِرٌ مِنَ النَّصِيبِ
٨٤٧ـ عَطْفُ الَّذِي يَعُمُّ وَالعَكْسُ كَذَا ... وَعَطْفُ عَامِلٍ فَرِيدًا نُبِذَا
٨٤٨ـ وَعَطْفُهَا الشَّيْءَ عَلَى المُرَادِفِ ... وَاسْمًا ضَرُورَةً مُقَدَّمًا يَفِي
٨٤٩ـ وَعَطْفُ مَا جُرَّ عَلَى الجِوَارِ ... نِصْفُ ثَلَاثِينَ بِلَا إِنْكَارِ

(**مَعْطُوفُهَا مُحْتَمِلُ الثَّلَاثَةِ**) أي أحدها أن معطوفها محتمل للمعاني الثلاثة، فقوله (**مِنَ المَعَانِي السَّابِقَاتِ**) بيان للثلاثة، أي الترتيب، وعكسه، والمصاحبة، وقوله (**الثُّبَّتِ**) صفة ثانية لـ«المعاني»، وهو بضم الثاء المثلثة، وتشديد الموحّدة، جمع ثابتة، كما قال في «الخلاصة»:

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

وأشار إلى الثاني بقوله (**وَبِاقْتِرَانِهَا لِـ«إِمَّا»**) أي وتنفرد أيضًا بجواز اقترانها بـ«إما»، فلو قال: بـ«إما» بالباء لكان أولى؛ لأن اقترن إنما يتعدّى بالباء، لا باللام إلا على قول من يقول: إن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، وهو قول منتقدٌ، كما سيأتي في محلّه ـ إن شاء الله تعالى ـ ومثاله قوله ﷻ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ وإلى الثالث بقوله (**وَلِـ«لَا»**) أي بجواز اقترانها بـ«لا»، وقوله (**إِذَا تَكَرَّرَتْ**) عبارة الأصل «إن سُبقت بنفي»، وهي أولى؛ لأن التعبير بالتكرار يقتضي أن يكون النفي السابق بـ«لا»، لا بغيرها من أدوات النفي، كما مثل به حيث (**كَـ«لَا حَوْلَ وَلَا»**) وليس كذلك؛ إذ يجوز أن تقول: «ما قام زيد»، ولا عمرو، وأشار إلى الرابع بقوله (**كَذَا بِـ«لَكِنْ»**) أي كذا تختصّ بجواز اقترانها بـ«لكن»، نحو ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠]، وإلى الخامس بقوله (**ثُمَّ عَطْفِ السَّبَبِ**) بالجرّ عطفًا على «اقترانها»، أي تنفرد أيضًا بعطف المفرد السببيّ، وقوله (**يَحْتَاجُ لِلرَّبْطِ**) حال مقدّم على صاحبه، وهو «الأجنبيّ»، وهو ـ وإن منعه الجمهور ـ جائز عند جماعة، ومنهم ابن مالك، فقد قال في «الخلاصة»:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

أي لوروده عن العرب، كقوله [من الطويل]:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا ... إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ

فـ«هيمان»، و«صاديًا» حالان من الضمير المجرور بـ«إلي»، وهو الياء.

وقوله (**عَلَى مَا الأَجْنَبِي**) «ما» زائدة، والجار والمجرور متعلّق على «عطف»، والمعنى أنها تنفرد بعطف السببيّ على الأجنبي المحتاج إلى الربط، نحو «مررت برجلٍ قائم زيدٌ وأخوه»، وأشار إلى السادس بقوله (**وَعَطْفِ**) بالجرّ كسابقه (**عِقْدِهِمْ**) بكسر، فسكون: هي العشرات، والمئات، والألوف (**عَلَى النَّيِّفِ**) ـ بفتح النون، وتشديد الياء، ـ أي الزائد على العقد، أي وتنفرد أيضًا بعطف العِقْد على النيّف، نحو «هذا أحد وعشرون».

[**فائدة**]: قال في «القاموس»: النيّف ككيّس، وقد يُخفّف: الزيادة، أصله نَيْوِفٌ، يقال: عَشَرةٌ ونَيِّفٌ، وكلُّ ما زاد على العِقْد، فنيّفٌ إلى أن يبلغ العِقْد الثاني. انتهى. وقال في «المصباح»: النَّيْفُ -أي بفتح، فسكون ـ: الزيادة، والتثقيل أفصح، وفي «التهذيب»: وتخفيف النيّف عند الفصحاء لحنٌ، وقال أبو العبّاس: الذي حصّلناه من أقاويل حُذّاق البصريين والكوفيين أنّ النيّف من واحد إلى ثلاث، والبِضْع من أربع إلى تسع، ولا يقال: نيفٌ إلا بعد عِقْد، نحو عشرةٍ ونيِّفٍ، ومائة ونيّف، وألف ونيّف. انتهى.

وأشار إلى السابع بقوله (**زِدْ**) فعل أمر من الزيادة، أي على ما سبق مما انفردت به (**عَطْفَ صِفَاتٍ ذَاتِ**) بالجر صفة لـ«صفات» (**تَفْرِيقٍ تَرِدْ**) أي تجيء بعد موصوفها، والجملة صفة لـ«صفات» بعد صفة، ويحتمل أن يكون «ذات تفريق» حالًا من فاعل «ترد»، أي تجيء حال كونها متفرقة مع اجتماع موصوفها، كقوله: «على ربعين مسلوب وبالي»(1).

وأشار إلى الثامن بقوله (**وَعَطْفِ**) بالجرّ أيضًا، أو بالنصب عطفًا على مفعول «زد» (**مَا**) موصولة أي الذي (**اسْتَحَقَّ لِلتَّثْنِيَةِ أَوْ جَمْعِهِ**) أي عطف اسم حقّه أن يثنّى، أو يُجمع، إلا أنه اضطرّ الشاعر إلى تفريقه، وقوله (**فِي شِعْرِ ذِي الفَصَاحَةِ**) أي حال كونه واردًا في كلام العرب الفصيح، كالفرزدق، حيث يقول: «فقدان مثل محمد ومحمد»، وقول أبي نُواس: «يومًا ويومًا وثالثًا ويومًا».

(١) أي فـ«مسلوب»، و«بال» صفتان للربعين فأحدهما موصوف بكونه مسلوبًا، والثاني موصوف بكونه باليًا، وليس المراد أن كلا من الربعين مسلوب، وبال؛ للتنافي.

وأشار إلى التاسع بقوله: (وَعَطْفِهَا) إعرابه كسابقه (مَا) موصولة، أي الذي (لَيْسَ قَدْ يَسْتَغْنِي) عنه (مَتْبُوعُهُ، كَـ«اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي») أي فإن الاصطفاف لا يوجد إلا من اثنين، فأكثر، فتعيّن عطفه بالواو.

ثم أشار إلى ما يُستفاد من هذا المثال بقوله (فَذَا) أي هذا المثال (يَدُلُّ عَدَمَ التَّرْتِيبِ لَهَا) أي على عدم إفادتها الترتيب، ووجهه أنه لا يُعقل الاصطفاف إلا معًا، فدلّ على أنها لا تقتضي ترتيبًا، وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول: إنها تفيده ما لم تقم قرينة على خلافه، كما هنا. والله تعالى أعلم.

وإلى العاشر بقوله: (وَعَاشِرٌ مِنَ النَّصِيبِ) أي حظّ الواو الذي اختصّت به من بين أحرف العطف (عَطْفُ الَّذِي يَعُمُّ) أي عطف العامّ على الخاصّ، نحو قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ﴾ [نوح: الآية ٢٨] الآية.

وإلى الحادي عشر بقوله: (وَالْعَكْسُ كَذَا) أي مثله عطف الخاصّ على العامّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ الآية [الأحزاب: ٧].

وإلى الثاني عشر بقوله: (وَعَطْفُ عَامِلٍ) أي وكذا عطف عامل (فَرِيدًا) حال من نائب فاعل قوله: (نُبِذَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي حُذف ذلك العامل حال كونه وحده، يعني أن معموله باق مذكور في الكلام، والمعنى أنها مما تنفرد به أيضًا عطفها عاملًا محذوفًا بقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد، نحو قوله: «وزجّجن الحواجب والعيونا»، فعامل «العيونا» محذوف، أي وكحلن العيونا، وهو معطوف على «زجّجن»، ويجمعهما معنى التحسين.

وإلى الثالث عشر بقوله: (وَعَطْفُهَا الشَّيْءَ عَلَى الْمُرَادِفِ) برفع «عطف» عطفًا على «العكس»، وأي وكذا عطفها الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦].

وإلى الرابع عشر بقوله: (وَاسْمًا) بالنصب عطفا على «الشيء» (ضَرُورَةً) منصوب بنزع الخافض، أي لأجل ضرورة شعريّة (مُقَدَّمًا) أي على متبوعه، وهو حال من فاعل(يَفِي) صفة

لـ«اسمًا»، والمعنى أن مما تنفرد به أيضًا عطفها اسمًا مقدّمًا على متبوعه للضرورة، نحو قوله: «عليكِ ورحمةُ الله السلام»، والأصل «عليكِ السلامُ ورحمة الله»، إلا أنه المعطوف قُدّم للضرورة.

وإلى الخامس عشر بقوله: (وَعَطْفُ) إعرابه كسابقه (مَا) موصولة (جُرَّ) بالبناء للمفعول، أي عطفُ المجرور (عَلَى الْجِوَارِ) أي لأجل الجوار، كقراءة من خفض قوله ﷻ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: الآية ٦] على الجوار، على ما قيل.

وقوله: (نِصْفُ ثَلَاثِينَ بِلَا إِنْكَارِ) أي هذه الأحكام التي ذكرناها للواو، وقلنا إنها انفردت بها عن بقية أحرف العطف عددها نصفُ ثلاثين، أي خمسة عشر حكمًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الواو تنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكمًا:

[أحدها]: احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة.

[والثاني]: اقترانها بـ«إما»، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: الآية ٣].

[والثالث]: اقترانها بـ«لا» إن سُبقت بنفي، ولم تقصد المعية، نحو «ما قام زيد، ولا عمرو»؛ لتفيد أن الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ [سبأ: الآية ٣٧]، والعطفُ حينئذ من عطف الجُمَل عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهورُ أنه من عطف المفردات، وإذا فُقد أحدُ الشرطين امتنع دخولها، فلا يجوز نحو «قام زيد ولا عمرو»، وانما جاز ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: الآية ٧]؛ لأن في «غير» معنى النفي، وإنما جاز قوله [من البسيط]:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فَتىً فِي النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلَا حِيَلُ(١)

لأن المعنى لا فتى أحرزه، مثل قوله ﷻ: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ولا يجوز «ما اختصم زيد ولا عمرو»؛ لأنه للمعية لا غير، وأما قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا

(١) قوله: «أحرزه» أي جعله في حرز، وقوله: «من حتفه» أي موته، وقوله: «دُعْج» أي شديد السواد.

﴿ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢]، فـ«لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائد؛ لأمن اللبس.

[والرابع]: اقترانها بـ«لكن»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠] الآية.

[والخامس]: عطف المفرد السببيّ على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، كـ«مررت برجل قائم زيدٌ وأخوه»، ونحو «زيد قائم عمرو وغلامه»، وقولك في باب الاشتغال: «زيدًا ضربت عمرًا وأخاه».

[والسادس]: عطف العِقْد على النَّيِّف، نحو «أحدٌ وعشرون».

[والسابع]: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله [من الوافر]:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ ... عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

[والثامن]: عطف ما حَقُّه التثنية أو الجمع، نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا ... فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

وقولِ أبي نُوَاس [من الطويل]:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا ... وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

وهذا البيت يَتَساءل عنه أهلُ الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟.

والجواب ثمانية؛ لأن يومًا الأخيرَ رابعٌ، وقد وُصف بأن يوم التَّرَحُّل خامسٌ له، وحينئذ فيكون يوم التَّرَحُّل هو الثامنَ بالنسبة إلى أول يوم.

[والتاسع]: عطف مالا يُستغنَى عنه، كـ«اختصم زيد وعمرو»، و«اشترك زيد وعمرو»، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك «جلست بين زيد وعمرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب:

* .... بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ *

لا «فَحَوْمَلِ»، وأُجيب بأن التقدير بين نواحي الدخول، فهو كقولك: «جلست بين الزيدين، فالعمرين»، أو بأن الدَّخُول مشتمل على أماكن.

وتُشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو «سواء عليَّ أقمت أم قعدت»، فإنها عاطفة مالا يُستغنَى عنه.

[والعاشر، والحادي عشر]: عطف العام على الخاص، وبالعكس، فالأول نحو قوله ﷻ: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: الآية ٢٨]، والثاني نحو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: الآية ٧] الآية.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى»، كـ«مات الناسُ حتى الأنبياء»، و«قدِمَ الحجاج حتى المشاة»، فإنها عاطفة خاصًا على عامّ.

[والثاني عشر]: عطفُ عامل حُذف، وبَقِي معموله على عامل آخر مذكور، يجمعهما معنى واحد، كقوله [من الوافر]:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

أي وكَحَّلْنَ العيون، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد(١) لوَرَدَ «اشتريته بدرهم فصاعدا»، إذ التقدير فذهب الثمن صاعدًا.

[والثالث عشر]: عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦] الآية، ونحو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٥٧] الآية، ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: الآية ١٠٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم ذوو الأحلام والنهى»(٢)، وقول الشاعر [من الوافر]:

وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ ... وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنًا(٣)

---

(١) أي التقييد بقولنا: يجمعهما معنى واحد لوَرَدَ إلخ، حاصله أن الفاء في هذا المثال عطفت عاملًا حُذف، وهو «ذهب»، وبقي معموله، وهو «صاعدًا» على العامل الأخير، وهو «اشتريت»، لكن لمّا قُيِّد الأول بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال؛ إذ الاشتراء، وذهاب الثمن صاعدًا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل، فإنه يجمعهما أمر واحد، وهو التحسين. «الحاشية» ٢/١٩.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

(٣) قائله عديّ بن زيد العبادي قاله في قصة الزباء وغدرها بجذيمة، و«الراهشان»: العرقان الظاهران في الذراعين، والمعنى أنها قدّمت النطع من عروقه، وفصدتها، فغدرت به، ويروى «وقددت الأديم...» قدّدت: قطعت.

ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢]، فـ«لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائد؛ لأمن اللبس.

[والرابع]: اقترانها بـ«لكن»، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: الآية ٤٠] الآية.

[والخامس]: عطف المفرد السببيّ على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط، كـ«مررت برجل قائم زيدٌ وأخوه»، ونحو «زيد قائم عمرو وغلامه»، وقولك في باب الاشتغال: «زيدًا ضربت عمرًا وأخاه».

[والسادس]: عطف العِقْد على النَّيِّف، نحو «أحدٌ وعشرون».

[والسابع]: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها، كقوله [من الوافر]:

بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِينٍ ... عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي

[والثامن]: عطف ما حَقُّه التثنية أو الجمع، نحو قول الفرزدق [من الكامل]:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا ... فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ

وقولِ أبي نُوَاس [من الطويل]:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا ... وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

وهذا البيت يَتَساءل عنه أهلُ الأدب، فيقولون: كم أقاموا؟.

والجواب ثمانية؛ لأن يومًا الأخيرَ رابعٌ، وقد وُصف بأن يوم التَّرَحُّل خامسٌ له، وحينئذ فيكون يوم التَّرَحُّل هو الثامنَ بالنسبة إلى أول يوم.

[والتاسع]: عطف مالا يُستغنَى عنه، كـ«اختصم زيد وعمرو»، و«اشترك زيد وعمرو»، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك «جلست بين زيد وعمرو»، ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب:

* .... بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ *

لا «فَحَوْمَلِ»، وأُجيب بأن التقدير بين نواحي الدخول، فهو كقولك: «جلست بين الزيدين، فالعمرين»، أو بأن الدَّخُول مشتمل على أماكن.

وتُشاركها في هذا الحكم «أم» المتصلة في نحو «سواء عليَّ أقمت أم قعدت»، فإنها عاطفة مالا يُستغنَى عنه.

[والعاشر، والحادي عشر]: عطف العام على الخاص، وبالعكس، فالأول نحو قوله ﷻ: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: الآية ٢٨]، والثاني نحو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: الآية ٧] الآية.

ويشاركها في هذا الحكم الأخير «حتى»، كـ«مات الناسُ حتى الأنبياء»، و«قَدِمَ الحجاج حتى المشاة»، فإنها عاطفة خاصًا على عامّ.

[والثاني عشر]: عطفُ عامل حُذف، وبَقِي معموله على عامل آخر مذكور، يجمعهما معنى واحد، كقوله [من الوافر]:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ... وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

أي وكَحَّلْنَ العيون، والجامع بينهما التحسين، ولولا هذا التقييد(١) لوَرَدَ «اشتريته بدرهم فصاعدا»، إذ التقدير فذهب الثمن صاعدًا.

[والثالث عشر]: عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: الآية ٨٦] الآية، ونحو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٥٧] الآية، ونحو: ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: الآية ١٠٧]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ليلني منكم ذوو الأحلام والنهى»(٢)، وقول الشاعر [من الوافر]:

وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ ... وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا(٣)

---

(١) أي التقييد بقولنا: يجمعهما معنى واحد لَوَرَدَ إلخ، حاصله أن الفاء في هذا المثال عطفت عاملًا حُذف، وهو «ذهب»، وبقي معموله، وهو «صاعدًا» على العامل الأخير، وهو «اشتريت»، لكن لمّا قُيّد الأول بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال؛ إذ الاشتراء، وذهاب الثمن صاعدًا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف الترجيج والتكحيل، فإنه يجمعهما أمر واحد، وهو التحسين. «الحاشية»٢/١٩.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه».

(٣) قائله عديّ بن زيد العبادي قاله في قصة الزباء وغدرها بجذيمة، و«الراهشان»: العرقان الظاهران في الذراعين، والمعنى أنها قدّمت النطع من عروقه، وفصدتها، فغدرت به، ويروى «وقددت الأديم...» قدّدت: قطعت.

وزعم بعضهم أن الرواية كَذِبًا مُبِينًا، فلا عطف ولا تأكيد، ولك أن تُقدِّر «الأحلام» في الحديث جمع حُلُم ـ بضمتين ـ فالمعنى: ليلني البالغون العقلاء.

وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في «أو»، وأن منه قوله ﷻ: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: الآية ١١٢] الآية.

[والرابع عشر]: عطف المقدم على متبوعه للضرورة، كقوله [من الوافر]:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

[والخامس عشر]: عطفُ المخفوض على الجوار، كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟﴾ [المائدة: الآية ٦] فيمن خَفَضَ الأرجل، وفيه بحث سيأتي، إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم.

ولما زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة معنى مطلق الجمع، أشار إلى ذلك بقوله:

٨٥٠ـ (قَدْ تَخْرُجُ الْوَاوُ بِجَمْعٍ مُطْلَقِ ... لِأَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ فَحَقِّقِ

٨٥١ـ كَمِثْلِ «أَوْ» مُفِيدَةَ التَّقْسِيمِ أَوْ ... إِبَاحَةٍ كَذَاكَ تَخْيِيرًا رَوَوْا)

(**قَدْ تَخْرُجُ الْوَاوُ بِجَمْعٍ مُطْلَقِ**) أي عن إفادة مطلق الجمع، فالباء بمعنى «عن»، كما في قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: الآية ٥٩] (**لِأَوْجُهٍ ثَلَاثَةٍ**) متعلق بـ«تخرج» أي إلى ثلاثة أوجه (**فَحَقِّقِ**) أي حقّق هذه الثلاثة باستماع ما يأتي، ثم أشار إلى الوجه الأول بقوله (**كَمِثْلِ «أَوْ» مُفِيدَةَ التَّقْسِيمِ**) نحو «الكلمة اسم، وفعل، وحرف»، وإلى الثاني بقوله (**أَوْ إِبَاحَةٍ**) بالجرّ عطفًا على «التقسيم»، و«أو» بمعنى الواو، أي ومفيدة للإباحة، نحو «جالس الحسن وابن سيرين»، وإلى الثالث بقوله (**كَذَاكَ تَخْيِيرًا رَوَوْا**) يعني أن ثالث الأوجه أن تكون بمعنى «أو» في التخيير، كقوله: «فاختر لها الصبر والبكا»، أي أو البكاء.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:

[أحدها]: أن تستعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أقسام: (**أحدها**): أن تكون بمعناها في التقسيم، كقولك: «الكلمة اسم وفعل وحرف»، وقوله [من الطويل]:

* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

ومِمن ذكر ذلك ابن مالك في «التحفة»، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو.

(**والثاني**): أن تكون بمعناها(١) في الإباحة، قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: «جالس الحسن وابن سيرين»، أي أحدهما، وأنه لهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: الآية ١٩٦]، بعد ذكر ثلاث وسبعة؛ لئلا يُتَوَهَّم إرادة الإباحة، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل: «جالس الحسن وابن سيرين» كان أمرًا بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بـ«أو».

قلت: هكذا قرّر ابن هشام رحمه الله، والذي عندي أن ما قاله الزمخشريّ أظهر؛ لظهور مُتَمسَّكه. والله تعالى أعلم.

(**والثالث**): أن تكون بمعناها(٢) في التخيير، قاله بعضهم في قوله [من الطويل]:

وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَا ... فَقُلْتُ الْبُكَا أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي

قال: معناه أو البكاء؛ إذ لا يجتمع مع الصبر، ونقول: يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكاء، أي أحدهما، ثم حذَفَ «مِنْ» كما في قوله ﷻ: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٥]، ويؤيده أن أبا علي القالي(٣) رواه بـ«من»، وقال الشاطبي رحمه الله في «باب البسملة»: «وَصِلْ وَاسْكُتَنْ»، فقال شارحو كلامه: المراد التخيير، ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قِبَل الواو، بل من جهة أن المعنى: وَصِلْ إن شئت، واسكتن إن شئت، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازًا.

(١) أي بمعنى «أو».

(٢) أي بمعنى «أو».

(٣) هو إسماعيل بن القاسم، تعلم في بغداد، ثم رحل إلى الأندلس، واتصل بعبد الرحمن الناصر، وكان من أحفظ أهل عصره للغة والشعر، له «النوادر» المعروف بـ«أمالي القالي»، و«البارع»، و«الأمثال»، وغيرها، مات سنة (٣٥٦هـ).

٨٥٢- (وَالثَّانِ كَوْنُهَا كَبَاءِ الْجَرِّ   شَاةً وَدِرْهَمًا مِثَالٌ فَادْرِ

٨٥٣- كَلَامَ تَعْلِيلٍ يُؤَدَّى الثَّالِثُ   وَرَدُّهَا إِلَى الصَّوَابِ حَدَّثُوا)

(**وَالثَّانِ كَوْنُهَا كَبَاءِ الْجَرِّ**) مما خرجت فيه الواو عن مطلق الجمع أن تكون بمعنى باء الجرّ (**شَاةً وَدِرْهَمًا مِثَالٌ فَادْرِ**) يعني أن مثاله قولهم: «بعت شاةً ودرهمًا»، أي بدهم.

(**كَلَامَ تَعْلِيلٍ يُؤَدَّى الثَّالِثُ**) يعني أن الثالث مما قيل: إنها خرجت فيه أيضًا كونها بمعنى لام التعليل، كما حملوا عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة، نحو قوله عَجَلَّ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، فقوله: «يؤدّى» بالبناء للمفعول، و«الثالث» نائب فاعله، وقوله (**وَرَدُّهَا إِلَى الصَّوَابِ حَدَّثُوا**) أي ردّ المحققون هذه المسألة، وقالوا: إن الصواب أن تكون هذه الواوات للمعيّة، لا للتعليل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني أن تكون الواو بمعنى باء الجر، كقولهم: «أنتَ أعلَمُ ومالُكَ»، و«بعت الشاء شاةً ودرهمًا»، قاله جماعة، وهو ظاهر، والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخَارَزَنْجِيّ(١)، وحَمَلَ عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة، في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤-٣٥]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، وقوله: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي.

٨٥٤- (وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ مِنْ وَاوِ الْعَرَبْ   وَاوَانِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدُ انْتَسَبْ

٨٥٥- وَاوُ مُضَارِعٍ لِلِاسْتِئْنَافِ   إِذَا بِرَفْعِهِ لَدَيْهِمْ وَافِي

٨٥٦- لَا تَأْكُلِ الْحُوتَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنْ   وَالثَّانِ وَاوُ الْحَالِ بِالِاسْمِ اقْتَرَنْ

(١) هو أحمد بن محمد البستي، عالم بالأدب، واللغة، له تكملة «كتاب العين»، وشرح أبيات أدب الكاتب، توفي سنة (٣٤٨هـ). و«الخَارَزَنْجِي» بخاء معجمة، فألف، فراء مهملة مفتوحة، فزاي معجمة مفتوحة، وسكون نون، وكسر جيم: نسبة لخارزنج بلدة. «الحاشية» ٢/٢١.

٨٥٧- بِوَاوِ الِابْتِدَا تُسَمَّى وَبِإِذْ   قَدْ قُدِّرَتْ عَنْ سِيبَوَيْهِ إِذْ أُخِذْ

(**وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ**) أي مما قيل: إنها خرجت فيه أيضًا عن مطلق الجمع، وهو مبتدأ، وقوله (**مِنْ وَاوِ الْعَرَبِ**) نسبها إليهم لأن البحث في لغتهم، وقوله: (**وَاوَانِ**) خبر المبتدإ، وقوله: (**يَرْتَفِعُ**) جملة في محلّ رفع صفة لـ«واوان» (**مَا**) موصولة فاعل بـ«يرتفع» (**بَعْدُ**) بالبناء على الضمّ، أي بعدهما (**انْتَسَبْ**) صلة «ما»، أي الواوان اللذان يرتفع ما أتي بعدهما، وهما نوعان: إحداهما (**وَاوُ مُضَارِعٍ**) أي الواو التي دخلت على الفعل المضارع (**لِلِاسْتِئْنَافِ**) أي لإفادة أن ما بعدها مستأنف، وذلك (**إِذَا بِرَفْعِهِ لَدَيْهِمْ وَافِي**) أي إذا كان ذلك المضارع الواقع بعد الواو مرفوعًا، نحو (**لَا تَأْكُلِ الْحُوتَ**) أي السمك (**وَتَشْرَبُ اللَّبَنْ**) أي برفع «تشرب» (**وَالثَّانِ**) أي من الواوين (**وَاوُ الْحَالِ بِالِاسْمِ**) بقطع الهمزة للوزن (**اقْتَرَنْ**) أي الواو التي دخلت على الجملة الاسميّة الواقعة حالًا (**بِوَاوِ الِابْتِدَا تُسَمَّى**) أي تسمى هذه الواو واو الابتداء؛ لدخولها على المبتدإ (**وَبِإِذْ قَدْ قُدِّرَتْ**) أي قُدرت هذه الواو بـ«إذ» من حيث كونها قيدًا للفعل السابق (**عَنْ سِيبَوَيْهِ إِذْ أُخِذْ**) أي لأن هذا منقول عن سيبويه.

ومعنى هذه الأبيات بإيضاح أن الثاني، والثالث من أقسام الواو التي قيل: إنها خرجت عن مطلق الجمع واوان يرتفع ما بعدهما:

[(**إحداهما**): واو الاستئناف، نحو قوله عَجَلَّ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [الحج: الآية ٥] الآية، ونحو: «لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبن» فيمن رفع، ونحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: الآية ١٨٦] الآية، فيمن رفع أيضًا، ونحو قوله عَجَلَّ: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية ٢٨٢] الآية؛ إذ لو كانت واو العطف لا نتصب ﴿وَنُقِرُّ﴾ [الحج: ٥]، ولا نتصب أو انجزم «تشرب»، وانجزم ﴿وَيَذَرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، كما قرأ الآخرون، وللَزِم عطف الخبر على الأمر، وقال الشاعر [من الطويل]:

عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى   قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

وهذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكا في النفي، فيلزم التناقض، وكذلك قولهم: «دَعْني، ولا أعودُ»؛ لأنه لو نصب كان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي، وتركي لما تنهاني عنه،

وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة، إنما هو في الحال، فإذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال، لم يحصل غرض المؤدب، ولو جُزِم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـ«لا» على أن تُقدَّر ناهية، ويردُّه أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود؛ إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: أنا أنهاه وهو يفعل، ولا تقول: أنا لا أفعل وأنا أفعل معًا.

(والثانية): واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو «جاء زيد والشمس طالعة»، وتسمى واو الابتداء، ويُقدِّرها سيبويه والأقدمون بـ«إذ»، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ«إذا»؛ لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية، ووَهِمَ أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَآيِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤]، فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، وسبقه إلى ذلك مكيّ، وزاد عليه، فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ». انتهى. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف، فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

ولو قُدِّرت للعطف لانقلب المدح ذما.

وإذا سُبِقت بجملة حالية احتملت عند من يُجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية، نحو قوله ﷻ: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٦] الآية. والله تعالى أعلم.

٨٥٨- وَرَابِـعٌ وَخَـامِـسٌ وَاوَانِ قَـدْ ... يَـنْـتَـصِـبُ الـتَّـالِـيـهِـمَـا إِذَا وَرَدْ

٨٥٩- كَسِرْتُ وَالنِّيلَ وَمَا النَّصْبُ بِهَا ... إِلاَّ لَدَى بَعْضٍ فَكُنْ مُنْتَبِهَا

٨٦٠- وَالثَّانِ وَاوٌ مَعْ مُضَارِعٍ عُطِفْ ... عَلَى صَرِيحِ الاسْمِ مَنْصُوبًا عُرِفْ

(وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ) من الواو التي قيل: إنها خرجت عن أصلها **(وَاوَانِ قَدْ يَنْتَصِبُ التَّالِيهِمَا)**

أي الواقع بعدهما اسمًا، أو فعلًا مضارعًا **(إِذَا وَرَدْ)** أي إذا أَتَى في الكلام **(كَسِرْتُ وَالنِّيلَ)** بالنصب على أن الواو واو المعيّة **(وَمَا النَّصْبُ بِهَا)** أي ليس نصب الاسم بهذه الواو، وإنما هو بما تقدّمها من الفعل أو شبهه **(إِلاَّ لَدَى بَعْضٍ)** أي إلا عند بعض النحاة، وهو الجرجانيّ، فإنه قال: إنها الناصب **(فَكُنْ مُنْتَبِهَا)** أي كن مستيقظًا لمعرفة حقائق، ودقائق علم النحو، وهذه هي الواو الخامسة، وأشار إلى السادسة بقوله: **(وَالثَّانِ وَاوٌ مَعْ مُضَارِعٍ عُطِفْ)** أي ذلك المضارع **(عَلَى صَرِيحِ الاسْمِ)** من إضافة الصفة للموصوف، أي على الاسم الصريح، وقوله: **(مَنْصُوبًا)** حال من مضارع، أي حال كونه منصوبًا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٢]، وقوله: **(عُرِفْ)** بالبناء للمفعول، صفة لـ«منصوبًا»، أو مستأنف،أي هذا معروف لدى النحاة.

ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

وَالـثَّـانِ وَاوٌ لِمُضَـارِعٍ نُـصِـبْ ... عَلَى صَرِيحِ الاسْمِ عَطْفُهُ ارْتُكِبْ

والمعنى بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع، والخامس من الواو التي قيل: خرجت عن أصلها واوان ينتصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه، كـ«سرتُ والنيلَ»، وليس النصب بها خلافًا للجرجاني، ولم يأت في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧١] الآية، في قراءة السبعة: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ [يونس: الآية ٧١] بقطع الهمزة، ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: الآية ٧١] بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مُفردًا على مفرد بتقدير مضاف، أي وأمر شركائكم، أو جملةً على جملة بتقدير فعل، أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين أن «أجمع» لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أَجْمَعُوا على قول كذا، بخلاف «جمع» فإنه مشترك بدليل قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ [طه: الآية ٦٠] الآية، وقوله: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهُمَزة: الآية ٢]، ويقرأ ﴿فاجمعوا﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاءُ عطفًا على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول كقوله [من الوافر]:

وهذا باطل؛ لأن طلبه لترك العقوبة، إنما هو في الحال، فإذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال، لم يحصل غرض المؤدب، ولو جُزِم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـ«لا» على أن تُقَدَّر ناهية، ويردُّه أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود؛ إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود، بخلاف العود والإخبار بعدمه، ويوضحه أنك تقول: أنا أنهاه وهو يفعل، ولا تقول: أنا لا أفعل وأنا أفعل معًا.

(والثانية): واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو «جاء زيد والشمس طالعة»، وتسمى واو الابتداء، ويُقَدِّرها سيبويه والأقدمون بـ«إذ»، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن «إذ» كذلك، ولم يقدرها بـ«إذا»؛ لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية، ووَهِمَ أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤]، فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى «إذ»، وسبقه إلى ذلك مكيّ، وزاد عليه، فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى «إذ». انتهى. والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد بالابتداء الاستئناف، فقولهما سواء.

ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله [من الطويل]:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

ولو قُدِّرت للعطف لانقلب المدح ذما.

وإذا سُبِقت بجملة حالية احتملت عند من يُجيز تعدد الحال العاطفةَ والابتدائيةَ، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [البقَرَة: الآية ٣٦] الآية. والله تعالى أعلم.

٨٥٨ـ (وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ وَاوَانِ قَدْ ... يَنْتَصِبُ التَّالِيهِمَا إِذَا وَرَدْ

٨٥٩ـ كَسِرْتُ وَالنِّيلَ وَمَا النَّصْبُ بِهَا ... إِلاَّ لَدَى بَعْضٍ فَكُنْ مُنْتَبِهَا

٨٦٠ـ وَالثَّانِ وَاوٌ مَعْ مُضَارِعٍ عُطِفْ ... عَلَى صَرِيحِ الاسْمِ مَنْصُوبًا عُرِفْ

(وَرَابِعٌ وَخَامِسٌ) من الواو التي قيل: إنها خرجت عن أصلها **(وَاوَانِ قَدْ يَنْتَصِبُ التَّالِيهِمَا)**

أي الواقع بعدهما اسمًا، أو فعلًا مضارعًا **(إِذَا وَرَدْ)** أي إذا أَتَى في الكلام **(كَسِرْتُ وَالنِّيلَ)** بالنصب على أن الواو واو المعيّة **(وَمَا النَّصْبُ بِهَا)** أي ليس نصب الاسم بهذه الواو، وإنما هو بما تقدّمها من الفعل أو شبهه **(إِلاَّ لَدَى بَعْضٍ)** أي إلا عند بعض النحاة، وهو الجرجانيّ، فإنه قال: إنها الناصب **(فَكُنْ مُنْتَبِهَا)** أي كن مستيقظًا لمعرفة حقائق، ودقائق علم النحو، وهذه هي الواو الخامسة، وأشار إلى السادسة بقوله: **(وَالثَّانِ وَاوٌ مَعْ مُضَارِعٍ عُطِفْ)** أي ذلك المضارع **(عَلَى صَرِيحِ الاسْمِ)** من إضافة الصفة للموصوف، أي على الاسم الصريح، وقوله: **(مَنْصُوبًا)** حال من مضارع، أي حال كونه منصوبًا، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٢]، وقوله: **(عُرِفْ)** بالبناء للمفعول، صفة لـ«منصوبًا»، أو مستأنف،أي هذا معروف لدى النحاة.

ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

وَالثَّانِ وَاوٌ لِمُضَارِعٍ نُصِبْ ... عَلَى صَرِيحِ الاسْمِ عَطْفُهُ ارْتُكِبْ

والمعنى بمعناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع، والخامس من الواو التي قيل: خرجت عن أصلها واوان ينتصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه، كـ«سرتُ والنيلَ»، وليس النصب بها خلافًا للجرجاني، ولم يأت في التنزيل بيقين، فأما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يُونس: الآية ٧١] الآية، في قراءة السبعة: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ [يُونس: الآية ٧١] بقطع الهمزة، ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يُونس: الآية ٧١] بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مُفردًا على مفرد بتقدير مضاف، أي وأمر شركائكم، أو جملةً على جملة بتقدير فعل، أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين أن «أجمع» لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، كقولك: أَجْمَعُوا على قول كذا، بخلاف «جمع» فإنه مشترك بدليل قوله: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾ [طٰه: الآية ٦٠] الآية، وقوله: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهُمَزة: الآية ٢]، ويقرأ ﴿فاجمعوا﴾ بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاءُ عطفًا على الواو للفصل بالمفعول.

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول، فالأول كقوله [من الوافر]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والثاني شرطه أن يتقدم الواوَ نفيٌ أو طلب، وسَمَّى الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بها خلافًا لهم، ومثالها قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤٢] ، وقوله [من الكامل]:

* لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس والسابع فقال:

٨٦١- (وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ وَاوَانِ قَدْ ... يَنْجَرُّ تَالٍ لَهُمَا فَذَا اطَّرَدْ

٨٦٢- إِحْدَاهُمَا فِي مُظْهَرٍ وَاوُ الْقَسَمْ ... وَالْحَذْفُ فِي مُعَلَّقٍ لَهَا انْحَتَمْ

٨٦٣- وَإِنْ بِوَاوٍ بَعْدَهَا اسْمٌ عُطِفَا ... فَلَيْسَ غَيْرُ الْعَطْفِ جَائِزًا وَفَى

٨٦٤- وَالثَّانِ وَاوُ رُبَّ فِي الْمُنْكَرِ ... عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ

٨٦٥- وَصَحَّ أَنَّهَا لِعَطْفٍ وَالْعَمَلْ ... لِرُبَّ مَحْذُوفًا فَذَا رَأْيُ فَضَلْ

٨٦٦- وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ وَالْمُبَرِّدُ ... لأَنَّهَا تُبْدَأُ بِهَا الْقَصَائِدُ)

(**وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ**) أي من الواو التي خرجت عن أصلها على ما قيل(**وَاوَانِ قَدْ يَنْجَرُّ تَالٍ لَهُمَا**) أي الاسم الذي أتى بعدهما (**فَذَا**) أي فهذا النوع (**اطَّرَدْ**) أي كثر في استعمال العرب له، أو استقام من اطّرد الأمرُ: أي تبع بعضه بعضًا، أو استقام، قاله في «القاموس» .(**إِحْدَاهُمَا**) أي إحدى الواوين، مبتدأ خبره «واو»، وقوله: (**فِي مُظْهَرٍ**) حال منه، أي حال كونه واقعًا في اسم ظاهر، أي فلا تدخل في المضمر(**وَاوُ الْقَسَمْ**) نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التّين: الآية ١] (**وَالْحَذْفُ فِي مُعَلَّقٍ**) بفتح اللام بصيغة اسم المفعول (**لَهَا**) أي لهذه الواو (**انْحَتَمْ**) أي وجب، يعني أنها لا تتعلّق إلا بمحذوف، فقوله: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التّين: الآية ١] متعلّق بمحذوف وجوبًا، أي أُقْسِمُ .(**وَإِنْ بِوَاوٍ بَعْدَهَا اسْمٌ عُطِفَا**) بألف الإطلاق، أي إن عطف اسم بعد واو القسم (**فَلَيْسَ غَيْرُ الْعَطْفِ جَائِزًا وَفَى**) أي فلا يجوز أن تكون الواو الثانية إلا واو العطف؛ لأننا لو جعلناها للقسم لاحتاج

الثاني أيضًا إلى جواب.

(**وَالثَّانِ**) من الواوين الذين ينجرّ ما بعدهما (**وَاوُ رُبَّ**) وقوله (**فِي الْمُنَكَّرِ**) حال، أي حال كونها كائنة في المنكّر، يعني أنها لا تدخل إلا على النكرة (**عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ**) يعني أنها أيضًا لا تتعلّق إلا بعامل مؤخّر، وقوله: (**وَصَحَّ أَنَّهَا لِعَطْفٍ**) أشار به إلى أن هذه الواو واو العطف، فلم تخرج عن أصل معناها، وهو مطلق الجمع، كما زُعم (**وَالْعَمَلْ**) أي عمل الجرّ في الاسم الذي بعدها (**لِرُبَّ مَحْذُوفًا**) يعني أن الجارّ للاسم هي ربّ المحذوفة، لا الواو (**فذا رأي فضل**) أي فهذا الرأي رأي ذو فضل؛ لقوة حجته، وفي نسخة بدله: «فذا رأيُ الأُوَل» بضم الهمزة، وفتح الواو، أي رأي المتقدّمين من النحاة (**وَخَالَفَ الْكُوفِيُّ**) أفرده بتأويل الفريق، أي خالف علماء الكوفة (**وَالْمُبَرِّدُ**) من البصريين، أي فقالوا: إن الواو هي الجارّة، ثم ذكر حجتهم فقال: (**لأَنَّهَا تُبْدَأْ**) بسكون الهمزة للوزن، وكان الأولى قلبها ألفًا كما لا يخفى (**بِهَا الْقَصَائِدُ**) وجه استدلالهم به أنه لو كانت الواو للعطف لتقدّم ما يُعطف عليه، ولم يوجد ذلك، وأجيب بأنه يجوز تقديره، كأن يقال في قوله: «وقاتم الأعماق»: الأصل وربّ هول اقتحمته، وقاتم إلخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السادس، والسابع من الواو التي زُعم أنها خرجت عن أصلها واوان ينجرّ ما بعدهما:

إحداهما: واو القسم، ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: الآية ٢] ، فإن تلتها واو أخرى، نحو ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التّين: الآية ١] فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو «رُبَّ »، كقوله [من الطويل]:

* وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *

ولا تدخل إلا على منكر، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بـ«رُبَّ» محذوفة خلافًا للكوفيين، والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة [من الرجز]:

* وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ *

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والثاني شرطه أن يتقدم الواوَ نفيٌ أو طلب، وسَمَّى الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بها خلافًا لهم، ومثالها قوله ﷻ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: الآية ١٤٢]، وقوله [من الكامل]:

* لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس والسابع فقال:

٨٦١- (وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ وَاوَانِ قَدْ   يَنْجَرُّ تَالٍ لَهُمَا فَذَا اطَّرَدْ
٨٦٢- إِحْدَاهُمَا فِي مُظْهَرٍ وَاوُ الْقَسَمْ   وَالْحَذْفُ فِي مُعَلَّقٍ لَهَا انْحَتَمْ
٨٦٣- وَإِنْ بِوَاوٍ بَعْدَهَا اسْمٌ عُطِفَا   فَلَيْسَ غَيْرُ الْعَطْفِ جَائِزًا وَفَى
٨٦٤- وَالثَّانِ وَاوُ رُبَّ فِي الْمُنَكَّرِ   عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ
٨٦٥- وَصَحَّ أَنَّهَا لِعَطْفٍ وَالْعَمَلْ   لِرُبَّ مَحْذُوفًا فَذَا رَأْيُ فَضَلْ
٨٦٦- وَخَالَفَ الْكُوفِي وَالْمُبَرِّدُ   لأَنَّهَا تُبْدَأُ بِهَا الْقَصَائِدُ)

(وَسَادِسٌ وَسَابِعٌ) أي من الواو التي خرجت عن أصلها على ما قيل(وَاوَانِ قَدْ يَنْجَرُّ تَالٍ لَهُمَا) أي الاسم الذي أتى بعدهما (فَذَا) أي فهذا النوع (اطَّرَدْ) أي كثر في استعمال العرب له، أو استقام من اطّرد الأمرُ: أي تبع بعضه بعضًا، أو استقام، قاله في «القاموس». (إِحْدَاهُمَا) أي إحدى الواوين، مبتدأ خبره «واو»، وقوله: (فِي مُظْهَرٍ) حال منه، أي حال كونه واقعًا في اسم ظاهر، أي فلا تدخل في المضمر(وَاوُ الْقَسَمْ) نحو قوله ﷻ: ﴿وَالتِّينِ﴾ [التين: الآية ١] (وَالْحَذْفُ فِي مُعَلَّقٍ) بفتح اللام بصيغة اسم المفعول (لَهَا) أي لهذه الواو (انْحَتَمْ) أي وجب، يعني أنها لا تتعلّق إلا بمحذوف، فقوله: ﴿وَالتِّينِ﴾ [التين: الآية ١] متعلّق بمحذوف وجوبًا، أي أُقْسِمُ .(وَإِنْ بِوَاوٍ بَعْدَهَا اسْمٌ عُطِفَا) بألف الإطلاق، أي إن عطف اسم بعد واو القسم (فَلَيْسَ غَيْرُ الْعَطْفِ جَائِزًا وَفَى) أي فلا يجوز أن تكون الواو الثانية إلا واو العطف؛ لأننا لو جعلناها للقسم لاحتاج

الثاني أيضًا إلى جواب.

(وَالثَّانِ) من الواوين الذين ينجرّ ما بعدهما (وَاوُ رُبَّ) وقوله (فِي الْمُنَكَّرِ) حال، أي حال كونها كائنة في المنكّر، يعني أنها لا تدخل إلا على النكرة (عَامِلُهَا مَاضٍ مَعَ التَّأَخُّرِ) يعني أنها أيضًا لا تتعلّق إلا بعامل مؤخّر، وقوله: (وَصَحَّ أَنَّهَا لِعَطْفٍ) أشار به إلى أن هذه الواو واو العطف، فلم تخرج عن أصل معناها، وهو مطلق الجمع، كما زُعم (وَالْعَمَلْ) أي عمل الجرّ في الاسم الذي بعدها (لِرُبَّ مَحْذُوفًا) يعني أن الجارّ للاسم هي ربّ المحذوفة، لا الواو (فذا رأي فضل) أي فهذا الرأي رأي ذو فضل؛ لقوة حجته، وفي نسخة بدله: «فذا رأيُ الأُوَل» بضم الهمزة، وفتح الواو، أي رأي المتقدّمين من النحاة (وَخَالَفَ الْكُوفِي) أفرده بتأويل الفريق، أي خالف علماء الكوفة (وَالْمُبَرِّدُ) من البصريين، أي فقالوا: إن الواو هي الجارّة، ثم ذكر حجتهم فقال: (لأَنَّهَا تُبْدأْ) بسكون الهمزة للوزن، وكان الأولى قلبها ألفًا كما لا يخفى (بِهَا الْقَصَائِدُ) وجه استدلالهم به أنه لو كانت الواو للعطف لتقدّم ما يُعطف عليه، ولم يوجد ذلك، وأجيب بأنه يجوز تقديره، كأن يقال في قوله: «وقاتم الأعماق»: الأصل وربّ هول اقتحمته، وقاتم إلخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السادس، والسابع من الواو التي زُعم أنها خرجت عن أصلها واوان ينجرّ ما بعدهما:

إحداهما: واو القسم، ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو قوله ﷻ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: الآية ٢]، فإن تلتها واو أخرى، نحو ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: الآية ١] فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب.

الثانية: واو «رُبَّ»، كقوله [من الطويل]:

* وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *

ولا تدخل إلا على منكر، ولا تتعلق إلا بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بـ«رُبَّ» محذوفة خلافًا للكوفيين، والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها، كقول رؤبة [من الرجز]:

* وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ *

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم(١)، ويوضح كونها عاطفةً أن واو العطف لا تدخل عليها، كما تدخل على واو القسم، قال [من الطويل]:

وَوَاللهِ لَوْلاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... وَلاَ كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ(٢)

ثم ذكر الثامن، فقال:

٨٦٧- (وَثَامِنٌ وَاوٌ وُجُودُهَا عَدَمْ ... أَثْبَتَهَا أَئِمَّةٌ ذَوُو هِمَمْ)

(وَثَامِنٌ) من الواو التي ذُكر أنها خرجت من الأصل(**وَاوٌ وُجُودُهَا عَدَمْ)** أي دخولها في الكلام مثل خروجها؛ لكونها زائدة **(أَثْبَتَهَا أَئِمَّةٌ ذَوُو هِمَمْ)** أي همم عالية، فالتنوين للتعظيم، ففيه تقوية لهذا القول، وتصويب له.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثامن واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة، وحُمِل على ذلك قوله ﷻ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ الآية بدليل الآية الأخرى، وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزمر: الآية ٧١]، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي كان كيت وكيت، وكذا البحث في قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ الآية [الصافات: ١٠٣ - ١٠٤]، الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول، أو هما عاطفتان، والجواب محذوف على القول الثاني، والزيادة ظاهرة في قوله [من الطويل]:

فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ ... حِفَاظًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي

وقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي المَجَالِسِ كُلِّهَا ... فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي

ثم ذكر التاسع فقال:

٨٦٨- (وَتَاسِعٌ وَاوٌ لَدَيْهِمْ مُتَّهَمْ ... أَثْبَتَهَا مَنْ نَالَهُ ضُعْفُ القَدَمْ

(١) كأنه قال: وربَّ هول اقتحمت، وقاتم.
(٢) «عبيد» بالتصغير، و«مُشرِق» باسم الفاعل ابنا الشاعر.

٨٦٩- هِيَ الَّتِي تُنْسَبُ لِلثَّمَانِيَهْ ... وَجَعَلُوا الآرَاءَ فِيهَا وَاهِيَهْ)

(وَتَاسِعٌ) من الواو التي زُعم أنها خرجت من الأصل **(وَاوٌ لَدَيْهِمْ مُتَّهَمْ)** أي متهم صحته، بمعنى أنه لم يصحّ نقله عن المحقّقين، وإنما **(أَثْبَتَهَا)** أنثها، مع تذكير «متهم»؛ لجواز ذلك في مثله باعتبار اللفظ، والكلمة، وقوله: **(مَنْ نَالَهُ ضُعْفُ القَدَمْ)** فاعل «أثبتها»، أي من أصابه ضعف القدم العلميّ، يعني أنه ليس من الراسخين في علم النحو **(هِيَ الَّتِي تُنْسَبُ لِلثَّمَانِيَهْ)** أي يقال لها: واو الثمانية؛ لوقوعها بعد ثمانية **(وَجَعَلُوا الآرَاءَ فِيهَا وَاهِيَهْ)** أي ضعيفة، والصواب عدم ثبوتها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن التاسع هي واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء، كالحريريّ، ومن النحويين الضعفاء، كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا، قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذانًا بأن السبعة عدد تامّ(١)، وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بآيات:

[إحداها]: قوله ﷻ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] الآية، وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة؛ إذ التقدير هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى، والمعنى نعم هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة، كما أن ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] تكذيب لتلك المقالة، ويؤيده قول ابن عباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدّة، أي لم يبْقَ عِدَّة يُلتفت إليها.

[فإن قلت]: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] ؟.

[قلت]: وجه الجملة الأولى توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدَّق، أي وهو الله تعالى،

(١) وجه ذلك أن العدد إما فرد، أو مركّب من فردين، وهو الزوج، أو من زوج وفرد، أو من زوجين، والثلاثة الأُوَل من الثلاثة، فإن في ضمنها الواحد، والاثنين، والأخير من الأربعة، ومجموع الثلاثة والأربعة سبعة، فتمت بها الأحوال، وما يأتي تكرار، فالثمانية زوج وزوج، وقد مضى، والتسعة زوج وفرد، وهكذا. «الحاشية» ٢/٢٤.

ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل، أو لما كان التصديق في الآية خفيا لا يَستخرِجه إلا مثلُ ابن عباس قيل ذلك، ولهذا كان يقول: أنا من ذلك القليل، هم سبعة وثامنهم كلبهم، وقيل: هي واو الحال، وعلى هذا فيُقدَّر المبتدأ اسم إشارة، أي هؤلاء سبعة؛ ليكون في الكلام ما يَعمَل في الحال، ويرُدُّ ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع، ولهذا ردُّوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق: «وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ»[1]: إنّ مثلهم حال، ناصبها خبر محذوف، أي وإذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم.

[الثانية]: آية الزمر، إذ قيل: ﴿فُتِحَتۡ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٦] في آية النار؛ لأن أبوابها سبعة، وقيل: ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣] في آية الجنة؛ إذ أبوابها ثمانية.

قال ابن هشام: وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها؛ إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مَرّ أن الواو في ﴿وَفُتِحَتۡ﴾ [الزُّمَر: الآية ٧٣] مُقحمة عند قوم، وعاطفة عند آخرين، وقيل: هي واو الحال، أي جاؤوها مفتحة أبوابها، كما صرح بـ«مفتحة» حالًا في قوله ﷻ: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: الآية ٥٠]، وهذا قول المبرد، والفارسي، وجماعة، قيل: وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم.

[الثالثة]: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: الآية ١١٢]، فإنه الوصف الثامن، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان، بخلاف بقية الصفات، أو لأن الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر، وهو ترك المعروف، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين، وأنه لا يُكْتَفَى فيه بما يحصل في ضمن الآخر، وذهب أبو البقاء على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء، فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانًا بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية، أي سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دخلت الواو على ذلك؛ لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.

---

(١) أي في قوله [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

[الرابعة]: ﴿وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: الآية ٥] في آية التحريم، ذكرها القاضي الفاضل[1]، وتبَجّح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي، والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين، هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة، فلا يصح إسقاطها؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط، وأما قول الثعلبي: إن منها الواو في قوله تعالى: ﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومٗا﴾ [الحاقّة: الآية ٧]، فسهو بيّنٌ، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر، ثم إن ﴿وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: الآية ٥] صفة تاسعة لا ثامنة، إذ أول الصفات ﴿خَيۡرٗا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: الآية ٥] لا ﴿مُسۡلِمَٰتٖ﴾ [التحريم: الآية ٥].

فإن أجاب بأن ﴿مُسۡلِمَٰتٖ﴾ [التحريم: الآية ٥] وما بعده تفصيل لـ﴿خَيۡرٗا مِّنكُنَّ﴾ [التحريم: الآية ٥] فلهذا لم تُعَدَّ قسيمةً لها. قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾ [التحريم: الآية ٥] تفصيل للصفات السابقة فلا، نَعُدُّهما معهن.

قلت: تبيّن بما ذُكر أن واو الثمانية غير ثابتة، وما استدلّ به مدعوها، قد عرفت جوابه فيما سبق. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر العاشر، فقال:

٨٧٠- (وَعَاشِرٌ وَاوٌ بِجُمْلَةِ الصِّفَهْ ... تُؤَكِّدُ اللُّصُوقَ وَالْمُؤَالَفَهْ)

(وَعَاشِرٌ وَاوٌ بِجُمْلَةِ الصِّفَهْ) الباء بمعنى «على» أي داخلة على جملة الصفة، وإضافة «جملة» إلى «الصفة» بمعنى «من»، وقوله: **(تُؤَكِّدُ اللُّصُوقَ)** حال من «واو»، أي حال كونها مؤكّدة للتلازم بين الصفة والموصوف، وقوله: **(وَالْمُؤَالَفَهْ)** عطف مؤكّد على مؤكّد، أي المناسبة بينهما.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن العاشر هي الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشري، ومن قلّده،

---

(١) هو عبد الرحيم بن عليّ البيسانيّ، كاتب مترسل، من وزراء صلاح الدين الأيوبيّ، ومقرّبيه، خلّف رسائل كثيرة، ولم يؤلّف كتبًا، وإنما ذكر ذلك في مجلس، والتصحيح الآتي ليس لابن هشام، وإنما هو لنحويّ شهد المجلس، وردّ على عبد الرحيم، فقبل ردّه. «حاشية الكشّاف» ٤/٤٥٤.

وحملوا على ذلك مواضع، الواو فيها كلّها واو الحال، نحو قوله ﷻ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: الآية ٢١٦] الآية وقوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] الآية، وقوله: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] الآية، وقوله: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: الآية ٤] الآية، والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، وهو تقدم النفي، والثاني عام في بقية الآيات، وهو امتناع الوصفية؛ إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو «في الدار قائما رجل»، وعند جمودها نحو «هذا خاتم حديدا»، و«مررت بماء قِعْدَةَ رجلٍ»، ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بـ«إلا»؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات، لا تقول: «ما مررت بأحد إلا قائمٍ»، نص على ذلك أبو علي وغيره، والثاني عامّ في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو.

قلت: قد تبيّن بما ذُكر أن هذه الواوات التي استدلّوا بها على أنها واو تأكيد اللصوق هي واو الحال، فلم تخرج عن أصل معناها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الحادي عشر، فقال:

٨٧١- (وَاوُ ضَمِيرِ ذَكَرٍ حَادِي عَشَرْ   اسْمٌ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ قَوْلِ الزُّمَرْ)

(وَاوُ ضَمِيرِ ذَكَرٍ حَادِي عَشَرْ) يعني أن الحادي عشر من الواو التي قيل: إنها خرجت عن الأصل واو ضمير الذكور، وهو **(اسْمٌ عَلَى)** القول **(الْمُخْتَارِ، مِنْ قَوْلِ الزُّمَرِ)** الإضافة للجنس، فالمراد الأقوال، أي من أقوال الجماعة الذين تكلّموا في هذه الواو.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الحادي عشر واوُ ضمير الذكور، نحو «الرجال قاموا»، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف، والفاعل مستتر، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ [النمل: الآية ١٨] الآية، وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذّ قوله [من الطويل]:

شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ   إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا(١)

والذي جرأه على ذلك قوله: «بنو»، لا «بنات»، والذي سوّغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبّهه بجمع التكسير، فسهل مجيئه لغير العاقل، ولهذا جاز تأنيث فعله، نحو قوله ﷻ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: الآية ٩٠] الآية، مع امتناع «قامتِ الزيدون».

ثم ذكر الثاني عشر، فقال:

٨٧٢- (وَاوُ عَلَامَةِ الذُّكُورِ ثَانِي   مَعْ عَشَرٍ لِبَعْضِ ذِي اللِّسَانِ
٨٧٣- حَرْفٌ عَلَى جَمَاعَةٍ قَدْ دَلَّا   كَتَاءِ تَأْنِيثٍ بِفِعْلٍ حَلَّا
٨٧٤- وَقِيلَ فَاعِلٌ هُوَ اسْمٌ رُفِعَا   وَالتَّالِ مُبْتَدًا وَقِيلَ أُتْبِعَا
٨٧٥- وَقَدْ تُعَامَلُ لِغَيْرِ الْعُقَلَا   إِذَا مَحَلُّهُمْ مُرَادًا نُزِّلَا)

(وَاوُ عَلَامَةِ الذُّكُورِ ثَانِي مَعْ عَشَرٍ) بفتح الشين، أي الثاني عشر هي واو علامة الذكور **(لِبَعْضِ ذِي اللِّسَانِ)** أي لبعض أهل اللغة، وهم بنو طيّء، أو غيرهم، نحو «قاموا الرجال» **(حَرْفٌ عَلَى جَمَاعَةٍ قَدْ دَلَّا)** بألف الإطلاق، أي هذه الواو حرف دالّة على جماعة الذكور **(كَتَاءِ تَأْنِيثٍ بِفِعْلٍ حَلَّا)** بألف الإطلاق أيضًا، أي مثل ما دلّت تاء التأنيث على جماعة النساء إذا دخلت على الفعل، نحو «قالت النساء» **(وَقِيلَ: فَاعِلٌ)** فـ**(هُوَ اسْمٌ رُفِعَا)** بألف الإطلاق، أي اسم مرفوع على الفاعليّة **(وَالتَّالِ)** أي الاسم الذي يلي الواو، كـ«الرجال» في المثال المذكور **(مُبْتَدًا)** بتخفيف الهمزة، أي مبتدأ خبره الجملة قبله، وهي «قاموا» **(وَقِيلَ: أُتْبِعَا)** بألف الإطلاق أيضًا، أي قال بعضهم: إن الاسم التالي للواو تابع لها على أنه بدل منها **(وَقَدْ تُعَامَلُ)** أي تُستعمل هذه الواو **(لِغَيْرِ الْعُقَلَا)** بالقصر **(إِذَا مَحَلُّهُمْ مُرَادًا نُزِّلَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي إذا جعل منزلًا منزلة العقلاء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طيء، أو أزد

(١) قوله: «شربت بها»: أي منها، و«يدعو صباحه» أي يدعو في وقت إصباحه، و«دنوا» أي مالت بنات نعش إلى جانب الأفق للغروب. «شرح الأبيات» ٦/١٣١.

شنوءة، أو بَلْحارث، ومنه الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»(1)، وقوله [من المتقارب]:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِـ ... ـيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وهي عند سيبويه حرف دالّ على الجماعة، كما أن التاء في «قالت» حرف دال على التأنيث، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدلٌ منها، وقيل: مبتدأ، والجملة خبر مقدم، وكذا الخلاف في نحو «قاما أخواك»، و«قُمن نسوتك»، وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نُزّلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو «أكلوني البراغيث» إذ وُصفت بالأكل لا بالقرص، وهذا سهو منه، فإن الأكل من صفات الحيوانات، عاقلةً وغيرَ عاقلة، وقال ابن الشجري: عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله [من الوافر]:

أَكَلْتِ بَنِيكِ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّى ... وَجَدْتِ مَرَارَةَ الْكَلَأِ الْوَبِيلِ(2)

أي ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي، والأحسن في الضب في البيت أن لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل، أي مثل أكلك الضب، بل في موضع رفع على حذف المفعول، أي مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل في التشبيه، وعلى هذا فيحتمل الأكلُ الثاني أن يكون معنويا؛ لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم، وفي المثل: «أعقّ من ضبّ»، وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: الآية ٧١] الآية، وقوله: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، وحَملُهما على غير هذه اللغة أولى؛ لضعفها، وقد جُوّز في ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] أن يكون بدلًا من الواو في ﴿وَأَسَرُّوا﴾ [الأنبياء: ٣] ، أو مبتدًا خبره إما ﴿وَأَسَرُّوا﴾ [الأنبياء: ٣] ، أو قولٌ محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي يقولون: هل هذا، وأن يكون خبرًا لمحذوف، أي هم الذين، أو فاعلًا بـ﴿أَسَرُّوا﴾ [الأنبياء: ٣]، والواو علامة كما قدمنا، أو بيقول محذوفًا، أو بدلًا من واو ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢]، وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ [الأنبياء: ٢] ، أو على إضمار أَذُمُّ، أو أعني،

(1) حديث أخرجه الشيخان في «صحيحيهما».

(2) «الوبيل»: الوخيم.

وأن يكون مجرورًا على البدل من ﴿النَّاسِ﴾ [الأنبياء: ١] في قوله ﷻ: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ١] الآية، أو من الهاء والميم في قوله ﷻ: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية، فهذه أحد عشر وجهًا.

وأما الآية الأولى فإذا قُدّرت الواوان فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذ أن تُقدَّر في أحدهما ضميرًا مستترًا راجعًا إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوز كون ﴿كَثِيرٌ﴾ [المائدة: ٧١] مبتدأ، وما قبله خبرًا، وكونه بدلًا من الواو الأولى، مثل «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم»، فالواو الثانية حينئذ عائدة على متقدم رتبةً، ولا يجوز العكس(1)، لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها، ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة: «جاؤوني من جاءك»؛ لأنها لم تُسمع إلا مع ما لفظه جمع، قال ابن هشام: وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الآتي جمعٌ، كان لحاقها هنا أولى؛ لأن الجمعية خفية، وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في «قامت هند» كما أوجبوها في «قامت امرأة»، وأجازوها في «غلت القدر»، و«انكسرت القوس» كما أجازوها في «طلعت الشمس»، و«نفعت الموعظة»، وجوّز الزمخشريّ في قوله ﷻ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: الآية ٨٧] الآية كون ﴿مَنِ﴾ فاعلًا، والواو علامة، وإذا قيل: «جاؤوا زيد وعمرو وبكر» لم يجز عند ابن هشام(2) أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في «جاآ زيد وعمرو»، وقول غيره أولى؛ لما بينا من أن المراد بيان المعنى، وقد رُدَّ عليه بقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وليس بشيء؛ لأنه إنما يَمنع التخريج، لا التركيب، ويجب القطع بامتناعها في نحو «قام زيد أو عمرو»؛ لأن القائم واحد، بخلاف «قام أخواك أو غلاماك»؛ لأنه اثنان، وكذلك تمتنع في «قام أخواك أو زيد»، وأما قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]،

(1) أي جعل ﴿كَثِيرٌ﴾ [المائدة: ٧١] بدلًا من الواو الثانية.

(2) المراد هو الخضراويّ، لا الأنصاريّ صاحب «المغني». وإنما لم يجز عنده ،لأن الفاعل مفرد، وهو زيد، وما بعده عطف عليه، فلا يصحّ الإتيان بالواو.

فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط، بل الألف ضمير الوالدين في قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣] و﴿أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: الآية ٢٣] بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما، أو ﴿أَحَدُهُمَا﴾ [الإسراء: الآية ٢٣] بدل بعض، وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفًا لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض، لا تقول: «أعجبني زيد وجهه وأخوك»، على أن الأخ هو زيد؛ لأنك لا تعطف المبين على المخصص.

فإن قلت: «قام أخواك وزيد» جاز «قاموا» بالواو إن قدرته من عطف المفردات، وقاما بالألف إن قدرته من عطف الجمل، كما قال السهيلي في قوله ﷻ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٥] الآية: إن التقدير: ولا يأخذه نوم.

ثم ذكر الثالث عشر، فقال:

٨٧٦- (وَوَاوُ إِنْكَارٍ بِثَالِثَ عَشَرْ ....)

(وَوَاوُ إِنْكَارٍ بِثَالِثَ عَشَرْ) أي الثالث عشر مما زُعم أن الواو فيه خرجت عن الأصل واو دالّة على الإنكار، قيل: كان الأولى أن يقال: زيادة الإنكار؛ لأن أصل الإنكار مستفاد من همزة الاستفهام، والواو إنما أفادت زيادته.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الثالث عشر هي واو الإنكار، نحو «آلرجلوه»، بعد قول القائل: قام الرجل، والصواب ألا تُعَدَّ هذه؛ لأنها إشباع للحركة، بدليل «آلرجلاه» في النصب، و«آلرجليه» في الجر، ونظيرها الواو في «منو» في الحكاية، وفي «أَنْظُورُ» من قوله [من البسيط]:

وَأَنَّنِي حَوْثُمَا[1] يَثْنِي الْهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

وواو القوافي، كقوله [من الوافر]:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ[2] ... سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُو

قلت: قد تبيّن بما سبق أن الحقّ عدم عدّ هذه الواو بالاستقلال؛ لأنها ليست كلمة موضوعة

(١) لغة في «حيثما».
(٢) اسم واد سمي به لكثرة شجر الطلح فيه.

لمعنى، بل جزء كلمة، وهذا الباب إنما هو معقود للكلمات المستقلّة الموضوعة لمعان. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع عشر، فقال:

(..... .... وَاوُ تَذَكُّرٍ تَلِي ذَا وَتَقَرّ)

(وَاوُ تَذَكُّرٍ تَلِي ذَا) يعني أنّ الواو الدالّة على تذكّر الفاعل تلي ما تقدّم، فهي الرابع عشر، وقوله: **(وَتَقَرّ)** بفتح القاف، وكسرها، من بابي تعب، وضرب: أي وتثبت في عداد الواوات التي زُعم أنها خرجت عن أصل معناها، وهو مطلق الجمع.

وحاصل المعنى أن الرابع عشر واو التذكّر، كقول من أراد أن يقول: «يقوم زيد»، فنسي «زيد»، فأراد مد الصوت ليتذكر، إذ لم يُرد قطع الكلام «يقومو»، والصواب أن هذه كالتي قبلها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخامس عشر، فقال:

٨٧٧- (وَالْوَاوُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ هَمْزٍ يَلِي ... ضَمًّا تَمَامُ الْعَدِّ عِنْدَ النَّاقِلِ)

(وَالْوَاوُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ هَمْزٍ) أي همز الاستفهام **(يَلِي)** أي يتبع ذلك الهمز **(ضَمًّا)** أي حرفًا مضمومًا، وقوله: **(تَمَامُ الْعَدِّ عِنْدَ النَّاقِلِ)** أي هذا متمّم عدد الواوات التي قيل: إنها خرجت عن الأصل، كما سبق بيان ذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الخامس عشر هي الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قنبل[1]: ﴿وإليه النشورُ وأمنتم﴾، ﴿قال فرعون وآمنتم به﴾، والصواب ألا تُعَدَّ هذه أيضًا؛ لأنها مبدلة، ولو صح عدُّها لصح عدّ الواو من أحرف الاستفهام. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الواو المفردة، شرع يبيّن غير المفردة، فقال:

(١) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المكيّ القارىء، كان له فضل انتشار قراءة ابن كثير، مات سنة (٢٩١هـ).

٨٧٨- (وَ«وَا» عَلَى وَجْهَيْنِ حَرْفٍ لِلنِّدَا ... يَخْتَصُّ بِالنُّدْبَةِ أَوْ مَا انْفَرَدَا

٨٧٩- وَالثَّانِ أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَعْجَبُ ... اسْمًا وَوَاهَا ثُمَّ وَيْ يُرْتَكَبُ

٨٨٠- وَوَيْكَ مُلْحَقًا بِكَافٍ لِلْخِطَابْ ... وَبَعْضُهُمْ بِوَيْلَكَهْ عَنْهُ أَجَابْ)

(وَ«وَا») بألف بعد الواو (عَلَى وَجْهَيْنِ) أي كائنة على قسمين (حَرْفٍ لِلنِّدَا) بالجر بدلًا، أو عطف بيان لـ«وجهين»، ويجوز قطعه للرفع والنصب (يَخْتَصُّ) بالبناء للفاعل، أي هو حرف مختصّ (بِالنُّدْبَةِ) بضم النون، وسكون الدال: هي نداء المتفجّع عليه لفقده حقيقةً أو حكمًا، نحو «وازيداه»، أو المتوجّع منه، نحو «واظهراه»، وقوله: (أَوْ مَا انْفَرَدَا) بألف الإطلاق أشار به إلى أن بعضهم قال: ليس مختصًا بالندبة، بل يجوز استعماله في النداء الحقيقيّ أيضًا، فـ«أو» لتنويع الخلاف، و«ما» نافية (وَالثَّانِ) أي من وجهي «وا» (أَنْ تَكُونَ مِثْلَ أَعْجَبُ) مضارع عجب، من باب تعِب، وقوله: (اسْمًا) أي اسم فعل، يعني أن «وا» اسم فعل لـ«أعجب»، كقوله: «وا بأبي...»، وقوله: (وَوَاهَا، ثُمَّ وَيْ يُرْتَكَبُ) بالبناء للمفعول، أشار به إلى أنه يقال بدل «وا»: «واها»، ويقال أيضًا «وي» (وَوَيْكَ) أي ويقال أيضًا: «ويك» (مُلْحَقًا بِكَافٍ لِلْخِطَابْ) أي مُلحقًا به كاف الخطاب، فهو حرف (وَبَعْضُهُمْ بِوَيْلَكَهْ) بهاء السكت (عَنْهُ) الضمير لـ«ويك» (أَجَابْ) أي أجاب بأن أصل ويك ويلك، فالكاف ضمير مجرور، لا حرف.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن «وا» على وجهين:

[أحدهما]: أن تكون حرف نداء مختصًا بباب النُّدْبة، نحو «وازيداه»، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي.

[والثاني]: أن تكون اسمًا لـ«أعجَبُ»، كقوله [من مشطور الرجز]:

وَا بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ
كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ[1]

(١) «وا» أعجب، و«بأبي» أي مفدية بأبي، و«الأشنب» من الشنب بفتحتين، وهو حدّة الأسنان، و«الزرنب» نبت طيّب الرائحة.

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهْوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

وقد يقال: «واهًا»، كقوله [من الرجز]:

وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا ... هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا

و«وَيْ»، كقوله [من الخفيف]:

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[1]

وقد تلحق هذه كافُ الخطاب، كقوله [من الكامل]:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا ... قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ[2] أَقْدِمِ

وقال الكسائي: أصل «ويك» «ويلك»، فالكاف ضمير مجرور، وأما قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ [القصص: الآية ٨٢] الآية، فقال أبو الحسن: «وي» اسم فعل، والكاف حرف خطاب، و«أنّ» على إضمار اللام، والمعنى أعجب لأن الله، وقال الخليل: «وَيْ» وحدها كما قال: «وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ.... البيت»، و«كأنّ» للتحقيق، كما قال [من البسيط]:

كَأَنَّنِي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي ... مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوجُودَا

أي أنني حين أمسي على هذه الحالة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف الواو شرع يبيّن حرف الألف، فقال:

(حَرْفُ الأَلِفِ)

٨٨١- (إِنَّ اسْمَ هَذَا الْحَرْفِ «لَا» وَهْوَ الَّذِي ... يُذْكَرُ قَبْلَ الْيَاءِ فِي عَدٍّ خُذِ

٨٨٢- لَمْ يُمْكِنِ النُّطْقُ بِهِ كَإِخْوَتِهْ ... جِيءَ بِلَامٍ قُدِّمَتْ لِوُصْلَتِهْ

٨٨٣- قَوْلُ الْمُعَلِّمِينَ فِيهِ لَامَ الِفْ ... لَحْنٌ إِذِ الْحُرُوفُ ذِكْرُهَا عُرِفْ

٨٨٤- لَكِنْ أَبُو النَّجْمِ يَقُولُ يَعْتَرِفْ ... أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرِفْ

(١) «النشب» المال الأصيل، من الناطق والصامت.

(٢) مرخم «عنترة» اسم رجل.

٨٨٥- تَخُطُّ رِجْلايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ تُكَتِّبانِ في الطَّريقِ لامَ الِفْ)

(**إِنَّ اسْمَ هَذَا الْحَرْفِ «لَا»**) بزيادة لام قبل الألف (**وَهُوَ الَّذِي يُذْكَرُ**) بالبناء للمفعول (**قَبْلَ الْيَاءِ**) أي قبل ذكر الياء (**فِي عَدٍّ**) أي عند تعداد حروف الهجاء، وقوله: (**خُذِ**) فعل أمر من الأخذ، كَمّل به البيت، أي خذ هذا البيان، والتحقيق (**لَمْ يُمْكِنِ النُّطْقُ بِهِ كَإِخْوَتِهْ**) أي لم يمكن أن يُتلفّظ بأول اسمه، كما فُعل في بقية حروف الهجاء حيث يُنطق بأول اسمها، فيقال فيها: باء اسم لبه، وتاء اسم لته، وجيم اسم لجه، فقد نُطق بكل حرف في أول اسمه ولما لم يمكن ذلك في الألف هذا (**جِيءَ بِلَامٍ قُدِّمَتْ**) أي مذكورة قبله (**لِوُصْلَتِهْ**) بضم الواو، وسكون الصاد، أي للوصول بواسطتها إلى النطق به، فقيل: «لا»، كما تُوصِّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام»؛ ليتقارضا (**قَوْلُ الْمُعَلِّمِينَ**) أي الذين يعلمون المبتدئين حروف التهجّي (**فِيهِ**) أي في الألف هذا عند التعليم (**لَامَ الِفْ**) بنقل حركة الهمزة إلى الميم، وكذا في بيت أبي النجم، فقد استشهد به سيبويه على أنه ألقى حركة ألف على ميم لام، ولام ألف بإضافة «لام» إلى ألف. قاله البغداديّ في «شرح الأبيات»[(١)] (**لَحْنٌ**) أي غلط، وفيه أنه يمكن أن يجاب عنهم بأنهم اصطلحوا على أن لام ألف اسم للألف اللينة، ولا مشاحّة في الاصطلاح (**إِذِ الْحُرُوفُ ذِكْرُهَا عُرِفْ**) أي لأن كلا من اللام والألف قد عُرف ذكره فيما مضى، فالصواب أن يقولوا: «لا»؛ لأن الألف الهاوي إنما يُنطق بـ«لا»، لا بما ذكروه.

(**لَكِنْ أَبُو النَّجْمِ**) هو الفضل بن قُدامة، ينتهي نسبه إلى عجل بن لجيم بن صعب بن بكر بن وائل، أحد رجّاز الإسلام المتقدّمين في الطبقة الأولى، كان ينزل سواد الكوفة (**يَقُولُ يَعْتَرِفْ**) جملة في محل حال، أي حال كونه معترفًا بحاله، وذلك أنه كان له صديق يَسقيه الشراب، فينصرف من عنده ثَمِلًا، هكذا قال البغداديّ في «شرح الأبيات»، والذي في «حاشتي الأمير والدسوقيّ» أن أبا النجم قدم على زياد يمدحه، ويطلب منه الجائزة، فأراد زياد قتله، ففرّ هاربًا، ينشد ذلك. انتهى. والذي قاله البغداديّ أشبه (**أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ**) هو الصديق المذكور (**كَالْخَرِفْ**) أي مثل الرجل الخَرِف، يقال: خَرِف الرجل خَرَفًا، من باب تَعِب: إذا فسد عقله

(١) انظر« شرح أبيات المغني»٦/١٥٢ - ١٥٣.

لكبره (**تَخُطُّ رِجْلايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ**) أي بالاستقامة، والاعوجاج (**تُكَتِّبانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الِفْ**) أي تارة تمشي مشيًا مستقيمًا، فتخطّ خطا شبيهًا بالألف، وتارة تمشي مشيًا معوجًا، فتخطّ خطًا شبيهًا باللام.

وحاصل ما أشار إليه بقصة أبي النجم أنه استعمل لام ألف، وهو عربيّ فَصِيحٌ، فما يقوله المعلّمون ليس لحنًا، بل أصل في كلام العرب، لكن قال ابن جني بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخطّ ليس له تعلّق بالفصاحة.

لكن اعترض الدمامينيّ هذا الجواب بأنه كيف يمكن للعربيّ الفصيح الذي تُتلقّى اللغة عنه أن يخطىء في اللفظ تبعًا للعامة، وقوله: «لأن الخطّ إلخ» فيه أن أبا النجم إنما صدر منه لفظ، لا خطّ.

قلت: الأحسن أن يُجاب بما أشار إليه بعضهم، وهوإن مراد أبي النجم ليس لام ألف الذي هو اسم واحد مركّب، كما هو مراد المعلّمين، إنما أراد اللام والألف اللذين هما حرفان، فحذف العاطف، وهمزة القطع للضرورة، ومراده أنه يمشي تارة مستقيمًا فتخط رجلاه خطا شبيهًا بالألف، وتارة يمشي مشيًا معوجًا شبيهًا باللام، فما يقوله المعلّمون بعيد عما أراده أبو النجم، فلا يكون دليلًا لما قالوه. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قال الدسوقيّ في «حاشيته»: الأوضحُ أن يُعترض بالحديث الذي ذكره النبيّ - صلى الله عليه وسلم - حين عدّ الحروف، وقال: «لام ألف»، إلا أن يقال: إن الحديث لم يبلغه. انتهى.

قلت: أين الحديث؟ ومن أخرجه؟، وأين سنده حتى ننظر فيه؟. والله تعالى المستعان.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حرف الألف، والمراد به هنا[(١)] الحرف الهاوي[(٢)] الممتنع

(١) أما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب: حرف الألف فالمراد به الهمزة. «الحاشية»٢/٣٠.

(٢) وفي نسخة «الهوائيّ»، أي الصوت الممتدّ في الهواء المعدود من حروف العلة، كألف موسى. «الحاشية»٢/٣٠.

الابتداء به؛ لكونه لا يَقبل الحركة، فأما الذي يراد به الهمزة[1] فقد مَرّ في صدر الكتاب.

وابن جني يَرَى أن هذا الحرف اسمه «لا»، وأنه الحرف الذي يُذكَر قبل الياء عند عَدّ الحروف، وأنه لما لم يمكن أن يُتلفظ به في أول اسمه، كما فُعل في أخواته، إذ قيل: صاد، جيم، تُوُصِّل إليه باللام، كما تُوُصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا[2] وأن قول المعلمين: لام ألف خطأ؛ لأن كُلا من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط، ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم [من الرجز]:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة[3]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر معانيها، فقال:

٨٨٦ـ (تِسْعَةُ أَوْجُهٍ لِذَا الحَرْفِ أَتَتْ أَحَدُهَا الإِنْكَارُ ثُمَّ تَذْكِرَتْ

٨٨٧ـ ثُمَّ ضَمِيرُ اثْنَيْنِ وَالْعَلَامَةُ وَكَفُّهَا إِضَافَةً قَدْ يَثْبُتُ

٨٨٨ـ وَفَصْلُهَا مِنْ بَيْنِ هَمْزَيْنِ وَرَدْ تَقُولُ آأَنْذَرْتَهُمْ فِيهِ بِمَدّْ

---

(١) أي الألف الذي يراد به الهمزة، أي بمدلوله الهمزة، والحاصل أن الألف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوي، وبين اسم الهمزة، فإذا قيل على هذا تَهَجَّ «قام» أي قَطِّع حروفها، قلت: قاف وألف وميم، هذا مذهب الجمهور، وأما ابن جني فيقول: إن الألف الهاوي إنما يُعبّر عنه بـ«لا»، فإذا قيل: تَهَجَّ «قام» قلت: قاف، ولا، وميم، فالحرف الهاوي عنده لا يعبّر عنه إلا بـ«لا»؛ لكونه لا يُعبر به في أول اسمه؛ لعدم تأتي ذلك. «الحاشية»٢/٣٠.

(٢) أي فلام التعريف تُوصّل لها بالألف، والألف تُوصّل لها باللام، فكل منهما قارض الآخر، وفيه أن الذي توصّل به للام التعريف اليابسة بمعنى الهمزة، لا الألف اللينة بمعنى الحرف الهاوي، فهذه الألف المتوصّل بها للام غير الألف المتوصّل باللام لها؛ لأنها الألف اللينة، فلا تقارض، إلا أن يقال: اكتُفي باتحاد الاسم، وإطلاق الألف. «الحاشية»٢/٣٠ ـ ٣١.

(٣) قد عرفت ما فيه قريبًا، فلا تغفل.

٨٨٩ـ وَبَيْنَ نُونَيْنِ تَكُونُ فَاصِلَهْ لِمَدِّ صَوْتِ الْمُسْتَغِيثِ مُوصَلَهْ

٨٩٠ـ وَبَدَلًا مِنْ نُونِ تَوْكِيدِ تَرِدْ وَقْفًا وَمِنْ تَنْوِينِ مَنْصُوبٍ وُجِدْ

٨٩١ـ مُطَّرِدًا كَذَاكَ مِنْ نُونِ إِذَنْ وَفِي قَبَعْثَرَى لِتَكْثِيرٍ عَلَنْ

٨٩٢ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ وَالإِلْحَاقِ وَأَلِفُ الزَّيْدَانِ وَالإِطْلَاقِ

٨٩٣ـ وَأَلِفُ الإِشْبَاعِ وَالحِكَايَةِ وَأَلِفُ التَّصْغِيرِ وَالحَرَكَةِ

٨٩٤ـ فَلَا يَجُوزُ عَدُّهَا إِذْ كُلُّهَا جُزْءٌ لِكِلْمَةٍ نُفِي اسْتِقْلَالُهَا)

(تِسْعَةُ أَوْجُهٍ لِذَا الحَرْفِ أَتَتْ) أي للألف الهاوي **(أَحَدُهَا الإِنْكَارُ)** أي أحد تلك المعاني التسعة أن تكون دالّة على الإنكار، والمراد زيادة الإنكار؛ لأن أصله مستفاد من همزة الاستفهام الإنكاريّ، نحو «أعمراه» لمن قال: «لقيت عمرًا»، الأصل أعمرًا، أي أنت لقيت عمرا، أو أنت لم تلقه؛ لكون مثلك لا يراه **(ثُمَّ تَذْكِرَتْ)** أي ثم المعنى الثاني أن تكون للتذكّر، نحو «رأيت الرجلا»، فقوله: «تذكرت» كان حقّ هذه التاء الوقف عليها بالهاء، لكن وقف عليها بالتاء على قلّة **(ثُمَّ ضَمِيرُ اثْنَيْنِ)** أي ثم الثالث أن تكون ضميرًا للاثنين، نحو «الزيدان قاما»**(وَالْعَلَامَةُ)** أي الرابع أن تكون علامة للاثنين، نحو «أُلفيتا عيناك» **(وَكَفُّهَا إِضَافَةً قَدْ يَثْبُتُ)** أي الخامس أن تكون كافّة عن الإضافة الثابتة للاسم، نحو «فبينا نسوس الناس»، كفّت «بين» عن الإضافة **(وَفَصْلُهَا مِنْ بَيْنِ هَمْزَيْنِ وَرَدْ)** يعني أن السادس أن تكون فاصلة بين الهمزتين **(تَقُولُ آأَنْذَرْتَهُمْ فِيهِ)** متعلق بما قبله، أي آأنذرتهم في هذا الأمر **(بِمَدّْ)** متعلّق بـ«تقول»، وفي نسخة: «يُمَد» بصيغة المضارع **(وَبَيْنَ نُونَيْنِ تَكُونُ فَاصِلَهْ)** أي السابع أن تكون فاصلة بين نون النسوة، ونون التوكيد، نحو «اضربنانّ» **(لِمَدِّ صَوْتِ الْمُسْتَغِيثِ مُوصَلَهْ)** أي الثامن أن تكون موصولة بالمنادى المستغاث، لأجل أن يمتدّ صوت المستغيث، نحو «يا زيدا» **(وَبَدَلًا مِنْ نُونِ تَوْكِيدِ تَرِدْ وَقْفًا)** أي التاسع أن تأتي بدلًا من نون التوكيد في حالة الوقف، نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] **(وَمِنْ تَنْوِينِ مَنْصُوبٍ)** أي وترد أيضًا بدلا من تنوين اسم منصوب في حالة الوقف، نحو «رأيتُ زيدا»، وقوله: **(وُجِدْ مُطَّرِدًا)** ببناء الفعل للمفعول، أي إن كونها بدلًا من تنوين الاسم المنصوب قياس **(كَذَاكَ مِنْ نُونِ إِذَنْ)** أي مثل

ذلك كونها بدلًا من نون «إذن» في الوقف (**وَفِي قَبَعْثَرَى لِتَكْثِيرِ**) أي إن ألف قبعثرى زائدة لتكثير البناء، وقوله: (**عَلَنْ**) قال في «القاموس»: عَلَن الأمرُ، كنصر، وضرب، وكرُم، وفَرِح عَلَنًا وعلانيةً، واعتلن: ظهر. انتهى. وهو صفة لـ«تكثير» (**وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ**) كألف «حبلى» (**وَالإِلْحَاقِ**) أي وألف الإلحاق، وهي التي تزاد في كلمة لأجل إلحاقها بكلمة أخرى؛ لتُثنّى تثنيتها، وتُجمع جمعها، كأرطى، ملحق بجعفر (**وَأَلِفُ الزَّيْدَانِ**) أي الألف الدالّة على التثنية، كـ«الزيدان» (**وَالإِطْلَاقِ**) أي والألف اللاحقة للقوافي المطلقة، نحو «أقلّي اللوم عاذلَ والعتابا» (**وَأَلِفُ الإِشْبَاعِ**) أي الألف التي تزاد لإشباع الكلمة، وذلك في الحكاية، نحو «مَنَا»،فقوله: (**وَالْحِكَايَةِ**) عطف تفسير للإشباع؛ لأن ألف الحكاية هي ألف الإشباع، ولذلك عبّر في الأصل بقوله: «ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية»، فلو قال هنا: «في الحكاية» بـ«في» بدل الواو لكان أولى (**وَأَلِفُ التَّصْغِيرِ**) نحو «ذَيّا» (**وَالْحَرَكَةِ**) أي والألف التي تزاد لبيان الحركة في الوقف، وهي ألف «أنا» (**لَيسَ يَجوز عَدُّهَا**) أي عدّ هذه الألفات ـ أي من الألف المبدلة من نون «إذن» ـ مع هذه الألفات؛ لما يأتي من تعليله. وفي نسخة: «فلا يجوز عدّها إلخ».

تنبيه:

ظاهر عبارته أن ضمير «عدها» يعود إلى قوله: «وفي قبعثرى»؛ لأنه أدخل «إذن» في الأقسام الماضية، حيث قال: «كذاك من نون إذن»، لكن الصواب إدخال ألف «إذن» في جملة هذه الألفات؛ لأنها منها، وعبارة الأصل: «ولا يجوز أن تُعدَّ الألف المبدلة من نون «إذن»، ولا ألف التكثير في «قبعثرى» إلخ»، فلو قال بدل البيت الماضي:

«مطّردًا كذاك من نون إذن إلخ»

لاَ الأَلِفُ الْمُبْدَلُ مِنْ «إِذَنْ وَلاَ» ... أَلِفُ تَكْثِيرِ عَرَا قَبَعْثَرَى

لكان أوضح، ومعنى «عرا» أي نزل، بمعنى زيد فيه.

(**إِذْ كُلُّهَا**) أي كل هذه الألفات من ألف «إذن» إلى ألف بيان الحركة (**جُزْءٌ لِكَلِمَةٍ**) كما تبيّن لك من الأمثلة (**نُفِي اسْتِقْلَالُهَا**) فعل ونائب فاعله، أي نُفي كونها ألفات مستقلّة، بل هي جزء

لكلمات، فلا ينبغي أن تُعدّ مع الألفات المستقلّة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد ذُكِر للألف تسعة أوجه:

[أحدها]: أن تكون للإنكار، نحو «أعمراه» لمن قال: لقيت «عمرا».

[الثاني]: أن تكون للتذكُّر، كـ«رأيت الرجلا»، والحقّ ألا يُعَدَّ هذان من الأوجه التي تأتي لها الألف؛ لأن الباب معقود للحروف الأصليّة الموضوعة لمعان، والألف في هذين الوجهين غير أصليّة، بل حاصلة من إشباع الفتح. والله أعلم.

[الثالث]: أن تكون ضمير الاثنين، نحو «الزيدان قاما»، وقال المازني: هي حرف، والضمير مستتر، والأول أصحّ.

[الرابع]: أن تكون علامة الاثنين، كقوله [من البسيط]:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا ... أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

وقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعِدٌ وَحَمِيمُ

وعليه قول المتنبي [من الكامل]:

وَرَمَى وَمَا رَمَتَا يَدَاهُ فَصَابَنِي ... سَهْمٌ يُعَذِّبُ وَالسِّهَامُ تُرِيحُ

[الخامس]: الألف الكافّة، كقوله [من الطويل]:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا ... إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيسَ نُنْصَفُ

وقيل: الألف بعض «ما» الكافّة، وقيل: إشباع، و«بين» مضافة إلى الجملة، ويؤيده أنها قد أُضيفت إلى المفرد في قوله [من الكامل]:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ ... يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

[السادس]: أن تكون فاصلة بين الهمزتين، نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠]، ودخولها جائز لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مُسهّلة أو مُحقّقة.

[السابع]: أن تكون فاصلة بين النونين: نونِ النسوة، ونون التوكيد، نحو «اضربنانّ»، وهذه واجبة.

[الثامن]: أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث، أو المتعَجَّب منه، أو المندوب، كقوله [من الخفيف]:

يَا يَزِيدًا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ   وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

وقوله [من الرجز]:

يَا عَجَبَا لِهَذِهِ الْفَلِيقَهْ   هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَهْ(1)

وقوله [من البسيط]:

حُمِّلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ   وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا(2)

[التاسع]: أن تكون بدلًا من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد، أو تنوين المنصوب، فالأول نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: الآية ٣٢]، وقوله [من الطويل]:

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا *

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب «يا حَرَسِيّ اضربا عنقه»، أي فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنّى.

والثاني: كـ«رأيت زيدا» في لغة غير ربيعة، وأما هم فيقفون على المنصوب المنوّن بالسكون.

ولا يجوز أن تُعَدَّ الألف المبدلة من نون «إذن»، ولا ألفُ التكثير كألف «قبعثرى»، ولا ألف التأنيث كألف «حبلى»، ولا ألف الإلحاق كألف «أرْطى»، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله [من الرجز]:

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا   مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَا(3)

الشاهد ألف «أنهجا»، فإنها للإطلاق.

ولا ألف التثنية كالزيدان، ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية، نحو «مَنَا»، أو في غيرها في

(١) «الفليقة»: الداهية، و«القوباء»: داء يُعالج بالريق، وسبب ذلك أن أعرابيا أصابه قُوبة، فقيل له: ضع عليها الريق كل يوم، فوضع عليها فبرأت، فقال ذلك.

(٢) البيت من قصيدة لجرير رثى بها عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

(٣) «الأتحمي»: بفتح الهمزة، وسكون التاء: نوع من البُرد، و«أنهج»: بلي.

الضرورة، كقوله [من الرجز]:

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْعَقْرَابِ   الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ(1)

ولا الألف التي تُبيِّنُ بها الحركة في الوقف، وهي ألف «أنا» عند البصريين، ولا ألف التصغير، نحو «ذَيّا» و«اللَّذَيّا»؛ لما تقدم(2). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على حرف الألف شرع يبيّن حرف الياء، فقال:

(حَرْفُ الْيَاءِ)

٨٩٥- (وَالْيَا فَرِيدَةً بِأَوْجُهٍ أَتَتْ   ضَمِيرُ أُنْثَى كَتَقُومِينَ ثَبَتْ

٨٩٦- حَرْفُ إِنْكَارٍ وَفِي التَّذَكُّرِ   وَتَرْكُ عَدِّ ذَيْنِ هَاهُنَا حَرِي

٨٩٧- كَيَاءِ تَصْغِيرٍ وَيَا مُضَارَعَهْ   وَيَاءِ إِشْبَاعٍ وَإِطْلَاقٍ مَعَهْ

٨٩٨- وَنَحْوِهِنَّ إِذْ جَمِيعُهَا بَدَا   جُزْءًا بِغَيْرِ الْاكْتِفَاءِ أَبَدَا)

(وَالْيَا) بالقصر مبتدأ خبره «أتت» (فَرِيدَةً) أي حال كونها مفردة، غير مركّبة مع غيرها (بِأَوْجُهٍ) أي ثلاثة، وهو متعلق بـ(أَتَتْ) أحدها (ضَمِيرُ أُنْثَى) أي فهي اسم، لا حرف كما ادّعاه بعضهم (كَتَقُومِينَ ثَبَتْ، وَ) الثاني (حَرْفُ إِنْكَارٍ) نحو «أزيدنيه»(3) (وَفِي التَّذَكُّرِ) نحو «قدي» (وَتَرْكُ عَدِّ ذَيْنِ هَاهُنَا حَرِي) بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء: أي حقيق، يعني أن عدم عدّ ياء

(١) «العقراب»: هي العقرب، و«الشائل»: الرافع.

(٢) أي في حرف الهاء أن التحقيق أن لا تُعدّ هاء التأنيث، من نحو رحمة من ذلك؛ لأنها جزء كلمة، لا كلمة مستقلّة.

(٣) يصحّ كسر الدال، وفتحها، وضمها؛ لأنه يقال في الأحوال الثلاثة، وهذا بخلاف الرجل، فإنه يقال في حالة الرفع: «آلرجلوه»، وفي حالة النصب «آلرجلاه»، وفي حالة الجرّ «آلرجليه»، وذلك لأن «زيدا» محرّك، فتنوينه بالكسر لأجل التقائه ساكنا مع الياء، فهذا إنكار له في أحواله الثلاث، بخلاف ما لا تنوين له، كالرجل، فإنكاره تابع لحركته، فحال الرفع بالواو، وحال النصب بالألف، وحال الجرّ بالياء. «الحاشية» ٢/٣٢.

الإنكار والتذكار من هذه الياءات هو الصواب (كَيَاءِ تَصْغِيرٍ) كرُجيل (وَيَا مُضَارَعَهْ) كيقوم (وَيَاءِ إِشْبَاعٍ) أي إذا أشبعت الحرف المكسور لحكاية، كـ«مَني»(وَإِطْلَاقٍ) في القوافي (مَعَهْ) أي مع الياء المعقود له الباب، وهو ما كان مستقلا بنفسه، لا جزء كلمة (وَنَحْوِهِنَّ) كالتثنية، والجمع المذكر السالم في حالتي الجرّ والنصب (إِذْ) تعليليّة (جَمِيعُهَا بَدَا) أي لأن جميعها ظهر (جُزْءًا) لكلمات (بِغَيْرِ الاكْتِفَاءِ) أي بغير الاستقلال بنفسها، وقوله: (أَبَدَا) متعلق بـ«الاكتفاء»، أي لا يُكتفى بها أبدًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون ضميرًا للمؤنثة، نحو «تقومين»، و«قومي»، وقال الأخفش والمازني: هي حرف تأنيث، كتاء «قامت هند»، والفاعل مستتر، تقديره «أنتِ»، وحرف إنكار، نحو «أزيدنية»، وحرف تذكار، نحو «قدي»، وقد تقدم البحث فيهما، والصواب ألا يُعدّا، كما لا تُعدُّ ياء التصغير، وياء المضارعة، وياء الإطلاق، وياء الإشباع، ونحوهن؛ لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات مستقلّة. والله تعالى أعلم.

٨٩٩- («يَا» لِنِدَا الْبَعِيدِ حَقًّا وُضِعَا   وَفِي الْقَرِيبِ تَارَةً قَدْ سُمِعَا

٩٠٠- وَقِيلَ هِي بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكَهْ   وَقِيلَ مَعْ مُوَسَّطٍ فَاسْتَدْرِكَهْ)

(«يَا» لِنِدَا الْبَعِيدِ حَقًّا وُضِعَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إن «يا»حرف موضوع لأن ينادى به من بَعُدَ عن المنادي حقيقة، أو حكمًا، كما إذا ناديت نائما، أو ساهيًا(وَفِي الْقَرِيبِ تَارَةً قَدْ سُمِعَا) بألف الإطلاق، والبناء للمفعول أيضًا، أي وأحيانًا يُنادى بها القريب توكيدًا، والمراد بالتوكيد الإشارة إلى أن ما يُلقى للمخاطب أمر عظيم، شأنه أن يُعتنَى به، حتى نزّل القريب، وإن كان منتبهًا لذلك منزلة الغافل؛ لكونه لم يأت بالأكمل المناسب (وَقِيلَ: هِي) بسكون الياء للوزن (بَيْنَهُمَا) أي بين البعيد والقريب (مُشْتَرَكَهْ) أي اشتراكًا معنويا؛ لأنها موضوعة للأمر الكليّ، وهو طلب الإقبال، سواء كان المطلوب بعيدًا أو قريبًا (وَقِيلَ: مَعْ مُوَسَّطٍ) أي مشتركة بينهما مع المتوسّط، فهي على هذا موضوعة للثلاثة، وقوله: (فَاسْتَدْرِكَهْ) فعل مؤكّد بالنون الخفيفة، فأصله:

«فَاسْتَدْرِكَنْهُ»، ثم حذفت النون تخفيفًا، وبقيت الفتحة دالّة عليها، ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

وَقِيلَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا   وَقِيلَ مَعْ مُوَسَّطٍ لِتَفْهَمَا

وحاصل معنى البيتين أن «يا» حرف موضوع لنداء البعيد حقيقةً أو حكمًا، وقد يُنادَى بها القريب توكيدًا، وقيل: هي مشترَكة بين القريب والبعيد، وقيل: بينهما وبين المتوسط.

ولما كانت «يا» أم أحرف النداء، خُصّت بأحكام، أشار إليها بقوله:

٩٠١- (مِنْ كُلِّ أَحْرُفِ النِّدَاءِ أَكْثَرُ   وَغَيْرُهَا فِي الْحَذْفِ لاَ يُقَدَّرُ

٩٠٢- بِغَيْرِهَا اسْمُ اللهِ لاَ يُنَادَى   وَالْمُسْتَغَاثُ أَيُّهَا الْمُنَادَى

٩٠٣- أَيَّتُهَا كَذَا وَمَنْدُوبٌ بِـ«يَا»   أَوْ «وَا» ....)

(مِنْ كُلِّ أَحْرُفِ النِّدَاءِ أَكْثَرُ) أي إن «يا» أكثر استعمالا من غيرها من حروف النداء، وقوله: (وَغَيْرُهَا فِي الْحَذْفِ لاَ يُقَدَّرُ) بالبناء للمفعول، أشار به إلى الأول، وهو أنه إذا حُذف حرف النداء، لا يقدّر سواها؛ لكونها أم الباب، وأشار إلى الثاني بقوله: (بِغَيْرِهَا اسْمُ اللهِ لاَ يُنَادَى) أي إن اسم الله ﷻ لا ينادى إلا بها، وأشار إلى الثالث بقوله: (وَالْمُسْتَغَاثُ) أي ولا ينادى المستغاث أيضًا إلا بها، كـ«يا لَزيد لعمرو»، وأشار إلى الرابع بقوله: (أَيُّهَا) أي لا ينادى «أيها» إلا بها أيضًا، نحو «يا أيها الرجل»، وقوله: (الْمُنَادَى) بفتح الدال، بصيغة اسم المفعول، صفة لـ«أيها»(أَيَّتُهَا كَذَا) أي بالتاء للمؤنثة مثل «أيها» في كونه لا ينادى إلا بها، وأشار إلى الخامس بقوله: (وَمَنْدُوبٌ بِـ«يَا») أي وينادى اسم مندوب بـ«يا»، نحو «يا زيداه» (أَوْ «وَا») نحو «وا زيداه».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «يا» أكثر أحرف النداء استعمالًا، ولهذا لا يُقدّر عند الحذف سواها، نحو قوله ﷻ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: الآية ٢٩] الآية، ولا يُنادى اسم الله ﷻ، والاسم المستغاث، و«أيها»، و«أيتها» إلا بها، ولا المندوب إلا بها، أو بـ«وا».

ولما اختلاف في ناصب المنادى ذكر ذلك مع الترجيح، فقال:

....وَنَصْبُهُ بِهَا قَدْ نُفِيَا

٩٠٤- حَرْفًا أَوِ اسْمَ الفِعْلِ ثُمَّ الخُلْفُ فِي ... كِلَيْهِمَا أَتَى بِلَا تَوَقُّفِ

٩٠٥- بَلْ نَصْبُهُ بِالْفِعْلِ حَتْمًا حُذِفَا ... كَمِثْلِ أَدْعُو وَأُنَادِي مَنْ وَفَى)

(**وَنَصْبُهُ بِهَا قَدْ نُفِيَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أن نصب المنادى ليس بـ«يا»، ولا بغيرها من أخواتها (**حَرْفًا**) أي حال كونها حرفًا كما قال بعضهم، وهو الحقّ (**أَوِ اسْمَ الْفِعْلِ**) لـ«أدعو» كما قال آخرون (**ثُمَّ الْخُلْفُ**) مبتدأ خبره جملة «أتى» (**فِي كِلَيْهِمَا**) أي في كونها حرفًا ناصبًا، أو اسم فعل لـ«أدعو» ناصبًا (**أَتَى بِلَا تَوَقُّفِ**) يعني أنهم اختلفوا في كون «يا» وأخواتها أحرف نداء تنصب المنادى، أو أسماء أفعال بمعنى «أدعو» تنصبه أيضًا، والصحيح أن النصب بالفعل المقدّر، كما أشار إليه بقوله (**بَلْ نَصْبُهُ بِالْفِعْلِ حَتْمًا حُذِفَا**) أي حُذف وجوبًا؛ لنيابة حرف النداء عنه (**كَمِثْلِ أَدْعُو، وَأُنَادِي مَنْ وَفَى**) تنازعاه الفعلان.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نصب المنادى ليس بـ«يا»، ولا بأخواتها أحرفًا، ولا بهن أسماءً لـ«أدعو» مُتَحَمِّلَةً لضمير الفاعل، خلافًا لزاعمي ذلك، بل بـ«أدعو» محذوفًا لزومًا، وقولُ ابن الطَّرَاوة: النداء إنشاءٌ، و«أدعو» خبر سهو منه، بل «أدعو» المقدر إنشاء، كـ«بعت»، و«أقسمت».

ولما كان يقع بعد «يا» ما لا يستحقّ أن يُنَادَى، ذكر ذلك، فقال:

٩٠٦- (وَإِنْ وَلِي مَا لَمْ يَكُنْ مُنَادَى ... كَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ الَّذِي أَفَادَا

٩٠٧- أَوْجُمْلَةِ الاسْمِ فَذَاكَ يَحْتَمِلْ ... نِدَاءَ ذِي حَذْفٍ وَتَنْبِيهًا كَمِلْ

٩٠٨- قَبْلَ الدُّعَا وَالأَمْرِ فَاخْتَرِ النِّدَا ... فِي غَيْرِ ذَا التَّنْبِيهَ خُذْ مُعْتَمَدَا)

(**وَإِنْ وَلِي**) بكسر اللام، أي تبع أحرف النداء (**مَا**) موصولة (**لَمْ يَكُنْ مُنَادَى**) أي الذي لا يستحق أن يكون منادى؛ إذ لا ينادى إلا الاسم (**كَالْفِعْلِ**) نحو ﴿أَلا يا اسجدوا﴾ [النمل: ٢٥] (**وَالْحَرْفِ الَّذِي أَفَادَا**) بألف الإطلاق، صفة للحرف، وأراد به حروف المعاني، نحو «يا ليتني» (**أَوْجُمْلَةِ الاسْمِ**) بقطع الهمزة للوزن، كقوله: «يا لعنةُ الله... البيت» (**فَذَاكَ**) أي المذكور (**يَحْتَمِلْ نِدَاءَ ذِي حَذْفٍ**) أي كون المنادى محذوفًا، نحو «يا هؤلاء اسجدوا»، و«يا قومي ليتني»، وكذا ما بعده (وَ) يحتمل أيضًا أن يكون (**تَنْبِيهًا**) أي أن يكون «يا» حرف تنبيه، وقوله (**كَمِلْ**) بتثليث الميم، كمل به البيت، أي كمل البحث في المسألة السابقة، ويحتمل أن يكون صفة لـ«تنبيها».

ولما قال ابن مالك أن «يا» إن وليها دعاء، أو أمر، فهي للنداء؛ لكثرة ذلك في الاستعمال، وإلا فهي للتنبيه أشار إليه بقوله: (**قَبْلَ الدُّعَا**) متعلّق بـ«اختر»، أي اختر النداء إذا وقعت «يا» قبل الدعاء، كالبيت المذكور (**وَالأَمْرِ**) أي وكذا إذا وقعت قبل الأمر، كالآية المذكورة (**فَاخْتَرِ النِّدَا**) أي اختر كون «يا» للنداء (**فِي غَيْرِ ذَا التَّنْبِيهَ خُذْ**) أي إذا وقعت قبل غير الدعاء والأمر فاختر كونها للتنبيه، وقوله: (**مُعْتَمَدًا**) بصيغة اسم الفاعل، أو المفعول، حال من الفاعل، أو المفعول، وأشار به إلى ترجيح هذا التفصيل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا وَلِيَ «يا» ما ليس بمُنادًى، كالفعل، في قوله عز وجل: ﴿أَلا يا اسجدوا﴾ الآية [النمل: ٢٥] وقوله [من الطويل]:

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ[1] ... وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ

والحرفِ، في نحو قوله عز وجل: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: الآية ٧٣] الآية، وحديث: «يا رُبَّ كاسية في الدنيا، عارية يوم القيامة»[2]، والجملةِ الاسميةِ، كقوله [من البسيط]:

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فقيل: هي للنداء، والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرد التنبيه؛ لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلِّها، وقال ابن مالك: إن وَلِيَها دعاءٌ، كهذا البيت، أو أمر، نحو ﴿أَلا يا اسجدوا﴾، فهي للنداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلهما، نحو قوله عز وجل: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾ [البقرة: الآية ٣٥]، وقوله: ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾ [هود: الآية ٤٨]، ونحو ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: الآية ٧٧]، وإلا فهي للتنبيه.

(١) «سنجال» قرية من قُرى إرمينية.

(٢) أخرجه البخاريّ في «صحيحه».

قلت: هذا الذي قاله ابن مالك رحمه الله تعالى هو الأرجح عندي؛ لقوّة متمسّكه، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الأول، وهو تفسير المفردات، وذكر أحكامها، شرع يبيّن الباب الثاني، وهو تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها، فقال:

(الْبَابُ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ فِي تَفْسِيرِ الْجُمْلَةِ، وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا، وَأَحْكَامِهَا)

(الْبَابُ) مبتدأ **(الثَّانِي)** نعت له **(مِنَ الْكِتَابِ)** صفة ثانية لـ«الباب»، أو حال منه على مذهب سيبويه في قوله:

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ *

إذ صاحب الحال عنده «طلل» مبتدأ مُؤَخَّرٌ، لا فاعِلٌ، كما يقول الأخفش والكوفيّون، والناصب للحال الاستقرار المحذوف، فكذا ما نحن فيه، غاية الأمر أنه يلزم عليه اختلاف عامل الحال وصاحبها، وهو غير ممنوع عنده، ويحتمل أن يكون حالًا من الضمير المستتر في الخبر كما يقول غيره، لكن يلزم عليه تقدّم الحال على عاملها المعنويّ، وهو ممنوع، كما قال في «الخلاصة»:

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا

لكن جُوّز هنا لتوسّعهم في الظرف والجارّ والمجرور، وجوّزه مطلقًا الأخفش والفرّاء، والكوفيّون إن كان صاحبها ضميرًا، كـ«أنت قائمًا في الدار»، وقرىء في الشاذّ: ﴿والسموات مطويّاتٍ بيمينه﴾، فمطويات حال من «السموات»، أو من ضميره في الخبر(١).

وقال الأمير: وليس «الثاني» هنا اسم فاعل حتى يكون فيه ضمير صاحب الحال(٢).

وقوله: **(فِي تَفْسِيرِ الْجُمْلَةِ)** خبر المبتدإ **(وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا)** بالجرّ عطفًا على «تفسير»، وأقسامها

(١) «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» ١/٣٢٣-٣٢٤.
(٢) راجع «حاشية الأمير» ٢/٤١.

كونها اسميّة، وفعليّة، وصغرى، وكبرى، أو ذات وجهين **(وَأَحْكَامِهَا)** بالجرّ أيضًا، أي من كونها إنشائيّة إن وقعت جوابًا لقسم استعطافيّ، أو خبريّة إن وقعت صفة، أو صلة، أو حالًا، مثله عروض الإعراب لها بحسب المحلّ، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وجزمًا. والله تعالى أعلم.

(شَرْحُ الْجُمْلَةِ، وَبَيَانُ أَنَّ الْكَلَامَ أَخَصُّ مِنْهَا، لَا مُرَادِفٌ لَهَا)

(شَرْحُ الْجُمْلَةِ) أي هذا باب شرح الجملة، فحُذف المبتدأ والخبر، أعني المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه **(وَبَيَانُ أَنَّ الْكَلَامَ أَخَصُّ مِنْهَا)** برفع «بيان»، عطفًا على «شرح»، والضمير في «منها» للجملة **(لَا مُرَادِفٌ لَهَا)** أي ليس بمعناها.

٩٠٩- (كَلَامُهُمْ قَوْلٌ مُفِيدٌ قَدْ قُصِدْ ... وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلُ وَفَاعِلٌ يَرِدْ
٩١٠- وَمُبْتَدًا وَخَبَرٌ وَمَا أَتَى ... مُضَمَّنًا مَعْنَاهُمَا إِذْ ثَبَتَا
٩١١- وَلَمْ يَكُونَا صَاحِبَيْ تَرَادُفِ ... كَزَعْمِ ذِي «الْمُفَصَّلِ» الْمُخَالِفِ
٩١٢- وَهْيَ أَعَمُّ مِنْهُ إِذْ لَا يُشْتَرَطْ ... إِفَادَةٌ بِهَا كَمَالُهُ فَقَطْ)

(كَلَامُهُمْ) أي كلام النحاة، واحترز به عن الكلام عند اللغويين، فإنه القول، وما كان مكتفيا بنفسه، أي كل ما أفاد، كالإشارة، والخط، ونحوهما **(قَوْلٌ)** إنما لم يقل: لفظ؛ لأن القول جنس قريب؛ لأنه عبارة عن اللفظ المستعمل المشتمل على بعض الحروف الهجائيّة، بخلاف اللفظ، فإنه يشمل المستعمل، والمهمل **(مُفِيدٌ)** خرج به ما لا يفيد كالجملة الاستثنائيّة، وجملة الشرط، وقوله: **(قَدْ قُصِدْ)** بالبناء للمفعول، حالٌ من «مفيد»، أي حال كونه مقصودًا، خرج به ما لا يقصد، ككلام النائم والمجنون **(وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلُ وَفَاعِلٌ)** أي معنى الجملة عندهم أنها عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيد»، وقوله: **(يَرِدْ)** أي يأتي ذلك الفاعل بعد الفعل، وفيه إشارة إلى أنه لا يتقدّمه، وهو الأصحّ، وجوّزه الكوفيون **(وَمُبْتَدًا وَخَبَرٌ)** أي الجملة أيضًا تأتي مركبة من مبتدإ وخبره، كـ«زيدٌ قائم»، وقوله: **(وَمَا أَتَى مُضَمَّنًا مَعْنَاهُمَا)** أي وتأتي أيضًا عبارة عما تضمّن معنى الفعل

والفاعل، نحو «ضُرب اللصّ»، فإنه بمنزلة الفعل والفاعل؛ لأن النائب بمنزلة الفاعل، ونحو «أقائم الزيدان»، فإنه بمنزلة المبتدإ والخبر؛ لأن «الزيدان» فاعل أغنى عن الخبر، وقوله: **(إِذْ ثَبَتَا)** بألف الإطلاق، و«إذ» ظرف لـ«أتى» أي وقت ثبوت ذلك **(وَلَمْ يَكُونَا صَاحِبَيْ تَرَادُفِ)** أي ليس الكلام والجملة بمعنى واحد؛ إذ هي أعمّ منه؛ إذ لا يشترط فيها الإفادة، فكلّ كلام جملة، ولا عكس، فبينهما عموم وخصوص مطلق **(كَزَعْمِ ذِي «الْمُفَصَّلِ»)** أي كما زعم صاحب «المفصّل»، وهو الزمخشريّ، و«المفصّل» اسم كتاب له في النحو، وقوله: **(الْمُخَالِفِ)** صفة لـ«ذي»، أي الذي خالف قول المحقّقين، ثم بيّن وجه عدم ترادفهما بقوله: **(وَهْيَ)** أي الجملة **(أَعَمُّ مِنْهُ)** أي من الكلام **(إِذْ)** تعليليّةٌ؛ أي لأنه **(لَا يُشْتَرَطْ)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(إِفَادَةٌ بِهَا)** أي حصول إفادة بالجملة **(كَمَالَهُ فَقَطْ)** أي كما يُشترط ذلك للكلام وحده، وفي نسخة: «كَمَا فِيهَا اشْتُرِطْ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب الثاني من أبواب الكتاب الثمانية في تفسير الجملة، وذكرِ أقسامها وأحكامها.

(اعلم): أن الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يَحسُن السكوت عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيد»، والمبتدإ وخبره، كـ«زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو «ضُرِب اللّصُّ»، و«أقائم الزيدان»، و«كان زيد قائمًا»، و«ظننته قائمًا».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفَين، كما يَتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب «المفَصَّل»، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسمّى جملة، والصواب أنها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتّضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا

كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥-٩٧]: إن الزمخشري حكَم بجواز الاعتراض بسبع جُمَل؛ إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٧] معطوف على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾ [الأنعام: الآية ٤٢]، وردّ عليه مَن ظَنّ أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعترِض بأربع جُمَل، وزعم أن مِنْ عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] إلى ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ٣٣] جملة؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

قال ابن هشام: وفي القولين نظر، أما قول ابن مالك، فلأنه كان من حقه أن يَعُدّها ثماني جُمَل: إحداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥]، وأربعة في حيز ﴿لَوْ﴾، وهي ﴿ءَامَنُوا۟﴾، و﴿ٱتَّقَوْا۟﴾، و﴿فَتَحْنَا﴾، والمركبة من ﴿أَنَّ﴾ وصلتها مع ثبت مقدّرًا، أو مع ثابت مقدّرًا على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية، والسادسة ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾ [الأعراف: ٩٦]، والسابعة ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾، والثامنة ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

[فإن قلت]: لعله بَنَى ذلك على ما اختاره، ونقله عن سيبويه، من كون «أن» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله، وجريان الإسناد في ضمنه.

[قلت]: إنما مراده أن يُبيّنَ ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن «أن» وصلتها هنا فاعل بـ«ثبت».

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يَعُدّها ثلاث جُمَل، وذلك لأنه لا يَعُدّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويَعُدّ ﴿لَوْ﴾ وما في حَيّزها جملة واحدة، إما فعلية، إن قُدّر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، أو اسمية إن قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان، ويَعُدّ ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] جملة، و﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] كله جملة.

وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملةَ اعتراضٍ، وتلك لا تكون إلا كلامًا تامًّا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

والفاعل، نحو «ضُرب اللصّ»، فإنه بمنزلة الفعل والفاعل؛ لأن النائب بمنزلة الفاعل، ونحو «أقائم الزيدان»، فإنه بمنزلة المبتدإ والخبر؛ لأن «الزيدان» فاعل أغنى عن الخبر، وقوله: **(إِذْ ثَبَتَا)** بألف الإطلاق، و«إذ» ظرف لـ«أتى» أي وقت ثبوت ذلك **(وَلَمْ يَكُونَا صَاحِبَيْ تَرَادُفِ)** أي ليس الكلام والجملة بمعنى واحد؛ إذ هي أعمّ منه؛ إذ لا يشترط فيها الإفادة، فكلّ كلام جملة، ولا عكس، فبينهما عموم وخصوص مطلق **(كَزَعْمِ ذِي «الْمُفَصَّلِ»)** أي كما زعم صاحب «المفصّل»، وهو الزمخشريّ، و«المفصّل» اسم كتاب له في النحو، وقوله: **(الْمُخَالِفِ)** صفة لـ«ذي»، أي الذي خالف قول المحقّقين، ثم بيّن وجه عدم ترادفهما بقوله: **(وَهْيَ)** أي الجملة **(أَعَمُّ مِنْهُ)** أي من الكلام **(إِذْ)** تعليليّةٌ؛ أي لأنه **(لا يُشْتَرَط)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(إِفَادَةٌ بِهَا)** أي حصول إفادة بالجملة **(كَمَالُهُ فَقَطْ)** أي كما يُشترط ذلك للكلام وحده، وفي نسخة: «كَمَا فِيهَا اشْتُرِطْ».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب الثاني من أبواب الكتاب الثمانية في تفسير الجملة، وذكرِ أقسامها وأحكامها.

(اعلم): أن الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يَحسُن السكوت عليه.

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيد»، والمبتدإ وخبره، كـ«زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو «ضُرِب اللّصُّ»، و«أقائم الزيدان»، و«كان زيد قائمًا»، و«ظننته قائمًا».

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفَين، كما يَتوهّمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب «المفَصَّل»، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسَمَّى جملة، والصواب أنها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتّضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۞ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا

كَانُوا يَكْسِبُونَ ۞ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥-٩٧]: إن الزمخشري حكَم بجواز الاعتراض بسبع جُمَل؛ إذ زعم أن ﴿أَفَأَمِنَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٧] معطوف على ﴿فَأَخَذْنَاهُم﴾ [الأنعام: الآية ٤٢]، وردّ عليه مَن ظَنّ أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعترض بأربع جُمَل، وزعم أن مِنْ عند ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] إلى ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: الآية ٣٣] جملة؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

قال ابن هشام: وفي القولين نظر، أما قول ابن مالك، فلأنه كان من حقه أن يَعُدَّها ثماني جُمَل: إحداها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥]، وأربعة في حيز ﴿لَوْ﴾، وهي ﴿آمَنُوا﴾، و﴿اتَّقَوْا﴾، و﴿فَتَحْنَا﴾، والمركبة من ﴿أَنَّ﴾ وصلتها مع ثبت مقدّرًا، أو مع ثابت مقدّرًا على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية، والسادسة ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ٩٦]، والسابعة ﴿فَأَخَذْنَاهُم﴾، والثامنة ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

[فإن قلت]: لعله بَنَى ذلك على ما اختاره، ونقله عن سيبويه، من كون «أن» وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله، وجريان الإسناد في ضمنه.

[قلت]: إنما مراده أن يُبيّنُ ما لزم على إعراب الزمخشري، والزمخشري يرى أن «أن» وصلتها هنا فاعل بـ«ثبت».

وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يَعُدَّها ثلاث جُمَل، وذلك لأنه لا يَعُدُّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٥] جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويَعُدُّ ﴿لَوْ﴾ وما في حيّزها جملة واحدة، إما فعلية، إن قُدِّر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، أو اسمية إن قدر ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان، ويَعُدُّ ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] جملة، و﴿فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٩٦] كله جملة.

وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلامًا تامًّا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(انْقِسَامُ الْجُمْلَةِ إِلَى اسْمِيَّةٍ، وَفِعْلِيَّةٍ، وَظَرْفِيَّةٍ)

(اعلم): أن هذا التَّقسيم هو التقسيم الأصليّ للجملة، ولكن في الحقيقة أن الظرفيّة ترجع لما قبلها من الاسميّة والفعليّة؛ لأنك إما أن تقدّر عامل الظرف كائنٌ، أو استقرّ، فعلى الأول تكون اسميّة، وعلى الثاني تكون فعليّة. والله تعالى أعلم.

٩١٣- وَإِنْ تُصَدَّرْ جُمْلَةٌ بِالِاسْمِ ... فَاسْمِيَّةٌ كَمِثْلِ «زَيْدٌ يَرْمِي»

٩١٤- «هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ» وَكَذَا ... «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» نَحْوَهُ احْتَذَى

٩١٥- وَإِنْ بِفِعْلٍ صُدِّرَتْ فَسَمِّهَا ... فِعْلِيَّةً كَـ«قَامَ طِفْلُ عَمِّهَا»

٩١٦- وَ«ضُرِبَ اللِّصُّ» وَ«كُنْتُ قَائِمَا» ... «ظَنَنْتُهُ يَقُومُ» «قُمْ مُلَازِمَا»

٩١٧- وَإِنْ بِمَجْرُورٍ وَظَرْفٍ يُبْتَدَا ... ظَرْفِيَّةٌ تُعْرَفُ عِنْدَ الِاهْتِدَا

٩١٨- «أَعِنْدَكَ الْمَالُ» وَ«فِي الدَّارِ الْقَذَى» ... إِنْ قُدِّرَ الرَّافِعُ ظَرْفًا لَائِذَا

(وَإِنْ تُصَدَّرْ جُمْلَةٌ بِالِاسْمِ فَاسْمِيَّةٌ) أي فالجملة تسمّى بالجملة الاسميّة؛ لكون صدرها اسمًا **(كَمِثْلِ «زَيْدٌ يَرْمِي»)** وكذا قوله: **(«هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ»)** كرّر «هيهات» للتوكيد، وهي اسم فعل بمعنى بَعُد، فتكون الجملة اسميّةً أيضًا **(وَكَذَا)** متعلق بحال مقدّر، أي حال كونه كائنًا كذا **(«قَائِمٌ الزَّيْدَانِ»)** مبتدأ لقصد لفظه محكيّ **(نَحْوَهُ)** أي طريق ما قبله، وهو مفعول مقدّم لـ**(احْتَذَى)** أي اقتدى، وهو خبر المبتدإ، يعني أن «قائم الزيدان» أي بدون اعتماد مثل سابقه في كونه جملة اسميّة، وإنما مثّل به، دون «أقائم الزيدان؟» لأن كلامه في الجملة التي صدرها اسم، لم يسبقه حرف، وأما ما سبقه حرف، فسيأتي قريبًا. **(وَإِنْ بِفِعْلٍ)** متعلّق بـ**(صُدِّرَتْ)** بالبناء للمفعول، أي بُدئت الجملة بفعل، ماضيًا كان، أو مضارعًا، أو أمرًا، **(فَسَمِّهَا)** أي الجملة **(فِعْلِيَّةً)** لابتدائها بالفعل **(كَـ«قَامَ طِفْلُ عَمِّهَا»)** مثال للمبدوءة بالفعل الماضي، مبنيًا للفاعل **(وَ«ضُرِبَ)** بضم أوله مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(اللِّصُّ»)** بتثليث اللام، جمعه لُصُوصٌ بالضم، وأَلْصَاص بفتح، فسكون، وهو السارق، وهو مثال للماضي المبنيّ للمفعول **(وَ«كُنْتُ قَائِمَا»)** مثال للمبدوءة

بفعل ناسخ، الذي يرفع المبتدأ، وينصب الخبر **(«ظَنَنْتُهُ يَقُومُ»)** مثال للمبدوءة بفعل ناسخ، ينصب الجزأين **(«قُمْ مُلَازِمَا»)** مثال للمبدوءة بفعل الأمر؛ إذ هي مشتملة على فعل وفاعل؛ لأن فيها ضميرًا مستترًا وجوبًا هو الفاعل **(وَإِنْ)** شرطيّة، فعل شرطها «تُبتدى» **(بِمَجْرُورٍ وَظَرْفٍ)** متعلّق بفعل مقدّر يفسّره **(يُبْتَدَا)** بالبناء للمفعول، وأصلها «تبتدأ» بالجزم، فخففت الهمزة بقلبها ألفا، أي وإن تُبتدإ الجملة بجارّ ومجرور، أو بظرف **(ظَرْفِيَّةً)** منصوب على الحال **(تُعْرَفُ)** بالبناء للمفعول، وإنما رفعه وإن كان فعل الشرط مضارعًا للضرورة، على حدّ قول الشاعر [من الرجز]:

يَا أَقْرَعُ ابْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ ... إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

قال في «الخلاصة»:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

وقوله: **(عِنْدَ الِاهْتِدَا)** متعلّق بـ«تُعرف» على حذف مضاف، أي تُعْرَف بهذا الاسم عند ذوي الاهتداء، وهم حذّاق هذا الفنّ.

(«أَعِنْدَكَ الْمَالُ») مثال للظرفيّة **(وَ«فِي الدَّارِ الْقَذَى»)** وفي نسخة: «الْفَتَى»، وهو مثال لها أيضًا؛ لأن الجارّ والمجرور في معنى الظرف، وقوله: **(إِنْ قُدِّرَ الرَّافِعُ ظَرْفًا)** أي إن كان الذي رفع الاسم هو الظرفَ والجارَّ والمجرورَ، وقوله: **(لَائِذَا)** أي معتمدًا على ما يعتمد عليه اسم الفاعل العامل، كما قاله الناظم رحمه الله، وفي نسخة: «ثَابِتَا».

والمعنى أنه إنما يقال للجملة ظرفيّة في المثالين السابقين، إذا قُدّر الرافع لـ«المالُ»، و«القذى» الظرف، والجارّ والمجرور؛ لاعتمادهما على الاستفهام، وأما إن قدر الظرف والجار والمجرور متعلّقين بمحذوف، فإن الجملة تكون فعلية إن كان المقدّر فعلًا، واسميّة إن كان اسمًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجملة تنقسم إلى اسميّة، وفعليّة، وظرفيّة، فالاسمية هي التي صَدْرُها اسم، كـ«زيد قائم»، و«هيهات العقيق»، و«قائم الزيدان» عند من جوّزه، وهو الأخفش، والكوفيون[1].

(١) أي وأما البصريّون فيشترطون لعمله الاعتماد، على نفي، أو استفهام، أو حرف نداء، أو صفة، أو مبتدإ.

والفعلية هي التي صدرها فعلٌ، كـ«قام زيد»، و«ضُرِب اللِّصُّ»، و«كان زيد قائمًا»، و«ظننته قائمًا»، و«يقوم زيد»، و«قم».

والظرفية هي المُصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو «أعندك زيد»، و«أفي الدار زيد»، إذا قدَّرت «زيدًا» فاعلًا بالظرف، والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدًا مخبرًا عنه بهما، ومَثَّل الزمخشري لذلك بـ«في الدار» في قولك: «زيد في الدار»، وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل، لا اسم، وعلى أنه حُذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف، بعد أن عَمِل فيه.

وزاد الزمخشري وغيره الجملةَ الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية، لما سيأتي. والله تعالى أعلم.

ولما سبق قوله: «إن صُدِّرت باسم إلخ»، ذكر محترزه، فقال:

٩١٩- (مُرَادُنَا بِصَدْرِ جُمْلَةٍ هُنَا ... مُسْنَدٌ اوْ مَا مُسْنَدًا لَهْ بُيِّنَا

٩٢٠- وَالْحَرْفُ إِنْ يَسْبِقْهُمَا لاَ يُعْتَبَرْ ... وَكَوْنُهُ الأَصِيلَ فِي ذَاكَ الْمَقَرّْ)

(**مُرَادُنَا بِصَدْرِ جُمْلَةٍ هُنَا**) أي في قوله السابق: إن صُدّرت باسم، فهي اسميّة، وإن صُدّرت بفعل، فهي فعلية (**مُسْنَدٌ**) أي وهو الفعل (**اوْ**) بوصل الهمزة (**مَا**) موصولة، صلته «بُيِّنَ» (**مُسْنَدًا لَهْ**) بسكون الهاء للوزن، وهو منصوب على الحال، وقوله: (**بُيِّنَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي أو الذي بُيِّنَ مسندًا إليه، يعني أن المراد بصدر الجملة هو المسند في نحو «قام زيد»، أو المسند إليه، وهو المبتدأ في نحو «زيد قائم»، فعلى هذا فلا اعتبار بالحروف التي تسبق المسند، أو المسند إليه، كما أشار إليه بقوله: (**وَالْحَرْفُ إِنْ يَسْبِقْهُمَا**) أي المسند، نحو «أقام زيد»، أو المسند إليه، نحو «أزيد قائم» (**لاَ يُعْتَبَرْ**) في التسمية، فلا تخرج الجملة عن كونها فعلية، في الأول، واسميّة في الثاني (**وَكَوْنُهُ الأَصِيلَ**) بالرفع عطف على «مسند إلخ»، أي ومرادنا أيضًا بصدر جملة كونه في الأصل (**فِي ذَاكَ الْمَقَرّْ**) بفتح الميم، أي في ذلك المحل، ففي نحو «كيف جاء زيد»، وقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، الجملة فعليّة؛ لأن «كيف»، و«فريقًا» في الأصل مؤخّران.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المراد بصدر الجملة المسندُ أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم

عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو «أقائم الزيدان»، و«أزيد أخوك»، و«لعل أباك منطلق»، و«ما زيد قائمًا» اسمية، ومن نحو «أقام زيد»، و«إن قام زيد»، و«قد قام زيد»، و«هلا قمت» فعلية، والمعتبر أيضًا ما هو صَدْرٌ في الأصل، فالجملة من نحو «كيف جاء زيد»، ومن نحو قوله عز وجل: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: الآية ٨١] ، ومن نحو قوله: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: الآية ٨٧] ، وقوله: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: الآية ٧] فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذا الجملة في نحو «يا عبد الله»، ونحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: الآية ٦] الآية، وقوله: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: الآية ٥] ، وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: الآية ١] ؛ لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير «أدعو عبد الله»، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(بَابُ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَسْئُولِ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ أَنْ يُفَصِّلَ فِيهِ؛ لاحْتِمَالِهِ الاسْمِيَّةَ وَالْفِعْلِيَّةَ؛ لاخْتِلاَفِ التَّقْدِيرِ، أَوْ لاخْتِلاَفِ النَّحْوِيِّينَ)

قوله: (**بَابُ**) مضاف لـ(**مَا يَجِبُ**) «ما» واقعة على الكلام، أي باب الكلام الذي يجب (**عَلَى الْمَسْئُولِ**) أي على الشخص الذي وُجّه إليه السؤال، وهو متعلّق بـ«يجب»، وكذا قوله: (**فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ**) أي في الكلام الذي سئل عنه، وقوله: (**أَنْ يُفَصِّلَ فِيهِ**) بالبناء للفاعل، وهو في تأويل المصدر فاعل بـ«يجب»، أي التفصيل في جوابه، وإنما وجب التفصيل في الجواب على المسئول (**لاحْتِمَالِهِ**) أي الكلام المسئول عنه (**الاسْمِيَّةَ وَالْفِعْلِيَّةَ؛ لاخْتِلاَفِ التَّقْدِيرِ**) كما سيتّضح في الأمثلة التالية (**أَوْ لاخْتِلاَفِ النَّحْوِيِّينَ**) كما سيتّضح في الأمثلة أيضًا.

٩٢١- (فِي مِثْلِ ذَا عَشَرَةٌ مِنْ أَمْثِلَهْ ... إِذَا أَقَامَ زَيْدُنَا قُلْ أَوَّلَهْ)

(**فِي مِثْلِ ذَا**) أي المسئول عنه المختلف لاختلاف التقدير، أو لاختلاف النحاة (**عَشَرَةٌ مِنْ أَمْثِلَهْ**) أشار إلى أولها بقوله: (**إِذَا أَقَامَ زَيْدُنَا قُلْ أَوَّلَهْ**) أي قل في أول الأمثلة: «إذا أقام زيد فأنا

أكرمه»، فـ«أوله» منصوب على الظرفية متعلّق بـ«قل»، يعني أنه إذا سُئِلَ شخصٌ مثلًا، فقيل له: هل صدر قولنا: «إذا أقام زيد، فأنا أكرمه» جملة اسمية، أو فعليّة؟، فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب على قوله: اسميّة، ولا على قوله: فعليّة؛ بل يجب عليه التفصيل بأن يقول: إن كان «إذا» معمولًا للجواب، فالصدر جملة اسميّة، وإن كان معمولًا للشرط، فالصدر فعليّة، فقد اختلفت الجملتان في التقدير.

وحاصله أن هذا الاختلاف مبني على الخلاف السابق في عامل «إذا»، فإن قلنا: جوابها - وهو التحقيق عند غير ابن هشام - فصدر الكلام جملة اسمية، و«إذا» مقدمة من تأخير، وما بعد «إذا» متمم لها؛ لأنه مضاف إليه، ونظير ذلك قولك: «يومَ يسافر زيد أنا مسافر»، أي فـ«يوم» منصوبـ«أنا مسافر»، وعكسه قوله [من الوافر]:

فَـبَـيْنَا نَـحْـنُ نَـرْقُـبُـهُ أَتَـانَـا ... مُـعَـلِّـقَ وَفْـضَـةٍ وَزِنَـادَ رَاعٍ(١)

إذا قدرت ألف «بينا» زائدة، و«بين» مضافة للجملة الاسمية، فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا: العامل في «إذا» فعل الشرط - وهو التحقيق عند ابن هشام - و«إذا» غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعلية، قُدِّم ظرفها، كما في قولك: «متى تقم فأنا أقوم». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثاني، فقال:

٩٢٢- (أَعِنْدَكَ الْمَالُ؟، «أَفِي الدَّارِ الْمُنَى؟» ... ثَانٍ لَـهَـا بِـأَوْجُـهٍ قَـدِ انْـبَنَى)

(أَعِنْدَكَ الْمَالُ؟، «أَفِي الدَّارِ الْمُنَى؟» ثَانٍ لَهَا) أي ثان للأمثلة العشرة **(بِأَوْجُهٍ قَدِ انْبَنَى)** أي انبنى تقديره على أوجه مختلفة، فإننا إن قدرنا المرفوع مبتدأ(٢)، أومرفوعًا بمبتدإ محذوف(٣)، تقديره «كائن»، أو «مستقر»، فالجملة اسمية، ذاتُ خبر في الأولى، وذات فاعل مُغْنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدرناه فاعلًا بـ«استقر»، ففعلية، أو بالظرف فظرفية، فقد اختلف الجواب باختلاف التقدير،

(١) «الوفضة»: الكنانة، و«الزناد»: الخشبة التي يقدح بها النار.
(٢) أي والخبر «في الدار».
(٣) أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر.

فلذلك يجب على المسئول أن يُفَصِّل على الوجه المذكور. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثالث بقوله:

٩٢٣- (وَمَا «رَأَيْتُ الشَّمْسَ مُذْ يَوْمَانِ» ... يَـكُـونُ ثَـالِـثًـا لَـدَى الْـبَـيَـانِ)

(وَ«مَا **رَأَيْتُ الشَّمْسَ مُذْ يَوْمَانِ» يَكُونُ ثَالِثًا لَدَى الْبَيَانِ)** أي يكون ثالث الأمثلة عند بيانها.

وحاصله أن نحو «منذ يومان» في قولك: «ما رأيته منذ يومان» مما اختلف النحويون في توجيهه، فإن تقديره عند الأخفش والزجاج: بيني وبين لقائه يومان(١)، وعند أبي بكر، وأبي علي: «أَمَدُ انتفاء الرؤية يومان»(٢)، وعليهما فالجملة اسمية، لا محل لها، و«منذ» خبر على الأول، ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى: منذ كان يومان، فـ«منذ» ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعليةٌ، فعلُها ماض، حُذف فعلها، وهي في محل خفض.

وقال آخرون: المعنى من الزمن الذي هو يومان، و«منذ» مركبة من حرف الابتداء، «وذو» الطائية، واقعةٌ على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها، ولا محل لها؛ لأنها صلة، فقد اختلفت المسألة بالاسميّة، والفعلية؛ لاختلاف النحاة فيها، فلا ينبغي للمسئول أن يرسل الجواب إرسالًا، بل يفصّل تفصيلا مستوعبًا لمذاهبهم، كما سمعت الآن. والله تعالى أعلم

ثم ذكر المثال الرابع فقال:

٩٢٤- مَا ذَا صَنَعْتَ رَابِعُ الْأَمْثِلَةِ ....)

(مَا ذَا صَنَعْتَ رَابِعُ الْأَمْثِلَةِ) أي المثال الرابع قولك: «ماذا صنعت»، فإنه يحتمل معنيين:

[أحدهما]: ما الذي صنعته؟، فالجملة اسمية، قُدِّم خبرها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيبويه.

[والثاني]: أيَّ شيء صنعتَ، فهي فعلية، قُدِّم مفعولها، فإن قلت: «ماذا صنعته؟»، فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية، بأن تُقدِّر «ماذا» مبتدأ، و«صنعته»

(١) أي فـ«مذ» خبر مقدّم، و«يومان» مبتدأ مؤخّر.
(٢) أي فـ«أمد» مبتدأ، خبره «يومان»، و«انتفاء الرؤية» أخذه من قوله: «ما رأيته».

الخبرَ، والفعلية بأن تقدره مفعولًا لفعل محذوف، على شريطة التفسير، ويكون تقديره بعد «ماذا»؛ لأن الاستفهام له الصدر، فقد اختلف التقدير بالاسمية والفعليّة أيضًا لاختلاف التقدير، فينبغي للمسئول التفصيل على هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الخامس، فقال:

(...... .... «أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا» فِي الْخَمْسَةِ)

(«﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: الآية ٦] فِي الْخَمْسَةِ) يعني أنّ المثال الخامس قولُهُ ﷻ: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: الآية ٦] الآية، فالأرجح تقدير ﴿بَشَرٌ﴾ فاعلًا ليهدي محذوفًا، والجملة فعليةٌ، ويجوز تقديره مبتدًا، وتقدير الاسمية في قوله ﷻ: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: الآية ٥٩] الآية أرجح منه في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: الآية ٦]؛ لمعادلتها للاسمية، وهي ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [الواقعة: الآية ٥٩]، وتقدير الفعلية في قوله [من البسيط]:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَّقَنِي   فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ

أكثر رُجحانًا من تقديرها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: الآية ٦]؛ لمعادلتها الفعلية، فقد اختلفت الجملة بالاسمية والفعلية باختلاف التقدير، فينبغي للمسئول التفصيل على هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السادس، فقال:

٩٢٥- وَنَحْوُ قَامَا أَخَوَاكَ سَادِسُ   ....)

(وَنَحْوُ قَامَا أَخَوَاكَ سَادِسُ) أي السادس من أمثلة اختلاف الجملة بالاسميّة والفعلية، نحو قولك: «قاما أخواك»، فإن الألف إن قُدرت حرفَ تثنية، كما أن التاء حرفُ تأنيث في «قامت هند»، أو اسمًا، و«أخواك» بدل منها، فالجملة فعلية، وإن قُدرت اسمًا، وما بعدها مبتدأ، فالجملة اسمية، قُدِّم خبرها، فقد اختلفت الجملة بالاسمية والفعلية باختلاف التقدير، فينبغي للمسئول التفصيل على هذا الوجه. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى المثال السابع بقوله:

(... .... نِعْمَ الرِّجَالُ خَالِدٌ وَحَابِسُ)

(نِعْمَ الرِّجَالُ خَالِدٌ وَحَابِسُ) جمع الرجال مع أنه ذكر اثنين، على القول بأن أقل الجمع اثنان، وهو الأصحّ، كما نبّهت عليه في شرح «الكوكب الساطع» في الأصول، أو لأن التعريف بـ«أل» الجنسيّة يُبطل معنى الجمعية.

وحاصل المعنى أن المثال السابع للاختلاف المذكور نحو قولك: «نعم الرجل زيد»، فإن قُدِّر «نعم الرجل» خبرًا عن «زيد»، فاسمية، كما في «زيد نعم الرجل»، وإن قُدّر «زيد» خبرًا لمبتدإ محذوف، فجملتان فعلية واسمية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثامن، فقال:

٩٢٦- ثَامِنُهَا فِي جُمْلَةِ الْبَسْمَلَةِ   ....)

(ثَامِنُهَا) أي ثامن الأمثلة للاختلاف المذكور (فِي جُمْلَةِ الْبَسْمَلَةِ) أي موجود فيها، فإن قُدّر ابتدائي باسم الله فاسمية، وهو قول البصريين، أو أبدأ باسم الله ففعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، وهو الأصحّ، ولم يذكر الزمخشري غيره، إلا أنه يُقدِّرُ الفعل مُؤَخّرًا، ومناسبًا لما جُعلت البسملة مبتدًا له، فيُقدَّر باسم الله أقرأ، باسم الله أَحِلُّ، باسم الله أرتحل، ويؤيده الحديث: «باسمك ربي وضعت جنبي»[1]. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال التاسع، فقال:

(.... .... مَا جَاءَ حَاجَتَكَ قُلْ فِي التِّسْعَةِ)

(«مَا جَاءَ حَاجَتَكَ» قُلْ: فِي التِّسْعَةِ) يعني أن المثال التاسع قولهم: «ما جاءت حاجتك»، فإنه يُروَى برفع «حاجتُك»، فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن «جاء» بمعنى «صار»، فعلى الأول «ما» خبرها، و«حاجتُك» اسمها، وعلى الثاني «ما» مبتدأ، واسمها ضمير «ما»، وأُنِّث حملًا على معنى «ما»، و«حاجتَك» خبرها.

ونظيرُ «ما» هذه «ما» في قولك: «ما أنت وموسى»، فإنها أيضًا تحتمل الرفع والنصب، إلا أن

(١) أخرجه البخاريّ في «كتاب الدعوات» من «صحيحه».

الرفع على الابتدائية، أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه والأخفش، وذلك إذا قَدَّرت «موسى» عطفًا على «أنت»، والنصب على الخبرية، أو المفعولية، وذلك إذا قدَّرته مفعولًا معه، إذ لا بُدّ من تقدير فعل حينئذ، أي ما تكون؟، أو ما تصنع ؟.

ونظير «ما» هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين «كيف»، في نحو «كيف أنت وموسى؟»، إلا أنها لا تكون مبتدًا، ولا مفعولًا به، فليس للرفع إلا توجيه واحدٌ، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية، أو الحالية(١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال العاشر، فقال:

٩٢٧- (و«رَاحَ زَيْدُنَا وَعَمْرٌو قَامَا» وَالْفِعْلُ أَوْلَى نَاسَبَ الْمَقَامَا)

(وَرَاحَ) أي ذهب **(زَيْدُنَا، وَعَمْرٌو قَامَا)** بألف الإطلاق **(وَالْفِعْلُ)** أي وتقدير الفعل هنا **(أَوْلَى)** أي أرجح، وقوله: **(نَاسَبَ الْمَقَامَا)** بألف الإطلاق، جملة تعليلية، أي لمناسبته المقام، حيث إن المعطوف عليه جملة فعليّة.

وحاصل المعنى: أن العاشر الجملة المعطوفة من نحو «قعد عمرو، وزيد قامَ»، فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين، ومما يترجح فيه الفعلية، نحو «موسى أَكْرِمْهُ»، ونحو «زيد ليقم، وعمرو لا يذهبْ» بالجزم؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبرًا قليل، وأما نحو «زيد قام»، فالجملة اسمية لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل، هذا قول الجمهور، وجوّز المبرد، وابن العريف(٢)، وابن مالك فعليتها، على الإضمار والتفسير، والكوفيون على التقديم والتأخير، فإن قلت: «زيد قام، وعمرو قعد عنده»، فالأولى اسمية عند الجمهور، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع.

٩٢٨- (وَكُلُّهَا اِسْمِيَّةٌ أَوْ ضِدُّهَا بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ بَانَ حَدُّهَا)

(وَكُلُّهَا) أي كلّ هذه الأمثلة العشرة **(اِسْمِيَّةٌ)** بقطع الهمزة للوزن، أي جملة اسميّة **(أَوْ**

(١) أي إذا قدّرت «كيف تكون وموسى» فعلى الخبرية، وإذا قدرت «كيف توجد وموسى» فعلى الحالية.
(٢) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد الأندلسيّ النحويّ، أدب أولاد المنصور بن أبي عامر، له «شرح جمل الزجاجيّ» وغيره، مات سنة (٣٩٠هـ).

ضِدُّهَا) أي ضدّ الاسميّة وهي الفعلية **(بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ بَانَ حَدُّهَا)** أي ظهر الفرق بين هذه الأمثلة من حيث الاسميّة والفعليّة، فالحدّ في اللغة يُطلق على معان، منها الحاجز بين الشيئين، وهو المناسب هنا، وقد عرفت التقدير فيما مضى من الشرح، فتأمله تستفد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يجب على المسئول من التفصيل في المسئول عنه، شرع يبيّن انقسام الجملة إلى صغرى، وكبرى، فقال:

(أنْقِسَامُ الجُمْلَةِ إِلَى صُغْرَى وَكُبْرَى)

وفي نسخة: «إلى الصغرى والكبرى»، والظاهر أن الأولى هي الصواب؛ لقوله الآتي: «وإنما قلت: «صغرى وكبرى إلخ» والله تعالى أعلم.

٩٢٩- (كُبْرَاهُمَا اِسْمِيَّةٌ قَدْ أُخْبِرَتْ بِاسْمِيَّةٍ أَوْ مَا بِفِعْلٍ بُدِأَتْ
٩٣٠- أَمَّا الَّتِي تُبْنَى عَلَى ذَا الْمُبْتَدَا فَتِلْكَ صُغْرَى أَشْبَهَتْ مَا انْفَرَدَا
٩٣١- وَجُمْلَةٌ بِتَيْنِ قَدْ تَتَّصِفُ بِالاِعْتِبَارَيْنِ كَمَا قَدْ يُعْرَفُ
٩٣٢- وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ تَيْنِ فِي إِتْيَانِهَا كَأَنْتِ بِنْتُ الْوَاقِفِ)

(كُبْرَاهُمَا) أي كبرى الجملتين جملة **(اِسْمِيَّةٌ)** بقطع الهمزة للوزن **(قَدْ أُخْبِرَتْ)** بالبناء للمفعول **(بِاسْمِيَّةٍ)** أي بجملة اسميّة، نحو «زيد أبوه قائم» **(أَوْ)** أُخبرت بـ**(مَا)** موصولة، أي بالجملة التي **(بِفِعْلٍ)** متعلّق بـ**(بُدِأَتْ)** بالبناء للمفعول، أي أو أُخبرت بالجملة التي أولها فعل، نحو: «زيد قام أبوه» **(أَمَّا الَّتِي تُبْنَى)** بالبناء للمفعول **(عَلَى ذَا الْمُبْتَدَا)** أي على هذا المبتدإ الذي أخبر عنه بإحدى الجملتين **(فَتِلْكَ صُغْرَى)** أي فتلك تُسمّى بجملة صغرى **(أَشْبَهَتْ مَا انْفَرَدَا)** أي أشبهت المفرد **(وَجُمْلَةٌ بِتَيْنِ)** أي بأنها كبرى وصغرى **(قَدْ تَتَّصِفُ)** نحو «زيد أبوه غلامه منطلق» **(بِالاِعْتِبَارَيْنِ)** فيقال لها: إنها كبرى، باعتبار الإخبار عنها بجملة، وصغرى باعتبار أنها وقعت خبرًا عن غيرها **(كَمَا قَدْ يُعْرَفُ)** ذلك من الأمثلة التي ذكروها في هذا الباب **(وَتَارَةً تَكُونُ غَيْرَ**

تَيْنِ) أي لا يقال لها: كبرى؛ لعدم الإخبار عنها بجملة، ولا صغرى؛ لعدم وقوعها خبرًا عن أخرى **(فِي إِتْيَانِهَا)** أي لأجل مجيئها، فـ«في» بمعنى اللام، كما في حديث: «دخلت امرأة النار في هرّة...»، والجارّ والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمقدّر، ذلك كائن لأجل إتيانها كهذا المثال، وهو قوله: **(كَانَتْ بِنْتُ الْوَاقِفِ)** أي فهو مبتدأ وخبر، لا يوصف بكبرى، ولا بصغرى؛ لما ذكرنا، وعلى هذا فالقسمة في الترجمة غير حاصرة، فتفطّن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجملة تنقسم إلى صغرى وكبرى:

فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو «زيد قام أبوه»، و«زيد أبوه قائم»، والصغرى هي المبنية على المبتدإ، كالجملة المخبر بها في المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو «زيد أبوه غلامُهُ منطلق»، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و«غلامه منطلق» صغرى لا غير؛ لأنها خبر، و«أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق»، وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ الآية [الكهف: ٣٨]؛ إذ الأصل لكن أنا هو الله ربي، ففيها أيضا ثلاثة مبتدآت، إذا لم يُقدَّر «هو» ضميرًا له سبحانه، ولفظ الجلالة بدل منه، أو عطف بيان عليه، كما جزم به ابن الحاجب، بل قُدِّر ضميرَ الشأن، وهو الظاهر، ثم حُذفت همزة «أنا»، حذفًا اعتباطيًّا، أي لا لعلّة، وقيل: حذفا قياسيًّا، بأن نُقلت حركتها، ثم حُذفت، ثم أدغمت نون «لكن» في نون «أنا».

تنبيهان:

(الأول): قال ابن هشام رحمه الله ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدإ تكون مصدرة بالفعل، نحو «ظننت زيدًا يقوم أبوه».

(الثاني): قال أيضًا: إنما قلت: صغرى وكبرى موافقةً لهم، وإنما الوجه استعمال «فُعْلَى أَفْعَل» بـ«أل»، أو بالإضافة، ولذلك لُحِّنَ من قال[1] [من البسيط]:

(١) هو أبو نُوَاس.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[1]

وقول بعضهم: إن «من» زائدة، وإنهما مضافان، على حد قوله [من المنسرح]:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[2]

يَرُدُّهُ أن الصحيح أن «مِن» لا تُقحَم في الإيجاب، ولا مع تعريف المجرور، ولكن ربما استُعمل أفعل التفضيل الذي لم يُرَد به المفاضلةُ مطابقًا، مع كونه مجردًا، قال [من الطويل]:

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمُ ... كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ[3]

أي لِئَامٌ، فعلى هذا يتخرَّجُ البيتُ، وقولُ النحويين: صغرى وكبرى، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى. والله تعالى أعلم.

ولما كان الكلام يحتمل أن يكون كبرى، وأن يكون صغرى، وله أمثلة، أشار إليه بقوله:

٩٣٣- (كَلَامُهُمْ كُبْرَى وَغَيْرُ يَحْتَمِلْ ... فِي أَنَا آتِيكَ كَذَا عَنْهُمْ نُقِلْ
٩٣٤- أَحْمَدُ فِي الدَّارِ مِثَالٌ ثَانِي ... وَإِنَّمَا عُمَرُ سَيْرًا دَانِي
٩٣٥- عُمَرُ قَائِمٌ أَبُوهُ مُحْتَمِلْ ... مُبْتَدَأً أَوْ فَاعِلًا كَمَا نُقِلْ)

(كَلَامُهُمْ كُبْرَى وَغَيْرُ) بالضمّ لقطعه عن الإضافة، أي وغير كبرى، وهي صغرى، أو لا ولا، وفي نسخة: «وعكسًا» **(يَحْتَمِلْ)** بالبناء للفاعل، يعني أن من الكلام ما يَحتمل أن يكون جملة كبرى، وأن يكون جملة صغرى، ولا ولا، ولذلك أمثلة، أشار إلى الأول بقوله: **(فِي أَنَا آتِيكَ)** أي فإنه يحتمل أن يكون «آتيك» فعلًا مضارعًا، والأصل أأتيك، فأبدلت الهمزة الثانية ألفًا؛ لوقوعها

(١) «الفقاقع» جمع فقاعة، معناها: النفاخات التي تكون على وجه الماء، وصف الخمر وما يعلوها من الحباب، فشبه الحباب بالدرّ، وهو اللؤلؤ الكبير، والخمر التي تحته بأرض من ذهب. «شرح الأبيات» ٦/ ١٧٥.

(٢) «العارض»: السحاب، وصف عارض سحاب اعترَضَ بين نوء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد، وأنواؤه من أحمد الأنواء.

(٣) «أسود العين» اسم جبل، يعني أنكم لئام أبدًا لا يزول عنكم اللؤم أبدًا، كما أن الجبل لا يزول عن موضعه.

ساكنة إثر همزة، والكاف مفعول به له، فيكون جملة كبرى، ويحتمل أن يكون اسم فاعل مضافًا إلى الكاف، فيكون لا كبرى، ولا صغرى، وقوله: **(كَذَا عَنْهُمْ نُقِلْ)** بالبناء للمفعول، أي هذا الكلام نقل عن العرب هكذا، محتملا للوجهين.

وأشار إلى الثاني بقوله: **(أَحْمَدُ فِي الدَّارِ مِثَالٌ ثَانِي)** أي فهو يحتمل أن يقدّر استقرّ، فيكون جملة كبرى، وأن يُقدرّ «مستقرّ»، فيكون لا كبرى، ولا صغرى، وأشار إلى الثالث بقوله: **(وَإِنَّمَا عُمَرُ سَيْرًا دَانِي)** صفة لـ«سيرًا» على لغة ربيعة، أي فيمكن أن يقدّر «يسير سيرًا»، فيكون كبرى، وأن يقدّر «سائر سيرًا»، فلا يكون كبرى، ولا صغرى، وأشار إلى الرابع بقوله: **(عُمَرُ قَائِمٌ أَبُوهُ مُحْتَمِلْ)** أي لأن يكون «أبوه» **(مُبْتَدَأً)** مؤخرًا، و«قائم» خبره مقدّمًا، فيكون جملة كبرى **(أَوْ)** بمعنى الواو، أي ويحتمل أن يكون **(فَاعِلًا)** بـ«قائم»، فلا يكون كبرى، ولا صغرى، وقوله: **(كَمَا نُقِلْ)** بالبناء للمفعول كمل به البيت، أي كما نُقل هذا التفصيل الذي ذكرناه عن المعربين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد يحتمِل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أمثلة:

[أحدها]: نحو قوله ﷻ: ﴿أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النَّمل: ٣٩] الآية؛ إذ يحتمل ﴿ءَاتِيكَ﴾ [النَّمل: ٣٩] أن يكون فعلًا مضارعًا، ومفعولًا به، وأن يكون اسم فاعل، ومضافًا إليه، مثل قوله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾ [هود: الآية ٧٦]، وقوله: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: الآية ٩٥]، ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد، وأن حمزة يُميل الألف[١] من ﴿ءَاتِيكَ﴾ [النَّمل: الآية ٣٩]، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

[الثاني]: نحو «زيد في الدار»؛ إذ يحتمل تقدير «استقرّ»، وتقدير «مُستقِرّ».

[الثالث]: نحو «إنما أنت سيرًا»؛ إذ يحتمل تقدير «تسير»، وتقدير «سائر»، وينبغي أن يُجرى هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها[٢].

---

(١) أي فهذا دليلٌ على أنه اسم فاعل؛ لأن عليه تكون الألف أصلية، ولا يجوز إمالة الألف إلا إذا كانت أصلية، وأما على جعله فعلا، فتكون الألف مبدلة عن الهمزة، والألف المبدلة لا تُمال. «الحاشية» ٢/ ٤٠.

(٢) هو أن يقدّر المحذوف اسم فاعل؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، أويقدّر العامل في «سيرًا» فعلًا؛ لأنه الأصل في العمل، وقوله: في المسألة قبلها، أي في مسألة عامل الظرف الواقع خبرًا، وإنما أحال عليه، ولم يتقدّم له؛ لشهرة هذا الخلاف في تلك المسألة. «الحاشية» ٢/ ٤٠.

[الرابع]: «زيد قائم أبوه»؛ إذ يحتمل أن يُقدَّر «أبوه» مبتدأ، وأن يُقدَّر فاعلًا بـ«قائم».

[تنبيه]:

يتعين في قوله [من الطويل]:

* أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ *

تقدير «رُجوعُه» مبتدًا، و«مستطاعٌ» خبره، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر؛ لأن «ألا» التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظًا ولا تقديرًا، فإذا قيل: «ألا ماء» كان ذلك كلامًا مؤلَّفًا من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملًا على معناه، وهو أتمنى ماءً، وكذلك يمتنع تقدير «مستطاعٌ» خبرًا، و«رجوعُهُ» فاعلًا؛ لما ذكرنا، ويمتنع أيضا تقدير «مستطاعٌ» صفةً على المحل، أو تقدير «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراءً لـ«ألا» مُجرى «ليت» في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضًا قول سيبويه في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد[١]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على انقسام الجملة إلى كبرى وصغرى، شرع يبيّن انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين، فقال:

(انْقِسَامُ الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى إِلَى ذَاتِ وَجْهٍ، وَإِلَى ذَاتِ وَجْهَيْنِ)

٩٣٦- (كُبْرَاهُمَا لِذَاتِ وَجْهٍ تَنْقَسِمْ ... أَوْ ذَاتِ وَجْهَيْنِ كَمَا عَنْهُمْ عُلِمْ

٩٣٧- فَاسْمِيَّةُ الصَّدْرِ وَفِعْلٌ فِي الطَّرَفْ ... كَخَالِدٌ يَقُومُ نَجْلُهُ بِصَفْ

---

(١) أي فجوّزا جعل «مستطاع رجوعه» جملة في محلّ رفع خبرًا لـ«ألا»، والكلام حينئذ جملة كبرى، وجوّزا جعل «مستطاعٌ» صفة لـ«عُمْر» على المحلّ، و«رجوعُهُ» نائب فاعل، أو أن الجملة في محل رفع صفة على المحلّ، وخبر «لا» محذوف على الوجهين. «الحاشية» ٢/ ٤٠.

٩٣٨- وَالعَكْسُ نَحْوُ ظَنَّ زَيْدٌ خَالِدَا أَبُوهُ قَائِمٌ كَمَا قَبْلُ بَدَا

٩٣٩- زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ أُولاهُمَا ظَنَنْتُ زَيْدًا جَا أَبُوهُ مُكْرَمَا)

(**كُبْرَاهُمَا**) أي كبرى الجملتين، وهو مبتدأ خبره قوله: (**لِذَاتِ وَجْهٍ**) واحد (**تَنْقَسِمْ، أَوْ ذَاتِ وَجْهَيْنِ**) وقوله: (**كَمَا عَنْهُمْ عُلِمْ**) بالبناء للمفعول، أي كما عُلم هذا التقسيم عن النحاة ، ثم بيَّن ذات الوجهين بما فصله بالفاء الفصيحيّة، فقال: (**فَاسْمِيَّةُ الصَّدْرِ**) أي الجملة التي أولها اسم (**وَفِعْلٌ فِي الطَّرَفْ**) أي وقد ذُكر الفعل في طرفها، أي آخرها، فقوله: «فاسمية إلخ» مبتدأ خبره قوله: (**كَخَالِدٌ يَقُومُ نَجْلُهُ**) بفتح، فسكون: يطلق على الولد، وعلى الوالد، فهو من الأضداد، كما في «القاموس»، وقوله: (**بِصَفْ**) متعلّق بـ«يقوم» (**وَالْعَكْسُ**) أي كذا عكس هذا، وهو أن يكون الصدر فعلًا، والعجز اسمًا (**نَحْوُ ظَنَّ زَيْدٌ خَالِدًا أَبُوهُ قَائِمٌ**) فصدره فعل، وعجزه اسم (**كَمَا قَبْلُ**) بالبناء على الضمّ أي قبل هذا الموضع، وهو الباب الماضي (**بَدَا**) أي ظهر بيانه، وقوله: (**زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ**) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره قوله: (**أُولاَهُمَا**) ويجوز العكس، أي أولى المسألتين، وهي ذات وجه واحد، يعني أن مثال ذات وجه قولك: «زيد أبوه قائم»، فهذه الجملة صدرها، وعجزها اسم، ومن أمثلة ذات الوجه أيضًا قوله: (**ظَنَنْتُ زَيْدًا جَا أَبُوهُ مُكْرَمَا**) إذ كلّ من صدرها وعجزها فعل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الكبرى تنقسم إلى ذات وجهين، وذات وجه، فذات الوجهين، هي جملة اسمية الصدر، فعلية العجز، نحو «زيد يقوم أبوه»، كذا قالوا، وينبغي أن يزاد عكس ذلك في نحو «ظننت زيدا أبوه قائم» بناءً على ما سبق، بيانه في الباب الماضي، وذات الوجه نحو «زيد أبوه قائم»، ومثله على ما سبق نحو «ظننت زيدًا يقوم أبوه». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

قال الجامع الفقير إلى مولاه الغنيّ القدير محمد ابن الشيخ العلامة عليّ بن آدم بن موسى الإتيوبيّ الولّويّ، نزيل مكة المكرّمة:

قد انتهيت من الجزء الأول من شرح«كتاب مذني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب» نظم شيخنا العلامة الألمعيّ اللّوذعيّ النحويّ اللغويّ عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبيّ الولّويّ البورني المناسيّ رحمه الله ليلة الثلاثاء ١٤٢٣/٥/١٣هـ الموافق ٢٣ يولية/٢٠٠٢م.

أسأل الله العليّ العظيم أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم لي وله ولكلّ من تلقّاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوف رحيم.

وآخر دعوانا: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: الآية ١٠] .

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: الآية ٤٣] .

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢].

«اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صلّيت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

«السلام على النبيّ ورحمة الله وبركاته».

ويليه الجزء الثاني - إن شاء الله تعالى - مفتتحًا بـ«الجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ»

«سبحانك اللهمّ وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك».

* * *

فهرست الموضوعات للجزء الأول

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني - إن شاء الله تعالى - مفتتحًا بـ«الجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ».

* * *